

منهج السالك
في الكلام
على النزية ابن مالك

لأبي حسان الأنباري
أثير الدين محمد بن يوسف
٦٥٤ - ٧٤٥ هـ

الجزء الأول والثاني

تعقيق

الأستاذ الدكتور
علي محمد فاخر
الأستاذ بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور
عبد العزيز محمد فاخر
كلية اللغة العربية
جامعة الملك فيصل بشار

والأستاذ الدكتور
أحمد محمد السوداني
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر
والشركة للطباعة والنشر (المنصورة)

1-2. CILT

منهج السالك
في الكلام
على ألفية ابن مالك

منهج السالك
في الكلام
على ألفية ابن مالك

لأبي حيان الأندلسي

أثير الدين محمد بن يوسف

٦٥٤ - ٧٤٥ هـ

«الجزء الأول»

تحقيق

الأستاذ الدكتور

علي محمد فاخر

الأستاذ بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور

عبد العزيز محمد فاخر

كلية اللغة العربية

جامعة الملك فيصل بتشاد

والأستاذ الدكتور

أحمد محمد السوداني

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

حقوق الطبع محفوظة للمحققين

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٢٩٦٩ / ٢٠١٣
الترقيم الدولي
٩٧٨-٩٧٧-٩٠-١٢٢٠-٩

دار الطباعة الحمديدية
٣ درب الأتراك - الأزهر
ت: ٠١٢٨٤٢١٤٢٨٥

﴿ الْمُقَدِّمَةُ ﴾



الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الخلق وإمام المرسلين ، سيدنا محمد النبي المصطفى الأمين ، صلاة وسلاماً نافعين باقين إلى يوم الدين ، عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد ..

فهذا كتاب عظيم وسفر كبير نقدمه لطلاب العربية ، ومُحِبِّي علم النحو لعالم فاضل ، وشيخ جليل ، أما الكتاب فهو منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، وأما العالم فهو أبو حيان التَّحَوِّيَّ صاحب التذيل والتكميل في شرح التسهيل الذي لم يولف مثله في حجمه وطوله ، وكثرة نصوصه ونقوله ، وهو صاحب السفر الآخر ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، وصاحب البحر المحيط في التفسير ، ذلك الكتاب الذي له نصيب كبير من اسمه فهو بحر مليء بكنوز اللغة ، وذخائر العربية ، ولآلئ النحو والإعراب.

وترجع معرفتنا بكتاب منهج السالك وهو شرح ألفية ابن مالك لأبي حيان ، بقراءتنا عنه ونقل نصوص منه ، ونحن نحقق كتاباً أخرى مثل تمهيد القواعد وهو شرح التسهيل لناظر الجيش ، أو نقرأ كتاباً تأخذ منه ، ونشير إليه مثل التذيل والتكميل لأبي حيان ، ثم بحثنا عن الكتاب المذكور مطبوعاً ، فلم نعتد إليه ، وسألنا عنه كثيراً فلم نقف عليه ، فقلنا في أنفسنا هذا كتاب لاشك عظيم ، وسفر من أسفار النحو قدس ، كيف لم يطبع ولم ير النور حتى الآن ؟ وكيف لم ينتفع به الباحثون طوال سبعة قرون من الزمان ؟ فيمئنا شطر المطبوعات والمخطوطات ، وجنبا البحار

والمخططات لنقف على نسخة منه أو عدة نسخ لنبداً في تحقيقه ونسرع في إخراجهِ للناس والباحثين ، فوجدنا بعد جهد جهيد ثلاث نسخ كل واحدة منها في بلد ، كانت هذه النسخ حافزاً على العمل ودافعاً للأمر الجليل ، وهو تحقيق الكتاب وإخراجه للناس علماً ينتفع به.

كانت النسخة الأولى (الأمريكية) مطبوعة قديماً منذ أكثر من ستين عاماً بحروف صغيرة غير واضحة ، وكان العثور عليها من الصعوبة بمكان لندرة وجودها ولا تعدو هذه النسخة أن تكون إحدى نسخ مخطوطات الكتاب ، لأن مخرجها لَمْ يفعل شيئاً غير نقلها من المخطوط وطبعها.

ثم كانت النسخة الثانية وهي نسخة الرباط بالمغرب ، وقد وجدنا لها أصلاً بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وكانت النسخة الثالثة بدار الكتب المصرية ، فاجتمعت النسخ الثلاث ، ومع ذلك لَمْ يكتمل الكتاب ، وإنما وقفت بنا النسخ عند آخر باب (أفعل التفضيل) وهو نصف أبيات الألفية ، ولَمْ نأس من البحث والوقوف على نسخة كاملة فيها شرح الألفية كلها إلى أن أعيانا البحث في مكتبات كثيرة من مكتبات العالم فلم نجد أكثر مما وجدناه ، ولقد وجدنا إجماعاً من النسخ ثم اعترافاً من أبي حيان أنه لَمْ يكمل شرح الألفية.

بعد أن جمعنا النسخ وهدأت النفس واطمأن القلب ، عقدنا العزم والعمل والسهر والكفاح بلا ملل ، على إخراج الكتاب ، وتقديمه للطلاب ، والعلماء الأجلاء ، والباحثين الأذكياء ، وكنا ثلاثة أنا وشقيقي د/ أحمد السوداني ، ود/ عبد العزيز فاخر ، فعملنا ليلاً ونهاراً وصيفاً وشتاءً ، لَمْ نأل جهداً ولَمْ ندخر وسعاً طوال ثلاثة أعوام كاملة ، تبلغ عشرة لو أن أحداً ناء هذا الحمل وحده ، اشتركنا واتفقنا وقسمنا العمل ، فهذا يصحح النص والآخر يوثق الرأي ، والثالث يراجع ويحقق ويقرأ ويدقق ، وطوال هذه الأعوام ونحن ننقل الصخور ونحرك الجبال ونفك الألغاز ونحل الرموز ، ونكشف المجهول ونفتح المقفول.

قرأنا الكتاب قراءة بعد قراءة وراجعناه مرة بعد أخرى ، وواصلنا الليل بالنهار عملاً وشغلاً وجهداً وبذلاً ، فهذا نص حققناه وذاك رأي وثقناه ، وهذا بيت خرجناه وذاك عالم ترجمناه ، وهذا خطأ صححناه ، وذاك غامض أوضحناه ، ثم مشكل ضبطناه ، وملبس بيناه ، ومغلق فتحناه ، ومظلم أتيناه له بالسراج فأنار وأضاء .

كان الكتاب صعباً ، والعمل فيه ثقیلاً ، لكننا بالصبر الجميل تغلبنا على صعابه وسرنا في الطريق إلى أن وصلنا بسلامة الله :

فألقت عصاها واستقر بها النوى كما قر عينا بالإياب المسافر

اشتمل الكتاب على أكثر من ألف شاهد ، وعلى عدد كبير من النقول ، وعلى كثير من الأعلام فعلقنا عليه ، وحققناه تحقيقاً علمياً صحيحاً ، فرجعنا بالشواهد إلى قائلها وأصحابها والنقول إلى مصادرهما وكتبها ، وبالأعلام إلى ترجمتها والتعريف بها ، كما أشرنا كثيراً إلى أن هذه المسألة جاءت في التذييل والتكميل أو في ارتشاف الضرب من كتب أبي حيان . ثم صنعنا فهرس كثيرة متميزة تنفع الباحث ، وتفيد القارئ فيقف على حاجته في أقل وقت ويصل إلى غايته من أقرب طريق .

ولما انتهينا من قسم التحقيق الطويل بدأنا في قسم الدراسة الذي جعلناه في ثمانية فصول كان الأول والثاني منها التعريف بابن مالك صاحب الألفية وأبي حيان صاحب الشرح ، وقد نقلنا التعريفين بالنص من كتاب نفع الطيب للمقري وهو أحسن ما ترجم للرجلين بعد أن وقفنا على كتب كثيرة في ذلك .

وكان الفصل الثالث بعنوان : موقف أبي حيان من ابن مالك تقديراً وتحقيراً وكانت شواهد ذلك من كتابنا أو من غيره ، وكان الفصل الرابع بعنوان : كتب أبي حيان المشهورة ، شرح الألفية - التذييل والتكميل - ارتشاف الضرب ، متى ألفها والعلاقة بينها ؟ وقد أثبت البحث أن شرح الألفية كان أول مؤلف ، ثم وليه التذييل ، وكان آخرها الارتشاف ، وكان ذلك الحكم بدلائل صحيحة وبراهين واضحة وحجج قوية .

ثم كان الفصل الخامس بعنوان : شرح الألفية لم يكمله أبو حيان كما أكمل غيره ، وقد وقفنا على هذا الحكم باعتراف أبي حيان ثم بإجماع النسخ التي اطلعنا عليها حيث توقف أبو حيان بالشرح إلى آخر باب التفضيل وأول التوابع ، وهو ما يعادل نصف أبيات الألفية.

ثم كان الفصل السادس بعنوان : القيمة العلمية لكتاب منهج السالك والذي أثبتنا فيه أن الكتاب يشتمل على نصوص ونقول كثيرة ، ومذاهب وآراء غريبة ذهب أصحابها وضاعت كتبها ، ولم يوقف لأصحابها على أثر فكان هذا الكتاب وعاء لما فقد ، وصوناً لما ضاع.

ثم كان الفصل السابع بعنوان : من أصول النحو عند أبي حيان وفيه أتينا بعشرة أصول كانت أمثلتها وشواهدا من الكتاب المحقق.

ثم كان الفصل الثامن والأخير بعنوان : مخطوطات الكتاب وصفها وصور منها ليتبين للقارئ مدى الجهد والصبر في قراءة النصوص والنقول ، ثم ذيلنا هذه الدراسة بخاتمة وهي نص نقلناه من كتاب أبو حيان النحوي للدكتورة / خديجة الحديثي وفيه حديث نافع عن الكتاب المحقق ليكون هذا النص دليلاً آخر على صدقنا وشاهدنا لنا من غيرنا.

ولما كان الكتاب كبيراً فقد قسمناه أربعة أجزاء :

الجزء الأول : وفيه الدراسة ثم شرح أبواب الكتاب الأولى وهي الكلمة والكلام والمعرّب والمبني والنكرة والمعرفة والمبتدأ والخبر وكان وأخواتها وكاد وأخواتها ولا النافية للجنس ، ثم ختم الجزء بباب ظن وأخواتها وأعلم وأرى ، وقد استغرق هذا الجزء من النسخة الأمريكية التي جعلناها أصلاً مائة صفحة كبيرة.

الجزء الثاني : ويبدأ بشرح باب الفاعل ونائبه ثم يليه باب الاشتغال ، فباب تعدى الفعل ولزومه ، فباب التنازع ثم أبواب المفاعيل بأنواعها ، ثم يختم بأبواب الاستثناء والحال والتمييز ، وقد استغرق هذا الجزء مائة وثلاثين صفحة من النسخة الأمريكية.

الجزء الثالث : ويبدأ بشرح باب حروف الجر ثم باب الإضافة فباب إعمال اسم الفاعل ثم أبنية المصادر ، ويختتم بأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ثم باب الصفة المشبهة ، وقد استغرق هذا الجزء مائة وأربعين صفحة من النسخة المذكورة.

ثم كان الجزء الرابع والأخير ويشتمل على ثلاثة أبواب كبيرة هي التعجب ونعم وبئس وما جرى مجراها وأفعل التفضيل ، وهو آخر ما شرحه أبو حيان ، وقد استغرق هذا الجزء خمسين صفحة من النسخة الأمريكية المطبوعة ، وقد ختم هذا الجزء بمفاتيح الكتاب وهي الفهارس المختلفة للأجزاء الأربعة التي كان أهمها فهرس القرآن والشعر وهما طويلان والأعلام المترجم لها والكتب التي نص عليها أبو حيان.

والكتاب كله محقق وسيخرج تباعاً جزءاً بعد آخر ، وقد تنفق على إخراجهِ دفعة واحدة ومرة واحدة.

هذا وبالله التوفيق ، وندعو الله أن يكمل عملنا بالنجاح ، وأن يثيبنا عليه ويجزينا ويأجرنا به في الآخرة بعد الممات ، يوم تنقطع الصلات من الأعمال الصالحات إلا من العلم الذي ينتفع به إنه سميع قريب.

المحققون

طنطا - مساء الاثنين

د / علي محمد فاخر

الثالث عشر من شوال سنة ١٤٢٩ هـ

د / أحمد السوداني

الثالث عشر من أكتوبر سنة ٢٠٠٨ م

د / عبد العزيز فاخر

أولاً :

الدراسة

الفصل الأول

التعريف بابن مالك صاحب الألفية^(١)

وهو تعريف منقول من كتاب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقرئ التلمساني ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ج ٢ - ص ٢٢٢ إلى ص ٢٣٤ ، والنقل بالنص إلا ما تركناه اختصاراً مما لا يفيد القارئ كثيراً.

وقد تعرض المؤلف لنسب ابن مالك ومولده ومكان الولادة ومكانته العلمية في علوم اللغة عامة والنحو والصرف خاصة وكثرة شواهد في هذين العلمين ، ثم مؤلفاته وبعض شعره ، ثم ثناء الشعراء عليه مدحاً وهو حي وثناء بعد موته ، ثم ذكر ما قاله أبو حيان في حقه من اللوم والتقريع والهجوم عليه ، ثم دفاع العلماء عنه وإنصافهم له ، ثم ما قاله الناس في حق الألفية ، ثم دفاع ابن الوردي عن هذا المؤلف المختصر المفيد ، ثم ختام ذلك ترجمة قصيرة لابنه بدر الدين.

يقول المقرئ :

"ومن الراحلين من الأندلس إلى المشرق أبو عبد الله بن مالك . صاحب التسهيل والألفية ، وهو : جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة الأوحى الطائي الجياني المالكي حين كان بالمغرب ، الشافعي حين انتقل إلى المشرق ، النحوي نزيل دمشق ."

ولد سنة ست مائة أو في التي بعدها ، وسمع بدمشق من مكرم وأبي صادق الحسن بن صباح وأبي الحسن السخاوي وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد ،

(١) انظر ترجمة ابن مالك في الكتب الألفية :

نفح الطيب للمقرئ : ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، الوافي بالوفيات للصفدي : ج ٣ ، ص ٣٥٩ ، بغية الرعاة للسيوطي : ١ / ١٣٠ ، شذرات الذهب لابن العماد : ٥ / ٣٢٩ .

فممن أخذ عنه بَحَّان أبو المظفر ، وقيل : أبو الحسن ثابت بن خيار ، عُرف بابن الطيلسان ، وأبي رزين بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي من أهل كُبلَة ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن تَوَّار ، وقرأ كتاب سيويه على أبي عبد الله ابن مالك المرشاني ، وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرو وغيره بخلب ، وتصدَّر بها لإقراء العربية ، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية ، وأرى على المتقدمين ، وكان إماماً في القراءات ، وعالماً بها ، وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها.

قال الصفدي : أخبرني أبو الثناء محمود قال : ذكر ابن مالك يوماً ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة ، قال الصفدي : وهذا أمر مُعْجَز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين ، وأخبرني عنه أنه كان إذا صلَّى في العادلية - لأنه كان إمام مدرسة - يُشيعه قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان إلى بيته تعظيماً له.

وقد روى عنه الألفية شهاب الدين محمود المذكور ، ورواها الصفدي خليل عن شهاب الدين محمود قراءة ، ورواها إجازة عن ناصر الدين شافع بن عبد الظاهر وعن شهاب الدين بن غانم بالإجازة عنهما عنه.

وأما النحو والتصريف^(١) فكان فيهما ابن مالك بجرأ لا يُشَقُّ لُجُّه ، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يُستشهد بها على النحو واللغة فكان أمراً عجيباً ، وكان الأئمة الأعلام يتحIRON في أمره ، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية ، لأنه أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب ، هذا مع ما هو عليه من الدين والعبادة وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السمْت ، وكمال العقل ، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشغل بالجامع وبالتربة العادلية ، وتخرج به جماعة ، وكان نظم الشعر عليه سهلاً

(١) النقل عن الصفدي أيضاً.

رَجَزُهُ وَطَوِيلُهُ وَبَسِيطُهُ ، وصنف كتاب " تسهيل الفوائد " ، قال الصفدي^(١) :
ومدحه سعد الدين محمد بن عربي بأبيات مليحة إلى الغاية وهي :

رَبُّ الْعَالَمِ وَلِنَشْرَ الْعِلْمِ أَهْلُهُ	إِنَّ الْإِمَامَ جَمَالَ الدِّينِ جَمَلُهُ
يَزُلْ مُفِيداً لِّذِي لَبٍّ تَأْمَلُهُ	أَمَلَى كِتَاباً لَهُ يُسَمَّى " الْفَوَائِدُ " لَمْ
إِنْ الْفَوَائِدُ جَمْعٌ لَا نَظِيرَ لَهُ	وَكُلَّ مَسْأَلَةٍ فِي التَّحْوِيلِ يَجْمَعُهَا

ومن تصانيف ابن مالك " الموصل في نظم المفصل " وقد حل هذا النظم فسماه
" سبك المنظوم وفك المختوم " ومن قال " إن اسمه فك المنظوم وسبك المختوم " فقد
خالف النقل والعقل ، ومن كتب ابن مالك كتاب " الكافية الشافية " ثلاثة آلاف بيت
، وشرَّحَهَا ، و " الخلاصة " وهي مختصر الشافية ، و " إكمال الإعلام بمثلث الكلام " ،
وهو مجلد كبير الفوائد يدل على اطلاع عظيم ، و " لامية الأفعال " وشرَّحَهَا ، و " فَعَلَ
وأفعل " ، و " المقدمة الأسدية " وضعها باسم ولده الأسد ، و " عُذَّةُ اللِّافِظِ وَعَمْدَةُ
الجافِظِ " ، و " النظم الأوجز فيما يهمز " ، و " الاعتضاد في الظاء والضاد " مجلد ، و
" إعراب مشكل البخاري " ، و " تحفة المودود في المقصور والممدود " ، وغير ذلك
كشرح التسهيل ، وروى عنه ولده بدر الدين محمد ، وشمس الدين بن جعوان ، وشمس
الدين بن أبي الفتح ، وابن العطار ، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ، وشهاب
الدين محمود ، وشهاب الدين بن غانم ، وناصر الدين بن شافع ، وخلق كثير سواهم .

وكان يقول عن الشيخ ابن الحاجب : إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل ،
وصاحب المفصل نحوه صُعُيْرَات ، وناهيك بمن يقول هذا في حق الزمخشري .

وكان الشيخ ركن الدين بن القَوْنَع يقول : إن ابن مالك ما خَلَّى للنحو حرمة .

وتوفي ابن مالك بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة .

(١) الوافي : ٣٦٠ .

وقال بعضهم : من أحسن شعر ابن مالك قوله :

بنظرة حسن أو بسمع كلام	إِذَا رَمِدَتْ عَيْنِي تَدَاوَيْتُ مِنْكُمْ
وصليتُ فرضي والديارُ أمامي	فَإِنْ لَمْ أَجِدْ مَاءً تَيَمَّمْتُ بِاسْمِكُمْ
وقابلت أعلام السوى بسلام	وَأَخْلَصْتُ تَكْبِيرِي عَنْ الْغَيْرِ مُعْرِضاً
فهل تدعُ الشمسُ امتدادَ ظلام	وَلَمْ أَرِ إِلَّا نُورَ ذَاتِكَ لَانْحَاً

وقدم - رحمه الله تعالى - القاهرة ، ثم رحل إلى دمشق ، وبها مات كما عُلِمَ.

وقال الشرف الحصني يرثيه :^(١)

بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ مَالِكِ الْمُفْضَالِ	يَا شَتَاتَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ
مَنْهُ فِي الْإِنْفِصَالِ وَالْإِتِّصَالِ	وَالْخِرَافِ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطِ
لَهُ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ وَمَحَالِ	مَصْدَرًا كَانَ لِلْعُلُومِ يَأْذُنُ الْـ
كَيْدُ مُسْتَبْدَلٍ مِنَ الْأَبْدَالِ	عَدَمِ النِّعَتِ وَالنَّعْطِ وَالنِّو
حَرَكَاتٍ كَانَتْ بِغَيْرِ اعْتِلَالِ	أَلَسَّ اعْتِرَاهُ أَسْكَنَ مِنْهُ
أَوْرَثَتْ طُولَ مَدَّةِ الْإِنْفِصَالِ	يَا لَهَا سَكَنٌ لَهْمَزٍ قَضَاءِ
نَصَبٍ تَمَيَّزَ ، كَيْفَ سَرُّ الْجِبَالِ	رَقْفُوهُ فِي نَفْسِهِ فَاَنْتَصَبْنَا
فَأَمِيلْتَ أَسْرَارُهُ لِلدَّلَالِ	فَخَمَمُوهُ عِنْدَ الصَّلَاةِ بِدَلِّ
وَهُوَ عَدْلٌ مَعْرُوفٌ بِالْجَمَالِ	صَرَفُوهُ يَا عُظْمَى مَا فَعَلُوهُ
سَالِمًا مِنْ تَغْيِيرِ الْإِنْتِقَالِ	أَذْغَمُوهُ فِي التَّرْبِ مِنْ غَيْرِ مَثَلِ
مِنْ وَقُوفٍ ضَرُورَةٍ الْإِمْتِثَالِ	وَقَفُّوا عِنْدَ قَبْرِهِ سَاعَةَ الدَّفْنِ
مَسْكَنًا لِلتَّرِيلِ مِنْ ذِي الْجَلَالِ	وَمَدَدْنَا الْأَكْفَافَ نَطْلُبُ قَصْرًا
حَظُّهُ جَاءَ أَوَّلُ الْأَنْفَالِ	آخِرُ الْآيِ مِنْ سَبَا الْحِظِّ مِنْهُ
رَابِ يَا مُفْهِمًا لِكُلِّ مَقَالِ	يَا بَيَانَ الْإِعْرَابِ يَا جَامِعَ الْإِغْـ

(١) وردت في الفوات والوافي وبغية الوعاة.

يا فريد الزمان في النظم والنث
كم علوم بَنَتْهَا فِي أَناس
سر وفي نقل مُسْتَدَاتِ العوالي
علموا ما بثت عند الزوال
انتهت ملخصة.

قال الصفدي : وما رأيت مرثية في نحوي أحسن منها على طولها ، انتهى .
ودفن ابن مالك بسفح قاسيون ، بترية القاضي عز الدين بن الصائغ ، وقال
العجيسي : بترية ابن جعوان ، ورثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس بقوله :

قل لابن مالك إن جَرَتْ بك أدمي
خُمْراً يُحاكيها التَجِيعُ القاني
فلقد جرحت القلب حين نُعِيت لي
وتدفقت بدمائه أجفاني
لكن يهون ما أَجِنُ مِنَ الأسي
علمي بِنُقَاتِهِ إلى رضوان
فسقى ضريحاً ضمّه صَوْبُ الحيا
يَهْمِي به بِالسُّرُوحِ والرَّيْحَانِ

وابن النحاس المذكور أحد تلامذة ابن مالك ، وله نظم كثير مشهور بين
الناس ، وهو : بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر ، الحلبي
الأصل ، المعروف بابن النحاس ، وهو شيخ أبي حيان ، ولم يأخذ أبو حيان عن ابن
مالك وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة .

وقال بعض من عرّف بابن مالك : إنه تصدر بحلب مدة ، وأمّ بالسلطانية ، ثم
تحول إلى دمشق ، وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قَصَبَ السبق ، وصار يُضرب به المثل
في دقائق النحو ، وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب ، مع الحفاظ
والذكاء والورع والديانة وحسن السُّمت والصيانة والتحري لما ينقله والتحرير فيه ،
وكان ذا عقل راجح ، حسن الأخلاق مهذباً ، ذا رَزَازة وحياء ووقار ، وانتصاب
للإفادة ، وصبر على المطالعة الكثيرة ، تخرج به أئمة ذلك الزمان كابن المنجي وغيره ،
وسارت بتصانيفه الرُّمَّكِيان ، وخضع لها العلماء الأعيان ، وكان حريصاً على العلم ،
حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد .

وحكى بعضهم أن ولادته سنة ثمان وتسعين وثمانمائة.

وقيل ، كما تقدم : إن مولده سنة ستمائة أو بعدها بثمانين الحرير مدينة من مدن الأندلس حبر الله كسرهما - وهي مفتوحة الجيم وياؤها مشددة تحتانية - وتصدر ابن مالك بحمالة مدة ، وانتقد بعضهم على ابن خلكان إسقاطه من تاريخه مع كونه كان يعظمه إلى الغاية ، وقدم ، رحمه الله تعالى ، لصاحب دمشق قصة يقول فيها عن نفسه : إنه أعلم الناس بالعربية والحديث ، ويكفيه شرفاً أن من تلامذته الشيخ النووي^(١) ، والعلم الفارقي ، والشمس البعلبي ، والزين المزي ، وغيرهم ممن لا يحصى.

وكان ، رحمه الله تعالى ، كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات ، والعلماء الأثبات ، ولا يرى إلا وهو يصلي أو يتلو أو يصنف أو يقرأ ، وكذا كان الشيخ أبو حيان ، ولكن كان جدّه في التصنيف والإقراء.

وحكى أنه توجه يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذي أرادوه غفلوا عنه بسوية ، فطلبوه فلم يجدوه ، ثم فحصوا عنه فوجدوه منكباً على أوراق.

وأغرب من هذا في اعتناؤه بالعلم ما مر أنه حفظ يوم موته عدة أبيات حدّها بعضهم بثمانية ، لقنه ابنه إياها ، وهذا مما يصدق ما قيل : بقدر ما تتعنى ، تنال ما تتمنى ، فجزاه الله خيراً عن هذه المهمة العلية.

وذكر أبو حيان في الجوازم من تذييله وتكميله ، أنه لم يصحب من له البراعة في علم اللسان ، ولذا تضعف استنباطاته وتعقباته على أهل هذا الشأن ، وينفر من المنازعة ، والمباحثة والمراجعة ، قال : وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، يأخذ العلم من

(١) ق ج ودوزي : النووي.

الصحف بفهمه ، ولقد طال فحصى وتنقري عمن قرأ عليه ، واستند في العلم إليه ، فلم أجد من يذكر لي شيئاً من ذلك ، ولقد جرى يوماً مع صاحبنا تلميذه علم الدين سليمان بن أبي حرب الفارقي الحنفي فقال : ذكر لنا أنه قرأ على ثابت بن خيار مسن أهل بلده ، حيّان ، وأنه جلس في حلقة الأستاذ أبي علي الشلوين نحواً من ثلاثة عشر يوماً ، وثابت بن خيار ليس من أهل الجلالة والشهرة في هذا الشأن ، وإنما جلالته وشهرته في إقراء القرآن هذا حاصل ما ذكره أبو حيّان.

قال بعض المحققين ، وهو العلامة يحيى العجيسي : وليس ذلك منه بإنصاف ولا يحمل على مثله إلا هوى النفس وسرعة الانحراف ، فنفيه المسند عنه والمتبع ، شهادة نفي فلا تنفع ولا تُسمع ، ويكفي ما سطر في حقه قوله في أثاثه : نظم في هذا العلم كثيراً ونثر ، وجمع باعتكاف على الاشتغال به ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية وطول السن من هذا العلم غرائب ، وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة إذ هي مرتبة الأكابر النقاد ، وأرباب النظر والاجتهاد ، وقوله في موضع آخر من تذييله " لا يكون تحت السماء أنقى ممن عرّف ما في تسهيله " وقرنه في " بحره " بمصنف سيويه فما ينبغي له أن يغمسه ، ولا أن يخط عليه ، ولا أن يقع فيما وقع فيه ، فإنه مما يُجرى على أمثاله الغبي والنبه ، والحليم والسفيه ، وما هذا جزاء السلف من الخلف ، والدُّر من الصدف ، والجيد من الحشف ، أو ما ينظر إلى شيخه أبي عبد الله بن النحاس ، فإنه لا يذكره إلا بأحسن ذكر كما هو أدب خيار الناس ، ومن كلامه في نقله عنه : وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول ، وإلى تلميذه أبي البقاء المصري حيث يقول فيه :

هُوَ الْأَوْحَدُ الْفَرْدُ الَّذِي تَمَّ عِلْمُهُ وَسَارَ مَسِيرَ الشَّمْسِ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ
وَمِنْ غَايَةِ الْإِحْسَانِ مَبْدَأُ فَضْلِهِ فَلَا غُرُورَ أَنْ يَسْمُو عَلَى الْعُجَمِ وَالْعُزْبِ

ومن غاية الإحسان ، في هذا الشأن ، التصانيف التي سارت بها الرُّكبان ، في جميع الأوطان ، واعترف بحسنها الحاضر والبادي ، والداني والقاصي ، والصدّيق والعدو ، فتلقّاها بالقبول والإذعان ، فسامح الله تعالى أبا حيّان ، فإن كلامه يحقق قول

القاتل : كما تدين تدان ، ورحم الله تعالى ابن مالك ، فلقد أحيا من العلم رسوماً
 دارة ، وبَيَّنَ معالم طامسة ، وجمع من ذلك ما تفرق ، وحقق ما لم يكن تبين منه
 ولا تحقق ، ورحم شيخه ثابت بن الخيار ، فإنه كان من الثقات الأخيار ، وهو أبو
 المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن الخيار الكُلاعي - بضم الكاف على ما كان
 يضبط بيده فيما حكاه ابن الخطيب في الإحاطة - وأصله من لَبَلَة ، ويُعد في أهل
 حَيَّان ، وتوفي بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ.

وكان أبو حيان يغض من هذا الكتاب (ألفية ابن مالك) ويقول : ما فيه من
 الضوابط والقواعد حائد عن مَنَهِجِ الصواب والسداد ، وكثيراً ما يشير إلى ذلك في
 شرحه المسمى " منهج السالك " ومن غَضَّه منه بالنظم في ملأ من الناس من جعلتهم
 شيخه بهاء الدين بن النحاس والأقسراني يجاريه مقتفياً له ومتأسياً في تسويد القرطاس :

ألفية ابن مالك	مطموسة المسالك
وكم بها مشغل	أوقع في المهالك

ولا تغتر أنت بهذا الغرور (الخداع) ، فإنه ما كل سحاب أبرد مطر ، ولا
 كل عود أرق ثمر ، وقيل معارضة للقوم ، وتنبهاً لهم بما هم فيه من النوم :

ألفية ابن مالك	مُشرقة ألمسالك
وكم بهما مشغل	علا على الأرائك

وما أحسن قول ابن الوردي في هذا المعنى :

يا عائباً ألفت ابن مالك	وغانباً عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلاً	كثيرة فلا تجرُ في ظلمها
وازجر لمن جاذل من يحفظها	برابع وخامس من اسمها

يعني " صه " (يقصد اسمها وهو الخلاصة) فإنه عند الاستقلال بمعنى اسكت .
 انتهى ملخصاً.

يعني " صه " (يقصد اسمها وهو الخلاصة) فإنه عند الاستقلال بمعنى اسكت.
انتهى ملخصاً.

وقال أيضاً (وهو ما ذكره من اسم العلامة يحيى العجيسي) عند ذكره
مصنفات ابن مالك : وهي كما قيل غزيرة المسائل ، ولكنها على الناظر بعيدة
الوسائل ، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة ، موسومة بالإحادة ، وليست لمن هو في هذا
الفن في درجة ابتدائه ، بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه. انتهى.

وقال بعض المغاربة في الألفية :

لقد مَزَقْتُ قَلْبِي سِهَامُ جُفُونِهَا	كما مَزَقَ اللَّحْمِيُّ مَذْهَبَ مَالِكٍ
وَصَالَ عَلَى الْأَوْصَالِ بِالْقَدْ قَدْهَا	فَأُضْحَتْ بِأَيَاتِ بَتَقَطِيعِ مَالِكٍ
وقلدت إذ ذاك الهوى لمرادها	كتقليد أعلام النحاة ابن مالك
وملكتها رقي لرقعة لفظها	وإن كنت لا أرضاه ملكاً لمالك
وناديتها يا مُنْتَبِي بَذَلْ مَهْجَتِي	ومالي قليل في بديع جمالك

ويعني بقوله " بتقطع مالك " مالك بن المرحل السني ، رحمه الله تعالى.

[تعريف بابنه بدر الدين]

وقد عرف الحافظ الذهبي بابن مالك في تاريخ الإسلام ، وذكر فيه ترجمة
لولده بدر الدين محمد ، وأنه كان حاد الذهن ، ذكياً ، إماماً في النحو وعلم المعاني
والمنطق ، جيد المشاركة في الفقه والتدريس ، وأنه تصدّر بعد والده للتدريس ، ومات
شاباً قبل الكهولة سنة ٦٨٦ ، ومن أجل تصانيفه شرّحه على ألفية والده ، وهو
كتاب في غاية الإغلاق ، ويقال : إنه نظير الرضي في شرح الكافية ، وللناس عليه
حواش كثيرة . رحمهم الله تعالى أجمعين.

الفصل الثاني

التعريف بأبي حيان شارح الألفية^(١)

وهو تعريف منقول من كتاب نفح الطيب أيضاً للشيخ محمد بن أحمد المقرئ التلمساني ج ٢ ص ٥٣٥ ، وهو نقل بالنص أيضاً إلا ما تركناه اختصاراً مما لا يفيد القارئ وقد قرأت عدة كتب في ترجمة هذين العلمين الكبيرين فلم أجد أحسن من ترجمة صاحب كتاب نفح الطيب ، وقد آثرت النقل من كتب التراث في هذا الأمر ليستفيد القارئ كثيراً.

كما نقلت قصيدة لأبي حيان في مدح النحو والنحاة من كتاب الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب ، وهي قصيدة طويلة بلغت مائة بيت لم أجد لها إلا في هذا الكتاب.

وقد تعرض صاحب نفح الطيب في ترجمة أبي حيان لنسبه ومكانته ونقل ترجمة طويلة للصفدي تلميذ أبي حيان رفع فيها من شأن الرجل ، كما ذكر قصيدة له في رثاء أبي حيان ، كما ذكر الصفدي مراسلات ومساجلات كانت بينه وبين أبي حيان ثرية وشعرية ، كما ذكر بعض الشعر في مدح أبي حيان للمعجبين له والمعجبين به ، وفي الترجمة أيضاً رسالة للصفدي بعث بها إلى أبي حيان يطلب منه إجازته وروايته لكتبه وعلمه ، ثم رد أبي حيان المتواضع على هذه الرسالة كما بين في الرد مؤلفاته الكثيرة ، ومما ذكره شرحه لألفية ابن مالك ، وقد اعترف بأنه لم يكمل هذا الشرح وهو ما وقفنا عليه حتى آخر باب التفضيل وأول التواضع.

(١) انظر ترجمة أبي حيان في الكتب الآتية :

١- نفح الطيب : ٥٣٥ / ٢ .	٢- الإحاطة في أخبار غرناطة : ٤٣ / ٣ .
٣- شذرات الذهب : ١٤٥ / ٦ .	٤- الوافي بالوفيات للصفدي : ٢٨١ / ٥ .
٥- نكت الهميان : ٢٨٠ .	٦- بغية الوعاة للسيوطي : ٢٨٠ / ١ .
٧- الدرر الكامنة : ٣٠٤ / ٤ .	

كما نقل صاحب نفح الطيب ترجمة أخرى لأبي حيان وهي لأبي عبد الله محمد بن سعيد الرعيني الأندلسي تشتمل على فوائد كثيرة لم يذكرها الصفدي ، ومما ذكره الرعيني أشعار انتقاها من شعر أبي حيان كلها في الحكم وتجاربه مع الناس ، ومما ذكره أيضاً وصية جميلة أوصى بها أهله وهي مفيدة لكل من يقرأها ، والترجمة طويلة لكننا اختصرنا منها الكثير .

يقول صاحب نفح الطيب جـ ٢ ص ٥٣٥ إلى ص ٥٨٤ :

٢١٦- " ومن الراحلين من الأندلس إلى المشرق إمام النحاة أثير الدين أبسو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، الثَغْرِي ، الأَثْرِي ، الغرناطي . قال ابن مرزوق الخطيب في حقّه : هو شيخ النحاة بالديار المصرية ، وشيخ المحدثين بالمدرسة المنصورية ، انتهت إليه رئاسة التبريز في علم العربية واللغة والحديث ، سمعت عليه وقرأت ، وأنشدني الكثير ، وشكوت إليه يوماً ما يلقاه الغريب من أذاة العُداة ، فأنشدني لنفسه :

عُدَاتِي لَهْم فَضْلٌ عَلَيَّ وَمِئَةٌ فَلَا أَذْهَبَ الرَّحْمَنُ عَنِي الْأَعَادِيَا
هَمْ يَحْكُوا عَنْ زَلَّتِي فَاجْتَنَّبْتُهَا وَهَمْ نَافَسُونِي فَكَتَسَبْتُ أَلْمَعَالِيَا

وأنشدني أيضاً من مُدَاعِبَاتِهِ ، وله في ذلك النظم الكثير مع طهارته وفضله :

عَلَّقْتُهُ سَجَّيْ اللُّونِ قَادِحَهُ مَا ابْيَضَّ مِنْهُ سَوَى ثَغْرِ حَكِي الدُّرُورَا
قَدْ صَاعَهُ مِنْ سَوَادِ الْعَيْنِ خَالِقُهُ فَكُلُّ عَيْنٍ إِلَيْهِ تُذَمِّنُ التَّظْطَرَا

وأنشدني في جاهل ليس صوفياً وزها فيه :

أَيَا كَاسِيَاً مِنْ جَيْدِ الصُّوفِ نَفْسَهُ وَيَا عَارِيَاً مِنْ كُلِّ فَضْلٍ وَمِنْ كَيْسٍ
أَتَزْهَى بِصُوفٍ وَهُوَ بِالْأَمْسِ مَصْبُحٌ عَلَى نَعْجَةٍ وَالْيَوْمِ أَمْسَى عَلَى تَيْسٍ

انتهى ما اختصرته من كلام الخطيب ابن مرزوق .

وأُنشد الرحالة ابن جابر الوادي آشي لأبي حيان قوله :

وَقَصَّرَ آمَالِي مَالِي إِلَى الرَّدَى وَأَنَّى وَإِنْ طَالَ الْمَدَى سَوْفَ أَهْلِكُ
فَصُنْتُ بِمَاءِ الْوَجْهِ نَفْسًا أَبْيَّةً وَجَادَتْ بِمِثْنِي بِالَّذِي كُنْتُ أَمْلِكُ

ووقفت على " أعيان العصر وأعوان النصر " للصفدي ، فوجدت فيه ترجمة أبي حيان واسعة فرأيت أن أذكرها بطولها لما فيها من الفوائد ، وهي :

الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، الفريد ، الكامل ، حجة العرب ، مالك أزمنة الأدب ، أمير الدين ، أبو حيان الأندلسي الجبائي - بالجيم ، والباء آخر الحروف مشددة ، وبعد الألف نون - وكان أمير المؤمنين في النحو ، والشمس السافرة في شتاء في يوم الصُّحُو ، والمتصرف في هذا العلم فإليه الإتيان والمحو ، لو عاصر أئمة البصرة لبصرهم ، أو أهل الكوفة لكف عنهم اتباعهم السواد وحذرهم ، نزل منه كتاب سيبويه في وطنه بعد أن كان طريداً ، وأصبح به التسهيل بعد تعقيد مفيداً ، وجعل سَرَخه شرحه وجَنَّة راقته النواظر توريداً ، ملأ الزمان تصانيف ، وأمال عُتُق الأيام بالتواليف ، تخرَّج به أئمة في هذا الفن ، وروَّق لهم في عصره منه سُلالة الدُّن ، فلو رآه يونس بن حبيب لكان بغيضاً مُحِيب ، أو عيسى بن عمر لأصبح من تقصيره وهو محذَّر ، أو الخليل لكان بعينه قَذَاه ، أو سَيِّئُوهُ لما تردى من مسأَلته الزنبورية بِرَدَاه ، أو الكسائي لأعراه حَلَّة جأهه عند الرشيد وأنساه ، أو الفراء لفرَّ منه ولم يقتسم ولدا المأمون تقدم مَدَاسِهِ ، أو اليزيدي لما ظهر نقصه من مكانه ، أو الأخفش لأخفى جملة من محاسنه ، أو أبو عبيدة لما تركه لشعب الشعوية ، أو أبو عمرو لشغله بتحقيق اسمه دون التعلُّق بعربية ، أو السكري لما راق كلامه في المعاني ولا حلا ، أو المازني لما زانه قوله " إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا " ، أو قطرب لما دبَّ في العربية ولا دَرَج ، أو ثعلب لاستكن بمكره في وكره ولما خرج ، أو المبرد لأصبحت قواه مقتررة ، أو الزجاج لأمست قواريره مكسرة ، أو ابن الوازن لعدم نقده ، أو الثماني

لما تجاوز حدّه ، أو ابن باب لعلم أن قياسه ما اطّرد ، أو ابن دُرَيْد لما بلع ريقه ولا
ازْدَرَد ، أو ابن قتيبة لأضاع رَحْله ، أو ابن السراج لمشاه إذا رأى وحله ، أو ابن
الخشب لأضرم فيه ناراً ، ولم يجد معه نوراً ، أو ابن الحجاز لما سَجَر له تنوراً ، أو ابن
القوَّاس لما أغرق في نَزْعِه ، أو ابن يعيش لأوقعه في نزعِه ، أو ابن خروف لما وجد له
مرعى ، أو ابن إياز لما وجد لأوزاره وقعاً ، أو ابن الطراوة لم يكن نحوه طرياً ، أو ابن
الدجاج لكان من حُلَّتِه الرائقة عريّاً ، وعلى الجملة فكان إمام النحاة في عصره شرقاً
وغرباً ، وفريد هذا الفن الفذُّ بعداً وقرباً ، وفيه قلت :

سلطان علم النحو أستاذنا الـ شيخ أئمة الدين خير الأنام
فلا تقل زيداً وعمرو ، فما في النحو مَعَهُ لسواه كلام

خدم هذا العلم مدة تقارب الثمانين ، وسلك من غرائبه وغوامضه طرقاً
متشعبة الأفانين ، ولم يزل على حاله إلى أن دخل في خير كان ، وتبدلت حركاته
بالإسكان ، وتوفى رحمه الله تعالى بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة في يوم السبت
بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة ودفن من الغد
بمقبرة الصوفية خارج باب النصر ، وصلى عليه في الجامع الأموي بدمشق صلاة
الغائب في شهر ربيع الآخر ، ومولده بمدينة مَطَخْشَارَشْ في أخريات شوال سنة أربع
 وخمسين وستمائة.

وقلت أنا أرثيه رحمه الله تعالى :

مات أئمة الدين شيخ السورى فاستعر البارق واستعبرا
ورق من حزن نسيم الصبا واعتل في الأسحار لئلا سرى
وصادحات الأيك في نوحها رثته في السجع على حرف را
يا عين جودي بالدموع التي يزوى بها ما ضمه من ثرى
واجري دماً فالخطب في شأنه قد اقتضى أكثر مما جرى

مات إمام كان في فقهه
 أمسى منادى لليلى مفرداً
 يا أسفا كان هدى ظاهراً
 وكان جمع الفضل في عصره
 وعرف الفضل به برهنة
 وكان ممنوعاً من الصرف لا
 لا أعمل التفضيل ما بينه
 لا بدّل عن نعته بالثقي
 لم يدغم في اللحد إلا وقد
 بكى له زيد وعمرو فمن
 ما أعقد التسهيل من بعده
 وجسر الناس على خوضه
 من بعده قد حال غيظه
 شارك من قد ساد في فقهه
 دأب بني الآداب أن يفسلوا
 والنحو قد سار الردى نحوه
 واللغة الفصحى غدت بعده
 تفسيره البحر المحيط الذي
 فوائده من فضله جمّة
 وكان نبأ نقله حجة
 ورحله في سنة المصطفى
 له الأسانيد التي قد علت
 ساوى بها الأحفاد أجدادهم

يرى إماماً والورى من ورا
 فضمة القبر على ما ترى
 فعاد في تربته مضمرا
 صح فلما أن قضى كسراً
 والآن لما أن مضى لكسرا
 يطرق من وافاه خطب غرا
 وبين أعرفه في الورى
 ففعله كان له مصدرا
 فك من الصبر وثيق العرى
 أمثلة النحو ومثن فرا
 فكم له من عسرة يسرا
 إذ كان في النحو قد استبحرا
 وحظه قد رجع القهقري
 وكم له فن به استاثرا
 بدمعهم فيه بقايا الكرى
 والصرف للتصريف قد غيرا
 يلغى الذي في ضبطها قررا
 يهدي إلى وزاده الجسورها
 عليه فيها نعقد الخنصرأ
 مثل ضياء الصبح إن أسفرا
 أصدق من يسمع إن أخيرا
 فاستغلت عنها سوامي الذرى
 فاعجب لماض فاتته من طرا

وشاعراً في نظمهِ مفلحاً
 لها معانٍ كلما خطتها
 أفديه من ماضٍ لأمر الردى
 ما بات في أبيهِ أكفانه
 تُصافحُ الحورُ له راحةً
 إن مات فالذكرُ له خالداً
 جاد نرى وإفاه غيثٌ إذا
 وَخَصَّهُ من رَبِّهِ رحمةً
 كم حَزَرَ اللفظُ وكم حَبَرا
 تَسْرُ ما يرقمُ في تُسْترا
 مستقبلاً من رَبِّهِ بالقِرَى
 إلا واضحى سُندساً أخضرا
 كم نعتُ في كلِّ ما سَطَرا
 يحيا به من قبل أن يُشْرا
 مَسْأَةٌ بالسَّقْيِ لَهُ بَكْرا
 توردُهُ في حشره الكوثرا

وكان قد قرأ القراءات على الخطيب أبي محمد عبد الحق بن علي بن عبد الله
 نحواً من عشرين ختمة إفراداً وجمعاً ، وسمع الكثير على الحم الغفير بجزيرة الأندلس
 وبلاد إفريقية والإسكندرية وديار مصر والحجاز ، وحصل الإجازات من الشام
 والعراق وغير ذلك ، واجتهد في طلب التحصيل والتقييد والكتابة ، ولم أر في
 أشباعي أكثر اشتغالاً منه ، لأنني لم أره قط إلا يسمع أو يسمع أو يكتب ، ولم أره
 على غير ذلك ، وله إقبال على الطلبة الأذكياء ، وعنده تعظيم له ، ونظم ونثر ، وله
 الموشحات البديعة ، وهو ثبت فيما ينقله ، محرر لما يقوله ، عارف باللغة ، ضابط
 لألفاظها ، وأما النحو والتصريف فهو إمام الناس كنهم فيهما ، لم يذكر معه في
 أقطار الأرض غيره في حياته ، وله اليد الطولى في التفسير والحديث والشروط
 والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم ، خصوصاً المغاربة ، وتقييد أسمائهم على
 ما يتلفظون به من إمالة وترقيق وتفخيم ، وسأله شيخنا الذهبي أسئلة فيما يتعلق
 بذلك ، وأجاب عنها .

وله التصانيف التي سارت وطارت ، وانتشرت وما انتشرت ، وقرئت ودريت
 ونسخت و... فسخت ، أحملت كتب الأقدمين ، وألغت المقيمين بمصر والقادمين ،
 وقرأ الناس عليه ، وصاروا أئمة وأشباحاً في حياته ، وهو الذي جسّر الناس على

مصنّفات ابن مالك رحمه الله تعالى ، ورغبهم فيها وفي قراءتها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض بهم لحجها ، وفتح لهم مقفلها ، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب : هذه نحو الفقهاء ، وكان التزم أن لا يُقَرَأَ أحداً إلا إن كان في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه ، ولما قدم من بلاده لازم الشيخ بهاء الدين رحمه الله تعالى كثيراً ، وأخذ عنه كتب الأدب ، وكان شيخاً حسن العمة ، مليح الوجه ، ظاهر اللون ، مُشْرِباً حمرة ، منور الشيبة ، كبير اللحية ، مسترسل الشعر فيها لم تكن كثة ، عبارته فصيحة بلغة الأندلس يعقد حرف القاف قريباً من الكاف ، على أنه لا ينطق بها في القرآن إلا فصيحة ، وسمعتة يقول : ما في هذه البلاد من يعقد حرف القاف.

وكانت له خصوصية بالأمير سيف الدين أرغون كافل الممالك ، يبتسط معه ، ويبيت عنده في قلعة الجبل ، ولما توفيت ابنته نُضار طلع إلى السلطان الملك الناصر محمد ، وسأله أن يدفنها في بيته داخل القاهرة في البرقية ، فأذن له في ذلك ، وكان أولاً يرى رأي الظاهرية ، ثم إنه تمذهب للشافعي رضي الله تعالى عنه ؛ بحث على الشيخ علم الدين العراقي " المحرّر " للرافعي ، و " مختصر المنهاج " للنووي ، وحفظ " المنهاج " إلا يسيراً ، وقرأ أصول الفقه على أستاذه أبي جعفر بن الزبير ، بحث عليه من " الإشارة " للبايجي ، ومن " المستصفي " للغزالي ، ولكنه برع في النحو ، وانتهت إليه الرئاسة والشيخة فيه ، وكان خالياً من الفلسفة والاعتزال والتخسيس.

وكان فيه - رحمه الله تعالى - خشوع ، يكي إذا سمع القرآن ، ويجري دمه عند سماع الأشعار الغزلية ، وقال كمال الدين المذكور : قال لي : إذا قرأت أشعار العشق أميل إليها ، وكذلك أشعار الشجاعة تستعليني ، وغيرهما ، إلا أشعار الكرم ما تؤثر في ، انتهى.

قلت : كان يفتخر بالبخل ، كما يفتخر بالكرم ، وكان يقول لي : أوصيك
احفظ دراهمك ويقال عنك بخيل ، ولا تحتج إلى السفل.

وأنشدني من لفظه لنفسه :

رجاؤك فلسا قد غدا في حَبَانِي قنيصاً رجاءً للتناج من العُقَمِ
أَتَعِبُ فِي تحصيله وأُضِيعه إذن كنتُ معتاضاً من البرء بالسُقَمِ

قلت : والذي أراه فيه أنه طال عمره ، وتغرب ، وورد البلاد ولا شيء معه ،
وتعب حتى حصل المناصب تعباً كثيراً ، وكان قد جرب الناس ، وحلب أشطَر الدهر
ومرت به حوادث ، فاستعمل الحزم ، وكان يعيب على مشتري الكتب يقول : الله
يرزقك عقلاً تعيش به ، أنا أيّ كتاب أردته استعرت من خزائن الأوقاف ، وإذا أردت
من أحد أن يعيرني دراهم ما أجد ذلك ، وأنشدني له بإجازة :

إن الدراهم والنساء كلاهما لا تَأْمَنُ عليهما إنسانا
يترعن ذا اللبّ الخين عن التقى فترى إساءةً فعله إحسانا

وأنشدني له من أبيات :

أتى بشفيح ليس يمكن رَدُّه دراهمُ بيضٌ للجروح مَراهمُ
تُصَيِّرُ صعباً الأمرَ أهونَ ما يُرى وتقضي لباناتِ الفتى وهو نائمُ

ومن حزمه قوله :

عُدَاتِي لَهمَ فض - البيتين

وقد مدحه كثير من الشعراء ، والكبراء الفضلاء ، فمنهم القاضي محيي
الدين بن عبد الظاهر بقوله :

قد قلتُ لَمَّا أن سمعتُ مباحثاً في الذاتِ قرَّرها أجلُ مفيدِ
هذا أبو حَيَّان قلتُ صدقتمُ وبررتُمُ هذا هو التوحيدِ

وكان قد جاء يوماً إلى بيت الشيخ صدر الدين بن الوكيل فلم يجده ، فكتب
بالجص على مصراع الباب ، فلما رأى ابن الوكيل ذلك قال :

قالوا أبو حيان غير مدافع ملك النجاة فقلت بالإجماع
اسم الملوك على النقود وأني شاهدت كنيته على المصراع

ومدحه شرف الدين بن الوحيد بقصيدة مطولة أولها :

إليك أبا حيان أعملت أثقي وملت إلى حيث الركائب تلتقي
دعاني إليك الفضل فانقذت طائعا ولئت أحدها بلفظي المصدق

ومدحه نجم الدين إسحق بن ألمي التركي ، وسأله تكملة شرح التسهيل
بقصيدة ، وأرسلها إليه من دمشق ، وأولها :

تبدى فقلنا وجهه قلن الصبح وكملة باليمن فيه وبالنجح
وسهلت تسهيل الفوائد محسنا فكن شارحا صدري بتكملة الشرح

ومدحه مجير الدين عمر بن الملطي بقصيدة أولها :

يا شيخ أهل الأدب الباهر من ناظم يلفى ومن ناثر

ومدحه نجم الدين يحيى الإسكندري بقصيدة أولها :

ضيف ألم بنا من أبرع الناس لا ناقض عهد أيامي ولا ناسي
عار من الكبر والأدناس ذو شرف لكنه من سرايل الغلا كاسي

ومدحه بهاء الدين محمد بن شهاب الدين الحيمي بقصيدة أولها :

فضضت عن العذب الثمر ختامها وقضت عن زهر الرياض كمامها

ومدحه جماعة آخرون يطول ذكرهم ، وكتبت أنا إليه من الرحبة سنة ٧٢٩ :

لو كنتُ أملكُ من دهرِي جناحَيْنِ	لطرتُ لكَته فيكم حتى حَسِنِي
يا سادةً نلتُ في مصرٍ بهم شرفاً	أرقى به شرفاً ينأى عن العَيْنِ
وليسَ غَيْرُ أثيرِ السدينِ أثْلَهُ	فشاد ما شاد لي حقاً بلا مَيْنِ
حبرٌ ولو قلتُ إنَّ الباءَ رُبَّتْها	من قبلُ صدْقكَ الأَقوامِ في ذين ^(١)
أحيا علوماً أَماتَ الدهرُ أَكثَرُها	مذ جُلَدتْ خُلِدتْ ما بين دَقَيْنِ
يا واحدَ العصرِ ما قولِي بِمُتَّهَمِ	ولا أحاشي امرءاً بينَ الفريقينِ
هذي العلومُ بَدَتْ من سببِهِ كما	قالوا وفيكِ انتَهَتْ يا ثانيَ اثنينِ
قَدَّمْ لها وبودِي لو أَكونُ فِئْدِي	لما يَنالُكَ في الأَيامِ من شَيْنِ
يا سببِوه الوري في الدهرِ لا عَجَبُ	إذا الخليلُ غدا يفديكَ بالعينِ

وكتبت إليه استدعاء^(٢) ، وهو : المسؤول من إحسان سيدنا الإمام العالم العلامة ، لسان العرب ، ترجمان الأدب جامع الفضائل ، عمدة وسائل السائل ، حجة المقلدين ، زين المقلدين ، قطب المؤمنين ، أفضل الآخرين ، وارث علوم الأولين ، صاحب اليد الطولى في كل مكان ضيق ، والتصانيف التي تأخذ بمجامع القلب فكل ذي لبٍ إليها شقيق ، والمباحث التي أثارَت الأدلة الراجحة من مكان ماكنها ، وقصصت أوابدها الجامحة من مواطن مواطنها ، كشاف معضلات الأوائِل ، سَبَّاق غايات قصّر عن شأوها سحبان وائل ، فادِعَ هَضَبات البلاغة في اجتلاء اجتلاها وهي في مرقى مرقدها ، سالب تيجان الفصاحة في اقتضاء اقتضاها من فوق فرَّقَدها ، حتى أبرز كلامه جَنانَ فكلُّ جَنانٍ من بعده عن الدخول إليها جَبان ، وأتى ببراهين وجوه حورها لم يَطْمِئِثْهُن إنس قبله ولا جان ، وأبدع همائل نظم ونثر لا تصل إلى أفنان

(١) يقصد بتقديم الباء في حبر كلمة بحر.

(٢) الكلام للصفدي خليل بن أبيك وهي رسالة يطلب فيها إجازة أبي حيان له أن يروى عنه مؤلفاته وكتبه.

فبونها يدُ جان ، أثر الدين أبي حيان ، لا زال ميت العلم يُحييه ، وهل عجيب ذلك من أبي حيان :

حتى ينال بنو العلوم مَراتمهم ويحلّهم دارَ المني بأمان

إجازة^(١) كاتب هذه الأحرف ما رواه - فسح الله في مدته - من المسانيد والمصنفات والسنن والمجاميع الحديثية ، والتصانيف الأدبية ، نظماً ونثراً ، إلى غير ذلك من أصناف العلوم على اختلاف أوضاعها ، وتباين أجناسها وأنواعها ، ثَمَّ تلقاه ببلاد الأندلس وإفريقية والإسكندرية والديار المصرية والبلاد الحجازية وغيرها من البلدان ، بقراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة خاصة أو عامة ، كيفما تأدى ذلك إليه ، وإجازة ما له - أدام الله إفادته - من التصانيف في تفسير القرآن العظيم والعلوم الحديثية والأدبية وغيرها ، وما له من نظم ونثر إجازة خاصة ، وأن يثبت بخطه تصانيفه إلى حين هذا التاريخ ، وأن يميزه إجازة عامة لما يتجدّد له من بعد ذلك على رأي من يراه ويجوّزه ، متعمداً متفضلاً إن شاء الله تعالى.

فكتب الجواب رحمه الله تعالى^(٢) : أعزك الله ، ظننت بإنسان جميلاً فغاليت ، وأبديت من الإحسان جزيلاً وما باليت ، وصفت من هو القَتَام يظنه الناس سماء ، والسراب يحسبه الظمآن ماء ، يا ابن الكرام وأنت أبصر من يشيم ، أمع الروض النضير يُرعى الهشيم ، أما أغنتك فضائلك ، وفواضلك ، ومعارفك ، وعوارفك ، عن نُفبة من دأماء ، وتربة من يهماء ، لقد تلبحت المهارق من نور صفحاتك ، وتأرجحت الأكوان من أريج نفحاتك ، ولأنت أعرف من يقصد للدراية ، وأنقد من يعتمد عليه في الرواية ، لكنك أردت أن تكسو من مطارفك ، وتنفضل من تالدك وطارفك ، وتجلو الخامل في منصة النباهة ، وتنقذه من لكن الفهامة ، فتشيد له ذكراً ، وتعلي له

(١) هذه الكلمة خبر عن مبتدأ بعيد وهو حوله : المسؤول من إحسان سيدنا الإمام

(٢) هذا الجواب والرد لأبي حيان وهو جواب طويل ختمه أبو حيان باسمه قائلاً : قال وكتبه أبو حيان.

قدراً ، ولم يمكنه إلا إسعافك فيما طلبت ، وإجابتك فيما إليه نددت ، فإن المالك لا يُعصى ، والمتفضل المحسن لا يقصى ، وقد أجزت لك - أيدك الله تعالى - جميع ما رويته عن أشياخي بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية وديار مصر والحجاز وغير ذلك ، بقراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة بمشافهة وكتابة ووجازة ، وجميع ما أجزيت لي أن أرويه بالشام والعراق وغير ذلك ، وجميع ما صنفته واختصرته وجمعت وأنشأته نظاماً ونثراً ، وجميع ما سألت في هذا الاستدعاء : فمن مروياتي الكتاب العزيز قرأته بقراءة السبعة على جماعة من أعلامهم الشيخ المسند المعمر فخر الدين أبو الطاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله المصري بن المليحي ، آخر من روى القرآن بال تلاوة على أبي الجود ، والكاتب الستة والموطأ ومسنَد عَبْدُ بن حُمَيْدٍ ومسنَد الدرامي ومسنَد الشافعي ومسنَد الطيالسي والمعجم الكبير للطبراني والمعجم الصغير له وسنن الدارقطني وغير ذلك.

وأما الأجزاء فكثيرة جداً ، ومن كتب النحو والآداب فأروي بالقراءة كتاب سيبويه ، والإيضاح ، والتكملة ، والمفصل ، وجمل الزجاجي ، وغير ذلك ، والأشعار الستة والحماسة وديوان حبيب والمتنبي والمعري ، وأما شيوخي الذين رويست عنهم بالسماع أو القراءة فهم كثير ، وأذكر الآن منهم جماعة : فمنهم القاضي أبو علي الحسن بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي ، والمقرئ أبو جعفر أحمد بن سعيد بن أحمد بن بشير الأنصاري ، وإسحاق بن عبد الرحيم بن محمد بن عبد الملك بن درباس ومن كتبت عنه من مشاهير الأدباء أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي بن الفرج المالقي بن المرحل ، وأبو الحسن حازم بن محمد بن حازم الأنصاري القرطاجي.

ومن أخذت عنه النحاة أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبيدي ، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي بن الضائع ، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي ، وأبو جعفر أحمد بن

يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللَّبْلِي ، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي بن النحاس.

وجملة الذين سمعت منهم نحو من أربعمائة شخص وخمسين ، وأما الذين أجازوني فعالم كثير جداً من أهل غَرْناطة ومالقة وسَبْتَة وديار إفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام ، وأما ما صنفته فمن ذلك " البحر المحيط " في تفسير القرآن العظيم ، " إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب " ، كتاب " الأسفار الملخص من كتاب الصَّفَّار " شرحاً لكتاب سيويه ، كتاب " التجريد لأحكام سيويه " ، كتاب " التذيل والتكميل في شرح التسهيل " ، كتاب " التنخيل الملخص من شرح التسهيل " ، كتاب " التذكرة " ، كتاب " المبدع " في التصريف ، كتاب " الموفور " ، كتاب " التقريب " ، كتاب " التدريب " ، كتاب " غاية الإحسان " ، كتاب " النكت الحسان " ، كتاب " الشذا في مسألة كذا " ، كتاب " الفضل في أحكام الفصل " ، كتاب " اللوحة " ، كتاب " الشذرة " ، كتاب " الارتضاء في الفرق بين الضاد والطاء " ، كتاب " عقد اللآلي " ، كتاب " نكت الأمالي " ، كتاب " النافع في قراءة نافع " ، " الأثير في قراءة ابن كثير " ، " المَورِد العَمَر في قراءة أبي عمرو " ، " الروض الباسم في قراءة عاصم " ، " المزن الهامر في قراءة ابن عامر " ، " الرزمة في قراءة حمزة " ، " تقريب النائي في قراءة الكسائي " ، " غاية المطلوب في قراءة يعقوب " ، قصيدة " النير الجلي في قراءة زيد بن علي " ، " الوهاج في اختصار المنهاج " ، " الأنور الأجل في اختصار المحلى " ، " الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية " ، كتاب " الإعلام بآركان الإسلام " ، " نثر الزهر ونظم الزهر " ، " قَطَر الحَيّ في جواب أسئلة الذهبي " ، " فهرست مسموعاتي " ، " نوافذ السحر في دماث الشعر " ، " تحفة النُّس في نحاة الأندلس " ، " الأبيات الوافية في علم القافية " ، " جزء في الحديث " ، " مشيخة ابن أبي المنصور " ، كتاب " نفحة المسك في سيرة الترك " ، كتاب " الأفعال في لسان الترك " ، " منطق الخرس في لسان الفرس " ،

ومما لم يكمل تصنيفه : كتاب " مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد " ،
 كتاب " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " ، " نهاية الإغراب في علمي
 التصريف والإعراب " ، رجز " مجاني المصير في آداب وتواريخ لأهل العصر " ،
 " خلاصة النبيان في علمي البديع والبيان " ، رجز " نور العَبَش في لسان الحبش " ،
 " المخبور في لسان اليعفور " ، قاله وكتبه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن
 يوسف بن حيان .

وأنشدني من لفظه القصيدة الدالية التي نظمها في مدح النحر والخليل
 وسيبويه ، ثم خرج منها إلى مديح صاحب غرناطة وغيره من أشيائه ، وأولها :

هُوَ الْعِلْمُ لَا كَالْعِلْمِ شَيْءٌ تَرَاوَدَهُ لَقَدْ فَازَ بَاغِيَةٌ وَأَنْجَحَ قَاصِدُهُ

وهي قصيدة جيدة تزيد على مائة بيت .

وحكي لي أن الشيخ أنير الدين رحمه الله تعالى ضعف فتوجه إليه جماعة
 يعودونه ، وفيهم شمس الدين بن دانيال ، فأنشدهم الشيخ رحمه الله تعالى القصيدة
 المذكورة ، فلما فرغ قال ابن دانيال : يا جماعة أخبركم أن الشيخ قد عوفي ، وما بقي
 عليه بأس ، لأنه لم يبق عنده فضلة ، قوموا باسم الله .

وأنشدني من لفظه لنفسه رحمه الله تعالى قصيدته السينية التي أولها :

أَهَاجَلْكَ رِبْعَ حَائِلِ الرِّسْمِ دَارِسُهُ كَوَخِي كِتَابِ أَضْعَفِ الْخَطِّ دَارِسُهُ

انتهى نصر الصفدي . وما ذكره رحمه الله تعالى في موضع ولادة أبي حيان
 غير مخالف لما ذكره في الوافي أنه ولد بقرناطة ، إلا أن قوله " بمدينة مَطَخْشَارَش " فيه
 نظر ، لأنه يقتضي أنها مدينة ، وليس كذلك ، وإنما هي موضع بقرناطة ، ولذا قال
 الرعيبي : إن مولد أبي حيان مَطَخْشَارَش من غرناطة ، ونحوه لابن جماعة . انتهى ،

وهو صريح في المراد ، وصاحب البيت أدري على أنه يمكن أن يرد كلام الصفدي لذلك ، والله تعالى أعلم.

وذكر في الوافي أنه تولى تدريس التفسير بالقبة المنصورية ، والإقراء بالجامع الأحمر ، قال الصفدي : وقال لي : لم أرَ بعد ابن دقيق العيد أفصح من قراءتك ، وكان ذلك حين قرأت عليه المقامات الحريية بمصر جماعة ، انتهى.

وما وقع في كلام كثير من أهل المغرب أن أبا حيان توفي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة غير ظاهر ، لأن أهل المشرق أعرف بذلك ، إذ توفي عندهم ، وقد تقدم أنه توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، فعلى كلام أهل المشرق في هذا المعول ، والله أعلم.

وكانت نضار بنت أبي حيان حجت ، وسمعت بقراءة العَلَم السريالي على بعض الشيوخ ، وحدث بشيء من مروياتها ، وحضرت على الدمياطي ، وسمعت على جماعة ، وهي بضم النون وتخفيف الضاد ، وأجازها من المغرب أبو جعفر بن الزبير ، وحفظت مقدمة في النحو ، ولما توفيت عمل والدها فيها كتاباً سماه " النضار في المسألة عن نضار " ، وكان والدها يثني عليها كثيراً ، وكانت تكذب وتقرأ ، قال الصفدي : قال لي والدها : إنها خرَّجت جزءاً لنفسها وإنها تعرب جيداً ، وأظنه قال لي : إنها تنظم الشعر ، وكان يقول دائماً : ليت أخاها حيان كان مثلها ، وتوفيت رحمه الله تعالى في جمادي الآخر سنة ٧٣٠ هـ ، في حياة والدها ، فوجد عليها وجداً عظيماً ولم يثبت وانقطع عند قبرها بالبرقية ، ولازمه سنة ، ومولدها في جمادي الآخر سنة ٧٠٢ ، قال الصفدي : وكنت بالرحبة لما توفيت ، فكتبت لوالدها بقصيدة أولها :

بكينا باللجين على نضار	فسيّل الدمع في الخدين جاري
فيا لله جارية تولات	فبكيها بأدمعنا الجواري

وقال الفقيه المحدث أبو عبد الله محمد بن سعيد الرعيبي الأندلسي في برنامجه ،
عند ذكره شيخه أبا حيان زيادةً على ما قدمناه ، ما ملخصه : إن أبا حيان قال :
سمعت بفرناطة ومالقة وبلش والمريّة وبجاية وتونس والإسكندرية ومصر والقاهرة
ودمياط والمحلة وطهرمس والجيزة ومنية بني خصيب ودشنا وقنا وقوص وبلبيس
وبعيزاب من بلاد السودان وبينبع ومكة شرفها الله تعالى وحدة وأيلة ، ثم فصل من
لقبه في كل بلد إلى أن قال : وعمكة أبا اليمن عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن
ابن عبد الله بن عساكر ، إلى أن قال : فهذه نبذة من شيوخي ، وجملة من سمعت منه
خمسائة ، والمجيزون أكثر من ألف ، وعدّ من كتب القراءات التي أخذ تسعة عشر
كتاباً ، وقال في حق ابن المليحي : إنه أعلى شيوخي في القراءات وإن آخر من روى
عنه السبع أبو الجود غياث بن فارس المنذري اللّخمي وإجازته منه سنة ٦٠٤ هـ ،
قال : وقرأت البخاري على جماعة أقدمهم إسناداً فيه أبو العز الحارثي قرأته عليه بلفظي
إلا بعض كتاب التفسير من قوله تعالى : {ويسألونك عن المحيض} إلى قوله سبحانه :
{ولولا فضل الله عليكم ورحمته} في سورة النور ، فسعته بقراءة غيري ، وقرأت
جميع كتاب سيبويه على البهاء بن النحاس المشهور بالبحر في مصر والشام ، بقرائه
على علم الدين أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق ، بقرائه على التاج أبي اليمن
الكندي ، أنبأنا أبو محمد بن علي بن أحمد البغدادي مؤلف كتاب "المبهج" ، أنبأنا
أبو الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب عُرف بابن الدباس ، أنبأنا أبو القاسم
عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان الأسدي ، أنبأنا أبو القاسم علسي عبيد الله
الرقبي ، أنبأنا علي بن عيسى بن عبد الله الرماني ، أنبأنا أبو بكر بن السراج ، أنبأنا
أبو العباس الميرد ، أنبأنا أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني ، قالوا : أنبأنا أبو الحسن
الأخفش ، أنبأنا سيبويه ، قال الشيخ أبو حيان : ولا أعلم راوياً له بمصر والشام
والعراق واليمن والمشرق غيري ، ورويته عن الأساتيد أبي علي ابن الضائع وابن أبي
الأحوص وأبي جعفر البللي عن أبي علي الشلوين ، ومنه المشهور بالمغرب ، ثم
أورد الرعيبي جملة من نظم الإمام أبي حيان ، منها قوله :

لغاية مطلوب لمن هو طالب
وإكثار أعمالٍ عليها أو اطلب

أريد من الدنيا قليلاً وإني
تلاوة قرآن ، ونفس عفيفة

وقوله :

لما غنيتُ عن الأكياسِ بالياسِ
بناتُ فكري وكتبي هنَّ جلاسي

أزحتُ روعي من الإناسِ بالئاسِ
وصرتُ في البيتِ وحدي لا أرى أحداً

وقوله :

إذا ما انتهى عند الفتي فارق العُمرَا
ولم يكتسبَ حمداً ولم يذخر أجراً

وزَهَدني في جمعي المالَ آله
فلا روحه يوماً أراح من العنا

وقوله :

أخا ذهني لإدراك العلوم
غوامضَ حيرتْ غفلَ الفهم
ضللتُ عن الصراطِ المستقيم
تصيرَ أضلُّ من توما الحكيم

يظنُّ القمرُ أنْ الكُتُبُ تُجدي
وما يدري الجهولُ بأنْ فيها
إذا رمتِ العلومُ بغير شيخٍ
وتلَبَّسُ الأمورُ عليكِ حتَّى

ثم قال الرعيي : وهو شيخ فاضل ، ما رأيت مثله ، كثير الضحك والانبساط ، بعيد عن الانقباض ، جيد الكلام ، حسن اللقاء ، جميل المؤانسة ، فصيح الكلام ، طلق اللسان ، ذو لمة وافرة ، وهمة فاخرة ، له وجه مستدير ، وقامته معتدلة التقدير ، ليس بالطويل ولا بالقصير ، انتهى ما لخصته من كلام الرعيي.

ولما قدم الأستاذ أبو حيان إلى مصر أوصى أهله بقوله : ينبغي للعاقل أن يعامل كل أحد في الظاهر معاملة الصديق ، وفي الباطن معاملة العدو في التحفظ منه والتحرز ، وليكن في التحرز من صديقه أشد من التحرز من عدوه ، وأن يعتقد أن إحسان شخص إلى آخر وتودده إنما هو لغرض قام له فيه يتعلق به يبعثه على ذلك لا

مداد انت الشخص ، وينبغي أن يترك الإنسان الكلام في ستة أشياء : في ذات الله تعالى ، وما يتعلق بصفاته ، وما يتعلق بأحوال أنبيائه صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، وفي التعرض لأئمة المذاهب ، رحمهم الله تعالى ورضي عنهم ، وفي الطعن على صالحى الأمة نفع الله بهم وعلى أرباب المناصب والرتب من أهل زمانه ، وأن لا يقصد أذى أحد من خلق الله سبحانه وتعالى إلا على حسب الدفع عن نفسه ، وأن يعذر الناس في مباحثهم وإدراكهم ، فإن ذلك على حسب عقولهم ، وأن يضبط نفسه عن المراء والاستزراء والاستخفاف بأبناء زمانه ، وأن لا يبحث إلا مع من اجتمعت فيه شرائط الديانة والفهم والمزاولة لما يبحث ، وأن لا يغضب على من لا يفهم مراده ومن لم يدرك ما يدركه ، وأن يلتزم مخرجاً لمن ظاهر كلامه الفساد ، وأن لا يقدم على تخطئة أحد بىادي الرأي ، وأن يترك الخوض في علوم الأوائل ، وأن يجعل اشتغاله بعلوم الشريعة ، وأن لا ينكر على الفقراء ، وليسلم لهم أحوالهم ، وينبغي للعاقل أن يلزم نفسه التواضع لعبيد الله سبحانه وتعالى ، وأن يجعل نصب عينيه أنه عاجز مفتقر ، وأن لا يتكبر على أحد ، وأن يقل من الضحك والمزاح والخوض فيما لا يعنيه ، وأن يتظاهر لكل بما يوافقه فيما لا معصية لله تعالى فيه ولا خرم مروءة ، وأن يأخذ نفسه باجتناب ما هو قبيح عند الجمهور ، وأن لا يظهر الشكوى لأحد من خلق الله تعالى ، وأن لا يعرض بذكر أهله ، ولا يجري ذكر حرمه بحضرة جليسه ، وأن لا يطلع أحداً على عمل خير يعمل لوجه الله تعالى ، وأن يأخذ نفسه بحسن المعاملة من حسن اللفظ وجميل التقاضي ، وأن لا يركن إلى أحد إلا إلى الله تعالى ، وأن يكثر من مطالعة التواريخ فإنها تلفح عقلاً جديداً ، والله سبحانه وتعالى أعلم . انتهت وصية أبي حيان الجامعة النافعة ، وقد نقلتها من خط الشيخ العلامة أبي الطيب ابن علوان التونسي المالكي الشهير بالمصري ، وهو ممن أخذ عن تلامذة الشيخ أبي حيان ، رحمه الله تعالى .

وقد أورد ابن جماعة له من قطعة قوله في أهل عصره :

حلبت الدهرَ أشطَرُهُ زماناً	وأغناي العيانَ عن السؤالِ
فما أبصرتُ من حلٍّ وفيّ	ولا ألفتُ مشكورَ الخلالِ
ذئابٌ في ثيابٍ قد تَبَدَّتْ	لرائيها بأشكالِ الرجالِ
ومن يكُ يدَّعي منهم صلاحاً	فرنديقٌ تغفلُ في الضلالِ

وقد أورد قاضي القضاة ابن جماعة للشيخ أبي حيان من النظم غير ما قدمنا

ذكره قوله :

أما إنه لولا ثلاثُ أحبها	تمتُّ أي لا أعدُّ من الأخيا
فمنها رجائي أن أفوزَ بتوبةٍ	تُكَفِّرُ لي ذنباً وتُنَجِّحَ لي سعي
ومنهنَّ صَوْنِي النفسَ عن كلِّ جاهلٍ	لئيمٍ فلا أمشي إلى بابهِ مشياً
ومنهنَّ أخذي بالحديثِ إذا الورى	نسوا سَنَةَ المختارِ واتَّبَعُوا الرأيا
أتركُ نصّاً للرسولِ وتقتدي	بشخصٍ لقد بُدِّلَ بالرُّشدِ العيا

وله رحمه الله تعالى قصيدة سماها بـ "المورد العذب في معارضة قصيدة

كعب" وقصيدة في مدح الإمام الشافعي مطلعها :

غذيتُ بعلمِ النحوِ إذ ذَرَّ لي ندياً

وله رحمه الله تعالى من قصيدة في مدح أم ولده حيَّان :

جُنْتُ بها سَوْدَاءَ لَوْنٍ وناظرٍ	ويا طالما كان الجنونُ بسوداءِ
وجدتُ بها بَرْدَ النعيمِ وإن يكن	فوادي منها في جحيمٍ ولأواءِ
وشاهدتُ معنى الحسنِ فيها مجسداً	فأعجبُ لمعنى صار جوهرَ أشياءِ

وقال يهنئ ، قال ابن جماعة : خاطبني به ارتجالاً عند ولادة ابني عمر بعد

بنتين :

وبعدهما جاء نجل أغر	حُبَيْتَ بِرِيحائَتِي رَوْضَةَ
رَأَتْهُ أَبُو مُرَّةٍ مِنْهُ فَرَّ	وَسَمَّيْتُهُ اسْمَ إِمَامٍ إِذَا
إِذَا كَانَ نَجْلُكَ يُسَمَّى عَمْرٍ	وَلَا عَجَبٌ مِنْكَ عَبْدَ الْعَزِيزِ
وَبَدْرٍ الدَّجِيِّ وَرئيسِ الْبَشَرِ	تَفَرَّعْتُمَا مِنْ إِمَامٍ الْهَدَى
وَلَا زِلْتُمَا تَقْفُوانِ الْأَثَرِ	فَلَا زَالَ يَوْضِحُ سُبُلَ الْهَدَى

وقال :

وَمِنْ جَرَّبَ الْأَيَّامَ مِثْلِي تَعَلَّمَا	لَقَدْ زَادَنِي بِالنَّاسِ عِلْمًا تَجَارِي
لِكَلِمَتِي وَسَطَ الْجَحِيمِ تَنْعَمَا	وَإِنِّي وَتَطْلَابِي مِنَ النَّاسِ رَاحَةً
وَأُنْجِدُ حَتَّى لَا أَلْقِيَ مُتَّهِمًا	سَأُزْهِدُ حَتَّى لَا أَرَى لِي صَاحِبًا

وقال يخاطب شيخه ابن النحاس وقد أغب زيارته :

بِقَائِي أَصْبَحْتُ نَحْوَكَ شَقِيقًا	أَعَيْنَ حَيَاتِي وَالَّذِي يَبْقَائِهِ
بِرُؤْيَاكَ الْحِظُّ الَّذِي يُذْهِبُ الشَّقَا	أَقَمْتُ بِقَلْبِي غَيْرَ أَنْ لِقَلْبِي
وَلَوْ أَنَّنِي أَصْبَحْتُ بَيْنَ الْوَرَى لَقَا	وَمَا كَانَ ظَنِّي أَنَّكَ الدَّهْرَ تَارِكِي
لِثَدْرِكَ إِلَّا بِالتَّرَاوِيرِ وَاللَّقَا	لِطَائِفُ مَعْنَى فِي الْعِيَانِ وَلَمْ تَكُنْ

وقال يخاطب قاضي القضاة شمس الدين السروجي الحنفي ، وقد أعيد إلى

منصب القضاء ، وكان يتطلع إليه رجل يدعى نجم الدين :

وَإِنَّكَ فِيهَا الشَّمْسُ حَقًّا بَلَا لَبْسٍ	ذَوُو الْعِلْمِ فِي الدُّنْيَا نَجْمٌ زَوَاهِرٌ
أَلَمْ تَرَ أَنَّ النُّجُومَ يَخْفَى مَعَ الشَّمْسِ	إِذَا لَحَتْ أَخْفَى نُورَكُمْ كُلَّ نَسِيرٍ

وقال :

تذكّرني للبلى في قعر مُظلمة
أني أسترُ بحالٍ سوف أنلها

أصاري زاهداً في المالِ والرب
عما قريبٍ وأبقى رمةً الترابِ ؟

وقال رحمه الله تعالى :

أعاذلُ ذُرِّي وانفرادي عن الوري
ندامي كُتِبَ استفيدُ علومها
وأنسها القرآنُ فهو الذي به
لقد جُلْتُ في غربِ البلادِ وشرفها
فلم أزل طالباً لرياسة
قبضتُ يدي عنهم وآثرتُ عُزلةً

فلستُ أرى فيهم صديقاً مصافياً
أحيائي تغني عن لقائي الأعاديسا
نجاتي إذا فكرتُ أو كنتُ تاليسا
أنقبُ عمَّن كان لله داعيسا
وجمّاعُ أموالٍ وشيخاً مرانيسا
عن الناسِ واستغيتُ باللهِ كافيسا

وقال رحمه الله تعالى أيضاً :

خلقَ الإنسانَ في كبدٍ
من يمتُ منهم يُذِقُهُ أَسَى
عاشَ في أمنٍ فسقَ عَزَبَ

بوجودِ الأهلِ والولدِ
أو يعيشُ ألقاهُ في نكدٍ
مستريحُ الفكرِ والجسدِ

وقال :

طالعُ تواريخٍ من في الدهرِ قد وُجدوا
تجدُ أكبارهم قد جُرّعوا غُصصاً
عزلَ ونهبَ وضربَ بالسياطِ وحب

تجدُ خطوباً تسلي عنك ما تجدُ
من الرزايا بها كم فُتتَ كبدُ
سَسَ ثم قتلَ وتشريدَ لمن ولدوا

وقال رحمه الله تعالى بمدح البخاري وكتابه الصحيح :

لقد سُدَّتْ في الدنيا وقد لُزَّتْ في الأخرى	أسمع أخبار الرسول لك البشري
تَوَدُّ القواني لو تُقْلِدُه النحرا	تشنَّفُ آذاناً بعقدِ جواهر
فحلَّتْ بها صَدْرًا وحَلَّتْ بها قدرا	جواهرُ كم حلَّتْ نفوساً نفيسة
لنا تَقْلُوا الأخبار عن طَيِّبِ خبرا	هل الدين إلا ما روتَه أكابر
عن الزَّيفِ والتصحيف فاستوجوا الشكرا	وأدَّوا أحاديثَ الرسولِ مصونة
بجامعه منها اليواقيتَ والدرأ	وإن البخاريَّ الإمامَ لجامع
أضاء به شمساً ونارَ به بدرأ	على حَفَرِ الإسلامِ تاجٌ مُرَصَّع
فألْفَسَ بها درأً وأعْظَمَ به بحرا	وبحرُ علومٍ يلفظُ الدرَّ لا الحَصَا
فقد أشرقتْ زُهْرًا وقد أينتْ زُهْرًا	تصانيفُهُ نُورٌ ونُورٌ لناظر
يلخِّصها جمعاً ويُخْلِصُها تسبِرا	نحا سُنَّةَ المختارِ ينظِّمُ شَتَّها
فجاز لها بحراً وجاب لها برأ	وكم بذلَ النفسَ المصونةَ جاهداً
وطوراً حجازياً وطوراً أتى مصرا	فطوراً عراقياً وطوراً يمانياً
فوافي كتاباً قد غدا الآية الكبرى	إلى أن حوى منها الصحيحَ صحيفة
مُطَهَّرة تَعْلُو السماكين والنسرا	كتابٌ له من شرعِ أحمدَ شِرعَةٌ

وقال لسان الدين في الإحاطة : كان أثير الدين أبو حيان نسيجَ وَخْدِهِ في ثقوبِ الذهن ، وصحة الإدراك ، والاضطلاع بعلم العربية والتفسير وطريق الرواية ، إمام النحاة في زمانه غير مُدافع ، نشأ في بلدة غَرْنَاطَة مشاراً إليه في التبريز بميدان الإدراك ، وتغيير السوابق في مضمار التحصيل ، ونالته ثبوتُ الحق بسببها بالمشرق ، واستقر بمصر ، فقال بما شاء من عز وشهرة وتأنل وافر وحُظوة ، وأضحى لمن حل بساحته من المغاربة ملجأ وغدَّة ، وكان شديد البسط مهيباً جمهورياً ، مع الدُّعابة والغزل وطرح التَّسْمِيَةِ ، شاعراً ، مكثراً ، مليح الحديث ، لا يمل وإن أطال ، وأسنَّ جدًّا فانتفع به.

ثم قال ابن الخطيب : إن أبا حيان حملته حدة الشبهة على التعرض للأستاذ أبي جعفر الطباع ، وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير الوحشة ، فنال منه ، وتصدى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته ، فرفع أمره للسلطان ، فامتنع له ، ونفذ الأمر بتكيله ، فاختفى ، ثم أجاز البحر مختفياً ، ولحق بالشرق لا يلتفت خلفه .

ثم قال : وشعره كثير يتصف بالإجادة وضدها ، فمن مطولاته قوله :

لا تعدلأه فما ذو الحبّ معذولُ	العقلُ محتبلٌ والقلبُ متبولُ
هزّت له أسمرأ من خوطِ قامتها	فما انثنى الصبُّ إلا وهو مقتولُ
جميلة فصل الحسنُ البديعُ لها	فكم لها جملٌ منه وتفصيلُ
فالنحرُ مرمةٌ ، والنشرُ عنبرةٌ ،	والنغرُ جوهرةٌ ، والريقُ معسولُ
والطرفُ ذو غنَجٍ ، والعرفُ ذو أرجٍ ،	والخصرُ مختطفٌ ، والمتنُ مجدولُ
هيفاء ينطقُ في الخصرِ الوشاحُ لها	درماء تخرسُ في الساقِ الخلاخيلُ
من اللواتي غذاهنَّ النعيمُ فما	يشقين ، آباؤها الصيْدُ البهاليلُ ^(١)

إلى أن قال : وقوله :

لورٌ بخدك أم توقد نار	وضئى بجفك أم قور عفار
وشذاً بريقك أم تأرج مسكة	وسناً بيفرك أم شعاع دراري
جمعت معاني الحسن فيك فقد غدت	قيد القلوب وفنة الأبصار

ومن نظم أبي حيان قوله :

إن علماً تعبت فيه زماني	باذلاً فيه طارفي وتلاذي
جدير بأن يكون عزيزاً	ومصوناً إلا على الأجواد

(١) انظر القصيدة كلها فهي طويلة قاربت الثمانين بيتاً في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، في الإحاطة في أخبار غرناطة ، ج ٣ ، ص ٤٧ .

وقوله :

وما لك والإتعابَ نفساً شريفةً وتكليفها في الدهرِ ما ليس يَغْدُبُ
أَرِخْهَا فَمَنْ قَرَبَ تَلَاقِي حِمَامِهَا فَتَنَعَمُ فِي دَارِ الْبَقَا أَوْ تُعَذَّبُ

واستشكل هذان البيتان بأن ظاهرهما خلاف الشرع ، وأجيب بأن مراده أمر
الرزق ، لا أمر التكليف.

وأفاد غير واحد أن سبب رحلة الشيخ أبي حيان عن الأندلس أنه نشأ شر بينه
وبين شيخه أحمد بن علي الطباع فألف أبو حيان كتاباً سماه "الإلماح في إفساد إجازة
ابن الطباع" فرفع ابن الطباع أمره للأمير محمد بن نصر المدعو بالفقيه ، وكان أبو
حيان كثير الاعتراض عليه أيام قراءته عليه ، فنشأ شر عن ذلك ، وذكر أبو حيان أنه
لم يُقِمْ بفاس إلا ثلاثة أيام ، وأدرك فيها أبا القاسم المزياتي ، وخرج أبو حيان من
الأندلس سنة تسع وسبعين وستمائة^(١) ومن شعر أبي حيان هذه القصيدة الطويلة التي
جاوبت في مدح النحو والنحويين ومدح شيوخه الذين منهم أبو جعفر بن الزبير وقد
أشرنا إلى هذه القصيدة في الترجمة :

هو العِلْمُ لا كالعِلْمِ شيءٌ تُرَاوِدُهُ لقد فاز باغيه وأنجح قاصده
وما فضل الإنسان إلا بعِلْمِهِ وما امتاز إلا ثاقبُ الذَّهْنِ واقِدُهُ
وقد قَصُرَتْ أعمارُنَا وعلومُنَا يطول علينا حَصْرُهَا ونُكَايِدُهُ
وفي كُلِّهَا خَيْرٌ وَلَكِنْ أَصْلُهَا هو النُّحُو فاحذر من جَهُولِ يُعَانِدُهُ
به يُعرف القرآن والسُّنَّةُ التي هُما أصلُ دين الله ذو أنت عابده
وناهيك من عِلْمٍ عَلَيَّ مُشِيدِ مَبَانِيهِ أَغْرَزُ بِالذِّي هُوَ شَائِدُهُ

(١) آخر ما ذكر في ترجمة أبي حيان في كتاب نفح الطيب للشيخ أحمد بن محمد المقرئ ، ج ٢

لقد حاز في الدنيا فخاراً وسودداً
هو استببط العلم الذي جل قدره
وساد عطا نجله وابن هرمز^(١)
وعنبة قد كان أبرع صحبه
وما زال هذا العلم تُنميه سادة
إلى أن أتى الدهر العقيم بواحد
إمام الورى ذاك الخليل بن أحمد
وبالبصرة الغراء قد لاح فجره
يا ذكي الورى ذهناً وأصدق لهجة
وما أن يروى بل جميع علومه
هو الواضع الثاني الذي فاق أولاً
فقد كان رباني أهل زمانه
يقيم منه دهره في مثوبة
فعام إلى حج وعام لغزوة
ولم يشه يوماً عن العلم والثقى
وأكثر سكناه بفقير بحيث لا
وما قوته إلا شعير يُسيفه
عزوباً عن الدنيا وعن زهاتها
ولما رأى من سيويه نجابة
تخيره إذ كان وارث علمه

أبو الأسود الدبلي^(٢) فللجر سنده
وطار به للعرب ذكر نعاوده
ويحي ونصر ثم ميمون ماهده
فقد قلدت جيد المعالي قلابه
جهابذة تبلى به وتعاضده
من الأزد تُنميه إليه فرايده
أقر له بالسبق في العلم حاسده
فنارت أدانيه وضاءت أباغده
إذا ظنّ أمراً قلت ما هو شاهده
بداية أعيت كل خير تُجادله
ولا ثالث في الناس تصي قواصده
صوم قوم راعى الليل ساجده
وثوقاً بأن الله حقاً موعده
فيرفه البيت العتيق ووافده
كواعب حُسن تنني ونواهده
تُناغيه إلا عقره وأوابده
بماء قراح ليس تُغشي موارده
وشوقاً إلى المولى وما هو واعده
وأيقن أن الحين أدناه باعده
ولا طفقه حتى كان هو والده

(١) الإشارة هنا إلى أبي الأسود الذي يعتبر أول واضع للنحو ، المتوفي سنة ٦٩ هـ .

(٢) وردت في الزهينة كالآتي : (وتبادر غيظاً لنجله وابن حيدر) .

وَعَلَّمَهُ شَيْئاً فَشَيْئاً غُلُومَهُ
فَإِذْ ذَاكَ وَاثَاهُ مِنْ اللَّهِ وَغَدَاهُ
أَتَى سَيِّبِيهِ نَاشِراً لِّلْغُلُومِ
وَأَبَدَى كِتَاباً كَانَ فَخْراً وَجُودَهُ
وَجَعَلَ فِيهِ مَا تَفَرَّقَ فِي الْوَرَى
بِعَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ بْنِ قُنَيْرِ الرُّضَا
عَلَيْكَ قُرْآنَ النَّحْوِ نَحْوِ ابْنِ قُنَيْرِ
كِتَابَ أَبِي بَشَرَ^(١) فَلَا تَكُ قَارِئاً
هُمْ خُلُجَ بِالْعِلْمِ مَدَّتْ فَعِنْدَمَا
وَلَا تُعَدُّ عَمَّا حَازَهُ إِنَّهُ الْفِرَا
إِذَا كُنْتَ يَوْمَ مُحْكَمًا فِي كِتَابِهِ
وَلَسْتَ تَبَالِي إِنْ فَكَّكَتْ رَمُوزَهُ
هُوَ الْعَضْبُ إِنْ تَلَقَّى الْهِجَاجَ شَهْرَتَهُ
تَلْقَاهُ كُلٌّ بِالْقَبُولِ وَبِالرُّضَى
وَلَمْ يَعْتَرِضْ فِيهِ سِوَى ابْنِ طِرَاوَةِ
وَجَسْرِهِ طَعْنُ الْمُبَرَّدِ قَبْلَهُ
هُمَا مَا هُمَا صَارَا مَدَى الدَّهْرِ ضِحْكَةً
تَكُونُ صَحِيحَ الْعَقْلِ حَتَّى إِذَا تَرَى
يَقُولُ امْرُؤٌ قَدْ خَامَرَ الْكِبَرُ رَأْسَهُ
وَلَمْ يَشْتَغَلْ إِلَّا بِتَنْزِيرِ مَسَائِلِ مَنْ
وَقَدْ نَالَ بَيْنَ النَّاسِ جَاهاً وَرُتْبَةً
وَمَا ذَاقَ لِسَلَادَابِ طَعْمِمْ وَلَمْ

إِلَى أَنْ بَدَتْ سَيْمَاهُ وَاشْتَدَّ سَاعِدُهُ
وَرَاحَ وَحِيدَ الْعَصْرِ إِذَا جَاءَ وَاحِدُهُ
فَلَوْلَاهُ أَضْحَى لِلنَّحْوِ غُطْلًا شَوَاهِدُهُ
لَقَحْطَانِ إِذْ كَعَبَ بِنَ عَمْرٍو مُحَاتِلُهُ
فَطَارِفُهُ يُغْزِي إِلَيْهِ وَتَالِدُهُ
أَطَاعَتْ عَوَاصِيهِ وَتَابَتْ شَوَارِدُهُ
فَاتِيَتْهُ مَشْهُودَةٌ وَشَوَاهِدُهُ
سِوَاهُ فَكُلُّ ذَاهِبِ الْحُسْنِ فَاقِدُهُ
تَنَاءَتْ غَدَّتْ تَزْهَى وَلَيْسَتْ تُشَاهِدُهُ
وَفِي جَوْفِهِ كُلُّ الَّذِي أَنْتَ صَائِدُهُ
فَإِنَّكَ فِينَا نَابَهُ الْقَسْدُ مَا جِدَهُ
أَعْصُكَ دَهْرٌ أَمْ عَرَّتْكَ ثَرَايِدُهُ
وَإِنْ لَا تُصِيبُ حَرْباً فَإِنَّكَ غَامِدُهُ
فَذُو الْفَهْمِ مَنْ تَبْدُو إِلَيْهِ مَقَاصِدُهُ
وَكَانَ طَرِيقاً لَمْ تَقَادِمْ مَعَاهِدُهُ
إِنْ الثَّمَالِي بَارِدُ الذَّهْنِ خَامِدُهُ
يُزَيِّفُ مَا قَالَا وَتَبْدُو مَفَاسِدُهُ
تُبَارِي أَبَا بَشَرَ ، إِذَا أَنْتَ فَاسِدُهُ
وَقَدْ ظَنَّ أَنَّ النَّحْوَ سَهْلٌ مَقَاصِدُهُ
الْفَقْهُ وَفِي أَوْرَاقِهِ هُوَ رَاصِدُهُ
وَأَلْهَاكَ عَنِ نَيْلِ الْمَعَالِي وَلَا يَبْدُهُ
يَبْتَ يُعْنَى بِمَنْظُومٍ وَنَثَرٍ بِجَاوِدُهُ

(١) أبو بشر ، هو كنية سيبيويه ، فهو أبو بشر عمرو بن عثمان .

فِيَنكَحُ أَبْكَارَ الْمَعَانِي وَيَتَّبِعِي لَهَا
رَأَى سَبْوِيهِ فِيهِ بَعْضُ لَكَادَةِ
فَقُلْتُ أَتَيْتِ مَا أَنْتِ أَهْلٌ لِفَهْمِهِ
لَعَمْرُكَ مَا ذُو حَيَّةٍ وَتَسَمَّتِ
فِيَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ الْهُونِيَا كَأَنَّمَا
وَأِيهَا مَلِكُ الْجَهَّالِ أَلَيْكَ عَالِمٌ
بِأَجْلَبٍ لِلنَّحْوِ الَّذِي أَنْتِ هَاجِرٌ
أَصَاحُ تَجَنَّبَ مِنْ غَوِيٍّ مُخْذَلٍ
لَكَ الْخَيْرُ فَادَّابَّ سَاهِرًا فِي عُلُومِهِ
وَلَا تَرْجُحْ فِي الدُّنْيَا ثَوَابًا فَإِنَّمَا
ذُو النَّحْوِ فِي الدُّنْيَا قَلِيلٌ حَظُوظُهُمْ
لَهُمْ أَسْوَةٌ فِيهَا عَلَى لَعْدٍ مَضَى
مَضَى بَعْدَهُ عَنْهَا الْخَلِيلُ فَلَمْ
وَلَا قَى أَبَا بَشِيرٍ سَفِيهَهَا
أَتَى نَحْوَ هَارُونَ^(١) يَنْظُرُ شَيْخَهُ
فَأَطْرَقَ شَيْئًا ثُمَّ أَبْدَى جَوَابَهُ
وَكَادَ عَلَيَّ عَمْرًا إِذَا صَارَ حَاكِمًا
سَقَاهُ بِكَاسٍ لَمْ يَفِقْ مِنْ خِمَارِهَا
وَلَا بِنَ زِيَادٍ شَرَكَةً فِي مِرَادِهِ
هِيَ جَرَّعًا إِلَى عَلَيٍّ وَقَتِيرٍ
أَبْكِي عَلَى عَمْرٍو وَلَا عَمْرَ مِثْلِهِ

الْكُفُو مِنْ لَفْظِهَا هُوَ عَاقِدُهُ
وَعُجْمَةُ لَفْظٍ لَا تَحِلُّ مَعَاقِدَهُ
وَمَا أَنْتِ إِلَّا غَايِضُ الْفِكْرِ رَاكِدُهُ
وَإِطْرَاقُ رَأْسٍ وَالْجِهَاتُ تَسَاعِدُهُ
إِلَى الْمَلَا الْأَعْلَى تَنَاقَتْ مِرَاصِدُهُ
وَأَلَيْكَ فَرْدٌ فِي الْوُجُودِ وَزَاهِدُهُ
مِنَ الدُّرُسِ بِاللَّيْلِ الَّذِي أَنْتِ هَاجِدُهُ
وَخَذَ فِي طَرِيقِ النَّحْوِ أَلَيْكَ رَاشِدُهُ
[فَلَمْ تُشِمِ] إِلَّا سَاهِرَ الطَّرْفِ سَاهِدُهُ
لَدَى اللَّهِ حَقًّا أَنْتِ لَا شَكَّ وَاجِدُهُ
وَذُو الْجَهْلِ فِيهَا وَافِرُ الْخَطِّ زَابِدُهُ
وَلَمْ يَلْقَ فِي الدُّنْيَا صَدِيقًا يَسَاعِدُهُ
يَنْلُ كِفَافًا وَلَمْ يَعْدِمْ حُسُودًا يَنَاصِدُهُ
غَدَاةٌ تَمَالَتْ فِي ضَلَالٍ يُسَادِدُهُ
فَنَفْحَةٌ حَتَّى تَبَدَّتْ مَنَاصِدُهُ
بِحَقٍّ وَلَا كُنْ أَنْكَرَ الْحَقِّ جَاحِدُهُ
وَقَدْ مَا عَلَيَّ كَانَ عَمْرٍو يَكَايِدُهُ
وَأُورِدُهُ الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ وَارِدُهُ
وَلَا بِنَ رُشِيدٍ بِسَرِّكَ لِلْقَلْبِ رَابِدُهُ
أَفَاوِيقُ سَمٍّ لَمْ تَنْجِدْ أَسَاوِدُهُ
إِذَا مُشْكَلٌ أَعْيَا وَأَعْوَزَ نَاقِدُهُ

(١) هُوَ هَارُونَ بْنُ مُوسَى ، وَكَانَ يَهُودِيًّا مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، اعْتَنَقَ الْإِسْلَامَ وَاسْتَغْفَلَ بِالْأَدَبِ وَاشْتَهَرَ بِضَبْطِ النَّحْوِ وَالْبَرَاةِ فِيهِ .

فَقَضَى نَحْبَهُ شَوْخَ الشَّيْبَةِ لَمْ يُرْعَ
لَقَدْ كَانَ لِلنَّاسِ اعْتِنَاءٌ بِعِلْمِهِ
وَالْآنَ فَلَا شَخْصَ عَلَى الْأَرْضِ قَارِئًا
سِوَى مَعْمَرٍ بِالْقَرْبِ فِيهِمْ تَلَفَّتْ
وَمَا زَالَ مَتَا أَهْلُ الْأَنْدَلُسِ لَهُ
وَإِنِّي فِي مِصْرَ عَلَى ضَعْفٍ نَاصِرِي
أَثَارُ أَثَرِ الْقَرْبِ لِلنَّحْوِ كَامِنًا
وَأَحْيَا أَبُو حَيَّانَ مَيِّتَ عِلْمِهِ
إِذَا مَبْغَرِي حَطَّ بِالسَّغَرِ رَحْلَهُ
مُنِينًا بِقَوْمٍ صُدُّوا فِي مَجَالِسِ
لَقَدْ أَخَّرَ التَّصْدِيرَ عَنْ مُسْتَحَقِّهِ
وَسَوْفَ يَلَاقِي مَنْ سَعَى فِي جُلُوسِهِمْ
عَلَا عَقْلَهُ فِيهِمْ هَوَاهُ فَمَا دَرَى
أَقَمْنَا بِمِصْرَ عَشْرِينَ حِجَّةً يُشَاهِدُنَا
فَلَمَّا تَنَلَّ مِنْهُمْ مَدَى الدَّهْرِ طَايِلًا
لَنَا سُلُوءَةٌ فِيمَنْ سَرَدْنَا حَدِيثَهُمْ
أَخِي إِنْ تَصِلْ يَوْمًا وَبُلَّغْتَ سَالِمًا
وَقَبْلَ تَرَى أَرْضَ بَاهَا حَلَّ مَلِكُنَا
مُيِّدَ الْعَدَا قِتْلًا وَقَدْ عَمَّ شَرُّهُمْ
أَفَاضَ عَلَى الْإِسْلَامِ جُودًا وَنَجْدَةً
وَعَمَّ بِهَا إِخْوَانُنَا بِتَحِيَّةٍ
جَزَى اللَّهُ عَنَّا شَيْخُنَا وَإِمَامُنَا

بَشَيْبٍ وَلَمْ تَغْلُقْ بِدَامٍ مَعَاقِدَهُ
بَشَرْقٍ وَغَرْبٍ تُسْتَنَارُ فَوَايِدَهُ
كِتَابُ أَبِي بَشَرٍ وَلَا هُوَ رَايِدَهُ
إِلَيْهِ وَشَوْقٌ لَيْسَ يَخْجُو مَوَاقِدَهُ
جِهَابُ بُيُودِي فَضْلُهُ وَتَنَاجِدُهُ
لِنَاصِرِهِ مَا دَمْتُ حَيًّا وَعَاضِدُهُ
وَعَالِجُهُ حَتَّى تَبَدَّدَتْ قَوَاعِدُهُ
فَأَصْبَحَ عِلْمُ التَّحْوِ يَنْفَقُ كَاسِدُهُ
تَيَقَّنُ أَنَّ التَّحْوَ أَخْفَاهُ لِأَحَدِهِ
لِإِقْرَاءِ عِلْمٍ ضَلَّ عَنْهُمْ مَرَاشِدُهُ
وَقَدْ غَمَّرَ خَامِدُ الذِّهْنِ جَامِدُهُ
عُقْبَى مَا أَكْنَتَ عَقَائِدُهُ
بِأَنَّ هَوَى الْإِنْسَانِ لِلثَّارِ قَايِدُهُ
ذُو أَمْرِهِمْ وَتُشَاهِدُهُ
وَلَمَّا نَجَّدَ فِيهِمْ صَدِيقًا تُوَادِدُهُ
وَقَدْ يُتَسَلَّى بِالَّذِي قَالَ سَارِدُهُ
لِغَرْنَاطَةِ فَانْفَذَ لَمَّا أَنَا عَاهِدُهُ
وَسُلْطَانَتَا الشُّهُمُ الْجَمِيلُ عَوَايِدُهُ
وَمُخَيِّبُ النَّدَا فَضْلًا وَقَدْ رَمَّ هَامِدُهُ
فَعَزَّ مَوَالِيَهُ وَذُلَّ مُعَانِدُهُ
وَنُحْصَ بِهَا الْأَسَاذُ لَا عَاشَ كَايِدُهُ
وَأَسَاذُنَا الْخَبِيرَ الَّذِي عَمَّ فَايِدُهُ^(١)

(١) يشير هنا إلى أستاذه أبا مرام دراسته بغرناطة العلامة المحدث المقرئ اللغوي أبي جعفر بن السزير المتوفي سنة ٧٠٨ هـ ؛ وأصله من مدينة جيان ، وقد ترجم له ابن الخطيب في المجلد الأول من الإحاطة (الطبعة الثانية ص ١٨٨ - ١٩٣).

لقد أَطْلَعْتَ حَيَّانَ أَوْحَدَ عَصْرِهِ
مُؤَرَّخَةً نَحْوِيَّةً وَإِمَامَةً مُحَدَّثَةً
جَاءَ عَظِيمٌ مِنْ تَقْيِيفٍ وَإِنْعَابِهِ
وَمَا أُنْسَ لَا أُنْسَى سُهَادِي بِبَابِهِ
فِيَجْلُو بِنُورِ الْعِلْمِ ظُلْمَةَ جَهْلِنَا
وَإِنِّي وَإِنْ شَطَطَتْ بِنَا غُرْبَةُ النَّوَى
بِغَرْنَاظَةِ رُوحِي وَفِي مِصْرٍ جُسْتِي
أَبَا جَعْفَرٍ خُذْهَا قَوَائِي مِنْ فَتَى
يَسِرْ بِلا إِذْنٍ إِلَى الْأُذُنِ حُسْنُهَا
غَرِيبَةُ شَكْلِ كَمْ حَوَتْ مِنْ غَرَابِيبِ
فَلَوْلَاكَ يَا مَوْلَايَ مَا فَاهَ مَقُولِي
لَهْذَبْنِي حَتَّى أَحْكُوكَ مُفَوِّقًا
وَأَذْكَيْتَ فِكْرِي بَعْدَ مَا كَانَ خَامِدًا
جَعَلْتُ خِتَامًا فِيهِ ذِكْرُكَ إِنَّهُ

فَلِلْغَرْبِ فُخْرٌ أَعْجَزَ الشَّرْقِ خَالِدِهِ
جَلَّتْ وَصَحَّتْ مَسَانِدُهُ
اسْتَوْتَقْتُ مِنْهُ الْعُرَى وَمُسَاعِدُهُ
بَسَقِي وَغَيْرِي نَائِمِ اللَّيْلِ رَاقِدُهُ
وَيَفْتَحُ عِلْمًا مُغْلَقَاتِ رِصَايَدِهِ
لِشَاكِرُهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَحَامِدُهُ
تُرَى هَلْ يُثْنِي الْفَرْدُ مِنْ هُوَ فَارِدُهُ
تَنِيهِ عَلَى غُرِّ الْقَوَائِي قِصَايَدُهُ
فِيَرْتَاحُ سَمَاعٌ لَهَا وَمُنَاشِدُهُ
مَجِيدَةُ أَصْلِ أَنْتَجَتْهَا أَمَاجِدُهُ
بِمِصْرٍ وَلَا حَبْرَتْ مَا أَنَا قَاصِدُهُ
مِنْ النِّظْمِ لَا يَنْتَلِي مَدَى الدَّهْرِ أَبَدُهُ
وَقَيْدَ شِعْرِي بَعْدَ مَا نَدَّ شَارِدُهُ
هُوَ الْمَسْكُ بَلْ أَعْلَى وَإِنْ غُرٌّ نَاشِدُهُ

تمت ترجمة أبي حيان والحمد لله.

الفصل الثالث

{ موقف أبي حيان من ابن مالك تقديراً وتحقيراً }

كانت حياة ابن مالك في القرن السابع الهجري (٦٠٠ - ٦٧٢) ، وحياة أبي حيان في القرن السابع والثامن (٦٥٤ - ٧٤٥) وجاء أبو حيان فوجد ابن مالك يملأ الدنيا ويشغل الناس ، يملأ الدنيا بمؤلفاته ومصنفاته ويشغل الناس بفهمه وعلمه.

وانبهر أبو حيان بابن مالك وأعجب به ووقف على كتبه وقراها بل أمر تلاميذه ألا يأخذوا النحو إلا من كتاب سيويه ومن كتب ابن مالك وكان يحمل معه دائماً كتاب التسهيل لابن مالك ويستفتيه في المشكلات العلمية والمسائل الغامضة النحوية.

ثم اشتهر أبو حيان وذاع صيته بمؤلفاته وكتبه المختلفة في التفسير واللغة والنحو والقراءات فعظمه الناس وقدروه فانقلب على ابن مالك ينقده وينجوه ويختفوه وحملت لنا كتب التراجم والنحو هذين الموقفين المتناقضين.

ونحن في هذا الفصل نوضح هذين الأمرين من شرحه الذي نحققه أو من غيره مؤثرين الاختصار في التقدير والاحتقار.

أولاً : تقدير أبي حيان لابن مالك :

- جاء في تذكرة النحاة لأبي حيان قوله وقد ذكر مسألة منسوبة للفراء يقول : " ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول. " (١)

(١) تذكرة النحاة لأبي حيان ، ص ٣٤٥ ، تحقيق د / عفيف عبد الرحمن.

- وجاء في ترجمة الصفدي لأبي حيان : " وكان التزم ألا يقرئ أحداً إلا إن كان في كتاب سيويه أو في التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه " ^(١).

- وجاء في موضع من التذييل عن ابن مالك : لا يكون تحت السماء أنحى ممن عرف ما في تسهيله كما قرن التسهيل في كتاب البحر المحيط بمصنف سيويه. ^(٢)

- وقال في مقدمة التذييل : " وبعد : فإن كتاب تسهيل الفوائد في النحو لبلدينا أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني مقيم دمشق رحمه الله أبدع كتاب في فنه ألف ، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صنف ، فهو كما قال مصنفه فيه : جدير بأن يلي دعوته الألباء ويحتجب منابذته النجباء " ^(٣).

- وقال في مقدمة منهج السالك عن ابن مالك : " إنه إمام توضع برياه المجالس ويفخر برؤياه المُجالس ".

ثانياً : تحقير أبي حيان لابن مالك :

ومع هذا التقدير الذي ذكرناه من أبي حيان لابن مالك إلا أنه كان ينتهز أي فرصة للانقضاض عليه وقد عرف ذلك عنه واشتهر عند الباحثين إلا أن الله قبض لابن مالك من يدافع عنه في كل ما قاله أبو حيان كناظر الجيش والمرادي وغيرهما.

- جاء في نفح الطيب : " وكان أبو حيان يفض من هذا الكتاب وهو ألفية ابن مالك ويقول : ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مهيج الصواب والسداد وكثيراً ما يشير إلى ذلك في شرحه المسمى بمنهج السالك ، ومن غرضه منه بالنظم في ملأ من الناس من حملتهم شيخه بهاء الدين بن النحاس :

(١) نفح الطيب : ١ / ٥٤١.

(٢) نفح الطيب : ٢ / ٢٣٠.

(٣) التذييل والتكميل : ١ / ٦.

أَلْفَيْسَةُ ابْنِ مَالِكٍ مَطْمُوسَةُ الْمَسَالِكِ
وَكَلَّمَتْ بِهَا مُشْتَعِلٍ أَوْقَعَ فِي الْمَهَالِكِ

- ومما قاله أبو حيان في مقدمة شرحه للألفية وعلة ذلك الشرح ولا يخلو ما ذكره من غمز ولمز وجهه لابن مالك يقول :

فالعرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بلدنا أبو عبد الله محمد بن مالك الجبائي المولد ، الدمشقي الوفاة رحمه الله ، في مقاصد ثلاثة :

المقصد الأول : تبين مقيد أطلقه ووضح أغلقه ومخصص عممه ومعين أجمه ، ومفصل أجمه وموجز طوله.

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام ، فإنه يذكر حكماً وقع الاتفاق عليه والإجماع ويردفه بآخر وجد فيه الاختلاف والتزاع فيرسل ذلك هماً ويبدله بخله عطلاً ، فيكتسي عباً جماله غمماً ويثير الناظم فيه غمماً ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور ، مقتنياً في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر في المنقول شاذ في القياس خارج عن الأصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في المنقول.

ثم ذكر المقصد الثالث ، ولم يفته أنه ينقد ابن مالك ويلومه حيث يقول في آخره : وما حداني يعلم الله على الكلام في هذه الأرجوزة إلا النصبحة في الدين وإيصال الخير لقلوب المهتدين فإنه قد ينقل الإنسان حكماً

(١) نصح الطيب للمقري : ج ٢ ، ص ٢٣١ .

فاسداً يظن أنه صحيح ومرجوحاً يظن أنه ذو ترجيح فيبي عليه فهما
 في كتاب الله والسنة النبوية يفضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل
 السوية ، ثم يقول: وما هذه الأرجوزة إلا كنفية من دأماء وتربية في
 بهما ومغرور من يقول بتفضيلها ويصول بتحصيلها فإنما في زما بغائه
 يستسر وحموه يستحجر.

- وشرح أبو حيان ألفية ابن مالك وهي بالنظم والنظم له حكم في الضرائر غير الشر
 ومع ذلك فإن أبا حيان نقد ابن مالك في هذا الشرح كثيراً وكان ينتهز أي فرصة
 ليهاجمه ففي أول بيت في باب الفاعل وهو قول ابن مالك :

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرَفَوْعَى أَتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهَهُ نَعَمَ الْفَتَى

يقول أبو حيان في شرحه : لم يذكر حد الفاعل وإنما أتى بمثل ثلاثة :

أولها : فعل متصرف وهو أتى زيد.

الثاني : اسم فاعل وهو منيراً وجهه.

الثالث : فعل جامد وهو نعم الفتى.

وكذا أكثر عادة هذا الناظم لا يجد شيئاً ولا يأتي بالأحكام الكلية في قوانين بل
 يبرز ذلك في مثل.

وهذا باب واحد آخر وهو باب المصادر فيه عدة نقود ، يقول ابن مالك في

مصادر الخماسي والسداسي مما افتتح بميزة وصل : ^(١)

وَمَا يَلِي الْأَخِيرَ مُدٌّ وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَحَا
 بِهِمْزٍ وَصَلٍ كَأَصْطَفَى وَضُمَّ مَا يَرْبُعُ فِي أَفْصَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا

(١) انظر منهج السالك : ص ٣٤٧. من النسخة الأمريكية.

يقول أبو حيان وهو يشرح البيتين : وفي البيت الأول عيب في الشعر وهو التضمين وهو تعلق البيت الثاني بالأول تعلقاً اقتضائياً فإن قوله (بجز وصل) متعلق بقوله : (مما افتتح) .

وفي الباب نفسه يقول في بيتين آخرين : ^(١)

وَقَلَّ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعْدًا لَهُ فُعُولٌ بِاطْرَادٍ كَقَعْدًا
مَا لَمْ يَكُنْ مُتَوَجِّبًا فَعَالًا أَوْ فَعْلَانًا فَادِرٍ أَوْ فَعَالًا

وشرحهما أبو حيان فكان هما قال : لما ذكر مصدر الثلاثي المتعدي ذكر مصدر ما لا يتعدي مما هو على وزن فَعَلَ ومثل بمثلين : أحدهما قعد والآخر غدا ، ولو لَمْ يُعْمَلْ بِالثاني لَمْ تكن ضرورة إلى ذكره لكنه عم به البيت مع بعض فائدة وهو أنه جعل المعتل الآخر حكمه حكم صحيحه في أن مصدرهما يكون فعول مطرداً نحو قعود وغدو .

ومما قاله أيضاً ناقداً وجاء في البيت الثاني قوله : فَادِرٍ حَشَوًا .

وفي باب نعم وبشس وتحويل الأفعال إلى وزن فعل بالضم لتفيد المدح والذم مثل ابن مالك عَلمَ الرجل بالضم لإفادة المدح ، قال أبو حيان : وقد وهم الناظم في بعض تصانيفه فعمل بقوله : عَلمَ الرجلُ زَيْدٌ فيما حَوَّلَ من فَعَلَ إلى فَعُلَ ، ولم يعلم النقل في ذلك ، وأن العرب استعملت عَلمَ استعمال نعم على وضعه الأصلي من غير تحويل ^(٢) .

وفي باب أفعَل التفضيل وتجويز ابن مالك تقدم من ويجرورها على أفعَل في مثل قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرُ أَنْ قُطِفَهَا سَرِيعَ وَالْأَشْيَاءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

(١) انظر منهج السالك : ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) منهج السالك : ص ٤٠١ (الأمريكية)

قال أبو حيان ردًا عليه ذلك : " قال الفراء وأصحابه في : إن عبد الله لمنك أفضل مستقيم لأن أفضل لا يقوى على من كقوة الفعل على الحال ، كما ذكر أن من ومجروها كالتمييز والتميز لا يتقدم " ^(١).

ويعتلى شرح أبي حيان للألفية بمثل هذه النقود وتلك الاتهامات.

وحين شرح أبو حيان التسهيل أكثر من هذه النقود وزاد في تلك الاتهامات ورمى ابن مالك بالجهل وعابه بقلة المعرفة :

- رماه بأنه ليس له شيخ ، يقول أبو حيان : ولم يكن ممن لازم في هذا الفن إماماً مستبحراً ولا يعلم له فيه شيخ ولا ذكر هو من اشتغل عليه بهذا الفن.

- رماه بأنه يجهل كتاب سيويه يقول : إن المصنف يستدل بالآثار متعمقاً بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ولا صاحب من له التمييز في هذا الفن والاستبحار والإمامة ولذلك تضعف استباطاته من كلام سيويه.

ولقد قبض الله من يدافع عن ابن مالك ويثأر ممن يهاجمه ويعيبه ، فيض الله من ينصف المظلوم ويقتص من الظالم وهو مما نختم به هذا الفصل.

جاء ناظر الجيش وشرح التسهيل كما شرحه أبو حيان ورأى تحي أبي حيان على ابن مالك فدافع عنه دفاعاً قوياً ، قال في موقف بين الرجلين : كان الشيخ (أبو حيان) يلزم ابن مالك بأنه لا يعرف له شيخ أخذ عنه هذا الفن فن العربية وهو عجب فإنه يدل على علو رتبته وسمو همته وعلى قدرة الله تعالى له ، وإعانة ربانية كما قال هو في خطبة كتابه وإذا كانت العلوم منحة إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين ، ولقد صدق فإنه أبرز للناس

(١) منهج السالك لأبي حيان : ٤١٣ (الأمريكية).

تصانيف في هذا العلم لا عهد لهم بمثلها وجلاً لهم كتاب التسهيل وما اشتمل عليه من الجمع والتنقيح والتجبر مع الإيجاز الذي يشهد له بالتريز ، وقد كان الشيخ (أبو حيان) مكباً عليه بعد أن كتبه بخطه وشحن هوامشه بالأمثلة والشواهد ، وكان عمدته ، وغالب أوقاته ينظر فيه وطلما شاهدته وهو يخرج من كفه حين يسأل عن مسألة فينظر فيه وكان يقول : من عرف هذا الكتاب حق المعرفة لا يكون تحت آدم السماء أحداً أعلم منه بهذا الفن.^(١)

ومما قاله أيضاً ناظر الجيش دفاعاً عن ابن مالك : وأما قوله : إنه تضعف استنباطاته من كلام سيويه وينسب إليه مذاهب ، ويفهم من كلامه مفاهيم لم يذهب سيويه إليها ولا أرادها فهذا عجب من الشيخ كيف يصدر عنه هذا في حق هذا الإمام الكبير المشهود له بالتريز الذي قال هو في حقه : إنه نظم في هذا الفن كثيراً ونثر ، وإنه جمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفن والشغل به ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية حتى جمع من هذا العلم غرائب ، وحوت مصنفاته نوادر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة ولا شك أن هذه وظيفة المجتهد فكيف يقول : إنه ضعيف الاستنباط من كلام سيويه وإنه يفهم غير المراد.^(٢)

ومما أنشده ناظر الجيش في معرض الدفاع عن ابن مالك هذه الأبيات :

لَا تَضَعُ مِنْ عَظِيمٍ قَدْرَ وَإِنْ كُنْ — سَتَ مُشَاراً إِلَيْهِ بِالتَّعْظِيمِ
فَالشَّرِيفُ الْكَرِيمُ يَنْقُصُ قَدْرًا — بِالتَّخَرِّي عَنِ الشَّرِيفِ الْكَرِيمِ
وَلَعُ الْخَمْرِ بِالْعُقُولِ رَمَى الْخَمْفَ — سَرَّ بِتَنْجِيسِهَا وَبِالتَّخْرِيمِ^(٣)

(١) انظر أربع صفحات في تمهيد القواعد لناظر الجيش دفاعاً عن ابن مالك : ج ٩ ص ٤١٠ وما بعدها (طبعة دار السلام).

(٢) المرجع السابق (الجزء والصفحة).

(٣) انظر تمهيد القواعد لناظر الجيش : ج ١ ، ص ٥٣٦.

الفصل الرابع

{ كتب أبي حيان المشهورة : شرح الألفية - التذيل - الارتشاف }

متى ألفها والعلاقة بينها

ألف أبو حيان عدة كتب في النحو منها المختصر كالنكت الحسان في شرح غاية الإحسان (تحقيق عبد الحسين القتلي) ، ومنها تقريب المقرب في النحو (تحقيق محمد جاسم الدليمي) (عفيف عبد الرحمن) ومنها التدريب في عميل التقريب (تحقيق نهاد حسن) ومنها اللوحة البدرية وغير ذلك.

ومنها أيضاً المطول وأشهرها ثلاثة كتب وهي شرح الألفية المسمى بمنهج السالك على ألفية ابن مالك وهو الكتاب الذي نحققه ، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل وهو ثمانية رسائل دكتوراه في جامعة الأزهر وقد حقق الدكتور حس هندراوي سبعة أجزاء منه بلغت إلى نهاية المقاعيل أو أقل قليلاً ، وأما الكتاب الثالث فهو ارتشاف الضرب من لسان العرب وهو عدة أجزاء (ثلاثة بتحقيق د/ مصطفى خليل النماس وخمسة بتحقيق د/ رجب عثمان محمد).

أما الكتب المختصرة والمتون فلا حديث لنا فيها ، وأما حديثنا ففي الكتب الثلاثة المطولة وهي عنوان الفصل وسنذكر نتيجة البحث في هذا الأمر مقدمة على أن نتبعها بالأدلة العلمية والنصوص المنقولة من الكتب الثلاثة فنقول :

ألف أبو حيان - أول ما ألف - كتابه منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك وهو الكتاب الذي بين أيدينا والسفر الكبير الذي حققناه ، وهو الذي نتحدث عنه ، وسنذكر الدليل على ذلك وهو أن أبا حيان كان يحيل عليه في كثير من الأحيان وهو يشرح التسهيل في كتابه المسمى التذيل والتكميل وسنذكر هذه النصوص بعد.

ثم ألف أبو حيان بعد بشرحه للألفية كتاب التذييل والتكميل وختم مؤلفاته بكتابه المشهور ارتشاف الضرب من لسان العرب واشتهر عند الباحثين أن ارتشاف الضرب ملخص من التذييل والتكميل وهذه المقولة أو الشهرة لا بأس بها والكتاب وإن لم يكن ملخصاً بمعنى الكلمة إلا أن أبا حيان ألفه عامة بعد التذييل ، والدليل على ذلك أنه أحال نصوصاً في الارتشاف وعللاً ومباحث أحالها إلى ما ذكره في التذييل وسنذكر ذلك مفصلاً.

{ الأدلة العلمية على أن شرح الألفية كان قبل شرح التسهيل }

قال أبو حيان في التذييل والتكميل في باب ظن وأخواتها وهو يذكر أدوات التعليق في هذا الباب مثل ما النافية ولام الابتداء قال^(١) : وكنت قد ذكرت في منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك أنه ظهر لي أن من المعلقات لعل ومنه : { وَمَا يُذَرِّبُكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً } (الأحزاب : ٦٣) ، { وَمَا يُذَرِّبُكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي } (عبس : ٣) ، { وَإِنْ أَذْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ } (الأنبياء : ١٠٩) ، ورأيت مصب الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي فهي في موضع نصب بالفعل المعلق إلى أن وقفت لأبي على الفارسي على شيء من هذا ، ثم نقل نصاً طويلاً عن أبي على مضمونه جواز التعليق بلعل لأن الترجي بمنزلة الاستفهام في أنه غير خبر وأن ما بعده منقطع عما قبله ولا يعمل فيه.

وهذا الكلام الذي قاله وأشار إليه جاء نصه وأكثر منه في منهج السالك وهو شرح الألفية.^(٢)

(١) انظر التذييل والتكميل : ج ٦ ص ٨٤ تحقيق هنداري.

(٢) انظر باب ظن وأخواتها في منهج السالك : ص ٨٤ (النسخة الأمريكية).

- وفي آخر باب التمييز وفي موضوع تقديم التمييز على عامله المتصرف في مثل :
 طاب زيد نفساً وهو أن تقول : نفساً طاب زيد ، حيث أجازته المبرد والمازني من
 البصريين والكسائي من الكوفيين وتبعهم ابن مالك قياساً على سائر الفضلات
 المنصوبة بفعل متصرف ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح مثل :

أَنْفَساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جَهَاراً

ومنع سيبويه ذلك وتبعه الزجاج وأبو علي الفارسي وابن عصفور بحجة عدم
 كفاية الأدلة السماعية كما أن التمييز فاعل في الأصل والفاعل لا يتقدم على الفعل
 ولأن تأخيرها أوقع في النفس لأن النفس تشوق إلى معرفة ما أهم عليها وخرجوا
 الأدلة السماعية على الضرورة وغيرها.

وجاء أبو حيان وحكى المذهبين في كتبه وسرد حجة كل مذهب ، ورأى أن
 كل حجة أقوى من أختها وأن كل علة لأحد الفريقين تضرب أختها ثم اختار المذهب
 الأول وهو الجواز بقول أبو حيان في التذييل والتكميل :^(١)

" وحجة من منع ذلك إنما هو عدم السماع على زعمه وقد بينا كثرة ذلك ،
 وأقيسته مدخولة منقوضة كلها معارضة للنصوص الواردة في كلام العرب ، فلا
 التفات إليها ، وقد ذكرنا تلك الأقيسة ومعارضتها في كتابنا منهج السالك في الكلام
 على ألفية ابن مالك فلا نطول بها هنا إذ لا فائدة في ذكرها ، والأقيسة إنما ينبغي أن
 يستأنس بها بعد تقرر السماع ولا يبنى عليها وحدها دون السماع حكم نحوي .

قال : وقد أطلنا في الكلام على شيء من أقيسة النحاة في ذلك الكتاب آخر
 باب التمييز فيطالع هناك ."

(١) التذييل والتكميل : ج ٤ ص ١٢٧ ، رسالة دكتوراه تحقيق د / الشربيني أبو طالب .

وعدت إلى كتاب منهج السالك في هذا الموضوع فوجدت أبا حيان يسرد أربع صفحات طويلة ذاكرةً الرايين وأعلام كل رأي وحجة أو حجج كل فريق وقد اختار أيضاً المذهب الأول وهو مذهب الميرد والمازني والكسائي وابن مالك ، وعلى الفريق الثاني ثم رد حججه العقلية بما توفر لديه من السماع وما جاء إليه من الشواهد التي تدل على جواز تقديم التمييز يقول في نقل طويل نختصر ذكره في شرح الألفية وأحال عليه في شرح التسهيل يقول^(١) : فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع ، والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرير السماع ، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب ، واستعمالهما تشهد له وتوهمي إليه ، ولقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة ولا حث قريحة ولذلك قال بعض الأدباء :

تَرْتَوِي بِطَرَفِ فَاتِنٍ فَسَاتِرٍ أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِي

وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك زيد قائم هكذا ؟ كما لا يقال لم يقال للعين الطرف وللليل الليل ؟ ولا يقال لم كانت حروف المضارعة المهمزة والتاء والنون والياء ؟ ونبدي لذلك عللاً ... إلخ.

ثم ختم ذلك الموضوع الطويل بقوله : والنحويون مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ، ورد بعضهم على بعض في ذلك ، وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصاً ما صنفه

(١) انظر كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان : ص ٢٢٩ (الأمريكية)

وباب التمييز في كتابنا (آخر الجزء الثاني)

متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب ، فنسألم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم ، ولقد اطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم وصنفت فيها كتباً في لغاتها ونحوها وتصريفها واستفدت منها غرائب ، وعلمت باستقراءها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلاً وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع ، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة ، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان ، ولم أر أحداً من المتقدمين أقدم على إطرار هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب المشرق في النحو فإنه طعن على المعلنين بالعلل السخيفة وصرى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك ، وقد امتعض من طعنه على النحاة وإزرائه عليهم الإمام أبو الحسن بن خروف ورد على ابن مضاء في كتاب سماه : كتاب الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو وهو كتاب لطيف ، وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته وهو كان من آخر من ختمت به المائة السادسة من علماء هذه الملة رحمه الله. ^(١)

فأنت ترى من خلال هذا النقل الطويل الذي ورد في شرح الألفية وأشار إليه أبو حيان في شرح التسهيل أسبقية تأليف شرح الألفية ثم وليه شرح التسهيل ثم ارتشاف الضرب.

{الأدلة العلمية على أن ارتشاف الضرب كان بعد التذييل والتكميل}

وسأذكرنا أن أبا حيان ألف ارتشاف الضرب بعد التذييل والتكميل وقد ذكر ذلك أبو حيان صراحة في مقدمة الارتشاف فقال :

ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب ، وفرع بما حفزه تأليف الأصحاب ، رأيت أن أجرد

(١) انظر كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان : ص ٢٣١ (آخر باب التمييز).

أحكامه عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل ، حاوية لسلامة اللفظ وبيان التمثيل ، إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال ، أغنى الناظر عن التطلب والتسأل ، ونفضت عليه بقية كتي لأستدرك ما أغفلته من فوائد ، وليكون هذا المجرد مختصاً عن ذلك بزوائد ، وقربت ما كان منه قاصياً ، وذللت ما كان عاصياً ، حتى صارت معانيه تدرك بلمح البصر ولا تحتاج إلى إعمال فكر وإكداد نظر ، وحصرته في جملتين : الأولى : في أحكام الكلم قبل التركيب ، والثانية : في أحكامها حالة التركيب ، وربما انجر بعض من أحكام هذه أحكام الأخرى لضرورة التصنيف وتناسب التأليف وقصدت بذلك - يعلم الله - تسهيل ما عسر إدراكه على الطلاب ، ولما كمل هذا الكتاب وخلت مبانيه من الشبيج (الاضطراب) والتعقيد وحلت معانيه للمفيد والمستفيد سميته ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ومن الله أستمد الإعانة وأستعد من إحسانه لصوب المقال والإبانة.

وهذا اعتراف من أبي حيان بسبق تأليف التذيل والتكميل والاعتراف سيد الأدلة ، وهناك أدلة أخرى وهي أن أبا حيان وهو يؤلف ارتشاف الضرب كان يحيل على التذيل والتكميل في بعض المسائل^(١) لكننا سنكتفي بالإشارة إلى مواضع ثلاثة أو أربعة في هذا الأمر :

- يقول في كتابه ارتشاف الضرب في باب المبتدأ والخبر : ٥٣ / ٢ ما نصه : وكلام ابن مالك في حكم الضمير العائد رابطاً على المبتدأ منقود من تسعة أوجه يوقف عليها في الشرح ، يقصد التذيل والتكميل.

(١) انظر ارتشاف الضرب : ج ١ ص ٤٥٩ ، ٥٢٥ ، ج ٢ ص ٥٣ - ٣٨٢ - ٤٣٢ -

٤٦٨ - ٤٩٨ - ٥٣٦ - ٥٨٤ - ٦٥٦ (تحقيق النحاس).

ورجعت إلى الكتاب المذكور فوجدت الوجوه التسعة التي ذكرها وكان التاسع منها قوله^(١) : نقله عن البصريين جواز : زيد ضربت في الكسلا م وأن الكوفيين يخصصونه بالشعر والنقل عن الكوفيين مختلف ، أما هشام فنقل عنه أنه يجوز في الاختيار وأما الكسائي والفراء فمنعا ذلك في الشعر ، وأما البصريون فجوزوه في الشعر وهذا اضطراب كثير في هذه المسألة للمصنف رحمه الله.

- وفي باب التمييز يقول أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٣٨٢ / ٢ : ولابن مالك في هذا الباب من كتاب التسهيل والشرح الذي مزجه هو تخليط كثير تكلمنا عليه في شرحنا لكتابه.

وفي باب حروف الجر يقول^(٢) : وذكر ابن مالك أن الباء تزداد عوضاً وأنشد :
وَلَا يُوَاسِيكَ فِيمَا نَابَ مَنْ حَدَّثَ إِلَّا أَخُو ثَقَّةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَشَقُّ

قال : أراد من تثق به فزاد الباء قبل من عوضاً انتهى وقد تأولناه في الشرح على غير الزيادة.

وقد رجعت إلى التذييل في هذا الموضع فوجدته يقول^(٣) : ولا يستعين هذا التأويل الذي ذكره لاحتمال أن يكون الكلام ثم عند قوله فانظر أي فانظر لنفسك ولما تقدم أنه لا يواتيه إلا أخو ثقة استدرك على نفسه ، فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه حيث قرر وجود أخي ثقة فقال بمن تثق أي لا أحد يوثق به فالباء في بمن متعلقة بثق.

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤٨ / ٤ (هنداوي)

(٢) ارتشاف الضرب : ٤٣٢ / ٢ (النملي)

(٣) التذييل : ١١٢٥ / ٤ (رسالة)

وفي باب الإضافة يقول في قولك : هولاء ضاريبي^(١) : " وزعم أبو عمرو بن الجاهب وتبعه ابن مالك أن هذا الجمع حالة الرفع إعرابه بالحرف المقدر ، وكما أن الحركة تقدر كذلك الحرف يقدر وقد بينا في الشرح للتسهيل أن هذا لا تحقيق فيه ."

وقال في باب القسم^(٢) : " وزعم ابن مالك في الفصل الأول من باب عوامل الجزم أن جواب القسم محذوف إذا تقدم القسم على لو أو على لولا يعني عنه جواب لو ولولا ، وقد أطلنا الكلام في ذلك في كتابنا شرح التسهيل ."

وفي باب إعمال المصدر وفي مسألة اشتراط أن مع الفعل الذي يحمل محله المصدر في العمل ، وأن ابن مالك ذكر أن ذلك غالب لا لازم جاء هذا النص في ارتشاف الضرب يقول أبو حيان^(٣) :

" وزعم ابن مالك أن التقدير بالحرف ليس شرطاً في العمل قال : لكن الغالب أن يكون كذلك وقد رددنا عليه في الشرح ."

وعدت إلى شرح التسهيل فوجدت ثلاث صفحات في ذلك الرد^(٤).

وهكذا تبين لنا أن ارتشاف الضرب كان آخر ما ألف أبو حيان من كتب النحو المطولة.

بقي هنا أن نقول : إن كتاب منهج السالك لم يكن أسبق الكتب النحوية التي ألفها أبو حيان فحسب بل كان أسبق كتبه عامة وأقصد تفسير البحر المحيط والنهر الماد فقد أشار أبو حيان إلى منهج السالك في الكتابين المذكورين في بعض المواضع :

(١) ارتشاف الضرب : ٥٣٦ / ٢ (الناس).

(٢) ارتشاف الضرب : ٤٨٩ / ٢ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب : ١٧٣ / ٣ (الناس).

(٤) التذيل والتكميل : ٩٢٨ / ٤ (رسالة)

ففي تفسير قوله تعالى : {ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ} (البقرة : ٦٤) ، ذكر آراء النحاة في حكم الاسم بعد لولا وأن رأي البصريين أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، يقول^(١) : " ويجيء بعد لولا اسم مرفوع بها عند الفراء وبفعل محذوف عند الكسائي وبالابتداء عند البصريين والخبر محذوف عند جمهورهم وعند بعضهم فيه تفصيل ذكرناه في منهج السالك من تأليفنا " .

وفي إعراب حنيفا من قوله تعالى : {وَقَالُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} (البقرة : ١٣٥) ، وأنه منصوب على الحال من المضاف إليه قبله قال أبو حيان^(٢) : أما الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة فنحن لا نجيزه سواء كان جزءا مما أضيف إليه أو كالجزم أو غه ذلك قال : وقد أمعنا الكلام على ذلك في كتاب منهج السالك من تأليفنا انتهى ثم خرج على أنه حال من المضاف وهو الملة على تأويلها بالدين .

وفي تفسير قوله تعالى : {سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} (البقرة : ٢١١) وجواز زيادة من في الآية يقول^(٣) : وفي زيادة (من) بُعد ؛ لأن متعلق الاستفهام هو المفعول الأول لا الثاني فلو قلت كم من درهم أعطيته من رجل على زيادة من في قولك : من رجل لكان فيه نظر ، ثم قال : وقد أمعنا الكلام على زيادة من في منهج السالك من تأليفنا^(٤) .

(١) البحر المحيط : ١ / ٢٤٠ .

(٢) البحر المحيط : ١ / ٤٠٦ .

(٣) البحر المحيط : ٢ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٤) البحر المحيط : ١ / ٢٧٧ .

وفي إعراب ويل من قوله تعالى : {لَوْ نَشَاءُ لَمَكُنَّ لِلسَّامِئَةِ كُتُبًا} (البقرة : ٧٩) ، وأنه مبتدأ وإن كان نكرة بقول : وهو نكرة فيها معنى الدعاء فلذلك جاز الابتداء بها إذ الدعاء أحد المسوغات لجواز الابتداء بالنكرة وهي تقارب ثلاثين مسوغاً وذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا^(١).

ويتصل بهذا الفصل وهو كتب أبي حيان والعلاقة بينها وتأثير شرح الألفية في كتب أبي حيان التي ألفها بعد ذلك أو تأثير هذا الشرح في كتب النحو التي جاءت بعده ، وقد ذكرنا أن شرح الألفية كان له تأثير واضح في التذيل وفي ارتشاف الضرب وفي البحر المحيط والنهر الماد من البحر حيث أحال عليه أبو حيان كثيراً من المسائل وترك بعض البحوث في كتبه اتكالا على أنه عرضها وتحدث عنها في كتابه الذي ألفه أولاً وهو منهج السالك.

أما تأثير منهج السالك في كتب النحو التي جاءت بعده فقد كان ضئيلاً وذلك بسبب قلة نسخ هذا الكتاب في أيدي العلماء وطغيان التذيل والتكميل على كتب أبي حيان الأخرى حيث اكتفى العلماء به وتخلوا منه كثيراً فوجد أثره في كتب النحو بعده وفي شروح التسهيل الأخرى وشروح الألفية ، فهذا أبو الجسن المرادي في شرحه للتسهيل يكاد يكون قد نقل شرح أبي حيان للتسهيل واختصره في كتابه.

أما منهج السالك فقد بحث عن أثره في كتب النحو التي جاءت بعده فلم أجد ، تصفحت كتب البغدادي المطولة كخزانة الأدب وشرح أبيات مغني اللبيب وشرح التحفة الوردية وحاشيته على شرح بانته سعاد وكلها كتب مطولة نقل البغدادي نصوصها من كتب النحو وغيرها ومع ذلك فلم أجد نصاً واحداً من منهج السالك في هذه الكتب وقد وجدت نصوصاً كثيرة فيها من التذيل والتكميل ، وهذا

(١) انظر مواضع أخرى فيها ذكر منهج السالك في البحر المحيط : جـ ١ / ٢٩٠ ، جـ ٢ : ٤٥

، ٢٩٣ ، جـ ٤ ص ٢٢٩ ، والنهر الماد جـ ٤ ص ٦.

يفسر لنا طغيان شرح التسهيل لأبي حيان واكتفاء العلماء واستغناؤهم به عن شرح الألفية.

وكما لم أجد أثراً لمنهج السالك في كتب البغدادي لم أجد له أثراً في كتب أخرى وعلماء آخرين كالسيوطي في كتاب مع الهوامع وشرح أبيات مغني اللبيب وغير ذلك.

لقد خلت شروح التسهيل وشروح الألفية وكثير من كتب النحو من نقول أو تأثر بمنهج السالك لأبي حيان إلا ما وجدته من النقول القليلة في تمهيد القواعد وهـو شرح التسهيل لناظر الجيش أثناء تحقيقنا له ودفاع هذا الأخير عن ابن مالك لهجوم أبي حيان بنصوص ونقول من كتب أبي حيان نفسه.

كما وجدت نقلاً آخر للمراي في شرحه على الألفية المسمى بتوضيح المقاصد والمسالك من منهج السالك عند منع حذف حرف الجر مع أن وأن^(١) عند حصول اللبس في قوله تعالى : { وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ } (النساء : ١٢٧) كما وجدت هذا النقل نفسه أيضاً في كتاب التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى في الموضوع نفسه.^(٢)

(١) انظر جـ ٢ ص ٥٤ - ٥٥ من الكتاب المذكور تحقيق د / عبد الرحمن سليمان.

(٢) انظر التصريح بمضمون التوضيح : جـ ٢ ص ٤٠٨ تحقيق د / عبد الفتاح بحري.

الفصل الخامس

{شرح الألفية لم يكمله أبو حيان كما أكمل غيره}

الناظر في مؤلفات أبي حيان يجده قد أكمل بعضها وأن بعضها الآخر لم يكمله ، وقد اعترف هو بذلك ولا عجب فيه فربما نوى الإنسان عمل شيء وحال الأجل دونه وهذا هو السبب الأصلي في عدم إكمال العلماء تأليف بعض الكتب وبخاصة الطويلة منها كالتفاسير وغيرها وهو انقضاء الأجل ، وقد تكون هناك أسباب أخرى لكن ذلك هو الأصل.

وكتاب شرح الألفية لأبي حيان - مع قيمته وفائدته العلمية - لم يكمله أبو حيان بل شرح ما يعادل نصف الألفية وهو خمسمائة بيت منها إلى آخر باب أفعل التفضيل وأول باب التوابع.

شرح باب الكلمة والكلام والمعرّب والمبني والنكرة والمعرفة والمبتدأ والخبر والنواسخ والفاعل ونائبه وباب الاشتغال والتنازع وتعدي الفعل ولزومه والمفاعيل الخمسة وباب الاستثناء والحال والتمييز وحروف الجر والإضافة وعمل المصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة وأبنية المصادر والتعجب ونعم وبئس وأفعل التفضيل وترك بقية الأبواب مثل التوابع والنداء والممنوع من الصرف وإعراب الفعل والعدد كما ترك أبواب الصرف كلها.

وعندما نويتنا تحقيق الكتاب بحثنا عن نسخه في مكتبات العالم فأزعجنا عدم اكتمال الكتاب في أي نسخة فيها ، أما النسخة المغربية (الخزانة العامة بالرباط) فكان آخرها باب التمييز وأول باب حروف الجر ، وأما النسخة المصرية (دار الكتب - نحو تيمور : ٥٦١) فكان آخرها باب أبنية المصادر وأول باب الصفة المشبهة ، وأما النسخة الأمريكية المطبوعة (بتحقيق المستشرق سيدني جليزر ١٩٤٧م) فكان آخرها

باب أفعال التفضيل وأول التوابع ، وبحسبنا عن نسخ أخرى غير ذلك فلم نجد ، فعرفنا أن هذا هو الموجود فقط ، ولما وقفنا على ترجمة أبي حيان من كتب التراجم القديمة كنفع الطيب وغيره وجدنا اعترافاً منه بأنه لم يكمل الكتاب وهو شرح الألفية أما كتبه الأخرى فقد أكملها على ما سنذكره.

اعتراف من أبي حيان بعدم تكملة شرح الألفية

جاء في نفع الطيب أن أبا حيان كتب رداً على رسالة بعث بها إليه خليل بن أيك الصفدي فكان مما جاء فيها^(١) : فأما ما صنفته فمن ذلك البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم ، وكتاب التذيل والتكميل في شرح التسهيل وكتاب التحليل الملخص من شرح التسهيل (ارتشاف الضرب) وكتاب التذكرة وكتاب التدريب والتدريب والنكت الحسان وفي آخر سرّد تلك المؤلفات قال : ومما لم يكمل تصنيفه كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، ونهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب ، ثم ختم رده بقوله : قاله وكتبه أبو حيان محمد بن يوسف ، وعلى ذلك فاعتراف أبي حيان وإجماع نسخ الكتاب على نقصه يدل على أن أبا حيان لم يكمل شرحه للألفية كما أكمل بقية كتبه.

أبو حيان ألف شرح التسهيل كاملاً

كتب ابن مالك متوناً كثيرة في اللغة والنحو منها المنظوم ومنها المنثور ، فمن المنظوم الألفية والكافية الشافية وغيرهما ولم يشرح الألفية ولكن شرحها ابنه بدر الدين بعده كما شرحها كثيرون غيره ، ومن المنثور وكان على رأسها التسهيل المسمى تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

(١) نفع الطيب : ٢ / ٥٥٢.

ولقد شرح ابن مالك التسهيل ولكن الله لم يمد في أجله حتى يكمله شرحاً
وإنما شرح منه الكثير حتى آخر باب المصادر ثم توفي.

ولما توفي ابن مالك لم يجد الناس أفضل من أبي حيان في إكمال الشرح فطلبوا
منه ذلك فأجابه وأكماله حتى آخره وسمى ما شرحه بالتكميل ثم طلبوا منه أن يشرح
الكتاب كله وهو المقدار الذي تركه أولاً فأجابه وسمى ذلك المقدار بالتذيل ثم ضم
الكتاب كله وسماه التذيل والتكميل يحكي ذلك كله أبو حيان في مقدمة الكتاب
فيقول متحدثاً عن ابن مالك وكتابه التسهيل^(١) :

" وكان رحمه الله كثيراً ما يعني بتحريره ويولع بتهذيبه وتغييره ، فيزيد وينقص
وينقح ويلخص إلى أن عرض له رحمه الله أن يشرحه ، ويفسره ويوضحه ، فغير أكثر
ما شرحه ، ونظر إليه بعين العناية وتصفحه ، وانتهى في شرحه إلى باب مصادر غير
الثلاثي ، وذلك أشف (أزيد) من نصفه وعافه عن إكماله محتوم حقه ."

ثم يذكر أنه شرح الجزء الباقي من شرح ابن مالك فيقول : فاستخرجت فصّر
هذا الكتاب مما أودعه في الشرح إلى حيث انتهى وجمعت على باقي الكتاب نسخاً
إليها في الصحة المنتهى لأنها طرزت بخطه وحررت بين يديه بضبطه وأخذت في
إقرار هذا الكتاب أفتح مقفله وأوضح مشكله ، وأحیی منه ما كان مواتاً وأجدد ما
عاد رفاتاً.

ثم يقول : وكان المانع من وضع كتاب يتضمن شرح جميعه وتكميله ،
واستدراك ما أغفل من الأحكام وتذييله ما كان قد تقسم الخاطر من الاشتغال
بالاكتساب المزري بذوي المعارف والأحساب وأن يكتمل انتحال لمن توالى عليه

(١) التذيل والتكميل : ٦ / ١ (هنداوي)

أعمال أو يتحصل إقبال لمن تقسم منه البال ومع ذلك فطالما سألني سائلون من أهل مصر والشام في شرح باقيه وتكميله وانتقاده وتذييله ... إلخ

ثم ذكر قصيدة جاءته من دمشق يطلب صاحبها منه تكميل الشرح وجاء في آخرها :

إِلَيْكَ أَبَا حَوَّانَ مِنِّي تَحِيَّةٌ	يَفُوقُ شَذَاهَا مِنْكَ ذَارِبِينَ فِي الثَّفَحِ
بَدَأَتْ بِأَمْرِ تَمَّمَ اللَّهُ قَصْدَهُ	وَكَمَّلَهُ بِإِيْمَنِ مِنْهُ وَبِاتِّجَاحِ
وَسَهَّلَتْ تَسْهِيلَ الْفَوَائِدِ مُحَسِّنًا	فَكُنْ شَارِحًا صَدْرِي بِتَكْمِيلَةِ الشَّرْحِ

ثم يذكر أنه أجاب الناس وأكمل الكتاب كله يقول^(١) :

" فحين كثر تسألهم وتعلقت بالإجابة آمالهم ، أسعفتهم فيما طلبوا وانتدبت لما إليه رغبوا ، وأخذت في ابتداء الشرح من أول الكتاب وانتدبت إليه أحق الانتداب إذ كانت علائق الخمول قد انقطعت وعوائق الاكتساب قد ارتفعت ... إلخ .

فدونك أيها السائل من هذا الشرح كتاباً غريب المنال قريب المنال هبت عليه النفحات اليمانية واجتمعت فيه المعاني الثمانية وهي التي يصنف فيها العلماء ويتطلبها من التأليف الفهماء : معدوم قد اخترع ، ومفترق قد جمع ، وناقص قد كمل ، ومحمل قد فصل ، ومسبب قد هذب ، ومخلط قد رتب ، ومبهم قد عين ، وخطأ قد بين ، ولما علقت ذهب هذا الكتاب على نار الفكر حتى خلص ، وكملت بحسن الصنعة ما كان قد نقص ، وذيلت على فص التسهيل وشرحه ما قد قلص (نقص) سميته بالتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ومن الله استمد التأييد والعون وأسأله العصمة فيما أرومه والصون لا رب غيره ولا مرجو إلا خيره " .^(٢)

(١) التذييل والتكميل : ٨ / ١ .

(٢) التذييل والتكميل ١ / ١٢ .

وأما كتابه الثالث وهو ارتشاف الضرب فقد ذكر أبو حيان في مقدمته أنه ألفه كاملاً يقول^(١) وهو مما ذكرنا قبل :

" ولما كان كتابي المسمى بالتذيل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب وفرع بما حواه تأليف الأصحاب رأيت أن أجرد أحكامه عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل حاوية لسلامة اللفظ وبيان التمثيل إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال أغنى الناظر عن التطلب والتسأل ثم ختم كلامه قائلاً : وقصدت بذلك - يعلم الله - تسهيل ما عسر إدراكه على الطلاب وتحصيل ما أرجوه من الأجر في ذلك والثواب ، ولما كمل هذا الكتاب وحلت مبانيه من التشبيح (الاضطراب) والتعقيد ، وحلت معانيه للمفيد والمستفيد سميت ارتشاف الضرب من لسان العرب ومن الله استمد الإعانة وأستعد من إحسانه لصواب المقال والإبانة ". انتهى كلامه.

ولكن هنا أمر لابد من تنبيه القارئ عليه قبل انتهاء هذا الفصل وهو أن أبا حيان كان ينوي تكملة الكتاب كله وشرح الألفية كلها والدليل على ذلك ما جاء في باب الإضافة وهو يتحدث عن كلا وكلنا قائلاً^(٢) : " والكلام على كلا وكلنا مستوفي يأتي إن شاء الله في باب التوكيد لأن المصنف لم يتعرض هنا إلا إلى الإضافة فتكلمنا على ذلك فقط " .

ومما جاء في باب الإضافة أيضاً قوله وقد ذكر أنواع أي وأن منها ما يكون وصلة للنداء مثل يا أيها الرجل ثم ذكره رأي الأخفش بأنها في النداء تكون موصولة بمعنى من جاء قوله : " وسيأتي قول الأخفش فيها أنها في هذه الحالة موصولة وأن التقدير يا من هو الرجل ، قال : وهو قول فاسد لما سنبينه في باب النداء إن شاء الله " .

(١) ارتشاف الضرب : ٣ / ١ (النحاس)

(٢) منهج السالك : ص ٢٩٠ (النسخة الأمريكية)

ولكن أبا حيان لم يصل في الشرح إلى باب التوكيد ولا إلى باب النداء.

وأبو حيان كان إذا وعد في مثل هذه المسائل أوفي واستوفى ففي باب الابتداء ذكر مواضع حذف الخبر وأن منها إذا سدت الحال مسده في مثل قولك : ضربني زيداً قائماً يقول^(١) : ولهذا الحال أحكام كثيرة سنذكر طرفاً منها في باب الحال إن شاء الله تعالى ، ولقد صدق في ذلك حيث ذكر في هذه الحال ثلاث صفحات في الباب المذكور.^(٢)

(١) منهج السالك : ص ٥١ (الأمريكية) (انظر آخر باب الابتداء من الكتاب الذي بين يديك)

(٢) منهج السالك : ص ٢٠٧ - ٢١٠ (الأمريكية) (انظر باب الحال في الجزء الثاني من الكتاب

الذي بين يديك)

الفصل السادس

{ القيمة العلمية لشرح الألفية لأبي حيان }

ألف أبو حيان شرحه للألفية على غير مثال سابق فلم يسبقه من شراحها إلا ابن الناظم وكان شرحه مختصراً أما شرح أبي حيان فكان أول كتاب مبسوط له حشاه بكل معلوماته في النحو وأودعه كل ما يعرف عن هذا العلم ، فجاء مطولاً مفصلاً مع أنه كان يعلن كثيراً أنه شرح مختصر والأمر هو أن المختصر عند أبي حيان مطول عند غيره ، يقول في مسوغات الابتداء بالنكرة وقد ذكر لذلك عشرين موضعاً يقول^(١) : " ولولا الغرض في هذا الكتاب الاختصار لأوضحت رجوع كل واحد من هذه المسوغات إلى أحد هذين الموضوعين اللذين هما التخصيص والتعميم " .

كان أبو حيان عاشقاً للغة ومتخصصاً في النحو وعالمًا فيه جده عالم وتفسيره البحر المحيط مليء بالنحو وبالإعراب وبالتخریجات والتوجيهات للآيات والقراءات ، شغل حياته كلها بهذا العلم وذاك التخصص ، كما قال الصفدي^(٢) : لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب ، وكان ثباتاً قيماً عارفاً باللغة ، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره .

حينما اعتكف أبو حيان يشرح الألفية وضع أمامه كثيراً من كتب المتقدمين المشاركة والمقاربة وأخذ منها وملاً بها كتابه فجاء شرحاً كبيراً ضخماً على غير المعهود من شروح سبقته كابن الناظم أو لحقته كشرح ابن عقيل أو شرح ابن هشام ، كان يشرح البيت أو البيتين من الألفية في صفتين كبيرتين أو ثلاثة يذكر في المسألة

(١) منهج السالك : ص ٤٥ (النسخة الأمريكية)

(٢) بغية الوعاة : ٢٨١ / ١ .

الواحدة الرأي أو الرأيين أو الآراء ويذكر شواهد كل رأي ويعلل له وهكذا امتلأ الكتاب بالمادة العلمية وبكبر حجمه وغزرت معلوماته وصعب فهمه على كثير من الناس فانصرفوا عن الكتاب وعن شرح الألفية لأبي حيان إلى شرح أسهل وأخصر وأوجز ولكنهم لو صبروا عليه وصرفوا همتهم إليه لوجدوا فيه علماً غزيراً ونحواً كثيراً.

لقد مر على الكتاب الآن أكثر من سبعة قرون والناس لا تعرفه والباحثون لا يقفون عليه فهو مخطوط ومخطوطاته نادرة جداً في مكتبات العالم وحين طبع مرة من ستين عاماً كانت الطباعة غامضة لم يفعل محققه شيئاً إلا نقله من المخطوط بخط صغير غير واضح مع قلة النسخ المطبوعة من هذا الشرح في ذلك الوقت حتى إنك لا تجدته إلا عند قليل من مشايخنا الكبار.^(١)

ومن خلال مقدمة الكتاب التي كتبها أبو حيان يظهر لك أن أبا حيان أخذ على عاتقه حملاً ثقيلاً وحمل على كتفه حملاً كبيراً جليلاً يقول في المقدمة المذكورة وهي طويلة أود أن تقرأها بشيء من الصبر وتقف عليها ببعض من الفكر ، يقول : وبعد فالغرض من هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بلدنا أبو عبد الله محمد ابن مالك الجبائي المولد ، الدمشقي الوفاة ، رحمه الله في مقاصد ثلاثة :

المقصد الأول : تبين مقيد أطلقه ووضح أغلقه ومخصص غمه ومعين أهمه ومفصل أجمله وموجز طوله.

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ، ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة والأعلام ، فإنه يذكر حكماً وقع الاتفاق عليه والإجماع ، ويردّفه بآخر وجد فيه الاختلاف والتزاع ، فيرسل ذلك هملاً ، ويبدله بجمله عطلاً ، فيكتسي محيا جماله غمما ، ويشير الناظم

(١) توجد نسختان من هذا الكتاب في دار الكتب المصرية (٧٤٤٣ - ٧٤٤٤ هـ نحو) . كما

حقق الكتاب بجزأيه في رسالة علمية بجامعة الأزهر (كلية اللغة العربية بالقاهرة)

فيه غمما ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترت ما عيه
العمل من مذاهب الجمهور ، مقتفياً في ذلك مقالة كوفي ضعيف
الأقوال أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على
نادر في المنقول ، شاذ في القياس خارج عن الأصول ، وأثر لم يصح
أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في النقول.

المقصد الثالث : حل ما يهجنس في أنفس النشأة من مشكلاتها ، وفتح ما يلبس من
مقفلاتها ، ولم أقصد التكثير من الكلام ، ولا التمثيل لما وضع
للأفهام.

وربما انجر مع هذه المقاصد فوائد تشنف بحسنها الأسماح ، وفرائد تشرف
المهاري والرقاع ، ولعلة ما عرض في هذه الأرجوزة ما عرض ، حتى قام بجوهرها
العرض إلا لضيق مجال الشعر وامتيازها بالكلفة دون النثر ، وربما يضطر الناظم القافية
والوزن حتى يترك السهل ويسلك الحزن ، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد ،
وعن الحقيقة السلسة بمجاز التعقيد ، وإلا فما احتوت عليه من السهو واشتملت عليه
من الحشو يأبى أن يكون صادراً عن بادئ في النحو بله إماماً تصوع برياه المجالس ،
وفخر برؤياه المجالس.

وما حداني يعلم الله في هذه الأرجوزة إلا النصيحة في الدين ، وإيصال الخير
لقلوب المهتدين ، فإنه قد ينقل الإنسان فيها حكماً فاسداً يظن أنه صحيح ومرجوحاً
يعتقد أنه ذو ترجيح فينبئ عليه فهماً في كتاب الله والسنة النبوية ، فيضل بذلك عن
الحجة البيضاء والسبيل السوية لاسيما مبتدئ ألقى في روعه تعظيم هذه الألفية ، وأنها
بمقاصد النحو وفية.

هذا هو الهدف من تأليف أبي حيان شرحه على الألفية وليس هدفاً واحداً
وإنما عدة أهداف ألزمته أن يشرح ويفصل ويكثر ويطول ويمثل ويعمل ، فجاء الشرح
كبيراً مغلقاً على المبتدئين مطولاً عند المتخصصين ، فيه الشرح والمقال والشاهد
والمثال والعلة والاستدلال.

اشتملت الأبواب التي شرحها أبو حيان من الألفية وهي نصفها على ألف بيت من الشعر وخمسين بعد الألف وهو عدد كبير لو قسناه بشواهد شروح أخرى كشرح ابن الناظم وابن هشام الذي اشتمل الواحد منها على نصف العدد السابق في جميع أبواب النحو والصرف من الألفية ، ويشند العجب إذا علمنا أنه كان في بعض الأحيان يستشهد على المسألة الواحدة بسبعة أبيات من الشعر كما فعل في مسألة وقوع سوى متأثرة بالعوامل في باب الاستثناء ، وفي الفصل بالمفعولين بين المصدر والفاعل وفي تقديم من ومجرورها على أفعل التفضيل في باب اسم التفضيل وغير ذلك.

لقد احتوى ما وجد من شرح الألفية لأبي حيان على أعلام كثيرين مشهورين وغير مشهورين يزيدون على المائة منهم من هو بغدادي ومنهم من هو أندلسي ومنهم من هو مصري ومنهم من هو شامي ، أما المشهورون فهو أمر يشترك فيه جميع شراح الألفية وأما غير المشهورين فهو أمر ينفرد به أبو حيان ، وجدت في هذا الشرح أعلاماً لم أسمع بهم إلا في هذا الكتاب وفي التذييل والتكميل وقد كشفت عن كثير منهم وترجمت لهم وبقي بعضهم لم أكشف عنه ولم أترجم له من مثل أحمد بن قادم وأحمد ابن يوسف الأشبلي وغيرهما ، وأما الذين كشفت عنهم فهم كثير منهم الهجري (بفتح الجيم) وأبو غانم المظفر بن أحمد وأبو بكر خطاب الماردي وأبو طالب العبدي وأبو عبد الله النميري وأبو جعفر بن الزبير ، وانظر فهرس الأعلام المترجم لها في الحاشية تجد الكثيرين من ذلك.

وتظهر قيمة هذا الشرح في الكتب التي نقل منها أبو حيان ، دعك من الكتب المطبوعة والموجودة فهذا أمر يسير ولكن أبا حيان نقل لنا في شرحه من كتب ضاعت له ولغيره ولم يبق لها أثر :

- نقل من كتب للأخفش ولم نرها مثل الأوسط في النحو - الكبير في النحو - الأصول - رؤوس المسائل.

- نقل من كتب لأبي علي الفارسي ولم نرها أيضاً مثل التذكرة - الهيئات^(١) -
الكافي في الإفصاح.

- نقل من كتب في النوادر بعضها مفقود ، كالنواذر ليونس بن حبيب والهجري
واللحياني.

- نقل من كتب لابن اصبغ لم نعرفها مثل تقييد رؤوس المسائل ، ومسائل الخلاف.

- نقل من هذه الكتب ولم نعرف إلا أصحابها مثل الإفصاح لابن هشام الحضراوي -
المشرق في النحو لابن مضاء - الترشيع لخطاب الماردي - التعاليق لابن الباذش -
اللمع للمهابادي - الموجز للرماني - البغال للجاحظ.

- نقل من كتب لأبي حيان نفسه لم نرها ، اسمعه وهو يقول في مسوغات الابتداء
بالنكرة^(٢) : وقد ذكرت جملة من هذه المسوغات في أرجوزتي المسماة بنهاية
الإغراب في علمي التصريف والإعراب ثم ذكرت أن جميعها راجع إلى مسوغين
فقلت :

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّفْسِيمِ يَرْجِعُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّغْمِيمِ

والأرجوزة المذكورة لم تصلنا ولم نقف عليها.

وفي موضع آخر وهو باب الصفة المشبهة والأوجه الجائزة وغير الجائزة في
معمولها يقول^(٣) :

وقد نظمت هذا المعنى في أرجوزتي الطويلة المسماة بنهاية الإغراب في علمي
التصريف والإعراب فقلت مشيراً إلى الصفة والمعمول.

(١) بكسر الهاء وهي المسائل التي أملاها أبو علي الفارسي هيت وهي بلد على الفرات.

(٢) منهج السالك : ص ٤٥ . (الأمريكية)

(٣) المرجع السابق : ص ٣٦١ .

عَرَفَهُمَا أَوْ لَكَّرْنَ أَوْ عَرَّفْنَ	الْوَصَفَ أَوْ مَعْمُولَهُ وَتَغَرَّفْنَ
مَعْمُولَهُ بِضَمَّةٍ وَكَسْرَةٍ	وَفَتْحَةٍ تَبْلُغُ ثَمَانِ عَشْرَةَ
يَقْبَحُ مَا حَذَفَتْ مِنْهُ الْمُضْمَرَا	أَوْ كَانَ فِيهِ مُضْمَرٌ تَكَرَّرَا
وَنَحْوُ ذَاجِي شِعْرِهِ قَسْدٌ وَرَدَا	فِي الشَّعْرِ فَأَقْبَلُ وَدَعِ الْمُبْرَدَا
وَتَصْبُ شِعْرِهِ ذَلِيلُ الْجَرِّ	وَالْتَصْبُ فِي الثَّنْرِ أَتَى وَالشَّعْرِ
وَيُمْتَنِعُ اثْنَانِ كَهُم بِالْحَسَنِ	عِذَارُهُ لَا بِالْقَبِيحِ ذَقْنِ

والأرجوزة المذكورة لم نرها ، وقد ذكر هو أنه لم يتمها.

قرأت في الكتب الثلاثة الطويلة التي ألفها أبو حيان كثيراً : التذييل - الارتشاف - منهج السالك ، فوجدت الأول مبسوطاً جداً وفيه نقول كثيرة جداً لا يفهمه إلا متخصص كبير في النحو ، وقد راودتني نفسي أن ألخصه وأخذ أحسن ما فيه ، وأقدم للناس أفضل وأسهل ما فيه بلسان أبي حيان أو بالتصرف القليل وذلك بسبب طوله الذي ينسى آخره أوله ويجعل القارئ يسير في يهماء واسعة ويبداء شاسعة قد يضل فيها ولا يعود ويتوه فيها ولا يؤوب ، وكما قلت حققه لمانية أعلام من رجالات الأزهر في ثمانى رسائل دكتوراه وسيخرج إن انتهى محققه الآخر (د/هنداوي) منه في خمسة وعشرين جزءاً على الأقل ومن ذا الذي يستطيع نقل الجبال أو حمل الصخور ؟.

وأما ارتشاف الضرب الذي ذكر أبو حيان أنه ألخصه منه فالأسلوب الذي كتب به الكتاب بعيد كل البعد عن التلخيص ، وإنما هو كتاب أنشأه صاحبه إنشاءً ، وكتبه مؤلفه على غير مثال ، حشاه بالآراء وملأه بالأقوال فجاء غامضاً مبهماً إن أردت قراءته والسير فيه فاقرأه وسر فيه على حذر فإن لم تأخذ حذرك ولم تتحسس طريقك وقعت في حفرة وتعثرت في وحله . وقد حقق مرتين الأولى في ثلاثة أجزاء كبيرة والثانية في خمسة.

وأما منهج السالك وهو الكتاب الذي بين أيدينا وهو الكتاب الذي ألفه أبو حيان قبل الكتابين الأولين فقد كتبه على خوف وألفه على حذر قبل أن يشتهر أمره ويذاع ذكره في مشارق الأرض ومغاربها فجاءت كتابته واضحة خالية من الالتواء والتعقيد وجاء تأليفه مفهوماً خالياً من الإبهام والغموض وجاء الكتاب بين التطويل والإيجاز ، والبسط والاختصار ، وإن اعتقد صاحبه أنه مختصر وذلك بالنسبة لكتابه التذيل والارتشاف ثم كانت أبيات الألفية التي يشرحها مانعاً له من التطويل ، فهو يشرح البيت واقفاً بالكلام عند كلام ابن مالك وملتزماً بالقول الذي قاله ابن مالك مما جعله لا يطلق العنان لنفسه ويأتي بالنقول الكثيرة أو المسائل الطويلة كما فعل في كتابه الآخرين.

ومع ذلك فالقارئ لمنهج السالك لابد أن يكون مهتماً به ومستعداً له حاملاً معه أدوات العلم ومتطلبات الفهم من العقل اليقظ والصبر الجميل حتى إذا طلع عليه الصباح حمد السرى وبلغ المدى وحنى من العلم الكثير ومن النحو الغزير.

وقد يظن ظان أن أبا حيان وقد ألف منهج السالك أولاً والتذيل ثانياً - أن ما جاء به من علم وما ورد منه من نحو هو في التذيل والتكميل وهذا الظن فيه شيء من الصحة لكن هذا لا يمنع أن أبا حيان جاء بمعلومات كثيرة في شرح الألفية لم يأت بها في شرح التسهيل مما يجعل لشرح الألفية قيمة أخرى فوق التنظيم والترتيب اللذين اتسم بهما في الكتابة والتصنيف والخوف والحذر في الشرح والتأليف وسأذكر مسألة في هذا الأمر جاءت في باب حروف الجر وهي توارد الهزمة والباء في التعدية في مثل قوله تعالى^(١) : { أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ } ، وقوله^(٢) : { ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ } ، وأنه لا يجمع

(١) الأحقاف : من الآية ٢٠.

(٢) البقرة : من الآية ١٧.

بينهما ؛ لأن أحدهما يعني عن الآخر ، ثم ذكر أبو حيان مسألة تتعلق بهذا الموضع في شرح الألفية ولم يذكرها في التذييل وهي قوله :^(١)

زعم المبرد والسهيلي من أصحابنا أنهما (الهمزة والباء) يفترقان في المعنى فإذا قلت أقمت زيداً كنت قد جعلته يقوم ، ولم يدل ذلك على أنك قمت ، وإذا قلت : قمت بزيد كنت قد جعلته يقوم وقمت أنت ، فما بعد الباء يشرك الفاعل في الحكم.

قال أبو حيان : ومذهبه فاسد لأنه التبس عليه باء الحال بباء التعدية ، فإذا أردت في قولك : قمت بزيد أن الفاعل مشارك لما بعد الباء في الحكم كانت إذ ذاك الباء للحال ، وإذا أردت أنك غير مشارك كانت الباء للتعدية ، وقال أيضاً : والدليل على بطلان مذهبه أن الباء قد استعملت حيث لا تمكن المشاركة ، قال تعالى^(٢) : { ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ } أي أذهب الله نورهم ، والله تعالى لا يوصف بالذهاب ، ثم أنشد بيتاً من الشعر في ذلك أيضاً.

وهذه المسألة لا توجد في التذييل والتكميل ، ومنهج السالك مليء بثلثها مما

انفرد به.

كما يتميز شرح الألفية لأبي حيان عن شرحه للتسهيل بالاختصار ما أمكن حيث أطلق أبو حيان العنان لنفسه في شرح التسهيل فحشاه بالنقول الطويلة وجمع فيه الآراء الكثيرة والأعلام الوفيرة وذلك كله قد خلا منه شرحه للألفية.

(١) منهج السالك : ص ٢٤٧ (الأمريكية).

(٢) البقرة : من الآية ١٧.

الفصل السابع

﴿من أصول النحو عند أبي حيان﴾

اختط أبو حيان لنفسه منهجاً صحيحاً في أصول علم النحو لم يجد عنه وهو يؤلف كتبه سواء منها كتابه منهج السالك أو التذيل والتكميل أو ارتشاف الضرب أو غير ذلك ، فهو يعني بالسماع عناية كبيرة على اختلاف أنواعه من قرآن وحديث وشعر ، والقاعدة عنده هي الشواهد ، فإذا لم تعضد القاعدة بالشواهد فهي جوفاء لا قيمة لها .

والإجماع أيضاً من أصول النحو عند أبي حيان فهو يسرد المذهب ويسرد القائلين به ، وهو يذكر الرأي ويذكر عدداً كبيراً من الذين نادوا به وذهبوا إليه .

وأما القياس عند أبي حيان فيأتي آخراً فإن صادف سماعاً فلا مانع من الأخذ به ، وهو مردود إذا كان غير ذلك .

ومن خلال قراءتنا لكتاب منهج السالك وقفنا على عدة أصول نحوية لأبي حيان نذكرها ونستشهد لها من كتابه من ذلك :

(١) المسموع عن العرب مقدم على كل دليل ومذهب.

يقول أبو حيان في مواضع مختلفة من كتابه :

- في باب كان يقول : ورفع الاسمين بعد كان مسموع عن العرب وبه قال الجمهور.^(١)
- وفي باب إن يقول : وحكى الأخفش والكسائي عن العرب إنما زيدا قائم بإعمال
إن مع إلحاق ما.^(٢)

- وفي باب الفاعل يقول : وما ذكره الكوفيون من جواز تقديم العامل على اسم
الاستفهام في الاستثبات لا يعرفه البصريون ، وقد سمع من لسان العرب كان ماذا
بتقديم العامل على اسم الاستفهام.^(٣)

- وفي باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة وهي أرى وأخواتها يقول :
والدليل على أن هذه الأفعال متعدية إلى ثلاثة السماع ، ولولا السماع لما أثبتنا ذلك
؛ لأنه من باب التضمن والتضمن لا يقال بقياس.

ثم أنشد الأبيات التي جاءت فيها هذه الأفعال ناصبة للثلاثة ، وهو السماع الذي
نقصده.^(٤)

- وقال في تقديم التمييز على الفعل المتصرف (نفساً طاب زيد) وجواز ذلك لسرود
السماع الكثير منه ، وأن رأي القائلين بمنعه بحجة أنه فاعل في الأصل وأنه لم يسرد
كثيراً غير صحيح يقول : إن ابن عصفور زعم أن ذلك لم يجز إلا في بيت واحد
من الشعر وهذا لا حجة فيه لأنه قد يتقدم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام ،

(١) منهج السالك : ص ٥٩ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٨٠ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص ١٠٦ (الأمريكية).

(٤) منهج السالك : ص ١٠١ (الأمريكية).

قال : وذلك منه عدم الاطلاع على أشعار العرب وتقليد لبعض من تقدم بل قد جاء من ذلك جملة تبني على مثلها القواعد ، ثم ذكر عدة شواهد في ذلك.^(١)

وقال في المسألة نفسها وتعليل من منع ذلك : فأنت ترى هذه التعليل كلها لمن منع التقدم وهي معارضة للسمع ، والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع ، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالها تشهد له وتومئ إليه.^(٢)

- وفي باب إعمال المصدر عمل الفعل ثم إعماله مقترناً بأل أنشد في ذلك عشرة أبيات ليثبت سماع ذلك عن العرب^(٣) ، وأيضاً إعماله وهو على وزن مفعول وهو المصدر الميمي أنشد في ذلك أكثر من عشرة أبيات ليثبت ورود سماعه عن العرب.^(٤)

(٢) الاستقراء عن العرب أساس المذهب الصحيح

قال في نصب ميلاً وفرسخاً على الظرف كما يرى النحويون ، وأن السهيلي ينصبهما على المصدر قال : إن الميل والفرسخ ليس عبارة عن هذه الأعداد بل هي عبارة عن هذه المسافة التي تقع فيها الخطى المذكورة هكذا فهم المستقراءون اللغة عن العرب وهكذا أورده المتقدمون في كتبهم.^(٥)

(١) منهج السالك : ص ٢٢٨ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٢٢١ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص ٣١٣ - ٣١٤ (الأمريكية).

(٤) منهج السالك : ص ٣١٦ (الأمريكية).

(٥) منهج السالك : ص ١٥٠ (الأمريكية).

(٣) فساد القياس إذا لم يعضده سماع

ذكر ذلك أبو حيان وهو يتحدث عن أنواع (أي) حيث ذكر رأي الأخفش في جواز محيئ (أي) نكرة موصوفة قياساً على (مَنْ) و (ما) ، ثم بين فساد ذلك الرأي يقول / وأما ما ذهب إليه الأخفش من أن (أيا) تكون نكرة موصوفة كما كانت (مَنْ) في نحو : مررت بمن معجب لك فأجاز أن تقول : مررت بأي معجب لك فقل إنما أجاز ذلك بالقياس على من وما وليس مسموعاً عن العرب ، ويكفي من الرد عليه أنه إحداث تركيب لم ينقل عن العرب.^(١)

(٤) التخريج إنما يكون على الكثير

قال ذلك أبو حيان في قول العرب : آب قره عينه ، وأن أبا علي الفارسي ينصب قره على الحال والمعنى آب قرير العين مسرورها ، أي أنه من الحال التي لا تعرف بالإضافة مثل غيرك وحسبك.

ثم ذكر أن الصحيح أنه منصوب على نزع الخافض وأن أصله رجع إلى قره عينه فحذف الحرف وانتصب الاسم ، قال أبو حيان مرجحاً هذا الرأي : إنه لم يثبت تنكير قره عينه في لسانهم فيحمل هذا عليه وإسقاط حرف الجر وإيصال الفعل إلى نصب الاسم في لسانهم كثير ومنه مقيس ومنه غير مقيس فتأويله على ما كثر وإن لم يقس أولى من إثبات ما لم يوجد في كلامهم.^(٢)

(١) منهج السالك : ص ٢٩٣ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٢٧٢ (الأمريكية).

(٥) تأويل الشيء الكثير ليس بالصحيح

قال أبو حيان ذلك في مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً دون قد كما في قوله : كما انتفض العصفور بلله القطر.

قال : والصحيح جواز ذلك بكثرة ما ورد منه بغير قد وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.^(١)

(٦) العلل النحوية لا قيمة لها بجانب الوضعيات

يقول في مسألة جواز تقديم التمييز على عامله أو امتناع ذلك : كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما ، وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة ، ولاحت قرينة ولذلك قال بعض الأدباء :

تَرْتَوِي بِطَرَفٍ فَاتِنٍ فَسَاتِرٍ أضعفَ مِنْ حُجَّةٍ نَحْوِيٍّ

قال : وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل ، كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك زيد قائم هكذا ؟ كما لا يقال : لم يقال للعين الطرف وللليل الليل ؟ ولا يقال لم كانت حروف المضارعة المهمزة والتاء والنون والياء ؟ ونبدي لذلك عللاً.^(٢)

ويقول في المسألة ذاتها وهو ما ذكرناه قريباً : فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسمع والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع.^(٣)

(١) منهج السالك : ص ٢١٤ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٢٣٠ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص ٢٢٩ (الأمريكية).

(٧) يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل

ذكر ذلك في باب الإضافة وهو يتحدث عن (لذن) وجواز نصب (غدوة) بعدها خاصة حيث أشبهت نونها التنوين ، وأنه حين يعطف على غدوة المنصوب يجوز في المعطوف الجر والنصب ، قال : أما الجر قيل فلأن غدوة وإن لم يجر لفظاً فهو في موضع جر ، وأما النصب فلأنه معطوف على منصوب.

قال ابن مالك : والنصب في المعطوف بعيد عن القياس.

قال أبو حيان : والذي أختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب ولا يجوز الجر لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع وهو نصب صحيح ، فإذا عطف عطف عليه ولا سيما على مذهب من جعل غدوة منصوباً بكان مضمرة فلا يتخيل فيه إذ ذاك حر البتة.

فإن قلت : يلزم من ذلك أن يكون لذن قد انتصب بعدها ظرف غير غدوة ولم يحفظ نصب بعدها إلا في غدوة.

فالجواب : أنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل ألا ترى أنك تقول رب رجل وأخيه ، وكل شاة وسخلتها ، ونعم فتى الميحاء أنت وجارها ، ولا يجوز أن تقول : رب أخيه ، ولا كل سخلتها ، ولا نعم جارها ، فكذلك هذه المسألة لو باشرت المعطوف لذن لم يكن فيه إلا الجر فلما كان معطوفاً جاز فيه النصب لأنه معطوف على معرب صحيح الإعراب ولا موضع له أعني غدوة.^(١)

(١) منهج السالك : ص ٢٩٤ - ٢٩٥ (الأمريكية).

(٨) الحمل على الأصل أولى

ذكر ذلك في باب الاستثناء وهو يعرب كلمة غير من قوله تعالى :
{لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} (النساء : ٩٥) وهو أن تكون
في قراءة الرفع صفة للقاعدون ، وفي قراءة الجر صفة للمؤمنين ولا يجوز كونها بدلاً ؛
لأن الغالب وقوعها صفة يقول : ولا يجوز في غير إذا رفعت أن تكون بدلاً من
القاعدون ولا إذا جرت أن تكون بدلاً من المؤمنين وإن كان الكلام غير موجب ،
والأصح في غير موجب البديل لأجل المشاكلة ، لأن البديل على نية تكرار العامل فلم
يجس أن يؤتى به إلا بعد كلام مستقل ، ولا يستوي القاعدون ليس كلام مستقل ؛
لأن يستوي من الأفعال التي لا تكتفي بمرفوع واحد وإنما تستقل بذكر المعطوف على
القاعدون ولأن غيراً أصلها الصفة فكان حمله على ما هو الأصل فيها أولى ، ومعنى
الصفة وإن كان يخالف معنى الاستثناء فليس ذلك غالباً بل أكثر ما يستعمل الوصف
على معنى الاستثناء.^(١)

(٩) قد يكون الشيء مثل الشيء في المعنى ويختلف في الأحكام

قال ذلك في باب الإضافة وهو يتحدث عن قبل وبعد وما يشبههما ، وأن
هذه الظروف تبني على الضم إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ونوى معنى المضاف إليه
كما في القراءة المشهورة : {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ} (الروم : ٤) كما ذكر أن
هذه الكلمات إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى فإنها تنتصب كما في قوله :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ

ثم ذكر أن عللاً وإن أشبه فوقاً إلا أنه لا يجوز نصبه إذا نكر يقول : إن عللاً
وإن كان معناه فوق فلم يعد النحويون في الظروف بل لقد عدوا الظروف التي تبني

(١) منهج السالك : ص ١٨٢ (الأمريكية).

على الضم قالوا : وعمل فيحتاج إذا نكر انتصابه إلى سماع عن العرب كما قلنا ، وقد يكون الشيء مثل الشيء في المعنى ويختلف في الأحكام وذلك كثير في كلام العرب.^(١)

(١٠) الإعراب فرع المعنى

ذكر ذلك أبو حيان عند إعراب قولهم : نعم الرجل زيد وأن في المخصوص وهو زيد عدة أعراب منها أنه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير زيد الممدوح يقول أبو حيان : ورده بعض أصحابنا على من جوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أن التقدير زيد الممدوح بأن الذي يقول نعم الرجل زيد ليس في نفسه نعم الرجل زيد الممدوح ، ولا يمكن أن يحذف خبر المبتدأ إلا وهو مراد في النفس فيحذف للعلم به اختصاراً ، وإنما حمل على هذا القائل به تجويز الإعراب من غير التفات للمعنى وذلك ليس بشيء بل لا ينبغي أن يوجه إعراب حتى يصح معناه.^(٢)

(١١) الجنس البعيد يجعل الحدود ناقصة

قال ذلك في تعريف ابن مالك للكلام بأنه اللفظ المفيد وأن اللفظ جنس بعيد ولو قال بأنه القول المفيد لكان أولى يقول : الكلام تركبه إنما هو من القول لأن الألفاظ مطلقاً فالقول جنس قريب واللفظ جنس بعيد ومنى أخذ في الحد الجنس البعيد مع الفصل كان الحد ناقصاً لأن فيه إخلالاً ببعض الذاتيات فصار نظير قولك : الإنسان جسم ناطق.^(٣)

هذه وغيرها بعض الأصول التي وجدت في كتاب منهج السالك والتي سار عليها أبو حيان وهو يؤلف كتابه المذكور.

(١) منهج السالك : ص ٢٩٨ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص ٣٩٨ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص ٢ (الأمريكية).

الفصل الثامن

{مخطوطات الكتاب وصفها وصور منها}

اعتمدنا في تحقيق كتاب منهج السالك وهو شرح الألفية لأبي حيان على ثلاث نسخ جعلناها كلها أصولاً ، حيث انتفعنا بها جميعاً فما كان من نقص فسي واحدة أكملناه من الثانية ، وما كان من خطأ في واحدة صوبناه من الأخرى ، وعلى كل فقد كانت النسخ كالأتي :

• الأولى : النسخة الأمريكية ، وهي المطبوعة سنة ١٩٤٧م بتحقيق المستشرق سيدني جليزر ، وهذه النسخة اعتمدنا عليها واستفدنا منها كثيراً ؛ لأنها كانت الوحيدة الكاملة حيث كان فيها كل ما شرحه أبو حيان من الألفية وذلك من أول باب الكلمة والكلام إلى نهاية أفعال التفضيل وأول التوابع ، ومن المؤكد أن المستشرق المذكور وقف على مخطوطات للكتاب في بلاد الشرق والغرب فيها كل ما طبعه وأخرجه من ستين عاماً^(١).

وقد حصلنا على نسخة من هذا المطبوع وكانت لنا عليها ملاحظات كالاتي :

١- خللت النسخة من أي تعليق أو هامش للمستشرق أو لغيره حيث كان همّ المحقق إخراج الكتاب وتحقيق نصه لينتفع به الباحثون بصرف النظر عن تعليقات له أو هوامش إلا ما كان يفعله من تخريج الآيات بذكر رقم السورة ورقم الآية عقب ذكرها وكان ذلك في أصل الكتاب.

٢- ذيل المستشرق الكتاب بفهارس مختلفة فهذا فهرس لآيات القرآن الكريم وآخر للأعلام وثالث لأسماء الكتب ورابع للقبائل وخامس للأشعار والأرجاز ، وقد

(١) انظر النص الذي نقلناه من كتاب د / خديجة الحديشي (أبو حيان النحوي) بعد صور المخطوطات تحت عنوان : حائمة وفيه المخطوطات التي اطلع عليها المحقق.

عرض فهرس الأشعار والأرجاز بترتيب غير معهود حيث أورد الأبيات معتمداً على الحرف الأول منها بصرف النظر عن القافية وحرف الروي فمثلاً :

أبا خراشة أما أن ذا نفر ... وضعه في الهمزة ، وقوله :

ضروب بنصل السيف ... وضعه في الضاد ثم أورد الكلمة الأخيرة في البيت ثم سرد رقم الصفحة وقائل البيت إن وجد.

٣- وضع خطوطاً فوق أبيات الألفية ليميزها عن غيرها من الأرجاز والأشعار ، أو ليشير إلى موضوع جديد في الشرح ، كما وضع خطاً بارزاً فوق ما ظنه كلاماً جديداً وحديثاً لا علاقة له بما قبله والأمر الأول سهل يسير ، أما الثاني فكان مما يحمد له.

٤- لم يلتزم المحقق بوضع الباب الجديد أول الصفحة أو ذكر الموضوع الجديد أول السطر ، وإنما كان جل همه إيراد الشرح وذكر النص دون اعتبار لما سوى ذلك.

٥- بلغت صفحات هذه النسخة أربعمائة وخمس عشرة صفحة ، وقد طبعت هذه النسخة على ورق كبير ، ولذلك وجد في الصفحة الواحدة أربعة وثلاثون سطراً في كل سطر خمس عشرة كلمة.

٦- وقع في هذه النسخة كثير من الأخطاء المطبعية التي كانت تقابلنا أثناء التحقيق ، وقد اكتشفنا هذه الأخطاء بخيرتنا في التحقيق ثم بمقابلة النصوص ببعض مع ثقافتنا النحوية الطويلة في هذا التخصص.

٧- من عجيب الصدف أن النسخة التي وقعت في أيدينا كثر فيها سقوط بعض الأوراق والصفحات وتكرير صفحة مكان أخرى ، وقد عدنا إلى نسخة أخرى مطبوعة محفوظة في دار الكتب المصرية (هـ - ٧٤٤٣ نحو) لنسترشد بها ونصور منها ما هو ناقص عندنا كما كان للنسخ المخطوطة التي وقفنا عليها فضل كبير في تلافي هذا الأمر وإيراد النص صحيحاً والكتاب كاملاً غير منقوص.

٨- تتميز النسخة المطبوعة بجودة خطها وإن كان صغيراً وقد تغلبنا على صغره بالصبر الجميل في القراءة ونقل النص في أوراق أخرى بخط بارز واضح.

وأهم ما تتميز به هذه النسخة أن فيها جميع ما شرحه أبو حيان من الألفية وهو ما يبدأ من أولها حتى نهاية أفعل التفضيل وأول التوابع ، حيث وقف المستشرق على نسخة فيها المقدار كله وإذا كان لابد من نسخة أصلية لعملنا فهذه النسخة هي الأصل.

الثانية : النسخة المغربية : وهي نسخة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط (المغرب - وزارة الأوقاف) وتوجد منها صورة (ميكروفيلم) بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (٦٢٥٥ ف) وهي التي صورنا منها النسخة التي انتفعنا بها في التحقيق وكانت لنا عليها ملاحظات كالآتي :

١- كتبت النسخة بخط جيد كبير من نوع النسخ ولذلك سهلت قراءتها وسهل الانتفاع بها.

٢- بلغت صفحات هذه النسخة ثلاثمائة وأربعين صفحة.

٣- امتلأت الصفحة أيضاً بالكتابة وحشيت بالكلمات فوجد في الصفحة الواحدة خمسة وعشرون سطراً في كل سطر ثلاث عشرة كلمة.

٤- برزت فيها أبيات الألفية بخط أكبر وأوضح وأحياناً كانت تصدر بكلمة قوله.

٥- تداخلت الأبواب في وسط الصفحات كما هو شأن المخطوطات ، كما ورد الباب كله مسروداً متالياً دون البدء بأول السطر أو غير ذلك.

٦- وجد في مواضع كثيرة تقلب بعض الصفحات والأوراق على بعض وكثر ذلك في الأبواب الأخيرة منها إلا أن صبرنا في ذلك وحفظنا لأبيات الألفية حال دون وقوع الأخطاء.

٧- اشتملت النسخة المذكورة على جزء واحد (جزآن بتحقيقنا) وهو الأول الذي يبدأ بباب الكلمة والكلام وينتهي آخر باب التمييز وأول حروف الجر دون أن يكون له جزء ثان أو غير ذلك.

٨- وجد في هذه النسخة كثير من الأخطاء التي وقع فيها الناسخ من كتابة الكلمة بزيادة في حروفها أو نقصان منها إلا أن هذا كله تداركتاه وعرفناه.

ومع ذلك فإن النسخة المذكورة تتميز بالخط الجيد الكبير الذي كان فيه الصواب عن النسخة السابقة.

ثالثاً : نسخة دار الكتب المصرية : وهي محفوظة تحت رقم وفن (نحو تيمور ٥٦١) وقد صورناها وانتفعنا بها وكانت لنا عليها ملاحظات كالآتي :

١- كتبت النسخة بخط رديء تصعب قراءته ويصعب الوقوف على حروفه ومصطلحاته ، ولولا النسختان الأمريكية والمغربية ما كنا نظرنا إلى هذا الكتاب وذلك لصعوبة السير في النسخة المذكورة والوقوف على كلماتها ومعانيها.

٢- بلغت صفحات هذه النسخة أربعمائة وأربعاً وثمانين صفحة في كل صفحة خمسة وعشرون سطراً في كل سطر خمس عشرة كلمة.

٣- تميزت أبيات الألفية وأبيات الشواهد وبداية الأبواب ببروز الخط وكبر حجمه ، أما ما عدا ذلك فقد حُشي السطر بكلمات كثيرة كنا ندور حولها حتى نقف عليها.

٤- تميزت النسخة المذكورة بوجود كثير من أبواب الألفية التي شرحها أبو حيان حيث كانت أبوابها تقارب النسخة المطبوعة ولا تنقص منها إلا أربعة أبواب هي الصفة المشبهة والتعجب ونعم وبئس والتفضيل.

٥- صدرت النسخة المذكورة بدعاء للإمام الشافعي رضي الله عنه سنذكره قريباً.

وعلى كل حال فقد اتفقت النسخ الثلاث على الآتي :

١- عنوان الكتاب وهو (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) ، حيث أخذ هذا العنوان من كلام الشارح في مقدمة الكتاب.

٢- نسب الكتاب المذكور إلى أنير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الجياني الأندلسي المتوفي سنة ٧٤٥ هـ.

٣- عند مقارنة النسخ الثلاث في كلماتها وشرح أبيات الألفية وإيراد الأبواب لم نجد بينها خلافاً يذكر إلا ما نبهنا عليه بين الحين والآخر أثناء التحقيق ، وقد كان أمراً يثيراً ، هذا وبالله التوفيق ، وسنعرض عليك أخي القارئ عشرين صفحة مختلفة من النسخ الثلاث لتقف على خطوطها وعنوان الكتاب ومؤلفه وغير ذلك.

بقي لنا هذا الدعاء الذي نسب إلى الإمام الشافعي - رضي الله عنه - والذي وجد بصفحة العنوان بنسخة دار الكتب المصرية وهو قوله :

" اللهم إني أعوذ بنور قربك وعظمة طهارتك وبركة جلالك من كل دابة وهامة وطارق من الجن والإنس إلا طارفاً يطرق بخير.

اللهم أنت غياثي وإليك التجائي وبك أعوذ يا من ذلت له رقاب الجبابرة وخضعت له أعناق الفراعنة ، أعوذ بجلالك وكرمك من خزيك وكشف سترك ونسيان ذكرك والانصراف عن شكرك أنا في كنفك ليلي ونهاري وطمعي وأسفاري ، ذكرك شعاري وثناؤك دثاري.

لا إله إلا أنت تزيهاً لاسمك وتكريماً لنور وجهك ، أجرني من خزيك ومن شر عبادك ونجني بكرمك ، وأفض عليّ سراج حفظك وأدخلني في كنف عنايتك برحمتك يا أرحم الراحمين ."

كتاب

منهج السالك
في
الكلام على الفية ابن مالك

لأبي حيان النحوي الاندلسي

عنوان النسخة الأمريكية المطبوعة سنة ١٩٤٧م بتحقيق سيدني جليزر

MANHAJ AS-SALIK:
ABU HAYYAN'S COMMENTARY
on the
ALFIYYA OF IBN MALIK

منهج السالك لأبي حيان
على ألفية ابن مالك

Edited with an Introduction

by

SIDNEY GLAZER

تحقيق سيدني جليزر

AMERICAN ORIENTAL SOCIETY

New Haven, Connecticut

1947

أمريكان - نيوهافن

١٩٤٧

العنوان مرة أخرى باللغة الإنجليزية للنسخة الأمريكية المطبوعة بتحقيق المستشرق

سيدني جليزر ١٩٤٧ م.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ^١ ملئ الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قبل الفتح النبوي
 الاستاذ الاوحد العالم العلامة شيخ النجاة والادب، تبيح وجهه وقرينه عمره انير الفهم من
 حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان النخعي الاندلسي الشيباني ههنا الغرناطي منقادا
 عظيم القارة المعزية رضي الله عنه ^٢ عند الله من اوجها الفتح به الانسان واعلمنا ما نرى
 به اللسان وملائكة وملائمة على محمد رسوله وصليبه وحسبه وسيله اولى ما نوحى به اليه واعلم
 ما اعتمد في الزواني نديه فائده الحمد لله ^٣ الارض والسماء والبلاد والسلام على محمد وام
 الانبياء وبعد فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الاولية التي شذبتا بحدوثها ^٤ ابن عبد الله
 محمد بن صالح الشيباني المولد القيسي الوفاة رحمه الله في عام ١٠٠٠ هـ في المدينة اورد
 تبين مقبل اطلقه وافتح افلقه وخصه عنه ومعهن ابيه ومقبل ابناءه ^٥ من اولى الشيباني
 الشان التنبيه على الخلاف الواقع في الاحكام ونسبته ان امكن الى من بعد الله من اولا
 الاعلام فانه يلزم حكما وقع الاتفاق عليه والاحصاء ويردقه باخر وجد فيه الاختلاف والازواج
 ليرسل ذلك مثلا ويبدله بحلله عملا فيكتسب شيئا جناله قدما ويظهر النظام منه قدما ورأى
 اختار ما ليس بالسفاهة ولا المشهور وتروى ما عليه العمل من كلام الجمهور في هذا
 ذلك مثالة كوفي ضعيف الاقوال او مسمى لم يمتدح له لسلوكه على اصول ومبادئ مبادئ عام
 صادر في المنقول شأن في القياس خارج عن اصول واثير لم يمتدح له في لفظ الرسل وادج
 الاحتجاج به في المنقول ^٦ المقصد الثالث مل ما يهتس في انفس النساء من حكمة بالادب
 ما يلدس من مقلاتنها ولم اقصد التكثير من الكلام ولا التشتيت لما وجد للاهتكام ولا لاجل
 مع هذه المقاصد فرائد تشدق بحسبها الامام ومراشد تشرق الشرايق والبرقاع ولعمري ما درس
 في هذه الاربوزة ما عرض حتى قام بوجهها العرض الا لخص مقال الشعر وامتيارها بالكلية
 دون الشعر فربما يشار ^٧ النظام الثمانية والوزن حتى انزل السبل وساد الحزن ويبرز من
 النمش الغريب بالذلة اليمية وعن (10) الحقيقة السلسة سجاد التمام والى لا مما ادتوت
 عليه من السهو واشتملت به من الغلو يابى ان يكون صادرا عن صادق من الحق وانما انما
 تخوع برأياء الجالسي ويبتلى برأياء المخالسي وما حذاني مقام الله على الكلام في فاه

الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة وفيها مقدمة الشارح

وهي الإحصائية والدليل على استعمال هذه الأعمال متضمنة إلى ثلاثة السماع ولولا السماع لنا
القبول لأنه من باب التخصيص والتخصيص ٧ يقال بملحاس قال التناجيد في شيئا
تثبته زوطا والسفاعة كاسها يُهلِي التي غرافة الأضمار :-

وقال اخر في البحر

وما عليه ادا المبرتن كذا ولما يملك يوسا ان يوصي :-

وقال اخر في حث لو منتم ما تشلقون فن مُذَنَّبوه له علينا الولاء :-

وقال اخر في اثبا

وانبثقا فها ولم انثا كما زعوا ظهر اهل اليمن :-

وقال اخر في غير

وغيرت سوداء الضمير ²²³ مريتا فما نلت من اهل بحر ابروفا :-

XVI الفاعل (68a)

226 الفاعل الذي يهزأ به أنى رَمَى شيئا وَجْهَهُ نَدِمَ الفاعل

لم يذكر حد الفاعل وانما التي يشتمل ثلاثة أولها فعل متصرف وهو التي زيد الثاني اسم
فاعل وهو متغيرا وجهه الثالث فعل جامد وهو ²²³ ندم الفاعل وكذا أكثر عمادة هذا الناقم ٧
بعد شيئا ولا ياتي بلا حكم الكلية في ثوابه بل سبب ذلك غير مثل

227 وبعد فعل فاعل على غير مَيَّزَ وإذا غُضِرَ الشَّعْرُ

أما كون الفاعل يكون بعد الفاعل ولا يجوز ان يتقدم عليه فان ذلك خلاف اجاز الكونيين
تفصيلا على الفعل ومنع ذلك البحرىون وشيرة الخلا تظهر في التثنية والجمع فمميز الكواوون
الزبدان قام والزمون قام وبمنه البحرىون وآذله وبعد فعل فاعل ليس على الثلاثة لانه
اذا استعمل الفعل زائدا ²²⁴ فلا يكون بعده فاعل لا طامر ولا مضمر لانما لمن قال ادا ريفت
كان فاعله مضمر اي كان الكون وكذلك ادا استعمل الفعل في معنى الصرف نحو قلنا يكون
كذا اي ما يكون كذا وكذلك ادا جئ بالفعل تؤكد الفعل نحو قام قام زيد فزيد سرور
بالفعل الاول وقام الثاني تؤكد لا فاعل له وقد لم يمتى الناس الى ان زيدا مرادها
بالثاني وفاعل الاول مضمر ويكون من باب الاعمال والوجه الاول حسن وآذله لعل طاهر فهو في
لأن ظهر الفاعل فهو ان الفاعل فاعل الجزء ما افاد الشرط ولا بد فها من المفاهرا
وأذله ولا يظهر استقر فيه متعبان احدهما قوله ولا يظهر ولا يلزم اذا لم يكن الفاعل
طامرا ان يشتمل الفعل بضمير الا تم ثلاثة اخرى وهي المدى وقد قال بذلك بعض الكواهين
فاجاز ان يُحد الفاعل ادا دل على حذنه السمنى وقال البحرىون ايضا بدواز حذنه واقامة
الشئ مقامه وذلك في باب البحر اللق كم يسم فاعله على فاعلهم في انه محوّل من باب
الفاعل وليس مهلة مستقلة وقال اكثرهم ايضا بدواز حذنه مع المضمر نحو عبيت من ركوز

صفحة رقم ١٠١ من النسخة المطبوعة وفيها يظهر أول باب الفاعل

وأخر باب أعلم وأرى

من الألفية وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك الشأن ولم أر أحدا من المستقربين أخرج
على الخراج^{٥١٤} هذه التعانيل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب الكتبخان
المحرر في النحو فإنه ظن على المقلين بالمثل السهلة وروى عليهم ما شئتوا به كتبهم
من ذلك وقد استقصى من طبعه على النحاة وأرواثة عليهم الإمام أبو الحسن بن خروازي
على ابن مضاء في كتاب سناه كتاب الزعم في الرد على من نسب السهر إلى ابنه النحوي
كتاب لطيف وكان ابن مضاء من محقق كتاب سيبويه والسمعتين بخرمته وهو كائن من امر من
تثبت به الباقية السابعة من علماء طبع السفة رحمه الله نجر السفر الأول من كتاب
منه^{٥١٥} السالك في الكلام

على الفية ابن ماله في

ثامن عشر في الصفة

سبع وثلاثين وميم

سالك^{٥١٦}

بسم الله الرحمن الرحيم^{٥١٧}

XXVII^{٥١٨} خروف البحر

365 مائة خروف البحر ومن إلى حتى كذا حاشي هذا في ع^{٥١٩}

366 مائة من رتب العلم في واو ونا والكاف والبا وقل^{٥٢٠} ورتي^{٥٢١} (155b)

الكلام على هذه الكلمات من وجوه أحدها في حقيقته الشان في عددها الثالث في سببها
ثانيها الرابع ليسا تبدل عليه الخامس في سببها فالأول ذكر الشايم أنها موزونة على
ومين قسم منها سبع على حرفيته وقسم مختلف فيه فالسفل في ع^{٥٢٢} على ومين والكاف وحاشي
وعلا^{٥٢٣} ورب وعن أما على إلا لم تبدل عليها من فلام أبو الحسن بن الطراوة وابن
لصعاج بن معزور وأبو على الرندي والاسناد أبو على الشاربي في أحد قوليه إلى أنها
تكون حرفا أصلا وهو ظاهر ملهم سيبويه وقد اشقى في الكلام على ذلك ابن معزور في كتاب
لهط الزمخشري وفي جزء مثله على ع^{٥٢٤} في نحو من عشرين ورقة وقال ابن الطراوة في كتاب
الشارد اللق بلهم من كلام سيبويه أنها لا تكون إلا أصلا ولا تكون حرفا اليه^{٥٢٥} ودليله
سبويه وأما الحروف التي تكون خروفا فنحو ع^{٥٢٦} وأمام وقدام ثم قال لا ذلك تقول من علمه
تقول من لوقه لم قال ومن أها طرف يستزقة ذات اليمين وقد كان ذكرها في الحروف فلو
ت على عندهم حرفا لعل بها ما قبل بين والدليل على ذلك أنها مشتقة من علي يلقى مكانا

صفحة من النسخة المطبوعة وفيها يظهر آخر باب التمييز وأول باب حروف البحر

وبقول الفرزدق: بيتا دعائه امرؤ والمول: ويقول الإبر: فذلك سبيل لك عنها باوجه
قال صاحب الواضع ويروي النحويون عن أبي عبيدة هذا القول ولم يسلطوا له (283a) 110
الاختصار وقالوا ٧ بخار اعمل من التفضيل وهارثوا حجه بلا بطلان وشاؤوا ما استدل به

503 وإن تكن بخل من شئكما فلهما كن أبداً مقلداً

504 كمثل من أشق قهره وثقو إخبار الشفيعم نزاراً وجداً

يقول 111 دخلت من التي تتعلق بأفعل التفضيل على اسم استفهام لزم تقديمها مع الاسم
وقد مثل النظم ذلك بنحوه من انت غير وكذلك من أي الناس زيد اعمل ومن تواك اعمل
وفي عبارته قمر ٧٥١ تدل على أنه يتقدم 111 كفت متعلقاتها بالاسم التي يتلو من وثقه
أن يكون ذلك التلو ليس اسم استفهام لكنه شاف إلى اسم الاستفهام فإن حكمه في ذلك حكم
استفهام فتول من وجه من وجهه اعمل وذكر النظم أنه بعل التقديم 111 كان ذلك عند الاسار
٧ الاستفهام وذلك نحو قوله

ولا عيب فيها غير أن ثلوثها سربع ولي ٧ شؤ مني اكل:

وقوله

فقال لنا املا وسلا وزرث جنى النحل أو⁴⁷ ما زودت منه المني:

وقوله

111 ما برث اساء بوسا طمينت فاساء من تلك الطمينت المني:

وقوله

ولولا الشئ انبأته اليوم أننى من الطالين⁴⁸ القى المحررب اعلم:

وقوله

فقلت لها ٧ تجزى وتصبرى فقلت بحق إننى منك أصبر:

فقلت لها والله ما قلت باملاً وأننى بما قد قلت لى منك أبصر:

ومن علم الكوهين قال الفراء وأما فيه في أن عبد الله لم يترك أفضل مستقيم لأن أفضل ٧ ملول
على من كثره اللعل السحال ومن مع⁴⁹ اعمل نوحى المفسر الذى موضعه آخر الكلام ففتح غدا
لاشياء أن عبد الله لوجهاً حسن وهذا خلف من القول لتأخير المفسر الذى موضعه إلتاف
وأمله الخلف وأن يقال فيه أن عبد الله لم يترك الوجه فلما انتهت من ما ماتى ملولاً من
التكرات ضحك ملعب تفعليها وأزاد الكلام اختلافاً بدخول اللام على ما يشبه حرفاً أصله التثنية
والسجى بعد الخبر وقال الفراء أن عبد الله لم يترك أفضل أقل فيها من الازل لأن اللام لئلا
دخلت على الخبر صلت في موضعها وانتهت في تقديمها في قبلهم أن (283b) عبد الله منه لها
رب واستقبح إن منه لا نزل عبد الله فان جوزت على ما فيها من التثنية شبيهت بلان بالجار
لكنولاً عبد الله وقال الفراء إن منه عبد الله لا نزل أحسن من التي قبلها لحول اللام أو

مكائنها العصفق لها

الصفحة قبل الأخيرة من النسخة المطبوعة (ص ٤١٣)

وفيها حديث عن أفعل التفضيل

INDEX OF LITERARY VERSES

468

Other Occur- rence	Page in SIC	AUTHOR	Page in Text	Last Word	VERSE	First Word
			326	تخطب		فأله
			309	فأله		
			230	فأله		فأله
		AN-HADICHA	245	فأله		فأله
			317	فأله		فأله
		JARBI	214	فأله		فأله
			337	فأله		فأله
			91	فأله		فأله
		HASSAN B. THABIT	398	فأله		فأله
			272	فأله		فأله
1 110		AN-MU'AN B. AL-BUMHIZ	59	فأله		فأله
		TAMIM B. AMI	99	فأله		فأله
1 61		ZIYAD AL-AMBAR	321	فأله		فأله
			127	فأله		فأله
			307	فأله		فأله
			251	فأله		فأله
1 2 1		AL-FARAZDQ	307	فأله		فأله
		ZUNAT	279	فأله		فأله
1 44		ABU ISHAK AL-HUMALI	303	فأله		فأله
		ABU-SHARIF AB-FALI	216	فأله		فأله
1 404		ABU 'IL-BAUM	253	فأله		فأله
		A CORRESPONDENT OF ABU HAYYAN	384	فأله		فأله
1 393		ABU 'IL-BAUM	170	فأله		فأله
		AL-FARAZDQ	50	فأله		فأله
			178	فأله		فأله
		MUHAMMAD B. YAKUB	70	فأله		فأله
		AL-MUHAMMAD B. YAKUB	307	فأله		فأله
		AL-MUHAMMAD B. YAKUB	412	فأله		فأله

صفحة من فهرس الشعر الذي أعده المستشرق المحقق

وفيه اعتمد على الحرف الأول من البيت مفتاحاً للبيت والمعهود حرف الروي.

الجزء

الكتاب من نسخ المسالك في العلم على القيد

لا يثبت من الله عنه
(11/16)

تتم كتابه وكتبه معناه وما فيه من غير القيد
بشرائط العامة على ما ذكره في المتن



مكتبة جامعة القاهرة

الصفحة الأولى من نسخة الخزنة العامة بالرباط

وفيها يظهر عنوان الكتاب واسم المؤلف ، وبيتان من الشعر غير واضحين.

بسم الله الرحمن الرحيم
 كانت اربعان من حسان الاندلسي حمد الله من واجب ما اخرج به الاساقفة و
 ما طبق به لسانه وصلاحه وسلامه على محمد رسول الله وصفيه وحسينه
 اولي مائة سنة به البية وعلى ما اعتمد في القرآن عليه من الحمد على الارض والسموات
 والسلام والسلام على محمد الخاتم الانبياء والحمد لله على هذا الكتاب الذي
 على اللغة التي يظهر بها ابو عبد الله محمد بن ملك الحيافي المولد الدمشقي
 رحمه الله في تقاضيه ثلاثه المقتضيات اولها تبيين مقتضا طبعه وارضاع غلقه
 وشبهه ومعناه في الفصل اجماله ومؤخر طبعه المقصد الثاني التنبه على الحلا
 الواقع في الاحكام والسياسة التي فيها لا بد من العلم فانه يذكر
 حكما وقع الاتفاق عليه والحق وورد به في وجوده الاخلاق والتراعي
 ذلك هلا وبذلك علمه عطلا فيكون على ما له عما في نور الناظر
 اعتاد ما ليس بالمتبادر ولا المشهور وترك ما قلنا لعل من مذهب الجمهور
 لذلك مقالته كوفي صحيحا لا قول ابي بصير لم ينسخ له تشدود على
 قواعد غاندا وفي المتن ما في القياس خارج من اصوله وان لم
 لفظ الرسول ليصح الاحتجاج به في المقول المقصد الثالث في المحسن
 النساء من مشكلاتها وفتح ما ليس من مقتضياتها ولم اقتصد في الكثير من
 ولا المثل لما وضع للاهتمام وربما اخرج هذه المقاصد فوايد لشف
 الاستماع وفوايد لشف المبادئ والوقائع ولعلها ما عرض في هذه
 ما عرض حتى قام بخبرها المعرض الالسنق بحال المشتمل على ما
 دون المتز ثمة ما يظن المناظر القافية والوزن حتى في ما سهل
 ويعبر عن المعنى الذي باللفظ المعبد عن الحقيقة الفلسفية بحال
 والحقوت عليه من الجمهور واستلث به من المشتمل على ما يكون صادرا عن
 له اما ما صنوع من بياض المحالين وياهي ردياه المحالين وما
 الدوم في هذه المجموعة من النصوص في الدين والسياسة والحقائق
 فانه قد شغل بالها في كتابها في ما كان من حرمها في
 ودرجته في علمه عنها في كتاب الله

الصفحة الأولى بعد العنوان من نسخة الخزنة العامة بالرباط
 وفيها تظهر مقدمة الكتاب المحقق ، وفيها طسم في الأسفل وعلى اليسار

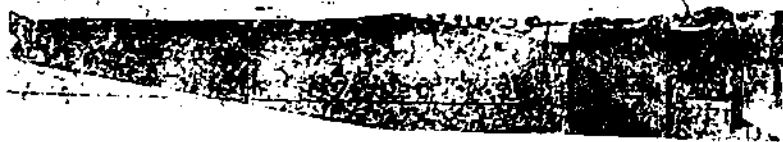
ليس منه مما كان كتاب ائمة والاشد الذي فيه فصل بذلك عن الحق والنبأ والسيل
 في قوله لا سيما مستوي العجز روعه عظيم هذه الالفه وانها بها سائر الحق
 في قوله قد اخذت عظمها من يدهي بل شئ من مشكلها وبج بالتميزي الى بين
 مع نهاها ونوهم الاغماز انه معاني معانيها وما هذا الارجوزة ان
 في الالفه من دما و تربه في دما و يحد و من تقول تفصيلها وصول تفصيلها
 في ان زمان نغاته تستلبر و حماه لستبحر اللهم غفرا و اذ بلغنا من الكلام
 في ان وصلنا الى ما له قصدنا فليس زما و عدنا به در را بخلي به الاختار و غفرا
 في حقه التهام و التما و يري في محاسنها الفطن و ان كان خاسدا و يعرف تفصيلها
 ان كان لفصل مسبحها جاحدا و لما يجب هذا الكتاب من مفعل هذه الالفه
 من جاد اوجبت بطلنا الى هذا الفطن منها سميت به منهم السالك في الكلام على الفية
 في سالك ومن الله تعالى لسال العون على ذلك والتأييد و نرجوا منه المستر
 الذي يد لارت غيره ولا نرجوا الاخير
 في حقه كلامنا لفظ مفيد كاسم كلامنا اي الكلام المفضل عليه عند النجاة لفظ مفيد
 لفظ جنس يشمل الكلام والكلام مفيد فصل على كل واحد من هذين النيتين مما
 في الفيد الاول وهو اللفظ فانه جنس لفظية وهو اسم جنس و اقل الجمع ثلاثة على المدح
 في حقه و جذا الكلام قد سمى ما يشتمل لفظين فقط و اذا كان كذلك فليس شاملا لانه
 في ما يركب منها لا يقال ان اللفظ هاهنا مصدر والمصدر يدل على التثنية والكثير
 في حقه ما يركب من كلمتين لان المصدر هو فعل الشخص وفعل الشخص ليس الكلام
 في الكلام متعلقه فريد قايما هو الكلام والظن اذا عرفت به المصدر يتعلق
 في الجملة لا يقال ان المتكلم اذا قال مثلا يدقام فبذو الجملة هو بوعلى وهو المصدر
 في ان يد على هذا الذي مصدره لان الشئ له يجهن في نفسه و اذا كان له
 في حقه معوز عليه الوجود والعدم فاذا قال ان يدقام فقد وجد هذه
 في حقه في اللفظ هاهنا اللفظ هاهنا و اذا كان غير ما سمع ان يكون
 في حقه في اللفظ هاهنا اللفظ هاهنا و اذا كان غير ما سمع ان يكون

الصفحة الثانية من نسخة الخزنة العامة بالرباط ، وفيها يظهر عنوان الكتاب في
 المقدمة ، كما يظهر شرح أول بيت من الألفية ، وفيها بعض الطمس

والمفعول مجوز تقديمه فكذلك ينبغي ان يجوز تقديم هذا وان لم يكن قد لا يكون
 من فاعل ولا مفعول نحو داري خلف دارك فترجى وقال الفارابي ايضا
 المانع له من التقديم كونه مفسرا ومرتب المتعذر ان ياتي بعد المفسر عوضا
 بالاحال فانه يجوز تقديمها على الفاعل وان كانت مفسرة لما انهم من الهيات
 كما كان التميز مفسرا لما انهم من الذوات وقال العيني المانع من
 التقديم شبهة بالمتعذر بالصفة المشبهة باسم الفاعل من جهة انه مفعول
 كما ان ذلك مفعول وعورض بانه قد نفي في غير مفعول نحو امتلا الاناء
 فانه لا يقال فيه امتلا الاناء وقال ~~سبويه~~ سبويه المانع له من التقديم
 جملة على الصفة ولم يقل بالمثل وقال العيني ايضا واختاره الاستاذ
 ابو علي المانع من التقديم كون الغالب عليه ان يكون في الاعداد وفيما ليس بفعل
 وهذا لا يقدم التميز فيه فعومل بالمثل فيه الفعل بعامله ولا ذلك الحال
 لان اكثر ما يعمل فيها الفعل وعورض بانه لو كان كذلك لما ان تقدم الحال
 على العامل فيها اذا كان معني فعل خلا على الفعل مراعاة لحمل الاول على
 الاكثر وقال ابو بكر ابن طاهر المانع من تقديمه كون عامله غير متهم
 اعني انه لا يعمل في معموله معرفة ونكره كساير العوامل فضعف لذلك وعورض
 بالاحال فانهما يثمرت فيها بالتذكير والتصريف بل الترميز بها التذكير فانت
 تدري هذا لتعاليل كلها من منع التقديم وهي معارضة السماع والتقليد
 انها ينبغي ان يسلك بعد نفي السماع ولا ينبغي ان يعول منه الا على ما كان
 لسان القريب واستعمالها يشهد له ويؤي اليه ولقد كان بعض شيوخنا
 من اهل المغرب يقول اياكم وتعاليل الرمان والوزان ونظائرها
 تحت الكتب بالاقليسة الشبيهة والعلل القاهرة وهي التي لا ينبغي ان يعول
 من له ادبي نظري في احالة الراجحة ولا يحتاج في ذلك الى اعتبار
 الكاد بصيرة ولاحت قريحة ولذلك قال ~~سبويه~~ سبويه بعض
 علمه ترتوا بطرف فائق فانه ~~من جهة~~ من جهة يجوز
 وعلم العربية انما هو من باب الوجدات الصريحة

صفحة في آخر باب التمييز من نسخة الخزنة العامة بالرباط

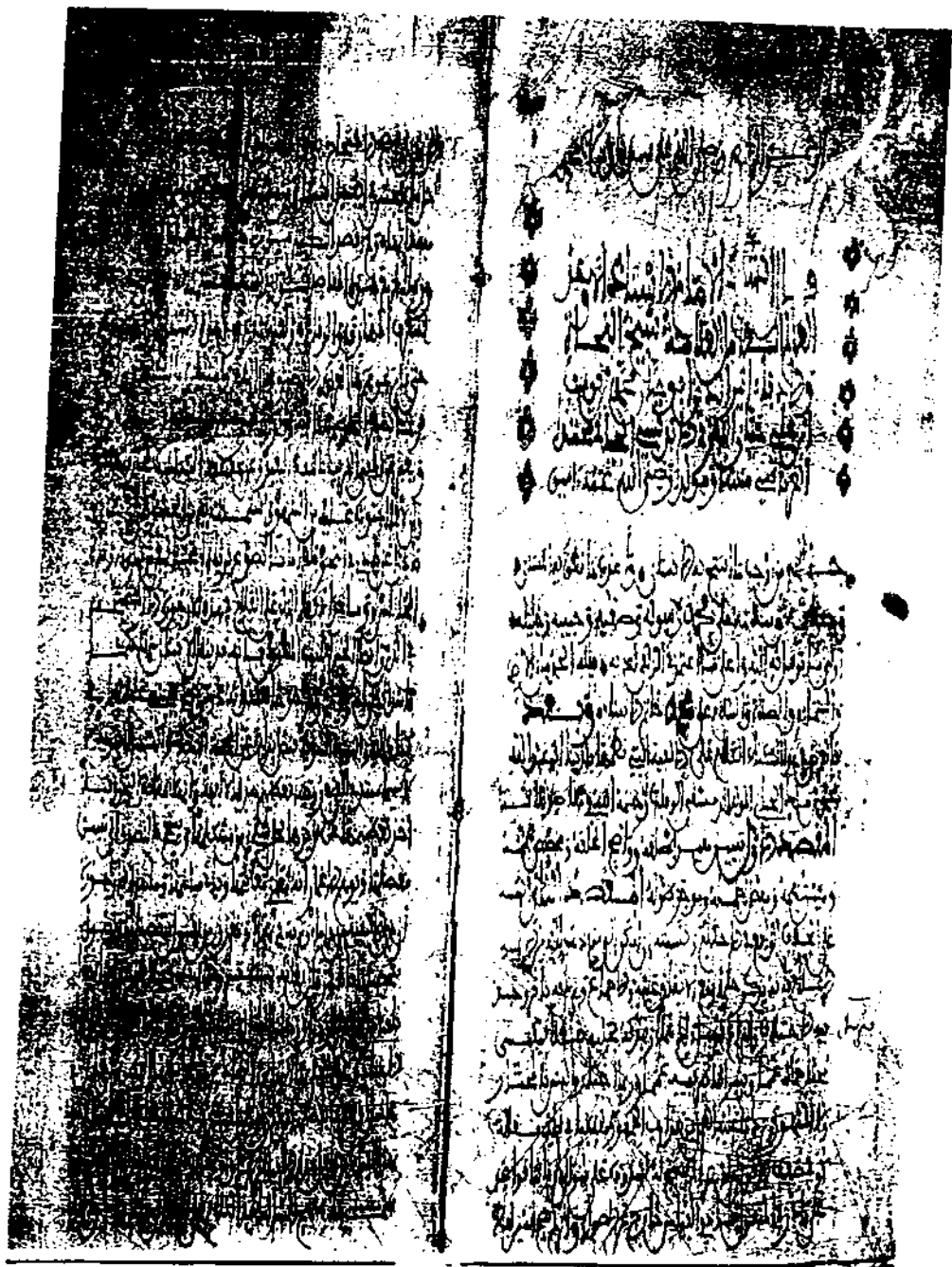
في تقليل كما لا يحتاج في علم اللغة فلا يقال لم جاء هذا التوكيد في قولك
 زيد قائم هكذا كما لا يقال لم يقابل للعين النظر وللليل الليل ولا يقال
 لم كانت حروف المضارعة الممثلة والنون والياء وتبدون
 لذلك علما كما قالوا كان الاصل تكون حروف المضارعة من حروف
 العلة لان اكثر ما ينادى حروف العلة فكان القياس ان تكون حروف
 المضارعة الالف والواو والياء فلم يمكن ان يكون الالف لسكونها ولا ابتدا
 شيئا فابتدلوها همزة وجعلوها حرف مضارعة وابتدلوها الواو كما قالوا
 ضرب واصله وضرب كما قالوا تراث وتحمه الاصل وراث وتحمه
 لانها لم يزد والواو اول العلة سمى كذا في التصريف ان يشاء الله والياء
 كانت من مانع الالف والواو فزيدت هي نفسها والنون زيدت لانها
 ما رعت حروف المد واللين لان فيها غنة كما هي من مد ولا يها تكون اعرابا
 فلهذا هذا كله ليحدد المعامل منه ويهتد من حكاية فضلا عن مستنبطه
 بل هذا كله الامن الوضعيات والوضعيات لانك لو جعلت العرب
 حروف المضارعة في هذا الفعل جعلت الترك راسا كانه تليها علامة المكمل
 الضابط ولا علامة للغايب فيقولون كلدي بمعنى جاء فلذا اردت معنى
 كلدي ومعني ابي قلت كلدي ومعني ابي كلدي ومعني ابي قلت كلدي
 جعلت الفوس علامة لذلك سيما كسورة ماله فيقولون خورذ ومعني
 كلدي اوردت معنى اكل قلت ميخورد ومعني اكل ميخورد ومعني اكل
 معنى ناكل ميخورد ويجعل البشور علامة لذلك فيقولون اقولوا
 اوردت معنى اخرج قلت اقولوا ومعني اخرج اقولوا ومعني
 اقولوا ومعني اخرج اقولوا وافقت الحبيسة العرب في حروف
 الحباب مطلقا غير المؤنث فيقولون خطايعي ضرب بان اردت
 خطايعي والنون للخطايع مطلقا للغايب فيقول انا خطايعي



صفحة أخرى بعد الصفحة السابقة من نسخة الخزانة العامة بالرباط وفيها مقارنة اللغة
 العربية بلغات أخرى كالحبشية وغيرها كالفارسية والتركية أحال عليها أبو حيان في
 التذييل والتكميل

رقم الكتيب:
 عنوان الخطبة:
 المؤلف:
 التاريخ:
 المجلد:
 الصفحة:
 ملاحظات:

نسخة دار الكتب المصرية السابقة وفيها يظهر العنوان مرة أخرى على اليسار دعاء طويل للإمام الشافعي.



اللقطة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور / ٥٦١)
 وفيها يظهر اسم المؤلف ومقدمة الكتاب المحقق.

١٠٠

وقال النبي صلى الله عليه وسلم

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَدْرِكَهُ لَوْلَا إِيمَانُ سَابِقٌ عَلَيْنَا لَئِن مُدْرِجِينَ فِي الْغَائِبِينَ

انتم في الدنيا

فَالْأَمْرُ لِلَّهِ

وَأَمَّا كَيْفَ تَمُوتُ وَالْمَوْتُ

والله اعلم

[illegible]

الشيخ الرئيس أبو علي زين العابدين بن علي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ثم قال وقد سمعنا وجهه الثاني على ما مر من التبعين ونحو ذلك مما مر

[illegible]

وَبِمَنْ جَاءَ مِنْكُمْ فَالِقًا لِقَاءَ رَبِّهِمْ ۖ فَإِنْ أَثَرَتِ الْمَوْتُ فِيكُمْ فَقُلُوا رَبِّهِمْ أَعِزُّ مِنْ ذَٰلِكَ الْمَوْتِ ۚ وَالْحَيَاةُ أَكْبَرُ ۚ وَلَئِنْ سَأَلْتُمْ عَنِ السَّاعَةِ لَوَسِعَ السَّمَوَاتُ بِهَا عِلْمَ رَبِّهِمْ ۚ وَلَٰكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۚ

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا سَأَلَ الْمُسْتَضِيعُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَرْجُوا سَأَلَهُ لِأَنَّهُ يَتْلُو الْفُرْقَانَ وَلَمْ يَكُن لِمَنْ يَسْأَلْهُ حَافِظًا دُونَ الْقُرْآنِ

لَمْ يَجْعَلِ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِرْقًا مِّنْ بَيْنِ يَدَيْنِ لَكَ فَطُفِّلُوا

وَقَدْ قَامَ الْمَسِيحُ عَلَى كِفَاةِ أَيْمَانِهِ الْعِزَّاءِ وَالْجَلِيلِ الْمَكْرُومِ

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِذْ هَدَانَا لَهَذَا

فمن كان منكم غافلاً فليغفل غفلة واحدة

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ لَهُ شُكْرًا

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاهٍ مُتَعَفِّفِينَ

[illegible]

الحق في الله وحده لا شريك له

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

کتابخانه عمومی امام خمینی (ره) - قم

منه يخرج قوله ٥٢: ثم جاء جبريل وهو في صورة امرأة فأتته

وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْنَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ آيَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ

عن ابي عبد الله عليه السلام قال من كان له دين عليه او عليه دين فليؤدبه

[illegible]

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْفُرُ بِكَ وَبِالْحَقِّ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَيَكْفُرُ بِالْآيَاتِ الَّتِي يَتْلُو فَوْقَهُمْ كِتَابُكَ ذِكْرُ الْحَقِّ

وہی ہے جو کہ ان کے لئے ہے اور ان کے لئے ہے اور ان کے لئے ہے

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

جسے تمام ان علماء نے ارجحہ و خیر و احسن اور اعلیٰ کہا ہے

وَأَمَّا سَيِّئَاتُكُمْ فَكُنْ حَكِيمًا

فَتَقَرَّبَ إِلَى الْمَلِكِ وَنَادَى بِهِ بِصَوْتٍ عَظِيمٍ فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ مَا لَكَ يَا أَمِيرُ

الاسم من النسخة، جامع زكي، جامع زكي، جامع زكي

فمن كان منكم غنيا فليعز نفسه

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

البرزخية (وهي صورة الجسد في عالم الأرواح)

لقطة من صفحتين من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور / ٥٦١)

وفيهما يظهر آخر باب أعلم وأرى وأول باب الفاعل

...
 ...
 ...
 ...
 ...

الصفحة المشبهة

...
 ...
 ...
 ...
 ...



الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور - ٥٦١)
 وتنتهي بالحديث عند أول الصفحة المشبهة

خاتمة

بعد هذه الدراسة التي كانت في ثمانية فصول طويلة أدعو القارئ إلى قراءة هذه الخاتمة التي هي لا شك مفيدة وتخدم الكتاب الذي نحققه والعلم الذي نتحدث عنه وقد نقلناها من كتاب " أبو حيان النحوي " تأليف الدكتورة / خديجة الحديثي والكتاب مطبوع بالعراق (مكتبة النهضة - بغداد ١٩٦٦ م - أولى) وهو رسالة نالت بها المؤلفة درجة الدكتوراه من كلية الآداب - جامعة القاهرة.

وفي هذا النص حديث عن كتابنا منهج السالك ذكرت فيه الباحثة الطبعة الأمريكية للكتاب والنسخ التي اعتمد عليها محققه وهو الأستاذ سدي جليزر ، كما بينت أن هذه الطبعة بها أخطاء كثيرة نهت على بعض صفحاتها ، وذكرت أن هذا الشرح لم يكمله أبو حيان ، كما ذكرت بعض الفروق بين شرح أبي حيان للألفية وشرحه للتسهيل ، وأهم هذه الفروق أن شرح الألفية مختصر موجز ، وأما شرح التسهيل فمطول مفصل ، كما بينت موقف أبي حيان من ابن مالك وسردت الكتب التي اعتمد عليها أبو حيان في تأليفه منهج السالك ، والنص عامة مفيد آثرنا أن يقف عليه القارئ ويقرؤه بنفسه تقول الباحثة :^(١)

نظم ابن مالك النحو والصرف في ألفيته ، ورتبه ترتيباً لطيفاً فابتدأ بالكلام وما يتألف منه ، ومضى يسرد موضوعات النحو الأخرى المعروفة ، وحظيت الألفية بعناية كبيرة وشرحها الكثيرون منهم ولده بدر الدين وابن عقيل تلميذ أبي حيان وابن هشام والأشموني وغيرهم ، وقد شرح معظمها أبو حيان بكتاب سماه : " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " ، وهو من كتبه غير الكاملة التي ذكرها في إجازته للصفدي ، وقد عثر الأستاذ سدي جليزر على مخطوطات من الكتاب فنشره في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧ م وكتب له مقدمة بالإنكليزية عن نُسخه وعن حياة

(١) أبو حيان النحوي : ص ١٢٣ وما بعدها.

أبي حيان وآثاره ، ولكن المحقق الفاضل لم يستطع أن يخرج الكتاب إخراجاً علمياً دقيقاً ففاته كثير من المسائل وترك بعضها على أخطائها كما في المخطوطة.^(١)

اعتمد جليزر في تحقيق الكتاب على نسختين ، الأولى محفوظة في المكتبة الجزائرية ، والثانية في جامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية ، واتخذ من المخطوطة الجزائرية أساساً لعمله لأنها أكثر دقة وقد كتبها عبد الرحمن بن أبي بكر النفزي البربري الأصل عن نسخة بخط أبي حيان كتبت سنة ٧٣٨ هـ وقارنها مع الأصل بكل عناية ، أما مخطوطة ييل فقد استعان المحقق بها في المقابلة وهي قريبة من الأولى لكنها غير مؤرخة وقد كتبت أبيات الألفية فيها بالأحمر ، ولم يكن الناسخ لها حريصاً كحرص ناسخ المخطوطة الأولى ، ولم يكن أنيقاً دقيقاً في الكتابة والسطط ، وختم المحقق الكتاب بفهارس كثيرة للأعلام والآيات وأسماء الكتب والقبائل والألفاظ اللغوية والشواهد الشعرية . وقد بذل جهداً كبيراً في تحقيق الشعراء ونسبة الشواهد إليهم واستعان بالدواوين الشعرية ونوادر أبي زيد وخزانة الأدب والمفصل للزمخشري وشرح الألفية لابن عقيل وغيرها من المصادر المهمة.

ولم يشر المحقق إلى نسخة أخرى من الكتاب محفوظة في مكتبة حستريتي بدبلن في أيرلندا ، ولا إلى الجزء الأول منه المحفوظ بالمكتبة العباسية في البصرة وهي نسخة كتبت سنة ٧٤٧ هـ في ٢٦٦ صفحة ، وتنتهي بباب " المفعول فيه " . وليس في عدم الإشارة إلى هاتين النسختين ما يقلل من عمل الأستاذ فقد أحيا كتاب " منهج السالك " وأخرجه إخراجاً حسناً بعد أن كان في خزانات الكتب حبيساً.

قسم أبو حيان كتابه منهج السالك إلى جزئين ، يبدأ الأول من بحث :
" الكلام وما يتألف منه " وينتهي بانتهاء : " التمييز " ، وقد جاء في وسطه : " نجز

(١) تنظر هذه الأخطاء في منهج السالك (الأمريكية) ص ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ،

٢٥٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٨٤ ، ٣٠٥ ، ٢٣١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٨ ، ٣٠٦ ،

وغیرها.

السفر الأول من كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك في ثامن عشر
ذي الحجة سنة سبع وثلاثين وسبعمائة^(١) . ويبدأ السفر الثاني من الكتاب بحروف
الجر وينتهي بباب " أفعل التفضيل " في البيت :

ورفعه الظاهر نزرز ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبنا

ولا ندري هل وقف أبو حيان عند هذا الكلام أو استمر فيه ووقف بالكلام
عند كلام آخر فليس في الكتاب إشارة إلى ذلك ، ويظهر أن أبا حيان توقف عن
إكمال شرح ألفية ابن مالك لينصرف إلى إتمام كتبه الأخرى فقد ذكر "منهج السالك"
في كتبه الكاملة كالتذيل والتكميل ، والبحر المحيط ، والارتشاف ، والتدريب في
شرح التقريب^(٢) . وكان يأمل أن يعود إلى الكتاب ليكمّله ولكن منيته عاجلته ، وقد
ذكر الصفدي أن منهج السالك لم يكن كاملاً حتى سنة ٧٢٨هـ ، ويقول : "ومما لم
يكمل تصنيفه إلى سنة ثمان وعشرين وسبعمائة حسب ما كتب به خطه لي "مسلك
الرشيد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد" ، "كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية
ابن مالك"^(٣) . ويظهر أن الكتاب بقي غير تام حتى سنة ٧٣٨هـ وهي السنة التي
تمت فيها كتابة النسخة الموجودة منه ، يقول كاتبه عبد الرحمن لطف الله : " إلى هنا
انتهى وكمل نسخ هذا الكتاب في ليلة يسفر صباحها عن يوم الأحد سابع شهر ربيع
الآخر سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة"^(٤) .

(١) منهج السالك : ص ٢٣١ .

(٢) ينظر التذيل والتكميل : ج ١ ص ٣٠٠ مخطوطة رقم ٦٠١٦ ، والبحر المحيط : ج ١

ص ٢٤٠ ، ٢٧٧ ، ٢٩٠ ، ٤٠٦ ، ج ٢ ص ٤٥ ، ١٢٨ ، ٢٩٣ ، وج ٤ ص ٢٢٩ ، والنسهر

الماد : ج ٤ ص ٦ ، والارتشاف : ص ٢٩٥ - أ ، والتدريب في تمثيل التقريب : ص ١٢ ب .

(٣) نكت الحميان : ص ٢٨ ، وأعيان العصر ج ٧ ، ونفح الطيب ج ٣ ص ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٤) منهج السالك : ص ٤٢٧ .

وطريقة أبي حيان في هذا الكتاب تشبه طريقته في كتاب : " التذييل والتكميل " إلا أنه في التذييل يذكر كلام ابن مالك في تسهيله ثم شرحه عليه ويبدأ بعد ذلك بالشرح والتعليق والنقد . وأبو حيان كثير الإسهاب في شرح التذييل فهو يذكر الآراء المختلفة ويناقشها ويذكر رأي ابن مالك فيؤيده أو يرفضه ويناقشه ، أما في منهج السالك فقد كان أكثر اختصاراً وأقل عرضاً للآراء المختلفة ، وأكثر بعداً في التعرض للمناقشة والجدل والردود الكثيرة ، وقد لا يرد على ابن مالك أو غيره ويكتفي بعرض الآراء عرضاً ، مثال ذلك قوله في شرح قول ابن مالك :

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْتَدِّ

يقول : " قد يتصل بالفعل علامة التثنية والجمع وإن كان الفاعل بعده ظاهراً نحو : " قاما أخواك وقاموا إخوانك " ، وفي عبارته تقصير لأنه مثل بالثنى وجمع المذكر السالم ، ونقصه أن يمثل بجمع المؤنث السالم فيقول : " وسَعِدْنَ " نحو : " سعدن الهندات " ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : " أكلوني البراغيث " ، وهي قليلة في لسان العرب ، وللنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها : هذا ، وهو أن هذه الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل وجمعه ، والاسم الظاهر بعدها فاعل كما كانت التاء في " قامت هند " علامة على تأنيث الفاعل .

والمذهب الثاني : أن هذه الألف والواو والنون أسماء ضمائر فواعل بالفعل ، والاسم بعدهن بدل منهن وهو مما تأخر فيه المفسر عن المفسر فهو إضمار قبل الذكر .

والمذهب الثالث : أنهن أسماء ضمائر فواعل بالفعل ، والاسم الظاهر بعدهن مبتدأ ، والجملة المتقدمة من الفعل والفاعل في موضع خبر المبتدأ . والمذهب الأول هو الصحيح ^(١).

ويلاحظ أن أبا حيان لم ينسب كل رأي من هذه الآراء الثلاثة إلى أصحابها ، ولم يُطْلَ ذكر ما رد به كل فريق على الآخر ، أو يذكر عللهم التي يعللون بها آراءهم . وقد ينسب كل رأي إلى صاحبه ويذكر العلل والأدلة من غير إطالة أو تعقيد . ومن ذلك قوله في شرح بيتي ابن مالك :

هَآكْ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَيَّ حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَيَّ
مُذْ مُنْذُ رَبِّ اللَّامِ كَيْ وَآوَ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلَّ وَمَتَّى

يقول : " الكلام على هذه الكلمات من وجوه :

أحدها : في حقيقتها . الثاني : في عددها . الثالث : في سبب عملها .
الرابع : فيما تدخل عليه . الخامس : في معانيها " ، ثم مضى يشرح ذلك ويسذكر خلاف العلماء فيه .

وقد يردّ على ابن مالك أشياء لفظية في الأرجوزة بأن يفضل كلمة على كلمة وردت في البيت ، أو يردّ ترتيبه البيت وما فيه من تقدم وتأخير يخل بالقاعدة النحوية وبوضوحها وإفهام المراد منها ، وقد يردّ عليه عدم حده للأبواب والموضوعات التي يتحدث عنها. ^(٢)

ولا يقتصر أبو حيان على ذكر رأيه وآراء النحاة السابقين والمعاصرين في المسألة الواحدة وإنما ينبه إلى رأي ابن مالك في المسألة الواحدة في كتبه المختلفة

(١) منهج السالك : ص ١٠٢ . (الأمريكية)

(٢) ينظر منهج السالك : ص ٦٨ ، ٧٢ ، ١٠١ ، وغيرها . (الأمريكية)

كالتسهيل والكافية الشافية وغيرها ، ويشير إلى ذلك بقوله : " وذهب في غير هذه الأرجوزة " ، أو " في غير هذه الأرجوزة من كنه ، أو " ورأيه في التسهيل " أو " وقال في شرح كتاب التسهيل " .

وأبو حيان لا يعيد الكلام على معاني الأداة في كل موضع تقع فيه وإنما يتكلم على معناها في الموضع الذي يتكلم فيه ويحيل على معناها الآخر في الموضع المتقدم أو الموضع القادم .

وقد اتبع هذه الطريقة الموجزة في الشرح والتعليل والتنبيه على المخالفات والأخطاء والإشارة إلى نقص في بيت من أبيات الألفية من غير أن يفصل ويطول ويشرح ويعلل لأنه جعل كتابه : " منهج السالك " كتاباً موجزاً ، وقد نص على ذلك في عدة أماكن منه ، فقال عند الكلام على اسم الموصول : " فما كان مفرداً مذكراً دائماً أو في حال فتارة تحمل على لفظه وتارة تحمل على معناه وذلك في تفصيل طويل واختلاف بين النحاة لا يليق بهذا المختصر " .^(١)

وقال عند الكلام على عطف جملة على جملة : " وفي العطف في هذا الباب تفصيل لا يليق ذكره بهذا المختصر " .^(٢) وقال عند كلامه على إعمال القول إعمال الظن : " وقد حكى عن العرب أيضاً مذاهب في إعمال القول إعمال الظن غير ما تقدم من لغة سليم ، ومن لغة عامة العرب الذين اشترطوا في إعماله الشروط السابقة لا يليق ذكرها بهذا المختصر " .^(٣)

فأبو حيان كما ذكرنا لا يفصل الحديث في الموضوعات النحوية ولا ينقح اللغات واللهجات المختلفة فيها ، لأن " منهج السالك " كتاب وضع لإيجاز النح

(١) منهج السالك : ص ٢٩ . (الأمريكية)

(٢) منهج السالك : ص ٦٣ . (الأمريكية)

(٣) منهج السالك : ص ٩٩ . (الأمريكية)

واختصاره لا للتفصيل والإسهاب ، ولذلك لا يذكر الاستدلال على المذاهب والاحتجاج لها وترجيح بعضها على البعض الآخر.

يقول في بحث بناء المضارع مع نون النسوة : "والترجيح بين هذه المذاهب والاستدلال لها وعليها ليس هذا موضعها"^(١). ويقول في الكلام على " كلا " و " كلنا " : " ولكل من كلنا وكلا أحكام كثيرة ليس هذا موضعها "^(٢) . وأبو حيان يكرر هذه العبارات وأمثالها في مواضع مختلفة من كتابه كأن يقول : " والاحتجاج لهذه المذاهب وعليها يستدعي طولاً " ، أو يقول : " والاستدلال لهذين المذهبين وترجيح ما ينبغي ترجيحه ذكرناه في غير هذا الكتاب " ، أو يقول : " والاستدلال لهذه المذاهب وتصحيح ما ينبغي أن يصح منه مذكور في غير هذا "^(٣).

ومع أن كتاب " منهج السالك " كان مختصراً موجزاً ، فإن مؤلفه ينقل عن كتب مختلفة ويعتمد على آراء نخبة كثيرين ، ومن الكتب التي اعتمد عليها : كتب ابن مالك ، وكتاب سيويه ، والبغداديات ، والتذكرة ، والشمسريات ، والحلييات ، والإيضاح ، وشرح الأبيات لأبي علي الفارسي ، والمنصف ، وسر الصناعة لابن جني ، والإفصاح لابن هشام الخضراوي ، والكامل ، والمدخل ، والمقتضب للمرد ، والمقرب ، وشرح الحمل الصغير لأبي الحسن بن عصفور ، وشرح المعلقات السبع لأبي جعفر النحاس ، والإنصاف لابن الأنباري ، والأوسط ، والمسائل الكبيرة للأخفش ، والمغرب للمطرزي ، والنكت على الإيضاح للجولاني ، وأغاليط الرمحشري ، ومقدمة ابن الحاجب ، وشجر الدر لأبي الطيب اللغوي ، والنوادر لأبي علي القالي ، وشرح الموجز للرماني وغيرها.

(١) منهج السالك : ص ٧.

(٢) منهج السالك : ص ١٠.

(٣) منهج السالك : ص ٢٥٥ ، ١١ ، ١٢٣ ، ٣٨٦ على التوالي.

وينقل آراء النحاة على اختلاف اتجاهاتهم كالبصريين والكوفيين والمغاربة والأندلسيين كأبي الحسن بن الأنحضر ، وأبي عبد الله بن أبي العافية ، ومصعب بن أبي بكر الخثني ، وينقل عن شيوخه كأبي عبد الله بن النحاس الحلبي وأبي الحسن بن الباذش وأبي الحسن بن الضائع.

ولم يقف أبو حيان عند نقل هذه الآراء والمذاهب النحوية المختلفة وإنما رد على بعضهم وفند آراءهم ، وقد يقسو أحياناً في الرد والمناقشة كما فعل مع ابن عصفور والزجاج والفارسي وغيرهم.^(١)

انتهى ما أردنا نقله من كتاب (أبو حيان النحوي) للدكتورة خديجة- الحديشي من ص ١٢٣ إلى ص ١٣٣ والآن إلى القسم الثاني من الكتاب وهذا قسم التحقيق.

(١) ينظر منهج السالك : ص ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ وغيرها.

ثانياً : التحقيق

مقدمة الشارح

خطبة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام الأستاذ الأوحد العالم العلامة / ١ شيخ النحاة والأدباء نسيج وحده ، وفريد عصره ، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف ابن علي بن حيان النغزي الأندلسي الجياني محتداً^(١) ، الغرناطي منشأ ومولداً ، مقيم القاهرة المعزية ، رضي الله عنه .

حمد الله من أوجب ما افتتح به الإنسان ، وأعذب ما نطق به اللسان ، وصلاته وسلامه على محمد رسوله ، وصفيه وحييه وخليته ، أولى ما توسل به إليه وأعلى ما اعتمد في الزلفى لديه ، فله الحمد ملء الأرض والسماء .
والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء وبعد :

فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نصمها باندبها أبو عبد الله محمد بن مالك الجياني المولد ، الدمشقي الوفاة رحمه الله في مقاصد ثلاثة .

المقصد الأول : تبين مقيد أطلقه ووضح أغلقه ومخصص عممه ومعين أجمه^(٢) ومفصل أجمله وموجز طوله .

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ، ونسبته إلى أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام ، فإنه يذكر حكماً . مع الاتفاق

^(١) المختد : بكسر التاء الأصل يقال : فلان من تحت صدمه ويحتد صدمه ، ويحتد ما : أقام ما .

^(٢) في المخطوطات : ومعين أجمه والصحيح ما أتينا به .

عليه والإجماع ، ويردفه بآخر وجد فيه الاختلاف والنزاع ، فيرسل ذلك هملاً ، ويبدله بحليه عطلاً^(١) ، فيكتسى محياً جماله غمماً ، ويشير الناظم فيه غمماً^(٢) ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور ، مقتضياً في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال ، أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر في المنقول ، شاذ في القياس خارج عن الأصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في النقول.

المقصد الثالث . حل ما يهجن في أنفس النشأة من مشكلاتها ، وفتح ما بليس من مقفلاتها ، ولم أقصد التكثر من الكلام ، ولا التمثيل لما وصح للأفهام ، وربما انجر مع هذه المقاصد فوائد تشف بحسنها الأسماع ، وفوائد تشرف المهارق والرقاع^(٣) ، ولعلة ما عرض في هذه الأرجوزة ما عرض ، حتى قام بجوهرها العرض ، إلا لضيق مجال الشعر وامتيازه بالكلفة دون النشر ، وربما يضطر الناظم القافية والوزن حتى يترك السهل ويسلك الحزن^(٤) ، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد ، وعن الحقيقة السلسة

(١) الحمل بالتحريك : الإبل ترعى بلا راع وهو الماء الذي لا مانع له وتركها هملاً أي سدى .

والعطل بالتحريك أيضاً مصدر عطلت المرأة إذا خلا جدها من القلائد فهي عاطل .

(٢) الغمم : بالفتح : أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو القفا ، ورجل أغم وجهته غمماً ، والغمم بالغمم جمع غمة .

(٣) تشف بحسنها الأسماع أي تنظر يقال شفت إلى الشيء (بالفتح) نظرت إليه في اعتراض ، قال جرير يصفر خيلاً : يشفن للنظر البعيد (الصحاح - شف) ، والفرائد : جمع فريد وهو الدر إذا نظم . اتصل بغيره ، وتشرف أي تعلو ، والمهارق جمع مهرق بفتح الراء وهو الصحيفة فارسي معرب . والرقاع جمع رقعة وهو ما يكتب فيها .

(٤) الحزن : ما غلظ من الأرض (بفتح الحاء وسكون الزاي) .

محجاز التعقيد ، وإن لا فما احتوت عليه من السهو واشتملت به من الحشو .
 يأتي أن يكون صادراً عن بادئ في النحو بله إماماً تضرع برياه المجالس
 ويأى برؤياه المجالس^(١) ، وما حداني - يعلم الله - على الكلام في هذه ٢/
 الأرجوزة إلا النصيحة في الدين وإيصال الخير لقلوب المهتدين ، فإنه قد ينقل
 الإنسان منها حكماً فاسداً يظن أنه صحيح ، ومرجوحاً يعتقد أنه ذو ترجيح
 فينبى عليه فهماً في كتاب الله والسنة النبوية فيفضل بذلك عن المحجة البيضاء
 والسبيل السوية لاسيما مبتدئ ألقى في روعه تعظيم هذه الألفية ، وأنها
 بمقاصد النحو وفيه ، قد أخذ تعظيمها عن من يزهى بحل شيء من مشكلها
 ويصح بالتصدي إلى تبين معضلها^(٢) ويوهم الأغمار إنه معاني معانيها وباني
 مبانيتها^(٣) ، وما هذه الأرجوزة إن هي إلا كنعبة من دأماء وتربة في يهماء^(٤)
 ومعدور من يقوم بتفضيلها ويصول بتحصيلها ، فإننا في زمان بغائه يستسر
 وحمؤد يستحجر^(٥) ، اللهم غفرا ، وإذا بلغنا من الكلام ما أردنا ، ووصلنا

(١) المجالس : بفتح الميم جمع مجلس (الأولى) وبضم الميم اسم فاعل من جالس (الثانية) ، وتضوع
 رياه أى تنتشر رائحته الطيبة ، ومثله بياى .

(٢) المحجة البيضاء : الطريق الصحيح ، الروح : العقل والقلب ، يزهى : بالبناء للمجهول من
 زهى المبني للمجهول أيضاً ومعناه تكبر وفيه لغة بالبناء للمعلوم بوزن سما يسمو . يسبحج :
 واليبحج : الفرح يقال يبحج بالشيء دون فهم وتبحج .

(٣) الأغمار : جمع غمر بضم الغين وسكون الميم ، يقال رجل غمر لم يجرب الأمور والأشياء
 غمرة . ومعاني معانيها : من عاناه الأمر وتعبه أي قاساه واشتد عليه ، وباني مبانيتها : من
 البناء وهو إقامة الشيء .

(٤) النعبة بالضم : الجرعة وقد تفتح والجمع نعب ، والدأماء : البحر ، واليهماء : الصحراء لا
 يهتدى فيها والمذكر أيهم وهو السيل أو الحمل الفائج أو الحريق (الأيهمان) (الصباح - بهم) .

(٥) البغات : صغار الطير ، ويستسر : يصير نسياً وهو الطائر المعروف القوي ، والحما والحماة :

الأول بفتح الحين والثاني بسكون الميم : الطين الأسود ، ويستحجر : يصير حجراً والمعنى أن

الزمان مقلوب

إلى ما له قصدنا فلنبرر ما وعدنا به درراً تتحلى بما الأجياد ، وغرراً تتحلى
بما التهائم والنجاد^(١) ، يزهى بمحاسنها الفطن وإن كان حاسداً ، ويعترف
بفضلها من كان لفضل مستخرجها جاحداً ، ولما فتحت بهذا الكتاب من
مقفل هذه الألفية مرتجاً^(٢) وأوضحته به لسالك هذا الفن منهجاً سمّيته
"بمنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك" ، ومن الله نسأل العون
على ذلك والتأييد ونرجو منه الحسنى والمزيد ، لا رب غيره ولا مرجو إلا
خيرُهُ.

(١) الدرر : جمع الدر وهو المعدن النفيس ، والأجياد : جمع جيد وهو العنق ، والغرر : جمع غرة
وهو بياض في جبهة الفرس ، والنجاد : جمع نجد بالضم وهو ما ارتفع من الأرض وتحمم
أيضاً على نحو ، والتهائم : جمع تهامة وهو بلد والنسبة إليه تهامي وأتم الرجل إذا صار إلى
تهامة وتتحلى بالجسيم أي تظهر وبالحاء من الحلية وبينهما جناس ناقص ، وكذا بين الدرر
والغرر.

(٢) المرتج : المغلق يقال أرتجت الباب أغلقته ، وأرتج على القارئ لم يقدر على القراءة ولا يقال
ارتج عليه بالتشديد (الصاحح - رنج).

الشرح

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرَفَتْ الْكَلِمَ
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

قال أبو حيان قوله : " كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ " : أي الْكَلَامُ الْمُصْطَلَحُ عَلَيْهِ عِنْدَ النَّحَاةِ ، " لَفْظٌ مُفِيدٌ " ^(١) فَلَفْظٌ جِنْسٌ يَشْمَلُ الْكَلَامَ وَالْكَلِمَ ، و " مُفِيدٌ " فصل ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَيْدَيْنِ مَنَاقِشَاتٌ :

أما القيد الأول : وهو " اللَّفْظُ " فإنه جمع لفظة ، وهو اسم جنس ، وأقل الجمع ثلاثة على المذهب الصحيح ، ووجدنا الكلام قد تتم ماهيته بلفظتين فقط. ^(٢)

وإذا كان كذلك فليس بجامع ؛ لأنه يخرج ما تركب منهما ، ولا يقال : إن اللفظ هاهنا مصدر ، والمصدر يدل على القليل والكثير فيندرج فيه ما تركب من كلمتين ؛ لأن المصدر هو فعل للشخص ، وفعل الشخص ليس الْكَلَامُ بل الكلام متعلقه.

(١) كذا عرفه ابن عصفور وغيره يقول في المقرب : الْكَلَامُ في الاصطلاح هو اللفظ المركب وجوداً أو تقريراً المقيد بالوضع ، وعرفه صاحبه المفصل فقال : هُوَ الْمَرْكَبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَسِنَدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى وَذَلِكَ لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِي اسْمَيْنِ أَوْ اسْمٍ وَفِعْلٍ . انظر إلى ذلك وانظر مناقشات ونحوها أبي حيان على التعريف.

(٢) انظر إلى كلامه هنا وانظر إلى قوله في التذييل والتكميل : ١ / ١٧ يقول : لا نسلم أن اللفظ جمع لفظة ، ولا أن الضرب جمع ضربة ، فيلزم أن يكون أقله ثلاثة ؛ بل الضرب واللفظ ونحوهما مصادر صالحة للقليل والكثير لأنهما أسماء أجناس.

فَزَيْدٌ قَائِمٌ مثلاً هو الْكَلَامُ ، وَلَفْظُكَ إِذَا عَنَيْتَ بِهِ الْمَصْدَرَ يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ لَا يُقَالُ : إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِذَا قَالَ مَثَلًا : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ هِيَ فَعْلُهُ ، وَهِيَ الْمَصْدَرُ وَلَا شَيْءَ زَائِدٍ عَلَى هَذَا الَّذِي صَدَرَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَهُ تَحَقُّقٌ فِي نَفْسِهِ ، وَإِذَا كَانَ لَهُ تَحَقُّقٌ فِي نَفْسِهِ فَيَعْتَوِرُ عَلَيْهِ الوجود والعدم.

وَإِذَا قَالَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَقَدْ أَوْجَدَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ وَإِيجَادَهَا هُوَ اللَّفْظُ بِهَا ، وَاللَّفْظُ بِهَا غَيْرُهَا ، وَإِذَا كَانَ غَيْرُهَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ إِيَّاهَا وَهَذَا فِي فَهْمِهِ غَمُوضٌ ، وَمِمَّا يَزِيدُ هَذَا وَضُوحًا أَنْكَ تَقُولُ [قُلْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ قَوْلًا] ، فَزَيْدٌ قَائِمٌ جُمْلَةٌ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَوْلًا مَصْدَرٌ وَحَقِيقَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ مَبَايِنَةٌ لِحَقِيقَةِ الْمَصْدَرِ فَقَدْ صَارَ الْقَوْلُ حُلًّا بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ وَنَسَارَتْ الْجُمْلَةُ مَقُولَةً كَمَا صَارَ زَيْدٌ فِي : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا مَضْرُوبًا حُلًّا بِهِ الضَّرْبُ ، وَكَذَلِكَ : قَرَأْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ قِرَاءَةً فَالْآيَةُ مَقْرُوءَةٌ حُلَّتْ بِهَا قِرَاءَتُكَ ، وَالْمَقْرُوءُ غَيْرُ الْقِرَاءَةِ ؛ كَمَا أَنَّ الْمَقُولَ غَيْرَ الْقَوْلِ.

وَاللَّفْظُ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ غَيْرُ اللَّفْظِ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْمَلْفُوظُ ، وَنَقُولُ أَيْضًا - إِنَّ^(١) اللَّفْظَ أَعَمُّ مِنَ الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَنْطَلِقُ عَلَى مَا كَانَ مُهْمَلًا وَعَلَى مَا كَانَ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى.

وَالْقَوْلُ : يَنْطَلِقُ عَلَى غَيْرِ الْمُهْمَلِ ، فَالْقَوْلُ أَخْصَرُّ وَاللَّفْظُ أَعَمُّ ، وَالْعَامُّ لَا يَذُلُّ عَلَى الْخَاصِّ ، وَالْكَلَامُ تَرْكِيئُهُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْقَوْلِ لَا مِنَ الْأَلْفَاظِ مُطْلَقًا ، فَالْقَوْلُ جَنْسٌ قَرِيبٌ ، وَاللَّفْظُ جَنْسٌ بَعِيدٌ ، وَمَنْ أَخَذَ فِي الْحَدِّ الْجَنْسَ الْبَعِيدِ مَعَ الْفَصْلِ كَانَ الْحَدُّ نَاقِصًا ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِخْلَالَ بَعْضِ الذَّاتِيَّاتِ فَصَارَ نَظِيرَ قَوْلِكَ : الْإِنْسَانُ ٣/ جَسْمٌ نَاطِقٌ.^(٢)

(١) فِي نَسْخَةِ الرِّبَاطِ : اللَّفْظُ أَعَمُّ دُونَ كَلِمَةٍ : " إِنْ "

(٢) فِيهِ تَحَامُلٌ أَيْضًا لِأَنَّ وَصْفَ اللَّفْظِ بِالْمَقِيدِ يَخْرُجُ هَذَا كُلُّهُ وَقَدْ عَرَفَ ابْنُ مَالِكٍ الْكَلَامَ فِي التَّسْهِيلِ فَقَالَ : مَا تَضُمَّنُ مِنَ الْكَلِمِ إِسْتِئَادًا مَقِيدًا مَقْصُودًا لِذَاتِهِ وَهُوَ مَعْنَى مَا قَالَهُ فِي الْأَلْفِيَةِ.

وأما القيد الثاني : وهو : " المفيد " فإنه ينطلق على ما يفيد إفادة إستنادية ، وعلى ما يفيد إفادة تقييدية ، وإفادة الإسناد هي التي يحسن السكوت عليها ، وإفادة التقييد نحو ما يفهم من قولنا : [غلام بن زيد ، وهي نسبة الغلام لابن زيد وما يفهم من قولنا :]^(١) زيد القائم في الدار الذي هو مقتطع من قوله : زيد القائم في الدار أخونا.

وإذا كان كذلك فقد صار المفيد قدراً مشتركاً بين هذين المعنيين ، فلا دلالة فيه على أحد المعنيين بخصوصه ، وإذا كان كذلك فلا يكون فصلاً في الحد ، وأما ما يرد على مجموع الحد فالتقص بما مثلنا من الكلم التي تغيد الإفادة التقييدية ، فإنها يصدق عليها أنها لفظ مفيد ، ولا تسمى كلاماً في اصطلاح النحاة^(٢).

قوله : واسم وفعل ثم حرف الكلم

قسم الكلم إلى غير أقسامها ؛ لأن الاسم والفعل والحرف إنما هي أقسام الكلمة لا أقسام الكلم^(٣) ، وأقسام الكلم : أسماء ، وأفعال ، وحروف^(٤) ، وإدخال : ثم في قوله : " ثم حرف " ليس بجيد ؛ لأن : " ثم " للترانسي.

(١) ما بين المعرفين سقط في نسخة الرباط ونمته من النسخة الأمريكية.

(٢) لم يقل أحد أن النسبة التقييدية تسمى كلاماً في مثل قولك : إن قام زيد أو قولك : غلام زيد لأن الإفادة منها ناقصة ومثل هذا يسمى كلاماً ، وأما الكلام فهو المفيد بالإسناد المكون من المبتدأ والخبر والفعل المسند قصداً للفاعل.

(٣) لم يفرق النحاة بين الكلمة والكلام والكلم في هذا التفسير ، فالزنجشري في المفصل قسم الكلمة فقال : وهي جنس تحتها ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف وكذلك فعل ابن مالك في التسهيل ، وأبو القاسم الزجاجي وبعه ابن عصفور قسم الكلام إلى الثلاثة (شرح الجمل ٨٥ - ٨٨) وابن مالك هنا قسم الكلم وهكذا.

(٤) أحاب عنه ابن عصفور فقال : نظيره ذلك في قول العرب : رجل خير من امرأة تريد هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة ولم ترد رجلاً واحداً بعينه بل كأنك قلت هذا الجنس خير من هذا الجنس (شرح الجمل ٨٨ / ١).

وإذا قسمنا شيئاً إلى أشياء فنسب كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم
نسبة واحدة فلا تراخي يُعْقَلُ في شيء من الأقسام ، فلا يحسن [أن نقول] العدد فردٌ
ثم زوج ولا الإنسان رجلٌ ثم امرأة^(١).

قوله : **وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ** [أى واحد]

الكلم ، الذى يفهم منه الجمع على أربعة أقسام : اسم جمع ، واسم جنس ،
وجمع سلامة ، وجمع تكسير ، فاسم الجمع هو الذى لا واحد له من لفظه ولم يكن
على بنيته المطردة^(٢) ، واسم الجنس : هو الذى بينه وبين مفردِه تاء التأنيث ، وقد
[يأتي بالعكس] نحو : كمأة للجمع وكمؤ للمفرد^(٣) ، واسم الجنس للعرب فيه
مذهبان :

أحدهما : التذكير كما قال الله تعالى **(إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ)**^(٤) ،
و : **(كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)** ، وكذلك قال المصنف : واحدة كلمة.

(١) ابن مالك لا يقصد التراخي بذكر ثم وإنما هو ينظم ويسرد القاعدة ، وللسرد أحكامه كما أن
حروف العطف بنوب بعضها عن بعض.

(٢) اسم الجمع : ما دل على الجمع ولم يكن من أوزان الجموع المطردة وهو نوعان ما ليس له
واحد من لفظه مثل : قوم ورهط ونفر ، وماله واحد : ويكون على وزن فعل مثل : صاحب
فواحه صاحب ، وعلى وزن فعل مثل خدم وفعلة بالسكون كرجلة جمع راجل ، وفعلة
بالفتح مثل : سراة جمع سرى ، وفاعل مثل باقر وجاعل (ارتشاف الضرب : ١ / ٢١٩ ، ٢٢٠)
(٣) اسم جنس ما دل على الجمع ويفرق بينه وبين واحده بالتاء مثل شجر وشجرة ، وعنب
وعنبية ، وكلم وكلمة ، أو بياء النسب مثل : ترك وتركى ، وعرب وعربي ، وقد يكون
الجمع بالتاء والمفرد مجرد منها كما مثل الشارح . واسم الجنس على نوعين : اسم جنس
جمعي وهو ما ذكرناه ؛ واسم جنس إفرادى وهو ما دل على الكثير والقليل بلفظ واحد مثل :
ماء وعسل.

(٤) من الآية : (١٠) من سورة فاطر.

(٥) من الآية : (٢٠) من سورة القمر.

والمذهب الثاني : التأنيث ، قَالَ تَعَالَى : **﴿ كَاذِبٌ أَعْجَازٌ يُخْلِي خَاوِيَةٌ ﴾**^(١) قال تَعَالَى : **﴿ وَالنَّخْلُ بِاسْقَدٍ ﴾**^(٢) ، وإذا أَثَّ فتارةً يؤنث تأنيث المفردة وتارة يؤنث تأنيث الجمع ؛ كما جاء في الآيتين [وقد جاء التذكير فقط في بعض اسم الجنس والتأنيث في بعضه وبوقف على ذلك في المكان الذي يتكلم فيه على ذلك]^(٣) " والقول عم " أي : يعم الِكَلَامَ [والكلم]^(٤) والكلمة ، وهو مأخوذ من قول ابن معط^(٥) في الفصول : والقول يُعمُّ الجميع^(٦) .

قوله : وَكَلِمَةً بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْم

هَذَا الحشو بالنسبة إِلَى عِلْمِ النَّحْوِ وَإِنَّمَا هَذَا مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ ، أَي : قَدْ تَنْطَلِقُ الكَلِمَةُ عَلَى الْكَلَامِ فِي اللُّغَةِ ؛ كَمَا قِيلَ : أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ : كَلِمَةُ لَيْدٍ :
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ^(٧)

(١) من الآية : (٧) من سورة الحاقة .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة ق .

(٣) قال ابن عصفور فيه : العرب تحب عن اسم الجنس إخبار المؤنث والمذكر فنقول : انكسر الشجر وانكسرت الشجر ، ويقول في موضع آخر : اسم الجنس يعود الضمير عليه مفرداً مثل قولك : الشجر قطعنها والتين أكلتها (شرح الحمل الكبير ٢ / ٣٩٣ ، ٣٩٥)

(٤) ما بين المعقوفين سقط في النسخة الأمريكية . ص : ٣ .

(٥) هو يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوي المغربي الحنفي صاحب الفصول والألفية وغيرهما ، توفى : ٦٢٨ هـ ينظر أنباء الرواة : ٤ / ٣٨ ، وشذرات الذهب : ٥ / ١٢٩ ، ووفيات الأعيان : ٥ / ٢٤٣ ، ونشأة النحو للطنطاوى : ١٦٨ ، وتاريخ الأدب العربي (بروكلمان) ٥ / ٣٠٥ .

(٦) قال ابن معطى : " والقول يعم الجميع والأصل استعماله في المفرد " . الفصول الخمسون : ٤٩ تحقيق الطناحي ط . الحلبي .

(٧) قائله هو ليد بن ربيعة مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وفد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأسلم وحسن إسلامه . مات بالكوفة في إمارة الوليد بن عقبة عُلِّيَّهَا في إمارة عثمان - رضى الله تعالى عنه - ونظام البيت المذكور هو قوله :

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَّا مَحَالَةَ زَائِلٌ =

وإذ قد بين أن : " الكلمة " قد تنطلق على الكلام فكان ينبغي أن يُبين أن الكلام قد ينطلق - أيضاً - على الخط وعلى الإشارة وعلى ما يفهم من حال الشيء^(١) وكان ينبغي أن يذكر للكلمة حداً بدلاً هذا الذي ذكره مما لا يحتاج إليه في علم النحو.^(٢)

= وهو من قصيدة لامية أولها من قوله :

ألا تسألان المرأة ماذا يحاول
أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وهي من الطويل ، انظر البيت في شرح الألفية لابن الشاظم ص (٤٠) ، طبعة دار السرور بيروت ، تصحيح محمد بن سليم اللبيدي ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦ ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ط هجر أولي ١٩٩٠ م ، والشاهد الأول من شواهد العيني وشرح المفصل : ٢ / ٧٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٥٥ .
اللفظة :

قوله : " خلا " كلمة يستثنى بها وتنصب ما بعدها ونحو ، فنصب بها إذا جعلتها فعلاً من خلا يخلو خلوا ، ويضمر فيها الفاعل ، وإذا قلت خلا زيد بالجر فهي حرف جر بمنزلة : حاشا ، وأما : ما خلا بزيادة ما فلا يكون بعدها إلا النصب ، وقوله : " ما خلا الله باطل " من هذا القبيل لا يجوز فيه إلا النصب ، قوله : " باطل " من بطل الشيء يطل بطلاً وبطلواً وبطلًا ، ومعناه : ذهب ضياعاً وخسراناً ، وقوله : " لا محالة " أي : لا حيلة ، ويجوز أن تكون من الحول وهو القوة والحركة ، وهي مفعلة أو بمعنى : لابد ، والميم زائدة .

(١) مثال إطلاق الكلام على الخط : تسمية المكتوب بين دفتي المصحف كلام الله تعالى .

ومثال إطلاق الكلام على الإشارة قوله :

إذا كلمتني بالعيون القوادر
رددت عليها بالدموع البوادر

ومثال إطلاق الكلام على ما يفهم من حال الشيء قوله :

يا ليتني أوتيت علم الحكل
علم سليمان كلام النمل

ومثال إطلاق الكلم على المعاني التي في النفس قوله :

إن الكلام لفي القواد وإثما
جعل القواد على اللسان دليلاً

(شرح المقرب : المرفوعات ص ٣٣ - ٣٤)

(٢) عرفها بعضهم فقال : هي القول الموضوع لمعنى مفرد ، وقال صاحب المفصل هي اللفظة الدالة

على معنى مفرد بالوضع ، وهو جنس تحت ثلاثة أنواع " الاسم والفعل والحرف " (المفصل ص

قوله :

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَالْ

وَمُسْتَنْدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلُ

لم يذكر للاسم حداً^(١) ، وذكر له هذه الخواص وهي خمسة :

فقوله " بالجر " يشمل الحرفَ والإضافةَ والتبعيةَ ، / ٤ وقوله : " والتنوين " هذا ليس بجيد ؛ لأنَّ التنوينَ على سبعة أقسام : تنوين التمكين ، وتنوين التنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض ، وتنوين الترم ، وتنوين الاضطرار^(٢) ، والتنوين الغالي ، وأنكرَ هذا التنوين الزجاج^(٣) .

والذي يفرد به الاسم ويكون خاصة له إنما هو غيرُ تنوين الترم ، والتنوين الغالي ، وأما تنوين الترم ، والتنوين الغالي ، فيكونان في الأسماء والأفعال والحُرُوف من حيث إنَّهُمَا يَخْتَصَّانِ بالقوافي^(٤) .

(١) حده صاحب الفصل فقال : ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (المفصل ص ٣٤) وحده صاحب المقرب فقال : لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض بينيته لزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من معناه (المقرب ص ٤٥) .

(٢) ينظر تسهيل الفوائد : ٢١٧

(٣) أبو إسحاق الزجاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري له : مختصر في النحو وما ينصرف وما لا ينصرف ، وشرح كتاب سيبويه ، وكتاب فعلت وأفعلت ، وغيرها ، توفي سنة (٣١٠هـ) نشأة النحو : ١٣٧ ، ١٣٦ .

(٤) ذكر سبعة أنواع للتنوين منها خمسة خاصة بالاسم واثان مشتركان أما الخمسة الخاصة بالاسم هي كالآتي .

تنوين التمكين كتين محمد ورجل ، وتنوين التنكير كتين مه وصه ، وتنوين المقابلة كتين مسلمات وأذرعات ، وتنوين العوض كتين حوار وحينئذ ، وتنوين الاضطرار كتين عنتره من قول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عُنْيزة

وأما المشتركان فهما تنوين الترم وهو اللاحق للقوافي المطلقة ، والتنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة ، واشترآكه أن يدخل في الاسم والفعل والحرف وأمثلة ذلك كله مشهورة .

وقوله : " وأل " ليس بجيد لأنها فسّمت إلى عهدية في شخص أو جنس ،
وإلى حضور وللغلبة وللمح الصفة ، وإلى موصولة وزائدة .

وجميع أقسامها لا يدخل إلا على الاسم إلا الموصولة ، فمذهب صاحب هذه
الأرجوزة أنها تدخل على المضارع اختياراً ، ومذهب الجمهور اضطراراً^(١) ، فقوله :
إن الاسم يتميز بأل إطلاق في مكان التقييد .

وقوله : " ومسند " مسند مفعّل من أسند ، ويكون اسم مفعول به ، ومصدر
وظرف ، وظرف زمان ، وظرف مكان ، لا يمكن أن يكون هنا ظرف زمان ، ولا
ظرف مكان ؛ لأن المعنى ليس على واحد منهما .

وأما كونه مصدرًا فيمكن ، أي : يتميز الاسم بالإسناد أي بالإسناد إليه أو
بإسناده إلى غيره ؛ لأن الناس اختلفوا في المسند والمسند إليه ، وذلك في نحو : قام زيد
وزيد قائم ، فمنهم من يقول : الأول مسند والثاني مسند إليه ، ومنهم من عكس ،
ومنهم من جعل المحكوم عليه هو المسند إليه والمحكوم به هو المسند .

وهذا الذي نختاره ، فيكون زيد في : قام زيد ، وزيد في : زيد قائم هو
المسند إليه ، ويكون قام وقائم هو المسند .

وكون مسند اسم مفعول به هنا أولى على الاصطلاح الأخير ، أي : يتميز
الاسم بمسند أي بمحكوم به يُسند إليه ، فالاسم مسند إليه ، والمحكوم به مسند .

وأطلق الإسناد وهو إسناد لفظي ، وإسناد معنوي ، فاللفظي : يوجد في
الاسم والفعل والحرف نحو : زيد ثلاثي ، وضرب فعل ماض ، ومن حرف جر ،
والمعنوي هو الإسناد إلى مدلول الكلمة نحو : قام زيد ، فالتصيف بالقيام ليس اللفظ

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٠١ - ٢٠٣ ، والإنصاف : ١ / ١٥٢ ، والحكم

على ذلك بالضرورة ، وانظر أيضاً معني اللبيب بمحاكية الأمير : ١ / ٤٨ .

إنما اتصف به مذكولُه وهو الشخصُ ، وهذا هو الذي يكون خاصَّةً من خواصِّ الاسم لا اللَّفْظِي^(١).

قوله :

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَسَا أَفْعَلِي وَتُونِ أَفْعِلْنَ فَعِلَّ يَنْجَلِي

يريد بتا : فعلت وتا أتت ، تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة وجعلهما وياء : "افعلي" وهي ضمير المؤنث ونون التوكيد من خواص الفعل ، أما الياء فمفتق عليه .
وأما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة فلم يجعلهما من خواص الفعل بعض النحويين ؛
ألا ترى أن ليس تلحقها تاء الضمير ، وتاء التأنيث نحو : لَسْتُ ، وَلَيْسْتُ ، وقد قال بخبريتها أبو بكر بن شقير^(٢) وأبو علي الفارسي^(٣) في أحد قوليه ، ولم ينفصلا باتصال التاءين بها^(٤).

(١) تحامل من أبي حيان فالإسناد إذا أطلق انصرف إلى المعنى وهو المقصود.

(٢) ابن شقير : هو أبو بكر أحمد بن الحسين البغدادي ، له كتاب مختصر في النحو ، توفي سنة (٣١٧هـ) . نشأة النحو / ١٤٠.

(٣) الفارسي : هو الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، له : الإغفال والإيضاح والتكملة والتذكرة والمسائل الحلبية والفارسية وغيرها ، توفي سنة (٣٧٧هـ) . نشأة النحو : ١٥٧ ، ١٥٦ ، والمدارس النحوية : ٢٥٥ وما بعدها.

(٤) تحدث أبو علي الفارسي في الحلييات على إثبات حرفية ليس ما يزيد على خمس صفحات ذاكراً أن اتصال الضمير بها لا يدل على فعليتها ، كما أنهم حذفوا منها كما يحذفون من الحروف ، كما أنهم قالوا في الشعر ليس بلا نون ولا يحذف هذه النون في الأفعال ثم حتم كلامه بقوله : وما يدل على أنه ليس بفعل ككان وأخواتها لأن هذه الأمثلة إنما صيغت لتدل على الماضي أو الحاضر أو الآتي ، فلما حلت ليس من أن تكون دالة على قسم من هذه الأقسام على حد ما تدل عليه هذه الأمثلة ثبت أنها ليست مثلها ، وإذا لم تكن فعلها كانت دلالتها على نفى الحال كدلالة ما التي لا إشكال في أنها حرف (الحلييات ص ٢٢٢ تحقيق هندأوي) (دور العلم - دمشق)

هذا قوله والجمهور على أنها فعل لاتصال الضمانر بها وتاء التأنيث كما يكون ذلك في الأفعال. وينظر في رأي أبي علي أيضاً المسائل المثورة ص ١٦٠ ، وإيضاح الشعر منها والبصريات ٨٣٣ / ٢ ، وارتشاف الضرب ٧٢ / ٢.

وأما نون التوكيد فإنها قد دخلت على الاسم في الشعر ، فقال :
 أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَفْلُودًا مَرَجَلًا وَيَلْبِسُ الْبُرُودَا
 أَقَاتِلْنِ أَخْضِرُوا الشَّهُودَا ؟^(١)

وقد أهمل الناظم حد الاسم والفعل والحرف^(٢).

قوله :^(٣)

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِأَلَا مَزٍ وَسِمٍ بِأَثُونِ فِعْلٍ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرَ فُهُمٍ

(١) قاله رؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز المسدس . ينظر ١٣٧ من ملحق الديوان المسمى بمجموع أشعار العرب ، يراجع التصحيح ٤١ / ١ ، والدرر ٩٩ / ٢ ، والخصائص ١٣٦ / ١ والشاهد الحادى عشر من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " أريت " أصله : أريت حذف الهزة منه للتخفيف ، وكذلك قالوا في : أريتك بلا هزة ، ومعني " أريت " أحبري ، قوله : " أملودا " يضم الهزة وسكون الميم وضم اللام وهو الساعم ، قوله : " مرجلا " بالجيم أي : مزينا وأصله من رجلت شعره إذا سرحته ، وضبطه بعضهم بالحاء المهملة وهو برد بصور عَلَيْهِ الرجال ، وقوله : " البرود " جمع برد وهو نوع من الثياب معروف.

الاستشهاد فيه : حيث أدخل الشاعر فيه نون التأكيد على الاسم ، وهي مختصة بفعل الأمر المستقبل طلباً أو شرطاً بعد إما ؛ كقوله : (فَأَمَّا قَرَيْنِ) - من الآية ٢٦ من سورة مريم - ، و : (فَأَمَّا تَثَقَّفَتْهُنَّ) - من الآية : ٥٧ من سورة الأنفال - وقد تلحق الماضى ندوراً كما في قوله - عليه السلام - " فإما أدركن واحد منكم الدجال " وأندر من ذلك دخولها في اسم فاعل ، كما في البيت المذكور ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم فاعل وفيه نظر ؛ لأن دخولها على اسم فاعل لا يلتفت إليه لندوره وقلته لاسيما الشاعر فإنه مضطر ، ويرتكب أموراً متعسفة فلا يبيني عليه حكم.

(٢) أما حد الاسم فقد ذكرناه وأما حد الفعل فقد قيل فيه : ما دل على اقتران حدث بزمان (المفصل ص ٣١١ دار الكتب العلمية)

كما قيل في تعريفه : لفظ يدل على معني في نفسه ويتعرض بينيته للزمان (المقرب ص ٤٥)
 وأما الحرف فقد قيل فيه : ما دل على معني في غيره أو هو لفظ يدل على معني في غيره لا في نفسه.

(٣) أهل الشارح قول الناظم :

سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم

يُمَيِّزُ الماضي التَّاءَ وتَقَدَّمَ تاء الضمير وتاء التانيث وكلاهما يميزه ، وَقَدْ أَفْرَدَ التَّاءَ فلا يدري أَيُّ التَّائِينَ أَرَادَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالتَّاءِ مجموعهما ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَفْرَدِ عَلَى الْمُثْنِ وَهُوَ غَيْرُ مَطْرُودٍ.

وقوله : " وَسَمِ بِالتُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ " أي : العلامة في فعل الأمر التي تُمَيِّزُهُ مِنَ الْمَاضِي ٥/ والمضارع هي التُّونُ ، فيلزم مِنْ حَيْثُ هِيَ علامة لفعل الأمر أَنْ لَا تُوجَدُ إِلَّا فِيهِ.

وَهَذَا فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّهُا تُوجَدُ فِي غَيْرِهِ ، نَحْوُ فِعْلِ التَّهْيِ وَالْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ فِيهِ الْقَسَمِ بِشَرْطِهِ ، وفعل الشرط والمضارع المستفهم عنه ، فظهر بِهَذَا أَنَّهَا لَا تَكُونُ عِلَامَةً لِفِعْلِ الْأَمْرِ ؛ إِذْ قَدْ شَرَكَهُ غَيْرُهُ فِيهَا. ^(١)

وقوله : " إِنْ أَمَرَ فُهِمَ " قَيْدٌ مُخِلٌّ بِالْمَقْصُودِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ التُّونَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ فَلَا يَشْتَرِطُ أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الْأَمْرُ ، بَلْ تَدْخُلُ عَلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ سَوَاءً أَكَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْأَمْرِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؟ ، فَتَدْخُلُ هَذِهِ التُّونُ عَلَى مَا لَفْظُهُ أَمْرٌ وَمَعْنَاهُ خَيْرٌ نَحْوُ : أَفْعَلُ فِي التَّعَجُّبِ عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوُ : أَحْسَنَ بَزَيْدٍ !.

قوله :

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلتُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صِهٍ وَحَيْهَلٍ

(١) فيه تحامل من أبي حيان على الناظم ، والأمر هو كما قال ابنه بدر الدين : وعلامة فعل الأمر أن تدل الكلمة على الأمر ويحسن فيه نون التوكيد نحو : قم فإنه يدل على الأمر كما تسري ويحسن فيه نون التوكيد نحو قومن (شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧).

وقد رد ابن هشام في كتيبه أن فعل الأمر يعرف بعلامتين يجتمعان هما : دلالة على الطلب وقبوله بآء المخاطبة وذلك نحو : قومي فإنه دال على الطلب وقبل بآء المخاطبة ، والأمر مستقبل دائماً لأنه مطلوب منه ما لم يحصل أو دوام ما حصل . ينظر الفعل والزمن : ٩٢ د. عصام نور الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ط. أولى : ١٩٨٤ م ، وشرح شذور الذهب : ٢٢ ، وشرح قطر الندى : ٣١.

الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ الْأَمْرُ قِسْمَانِ : فَعِلٌ نَحْوُ : اضْرِبْ ، وَاسْمٌ وَهُوَ قِسْمَانِ :
مَصْدَرٌ نَحْوُ : ضَرْبًا زَيْدًا فِي مَعْنَى : اضْرِبْ زَيْدًا ، وَاسْمٌ فَعِلٌ نَحْوُ : حَبِّهِ ، وَمَعْنَى ^(١) ، وَإِذَا
لَمْ تَصْلُحْ فِي مَا يُفْهَمُ مِنْهُ الْأَمْرُ نَوْنُ التَّوَكِيدِ فَهُوَ اسْمٌ ، وَإِنْ صَلَحَ فَهُوَ أَمْرٌ .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الْأَمْرَ [إِذَا] ^(٢) لَمْ يَصْلُحْ لِنَوْنِ التَّوَكِيدِ فَهُوَ اسْمٌ
لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَقُولَ بِقَوْلِ الْكُوفِيِّينَ فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا بَيْنَهُمْ أَفْعَالٌ ، فَلَا
يُقَالُ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ ، وَإِمَّا أَنْ يَقُولَ بِقَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ فَاسْمُ الْفِعْلِ لَيْسَ بِأَمْرٍ ؛ لِأَنَّهُ مَذْلُوكُهُ
لَفْظٌ هُوَ الْأَمْرُ .

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَسْمَ ^(٣) مَصْدَرٌ ، وَاسْمٌ فَعِلٌ ^(٤) ، وَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي الَّذِي
تُسَمَّى اسْمَ فَعِلٍ ^(٥) ؛ فَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا أَفْعَالٌ ؛ لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي حُدُودِ الْأَفْعَالِ
وَحَقَائِقُهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ الْمُخْتَصِّ بِالْإِسْتِقْبَالِ وَالْمَضِيِّ .

وَقَالَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهَا أَفْعَالٌ اسْتَعْمَلَتْ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ ، أَيْ : جَعَلَتْ
عَلَى أُنْبِيَةِ الْأَسْمَاءِ وَاتَّصَلَتْ ضَمَائِرُهَا بِهَا اتِّصَالَهَا بِالْأَسْمَاءِ ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ قَوْلُ
الْكُوفِيِّينَ .

(١) ينظر شرح الرضی علی الکافی : ٣ / ٨٤ .

(٢) زیادة لإصلاح اللفظ .

(٣) يقصد به اسم الفعل .

(٤) ينظر شرح الرضی علی الکافی : ٣ / ٨٤ .

(٥) اختلف النحويون في تسمية اسم الفعل أو فعلية على أربعة مذاهب أولها : مذهب البصريين
وهو أنه اسم حقيقي ، والثاني : مذهب الكوفيين وهو أنه فعل حقيقي ، الثالث : مذهب
بعض البصريين وهو أنه فعل استعمل استعمال الأسماء ، الرابع : وهو مذهب أبي جعفر بن
صابر أن اسم الفعل ليس اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً بل هو أمر آخر زائد على هذه الأنواع الثلاثة
ويسمى هذا الأمر مخالفة ، وبهذا تكون أنواع الكلمة عنده : أربعة : اسم وفعل وحرف
وخالفة . وينظر مع الموامع للسيوطي : ٢ / ١١٥ والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٣٢ ،
٣٣ وابن عيش : ٤ / ٢٧ ، ٢٨ ، وحاشية الصبان : ٣ / ١٩٥ واسم الفعل في كلام
العرب والقرآن الكريم : ٣٦ تأليف د / سيد درويش طبعة أولى سنة ١٩٨٦ م .

وقال جمهور البصريين هي أسماء فزال اسم (لانزل) ، وانزل هو الأمر ،
وَدَلَّتْ هذه الأسماء على الأفعال ، فمدلولاتها ألفاظ أفعال لا أحداث ولا زمان ، بل
تدلُّ على ما يدل على الحدث والزمان بخلاف من يقول بفعليتها فمدلولها عنده حدث
وزمان لا ألفاظ.

واحتج البصريون على اسميتها بكونها لا تلزم الاشتقاق ، وأنها تجري على
أمثلة [منخرمة] وأن فيها التعريف والتكثير والثنائي والمركب والمثنى والمجموع
وإعراب ما سمي منها بنحو : نزال عند بني تميم بخلاف التسمية بالفعل المستتر فيه
ضمير ، فهم وغيرهم من العرب يحكونه^(١).

وكان أبو القاسم من شيوخ الأندلسيين^(٢) يقول بقول الكوفيين في : نزال ،
ودراك ، وبلة ، ومه ، وصه ، وجميع هذا الصنف الذي ليس أصله ظرفاً ولا مصدرًا.

وأما ما أصله ظرف نحو : دونك زيدا أو مصدره نحو : حذرك
وفرطك ، فكان يقول : إنها منصوبة بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ؛ لأن تلك
المصادر والظروف عوضٌ منها ، وخالف في ذلك جميع البصريين ولا يعرف
ذلك لبصري إلا ما رواه السيرافي^(٣) عن المازني^(٤) في الظروف خاصة^(٥).

(١) ينظر : ابن يعيش : ٢٧ / ٤ ، ٢٨ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ١٠٥ / ٢.

(٢) ينقل عنه أبو حيان كثيراً في شرحه على الألفية وشرحه على التسهيل ؛ وقد اختلف في اسمه فقبل :
أبو القاسم بن القاسم الخضراوي وقيل : هو أبو محمد القاسم بن القاسم ، وقد ورد هذا الاسم في
بغية الرعاة على أنه القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي النحوي اللغوي تسوفي
سنة ٦٢٠ هـ ، وصنف شرح اللمع وشرح التصريف الملوكي (بغية الرعاة : ٢ / ١٦٠ - رسالة
دكتور الشريبي لتحقيق التذييل والتكميل : ص ١١٢٧)

(٣) السيرافي : هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، ولد بسيراف سنة (٢٨٠ هـ) وله من
المصنفات شرح كتاب سيويه وأخبار النحويين البصريين وغيرها ، وتوفي سنة (٢٨٠ هـ) المدارس
النحوية : ١٤٦ ، ١٤٥ .

(٤) المازني : هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سدوس ، ألف علل النحو وكتاب التصريف ، تسوفي
سنة (٢٤٩ هـ) ، نشأة النحو ٨٨ ، ٨٧ .

(٥) قال المرادي : " ذهب كثير منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب وهو مذهب
المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور ، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب ، ونقل عن
سيويه وعن الفارسي القولان ، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغني
مرفوعها عن الخبر كما أغني في : أقاتم الزيدان ؟ " . توضيح المقاصد للمرادي : ٤ / ٧٥ .

﴿ الْمُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ ﴾

قوله :

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ

لَمْ يَبَيِّنِ الْإِعْرَابَ وَلَا الْبِنَاءَ^(١)، وَذَكَرَ أَنَّ الْإِسْمَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ، وَذَكَرَ أَنَّ الْبِنَاءَ لِشَبْهِ الْحَرْفِ فَقَطْ.

ثُمَّ تَوَعَّجَ وَجْهَهُ الشَّبْهَ إِلَى^(٢) : شَبْهَ وَضْعِي ، وَمَعْنَوِيٍّ ، وَنِيَابَةِ عَنْ فِعْلٍ بِلا تَأْثُرٍ ؛ وَافْتِقَارِ مُتَأَصِّلٍ ، وَعَتَى بِالْوَضْعِيِّ : أَنَّ يَكُونُ الْإِسْمُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ كَالثَّاءِ وَنَا فِيهِ : جِئْنَا ؛ وَكَأَنَّهُ ٦/ يَقُولُ : أَصْلُ الْحَرْفِ أَنَّ يَكُونُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ حَرْفَيْنِ.

قِيلَ : وَإِنَّمَا جِيءَ بِالْحُرُوفِ ؛ لِأَنَّهَا اخْتَصَرَتْ فِيهَا الْأَفْعَالُ ، فَإِذَا قُلْتَ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، فَمَعْنَاهُ : تَقَيَّتَ الْقِيَامَ عَنْ زَيْدٍ ، فَإِذَا كَانُوا قَدْ عَدَلُوا عَنْ الْفِعْلِ إِلَى الْحَرْفِ فَلَا يَنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْدُولُ إِلَيْهِ أَكْثَرَ حُرُوفاً مِنَ الْمَعْدُولِ عَنْهُ ، وَإِلَّا فَمَا يَكُونُ لِلْعَدُولِ عَنْهُ فَائِدَةٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَغْدِلُونَ عَنْ لَفْظَتَيْنِ إِلَى لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَعَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ زَائِدٍ فِي الْحُرُوفِ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ نَاقِصٍ عَنْهُ فِي الْحُرُوفِ.

(١) عَرَفَهُمَا فِي التَّسْهِيلِ فَقَالَ : الْإِعْرَابُ : مَا جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ مَقْتَضَى الْعَامِلِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ سَكُونٍ أَوْ حَذْفٍ ، وَعَرَفَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ : الْإِعْرَابُ تَغْيِيرٌ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ لِعَامِلٍ دَاخِلٍ عَلَيْهَا فِي الْكَلَامِ الَّذِي هِيَ فِيهِ . وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَقَالَ فِي التَّسْهِيلِ : مَا جِيءَ بِهِ لِبَيَانِ مَقْتَضَى عَامِلٍ مِنْ شَبْهِ الْإِعْرَابِ وَلَيْسَ حِكَايَةً أَوْ اتِّبَاعاً أَوْ نَقْلاً أَوْ تَخْلُصاً مِنْ سَكُونَيْنِ (التَّسْهِيلُ ص ١٠٧)

(٢) لَمْ يَذْكُرْ بَيِّنَ الْأَلْفِيَّةِ فِي نَصِّ الْمَخْطُوطِ وَهَذَا :

كَالْشَّبْهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْنَا	وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
وَكِتَابَةِ عَنْ الْفِعْلِ بِلا	تَأْثُرٍ وَكَافِتْقَارٍ أَصْلاً

وإذا تقررَ هذا فاصلُ وضعِ الحرفِ أن يكونَ أخصَرَ من الفعل ، وأقلُّ حُرُوفِ الفعلِ ثلاثةً ، وأخصَرُ منه ما يكونُ على حرفٍ واحدٍ أو حرفَينِ ، فإذا وجدنا اسماً وُضِعَ على حرفٍ واحدٍ أو على حرفَينِ كانَ مَبْنِيًّا لشبهه بالحرفِ في الوضعِ.

ولَمْ أَقِفْ عَلَى مراعاةِ هَذَا الشَّيْءِ الوُضْعِيِّ إِلَّا لِهَذَا الرَّجُلِ ^(١) ، بَلْ الْمَنْقُولُ فِي كِتَابِ أَصْحَابِنَا أَنَّ مِنَ التَّخَوِّيِّينَ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى شِبْهِ الْحَرْفِ ^(٢) ، أَوْ تَضَمَّنَ مَعْنَاهُ وَهُوَ الْفَارَسِيُّ ، وَقَسَرَ شِبْهُ الْحَرْفِ بِالشَّبهِ فِي الْاِفْتِقَارِ كَالْمَوْصُولَاتِ وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَالضَّمَائِرِ ^(٣).

(١) المقصود به ابن مالك.

(٢) قال الزجاجي : " عرض لبعض الأسماء علة منعها من الإعراب فبنت وتلك العلة مشابهة الحرف ". الإيضاح في علل النحو : ٧٧ لأبي القاسم الزجاجي تحقيق : مازن المبارك ط. دار الفرائس خامسة : ١٩٨٦ م ، وينظر قضية الشبه في النحو العربي : ٣٦٤ فؤاد أحمد السيد الخطاب ط. أولى : ١٩٨٨ م ، وينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٥٠ ، ٥١.

(٣) ينظر المسائل العسكرية : ٢٣٠ - ٢٤٣ وشرح جمل الزجاجي : ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ والتذييل والتكميل : ١ / ١٣٣ (هندأوى) ، وهو ما ذكره ابن مالك نفسه في التسهيل ص ٧ وشرحه : ١ / ٣٨ - ٣٩ ، ورد أبو حيان على الفارسي قوله فقال : " وهذا الذي ذهب إليه أبو علي مذهب شديد التعسف كثير التكلف وهو مع ذلك فاسد بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني وإن لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه ، وكل ما اعتذر عنه فإنه بني فيه على المحل على الغالب وسامح نفسه في ذلك ، وكان يتحمل ما قال لو أدى ما فر منه إلى شيء مستحيل ولا يعد إذا وضعت كلمة أصلها الإعراب موضع كلمة أصلها البناء أن يحكم لها بحكم ما حلت محله " . التذييل : ١٣٤ - ١٣٥

وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا ذَهَبُوا إِلَى الزِّيَادَةِ عَلَى هَاتَيْنِ الْعِلَتَيْنِ ، فَرَعَمُوا أَنَّ الْبِنَاءَ لَشِبهِ
الحرف ، أو لتضمنه مَعْنَاهُ ، أو لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْمَبْنِيِّ أو لِمُضَارَعَتِهِ هَذَا ، أو لِإِضَافَتِهِ إِلَى
مَبْنِيٍّ أَوْ لَخُرُوجِهِ عَنِ النَّظِيرِ^(١).

وزعم المبرد^(٢) أَنَّ مَوْجِبَاتِ الْبِنَاءِ كَثْرَةُ الْعِلَلِ الْمَوْجِبَةِ لِمَنْعِ الصَّرْفِ ، وَقَدْ
تَعَرَّضْنَا لَكثيرٍ مِنْ تَثْبِيهِ هَذِهِ الْعِلَلِ ، وَمَا هُوَ مِنْهَا مُوجِبٌ ، وَمَا هُوَ بِمُجَوِّزٍ ، وَالشَّرُوطِ
فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا الْمُسَمَّى بِالنِّكَتِ الْحَسَنِ فِي غَايَةِ الْإِحْسَانِ^(٣).

(١) مثال المبنى لشبه الحرف : المضمرات واسم الإشارة والموصول ووجه الشبه أنها في تأدية معناها
مفتقرة إلى غيرها كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه.
ومثال المبنى لتضمن معنى الحرف : أسماء الشرط والاستفهام.
ومثال المبنى لوقوعه موقع المبنى : أسماء الأفعال والمنادى المبنى.
ومثال المبنى لمضارعته ما وقع موقع المبنى : مثل حذام وقطام فإنه ضارع نزال ونزال وقع موقع
انزل.

ومثال المبنى لخروجه عن النظير : أي الموصولة في حالة بنائها.
ومثال المبنى لإضافته إلى مبنِيٍّ : مثل حين في قوله : على حين غابت المشيب على الصبا .. الخ
ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وابن يعيش : ٣ / ٧٩ - ٨٢ ، وشرح جمل
الزجاجي : ١ / ١٠٥ ، ١٠٦ - ٢ / ٣١٨ ، ٣٣٠ ، وحاشية الصبان : ١ / ٥١ ، وشرح
الكافية الشافية : ص ٢١٦.

(٢) المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد بن بني ثماله ، أخذ عن الجرمي والمازني وأبي حاتم ، وله
من المؤلفات في العربية : المقتضب ، وشرح شواهد سيبويه والرد عليه ، والكامل وغيرها ،
توفي سنة (٢٨٥ هـ) نشأة النحو : ٩٠ ، ٨٩ ، وطبقات النحويين : ١٠١ - ١١٠ ،
والمدارس النحوية : ١٢٣ - ١٣٥ ، والمبرد ودراسة كتابه الكامل لأبي الحسن الخطيب : ٦٧ -
٩٦ ، والمبرد حياته وأثره لأحمد القرن وعبد الحفيظ فرغلي : ٤٠ ، ٣٩.

(٣) هو ما ذكرناه في الهامش قبل السابق وينظر : النكت الحسان في شرح غاية الإحسان : ١٥٨ -
١٥٩ تحقيق : عبد الحسين الفتلي ط. مؤسسة الرسالة ثانية : ١٩٨٨ م.

وقوله : " والمعنوي في متى وفي هنا " أما : " متى " إذا كانت استفهاماً فتضمّنت معنى الهمزة ، وإذا كانت شرطاً فتضمنت معنى إن الشرطية .

وأما : " هنا " فإنما بُنيت عند أصحابنا لشبهها بالحرف في الافتقار إلى مُشارِ كسائر أسماء الإشارة ، وأما على ما ذهب إليه هذا الناظم فيتحيل له أن : " هذا " اسم إشارة ولم تضع العرب للإشارة حرفاً فتضمن اسم الإشارة معناه ؛ لكنه كان ينبغي أن يوضع له حرف ؛ كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والتشبيه وغير ذلك ، فضمن اسم الإشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي أن يوضع لمعنى الإشارة^(١) .

وقوله : " وكتابة عن الفعل بلا تأثر " النائب عن الفعل من الأسماء قسمان :

قسم يتأثر للعامل وهو معرب وذلك المصدر الذي هو بدل عن اللفظ بالفعل نحو : ضرباً زيداً وغيره ، ألا ترى أنه يتأثر للعامل ويصير معمولاً له ، وقسم لا يتأثر وذلك نحو : نزال ومن النحويين من زعم أنه مثل نزال في موضع النصب .

وقوله : " وكافتقار أصلاً " يريد بذلك الموصولات نحو : الذي والتي ، فإنها تفتقر إلى صلاحها افتقار تَأَصَّلٍ بمعنى أن معناها متوقف على صلاحيتها ، واحتراز من افتقار غير متأصل نحو : افتقار المضاف للمضاف إليه .

قوله :^(٢)

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِباً	وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بِنِيّاً
لَوْ أَنَّ كَيْدَ كَبِيرٍ عَنْ مَنْ فُتِنَ	مِنْ لَوْ أَنَّ تَوْكِيدَ مُبَاشِرٍ وَمِنْ

(١) ينظر شرح الأشئوب بحاشية الصبان : ١ / ٥٢ - ٥٣

(٢) لم يذكر الشارح هنا بيت ابن مالك الآتي :

ومغرب الأسماء ما قد سلماً من شبه الحرف كإرضي وسماً

ذَكَرَ أَنْ فَعَلَ الْأَمْرَ وَالْمَاضِي يُنَيِّنُ ، وَلَمْ يُنَيِّنْ عَلَى مَا بَيْنَانِ عَلَيْهِ ، أَمَّا بِنَاءِ
الماضي فصحيح ، ٧/ وأما فَعَلَ الْأَمْرَ فَعَلَى قَسَمَيْنِ :

معرب بإجماع وهو ما دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الْأَمْرِ نحو : لِسِقْمِ زَيْدٍ ، ومبني
باختلاف . وهو الأمرُ العاري من اللام ، فَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهُ مَبْنِي ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ
أَنَّهُ مَعْرَبٌ ، وَكَانَ الْأَخْفَشُ ^(١) يَسْتَجِدُّ قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ أَبِي الْأَحْوَصِ ^(٢)
من شيوعنا ^(٣) .

وقد أطلقَ هَذَا النَّاطِمُ فَعَلَ الْأَمْرَ فِي مَوْضِعِ التَّقْيِيدِ ؟ ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمُضَارِعَ
يعرب إذا عري من نون توكيدٍ مباشرٍ ومن نون إناثٍ ، ومفهوم الشرط أنه إذا لم يعر
منهما لم يعرب ، أما نون التوكيد فإنها إذا اتصلت بالمضارع المعرب ؛ احتراز عن
اتصالها بالمضارع الذي لحقته نون الإناثِ يَنْتَبِئُ معها مطلقاً في مذهب الأخفش سواء
أَكَانَ المضارع مما رفع بالثَّوْنِ أم لم يكن ، وهو ظاهر قول ^(٤) أبي موسى ^(٥) .

(١) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لبني بجاشع بن دارم أخذ عن سيبويه
وصنف : معاني القرآن والمسائل الكبيرة وغيرها . توفي سنة (٢١٥ هـ) أخبار النحويين
البصريين : ٦٦ وما بعدها وطبقات النحويين للزبيدي : ٧٢ وما بعدها .

(٢) هو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الإمام أبو علي بن أبي الأحوص القرشي
يعرف بابن الناطم وله شرح المستصفي وشرح الجمل وتوفي سنة (٦٧٩ هـ) ينظر : بغية
الرعاة : ١ / ٥٣٥

(٣) " قال الأشموني : وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقصورة وهو
عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل : قم ، لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف
المضارعة " . شرح الأشموني : ١ / ٥٨ ، ٥٩ ، وينظر معه حاشية الصبان فقيه نسبة للأخفش
وضعف ذلك بأن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كحذف الجار .

(٤) هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى البربري المراكشي العلامة أبو موسى الجزولي
له المقدمة وشرح أصول ابن السراج وغيرها ، توفي سنة (٦٠٧ هـ) . البغية : ٢ / ٢٣٦ ، ٢٣٧
(٥) ينظر شرح المقدمة الجزولية للشلوين : ٢٦٤ - ٢٦٥ وهو مذهب المصنف في التسهيل .

وفصل غير الأخفش فقال : إما أن تُبَاشِرَ التُّونَ المضارعَ أوْ لَا تَبَاشِرْهُ فإنْ بَاشَرْتَهُ بَنَى نَحْوَ : هل تقومين ، لا تضربين ؛ وإنْ لَمْ تَبَاشِرْهُ وَذَلِكَ فِيمَا رُفِعَ بِالتُّونِ ، وهو الأمثلة الخمسة لم يبنِ وَذَلِكَ نَحْوُ : إِنَّ الزَّيْدِينَ ليقومون ، أصله ليقومون ، ثم أدخلت نون التوكيد فلم تَبَاشِرْ المضارع بل جاءت بعد الضمير وبعد نون الرفع فقلت : ليقومونَ ، فاجتمعت الأمثال فحذفت التُّونَ الَّتِي هي علامة الرفع فصارت ليقومونَ ، فالتقى ساكنان الواو الَّتِي هي ضمير ، والتُّونَ الأولى الساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار : ليقومون ، وكذلك الخفيفة غير أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ أمثالُ إِنَّمَا يَجْتَمِعُ مثلاًن ، وهذا المذهب الثاني هو ظاهر كلام هَذَا النَّاطِمِ^(١).

وأما نون الإناث فَأَيُّهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِالمضارع ، فَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ يُتَنَى معها وَذَلِكَ نَحْوُ : يخرجن حملاً عَلَى الماضي ، وبعض المتأخرين ذهب إلى أَنَّهُ يَسَاقُ عَلَى إعرابه لوجود موجب الإعراب فيه^(٢) ، والترجيح بين هذه المذاهب والاستدلال لها وعليها ليس هذا موضعها.

(١) المضارع متى اتصلت به نون التوكيد بني وفيه عندئذ ثلاثة مذاهب : الأول : الباء مطلقاً وهو مذهب الأخفش . ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٤ / ٣٣ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٢٦٢ ، ٢٦٥ - ٢٦٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، وقد نسب أبو حيان في الارتشاف إلى الزجاج وأبي علي وهو في الإيضاح العضدي : ٣٢٣ - ٣٢٤ ، والمقتصد : ١١٣٦ وهو مذهب المبرد في المقتضب : ٣ / ١٩ - ٢٢ ، والثاني : الإعراب مطلقاً ، وقد ذكر ابن الخباز في النهاية : ٢٣٠ أنه قول ابن الدهان في كتابه الغرة ، والثالث : التفصيل بين أن تتصل بالفعل فيكون مبنياً أو لا تتصل مباشرة فيكون معرباً وهذا المذهب هو المشهور والمنصور . ينظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٠ ، ٣ / ٥١٨ - ٥٢٠ وشرح الكافية الشافية : ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٤١٣ - ١٤١٧ وشرح عمدة الحفاظ : ٣٢٥ - ٣٢٦ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٦ .

(٢) المسألة خلافية فقد ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب ونسب قوله إلى الأخفش في رصف المباني : ٣٣٣ تحقيق الخراط ط . تجمع اللغة العربية بدمشق وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين . ينظر التذيل والتكميل ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ وشرح المقدمة الجزولية : ٢٦٢ - ٢٦٤ ، وقد ذهب أكثر الحوئين المتقدمين والمتأخرين إلى أنه مبني . ينظر التذيل والتكميل : ١ / ١٢٩ .

قوله : (١)

وَاجْزِمِ يَتَسَكِّنِ وَغَيْرُ مَا ذَكَرُ يَتَوَبُّ نَحْوُ : جَا أَخُو بَنِي لَمَرٍ

يقول : يُرْفَعُ بالضمّة ويُتَصَبُّ بالفتحة وَيُجَرُّ بالكسرة وَيُجْزَمُ بالتسكين ،
وغير هذا يتوب عنه ما يذكره بعد ذلك ، وهذا منه بناءً عَلَى أَنَّ الإعراب يكون
بالحركات وبغيرها من الحُرُوفِ الَّتِي سبَّكَهَا بعد ذَلِكَ.

ومذهب المحققين أَنَّهُ لَا إعراب إِلَّا بحركة أو بحذفها أو بِالتَّنُونِ أو بحذفها
وسنورد الخلافَ عِنْدَ ذِكْرِ مَا نَابَ عَنِ الحركات شَيْئاً فشيئاً - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

(١) ترك الشارح بعد هذا حمسة أبيات لم يتعرض لها من الألفية وهي :

وكل حرف مستحق للبناء	والأصل فِي المبنى أَن يسكن
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم	كأين أمس حيث والساكن كم
والرفع والنصب اجعلن إعرابا	لاسم وفعل نحو : لن أهاها
والاسم قد خصص بالجر كما	قد خصص الفعل بأن ينجزما
فارفع بضم وانصب فتحا وجر	كرا كذكر الله عبده يسر

الأسماء الستة

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَارْفَعَ بَوَاوِ وَأَنْصَبَ بِالْأَلْفِ وَأَجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصْفُ

ظاهرُ كلامِهِ يقتضي أنَّ الإعرابَ في هذه الأسماء الستة بشرطها إنما هو بالحُرُوفِ وبه قال هشام^(١) من الكوفيين^(٢) ، وقطرب^(٣) والزيادي^(٤) من البصريين^(٥) .
وذهبَ المازنيُّ إلى أنَّها معربةٌ بالحركاتِ التي قبلَ الحُرُوفِ ، والحُرُوفِ إشباعٌ وهو اختيارُ الزجاج^(٦) .

(١) هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله الحوي الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي له مقالة في النحو تنسب إليه وصنف مختصر في النحو والحدود والقياس وتوفي سنة (٢٠٩ هـ) بنظر بعية الوعاء : ٢ / ٣٢٨ .

(٢) هو ما قاله الزجاجي في محاليس العلماء ص : ٣٢٩ ، وقال أبو حيان في التذيل : وهشام من الكوفيين في أحد قوله . ينظر : ١ / ١٧٦ .

(٣) قطرب : هو أبو علي محمد بن المستير الحوي المعروف بقطرب لازم سيويه وأحد عسى عيسى بن عمر له من التصانيف : المثلث والنوادر والصفات والأصوات والعلل في النحو وغيرها ، توفي سنة (٢٠٠ هـ) بغية الوعاء للسيوطي : ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٤) إبراهيم بن سيفان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي صنف : النقط والشكل والأمثال وشرح نكت سيويه وغيرها ، توفي سنة (٢٤٠ هـ) بنظر بعية الوعاء : ١ / ٤١٤ .

(٥) ينظر المسائل البصريات : ٨٩٦ وابن يعيش ١ / ٥٢ والجمل : ٣ - ٥ وشرح المقدمة الجزولية : ١٤٣ والتذيل والتكميل : ١ / ١٧٦ .

(٦) ينظر الإنصاف : ١٧ وابن يعيش ١ / ٥٢ والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٧ وشرح المقدمة الجزولية : ١٤٤ وشرح ألفية ابن معط : ٢٥٢ - ٢٥٣ ونسبه الزجاجي في محاليس العلماء إلى البصريين : ٣٢٩ .

وذهب أبو الحسن الربيعي^(١) إلى أنَّها معربة بالحركات التي قبل الحُرُوفِ وهي منقولة من الحُرُوفِ^(٢).

وذهب الكسائي^(٣) والفراء^(٤) إلى أنَّها مُعَرَّبَةٌ بالحركات والحُرُوفِ مَعًا^(٥).

وذهب الجرمي^(٦) إلى أنَّها معربة بالتغير والانقلاب في حالة النصب والجر وبعدم ذلك في حالة الرفع^(٧)، وهذا شبيه بما نقل صاحب الإعراب عن هشام أنَّ الإعراب فيها معنويٌّ لا لفظيٌّ، فلا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر.

(١) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربيعي أبو الحسن الزهري، عاصر الفارسي ولم يذكر السبوطي وفاته. البغية: ٢ / ١٨١، ١٨٢.

(٢) بنظر الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ١١٦ - ١١٧، والإنصاف: ١٧، وابن يعيش: ١ / ٥٢، والتذيل والتكميل: ١ / ١٧٧.

(٣) الكسائي: هو علي بن حمزة، من أصل فارسي، ولد بالكوفة ويعد زعيم المدرسة الكوفية، توفى سنة (١٨٩هـ). المدارس النحوية: ١٧٢ - ١٧٥.

(٤) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن رباح مولى بني أسد، ولد بالكوفة وتلقى عن الكسائي، له من التصانيف: كتاب الحدود ومعاني القرآن وغيرهما، توفى سنة (٢٠٧هـ). نشأة النحو: ٩٤، ٩٣، وطبقات النحويين: ١٣١ - ١٣٣، وطبقات القراء: ٢ / ٣٧١ ووفيات الأعيان: ٢٢٥ - ٢٣٠ / ٥.

(٥) نسب إلى الكوفيين في المقتضب: ٢ / ١٥٥، والإنصاف: ١٧، وأسرار العريضة: ٥٩، وابن يعيش: ١ / ١١٧، ونسب إلى الفراء في ابن الشجري: ٢ / ٢٤٣. تحقيق الطنطاخي والإيضاح في شرح المفصل: ١ / ١١٧.

(٦) الجرمي: هو أبو عمرو الجرمي صالح بن إسحاق البجلي، مولده ونشأته بصري، أخذ عن الأخفش وله في النحو والصرف مؤلفات مختلفة من أهمها: كتاب المختصر في النحو وكتاب الأبنية وله كتاب في العروض وعني بكتاب سيويه فألف في غريبه كتاباً وفي شواهد الشعر كتاباً آخر، توفى سنة (٢٢٥هـ). المدارس النحوية: ١١١ وطبقات النحويين: ٧٥، ٧٤.

(٧) بنظر المقتضب: ٢ / ١٥٣ - ١٥٥، وابن يعيش: ١ / ٥٢، وشرح ألفية ابن معط: ٢٥٣، والتذيل: ١٧٧.

وذهب السهيلي^(١) وتبعه تلميذه أبو علي الرندي^(٢) إلى التفصيل فيها فقال :
فوك وذو مال معربان بحركات مُقَدَّرَةٌ فِي الحُرُوفِ وباقيها معربة بالحُرُوفِ^(٣) ،
وذهب سيويه^(٤) والفارسي إلى أَنَّهَا كُلُّهَا معربة بالحركات المُقَدَّرَةٌ فِي الحُرُوفِ وهو
الصحيح^(٥) . ٨/

قوله :

مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَأَنَا

مِنْ ذَاكَ أَي : مما يرفع بالواو وينصب بالالف ويمجر بالياء : " ذو " بمعنى
صاحب ، واحترز بذلك من : " ذو " الموصولة فِي لُغَةٍ طَيِّءٍ ، فَإِنَّهَا تَكُونُ هَكَذَا مَبْنِيَّةً
نحو : جاء ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام ، هَذَا الْأَعْرَفُ فِي لُغَةٍ طَيِّءٍ ،

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ، تلميذ ابن الطراوة ، ألف نتائج الفكر والروض الآنف
وغيرهما ، توفي سنة (٥٨١هـ) . ينظر : المدارس النحوية : ٢٩٩ .

(٢) هو عمر بن عبد الحميد الرندي بضم الراء وسكون النون أبو علي الأستاذ الحوي ، هذا ما
ذكره عنه السيوطي فِي البغية : ٢ / ٢٢٠ ، وقال محقق الكتاب فِي الحاشية : هو من تلاميذ
السهيلي وله شرح على حمل الزجاجي وهو من مقرني كتاب سيويه .

(٣) نتائج الفكر : ٨٠ تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ط . دار الكتب
العلمية أولى : ٩٩٢ ، وانظر أيضاً شرح المقدمة الجزولية : ٣٥٩ - ٣٦٠ والتذييل : ١ / ١٧٨ .

(٤) سيويه : هو عمرو بن عثمان بن قنبر من موالى بني الحارث بن كعب ، اشتهر بلقبه سيويه ،
له من المصنفات : الكتاب ، توفي سنة (١٨٠هـ) . المدارس النحوية : ٥٧ - ٥٩ ، وطبقات
النحويين : ٦٦ - ٧٢ ، وسيويه جامع النحو العربي د . فوزي مسعود : ٣٠ ، وما بعدها ،
 ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي : ٦٥ وما بعدها ، ومعجم الأدباء : ١٦ / ١١٥ .

(٥) لم أقف لسيويه على نص صريح فِي هذه المسألة وهو فِي التعليقة : ١ / ٢٨ - ٣١ ، والمسائل
العضديات : ٨٩٦ ، والمسائل البغداديات : ٥٣٩ - ٥٤٢ ، والتكملة : ٤٩ ، وشرح
المقدمة الجزولية : ١٤٧ والتبيين للعكري : ١٤٩ ، والتذييل : ١ / ١٧٥ - ١٧٦ .

وبعضهم يجعلها كذي بمعنى صاحب ، فيقول : جاء ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت
بذي قام ، فعلى هذه اللغة لا يكون ذلك احترازاً ويكون الشرط لا مفهوم له.

واختلف في وزن : " ذو " بمعنى صاحب ، فمذهب الخليل^(١) أن وزنه "فعل"
كفرو بسكون العين^(٢) ، ومذهب سيبويه والأخفش : "فعل" مفتوح العين^(٣) ،
والأظهر أن لام ذي ياء ، وأن أصل تركيبها إنما هو من : ذوي فتكون من باب طوي
وهو ما عينه واو ولامه ياء ، وهو أكثر من باب قوة وهو ما عينه واو ولامه واو^(٤).

ومن أحكام : " ذي " بمعنى صاحب أنها يلزم إضافتها إلى اسم جنس ظاهر
غير صفة فلا يجوز : ذو هذا ، ولا : ذو غني ، ولا : ذو زيد ، وإذا سمع ذو زيد
فإنما هو من الإضافة إلى اللفظ لا إلى مدلوله.

ولا يجوز : ذوهُ ، ولا ذوك^(٥) ؛ خلافاً لبعضهم في إجازته إضافتها إلى
المضمر^(٦) ، وزعم بعضهم أنها أشرف في الوصف من صاحب ، ولذلك جاءت في
صفات الله تعالى : ذي الجلال ، ذي العرش ، ولم يَجِئ في صفاته صاحب كذا ،
وأبدي فرقاً بين قوله تعالى^(٧) : ﴿ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ ﴾ ، وقوله
تعالى^(٨) : ﴿ وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا ﴾.

(١) الخليل : هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، واضع معجم العين في أصول اللغة وواضع
علم العروض ، توفي سنة (١٧٥هـ). المدارس النحوية ٣٠ وما بعدها ، وأخبار النحويين
البصريين للسيرافي : ٥٤ - ٥٦.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣ / ٢٦٣ ، والتذييل : ١ / ١٦٣.

(٣) الكتاب لسيبويه : ٣ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٦١.

(٤) ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٦٣.

(٥) هو مذهب سيبويه وهو المنع ، ينظر في الكتاب : ٣ / ٤١٢.

(٦) هو مذهب المبرد في المقضب : ٣ / ١٢٠ ، وقد نسب القواس في شرحه لألفية ابن معط
ص : ٢٥٤ إلى المبرد إجازة ذلك.

(٧) من الآية : ٤٨ من سورة القلم.

(٨) من الآية : ٨٧ من سورة الأنبياء.

وقولُهُ : " وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَأَنَّا " يقول : إذا ذهب الميم من الفم قلت : هَذَا فَوْ زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ فَا زَيْدٌ ، ونظرتُ إِلَى فِي زَيْدٌ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا ذهب الميم منه أُعْرِبَ بِالْحُرُوفِ وَكَانَ الْأَجُودُ أَنْ يَقُولَ : إِذَا لَمْ تُعَوِّضْ مِنْ عَيْنِ الكلمةِ وَهِيَ الْوَاوُ مِمَّا لَا أَنَّهُ كَانَتْ فِيهِ الْمِيمُ فَذَهَبَتْ .

وأصلُ هذه الكلمة مُرَكَّبٌ من : " فَوْه " ففأَوْهَاءُ فَاءٌ وَعَيْهَاءُ وَاوٌ وَلَامُهَاءُ هَاءٌ^(١) ، ووزَّهَتْها : " فَعْلٌ " بسكون العين^(٢) .

وإذا عَوِّضَ مِنْ وَاوِهَا مِيمٌ فَقَبِيهَا لغات : أَنْ تُكُونَ الفَاءُ مَفْتُوحَةً رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا ، وهي الْأَفْصَحُ ، وَمَضْمُومَةٌ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ، وَمَكْسُورَةٌ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ، وتابعا حركتها لحركة الإعراب وهي أضعف اللغات^(٣) .

وَقَدْ جَاءَ تَشْدِيدُ الْمِيمِ مَعَ الْفَتْحِ ، أَتَشَدُّ صَاحِبُ التَّرْقِيقِ^(٤) مِنْ أَرْجُوزَةٍ .

أَلَدُّ مَا ضَمَمْتُ عِنْدِي ضَمُّهُ كَطَعْمٍ شَهْدٍ رِيقُهُ وَقَسُّهُ^(٥)

(١) خالف أبو حيان ما ذكره في التذييل والتكميل : ١ / ١٧١ حيث يقول : " واتصم هذه النقول أنه له مواد أربع : (ف و هـ) وهي التي زعم الأكثرون أنها الأصل ، ويدل عليها التصغير والتكسير والاشتقاق نحو : فَوَيْهَ ، وَأَفْوَاهُ ، وَمَا فَاةً بِكِدَا ، وَفَلَانٌ أَفْوَةٌ وَمُفَوَّةٌ وَمُحَوَّاهُ . (ف م ي) - (ف م و) ويدل عليه : هذا الفما ، والشبية : فمبان ومفوان ، (ف م م) يدل عليه أقمام " .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي : ٣ / ٢١٥ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٤٧ - ٤٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والكتاب لسيويه : ٣ / ٣٦٦ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن المعلّى الأسدي النحوي اللغوي ، روى عن الفضل بن سهل وأبي كثير الأعرجي وابن دريد ، من مصنفاته : الترقيص ، وشرح ديوان تميم بن أبي بن مقبل . ينظر معجم الأدباء : ١٩ / ٥٥ ، وبنية الوعاة : ١ / ٢٤٧ ، والخزانة : ٩ / ٢٢٦ ، وكشف الظنون : ٤٠١ .

(٥) البيتان من الرجز المشطور وردا في التذييل والتكميل : ١ / ١٧٠ .

اللغة : ضمنت : عانقت ، والشهد : الطعم الحلو ويراد به العسل ، والريق هو تردد الماء في الحلق فهو من راق الماء يريق ريقاً أي انصب .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " وقمه " حيث جاء مفتوح الفاء مضعف الميم وهي لغة من لغات كثيرة في الفم .

وحكى كُرَاع^(١) أَنَّهُ يُقَالُ : " فَمَ " بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ^(٢) ، وحكى صاحب
 البواقيت^(٣) : الفتح والضم والكسر مع التشديد ، قَالَ : وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ يَعْنِي الْفَتْحَ^(٤) .
 وقال ابن جني^(٥) : الْوَجْهُ أَنَّ تَشْدِيدَ الْمِيمِ لَيْسَ بِلُغَةٍ^(٦) ، وحكى صَاحِبُ
 الْمُوَعَّبِ^(٧) عَنْ ثَعْلَبِ^(٨) أَنَّهُ يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ إِذَا نَقَصَ مِنْهُ اللَّامُ فَيَقَالُ : فُونٌ وَفِينٌ
 وَهَذَا فِي غَايَةِ الْغَرَابَةِ^(٩) ، وحكى بعضهم الْقَصْرَ فِيهِ فَيَقُولُ : هَذَا فَمَاك ، ورأيت
 فَمَاك ، ونظرت إِلَى فَمَاك .

-
- (١) هو أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل النحوي اللغوي ، صنف المحرر
 ومختصره ، والمجهد ومختصره وغيرها ، توفي سنة (٣٠٧هـ) . ينظر بغية الوعاة : ٢ / ١٥٨ .
- (٢) ينظر التذيل والتكميل : ١ / ١٧١ .
- (٣) هو محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد اللغوي المعروف بـفلام ثعلب ، المتوفى سنة
 (٣٤٥هـ) ، من مصنفاته : البواقيت ، وشرح الفصيح وفائت الفصيح . ينظر إنباء الرواه :
 ٣ / ١٧١ - ١٧٧ ، وبغية الوعاة : ١ / ١٦٤ - ١٦٦ .
- (٤) ينظر التذيل والتكميل : ١ / ١٧١ .
- (٥) ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، ولد سنة (٣٢٠هـ) . وله مصنفات شتى منها
 في اللغة والنحو : اختصاص المصنف وسر صناعة الإعراب ، ومنها في القراءات : المختب
 وغيره . توفي سنة (٣٩٢هـ) . ينظر المدارس النحوية : ٣٦٥ وما بعدها .
- (٦) سر صناعة الإعراب : ٤١٥ - ٤١٧ ، وينظر شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٩٧ ط . دار الكتب العلمية .
- (٧) هو تمام بن غالب المعروف باب التياي أو بابن التيان أبو غالب الأندلسي المرسى اللغوي ،
 توفي سنة (٤٣٣هـ) . صنف تلفيح العين في اللغة وهو المسمى الموعب . ينظر إيضاح المكنون :
 ٢ / ٦٠٧ ، وكشف الظنون : ٣ / ٤٨١ ، ووفيات الأعيان : ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، ومعجم
 الأدباء : ٧ / ١٣٥ - ١٣٨ .
- (٨) ثعلب : هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني أبو العباس ثعلب ، صنف : المصون في النحو
 واختلاف النحويين والتصغير والوقف والابتداء وغيرها ، توفي سنة (٢٩١هـ) . بغية الوعاة
 للسيوطي : ٣٩٦ ، ٣٩٧ .
- (٩) يعلل أبو حيان لغرابية هذه الرواية بقوله : " وكان هذا الجمع عوض عما ذهب منه من لام
 الكلمة ، وأما العين فإنها ذهبت لأجل واو الجمع وبائه " . التذيل والتكميل : ١ / ٣٢٩ .

قوله :

أَبْ أَخْ حَمْ كَذَاكَ وَهَسُنْ وَالتَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَتَالِيهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ تَقْصِيهِمْ أَشْهَرُ

وَزَنْ : " أَخْ ، وَأَبْ ، وَحَمْ ، وَهَسُنْ " فَعَلَ بفتح العين ، أَمَّا : " هَسُنْ " فالتقص فيه أعرف ، وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ تَشْدِيدُ نُونِهِ ؛ كَمَا رُوِيَ - أَيْضاً - تَشْدِيدُ خَاءِ أَخْ وَبَاءِ أَبْ ، وَقَدْ رُوِيَ قَصْرُهُمَا وَنَقْصُهُمَا ، وَرُوِيَ نَقْصُ : " حَمْ " وَقَصْرُهُ^(١) ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى : " فَعَلَ " كَذَلِكُوكَ وَكَخَبْءُ ، فيقال : حَمَوْ وَحَمَوْ^(٢) .

وَيُظْهِرُ الْوَاوُ فِي : حَمَوْ دَلِيلَ عَلَى أَنَّ أَصْلَ لَامِهَا الْوَاوُ ، إِذَا قُلْتَ : حَمَوْكَ^(٣) ؛ خِلَافًا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ أَصْلَهَا الْيَاءُ مُشْتَقَّةً مِنَ الْحِمَايَةِ ؛ لِأَنَّ أَحْمَاءَ الْمَرْأَةِ يَحْمَوْنَهَا .

(١) أما أمثلة هذه اللغات في الأسماء الأربعة (أب - أخ - حم - هن) فهي كالآتي :

فمثال نقص أب قوله : بأبه اقتدى عدي في الكرم .

ومثال قصره في قوله : إن أباه وأبا أباه .

ومثال تشديد الباء : ما حكاه الأزهري في التهذيب من قوله : استأيت فلاناً ، بباءين أي اتخذته أباً .

ومثال نقص أخ ما حكاه أبو زيد من قولهم : جاءني أخك .

ومثال قصره قوله : أخاك الذي إن تدعه للممة يملك .

ومثال تشديد الحاء ما رواه الأزهري في التهذيب من ذلك .

ومثال نقص حم ما حكاه الفراء من قولهم : هذا حمك .

ومثال قصره ما روي من قولهم : قام حماك نص عليه الأندلسيون .

ومثال نقص هن قوله : وقد بدا هنك من المزور .

ومثال تشديد نونه قوله : وهى جاذ بين لهرمتي هن .

(٢) هو مذهب الفراء ذكره أبو حيان في : التذييل : ١ / ١٥٩ ، وأما مذهب البصريين فقالوا :

وزنه : " فَعَلَ " . ينظر أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٣٤ ، وابن يعيش : ١ / ٥٢ - ٥٣ ،

والتوطئة : ١٢٣ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٧٨ .

(٣) في اللسان مادة " حا " : " الجوهرى : وأصل حم حو بالتحريك لأن جمعه أحماء مثل أباء " .

٩/ وتعرضُ النَّاظِمُ للغاتِ هذهِ الأَسْمَاءِ لَيْسَ من عِلْمِ التَّخَوُّرِ فَكَانَ يَلِيقُ حَذْفُهَا من هذه الأَرْجُوزَةِ المختصرةِ والعدولُ إِلَى الأحكامِ النحويةِ بدل هذه اللغاتِ لكن من غلبَ عَلَيْهِ فَنُ أُولَعَ بِذِكْرِهِ.

قوله :

وَشَرَطُ ذَا الإِغْرَابِ أَنْ يُصَفَّنَ لَا لِيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اِعْتِلَا

ذَكَرَ أَنَّ شَرَطَ إِعْرَابِ هذهِ الأَسْمَاءِ بالواوِ رَفْعاً وبالألفِ نَصْباً وبالياءِ جَرّاً أَنْ تَكُونَ مضافاً لغيرِ ياءِ المتكلمِ ، فإذا أَضِيفَتِ للياءِ لم تثبتِ هذه الحُرُوفُ .

وأخذ الناظمُ هَذَا الشرطَ عَلَى إطلاقهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَا لَا يَنْفَكُ عَنْ الإِضَافَةِ وَلَا يُضَافُ للياءِ وَلَا لغيرِهِ من الضمائرِ إِلَّا عَلَى خِلَافٍ فِيهِ وَهُوَ : " ذُو " وَلَهَا - أَيْضاً - شَرَطَانِ غَيْرَ هَذَا الشرطِ الَّذِي ذَكَرَهُ :

أحدهما :

أَنْ تَكُونَ هذهِ الأَسْمَاءُ مَكْتَبَةً فَإِذَا كَانَتْ مَصْغُورَةً أُعْرِبَتْ بِالحركاتِ ، فَنَقُولُ : هَذَا أَخِي زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ أَخِي زَيْدٍ ، وَمَرَرْتُ بِأَخِي زَيْدٍ ، وَقِيَاسُ تَصْغِيرِ : " ذِي مَالٍ " ، أَنْ نَقُولَ : " ذُوِّي مَالٍ " .

الثاني :

أَنْ تَكُونَ مفردةً ، أَيْ لَيْسَتْ مثناةً وَلَا مجموعةً ، فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ مثناةً أو مجموعةً لَمْ تَكُنْ بالواوِ وَلَا بالألفِ وَلَا بالياءِ^(١) ، وَقَدْ جَمَعَتِ الْعَرَبُ : " أَبَا وَأَخَا " جمع سلامة ، قَالُوا : أَبُونَ ، وَأَخُونَ رَفْعاً ، وَأَبِينِ وَأَخِينِ نَصْباً وَجَرّاً ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ

(١) التمس أبو حيان العذر لابن مالك في هذين الشرطين فقال : والعذر للمصنف في إهمال هذين الشرطين هو أنه علق الحكم بعين لفظ أب وأخواته ، فإذا صغر أو ثني أو جمع فليس نفس اللفظ المعلق عليه الحكم . التذييل والتكميل : ١ / ١٥٧ .

أَنَّ اللَّامَ فِي : " أَيْكَ " قَدْ ثَبَتَ فِي حَالِ الْإِضَافَةِ إِلَى بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَتَقُولُ : أَيْيَّ ،
قال الشاعر :

فَلَا وَأَيْيَّ لَا أُنْسَاكَ حَتَّى يُنْسَى الْوَالَهُ الصَّبُّ الْحَنِينُ^(١)

وهَذَا مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ ، وَيَجُوزُ فِي الشَّعْرِ وَالْكَسَامِ عِنْدَ
الْكُوفِيِّينَ ، وَلَا دَلِيلَ فِي الْبَيْتِ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ جَمَعَ : " أَبَا " جَمَعَ سَلَامَةً ؛ كَمَا
تَقُولُ : قَامَ زَيْدِيَّ.

(١) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْوَافِرِ ، وَهُوَ فِي الْغَزْلِ ؛ لَمْ نَعثرْ عَلَى مَرَاجعَ لَهُ.

اللُّغَةُ : الْوَالَهُ : الْعَاشِقُ الْمَتِيمُ وَمِثْلُهُ الصَّبُّ ، وَهُوَ يَحْلِفُ لِمُصَاحِبَتِهِ أَنَّهُ لَا يَنْسَاهَا أَبَدًا.

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ : فَلَا وَأَيْيَ بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ فَوَاحِدَةٌ لِلْمُتَكَلِّمِ وَأُخْرَى أَصْلُهَا الْوَاوُ وَهِيَ لَامُ
الْكَلِمَةِ ثَبَتَتْ عِنْدَ الْإِضَافَةِ.

﴿ بَابُ الْمُثْنَى ﴾

قوله: ^(١)

بِالْأَلِفِ ارْفَعَ الْمُثْنَى وَكِلاً إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلاً

أما المثني فذهب الزجاجُ فيما نقل عنه إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وذهب الجمهور إِلَى أَنَّهُ معرب ^(٢) ، واختلفوا فِي إعرابه فذهب الجرْمِي إِلَى أَنَّهَا معربة بالتَّغْيِيرِ وَالْإِنْقِلَابِ فِي حالة النصب والجر ، وبعدم ذَلِكَ فِي حالة الرفع ^(٣) ، وَقَدْ نُسِبَ هَذَا إِلَى سِيَبَوِيهِ ^(٤) ، نال : أبو الفتح : هو قول أبي إسحاق وابن كيسان ^(٥) وابن السراج ^(٦) ، وهو قول سيبويه ^(٧) .

(١) لم يذكر الشارح بيت الألفية الذي يلي هذا البيت وهو :

كلتا كذلك الثان واثنان كابتين وابنتين يجريسان

(٢) انظر الخلاف فِي هذه المسألة فِي الكتاب لسيبويه : ١ / ١٧ - ١٨ ، والمقتضب : ٢ / ١٥٣ - ١٥٥ ، والإيضاح فِي علل النحو للزجاجي : ١٣٠ - ١٣٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٩٥ - ٧١٧ ، وأسرار العربية : ٦٧ ، وشرح حمل الزجاجي : ١ / ١٢٢ - ١٢٤ ، والارتشاف : ١ / ٢٦٤ ، والتذيل والتكميل : ١ / ٢٨٧ ، والإنصاف ص ٣٣ المسألة الثالثة .

(٣) ينظر علل التنبيه لابن جني : ٥٠ ، وفيه يقول : " وقال أبو عمر الجرْمِي : الألف حرف إعراب كما قال سيبويه إلا أَنَّهُ كَانَ يزعم أَن انقلاهما هو الإعراب " . والمقتضب : ١ / ١٥١ ، وفيه رد المبرد عَلَى الجرْمِي ، وأسرار العربية : ٢٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٠ ، وابن يعيش : ٤ / ١٤٠ ، والإيضاح فِي علل النحو : ١٣٠ .

(٤) ينظر الكتاب : ١ / ١٣ .

(٥) ابن كيسان : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان من المدرسة البغدادية ، له : المهذب والمختار فِي علل النحو وغيرهما ، توفي سنة (٢٩٩هـ) . المدارس النحوية : ٢٤٨ ، وينظر شذرات الذهب : ٢ / ٢٣٢ ، ونشأة النحو : ١٣٩ .

(٦) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري ، له مصنفات نحوية مختلفة منها : كتاب بمحل الأصول وكتاب الاشتقاق وشرح كتاب سيبويه وكتاب احتجاج القراء والأصول ، توفي سنة (٣١٦هـ) . المدارس النحوية : ١٤٠ ، ١٤١ .

(٧) ينظر سر صناعة الإعراب : ٦٩٥ وزاد فِيه أَنه نسب إِلَى أَبِي علي . ونسبه أبو حيان فِي التذيل إِلَى أَبِي الحسن بن عصفور وسيبويه ، وقال نسب السهيلي إِلَى المازني . ينظر فِي ذلك : التذيل -

وذهب الكوفيون إلى أن الحُرُوفَ هي الإعرابُ نفسهُ ، وبه قال قطرب من البصريين وتُسمَّبُ إلى الزجاج والزجاجي^(١) وطائفة من المتأخرين^(٢).

وذهب الأخفش والمازني والزيادي والمبرد إلى أن هذه الحُرُوفَ دلائل إعراب وليست بإعراب^(٣) ، وذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما إلى أن هذه الحُرُوفَ حُرُوفُ إعراب كالدال من زيد^(٤) ، قال الأعلم^(٥) : والحركات مقدرةٌ في الحُرُوفِ^(٦) ،

= والتكميل : ١ / ٢٨٨ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ١٢٣ - ١٢٤ ، والمقرب : ١ / ٤٨ ، ٤٩ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٧٤ ، أما كلام الفارسي في التعليقة : ١ / ٢٦ فهو : " والإعراب الذي فيه كونه تصويره وانتقاله عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العوامل " .

(١) الزجاجي : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق من نهاوند ، له : الجمل والكافي والأمالى الصغرى والوسطى والكبرى . توفي سنة (٣٣٧هـ) . نشأة النحو : ١٣٨ ، والمدارس النحوية : ٢٥٢ ، ووفيات الأعيان : ٢ / ٣١٧ ، وشذرات الذهب : ٢ / ٣٥٧ .

(٢) قال ابن جني : " وقال الفراء وأبو إسحاق الزيادي : الألف هي الإعراب وكذلك الياء " . سر الصناعة : ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، وعلل الثنية لابن جني : ٥٠ ، والإيضاح في علل النحو : ١٣٠ ، وأسرار العربية : ٢٣ ، والإنصاف : ٣١ ، وابن يعيش : ٤ / ١٤٠ .

(٣) الذي في علل الثنية ٤٩-٥٠ : " وقال أبو الحسن : إن حرف الثنية ليس بحرف إعراب ولا هو بإعراب ولكنه دليل الإعراب ، فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع ، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب وإليه ذهب أبو العباس " . وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ٧٣/١ - ٧٥ .

(٤) قال سيبويه : " واعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا متون " . الكتاب لسيبويه : ١ / ١٧ ، وانظره في التعليقة : ١ / ٢٤-٣٤ وسر صناعة الإعراب : ٦٩٥ - ٧٦٠ .

(٥) يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشتمري المعروف بالأعلم توفي سنة (٤٧٦هـ) . بغية الوعاة : ٢ / ٣٥٦ .

(٦) النكت في كتاب سيبويه : ١١٨ - ١٢١ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٧٧ .

وذهب آخرون إلى أنها معربة بحركات مقدرة في الحُرُوف التي قبل هذه الحُرُوف ونسبَ هذا إلى الأخفش^(١).

وذهب بعض أصحابنا المغاربة إلى أن هذه الحُرُوف لها جهتا اعتبار ، فمن حيث الحرف حرف علة هو حرف إعراب ومن حيث كونه ألفاً أو ياءً أو واواً هو دليل على الإعراب ، أو هو الإعراب نفسه^(٢).

وأما : " كلا وكلتا " ففيهما ثلاث لغات :

مشهورها : ما أشار إليه هذا التأطيم من التفرقة بين أن يضافاً إلى ظاهر أو إلى مضمّر ، فإن أضيفاً إلى ظاهرٍ كانا مقصورين ، فنقول : قام كلا أخويك ، ورأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك ، وإن أضيفاً إلى مضمّر انقلبت ألفهما ياء نصباً وجرّاً ، فنقول قام الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدتين كليهما ، ومررت بالزيدتين كليهما.

اللغة الثانية : أن يكونا مقصورين في الأحوال الثلاثة أضيفاً إلى ظاهر أو مضمّر .

اللغة الثالثة : لغة بني كنانة وهي ثبات الألف رفعاً وقلبها ياء نصباً وجرّاً سواء أضيفاً إلى ظاهر أم إلى مضمّر^(٣).

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش : ١٤ ، وفيه يقول : " وجعل رفع الإثنين بالألف " . وينظر المقتضب : ٢ / ١٥٤ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٧٧ ، والتذيل والتكميل : ١ / ٢٩٤ .

(٢) التذيل والتكميل : ١ / ٧٠٧ ، وابن يعيش : ٤ / ١٣٩ - ١٤٠ .

(٣) انظر ذلك في التذيل والتكميل : ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وشرح اللوحة البدرية : ١ / ٢٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ١٨٤ ، قال أبو حيان بذكر اللغات في كلا وكلتا : فيهما ثلاث لغات : لغة التفرقة بين أن يضافاً إلى ظاهر فيكون بالألف أو إلى مضمّر فتقلب ألفه ياء في حالة النصب والخفض . وإلحاقها بالثنى مطلقاً سواء أضيف إلى ظاهر أم إلى مضمّر . وإلحاقها بالمقصور مطلقاً سواء أضيف إلى ظاهر أم مضمّر .

وقوله : " وكلا وكلتا " عطف على قوله : / ١٠ " بالألف ارفع المثنى " فبدل على أن : " كلاً وكلتا " ليسا بمثنيين من حيث الصناعة وهذا على مذهب أهل البصرة فإنَّهُمَا عندهم مفردان لفظاً مُثْنِيَانِ معنًى ، فيجوز أن تراعى اللفظ فنقول : كلاهما قام ويجوز أن تراعى المعنى فنقول : كلاهما قاماً^(١) ، وأما غيرُهُمَا فإنَّهُمَا عندهم مثنيان لفظاً ومعنى^(٢) ، ولكلنا وكلا أحكام كثيرة ليسَ هَذَا موضعها^(٣).

قال ابن مالك :

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفَ

لغة بني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني المهجم إثبات الألف في المثنى وما جرى مجراه رفعاً ونصباً وجرّاً ، ويجعلونه كالاسم المقصور في ذَلِكَ فيكون الحركات فيه مقدرة^(٤) ، وعلى هذه اللغة يتخرج قوله تعالى^(٥) : ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ﴾ على أحسن الوجوه^(٦).

(١) انظر الإنصاف : ٤٣٩ - ٤٥٠ ، وشرح حمل الزجاجي : ١ / ٢٧٥ - ٢٧٩ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٩٣ - ٢٠٢ .

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٤٢ - ١٤٣ ، والمسائل للبصريات : ٨٩٤ ، والإنصاف : ٤٣٩ - ٤٥٠ المسألة : ٦٢ ، وأسرار العربية : ٢٥٦ ، وابن يعيش : ١ / ٥٤ ، وشرح حمل الزجاجي الكبير : ١ / ٢٧٥ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٩٣ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٥٦ وهو قول الكوفيين .

(٣) راجع التذييل والتكميل : ١ / ٢٥٧ - ٢٦١ ، والمقصود والممدود لابن ولاد : ١٤٩ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٣٢ ، والكتاب لسيبويه : ٣ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، وشرح الأبيات المشككة الإعراب : ١٤٨ ، وابن يعيش : ١ / ٥٤ - ٥٥ ، والمنع في التصريف : ٣٨٥ .

(٤) انظر اللغات في مجاز القرآن لأبي عبيدة : ٢ / ٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ١٨٣ - ١٨٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٣٦٤ - ٣٦٦ ، والحجة : ٥ / ٢٢٩ - ٢٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٦٢ - ٦٣ .

(٥) من الآية : ٦٣ من سورة طه .

(٦) التذييل والتكميل : ١ / ٢٤٨ ، وردت في هذه الآية عدة قراءات هي كالآتي : -

وقوله : " بَعْدَ فَتْحِ قَدْ أَلِفٌ " حشو ' وإذا سميت بالمتنى فحكمه في الإعراب حكم المتنى فتقول في رجل سميت : زَيْدَانِ ، قام زَيْدَانِ ، ورأيت زَيْدَيْنِ ، ومررت بزَيْدَيْنِ .

ويجوز فيه وجه آخر وهو أن تعربه إعراب ما لا ينصرف فثبت الألف فتقول : قام زَيْدَانُ ، ورأيت زَيْدَانًا ، ومررت بزَيْدَانًا ، وإذا أعربته إعراب ما لا ينصرف فلا يجوز ثَبَّتَهُ إذا كَانَ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ فما زاد نحو : خَلِيلَانِ ، فلا تقول : قام خَلِيلَانَانِ ولا رأيت خَلِيلَانَيْنِ ، ولا مررت بخَلِيلَانَيْنِ ، وهذا أصل كبير من أصول الأخفش^(١).

١ - قراءة حفص عن عاصم : إن هذان بتخفيف النون ورفع هذان فهي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها.

٢ - قراءة أبي عمرو : إن هذين بالتشديد والياء في هذين وهذه لا إشكال فيها.

٣ - قراءة الباقرين : نافع وابن عامر وحزمة والكسائي : إن هذان بتشديد النون ورفع هذان وهي موضع الشاهد وخرجت على أن اسم إن ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها وقيل إن بمعنى نعم وقد اغتفر دخول اللام في هذين التوجيهين . وأحسن التوجيهات في ذلك لزوم المتنى الألف على لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وهو اسم إن وما بعدها خبرها ، وبما جاء على هذه اللغة قولهم : ضربته بين أذناه ، وقولهم من يشتري من الخفان . (التوجيهات والآثار النحوية للقراءات الثلاثة بعد السبعة ج ١ ص ٣٤٥-٣٤٦ د. على فاخر).

(١) ينظر شرح الأشموني وحاشية الصبان : ١ / ٧٩.

﴿ جَمْعُ الْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثَثِ ﴾

قوله :

وَأَرْفَعُ بَوَاوِي وَيَا أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ سَأَلِمَ جَمْعُ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ

تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِيمَا أُعْرِبَ بِهِ مَا جَمَعَ [بِالْوَاوِ] وَالتَّوْنِ ^(١) ، وَأَشَارَ — :
"عَامِرٌ" إِلَى الْاسْمِ ، وَب : " مُذْنِبٌ " إِلَى الصِّفَةِ ، وَلَا يَفْتَهُمُ مِنْ هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ شَرْطُ
جَمْعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

وَشُرُوطُ الْاسْمِ خَمْسَةٌ : الذَّكُورِيَّةُ وَالْعِلْمِيَّةُ فِي الْمَكْتَبَةِ وَالْعَقْلُ وَخُلُودُهُ مِنْ تَسَاءِ
التَّأْنِيثِ وَعَدَمُ التَّرْكِيبِ .

فَهَذَا وَرَجُلٌ وَوَاشِقٌ [اسْمُ كَلْبٍ] وَطَلْحَةٌ وَمَعْدِي كَرِبٌ لَا يُجْمَعُ شَيْءٌ
مِنْهَا بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا قَدْ فَقَدَ شَرْطًا ، فَهَذَا فَقَدَ الذَّكُورِيَّةَ ، وَرَجُلٌ فَقَدَ
الْعِلْمِيَّةَ ، وَوَاشِقٌ فَقَدَ الْعَقْلَ ، وَطَلْحَةٌ فَقَدَ الْخُلُودَ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ ، وَمَعْدِي كَرِبٌ فَقَدَ
الْإِفْرَادَ .

وَفِي الشَّرْطِ الرَّابِعِ خِلَافٌ ، فَالْكُوفِيُّونَ لَا يَتَّعِبُرُونَهُ ^(٢) ، فَكُلُّ طَلْحَةٍ يُجْمَعُ
فِيهِ : طَلْحُونٌ بِسُكُونِ اللَّامِ ، وَابْنُ كَيْسَانَ يُجْمَعُ ذَلِكَ وَيَحْرُكُ اللَّامُ ^(٣) .

(١) تَقَدَّمَ قَرِيبًا وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ عَنِ الْمُثَنَّى وَمَا يُعْرَبُ بِهِ لِأَنَّ مَا قِيلَ فِيهِ عَلَامَاتُ إِعْرَابِ الْمُثَنَّى
يُقَالُ فِي الْمَجْمُوعِ عَلَى حِدَةٍ وَهُوَ جَمْعُ الْمَذَكَّرِ .

(٢) هَذِهِ مَسْأَلَةٌ خِلَافَ بَيْنِ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ، فِي الْإِنْصَافِ : ٤٠-٤٤ الْمَسْأَلَةُ
الرَّابِعَةُ وَانْظُرِ التَّبْيِينَ لِلْعَكْبَرِيِّ : ٢١٩-٢٣٣ ، وَالْمَسَائِلَ الْعَسْكَرِيَّةَ : ٢٣٨-٢٤٠ ، وَشَرَحَ
جَمَلُ الزَّجَّاجِيِّ : ١ / ١٤٧-١٤٨ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٢ / ١٨٠ ، وَاسْتَدْلَوْا عَلَى
مَذَاهِبِهِمُ بِالْقِيَاسِ وَالسَّمَاعِ ، وَرَدَ الْبَصْرِيُّونَ سَمَاعَهُمُ بِالشَّدُوذِ وَبِأَنَّ قِيَاسَهُمْ لَيْسَ صَحِيحًا .

(٣) يَنْظُرُ التَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ١ / ٣١٢-٣١٣ ، وَالْإِنْصَافَ : ٤٠-٤١ ، وَالتَّبْيِينَ : ٢١٩-٢٢٠ .

وفي الشرط الخامس تفصيل : وهو أنَّ المركب إما أن يكون مختوماً بويه أو لا ، إن لم يكن فيجوز جمعه بالواو والثون سواء أكان تركيب جملة نحو : تأبط شراً ؟ ، أو تركيب مزج نحو : معدي كرب ؟ ، وإن كان مختوماً بويه فقد أجاز بعض النحويين جمعه بالواو والثون فتقول : سيبيهون ، وعمرويهون ، والصحيح أنه لا يجوز^(١).

وشروط الصفة : الذكورية ، والعقل والخلو من تاء التأنيث ، وأن لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء^(٢) ، فطالق وسابق صفة فرس ، وربعة وأحمر لا يجمع شيء منها بالواو والثون ؛ لأن كلا منها فقد شرطاً ، فطالق فقد الذكورية ، وسابق فقد العقل ، وربعة فقد الخلو من تاء التأنيث ، وأحمر فقد أن مؤنثه يجمع بالألف والتاء ، وفي الشرط الرابع خلاف للكوفيين^(٣).

ولا ينحصر ما يرفع بالواو والثون من الجموع في عامر ومذنب ، بل ثم قسم آخر وهو اسم الجنس إذا كان لمذكر عاقل وصغر نحو : رجيل تصغير رجل ، فإنه يجوز جمعه بالواو والثون فتقول : رجيلون ، ورجيلين ، وليس داخل في : عامر ومذنب ، ولا فيما بعدهما وقد أهمله الناطم.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٨٠ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٣٠٦ - ٣٠٧ ، وعلل أبو حيان جوازه بقوله : " للشبه الذي بينه وبين الأسماء المحكية من جهة التركيب ولأنه لم يرد بذلك سماع " .

(٢) أفضل منه لو قال : وألا تكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى ، وقال ابن مالك فيه : أن تكون الصفة قابلة لتاء التأنيث.

(٣) ينظر التذيل والتكميل : ٣١٤ - ٣١٦ ، وفيه أجاز الكوفيون جمع عانس وأحمر وهما من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث واحتجوا بأشعار مشهورة :

والعانسون الخ

منا الذي هو ما إن طر شاربه

وقوله : حلال أسودين وأحمرين

١١/ قوله^(١):

وَبَابُهُ وَمِثْلُ حَيْنٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

بابُ سنة هو كلُّ منقوص الآخر مما لم يكسر والمحموظ من ذَلِكَ : سِنُون ، وعضون ، وأهلون ، وبنون ، وطيون ، ومثون ، ورتون ، وعزون ، وقلون ، وبرون ، فسنة وعضة يحتمل لأمهما أَنْ تُكُونَ هَاءً ، وَأَنْ تُكُونَ واوًا ، ومائة ورثة لأمهما ياء ، وبقاها لأمها واو .

وقوله : " وَمِثْلُ حَيْنٍ " يعني أَنَّ هَذَا المحذوف اللام قَدْ تلزم فِيهِ الياء ، وَيُجْعَلُ الإعرابُ فِي نونه فتقول : مَرَّتْ عَلَيْهِ سِنِينَ كثيرة ، وصحبته سِنِينًا كثيرة ، وصحبته مذ سِنِينَ كثيرة^(٢) ، قال الجرمي : وربما جمعوا بالواو والنون من الموث بالهاء الذي ليس بمنقوص ، أنشد خلف الأحمر^(٣) فِي مجلس يونس بن حبيب^(٤) :

(١) أهمل الشارح قبل هذا البيت بيتين آخرين :

وشبه ذين وبه عشرونا وبابه الحسق والأهلونا
أولو وعالمون عليونا وأرضون شذ والسنونا

(٢) هي لغة بعض بني تميم وقال الفراء : " وهي كثيرة فِي أسد وغميم وعامر " . انظر معاني القرآن للفراء : ٩٢ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، وفيه أنشد عدة شواهد على ذلك منها : دعاني من نجد فَإِن سَنِينَهُ الخ .

(٣) خلف الأحمر البصري هو أبو محرز بن حيان مولى بلال بن أبي بردة ، صنف : جبال العرب وما قيل فِيها من الشعر ، وله ديوان شعر ، توفي سنة (١٨٠هـ) على الصحيح ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٥٥٤ .

(٤) يونس : هو يونس بن حبيب البصري أبو عبد الله الضبي ، له قياس فِي النحو ، وروى عنه سيويه ، وله مذاهب انفرد بها ، وسمع منه الكسائي والفراء ، توفي سنة (١٨٢هـ) ، معجم الأدباء : ٢ / ٦٨ ، وطبقات النحويين : ٥١ - ٥٣ ، وأخبار النحويين البصريين : ٥١ - ٥٤ .

فَأَيْلِكَ لَوْ رَأَيْتَ وَلَكِنْ تَرَاهِ أَكْفُ الْقَوْمِ تُخَرِّقُ بِالْقَيْنَا^(١)

فقله : " بالقينا " هو جمع قناة وما سمع فيه هذا الجمع : أوزون ، وآحرون ، والحررون ، والوابلون ، والعانسون ، وقالوا : لقيت منه السرحين والفتكرين على خلاف في الفتكرين ، وقالوا : قد رويت الأدهيدينا.

وإذا سميت بشيء مما جمع بالواو والثون فيحوز أن يبقى على إعرابه قبل أن يُسمَى به ، فتقول في رجل يسمى بـ : زَيْدٍ ، قام زَيْدُونُ ، ورأيت زَيْدِينَ ، ومررت بزَيْدِينَ.

ويحوز قلب الواو ياء ، وجعل الإعراب في الثون فتقول : جاء زَيْدِينَ ، ورأيت زَيْدِينَ ، ومررت بزَيْدِينَ.

ويحوز إقرار الواو في كل حال وجعل الإعراب في الثون فتقول : قام زَيْدُونُ ورأيت زَيْدُونًا ، ومررت بزَيْدُونٍ ، ويحوز جعله في كل حال بالواو والثون المفتوحة فتقول : قام زَيْدُونُ ، ورأيت زَيْدُونًا ، ومررت بزَيْدُونٍ ، ولم يذكر سيبويه غير الوجهين الأولين.

(١) البيت من بحر الكامل لعامر بن شقيق الضبي ، في الحماسة : ٢٩٥ / ١ ، والتذييل والتكميل :

موطن الشاهد فيه : في قوله : " بالقينا " حيث جمع قناة مؤنثة بالتاء جمع المذكر السالم بالياء والنون وكذا كسروها على قُنَيَّ.

﴿جمع المؤنث السالم (الجمع بالألف والتاء)﴾

قوله :

وَمَا بَتَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا

يَرِدُ عَلَى قَوْلِهِ : " وَمَا بَتَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا " قولهم : أبياتٌ جمع بيت ، وقضاةٌ جمع قاضٍ ، فإنه يُصَدَّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ جمع بألف وتاء ومع ذَلِكَ فإِعْرَابُهُ بالفتحة فِي النَّصْبِ فتقول : رأيتُ أبياتاً وقضاةً ، فلا بُدَّ أَنْ يُرَادَ فِي ذَلِكَ : وَمَا بَتَا وَأَلِفٌ مَزِيدَتَيْنِ فَإِنَّ التَّاءَ فِي أبياتٍ أصلية ، والألف فِي قضاةٍ منقلبة عَنْ أصل^(١).

وقوله : " يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ " أما فِي الجرِّ فالحركة حركة إعراب وأما فِي حالة النَّصْبِ فمذهب الجمهور أَنَّهَا حركة إعراب وَأَنَّهُ حمل منصوبٌ هَذَا الجمع عَلَى مجروره ، كما حمل منصوب ما جمع بالواو والثَّوْنِ عَلَى مجروره ، فكما قَالُوا : رأيتُ الزَّيْدِينَ حملاً عَلَى مررتُ بِالزَّيْدِينَ كذلك قَالُوا : رأيتُ المَهدَاتِ حملاً عَلَى مررتُ بِالْمَهدَاتِ^(٢).

وذهب الأخفش إِلَى أَنَّهَا حركة بناء^(٣) ، وَأَنَّهُ فِي حالة النَّصْبِ | مَبْنِي |^(٤) ، وتابعه عَلَى ذَلِكَ المبرد وشبهاهُ بِأَمْسٍ فِي أَنَّهُ يعرب فِي حالٍ وَيُنْتَسَى فِي حالٍ ، والاستدلالُ لَهُدَيْنِ المذهبين وترجيح ما ينبغي ترجيحه ذكرناه فِي غير هَذَا^(٥).

(١) ليست الألف والتاء فِي أبيات وقضاة سبباً فِي الجمع حتى يفيد بالزيادة وإنما السبب وزن أفعال وفعله بخلافهما فِي هتات فهما سبب فِي الجمع ولهما مدخل فيه.

(٢) شرح الأشموني بمناشئة الصبان : ٩٢ / ١.

(٣) رده الأشموني وأتممه بالفساد وقال : " إِذْ لَا مَوْجِبَ لِبَاءِهِ " . ٩٢ / ١.

(٤) ما بين المعقوفين طمس فِي نسخة الرباط.

(٥) قال أبو حيان فِي التذييل : ١٤٥ / ١ " وذهب الأخفش والمبرد إِلَى أَنَّهُمَا حركة بناء ..

وكذلك الجمع يعرب فِي حال الرفع والجر ويبنى فِي حال النَّصْبِ ، وهذا قول مرعوب عنه لأنه لَا يَبْنِي إِلَّا لِسَبِّ " . وانظر ابن يعيش : ٥٨ / ١ ، وشرح الكافية : ٣٨ / ١ ، وسر

الصناعة : ٤٧٣ ، وهو فِيه منسوب إِلَى المبرد ، والمبرد قد صرح بِغَيْرِ هَذَا فِي الْمُقتَضِ : ٦ / ١ ، ٧ ، ١٤٤ ، ٣٣١ / ٣ ، فقد نص فِي هذه الصفحات أَنَّ الجمع يعرب فِي أحواله كلها.

وقوله : " وفي النصب " لَيْسَ هَذَا جَمْعاً عَلَيْهِ بَلْ فِيهِ خِلَافٌ ، فَمَذْهَبُ
الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ النصب كالجر ولا يعرفون غيره ولا يجيزون الأصل^(١) ، وجوز الكوفيون
نصبه بالفتحة ، وحكوا من ذَلِكَ سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ ، وقال الرياشي^(٢) : سمعت بعض
العرب يقول : أخذت إرائهم^(٣) .

قال ابن مالك :

كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا - أَيْضاً - قُبِلَ

" أولات " اسمُ جمعٍ لا مفرد له مِنْ لَفْظِهِ ؛ كما أن : " أولو " كذلك ،
ومفرد " أولات " من حيث المعنى ذات ؛ كما أن مفرد : " أولو " ذو وأولات بمعنى
صواحب ، قال تَعَالَى^(٤) : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ،
وقال تَعَالَى^(٥) : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ ﴾ ١٢ / وقد جاء إعرابه كإعراب : هندات .

(١) أي وهو النصب بالفتحة إجراء لجمع المؤنث بحرى جمع المذكر في إلحاق النصب بالجر .
(٢) هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي ، صنف كتاب الحليل وكتاب الإبل
وغير ذلك ، توفي سنة (٢٥٧هـ) . بغية الوعاة : ٢ / ٢٧ .

(٣) إذا كان المفرد معتل اللام فلما أن ترد له هذه اللام في جمعه بالألف والياء نحو : سنة وستوات
وسنهاء ، وأخت وأخوات ، وإما ألا ترد نحو لغة ولغات وبنات ، فإن كانت اللام
المحدوفة من المفرد قد ردت إليه في الجمع المذكور فقد حكى أحمد بن يحيى (ثعلب) أن من
العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة نحو : سمعت لغاتهم ، ونحو : رأيت بناتك ، ووافقه على
ذلك الكسائي وابن سيده ورووا على هذه اللغة قول أبي ذؤيب :

فلما جللها بالأيام تحيزت ثباتاً عليها ذلها واكتئابها

شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٨٠ / ١ ، والأشعري بمحاكية الصبان : ٩٢ / ١ - ٩٣ ،
ومصباح السالك على أوضح المسالك : ٧٨ / ١ ، وشرح التسهيل للمراي : ٨٦ / ١ ،
والتذيل والتكميل : ١٥١ / ١ ، والخصائص : ٣٠٤ / ٣ ، وابن يعيش : ٨ / ٥ ، ومعاني
القرآن للفراء : ٩٣ / ٢ ، وشرح الأبيات المشككة الإعراب : ١٩٥ - ١٩٧ .

(٤) من الآية : ٤ من سورة الطلاق .

(٥) من الآية : ٦ من سورة الطلاق .

وقوله : " وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ " كأذرعَات قيل فيه هذا - أيضاً - ، أي الذي جعل اسماً علماً لمؤنث مما جمع بالألف والثاء جاء فيه هذا الإعراب ، وأذرعَات موضع بالشام.

وإذا سميت مما جمع بالألف والثاء نحو : هندات فيجوز فيه ما ذكره المصنف من حكاية إعراب الجمع فيه فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتِ ، ومررت بهنداتِ.

ويجوز فيه منع الصرف فمذهبُ البصريين ضم الثاء رفعاً وكسرهما نصباً وجرأً من غير تنوين في الأحوال الثلاثة ، فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتِ ، ومررت بهنداتِ ، ووقع هذا القول منسوباً للمبرد في بعض تصانيف أصحابنا وليس مختصاً به بل هو مذهبُ البصريين^(١).

ومذهبُ الكوفيين ضمُّها رفعاً وفتحها نصباً وجرأً من غير تنوين كما تفعل بفاطمة فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتِ ، ومررت بهنداتِ^(٢).

(١) أوضح المسالك : ٨٨ / ١ ، والمقتضب للمبرد : ٣ / ٣٣١ - ٣٣٤ ، وسر صناعة الإعراب :

٤٩٦ - ٤٩٧ ، والكتاب لسيبويه : ٣ / ٢٣٢ ، وابن يعيش : ١ / ٤٦ .

(٢) فتلخص من هذا أن في المسمى به من جمع المؤنث السالم ثلاث لغات :

- الجيدة إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم (مع تنوينه) .

- إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم (دون تنوين) .

- إعرابه إعراب الممنوع من الصرف .

انتظر تفصيل ذلك في التذييل والتكميل : ١ / ٥٢ - ١٥٧ .

﴿إِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ﴾

قوله :

وَجَرُّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٌ

اختلفوا في حركة ما لا ينصرف في حالة الجر ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا حركةُ إِعْرَابٍ ، وَأَنَّهُ حُمِلَ فِيهِ الْمَجْرُورُ عَلَى الْمَنْصُوبِ لِعِلَّةِ ذِكْرِهَا فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ^(١) ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْمُرْدُ^(٢) إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ فِي حَالَةِ الْجَرِّ ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِهِمَا فِي مَا جُمِعَ بِالْأَلِفِ وَالثَاءِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ^(٣).

(١) قيل لما حذف منه التنوين لثقل ما لا ينصرف لمشاغته الفعل تبعه الجر لأن التنوين خاصة بالاسم والجر خاصة له أيضاً فتبع الخاصة الخاصة . ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه وإنما يذهب منه التنوين لا غير ولو جر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقليل : مررت بأحمد وإبراهيم لأشبه المبنيات نحو أمس وجير . ابن يعيش : ٥٨ / ١ ، الكتاب : ٢٢ / ١ ، ٢٣ ، ٣٢١ / ٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١ - ٣ .

(٢) قال المرد في المقتضب يجر الممنوع من الصرف بالفتحة عوضاً عن الكسرة ما لم يضاف أو تدخل عليه أَل ، وذلك بحمل الخفض هنا على نظيره الجر في باب ما يجمع بالآلف وتاء فقال : " إن للأشياء أصولاً ، ثم يحذف منها ما يجرها عن أصولها فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشيء أصله فإن كناية المجرور في الكلام ككتابة المنصوب ، وذلك ؛ لأن الأصل الرفع وهو الذي لا يتم الكلام إلا به كالابتداء والخبر والفعل والفاعل ، وإنما المنصوب والمخفض لما خرجا إليه عن هذا المرفوع ، فلذلك اشتركا في التثنية والجمع نحو : مسلمين ، ومسلمين ، ومسلمات ، ولذلك كان ما لا ينصرف إذا كان مخفوضاً فتح وحمل على ما هو نظير الخفض نحو : مررت بعثمان ، وأحمد يا فتى . " المقتضب : ٢٨٤ / ١ .

(٣) ابن يعيش : ٥٨ / ١ ، وشرح الكافية في النحو : ١٣٨ / ١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٢ ، والممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي د . إميل بديع يعقوب : ٤٨ ، ٤٩ ، وعلل أبو حيان لرد هذا المذهب بقوله : " وهذا المذهب مرغوب عنه لأنه لا يبيح إلا لسبب " . وقال أيضاً : " وذهب الأخفش والمرد إلى أنهما حركما بناء وزعما أن هذين الصنفين من الأسماء يعربان في حالتين ويتبينان في حال فما لا ينصرف يعرب في حال الرفع والنصب ويبين في حال الجر " . التذليل والتكميل : ١٤٥ / ١ .

وقوله : مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ تَبَعٌ بَعْدَ أَلْ غَو : مررت بأحمدكم ، وبالأحمد ، أَل هي أداة التَّعْرِيفِ فِي مَشْهُورِ اللُّغَاتِ ، وَلُغَةُ لِبَعْضِ الْعَرَبِ يَقُولُونَ أَمْ فِي مَعْنَى أَلْ ، قيل : وهي لغة حِميرية^(١) ، وبعضُ العربِ يصرفُ كلَّ اسمٍ ، فعَلَى لُغَةِ هَؤُلَاءِ لَا يَكُونُ لَنَا جَرٌّ بَفَتْحَةِ أَصْلًا.

وقوله : " مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ تَبَعٌ بَعْدَ أَل " استثنى هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ مِنْ أَحْوَالِ مَا لَا يَنْصَرِفُ وَفَهُمْ مِنْهُ أَنَّهُ فِي حَالَةِ الْإِضَافَةِ وَدُخُولِ أَلْ عَلَيْهِ أَنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ.

وبين النحويين خلافٌ ، هل يسمى والحالة هذه منصرفاً أو غير منصرف ، وهو خلاف مبني عَلَى خِلَافِهِمْ فِي الصَّرْفِ مَا هُوَ ؟. وفيه ثلاثة أقوال سندكرها في بابها - إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢) - وَيَنْبَغِي أَنْ تُنَبَّهَ - أَيْضاً - عَلَى أَنَّهُ فِيهِ الضَّرُورَةُ لَا يُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ بَلْ بِالْكَسْرِ وَيَعُودُ تَنْوِينُ الصَّرْفِ ؛ كَمَا قَالَ :

تَبَصَّرْتُ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَانٍ^(٣)

فجر وصرف.

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٥٧ / ١ وفيه يقول : جعل أهل اليمن ومن داناهم بدفا ميماً

لأن الميم لا تدغم إلا في الميم . وانعجم الكاسم في فجات الفصحى : ٢٧ - ٣٠ .

(٢) قيل سمي منصرفاً لأن في آخره صريفاً وهو الصوت فإذا أضيف أو اقترن بأل فقد زال الصرف وهو الصوت وسمي منجراً .

وقيل سمي منصرفاً لأنه بإضافته أو اقترانه بأل انصرف عن شبه الفعل فيسمى منصرفاً .

ومنهم من جعل المنصرف مشتقاً من الصريف وهو اللبن الخالص فكأن الاسم المنصرف قد

تخلص من شبه الفعل والحرف . شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٠٥ ، وابن يعيش : ١ /

٥٨ ، والتذيل والتكميل : ١ / ١٤٨ ، ١٤٩ ، التصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٢٠٩ .

(٣) صدر بيت من بحر الطويل نسب لأكثر من شاعر وكان لكل شاعر عجز مختلف فعجز امرئ

القيس قوله : سواك نقبا بين حزمي شعيب .

وعجز زهير بن أبي سلمى قوله : نعلمن بالعلياء من فوق جرثم .

وللفرزدي عجز آخر وللنابغة الجعدي وهكذا .

والبيت في الأشموني : ٣ / ٢٧٤ ، والمجم : ١ / ٣٧ ، والدرر : ١ / ١١ .

وشاهده قوله : من ظعان وفيه صرف المنوع من الصرف للضرورة .

﴿ إعراب الأفعال الخمسة ﴾

قوله :

وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانَ التَّوْنَا رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

هذه الأمثلة الخمسة هي : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ.

مذهب الجمهور أنها رُفِعَتْ بالتَّوْنِ وَجُزِمَتْ وَصَبَتْ بِحَذْفِهَا ، وَأَنَّ التَّوْنَ تَنْزِيلُ مَنْزِلَةِ الضَّمَّةِ ، وَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ إِعْرَابُهَا بِالْحَرَكَاتِ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ فِي آخِرِ الْفِعْلِ لاشتغالها بحركات مناسبة للضمائر بعدها أعربت بحرفٍ وَكَانَ ذَلِكَ أَخْرَفُ التَّوْنِ لِمُنَاسِبَةِ ذِكْرِهَا^(١) ، وَأَنَّهَا جُعِلَتْ بَعْدَ الضَّمَاثِرِ لَشِدَّةِ اتِّصَالِ الضَّمَاثِرِ بِالْفِعْلِ وَأَنَّهَا جُعِلَتْ سَاكِنَةً ، وَإِنَّمَا حَرَكَةُ لِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَأَنَّ حَرَكَتَهَا كَانَتْ فَتْحَةً مَعَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَكَسْرَةً مَعَ الْأَلِفِ تَشْبِيهَا بِتَوْنِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، فَكَمَا قَالُوا : الزَّيْدَانِ ، قَالُوا : يَقُومَانِ ، وَكَمَا قَالُوا : الزَّيْدُونَ ، قَالُوا : يَقُومُونَ ، وَكَمَا قَالُوا : الزَّيْدَيْنِ ، قَالُوا : يَقُومِينَ^(٢).

ونقل لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور وهو صاحب كتاب رصف المباني في حُرُوفِ الْمَعَانِي^(٣) عَنْ أَبِي زَيْدٍ السَّهْلِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ إِنَّمَا هُوَ بِالْحَرَكَاتِ الَّتِي اسْتَدْعَتْهَا الضَّمَاثِرُ وَذَلِكَ فِي حَالَةِ الرِّفْعِ وَالنَّصَبِ ،

(١) قالوا : إن يَفْعَلَانِ مِثْلَ الزَّيْدَانِ ، وَيَفْعَلُونَ كَالزَّيْدُونَ ، وَتَفْعَلِينَ كَالزَّيْدَيْنِ ، فِي مَطْلَقِ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ ، وَقَدْ جَعَلُوا عَلَامَةَ الرِّفْعِ فِي الزَّيْدُونَ الْوَاوَ ، وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي يَفْعَلُونَ لِأَنَّهُ يُوْدِي إِلَى اجْتِمَاعِ وَائِينَ فَجَعَلُوا التَّوْنَ عَلَامَةً لِلرِّفْعِ لِأَنَّهَا شَبِيهَةٌ بِالْوَاوِ مِنْ حَيْثُ الْفَتْحَةُ ثُمَّ حَذَفُوهَا لِأَجْلِ الْجَازِمِ ثُمَّ حَمَلُوا النَّصْبَ عَلَيْهِ ، التَّصْرِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ ٢ / ٨٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٥٠ ، ٥١ ، والتذيل والتكميل : ١ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، ورصف المباني : ٣٣٨ ، ٣٣٩.

(٣) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد ابن راشد أبو جعفر المالقي ، صنف شرح الجزولية ورصف المباني وغيرها ، توفي سنة (٧٠٢هـ). ينظر بغية الرعاة : ١ / ٣٣١ ، ٣٣٢.

وتحذف تلك الحركات المقدَّرة في حالة الجزم وكان يُشَبَّه هذه الأمثلة بالمضاف إلى باء المتكلم نحو : غَلَامِي.

ويقول : كما أمكن ادعاءه أَنَّ هَذَا معرب بحركات مقدَّرة في آخره منع من ظهورها اشتغال ١٣/ العامل بالحركة التي هي لأجل الباء فَكَذَلِكَ هَذَا ، وأبدى علة لحذف هذه التَّوْن نصباً وجزماً وإثباتاً رفعاً ، وَأَنَّ حَذْفَهَا لَيْسَ بالناسب ولا بالجازم^(١).

وحرف الإعراب عِنْدَنَا هو لام الفعل بمعنى أَنَّهُ كَانَ ينبغي أَن يكون علامة الإعراب فيه كما كَانَ قَبْلَ أَن تتصل به هذه الضمائر.

وزعمَ الفارسيُّ أَنَّ هذه الأفعالَ معربةٌ ولا حرفَ إعرابٍ فيها ، قال : لأنه لا يكون حرف الإعراب فيها التَّوْن لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا يكون الضمير ؛ لأنه الفاعل ولأنه لَيْسَ في آخر الكلمة ولا ما قبل الضمائر من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر ، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ولم يبق إلا أَن تُكُون معربة ، ولا إعرابٍ فيها ، وَقَوْلُ الْفَارِسِيِّ هَذَا شبيه بقول الأَخْفَشِ فيها إِنَّهَا دليلُ الإعراب^(٢).

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالتَّنْصِبِ سِمَةٌ كَلِمٌ تُكُونِي لِتَرْوِمِي مَظْلَمَةً

ذكر أَنَّهَا تحذف للجزم نحو : " لَمْ تُكُونِي " ، وللنصب نحو : " لِتَرْوِمِي " وهي تحذف - أيضاً - لنون التوكيد ، وَقَدْ بَيَّنَّا شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ فِي أَوَائِلِ هَذَا الْبَابِ :
وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ غَرِبَا

(١) انظر نصه في رصف المباني ص ٤٠٣ تحقيق الخراط ، وفيه نسب ذلك إلى السهيلي وقال : فإنه يرى الإعراب مقدراً في آخر الفعل في جميع ذلك كله ونظر لذلك بغلامي ، وقد نقل عن الأَخْفَشِ أيضاً أَنَّ هذه التَّوْن ليست إعراباً وإنما هي دليل.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ١/ ١٩١ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ١/ ٣٧ ، وأسرار العربية : ٢٨٥.

مِنْ نُونٍ تَوَكِّدُ مُبَاشِرٍ ... أَلْخ

وتحذف - أيضاً - نون الوقاية نحو قراءة من قرأ^(١) : «أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ»
بتخفيف النون^(٢).

وقد تحذف [النون في حالة الرفع]^(٣) لغير ما ذكر في الشعر نحو قوله^(٤) :

أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلِكِي وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

يريد : تبيتين وتدلكين.

(١) من الآية : ٨٠ من سورة الأنعام.

(٢) قرأ نافع وابن زكوان عن ابن عامر من السبعة ؛ أبو جعفر من الثلاثة أتحاجوني بتخفيف النون وقرأ حفص والباقر بن شاذان ، والوجهان جائزان لأن نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية فلك فيهما ثلاثة أوجه (١) الفك (٢) الإدغام (٣) التخفيف بحذف إحدى النونين ، ورجح أن تكون الرفع ، الحجة لأبي علي : ٣٣٣ / ٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٩ / ١ ، القرطبي : ٢٩ / ٧ ، النشر : ٢ / ٢٥٩ ، الإقناع : ٢ / ٦٤٠ (ابن الباذش).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة الرباط.

(٤) البيتان من بحر الرجز المشطور لم ينسبا لأحد وهما في الخصائص : ٣٨٨ / ١ ، وضرائر الشعر : ١١٠ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٥٩٤ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٥٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ١٧٣ ، والخزانة : ٨ / ٣٣٩ - ٣٤١.

اللغة : الذكي : الشديد الرائحة الطيبة.

مواطن الشاهد فيه : في قوله : " وتبيني تدلكي " فقد حذف النون في حالة الرفع من الفعل وذلك نادر لضرورة الشعر.

﴿ إعراب المعتل الآخر ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَسَمَّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُضْطَفَّى وَالْمُرْتَفِي مَكَارِمًا

لَمْ يُبَيِّنِ الْمُقْصُورَ وَلَا الْمُنْقُوصَ فَإِنْ كَانَ عَنَى مَا آخِرَهُ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا فَمِرْدٌ عَلَيْهِ مِثْلُ : هَذَا ، وَالَّذِي ، وَإِنْ عَنَى مَا آخِرَهُ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا بِزِيَادَةِ قِيُودٍ فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُبَيِّنَ تِلْكَ الْقِيُودَ ، وَقَدْ حَرَرْنَا حَدَ الْمُقْصُورِ وَالْمُنْقُوصِ ، فَقُلْنَا :

المقصور : هو الاسم [الذي] ^(١) حرف إعرابه أَلْفٌ لازمة ، فالاسم : حسن يشمل المعرب والمبني ، وقولي : " الَّذِي حرف إعرابه " تحرز من المبني نحو : هَذَا ، فَلَيْسَتْ الْأَلْفُ حرف إعراب فيه ، وقولي : " أَلْفٌ لازمة " تحرز من أَلْفِ الزَّيْدِيِّينَ رَفْعًا فَإِنَّهَا حرف إعراب عَلَى أَصَحِّ الْأَقْوَالِ ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ بِلازمةٍ بِدَلِيلِ انْقِلَابِهَا سُبْحًا وَحَرًّا يَاءً.

والمُنْقُوصُ : هو الاسم الَّذِي حرف إعرابه يَاءٌ مَكْسُورًا ما قبلها لازمة فقولنا : هو الاسم يشمل المعرب والمبني ، وقولي : " الَّذِي حرف إعرابه " تحرز من المبني نحو : الَّذِي وَآلَتِي ، وقولي : " يَاءٌ مَكْسُورٌ ما قبلها " تحرز من مثل : طَبِيٍّ ، وقولي : " لازمة " تحرز من مثل : " الزَّيْدِيِّينَ " ، فَإِنَّ الْيَاءَ لَا يُلْزَمُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ كَيْفَ يَكُونُ وَأَوَّ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : ^(٢)

وَالثَّانِ مُنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يُنَوَّى كَذَا-أَيْضًا- يُجَرُّ

(١) ما بين المعرفين سقط من نسخة الرباط.

(٢) ترك الشارح بيتاً من الألفية قبل هذا البيت ألا وهو :

فالأول الإعراب فيه قدراً جميعه وهو الَّذِي قَدْ قَصُرَا

يقول : إن المنقوص يظهر نصبه ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾

أما ظهور نصبه فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّ لَنَا مَنْقوصاً لَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ وَتَقَدَّرُ الْفَتْحَةُ فِيهِ ، وَذَلِكَ مَا أَعْرَبَ إِعْرَابَ مُتَضَائِفِينَ مِنْ مُرَكَّبٍ تَرْكِيبَ مَزْجٍ وَآخِرُ أَوَّلِهِمَا يَاءٌ وَذَلِكَ نَحْوُ : مَعْدِي كَرِبَ ، فَتَقُولُ : رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَ بِتَسْكِينِ الْيَاءِ ؛ كَمَا فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ .

وأما غيرُ هَذَا النوعِ مِنَ الْمَنْقُوصِ فَإِنَّهُ لَا تَقَدَّرُ فِيهِ / ١٤ الحركةُ نصباً إلا فِي الشعرِ نحوُ : رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ ، وَقَاضِيكَ ^(١) ؛ كَمَا أَنَّه لَا تَظْهَرُ الضَّمَّةُ فِيهِ رَفْعاً وَلَا الْكُسْرَةُ جَرّاً إِلَّا فِي الشعرِ نحوُ : قَامَ الْقَاضِي ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي ^(٢) ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مِثْلَ : رَأَيْتُ جَوَارِيكَ فِي السَّعَةِ قَلِيلاً ^(٣) .
قوله : ^(٤)

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٣١ مِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ .

(٢) يَنْظُرُ التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١ / ٢١٢ ، وَقَالَ فِي ص ٢١٤ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ : " وَتَقْدِيرُ الْفَتْحَةِ فِي مَنْقُوصِ هَذَا الْمَنْقُوصِ مِنَ الضَّرَائِرِ الْحَسَنَةِ عِنْدَ جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ ، وَزَعَمَ أَبُو حَاتِمٍ أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ " ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

وَلَوْ أَنَّ وَاشَ بِالْإِسَامَةِ دَارَهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمُوتٍ اهْتَدَى لَبَا

(٣) مِنْ أَمْثَلَةِ ظُهُورِ الضَّمَّةِ قَوْلُهُ :

وَعَرَقَ الْفَرْزَدَقُ شَرَّ الْعَمْرُوقِ خَبِثُ الثَّرَى كَسَابِي الْأَزْهَدِ

وَمِنْ أَمْثَلَةِ ظُهُورِ الْكُسْرَةِ قَوْلُهُ :

وَيَوْمًا يُوَافِقِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُمْ غَوْلًا تَغُولُ

(٤) التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١ / ٢١٢ - ٢١٥ وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ الصَّادِقِ : مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهَالِيَكُمْ بِسُكُونِ الْيَاءِ ، الْمَائِدَةُ : ٧٩٠ ، وَالْمُخْتَصَبُ : ٢ / ٢١٧ .

(٥) تَرَكَ الشَّارِحُ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ آخَرَيْنِ لَكِنَّهُ قَدْ شَرَحَهُمَا فِي شَرْحِهِ وَالْبَيْتَانِ هُمَا :

فَالْأَلْفُ أَنْوَافُهُ غَيْرُ الْجُزْمِ وَأَبَدُ نَصَبٍ مَا كِيدَعُو يَوْمِي
وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَنْوَافُهُ وَاحْدُفُ جَازِمَا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرَ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَآوُ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ

يريد بقوله : " وَأَيُّ فِعْلٍ " أي : وَأَيُّ مُضَارِعٍ آخِرُهُ أَلِفٌ نحو : يخشى ، أو
واو نحو : يغزو ، أو ياء نحو : يرمي فهو معتل ، وحكمه أنه يُقَدَّرُ فيها ثلاثتها :
الضمة إلا في الواو والياء فتظهر في شعر نحو : يدعو ويرمي ، وتحذف ثلاثتها للحزم
إلا في شعر فثبت الواو والياء ، قيل والألف أو في نادر كلام^(١).

وأما النصب فإن الفتحة تَظْهَرُ في الياء والواو نحو : لن يدعو ، لن يرمي ،
وَقَدْ تَقَدَّرُ في شعر الفتحة فيهما^(٢) ، وأما في الألف نحو : لن يخشى فَقَدَّرُ كالضمة فيها.

وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاطِمُ في أن ما آخِرُهُ أَلِفٌ أَوْ وَآوُ أَوْ يَاءٌ يحذف في الجزم وَلَيْسَ
كَذَلِكَ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُضَارِعَ الَّذِي فِي آخِرِهِ أَلِفٌ أَوْ وَآوُ أَوْ يَاءٌ ؛ كما ذكرنا لا يَحْذَرُ
أَنْ يَكُونَ مِمَّا رُفِعَ بِالثَّوْنِ ، وَقَدْ مَضَى حُكْمُهُ أَوْ لَمْ يَرْفَعْهَا وَهُوَ عَلَى قَسَمَيْنِ :

القسم الأول : أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الْعِلَّةِ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ ، وَالْآخِرَ لَيْسَ كَذَلِكَ ،
فَالأول لم يتعرض له النَّاطِمُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ يَقْرَأُ فِي يَقْرَأُ ، وَيَقْرِي فِي يَقْرِي ، وَيَوْضُو فِي
يَوْضُو ، وَهَذَا لِلْعَرَبِ فِيهِ مَذْهَبَانِ فِي الْجَزْمِ :

(١) مثال ظهور الضمة في المعتل بالياء قوله :

فموضني عنها غيائي ولم تكن

تساوي وعندي غير خمس دراهم

ومثال ظهورها في المعتل بالواو قوله :

إذا قلنا على القلب يسلو قبضت

هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

ومثال إثبات الألف مع الجازم قوله :

إذا العجوز غضبت فطلعت

ولا ترضى ساها ولا تملقني

ومثال إثبات الياء قوله :

ألم يأتيك والأبساء تسمى

بما لاقت لبون بني زياد

(٢) مثال تقدير الفتحة في المعتل بالياء قوله : " أرحو وأمل أن تدنو مودعا "

ومثال تقديرها في المعتل بالواو قوله : " إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها "

أحدهما : حذف حرف العلة للجازم فتقول : لم يقرّ ، ولم يقرّ ، ولم يوض ، إجراء له بحرى لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز ، واعتباراً لما آل إليه لما أبدلت همزته حرفاً يناسب حركة ما قبلها^(١).

والثاني : إبقاء حرف العلة فتقول : لم يقرأ ، ولم يقري ، ولم يوضو إجراء لها بحرى الهمزة التي هذه الحروف بدل منها ، فكما لا يجوز حذف الهمزة في : لم يقرأ ، ولم يقرئ ، ولم يوضو ، كذلك لا يجوز حذف ما كان بدلاً منها.

والقسم الثاني : وهو ما لا يكون حرف العلة بدلاً من همزة وهو الذي تعرض له فقط هذا الناظم ، وذلك نحو : يغزو ، ويخشى ، ويرمي ، فتحذف ثلاثتها كما تقدّم ، وحذفها هو عند الجازم ؛ لا به^(٢).

ومعنى هذا الكلام أن هذه الحروف لم يحذفها الجازم كما حذف التّون من الأمثلة الخمسة ، وذلك أن علامة الإعراب إنّما هو شيء زائد على ماهية المَعْرِبِ ، والواو في : يدعو ، والياء في : يرمي ، والألف في : يخشى ، هي لامات للفعل فلا يمكن أن يُقال : إنّها هي علامة الإعراب - وأيضاً - فإن الجازم إنّما يحذف ما كان ثبوته علامة للرفع نحو الضمة في : يضرب ، فإنك تقول : لم يضرب ، ونحو التّون في الأمثلة الخمسة فإن الجازم يحذفها^(٣).

وعلمة الرفع في هذه الأفعال المعتلة إنّما هي ضمة مقدّرة في الحرف ، والحروف حُرُوفُ إعراب لا علامات رفع ، فقياس جزم هذا أن يكون بحذف تلك

(١) ومن أمثله قول زهير :

جرى متى يظلم يعاقب بظلمه سريعاً وإلا يبد بالظلم يظلم

(٢) انظره في المقرب لابن عصفور : ١ / ٥٠ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢ /

١٨٩.

(٣) راجع كلامه في التذييل والتكميل : ٢٠٣ - ٢٠٦ ، والمقرب : ١ / ٥٠ ، والخصائص : ٣ /

١٤٩-١٥٤ ، والحجة : ٢ / ١٣.

وجعلهما على هيئة واحدة فلا يظهر فرق بين المرفوع والمجزوم وكانت هذه الحروف تعاقب الحركات حذفت حتى يظهر بينهما فرقٌ بحذفها عند دخول الجازم.

وما يوجد في كتب الناس من أن علامة الجزم فيها حذف هذه الحروف ليس بمحقق ، والتحقيق هذا الذي ذكرناه ، وفي كتاب سيبويه تلويح بهذا^(١) ، وقوله : "نقض"^(٢) حكماً لازماً" حشو.

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢٣ / ١ ، ٩٥ ، ٩٦ ، والنذيل والتكميل : ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٢) في الأصل : " نقض "

﴿ التَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ ﴾

قوله : ١٥/

نِكْرَةٌ قَابِلٌ أَلْ مُؤْتَرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

قوله : " مُؤْتَرًا " . أطلق التأثيرَ ويُريدُ به مؤتراً فيه التعريفُ ، واحترَزَ بِذَلِكَ عَنْ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ : " أَلْ " من الأعلام على طريقِ الزيادةِ نحو قول امرئ القيس فأدخلها على العَلَمِ فِي قَوْلِهِ :

غَوِيْرٌ وَمَنْ مِثْلُ الْغَوِيْرِ وَرَهْطِهِ وَأَسْعَدٌ فِي لَيْلِ الْبَلَابِلِ صَفْوَانٌ^(١)

وَيَرِدُ عَلَى إِطْلَاقِهِ : " أَلْ " الَّتِي لِلْمَحِ الصِّفَةِ فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْعَلَمِ وَتُؤْتَرُ فِيهِ لِمَحِ الصِّفَةِ نَحْوُ : حَارِثٌ وَالْحَارِثُ ، وَعَبَّاسٌ وَالْعَبَّاسُ ، وَقَوْلُهُ : " أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا " لِيَنْدَرِجَ فِيهِ نَحْوُ : " ذِي " فَإِنَّ : " ذَا " نَكْرَةٌ وَلَا تَقْبَلُ : " أَلْ " لَكِنَّهُ يَقَعُ مَوْقِعٌ صَاحِبٍ ، وَصَاحِبٌ يَقْبَلُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ .

وَحَصَلَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ التَّكْرَةَ إِذَا أُنْ تَقْبَلُ : " أَلْ " أَوْ تَقَعُ مَوْقِعٌ مَا يَقْبَلُهَا ، وَنَحْنُ نَبْدِي نَكْرَةً لَا تَقْبَلُ : " أَلْ " وَلَا تَقَعُ مَوْقِعٌ مَا يَقْبَلُ : " أَلْ " وَذَلِكَ نَحْوُ : " مَنْ " وَمَا " إِذَا كَانَا اسْتِفْهَامِيَيْنِ أَوْ شَرْطِيَيْنِ فَإِنَّهُمَا نَكْرَتَانِ ، وَلَا يَسُوغُ فِيهِمَا قَبُولُ : " أَلْ " وَلَا لِهَما اسم يكون بِمَعْنَاهُمَا يَقْبَلُ : " أَلْ " ^(٢) ، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَهَذَا التَّنْوِيعُ الَّذِي ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِّ غَيْرُ جَامِعٍ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بَعْضُ النِّكَرَاتِ مِنْهُ .

(١) البيت من بحر الطويل من مقطوعة لامرئ القيس عدتها ستة أبيات لمُدح عوبير بن شجعة الذي حمى أخت الشاعر بعد مقتل أبيها ، الديوان ص ١٦٩ ، طبعة دار صادر .
اللغة : عوبير وصفوان : رجلان من سادة العرب ، أسعد : أعان ، البلابل : الأحزان والمهوم ، وشاهده واضح .

(٢) بل لهما اسم معناهما ، فإذا استعملتا في الشرط فمعناهما كل إنسان وكل شيء ، وإذا استعملتا في الاستفهام فمعناهما أي إنسان وأي شيء ، فإنسان وشيء يقبلان أَلْ ، وكذلك إذا كانت -

قوله :

وَعِزُّهُ مَعْرِفَةُ كَهْمٍ وَذِي وَهْنٌ وَابْنِي وَالْغَلَامُ وَالَّذِي

أي : وغير التَّكْرَةِ معرفة ، وذكرَ في هَذَا الْبَيْتِ مِنَ الْمَعَارِفِ سِتَّةٌ وَهِيَ :
المضمَرُ والعَلَمُ واسمُ الإشارةِ والمُعَرَّفُ بِأَلٍ والمضافُ والموصولُ ، وزادَ في غير هذه
الأرجوزة : المُتَادَى فَصَارَتْ سَبْعَةً^(١).

وذهب ابن كيسان إِلَى أَنَّ : " مَنْ وَمَا " الاستفهاميتين معرفتان فتصير
ثمانية.^(٢)

والصحيح من مذاهب النحاة أَنَّهَا خمسة ، وأما الخمسة الأول وَأَنَّ تَرْبِيَهَا فِي
التعريف كسرِهَا وَأَنَّ مَا أَضِيفَ إِلَى واحدٍ مِنْهَا فهو فِي رُبَّةٍ مَا أَضِيفَ إِلَيْهِ مِنْ

= من وما نكرتين موصوفتين فمعنى من إنسان ومعنى ما شيء وهكذا ، ومثل ذلك أين
وكيف فهما بمعنى في أي مكان وفي أي حال ، ومكان وحال يقبلان أَل ، التصريح : ١ /
٩٢ ، وقد نقل عن ابن كيسان أن عن وما الاستفهاميتين معرفتان.

^(١) قال ابن مالك : " وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة فيغفلون المعرف بالنداء ويعبرون باليهيم عن
الإشارة والموصول ، ثم يقولون : واليهيم على ضربين : اسم إشارة وموصول فيقول في ذلك
إلى أن أقسامه ستة ، واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء فقال قوم : تعريفه بحرف
حذف لفظاً وبقي معنى ؛ كما بقي معنى الإضافة في نحو قوله تعالى : (وَكُلًّا ضَرَفْنَا لَهُ
الْأَمْثَالَ) - من الآية ٣٩ من سورة الفرقان . وقال قوم بل تعريفه بالمواجهة والإشارة
وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيويه ، وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفة لاسم
الإشارة ، فأن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى وهذا أظهر وأبعد عن التكلف. -
شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١١٦ وينظر مع الهوامع : ١ / ٥٥ ، ٥٦ ، والكافية الشافية لابن
مالك وشرحها : ١ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٩٤ ، ٩٥ ، وشرح
الأشعري بحاشية الصبان : ١٠٦ ، ١٠٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢ / ٨٩ - ٩٠ .
^(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١١٨ ، ١١٩ وقد ضعفه ابن مالك بما ذكرناه من أن
ومن وما بمعنى أي إنسان وأي شيء.

التعريف إلا ما أضيف إلى المضمَر فإنه في رتبة العَلَم ، وقيل : أعرفها العَلَم ، وقيل : يلي المضمَر اسم إشارة ثم العَلَم بعده ، وقد قيل في كُلِّ واحدٍ مِنَ الأربعة : أنه أعرف من باقيها^(١) ، وسيأتي القولُ في تعريفِ المَوْصُولِ عِنْدَ ذِكْرِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢) - وَكَذَلِكَ القولُ في تعريفِ المُنَادَى عِنْدَ ذِكْرِهِ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَمَا لِدِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنَّتَ وَهَوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

قوله : " لِدِي غَيْبَةٍ " يَرُدُّ عَلَيْهِ الاسمُ الظَّاهِرُ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ ذُو غَيْبَةٍ واسم غائبٍ ، وَلِذَلِكَ يعودُ عَلَيْهِ ضميرُ الغائبِ ، فتقول : زَيْدٌ يَقُومُ ؛ كما تقول : هو يقوم ومع ذَلِكَ لَا يُسَمَّى الاسمُ مضمراً^(٣).

(١) قال الأنباري : " وذهب الصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم ، واختلفوا في مراتب المعارف فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمَر ؛ لأنه لا يضر إلا وقد عرف ولهذا لا يفتقر لأن يوصف كغيره من المعارف ، ثم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته ، ثم الاسم المبهم لأنه يعرف بالعين والقلب ، ثم عرف بالألف واللام ؛ لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره وتعريفه على قدر ما يضاف إليه. " الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١١٦ ، ١١٧ ، واختار الكوفيون والضميري ، وأبو حيان كون المبهم أعرف من العلم لكون اسم الإشارة ملازماً للتعريف وتعريفه من طريق حسي وعقلي.

(٢) ذكره هناك فقال : ذهب الأخفش إلى أن الموصولات تعرفت بالألف واللام ، وما ليس فيه الألف واللام فهو على بنية ما فيه الألف واللام نحو من وما ، ثم قال : وذهب الفارسي إلى أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة ولم تتعرف بالألف واللام (أول الحديث عن الموصول)

(٣) أورد أبو حيان على هذا البيت ثلاثة أشياء فأورد على ذي الغيبة الاسم الظاهر وعلى ذي الحضور اسم الإشارة والمفترون بأل التي للحضور مثل يا أيها الرجل ؛ فابن مالك مشل لسدي الغيبة هو وللحضور بأنت والتعريف بالمثل من بيان الماهية فلا إيراد ، قال الأشموني فيه : تنبيه : رفع إمام دخول اسم الإشارة في ذي الحضور بالتمثيل (حاشية الصبان : ١ / ١٠٩)

وقوله : " أو حضور " يَرِدُ عَلَيْهِ اسم الإشارة نحو : هَذَا فَإِنَّهُ للحضور ومع ذلك فلا يُسَمَّى اسم الإشارة مضمراً ، وَيَرِدُ عَلَيْهِ - أيضاً - " أَل " الّتي للحضور ؛ لأنَّ مِنْ أَقسامِ : " أَل " أَنْ تكون للحضور ، وذلك في أربعة مواضع :

بَعْدَ أسماء الإشارة نحو : مررت بهذا الرجل ، وَبَعْدَ إِذَا الفجائية نحو : خرجت فإذا الأسد ، وَبَعْدَ أَيّ في النداء : يا أيها الرجل ، وفي الظروف الّتي للحال نحو : قمت الساعة والحين .

ولا تكون في غير هذه الأربعة إلا قليلاً ، فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ : " أَل " تَكُونُ للحضور ولا يدّعي أحد أنها مضمرة ، وأراد بقوله : " أو حضور " ضمير المتكلم والمخاطب . ١٦ /
قوله :

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُنْتَدَا وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِياراً أَبداً

قوله : " مَا لَا يُنْتَدَا " عبارة موهمة ، ويعني بها ما لا يكون مُتَفَكِّكاً عَنْ عامله نحو التاء من : قمت ، والكاف من : أكرمك ، أو يكون متصلاً بما لا ينفك عَنْ عامله نحو الهاء في : سليه ، أو متصل بما يُتْرَلُ مَرَّةً العامل كالباء من : ابني فَإِنَّهُ متصل بابن ، وابن لَيْسَ عاملاً ولا متصلاً بما ينفك عَنْ العامل لَكِنَّهُ يتزل مَرَّةً العامل في كونه مُتَّصِلاً به لا يجوز الفصل بينهما .

وقوله : " وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِياراً " أي المتصل هو الَّذي لا يلي : " إِلَّا " فِي الاختيار بل يَلِيهِ فِي الاضطرار ، وأشار بهذا إِلَى البيت الَّذي ينشده النحاة :^(١)

(١) هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد ، وهو من البسيط ، ينظر الخزانة : ٢ / ٢٧٨ والخصائص : ٣٠٧ / ١ والدرر : ١٧٦ / ١ وشرح شواهد المعنى للسبوطي ٨٤٤ ، وابن بعيش ٣ / ١٠١ والمعنى : ٤٤١ وشرح أبيات اللبغدادى : ٦ / ٣٣٣ ، ابن الناظم : ٥٧ " دار الجبل " ، توضيح المقاصد : ١ / ١٢٨ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٩٠ والشاهد رقم : ٤٧ من شواهد المعنى . -

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

وقوله : " اختياراً " قد وجدنا من المتصل ما لا يلي : " إلا " لا في الاختيار ولا في غير الاختيار ، وذلك الضمائر المرفوعة فلا يوجد في كلامهم : ما قام إلات ، أي : إلا أنا ، ولا : ما قام إلات ، أي : إلا أنت ، ولا : ما قام إلاتنا ، أي : إلا نحن لا في الاختيار ولا في الاضطرار .

وكذلك - أيضاً - الضمائر المحرورة لا يدخل عليها : " إلا " لا في الاختيار ولا في الاضطرار .^(١)

وأما الضمائر المنصوبة نحو : ألا يجاورنا إلاك ديار ، فمذهب البصريين أن مثل هذا لا يجوز إلا في الشعر^(٢) ، وظاهر كلام غيرهم أنه لا يختص بالشعر ، قال صاحب الواضح^(٣) مستنداً لقول الفراء أن : " إلا " مركبة من : " إن " ، و

= اللغة : قوله : " وما نبالي " أي وما نكثرث من بالي يبالي مبالاة ، قوله : " إلاك " أي إلا إياك ، وقوله : " ديار " أي أحد وهو فيعال ، وأصله : ديوار فلبث الواو باء وأدغمت الياء في الياء . الاستشهاد فيه : في قوله : " إلاك " فإنه أتى بالضمير المتصل بعد : " إلا " وكان القياس أن يقال : إلا إياك بالضمير المنفصل وهذا شاذ لضرورة الشعر . وسيأتي تفريجه على عدة أوجه في الحامش قريباً .

(١) لا يلزم من وقوع المتصل بعد إلا في الاضطرار أن تقع بعدها كل الضمائر بل يكفي ما ورد من ذلك وهو الضمائر المنصوبة .

(٢) ابن عيش ١٠١ / ٣ والمغني : ٤٤١ ، وابن الناظم : ٥٧ " دار الجليل " ، توضيح المقاصد : ١ / ١٢٨ ، وأوضح المسالك : ١ / ١٠٠ ط " دار المعرفة " ومعه مصباح السالك .

(٣) قال الدكتور : حسن هنداي : في تحقيقه للتذيل والتكميل ٢ : ٢٣٣ لا أستطيع الجزم بحسن يتصده أبو حيان ، وقد ألف أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (٣٧٩هـ) كتاباً سماه بهذا الاسم ، وهذا النص ليس فيه ، وقد ألف أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ) أيضاً كتاباً يحمل العنوان نفسه ولا أعرف له وجوداً ، وقد وصفه ابن النديم بأنه كبير الفهرست ص ١٢٠ ، وانظر معجم الأدباء : ١٨ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

"لَا" ^(١) فحفت : "إِنْ" وأدغمت النون في : "لَا" التي للعطف ، فإذا جاء بعدها منصوب فالنصب لِإِنْ أو غير منصوب ، فعلى العطف بلا .

قال : والدليل على أن الأصل لِإِنْ وَأَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ هَاهُنَا قول العرب : قام القومُ إلاك ، وَصَلُّوا الْكَافَ بِالَا [تغلياً] ^(٢) لعملِ إِنْ فِي الْأَصْلِ .

وقال بعضهم : قام القوم إلا أَنتَ فعطف بالَا وأبطل إِنْ ؛ فَأَنْظِرْ لِقَوْلِ صَاحِبِ الْوَاضِحِ قول العرب : قام القوم إلاك ، فَلَوْ كَانَ هَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ وَلَا أَطْلَقَ أَنَّهُ قَوْلُ الْعَرَبِ ^(٣) .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَقَطُ مَا جَرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ

قوله : " كَلَفَظُ مَا نُصِبَ " لَيْسَ بِحَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ الَّذِي نُصِبَ مِنْهُ مِنْفَعِلٌ وَمِنْهُ مُتَّصِلٌ ، وَلَقَطُ الْمَجْرُورِ لَيْسَ كَلَفَظِ الْمُنْصُوبِ مُطْلَقاً بَلْ كَلَفَظُ الْمُنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ .

قوله :

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ نَا صَلَحَ [كَأَعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَنْعَ] ^(٤)

(١) قال الفراء في معانيه ٢ / ٣٧٧ : " إلا مركبة من إن ولا النافيتين " . وينظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٣٣ ، وابن يعيش : ٢ / ٧٦ ، والأصول لابن السراج : ١ / ٣٠٠ ونسبه للبغداديين نقلاً عن أبي العباس وفيه ردود عليهم ، والإنصاف : ٢٦١ المسألة : ٣٤ ، وشرح الكافية : ٢ / ٢٤٧ .

(٢) ما بين المعرفين طمس في نسخة الرباط .

(٣) التذيل والتكميل : ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ . وقد خرجوا إلاك ديار على عدة أوجه غير الضرورة :

- القياس إلا إياك فاضطر لحذف إيا وأبقى الكاف .

- أوقع المتصل موقع المنفصل (إلا إياك)

- أن إلا محمولة على غير ما يفعل الضمير بها كما يتصل بغير .

- أن إلا ناصبة للمستثنى فاتصل الضمير بعامله .

- الأصل في الضمير للمنصوب أن يتصل بعامله إنك ولعلك .

(٤) لم يذكر الشارح سوى الشطر الأول من هذا البيت .

يقول : نا يصلح للرفع نحو : نلتا ، وللنصب نحو : إتنا ، وللجر نحو : بنا ،
ولا اختصاص لنا بهذا الحكم بل يشاركها في ذلك الياء ، فمثال كونها للرفع :
اضربي ، وتضربين ، وللنصب : ضربني ، وإني ، وللجر : غلامي^(١).

قوله :

وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالتَّوْنُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَعَلِمَا

قوله : " لِمَا غَاب " لا يُحْمَلُ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَفْيِيدِهِ بِالْمَرْفُوعِ ؛ لِأَنَّهُ
لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنَ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالتَّوْنِ لَغَائِبٍ مَنْصُوبٍ وَلَا مَجْرُورٍ ، وَقَوْلُهُ : " وَغَيْرُهُ "
غَيْرُ الْغَائِبِ فَيَسْمَانِ : مُتَكَلِّمٌ وَمُخَاطَبٌ ، وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاطِمُ فَقَالَ : وَغَيْرُهُ ، أَيُّ : وَغَيْرُ
الْغَائِبِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ تَحْتَهُ قِسْمَيْنِ . / ١٧

وَالْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالتَّوْنُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهَا لِمُتَكَلِّمٍ بَلْ إِنْ مَا يَكُونُ لِلْغَائِبِ ،
وْغَيْرِهِ مِنَ الْمُخَاطَبِ الْمَأْمُورِ لَا مِنَ الْمُتَكَلِّمِ ، مِثَالُ ذَلِكَ لِلْغَائِبِ : قَامَا ، وَقَامُوا ،
وَقُمْنَ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ لِلْمُخَاطَبِ الْمَأْمُورِ : قُومَا ، وَقُومُوا ، وَقُمْنَ ، إِذَا كَانَ أَمْرًا .

فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ غَيْرَ مَأْمُورٍ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهُمْ لَهُ بَلْ تَقُولُ : قَمْتُ ،
قَمْتِ قَمْتُمَا ، قُمْتُمْ قُمْتُنَّ ، وَإِذَا كَانَ غَيْرُ الْغَائِبِ مُتَكَلِّمًا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهُمْ لَهُ بَلْ
تَقُولُ : قَمْتُ ، قَمْتَا .^(٢)

قوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلُ أَوْافِقُ نَعْتِبُ إِذْ تَشْكُرُ

(١) تتفق (نا) التي ذكرها في المعنى فهي للمتكلم المشارك أو المعظم لنفسه . وأما الياء التي
اعترض بها أبو حيان فليست بمعنى واحد ، فهي في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضرب ، وفي
حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي وإني .

(٢) الأمر أبسر مما يعترض به أبو حيان فالناظم مثل للغائب وللمخاطب بقوله قاما واعلموا واكتفى
بالألف ويقاس عليه الواو والتون وغثيله يفيد المقصود ويبين المراد .

ضميرُ الرَّفْعِ قِسْمَانِ : منفصلٌ ومُتَّصِلٌ ، وَكُلُّ مِنْهُمَا لِمُسْتَكَلِّمٍ وَمُخَاطَبٍ
وَعَائِبٍ ، وَالتَّصْلِيفُ قِسْمَانِ : بَارِزٌ وَمُسْتَكِنٌ .

والمستكن قِسْمَانِ : قِسْمٌ يَقْبَلُ الْعَامِلُ غَيْرَهُ ، وَقِسْمٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا إِيَّاهُ ، وَلَا
يَنْحَصِرُ الْمُسْتَتِرُ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا وَهِيَ الْأَمْرُ لِلْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ نَحْوُ : افْعَلْ
، وَالْمُضَارِعُ لِلْمَتَكَلِّمِ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ نَحْوُ : أَوْفُقْ ، وَنَغْتَبِطُ ، وَالْمُضَارِعُ لِلْمُخَاطَبِ
الْمَذْكُورِ نَحْوُ : تَشْكُرُ .

بل يوجد مستترا في غيرها نحو استتاره في أسماء الأفعال نحو : نَزَالَ ، وَفِي
الظَرْفِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا وَقَعَ صِفَتَيْنِ أَوْ صِلَتَيْنِ أَوْ خَبَرَتَيْنِ أَوْ حَالَتَيْنِ ، أَوْ فِي مَوْضِعِ ثَانِي
ظَنَنْتُ أَوْ ثَالِثِ أَعْلَمْتُ ، أَوْ مَوْضِعِ الْفِعْلِ فِي بَابِ الْإِعْرَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .^(١)

قوله :

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَالْفِصَالِ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفَرْعُ لَا تَثْبِتُهُ

تسميته ذا ارتفاع لَيْسَ بِخَبَرٍ لِأَنَّ الضَّمَانَةَ مَبْنِيَّةٌ لِكَيْتِهِ يَحْكُمُ عَلَى مَوْضِعِهَا
بِالْإِعْرَابِ ، وَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ الهمزة والثبوت هي الضمير ، وَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ^(٢) .

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١١٢ / ١ - ١١٣ ، والتذيل والتكميل : ١٣٠ / ٢ ، وقد
كفانا الرد على أبي حيان ما وجد في هامش المخطوطة من نسخة الرباط حيث جاء قوله :
وفيما ذكره نظر إذ لا يجب الاستتار في شيء مما زاده على ما قال الناظم إلا في أسماء الأفعال
إذا كانت بمعنى الأمر أو المضارع . وقوله : أَوْ مَوْضِعِ الْفِعْلِ فِي بَابِ الْإِعْرَاءِ كَأَنَّهُ يَعْنِي عَلَيْكَ
زَيْدًا وَهَذَا دَاخِلٌ فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ .

وَأَمَّا اسْتِتَارُهُ فِي الصِّفَةِ فَجَائِزٌ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ الظَّاهِرَ فَيَقُولُ زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ وَكَذَلِكَ الظَّرْفُ وَالْجَارُ
وَالْمَجْرُورُ نَحْوُ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ أَوْ فِي الدَّارِ أَبُوهُ .

(٢) الكتاب لسيبويه : ١٦٤ / ١ ، والمنصف : ٩٠١٠ / ١ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٢٩٨ .

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ كُلُّهُ الضَّمِيرُ^(١) ، وَفِي أَنَا لُغَاتٍ :

أَفْصَحُهَا بِإِثْبَاتِ الْأَلِفِ وَقَفًا ، وَحَذْفِهَا وَصَلًا ، وَيجوز هنا بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ هَاءَ
وَأَنَّهُ بِإِبْدَالِ الْأَلِفِ هَاءَ فِي الْوَقْفِ.^(٢)

وَالثَّانِيَةُ : بِإِثْبَاتِهَا وَقَفًا وَوَصَلًا وَلَيْسَ مُخْتَصًا بِالضَّرُورَةِ ؛ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ بَلْ
ذَلِكَ لُغَةً.^(٣)

وَالثَّلَاثَةُ : أَن يَدْخُلَ أَلِفٌ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالتُّونِ.^(٤)

وَالرَّابِعَةُ : أَنَّ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ وَبِسُكُونِ التُّونِ.^(٥)

وَأَمَّا هُوَ فَمَذْهَبُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ أَنَّهُ اسْمٌ يَحْمِلُهُ.^(٦)

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٤١ ، وشرح الكافية : ٢ / ٩ ، والتذيل والتكميل : ١ / ١٩٤ .

(٢) هي لغة الحجازيين كما نص عليها الفراء . التذيل والتكميل : ٢ / ١٩٥ .

(٣) هي لغة عجم كما ذكرها ابن مالك ونقل الفراء أن من قيس وربيعة من يقول هذه اللغة ومنه قول أبي النجم :

أنا أبو النجم إذا قل العذر

انظر شرح الكافية : ٢ / ٩ ، وذكر الفراء هذه اللغة غير منسوبة في معاني القرآن : ٢ / ١٩٥ .

(٤) هي لغة قضاعة . انظر شرح اللمع لابن برهان : ٢٩٨ ، وابن يعيش : ٣ / ٩٤ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ١٩٦ .

(٥) هي لغة حكاها قطرب . انظرها في التذيل والتكميل : ٢ / ١٩٦ .

(٦) انظر الإنصاف : ٦٧٧ - ٦٨٦ ، مسألة : ٩٦ ، وابن يعيش : ٣ / ٩٦ ، وشرح جمل الزحاجي : ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ١٩٨ .

وَهُمَا وَهُمْ وَهَنَّ ، وهذه الثلاثة - أيضاً - يشارك الرُّفْعُ فِيهَا النَّصْبَ وَالْجَرَّ ،
وَفَرَع : أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُمْ أَنْتُنَّ .

قَوْلُهُ :

وَذَا انْتِصَابٍ فِي الْفِصَالِ جُعِلَ إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا

قوله : " ذا انتصاب " فيه تَجَوُّزٌ ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ
فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مَكَانَهُ اسْمٌ مَعْرَبٌ لَكَانَ مَنْصُوبًا .

وقَوْلُهُ : " جُعِلَ إِيَّايَ " ظَاهِرُهُ الْقَوْلُ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّ أَنَّ مِنْ أَنَّهُ يَحْمِلُنْتَهُ
الضَّمِيرُ^(١) .

وقيل : الضَّمِيرُ : " إِيَّا " وحْدَهُ ، وَمَا بَعْدَهُ حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى الْخِطَابِ وَغَيْرِهِ
وَهُوَ مَذْهَبُ سَيُوه^(٢) .

وقيل : الضَّمِيرُ " هُوَ " مَا بَعْدَ " إِيَّا " ، وَإِذَا عَمِدَ الْإِتِّصَالُ مَا بَعْدَهَا بِهَا ،
وَنَسَبَ إِلَى الْفَرَاءِ^(٣) .

وقيل : إِيَّا اسْمٌ ظَاهِرٌ وَمَا بَعْدَهُ ضَمَائِرُ أَضِيفَ إِلَيْهَا إِيَّا ، وَمَوْضِعٌ مَا بَعْدَ إِيَّا
خَفِضَ ، قَالَ أَصْحَابُنَا : وَهَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ^(٤) .

(١) نسب في الإنصاف لبعض الكوفيين مسألة : ٨٩ ص : ٦٩٥ وشرح صناعة الإعراب : ٣١٣ ، ومعاني

القرآن وإعرابه للزجاج : ٤٩ / ١ ، وشرح الكافية : ١٣ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٠٥ / ٢ .

(٢) الكتاب لسيويه : ٢ / ٣٥٦ - ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، وشرح الكافية : ١٢ / ٢ وشرح صناعة الإعراب : ٣١٣

واختاره الفارسي نص على ذلك أبو حيان في التذيل والتكميل : ٢ / ٢٠٥ ، وإلى الأخفش في سر

صناعة الإعراب : ٣١٣ ، ونسبه الأنباري إلى البصريين : ٦٩٥ (مسألة ٩٨) ونسب إلى الخليل في

شرح الكافية : ١٢ / ٢ .

(٣) نسب إلى الكوفيين وابن كيسان . شرح الكافية للرضي : ١٣ / ٢ ، وشرح صناعة الإعراب : ٣١٣ .

(٤) التذيل والتكميل : ٢ / ٢٠٦ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢ / ٢٢ وهو ما قصده

أبو حيان بقوله : " أصحابنا " .

وقال صاحب هذه الأروزة : إن مذهب الخليل والأخفش والمازني أن : ١٨/ "إيّا" في النصب نظير : "أنا" في الرفع ، ويليها أسماء تدل على متكلم أو غيره مضاف إليها^(١) ، وتفتح همزتها فيقال : إياك^(٢) ، وتُخَفَّفُ الياء مع كسر الهمزة ومع فتحها^(٣).

وقوله : " والتفريع ليس مُشْكَلًا " تقول للمتكلم : إِيَّاي ، وإِيَّاسَا ، وللمخاطب : إِيَّاكَ ، وإِيَّاكِ ، إِيَّاكُمَا [إِيَّاكُم]^(٤) إِيَّاكُنَّ ، وللغائب : إِيَّاهُ ، إِيَّاهَا ، إِيَّاهُمَا ، إِيَّاهُكُمْ ، إِيَّاهُنَّ.

قال ابن مالك :

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

يقول : إذا أمكن أن يكون الضمير متصلاً لم يؤت به متفصلاً هذا في الاختيار ، وأما الضرورة فقد يُبَيِّحُ ذَلِكَ ، نَحْوُ مَا أَتَشَدُّوا :^(٥)
إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

(١) انظر شرح التسهيل : ١ / ١٤٤ - ١٤٧ ، وقد نسب هذا الرأي للأئمة الثلاثة وصححه وجعل في هذا

القول السلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل وانظر التذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٤ - ٢١٣ .

(٢) شرح التسهيل : ١ / ١٤٧ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢١٣ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١ / ١٧٣ ، وشواذ القرآن : ١ ، والمخمس : ١ / ٤٠ ، والبحر

المحيط : ١ / ١٤٠ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢١٤ .

(٤) ما بين المعقوفين لم يذكره الشارح .

(٥) بيت من الرجز المشطور لحميد الأرفط وقبله قوله

أَتَتَكَ عَنْسُ تَقْطَعُ الْأَرَاكَ

انظره في الكتاب لسيويه : ٢ / ٣٦٢ ، والأصول لابن السراج : ٢ / ١٢٠ ، وضرائر الشعر :

٢٦١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢ / ١٩ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢١٧ .

والمعنى : سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " إياك " حيث وضع موضع الكاف للضرورة .

أي بلغتك ، وظاهرُ كلامه أنه إذا تأتى المتصل لم تأت بالمنفصل في اختيار الكلام ، ثم قد بين بعد ذلك أن الضمير يجرى منفصلاً وإن كان يتأى مجيء متصلاً ومن ذلك : زيدٌ عجبْتُ من ضربك إياه ، ومن : ضربكهُ ، والدرهم أعطيتك إياه ، وأعطيتكهُ.

قوله :

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْبِيهِ وَمَا أَشْبَهُهُ فِي كُنْثَةِ الْخُلْفِ اتَّمَى

يعني بها : " سَلْبِيهِ " ما كَانَ مَفْعُولاً ثانياً وَلَيْسَ أَصْلُهُ خَبَرٌ مبتدأ ، والأحسن في هذا النوع الاتصال فأعطيتكهُ أحسن من : أعطيتك إياه.^(١)

وقوله : " فِي كُنْثَةِ الْخُلْفِ اتَّمَى " يعني أن الخلف في الضمير الذي وَقَعَ خَبَرًا لَكَانَ أَوْ ثانياً لَكْتُ ، ويعني بالخلف ، أي : عَنِ الْعَرَبِ فِي اتِّصَالِهِ وَانْفِصَالِهِ ، أَوْ يعني : عَنِ التَّخَوُّينَ فِي اخْتِيَارِ الْإِتِّصَالِ أَوْ الْإِنْفِصَالِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي :

.....وَاتِّصَالًا أَخْتَارَ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَا

واتبع في ذَلِكَ الرَّمَانِي^(٢) وابن الطراوة^(٣) ، ومختارهم غيرُ مختار^(٤) ؛ إذ نَقَلَ سِيبَوَيْهٍ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّ انْفِصَالَهُ هُوَ الْأَفْصَحُ ، قَالَ سِيبَوَيْهٍ : وَقَدْ ذَكَرَ مَسْأَلَةً : عَجِبْتُ

(١) هو مذهب ابن مالك في الخلاصة والتسهيل . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٥٣ / ١ .

(٢) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني ، صنف : شرح أصول ابن السراج وشرح سيبويه وغيرهما ، توفى سنة ٣٨٤هـ ، بغية الوعاة : ٢ / ١٨٠ ، ١٨١ .

(٣) هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبيعي المالقي ، ألف الترشيع في النحو وهو مختصر والمقدمات على كتاب سيبويه ، توفى سنة ٥٢٨هـ ، ينظر بغية الوعاة : ١ / ٦٠٢ ، وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ١٩ .

(٤) انظر في رأي الرماني وابن الطراوة ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٤٠٧ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ٢٣٩ ، وهذا المذهب يقول : إن الاتصال فيهما أفصح من الانفصال .

مِنْ ضَرْبِي إِيَّاكَ ، وَأَنْ الْعَرَبَ قَدْ تَتَكَلَّمُ بِهِ مُتَّصِلًا ، قَالَ : " وَمَثَلُ ذَلِكَ كَانَ إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّ كَانَهُ قَلِيلَةً ، وَلَمْ تَسْتَحْكِمْ هَذِهِ الْخُرُوفَ هُنَا لَا : كَانِي ، وَلَا : لَيْسَنِي ، وَلَا : كَانِكَ فَصَارَتْ هَاهُنَا بِمَثَرِلِهَا فِي : ضَرْبِي إِيَّاكَ " (١) ، ثُمَّ قَالَ سَبِيئَةُ بَعْدَ ذَلِكَ : " وَبَلَّغْنِي عَنِ الْعَرَبِ الْمُتَوَقِّعِ بِهِمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : لَيْسَنِي ، وَكَذَلِكَ : كَانِي " (٢) .

وقال سَبِيئَةُ - أيضاً - : " وَتَقُولُ : حَسْبُكَ إِيَّاهُ ، وَحَسْبُتَنِي إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّ حَسْبُتَنِي ، وَحَسْبُكَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ " (٣) ، ثُمَّ شَرَعَ يُعَلِّلُ كَثْرَةَ انفصالِ الضَّمِيرِ وَقِلَّةَ اتصالِهِ .

فانظر إلى هَذِهِ النصوص الَّتِي ذَهَبَتْ عَلَى هَذَا النَّظْمِ ، وَمَا إِخَالَهُ وَقَفَ عَلَى كَلَامِ سَبِيئَةَ فِي هَذَا الْمَكَانِ (٤) ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ هُوَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ لِاخْتِيَارِهِ بِأَشْيَاءَ ضَعِيفَةً جِدًّا (٥) .

قَوْلُهُ :

وَقَدْ مَنَ الْأَخَصُّ فِي اتِّصَالِ وَقَدْ مَنَ مَا شِئْتَ فِي انفصالِ

(١) الكتاب لسبويه : ٣٥٧ / ٢ - ٣٥٨ ، وانظر المختضب : ٩٨ / ٣ ، والأصول : ٩١ / ١ ، وابن يعيش : ١٠٧ / ٣ ، وشرح حمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٠٦ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ١٩ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٣٩ / ٢ - ٢٤٠ .

(٢) الكتاب لسبويه : ٣٥٩ / ٢ .

(٣) الكتاب لسبويه : ٣٦٥ / ٢ .

(٤) ينظر ردود أبو حيان على ابن مالك في التذيل والتكميل : ٢٤١ / ٢ - ٢٤٦ .

(٥) قال ابن مالك بين أن كاني وكأنه وليسني وليسه كثير : قال : ودلينا على ذلك من وجهين . أحدهما : أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه فأشبه مفعولاً لم يحجزه إلا الفاعل فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول .

الوجه الثاني : أن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز إلا أن الاتصال ثابت في النظم والنثر والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم فرجح الاتصال لأنه أكثر في الاستعمال ومن الوارد في ذلك : إياك أن تكونها يا حمراء إن يكنه فلن تسلط عليه (حديثان شريهان) (شرح التسهيل : ١٥٤ / ١) .

المتكلم أَخَصُّ مِنَ الْمُخَاطَبِ ، والمُخَاطَبُ أَخَصُّ مِنَ الْعَائِبِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ
 ضَمِيرَانِ مُتَّصِلَانِ قَدِّمْتَ الْأَخَصَّ فَقُولِ : أَعْطَاكَ ، وَأَعْطَاكَه ، وَإِذَا انْفَصَلَ أَحَدُهُمَا
 فَإِنْ شِئْتَ قَدِّمْتَ غَيْرَ الْأَخَصِّ فَقُلْتَ : أَعْطَاهُ إِيَّايَ ، وَكَذَا : أَعْطَاكَ إِيَّاهُ ، وَإِنْ شِئْتَ :
 أَعْطَاهُ إِيَّاكَ .

وَجَمَاعُ الْقَوْلِ فِي الْأَتْصَالِ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ ، وَأَحَدُهُمَا مَرْفُوعٌ وَالْآخَرُ
 مَنْصُوبٌ اتَّصَلَا ١٩ ، وبدأت بالمرْفُوع نحو : ضَرَبْتُكَ ، وَلَا يَجُوزُ : ضَرَبْتُ إِيَّاكَ إِلَّا
 فِي الضَّرُورَةِ ، فَإِنْ كَانَا فِي الْأَصْلِ مَبْتَدَأً وَخِيراً جَازَ الْأَتْصَالُ وَالْانْفِصَالُ أَحْسَنُ .

فَإِنْ انْخَفَضَ أَحَدُهُمَا بِإِضَافَةٍ فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ الْمَخْفُوضِ ضَمِيرَ رَفْعٍ فَصِلْ عَلَى
 كُلِّ حَالٍ نَحْوُ : زَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ أَنْتَ ، أَوْ ضَمِيرَ نَصْبٍ أَقْرَبُ مِنْهُ فَالْفَصْلُ
 نَحْوُ : عَمْرُو عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاكَ ، أَوْ مِثْلُهُ قُرْباً وَبَعْداً فَالْانْفِصَالُ نَحْوُ : زَيْدٌ هُنْدٌ
 عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهَا إِيَّاهُ ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ ضَرْبِهَا إِلَّا ضَرْوَةٌ أَوْ فِي نَادِرٍ كَلَامٌ .

وَإِنْ كَانَا مَنصُوبَيْنِ وَأَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَيْرُ نَحْوُ بَابِ ظَنَنْتُ ، أَوْ لَيْسَ أَصْلُهُ
 نَحْوُ بَابِ : أَعْطَيْتَهُ فَيُتَّصَلُ مَا يَلِي الْعَامِلَ ، وَالْآخِرُ إِنْ كَانَ أَبْعَدَ مِنَ الْأَوَّلِ جَازَ اتِّصَالُهُ
 وَانْفِصَالُهُ ، وَالْانْفِصَالُ فِي بَابِ ظَنَنْتُ أَحْسَنُ ، وَالْاتِّصَالُ فِي بَابِ أَعْطَيْتُ أَحْسَنُ ،
 وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ مِنْهُ فَأَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ :

مَذْهَبُ سَبْيُوهِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا الْانْفِصَالُ .^(١)

وَمَذْهَبُ الْمَبْرَدِ : جَوَازُ الْاتِّصَالِ قِيَاساً وَالْانْفِصَالِ عِنْدَهُ أَحْسَنُ .^(٢)

وَمَذْهَبُ الْقَرَاءِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا الْانْفِصَالُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ ضَمِيرَ مِثْنَى أَوْ

ضَمِيرَ جَمَاعَةٍ مَذْكَرَيْنِ فَيُجِيزُ الْاتِّصَالُ وَالْانْفِصَالُ ، وَالْانْفِصَالُ أَحْسَنُ .^(٣)

(١) ينظر الكتاب لسبويه : ٣٦٥ / ٢ .

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٣١ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٤٣٩ .

(٣) شرح الجزولية للأبدي : ٤٣٩ ، انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٣١ .

وَمَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ كَمَذْهَبِ الْفَرَاءِ إِلَّا أَنَّ الْكَسَائِيَّ يَجِيزُ الْإِتِّصَالَ إِذَا كَانَ
الْأَوَّلُ ضَمِيرَ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثَاتِ. ^(١)

وَأِنْ تَسَاوَى فِي الْقُرْبِ أَوْ الْبُعْدِ فَلَاخْتِيَارُ الْإِنْفِصَالِ ، وَيَجُوزُ الْإِتِّصَالُ وَهُوَ
ضَعِيفٌ نَحْوُ : الدَّرْهَمُ زَيْدًا أُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ ، وَيَجُوزُ : أُعْطِيَتْهُوهُ ، وَتَقُولُ : أُعْطِيَتْكُمَا
إِيَّايَاكُمَا ، وَيَجُوزُ : أُعْطِيَتْكُمَا كَمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَا ضَمِيرِي مُتَكَلِّمًا فَلَاإِنْفِصَالَ نَحْوُ : مَنْحَتِي
إِيَّايَ ، وَيَقْبَحُ : مَنْحَتَيْنِي. ^(٢)

وَفِي كِتَابِ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ : أَحَازَ الْكَسَائِيَّ أُعْطِيَتْهُنَّ هُنَّ وَأُعْطِيَتْكَنَّ كُنَّ ^(٣) ،
وَأَبَى ذَلِكَ الْفَرَاءُ ، وَأَعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ هُوَ الْإِخْتِيَارُ ، وَيَجُوزُ فِي الْقِيَاسِ : أُعْطِيَتْهُوهُ ، وَزَعَمَ
الْفَرَاءُ أَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ. ^(٤)

قَوْلُهُ :

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلًا وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا

يَقُولُ : إِذَا اتَّحَدَتِ الرُّتْبَةُ كَأَنْ يَكُونَا مُتَكَلِّمَيْنِ أَوْ مُحَاطَيْنِ أَوْ غَائِبَيْنِ وَحَبَّ
الْفَصْلُ نَحْوُ : مَنْحَتِي إِيَّايَ ، وَأُعْطِيَتْكَ إِيَّايَاكَ ، وَأُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ.

وَقَوْلُهُ : " وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلًا " أَيُّ إِذَا اتَّحَدَتِ رُتْبَةُ الضَّمِيرَيْنِ فِي
الْعَبِيَةِ فَإِنَّهُمَا قَدْ يَتَّصِلَانِ وَهَذَا قِسْمَانِ كَمَا مَثَّلْنَا :

(١) شرح الجزولية للأبدي : ٤٣٩ ، انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٣١ .

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وفيه تفصيل بين مذهب البصريين وبين مذهب
الكسائي والفرء في حالة ما إذا كانا ضميري غائب واتحدا رتبة .

(٣) قال أبو حيان في التذيل : " وإن كانا ضميري مخاطب فلاختيار الانفصال ويجوز الاتصال
على ضعف فتقول : أعطيتكما إياكما ، وأعطيتكن إياكن ، ويجوز الاتصال فتقول :
أعطيتكما كما ، وأعطيتكنكن . هذا مذهب أصحابنا والكسائي ومنع الاتصال الفرء " .
انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٢٩ .

(٤) انظر التذيل والتكميل : ٢ / ٢٢٩ .

أحدهما : أن يكونا مع اتحادهما في الغيبة متفقين إفراداً أو ثنائية أو جمعاً ،
وتذكيراً أو تانيثاً ، أو مختلفين ، فإن كانا متفقين نحو : زَيْدُ الدَّرْهِمِ أَعْطَيْتَهُهُ ، فَقَدْ
تَقَدَّمَ إِجَازَةُ الْكَسَائِيٍّ مِثْلَ هَذَا ، وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّهُ لَيْسَ مَسْمُوعاً .

وإن كانا مختلفين ففي كتاب سيبويه إجازته ، قال سيبويه في نحو :
أَعْطَاهُوهَا ، وَأَعْطَاهَاهُ جَاز ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ ، ثُمَّ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْفَصْلَ هُوَ
الْكَثِيرُ فِي كَلَامِهِمْ^(١) .

قَوْلُهُ :

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّلْزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسِي قَدْ نَظِمَ

ذَكَرَ أَنَّ نُونَ الْوَقَايَةِ تَلْزِمُ فِي الْفِعْلِ قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ : ضَرَبَنِي ، وَيَضْرِبُنِي ،
وَاضْرِبْنِي ، وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مِمَّا رُفِعَ بِالنُّونِ أَوْ لَا ،
إِنْ كَانَ مِمَّا رُفِعَ بِالنُّونِ جَازَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ :

أحدها : الجمع بين النون التي هي علامة الرفع وبين نون الوقاية نحو :
يضرباني .

الثاني : الإدغام نحو : يضرباني .

الثالث : حذف نون الوقاية نحو : يضرباني .

وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي هَذَا النَّوعِ أَنَّهَا لَا تَلْزِمُ وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ الْمَحْذُوفَ إِنَّمَا هُوَ نُونُ
الْوَقَايَةِ دُونَ نُونِ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي جِيءَ بِنُونِ الْوَقَايَةِ لِأَجْلِهِ وَهُوَ أَنَّ تَقْسِي
الْفِعْلِ مِنَ الْكُسْرِ مَفْقُودٌ هُنَا ؛ لِأَنَّ نُونَ الْإِعْرَابِ يَحْصُلُ فِيهَا هَذَا الْمَعْنَى مَعَ الدَّلَالَةِ

(١) الكتاب لسيبويه : ٢ / ٣٦٥ والنص فيه وقد نقله مختصراً .

عَلَى الإعراب ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا زَعَمَ أَنَّ / ٢٠ المحذوف فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّمَا هُوَ
نون الإعراب لا نون الوقاية^(١) ، وأما قوله :^(٢)

يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

فضرورة ، والمحذوف نون الوقاية لا نون الإناء.

وإن لَمْ يَكُنْ مِمَّا رُفِعَ بِالنُّونِ فَمَا أَنَّ يَكُونُ أَفْعَلُ فِي التَّعَجُّبِ أَوْ غَيْرِهِ ، إِنَّ
كَانَ غَيْرُهُ لَزِمَتْ.

وإن كَانَ أَفْعَلُ نَحْوُ : مَا أَحْسَنِي ! ففیه خلاف ، ذهب الكوفيون وبعض
أصحابنا إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ نُونِ الْوَقَايَةِ ، فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنِي ! ، وَمَا أَجْمَلِي ! ،

(١) هو سيبويه والأخفش وتبعهما ابن مالك وعلل ذلك بأوجه كثيرة منها : أن نون الرفع قد
تحذف دون سبب كما أنها نائبة عن الضمة والضمة قد تحذف ، كما أن نون الرفع تحذف
للنصب والجزم ، شرح التسهيل : ١ / ٥٢ .

(٢) قائله هو عمرو بن معدي كرب ، والبيت المذكور من الوافر ، صدره :

تَوَاهُ كَالْتَفَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً

اللغة : قوله : " كالتفام " بالثاء المثناة والغين المعجمة جمع ثغامة وهي شجرة بيضاء الثمر والزهر
يشبه الشيب بما ، قوله : " يعل " من العلل ، وهو الشراب الثاني ، قوله : " يسوء الفاليات " أي
يخرجن ، والفاليات بالفاء جمع فالية من فلي الشعر وهو أخذ القمل منه .

الاستشهاد فيه : في قوله : " إذا فليني " حيث حذفت منه نون الوقاية ، وأصله : فليني بنونين ،
إحداهما : نون الجمع المؤنث ، والأخرى نون الوقاية للمتكلم ، فحذف إحدى النونين وهي نون
الوقاية والبقية هي نون الجمع ، وذلك لأنهم استقلوا التضعيف ، وعند سيبويه المحذوفة هي نون
الإناء ، والبقية نون الوقاية . واختاره ابن مالك ، شرح التسهيل : ١ / ١٤٠ ، وانظر البيت في
شواهد العيني : ٧٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١ / ١٥٤ ، وشرح المفصل : ٣ / ٩١ ،

والكتاب : ٣ / ٥٢٠ .

ونقل الكوفيون ذَلِكَ عَنْ العرب سَمَاعاً فوجب قبولُهُ ، وَإِنَّمَا جاز ذَلِكَ فِي أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ لَشَبْهِهِ بِالاسْمِ^(١) ، وقوله : " وَلَيْسَ قَدْ نَظُم " يشيرُ إِلَى قول الراجز.^(٢)
إذ ذهب القوم الكرام لَيْسِي

فظاهر كلامه أَنَّهُ لَا يَنْقَاسُ حَذْفُهَا فِي لَيْسَ ، وَقَدْ نَصَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنَّ حَذْفَهَا مِنْ لَيْسَ يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَنْصَرَفُ فَاشْبَهَتْ الْحُرُوفَ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا إِبَائُهَا وَحَذْفُهَا نَحْوُ : " إِنْ " ^(٣)

(١) قال أبو حيان : وما أحازه الكوفيون من ذلك هو سماع عن العرب صرحوا بذلك فوجب قبوله ، وقد استعمله بعض مشايخنا النحاة الأدباء في شعره فقال :

يا حسنا ما لك لم تحسن	إلى نفوس في الهوى متعبة
طرزت بالورد وبالسوسن	صفحة خد بالسنا مذهبة
يا حسنه إذا قال ما أحسن	ويا لذلك اللفظ ما أعذب
فقلت له : كلك عندي سني	وكسل ألفاظك مستعذبة

ومذهب البصريين في هذه المسألة أن حكم أفعل في التعجب حكم سائر الأفعال في لزوم نون الوقاية . انظر التذيل والتكميل : ١٧٧ / ٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١٢٩ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٢ / ٢ .

(٢) من الرجز لرؤبة بن العجاج ديوانه : ١٧٥ ، وقبله :

..... عددت قومي كعديد الطيس

اللغة : عددت : من العد والإحصاء ، الطيس : الرمل الكثير ، الكرام : جمع كريم . موطن الشاهد : " لَيْسِي " حيث حذفت نون الوقاية مع اتصال الفعل بياء المتكلم وذكرها واجب وحذفها هنا ضرورة .

ينظر ابن النظم : ٢٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٥٩ / ١ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٥ / ١ ، ومع الهوامع للسيوطي : ٦٤ / ١ ، وابن يعيش : ١٠٨ / ٣ ، والخزانة رقم : ٣٩٢ ، وتوضيح المقاصد : ١٥٢ / ١ ، والعيني : ٣٤٤ / ١ ، ٣٤٥ .

(٣) لم أحد فيه نصاً صريحاً في الجواز بل جاء في التصريح قوله : وأما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس لجموده فلا يعول عليه ، التصريح : ١١٠ / ١ ، وجاء في الجمع : وأحازه قوم في ليس ، الجمع : ٦٤ / ١ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَلَيْتِي فَشًا وَلَيْتِي نَدْرًا وَمَعَ لَعْلٍ اَعْكِسَ وَكُنْ مُخَيَّرًا

يقول : حذفها في : " لَيْتَ " نادرٌ ، ونصُّ أصحابنا على أنَّه ضرورةٌ^(١) نحو قول مهلهل :^(٢)

زَعَمُوا أَنِّي ذَهَلْتُ وَلَيْتِي اسْتَطِيعَ الْعِدَاةُ عَنْكَ ذَهُولًا

وقوله : " وَمَعَ لَعْلٍ اَعْكِسَ " لَيْسَ بِجَيِّدٍ ، لأنَّ إثباتَ التَّوْنِ فِي لَعْلٍ لَيْسَ بِنَادِرٍ بل هو فصيح^(٣) لكنه أقل من حذفها في : إِنْ ، وَأَنْ ، وَلَكِنْ ، وَكَأَنَّ ، لأنَّ اجتماع المثلين أثقل من اجتماع المتقاربين.

قَوْلُهُ :

فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارًا خَفِيفًا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

يعني بالباقيات أخوات : " لَيْتَ وَلَعْلَ " وهي " إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ " فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ تُلْحَقَهَا نُونُ الْوَقَايَةِ وَأَنْ لَا تُلْحَقَهَا ، فتقول : إِنْنِي ، وَإِنِّي ، وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا.

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) البيت من بحر الخفيف منسوب للمهلهل في سر صناعة الإعراب : ٥٥٠ ، والتذييل والتكميل :

٢ / ١٨٦ ، وهو بغير نسبة في رصف المباي للمالقي : ٢٩٩ .

الشاهد فيه : قوله " وَلَيْتِي " حيث حذف من نون الوقاية للضرورة الشعرية ، وقال ابن هشام

في أوضح المسالك : وقال الفراء يجوز لَيْتِي وَلَيْتِي .

(٣) مثاله قول الشاعر : فقلت أعراني القدوم لعلي

أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

أما : " مِنْ وَعَنْ " فذكرَ أَنَّ حذفَهَا منهما ضرورة^(١) ، وهو كما ذكرَ وإن :
كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ يَقْتَضِي أَنَّ حذفَهَا منهما لغة ، وإن لَمْ تكن فِي
شهرة الإثبات.^(٢)

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الحذفُ - أَيْضاً - قَدْ يَفِي

يقول : حذفها فِي : " لَدُنْ " قَلِيلٌ لَكِنَّهُ فَصِيحٌ وَقَدْ فُرِئَ فِي السَّبْعَةِ^(٣) : { قَدْ
بَلَّغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا } بِتَشْدِيدِ التَّوْنِ وَبِالتَّخْفِيفِ عَلَى حذفها^(٤) ، عَلَى أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ أَنَّ
يَكُونُ تَوْنٌ وَقَايَةً فِي : " لَدُنِّي " الْمُخَفَّفَةِ ؛ لِأَنَّ لَنَا لُغَةً فِي : " لَدُنْ " حَذَفَ نَوْهَا
فَنَقُولُ : مِنْ لَدُ ، فَمَنْ قَالَ : مِنْ لَدُنِّي فَيَحْتَمَلُ أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ فَتَكُونُ
هَذِهِ نُونُ الْوَقَايَةِ ، وَإِذَا احْتَمَلُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي : " لَدُنِّي " دَلِيلٌ عَلَى حَذَفِ نُونِ
الْوَقَايَةِ مِنْ : " لَدُنْ " .^(٥)

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٣ ، ١١٤ ، والتذيل والتكميل : ١٨٧ / ٢ ، ومثاله قوله :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي

(٢) المقدمة الجزولية : ٦٢ - ٦٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للثلوثين : ٦٤٥ - ٦٤٧ .

(٣) من الآية : ٧٦ من سورة الكهف .

(٤) القراءة بالتشديد قراءة الجماعة ، وقرأ نافع وأبو بكر : " مِنْ لَدُنِّي " بتخفيف التَّوْنِ . ينظر

إعراب القرآن للنحاس : ٤٦٧ / ٢ ، والإقناع فِي القراءات السبع : ٦٩١ .

(٥) قال النحاس بعد أن ذكر قراءة التخفيف والتشديد : " والقراءة الأولى - أي التشديد " أولى

فِي اللغة العربية وأقيس ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ : " لَدُنْ " بِإِسْكَانِ التَّوْنِ ثُمَّ تَزِيدُ عَلَيْهِ تَضْيِيفُهَا إِلَى

نَفْسِكَ نُونًا لَيْسَ سَكُونُ نُونِ لَدُنْ ؛ كَمَا نَقُولُ : عَنِّي وَمَنِّي ، فَكَمَا لَا تَقُولُ عَنِّي يَجِبُ أَلَا

تَقُولُ لَدُنِّي ، وَالْحُجَّةُ فِي جَوَازِهِ عَلَى مَا حَكَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ النُّونَ حَذَفَتْ كَمَا قَرَأَ

أَهْلُ الْمَدِينَةِ : " فَبِمَ تَبْشُرُونَ بِكُسرِ التَّوْنِ ، وَأَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو إِسْحَاقَ

قَالَ : " لَدُنْ " اسْمٌ وَعَنْ حَرْفٍ ، وَالْحَذَفُ فِي الْأَسْمَاءِ جَائِزٌ " . إعراب القرآن للنحاس : ٢ /

وفي قوله :

.....وَفِي قَدْ نِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ - أَيْضاً - قَدْ نِي

أهم الحذف وقد تقدم له حذف فصيح كثيراً ، وحذف نادر ، وحذف اضطرار وحذف قليل ، والذي نصّ عَلَيْهِ أَنَّ الحذف فِي : " قطني ، وَقَدْ نِي " ضَرْوَةٌ وظاهرُ كلامِ أبي موسى يقتضي أَنَّهُ لُغَةٌ.^(١)

^(١) المقدمة الجزولية : ٦٢ - ٩٣ وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٦٤٥ - ٦٤٧.

﴿ الْعَلَمُ ﴾

قَوْلُهُ: (١)/ ٢١

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْتَقَا

أطلق التعيين وهو على قسمين :

أحدهما : تعيين الأجناس بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ كماء وزيت وذهب ونحو ذلك. (١)

والثاني : تعيين غير الأجناس كزَيْدٍ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقيدَ التعيين لغير الأجناس ،

وقَوْلُهُ : " مطلقاً " يريد بالنسبة إلى جميع أحواله مِنْ تَكَلُّمٍ وَخَطَابٍ وَغِيَّةٍ ، فتقول :
أَنَا زَيْدٌ ، وَأَنْتَ زَيْدٌ ، وَهُوَ زَيْدٌ ، فيعينه في جميع أحواله .

ويشترك معه في هَذَا المَعْرِفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الَّتِي لِلْعَهْدِ فَإِنَّهُ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ مُطْلَقاً

— أيضاً — فتقول : أَنَا القاضي ، وَأَنْتَ القاضي ، وَهُوَ القاضي. (٢)

قَوْلُهُ :

وَأَسْمَاءُ أَتَى وَكُنْيَةُ وَلَقَباً وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْباً

يريد : وَأَخْرَجَ اللَّقْبَ إِنْ صَحِبَ الْاسْمَ أَوِ الْكُنْيَةَ ، فتقول : جَاءَ سَعِيدُ كَرَزٍ ،

وَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ كَرَزٍ ، وَجَاءَتْ أُمُّ عَمْرٍو بَطَّةً ، وإعرابُ هَذَا اللَّقْبِ يَتَبَيَّنُ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا .

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو

وَقَرَنَ وَعَدَنَ وَلَا حِقِي وَشَذَقِمَ وَهَيْلَةَ وَوَأَشِقِي

(٢) مثل هذا لا يسمى تعيناً وإنما الشيء منه شائع في أمته لا يختص به واحد دون آخر فهو كالنكرة من حيث المعنى.

(٣) المَعْرِفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ يعين مسماه مادامت فيه آل ، فإذا فارقت فارقته التعيين وكذا الموصول وغيره ، أما العلم فيعين مسماه بلا قيد .

قَوْلُهُ :

وَأِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا وَإِلَّا أَتَبَعَ الَّذِي رَدِفَ

يقول : إِذَا كَانَ اللَّقْبُ وَغَيْرُهُ مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ غَيْرُ اللَّقْبِ إِلَى اللَّقْبِ وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٍ ، وَرَأَيْتُ سَعِيدَ كُرْزٍ ، وَمَرَرْتُ بِسَعِيدِ كُرْزٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَاتَّبَعَ الَّذِي رَدِفَ ، أَيْ تَأَخَّرَ ، وَهُوَ اللَّقْبُ أَيْ : أَتَبَعَهُ مَا قَبْلَهُ فِي الْإِعْرَابِ وَذَلِكَ نَحْوُ : جَاءَنِي أَبُو بَكْرٍ كُرْزٌ ، وَرَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ كُرْزًا ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي بَكْرٍ كُرْزٍ ، وَلَمْ يَبَيِّنْ فِي إِعْرَابِهِ غَيْرَ أَنَّهُ تَابَعَ وَهَذِهِ التَّبَعَةُ يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ مِنَ الْإِعْرَابِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ الْبَدَلِيَّةِ .

الثاني : أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ عَطْفِ الْبَيَانِ وَهُوَ أَوَّلُ ؛ لِأَنَّ اللَّقْبَ أَشْهُرُ مِنَ الْاسْمِ ، وَقَوْلُهُ : " وَأِنْ يَكُونَا " عَائِدٌ عَلَى اللَّقْبِ وَعَلَى الَّذِي يَصْحَبُهُ ، وَالَّذِي يَصْحَبُهُ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ كُنْيَةً .

أما الاسمُ فيتصورُ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا وَغَيْرَ مُفْرَدٍ نَحْوُ : زَيْدٌ وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَأما الكنيةُ فلا تُكُونُ مُفْرَدَةً ، وَالْإِفْرَادُ يُطْلَقُ فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ عَلَى أَشْيَاءَ مِنْهَا :

الْإِفْرَادُ بِإِزَاءِ التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعُ وَذَلِكَ فِي بَابِ الْإِعْرَابِ فِيهَا .

وَمِنْهَا الْإِفْرَادُ بِإِزَاءِ الْمُضَافِ وَالْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ وَذَلِكَ فِي بَابِ النِّدَاءِ وَفِي بَابِ

لَا .^(١)

وَمِنْهَا الْإِفْرَادُ بِإِزَاءِ الْجُمْلَةِ وَذَلِكَ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَغَيْرِهِ .

وَمِنْهَا الْإِفْرَادُ بِإِزَاءِ الْمَرْكَبِ الَّذِي هُوَ جُمْلَةٌ أَوْ مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ أَوْ اسْمَانِ جَعَلَا اسْمًا وَاحِدًا وَذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ .

(١) أي لا النافية للجنس .

ويرد عَلَى قوله : " وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ " الْعَلَمُ الَّذِي فِيهِ : " أَل " للمح الصفة نحو : الحارث ، والعباس ، فَإِنَّهُ ما دامت فِيهِ لا يضاف إِلَى اللقب أصلاً مَعَ أَنَّهُ مفردٌ ، فتقول : هَذَا الحارثُ كَرَزٌ ، ورأيت الحارثَ كَرَزاً ، ومررت بالحارث كرز. ^(١)

وقوله : " فأضف حتما " هَذَا مشهور مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ^(٢) ، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إِلَى جوازِ الْإِتْبَاعِ ، فتقول : هَذَا يَحْيَى عَيْنَانِ ^(٣) ، ورأيت يَحْيَى عَيْنِينَ ، ومررت بِيَحْيَى عَيْنِينَ فِي رجل اسمه : " يَحْيَى " ولقبه : " عَيْنَانِ " .

ويجوز - أيضاً - أَنْ لا تَتَّبِعْ وَأَنْ لا تَضِيفَ بَلْ تَقْطَعْ فتقول : رأيت سعيداً كَرَزٌ ، ومررت بِسَعِيدٍ كَرَزٌ ، والقطع إما إِلَى الرفع كَهَذَا الَّذِي مِثْلُنَا ، وإما إِلَى النصب ، وقوله : " وَإِلَّا أَتْبَعِ الَّذِي رَدَفَ " تقدم تمثيل ذَلِكَ ولا يلزم الْإِتْبَاعُ بَلْ يَجُوزُ معه وجه آخر وهو القطع. ^(٤) ٢٢/

قَوْلُهُ :

وَمِنْهُ مَنَقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدٌ وَذُو أَرْبَعِ جِالٍ كَسُعَادَ وَأَدَدٌ

قَسَمَ الْعَلَمُ إِلَى قَسَمَيْنِ : مَنَقُولٌ وَمَرْتَجِلٌ ، فالمَنَقُولُ : ما سبق له وَضْعٌ فِي النِّكَرَاتِ نحو ما مثل به من فضل فإنه مَنَقُولٌ من فضل المصدر ، وَأَسَدٌ فَإِنَّهُ مَنَقُولٌ من اسم حيوان .

(١) أجازوا إضافته ونزع منه أَل تقول يا أعشى تغلب ، فِي الْأَعْشَى قال الناطم :

وحذف أَل ذي إِنْ تَنَادَ أَوْ تَضَفَّ أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهَا قَدْ تَنَحَضَفَ

(٢) انظر فِي ذَلِكَ شرح الكافية للرضي : ١٣٩ / ٢ ، وابن الناطم : ٧٣ ، الكتاب لسيبويه : ٣ /

٢٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٧٣ - ١٧٤ .

(٣) قد يجاب عليه بأنه يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قد جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢٥٠ ، وابن الناطم : ٧٣ ، ونسب إِلَى الْفَرَاءِ

والزجاج فِي شرح الكافية للرضي : ١٣٩ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٣١٧ / ٢ - ٣١٨ .

والنقل يكون من اسم شخص نحو : أسد^(١) ، ومن صفة نحو : قاسم ،
ومالك ، ومن مصدر نحو : فضل ، ومن فعل ماضٍ نحو : كَعَسَب^(٢) ، ومضارع نحو :
يشكر ، وأمر نحو : أطرقا ، ومن جملة : كَنَاطَ شرا ، ومن اسم صوت نحو : بَيَّةٌ عَلَى
خلاف فيه ، ومن غير ذلك.

والمرتجل : ما لم يسبق له وضع في النكرات نحو ما مثل به من : سعاد وأد
أما سعاد فمشتق من السعد ولا يعلم كونه لاسم نكرة وهو علم لمؤنث ، وأما : "أد"
فاسم رجل وفي همزته خلاف ، منهم من قال : إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِدِّ وهو العظيم ، قاله
شيخنا أبو الحسن الأَبْدِيُّ^(٣) ، وقال سيبويه إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَدِّ فَتَكُونُ هَمْزُهُ مَبْدَلَةً مِنْ
وَإِذَا لَزِمَ فِيهَا الْبَدَلُ ، قال سيبويه فِي بَابِ تَحْقِيرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَبَيَّنَ الْإِبْدَالُ فِيهَا
وَتَلَزَمَتْهَا : " وَإِنَّمَا أَدَدٌ مِنَ الْوَدِّ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ يُقَالُ : مَعَدُّ بْنُ عَدَنَانَ بْنُ أَدَدٍ " .^(٤)

واختلف النحاة هل تَمَّ عَلَمٌ مرتجلٌ أو كُلُّ عَلَمٍ منقولٌ ؟ ، وظاهر كلام
سيبويه أَنَّ كُلَّ عَلَمٍ منقولٌ وَأَنَّ جَمِيعَ مَا أَوْرَدُوهُ مِنْ مُثُلِ الْمُرْتَجَلِ إِنَّمَا هِيَ مَنْقُولَةٌ فِي
الْأَصْلِ لَكِنَّا جَهِلْنَا مِنْ أَيِّ نَكْرَةٍ نَقَلْتُ ؟ .^(٥)

قَوْلُهُ :^(٦)

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزَجٍ رُكْبًا ذَا إِنْ بَغِيرٍ وَبِهِ تَمَّ أُغْرِبًا

(١) يقصد به الاسم الجامد الدال على ذات كأسد فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس
ومثله ثور للفحل من البقر.

(٢) فِي اللِّسَانِ : كَعَسَبَ فُلَانٌ ذَاهِبًا إِذَا مَشَى مَشْيَةَ السَّكَرَانِ ، وَكَعَسَبَ : اسْمٌ .

(٣) عَلَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْحَشَنِيِّ الْأَبْدِيِّ أَبُو الْحَسَنِ ، تَوَفَّى سَنَةَ (٦٨٠هـ) ،
يَنْظُرُ الْبَغِيَّةُ : ١٩٩ / ٢ .

(٤) الْكِتَابُ لِسَبْيُوهِ : ٤٦٢ / ٣ - ٤٦٤ .

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٣٠٧ / ٢ - ٣٠٨ .

(٦) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخرأ وهو :

وشاع في الأعلام ذو الإضافة كعبد شمس وأبي قحافة

يريدُ : وَمِنَ الْعَلَمِ الْجُمْلَةُ نَحْوُ : تَأَبَّطَ شَرًّا ، وهو أحد فتاك العرب ، وذَرَّى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وَشَابَ قَرْنَاهَا ، وَغَيْرُ ذَلِكَ وَهَذَا دَاخِلٌ نَحْتَ قَوْلِهِ : " وَمِنْهُ مَنْقُولٌ " وَلَمْ يُبَيِّنْ حَكْمَهُ وَحَكْمَهُ الْحِكَايَةَ ، فَتَقُولُ : قَامَ تَأَبَّطَ شَرًّا ، وَرَأَيْتَ تَأَبَّطَ شَرًّا ، وَمَرَرْتَ بِتَأَبَّطَ شَرًّا .

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْمَرْكَبَ تَرْكِيبَ مَزْجٍ يُعْرَبُ إِنْ كَمَلَ لَفْظُهُ بِغَيْرِ : " وَبِهِ " نَحْوُ : بَعْلَبُكُ ، وَمَعْدِي كَرِبُ ، وَرَامَ هُرْمُرُ ، وَمَارِ جِرْجِسُ ، وَحَضَرَ مَوْتُ ، وَإِعْرَابُهُ طَرِيقَانِ :

أحدهما : أَنَّ يُعْرَبُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَتَقُولُ : هَذِهِ حَضَرَ مَوْتُ ، وَرَأَيْتَ حَضَرَ مَوْتُ ، وَمَرَرْتَ بِحَضَرَ مَوْتُ .

وَالثَّانِي : أَنَّ يُعْرَبُ إِعْرَابَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فَتَقُولُ : هَذِهِ حَضَرَ مَوْتُ ، وَرَأَيْتَ حَضَرَ مَوْتُ ، وَمَرَرْتَ بِحَضَرَ مَوْتُ ، وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّاطِمُ كَيْفَ إِعْرَابِهِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ وَفِيهِ خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ ، فَتَقُولُ : هَذِهِ حَضَرَ مَوْتُ ، وَرَأَيْتَ حَضَرَ مَوْتُ ، وَمَرَرْتَ بِحَضَرَ مَوْتُ .^(١)

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاطِمُ لِحَكْمِ الْمَرْكَبِ تَرْكِيبَ مَزْجٍ إِذَا كَمَلَ بَوِيهِ نَحْوُ : سَيَبُوه ، وَنَفْطُوه ، وَنَزْرُوه ، وَابْنُ دَرَسْتُوه ، وَابْنُ خَالُوه ، وَابْنُ شَاهُوه ، وَكُلُّهُمْ نَحَاةٌ وَلَا نَحْفَظُ لَهُمْ سَابِعًا .

وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ تَقُولُ : جَاءَ سَيَبُوهُ ، وَرَأَيْتَ سَيَبُوهُ ، وَمَرَرْتَ بِسَيَبُوهُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْرَبْ لِاخْتِلَاطِ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ بِالصَّوْتِ وَصِرُورَتَيْهَا اسْمًا وَاحِدًا ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةُ الصَّوْتِ كَغَاقٍ فَبُنِيَ وَتُونٌ إِنْ نُكِّرَ كَمَا يَنْوَنُ غَاقٌ إِنْ نُكِّرَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَيَبُوهُ فِي هَذَا النَّحْوِ إِلَّا الْبِنَاءَ .^(٢)

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٢٢ ، والنذيل والتكميل : ٣١٥ / ٢ .

(٢) الكتاب لسبويه : ٣ / ٣٠١ - ٣٠٢ .

وَذَكَرَ الْحَرَمِيُّ فِيهِ جَوَازَ إِعْرَابِهِ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَتَقُولُ : قَامَ سَيِّوِيَّةٌ ،
وَرَأَيْتَ سَيِّوِيَّةً ، وَمَرَرْتُ بِسَيِّوِيَّةٍ ، فَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرَ مَسْمُوعًا قَبْلَ ، وَإِنْ كَانَ مَقْبَسًا
عَلَى : " بَعْلُكَ " لَمْ يُقْبَلْ ^(١) .
قَوْلُهُ : ^(٢)

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْاجْتِنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌّ

علم الجنس : هو الاسمُ الْمُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْعِلْمِ لَفْظًا وَءَامَلَةَ النِّكَرَةِ مَعْنًى ، فَمِنْ
الْجِهَةِ الْأُولَى لَا يَقْبَلُ أَدَاةَ التَّعْرِيفِ ، وَيَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ إِنْ انْضَافَ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ سَبَبٌ
آخَرٌ يَمْنَعُ مَعَهُ نَحْوُ : / ٢٣ أَسَمَةٌ ، وَابْنُ أَوْى ، وَبَنَاتُ أَوْتَرٍ ، وَنَحْوِ الْحَالِ مِنْهُ فِي
صَحِيحِ الْكَلَامِ وَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ فَتَقُولُ : هَذَا أَسَمَةٌ مُقْبَلًا ، وَيَضَعُفُ : هَذَا أَسَدٌ
مُقْبَلًا .

وَمِنْ الْجِهَةِ الثَّانِيَةِ يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٌ مِنْ جِنْسِهِ كَالِاسْمِ الَّذِي هُوَ
نِكْرَةٌ لَفْظًا وَمَعْنًى ، فَكُلُّ أَسَدٍ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ أَسَمَةٌ ، وَكُلُّ نَعْلٍ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ نَعَالَةٌ ،
فَأَسَمَةٌ وَأَسَدٌ مُتَرَادِفَانِ ؛ لَكِنْ أُعْطِيَ أَسَمَةُ حُكْمُ الْأَعْلَامِ كَمَا قَدَّمْنَا ، وَأَسَدٌ نِكْرَةٌ
لَفْظًا وَمَعْنًى ، فَأَحْكَامُهُ أَحْكَامُ النِّكَرَةِ .

وَقَدْ تُكُونُ لِبَعْضِ الْمُتَرَادِفِينَ أَحْكَامٌ لَا تُكُونُ لِلْآخَرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ : " ذَا " مُرَادِفٌ لِصَاحِبٍ ، وَقَدْ ائْتَرَدَ بِأَحْكَامٍ لَا تُوجَدُ فِي صَاحِبٍ .

وَلَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى النِّكَرَةِ ، قَالَ سَيِّوِيَّةٌ حِينَ بَوَّبَ عَلَيْهِ : " هَذَا
بَابٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ يَكُونُ فِيهِ الْإِسْمُ الْخَاصُّ شَائِعًا فِي الْأُمَّةِ لَيْسَ وَاحِدًا مِنْهَا أَوْلَى بِهِ مِنْ

(١) راجع التذييل والتكميل : ٢ / ٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخرًا وهو :

مِنْ ذَاكَ أُمٌّ عَرِيطٌ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا نَعَالَةٌ لِلنَّعْلِ

الآخر".^(١) فَإِنَّمَا بَعْنِي : يَكُونُ الْاسْمُ الَّذِي حَكَّمَهُ حَكْمُ الْعَلَمِ ، وَإِلَّا فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا شَائِعًا لِأَنَّ الْاسْمَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ كَلِمًا جَزْئِيًّا.

وَقَدْ رَأَى بَعْضُ الْمُتَنَطِّعِينَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ التَّفَرُّقَ بَيْنَ أُسَامَةِ وَأَسَدٍ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَرَأَى إِبْقَاءَ اسْمِ عَلَى الْعَلَمِيَّةِ لَفْظًا وَمَعْنَى فَرَعَ أَنْ أُسَدًا مَوْضُوعٌ لَوَاحِدٍ لَا بَعْنَهُ كَسَائِرِ النُّكَرَاتِ وَزَعَمَ أَنَّ أُسَامَةَ مَوْضُوعٌ لِلْمَعْنَى الذَّهْنِيَّةِ ، وَالَّذِي قَامَ بِالذَّهْنِ إِنَّمَا هُوَ مَعْنَى مَعْقُولٌ مُفْرَدٌ لَا يَتَكَثَّرُ وَلَا يَوْجَدُ خَارِجَ الذَّهْنِ ، ثُمَّ صَارَ يَقَعُ عَلَى الْأَشْخَاصِ لَوْحُودِ مَا هُوَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَفْرَدُ كُلِّي فِي الْأَشْخَاصِ وَأَسَدٌ وَضَعَ لَوَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَشْخَاصِ لَا بَعْنَهُ ، وَأُسَامَةُ وَضِعَ لِلصُّورَةِ الذَّهْنِيَّةِ ، وَإِنْ تُعَدَّدَتِ الْأَشْخَاصُ فِي الْخَارِجِ.^(٢)

وَمَا أَظُنُّ أَنَّ الْعَرَبَ قَصَدَتْ شَيْئًا مِنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هَذَا الْمُتَأَخِّرُ فِي عِلْمِ الْجِنْسِ ، - وَأَيْضًا - فَإِنَّهُ مَا مِنْ نَكْرَةٍ إِلَّا مَعْنَاهَا الذَّهْنِي لَا يَتَكَثَّرُ فَلَا اخْتِصَاصَ لِأُسَامَةِ بِذَلِكَ.

قَوْلُهُ :

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبَرَّةِ كَذَا فَجَارِ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ

يقول : عِلْمُ الْجِنْسِ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّخْصَاتِ نَحْوُ : أُسَامَةُ ، وَذُوَالَّةِ ، وَغَيْرُهُمَا ، بَلْ قَدْ يَكُونُ فِي الْمَعَانِي ، وَأَشَارَ النَّازِمُ إِلَى قَوْلِ النَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي :^(٣)

(٢) الكتاب لسيبويه : ٩٣ / ٢ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٨٢ .

(١) انظر التذيل والتكميل : ١٠٨ - ١٠٩ ، ٣٠٦ ، ٣٢٧ .

(٢) البيت من بحر الكامل للنابغة الذبياني ، وهو من قصيدة يهجو بها زُرْعَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ حُوَيْلِدٍ .
اللغة : قوله : " إنا اقتسمنا خطبتنا " هَذَا مِثْلُ ، أَيْ : كَأَنَّتْ لِي وَلَكَ خِطَّتَانِ فَأَخَذْتَ أَنَا الْبَرَّةَ وَأَخَذْتَ أَنْتِ الْفَاحِرَةَ ، وَ " الْخِطَّةُ " الْقِصَّةُ وَالْحَصْلَةُ ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ زُرْعَةَ دَعَاهُ إِلَى الْغَدْرِ بَيْنِي أَسَدَ وَنَقَضَ حَلْفَهُمْ ، فَأَبَى ذَلِكَ وَلَزِمَ الْوَفَاءَ وَالرَّحْمَةَ ، وَنَسَبَ زُرْعَةَ إِلَى الْغَدْرِ وَالْفُجُورِ ، وَ " بَرَّةٌ " اسْمُ عِلْمٍ وَضَعَ مِنَ الرِّمِّ وَلَمْ يَصْرِفْهُ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ مُؤَنَّثَةٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْخِطَّةِ ، وَ " فَجَارٍ " اسْمٌ مَعْدُولٌ عَنِ الْفُجُورِ مَعْرِفَةٌ فَبَنَاهُ كَمَا بَنَيْتَ حَدَامٍ وَقَطَامٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : لَمْ قَالَ -

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

فَبَرَّةٌ عَلَّمَ لِلْمَبَرَّةِ فامتنع الصرف للعلمية والتأنيث ، وفجار عَلَّمَ لِلْفَجْرَةِ معدول
عَنْ مصدر معرفة ، فكأنه قَالَ : واحتملت فجرة ، وفجار مبني عَلَى الكسر وجعل
سيويوه والنحويون بعده فَجَارٍ من المصادر المعدولة^(١).

واختار أبو سعيد السيرافي أَنْ يكون صفة غالبية ، قَالَ : لأنه جعلها نقيضة
بَرَّةً ، وبَرَّةٌ صفة ، يقول : رجل بَرٌّ ، وامرأة بَرَّةٌ ، فَبَرَّةٌ وفجار صفتان لمصدر ؛ كأنه
قَالَ : فحملت الخصلة البرة ، واحتملت الخصلة الفاجرة ؛ كما تقول : الخصلة الحسنة ،
والخصلة القبيحة ، وهما صفتان ، وجعل برة معرفة عرف بها ما كان جميلاً مستحسنًا.

= فِي الإخبار عَنْ نفسه فحملت وفي الإخبار عن نثر زرة احتملت ؟ ، مما الفرق بينهما ؟
قلت : العرب إذا استعملت فعل واقتعل بزيادة التاء وبغير الزيادة كأن الذي لا زيادة فيه
يصلح للقليل والكثير ، والذي فيه الزيادة للكثير خاصة نحو : كسب واكتسب ، وهب
وانتهب ، وأراد النابتة أَنْ يهجو زرة بكثرة غدره وإيثاره الفجور ، فذكر النقطه التي يراد
بها التكثير خاصة ليكون أبلغ في الهجو ، ولو قَالَ : وحملت فجار ؛ لاحتمل ألا يكون غدر
إلا مرة واحدة.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " برة " ، وقوله : " فجار " فإنهما من أعلام الجنس المعنوي فإن برة
علم للبر ، وفجار علم للفجور . ينظر توضيح المقاصد للمراي : ٤ / ١٥٩ ، ١٦٠ ، ابن
يعيش : ١ / ٣٨ ، ٤ / ٥٣ ، ٦٤ ، الكتاب : ٣ / ٢٧٤ ، والخصائص : ٢ / ٢٩٨ ، ٣ / ٢٦١
- ٢٦٥ ، والأشعري : ١ / ١٣٧ ، ومع الهوامع للسيوطي : ١ / ٢٩ ، وديوان النابغة ص ٨٦
(دار الكتب العلمية).

(١) الكتاب لسيويوه : ٣ - ٢٧٤ ، وفيه : " ومما جاء اسماً للمصدر قول الشاعر النابغة :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ

ففجار معدول عن الفجرة " .

﴿ اسم الإشارة ﴾

قَوْلُهُ: (١) ٢٤/

بِذَا لِمُفْرَدٍ مَذْكَرٍ أَشِيرُ بِذِي وَذَةٍ تِي تَا : عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرُ

" ذا " لمفرد مذكر قريب ، وألفه عند الكوفيين زائدة ووافقهم السهيلي (٢) ، وأصل عند البصريين (٣) ، واختلفوا من أي شيء هذه الألف منقلبة ؟ ، فقيل : من ياء والعين واللام ياءان (٤) ، وقيل : من واو وهو من باب طويت (٥) ، ويُقال في ذا : ذاء ، وذاته ، ويُقال في تأنيث ذا ذات وذة وتة أو بإشباع كسرة الهاء أو باختلاسها وصلأ .

قَوْلُهُ :

وَبِأُولَى أَشِيرُ لَجَمْعٍ مُطْلَقاً وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطَقَا
بِالْكَافِ حَرْفًا ذُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ إِنْ قَدِمَتْ - هَا - مُمْتَنِعَةٌ

قوله : " بالكاف حرفاً " أي حرف خطاب فلا موضع لها من الإعراب ، ولا يتخيل فيها الإضافة فهي كالكاف في قولهم : النَّجَاءُكَ وَفِي أَبْصَرَكَ زَيْدًا (٦) ، وذكر أنك مخير في الحالة القصوى بين أن تقول : ذاك أو ذلِكَ وكذلك في باقي الأسماء .

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثْنَى الْمَرْفُوعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ إِذْ ذَكَرَ تُطْفَعُ

(٢) اللامات للزجاجي : ١٣١ - ١٣٢ ، وفيه الخلاف بين البصريين والكوفيين وحجج كل منهم ، وانظر معه : التذيل والتكميل : ١٨١ / ٣ ، ١٨٢ ، ونتائج الفكر للسهيلي : ١٧٧ .

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس : ١٧٨ / ١ ، والإنصاف : ٦٦٩ - ٦٧٧ مسألة : ٩٥ ، وابن يعيش : ١٢٦ - ١٢٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٠ / ٢ - ٣١ .

(٤) هو قول الأخفش ومن تابعه من البصريين : الإنصاف : ٦٧٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣ ، والتذيل والتكميل : ١٨٣ / ٣ .

(٥) الإنصاف : ٦٧٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٠ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ١٨٣ / ٣ .

(٦) النجاءك : اسم فعل أمر بمعنى أسرع ، وأبصرك فعل أمر من أبصر وزيداً مفعوله والكاف حرف خطاب .

وَالَّذِي ذَكَرَ النَّاسُ أَنَّ اللَّامَ لِلْبَعْدِ ، وَأَنَّ مَرَاتِبَ الْإِشَارَةِ ثَلَاثَةٌ : السُّدُتِيَا
وَالْوُسْطَى وَالْقُصْوَى ، وَالَّذِي يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ النَّاطِلِ أَنَّ لِلْمُشَارِ حَالَتَيْنِ : الدُّنْيَا
وَالْقُصْوَى.

وقوله : " دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ " مثاله ذَلِكَ ، وَتِلْكَ ، وَأَوَّلَاكَ ، وَذَكَرَ أَنَّ اللَّامَ
تَمْتَنِعُ إِذَا قَدِمَتْ عَلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ هَا ، وَهِيَ هُنَا لِلتَّنْبِيهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : هَا ذَاكَ ،
وَلَا تَقُولَ : هَذَا لَكَ ، قِيلَ : لِأَنَّ هَا لِلتَّنْبِيهِ وَاللَّامَ لِلتَّنْبِيهِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ ، قَالَ السَّهْلِيُّ :
وَالْأَظْهَرُ فِي اللَّامِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى تَرَاخٍ وَبُعْدٍ فِي الْمَشَارِ إِلَيْهِ ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ فِي الْغَائِبِ
وَمَا لَيْسَ بِحَضْرَةِ الْمُخَاطَبِ ، وَهِيَ تَنْبِيهُ لِلْمُخَاطَبِ لِيَنْظُرَ ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى مَا يَحْضُرُهُ لَا
إِلَى مَا غَابَ عَنْ بَصَرِهِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْتَمِعَا. (١)

وَلِنَحْصِرِ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى مَرَاتِبِهَا الثَّلَاثَةِ ، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى تَذْكِيرِهَا
وَتَأْنِيثِهَا ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى إِفْرَادِهَا وَتَثْنِيَّتِهَا وَجَمْعِهَا فَتَقُولُ : لِمَذْكَرٍ قَرِيبٍ مُفْرَدٍ : ذَا ، وَذَاءُ
، وَذَائِهِ ، وَيَجُوزُ دُخُولُ هَاءِ التَّنْبِيهِ فَتَقُولُ : هَذَا وَهَذَاءُ ، وَهَذَاهُ ، وَلَوْ سَطَّ ذَاكَ ،
وَيَجُوزُ إِدْخَالُهَا فَتَقُولُ : هَذَاكَ ، وَلِبَعِيدٍ ذَلِكَ.

وَلِمَذْكَرَيْنِ قَرِيبَيْنِ ذَانِ رَفْعاً ، وَذَيْنِ نَصْباً وَجْراً ، وَيَجُوزُ إِدْخَالُهَا فَتَقُولُ :
هَذَانِ ، وَهَذَيْنِ ، وَمَنْ قَالَ : الزَّيْدَانِ رَفْعاً وَنَصْباً وَجْراً قَالَ بِالْأَلْفِ فِي الْأَحْوَالِ
الثَّلَاثَةِ ، وَلَوْ سَطَيْنِ : ذَانِكَ ، وَيَجُوزُ هَذَانِكَ ، وَلِبَعِيدَيْنِ : ذَانِكَ رَفْعاً ، وَذَيْنِكَ نَصْباً
وَجْراً ، وَذَانِيكَ ، وَذَيْنِيكَ.

وَلِجَمْعِ مَذْكَرٍ قَرِيبٍ أَوَّلَى بِالْقَصْرِ ، وَبِالْمَدِّ ، وَتَدْخُلُهَا فَتَقُولُ : هَؤُلَاءِ ،
وَهَؤُلَاءِ ، وَهَؤُلَاءِ بِحَذْفِ أَلْفِهَا وَيَوَافِقُ سَاكِنَةً ، وَفِي الْوَسْطِ أَوَّلَاكَ ، وَهَؤُلَاكَ ،
وَفِي الْبَعِيدِ : أَوْلَاكَ ، وَأَوَّلَاكَ ، وَأَلَاكَ.

(١) انظر نتائج الفكر للسَّهْلِيِّ : ١٧٧ - ١٧٩.

ولمؤنث قريب مفرد " ذات وذى ونى وذو وته وتا ، ويجوز إدخال ها عَلَى
كُلِّ مِنْهَا ووسط : نَيْك ، وَتَيْك ، وَذَيْك ، ويجوز إدخال ها ، وبعيد : تَلْكَ ، وَتَلْكَ ،
وَتَالْكَ ، وَتَيْلْكَ .

ولمؤنثين قريبتين : تان رفعاً ، وتين نصباً وجرأً ، ولوسطيتين : تانك ، وَتَيْنْكَ
ولبعيدتين : تانك ، وَتَيْنْكَ ، وَإِنْ شئت : تانيك .

ولا يجوز التشديد فِي تَيْنْكَ وَلَا فِي : ذَيْنْكَ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ^(١) ، وَأما
جمع المؤنث فجميع المذكر فِي رُبَّةِ الثَّلَاثَةِ وَفِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنَةِ وَالْجَمْعِ . / ٢٥
قَوْلُهُ :^(٢)

وَبِهِنَّ أَوْ هَاهُنَا أَشِيرُ إِلَى ذَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافِ صِلَاً

ذَكَرَ أَنَّ الْكَافَ إِنْ شِئَتْ وَصَلَتْهَا بِهَذَا فَقُلْتُ : هَذَاكَ ، وَإِنْ شِئَتْ وَصَلَتْهَا
بِهَاجِنَا فَقُلْتُ : هَا هُنَاكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فَإِنْ كَانَ وَرَدَ قَلْنَاهُ وَإِلَّا فَالْمَنْعُ ، وَلَا يَصِحُّ
قِيَاسُهُ عَلَى هَذَاكَ ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي كَوْنِهِمَا اسْمِي إِشَارَةً ؛ لِأَنَّ هَاجِنَا مَخْتَصٍ بِالْمَكَانِ
وَمَقْصُورٌ عَلَيْهِ .

وَهَذَا يَقَعُ عَلَى كُلِّ مِثَارٍ إِلَيْهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَيُمْكِنُ أَنْ يَنْصَرَفَ فِيهِ مَا لَا
يَنْصَرَفُ فِي غَيْرِهِ ، وَقَدْ تَعَرَّضَ النَّاطِقُ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا لِرِزَادَةِ اللَّامِ لِلْبَعْدِ فِي هُنَاكَ ،
وَذَلِكَ جَائِزٌ ، قَالَ تَعَالَى :^(٣) { هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ } .

(١) مذهب الكوفيين جواز تشديد نون ذان وتان فِي الرفع والنصب والجر ، ومذهب البصريين
جواز التشديد فِي حالة الرفع فقط . التذيل والتكميل ١٨٦ / ٣ .

(٢) لم يذكر الشارح البيت الَّذِي بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ وَأَنَّ مَا ذَكَرَ مِنْهُ جَمَلٌ فِي الشَّرْحِ ، وَنَصَهُ :

فِي الْبَعْدِ أَوْ بِسْمِ فُةٍ أَوْ هُنَا أَوْ بِهِنَّالِكَ انْطَقَنَ أَوْ هُنَا

(٣) مِنَ الْآيَةِ : ١١ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ .

وقوله : " وَبِهِ الْكَافَ صِلًا فِي الْبَعْدِ " هَذَا عَلَى مَا اخْتَارَهُ مِنْ أَنَّ الْمَشَارَ لَهُ رَتْبَتَانِ : قَرِيبَةٌ وَبَعِيدَةٌ ، وَالَّذِي يَكُونُ لِلْبَعِيدِ عَلَى رَأْيِنَا إِنَّمَا هُوَ بِاللَّامِ نَحْوُ : هُنَاكَ .

وقوله : " أَشِرُّ إِلَيَّ دَانِي الْمَكَانِ " أَيْ إِلَيَّ قَرِيبِ الْمَكَانِ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّمَا قَدْ تَأْتِي لِلزَّمَانِ ، وَفِي كَلَا الْحَالَيْنِ هُنَا يُلْزَمُ الظَّرْفِيَّةُ أَوْ شِبْهُ الظَّرْفِيَّةِ كَجَرِّهَا بِعَنْ ، تَقُولُ : أَقْبَلْتُ الْخَيْلُ مِنْ هُنَا وَمِنْ هُنَاكَ .

وَذَكَرَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا : " ثُمَّ " وَأَنَّهَا ظَرْفٌ لِلْمَشَارِ الْبَعِيدِ مَسْنُ الْأَمَكْنَةِ وَهِيَ كَهُنَاكَ فِي التَّزَامُهَا الظَّرْفِيَّةِ أَوْ شِبْهِهَا ، وَمِنْ أَعْرَبَ : " ثُمَّ " مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(١) { وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ } مَفْعُولًا بِهِ فَقَدْ أَخْطَأَ ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهَا عَنْ بَابِهَا إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ .

^(١) مِنَ الْآيَةِ : ٣٠ مِنْ سُورَةِ الْإِنْسَانِ .

﴿ الْمَوْصُول ﴾

تَقَدَّمَ لَنَا الْوَعْدُ فِي ذِكْرِ تَعْرِيفِ الْمَوْصُولِ فِي أَوَّلِ التَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ ، فَنَقُولُ :
اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي تَعْرِيفِ الْمَوْصُولَاتِ ، فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهَا تَعْرِفَتْ بِالْأَلِفِ
وَاللَّامِ^(١) ، قَالُوا : وَمَا لَيْسَ فِيهِ أَلِفٌ وَلَا لَامٌ ، فَهُوَ عَلَى نَبْئَةٍ مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ نَحْوُ :
" مَنْ ، وَمَا " ، قَالُوا : وَمَا كَانَ مُضَافًا فَإِنَّهُ تَعْرِفَ بِالْإِضَافَةِ ، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ هُوَ
الْمَخْتَارُ.

وَذَهَبَ الْفَارَسِيُّ إِلَى أَنَّهَا تَعْرِفَتْ بِالْمَعْدِ الَّذِي فِيهِ الصَّلَّةُ وَلَمْ تَتَعْرِفْ بِالْأَلِفِ
وَاللَّامِ^(٢) ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَوْصُولُ قِسْمًا سَادِسًا لِلْمَعَارِفِ ، وَيُظْهِرُ هَذَا الْمَذْهَبُ مَنْ
كَلَامِ صَاحِبِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي غَيْرِهَا.^(٣)

قَوْلُهُ:^(٤)

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأَنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثَبَتَ لَا تُثَبِّتِ

لَا يَحْتَاجُ الْمَوْصُولُ إِلَى حَدٍّ لِأَنَّهُ الْأَفَاطُ مَحْصُورَةٌ قَلِيلَةٌ تُضَيِّطُ بِالْعَدِّ^(٥) ، وَإِنَّمَا
قَالَ : " مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ " لِأَنَّ لَنَا حُرُوفًا مَوْصُولَةً نَحْوُ : أَنْ وَأَنَّ.

(١) شرح جمل الزجاجة : ١٣٥ / ٢.

(٢) انظر شرح الأبيات المشككة الإعراب : ٤٣٦ ، ٤٥١ - ٤٥٥ ، والحجة للفارسي : ١ /

١٥٢ ، والمسائل العضديات : ١٦٨ ، والتذيل والتكميل : ١١١ / ٢.

(٣) قال ابن مالك وهو يبين المعارف وأسبابها : ثم الموصول وهو بحسب صئته فيكمل تعريفه
بكمال وضوحها وينقص بنقصها ، شرح التسهيل : ١ / ١١٦.

(٤) لم يذكر الشارح البيت بعد هذا البيت وأن ما ذكر منه جملا ضمن الشرح ونصه :

بل ما تليه أوله العلامة والثون إن تشدد فلا ملامة

(٥) بل حده ابن مالك في التسهيل فقال : هو من الأسماء ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه وجملة
صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية.

وَقَدْ زَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ الَّذِي يَكُونُ حَرْفًا مُوَصُولًا فَيَنْسَبُكُ مِنْهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ
مَصْدَرٌ ؛ كَمَا يَنْسَبُكُ مَعَ أَنَّ وَالْفِعْلُ فَأُجَازَ : أَعْجَنِي الَّذِي قَمَتَ ، أَيْ : قِيَامُكَ^(١) ،
وَفَرَّعَ عَلَى مَذْهَبِهِ الْكُوفِيُّونَ^(٢) ، وَقَدْ اسْتَحْسَنَهُ الْفَارِسِيُّ فِي بَغْدَادِيَّاتِهِ^(٣) .

وقوله : " الْأَثْنَى الْتَنِي " يُشْعِرُ أَنَّ : " الَّذِي " لِمَذْكَرٍ وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ لِمُفْرَدٍ ،
وَقَدْ يَأْتِي لِحَجْمِ فَتَقُولُ : هُمُ الَّذِي خَرَجُوا ، تَرِيدُ الَّذِيْنَ ، وَقَوْلُهُ : " وَالْيَا إِذَا مَا تُثْبِتُ لَا
تُثْبِتُ " أَيْ تَقُولُ : اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ ، وَلَا تَقُولُ : اللَّذِيَانِ وَاللَّتِيَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ
آخِرُهُمَا يَاءٌ نَحْوُ : الشَّحِي وَالْعَمِي خَافَ أَنْ يَتَوَهَّمَ أَنَّ تَثْنِيَّتَهُمَا كَثْنِيَّةُ الْعَمِي وَالشَّحِي
فَذَكَرَ أَنَّكَ فِي تَثْنِيَّتَهُمَا لَا تَثْبِتُ الْيَاءَ بَلْ تَحْذِفُهَا وَجُوبًا .

ومفهومُ الشرط هنا ملغى لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصُ حَذْفُ الْيَاءِ بِالثَّنِيَّةِ بَلْ يَجُوزُ حَذْفُهَا
فِي الْإِفْرَادِ ، فَتَقُولُ : الَّذِي قَامَ زَيْدٌ ، وَاللَّتِ قَامَتِ هُنْدٌ ، ٢٦/ وَإِذَا حَذَفْتَ الْيَاءَ فَإِنْ
شُمْتُ أَبْقَيْتِ الدَّالَ وَالثَّاءَ عَلَى كَسْرِهِمَا ، وَإِنْ شُمْتُ أَسَكَنْتِ فَتَقُولُ : اللَّذْ وَاللَّتْ .

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ فِيهِمَا حَالَةُ الْإِفْرَادِ مِنَ الضَّرَائِرِ لَا لُغَةٍ^(٤) ،
وَيَجُوزُ تَشْدِيدُ الْيَاءِ فِي : الَّذِي وَالَّتِي ، فَتَقْدَرُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ دَائِمًا^(٥) ، أَوْ بِحَرَازَةِ

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : إِنَّ الَّذِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ مِنْهَا مَصْدَرٌ بِهِ مُعْكَومٌ بِحَرْفِئِهَا
وَهَذَا الْمَذْهَبُ أَيْضًا هُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَبِهِ أَقُولُ ثُمَّ سَرَدَ آيَاتًا تَقْصِدُ
ذَلِكَ وَتَوَوَّلَ الَّذِي بِمَصْدَرٍ ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ١/ ٢٢٠ - ٢٢١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ :
٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٢) التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١٩/ ٣ .

(٣) انْظُرِ الْمَسَائِلَ الشَّيْرَازِيَّاتِ : ٤٢٢ ، وَالْمَسَائِلَ الْعَضْدِيَّاتِ : ١٦٩ - ١٧٠ ، وَالْمَسَائِلَ الْمَشْكَلَةَ
الْمَعْرُوفَةَ بِالْبَغْدَادِيَّاتِ : ٣٨٤ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١/ ١١٩ ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ : قَالَ
أَبُو عَلِيٍّ : وَيَجِيءُ قَوْلُهُ تَعَالَى { كَالَّذِي خَاضُوا } (التَّوْبَةُ : ٦٩) عَلَى قِيَاسٍ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ
وَيُخْصَى كَحَوْضِهِمْ فَلَا يَعُودُ إِلَى الَّذِي شَيْءٌ لَأَنَّهُمَا فِي مِثْلِ هَذَا حَرْفٌ .

(٤) التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٢٥/ ٣ ، وَانْظُرِ الرَّجَاجَ : مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ : ١١٠ - ١١١ .

(٥) هَذَا هُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فِي تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ : " وَقَدْ تَشَدَّدَ يَاءَاهُمَا مَكْسُورَتَيْنِ " وَهَذَا
جَائِزٌ فِي الَّذِي وَالَّتِي وَهُمَا مَبْنِيَّانِ عَلَى الْكَسْرِ ، وَأَبُو حَيَّانٍ لَمْ يَسْتَظْهِرِ الْبِنَاءَ عَلَى الْكَسْرِ فِي
ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَلْ قَالَ : " أَمَا الْبِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ فَلَيْسَ يَظْهَرُ فِي الرُّوَايَةِ الَّتِي أَنْشَدَهَا -

بوجوه الإعراب فنقول : قام الذي في الدار ، ورأيت الذي في الدار ، ومررت بالذي في الدار.^(١)

وعندنا أن الذي أصوله اللام والذال والياء ، فهو مركبٌ عندنا من أصل ثلاثي^(٢) ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام والياء زائدتان ، وأن الأصل فيه الذال وحدها^(٣) ، كما زعموا في اسم الإشارة في : " ذا " أن الاسم هو الذال وحدها وتقدم ذلك.

قوله :

والتون من ذين وتين شددًا أيضًا وتعويضًا بذلك قصيدًا

تقدم لنا عند ذكر أسماء الإشارة تشديد التون ، وقد أطلق الناطم التشديد في قوله :

والتون من ذين وتين شددًا

= المصنف وهي قوله (إلا للذي) لأنه يجوز أن تكون الحركة حركة إعراب أحدثتها لام الجر " .. انظر التذييل والتكميل : ٢١ / ٢ - ٢٢ .

(١) هذا القول نسبته أبو حيان في التذييل والتكميل لأبي موسى الجزولي : ٢٢ / ٣ وفيه يقول : " وقد زعم أبو موسى أن الياء تجري بوجوه الإعراب الثلاثة وإن صح هذا عن العرب فلا يكون في إنشاد المصنف دليل على أنها تبنى على الكسر إذ يحتمل أن تكون الكسرة كسرة إعراب ، وذكر بعض أصحابنا أن في الذي إذا شددت البناء على الكسر والجري بوجوه الإعراب " . وانظر شرح الحمل لابن عصفور : ١ / ١٧٠ .

(٢) انظر التذييل والتكميل : ١٩ / ٣ .

(٣) انظر الإنصاف : ٦٦٩ - ٦٧٧ مسألة : ٩٥ ، وابن عيش : ١٣٩ / ٣ ، وشرح الكافية : ٤٠ ، ٣٩ / ٢ .

وَلَيْسَ بِمَجْمَعاً عَلَى إِطْلَاقِهِ ، أَمَا فِي الرَّفْعِ فَصَحِيحٌ تَقُولُ : اللَّذَانِ ، وَاللَّتَانِ ،
وَهَذَانِ ، وَهَاتَانِ ، وَأَمَا فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّشْدِيدُ ؛
لأنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِمَا ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّشْدِيدُ فَتَقُولُ :
الَّذِينَ ، وَاللَّتَيْنِ وَمَاتَيْنِ وَهَذِينَ^(١).

قوله : " وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قُصِداً " أي : قصد بالتشديد التعويض مما ذهب
بالحذف من الاسم المفرد في التثنية ؛ لأنَّ القياسَ كَانَ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَحذف منه شيء ،
فَكَانَ يُقَالُ لِلذَّيْنِ ؛ كَمَا قَالُوا : الشَّجَيَانِ ، وَهَذَيَانِ ؛ كَمَا قَالُوا : رَحِيَانِ ، وَلَكُهُم
حذفوا الياءَ والألفَ فِي التثنية فَنَاسَبَ أَنْ يَعْوِضُوا مِنْ ذَلِكَ الْمَحذُوفِ التَّشْدِيدَ فِي
الْثُّونِ ، وَيَحْتَاجُ فِي دَعْوَى هَذَا إِلَى دَلِيلٍ^(٢).

ويمكن أَنْ يَدْعَى أَنْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي الثُّونِ إِنَّمَا هِيَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ تَثْنِيَةِ الْمَبْنِيِّ وَتَثْنِيَةِ
الْمَعْرَبِ لَا لِلتَّعْوِضِ مِنَ الْمَحذُوفِ ؛ كَمَا فَرَّقُوا بِالْحَرَكَةِ بَيْنَ الْمَعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ فِي : " قَبْلُ
وَبَعْدُ " فَجَعَلُوا الْحَرَكَةَ فِيهِمَا إِذَا كَانَا مَبْنِيَيْنِ ضَمَّةً ، وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ دَعْوَى^(٣).

(١) قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ٢٥ / ٣ ، ٢٦ : " وقوله يجوز تشديد نونها أي نون
التثنية ، وتخفيف النون لغة الحجاز وبني أسد ، وتشديدها لغة قيس وعجم ، وظاهر كلام
المصنف التشديد مع الألف والياء " وفي البسيط : وفيه وجهان : تشديد النون لغة قريش
وتخفيفها ، فأما مع الألف فلا خلاف في تجويز تشديد النون وقد قرئ في السبعة (والذان
بأنيانها منك) النساء : ١٦ ، وأما مع الياء ففيه خلاف مذهب البصريين أنه لا يجوز التشديد
مع الياء ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وبه قرأ بعضهم في قوله (ربنا أرنا الذين أضلانا)
فصلت : ٢٩ ، وانظر الأزهية للهروري : ٢٩١ - ٣٠٧ ، تحقيق عبد المعين الملوحي ط.
١٩٩٣ م ، وابن الشجري : ٥٥ / ٣ تحقيق الطناحي.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٩١ / ١ ، والحجة لأبي علي الفارسي : ١٤١ / ٣ - ١٤٤
والأزهية : ٣٠٧ ، وابن يعيش : ١٤٢ / ٣.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري : ٥٦ / ٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٦ / ٣.

وسألني بعض من لتيناه من أهل النحر بديار مصر عن قولهم : " هَذَا " ما
التون المزيدة ؟ ، قلت الأولى ، قال : قال الفارسي في التذكرة هي الثانية لئلا يفصل
بين ألف التثنية وتوניה ولا يفصل بينهما.

قلت له : يكثر العمل في ذلك لأننا نكون قد زدنا نونا متحركة ثم أسكنا
الأولى ، وأدغمنا أو زدناها ساكنة ثم أسكنا الأولى وحركنا الساكنة بالكسر على
أصل التقاء الساكنين ثم أدغمنا ، وعلى ما ذكرته يكون زدنا نونا ساكنة وأدغمنا
فقط ، فهذا أولى لقلة العمل.

قوله :

جَمْعُ الَّذِي الْأَلْيَ الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا
بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا

ذكر في البيهقي أن : " الذي " له جمعان : الألي والذين ، وعنى بقوله :
" مطلقاً " أي : رفعا ونصباً وجرأ ، وبعض العرب يقول : " الذون " في الرفع ^(١).

وذكر في البيت الثاني أن التي لها جمعان : اللات ، واللاء ، وذكر فيه أن
اللاء - أيضاً - يقع لمعنى الذين ؛ أي يكون جمعاً للذي فلم يستوف جموع الذي ولا
التي.

وأوهم اختصاص كل واحد منهما بما ذكر أنه جمعه ؛ لأنه في معرض البيان
والنفصيل ، والأمر ليس كذلك ، أما الذي فيجمع - أيضاً - الأولاء ، ويجمع

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٩١ ، ونسبه فيه إلى هذيل ، وانظر أيضاً ابن الناطم :

٨٣ ، وابن الشجري : ٣ / ٥٦ ، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

وبنو نوحية اللذون كأنهم معط مخدمة من الخزان

— أيضاً — بحذف نون الجمع فتقول : الذي كحالها إذا كان مفرداً ، ويقال — أيضاً —
في جمعه اللاؤن رفعاً واللائين نصباً وجرّاً.^(١)

ويجوز حذف النون / ٢٧ فتقول : اللاؤ واللائي^(٢) ، وأما التي فمن جمعها
الألى فتكون جمعاً للذي كما تقدم ، وجمعاً للتي لا اختصاص بواحد منهما نصراً
الناس على ذلك ، وقال زهير يصف بقرة وحشية وكلاباً :^(٣)

تَبْدُ الألى يَأْتِيهَا مِنْ وَرَائِهَا وَإِنْ تَقَدَّمَهَا الطَّوَارِدُ تَضْطَدِّ

واللائي واللائي واللواتي وبلا ياءات واللوا واللواء ، واللاي واللا واللاء مبنياً
على الكسر مطلقاً أو معرباً إعراب المندات فتقول : جاء اللأت خرجن ، ورأيت
اللات خرجن ، ومررت باللات خرجن.^(٤)

(١) اللاؤون — أيضاً — لغة لبعض هذيل يقولون : اللاؤون في الرفع واللائين في الجر والصب ،
وأشدوا قول الشاعر :

هم اللاؤون فكوا الغل عني بمرور الشاهجان وهم جناحي

انظر الأزهية في علم الحروف : ٣١٠ ، وأما ابن الشجري : ٥٨ / ٣ ، وشرح الجمل لابن
عصفور : ١٧٢ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٣٦ / ٣ .

(٢) انظر الأزهية للهروي : ٣١٠ ، وأما ابن الشجري : ٥٨ / ٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ /
٤١ ، والكشاف للزمخشري : ٣٦٣ / ١ ، والبحر المحيط : ١٩١ / ٢ .

(٣) البيت من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه : ١٨٤ ، وانظر التذييل والتكميل :
٤٠ / ٣ .

اللغة : تبد : تسبق ، وتضطد : تصيب بقريتها ما تقدمها من الكلاب .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " الألى " حيث جاء جمعاً لمذكر عاقل بمعنى الذين .

(٤) إنما ذكر ابن مالك في نظمه المشهور من جمع الذي والتي وما استدركه أبو حيان من ألفاظ

أخرى إنما هي لغات ضعيفة جاء منها الشاهد والشاهدان بخلاف ما ذكره ابن مالك من
جموع فهو الكثير والفصيح المستعمل .

ويجوز - أيضاً - استعمال : " التي " في الموضع الذي يستعمل جمعها فنقول : قام الهنود التي في الدار ؛ كما نقول : اللواتي في الدار ، وذلك من حيث معاملة الجمع معاملة الواحدة المفردة كما نقول : الهنود قامت وقمن.

وقد زعم بعضهم أن اللواتي جمع اللاتي لا التي ، وتسمية هذه الأسماء المذكورة جمعاً للتي والذي إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى ما اصطَلَحُوا عَلَيْهِ من جمع السلامة وجمع التكسير.

وقد كَانَ قِياسُ الَّذِي وَالَّتِي أَنْ لَا تَشَى وَلَا تَجْمَع ؛ لِأَنَّهُمَا مَبْنِيَانِ وَالْمَبْنِي لَا يَتَنَصَّرُ وَلَا يَجْمَع ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَصَرَّفَ فِيهِ وَمَا مَنَعَ لَفْظَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِإِعْرَابٍ مَنَعَ مَدْلُولَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِتَنْبِيَةِ أَوْ جَمْعٍ أَوْ تَأْنِيثٍ لِيُطَابِقَ الدَّلِيلُ الْمَدْلُولُ فِي مَنَعَ التَّصَرُّفِ ، وَكَذَلِكَ كَانَ قِياسُ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ.

والتحقيق في هذا كله أَنَّ ذَلِكَ صِيغَ تَنْبِيَةٍ وَصِيغَ جَمْعٍ لَا تَنْبِيَةَ وَلَا جَمْعَ صَحِيحَانِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ لَا يَتَنَبَّى حَتَّى يَذْكَرَ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ وَلَا الْمَوْصُولِ.^(١)

قَوْلُهُ :

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذَكَرَ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٍ

أَمَّا : " مَنْ " فَمُجْمَعٌ عَلَى اسْمِيئِهَا ، وَأَمَّا : " مَا " فَيَكُونُ اسْمًا وَيَكُونُ حَرْفًا ، وَإِنْ كَانَتْ مَوْصُولَةً فَمَذْهَبُنَا أَنَّهُ اسْمٌ إِذَا كَانَتْ تَعْنِي الَّذِي وَفُرُوعَهُ ، وَأَنَّهَا حَرْفٌ إِذَا كَانَتْ مُصَدَّرِيَّةً نَحْوُ : أَعْجَبَنِي مَا قَعَتَ أَيُّ قِيَامِكَ ، وَهَذَا قَالَ الْكُوفِيُّونَ ، وَخَالَفَ الْأَخْفَشُ فِي الْمَصْدَرِيَّةِ فزَعَمَ أَنَّهَا اسْمٌ.

(١) انظر شرح الكافية للرضي : ٣١ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٨ / ٣ ، ١١١ / ٢ - ١١٢ ،

وعلى التنبية لامين جني : ٧٢ - ٨٠.

وأما : " أل " التي بمعنى الذي والتي نحو : الضارب والضاربة ، تريد : الذي ضرب والتي ضربت ، ففيها خلاف :

ذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهَا حَرْفُ تَعْرِيفٍ كَأُلِ الْتِي فِي : الرَّجُلِ وَلَيْسَتْ بِمَوْصُولَةٍ^(١) ، وَزَعَمَ الْمَازِنِيُّ أَنَّهَا حَرْفٌ مُوَصُولٌ^(٢) ، وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيُّ وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ ، هَذَا نَقْلٌ بَعْضُ أَصْحَابِنَا^(٣).

ونقل صاحب كتاب الإفصاح وهو عبد الله بن هشام الخضراوي ما ملخصه : الألف واللام الموصولة مذهب ابن الباذل أَنَّهَا اسْمٌ ، ونسبه إلى أبي علي ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي التَّذَكُّرَةِ ، وَقَالَ أَبُو عَثْمَانَ وَأَبُو بَكْرٍ هِيَ اسْمٌ مُوَصُولٌ انْتَهَى . فَتَخَلَّفَ اخْتَلَفَ النُّقْلُ عَنِ الْمَازِنِيِّ^(٤) وَالْفَارَسِيِّ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَوْلَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَنَقْلُ كُلِّ مِنْ أَصْحَابِنَا مَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ^(٥).

(١) انظر الباب للمعري : ١٢٧ / ٢ ، والمتبع في شرح اللع : ٦٣٩ ، وذكر الفارسي في البغداديات : ٥٥٣ أن هذا المذهب حكى عن المازني وظاهر قول الأخفش في معاني القرآن : ٨٤ أَنَّهَا اسْمٌ بِمَعْنَى الَّذِي.

(٢) انظر شرح اللع لابن برهان : ٥٨٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٧ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٦١ / ٣ .

(٣) انظر الأصول لابن السراج : ٢ / ٢٢٣ ، ٢٧٠ ، والإيضاح للمعدي : ٥٤ ، وشرح اللع لابن برهان : ٥٨٨ ، والمتبع في شرح اللع : ٦٣٩ ، والتذيل والتكميل : ٦٠ / ٣ .

(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ١ / ٢٠٠ " وزعم المازني أن الألف واللام للتعريف وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة " . وضعف ابن مالك قول المازني ، انظر شرح التسهيل : ١ / ٢٠٠ ، وحكى أبو حيان عن المازني أن أل موصولة حرفي ، ثم قال : " والجمع بين الحكايتين أن أل معرفة في مذهب الأخفش ومذهب المازني إلا أن المازني هي عنده موصولة حرفي وعند الأخفش هي معرفة وليست موصولة فقد اشترك المذهبان في التعريف واختص مذهب المازني بالوصل " . التذيل والتكميل : ٦٤ / ٣ .

(٥) انظر التذيل والتكميل : ٥٩ / ٣ - ٦٤ .

وقوله : " تساوي ما ذكر " أي الَّذِي وَالَّتِي وَفُرُوعُهُمَا ، ويكون بلفظ واحد للذكر والمؤنث لمفرد ولثنى ولجمع ، وقوله : " وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طِيءٍ " هَذَا فِيهِ تَعْقِبٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ فِي : ذُو أَنْ لَا تَنْطَلِقَ عَلَى الْمُؤنثِ إِلَّا إِنْ عَنِيَ بِقَوْلِهِ : " وَهَكَذَا " مُطْلَقٌ الْمُوصُولِيَّةُ فَلَا تَعْقِبُ .

قَوْلُهُ :

وَكَأَنِّي - أَيْضاً - لَدَيْهِمْ ذَاتُ
وَمَوْضِعُ الْأَلْسِي أَتَى ذَوَاتُ

أفهم كلامه أن : " ذَاتٌ " يجمع ، وأن : " ذُو " لا يجمع ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ قَدْ حُكِيَ جَمْعُ : " ذُو " وإعرابه كجمع ذي بِمَعْنَى صَاحِبٍ وَإِعْرَابُهُ ، وَحُكِيَ - أَيْضاً - إِعْرَابُ ذُو كإعراب ذي بِمَعْنَى صَاحِبٍ .^(١)

وقَدْ أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ / ٢٨ عِنْدَ ذِكْرِ ذِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ ، وَحُكِيَ - أَيْضاً - إِعْرَابُ : " ذَاتٌ " كإعراب : " ذَاتٌ " بِمَعْنَى صَاحِبَةٍ ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْصَحُ فِي : " ذُو " أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ ، وَفِي : " ذَاتٌ " أَنْ تُكُونَ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِيهِمَا ، أَعْنِي الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ وَالْجَرَّ ، وَقَدْ حُكِيَ - أَيْضاً - تَشْبِيهُ ذُو وَذَاتٌ كَمَا يَتَّبِعَانِ مَرَاداً بِمَا مَعْنَى صَاحِبٍ وَصَاحِبَةٍ .^(٢)

(١) شاهده قوله :

فَمَا كَرَامَ مُوسِرُونَ لَفَيْتَهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

يُرْوَى بِالْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ

(٢) حُكِيَ الْهَرَوِيُّ تَشْبِيْهُمَا وَجَمْعُهَا عَنْ بَعْضِ الطَّائِفِينَ ، وَأَطْلَقَ ابْنُ عَصْفُورٍ جَوَازَ التَّشْبِيْهِ وَالْجَمْعَ ، وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانٍ أَنَّ ابْنَ عَصْفُورٍ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ الْعَرَبِ وَهَذَا مَا حَكَاهُ الْهَرَوِيُّ وَابْنُ السَّرَاجِ ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَدَّ عَلَى ابْنِ عَصْفُورٍ فِي ذَلِكَ وَقَالَ : " فَأَضْرِبَتْ عَنْهُ " . انْظُرْ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ١٩٩ ، وَالْمُقَرَّبُ : ١ / ٥٦ - ٥٧ ، وَالْأَزْهَمِيَّةُ : ٣٥٥ ، وَالْأَصُولُ : ٢ / ٢٦٣ ، وَالتَّذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣ / ٥٤ ، ٥٥ .

وأما جمع : " ذات فذوات " بالضم في الأحوال الثلاثة ، ونقل لنا شيخنا أبو عبد الله بن النحاس الحلبي - رحمه الله - وهو كَانَ نُحْوِيَّ الديار المصرية أَنَّهُ حُكِيَ إِعْرَابُ ذَوَاتُ هذه إعراب : مسلمات ، قال : وَهَذَا غَرِيبٌ ، وَالْمَعْرُوفُ الْبِنَاءُ عَلَى الضم مطلقاً^(١).

والأفصح في : " ذو وذات " أَنْ لَا يَتَّبِعَا وَلَا يَجْمَعَا بَلْ تَكُونُ ذُو هَكَذَا للمذكر المفرد ومثناه ومجموعه ، وذات للمؤنث المفردة ومثناها ومجموعها ، وَأَنْ يَكُونَا مَبْنِيَيْنِ رَفْعاً وَنَصْباً وَجَرّاً^(٢).

قَوْلُهُ :

وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

ذكر أن : " ذا " بعد : " ما " الاستفهامية أو بعد : " من " يكون موصولاً مثل ما كَأَنَّ مَا موصولة ، فتقول : ماذا صنعت ؟ ، ومن ذا ضربته ؟ ، تريد : ما الذي صنعت ؟ ، ومن الذي ، وهذا البيت فِيهِ نَحْلٌ من جهات :

الأولى : أَنَّهُ قِيد : " مَا " بالاستفهام ، وقال : " أَوْ مَنْ " وأطلق وينبغي أَنْ يَقِيد : " مَنْ " كما قيد : " ما " ؛ لِأَنَّ ذَا لَا تُكُونُ موصولة بعد مَنْ إِلَّا إِذَا كَأَنَّ مِنْ اسْتِفْهَاماً ، وهذه المسألة فِيهَا خِلَافٌ ، فَمَنْ النَحْوِيْنَ مَنْ لَا يَجِيزُ جَعْلَ ذَا موصولة إِلَّا بعدما لَا بعد مِنْ^(٣) ، وَأَجَازَ ذَلِكَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا^(٤).

(١) انظر التذيل والتكميل : ٤١ / ٣ ، وذكر الرضي في شرح الكافية : ٤٢ / ٢ ، أن ابن الدهان حكى ذلك.

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٥١ / ٣.

(٣) انظر إيضاح الشعر للفارسي : ٤٢٤ - ٤٢٥ ، وشرح الجرولية للشلوبين : ٥٩٧.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٦٨ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٤٢ / ٣ ، ٤٣ . وحنهم

أَنْ مَا أَكْثَرَ إِهْمَاماً فَحَسَنَ أَنْ تَجْعَلَ مَعَ غَيْرِهَا كَشْيَ وَاحِدٍ.

وشاهدهم قوله : أَلَا أَنْ قَلْبِي لَدَى الطَّاعِنِينَ حَزِينٍ فَمَنْ ذَا يَعْزِي الْحَزِينَ

الثانية : أَنَّهُ شرط في استعمالها موصولة أَن لا تلغى ولا تحتاج لهذا الشرط ؛ لأنَّ ذا اسم والأسماء لا تلغى.^(١)

الثالثة : أَنَّهُ تحرز عَلَى زعمه بقوله : " إذا لم تلغ " مَنَهَا إذا ركبت مع ما ولم تحرز من استعمالها باقية عَلَى أصلها من الإشارة فَإِنَّهَا لا تُكُون موصولة ما دامت اسم إشارة بل يستقل الْكَلَامُ بها مع ما أو من ، فتقول : ماذا ، أو من ذا ؛ كَأَنَّكَ قلت : أي شيء هَذَا ؟ ، ولتَعْلَم أَن : " ما ذا " لها استعمالات :

أحدها : أَن يبقى كل على حده منهما على أصلها فتبقى ما عَلَى استفهاميتها وذا عَلَى إشارتها كما مثلنا.

والثاني : أَن تكون ما استفهاماً ، وذا موصولة مفردة هكذا لمذكر والمؤنث ولفروعهما.^(٢)

والثالث : أَن تتركب ذا مع ما ويصيرا اسماً واحداً ، ويظهر الفرق بين هَذَا الاستعمال وَالَّذِي قبله أَنَّكَ إذا قلت : ما ذا صنعت ؟ ، فَإِنْ كَانَتْ موصولة لَمْ يتسلط : صنعت عَلَى ما قبله ؛ لِأَنَّهُ صلة ويكون الضمير محذوفاً وهو معمول صنعت ،

(١) تلغى ذا إذا ركبت مع ما كفؤهم : ماذا صنعت ؟ والمعنى أي شيء صنعت ؟.

(٢) قال سيويه : هذا باب إجرائهم ذا وحده بمحذوف الذي ، وليس يكون الذي إلا مع ما ومن في الاستفهام وإجرائهم إياه مع ما بمحذوف اسم واحد ، أما إجرائهم ذا بمحذوف الذي فهو قولك : ما ذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ، وقال الشاعر لبيد بن ربيعة :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضي أم ضلال وباطل

وأما إجرائهم إياه مع ما بمحذوف اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول خيراً ، وقال جلُّ ثَنَاهُ " ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً " - النحل ٣٠ ، فلو كان ذا لغوا لما قالت العرب : عمّاذاً تسأل ؟ ولقالوا : عمّذا تسأل . ولكنهم جعلوا ما وذا اسماً واحداً .. ولو كان ذا بمحذوف الذي في هذا الموضع البتة لكان الوجه فيه : ماذا رأيت ؟ إذا أحاب أن يقول : خيراً . ينظر الكتاب : ٤١٦ / ٢ - ٤١٨ .

وما : مبتدأ ، وذا : خبره ؛ كأنك قلت : أي شيء الذي صنعت ، ويكون جوابه في
الأفصح بالرفع فتقول : خير .

وإن كَأَنْتُ : " ذا " مركبة مع : " ما " كَأَنْ ماذا بحملته مفعولاً بصنعت ولا
محذوف في صنعت ، ويكون جوابه في الأصح بالنصب فتقول : خيراً ، وكذلك
يظهر الفرق بينهما بالبدل فعلى استعمال الثاني تقول : ماذا صنعت ؟ ، أخيراً أم شراً ؟
بالرفع وعلى الاستعمال الثالث تنصب فتقول : أخيراً أم شراً ؟ .

الرابع : أن تستعمل : " ماذا " كلها اسماً موصولاً ، وهو قليل نحو : أعجبتني
ماذا عندك ، ورأيت ماذا عندك ، أي : الذي عندك ، وقد أثبت سيويه ^(١) :

(١) البيت من بحر الوافر قاله سحيم بن وثيل الرياحي وقيل أنشأ العبدى ، وهو من قصيدة طويلة أولها :

أَكَلُ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِخَالَ أَمَّا بَقِيَ عَلَيَّ وَلَا يَفِينِي

وانظره في الخزانة ٢ / ٥٥٤ ، والمعنى ص ٣٠١ . وشرح شواهد المعنى ص ١٩٠ ، وشرح
جمل الزجاجي : ٢ / ٤٩٧ ، والشاهد رقم : ١٣٦ من شواهد المعنى ، وتوضيح المقاصد : ١ /
٢٣١ ، والكتاب ٢ / ٤١٨ والمجموع : ١ / ٨٤ .

اللغة : قوله " دعي " أي اتركي ، و : " ماذا عَلِمْتُ " بكسر الهمزة قال النحاس رواية أبي الحسن
بكسر الهمزة ، ورواية أبي إسحاق " عَلِمْتُ " بضم الهمزة ، قوله : " تَبَيَّنِي " أي أخبرني من
النبأ وهو الخبر .

الاستشهاد فيه : في قوله : " ماذا عَلِمْتُ " فإن ذا هاءنا إما موصولة أو نكرة موصوفة أي دعي
الذي علمته أو شيئاً عَلِمْتُ ، وفيه يقول ابن هشام معنى اللبيب ص ٣٠٩ (صحيح) : الرابع :
أن يكون ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء ، أو موصول بلا معنى الذي على خلاف في تخريج قول
الشاعر : " البيت " فالجمهور على أن ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف ، فقال السيرافي وابن
خروف : ما موصول بمعنى الذي ، وقال الفارسي : نكرة بمعنى شيء ، قال لأن التركيب
ثبت في الأجناس دون الموصولات ، وقال ابن عصفور : لا تكون ماذا مفعولاً لدعي لأن
الاستفهام له الصدر ولا لَعَلِمْتُ لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو ؟ ، ولا محذوف
يفسره سائقه : لأن عَلِمْتُ حيث لا محل لها بل ما اسم استفهام مبتدأ وذا موصول خبر
وَعَلِمْتُ صلة ، وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى ، ونقول : إذا قدرت " ماذا " بمعنى
الذي أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دعي ، وقوله : " لم يرد أن يستفهم عن معلومها "
لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبر ، ودعواه تعليق دعي مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب .

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ مَاثِقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُعْتَبِ ثَبِينِي

يريد : دعي الذي عَلِمْتُ. (١)

وَقَدْ أَجَازَ الْفَارِسِيُّ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ تَكُونُ نَكْرَةً موصوفة ، أي : دعي شيئاً عَلِمْتُ (٢) ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ لِمَاذَا اسْتِعْمَالُ خَامِسٍ ، وَأُنْكَرَ أَنَّ تَكُونُ مَاذَا فِي هَذَا الْبَيْتِ بِمَعْنَى الَّذِي ، قَالَ لِأَنَّا لَمْ نَجِدْ فِي الْمَوْصُولَاتِ مَا هُوَ مَرْكَبٌ وَوَجَدْنَا فِي الْأَجْنَاسِ مَا هُوَ مَرْكَبٌ ، وَقَالَ : جَازَ لَذَا أَنْ يَتَنَكَّرَ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا رَكِبَ مَعَ مَا حَدَثَ بِالَّتَرْكِيبِ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ. (٣)

ولا يجوز عند البصريين / ٢٩ أن يستعمل ما كان اسم إشارة موصولاً إلا :
 "ذا" إما بـأفرادها كما ذكرنا في الوجه الثاني ، وإما مع ما في الوجه الرابع. (٤)
 وزعم الكوفيون أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات (٥) ،
 وَكَذَلِكَ - أَيْضاً - زَعَمُوا أَنَّ الْاسْمَ النِّكَرَةَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ كَانَ مَوْصُولاً نَحْوُ :

(١) تراجع سيويه ٢ / ٤١٦ - ٤١٨ ، وفيه يقول : " لو كان ذا بمنزلة الذي في ذا الموضع البتة
 لكان الوجه في : ماذا رأيت ، إذا أجاب أن يقول : خير ، وقال الشاعر : وسمعتا بعض
 العرب بقوله :

دعي ماذا عَلِمْتُ مَاثِقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُعْتَبِ ثَبِينِي

فَالَّذِي لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَمَالَا يَحْسُنُ أَنْ نُلْغِيهَا "

(٢) انظر الحجة : ٢ / ٣١٧ ، والمسائل المثورة : ٢١٩ ، والمسائل البغداديات : ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٣) النص بلفظه في التذييل والتكميل : ٤٨ / ٣ .

(٤) انظر الإنصاف : ٧١٧ مسألة : ١٠٣ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوين : ٥٩٨ ، ونسب

إلى سيويه في أمالي ابن الشجري : ٢ / ٤٤٣ ، والكتاب لسيويه : ٢ / ٤١٦ .

(٥) إيضاح الشعر : ٤٢٣ - ٤٢٤ ، والإنصاف : ٧١٧ - ٧٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور

: ١ / ١٦٨ - ١٦٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ١ / ١٣٨ - ١٣٩ ، ٢ / ١٧٧ ، واحتجوا

بمثل قوله تَعَالَى : " وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى " (طه : ١٧) أي ما التي ، ورده البصريون

وقالوا معناه هذه ويمينك حال وليست صلة .

هَذَا غَلامٌ زَيْدٌ بِمَكَّةَ إِذَا كَانَ لَهُ غَلامٌ بِمَكَّةَ وَغَلامٌ بِغَيْرِهَا^(١) ، وَأَنَّ الْاسْمَ الْجَامِدَ الْمَعْرُوفَ بِالْجَوْزِ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَوْضُولًا نَحْوُ : أَنْتَ الرَّجُلُ تَأْمُرُ بِالصَّحْقِ ، أَيِ الَّذِي تَأْمُرُ بِالصَّحْقِ^(٢) ، وَأَنَّ النِّكَرَةَ تَوْصِلُ نَحْوُ : هَذَا رَجُلٌ رَأَيْتَهُ ، فَرَأَيْتَهُ عِنْدَهُمْ صَلَوةً لِرَجُلٍ ، وَأَنَّ النِّكَرَةَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى نِكَرَةٍ جَازَ أَنْ تَصِلَ الْأُولَى وَأَنْ تَصِلَ الثَّانِيَةَ نَحْوُ : هَذَا غَلامٌ امْرَأَةٌ أَكْرَمْتَهُ إِنْ وَصَلَتْ غَلامًا ، وَهَذَا غَلامٌ امْرَأَةٌ أَكْرَمْتَهَا ، إِنْ وَصَلَتْ امْرَأَةً ، وَجَمِيعُ هَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجُوزُ عَلَى الصَّلَةِ^(٣).

قَوْلُهُ :

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَوةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةٍ

هَذَا كَمَا ذَكَرَ لَا بُدَ لِلْمَوْصُولِ مِنْ صَلَوةٍ وَعَائِدٍ ، وَسَيَذْكَرُ حُكْمَ الصَّلَةِ وَحُكْمَ الْعَائِدِ ، وَقَوْلُهُ : " عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ " أَيِ لَائِقٍ بِالْمَوْصُولِ مُنَاسِبٍ لَهُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ .

وهذه الموصولات عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مِنْهَا مَا يَكُونُ لَفْظُهُ مُفْرَدًا مَذْكَرًا دَائِمًا ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ لَفْظُهُ مُفْرَدًا وَيُثْنَى وَيُجْمَعُ وَيَذْكَرُ وَيؤنث ، وَمِنْهَا مَا اسْتَعْمَلَ مَرَّةً مُفْرَدًا مَذْكَرًا وَمَرَّةً مُفْرَدًا وَمُثْنًى وَجَمْعًا وَمَذْكَرًا وَمؤنثًا .

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ نَحْوُ : مَنْ وَمَا ، وَالْقِسْمُ الثَّانِي نَحْوُ : الَّذِي وَالَّتِي ، وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ نَحْوُ : " أَيِ " .

(١) مجالس ثعلب : ٤٣٥ ، والتذييل والتكميل : ٦٩ / ٣ - ٧٠ .

(٢) انظر الإنصاف : ٧٢٢ - ٧٢٦ م : ١٠٤ ، واحتجوا بقوله : لعمرى لأنت البيت أكرم أهله ، وردده البصريون بأن جملة أكرم خبر ثان أو صفة للبيت .

(٣) التذييل والتكميل : ٧٠ / ٣ .

فما كَانَ مفرداً مذكراً دائماً أو في حال فتارة يحمل عَلَى لفظه وتارة يحمل عَلَى معناه ، وَذَلِكَ فِي تفصيل طويل واختلاف بين النحاة لا يليق ذكره بِهَذَا المختصر.^(١)

وما استعمل مفرداً ويثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فَإِنَّ الضمير فِي الصَّلَاةِ يطابق الموصول فِي ذَلِكَ فَيَقُولُ : جَاءَنِي اللذان قاما ، ولا يجوز : الذي قام ، وجاءَنِي اللواتي خَرَجْنَ ، ولا يَجُوزُ : خَرَجَ.

وقوله : " إِنْ الصَّلَاةُ تَشْتَمِلُ عَلَى ضَمِيرٍ " هَذَا هو الْأَكْثَرُ وَإِلَّا فَقَدْ جَاءَ اشتمالها عَلَى ظاهر هو الموصول فِي المعنى لكنه قليل ؛ كما قَالُوا : الْحَجَّاجُ الَّذِي رَأَيْتُ ابْنَ يُوسُفَ ، وَأَبُو سَعِيدٍ الَّذِي رَوَيْتُ عَنْ الْخُدْرِيِّ ، يريد : رأيتُه ورويت عنه.^(٢)

قَوْلُهُ :

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كَفَلَ

أطلق الجملة ولها ثلاثة شرائط سِوَى اشتراط الرِّابِط :

(١) التفصيل الذي قصده أبو حيان هنا فِي كتابه : التذيل والتكميل : ١٠٧ / ٣ - ١٣٩ ،

وملخصه هو ما ذكره ابن مالك فِي قوله : ومن وما فِي اللفظ مفردان مذكوران فإن عني بهما

غير ذلك فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أو بما أشبههما أولى ما لم يعضد المعنى سابق فيختار

مراعاته أو يلزم بمراعاة اللفظ ليس أو قبح فنحب مراعاة المعنى مطلقاً الخ

فمثال مراعاة اللفظ : " أَقَمْتُ ابْنَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَا بَاءَ بِسُخْطِ مَنْ اللَّهِ " (آل عمران : ١٦٢)

ومثال مراعاة المعنى : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ " (يونس : ٤٢)

ومثال مراعاة اللفظ ثم المعنى : " وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً " (الأحزاب : ٣١)

وقد جاء فِي القرآن كثير من مراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ مرة أخرى.

(٢) شرح جمل الزحاحي لابن عصفور : ١ / ١٨١ والتذيل والتكميل : ٦ / ٣ ، ومن الشعر قوله :

فيارب ليبي أنت فِي كل موطن وأنت الذي فِي رحمة الله أطمع

الأول : كونها خبرية فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذِي أَضْرِبُهُ ، فَإِنْ وَرَدَ مَا ظَاهِرُهُ غير خبر تُوَوَّلَ ، وَقَدْ حَكِيَ إِجَازَةُ وَصْلِهَا بِجُمْلَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْكَسَائِنِيِّ^(١) ، وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ الْوَصْلَ بِالْجُمْلَةِ الطَّلِبِيَّةِ إِذَا كَانَتْ بِلَفْظِ الْخَيْرِ^(٢) ، وَأَمَّا لَيْتَ وَلَعَلَّ وَعَسَى فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يُوَصَّلُ بِهَا^(٣) ، وَأَجَازَ ذَلِكَ هِشَامُ^(٤).

الشرط الثاني : كونها عارية من معنى التعجب ، فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ ! ، وَهَذَا عَلَى رَأْيِ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ التَّعَجُّبَ خَيْرٌ ، وَبَعْضُ النَّاسِ يَزْعُمُ أَنَّهُ إِنْشَاءٌ فَلَا يَحْتَمِلُ الصَّدْقَ وَالْكَذْبَ ، فَقُلِيَ هَذَا لَا يَحْتَاجُ هَذَا الشَّرْطَ ؛ لِأَنَّ إِدْرَاجَهُ تَحْتَ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ.

الثالث : كونها لا تطلب تقدّم كلام قبلها فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذِي حَتَّى وَجْهَهُ وَحَسَنَ ، وَلَا يَجُوزُ : جَاءَنِي الَّذِي لَكِنْ أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنَ الْقَدَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَصَلَ بِالقسم وجوابه إِذَا كَانَتْ جُمْلَةُ الْقَسَمِ عَارِيَةً مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ^(٥) ، وَلَا بِالشَّرْطِ وَجَزَائِهِ إِذَا عَرِيتْ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ مِنَ الضَّمِيرِ فَلَا يَحْضُرُ

(١) انظر شرح الأشموني بمحاشية الصبان : ١ / ١٦٣ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٧ ، وقد مثل له أبو حيان بقوله : الذي اضربه أو لا تضربه زيد.

(٢) انظر شرح الأشموني بمحاشية الصبان ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٧ ، ومثل أبو حيان للدعاء بقوله : الذي يرحمه الله زيد ، ثم قال : " ويقضي مذهب الكسائي موافقة المازني بل هو أخرى بذلك لأنه أجاز ذلك مع صيغة الأمر والنهي فلأن يميزه مع صيغة الخير المراد به الدعاء أولى وأخرى " .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٨٧ .

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٩ ، ومثل له أبو حيان بقوله :

وإني لرام نظرة قبل التي لعلني وإن شطت نواها أزورها

(٥) المانع هو الفراء في معانيه : ١ / ٢٧٦ ، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢ / ٧٥

— ٧٦ ، وانظر التذييل والتكميل : ٣ / ١١ ، وأما ابن السراج فقد أجازاه في الأصول : ٢ /

٣٤٠ ، ودليل المميز قوله تعالى : " وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنٌ يُؤْتِنُ " (النساء : ٧٢) واحتج له ابن

الضائع بأن القسم والشرط يقعان خبراً ولا فرق بين الموصول والخبر .

عِنْدَهُمْ : جَاءَنِي الَّذِي أَحْلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ خَرَجَ ، وَلَا : جَاءَنِي الَّذِي إِنْ قَامَ عَمْرُو قَامَ
أَبُوهُ أَوْ إِنْ قَامَ أَبُوهُ قَامَ عَمْرُو. ^(١)

وقوله : " أو شبهها " فسر ذلك بالظرف ولا حاجة لهذا / ٣٠ لأن الظرف
أو المحرور إذا وَقَعَ بعد الموصولِ فَلَيْسَ هو الصلة ، بل الصَّلَةُ الفِعْلُ المَحْدُوفُ ، فإذا
قلت : قَامَ الَّذِي فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدَكَ ، فَالتَّقْدِيرُ : اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدَكَ ، فَقَدْ آلَ
الْمَعْنَى إِلَى الجملة ، غَايَةُ مَا فِي هَذَا أَنَّ الْجُمْلَةَ تَارَةً تُكُونُ مَثْبِتَةً وَتَارَةً تُكُونُ
مَحْدُوفَةً ، وَذَلِكَ مع الظرف أو المحرور بشرط أن يكون كُلُّ واحد منهما تاماً ، فَإِنْ
كَانَ الظرف أو المحرور ناقصاً لَمْ يَحْذَفِ العاملُ فِيهِ نَحْوُ : قَامَ الَّذِي الْيَوْمَ ، أَوْ قَامَ الَّذِي
عِنْدَكَ.

وقوله : " وصل به " لفظ مطلق يدخل تحته جميع الموصولاتِ عَلَى سبيل
البديلة فتدخل تحته أل ، وأل لا توصل بشبه الجملة من الظرف أو المحرور ، ولا بكل
جملة يوصل بها غيرها بل بما سيذكره بعد هذا في البيت.

وأجاز الكوفيون أن يتبع باسم معرفة بعده ويستغنى بذلك عَنْ الصلة
فيجزئون : مررت بِالَّذِي أَخِيكَ ، وَضَرَبْتُ الَّذِي أَخَاكَ ، عَلَى أَنَّ أَخَاكَ نعت للذي
سد مسد الصلة وكفني مِنْهَا إِلَّا أَنَّ يَكُونُ الاسمُ المعرفة مضمراً فلا يتبع ما قبله ولا
يستغنى به عَنْ الصلة. ^(٢)

وفي الصلة - أيضاً - بـ : " مِثْلُ " خلاف : مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهَا لَا تُكُونُ
صِلَةً ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ نَحْوُ : جَاءَنِي الَّذِي مِثْلَكَ بِالنَّصْبِ ، وَهَذَا مِثْنِي عَلَى

(١) انظر التذيل والتكميل : ١٢ / ٣.

(٢) انظر معاني القرآن للقرطبي : ١ / ٣٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢ / ١٠٨ ، وابن يعيش :

٣ / ١٥٣ ، وشرح التسهيل : ١ / ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، والتذيل

والتكميل : ٧ / ٣.

الخلاف في مثلك ، هل يجوز أن يكون محلاً أم لا يجوز ؟ مذهب الكوفيّين حواز ذلك ، ومذهب البصريّين المنع^(١).

قوله :

وَصِفَّةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُغَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ

الصريحُ الخالصُ وهذا اللفظ ملبس لأنه لم يتقدّم فيه اصطلاح من النحاة أنّه يعني به كذا ، فإنّ عني بالصريح المشتق وتحرز بذلك من المحكوم له بحكم الاشتقاق نحو : جاء زيد الأسد ، فیردّ علیّه : زيد الأفضل قائم ، فإنّ " أَلْ " ليست فيه موصولة وأفضل مشتق.

وإنّ عني بالصريح غير الجملة والظرف والمحرور فإنّهنّ يقفّن صفات ويوصل بها غير أَلْ على زعمه في الظرف والمحرور فیردّ علیّه مثل : جاء زيد الأسد وعمرو الأفضل.

وإنّ عني اسم فاعل واسم مفعول فيحتاج إلى تبين لفظة صريح لم يوضع في الاصطلاح لا لاسم فاعل ولا لاسم مفعول ولا لغيرها^(٢).

(١) ذكر أبو حيان مذهب الكوفيين وإجازتهم وقوع مثل صلة الموصول ، وذكر أنهم استدلوا ببيتين من الشعر بناء على أن مثل عندهم تستعمل ظرفاً ومن ذلك قوله :

إن الزبيري الذي مثل الجلم سرى بأسلايك في أهل العلم

ثم ذكر أن قول الكوفيين مردود باحتمال أن تكون الصلة محذوفة والتقدير صار مثل الجلم فحذف الجملة وأبقى معمولها ؛ كما استدل على أن الصلة يجوز حذفها كلها فحواز حذف بعضها أخرى وأولى . انظر التذيل والتكميل : ١٦ - ١٧ .

(٢) إنما وصف الصفة بالصريحة ليخرج بها الصفات التي غلبت عليها الاسمية مثل : راكب (للإبل) وصاحب (للملك) وأبطح (للأرض المتسعة) ، فمثل ذلك لا تجري صفات على الموصوف ولا تقع صلات لأل ولا تتحمل ضميراً . التصريح : ١٤٢ / ١ .

وَقَوْلُهُ : " بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قُلْ " نحو : قام البضرب زَيْدًا ، أي الضارب زَيْدًا ،
نَصَّ النَّاسُ أَنَّ هَذَا مَخْصُوصٌ بِالضَّرُورَةِ^(١) ، ونَصَّ هو في غير هذه الأرجوزة أَنَّ ذَلِكَ
يَجُوزُ اخْتِبَارًا^(٢) ولا يحفظ مثل : جاء البضرب زَيْدًا في الشرِّ إِنَّمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ فِي
أَيَّاتٍ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ قَاعِدَةً نَبِيَّ عَلَيْهَا.

وَقَوْلُهُ : " بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ " لا يصح عَلَى الإِطْلَاق ؛ لِأَنَّ مُعْرَبَ الْأَفْعَالِ عَلَى
قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : مَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ كَلَامِ الْأَمْرِ وَمَا لِلتَّنْفِيهِ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ مُعْرَبِ
الْأَفْعَالِ وَلَا يُوصَلُّ بِهِ لَا أَلْ وَلَا غَيْرَهَا.^(٣)

الثَّانِي : الْمَضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ حَرْفٌ ، وَهُوَ الَّذِي يُوصَلُّ بِهِ أَلْ فَكَانَ
يَنْبَغِي أَنْ يَقْبَضَهُ.

قَوْلُهُ :

أَيُّ كَمَا وَأَغْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَفِّ وَصَدَرُ وَصَلِهَا ضَمِيرُ الْحَذَفِ

(١) الضرائر لابن عصفور : ٢٠٢ / ١ ، وشرح الجمل الكبير له : ١١٢ / ١ ، ١٧٩ ، والإنصاف :
ص ٥٢٣

ومن أمثله قول الفرزدق : ما أنت بالحكم الترضى حكومته
وقول هذا الجاهلي :

يقول الحنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار البجْدَعِ

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٠٢ / ١ .

(٣) يرد عليه أن المضارع المعرب إذا أطلق انصرف إلى الذي لم يدخل عليه حرف .

يقول : أي كما في مثل كونها موصولة ، وهذا مذعَّب الجمهور ، أعني أنَّها
 نجيء موصولة ، وقال أحمد بن يحيى لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء^(١) ، ولها أحكام
 تخالف بها ما ، وكان ينبغي أن يذكرها مع الموصولات أولاً قبل ذكر الصلة .
 وذكر أن أياً تُعربُ بشرطين :
 أحدهما : أن لا تُضَاف .

الثاني : أن لا يحذف صدر صلتها ، مثال ذلك : اضرب أياً هو قائم ، وامرر
 بأي هو قائم .

وقوله : " وصَدْرُ وِصْلِهَا ضَمِيرٌ ائْحَذَفَ " جملة معطوفة على صلة ما في
 قوله : " مَا لَمْ تُضَفْ " فكأنه قال : " تعرب أي " ما انتفت إضافتها وحذف صدر
 صلتها ، وذلك كما مثلنا .

وقد أطلق في قوله : " مَا لَمْ تُضَفْ " وأي هذه لا تنفك عن الإضافة إما لفظاً
 أو معنى فكان ينبغي أن يقول : مَا لَمْ تُضَفْ لَفْظاً ، فإن أضيفت / ٣١ وحذف صدر
 صلتها فمذهب سيبويه والجمهور البناء على الضم^(٢) ، وقال بعض البصريين والكوفيين
 هي معربة على كل حال^(٣) .

(١) التذييل والتكميل : ٥٥ / ٣ ، وقد نقل فيه أن ثعلباً محجوج بأربعة أبيات وآية كريمة جاءت

موصولة ، أما الآية فهي قوله تعالى : { ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ } (مرم : ٦٩)
 أي الذي هو أشد ، وأما الأبيات فمنها قوله : فسلم على أيهم أفضل ، أي الذي .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٣) الكتاب لسيبويه : ٣٩٩ - ٤٠١ ، وانظر الإنصاف : ٧١١ ، والبحر المحيط : ١٩٦ / ٦ ،

وقد قرئ في الشواذ { ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ } (مرم : ٦٩) بنصب أي ،

معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣٣٩ / ٣ .

وإن لم يحذف صدر صلتها وأضيف لفظاً أعربت اتفاقاً نحو : يعجبني أيهم هو قائم ، واضرب أيهم هو قائم ، فإن حذف صدر صلتها ولم تضاف لفظاً ، فالجمهور على الإعراب وهو كلام العرب نحو : اضرب أيما قائم ، وامرر بأي قائم^(١) وقد أجاز بعضهم البناء قياساً.

قوله :

وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَذَفِ أَيَّا غَيْرُ أَيِّ يَقْتَضِي

يحتمل أن يريد : وبعض النحويين أعرب مطلقاً ، وهذا مذهب الخليل^(٢) ويونس^(٣) ، والكوفيين لا يرون أنها ثبتت بحال من الأحوال^(٤) ، ويحتمل أن يريد بعض العرب فإن من النحويين من أجاز البناء والإعراب ، وجعل ما ورد منها بالنظر إلى لغتين فلا يحمل مذهب سيبويه على اللزوم ولا مذهب المخالف.

وقوله : " مطلقاً " يعني سواء أضيف لفظاً أو لم يضاف ، وسواء حذف صدر صلتها أم لم يحذف ، وقوله " وفي ذَا الْحَذَفِ أَيَّا غَيْرُ أَيِّ يَقْتَضِي " .

ذكر أن غير أي من الموصولات كالذي والتي وغيرها تجري مجرى : " أي " في حذف الضمير المصدرية الصلة مرفوعاً ؛ لكن بشرط الطول ، وحذفه من غير طول للشذوذ أو ضرورة ، وهذا الشرط لم يشترطه الكوفيون^(٥).

(١) الكتاب لسيبويه : ٤٠١ / ٢ ، وعلى ذلك فهي تعرب في ثلاثة أحوال وتبنى في واحدة وهي قوله تعالى : أيهم أشد ، وهي عند إضافتها وحذف صدر الصلة.

(٢) زعم الخليل أن الضم رفع على الحكاية أو على التعليق ورد سيبويه عليه في كلا القولين . انظر الكتاب لسيبويه : ٤٠٠ / ٢ .

(٣) الكتاب لسيبويه : ٤٠٠ / ٢ .

(٤) الإنصاف : المسألة : ١٠٣ ص : ٧٠٩ - ٧١٦ ، والتعليق : ١٠٦ / ٢ ، ومعاني القرآن للفراء : ٤٨ / ١ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٠٧ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٨٦ / ٣ - ٨٧ ، وقد

احتج الكوفيون لحذف صدر الصلة دون طول بقراءة (تماماً على الذي أحسن) بالرفع وقبول

الشاعر : من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه .. الخ.

وقوله : " وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِلْ فَالْحَذْفُ نَذْرٌ " ^(١) أي قليل لَمْ يوافق البصريين في كون ذَلِكَ شاذاً ولا الكوفيين في كونه عِنْدَهُمْ فَصِيحاً ^(٢) ، وذكر أَنَّهُ لَا يَحذف هَذَا الضمير إذا صلح ما بعده للصلة وهذا مَعْنَى قوله : " وَأَبُوا أَنْ يَخْتَزِلَ " .

وهَذَا لَيْسَ مَحْتَصاً بغير أي من الموصولات بل هَذَا الشرط في : " أي " وفي غيرها ، وظاهرُ كلامِهِ اختصاص ذلك بغير : " أي " وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

وترك شرطاً آخرأ وهو مشروط في : " أي " وفي غيرها ، وهو أَنْ لَا يَكُونَ الضميرُ المرفوع المصدر به الصلة معطوفاً عَلَيْهِ غيرُهُ نحو : يعجبني أَيُّهُمْ هو وبكر بصطحبان ، ويعجبني الَّذِي هو وبكر قائمان .

وخالف في هَذَا القراء فأجاز حذفَ هَذَا الضمير نحو : جَاءَنِي الَّذِي وَزَيْدٌ قائمان ، أي : هُوَ وَزَيْدٌ قائمان . ^(٣)

وتلخيصُ القولِ في الضميرِ المرفوعِ العائدِ عَلَى الموصولِ مِنْ صِلَتِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حذفه إلا بشروط :

أحدها : أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَبْتَدَأٍ نحو : كونه فاعلاً نحو : جَاءَنِي اللذانِ قَامَا ، أَوْ مَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نحو : جَاءَنِي اللذانِ ضَرْبًا ، أَوْ اسْمَ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا نحو : جَاءَنِي اللذانِ كَأَنَّا فَاضِلِينَ لم يَجز حذفه .

(١) لم يسرد أبو حيان آيات الألفية في هذا الموضع وهي كالآتي :

إِنْ يَسْتَطِلْ وَصَلْ وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِلْ فَالْحَذْفُ نَذْرٌ وَأَبُوا أَنْ يَخْتَزِلَ

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلْ مَكْمَلٌ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مِنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ ... الخ

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل : " فَإِنْ عَدِمَتِ الْاسْتَطَالَةُ ضَعْفَ الْحَذْفِ وَلَمْ يَمْتَنِعْ ... " .

انظر شرح التسهيل : ٢٠٧ / ١ .

(٣) التذييل والتكميل : ٨٧ / ٣ - ٨٨ ، ورده أبو حيان قائلاً : لم يسمع من كلامهم ولئلا

يؤدي إلى وقوع حذف العطف صدرأ .

الثاني : أن لا يصلح ما بقي بعد الحذف أن يكون صلة فإن كَانَ يصلح لَمْ يَجز نحو : قام الَّذِي هُوَ وجهه حسن ، ونحو : قام الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ .

الثالث : أن لا يكون محصوراً فإن كَانَ محصوراً لم يَجز حذفه نحو : جاء الَّذِي مَا قَائِمٌ إِلَّا هُوَ ، وجاءني الَّذِي إِنَّمَا فِي الدَّارِ هُوَ .

الرابع : أن لا يكون قد دَخَلَ عَلَيْهِ حرف تَمْيٍ فإن كَانَ لَمْ يَجز حذفه نحو : جاءني الَّذِي مَا هُوَ قَائِمٌ .

الخامس : أن لا يكون معطوفاً عَلَى غَيْرِهِ ، فإن كَانَ مَعطوفاً عَلَى غَيْرِهِ لَمْ يَجز نحو : جاءني الَّذِي زَيْدٌ وَهُوَ فاضلان .

السادس : أن لا يكون فِي مَعْنَى مَا دَخَلَ عَلَيْهِ حرف التَّمْيِ فإن كَانَ فِي مَعْنَاهُ لَمْ يَجز حذفه نحو : جاءني الَّذِي إِنَّمَا هُوَ فاضل .

السابع : أن لا يكون معطوفاً عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، فإن كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجز حذفه نحو : جاءني الَّذِي هُوَ زَيْدٌ قَائِمَانِ خِلَافاً لِلْفَرَاءِ فِي هَذَا وَقَدْ تَقَدَّمَ .

الثامن : أن يكون فِي الصَّلَةِ طولٌ إِنْ كَانَ الموصول غير : " أَيْ " وَقَدْ تَقَدَّمَ خِلَافُ الكُوفِيِّينَ فِي هَذَا ، وَأَنَّهُمْ لَا يَشْتَرِطُونَ الطول ، وَأَنْ أَيْ وَغَيْرَ أَيِّ مِنَ الموصولات فِي ذَلِكَ سواء . ٣٢/

قَوْلُهُ :

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ التَّصَبُّ بِفِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ تَرَجُّو يَهَبُ

ذَكَرَ أَنَّ الحذفَ كَثِيرٌ ظَاهِرٌ فِي الضَّمِيرِ المنصوبِ العائدِ عَلَى الموصولِ وشرط فِي ذَلِكَ شرطين :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُتَّصِلاً فَإِنْ كَانَ مُتَفَصِّلاً لَمْ يَجز حذفه نَحْوُ : جاءني الَّذِي إِيَّاهُ أَضْرِبُ ، أَوْ جاءني الَّذِي مَا أَضْرِبُ إِلَّا إِيَّاهُ .

الثاني : أن يكون منصوباً بفعلٍ أو وصفٍ ، فإن كان منصوباً بغير ذلك لم يجز حذفه نحو : جاءني الذي إنه قائم ، وترك شرطين آخرين :

أحدهما : أن لا يكون الفعل من باب كان وأخواتها ، فإن كان منها فلا يجوز نحو : جاءني الذي ليس زيد ، تريد : ليسه .

الشرط الثاني : أن لا يكون ثم ضمير غيره يصلح للربط ، فإن كان ثم لم يجز حذفه نحو : جاءني الذي ضربته في داره^(١) ، هذا المنقول والمشهور ، وفيه خلاف غريب نقله إبراهيم ابن أصبغ في مسائل الخلاف من تأليفه^(٢) .

وقوله : " أو وصف " سوى التاظم بين ما يتصب بفعل وبين ما يتصب بوصف في أن الحذف في الضمير كثير منحل .

أما الفعل فصحيح نحو قوله تعالى : { أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا } ، أي بعثه .

وأما الوصف فإما أن يكون فيه أل أو لا إن كانت فيه أل نحو : الضاربها زيد هند ، فلا يجوز حذفه عند الجمهور ، وأجازه بعضهم^(٣) ، وقد اختلف عن الكسائي في ذلك^(٤) .

(١) أقول : لا حاجة إلى الشرطين اللذين زادهما أبو حيان : أما الأول فإن خبر كان وأخواتها لا يحذف مطلقاً عائداً على موصول أو غير عائد لأنه ركن ، وأما الشرط الثاني فإن الضمير المجرور صار رابطاً وهو كاف في ذلك ذكر المنصوب أو لم يذكر .

(٢) هو إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ أبو إسحاق القرطبي الأزدي المعروف بابن المناصف شيخ القرية ، وواحد زمانه بافريقية أملى عشرين كراسة على قول سيبويه هذا باب علم ما الكلم من العربية ، توفي سنة (٦٢٧هـ) .

(٣) من الآية : ٤١ من سورة الفرقان .

(٤) انظر الأصول : ٢ / ٢٧١ وفيه أن المازني ذكر أنه قد جاء في الشعر ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٨٣ .

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٨٣ .

وهَذَا عَلَى خِلافٍ فِي هَذَا الضَّمِيرِ ، فَمِذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ^(١) ،
وَمِذْهَبُ الْمَازِنِيِّ وَأَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ مَجْرُورٌ^(٢) ، وَمِذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا أَوْ
مَجْرُورًا^(٣).

وَمِذْهَبُ سَيِّبِيهِ اعْتَبَارَ هَذَا الضَّمِيرِ بِالظَّاهِرِ فَحَيْثُ جَازَ فِي الظَّاهِرِ النَّصْبُ
وَالْخَفْضُ جَازَ فِي الضَّمِيرِ مِثْلَ ذَلِكَ نَحْوُ : جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا ، وَيَجُوزُ الضَّارِبُ زَيْدًا ،
فَإِذَا قُلْتَ : الضَّارِبُ هُمَا غَلَامَاكَ الرَّيْدَانِ جَازَ أَنْ يَكُونَ هُمَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَفِي
مَوْضِعِ جَرٍّ ، وَحَيْثُ وَجِبَ فِي الظَّاهِرِ النَّصْبُ وَجِبَ فِي الضَّمِيرِ نَحْوُ : جَاءَ الضَّارِبُ
زَيْدًا ، فَإِذَا قُلْتَ : الضَّارِبُ زَيْدٌ غَلَامُكَ فَالضَّمِيرُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ^(٤).

قَوْلُهُ :

كَذَاكَ حَذَفَ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا كَأَنَّ قَاضِي بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

قَوْلُهُ : " مَا يَوْصَفُ " احْتِرَازٌ بِهِ عَنْ مَا خَفِضَ بِاسْمٍ غَيْرِ وَصَفٍ نَحْوُ : جَاءَ
الَّذِي قَامَ غَلَامُهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ هَذَا الضَّمِيرِ ، وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ حَذْفَ الضَّمِيرِ
مَعَ الْأَسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مَفْعُولًا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ فَأَجَازَ : ارْكَبْ سَفِينَةَ السَّيِّدِ
تُعْمَلُ ، أَيْ تَعْمَلُ سَفِينَتُهُ^(٥) ، وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ فِي ذَلِكَ.

(١) انظر هامش الكتاب : ١٨٨ / ١ ، والانتصار : ٨٥ ، وابن يعيش : ١٢٤ / ٢ ، والتذيل
والتكميل : ٨٣ / ٣.

(٢) انظر هامش الكتاب : ١٨٨ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٨٣ / ٣.

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٨٥ - ٣٨٦ ، والتذيل والتكميل : ٨٣ / ٣.

(٤) الكتاب لسيبويه : ١ / ١٨١ ، والانتصار : ٨٥ ، وابن يعيش : ١٢٤ / ٢ ، وشرح الكافية
للرضي : ١ / ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والتذيل والتكميل : ٨٣ / ٣.

(٥) التذيل والتكميل : ٣ / ٧٦ ، قال أبو حيان واستدل بقول الشاعر :

أعوذ بالله وآياته من باب من يغلغ من خارج

تقدير من باب من يغلغ بابه من خارج

وأطلق النّاطم في الوصف ويحتاج إلى تقييد ؛ لأنّ الوصف الحافض للضمير إمّا أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول ، إن كان اسم مفعول لم يحز حذف الضمير نحو : جاءني الذي أنت مضروب ، فلا يجوز : جاءني الذي أنت مضروب.

وإن كان اسم فاعل فإما أن يكون لمعنى الحال أو الاستقبال أولاً ، إن كان كذلك جاز حذفه كما ذكر إجراء له مجرى الضمير المنصوب^(١) ، وإن لم يكن كذلك لم يحز حذفه نحو : جاء الذي أنت مكرمه أمس ، إجراء له مجرى : جاءني الذي أنت غلامه ، وهذا التفصيل في اسم الفاعل على مذهب غير الكسائي على ما سندكر في باب اسم الفاعل - إن شاء الله-^(٢).

قوله :

كذا الذي جرّ بما الموصول جرّ كمرّ بالذي مرّرت فهو برّ

شرط في جواز حذف الضمير المحرور شرطاً واحداً وهو أن يكون الضمير محروراً بما جر الموصول / ٣٣ وله جملة شروط :

أحدها : أن يكون الجار للموصول ولضميره حرفاً ، فإن كان غير حرف لم يحز حذف الضمير ، مثاله : جاء غلام الذي أنت غلامه.

الثاني : أن لا يكون في موضع رفع ، فإن كان في موضع رفع لم يحز حذفه نحو : مرّرت بالذي مرّ به.

الثالث : أن لا يكون ثم ضمير يصلح للربط غيره ، فإن كان ثم لم يحز حذفه نحو : مرّرت بالذي مرّرت به في داره.

(١) مثال قوله تعالى : " فاقض ما أنت قاض " (طه : ٧٢) وهو كثير في الشعر ، ومثال

المنصوب الذي فاس عليه الحذف قولك : جاء الضارب زيداً أي الضاربة.

(٢) مذهب الكسائي أنه يعمل اسم الفاعل ولو كان دالاً على الماضي ، وعلى ذلك يجوز جاء الذي

أنت مكرم أمس ، أي مكرمه.

الرابع : أن يكون العامل متحداً لفظاً ومعنى فإن اختلف لفظاً ومعنى نحو :
مررت بالذي فرحت به ، أو لفظاً فقط نحو : اشتقت إلى الذي حنتت إليه ، أو معنى
فقط [.....]^(١) لم يجر حذفه.

الخامس : أن يكون الحرف الجار للموصول متحد المعنى ، فإن لم يكن
متحد المعنى لم يجر حذفه نحو : مررت بالذي مررت به على زيد ، إذا جعلت الباء
في به سببية أو باء الحال.

السادس : أن لا يكون الضمير محصوراً ولا في معنى المحصور ، فإن كان
كذلك لم يجر حذفه نحو : مررت بالذي ما مررت إلا به ، ونحو : مررت بالذي إنما
مررت به.

والمضاف للموصول ينزل في هذا كله منزلة الموصول نحو : مررت بـغلام
الذي مررت به ، فيجوز حذف هذا الضمير مع الحرف كما جاز حذف ذلك من
نحو : مررت بالذي مررت به ، انتهى حكم الضمير العائد على الموصول وهو أحد
جزأي الصلة أو معمول الصلة.

فإن كان بعض معمول للصلة حذف الم معمول ، فاحذف بحذفه الضمير نحو أن
يقول قائل : فلان فاضل ، فتقول : أين الرجل الذي ذكرت ؟ تريد : ذكرت أنه
فاضل ، ومنه قوله - جل ثناؤه -^(٢) {أَيْنَ شُرَكَاءِ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ} أي تزعمون أنهم شركائي.

(١) ما بين المعقوفين بياض في الأصل وفي النسخة الأمريكية.

(٢) من الآية : ٧٤ من سورة القصص.

﴿ الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ ﴾

قَوْلُهُ :

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَنَمَطٌ عَرَّفَتْ قُلُ فِيهِ النَّمَطُ

ظاهرُ كَلَامِهِ يَقْتَضِي أَنَّ أَلْ أَوْ اللَّامَ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَي : أَحَدُهُمَا ، فَيُحْزَرُ
أَنْ يَكُونَ أَلْ وَأَنْ يَكُونَ اللَّامُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُمَا قَوْلَانِ لِلنَّحْوِيِّينَ :

أَحَدُهُمَا : اللَّامُ وَحْدَهَا وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ^(١).

الثَّانِي : أَنَّهَا أَلْ وَأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ عَلَى حَرْفَيْنِ بِمِثْلَةِ قَدْ وَهَلْ^(٢) ، وَالِاسْتِدْلَالُ
لِهَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ وَعَلَيْهِمَا يَذْكَرُ فِي غَيْرِ هَذَا ، وَإِنَّمَا أَتَى بِالْهَمْزَةِ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ
تَوْصِيلاً إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ.

(١) الَّذِي فِي الْكِتَابِ لِسَيَبَوِيهِ : أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مَعاً لِلتَّعْرِيفِ وَهُوَ مَا قَالَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " وَلَوْلَا
أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بِمِثْلَةِ قَدْ وَسُوفَ لَكَانَا بِنَاءً بَنَى عَلَيْهِ الْاسْمُ لَا يَفَارِقُهُ وَلَكِنِهُمَا جَمِيعاً بِمِثْلَةِ
هَلْ وَقَدْ وَسُوفَ يَدْخُلَانِ لِلتَّعْرِيفِ وَيَخْرُجَانِ " . انْظُرِ الْكِتَابَ لِسَيَبَوِيهِ : ٣ / ٣٢٥ وَمِثْلُهُ : ٤ / ١٤٧
نَصْرَ عَلَى أَنَّ اللَّامَ مَعَ الْأَلْفِ ثُمَّ قَالَ : " وَالْحَرْفُ الَّذِي تَعْرِفُ بِهِ الْأَسْمَاءَ هُوَ الْحَرْفُ الَّذِي فِي
قَوْلِكَ : الْقَوْمُ وَالرَّجُلُ وَالنَّاسُ وَإِنَّمَا هُمَا بِمِثْلَةِ قَوْلِكَ قَدْ وَسُوفَ " ثُمَّ أَوْرَدَ بَيِّنَةً لِسَيَبَوِيهِ الرَّمْزَةَ
غِيلَانَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ عِبَارَةٌ عَنْ هَمْزَةٍ وَصَلْ فَقَالَ : وَقَالَ غِيلَانُ :

دَعِ ذَا وَعَجَلْ ذَا وَأَلْحَقْنَا بِذَلْ بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلْ .

الْكِتَابُ لِسَيَبَوِيهِ : ٤ / ١٤٧ وَهُوَ نَفْسُ الْبَيْتِ الَّذِي أَوْرَدَهُ فِي ٣ / ٣٢٥ .

(٢) هَذَا الْقَوْلُ مَا أَوْرَدَهُ سَيَبَوِيهِ عَنِ الْخَلِيلِ فِي الْكِتَابِ : ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ ابْنُ
مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ وَعَلَى قَوْلِهِ بِوُجُوهِ عِدَّةٍ . انْظُرِ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٢٥٢ - ٢٥٤ ،
وَقَدْ أَوْرَدَ أَبُو حَيَّانٍ فِي شَرْحِهِ لِلتَّسْهِيلِ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ ذَكَرَ فِي أَدَاةِ التَّعْرِيفِ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ :
الْأَوَّلُ : أَنَّ اللَّامَ وَحْدَهَا هِيَ أَدَاةُ التَّعْرِيفِ وَهُوَ مَنْسُوبٌ لِلتَّأَخَّرِينَ ، الثَّانِي : قَوْلُ الْخَلِيلِ وَهُوَ
أَنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ ثَانِيٌّ وَالْهَمْزَةُ فِيهِ قَطْعُ كَهَمْزَةِ أَم ، الثَّالِثُ : أَنَّهُ ثَانِيُّ الْوَضْعِ وَهَمْزَتُهُ هَمْزَةُ
وَصَلْ كَهَمْزَةِ اسْتَمْعَ فَيَكُونُ أَحَادِيثاً ، ثُمَّ ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَذَاهِبَ =

قَوْلُهُ :

وَقَدْ تَسْرَازُ لِأَزِمًا كَاللَّاتِ وَالْآنَ وَالَّذِينَ تُمَّ اللَّاتِي

" اللات " صنم كان بمكة وهذا الاسم عَلِمَ له قال فِيهِ زائدة ، وَقَدْ لَزِمَتْهُ ، وَأَمَّا " الْآنَ " فقالت العرب : من الْآنَ أَوُمِّلْ قَصْدُكَ ، ففتحوا نون الْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وهو مَبْنِيٌّ ، وَأَل فِيهِ لِلْحَضُورِ عِنْدَنَا^(١) لا زائدة بخلاف ما رأى النَّاطِمُ ، وللبراء فِي : الْآنَ قولان :^(٢)

أحدهما : أن أصله : آن كذا وكذا ، فسمى الوقت بالفعل ، ودخلت أل على المحكي كما دخلت على أمس ، وهو مبني في جميع الحالات ، وكما دخلت على : الحاد باد ، وعلى أولى وهما مبنيان .

والثاني : من قولي البراء : أَنْ أَصْلُهُ : " الْأَوَان " فاستقطعوا الألف الزائدة منه كما فعلوا ذَلِكَ فِي الزمان ، قَالُوا : الزمن ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً فصار الْآنَ وهو عَلَى هَذَا القول الثاني معرب ، يُقَالُ فِيهِ الْآنُ ، وَالْآنِ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْأَوَان ، وَالْأَوَان معرب بلا خلاف .

ويحتمل - أيضاً - إذا قلنا أن أصله الْأَوَان أن تقول : إِنَّ الْوَائِ كَمَا تحركت وانفتح ما قبلها فصارت ألفاً سقطت لسكونها وسكون الألف الثانية فالباقية هي الزائدة / ٣٤ والمسقطه هي الْأَصْلِيَّةُ .

مذهبان فقط : الأول : هو مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان وهو اللام وحدها ، والثاني : أنه كلمة ثنائية الوضع مثل قد وهل والهمزة همزة قطع ، ثم فصل أبو حيان في ذلك تفصيلاً واسعاً . انظر ذلك في التذيل والتكميل : ٢١٧ / ٣ - ٢٣٠ .

(١) انظر شرح الحمل لابن عصفور : ١ / ١١١ .

(٢) انظر القولين باختصار في شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٣ / ٤ .

وأما : " الَّذِينَ وَاللَّاهِي " فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْمُؤَصُّلَاتِ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِينَ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي الَّذِي وَنَحْوِهِ هِيَ الْمَعْرِفَةُ فَلَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ فَإِنْ قُلْتُ : الدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَتِهَا أَنَّهُ رُبَّمَا حُذِفَتْ ، فَقِيلَ : لَذِي ، وَلَذِينَ.

قُلْتُ : هَذَا نَحْوُ مَا رَوَى مِنْ حَذْفِهَا فِي قَوْلِهِ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، بغير تنوين ، يريد : السَّلامَ عَلَيْكُمْ ، وَجَعَلَ النَّاطِمُ : " أَل " فِي : " الَّذِينَ وَاللَّاهِي " مِمَّا يَزِيدُ لَازِمًا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَتْ كَمَا قُلْنَا إِلَّا إِنْ أَرَادَ لَازِمًا بِالنَّظَرِ إِلَى غَالِبِ الْكَلَامِ ، وَأَمَّا أَنَّهَا زَائِدَةٌ فَفِيهَا الْخِلَافُ كَمَا أَشْرَحْنَا إِلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَلَا ضَظِيرًا كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا وَطَبِيتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ

بنات أوبر علم للجنس ، وامتنع الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وأنشدوا :^(١)

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

(١) أنشده أبو زيد ولم يعزه إلى قائله ، وهو من الكامل ، والبيت في الخصائص : ٥٨ / ٣ ، والمعني : ٥٢ ، وشرح شواهد المعني : ١٦٦ ، واللسان مادة " وبر " ، والشاهد : ١٤٠ من شواهد المعني ، وابن الناطم : ٣٩ ، وتوضيح المقاصد : ٢٦٣ / ١ ، وأوضح المسالك : ١ / ١٣٧ ، وشرح ابن عقيل : ١٨١ / ١.

اللُّفَّةُ : قَوْلُهُ : " وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ " أَي : جَنَيْتُ لَكَ ، قَوْلُهُ : " أَكْمُوا " يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَسُكُونُ الْكَافِ وَضَمُّ الْمِيمِ وَفِي آخِرِهِ هَمْزَةٌ وَهُوَ مِنْ جَمْعِ كَمْؤٍ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ بِسُكُونِ الْعَيْنِ كَأَنْفَلَسَ جَمْعُ فَلَسَ وَهُوَ وَاحِدٌ كَمَاةٌ عَلَى وَزْنِ فَعْلَةٍ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ بَابِ ثَمَرٍ وَثَمَرَةٌ ، وَقَوْلُهُ : " وَعَسَاقِلًا " جَمْعُ عَسَقُولٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَسُكُونِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْكَمَاةِ وَأَصْلُ عَسَاقِلًا عَسَاقِيلُ فَحُذِفَتْ الْمُدَّةُ لِلضَّرُورَةِ ، وَقَوْلُهُ : " بَنَاتِ الْأَوْبَرِ " وَهِيَ كَمَاةٌ صَغَارٌ مَرْغَبَةٌ عَلَى لَوْنِ التَّرَابِ.
الاستشهاد فيه : عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ : " الْأَوْبَرِ " وَالْأَصْلُ بَنَاتِ أَوْبَرٍ بِدُونِ السَّلَامِ ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ ، وَقَالَ سَيَبُوه : هُوَ عِلْمٌ جَنَسٌ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْوُزْنِ كَابْنِ آرَى فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ زَائِدَةٌ.

وإِلَى هَذَا الْبَيْتِ يَشِيرُ بِقَوْلِهِ : " كُنَاتِ الْأَوْبَرِ " وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ زَائِدَتَانِ لِلضَّرُورَةِ ، وَمَذْهَبُ الْمِرْدِ أَنَّهُ نَكْرَةٌ وَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ.^(١)

وقوله : " كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ " أَيِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي النَّفْسِ وَإِنَّمَا كَانَتْ زَائِدَةً لِأَنَّهُ تَمِيزٌ وَالتَّمِيزُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ^(٢) ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَعْرِيفُ التَّمِيزِ فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَا تَكُونُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ زَائِدَةً.^(٣)

وَيَشِيرُ بِقَوْلِهِ : " كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ " إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) :

(١) قَالَ الْمِرْدُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْبَيْتَ : " فَإِنْ دَخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ دَخُولُهُمَا كَدَخُولِهِمَا فِي الْفَضْلِ وَالْعِبَاسِ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ لِأَنَّ أَوْبَرَ نَعْتَ نَكْرَةٍ فِي الْأَصْلِ وَالْآخَرُ عَلَى قَوْلِكَ : هَذَا ابْنُ عَرَسٍ آخَرَ تَجْعَلُهُ نَكْرَةً كَمَا تَقُولُ : هَذَا زَيْدٌ مِنَ الزَّيْدِينَ أَيِ هَذَا وَاحِدٌ مِنْ لِهَذَا الْاسْمِ فَأَنْتَ وَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَذْكُرْ قَبْلَهُ شَيْئاً تَقُولُ بَعْدَهُ آخَرَ فَإِنَّمَا أَرَدْتَ ضَرْباً مِمَّا يَقَعُ لَهُ هَذَا الْاسْمُ " . الْمُقْتَضَبُ : ٤٨ / ٤ - ٤٩ ، وَانْظُرْ شَرْحَ الْأَشْمُوتِيِّ : ١ / ١٨٢ .

(٢) شَرْحُ الْأَشْمُوتِيِّ بِحَاشِيَةِ الصَّبَاحِ : ١ / ١٨٢ .

(٣) هُوَ قَوْلُ يُونُسَ وَالْكُوفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ . انْظُرِ التَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٣ / ٢٣٨ .

(٤) قِيلَ إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ مَصْنُوعٌ فَحِينَئِذٍ لَا يَحْتَاجُ بِهِ ، وَقَالَ الْعَبَّاسِيُّ : هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ فَإِنَّ قَائِلَهُ هُوَ : رَشِيدُ بْنُ شَهَابٍ الْبِشْكْرِيُّ ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ مِنَ الطَّوِيلِ وَأَوَّلُهَا هُوَ قَوْلُهُ :

مَنْ مَبْلَغُ فِتْيَانٍ يَخْشَكُرُ أَتْنِي أَرَى حَقِيقَةً تُبْدِي أَمَّا كُنَ لِلصَّبْرِ

وَيَنْظُرُ مَرَاJَعُ الشَّاهِدِ فِي رَقْمٍ : ١٤٢ مِنْ شَوَاهِدِ الْعَبَّاسِيِّ ، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ : ١ / ١٥١ ، وَهَمْعُ الْمَوَامِعِ لِلْسَّيْطِيِّ : ١ / ٨٠ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُوتِيِّ : ١ / ١٨٢ ، وَابْنُ النَّاطِمِ : ٣٩ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ١ / ٢٦٤ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ : ١٢٩ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ١ / ١٨٢ .

اللُّغَةُ : قَوْلُهُ : " وَأَيْتُكَ " خُطَابُ لُقَيْسِ بْنِ مَسْعُودٍ بْنِ قَيْسِ بْنِ خَالِدِ الْبِشْكْرِيِّ ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ : يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو ، قَوْلُهُ : " وَجُوهُنَا " أَرَادَ بِالْجُوهِ الْأَنْفُسَ وَالذَّوَاتِ مِنْ قَبْلِ إِطْلَاقِ اسْمِ جُزْءِ الشَّيْءِ عَلَى كُلِّهِ ، وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْجُوهِ الْأَعْيَانِ مِنْهُمْ يُقَالُ : هَؤُلَاءِ وَجُوهُ الْقَوْمِ أَيِ أَعْيَانُهُمْ وَسَادَتُهُمْ ، قَوْلُهُ : " صَدَدْتُ " أَيِ أَعْرَضْتُ ، قَوْلُهُ : " وَطِبْتَ النَّفْسَ " يَا قَيْسَ عَنْ عَمْرٍو " أَيِ : طَابَتْ نَفْسُكَ عَنْ عَمْرٍو الَّذِي قَتَلَنَاهُ ، وَكَانَ عَمْرٍو حَمِيمَ قَيْسٍ . -

رَأَيْتَكَ لَمَّا عَرَفْتِ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
قَوْلُهُ :

وَبَعْضُ الْأَغْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نَقْلًا
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَانِ

الفضل منقول من : فضل المصدر وهو مما يوصف به ، أي أن المسمى بالفضل
لمح فيه معنى الفضل إذا جئت فيه بأل ، والحارث منقول من الصفة لحظ فيه أنه يعيش
فيحترث ، ومن ذلك قولهم إنما سميت هاتنا لتهناً ، وقول الشاعر :^(١)

كَأَنَّ أَبَاهُ حِينَ سَمَّاهُ صَاعِدًا رَأَى كَيْفَ يَرْقَى فِي الْمَعَالِي وَيَصْنَعُدُ

وأما النعمان الذي ذكره هذا الناظم فَلَيْسَتْ أَل فِيهِ لِلْمَحِ الصِّفَةُ ؛ لأنه لَيْسَ
بِصِفَةٍ فِي الْأَصْلِ وَلَا مِمَّا يُوصَفُ بِهِ كَالْفَضْلِ فَأَل فِيهِ زَائِدَةٌ مِثْلُهَا فِي : " السَّالَتِ "
وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا غَرِهَ فِي ذَلِكَ إِبْتِهَا نَارَةً وَحَذْفَهَا أُخْرَى.

وقوله في البيت قبله : " للمح ما قد كان عنه نقلاً " عبارة غير جيدة لأن أَل
لا تكون للمح الاسم الذي نقل عنه العلم مطلقاً ، إِنَّمَا تُكُونُ لِلْمَحِ الصِّفَةُ كما قلنا.

وقوله : " فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَانِ " يَعْنِي أَنَّ حَذْفَ أَلِ الَّتِي لِلْمَحِ الصِّفَةُ وَعَدَمُ
حَذْفِهَا سَوَاءٌ وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ وَغَرِهَ فِي ذَلِكَ مَا يُوجَدُ فِي كِتَابِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ أَلَ لَا
تَلْزَمُ بَلْ تَقُولُ : الْحَارِثُ وَحَارِثُ.

وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِذِهِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي هِيَ صِفَاتٌ فِي الْأَصْلِ أَوْ يَجُوزُ
الْوَصْفُ بِهَا إِنَّمَا أَنْ تُرِيدَ بِهَا أَنْ تُكُونَ أَسْمَاءً يُعْلَمُ بِهَا الْمُسَمَّوْنَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَلْحَظَ فِيهَا
مَعْنَى صِفَةٍ أَوْ تَلْحَظَ فِي ذَلِكَ مَعْنَى الصِّفَةِ فَيَكُونُ قَدْ سَمَّيْتَ حَارِثًا تَفَاوُلًا بِالْعَيْشِ

= الاستشهاد فيه : في قوله : " وطبت النفس " حيث ذكر التمييز معرفاً بالألف واللام وكان
حكمه أن يكون نكرة وإنما زاد الألف واللام فيه للضرورة.

(١) لم نجد تخريجاً لهذا البيت.

حَتَّى يَحْرُثَ أَي يَكْسِبُ ، وَكَذَلِكَ : عَبَّاسٌ وَمَالِكٌ تَفَاوُلًا بِأَنْ يَعِيشَ حَتَّى يَمْلِكَ أَوْ يَعِيشَ لِعَدَاهُ.

فَإِنْ لَمْ تَلَحَظْ مَعْنَى الصِّفَةِ لَمْ تَدْخُلْهَا وَإِنْ لَحَظْتُهَا أَدْخَلْتُهَا فَاتَّضَحَ بِهَذَا أَنَّ الحذفَ والإنباتَ لَيْسَا بِسَوَاءٍ^(١) بَلْ هُمَا مَعْنِيَانِ مَقْصُودَانِ.

وذكر المصنف من أقسام : " أَل " أن تكون معرفة وزائدة وللمح الصفة وللغلبة ، وقد قدمنا من تقسيمنا للألف واللام عند قوله : ٣٥/

بِالْحَرِّ وَالنَّحْوِينَ وَالْثَدَا وَأَلْ
.....

أول الأرحوزة ما أغني عَنْ إعادته هنا.^(٢)

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ : " أَل " العهدية يعرض فيها الغلبة ولمح الصفة.^(٣)

وَأَنَّ أَلْ الجنسية يعرض فيها الحضور وبعضهم عَدَّ أَلْ للغلبة وَأَلْ لِمَحِ الصِّفَةِ وَأَلْ لِمَحِ الحضور قِسْمَاتٍ للعهدية والجنسية لا أقساماً راجعة إليهما ، وتحقيق هذا كله يذكر في غير هذا من المطولات.^(٤)

وَأَشْكَلُ مَا فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ الجنسية فَيَبْغِي أَنْ يَفْهَمَ عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ : اشتر اللحم واشتر لحماً ، وبين اسقني الماء واسقني ماءً ، وما أَشْبَهَ هَذَا عِنْدِي بِتَعْرِيفِ عِلْمِ الجنس.

(١) هما سواء في العلمية التي تفيد التصريف وأما زيادة فللمح الأصل.

(٢) قسم هناك عدة أقسام : عهدية في شخص أو جنس ، وإلى موصولة وزائدة ، وهناك النسي تفيد الحضور والغلبة ولمح الصفة.

(٣) انظر المقدمة الجزولية : ٦٦ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوين : ٦٥٦ ، والتوطئة :

١٩١ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٢ / ٣.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٢٣٢ / ٣ - ٢٣٤.

فأل التي لتعريف الجنس كالعلمية التي في أسامة بمعنى أن صورته صورة المعرفة ومعتاه النكرة ، واسم الجنس إنما هو معلق على الحقيقة ولذلك يقع على ما قل أو كثر نحو : لبن ؛ ألا ترى أنه يقع على جميع اللبن ، ويقع على القطعة منه ؛ لأن الحقيقة كما هي موجودة في الجميع هي موجودة في القطعة.

فإذا دخلت الألف واللام دخلت لتعريف الحقيقة فإن كان أريد باسم الجنس جميع آحاد الحقيقة فيكون الألف واللام فيه للعموم وصح الاستثناء منه ووصفه بما يوصف به الجمع نحو قوله تعالى : ^(١) {وَالْعَصْرِ} إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا { على أحد القولين ، وقولهم : أهلك الناس الدينار الصفر والدراهم البيض ، فوصفها بما يوصف بها الجموع.

فمن حيث الوضع يكون الألف واللام لتعريف الحقيقة التي لا يقتضي موضعها قليلاً ولا كثيراً ، ومن حيث الاستعمال يجوز أن يراد به الكثرة ، ويجوز أن يراد بها أقل ما ينطلق عليه الحقيقة.

ولأجل هذا وقع الخلاف بين الناس في أن المفرد المَحَلِّي بالألف واللام التي ليست للعهد ، هل يجوز أن تكون فيه للعموم أم لا يجوز ؟ فمن نظر إلى أن ذلك تعريف للحقيقة من حيث هي هي يجوز أن تكون للعموم إذ الحقيقة من حيث هي هي لا دلالة لها على الكثرة ولا على القلة ، ومن نظر إلى الاستعمال وأنه قد يراد بالاسم الذي فيه أل ما يحتمله من الكثرة لا من حيث الوضع جوز ذلك وقد أطلنا في هذا ؛ لأننا لم نجد لأحد من أصحابنا كلاماً منقحاً في الألف واللام الجنسية.

وأعرف الأسماء التي فيها أل الاسم التي هي فيه للحضور ثم الاسم التي هي فيه للعهد ثم التي هي فيه للجنس.

قَوْلُهُ: (١)

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ

يقول : إِنَّهُ قَدْ يَصِيرُ الاسمُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ فيلزمه أحد الأمرين : إما الإضافة ، وإما أَلْ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : ابن عمر ، والثُّرَيَّا ، أَلَا تَرَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ عَلَى كُلِّ ابْنٍ لِعُمَرَ يَكُونُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مُحَاطَتِكَ عَهْدَ فِيهِ ثُمَّ غَلَبَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَحْدَهُ ، وَكَذَلِكَ الثُّرَيَّا نَحْوُ مَجْتَمَعَةٍ ؛ لِأَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الثَّرْوَةِ ، فَكَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَقَعَ الثَّرِيَّا عَلَى أَنْجُمٍ كَثِيرَةٍ بَيْنَ الْمُحَاطَبِينَ فِيهَا عَهْدٌ ، وَقَدْ غَلَبَتْ عَلَى هَذِهِ النُّجُومِ بَعِيْنَهَا هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ .

والصحيح أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الْغَالِبَةَ جَارِيَةٌ بِحَرَى الْأَعْلَامِ وَلَيْسَتْ بِأَعْلَامٍ أَلَا تَرَى أَنَّ تَعْرِيفَهَا لَيْسَ بِوَضْعِ اللَّفْظِ عَلَى الْمُسَمَّى بَلْ بِأَلْ أَوْ بِالْإِضَافَةِ ، وَلِذَلِكَ تَلَزَمُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الثُّرَيَّا وَنَحْوِهِ ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَيْسَ بِعَلَمٍ أَنَّ الْعَلَمَ الْوَاقِعَ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا غَلَبَ عَلَيْهِ ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ تَسْمِيَتِهِ عَبْدَ اللَّهِ. (٢)

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وحذف أَلْ ذِي أَنْ تَنَادَ أَوْ تَضَفَ أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَحْذَفُ

(٢) ابن مالك أشار إِلَى هَذَا الْمَعْنَى حِينَ قَالَ : " قَدْ يَصِيرُ " فَتَعْبِيرُهُ بِصِيرٍ يُوحِي بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ نَكْرَةً وَكَذَا الثَّرِيَّا فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ يَتَنَاولُ كُلُّ نَحْمٍ ثُمَّ صَارَ الْأَوَّلُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَكَذَا الثَّرِيَّا غَلَبَتْ عَلَى كَوَاكِبِ خَاصَّةٍ ، وَالْبَيْتُ غَلَبَ عَلَى بَيْتِ مَعِينٍ ، وَالْكِتَابُ غَلَبَ عَلَى كِتَابِ مَعِينٍ ، وَالْمَدِينَةُ عَلَى مَدِينَةِ مَعِينَةٍ .. وَهَكَذَا .

(الابتداءُ)

قَوْلُهُ : ٣٦ /

مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَادِرٌ خَبِرَ إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَادِرٌ مَنِ اعْتَدِرَ

لَمْ يَذْكُرْ حَدًّا لِلْإِبْتِدَاءِ وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ مَثَلًا ، وَالْمَثَلُ لَا يَتَوَصَّلُ مِنْهَا إِلَى تَعْرِفِ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ وَجَرَى فِي ذَلِكَ عَلَى أَكْثَرِ عَادَتِهِ فِي الْأَبْوَابِ.^(١)

قَوْلُهُ :

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي أَسَارِ ذَانِ ؟

" سار " اسم فاعل من سرى ، و " ذان " تشبيه ذَا ، وَيُشِيرُ بِهِذَا إِلَى أَنَّ الْوَصْفَ الَّذِي يَسْبِقُهُ أَدَاةُ الْاسْتِفْهَامِ وَلَمْ يَطَابِقْ مَا بَعْدَهُ فِي كَوْنِهِ مُتَنَبِّئًا أَوْ مَجْمُوعًا نَحْوُ : أَوَّلُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ ؟ ، أَوَّلُ قَائِمِ الزَّيْدُونَ ؟ ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ يُعَرِّبُ مُبْتَدَأًا وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ.

وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ رَافِعًا لاسم ظاهر أم يَكُونَ رَافِعًا لِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ نَحْوُ : أَوَّلُ قَائِمٍ أَتَمًّا ؟ ، وَأَوَّلُ قَائِمٍ أَتَمُّ ؟ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ : أَوَّلُ قَائِمَانِ أَتَمًّا ؟ ، (الْوَصْفُ خَيْرٌ مُقَدِّمٌ وَالضَّمِيرُ مُبْتَدَأٌ)^(٢) ، وَلَا يُجِيزَانِ غَيْرَ ذَلِكَ وَيَقُولَانِ :

لَا يَخْلُو الْفِعْلُ مِنَ الضَّمِيرِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قُمْتَ أَوْ تَقُومُ ، فَالضَّمِيرُ مُتَصِلٌ بِالْفِعْلِ ، فَإِذَا رَدَدْتَهُ إِلَى الدَّائِمِ فَالضَّمِيرُ عَلَى حَالِهِ.^(٣)

^(١) أدخل المناطق المحذورات بالمثل من الحدود والتعاريف.

^(٢) ما بين القوسين من التذييل : ٢٥٤ / ٣ ، وهي زيادة لازمة للوضوح.

^(٣) هذا ما ذهب إليه الزمخشري في إعراب قوله تَعَالَى : (أَرَاغِبْ أَتَتْ عَنْ إِلَهِي يَا إِبْرَاهِيمَ - مريم : ٤٦) انظر الكشف : ٥١١ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٤ / ٣ ، وفيه نسبة إلى الكوفيين عامة وأورد حجج الكوفيين بأن هذا الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير فإذا انفصل كان مبتدأ لا فاعلاً ، ثم صحح ما قاله البصريون قياساً وسماعاً.

وَأَيْنَمَا يَحْتَاجُ إِلَى مَرَاغٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ وَالْإِسْمُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ حَتَّى يَرِافِعَهُ آخِرٌ ،
وَالْفِعْلُ قَدْ يَكْتَفِي بِالضَّمِيرِ ، تَقُولُ قُمْتُ وَقُمْنَا ، وَلَا تَقُولُ : قَائِمٌ وَتَسْكُتُ حَتَّى
تَقُولُ : قَائِمٌ أَنْتَ ، وَقَائِمَانِ أَنتُمَا ، وَقَائِمُونَ أَنْتُمْ . انتهى .

وَهَذَا الْوَصْفُ لَا خَيْرَ لَهُ بَلِ الْمَرْفُوعُ بَعْدَهُ أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ وَذَلِكَ لِانْطِواءِ هَذَا
الْكَلَامِ عَلَى مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ وَكَأَنَّهُ أَخَذَ شَبَهًا مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَمِنْ بَابِ الْمُبْتَدَأِ ،
فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ فِيهِ فَاعِلًا مُسْكُوتًا عَلَيْهِ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِهِ أَشْبَهَ بِبَابِ الْفَاعِلِ ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ
فِيهِ اسْمًا مَرْفُوعًا لَمْ يَتَقَدَّمْهُ رَافِعٌ لَفِظِيٌّ أَشْبَهَ بِبَابِ الْمُبْتَدَأِ .

وَلَمَّا قَوِيَ شَبَهُ هَذَا الْوَصْفِ بِالْفِعْلِ لَمْ يَجِزْ تَصْغِيرُهُ فَلَا تَقُولُ : أَضَوِيرِبُ
الرَّيْدَانِ ؟ ، وَلَا وَصْفَهُ فَلَا تَقُولُ : أَضَارِبُ عَاقِلَ الرَّيْدَانِ ؟ ، وَلَا تَعْرِيفَهُ فَلَا تَقُولُ :
الْقَائِمِ أَخَوَاكَ ، وَلَا يَتْنِي وَلَا يَجْمَعُ فِي الْأَكْثَرِ فَلَا يَقَالُ : أَقَائِمَانِ أَخَوَاكَ ؟ عَلَى أَنَّ
يَكُونُ أَخَوَاكَ فَاعِلًا بِقَوْلِهِ : أَقَائِمَانِ ؟ .

وَكَذَلِكَ فِي الْجَمْعِ : فَأَمَّا عَلَى لُغَةٍ : أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثَ ^(١) ، فَيُحْزَرُ ذَلِكَ ،
وَقَدْ كَانَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَوْطِ اللَّهِ ^(٢) يَقُولُ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا لَا يَتْنِي وَلَا يَجْمَعُ
فَقَدْ غَلَطَ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ تَنْتِيبِهِ وَجْمَعِهِ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ : ^(٣)
" أَوْ مُخْرِجِي هُمْ ؟ " . انتهى . ^(٤)

(١) جملة : " أكلوني البراغيث " جملة قالها أحد الأعراب وهي مما مثل به سيويه في كتابه انظر :

١ / ١٩ ، ٢٠ ، ٧٨ ، ٢ / ٤١ ، ٣ / ٢٠٩ ، وهي في أكثر كتب النحويين . انظر سر صناعة

الإعراب : ٦٨٢ ، وكتاب الشعر الفارهي : ٤٧٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٧١ / ٣ .

(٢) هو محمد عبد الله بن سليمان بن داوود الأنصاري المالقي ، توفي سنة (٦١٢ هـ) . انظر بغية الوعاة : ٤٤ / ٢ .

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي ٤ / ١ .

(٤) أورد أبو حيان هذا القول في تذييله ونصه : " وقال القاضي أبو محمد بن حوط الله : هذا

غلط بدليل ما جاء في الحديث من قوله - صلى الله عليه وسلم - أَوْ مُخْرِجِي هُمْ ؟ قال ابن

هشام الحضراوي : قلت لأبي محمد يكون كيتعاقبون فيكم ملائكة فسكت ، قال ابن هشام

إن لم يكثر فهذا وجهه ، وإن كثر فعلي التقديم والتأخير يعني على أن يكون الوصف خيراً

مقدماً وما بعده مبتدأ " . انظر : التذيل : ٢٧١ / ٣ - ٢٧٢ .

وَهَذَا إِنْ كَثُرَ كَانَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فَيَكُونُ : " هُمْ " مبتدأ ، و :
 " مخرجي " خبره ، وَإِنْ كَانَ جَاءَ قَلِيلاً فَيَحْمَلُ عَلَى لُغَةِ أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ .

فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ بِأَمْ فَالْقِيَاسِ الْإِفْرَادِ نَحْوُ : أَقَائِمِ أَخْوَاكَ أَمْ
 قَاعِدٌ ؟ ^(١) وَقَدْ حَكَى أَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِي الْمِطَابِقَةَ لِلْفَاعِلِ لَا الْمُوَافَقَةَ لِلْمَوْصُفِ فَتَقُولُ :
 أَقَائِمِ الرَّيْدَانِ أَمْ قَاعِدَانِ ؟ ^(٢) وَعَلَى هَذَا جَاءَ قَوْلُهُ : ^(٣)

أَنَاسِيَّةٌ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا وَتَارِكَةٌ عَقْدَ الْوَفَاءِ ظَلُومٌ

قَوْلُهُ :

وَقَسَ وَكَاسَفَهَا التَّفَنِّيَ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ : فَأَنْزَ أَوْلُو الرُّشْدِ

(١) قَالَ ابْنُ جَنِّي : " وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : أَقَائِمِ أَخْوَاكَ أَمْ قَاعِدَانِ ؟ هَذَا كَلَامُهُ " . وَهَذَا النَّصُّ
 يَخَالِفُ أَبُو حَيَّانَ قَوْلُ الْعَرَبِ حَيْثُ أَفْرَدَ الْمَعْطُوفَ . ثُمَّ قَالَ ابْنُ جَنِّي : " قَالَ أَبُو عَثْمَانَ :
 وَالْقِيَاسُ يُوجِبُ أَنْ تَقُولَ : أَقَائِمِ أَخْوَاكَ أَمْ قَاعِدُ هُمَا ؟ إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُهُ إِلَّا قَاعِدَانِ
 فَتَفْصِلُ الضَّمِيرَ وَالْقِيَاسُ يُوجِبُ فَصْلَهُ لِيُعَادِلَ الْجُمْلَةُ الْأُولَى " . انْظُرِ الْخُصَائِصَ : ١ / ١٠١ .

(٢) مَا نَسَبَهُ أَبُو حَيَّانَ إِلَى الْمَازِنِيِّ : قَدْ وَرَدَ فِي الْخُصَائِصِ : ١ / ١٠١ وَقَالَ مُحَقِّقُ الْخُصَائِصِ مُعَلَّلًا
 لِلشَّيْءِ بِقَوْلِهِ : " لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْوَصْفِ الْمُسْتَفْنَى بِمَرْفُوعِهِ عَنِ الْخَبَرِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَرْفُوعُهُ
 اسْمًا ظَاهِرًا أَوْ ضَمِيرًا مُفَصَّلًا وَابْنُ هِشَامٍ يَرَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فَاعِلٌ ظَاهِرٌ وَلَا ضَمِيرٌ مُفَصَّلٌ بَلْ
 اسْتَفْنَى بِالْمُسْتَرِّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ ، وَكَأَنَّهُ يَغْتَفِرُ فِي التَّوَابِ مَا لَا يَغْتَفِرُ فِي غَيْرِهَا ، وَيَرَى
 غَيْرَهُ أَنَّ هُنَا مُنْقَطِعَةٌ وَالتَّقْدِيرُ : أَمْ هُمَا قَاعِدَانِ " . انْظُرِ حَاشِيَةَ الصَّبَاحِ : ١ / ١٩٢ - ١٩٣ .

(٣) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ أَوَّلُ ثَلَاثَةِ آيَاتٍ مِنْ مَقْطُوعَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْأَحْنَفِ فِي دِيْوَانِهِ ص ٢٥٠
 (دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ) وَهُوَ فِي الدِّيْوَانِ هَكَذَا :

أَنَاسِيَّةٌ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا وَقَاطِعَةٌ حَبْلَ الصَّفَاءِ ظُلُومٌ

وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ :

تَعَالَوْا نَجِدْ دَارَ الْوَصْلِ بَيْنَنَا كَلَانًا عَلَى طُولِ الْجَفَاءِ مَلُومٌ

وَهُوَ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٣ / ٢٥٥ ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ مُعَلِّقًا : فَأَيُّهُمَا أَعْمَلُ فِي ظُلُومٍ مِنْ
 اسْمِي الْفَاعِلِ لَزِمَ الْإِضْمَارُ مُؤَخَّرًا مُفَصَّلًا لَكِنَّ الْبَيْتَ جَاءَ عَلَى مَا حَكَاهُ أَبُو عَثْمَانَ .

يقول : يقاس ذَلِكَ فِي الاستفهام ، والنفي كالاستفهام نحو : مَا قَائِمٌ زَيْدٌ ،
وما قَائِمُ الزَّيْدَانِ ، وما قَائِمُ الزَّيْدُونَ.

وأطلق قوله : " النفي " لِيُنْدَرِجَ فِيهِ النَّفْيُ بِالْحَرْفِ نَحْوَ مَا مَثَلْنَا ، وبِالاسْمِ
نَحْوَ : / ٣٧ غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدُونَ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : مَا قَائِمُ الزَّيْدُونَ ، فإِعْرَابُ : " غير "
مبتدأ ، والزَّيْدُونَ فاعِلٌ بِقَائِمٍ أَعْنَى عَنِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا قَائِمُ الزَّيْدُونَ ، ونحوه
قَوْلُ الشَّاعِرِ :^(١)

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِأَلْهَمٍ وَالْحَزَنَ

ف : " غير " مبتدأ ، و : " عَلَى زَمَنِ " جارٍ ومجرورٍ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ
الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لِقَوْلِهِ : " مَأْسُوفٍ " وَقَدْ أَعْنَى عَنِ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى مَا
مَأْسُوفٌ عَلَى زَمَنِ ، نحو : ما مضروب الزَّيْدَانِ.

(١) قائله : هو أبو نواس الحكمي ، واسمه الحسن بن هانئ الشاعر المشهور ، وبعد البيت المذكور
بيت آخر وهو قوله :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ قَتَى عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمَحَنِ

ولم أعثر على البيت فِي ديوان أبي نواس وهو الشاهد : ١٤٩ من شواهد العيني ، وهو فِي
الخرزاة : ١ / ١٦٧ ، ١٦٨ ، والأمايلي الشجرية : ١ / ٤٧ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٢٧٠ ،
وشرح ابن عقيل : ١ / ١٩٠ . وإِنَّمَا ذكر الشراح البيت المذكور تمهيداً لا استشهاداً به ؛ لِأَنَّ
أبا نواس وَأَمثالَهُ لَا يَحْتَجُ بِهِمْ ، وقصد بالبيت المذكور ذم الزمان الَّذِي هُذِهَ حاله ، فكأنه قال :
زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه.

الشاهد فيه : أن " غير " رفع بالابتداء ، ولما أضيف إِلَى اسم المفعول وهو مسند إِلَى الجسار
والمجرور استغنى المبتدأ عن الخبر ، كما استغنى قَائِمٌ ومضروب فِي قوله : أ قَائِمٌ أَعْوَاك ؟ وما
مضروب غلامك ، عن خبر من حيث سد الاسم المرفوع بما مسد الخبر .

وهذا البيت سأل أبا الفتح بن جني^(١) عَنْ إِعْرَابِهِ ابْنُهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْفَتْحِ
فَارْتَبَكَ فِي إِعْرَابِهِ ، وَكَذَلِكَ لِأَبِي عمرو بن الحاجب^(٢) فِيهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ^(٣) ، وخرجه
ابن جني وتبعه ابْنُ الْحَاجِبِ عَلَى حَذْفِ الْمَبْدَأِ وإقامة صفته مقامه وإيقاع الظاهر
موقع المضمر لحذف ظاهر المبدأ ، والتقديرُ : زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف
عَلَيْهِ^(٤).

وقوله : " فَائِزٌ أَوَّلُو الرِّشْدَ " مَعْنَاهُ : وَقَدْ يَتَبَدُّ بِالْوَصْفِ الْعَارِي مِنْ الْإِسْتِفْهَامِ
وَالنَّفْيِ وَقَدْ يَجُوزُ وَيُرْفَعُ مَا بَعْدَهُ عَلَى أَنَّهُ مَعْمُولٌ لَهُ أَغْنَى عَنْ الْخَبَرِ نَحْوُ : قَائِمٌ
الرَّيْدُونَ ، وَلَا يَجُوزُ هَذَا الَّذِي قَالَ : إِنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا الْأَخْفَشُ فَإِنَّهُ
أَجَازَ ذَلِكَ^(٥) ، وَاتَّبَعَهُ النَّازِمُ مُسْتَدِلًّا عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :^(٦)

(١) ابن جني : هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلِي ولد سنة (٣٢٠ هـ) وله مصنفات شتى
مها في النحو والصرف : الخصائص والمنصف وسر صناعة الإعراب . ومنها في القراءات
المختصة وغيره ، توفي سنة (٣٩٢ هـ) . ينظر المدارس النحوية : ٣٦٥ وما بعدها .

(٢) ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمرو بن
الحاجب الكردي المقرئ النحوي له في النحو : الكافية وشرحها ونظمها والوافية وشرحها ،
وفي التصريف : الشافية وشرحها ، وقد شرح المفصل شرحاً سماه : الإيضاح ، وله الأمالي
في النحو وغيرها ، توفي سنة (٦٤٦ هـ) . بغية الوعاة للسيوطي : ١٣٤ / ٢ ، ١٣٥ .

(٣) انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب : ١٢١ / ٣ - ١٢٣ أملية : ١١٧ .

(٤) انظر ذلك في التذييل والتكميل : ٢٧٧ / ٣ - ٢٧٨ .

(٥) هو مذهب الأخفش كما ورد في البغداديات : ٤١٦ ، وابن يعيش : ٧٩ / ٦ ، وتسهيل
الفوائد : ٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٢ / ١ - ٢٧٣ ، والتذييل والتكميل : ١ /
٤٣ ، ٢٧٢ / ٣ ، وهذا القول منسوب إلى الفراء في الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٦٤١
وشرح الكافية للرضي : ٨٧ / ١ ، وأسرار العربية : ٨١ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٩٤ -
٢٩٦ .

(٦) قائله رجل من الطائيين لم نقف على اسمه ، وهو من الطويل ، انظر الشاهد رقم : ١٥١ من
شواهد العيني ، وشرح التصريح : ١٥٧ / ١ ، والدرر : ٧ / ٢ ، وشرح عمدة الحفاظ : ١٥٧
وشرح قطر الندى : ٢٧٢ ، وجمع الموامع للسيوطي : ٩٤ / ١ ، وابن النازم : ٤١ ، وأوضح
المسالك : ١٣٦ / ١ ، وشرح ابن عقيل : ١٩٥ / ١ =

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْفِيًا مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

ف: "خَيْرٌ" مبتدأ وَلَمْ يَتَقَدَّمْهُ اسْتِفْهَامٌ وَلَا نَفْيٌ، و: "بَنُو لَهَبٍ" فاعِلٌ
أَعْنَى عَنْ الْخَيْرِ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ: "خَيْرٌ" خَيْرًا مُقَدَّمًا، و: "بَنُو لَهَبٍ"
مبتدأ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ لَا بَدَّ مِنْ مُطَابَقَتِهِ لِلْمُبْتَدَأِ.

وظن هذا أَنَّهُ دليل قاطع عَلَى صحة مذهب الأخفش^(١)، وَلَيْسَ فِيهِ عِنْدِي
دَلِيلٌ لِأَنَّ "خَيْرًا" فعيل يصح أَنْ يُخْبِرَ بِهِ عَنْ الْمَفْرَدِ وَالْمُثْنِ وَالْمُجْمُوعِ^(٢)، وَلَا سِيَّمَا
وَرَدَ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ؛ كَمَا أَخْبَرُوا بِعَدُوٍّ وَصَدِيقٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: { هُمْ الْعَدُوُّ }،
وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: هُنَّ صَدِيقٌ، وَإِذَا احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ هَذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلِيلٌ
قَاطِعٌ.

قَوْلُهُ:

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَيْرٌ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

يَقُولُ: إِنْ كَانَ الْوَصْفُ مُطَابِقًا لِلْإِسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ، وَسِوَى
الْإِفْرَادِ هُوَ التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ نَحْوُ: أَ قَائِمَانِ الزَّيْدَانِ؟ وَأَ قَائِمُونَ الزَّيْدُونَ؟ وَأَ قَائِمَاتُ
الْهِنْدَاتِ؟، فَالْوَصْفُ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ وَالْإِسْمُ الَّذِي طَابَقَهُ الْوَصْفُ مُبْتَدَأٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا
النَّاظِمُ حَكْمَ هَذَا الْوَصْفِ إِذَا لَمْ يَطَابِقْ فِي الْجَمْعِ نَحْوُ: أَ قَائِمُ الزَّيْدُونَ؟ وَأَ قَائِمُ
الرَّجَالِ؟.

= والمعنى: أن بني لهب عالمون بالزجر والقيافة فلا تلغ كلام رجل لهبي إذا زجر وقاف وحين
تمر عليه الطير.

الاستشهاد فيه: قوله: "خير بنو لهب" حيث سد الفاعل مسد الخبر من غير اعتماد
الوصف على استفهام أو نفي وهذا قبيح عند سيبويه وسائغ عند الكوفيين والأخفش، وزعم
بعضهم أن سيبويه وافقهم في هذا والصحيح عند سيبويه خلاف ذلك.

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) من ذلك هذا الشاهد المشهور وهو قوله تعالى: {والملائكة بعد ذلك ظهير} (التحريم: ٤)

(٣) من الآية: ٤ من سورة المنافقون.

وإنما ذكر حكمه إذا لم يطابق في الثنية نحو : أسار هذان ؟ ، وحكم الجمع حكم الثنية ، ولم يذكر - أيضاً - حكمه إذا طابق ما بعده في الأفراد نحو : أ قائم زيد ؟ ، وهذا يجوز فيه إعرابان :

أحدهما : أن يَكُونَ الوصفُ مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ أغنى عَنْ الخبرِ كحاله إذا لم يطابق ما بَعْدَهُ في الثنية والجمع.

والوجه الثاني : أن يَكُونَ الوصفُ خبراً مُقَدِّماً وَمَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأً كحاله إذا طَابقَ مَا بَعْدَهُ فِي الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ عَلَى مشهور لغات العرب ، وإلا فَيَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ : أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثَ ، أَغْنِي : فِي حال الثنية والجمع.

وأما هَذَا الوصف إذا رفع ما بعده بالنسبة إِلَى التذكير والتأنيث فَإِنَّهُ فِي ذَلِكَ كَالْفِعْلِ فتقول : أ قائم زيد ؟ وأ قائمة هند ؟ ، ولا يجوز : أ قائم هند ؟ ، كما لا يجوز : أ قام هند ؟ ، وَعَلَيْهِ البيت الذي أنشدناه قَبْلُ :

أَنَاسِيَّةٌ مَا كَانَ يَنْبِي وَيَنْهَى وَتَارِكَةٌ عَقْدَ الْوَفَاءِ ظَلُمٌ
/ ٣٨ قَوْلُهُ :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِنْدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

هَذَا الَّذِي اخْتَارَ فِي رَفْعِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ هُوَ الْمَنْسُوبُ لِسَيَّوِيهِ^(١) ، فَأَمَّا الْمُبْتَدَأُ فَقِيلَ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِنْدَاءِ ، وَهُوَ كَوْنُ الْأِسْمِ أَوَّلًا مُقْتَضِيًا ثَانِيًا ، وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ^(٢).

(١) انظر الكتاب لسيويه : ٣ / ١٢٧ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٢٥٧.

(٢) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، انظر الإنصاف : ٤٤ - ٥١ ، المسألة الخامسة وابن يعيش : ١ / ٨٣ - ٨٥ ، وعلى قول سيويه والبصريين ردود ثلاثة . انظرها في التذيل والتكميل : ٣ / ٢٥٧.

وقيل : ارتفع لشبهه بالفاعل ، ويروى عَنْ المرد والرجاج.^(١)

وقيل : ارتفع بالتَّخْرِيدِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ويروى ذَلِكَ عَنْ الْمُبَرِّدِ^(٢) ، وبه قال الجرمي^(٣) والسيرافي^(٤) وكثير من البصريين^(٥) ، وذكر الفراء أَنَّهُ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَأَصْحَابِ الْخَلِيلِ لَا يَعْرِفُونَ هَذَا.^(٦)

وقيل : إِنَّهُ ارتفع بِالْخَبَرِ وَيروى ذَلِكَ عَنْ الْكُوفِيِّينَ^(٧) ، وفي الموضح^(٨) أَنَّ الْكُوفِيِّينَ ذَهَبُوا فِي مِثْلِ : زَيْدٌ قَائِمٌ إِلَى أَنْ زَيْدًا مَرْفُوعٌ بِلَفْظِ قَائِمٍ ، وَقَائِمٌ مَرْفُوعٌ بِزَيْدٍ ، وَالضَّمِيرُ رَفَعَ بِقَائِمٍ ، وَقَائِمٌ يَنْوِبُ مَنَابِ اسْمٍ وَفَعَلَ جَمِيعًا لَا يَنْفَصِلُ الْاسْمُ مِنَ الْفِعْلِ وَلَا الْفِعْلُ مِنَ الْاسْمِ.^(٩)

وقيل : يرتفع بالعائد من الذكر وهو - أيضاً - مروي عَنْ الْكُوفِيِّينَ.^(١٠)

(١) ذكره ابن عصفور في شرحه للحمل دون نسبة : ٣٥٥ / ١.

(٢) قال المرد : "فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء : التنبيه والتعريف عن العوامل غيره وهو أول الكلام" ، المقتضب : ١٢٦ / ٤.

(٣) انظر الإنصاف : ٤٩.

(٤) التذيل والتكميل : ٢٦١ / ٣.

(٥) انظر ابن يعيش : ٨٣ / ١ - ٨٥ ، واللباب للعكبري : ١٢٦ / ١ - ١٢٩ ، والتذيل والتكميل : ٢٦١ / ٣.

(٦) التذيل والتكميل : ٢٦١ / ٣ - ٢٦٣.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء : ١٨٥ / ٣ ، والإنصاف : ٤٤ ، واللباب للعكبري : ١٢٦ / ١ - ١٢٩ ، والمتبع في شرح اللمع : ٢٢٩.

(٨) قال محقق التذيل والتكميل : لعله الموضح في النحو لأبي الحسن على بن إبراهيم الحسوفى المتوفى (٤٣٠هـ) وهو كتاب كبير حسن . انظر معجم الأدباء : ٢٢١ / ١٢ - ٢٢٢ ، وهدية العارفين : ٦٨٧ / ٥.

(٩) انظر التذيل والتكميل : ٢٦٥ / ٣.

(١٠) انظر المرجع السابق نفسه.

وأما الخبرُ فقيل : ارتفع بالابتداء وهو ظاهرُ مذهب سيويه^(١) ، ومذهب
الفارسي وأصحابه.

وقيل : هو مرفوع بالابتداء ، وهو قول ابن السراج^(٢).

وقيل : ارتفع بالابتداء والابتداء جميعاً ، ويروى هذا عن المبرد وهو قول أبي
إسحاق وأصحابه ، وعليه الأكثر^(٣).

وقيل : ارتفع بالتعري من العوامِل اللَّفْظِيَّةِ ، ويروى عن المبرِّد ، وحكم
المرفوع أن يكون في الرتبة قبل المنصوب والمجرور ، لا نعلم في ذلك اختلافاً^(٤).

واختلفوا في المبتدأ والفاعل فقيل : رتبة الفاعل أن يكون قبل المبتدأ ، وقيل :
العكس ، الأول هو الظاهر من قول أبي القاسم الزجاجي ، والثاني هو الظاهر من
مذهب ابن السراج واضطرب في ذلك كلام المبرد^(٥).

قَوْلُهُ :

وَالْخَيْرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ كَاللَّهِ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

(١) هو مذهب المبرد في المقتضب : ١٢ / ٤ ، والتذيل والتكميل : ٢٦١ / ٣ .

(٢) في الأصول لابن السراج يقول : " فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما " . انظر الأصول :

١ / ٥٨ وقد نسب العكري إليه في التبيين : ٢٩ واللباب : ١ / ١٢٨ .

(٣) انظر المقتضب : ٢ / ٤٩ ، ٤ / ١٢ ن ١٢٦ ، والأصول : ١ / ١٨ ، وشرح جمل الزجاجي

لابن عصفور : ١ / ٣٥٧ .

(٤) هو مذهب المبرد وسيويه . انظر الكتاب لسيويه : ١ / ٢٧٨ ، والمقتضب : ٤ / ١٢٦ ،

وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٥) قدم الزمخشري في المفصل باب الفاعل لأن رفعه يظهر فرقاً بين الفاعل والمفعول ، أما الرفع

في المبتدأ والخبر فلا أثر امتحاساني حيث لا لبس ، وقدم ابن مالك الحديث عن المبتدأ في كنهه
تابعاً في ذلك سيويه .

حَدَّ الْخَبَرِ بِأَنَّهُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْخَبَرُ وَغَيْرُهُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا الْحَدَّ يَصُدَّقُ عَلَى الْفَاعِلِ وَيَصُدَّقُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ ؛ إِذِ الْفَائِدَةُ كَمَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْخَبَرِ كَذَلِكَ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَعَلَى الْفَاعِلِ وَعَلَى الْفِعْلِ - أَيْضاً - وَعَلَى الْحَرْفِ - أَيْضاً - وَعَلَى كُلِّ مَا يَكُونُ جُزْءاً مُتِمّاً لِلْفَائِدَةِ فَهَذَا أَمْرٌ عَامٌّ لَا يَخْتَصُّ بِخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ دُونَ غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (١)

وَمُفْرَداً يَأْتِي وَيَلْبِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ

خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ كَمَا ذَكَرْنَا مُفْرَداً وَجُمْلَةً ، وَسَنَذَكُرُ قَوْلَ مَنْ أَثَبَتْ خَبَرًا لَا مُفْرَداً وَلَا جُمْلَةً عِنْدَ قَوْلِهِ : " وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ " ، وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاطِقُ الْقَوْلَ فِي الْمُفْرَدِ فَقَالَ : وَمُفْرَداً يَأْتِي ، وَنَقُولُ : الْمُفْرَدُ ثَابِتٌ يَكُونُ بِلَفْظِ الْمُبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ زَيْدٌ وَقَوْلُ أَبِي النَّجْمِ: (٢)

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

وظَاهِرٌ مِثْلُ هَذَا عَدَمُ الْفَائِدَةِ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَفِيدَ مِنَ الْخَبَرِ مَا اسْتَفِيدَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ لَمْ يَكُنْ لِرَبْطِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ فَائِدَةٌ ؛ لَكِنَّ الْعَرَبَ قَالَتْ مِثْلُ هَذَا عَلَى أَنَّ ضَمَنَتِ الْاسْمَ الثَّانِي مَعْنَى لَمْ يَتَضَمَّنْهُ الْأَوَّلُ فَتَحْصُلُ بِذَلِكَ التَّضَمُّنِ فَائِدَةٌ وَهُوَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي مَعْنَى زَيْدٍ الْمَعْرُوفِ وَالْمَشْهُورِ.

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وإن كان الشرح قد تضمنه وهو :

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها كقطعي الله حسبي وكفى

(٢) البيت من بحر الرجز لأبي النجم وبعده :

الله دري ما يجن صدري

وهو في شرح شواهد المغني : ٩٤٨ ، وابن يعيش : ٩٨ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٤ / ١ ، والدرر : ٣٥ / ١ ، وإيضاح الشعر : ٣٥٣ .

والمعنى : أنا أبو النجم وشعري ما ثبت في النفوس من جزائه والتوصل به من المراد لغايته . موطن الشاهد فيه : قوله : " وشعري شعري " حيث جاء الخبر المفرد بلفظ المبتدأ .

وَكَذَلِكَ شِعْرِي شِعْرِي ، أَيِ شِعْرِي هُوَ الْمَعْرُوفُ السَّائِرُ الْمَشْهُورُ ، فَلَمَّا
 ضَمِنَ هَذَا الْمَعْنَى صَحَّ التَّرْكِيبُ ، وَتَارَةً يَكُونُ الْخَبَرُ مَغَايِرًا لِلْفَظِ الْمُبْتَدَأِ ، وَإِذَا كَانَ
 كَذَلِكَ فَتَارَةً يَكُونُ مُسَاوِيًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى / ٣٩ حَقِيقَةً وَتَارَةً يَكُونُ مُسَاوِيًا مَجَازًا ،
 وَتَارَةً يَكُونُ مِنْ بَابِ إِجْرَاءِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ.

فَالْأَوَّلُ : الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ ، فَحَيَوَانٌ نَاطِقٌ مُسَاوٍ لِلْإِنْسَانِ حَقِيقَةً.

وَالثَّانِي : زَيْدٌ زُهَيْرٌ ، فَهَذَا مُسَاوِيَةٌ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً ضَرُورَةً أَنْ حَقِيقَتُهُمَا
 مُتَبَايِنَةٌ.

وَالثَّالِثُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَقَائِمٌ عَامٌ ، وَزَيْدٌ خَاصٌّ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَائِمًا يَصْحَحُ
 الْإِخْبَارُ بِهِ عَنْ زَيْدٍ وَغَيْرِهِ.

وَذَكَرَ النَّاطِقُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ خَبَرًا تَحْوِي مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ إِسَاءَةً
 فَيَكْتَفِي بِهَا ، وَهَذَا كَلَامٌ مَبْهَمٌ فَلَا يَدْرِي مَا مَعْنَى تَحْوِي مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ.

وَلَمْ يُفَصِّلْ هَذَا الْمَعْنَى وَلَمْ يُوضِّحْهُ ، وَلَا ذَكَرَ هَلْ كُلُّ جُمْلَةٍ يَصِحُّ الْإِخْبَارُ
 بِهَا عَنْ الْمُبْتَدَأِ أَمْ يُشْتَرَطُ فِيهَا شُرُوطٌ ؟ ، وَنَقُولُ : الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبَرًا إِمَّا أَنْ تُكُونُ
 طَلِبِيَّةً أَوْ لَا ، إِنْ كَانَتْ طَلِبِيَّةً نَحْوُ : زَيْدٌ اضْرِبْهُ ، زَيْدٌ لَا تَضْرِبْهُ ، جَازٍ أَنْ تَقَعَ خَبَرًا ،
 وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ^(١).

وَإِذَا قُلْنَا بِالْجَوَازِ ، فَهَلْ نُمَّ إِضْمَارُ قَوْلٍ وَأَنْ التَّقْدِيرُ : زَيْدٌ أَقُولُ لَكَ اضْرِبْهُ ؟ ،
 وَزَيْدٌ أَقُولُ لَكَ لَا تَضْرِبْهُ ؟ ، الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ قَوْلٍ ، وَخَالَفَ فِي
 ذَلِكَ ابْنُ السَّرَّاجِ^(٢).

(١) منع ابن الأنباري وبعض النحويين الكوفيين أن تقع جملة الخبر طلبية ، انظر شرح الكافية للرضي : ٩١ / ١.

(٢) ما ذكره ابن السراج في أصوله ٦٢ / ١ هو قوله : " وبالخير يقع التصديق والتكذيب ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : عبد الله جالس فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليها جالسا " ونسبة القول لابن السراج لم أحده في بابيه في الأصول وإنما نسبته إليه من النحويين ابن عصفور القائل في =

وإن لم تكن طليية فإما أن تكون قَسَمَةً أو لا ، إن كانت قَسَمَةً نحو : زَيْدٌ أَقْسَمُ بِاللَّهِ لِأَضْرِبَتُهُ جَازَ ، وخالف في ذلك أحمد بن يحيى ^(١) ، وإن لم تكن قَسَمَةً ، فإما أن تكون مصدرية بإن وما عملت فيه أو لا ، إن كانت مصدرية بها نحو : زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ ، زَيْدٌ إِنْ وَجْهَهُ حَسَنٌ ، جاز ذلك خلافاً للكوفيين ^(٢).

وإن لم تكن مصدرية بإن فإما أن تكون مستقبلية بالسين وسوف أو غير ذلك ، إن كان نحو : زَيْدٌ سَيَقُومُ ، وزَيْدٌ سَوْفَ يَقُومُ ، جاز ذلك خلافاً لبعض المتأخرين ، واتفقوا على جواز زَيْدٌ يَقُومُ غَدًا ^(٣) ، هذا حكم الجملة.

وأما من جهة الرابط فنقول : إما أن تكون الحُمْلَةُ نفس المبتدأ في المعنى أو لا ، إن كانت لم تَحْتَجْ إِلَى رَابِطٍ نحو : قولي لا إله إلا الله ، وقولي : الله أكبر ، فهاتان الجملتان لا عائد فيهما يعود على المبتدأ.

وإن لم تكن نفس المبتدأ في المعنى فَلَا بُدَّ مِنْ رَابِطٍ وَالرَّابِطُ الْمُتَّفِقُ عَلَيْهِ أَحَدُ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ : إما ضمير نحو : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وزَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، وإما إشارة إليه نحو قوله تعالى : ^(٤) {وَلِبَاسُ الْقُوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} ، وزَيْدٌ ذَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ ، وإما إعادته بلفظه ، وأكثر ما يكون في أماكن التفعيم نحو قوله تعالى : ^(٥) {الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ} ،

= شرحه لجمال الزجاجي : " وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الجملة الواقعة موقف خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب ، فإذا وجد في كلامهم نحو : زيد اضربه وزيد لا تضربه حمله على إضمار القول تقديره : زيد أقول لك اضربه ، أو أقول لك لا تضربه ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن السراج . انظر شرح الجمل : ٣٤٦ / ١ .

(١) قال الرضي : " وقال ثعلب : لا يجوز أن تكون قسمة نحو : ما زيد والله لأضربه والأولى الجواز إذا لا منع . " شرح الكافية للرضي : ٩١ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣١٠ / ١ وضعف قوله ابن مالك لعدم الدليل ولورود الاستعمال .

(٢) التذييل والتكميل : ٢٦ / ٤ .

(٣) هذا القول ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل : ٢٦ / ٤ .

(٤) من الآية : ٢٦ من سورة الأعراف .

(٥) الأيتان : ١ ، ٢ من سورة الحاقة .

وقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ﴾ (١) مَا الْقَارِعَةُ؟ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا عَمُومٌ نَحْوُ : أَمَّا الصَّبْرُ فَلَا صَبْرَ لِي عَنْكَ.

وَأَمَّا العطفُ بِجَمَلَةٍ فِيهَا ضَمِيرُ الْمُبْتَدَأِ عَلَى جَمَلَةٍ عَارِيَةٍ نَحْوُ : هَذَا جَاءَ عَمْرُو فَضَرَبَهَا ، فَجَاءَ عَمْرُو ، لَا ضَمِيرَ فِيهَا يَعُودُ عَلَى هَذَا ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَعْطُوفَةَ عَلَيْهَا الَّتِي هِيَ : " فَضَرَبَهَا " فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى هَذَا ، فَحَصَلَ بِهِ الرِّبْطُ ، فَإِنْ وَقَعَ مَكَانَ الْفَاءِ الرَّاوِ الْجَامِعَةُ يَجُوزُ : هَذَا جَاءَ زَيْدٌ وَضَرَبَهَا ، فَقَدْ أَجَارَ الرِّبْطُ بِذَلِكَ هِشَامَ وَمَنْعَهُ الْكَوْفِيُونَ. (٢)

وَأَجَارَ الْأَخْفَشُ أَنْ يَكُونَ الرِّبْطُ إِعَادَةَ الْمُبْتَدَأِ بِمَعْنَاهُ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَبُو عَمْرٍو إِذَا كَانَ أَبُو عَمْرٍو كُتِبَ زَيْدٌ (٣) ، وَيَنْدَرِجُ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ تَحْتَ قَوْلِ النَّاطِمِ :
خَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَقَتْ لَهُ

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْبِطَ بِالْمَعْنَى إِلَّا بِشَيْءٍ مِنَ الرِّوَابِطِ الَّتِي قَدَّمْنَا أَنَّهَا مُتَّفِقٌ عَلَيْهَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَصَحُّ الرِّبْطُ بِالْمَعْنَى غَيْرِ ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ﴾ ، فَقَالَ : يَتَرَبِّصْنَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَقَدْ رُبِطَ بِالْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : يَتَرَبِّصُ أَزْوَاجَهُمْ ، فَبَعْضُ الْجُمْلَةِ قَامَ مَقَامَ مُضَافٍ إِلَى الْعَائِدِ فَحَصَلَ الرِّبْطُ (٤) ، وَهَذَا عِنْدَنَا مُتَأَوَّلٌ. (٥)

(١) الْآيَاتَانِ : ١ ، ٢ مِنْ سُورَةِ الْقَارِعَةِ.

(٢) مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّنْذِيلِ هُوَ أَنَّ الْجَوَازَ مَذْهَبُ هِشَامَ ، وَأَمَّا الْجُمْهُورُ فَعَلَى الْمَنْعِ وَاشْتَرَطَ الْجُمْهُورُ أَنْ يَكُونَ الْعُطْفُ بِالْفَاءِ . انظر : ٣٥ / ٤.

(٣) هَذَا هُوَ الرِّبْطُ الْخَامِسُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَقَدْ خَرَجَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ (الأعراف : ١٧٠) ، وَقَوْلُهُ : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (الكهف : ٣٠)

(٤) مِنَ الْآيَةِ : ٢٣٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش : ١٧٦ - ١٧٧ ، وَالتَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٣٥ - ٣٦.

(٦) أَوَّلُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ إِلَى الْمُبْتَدَأِ وَأَصْلُ الْكَلَامِ : وَنِسَاءُ الَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَهُوَ كَثِيرٌ ، وَقِيلَ : الرِّبْطُ ضَمِيرٌ =

وَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا ذَكَرَتْ أَسْمَاءً وَذَكَرَتْ أَسْمَاءً مُضَافَةً إِلَيْهَا فِيهَا
مَعْنَى الْخَزَاءِ أَنَّهَا تَتْرُكُ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى وَيَكُونُ الْخَيْرُ عَنِ الْمُضَافِ وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ الْآيَةَ
الْمَذْكُورَةَ ، وَأَشَدُّ أَثْبَاتًا تَأْوَلُّهَا أَصْحَابُنَا^(١) ؛ لِأَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ / ٤٠ يُؤَدِّي إِلَى تَرْكِ
الْمَبْتَدَأِ لَعَوًا لَا خَيْرَ لَهُ وَلَا مَا يَغْنِي عَنِ الْخَيْرِ .

وَلَمْ يَتَّعِزَّضِ النَّاطِمُ لِحُكْمِ الضَّمِيرِ الَّذِي يَرْبِطُ بِهِ حَذْفًا وَإِثْبَاتًا ، وَكَانَ مِنْ تَمَامِ
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلَنَذْكُرَ فِيهِ مَا يَحْضُرُنَا فَنَقُولُ : الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا
لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ سِوَاءَ كَانَ مَبْتَدَأً أَوْ غَيْرَهُ نَحْوُ : زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ ، وَالزَّيْدَانِ قَامَا ، فَلَا يَجُوزُ
حَذْفُ هُوَ وَلَا حَذْفُ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ ضَمِيرٌ ، وَفِي حَذْفِهِ إِذَا كَانَ مَبْتَدَأً خِلَافَ
وَالصَّحِيحُ الْمَنْعُ^(٢) .

وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَيُخَصَّ حَذْفُهُ بِالشَّعْرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ضَمِيرٌ غَيْرُهُ يَعُودُ عَلَى
الْمَبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرِبَتْ^(٣) ، وَإِنْ كَانَ مَنْفَصِلًا نَحْوُ : زَيْدٌ لَمْ أَضْرِبْ إِلَّا إِيَّاهُ ، أَوْ لَمْ
يَكُنْ ضَمِيرٌ غَيْرُهُ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرِبْتُهُ فِي دَارِهِ ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، هَذَا
مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ .

وَزَعَمَ الْفَرَاءُ وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ حَذْفَهُ إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا جَائِزٌ فِي
الْكَلَامِ إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ كَلًّا ، أَوْ كَلًّا ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ : أَيُّهُمْ

= محذوف وأصله يتربص بعدهم . وقيل الخير محذوف وأصله مما يتلى عليكم الذين يتوفون
منكم ثم ابتداء يتربص لتفسير المتلو .

(١) انظر معاني القرآن للفرأ : ١ / ١٥٠ - ١٥١ ، ومن ذلك الآيات قوله :

بني أسد إن ابن قيس وقتله بغير دم دار المذلة خلت

قال : فالقئ ابن قيس وأخبر عن قتله بأنه ذل .

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٥٠ .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

ضربت ؟ وكلهم ضربت ، تريد : ضربته ، وكلا الرجلين ضربت ، هَذَا نقل بعض أصحابنا.^(١)

ونَقَلَ أبو بكر بن الأنباري أَنَّ الكسائيَّ كَانَ يَجِيزُ : أبوك ما أحسن! ، قال لما لَمْ أَصِلْ إِلَى نَصَبِ الْأَبِ أَضْمَرْتُ لَهُ هَاءَ تَعُودُ عَلَيْهِ فَرَفَعْتَهُ بِهَا وَالتَّقْدِيرُ : أبوك ما أحسنه!.^(٢)

وَقَالَ الْفَرَاءُ : لَا أُجِيزُ رَفْعَ الْأَبِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى الْهَاءِ وَلَا أَضْمَرَ الْهَاءَ إِلَّا مَعَ سِتَّةِ أَشْيَاءَ : " كل وما ومن وأي ونعم وبئس " نحو ما مثل قبل ، ونحو : نعم الرجل لقبت ، وبئس الرجل ضربت ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِهِ فِي أَنَّ نَعْمَ وَبِئْسَ يَرْتَفَعَانِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.^(٣)

وذكر صاحب هذه الأرجوزة في غيرها من تصانيفه ما نصه : وَقَدْ يَحْذِفُ بِغْنِي الضَّمِيرِ بِإِجْمَاعٍ إِنْ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ وَالْمُبْتَدَأُ كُلُّ أَوْ شَبَّهَ فِي الْعُمُومِ وَالْإِفْتِقَارِ.^(٤)

(١) ومما جاء على مذهب الفراء قول الشاعر في كل :

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع

وقوله في كلا :

أرجزا تطلب أم قريضا كلاهما أجد مستريضا

وقيل يجوز ذلك في غير الضرورة ونسب هذا القول للكسائي والفراء . انظر المختص : ١ / ٢١١ ، والخزانة : ١ / ١٧٣ .

(٢) انظر التذيل والتكميل : ٤ / ٤٢ .

(٣) انظر المسألة بالتفصيل في الإنصاف : ٩٧ - ١٢٦ المسألة رقم : ١٤ ، القول في نعم وبئس أفعلان أم اسمان ، وانظر معاني القرآن للفراء : ١ / ٢٦٨ ، ٢ / ١٤١ ، ١٤٢ ، والبيان للعسكري : ٢٧٤ - ٢٨١ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٤٤ .

(٤) هذا نص تسهيل الفوائد : ٤٨ ، وقد مثلنا له قريبا بقول الشاعر : علي ذنبا كله لم أصنع

وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ إِجْمَاعًا ؛ إِذْ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ^(١) ، والأرجح في كل ما ذهب إليه الفراء القراءة المتواترة في قوله تعالى : { وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْتَى } أي وعده^(٢) فحذف.

وَلَمَّا رَأَى هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بَعْضُ شَبَوَخِنَا^(٣) قَالَ : إِنَّ حَذْفَهُ جَاءَ فِي الشَّعْرِ وَفِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ ، قَالَ قُرَأَ ابْنُ عَامِرٍ : { وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْتَى }^(٤) ، وَفِي مَحْضُوطِي قَدِيمًا أَنَّ هِشَامًا أَجَازَ : زَيْدٌ ضَرَبَتْ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ لَا مُخْتَصًّا بِالشَّعْرِ^(٥).

وَإِنْ كَانَ مَخْفُوضًا قِيَامًا بِإِضَافَةٍ فَلَا يَجُوزُ ، هَذَا نَقَلَ أَصْحَابُنَا وَإِطْلَاقُهُمْ وَسِوَاهُ أَكَانَ أَصْلُهُ النَّصْبُ نَحْوُ : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَخْفُوضًا بِإِضَافَةِ اسْمِ فَاعِلٍ فَقَدْ يُحذف^(٦) ، وَإِنْ كَانَ مَخْفُوضًا بِخَرَفٍ فَإِذَا أَنْ يُوْدِي حَذْفُهُ إِلَى تَهْيِئَةِ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعِهِ عَنْهُ نَحْوُ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ ، أَوْ لَا يُوْدِي نَحْوُ : السَّمْنُ مِنْهُ بِدَرْهَمٍ ، فَإِنْ أَدَّى لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُوْدِ حَازَ فَتَقُولُ : السَّمْنُ مِنْوَانِ بِدَرْهَمٍ^(٧).

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ١٢ / ١ ، ٨٥ - ٨٨ ، وقد نص أبو جعفر النحاس في إعرابه للقرآن أن المبرد لا يميز هذا في مثور ولا منظوم ، والتذييل والتكميل : ٤٢ / ٤ .

(٢) من الآية : ١٠ من سورة الحديد .

(٣) قرأ ابن عامر برفع لام : " وكل " وكذا هو في المصاحف الشامية وقرأ الباقون بالنصب . ينظر النشر في القراءات العشر : ٣٨٤ / ٢ .

(٤) هو أبو الحسن بن أبي الربيع . انظر التذييل والتكميل : ٤٣ / ٤ .

(٥) التذييل والتكميل : ٤٣ / ٤ .

(٦) انظر التذييل والتكميل : ٤٣ / ٤ .

(٧) مثل له ابن مالك بقول الشاعر :

سبل المعالي بنو الأعلين سالكة والإرث أجدر من يحظى به الولد

(٨) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٣٥٠ - ٣٥١ .

قَوْلُهُ :

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ

قوله : " فارغ " لا يدري من ماذا ؟ وإِنَّمَا يَعْنِي فارغاً من الضمير ، أي لا يتحمل الضمير نحو : هَذَا حَجَرٌ ، وَذَهَبٌ الْكَسَائِي (١) وَالرَّمَانِي وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ الْجَامِدَ يتحمل الضمير (٢) ، وَعِنْدَنَا أَنَّ الْجَامِدَ إِذَا أَوَّلَ بِالمشتق تحمل الضمير فقوله : " وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ " لَيْسَ عَلَى إطلاقه ، ومثال تحمل الجامد المؤول بالمشتق الضمير : زَيْدٌ حَجَرٌ ، أَي صَلَبٌ ، أَضْمَرْتُ فِي : حَجَرٍ ضَمِيرَ زَيْدٍ .

وقوله : " وَإِنْ يُشْتَقُّ " ظاهره أَنَّ الفاعل الَّذِي هُوَ مَنْوِي فِي يَشْتَقُّ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى قَوْلِهِ : " وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ " وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى الْمَفْرَدِ بِقَيْدِ الْجَمْعِ بَلْ هُوَ عَائِدٌ عَلَى الْمَفْرَدِ لَا بِقَيْدِ الْجَمْعِ (٣).

وقوله : " فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، بَلْ لَا يَكُونُ فِيهِ ضَمِيرٌ وَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا وَذَلِكَ إِذَا رَفَعَ الظَّاهِرَ / ٤١ نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ أَخُوهُ .

(١) هُوَ مَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : ٣٠٧ / ١ ، وَقَالَ فِيهِ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٤ / ٤ " وَهَذَا الْقَوْلُ وَإِنْ كَانَ مَشْهُورًا اتِّسَابُهُ إِلَى الْكَسَائِي دُونَ تَقْيِيدِ فَعْنَدِي اسْتِعْجَالًا لِإِطْلَاقِهِ إِذْ هُوَ بِمَجْرَدٍ عَنْ دَلِيلٍ " .

(٢) هُوَ مَا نَسَبَهُ الْأَنْبَارِيُّ فِي الْإِنْصَافِ إِلَى الرَّمَانِيِّ وَالْكَوْفِيِّينَ لَا لِلْكَسَائِيِّ ، انْظُرِ الْإِنْصَافَ : ٣٨٢ - ٣٩٣ ، وَانْظُرِ التَّيْبِينَ لِلْعَكْبَرِيِّ : ٢٣٦ - ٢٣٨ ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ وَمَنْ الْأَقْوَالُ مَا هُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا كَهَذَا الْقَوْلِ وَكَمْ لِلْكَوْفِيِّينَ مِنْ قَوْلٍ ضَعِيفٍ وَدَعَا وَلَا يَقُومُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا دَلِيلٌ . انْظُرِ التَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ١٤ / ٤ ، ١٥ .

(٣) وَمَا الْمَانِعُ مِنْ عَوْدِهِ عَلَى الْمَفْرَدِ الْجَامِدِ وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ الْجَامِدَ الْمُؤُولَ بِالمشتق يتحمل الضمير ويكون من باب أوَّل أن المشتق يتحمل الضمير وعلى كل فالتقسيمات ثلاثة :

١- جامد لا يتحمل الضمير : هذا أخى .

٢- جامد مؤول بالمشتق يتحمل : هذا حجر .

٣- مشتق يتحمل : هذا ناجح .

وإطلاقُ القولِ بأنَّ المُشْتَقَّ يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ المُشْتَقَّ إمَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى مَجْرَى الفِعْلِ أَوْ لَا ، إِنْ جَرَى مَجْرَى الفِعْلِ تَحَمَّلَ الضَّمِيرَ ، وَإِنْ لَمْ يَجْرَ مَجْرَى الفِعْلِ كَأَسْمَاءِ الآلَاتِ نَحْوُ : مَكْسَرُ ، وَأَسْمَاءِ الْأَمَاكِينِ وَالْأَزْمَنَةِ نَحْوُ : مَرَمَى إِذَا أَرَدْتَ بِهِ مَكَانَ الرَّمْيِ أَوْ زَمَانَهُ فَلَا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ ، وَإِنْ كَانَ مَكْسَرٌ مُشْتَقًّا مِنَ الْكَسْرِ وَمَرَمَى مُشْتَقًّا مِنَ الرَّمْيِ .

قَوْلُهُ :

وَأَبْرَزُهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ : أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ اسْمًا مُشْتَقًّا وَكَانَ جَارِيًا عَلَى غَيْرٍ مِنْ هُوَ لَهُ فَإِنَّكَ تُبْرِزُ الضَّمِيرَ نَحْوُ : زَيْدُ الْفَرَسِ رَاكِبُهُ هُوَ ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَالْفَرَسُ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَرَاكِبُهُ خَبَرٌ عَنِ الْفَرَسِ وَلَيْسَ جَارِيًا عَلَيْهِ ، أَيْ : لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ صِفَةً لَهُ بَلْ هُوَ مِنْ صِفَاتِ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ الْفَرَسَ مَرْكُوبٌ لَا رَاكِبَ ، وَهُوَ فَاعِلٌ بِرَاكِبٍ ، أَيْ رَكَبَ هُوَ أَيْ زَيْدٌ .

وَقَوْلُهُ : " وَأَبْرَزُهُ مُطْلَقًا " أَيْ سِوَاءِ أَلْبَسَ أَوْ لَمْ يَلْبَسْ ، فَمِثَالُ إِبَاسِهِ : زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ ؛ لِأَنَّا لَوْ حَذَفْنَا هُوَ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي ضَارِبِهِ أَغْنَى : الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ عَائِدًا عَلَى زَيْدٍ فَيَكُونُ عَمَرُو هُوَ الضَّارِبُ أَيْ ضَارِبُ زَيْدٍ وَيَكُونُ الصِّفَةُ جَرَتْ عَلَى مَنْ هِيَ لَهُ ، وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى عَمَرُو فَيَكُونُ عَمَرُو الْمَضْرُوبُ ، فَلَمَّا أَتَيْنَا بِهِ زَالَ الْإِلْبَاسُ وَتَعَيَّنَ هَذَا الْمَعْنَى الثَّانِي ، أَيْ : زَيْدٌ عَمَرُو ضَرِبَهُ ، أَيْ : ضَرَبَ عَمَرًا هُوَ أَيْ زَيْدٌ .

وَمِثَالُ عَدَمِ إِبَاسِهِ الْمِثَالُ الْمُقَدَّمُ مِنْ قَوْلِنَا : زَيْدُ الْفَرَسِ رَاكِبُهُ هُوَ وَاتَّبَعَ هَذَا النَّظْمُ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ ، أَغْنَى فِي إِبْرَازِ الضَّمِيرِ أَلْبَسَ أَوْ لَمْ يَلْبَسْ .^(١)

(١) انظر الإنصاف : المسألة الثامنة ص : ٥٧ - ٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٧ / ١ .

وَفَصَّلَ الْكَوْفِيُّونَ فَقَالُوا : الصِّفَةُ إِذَا جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فَلَا يَلْزَمُ انفصال الضمير إِلَّا إِذَا خِيفَ لَيْسَ أَوْ لَمْ تَكْرُرِ الصِّفَةُ ، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ أَوْ أَمِنَ اللَّبْسُ لَمْ يَلْزَمِ انفصال الضمير فَيَجِيزُونَ فِي : زَيْدٌ حَسَنَةٌ أُمُّهُ عَاقِلَةٌ هِيَ ، وَفِي : زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ ، أَنْ لَا يَأْتِيَ بِالضَّمِيرِ مُنْفَصِلًا فَتَقُولُ : زَيْدٌ حَسَنَةٌ أُمُّهُ عَاقِلَةٌ ، وَزَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَكَرَّرَتْ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ وَاللَّبْسُ قَدْ أَمِنَ فِي الْمَثَالِ الثَّانِي ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ اسْمًا. ^(١)

فَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَلَا تَأْتِي بِالضَّمِيرِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِالْفِعْلِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ عَلَى طَرِيقِ التَّأَكِيدِ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي الْفِعْلِ مِثَالِ ذَلِكَ : زَيْدٌ هِنْدٌ يَضْرِبُهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : يَضْرِبُهَا هُوَ ، فَيَكُونُ هُوَ تَأْكِيدًا لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي : يَضْرِبُهَا الْعَائِدُ عَلَى زَيْدٍ هَكَذَا أَطْلَقَ النُّحَوِيُّونَ.

وَيَعْرِضُ اللَّبْسُ فِي الْفِعْلِ كَمَا عَرَضَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ التَّسَاوِي مِنْ كُلِّ جِهَةٍ نَحْوُ : زَيْدٌ عَمَرُو يَضْرِبُهُ ، وَهِنْدٌ دَعْدٌ تَغْلِبُهَا ، وَالزَّيْدَانِ الْبَكَرَانِ ضَرِبَاهُمَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ فِي كُلِّ هَذَا احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ لِلأَوَّلِ وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ لِلثَّانِي ، وَلَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاطِقُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ : أَنَّهُ إِذَا لَمْ تُجَرِّ الصِّفَةُ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ وَجَرَتْ عَلَى مَنْ هِيَ لَهُ أَنَّ الضَّمِيرَ لَا يَبْرُزُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ إِذَا جَرَتْ عَلَى مَنْ هِيَ لَهُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ وَعَدَمُ إِبْرَازِهِ ، فَإِذَا لَمْ تَبْرُزْ فِظَاهِرٌ نَحْوُ : زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُهُ ، وَإِذَا أَبْرَزَتْ فَعَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي الصِّفَةِ.

(١) انظر الإنصاف : المسألة الثامنة ص : ٥٧ - ٥٨ وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٧ / ١ ،

والمقتضب : ٩٣ / ٣ - ٩٤ ، وأما ابن الشجري : ٥٢ / ٢ - ٥٦ ، والتبيين : ٣٥٩ -

٣٦٢ ، واللباب : ١٣٧ / ١ - ١٣٨ ، والتذيل والتكميل : ١٩ / ٤ - ٢٠ .

والثاني : أن يكون فاعلاً بالصفة على حد ما كان حين كانت الصفة جارية على غير من هي له ، وقد أجاز سيويه في نحو : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَكْرَمٍ هُوَ ، أن تجعل هو تأكيداً للضمير المستكن في : مكرمك ، وأن يكون فاعلاً بالصفة.^(١)

٤٢ / قَوْلُهُ :

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْئَاوَيْنِ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

مثال ذلك : زَيْدٌ أَمَامُكَ ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَخْتَلَفُوا فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا وَقَعَا خَبَرًا لِلْمَبْتَدَأِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ :

أحدها : أَنَّهُمَا مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرُودِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِمَا كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ ، وَقَدْ نُسِبَ إِلَى سَيَوِيهِ^(٢) ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ.^(٣)

والثاني : أَنَّهُمَا مِنْ قَبِيلِ الْجَمْلِ وَالْعَامِلُ فِيهِمَا كَانَ أَوْ اسْتَقَرَّ أَوْ يَسْتَقَرُّ عَلَى مَا يُرَادُ مِنَ الْمَعْنَى وَقَدْ نُسِبَ هَذَا إِلَى سَيَوِيهِ ، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ.^(٤)

(١) الكتاب لسيويه : ٥٣ / ٢ ، وانظر شرح النسيب لابن مالك : ٣٠٧ ، والنسبيل والتكميل : ١٦ / ٤ .

(٢) هذا القول في مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف : ٢٤٥ - ٢٤٧ ، وفي التبيين : ٢٩٤ - ٢٥١ ، ٣٧٦ - ٣٧٨ ، ونسب عبد القاهر لسيويه في المقتصد : ٢٧٧ ، وانظر الكتاب لسيويه : ٨٧ / ٢ .

(٣) نسب ابن مالك في شرح الكافية الشافية : للأخفش : ٣٤٩ - ٣٥٠ وهو على قول أبي علي في الإيضاح العضدي : ٤٣ - ٤٧ - ٤٨ ، وقال به الزمخشري في المفصل : ٢٤ ، وابن يعيش : ٨٨ / ١ - ٩١ ، ونسب في الإنصاف : ٢٤٥ للبصريين ، وفي الباب : ١٣٩ / ١ ، ١٤٠ لجمهور البصريين .

(٤) هذا القول قال به الفارسي والزمخشري وابن الحاجب ، هكذا قال به السيوطي في الجمع : ٩٨ / ١ وابن هشام في المغني : ٤٩٩ ، وذكره ابن عصفور دون نسبة في شرحه للحمل : ٣٤٤ / ١ وابن يعيش دون نسبة في شرحه للمفصل : ٩٠ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ٩٣ / ١ .

والثالث : أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيرُ الْوَجْهَيْنِ فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبِيلِ الْجَمْلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ هَذَا النَّاطِمِ لِأَنَّهُ قَالَ : " تَاوَيْنَ مَعْنَى كَاتِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ " فَقَدَّرَهُ بِالْمَفْرَدِ وَبِالْجَمْلَةِ.^(١)

والرابع : أَنَّهُ قَسَمَ بِرَأْسِهِ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدِ وَلَا مِنْ قَبِيلِ الْجَمْلَةِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ السَّرَاجِ^(٢) حَكَاهُ عَنْهُ الْفَارِسِيُّ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ^(٣) هَذَا الْمُنْقُولُ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ وَهُوَ عِنْدَهُمْ يَتَحَمَّلُ ضَمِيراً عَائِداً عَلَى الْمُبْتَدَأِ سِوَاءِ أَكَانَ مُتَقَدِّماً عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ مُتَأَخِّراً نَحْوُ : خَلَفَكَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ خَلَفَكَ .

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَالْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَهَشَامُ وَشُبُوحُ الْكُوفِيِّينَ يَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ الْمَحَلَّ يَنْتَسِبُ ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَسْمِ الَّذِي الْمَحَلُّ حَدِيثُهُ لَا فِعْلٌ يَنْصَبُهُ وَلَا يَقْدَرُ مَعَهُ مِنْ قَبْلِهِ وَلَا مِنْ بَعْدِهِ وَمِنْهَا هُمْ عَلَى ضَعْفِ الْمَحَلِّ ، وَأَنَّ الَّذِي يَضَعُفُ لَا يُخْمَلُ مِنَ الْحَرَكَاتِ إِلَّا الْفَتْحُ وَالْفَائِدَةُ فِي : زَيْدٌ خَلَفَكَ أَنَّ الْمَخَاطَبَ دَلَّ عَلَى مَوْضِعِ زَيْدٍ وَلَكِنْ يَقْصِدُ لِفَعْلِهِ فِي اسْتِقْرَارٍ وَلَا قِيَامٍ وَلَا قَعُودٍ.^(٤)

وِخَالَفَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى أَصْحَابَهُ فَقَالَ : الْمَحَلُّ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُحذُوفٍ لَيْسَ بِمَضْمَرٍ أَوَّلًا وَلَا آخِرًا ، وَالْمَحَلُّ ثَابِتٌ عَنْهُ يَضْمَرُ فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الْأَسْمِ مَا يَضْمَرُ فِي الْفِعْلِ^(٥) ، وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَنَّ الْمَحَلَّ إِذَا تَأَخَّرَ فَقُلْتُ : زَيْدٌ عِنْدَكَ : أَنَّهُ يَتَحَمَّلُ ضَمِيراً

(١) هذا القول ذكره ابن عصفور في شرحه للجمل دون نسبة : ٣٤٤ / ١ .

(٢) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري له مصنفات نحوية مختلفة منها : كتاب مجمل الأصول وكتاب الاشتقاق وشرح كتاب سيويه وكتاب احتجاج الفراء والأصول ، وتوفي سنة (٣١٦ هـ) ، المدارس النحوية : ١٤٠ ، ١٤١ .

(٣) هذا المذهب مذكور في المسائل العسكرية : ١٠٥ وقد ذكره ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٤٤ / ١ وأبو حيان في التذييل والتكميل : ٦ / ٤ ، وبحثن عنه في الشيرازيات فلم أجده .

(٤) انظر ابن يعيش : ٩١ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣١٣ / ١ ، والإنصاف : ٢٥٤ - ٢٤٧ ، والتبيين : ٣٧٦ - ٣٧٨ ، ٢٤٩ - ٢٥١ .

(٥) الإنصاف : ٢٤٥ ، والتبيين : ٣٧٧ .

زَيْدٌ وَإِذَا تَقَدَّمَ لَا يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا فَيَقُولُ : عِنْدَكَ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ الظَّاهِرَ ، فَرَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِالْمَحَلِّ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ ؛ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ رَفَعَ الظَّاهِرَ وَرَفَعَ ضَمِيرَهُ ^(١) ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ رَافِعُ زَيْدٌ عَائِدُ الْأَسْمِ الْمَضْمَرِ فِي الصِّفَةِ يَعْنِي الظَّرْفَ .

وَزَعِمَ ابْنُ أَبِي الْعَافِيَةِ ^(٢) وَابْنُ خُرُوفٍ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ مَذْهَبَ سَيِّبِيهِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَزَيْدٌ خَلْفَكَ ، فَالظَّرْفُ مَنْصُوبٌ بِالْمَبْتَدَأِ نَفْسَهُ ، وَهُوَ خَيْرٌ عَنَّهُ وَعَمَلٌ فِيهِ الْمَبْتَدَأُ النَّصْبُ لَا الرَّفْعَ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى ، فَإِذَا كَانَ الْخَيْرُ هُوَ الْأَوَّلُ رَفَعَ ، وَإِذَا كَانَ غَيْرَ الْأَوَّلِ نَصَبَ ^(٣) .

قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ : الْعَامِلُ عِنْدَ سَيِّبِيهِ فِي الظَّرْفِ الْمَبْتَدَأُ وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ فِي أَبْوَابِ الصِّفَةِ عَمَلٌ فِيهِ نَصْبًا كَمَا عَمِلَ فِي الْمَفْرَدِ رَفْعًا لِكُونِهِ إِيَّاهُ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْمَبْتَدَأُ الظَّرْفُ عَمَلٌ فِيهِ نَصْبًا وَهُوَ مَذْهَبُ مُتَقَدِّمِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ . انْتَهَى ^(٤)

وَفِي نَصْبِ الظَّرْفِ خَيْرًا لِلْمَبْتَدَأِ وَفِي رَفْعِهِ تَقْسِيمٌ نَوْمِي إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ النَّاطِقُ إِلَّا فِي قَوْلِهِ : " نَاوِينَ مَعْنَى كَاتِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ " فَإِنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ النَّصْبُ لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعْمُولًا لِذَلِكَ الْمَحْذُوفِ ، فَنَقُولُ : الظَّرْفُ إِذَا تَقَدَّمَ مَبْتَدَأً فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَكَانًا أَوْ زَمَانًا :

إِنْ كَانَ مَكَانًا فَإِمَّا أَنْ يَقَعَ خَيْرًا لِأَسْمَاءِ النَّاسِ أَوْ مِثْلًا ، إِنْ كَانَ مِثْلًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلًا إِلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ إِلَى تَكْرِيرٍ ، إِنْ أَضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ نَحْوُ : زَيْدٌ خَلْفَكَ ،

(١) انظر التذييل والتكميل : ٥٥ / ٤ .

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكتندي ، توفي

سنة (٥٨٣ هـ) ، ينظر بغية الوعاة للسيوطي : ١ / ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٥٠ / ٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣١٤ / ١ .

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٥٠ / ٤ .

فَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ جَوَازُ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ ، فيقولون : زَيْدٌ خَلَفَكَ وَخَلَفَكَ^(١) ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا النِّصْبُ.^(٢)

وإن أضيف إلى تَكْرَرِ اتِّفَاقِ الْفَرِيقَانِ عَلَى جَوَازِ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ فَتَقُولُ : زَيْدٌ خَلَفَ حَائِطٌ وَخَلَفَ حَائِطٌ^(٣) ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُضَافًا فِيمَا أَنْ يَكُونَ مَصْحَبًا مِنْ أَوْ غَيْرِ مَصْحَبٍ مِنْ ، إِنْ كَانَ مَصْحَبُهَا جَوَازًا كُلُّهُمْ رَفْعُهُ وَنَصْبُهُ نحو : زَيْدٌ قَرِيبًا مِنْكَ ، وَقَرِيبٌ مِنْكَ.^(٤) ٤٣ /

وإن لَمْ يَكُنْ مَصْحَبًا بِنِهَايَةِ الْإِلْفِ وَاللَّامِ أَوْ بغيرِهَا ، إِنْ كَانَ بِالْإِلْفِ وَاللَّامِ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَالْبَصَرِيُّونَ الرِّفْعَ عَلَى اخْتِلَافِ التَّأْوِيلَاتِ الَّتِي لَهُمْ^(٥) ، وَأَمَّا النِّصْبُ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَيَجُوزُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ نحو : زَيْدٌ الْأَمَامَ ، وَزَيْدٌ الْيَمِينِ.^(٦)

وإن لَمْ تَكُنْ فِيهِ الْإِلْفُ وَاللَّامُ فِيمَا أَنْ يَعْطَفَ عَلَيْهِ مِنْكُورٌ مِثْلُهُ أَوْ لَا يَعْطَفُ ، إِنْ عَظِفَ فَلَا اخْتِيَارَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ الرِّفْعَ ، وَيُمَيِّزُونَ النِّصْبَ عَلَى غَيْرِ اخْتِيَارٍ ، وَالْبَصَرِيُّونَ يُسَوُّونَ بَيْنَ الرِّفْعِ وَالنِّصْبِ فيقولون : الْقَوْمُ يَمِينٌ وَشِمَالٌ وَيَمِينًا وَشِمَالًا.^(٧)

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٢ / ١ .

(٢) أجاز الكوفيون النصب مطلقاً وخصوا الرفع بالشعر . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٢٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٩٥ .

(٣) التذييل والتكميل : ٤ / ٦٧ .

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٤٠٩ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٦٧ ، ومن أمثله قوله تعالى : {وَالرَّكْبُ اسْتَقْلَ مِنْكُمْ} (الأنفال من الآية ٤٢) بالنصب والرفع في أسفل .

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٦٨ .

(٦) انظر هذا كله بالنص في التذييل والتكميل : ٤ / ٦٨ .

(٧) انظر هذا بنصه في التذييل والتكميل : ٤ / ٦٨ .

وإنَّ لَمْ يعطفْ عَلَيْهِ مثله رفعهُ الكوفيون لا غير ، وجوز البصريون رفعه ونصبه فقالوا : زَيْدٌ خَلَفَ وَخَلَفًا^(١)

فإن كان الظرف مختصاً لم يرفع ولم ينصب نحو : زَيْدٌ دَارَكَ ، أو دَارَكَ ؛ لا يجوز برفع ولا ينصب إلا فيما سمع نحو قولهم : زَيْدٌ جَنِبَكَ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ : زَيْدٌ رُكْنَ الدَّارِ لا برفع ولا ينصب^(٢) ، أو إِلَّا أَنْ يقصد المقدار ، وقام عَلَى ذَلِكَ دليل نحو : زَيْدٌ مِنِّي المسجد الجامع بمعنى : قَدَرُهُ مِنِّي في البعد كقرب المسجد الجامع ، ولا يكون فِيهِ إذْ ذَلِكَ إلا الرفع.

وحكى الكِسَائِيُّ والْفَرَّاءُ : زَيْدٌ مِنِّي الكوفة عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، وَلَا وَجْهَ لنصب الكوفة ، وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ : هُوَ مِنِّي مَكَانَ الْحَائِطِ مِنْكَ النصب عَلَى المحل والرفع بتأويل : قَدَرُهُ مِنِّي كَقَدَرِ مَكَانِ الْحَائِطِ مِنْكَ.

ويجري مجرى الظرف فِي ذَلِكَ المصدر ، قَالُوا : هُوَ مِنِّي فَوْتَ الْبَيْدِ ، وَهُوَ مِنِّي دَعَاةُ رَجُلٍ ، وَعِدَاةُ فَرَسٍ ، بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، فَإِذَا رَفَعُوا أَضْمَرُوا الْقَدْرَ ، وَإِذَا نَصَبُوا بَنَوْا عَلَى الْمَحَلِّ ، وَإِذَا قَالُوا : هُوَ مِنِّي فَرَسَخَانٍ ، جَازَ الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ عَلَى هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ.

وإِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ الْمَكَانِي خَبَرًا لِلْمَوَاضِعِ نَصَبٌ وَرَفْعٌ نَحْوُ : مَكَانِي خَلْفَكَ وَخَلْفَكَ ، وَقَالَتِ الْعَرَبُ : مَثَلُهُ شَرْقِي الدَّارِ ، رَفَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَثَلَ هُوَ الشَّرْقِي وَنَصَبُوا عَلَى مَذْهَبِ النَّاحِيَةِ ، فَإِنْ قُلْتَ : مَوْعِدُكَ رُكْنَ الدَّارِ فَالرِّفْعُ عَلَى أَنَّهُ مَوْضِعُ الْوَعْدِ وَلَا وَجْهَ لِنَصْبِهِ.

(١) انظر هذا بنصبه في التذييل والتكميل : ٦٨ / ٤ . ومن أمثله قول الشاعر :

شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة يد الدهر إلا جبرائيل أمامها

(٢) انظر هذا بنصبه في التذييل والتكميل : ٦٨ / ٤ .

وَكَذَلِكَ : موعِدُكُ البَازِوَن والمَسْجِدُ والمَقْصُورَةُ لَا يَنْصَبُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا ،
وموعِدُكُ بابُ البُرْدَانِ بَرَفَعُ بابٌ عَلَى أَنَّ الموعِدَ هُوَ البابُ ونَصَبُهُ عَلَى مَعْنَى موعِدُكُ
نَاحِيَةِ بابِ البُرْدَانِ ، وَكَذَلِكَ بابُ الطَّاقِ .

والمُسْتَعْمَلُ بالنَّصَبِ مِنَ المَخْتَصَّاتِ لَا يُقَاسُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ مِمَّا لَمْ يَكْثُرِ اسْتِعْمَالُهُ ،
وَلِذَلِكَ مَنْ قَالَ : موعِدُكُ بَيْتُ المَقْدِسِ ومَدِينَةُ أَبِي جَعْفَرٍ وطَاقُ الحِرَانِيِّ لَا يَنْصَبُ
شَيْئاً مِنْهُ وَهُوَ يَقْصِدُ النَاحِيَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ بِهِ اسْتِعْمَالُ ، وَإِنْ وَقَعَ الظَرْفُ المَكْسَانِيُّ
خَبِيراً لِلْمَصَادِرِ نَحْوُ : القِتَالِ خَلْفَكَ والضَرْبِ قَدَّامَكَ فالنَّصَبُ ، والنَّصُّ عَلَى أَنَّهُ لَا
يَحْزُورُ : خُرُوجُكَ وَرَاوُنَا بِالرَّفْعِ .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِمَّا يَحْزُورُ فِيهِ الرَّفْعُ والنَّصَبُ هُوَ مِنَ الظُّرُوفِ المُنْصَرَفَةِ ،
فَإِنْ كَانَ الظَرْفُ قَدْ لَزِمَ النَّصَبُ نَحْوُ : عِنْدَكَ أَوْ تَصْرَفُ فِيهِ بِمَنْ خَاصَّةٌ فَلَا تَجِيءُ فِيهِ
هَذِهِ التَّقَاسِيمُ الَّتِي ذَكَرْنَا .

وَلِنَعْلَمَ أَنَّ اصْطِلَاحَ النِّحَاةِ مُخْتَلَفٌ فِي الظَّرْفِ فَالْبَصْرِيُّونَ يَسْمُونَهُ ظَرْفًا وَالْقُرَّاءُ
يُسَمِّيهِ مَحَلًّا ، وَالْكِسَائِيُّ يُسَمِّيهِ صِفَةً وَلَا مَشَاحَةَ فِي الاصْطِلَاحِ ، وَلِكُلِّ مِنَ التَّسْمِيَةِ
وَجْهٌ .

وَإِنْ كَانَ الظَرْفُ الوَاقِعُ خَبِيراً لِلْمَبْتَدَأِ زَمَانًا وَيُسَمَّى عِنْدَ الكُوفِيِّينَ وَقْتًا ، فَلَمَّا
أَنْ يَقَعَ خَبِيراً لِزَمَانٍ أَوْ لِمَصْنَدٍ أَوْ لِحِثَةٍ ، إِنْ وَقَعَ خَبِيراً لِزَمَانٍ فَالرَّفْعُ نَحْوُ : الأَحَدُ اليَوْمُ
وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الأَيَّامِ جَمِيعًا إِلَّا الجُمُعَةَ والسَّبْتَ فَإِنَّهُ يَحْزُورُ رَفْعُهُمَا وَنَصْبُهُمَا هَذَا
مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ وَهَكَذَا تَقْتَضِي قَوَاعِدُهُمْ فِي غَيْرِ الأَيَّامِ نَحْوُ : أَسْمَاءُ الشُّهُورِ وَغَيْرِهَا ،
فَتَقُولُ : الرِّقْتُ الطَّيِّبُ المَحْرَمُ ، وَأَوَّلُ السَّنَةِ المَحْرَمُ ، وَالْيَوْمُ يَوْمُكَ وَغَيْرَ ذَلِكَ .^(١)

(١) انظر هذا بنصه في التذييل والتكميل : ٤ / ٦٢ ، ٦٣ ، والكتاب لسيويه : ١ / ٤١٨ .

وَقَالَ الْفَرَاءُ^(١) وهشام : اليوم يرفع وينصب مع الأيام كلها إذا رفع جعل الذي بعده بعينه ، وإذا نصب بني عَلَى الْآن ، وكذلك : اليومُ النوروز ، واليومُ المهرجان والاطر والأضحى لا يمتنع من رفع اليوم ونصبه ، واليومُ يومُك ؛ عَلَى مَعْنَى هَذَا الرِّقْتِ وَقَتِكَ ، واليومُ يومُك بتأويل : الْآنَ مِيعَادُكَ .

وإنْ وَقَعَ خَبَرًا لمصدر فاتفق الْكُوفِيُّونَ والبصريون عَلَى أَنَّهُ يرفع وينصب فِي حال تعريفه ، فتقول : / ٤٤ : قِيَامُكَ يومَ الْخَمِيسِ^(٢) .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ نَكْرَةً فذهب هشام إِلَى أَنَّهُ كَالْمَنْكُورِ مِنَ الْحَالِ عِنْدَهُ يَلْتَزِمُ فِيهِ الرِّفْعُ فتقول : مِيعَادُكَ يومَ ويومان وثلاثة أيام ؛ كما تقول : زَيْدٌ خَلْفٌ وَأَمَامٌ وَقَدَّامٌ ، وَالنَّاسُ يَمِينٌ وَشِمَالٌ ، وَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي هَذَا ، وَذهب الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ الْمَنْكُورَ مِنَ الْمَوَاقِيتِ يرفع وينصب كَالْمَعْرِفَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْحَدِثُ مُسْتَعْرِفًا لِلزَّمَانِ^(٣) .

فَإِنْ كَانَ مُسْتَعْرِفًا فَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّهُ يَحُوزُ الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ إِلَّا الرِّفْعَ ، فَإِذَا قِيلَ : قِيَامُكَ يومَ ، وَالْقِيَامُ أَخَذَ لِحْمَلَةِ الْيَوْمِ ، فَإِنْ كَانَ الْقَائِمُ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ فَهُوَ مَنْصُوبٌ مَعَ النَّعْتِ أَوِ الصَّلَةِ فتقول : قِيَامُكَ يومًا مَبَارَكًا مِنَ الدَّهْرِ ، فَإِنْ قِيلَ : قِيَامُكَ شهرَ ، فالرفع والنصب عَلَى الْمَعْنَيَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ

(١) هذا ما نسبهُ أَبُو حَيَّانَ وَالَّذِي فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ : ١١٩ / ١ أَنَّهُ لَا يَقَالُ إِلَّا بِالرِّفْعِ وَفِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٩٣ / ٤ ، " وَذهب الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ الْمَنْكُورَ مِنَ الْمَوَاقِيتِ يرفع وينصب كَالْمَعْرِفَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ . هَذَا نَقَلَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ " . وَرَوَى أَبُو حَيَّانَ عَنِ السَّيْرَانِيِّ أَنَّهُ يَحُوزُ الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ بِاتِّفَاقٍ مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ نَكْرَةً ، وَحَكَى النَّحَّاسُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ رَفْعَهُ نَكْرَةً وَنَصْبَهُ مَعْرِفَةً ، وَحَكَى أَبُو حَيَّانَ عَنْ غَيْرِهِمَا التَّفْصِيلَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ . انْظُرِ التَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ ٦٣ / ٤ .

(٢) انْظُرْ هَذَا بِنَصِّهِ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٦٢ / ٤ .

(٣) انْظُرْ هَذَا بِنَصِّهِ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٦٣ / ٤ ، ٦٤ ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى :

{عُدُّوْهَا شَهْرًا وَرَوَّاحُهَا شَهْرًا} (سَبَأٌ مِنَ الْآيَةِ ١٢) .

والمضاف للمصدر كالمصدر نحو : أفضل قيامك يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ونصبه.^(١)

والمصادر كلها تنصب على الأوقات فتقول : قيامي صباح الديك ، وخروج الأمير وخروجكم خروجنا ، ويجوز الرفع على فبح على أن القيام وقت الخروج ، ولم يشترط الكوفيون في نصب المصدر ميقاناً شيئاً^(٢) ، ولا نقل أحفظه عن البصريين في أن ذلك منقاس ، أو أن فيه شرطاً إلا ما حكاه^(٣) أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات السبع أنه سمع أبا إسحاق لا يميز مثل هذا إلا فيما يعرف نحو : قدوم الحاج ، وخفوق النجم ، ولو قلت : لا أكلمك قيام زيد ، تريد وقت قيام زيد ، لم يميز لأنه لا يعرف . انتهى.^(٤)

ولا يكون المصدر وقتاً إلا أن يكون مصرحاً ، فمن قال : يعجبني أن تقوم وما تقوم لا يقول : نخروجنا أن يصبح الديك ، ولا ما يصبح الديك.^(٥)

وهذا الذي ذكرناه من الرفع والنصب لظرف الزمان إنما يكون لما تصرف ، وأما ما لزم الظرفية نحو : سحر إذا أردته من يوم بعينه فلا يرفع .

وإن وقع بعد جثة فيأتي حكمه في البيت الذي يلي هذا وهو .

قوله :

(١) انظر هذا بنصه في التذييل والتكميل : ٦٤ / ٤ .

(٢) انظر هذا بنصه في التذييل والتكميل : ٦٤ / ٤ .

(٣) النحاس : هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري ، تلقى عن الأخفش الصغير والزجاج ونفطويه وابن الأنباري وغيرهم وله من التصانيف : إعراب القرآن ، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين ، والنفاح ، والكافي وغيرها . توفي سنة (٣٣٨ هـ) . نشأة النحو : ١٤٣ ، ١٤٤ ، وطبقات النحويين : ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ووفيات الأعيان : ٣١ - ٣٣ .

(٤) ما نقل في التذييل والتكميل : ٦٤ / ٤ .

(٥) ما نقل في التذييل والتكميل : ٦٥ / ٤ .

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَيْرًا عَنْ جُنَّةٍ وَإِنْ يُفْعَلْ فَأَخِيرًا

قوله : " وَإِنْ يُفْعَلْ فَأَخِيرًا " نحو مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ : الهلالُ الليلة ، والرطبُ شهري ربيع ، والطَّيَالِسَةُ ثلاثة أشهر ، والصيد شهري ربيع ، وزَيْدٌ حين بقل وجهه ، وزَيْدٌ حين طرَّ شاربه ، واليوم حمراً وغداً أَمْرٌ ، والجبابُ شهرين ، والبلحُ شهرين ، والحجاج زمان ابن مروان.

واختلفوا فِي ذَلِكَ فَمَنَعَ الْجُمْهُورُ أَنْ تَقَعَ ظُرُوفُ الْأَزْمَنَةِ مَوْقِعَ أَخْبَارِ الْأَشْخَاصِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ سِوَا أَجَنَّتْ بِالظَّرْفِ مَنْصُوبًا أَمْ جَرَرْتَهُ بِفِي ؟ ، وتَأَوَّلُوا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ^(١) ، وَأَجَازَ ذَلِكَ قَوْمٌ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى لِلشَّرْطِ نَحْوُ : الرطب إذا جاء الحرَّ.^(٢)

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا يَمْتَنِعُ إِذَا أَفَادَتْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنَّهُ إِذَا أَفَادَ ذَلِكَ جَازَ ، وَإِذَا وَصَفَتِ الظَّرْفُ ثُمَّ جَرَرْتَهُ بِفِي جَازَ وَقَوَعُهُ خَيْرًا لِلْحَثِّ نَحْوُ : نحن في يوم طيب ، ونحن في يوم صائف.^(٣)

وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ الْفَارِسِيِّ : الهلالُ الليلة هـو عَلَى ظَاهِرِهِ لَا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ؛ لِأَنَّ الْهَلَالَ يَكُونُ ظَاهِرًا ثُمَّ يَسْتَسِرُّ ثُمَّ يَظْهَرُ فَلَمَّا اخْتَلَفَتْ بِهِ الْأَحْوَالُ أَجْرِي بِحَرَى الْأَحْدَاثِ الَّتِي تَقَعُ مَرَّةً وَتَزُولُ أُخْرَى فَجَازَ جَعَلَ الزَّمَانَ خَيْرًا عَنْهُ. انتهى.^(٤)

(١) ما نقل في التذييل والتكميل : ٥٩ / ٤ ، والكتاب لسيبويه : ١٣٦ / ١ ، والمقتضب للمبرد :

٣ / ٢٧٤ ، ٤ / ١٣٢ ، ١٧٢ / ٣٢٩ ، ٣٥١ ، وإيضاح الشعر : ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٣١٦ ،

٣٢٥ ، وشرح الحمل لابن عصفور : ٣٤٨ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ٩٤ / ١ .

(٢) ما نقل في التذييل والتكميل : ٥٩ / ٤ .

(٣) ما نقل في التذييل والتكميل : ٥٩ / ٤ .

(٤) ما نقل في التذييل والتكميل : ٥٩ / ٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٢٩٠ .

﴿ مَوَاضِعُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ ﴾

قَوْلُهُ :

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ مَا لَمْ تَقْدُ كَعِنْدَ زَيْدٍ نِمْرَةً
وَهَلْ قَتَى فِيكُمْ فَمَا خِلْ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ بِرِيزِينَ وَلَيْقَسَ مَا لَمْ يَقُلْ

جعل المسوغ لجواز الابتداء بالنكرة هو الإفادة ويرد عليه مثل : رجل في الدار ، / ٤٥ فإن فائدته وفائدة : في الدار رجل سواء ، وقد أجمعت العرب والنحاة على منع : رجل في الدار ، وعلى جواز : في الدار رجل ، وذكر من المسوغات ستة : تقدم الطرف والاستفهام والنفي والوصف والعمل والإضافة وأبرزها في مثلها . وقد تتبع بعض المتأخرين هذه المسوغات فأنتهاها إلى ثيف وثلاثين^(١) ، فمنها الستة المذكورة ، ومنها :

أن تكون شرطاً نحو : من يقيم أقم معه ، وأن تكون جواباً ، يُقال : من في الدار ، فتقول : رجل ، وأن تكون متنوعة نحو :
فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ قَتُوبٌ لَيْسَتْ وَتُوبٌ أَجْرُ^(٢)

(١) انظر هذا النص في شرح ابن عقيل على الألفية ، كما أن ابن عقيل نفسه ذكر منها أربعة وعشرين موضعاً ، وأكثر المواضع التي ذكرها أبو حيان هي في شرح ابن عقيل بقاعدتها وأمثلتها .

(٢) قائله هو امرؤ القيس بن حجر الكندي ، وهو من قصيدة رائية ، وهي طويلة من المتقارب ، ينظر ديوانه : ٧٠ طبعة دار الكتب العلمية وروايته فيه :

فَلَمَّا ذَنُوتُ تَسَدَّيْتُهَا قَتُوبٌ لَيْسَتْ وَتُوبٌ أَجْرُ

والشاهد : ١٦٧ من شواهد العيني ، وشرح ابن عقيل : ٢١٩ / ١

اللغة : قوله : " وتوب أجْر " وإنما جر التوب لتلا يرى أثر قدميه فيعرف لأن القايض يبين ذلك ، ويقال : فعل ذلك من الخوف ، قوله : " تسديتها " أي علوتها وركبتها ، يقال : تسدى فلان

وأن تكون عامة نحو : كل يموت ، وأن تكون دعاء نحو : ويسل له ،
و^(١) {سَلَامٌ عَلَيَّ إِلَيَّ يَاسِينَ} ، أو تكون قَارَبَتِ المعرفة نحو : أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا ،
أو يكون فِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ نحو : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! ، وَعَجَبٌ لَزَيْدٍ .

أو تكون خَلْفًا مِنْ مَوْصُوفٍ نحو : مؤمن خير من كافر ، أو تكون مَصْغَرَةً
نحو : رُجُلٌ عِنْدَنَا ، أو تكون كم الخبرية نحو : كَمْ رَجُلٍ جَاءَنِي ، أو تكون محصورة
بأداة الحصر نحو : مَا فِي الدَّارِ إِلَّا رَجُلٌ ، إِنَّمَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، أو تكون صدر جملة
حالية نحو : جَاءَنِي زَيْدٌ وَعِمَامَةٌ عَلَيَّ رَأْسُهُ.^(٢)

أو تكون معطوفة عَلَى معرفة نحو : زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ ، أو تكون معطوفة
على وصف نحو : تَمِيمِيٌّ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ ، أو يكون عطف عَلَيْهَا موصوف نحو :
رجل وامرأة طويلة فِي الدَّارِ ، أو تكون مبهمه نحو : قول امرئ القيس :^(٣)

فلاناً إذا أخذته من فوقه . ينظر الخزانة : ١ / ١٨٠ ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل :
١ / ٢٢٠ ، ونتائج الفكر : ٣٣٨ .

الاستشهاد فيه : فِي قولهِ : " فتوب " حيث وقع مبتدأ وهو نكرة لكون الفصد بها إلى التنويع
وهو من جملة المسوغات المعدودة .

(١) الآية ١٣٠ من سورة الصافات .

(٢) ومن أمثلته قول الشاعر :

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق

^(٣) البيت من بحر المتقارب من قصيدة يائية لامرئ القيس أولها :

أَيَا هُنْدَ لَا تَنْكِحِي بُوْهَةَ عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

والبيت في ديوان امرئ القيس بن حجر : ١٢٨ ، ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٢٢٢ ، وأشعار
السنّة الجاهليين : ١ / ١٠١ ، والشاهد : ١٦٩ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " مرسفة " قال الأعلام : المرسفة مثل المعادة كان الرجل من جهلة العرب يعقد
معادة مخافة أن يموت أو يصيبه البلاء ، وقال غيره : المرسفة التهمة يجعلها فِي رَسْغِهِ ، قوله :
" عسم " بفتح العين والسين المهملتين وهو يس في الرسغ ، وزيع يقال يد عسماء ، وقال =

مُرْسَفَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَتَغَيَّرُ أَرْتَبَا

أو تكون بعد لولا تقول : حضرنا للقتال فلولا رجلٌ هُزِمْنَا ، أو لولا سيفٌ
لقتلت ، أو تكون بعد فاء الجزاء : إِنْ تَزُرُّنَا فَبِرٌّ عِنْدَنَا.

وقد ذكرت جملة من هذه المسوغات في أرجوزتي المسماة — " نهاية
الإغراب في علم التصريف والإعراب " ثم ذكرت أن جميعها راجع إلى مسوغين فقط :
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّقْسِيمِ يَرْجِعُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّعْمِيمِ

ولولا أن الغرض في هذا الكتاب الاختصار لأوضحت رجوع كل واحد من
هذه المسوغات إلى أحد هذين الوصفين اللذين هما التخصيص والتعميم.

= الأعلام : العسم اعوجاج في الرسغ ويس ، وقوله : " يتغى " أي يطلب ، و : " الأرنب "

حيوان مشهور من خصائصه أنه يحض من بين سائر الحيوانات وألفه زائدة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " مرسفة " فلها نكرة وقعت مبتدأ لأن النكرة إذا لم يرد بها معنى ساغ

الابتداء بها لأنه لا يريد مرسفة دون مرسفة بخلاف رجل قائم . ينظر شرح التسهيل لابن

مالك : ٢٩٣ / ١.

﴿ أحوال الخبر "تقديمًا وتأخيرًا" ﴾

قَوْلُهُ :

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ وَجُوزُ التَّقْدِيمِ إِذَا لَمْ يَضُرَّ

الأصل - كما ذكرنا - تأخير الخبر وتقدم المبتدأ ، ثم يعرض له وجوب هذا الأصل وامتناعه فصار المبتدأ والخبر بالنسبة إلى التقديم والتأخير على ثلاثة أقسام :
قسم يجب فيه تقدم المبتدأ وتأخير الخبر ، وقسم عكسه ، وقسم يجوز ذلك فيه ، وأخذ الناظم يحصر ما يجب فيه تقدم المبتدأ وما يجب فيه تقدم الخبر ، فإذا فرغ من ذلك بقي سوى ذلك على الجواز ، ونحن نبيد أنه لم يخص ذلك القسمين حصراً تاماً.

وقوله : " وجوزوا التقديم " هذا القسم فيه خلاف ، وهو القسم الذي هو غير الواجب فيه تقدم المبتدأ وغير الواجب فيه تقدم الخبر ، فمذهب البصريين أنه يجوز تقدم الخبر رافعاً ضمير المبتدأ أو سببه أو ناصباً ضميره أو سببه نحو : قائم زيد ، وضربه زيد ، وقائم أبوه زيد ، وضرب أخاه زيد عمرو ، وقام أبوه زيد.^(١)

وخالف في هذا كله الكوفيون ومنعوه^(٢) ، ونقل بعض أصحابنا أن الكسائي والقراء يقولون : إذا تقدم المكنى المرفوع على الظاهر مع حرف لا ينوي به التأخير فلا يجوز ذلك ، ويميزون تقدم الضمير على ما يفسره إذا لم يكن مرفوعاً فعلى هذا يجوز

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٩٦ - ٢٩٧ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ .

(٢) انظر في ذلك التذيل والتكميل : ٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، والإنصاف : ٦٥ - ٧٠ ،

والبيان : ٢٤٥ - ٢٤٨ ، ونسب الرضي المنع لبعض البصريين في شرح الكافية : ١ / ٩٤ .

عَلَى قَوْلِهَا : ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ ^(١) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حِكَايَتُنَا عَنْ الْكُوفِيِّينَ مِنْهُ ، وَقَدْ نَسَبَ مَنْعَ تَقْدِيمِ الْخَيْرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ إِلَى الْخَلِيلِ ^(٢) .

وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا يجوز : قَائِمٌ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُرَكَّباً مِنْ وَاجِبِينَ أَوْ مَمْتَنِينَ أَوْ مِنْ جَائِزِينَ فَلَا يَجُوزُ ^(٣) ، وَإِذَا كَانَ مُرَكَّباً مِنْ وَاجِبٍ وَجَائِزٍ صَحَّ ، وَقَائِمٌ زَيْدٌ ، صَارَ بِتَأْخِيرِ زَيْدٍ مُرَكَّباً مِنْ وَاجِبِينَ ؛ لِأَنَّ الْجَائِزَ يَصِيرُ بِتَأْخِيرِهِ وَاجِباً ، وَقَائِمٌ وَاجِبٌ فَقَدْ تَرَكَّبَ قَائِمٌ زَيْدٌ مِنْ وَاجِبِينَ فَلَا يَجُوزُ .

وَأَمَّا نَحْوُ : فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، فَجَائِزٌ إِجْمَاعاً مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ ^(٤) وَوَقَعَ فِي بَعْضِ التَّصَانِيفِ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَمْنَعُونَ تَقْدِيمَ الْخَيْرِ وَأَنَّ الْبَصْرِيِّينَ يَجِيزُونَهُ ^(٥) ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِمُوَافَقَةِ أَهْلِ الْكُوفَةِ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوُ : فِي دَارِهِ

(١) انظر التذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ .

(٢) التذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ .

(٣) التذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، وَقَدْ مَثَلَ لِلوَاجِبِينَ بِرَجُلٍ قَائِمٌ وَالْمَمْتَنِينَ بِمَا قَائِمٌ وَلَا رَجُلٌ ، وَلِلْجَائِزِينَ بِزَيْدٍ أَخُوكَ . وَقَدْ رَدَّ مَذْهَبُ ابْنِ الطَّرَاوَةِ .

(٤) أَمَّا حَوَازُهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَعْتَمِدُوا الضَّمِيرَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الدَّارِ زَيْدٍ فَخَلَّتِ الْجُمْلَةُ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَأَمَّا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فَيَجُوزُ عَنْدهُمْ مطلقاً تَقْدِيمُ الْخَيْرِ .

(٥) " الْأَمْرُ بِهِ إِذَا عَلِمَ مَا يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ وَمَا يَجِبُ فِيهِ تَأْخِيرُهُ عَلِمَ أَنَّ مَا عَدَا هَذَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ سِوَاكَ كَانَ الْخَيْرُ رَافِعاً ضَمِيرَ الْمُبْتَدَأِ أَوْ سَبِيحاً أَوْ نَاصِباً ضَمِيرَهُ أَوْ سَبِيحاً . هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوُ : قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَقَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَقَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ ، وَضَرَبَ أَخَاهَا زَيْدٌ هُنْدٌ ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى مَنْعِ تَقْدِيمِ الْخَيْرِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ كُلِّهَا ، وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْكَسَايَنِيِّ وَالْفَرَّاءِ أَنَّهُمَا يُجِيزَانِ التَّقْدِيمَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الضَّمِيرُ مَرْفُوعاً نَحْوُ : ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ ، وَالصَّحِيحُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ الْمَنْعُ مُفْرَداً كَانَ الْخَيْرُ أَوْ جُمْلَةً ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ : قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَضَرَبْتَهُ زَيْدٌ ، فَمَنْعُوا ، وَبَيْنَ : فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، فَأَجَازُوا ؛ بِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَقْصُودَ : فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَحَصَلَ هَذَا الضَّمِيرُ بِالْعَرَضِ . وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ لَوُرُودِ السَّمَاعِ بِهِ حِكْمًا سَبِيحاً عَنْ الْعَرَبِ : مَشْنُوءٌ مِنْ يَشْنُوكَ ، وَنَحْمِي أَنَا " . التذيل والتكميل : ٣ / ٣٥٢ - ٣٥٣ .

زَيْدٌ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ اتَّصَلَ بِالْخَيْرِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى مَا اتَّصَلَ بِالْمَبْتَدَأِ مِثْلُ : فِي دَارِهِ قِيَامٌ
جَعْفَرٌ ، وَفِي بَيْتِهَا ثَوْبٌ زَيْنَبُ أَجَازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ ^(١) ، وَمَنْعَهُ غَيْرُهُ .

ونظير : فِي دَارِهِ زَيْدٌ ^(٢) فِي بَابِ الْفَاعِلِ وَفِي بَابِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ : فِي بَيْتِهِ قَامَ زَيْدٌ ، وَقَوْلُهُمْ : " فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ " ^(٣) ، وَنَظِيرٌ فِي بَيْتِهِ قِيَامُ
زَيْدٍ : لَيْسَ ثَوْبُهَا عَبْدُ زَيْنَبَ ، وَلَا خِلَافٌ أَعْلَمُهُ فِي جَوَازِ مِثْلِ : لَيْسَ ثَوْبُهَا عَبْدُ
زَيْنَبَ ، وَهِيَ مِنْ فُرُوعٍ : ضَرْبُ غَلَامَةٍ زَيْدٍ ^(٤) .

قَوْلُهُ :

فَاقْتَنَعَهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُرْآنُ عُرْفًا وَتُكْرًا عَادِمِي بَيَانٍ

يقول : إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَيْرُ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ فِي التَّذْكِيرِ وَلَيْسَ ثَمَّ
مَا يَبِينُ الْمَبْتَدَأَ مِنَ الْخَيْرِ فَامْنَعْ تَقْلِيدَ الْخَيْرِ مِثَالِ ذَلِكَ فِي التَّعْرِيفِ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَمِثَالُ
ذَلِكَ فِي التَّذْكِيرِ : أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَلَا يَغْنِيُ بِالتَّسَاوِيِ فِي التَّعْرِيفِ أَنْ
هَذَا يَكُونُ عَلَمًا وَهَذَا عَلَمًا ، وَلَا أَنْ هَذَا مِضافٌ إِلَى ضَمِيرٍ وَهَذَا مِضافٌ إِلَى ضَمِيرٍ ،

(١) شرح الكافية للرضي : ٩٤ / ١ ، وقال أبو حيان : " وما ذكره المصنف من أن الأخفش أجاز
المسائلين هو قول البصريين وذكره جواز ذلك منسوباً إلى الأخفش بـوهم أن غيره من
البصريين يخالفه وليس كذلك " . التذيل والتكميل : ٣ / ٣٤٥ ، وارتشاف العرب : ٢ / ٤٥ ،
والإنصاف : ٦٥ .

(٢) علل أبو حيان جواز ذلك بقوله : " إنما جاز ذلك لأنه منوي به التأخير وفيه ضمير يفسره ما
بعده لفظاً والنية به التقديم فهو شبيه بقولهم : ضرب غلامه زيد " . التذيل والتكميل : ٣ / ٣٤٤ .
(٣) مجمع الأمثال للميداني : ٧٢ / ٢ برقم : ٢٧٤٢ وهو مثل يضرب بين المتخاصمين ورد على
ألسنة البهائم ، وانظره في الإنصاف : ٦٦ ، والتهيين : ٢٤٨ ، وابن يعيش : ١ / ٩٢ ،
وشرح الكافية : ٩٤ / ١ .

(٤) قال أبو حيان : " ومنع الكوفيون المسائلين فلا يجوزون : فِي دَارِهِ قِيَامُ زَيْدٍ ، وَلَا عَلَى بَاهَا
عَبْدُ هَنْدٍ ، وَكَذَلِكَ أَيْضاً لَا يَجُوزُ : كِفَاعِلُهُ الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ ، وَيَجِيزُهُ الْبَصَرِيُّونَ وَإِنَّمَا أَجَازَ
الْبَصَرِيُّونَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَرْفَعُونَ زَيْدًا وَالدَّالُّ بِالْإِبْتِدَاءِ " . التذيل والتكميل : ٣ / ٣٤٥ - ٣٤٦ .

وإنَّما يَعْنِي أَنَّ هَذَا يَكُونُ مَعْرِفَةً وَهَذَا يَكُونُ مَعْرِفَةً بِأَيِّ جِهَةٍ تَعْرِفَا مِنْ جِهَاتِ التَّعْرِيفِ.

وكذلك - أيضاً - في التنكير لا يشترط التساوي ، فَيَكُونُ مَسْوَغُ جَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ عَيْنَ مَسْوَغِ الْآخَرِ ، بَلْ الْمُرَادُ أَنَّ يَكُونُ لِهَذَا مَسْوَغٌ وَلِهَذَا مَسْوَغٌ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ أَخَوْتُكَ ، يَقْتَضِي مَعْرِفَةَ زَيْدٍ ، وَأَنْكَ قَدَّرْتَ الْمُخَاطَبَ بِجَهْلٍ نِسْبَةَ أَخُوتهِ إِلَيْهِ فَقُلْتَ : زَيْدٌ أَخَوْتُكَ ، فَلَوْ عَكَسْتَ فَقُلْتَ : أَخَوْتُكَ زَيْدٌ اقْتَضَى مَعْرِفَةَ الْمُخَاطَبِ أَنَّ لَهُ أَخًا وَأَنَّهُ يَجْهَلُ كَوْنَهُ زَيْدًا وَلَمَّا كَانَتْ النِّسْبَةُ تَعَكُّسُ إِذَا عَكَسْتَ لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ ثَمَّ مَا يَبِينُ الْمَبْتَدَأَ مِنَ الْخَيْرِ.

وهذه المسألة فيها خلاف فمنهم من أجاز ذلك ولم يلتفت إلى هذا الانعكاس ويقول : الفائدة تحصل للمخاطب سواء أقدِّمْتَ الخير أم أخرته ؟ ومنهم من منع لهذا الذي ذكَّرتاه.

وهذه المسألة جرى الكلام فيها بين رجلين كبيرين من علماء بلادنا وهما أبو محمد بن السيد^(١) وأبو بكر بن الصائغ^(٢) ، وأصل ذلك اختلاف النحاة بمدينة سرقسطة في قول الشاعر :^(٣)

(١) عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد البطلوسي صنف : شرح أدب الكاتب وشرح الموطأ وشرح سقط الزند ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل والحلل في شرح أبيات الجمل ، وغيرها ، توفي سنة (٥٢١ هـ) ، ينظر بغية الوعاة : ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن يحيى بن باجة الأندلسي السرقسطي المعروف بابن الصائغ ، كان شاعراً مجيداً ، مؤلفاته في الفلسفة والطب ، توفي بقراس سنة (٥٧٣ هـ) ، البغية : ١ / ٤٧٥ ، الأعلام : ١٣٧ / ٧ .

(٣) البيتان من بحر الطويل وهما لكثير عزة في ديوانه : ٣٦٩ ، وانظر ابن عبيش : ٦ / ٣٧ ، واللسان مادة : "قصر" و : "بحر" ، والبيت الأول في التذييل والتكميل : ٩٨ / ٣ والثاني فيه : ٣ / ٣٢٤ ، وهما معاً فيه : ٣ / ٣٣٩ .

اللغة : البحائر : القصار ، والقصائر : بعض معييات النساء . =

وَأَلَّتِ الْبَيْتِ حَبِيتِ كُلِّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَلَمْ تَشْعُرْ بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ
عَنِتَّ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أَرُدْ قِصَارَ الْخُطَا شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ

/ ٤٦ فقال بعضهم : " شَرُّ النِّسَاءِ " خَيْرٌ مُقَدَّمٌ ، والبحاتر مبتدأ ولا يجوز غيره ؛ لأنَّ الشاعر أراد أن يحكم على البحاتر أَنَّهُنَّ شَرُّ النِّسَاءِ ^(١) ، وقال بعضهم : لا يجوز ذَلِكَ لثلاث ينقلب المبتدأ خيراً ، والخير مبتدأ ^(٢) ، فدارت بين الرجلين فِي ذَلِكَ مكالمة ونزاع وتعصب حتَّى أُملى فِي ذَلِكَ أَبُو محمد بن المنذر ، وأجاز أن يكون خيراً مُقَدِّماً وأجاز أن يكون مبتدأ ، ويوقف على ترجيح ذَلِكَ من كلامه ^(٣).

وقال فِي إصلاح الخلل : إِذَا كَانَ خَيْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَعْرِفَةٌ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُهُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ، فَلَا يُقَالُ : أَخُوكَ زَيْدٌ ، عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ خَيْرًا مُقَدِّمًا لِثَلَاثٍ يَلْتَبِسُ الْخَيْرُ بِالْمَخِيرِ عَنْهُ وَلَكِنْ أَيْهَمَا تَقَدَّمَ كَانَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ وَمَا بَعْدَهُ الْخَيْرُ . انتهى ^(٤).

قَوْلُهُ :

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَيْرَ أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالَهُ مُنْخَصِرًا

= موطن الشاهد فِي قَوْلِهِ : " شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ " وقد وقعت خلافات بين ابن الصائغ وابن السيد استسلم فِيهِ ابن السيد لابن الصائغ القائل بأنَّ البحاتر هو المبتدأ وشَرُّ النِّسَاءِ هو الخير ، وتسليم ابن السيد بِذَلِكَ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَالْأَمُّ .

(١) هذا قول ابن الصائغ : انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٣٢٤ ، ٣٣٩ .

(٢) هذا قول ابن السيد انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٣٢٤ ، ٣٣٩ .

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٣٣٩ .

(٤) انظر نصه فِي إصلاح الخلل : ص ١٢٦ تحقيق النشرني (دار المريخ) ، وانظر التذييل

والتكميل : ٣ / ٣٢٤ ، ٣٣٩ ، وهو قول أبي علي الفارسي . انظر الإيضاح العضدي : ٩٩ ،

والمقتصد : ٤٠٣ ، ٤٠٥ .

أطلق في قوله : " كَانَ الْخَبْرَا " وينبغي أن يقيد فيقول : كَانَ خَبْرَا رافعاً
لضمير المبتدأ متصلاً ، فقولهم رافعاً تحرز من أن يكون الفعل ناصباً للضمير نحو : زَيْدٌ
ضربته ، وزَيْدٌ مررت به .

وقولهم : " لضمير " تحرز من أن يرفع الفعل مسنداً نحو : زَيْدٌ قام أخوه ،
وقولهم : " متصلاً " تحرز من أن يكون الضمير منفصلاً نحو : زَيْدٌ ما قام إلا هو ، فَمِي
هاتين المسألتين يجوز تقديم الخبر عَلَى المبتدأ فتقول : قام أخوه زَيْدٌ ، وما قام إلا هو زَيْدٌ .

وَقَدْ وقع الفعل فيهما خبراً للمبتدأ ، وَإِنَّمَا الممتنع مثل : زَيْدٌ قام ؛ لأن الفعل
قَدْ رفع ضمير المبتدأ متصلاً فلو قُدِّمَتْهُ فقلت : قام زَيْدٌ لالتبس بالجملة الفعلية^(١) ، فلو
أَمِنَ اللبس نحو : الزَّيْدَانِ قاما ، والزَّيْدُونَ قاموا ، والهندات قمن ، ففيه خلاف :

منهم من منع ذَلِكَ إجراء لضمير التثنية والجمع بحرى الضمير المفرد ؛ لَأَنَّهُمَا
فرعه فيجري الباب بحرى واحداً ، ويقول إذا ورد مثل : قاما أخواك فله تأويلان :

أحدهما : أَنْ تُكُونَ الْأَلِفُ علامة لتثنية الفاعل ؛ كما كَانَتْ التَّاءُ فِي : قامت
زينب لتأنيث الفاعل .

والثاني : أَنْ تُكُونَ الْأَلِفُ ضَمِيراً فَاعِلاً بالفعل وأخواك بدل منه.^(٢)

ومنهم من أجاز تقديم خبر المبتدأ إذا أَمِنَ اللبس ، فتقول قاما الزيدان ، وقاموا
الزَّيْدُونَ ، وقمن الهندات ؛ لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعٌ قَدْ أَمِنَ فِيهِ اللبس الَّذِي كَانَ يَعْرضُ فِي
فعل الواحد لو قُدِّمَ.^(٣)

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٥٣ / ١ .

(٢) هو مذهب جميع البصريين إلا الأخفش والمبرد . نظر الارتشاف : ٤١ / ٢ ، تحقيق : (النماس)

(٣) هو مذهب الأخفش والمبرد : انظر الارتشاف : ٤١ / ٢ ، تحقيق النماس ، وانظر شرح

التسهيل لابن مالك : ٢٩٨ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٣٣٩ - ٣٤٠ .

وهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ تَفْرِيعٌ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْخَيْرِ ، وَأَمَّا مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَعْنَى عَنِ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَعَنِ التَّفْصِيلِ فِي ذَلِكَ.

قَوْلُهُ :

أَوْ كَانَ مُسْتَنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً أَوْ لَازِمٍ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدًا

يقول : إِذَا كَانَ الْخَيْرُ مُسْتَنَدًا لِمَبْتَدَأٍ دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الْابْتِدَاءِ نَحْوُ : لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ فَتَقُولُ : قَائِمٌ لَزَيْدٌ ، أَوْ مُسْتَنَدًا إِلَى لَازِمِ الصَّدْرِ نَحْوُ : أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ فَلَا يَجُوزُ - أَيْضًا - تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ فَتَقُولُ : فِي الدَّارِ أَيُّهُمْ ، وَتُلَخِّصُ أَنَّ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يَجْتَنِعُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْخَيْرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ عَلَى مَا ذَكَرَ هَذَا النَّاطِمُ سِتَّةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَسْتَوِيَ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَيْرُ تَعْرِيفًا أَوْ يَسْتَوِيَا تَنْكِيرًا ، أَوْ يَكُونُ الْخَيْرُ فِعْلًا أَوْ يَكُونُ مَحْصُورًا ، أَوْ يَكُونُ دَخَلَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ لَامُ الصَّدْرِ ، أَوْ يَكُونُ الْمَبْتَدَأُ اسْمَ شَرْطٍ نَحْوُ : أَيُّهُمْ يَقُمُ أَقَمَ إِلَيْهِ ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : أَيُّهُمْ يَقُومُ ؟ أَوْ مِضَافًا إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَحْوُ : غَلَامٌ أَيُّهُمْ يَقُمُ أَقَمَ إِلَيْهِ ، وَغَلَامٌ أَيُّهُمْ يَقُومُ ؟ أَوْ تُكُونُ كَمُ الْخَبَرِيَّةِ فِي اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ نَحْوُ : كَمُ غَلَامٍ لِي ، أَيْ كَثِيرٍ مِنَ الْعِلْمَانِ لِي ، أَمْ مَا التَّعْجِيبَةِ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !.

وَنَقَصَ مِنْ مَوَاضِعِ مَنَعَ تَقْدِيمِ / ٤٨ الْخَيْرِ مَا نَذَكَرَهُ فَمِنْ ذَلِكَ : أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ مِثْلَهُ بِالْمَبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ حَاتِمٌ جُودًا ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي هَذَا إِذَا فَهِمَ الْمَعْنَى جَازَ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، أَوْ يَكُونُ قَدْ سَدَّتِ الْحَالُ مَسْدَهُ فَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْمَبْتَدَأِ وَتَأْخِيرُ الْخَيْرِ نَحْوُ : ضَرَبَنِي زَيْدًا قَائِمًا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدِمَ مَا سَدَّ مَسْدَ الْخَيْرِ فَلَا تَقُولُ : قَائِمًا ضَرَبَنِي زَيْدًا ؛ إِلَّا عَلَى قَوْلِ الرَّجَاحِ فَإِنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ^(١).

أَوْ يَكُونُ الْمَبْتَدَأُ فِيهِ مَعْنَى الدَّعَاءِ مَعْرِفَةً كَانَ نَحْوُ : الْخَبِيَّةُ لَزَيْدٍ ، أَوْ نَكْرَةً نَحْوُ : وَيَحِ لَزَيْدٍ ، أَوْ يَكُونُ جُمْلَةً لَا تَقْتَضِي الصَّدْقَ وَلَا الْكُذْبَ نَحْوُ : زَيْدٌ أَضْرَبُهُ ، وَزَيْدٌ

هَلَّا تَضْرِبُهُ ، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَكَذَلِكَ مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ زَيْدٍ عَلَى
اللَّغَتَيْنِ فَلَا يَجُوزُ : مَا بِقَائِمٍ زَيْدٌ ، وَيَعْنِي بِاللَّغَتَيْنِ لُغَةُ تَمِيمٍ وَلُغَةُ الْحَجَازِيِّينَ ^(١) ، وَسَيَأْتِي
الْخِلَافُ فِي هَذَا.

أَوْ يَكُونُ خَيْرًا عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ نَحْوُ : هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، لَا يُقَالُ ضَمِيرُ الشَّانِ
لِأَنَّهُ لَزِمَ الصَّدْرَ لِحَوَازِ دُخُولِ النِّوَاسِخِ عَلَيْهِ ، أَوْ يَكُونُ الْخَيْرُ فِي مِثْلِ نَحْوِ : " الْكَلَابُ عَلَى
الْبَقَرِ " ^(٢).

أَوْ يَكُونُ مَقْرُونًا بِالْفَاءِ نَحْوُ : الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ
دِرْهَمٌ ، أَوْ يَكُونُ خَيْرًا عَنْ ضَمِيرِ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ مَخْبِرٌ عَنْهُ بِالَّذِي أَوْ الَّتِي أَوْ أَحَدُ
فُرُوعِهِمَا ، أَوْ بِنَكْرَةٍ أَوْ مَعْرِفَةٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَقَدْ عَادَ الضَّمِيرُ مُطَابِقًا لِلْمُبْدَأِ فِي
التَّكْلِمِ أَوْ الْخِطَابِ نَحْوُ : أَنْتَ الَّذِي تُضْرِبُ زَيْدًا ، أَنْتَ رَجُلٌ تَضْرِبُ زَيْدًا ، أَنْتَ
الرَّجُلُ تَضْرِبُ زَيْدًا ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ خِلَافًا
لِلْكَسَائِيِّ ^(٣) فَإِنَّهُ يُجِيزُ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَخِيرَةِ فَيَجِزُ : الَّذِي تَضْرِبُ زَيْدًا أَنْتَ ،
وَكَذَلِكَ فِي الْأَمْثَلَةِ بَعْدَهَا ^(٤).

قَوْلُهُ ^(٥):

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبْنًى يُخْبَرُ

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٥٩٥ - ٥٩٦ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٣.

(٢) هو المثل : ٣٠٣٦ من أمثال الميداني : ٢ / ١٤٢ ، وهو مثل يضرب عند تحرّيش بعض القوم

على بعض من غير مبالاة يعني لا ضرر عليك فخلهم ، وهذا المثل يروى بنصب : " الْكَلَابُ "

على معنى : أُرْسِلَ الْكَلَابُ . انظره في التذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٢.

(٣) التذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٤) التذييل والتكميل : ٣ / ٣٤٢ - ٣٤٤.

(٥) ترك الشارح بيّناً قبل هذا البيت وهو :

عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرٌ مُتَزَمٌ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ

يشير هذا البيت إلى مسألة مشهورة عبر عنها النحاة في كتبهم بعبارة حسنة سهلة المدرك ، وذلك أن يكون المبتدأ اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر نحو : في الدار ساكنها ، وعلى التمرة مثلها زبدا ، ونحو ذلك.

وعبر هذا الناظم بهذه العبارة المثيجة الفاسدة ، أما تبييها فغير خاف لكثرة الضمائر التي في عليه وفي به وفي عنه وللحشو - أيضاً - فلا يظهر معنى لقوله مبيناً.

وأما فسادها فواضح ؛ لأن الضمير في قوله : " عليه " إما أن يكون عائداً على المبتدأ ، ويصير المعنى كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد على المبتدأ ضمير من الشيء الذي يخبر به عن المبتدأ.

ولا يوجد هذا الحكم أبداً في صورة من الصور لا هذه التي نحن بصددتها ولا غيرها ؛ لأن الضمير الذي في قولهم : في الدار ساكنها يستحيل أن يكون عائداً على المبتدأ الذي هو الساكن وإنما هو ضمير الدار قطعاً ، وإما أن يكون عائداً على الخبر ، ويصير المعنى : كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه أي على الخبر مضمراً من المبتدأ الذي يخبر عنه به أي بالخبر وليس الضمير على هذا التقدير عائداً على الخبر ؛ لأن الخبر ليس الدار ولا التمرة وإنما الخبر جار والمحرور والخبر في الحقيقة إنما هو العامل فيه.

وكان هذا الناظم قد تلقف هذه العبارة عن أبي الحسن بن عصفور^(١) فإنه رفع له في شرح الجمل : أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على الخبر^(٢) فاتبه

(١) ابن عصفور : هو أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي أخذ عن الدباج والشلوين وحمل راية النحو بالأندلس وله من التصانيف : المقرب وشرحه ومختصر المحتسب لبن جني وشرح جمل الزجاجي وغيرها ، توفي سنة (٦٦٩هـ) . ينظر المدارس النحوية : ٣٠٦ ، ونشأة النحو : ٢٠٢ .

(٢) انظر النص في شرح الجمل لابن عصفور تحقيق : صاحب أبو جناح ، ج ١ ص ٣٥٣ .

فِي ذَلِكَ وَهُوَ كَلَامٌ فَاسِدٌ ، وَقَدْ أَصْلَحَهُ فِي كِتَابِهِ الْمُقَرَّبُ^(١) ، فَقَوْلُ النُّحَوِيِّينَ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَيْرِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْدَلَ لَوْضُوحِهِ وَصَحْتِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا التَّائِيْلُ أَنَّ الْخَيْرَ يَلْتَزِمُ تَقْدِيمَهُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

الأول : أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا وَعَنِ بَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنِهْمَا مَسْوُوعًا لِحَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ^(٢) ، وَشَرْطُ هَذَا الظَّرْفِ / ٩٤ وَالْمَجْرُورِ - أَيْضًا - أَنْ لَا يَكُونَ وَاحِدٌ مَنِهْمَا نَكْرَةً شَدِيدَةً الْإِهَامِ ، فَلَا يَجُوزُ : فِي دَارِهِ رَجُلٌ ، وَلَا خَلْفًا امْرَأَةً .

الثاني : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي فَرَعْنَا مِنْهَا وَهِيَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَبْتَدَأِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَيْرِ نَحْوُ : فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا .

الثالث : أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ لَازِمَ الصَّنَدَرِ .

الرابع : أَنْ يَكُونَ مَحْضُورًا ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا فِي الْبَيْتَيْنِ بَعْدَ وَمَثْلَهُمَا ، وَانْدَرَجَ فِي قَوْلِهِ :^(٣)

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْنِيدَ

وَأَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ كَمِ الْخَبَرِ نَحْوُ : كَمْ دَرَاهِمٍ مَالُكَ ، أَيْ كَثِيرٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ مَالُكَ ، أَوْ يَكُونَ مِضَافًا إِلَيْهَا نَحْوُ : صَاحِبُ كَمْ غَلَامٍ أَنْتَ ، أَوْ مِضَافًا لِاسْمِ اسْتِفْهَامِ نَحْوُ : غَلَامُ أَيِّ رَجُلٍ زَيْدٌ .

(١) الْمُقَرَّبُ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٨٥ / ١ ، وَشَرْحُهُ : ٧١٨ / ١ ، وَنَصَهُ : أَوْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ قَدْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَيْرِ .

(٢) تَعْبِيرُ ابْنِ عَصْفُورٍ أَدَقُّ مِنْهُ حِينَ قَالَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ : أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً وَلَا مَسْوُوعًا لِلْإِبْتِدَاءِ بِهَا إِلَّا كَوْنُ خَيْرِهَا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا مُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ . شَرْحُ الْحَمَلِ : ٣٥٣ / ١ .

(٣) تَمَامُ هَذَا الْبَيْتِ وَالْبَيْتُ الَّذِي يَلِيهِ هُوَ :

كَايْنٍ مِنْ عِلْمَتِهِ نَصِيرًا

وَعَبْرُ الْغَضُورِ قَدَمُ أَبَدَا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

ونقص من مواضع لزوم تقديم الخبر : أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَعْمَلَ مُتَقَدِّمًا فِي مِثْلِ
نَحْوِ : " فِي كُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ " ^(١) ، أَوْ تَكُونَ الْفَاءُ دَخَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي نَحْوِ : أَمَّا
فِي الدَّارِ فَزَيْدٌ ، أَوْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ أَنْ وَمَعْمُولِيهَا نَحْوِ : صَحِيحٌ أَنْتَ قَائِمٌ ، وَعِنْدِي أَنْتَ
مَنْطَلِقٌ ، فَلَا يَجُوزُ : أَنْتَ قَائِمٌ صَحِيحٌ ، وَلَا أَنْتَ مَنْطَلِقٌ عِنْدِي .

هَذَا مَذْهَبُ سَيُوهِ وَالْجُمْهُورِ أَعْنِي أَنَا الْإِبْتِدَاءُ بِأَنْ لَفْظًا غَيْرَ جَائِزٍ ، وَأَجَازُ
ذَلِكَ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ وَأَبُو حَاتِمٍ وَهَذَا مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى أَنْ ، أَمَّا فَإِنْ تَقَدَّمَتْ أَمَّا فَلَا
خِلَافَ فِي الْجَوَازِ نَحْوِ : أَمَّا أَنْ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ فَصَحِيحٌ ^(٢) .

قَوْلُهُ :

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا نَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَ كَمَا

ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ ثُمَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ أَوْ الْخَبَرِ جَائِزٌ ذَلِكَ ،
وَمِثْلُ الْمِثَالَيْنِ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَفِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ ، ثُمَّ تَعَرَّضَ إِلَى الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَجِبُ
فِيهَا حَذْفُ الْخَبَرِ ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ إِلَى الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ ، وَذَكَرَ فِي
الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا قَوْلَهُ :

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنَفٌ فَزَيْدٌ اسْتَغْنَى عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

وَهُوَ جَوَابُ لِقَوْلِهِ : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فَجَعَلَ زَيْدًا مَحْذُوفًا وَكَأَنَّهُ قَالَ : زَيْدٌ دَنَفٌ
وَجَرَتْ عَادَةُ النُّحَوِيِّينَ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ لَا يَقْدُرُوا الْمَحْذُوفَ مَظْهَرًا إِلَّا مَا يَقْدُرُؤُسُهُ
مُضْمَرًا ، أَيْ دَنَفٌ .

(١) هذا المثل في مجمع الأمثال : ٢ / ٨٣ برقم : ٢٧٩٧ وروايته فيه : " في كل أرض سعد بن
زيد " وقاله الأصبط بن قريع حينما رأى من أهله وقومه أموراً كرهها ففارقهم فرأى من
غيرهم مثل ما رأى منهم فقال : في كل أرض سعد بن زيد .

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٣ / ٣٥٠ ، وهناك فيه مواضع أخرى زادها أبو حيان نقلاً عن
النحويين ، وانظر : ٣ / ٣٥٠ - ٣٥٢ .

فإذا قيل : كيف محمد ؟ ، فيقال : منطلق قَدَرُوهُ : هو منطلق ؛ لأنه لا حاجة إلى الإظهار ، فإنما يُقَدَّرُونَهُ مُضْمَرًا ؛ لأنه قد تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مظهرًا في كلام السائل ، فتقديره بالمظهر يشعر بالمعايرة ، وتقديره بالمضمر يعين أنه الأول لا محالة ، فلذلك قَدَرَهُ النُّحَاةُ بالمضمر لا بالمظهر.

﴿مَوَاضِعُ حَذْفِ الْخَبَرِ وَجُوباً﴾

قَوْلُهُ :

وَيَعْدُ لَوْلَا غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرِ حَتَمَ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

يُشِيرُ يَقُولُهُ : " غَالِباً " إِلَى أَنَّهُ رَبَّمَا أُثْبِتَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ بَعْدَ : " لَوْلَا " ، وَالَّذِي عَلَيْهِ مُشَاهِيرُ النِّحَاةِ أَنَّ الْخَبَرَ يَجِبُ حَذْفُهُ بَعْدَ : " لَوْلَا " ^(١) وَهَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَ الْمَرْفُوعَ بَعْدَ : " لَوْلَا " مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ .

وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِنَفْسِ : " لَوْلَا " كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَاءُ ^(٢) وَابْنُ كَيْسَانَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَأَبُو مَنْصُورٍ الْجَوَالِيقِيُّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَوْ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكَسَائِيُّ ^(٣) ، فَإِذَا قُلْتُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، فَتَقْدِيرُهُ : لَوْلَا حَضَرَ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ هَكَذَا النِّقْلَ الْمَحْرُورَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ ^(٤) ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْإِنْصَافِ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ : " لَوْلَا " يَرْتَفِعُ الْأَسْمَ بَعْدَهَا بِهَا ، وَأَنَّ الْبَصْرِيِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ^(٥) ، وَإِذَا قُلْنَا بِشَيْءٍ مِنْ مَذْهَبِ الْفَرَاءِ أَوْ الْكَسَائِيِّ فَيَطْبِيعُ هَذَا كُلَّهُ ^(٦) أُنْغِصِي

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور يقول : قسم يلتزم فيه حذف الخبر وذلك المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيد لأكرمته ، التقدير لولا زيد حاضر ، إلا أنه لا يجوز ذكر خبر لولا لأن الكلام قد طال فالتزم فيه الحذف تحقيفاً ، شرح الجمل ١ / ٣٥١ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٠٤ ، وأما ابن الشجري : ٢ / ٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٨٣ ، وشرح الكافية : ١ / ١٠٤ ، ونسب في الإنصاف للكوفيين : ص : ٧٠ - ٧٨ .

(٣) نسب للكسائي في التذيل والتكميل : ٣ / ٣٠٠ ، ونسب للكوفيين في التبيين : ٢٣٩ .

(٤) ورد ابن مالك قول الفراء والكسائي دون ذكر اسميهما فقال : " والقولان مردودان لأنهما مستلزمان ما لا نظير له إذ ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع ولا يقبل ما يستلزم عدم النظر مع وجدان ما له نظير " ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٨٣ .

(٥) الإنصاف : ص : ٧٠ .

(٦) قوله فيطبيع جواب إما في قوله : وأما إذا قلنا .

الْكَلَامُ فِي وَجوب ذكر الخير بعد لولا وجوازه إذ لا خير إذ لا مبتدأ ، ولكن التفرع عَلَى ما ذهب إليه البصريون وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا أَنَّ الْخَيْرَ هُوَ : لا كرمتك ؛ كما ذهب إليه ابن الطراوة فلا خَيْرَ مَحذُوفٌ.

وَقَدْ فَصَّلَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ : الْخَيْرُ بَعْدَ لَوْلَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَوْنًا مُطْلَقًا / ٥٠ أَوْ كَوْنًا مُقَيَّدًا ، إِنْ كَانَ كَوْنًا مُطْلَقًا وَجِبَ حَذْفُهُ نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لا كرمتك ، أَيْ : لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ ؛ وَإِنْ كَانَ كَوْنًا مُقَيَّدًا ، فإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِهِ دَلِيلٌ أَوْ لَا يَكُونَ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ فِي حَانُوتِهِ لَكَانَ كَذَا ، فَلَوْ حَذَفْتَ هَذَا الْخَيْرَ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى حَذْفِهِ.

وَإِنْ كَانَ عَلَى حَذْفِهِ دَلِيلٌ فَيَجُوزُ حَذْفُهُ نَحْوُ أَنْ يُقَالَ : لَقَدْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ فَلَانٌ فيقول : لَوْلَا زَيْدٌ لَمَتَ ، أَيْ لَوْلَا زَيْدٌ عَمْسٌ ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَا يَمْتَنِعُ لِأَجْلِ الْكُونِ الْمَطْلُوقِ إِمَّا يَمْتَنِعُ لَوْجُودِ الْكُونِ الْمُقَيَّدِ وَهُوَ الْإِحْسَانُ. ^(١)

وقوله : " وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ " ؛ أَيْ : هَذَا الْحَذْفُ الَّذِي هُوَ مَتَحْنَمٌ اسْتَقَرَّ فِي نَصِّ الْيَمِينِ مِثَالُ ذَلِكَ : يَمِينُ اللَّهِ لِأَخْرَجْنِ ، أَمَانَةُ اللَّهِ لِأَخْرَجْنِ ، أَيْمَنُ اللَّهِ لِأَخْرَجْنِ ، لَعَمْرُكَ لِأَخْرَجْنِ ، تَقْدِيرُهُ : يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَلْ أَجَازُوا فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً مَحذُوفٌ الْخَيْرَ كَمَا قَرَّرَ هَذَا النَّاطِمُ وَأَجَازُوا أَنْ يَكُونَ خَيْرًا مَحذُوفٌ الْمَبْتَدَأُ ، التَّقْدِيرُ : قَسَمِي يَمِينُ اللَّهِ ، وَمِمَّنْ أَجَازَ الْوَجْهَيْنِ ابْنُ عَصْفُورٍ وَلِلَّذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْمَوْضِعَ فِيمَا يَجِبُ حَذْفُهُ. ^(٢)

(١) القائلون بالتفصيل هم الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٦ / ١ ، وشرح شذور الذهب : ٣٧ ، والتصريح : ١٧٩ / ١ ، والأشعري : ١ / ١ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥١ / ١ ، والمقرب : ٨٤ / ١ - ٨٥ .

قَوْلُهُ :

وَبَعْدَ وَائٍ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعٍ كَمَثَلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

هَذَا فِيهِ قَوْلَانِ ذَكَرَهُمَا الْأَخْفَشُ فِي الْأَوْسَطِ :

أحدهما : أَنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : مَقْرُونَانِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ.

وَالْقَوْلُ الْآخَرُ : أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ حَذَفَ خَيْرَ بَلْ هَذَا كَلَامٌ نَامٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : كُلِّ رَجُلٍ مَعَ صِنْعِهِ ، وَهَذَا كَلَامٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَذَفٍ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ.^(١)

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ شَبِيهَةٌ بِقَوْلِهِمْ : حَسِبَكَ يَنْمُ النَّاسُ ، فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ لَا خَيْرَ لَهُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : اكْفَفَ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ طَاهِرٍ.^(٢)

وَقِيلَ : الْخَبَرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : حَسِبَكَ السَّكُوتُ بَيْنَ النَّاسِ ، وَهَذَا عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ فِي : " حَسِبَكَ " أَنَّ الْحَرَكَةَ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.^(٣)

وَحَكَى أَبُو زُرْعَةَ^(٤) وَهُوَ أَحَدُ أَصْحَابِ الْمَازِنِيِّ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ الْعَلَاءِ^(٥) قَالَ : حَسِبَكَ يَنْمُ النَّاسُ ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ سَمِيَ بِهِ الْفِعْلُ مِثْلُ : رُوِيَ ، وَأُضِيفَ

(١) ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ أَنَّهُ مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ : ٢٨٣ / ٣ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لَابْنَ مَالِكٍ : ٢٧٧ / ١ .

(٢) انْظُرِ التَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٨٦ / ٣ .

(٣) التَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٨٦ / ٣ .

(٤) قَالَ السِّيُوطِيُّ عَنْهُ : " أَبُو زُرْعَةَ الْفَزَارِيُّ ذَكَرَهُ الزَّيْدِيُّ وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ الدِّينِ فَقَالَا لِعُيُوفٍ لَمْ نَقِفْ عَلَى اسْمِهِ " . انْظُرِ بَغِيَّةَ الْوَعَاةِ : ١٢٥ ، وَطَبَقَاتُ اللَّغَوِيِّينَ وَالتَّحْوِيلِينَ : ١٢٥ .

(٥) هُوَ عَمْرُو بْنُ الْعَلَاءِ بْنُ عِمَارٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَازِنِيُّ النَّحْوِيُّ الْمَقْرئُ أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ ، تَوَفَّى سَنَةَ (١٥٨هـ) ، انْظُرِ الْبَغِيَّةَ : ٢ / ٢٣١ - ٢٣٢ .

إلى الكاف كما أضيفت عليك^(١) ، نقل ذلك عن الفارسي أبو الطيب محمد بن طوسي القصري.^(٢)

قَوْلُهُ :

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَيْرًا عَنْ الَّذِي خَيْرُهُ قَدْ أَضْمَرَ

ذكر أنه يجب حذف الخبر في أربعة مواضع :

أحدها : بعد لولا غالباً.

الثاني : في نص عين.

الثالث : بعد واو مع.

الرابع : إذا سدت الحال مسد الخبر وهذه عبارة النحويين ، وَقَدْ عَيَّرَ هَذَا النَّاطِمُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ : " وقبل حال البيت "

ومعناه : أنه يحذف الخبر قبل حال لا يكون تلك الحال خيراً عن المبتدأ الذي قد أضمر خبره فيوقف حذف الخبر على أن يكون قبل حال لا تكون خيراً عن مبتدأ حذف خبره ، قال : آل المعنى إلى أن الخير لا يحذف إلا عن مبتدأ محذوف الخبر ، وهذا في غاية الفساد ، وهو شيء دقيق لا يدرك بأول نظر ، فينبغي أن يُعَمَّ النظر في ذلك.

وهذا كله تفريع على مذهب من يقول : إن ضربي مبتدأ وأن الخبر محذوف ، وأنه إذا كان المصدر المبتدأ به ماضياً قَدَّرَ الخير إذ كان ، وإن كان مستقبلاً قدر إذا كان ، وهذا مذهب مشاهير البصريين.

(١) في التذييل والتكميل : ٢٨٦ / ٣ .

(٢) هو محمد بن طوسي القصري أبو الطيب من النحويين المعتزلة أحد تلاميذ أبي علي الفارسي أملى عليه المسائل البصريات ولم يذكر السيوطي وفاته . البغية : ١ / ١٢٢ ، وانظر معجم الأدباء : ١٨ / ٢٠٦ - ٢٠٧ .

وذهب الأخفش إلى أن التقدير : ضربي زيداً ضربه قائماً^(١) ، فجعل الخير المحذوف ليس الطرف وإنما هو : ضربه.

فأما من زعم أن ضربي فاعل بفعل محذوف ؛ أي : ثبت ضربي زيداً قائماً^(٢) ، أو من ذهب / ٥١ إلى أنه مبتدأ لا خير له لوقوعه موقع الفعل فكأنك قلت : ضربت زيداً قائماً^(٣) ، أو من ذهب على أن قائماً هو نفس الخير وهو مذهب الكسائي ، وهشام والفراء وابن كيسان في المشهور عنهم لا على ما نقل ابن السيد عنهم أن الخير محذوف بعد قائم ، تقديره : ثابت أو موجود فيطيح هذا التفريع كله.^(٤)

ولهذه الحال أحكام كثيرة سندكر طرفاً منها في باب الحال إن شاء الله تعالى حيث يشر إلى ذلك المصنف.^(٥)

ولا تسد هذه الحال مسد الخير إلا إذا كان المبتدأ مصدراً ، والمضاف إلى هذا المصدر نحو : أكثر شربي السويق ملتوتاً ، يجري مجرى هذا المصدر ، فتكون هذه الحال تسد مسد غيره ، ولذلك مثل في البيت الثاني بقوله :

..... وأتم تبيي الحق منوطاً بالحكم

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٨٠ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ١٠٥ ، والتذيل والتكميل : ٣ / ٢٩٠ .

(٢) ذكر أبو حيان هذا المذهب في التذيل والتكميل دون نسبة : ٣ / ٢٨٧ .

(٣) هو مذهب ابن درستويه كما ذكره الرضي في شرح الكافية : ١ / ١٠٥ ، والتذيل والتكميل دون نسبة : ٣ / ٢٨٨ .

(٤) التذيل والتكميل دون نسبة : ٣ / ٢٩٩ - ٣٠٣ .

(٥) لم يذكر طرفاً كما قال وإنما ذكر هناك عدة صفحات صدرها بقوله : ونحن الآن نتكلم على هذه المسألة لتلا يخلو هذا الكتاب عنها فنقول : أجمع النحويون ... إلخ.

فأتم مضاف إلى المصدر الذي هو تبين ، ومنوطاً حال سدت مسد خيره ،
وقد ذكر بعض النحويين^(١) أن الأسماء التي لا حقيقة لها في الوجود نحو : الطيف
والخيال تجري مجرى هذا المصدر في كونه يجوز أن يكون مبتداً وتسد الحال مسده
فأجاز : خيال هند هاجرة ، أي : إذ كانت أو إذا كانت على ما تقدم من التقديرين ،
وجعل من ذلك قول الشاعر^(٢) :

خَيَالٌ لَأَمِّ السَّلْسِيلِ وَدُونَهَا مَسِيرَةٌ شَهْرٍ لِلْبَرِيدِ الْمُذْبَذَبِ

ولا يتعين ذلك في هذا البيت إذ يحتمل أن يكون خيال خبر مبتداً مرفوع على
تقديره هذا خيال لا على ما ظنه القائل من أن قوله : " خيال " مرفوع على الابتداء
والخبر محذوف سدت الحال التي هي قوله : " ودونها مسيرة شهر " مسد الخبر ، وإذا
دخلت على الحال واوها فهل تسد مسد الخبر ؟ ، في ذلك خلاف . منهم من أجاز
ذلك^(٣) ، ومنهم من منعه^(٤) ، وذلك نحو : ضربني زيدا وهو قائم ، وسأيتي .

قَوْلُهُ :

(١) نسبة أبو حيان في التذييل والتكميل إلى ابن عصفور : ٣ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .
(٢) البيت من بحر الطويل وهو للبعث بن حريث في الحماسة : ١ / ٢١٨ ، وشرح الحماسة
للرمزوقي : ٣٧٦ ، وللأعلم : ٦٣٥ ، والتذييل والتكميل : ٣ / ٣٠٥ .
اللمعة : المذبذب : الذي لا يستقر .
موطن الشاهد فيه : في قوله : " خيال " فقد زعم أبو الحسن بن عصفور أن الاسم الذي لا
حقيقة له في الوجود يجري مجرى المصدر في هذا المعنى لا يجري الجثت فتسد الحال مسد خبره
واستدل بهذا البيت .

(٣) الجواز هو مذهب الكسائي والفراء . انظر التذييل والتكميل دون نسبة : ٣ / ٣٠٦ .
(٤) المنع هو مذهب سيبويه والأخفش . انظر التذييل والتكميل دون نسبة : ٣ / ٣٠٦ ، واستشهد
أبو حيان لقول سيبويه بورود السماع وأورد شاهدين لذلك منهما قوله :
خير القتراني من المولى حليف رضا وشر بعدي عنه وهو غضبان .

وَأَخْبِرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شَعْرًا

ففي جواز تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ خلاف : منهم من أجازاه مطلقاً سواء أكان الخبران فصاعداً من قسم المفرد أم من قسم الجمل أم مركباً منهما ؟ نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ مَنْطَلِقٌ ، وزَيْدٌ وجهه حسن أبوه قَائِمٌ ، وزيد قائم أبوه منطلق ، ونحو ذَلِكَ ، وهذا ظاهر كلام هَذَا النَّاطِلِ.^(١)

ومنهم من قال : لا يُقَضَّى إلا خيراً واحداً فَإِنْ قَضَيْتَهُ أَكْثَرَ فَلَا يَدُ مِنْ حَرْفِ التَّشْرِيكِ نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، ومنطلق نحو : زَيْدٌ قَامَ أبوه وأخوه مسافر ، إلا أَنْ تَرِيدَ اتِّصَافَهُ بِذَلِكَ فِي حِينَ وَاحِدٍ فَيَحْزُزُ نَحْوُ : هَذَا حَلُوٌ حَامِضٌ ، أَي مَزٌ ، فَإِذَا لَمْ تَرِدْ أَنْ

(١) قال ابن مالك : " تعدد الخبر على ثلاثة أضرب . أحدها : أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه ؛ كقوله تعالى : (وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ . ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ . فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ) ، وكقول الرازي :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتَّى

وعلمة هذا النوع : صحة الاختصار على واحد من الخبرين أو الأخبار .. والثاني : أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك : بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب ومنه قول الشاعر :

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يَرْتَجِي وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

والثالث : أن يتعدد لفظاً دون معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ ؛ كقولك : هذا حامض حلو . بمعنى : مز ، وكقولك : هو أعسر أيسر ، بمعنى : أضيظ . أي : عامل بكلتا يديه فما كان النوع الأول صح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب عدده ، وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه الوحدة إلا مجازاً ، لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاختصار على بعض المجموع .. ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف بخلاف الثاني فلا يستعمل دون عطف ، وأما الثالث : فلا يستعمل فيه العطف ؛ لأن مجموعه بمزلة مفرد ، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض " . شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٧ / ١ .

يتصف بذلك في حين واحد وكأن ذلك في وقتين فلا يجوز نحو : زَيْدٌ ضاحك راکب ، وهذا هو اختيار من عاصروه من الشيوخ.^(١)

وإذا كان للمبتدأ خبران في حين واحد وكأنا بغير تشريك وهما مشتقان نحو : هذا حلواً حامضاً ، فهل فيهما ضميران أم الأول حال من الضمير والثاني متحمل ضمير المبتدأ ؟ فيه نظر.

نُفِلَ لَنَا أَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا ضَمِيرٌ وَاحِدٌ يَحْمِلُهُ الْخَبَرُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ تَنَزَّلَ مِنَ الثَّانِي مَزَلَةً الْجُزْءِ مِنْهُ وَصَارَ الْخَبَرُ إِنَّمَا هُوَ بَتَمَامِهِمَا ، وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُقَدَّرًا بَعْدَهُمَا لَا فِي الْخَبَرِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الثَّانِي - أَيْضاً - قَدْ تَنَزَّلَ مَزَلَةً الْجُزْءِ مِنَ الْأَوَّلِ وَالْخَبَرُ إِنَّمَا هُوَ مَجْمُوعُهُمَا.^(٢)

والذي أختاره أن كلا منهما تحمّل ضميراً من المبتدأ وأن كونهما خبرين في وقت واحد لا يخرجهما عن ما استقر في الخبر المشتق من تحمّل للضمير ، وثمرة

(١) وقال ابن عصفور : " واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف نحو قولك : زيد راکب وضاحك ، إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراد ، فيكون معنى قولك : زيد ضاحك راکب . جامع للضحك والركوب في حين واحد فلا تحتاج لعطف ؛ لأنهما خبران في اللفظ وبالنظر للمعنى خبر واحد . فهذا النوع هو الذي لا يحتاج فيه إلى حرف العطف وما عدا ذلك فلا بد من حرف العطف " . شرح جمل الزجاجي " الكبير " لابن عصفور : ١ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، وينظر المقرب لابن عصفور : ١ / ٨٦ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان : ٢ / ٦٥ ، وينظر : شرح المقرب " المرفوعات " ١ / ٧٣٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٢ / ١١٢٠ ، وبين ابن عصفور وابن هشام " ماجستير " بالأزهر . ١٤٥ :

(٢) انظر المسائل المشورة : ٣٢ - ٣٣ ، وقد قال فيه : " ليس الذكر في واحد منهما وذلك أنهما نزلا بمزلة شيء واحد فقاما مقامه ، وذلك أنك أردت : هذا مز ف جعلت حلواً حامضاً يدلان على محذوف وذلك المحذوف فيه ذكر من هذا فرجع على هذا ذكر شيء محذوف قام هذا مقامه " . وانظر الحجة : ١ / ٢٠٠ - ٢٠٢ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٩٠ .

هَذَا الْخِلَافُ تَظْهَرُ إِذَا جَاءَ بَعْدَهُمَا اسْمُ ظَاهِرٍ نَحْوُ : هَذَا الْبُسْتَانُ حُلُوٌ حَامِضٌ رُمَانُهُ ،
 فَإِذَا قُلْنَا : الْأَوَّلُ لَا ضَمِيرَ يَتَحَمَّلُ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الرُّمَانُ مَرْفُوعاً بِالثَّانِي ، وَإِذَا قُلْنَا أَنَّهُ
 يَتَحَمَّلُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ ، وَلَا التَّفَاتِ لِمَنْ شَرَطَ فِي بَابِ
 الْإِعْمَالِ أَنَّ الْعَامِلِينَ لَا يَتَنَازَعَانِ سَبَبِيًّا مَرْفُوعاً^(١) ، وَسَيَأْتِي هَذَا فِي بَابِهِ — إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٦٤ / ٢ - ١٦٦ ، والتذيل والتكميل : ٩٠ / ٤ .

﴿ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا ﴾

قَوْلُهُ : ٥٢ /

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ

ذكر أن كان وأخواتها ترفع المبتدأ اسماً وتَنْصِبُ الخبر ، وهذا إن كان عني بذلك بعض المبتدآت وبعض الأخبار ، فكان ينبغي أن يبين ذلك البعض ويخصه من سائر المبتدآت والأخبار ، وإن عني بذلك كل مبتدأ وخبر فهو خطأ محض ؛ لأن كثيراً من المبتدآت وكثيراً من الأخبار لا تدخل عليها كان ولا أخواتها كالمبتدأ إذا كان اسم شرط ، والخبر إذا كان جملة غير خبرية.^(١)

قَوْلُهُ :

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحَا

ذكر في هذه الأفعال : " لَيْسَ " وَلَهَا حالة لا تعمل فيها عند بعض العرب ، وهو إذا شبهت بـ : " مَا " فكما أن : " مَا " إذا شبهت بـ : " لَيْسَ " أعملت بالشروط التي ستذكر في بابها ؛ كَذَلِكَ : " لَيْسَ " إذا شبهت بـ : " مَا " غير العاملة لا تعمل ، وَذَلِكَ إذا أوجب خبرها إلا نحو : لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا أَخوكَ ، كانه قال : ما زيد إلا أخوك ، فكما أن : " مَا " إذا أوجب خبرها لا تعمل فكذلك : " لَيْسَ " ، وَرَوِيَ عن العرب : لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ ، أي : مَا الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ.^(٢)

(١) أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية كل هذه الأشياء لها الصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها وعليه فلا تكون اسماً لكان وأخواتها ، فلا تستثنى ، وأما الجملة الطلية فلم يقع معناها فلا تكون خبراً ، وأخبار هذه الأفعال واقعة في الماضي أو المستقبل.

(٢) في الكتاب لسيبويه ١/ ١٤٧ : " وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لَيْسَ تُجْعَلُ كَمَا وَذَلِكَ قَلِيلٌ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ وَهَذَا يَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ : لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ ، وَلَيْسَ قَالَهَا زَيْدٌ ... هَذَا كُلُّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ وَالْوَجْهَ وَالْحَدُّ أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى أَنَّ فِي لَيْسَ إِضْمَارًا وَهَذَا مُبْتَدَأٌ كَقَوْلِهِ : إِنَّهُ أَمَةٌ =

وقدر الفارسي تأويل ذلك وإبقاء : " لَيْسَ " عَلَى بَابِهَا مِنَ الْعَمَلِ ^(١) ، وَلَيْسَ بشيء لثبوت ذلك لغة لِبَنِي تميم. ^(٢)

وهذه المسألة جرت بين عيسى بن عمر الثقفي وبين أبي عمرو بن العلاء ، كان عيسى ينكر الرفع وأبو عمرو يميزه فاجتمعا ، فقال له عيسى في ذلك ، فقال له أبو عمرو : نمت يا أبا عمرو ، وأدج الناس لَيْسَ في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا تميمي إلا وهو يرفع ، ثم وجه أبو عمرو خلفا الأحمر وأبا محمد اليزيدي إلى بعض الحجازيين وجهدا أن يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخيرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من إصبعه ورمى به إلى أبي عمرو ، وقال : هو لك بهذا والله فقت الناس.

قوله :

فَتَى وَانْفَكَّ وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لَشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ

أما فتى فيقال فيها : فتأ على وزن فَعَلَ ، وافتأ على وزن : افْعَلَ ، وقوله : "وهذي الأربعة" يعني : زال ، وبرح ، وفتى ، وانفك.

وقوله : " لشبه نفي " شبه النفي يريد به النهي والدعاء نحو : لَا تَزَلْ مُحْسِنًا لَزَيْدٍ ، وَلَا زَالَ اللَّهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ ، وقوله : " أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ " يعني : أن تكون منفية بحرف نحو : ما زال زيد قائما ، أو : لن يزال زيد قائما ، أو : لم يزال زيد ، أو :

= الله ذاهبة ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ ، وما كان الطيب إلا المسك .

(١) قال الفارسي : " فأما الوجه الآخر : فهو نادر على قياس نظائره وقليل في الاستعمال -أيضا- على ما حكاه أبو عمر وقلة هذا في الاستعمال كقلة استعمال : ليس الطيب إلا المسك على التشبيه بما " . كتاب الشعر الفارسي : ١١ ، وينظر الأصول : ٥٩ / ٢ ، وأما ابن الشجري : ٣٠٢ / ١ : تحقيق : الطناحي ، والمسائل البغداديات : ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٢) هو ما قاله أبو حيان في التذيل والتكميل : ١١٨ / ٤ : تحقيق : هنداي.

لا يزال ، أو : زَيْدٌ غَيْرُ زَائِلٍ قَائِمًا ، أو : قَلَمًا يَزَالُ زَيْدٌ قَائِمًا ، أو : لَسْتُ زَائِلًا قَائِمًا ، فَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَكَانَ التَّنْفِي بِالْحَرْفِ أَوْ بِالِاسْمِ أَوْ بِالْفِعْلِ.

وذكر النَّاظِمُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَعَ الْبَيْتِ قَبْلَهُ ، وَالْبَيْتُ بَعْدَهُ ثَلَاثَةُ عَشَرَ فِعْلًا تَرْفَعُ الْإِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.

وكلها أفعال بلا خلاف إلا : " لَيْسَ " فقد تقدم الخلاف فيها في أول هذا الكتاب^(١).

ومن قال بفعليتها فوزنها عنده : فَعَلَ بكسر العين وخففت^(٢) ، ولزمت التخفيف لثقل الكسرة في الياء ، ولا يجوز أن يَكُونَ وزنها (فَعَلَ) لأنه لو كان

(١) اختلف العلماء في فعلية ليس فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، قال سيبويه في ذلك : " كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر . تقول كان عبد الله أخاك " . الكتاب ١ / ٤٥ ، وقال ابن السَّراج : " فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست ؛ كما تقول : ضربت ، ولستما كضربتما ، ولسنا كضربنا ، ولسن كضربين ، ولستن كضربتين ، وليسوا كضربوا ، وليست أمة الله ذاهبة ؛ كقولك : ضربت أمة الله زيداً " . الأصول في النحو لابن السَّراج : ١ / ٨٢ ، ٨٣ ، وقد خالف الفارسي في فعلية " لَيْسَ " وقال بحرفيتها ، قال أبو علي : " وأما (لَيْسَ) فَقَدْ اختلف أصحابنا فقال قوم إنها فعل بدلالة أن الضمير يتعلق بها ويتصل بها وذلك قولك : لَيْسَ ... وهذا لا يلزم وذلك أن (ها) وهي حرف يتصل بالضمير ، وذلك قولك / هاءموا ، فلما اتصل (ها) بها ولم يكن ضميراً فكذلك يتصل بَلَيْسَ ولا يَكُونُ ضميراً ، ومما يدل على أنها لَيْسَتْ بفعل أنها تدل على التَّنْفِي ولا تدل على حدث ولا زمان " . انظر المسائل المثورة للفارسي : مسألة رقم ٢٤٧ ، والحلبيات : ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وإيضاح الشُّعْمَر : ١٠ ، والمسائل البصريات : ٨٣٣ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٧٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٩٩ ، والتذيل والتكميل لأبي حيان : ٤ / ١٧ تحقيق : هنداوِي.

(٢) انظر الكتاب لسبويه : ٢ / ٣٧ ، ٤٠٠ ، ٤ / ١٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٣ ، ٣ /

كَذَلِكَ لَكَانَ مِمَّا تَحْرَكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَتَنَقَّلَبَ الْيَاءُ فَتَصِيرُ : لَاسٍ مِثْلَ : بَاعَ ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُكُونَ - أَيْضاً - فَعْلٌ ؛ لِأَنَّهُ / ٥٣ لو كَانَ : (فَعْلٌ) لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ إِذَا
اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ الضَّمِيرِ فَأَوَّاهَا مَضْمُومَةٌ نَحْوُ : طَلْتُ فِي : طَال ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ سُمِعَ
فِيهَا : لُسْتُ بِضَمِّ اللَّامِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا مِمَّا بَنِيَتْ مَرَّةً عَلَى فَعْلٍ ، وَهُوَ الْكَثَرُ
وَمَرَّةً عَلَى : فَعْلٌ وَهُوَ الْأَقْلُ .

فَإِنْ قُلْتُ : لو كَانَ عَلَى فَعْلٍ لَلَزِمَ كَسْرُ فَائِئِهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ الضَّمِيرِ
نَحْوُ : نِلْتُ فِي : نَالَ ، وَإِذَا كَانُوا يَكْسِرُونَهَا فِي : (فَعْلٌ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ فَيَقُولُونَ فِي :
بَاعَ : بَعْتُ فَلَانَ يَكْسِرُونَهَا فِي (فَعْلٍ) أَوَّلَى ، فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ : لِسْتُ بِكَسْرِ
اللَّامِ ؟ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا - أَيْضاً - لَازِمٌ لو قُلْنَا : إِنْ أَصْلُهَا (فَعْلٌ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ ؛
لَكِنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا شَذُوذَانِ :

أَحَدُهَا : تَخْفِيفُ عَيْنِهَا بِلَا مُوجِبٍ تَصْحِيحِهِ .

وَالثَّانِي : عَدَمُ كَسْرِ فَائِئِهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ الضَّمِيرِ وَعَلَى دَعْوَى أَهْلِهَا (فَعْلٌ)
يَلْزَمُ الشَّدُوذُ الثَّانِي فَقَطْ لَا الْأَوَّلُ ، لِأَنَّ تَخْفِيفَ (فَعْلٍ) إِلَى : فَعْلٌ قِيَاسٌ مُطَرَّدٌ نَحْوُ :
شَهِدَ ، وَعَلِمَ فِي : شَهِدَ ، وَعَلِمَ ، فَلِذَلِكَ كَانَ ادِّعَاءُ أَنَّ رِزْمَهَا (فَعْلٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ
أَوَّلَى .

[الْأَفْعَالُ الَّتِي وَرَدَتْ بِمَعْنَى : صَارَ]^(١)

وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ أَكْثَرُ مِمَّا ذَكَرَ هَذَا النَّاسِطِمُ ، فَمِنْ ذَلِكَ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ هَذَا
الْبَابِ وَأَنَّهُ يَرْفَعُ الْأِسْمَ وَيَنْصَبُ الْخَبَرَ جَاءَ فِي قَوْلِهِمْ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ^(٢) ، بِمَعْنَى :

(١) عنوان ليس في المخطوط .

(٢) مثل من أمثال العرب ، أول من قاله الخوارج قالوه لعبد الله بن عباس حين أرسله إليهم على
ابن أبي طالب كرم الله وجهه ، وانظر المثال والحديث عنه معنى ونحوها في الكتاب لسيبويه : =

مَا صَارَتْ حَاجَتُكَ ، فـ : " ما " مرفوعة بالابتداء وهي استفهامية ، وَالْمَعْنَى : أي شيء ، وجاءت فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، واسم جاءت ضمير يعود عَلَى : " ما " عَلَى الْمَعْنَى لَا عَلَى اللَّفْظِ مِنَ الْإِفْرَادِ ، وحاجتك منصوب على أنه خبر جاءت .

وقد روي : ما جاءت حاجتك ، برفع الحاجة عَلَى أَنْ يَكُونَ اسم جاءت ، وما فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خبر جاءت ، والمعنى : أي شيء صارت حاجتك .

وَكَذَلِكَ - أَيْضاً - مِنْ هَذَا الْبَابِ : " قَعْدَ " فِي قَوْلِهِمْ : " شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ " ^(١) ، أي : حتى صارت ، ففِي : " قَعَدَتْ " ضَمِيرٌ يَعْدِرُ عَلَى الشَّفْرَةِ ، وهو اسم قَعَدَتْ ، و : " كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ " جملة فِي مَوْضِعِ خبر : قَعَدَتْ .

وَلَا يُتَعَدَّى بـ : " جاء وقعد " غَيْرَ مَوْضِعِ السَّمَاعِ ، وَهُمَا الْمَكَائِنِ الْمَذْكُورَانِ ، وَمِنْ قَاسٍ : " قَعْدَ " بِمَعْنَى : " صَارَ " فَعَدَا ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فَقَدْ أَخْطَأَ نَحْوُ قَوْلٍ : مَنْ جَعَلَ مَلُومًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : { فَتَقَعَّدَ مَلُومًا } { خَيْرَ تَقَعَّدَ } ^(٢) .

= ١ / ٥٠ ، ٥١ ، وشرح الكتاب للسرياني : ٢ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ (الهيئة العامة للكتاب) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٩٠ ، ٩١ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ١٦٣ .

(١) رواية هذا المثل فِي ابن يعيش : ٧ / ٩١ ، أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حرببة ، وانظر التذيل والتكميل : ٤ / ١٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٧٦ ، ٣٨٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٩٠ .

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة الإسراء .

(٣) الذي جعل ذلك قياساً للفراء والكسائي والزمخشري . انظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٧٤ ، والكشاف : ٢ / ٣٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٤٨ ، وقال ابن مالك بعد أن ذكر قول الفراء والكسائي : ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر :

ما يقسم الله أقبل غير مبتس منه وأقعد كريماً ناعم البال

وكذلك - أيضاً - فلان قعد يتهكم بعرض فلان ، جعل بَعْضُكُمْ يتهكم بخبر
 " قعد " وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.^(١)

وزاد الأعلام وغيره في هذه الأفعال : " عَادَ " بِمَعْنَى صار نُحْوُ : عاد الطبيب
 خرقاً ، أي صار^(٢) ، وزاد بَعْضُ البغداديين : ما وَئَى ، وَبَعْضُ التَّحْوِيْنِ : ما رَامَ.^(٣)
 والمشهور إلحاق : غدا ، وراح بها^(٤) لا آضَ ، وآلَ ، وَرَجَعَ ، وَتَحَوَّلَ ،
 وَاسْتَحَالَ ، وَارْتَدَّ ، وَحَارَ ، وَأَسْحَرَ ، وَأَفْجَرَ ، وَأَظْهَرَ.^(٥)

وأما سَيِّوِيَّةُ فذكر منها أفعالاً قليلة ثم قال : وما كان نُحْوُهُنَّ مما لا يستغني
 عن الْخَبَرِ^(٦) ، فأعطى هَذَا القانون الكلي ، وَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى التعداد.

(١) قيل: إن قعد هنا زائدة والمعنى فلان يتهكم بعرض فلان ، والقول بزيادة قعد هنا منسوب لاس

جني ، انظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢٨٢ / ١ ، والتذيل والتكميل : ١٦٥ / ٤ .

(٢) قال ابن مالك : " وترد الخمسة الأوائل بمعنى : صار ، ويلحقها ما رادفها من آض ، وعاد

وآل ورجع وحر واستحال وتحول وارتد " . تسهيل الفوائد بشرحه لابن مالك : ٣٤٤ / ١ ،

والتذيل والتكميل : ١٦٢ / ٤ .

(٣) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : " وَقِيْدَ وَئَى وَرَامَ الْمُلْحَقَاتُ بِهِنَّ بِمُرَادِفَتِهَا احْتِرَازًا مِنْ وَئَى بِمَعْنَى فَرَّ وَمِنْ رَامَ

بِمَعْنَى : حَاوَلَ وَبِمَعْنَى تَحَوَّلَ وَمُضَارِعَ الَّتِي بِمَعْنَى خَاوَلَ يَرُومُ وَمُضَارِعَ الَّتِي بِمَعْنَى تَحَوَّلَ

يَرُمُ ، وَهَكَذَا مُضَارِعَ الْمُرَادِفَةِ زَالٌ وَهِيَ وَئَى بِمَعْنَى زَالٌ غَرِيْبَانِ وَلَا يَكْسَادُ التَّحْوِيْنُونَ

يَعْرِفُونَهَا إِلَّا مِنْ عَنِ بَاسْتِقْرَاءِ الْغَرِيبِ ... " . شرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٤ / ١ .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٩٠ / ٧ .

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣٨٨ - ٣٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٠ / ٧ ،

ويقول الرضي في شرحه للكافية : " وقد زيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنف ونقص

منه ، فالذي زيد من مرادفات صار : آل ورجع وحال وارتد : كان كلها في الأصل بمعنى

رجع تاماً وكذا : استحال وتحول ، فإنهما كانا في الأصل بمعنى : انتقل وكذا كان أصل :

صار " . شرح الكافية للرضي : ٢٩٠ / ٢ ، ٢٩١ .

(٦) الكتاب لسيبويه : ٤٥ / ١ .

وحاصلُ هَذَا كُلِّهِ أَنْ كُلَّ فِعْلٍ رَفَعَ اسْمًا مُفْتَقِرًا إِلَى ثَانٍ مَنْصُوبٍ افْتِقَارَ الْمُبْتَدَأِ
لِخَبْرِهِ وَجَاءَ تَعْرِيفُ ذَلِكَ الْمَنْصُوبِ وَتَنْكِيرُهُ فَذَلِكَ الْفِعْلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَمَا لَا يَكُونُ
كَذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ .

والمرفوع من هذا الباب مشبه بالفاعل إجماعاً ، وأما المنصوب فإنه عندنا
مشبه بالمفعول ، وعن الفراء مشبه بالحال^(١) ، وفي كتاب اللباب لأبي البقاء
العكبري : الْخَبَرُ مَنْصُوبٌ بِكَانٍ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ يَنْتَصِبُ عَلَى الْقَطْعِ
يَعْنُونَ الْحَالَ . انتهى^(٢).

(١) ذهب البصريون إلى أن كان وأخواتها أشبهت الفعل المتعدي في احتياجه إلى شيئين مرفوع
ومنصوب فرفعت المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول والدليل على أنها
عملت في الاسمين اتصاهما بما عندما يكونان ضميرين والضمير لا يتصل إلا بفاعله ، ووقع
الخبر ضميراً لا يكون حالاً ، وأيضاً زال التجرد عن المبتدأ بدخول هذه العوامل . وأما
الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن هذه الأفعال لما دخلت على المبتدأ والخبر نصبت الخبر وبقي المبتدأ
مرفوعاً وجاء نصب الخبر تشبيهاً له بالحال لأن هذه الأفعال لازمة لا تنصب المفعول به فإذا
قلت كان زيد قائماً معناه كان زيد في حال قيام ، ووافق الفراء البصريين في عمل كان في
الاسم وخالفهم في نصب الخبر حيث ذكر أنه منصوب تشبيهاً له بالحال . وانظر في ذلك :
الكتاب : ٤٥ / ١ ، المقتضب : ٩٧ / ٣ ، ٨٦ / ٤ ، الأصول : ٨٢ / ٧ ، الإنصاف : ٨٢١ / ٢ ،
(المسألة : ١١٩) ، شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٩ / ١ (أبو جناح) ، وهناك إشارة إلى
رأي الفراء في المعاني له : ٢٨١ / ١ ، وانظر أيضاً التذيل والتكميل : ١١٦ / ٤ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري : ١٦٧ / ١ تحقيق : غازي مختار طليمات ط . دار
الفكر المعاصر ، لبنان ، ودار الفكر ، سوريا . أولى : ١٩٩٥ م .

وَيَحُوزُ عِنْدَنَا تَعْدَادَ الْخَيْرِ فَنَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ فَقِيهًا شَاعِرًا^(١) ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ دُسْتُورِيهِ فَمَنَعَ مِنْ تَعْدَادِ الْخَيْرِ^(٢).

وَقَدْ أُلْحِقَ الْكُوفِيُّونَ بِهَذَا الْبَابِ أَشْيَاءَ فِي احتياجها إِلَى اسْمٍ مَرْفُوعٍ وَإِلَى خَيْرٍ مَنْصُوبٍ مِنْ ذَلِكَ : " هَذَا ، وَهَذِهِ " إِذَا كَانَ الْاسْمُ بَعْدَهُمَا لَا ثَانِي لَهُ فِي الوجودِ نَحْوُ : هَذِهِ الشَّمْسُ طَالَعَةٌ ، وَهَذَا الْخَلِيفَةُ قَادِمًا ، أَوْ كَانَ مُعْرَبًا بِهِ عَنْ جِنْسِهِ لَا عَنْ وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ نَحْوُ { }^(٣).

أَوْ كَانَ يَفْتَقِرُ إِلَى أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ نَحْوُ : هَا أَنَا ذَا قَائِمًا ، فَتَقْدُمُ اسْمُ التَّقْرِيبِ هُنَا عِنْدَهُمْ ، فَيَعْرَبُونَ فِي كُلِّ هَذَا اسْمَ الْإِشَارَةِ تَقْرِيبًا ، وَالْمَرْفُوعُ مَعَهُ اسْمُ التَّقْرِيبِ وَالْمَنْصُوبُ خَيْرُ التَّقْرِيبِ ، وَمِنْ ذَلِكَ / ٥٤ عِنْدَهُمْ : مَرَرْتُ إِذَا لَمْ تُكُنْ لَا تَنْتَقِلُ الْخَطَأُ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِهَذَا الْأَمْرِ صَحِيحًا ، فَصَحِيحًا عِنْدَهُمْ خَيْرُ مَرَرْتُ ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَكْرَرُ نَحْوُ : لَيْتَنِي ضَرَبْتُهُ لَتَضْرِبْتُهُ الْكَرِيمَ ، فَالْكَرِيمُ عِنْدَهُمْ خَيْرُ : لِتَضْرِبْنِي^(٤).

(١) اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ لِأَبِي حَيَّانٍ : ٢ / ٧٤ ، وَيَنْظُرُ : مَعَ الْهَوَامِعِ لِلْسَيُوطِيِّ : ١ / ١١٤ ، وَالْكِتَابُ : ١ / ٤٥ ، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ فِي النُّحُوِّ لِلْسَيُوطِيِّ : ٢ / ١٩٦ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ لِأَبِي حَيَّانٍ : ٤ / ١٣١ ، وَشرح التسهيل لَنَاظِرِ الْجَيْشِ الْجُزْءُ : ٣ / ١٠٨٢ .

(٢) قَالَ الْمُرَادِيُّ : " وَيَجُوزُ تَعْدُدُهُ خِلَافًا لِابْنِ دُرُسْتُورِيهِ وَشَبَّهَتْهُ أَنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ شَبَّهَتْ بِمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ فَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ ، قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّيْعِ : وَيُظْهِرُ هَذَا فِي كَلَامِ سَيُوطِيهِ وَهَذَا الْقَوْلُ عِنْدِي أَقْوَى . اِنْتَهَى ، وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّهُ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ ؛ إِذَا جَازَ تَعْدُدُهُ مَعَ الْعَامِلِ الْأَضْعَفُ وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ فَجَوَازُهُ مَعَ الْأَقْوَى أَوْلَى " . شرح التسهيل للمُرَادِيِّ : ١ / ٣٤٢ ، وَيَنْظُرُ شرح التسهيل لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٣٣٨ ، وَإِصْلَاحُ الْخَلَلِ : ١٤٩ ، وَالْبَسِيطُ فِي شرح الْجَمَلِ : ٦٨٩ ، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤ / ١٣١ ، ١٣٢ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ بَيَاضٌ فِي النُّسخَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ وَالنُّسخَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ ص : ٥٣ ، وَتَكْمَلَتُهُ مِنَ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٤ / ١٦٧ هَكَذَا : كَقَوْلِكَ : مَا كَانَ مِنَ السَّبَاعِ مَخُوفًا فَهَذَا الْأَسَدُ مَخُوفًا لِأَنَّكَ لَمْ تَقْصِدْ إِلَى شَخْصٍ بَعِيْنِهِ .

(٤) قَالَ السَّيُوطِيُّ : " وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنْ (هَذَا وَهَذِهِ) إِذَا أُريدَ بِمَا التَّقْرِيبُ كَانَ مِنْ أَنْحَوَاتِ كَانَ فِي احتياجها إِلَى اسْمٍ مَرْفُوعٍ وَخَيْرٍ مَنْصُوبٍ نَحْوُ : كَيْفَ أَخَافُ الظُّلْمَ وَهَذَا الْخَلِيفَةُ قَادِمًا ؟ وَكَيْفَ أَخَافُ الْبَرْدَ وَهَذِهِ الشَّمْسُ طَالَعَةٌ ؟ ، (وَجَعَلُوا مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى : =

وهَذَا كله عندنا منصوب عَلَى الحال إِلَّا فِي الفعل المكرر ، فَإِن الكريم عندنا بدل من الضمير فِي : لتضربه. ^(١)

قَوْلُهُ :

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا كَأَغْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دَرَهُمَا

يعني مثل : " كان " فِي دخولها عَلَى المبتدأ والخبر ، وقوله : " مسبوقةً بِمَا " يَتَّبِعِي أَنْ يَقِيدَ ، فيقول : مسبوقةً بِـ : " ما " المصدرية الظرفية نحو ما مُثِّلَ بِهِ .

وشرط : " دام " هَذِهِ أَنْ تكون ماضية اللفظ مثبتة ، وَإِنَّمَا سَمِيَتْ مَا مَصْدَرِيَّةً لأنه ينسبك منها مع الفعل بعدها مصدر ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً لَأَن المصدر قد

= وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا) ، وكذلك كل ما كان فِي الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لَا ثَانِي لَهُ فِي الوجود نحو : هذا ابن صياد أَشَقَى الناس ، فيعربون هذا تقريباً والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب ؛ لَأَن المعنى إِنَّمَا هو عَلَى الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع ، وَأَنَّى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع ؛ أَلَا ترى أَنَّكَ لَمْ تشر إِلَيْهِمَا وَهُمَا حاضِران ، و - أيضاً - فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إِلَى تبيينهما بالإشارة إِلَيْهِمَا وتبين أَنَّ المرفوع بعد اسم الإشارة بخبر عنه بالمنصوب ؛ لَأَنَّكَ لو أسقطت الإشارة لَمْ يَحْتَسِل المعنى ؛ كما لو أسقطت كان من كان زيد قائماً ، وقال بعض النحويين : يدخل فِي هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لابد منه نحو : قام زيد كريماً ، وذهب زيد متحدثاً ، فَإِن جعلته تاماً نصبت عَلَى الحال " . مع الهوامع للسيوطي : ١ / ١١٣ ، وانظر معاني القرآن للفرء : ١ / ١٢ ، ١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(١) قال أبو حيان : " وما ذهبوا إِلَيْهِ من أَنَّ المعنى عَلَى الإخبار عن المرفوع بالمنصوب صحيح إِلَّا أَنَّ الإعراب عَلَى غير ما ذكروه بل المرفوع بعد اسم الإشارة خبر والمنصوب حال والمعنى قد يكون عَلَى خلاف اللفظ ، ومنع من مطابقة اللفظ للمعنى هنا كون اسم الإشارة لَا يكون له موضع من الإعراب ولا يوجد اسم لَا موضع له من الإعراب " . التذييل والتكميل : ١٦٧ / ٤ ، ١٦٨ .

يستعمل ظرفاً نحو : جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ ، أي : وقت خفوق النجم ^(١) ، وقد سبق الكلام في وقوع المصدر موقع الظرف في باب المبتدأ ^(٢).

قوله :

وغير ماضٍ مثله قد عملاً إن كان غير الماضي منه استعمالاً

غير الماضي : هو المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر نحو : يَكُونُ زَيْدٌ قائماً ، وكن قائماً ، وزَيْدٌ كَائِنٌ صَدِيقُكَ ، وَعَجِبْتُ مِنْ كَوْنِ زَيْدٍ صَدِيقَكَ ، وقوله : " مثله " أي مثل الماضي قد عمِلَ عَمَلُ الماضي في رفعه الاسم ونصبه الخبر .

وقوله : " إن كان غير الماضي منه استعمالاً " احتراز مما لزم طريقة واحدة نحو : " لَيْسَ ، ودائم " فإلها لم يستعمل إلا ماضيين ^(٣) ، ومما لم يستعمل منه أمر ولا مصدر ، وهو ما كان النفي أو شبهه شرطاً في رفعه الاسم ونصبه الخبر ، وأما ما بقي فيستعمل منه المضارع والأمر واسم الفاعل بلا خلاف ^(٤).

(١) ينظر الفصل وابن يعيش : ٧ / ١١١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٠ .

(٢) ذكر هناك وهو يتحدث عن الخبر شبه الجملة وهو الظرف المكاني يرفع على الخبر وينصب على الظرف قال : ويجري مجرى الظرف في ذلك المصدر ، قالوا : هو متى فوت اليد ، وهو متى دعوة رجل وعدوة فرس بالرفع والنصب ، فإذا رفعوا أضمرُوا القدر وإذا نصبوا بنوا على المحل .

(٣) قال الصبان : " قوله : ودائم على الصحيح يقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعاً وهو : يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفاً ناقصاً ذكره في التوضيح وشرحه ، قالوا : ولا يرد على القول الصحيح يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ؛ لأنها من تصرفات دام التامة ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك : لا أكلمك ما دمت عاصياً ، وقولك : لا أكلمك ما تدوم عاصياً ، بل الصحيح عندي أن لها مصدرأ - أيضاً - بدليل أهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تقول مع ما بعدها بمصدر ، وأن هذا المصدر مصدرها " . حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١ / ٢٣٠ .

(٤) الحق أن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام : الأول : ما لا يتصرف بحال وهو ليس بانفاسي ودائم على الصحيح . الثاني : ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأحوالها مما يتقدم عليه أداة نفي =

وأما المصدر منها ففي رفعه الاسم ونصبه الخبر خلاف فمنهم من أجاز ذلك وهو الصحيح^(١) ، ومنهم من منع ذلك وجعل المرفوع بعد المَصْدَرِ فاعلاً والمنصوب حالاً ، وجعل المصدر المسموع من ذلك إثمًا هو من كَانَ وأخواتها التامة لا الناقصة ؛ لأن كان الناقصة لا مصدر لها^(٢) ، وأما سَيَّوِيَه فقد استعمل مصدر كان الناقصة في كتابه في غير ما مَوْضِع ، يقول : وكيئونه كذا.

وَنَحْنُ نذكر مصادر هذه الأفعال ، أما أَضْحَى ، وأَمْسَى ، وأَصْبَحَ فمصادرهما : الإِضْحَاءُ ، والإِمْسَاءُ ، والإِصْبَاحُ ، وأما كَانَ فمصدرها : الْكَوْنُ وَالْكَيْتُونَةُ^(٣) ، وأما صَارَ فمصدرها : الصَّيْرُورَةُ ، والصَّيُورُ^(٤) ، وأما بَاتَ فمصدرها :

= مما هو شرطه ذلك فإنه لا يستعمل منه الأمر ولا المصدر . الثالث : ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقي هذه الأفعال والأمثلة على ذلك في كتب النحاة . ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢٣٠ / ١ .

ومثال المضارع من كان قوله تعالى : { وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا }

ومثال الأمر قوله تعالى : { قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا }

ومثال اسم الفاعل قوله :

وما كل من يدي الشاشة كائنا أخاك إذا لم تلقه لك منجدا

ومثال المصدر قوله :

ببذل وحلم ساد في قومه الفقي وكونك إياه عليك يسير

ومثال اسم الفاعل من زال قوله :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض العين مغمض

(١) هو قول ابن مالك : ينظر شرح الكافية الشافية : ٣٨٧ .

(٢) الذي جعل المرفوع بعد المصدر فاعلاً والمنصوب حالاً هو أبو البقاء المعكري وقد رد عليه بأن هذا المنصوب قد يكون ضميراً (الصدق كنه) والضمير لا يكون حالاً . التصريح : ١٨٧ / ١ .

(٣) قال صاحب الصحاح (كون) وكيئونه مثل حيدودة وطيروزة من ذوات الياء ولم يجيء من الواو على هذا إلا أحرف وعد منها ديمومة وكيئونة .

(٤) في الصحاح (صير) صار الشيء كذا يصير صيراً وصيرورة وصيور الأمر آخره ووزنه فيقول .

البيات ، والبيثوثة ، وأما ظَلَّ فقليل : إنه لَمْ يسمع لها مصدر ، ورأيت لبعض أهل العلم استعمال مصدرها الظَّلُول^(١) ، وهكذا نص عليه أبو جعفر الطوسي^(٢) في تفسيره.

(١) هو قول لكذة كما ذكره في التذييل والتكميل : ١٥٨ / ٤ وذكره في : ١٣٥ / ٤ دون نسبة لأحد ، وفي الصحاح (ظلل) ظلتت أعمل كذا بالكسر ظلولا إذا عملته بالنهار دون الليل.

(٢) لم أعثر على ترجمة له.

﴿ حَكَمَ تَوْسُطَ خَيْرٍ كَانَ ﴾

قَوْلُهُ :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطَ الْخَيْرِ أَجْزَ وَكُلِّ سَبْقُهُ دَامَ حَظَرُ

ذكر أنه يَجُوزُ فِي جَمِيعِهَا تَوْسُطَ الْخَيْرِ ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ بَلِ الْخَيْرِ فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

١- قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ.

٢- وَقِسْمٌ يَمْتَنِعُ فِيهِ.

٣- وَقِسْمٌ يَجُوزُ.

مثال ما يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ : كَانَ فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا ، وَمِثَالُ مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ : كَانَ مُوسَى عِيسَى ، وَمِثَالُ مَا يَجُوزُ فِيهِ : كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ ^(١) ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِي مَنْعِهِمْ تَوْسِيطَ الْخَيْرِ عَلَى أَنْ يَكُونَ : " قَائِمًا " فِيهِ ضَمِيرُ عَائِدٍ عَلَى : " زَيْدٌ " ، وَزَيْدُ اسْمِ كَانَ مَرْفُوعٌ بِهَا خَاصَّةٌ ؛ بَلِ أَجَازُوا ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْمَبْسُوطَاتِ. ^(٢)

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : " تَقْدِيمُ الْخَيْرِ فِي هَذَا الْبَابِ شَبِيهُ تَقْدِيمِ الْمَقْمُولِ فَلِيَحْكَمَ بِجَوَازِهِ مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ ... " . شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ٣٩٦ .

(٢) هَذَا التَّقْدِيرُ فِي قَوْلِكَ : كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ ، أَنْ يَكُونَ قَائِمًا خَيْرُ كَانَ وَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِقَائِمٍ وَاسْمُ كَانَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ وَلَا يَثْنَى قَائِمًا لِرَفْعِهِ الظَّاهِرِ ، وَانْظُرْ فِي ذَلِكَ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٩٤ / ١ ، وَشَرْحَ الْكِتَابِ لِلْسَّيْرَانِيِّ : ٢١٤ / ٢ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ١٦٩ / ٤ ، ١٧٠ ، وَفِيهِ كَلَامٌ مَطُولٌ .

ووقع لابن معط^(١) وهم فمنع توسط / ٥٥ خير : " دام " (٢) وهو مخالف للنص والإجماع والقياس^(٣).

وأما تقدّم خبر لَيْسَ عَلَى اسمها فجائز نَحْوُ : لَيْسَ قَائِماً زَيْدٌ ، قال الفارسي : لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَى اسمها^(٤) ، وحكى صاحب الإرشاد^(٥) أن من التَّخْوِينِ من منع تَقْدِيمِ خبرها عَلَى اسمها ، فهؤلاء شبهوها بِمَا ، فكما لا يَجُوزُ :

(١) هو يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي. النحوي تسوي سنة (٦٢٨ هـ) . بغية الوعاة : ٢ / ٣٤٤.

(٢) ينظر الفصول الخمسون لابن معط : ١٨١ ، وقد قال فيها : " وأما دام فلا يجوز تقدم خبرها عليها ولا على اسمها ولا تنفصل عنها ما بخلاف أخواتها " . وقال في الألفية ص : ٣٥ : وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدِمَ الْخَبَرَ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ وَجَازَ فِي الْآخَرِ انظر توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٢٩٩.

(٣) مما ورد في جواز ذلك من الشعر قول الشاعر :

لا طيب للعيش مادامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم
وقوله :

ما دام حافظ سرى من وثقت به فهو الذي لست عنه راغباً أبداً

ينظر شرح قطر الندى : ١٣١ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١٨٨ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٣٢.

(٤) الإيضاح المعصدي : ١٠١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٧ ، والمسائل الحلييات : ٢٨٠ ، ومن شواهد تقدم خبر لَيْسَ قوله تعالى : { لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ } ، وقول الشاعر : سَلِي إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فليس سواء عالم وجهسول

(٥) يقصد ابن درستويه.

مَا قَاتِمًا زَيْدٌ ، فَلَا يَجُوزُ : لَيْسَ قَاتِمًا زَيْدٌ^(١) ، وهذا المذهب يرد عليه السماع ، قال الشاعر^(٢) :

سَلِيْ إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَسَالِمٌ وَجَهْلٌ

وقوله : " وَكُلُّ سَبْقَةٍ دَامَ حَظَرٌ " أي : وكل من العَرَبِ أو من الثُّحَاة منع أن يتقدم خير دام على دام ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ لِأَنَّ ذَلِكَ مَسْأَلَتَانِ :

إحداهما : تقدم الخَبَرُ عَلَى مَا دَامَ نَحْوُ : لَا أَصْحَبُ طَالَعَةَ مَا دَامَتِ الشَّمْسُ ، فَهَذِهِ لَا تَجُوزُ .

الثانية : تُقَدِّمُ الْخَبَرَ عَلَى دَامَ وَحدها دون مَا نَحْوُ : لَا أَصْحَبُ مَا طَالَعَةَ دَامَتِ الشَّمْسُ ، وَفِي جَوَازِ ذَلِكَ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ : عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدًا ضَرَبْتُ ، تَرِيدُ : مِمَّا ضَرَبْتُ زَيْدًا .

(١) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢٣٢ / ١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٨ ، والارتشاف : ٨٦ / ٢ ، وقد ذكر ابن مالك في شرحه التسهيل : ٣٤٩ / ١ أن خير لَيْسَ جَائِزٌ تَوْسِيطُهُ بِالْإِجْمَاعِ ، وَهُوَ مَا نَقَلَهُ أَبُو حَيَّانَ عَنْ ابْنِ الدَّهَّانِ وَابْنِ عَصْفُورٍ فِي التَّذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٧١ / ٤ .

(٢) أقول : قائله هو السموأل بن عدياء الغساني اليهودي ، ويقال قائله هو الجلاح الحارثي ، والأول أشهر وهو من قصيدة لامية ، من الطويل .

اللغة : قوله : " سَلِيْ إِنْ جَهِلْتَ النَّاسَ إِلَى آخِرِهِ " كَانَ السَّمُوَالُ هَذَا قَدْ خَطَبَ امْرَأَةً وَخَطَبَهَا غَيْرَهُ أَيْضًا ، وَكَانَتْ قَدْ أَنْكَرَتْ عَلَيْهِ فَخَاطَبَهَا بِهَذِهِ الْآيَاتِ إِلَى أَنْ قَالَ : أَيَّتُهَا الْمَرْأَةُ : إِنْ جَهِلْتَ حَالَنَا فَسَلِي النَّاسَ عَنَّا وَعَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ خَطَبُوكَ حَتَّى تَعْلَمِي حَالَنَا وَحَالَهُمْ فَلَيْسَ الْعَالَمُ بِالشَّيْءِ وَالْجَاهِلُ سَوَاءً .

الاستشهاد فيه : حيث تقدم خير ليس على اسمه ، وهو جائر خلافا لابن درستويه فإنه يمنع ذلك ، والبيت حجة عليه ، وانظر البيت في ابن النازم : ٥٢ ، وشرح المرادي : ٢٩٨ / ١ ، والأشموني : ١١٢ / ١ ، ومغني اللبيب : ٢٠٠ ، وتخليص الشواهد لابن هشام : ٢٣٧ ، وابن عقيل وقطر الندى ... الخ .

ويمكن أن يقال لا يجوز ذلك لأن دَام النَّاقِصَةَ لا تصرف ولا تستعمل إلا ماضية اللَّفْظ كَمَا سَبَقَ ، وَمَا لَا يَتَصَرَّفُ فِي نَفْسِهِ لَا يَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولِهِ نَحْوُ : فعل التعجب ، ويمكن أن يقال يجوز ذلك لأن منع التصرف في دَامَ لَيْسَ بِمَخْصُوصَةٍ دَامَ بَلْ كُلُّ فَعْلٍ وَقَعَ صَلَةٌ لِمَا الظرفية لا يكون إلا ماضى اللَّفْظ نَحْوُ : لَا أَصْحَبُكَ مَا لَاحَ لِلَّهِ بَارِقٌ ، فعدم التصرف فيها إنما كَانَ لِكُونِهَا وَقَعَتْ صَلَةٌ لِمَا التوقفية فصار ذلك فيها لَا لِكُونِهَا وَضِعَتْ عَلَى منع التصرف بل لأجل ما. ^(١)

قَوْلُهُ :

كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَثَلُوهُ لَا تَالِيَةَ

يقول : لا يجوز أن يسبق الخبر ما النافية ، وهذا نخته قسمان :

أحدهما : ما النفي أو شبهه شرط في إعماله في المبتدأ والخبر وهو : ما زال ، وما انفك ، وما فتى ، وما برح .

والآخر : ما صلح أن ينفي بما من كان وأخواتها نحو : ما كان زيد قائماً .

فالقسم الأول أجاز تقديم الخبر عليه ابن كيسان والنحاس ، وحكى مثله عن الكيساني فأجاز : مُنْطَلِقاً ما زال زيد. ^(٢)

(١) انظر التذيل والتكميل : ٤ / ١٧١ ، ١٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٩ / ١ .

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ (ما) مع أنه موافق للبصريين في أن (ما) لها صدر الكلام ؛ لأنه نظر إلى أن : ما زال زيد فاضلاً ، بمنزلة : كان زيد فاضلاً ، في المعنى فاستويا في جواز تقديم الخبر ... وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجاز ابن كيسان ؛ لأن (ما) عندهم ليس لها تصدير مستحق حكى ذلك ابن كيسان " . شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٥١ ، وينظر ابن كيسان النحوي : ١٨٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١ / ٣٩٨ ، ويقول الرضي : " وأما غير (ما دام) مما في أوله (ما) من هذه الأفعال فأجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها .. قالوا : لأن (ما) لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإتيات فهي كخبرتها بخلاف نحو : ما فارق وما انفصل . فلما لم تلزمها ، بل جاز حذفها لفظاً ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجر ذلك في هذه الأفعال ولم يجوز ذلك غيرهم =

ومفهوم قول الناظم : أن النفي إذا كان بغير ما يجوز تقديم الخبر عليه نحو : قائماً لم يزل زيد ، خلافاً للفراء إذ منع من تقديم الخبر مطلقاً ، وخلافاً لغيره من الكوفيين إذ أجاز ذلك مطلقاً كما نقلناه عن ابن كيسان ومن قال بقوله .

ويفهم أيضاً من قوله : إن المنع إنما هو من تقديم الخبر على (ما) ، فإن تأخر عن (ما) وتقدم على الفعل فالمفهوم جوازه نحو : ما منطلقاً زال زيد ، وهذه فيها - أيضاً - خلاف أكثر التحويين على جواز ذلك ، وبعضهم منعه^(١)

وأما القسم الثاني وهو : ما كان زيد قائماً ، فالنصوص متضادة على منسح التقديم ، فلا يجوز : منطلقاً ما كان زيد^(٢) ، ويمكن أن يكون فيه خلاف لمن يجيز : زيدا ما ضربت ، فيجيز تقدم معمول الفعل المنفي بما عليه^(٣) .

وقوله : " فجيء بها متلوّة لا تالية " تأكيد لمعنى نصف البيت وليس لتأسيس معنى ؛ لأنه قد فهم من قوله : " كذلك سبق خبر ما التافية " أن ما تكون متلوّة بما بعدهما من اسم وخبر لا تالية .

قوله :

وَمَنَعُ سَبَقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطَفِي
وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي

= نظراً إلى لفظ (ما) ولو لم يكن فيها معنى للنفي لم يصر الكلام متبناً بمعنى الدوام " . شرح الكافية للرضي : ٣٩٧ / ٢ .

(١) المنع هو مذهب بدر الدين بن مالك وابن هشام الخضراوي : ينظر الارتشاف : ٨٧ / ٢ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ١٣٤ ط . دار الجليل ، وعلمه الرضي فقال : " لأن ما لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائماً زال زيد كما جاز : ما قائماً كان زيد اتفاقاً " . شرح الكافية : ٣٩٧ / ٢ .

(٢) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ١٣٤ .

(٣) وأما إيلاء الخبر ما التافية فجائز اتفاقاً تقول : ما قائماً كان زيد .

يقول : اختير منع تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى : " لَيْسَ " فلا يَحْجُوزُ : قَائِماً لَيْسَ زَيْدٌ ،
وفي ذَلِكَ خِلَافٌ : الْمَنَعُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ^(١) والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) والرجاج
وأكثر الْمُتَأَخِّرِينَ^(٤) ، واختَارَ ذَلِكَ^(٥) أبو الحسين بن عبد الوارث الْفَارِسِيُّ ، وقال ابن
جني : انفرد الْمَبْرَدُ بأنه لا يَحْجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ لَيْسَ عَلَيْهَا / ٥٦ ، وخالفه فِي ذَلِكَ
الْجُمْهُورُ . انتهى.^(٦)

-
- (١) المسائل الحليّات : ٢٨٠ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٥٨ ، والإنصاف : ١٦٠ ، وابن
يعيش : ١١٤ / ٧ ، والتذيل والتكميل : ١٧٨ / ٤ .
(٢) نص فِي الْمُقْتَضِبِ عَلَى جَوَازِهِ : ١٩٤ / ٤ ، ١٩٥ ، ٤٠٦ ، والمنع منسوب إليه فِي غَالِبِ
كتب النحاة . انظر : المسائل الحليّات : ٢٨٠ ، والبغداديات : ٢٥٧ ، والخصائص : ١٨٨ / ١ ،
والإنصاف : ١٦٠ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلّوبين : ٧٧٣ - ٧٧٤ ، وابن يعيش : ١١٤ / ٧ ،
وشرح اللمع لابن برهان : ٥٨ ، والتذيل والتكميل : ١٧٨ / ٤ .
(٣) الأصول : ٨٩ / ١ - ٩٠ ، والتذيل والتكميل : ١٧٨ / ٤ .
(٤) ينظر شرح الأشموني بِمَاشِيَةِ الصَّيَانِ : ٢٣٤ / ١ ، وعلة المنع عندهم : هي ضعفها بعدم
نصرفها وشبهها بما النافية . وينظر الْمُقْتَضِبُ فِي شرح الإيضاح : ٤٠٨ ، والارتشاف : ٨٧ / ٢ ،
وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٥١ / ١ - ٣٥٤ ، والتذيل والتكميل : ١٧٨ / ٤ .
(٥) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الْفَارِسِيُّ ابن أختِ أَبِي عَلِيٍّ
الْفَارِسِيِّ ، توفّي سنة (٤٢١ هـ) . ينظر البغية : ٩٤ / ١ .
(٦) عبارة ابن جني : " وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها فأحد ما يحتج به
عليه أن يقال له : إجازة هذا مذهب سيويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً
معنا فإن كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن
خلافه وتستوحش منه ولا تستأنس بأول خاطر يبدو لك ... " . الخصائص : ١٨٩ / ١ ،
١٩٠ ، وينظر الارتشاف : ٨٧ / ٢ ، ٨٨ .

وقد اختلف على سببويه في هذه المسألة فنسب بعضهم إليه الجواز وبعضهم المنع^(١) وليس في كتاب سببويه ما يشهد بالجواز إلا ما في أبواب الاشتغال من قوله : إن زيدا لست مثله ، كأنه قال : أحالفت زيدا لست مثله ؟^(٢) ، ولا يجوز أن يفسر إلا ما يجوز أن يعمل.

وتلخص من ما ذكر في جواز تقديم خبر هذه الأفعال عليها ، ومنعه أن : "دام" لا يتقدم الخبر عليه ، ولا يتقدم الخبر - أيضاً - على ما نفي بلفظ : "ما" بلا خلاف ذكره ، ولا على : "ليس" في المختار.

واقضى مفهوم ذلك أن ما سوى ذلك يجوز تقديم خبره عليه ؛ لأنه خص المنع بهذه الثلاثة مواضع ، فما سوى ذلك يجوز فيه التقديم وليس كذلك بل تقديم الخبر على هذه الأفعال على ثلاثة أقسام :

قسم يجب فيه تقديم الخبر.

(١) قال ابن الناطم : "وأما ليس فمذهب سببويه وأبي علي وابن برهان جواز تقديم خبرها عليها بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعالى {الْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} - هود : ٨ { وتفسيرها عاملاً فيما اشتغلت عنه بملايس ضميره كفولهم : أزيد لست مثله ؟ حكاه سببويه ، وذهب السيرافي والمرد وابن السراج إلى منع ذلك قاسوها على : "عسى" ونعم وبس وفعل التعجب ، قال السيرافي : بين ليس وفعل العجب ونعم وبس فرق ... لأن ليس تدخل على الأسماء كلها مظهرها ومضمرها ومعرفتها ونكرتها ، ويتقدم خبرها على اسمها ونعم وبس لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة ولا يكون فاعله إلا ضميراً فكانت ليس أقوى منها ...". ابن الناطم : ١٣٥ ، ١٣٦.

(٢) الكتاب لسببويه : ١٠٣ / ١ ، ورواية المثال فيه : أزيداً لست مثله ؟ وفي هذا النص يقول سببويه : "أما الانتصاب ثم ها هنا فمن وجه واحد ومثل ذلك : أعبد الله كنت مثله ؛ لأن كنت فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب ومثله : أزيداً لست مثله ؟ لأنه فعل فصار بمنزلة قولك : أزيداً لقيت أخاه ؟ وهو قول الخليل."

وقسم يمتنع فيه تقديم الخبر.

وقسم مختلف فيه فمن التحويين من يقول : لا يحوز ، ومنهم يقول : يحوز.

أما القسم الأول فتحوز : أين كان زيد ؟ وغلّام أيكم كان زيد ؟ ونحوز ذلك.

والقسم الثاني نحوز : خبر : " ما دام وقعد " في المثل.

والقسم الثالث نحوز : ما ذكرناه من خبر : " ما زال " وأحوالها ، وخبر : " ليس " ، وخبر : " كان " - أيضاً - فإن الكوفيين ذهبوا إلى أنه لا يحوز : قائماً كان زيد ، على أن يكون : قائماً خبر كان ، وفيه ضمير عائد على زيد ، بل على وجه آخر ذكره النحاة في المبسوطات.

وتحت كل قسم من هذه الأقسام مسائل تذكر في المبسوطات

وقوله : " وذو تمام ما يرفع يكتفي " يعني أن هذه الأفعال على قسمين : قسم لا يستعمل إلا ناقصاً وذكر في البيت الثاني أنه : " فتى ، وليس ، وزال " (١).

وقسم يستعمل تاماً وناقصاً وهو : ما بقي ، فما اكتفى بمرفوع ولم يحتج إلى منصوب كان تاماً ، وما احتاج إلى منصوب كان ناقصاً ، هذا أحد التفسيرين في كونها سميت ناقصة ، وهو أن فائدتها لا تتم بذكر المرفوع فقط بل تفتقر إلى المنصوب ، لأن الكلام منعقد مما أصله المبتدأ والخبر ولا يفيد ذكر المبتدأ دون ذكر الخبر.

والتفسير الثاني : هو أنه سميت ناقصة ؛ لأنه لا دلالة لها على الحدث ، وهذا

فيه خلاف :

(١) يقول ابن مالك في البيت الذي أشار إليه أبو حيان :

وما سواه ناقص والتقص في فتى ليس زال دائماً ففى

ذَهَبَ الْمُبَرَّدُ^(١) وَالْفَارِسِيُّ^(٢) وَابْنُ السَّرَّاجِ^(٣) إِلَى أَنَّهُ مَجْرَدَةٌ مِنَ الْحَدَثِ ، وَأَنَّهُ جُعِلَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ فَقَطَّ^(٤) ، وَإِلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا حَدَثٌ وَلَا اشْتَقَتْ مِنْهُ كَمَا يَذْهَبُ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِي^(٥) ، وَالْمَشْهُورُ وَالْمَنْصُورُ أَنَّهُ تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ ، وَأَنَّ الْحَدَثَ مُسْنَدٌ إِلَى الْجُمْلَةِ كَمَا كَانَتْ : ظَنَنْتُ مُسْنَدَةً إِلَى الْجُمْلَةِ^(٦).

وَالَّذِينَ قَالُوا : إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ فَهَلْ تَنْصِبُهُ ، فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا ، أَجَازَهُ بَعْضُهُمْ^(٧) ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْمَنْعِ ، وَأَنَّهُمْ عَوَّضُوا عَنِ النُّطْقِ بِمَصْدَرِهِ الْخَبَرِ إِذْ هُوَ الْمُسْنَدُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا اسْمًا^(٨).

(١) الْمُقْتَضَبُ . ٣ / ٣٣ ، ٩٧ ، ٤ / ٨٦ - ٨٩ ، وَاَنْظُرْ : ١ / ١٨٩ .

(٢) الْمَسَائِلُ الْعَسْكَرِيَّةُ : ٩٦ ، وَالْبَصْرِيَّاتُ : ٢٣٢ ، وَالْبَغْدَادِيَّاتُ : ١١٣ - ١١٦ .

(٣) الْأَصُولُ : ١ / ٨٢ - ٨٣ .

(٤) قَالَ الْجَرَجَانِي : " وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ تَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ لَا تَسْكُتَ فِيهَا عَلَى الْمَرْفُوعِ وَتَأْتِي بِالْخَبَرِ الْمَنْصُوبِ كَقَوْلِكَ كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، وَذَلِكَ إِذَا جَعَلْتَهَا دَالَةً عَلَى الزَّمَانِ فَقَطَّ وَتَسْمَى نَاقِصَةً . وَالضَّرْبُ الثَّانِي أَنْ تَجْرِيَ بِحَرَكَةِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ فَيَقَالُ كَانَ زَيْدٌ وَتَسْكُتُ (بِمَعْنَى وَجَدَ) " . الْمُقْتَصَدُ : ٤٠٠ ، ٤٠١ ، وَبِنَظَرِ الْأَصُولِ لِابْنِ السَّرَّاجِ : ١ / ٩١ ، وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ النَّاقِصَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ ، وَشَرَحَ التَّصْرِيحُ بِمُضْمُونِ التَّوْضِيحِ : ١ / ١٩٠ .

(٥) قَالَ الشَّلُوبِيُّ : " وَأَرَى أَنَّ لَيْسَ وَ " عَسَى " وَمَا أَشْبَهَهُمَا أَشْبَهَ بِالْحَرْفِ مِنْهَا بِالْفِعْلِ مِنْ جِهَةٍ أَنْ مَرَادَهَا فِي غَيْرِهَا بِهَذَا يَنْفَصِلُ عَنْ اعْتِرَاضٍ مِنْ اعْتِرَاضِ هَذَا الْخَبَرِ بِكَانَ النَّاقِصَةَ مَجْرَدَةً عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تُشَبِّهُ الْحَرْفَ إِذْ كَانَ مَعْنَاهَا فِي الْخَبَرِ ، هَذَا إِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ أَنَّهُ مُجْرَدَةٌ مِنَ الْحَدَثِ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ التَّحْوِينِ وَهُوَ الْأَوَّلَى " . شَرَحَ الْمَقْدَمَةُ الْجَزْوِيَّةُ الْكَبِيرُ : ١ / ٢١٧ ، وَانْظُرِ التَّوْطِئَةَ : ٢٢٤ .

(٦) بِنَظَرِ شَرَحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٣٣٨ - ٣٤٠ ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ عَشْرَةَ أَوْجَهِ يَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ دَالَةٌ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ مَعًا .

(٧) قَالَ بِهِ السِّرَافِيُّ كَمَا نَسَبَهُ إِلَى أَبِي حَيَّانٍ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٤ / ١٣٤ ، وَانْظُرِ شَرَحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٣٤٠ .

(٨) التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٤ / ١٣٤ ، وَانْظُرِ شَرَحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ .

ولما ذَهَبَ الْفَارِسِيُّ إِلَى أَنَّهَا خُلِعَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى الْحَدَثِ ، قَالَ لَا تَعْمَلْ فِي سِي
حَالٍ وَلَا ظَرْفٍ مَكَانٍ وَلَا فِي مَصْدَرٍ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حَرْفٌ جَرٍ ، وَفِي عَمَلِهَا فِي ظَرْفِ
الزَّمَانِ نَظَرُ انْتِهَى^(١) ، وَمَنْ قَالَ بِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ أَجَازَ لَهَا الْعَمَلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ^(٢)
وَلِذَلِكَ عُلِقَ بَعْضُهُمُ الْمَجْرُورُ فِي قَوْلِهِ^(٣) : { أَكُنَّ لِلنَّاسِ عَجَبًا } بِكَانَ .

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ مِنْ أَنْ : " فِتْنَى ، وَزَالَ ، وَلَيْسَ " فَيَهِنُ النِّقْصُ فِي ذَلِكَ
نَظَرٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ هُوَ وَغَيْرُهُ أَنْ : " فَتًا " تَسْتَعْمَلُ ثَامَةً^(٤) ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ - أَيْضًا - أَنْ :
" زَالَ " تُكُونُ ثَامَةً ، وَمُضَارَعُ الثَّامَةِ يَزُولُ ، وَمُضَارَعُ النَّاقِصَةِ : يَزَالُ^(٥) ، وَسُمِعَ
فِيهِ - أَيْضًا - يَزِيلُ .

وَأَمَّا لَيْسَ فَقَدْ زَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّهَا يَعْطَفُ بِهَا فِي الْمَفْرَدَاتِ فَقَلَّيَ هَذَا
تَكْنِيهِ بِاسْمٍ وَاحِدٍ فَتَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا^(٦) ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَ

(١) التذييل والتكميل : ٤ / ١٣٤ ، والمسائل المنشورة لأبي علي ص : ٢١٩ ، ٢٢٠ تحقيق : د/
شريف النجار .

(٢) الحجة للفارسي ٦ / ٤٦٢ ، وانظر الحلبيات : ٢٥٥ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ١٣٤ .

(٣) من الآية : ٢ من سورة يونس .

(٤) قال الصبان : " قوله (فتى) لا يفتح التاء أما مفتوحها فيجىء تاماً بِمَعْنَى كَسْرٍ وَأُطْفَأَ ، يُقَالُ :
فَنَاتَهُ عَنِ الْأَمْرِ كَسْرَتُهُ وَالنَّارُ فَنَاتَهَا أَطْفَأَهَا حَكَاهُ الْمَصْنَفُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ عَنِ الْفَرَّاءِ ،
فَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْقَامُوسِ ثُمَّ قَالَ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ فِي كِتَابِهِ جَمْعُ اللُّغَاتِ الْمَشْكُوكَةِ وَعَزَاهُ لِلْفَرَّاءِ :
وَهُوَ صَحِيحٌ وَغَلَطَ أَبُو حَيَّانٍ وَغَيْرُهُ فِي تَغْلِيظِهِ " . حاشية الصبان : ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٥) قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ٤ / ١٢٢ : " زال ماضى يزال احتراز من التي مضارعها
يزول بِمَعْنَى تَحَوَّلَ فَلَهَا ثَامَةٌ ، قَالَ الْمَصْنَفُ : وَمَنْ زَالَ الشَّيْءُ بِمَعْنَى عَزَلَهُ فَمُضَارَعُهُ يَزِيلُ .
انْتَهَى ، قُلْتُ : وَحَكَى الْكَسَائِيُّ أَيْضًا فِي مُضَارَعِ زَالِ النَّاكِصَةِ يَزِيلُ عَلَى وَزْنِ يَبِيعُ ، وَحَكَى
أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْفَرَّاءِ : لَا أَزِيلُ أَقُولُ ذَلِكَ فَتَكُونُ زَالِ النَّاكِصَةِ مِمَّا جَاءَتْ عَلَى فِعْلٍ يَفْعَلُ ،
وَفَعْلٌ يَفْعِلُ " .

(٦) مما احتجوا به في ذلك قول لبيد :

وَإِذَا اقْرَضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزَى الْفَقْرُ لَيْسَ الْجَمْلُ

الْبَصْرِيِّينَ^(١) ، وفي شرح اللمع للمهابدي^(٢) أن هَذِهِ الأفعال تجيء ثَامَّةً كما تجيء : " كان " إلا : " ظل " فإنها لا تستعمل ثَامَّةً ولا تستعمل إِلَّا فِي فعل النهار ، وَلَيْسَ لَا تكون إِلَّا نَاقِصَةً ، واستثناؤه ظل وذكره / ٥٧ أنها لا تستعمل ثَامَّةً لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لأن أئمة اللغة وَالنَحْوُ حكوا أنها تكون ثَامَّةً^(٣) ، وأما قوله : ولا تستعمل إِلَّا فِي فعل النهار فَتَقْدُّ سبقه إِلَى مثل ذَلِكَ لُكْذَةُ الْأَصْبَهَانِيِّ^(٤) وعاب عَلَى الْأَعَشَى قوله :^(٥)

يَظَلُّ رَجِيماً لِرَيْبِ الْمُتُونِ وَالْهَمُّ فِي أَهْلِهَا وَالْحَزَنُ

(١) قال المرادي في حديث عن ليس : " أن تكون حرفاً عاطفاً عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ ... وَلَمْ يَثْبُتَ كَوْنُهَا عاطفةً عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ... ومن نقل أنها تكون حرفاً عاطفاً عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ابن بابشاذ والنحاس وابن مالك وحكاه ابن عصفور عن البغداديين ، قيل : وفي الحقيقة لَيْسَتْ عندهم حرف عطف ؛ لأنهم أضمروا الْخَبَرَ فِي قولهم : قام زيد لَيْسَ عمرو ، وفي النصب والجر جعلوا الاسم ضَمِيرَ الْمَجْهُولِ وأضمروا الفعل بَعْدَهَا ، وَذَلِكَ الفعل المضمر فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ لَيْسَ هَذَا تحرير مَذْهَبِهِمْ وهو المفهوم من كلام هشام وابن كَيْسَانَ ، وهما أعرف بتقرير مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ " . الجني الداني : ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٢) هو أحمد بن عبد الله المهابدي الضرير ، توفي في حدود سنة (٥٠٠ هـ) ، ينظر بغية الوعاة : ٣٢٠ / ١ ، ومعجم الأدباء : ٢١٩ / ٣ .

(٣) ينظر الارتشاف : ٧٧ / ٢ .

(٤) هو الحسن بن عبد الله أبو علي أخذ عن الباهلي صاحب الأصمعي ولم يذكر السيوطي وفاته انظر بغية الوعاة : ٥٠٩ / ١ ، ومعجم الأدباء : ١٣٩ / ٨ - ١٤٥ ، توفي سنة (٣٦٠ هـ) .

(٥) البيت من بحر التقارب في ديوان الأعشى ميمون من قصيدة بعنوان : " طول الحياة عناء " : ٣٠٣ شرح : يوسف شكري فرحات ، ط. دار الجيل أولى : ١٩٩٢م .

اللغة : الرجيم : اللعين .

موطن الشاهد فيه قوله : " يظل " قال فيه أبو حيان : زعم لكذبة أن يظل خطأ قال : لأن الظلول لا يكون إلا نهاراً ، وقال : أفتراه يظل نهاره رجيماً لرب المتون ، فإذا كان الليل أمن وينظر الشرح .

فَرَعَمَ أَنْ يَظْلَ حُطّاً قَالَ : لِأَنَّ الظِّلُولَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَهَاراً ، وَقَالَ : أَفْتَرَاهُ يَظْلُ
نَهَارَهُ رَحِيماً لَرَيْبِ الْمُنُونِ ، فَإِذَا كَانَ اللَّيْلُ أَمِنَ ، وَقَالَ لَا يَقَالُ : ظِلُّ فَلَانٍ شَهْرَهُ سَائِراً
إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِثْمًا كَانَ سِرَّهُ نَهَاراً خَاصَةً ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ لُكْذَةُ وَالْمَهَابِذِيُّ حُطّاً
بَلْ نَقَلَ النَّاسُ أَنْ ظِلُّ تَكُونُ بِمَعْنَى صَارَ.^(١)

وقد رد أبو حنيفة الدينوري^(٢) عَلَى لُكْذَةِ قَوْلِهِ ، وَأَتَى بَأَيِّ مِنَ الْقُرْآنِ وَأَيَّاتِ
عَنِ الْعَرَبِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ : " ظَلُّ " قَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ النَّهَارِ^(٣) ، وَقَدْ أَهْمَلَ النَّاسُ
الْكَلَامَ فِي مَعَانِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَإِنْ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ
التَّحْوِيلِ تَعَرَّضُوا لِذِكْرِ ذَلِكَ.

-
- (١) نسبه أبو حيان أيضاً في التذييل والتكميل : ١٥٨ / ٤ - ١٥٩ إلى السرياني وأبي بكر وهشام.
(٢) هو أحمد بن داود وكنيته أبو حنيفة الدينوري ، توفي سنة (٢٩٠ هـ) ، من مولفاته تفسير
القرآن ، ما تلحن فيه العامة ، ينظر بغية الرعاة : ٣٠٦ / ١ ، والبلغة ص ٧٣.
(٣) منها قوله تعالى غاطباً السامري : { وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً } (طه : ٩٧) ،
ومنها قول ذي الرمة :

ظلمت تخفق أحشائي على كبدي كاني من ضراء البين مورود

﴿ حكم تقديم معمول خبر كان وأخواتها على الاسم ﴾

قَوْلُهُ: ^(١)

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أُنِيَ أَوْ حَرَفَ جَزَ

العامل هو : " كان وأخواتها " أو مما يعمل عملها مما يلاقيها في الاشتقاق ، ومعمول الخبر أعم من أن يكون مفعولاً به أو له أو حالاً أو ظرفاً ، ثم استثنى الظرف وحده خاصة .

وليس هذا الحكم مختصاً بـ : " كان وأخواتها " بل لا يلي عاملاً من العوامل ما رفعه غيره أو نصبه تقول : جاء زيد ضارباً عمراً ، ولو قلت : جاء عمراً زيد ضارباً لم يجز ، لما يلوح في ذلك من الفصل بين الفعل وما عمل فيه بما لم يعمل فيه . ومعمول الخبر له أحوال :

إحداها : أن يتأخر عن الخبر المتأخر عن الاسم نحو : كان زيد أكلأ طعامك ، فيجوز ذلك وهو وجه الكلام. ^(٢)

الثانية : أن يتقدم عليه وحده نحو : كان زيد طعامك أكلأ ، فيجوز ما لم يمنع مانع في الخبر من تقديم معموله عليه مثل كون الخبر في صلة موصول ، فلا يجوز التقديم عليه نحو : كان زيد الأكلأ طعامك .

(١) ترك الشارح بيتاً للناظم ما هنا ونصه :

وما سواه ناقص والنقص في قَبِي لَيْسَ ذَالِ دَائِمًا قَبِي

(٢) هذا هو قول البصريين . انظر شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩٩ ، والبسيط لابن أبي الربيع : ٧٠٥ - ٧٠٦ ، والكتاب لسيبويه : ١ / ٧٠ - ٧١ ، والمقتضب : ٤ / ٩٨ - ٩٩ ، ١٥٦ ، والأصول لابن السراج : ١ / ٨٦ ، ٨٨ ، ٢ / ٢٣٧ ، والمقتصد : ٤٢٥ - ٤٢٦ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٢٣٨ .

الثالثة : أن يتوسط وحده بَيْنَ كان واسمها ، ولا يخلو إذ ذاك أن يَكُون ظرفاً أو مجروراً أو غَيْرَ ذَلِكَ ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جازت المسألة باتفاق نَحْوُ : كَانَ اليوم زيد مسافراً ، أو كان لله زيد مُطِيعاً.

وإن كان غَيْرَ ذَلِكَ نَحْوُ : كان طَعَامَكَ زيد أكلاً ، منع ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ^(١) ، والمشهور في النقل عَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ^(٢).

وذكر أبو بكر بن الأنباري^(٣) ما يدل عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ فِي مُحَاوَرَةِ جَرَتْ بَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ، ومحمد بن يزيد بحضرة الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر ، وأن ابْنَ يَحْيَى أَلْزَمَ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ حَوَازَ : طَعَامَكَ جَاءَنِي أَكَلٌ ، وَحَقِّكَ لَقِيتُ أَخَذًا ، فقال : أَجِيزُ الْمَسْأَلَتَيْنِ ، فقال له أحمد لَمْ يُجِزْ هَذَا أَحَدٌ لَأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَتَقَدَّمُ إِلَّا عِنْدَ تَصْرِفِ الْمَوْصُولِ يَعْنِي بِالصَّلَةِ هُنَا مَعْمُولُ اسْمِ الْفَاعِلِ ، ويعني بالموصول : اسم الفاعل ، ويعني أنه اسم لا يتصرف أَي لَيْسَ كَالْفِعْلِ الَّذِي يَتَصَرَّفُ فِي نَفْسِهِ فَكَذَلِكَ يَتَصَرَّفُ فِي مَعْمُولِهِ.

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناطم : ١٣٨ ، والكتاب لسيويه : ١ / ٧٠ - ٧١ ، والتذيل والتكميل : ٢٣٩ / ٤ .

(٢) شرح الألفية لابن الناطم : ١٣٨ ، وَتَمَسَّكَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

قَنَافِذُ هِدَاجُونَ حَوْلَ بِيَوْتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَاهُمْ عَطِيَّةُ عَوْدَا

وقول الآخر :

فَاصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تَلْقَى الْمَسَاكِينَ

ومحملة عند البصريين على إسناد الفعل إِلَى ضمير الشأن والجملة بعده خبر كما إذا وقع المبتدأ والخبر بعده مرفوعين ، انظر شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٦٧ ، والتذيل والتكميل : ٢٤٠ - ٢٤١ .

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي ، توفي ببغداد سنة (٣٢٨ هـ) ، من مؤلفاته كتاب الزاهر في اللغة والوقف والابتداء وغريب الحديث ، ينظر بغية الوعاة : ١ / ٢١٢ - ٢١٤ .

وَيُبَيِّنُ مِمَّا حَكَمْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ اسْمًا لَا يَحِلُّ مَحَلَّهُ
الْفِعْلُ وَلَهُ مَعْمُولٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ لَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَلَا فِي مَا أَشَبَّهَهَا.

فَإِنْ كَانَ فِعْلًا أَوْ اسْمًا يَحِلُّ مَحَلَّهُ الْفِعْلُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ أَوْ يَتَوَسَّطُ مَعَ الْخَبَرِ
بَيْنَ كَانَ وَاسْمِهَا مُتَقَدِّمًا الْمَعْمُولُ عَلَى الْخَبَرِ الْعَامِلُ فِيهِ نَحْوُ : كَانَ طَعَامُكَ أَكْلًا زَيْدٌ ،
فَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ : مَذْهَبُ سَبْيَوَيْهِ الْمَنْعُ ^(١) ، وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ ^(٢) وَالْفَارِسِيُّ
إِلَى الْجَوَازِ ^(٣) ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَلْحَةَ ^(٤).

أَوْ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ نَحْوُ : كَانَ أَكْلًا طَعَامُكَ زَيْدٌ ، فَيَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ / ٥٨ ،
وَيَمْتَنِعُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أُنْهَمَ لَا يَجِزُونَ تَوْسِيطَ الْخَبَرِ وَلَا تَقْدِيمَهُ عَلَى الْفِعْلِ
إِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى اسْمِ كَانَ ، هَذَا كُلُّهُ مَا لَمْ تَقْدِّمْهُ عَلَى الْفِعْلِ ، فَإِنْ
قَدَّمْتَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ عَلَى الْفِعْلِ فَمَا أَنْ تَقْدِّمَهُ مَعَ الْخَبَرِ أَوْ وَحْدَهُ ، فَإِنْ قَدَّمْتَهُ وَحْدَهُ
لَمْ يَجِزْ سِوَاكَ أَكَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، لَا يَقَالُ : طَعَامُكَ كَانَ زَيْدٌ أَكْلًا ،
وَلَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ عَمْرُو سَائِرًا ، وَلَا فِي الدَّارِ كَانَ زَيْدٌ مُقِيمًا ، هَذَا تَقْلُّدُ بَعْضِ
أَصْحَابِنَا. ^(٥)

(١) لَمْ يَذْكُرْ سَبْيَوَيْهِ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ وَتَوْسِيطَهُ مَعَ الْخَبَرِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ وَإِنَّمَا الَّذِي ذَكَرَهُ بِنَصِّهِ
هُوَ : " وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : كَانَ أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ فَقَدَّمْتَ وَأَخَّرْتَ كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي : ضَرْبٍ
لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحالته في : ضَرْبٍ إِلَّا أَنْ اسْمَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ
لشَيْءٍ وَاحِدٌ ". الْكِتَابُ لَسَبْيَوَيْهِ : ٤٥ / ١ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ فَهِمَ النُّحَاةُ أَنَّهُ بِاقْتِصَارِهِ عَنْ
الْحَدِيثِ عَلَى الْمَعْمُولِ هُوَ عَدَمُ مُوَافَقَةِ عَلَى تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ مَعَ الْخَبَرِ وَتَوْسِيطِهِمَا بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ.

(٢) انْظُرِ الْأَصُولَ : ٨٦ / ١ ، وَالتَّذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٤٠ / ٤ .

(٣) الْإِبْضَاحُ الْعُسْدِيُّ : ١٠٦ - ١٠٧ ، وَانْظُرِ الْبَصْرِيَّاتِ : ٤٣٤ - ٤٣٥ ، وَالتَّعْلِيقَةُ عَلَى كِتَابِ
سَبْيَوَيْهِ : ١٠٥ / ١ ، وَشرح الأشْمُونِيِّ بِمَاشِيَةِ الصَّبَانِ : ٢٢٧ / ١ ، وَالتَّذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٤٠ / ٤ .

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ خُلْفِ بْنِ أَحْمَدَ الْأُمَوِيِّ الْإِسْبِيلِيِّ أَبُو بَكْرٍ الْمَعْرُوفُ
بِابْنِ طَلْحَةَ ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٦١٨ هـ) ، يَنْظُرُ بَغْيَةَ الْوَعَاةِ لِلْسَيُوطِيِّ : ١ / ١٢١ ، ١٢٢ .

(٥) يَنْظُرُ تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ : ٣٠٤ / ١ .

وقال ابن السراج : جميع ما جاز في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فهو جازر في كان إلا أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه ، قال : وأصحابنا يجيزون غلامه كان زيد يضرب فينبون الغلام يضرب ويقدمونه ؛ لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم معموله.^(١)

وإن قدمته مع الخبر قلَّه صورتان :

إحداها : تقديمه على الخبر نحو : طعامك أكلاً كان زيد.

والثانية : تقديم الخبر عليه نحو : أكلاً طعامك كان زيد ، فإن ذلك يجوز حيث يجوز تقديم الخبر ويجيء في ذلك المنع على رأي الكوفيين.^(٢)

قوله :

ومضمّر الشأن اسماً أو إن وقع مؤهّم ما استبان أنه امتنع

يقول : إذا ولي العامل معمول الخبر وليس بظرف ولا مخرور نحو : كان طعامك زيد أكلاً ، فإن ذلك متأول عند البصريين على أن في كان اسمها وهو ضمير الشأن.^(٣)

(١) بنظر الأصول لابن السراج : ٨٦ / ١ ، ومن شواهد قوله تعالى : { وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ } (الأعراف : ١٧٧)

(٢) في الصبان : ٢٣٧ / ١ : اعلم أن نحو : كان زيد أكلاً طعامك ، ينحصل فيه أربع وعشرون صورة ... وكلها جائزة عند البصريين إلا : كان طعامك زيد أكلاً ، وكان طعامك أكلاً زيد ، وأكلاً كان طعامك زيد.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٠٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٤٢ / ٤ ، والمنع مذهب الكسائي من الكوفيين : انظر التذيل والتكميل : ٢٤٢ / ٤ .

وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَا يَتِمُّ إِلَّا حَيْثُ كَانَ الْخَبَرُ لَا يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ
الضَّمِيرُ هُوَ الْأِسْمُ وَيَجْعَلُ الْخَبَرَ الْجُمْلَةَ الَّتِي بَعْدَهَا مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَتَقْدَمُ مَعْمُولٌ
ذَلِكَ الْخَبَرِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلَ أَوْ يَأْكُلُ ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَنْعَقِدَ مِنْ
ذَلِكَ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ ، فَإِذَا أُثْبِتَ بِهِ ظَاهَرًا فِيهِ الْإِعْرَابُ لَمْ يَحْتَمِلْ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرًا
نَحْوُ : كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا ، لِأَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ مِنْ قَوْلِهِ : زَيْدٌ أَكَلًا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، وَإِنَّمَا
يَتِمُّ ذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(١)

قَتَافِدُ هَذَا جُونُ حَوْلَ بَيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

(١) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق يهجو به جريراً وقومه ويصفهم بالفجور والحيانة.
اللغة : و " القنافة " جمع قنفذ والأنثى قنفذة ، قوله : " هداجون " من هذج الظليم إذا مشى
في ارتعاش فهو هداج ، قوله : " عطية " اسم رجل وهو أبو جرير .

الاستشهاد فيه : قوله : " بما كان إياهم عطية عودا " وأصل المسألة أن الفصل بين كان
واسمها إذا كان بظرف أو بحرف جر يجوز اتفاقاً كما في قولك : كان عندنا زيد قائماً ،
وكان في الدار بشر متكلاً ؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما بما ليس لغيرهما ، أما
الفصل بين كان واسمها بغير الظرف وحرف الجر نحو : كان الماء زيد يشرب ومثل البيت
المذكور فلا يجوز ذلك عند البصريين سواء كان متصلاً بالخير أو منفصلاً ، وأجازه الكوفيون
مطلقاً مستدلين بالبيت المذكور فإنه فصل بين كان واسمها بقولهم إياهم وليس هو بظرف ولا
بمجرور وأجاب البصريون عن البيت المذكور بأربعة أوجه :
الأول : أن اسم كان ضمير الشأن ، والجمله خبر كان ، فلم يفصل بين كان واسمها ؛ لأن
اسمها مستتر فيها ، والثاني : أن كان زائدة بين الموصول وصلته فيحذف لا اسم ولا خبر ،
الثالث : أن ما موصولة واسم كان ضمير مستتر يرجع إلى (ما) و : " عطية " مبتدأ ، و
" عود " خبره ، و : " إياهم " مفعول مقدم ، والعائد محذوف والتقدير : بالذي كان عطية
عودهوه فحذف العائد لأنه ضمير متصل منصوب بفعل على ما هو المقرر في باب الموصول ،
الرابع : أن هذا ضرورة فلا اعتبار به . وانظر التأويلات المذكورة في الشرح .

ففي كان ضمير الأمر : " و إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا " يعتقد منه مبتدأ وخبر فلا يبقى للكوفيّين حجة في جواز ذلك إذ قد نقل جواز ذلك عنهم^(١) ، أعني : أن يُلَـسِي كان معمول خبرها المتأخر بقَدَّ اسْمُهَا عَلَى الإِطْلَاق ، وقد تَقَدَّمَتْ حكاية ثعلب والمُبَرَّد ، والظاهر - والله أعلم - أن مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ فَعْلًا.^(٢)

وهذا البيت الذي استدل به الكوفيون تأوله أصحابنا على أن في : " كَانَ " ضمير الأمر والشأن ، و : " إِيَّاهُمْ " مفعول مقدم ، و : " عَطِيَّة " مبتدأ ، و : " عود " في موضع خبر المبتدأ ، والجملة في موضع خبر كان^(٣) ، وهذا لا يَحُوزُ عِنْدَ الكُوفِيِّينَ ؛ لأن الْخَبَرَ لَا يَحُوزُ تَقْدِيمَهُ إِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ ، فلا يَحُوزُ تَقْدِيمَ معموله.^(٤)

وتأوله أصحابنا - أيضاً - تأويلاً آخر غير التأويل الذي أشار إليه النّاظم وهو أن يَكُون : " كان " زائدة ، ومن أصحابنا من لَمْ يَتَأَوَّلْهُ وجعل تَقْدِيمَ المَعْمُولِ فِيهِ ضرورة.^(٥)

(١) الإجازة مذهب هشام ، انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣ / ١ ، وانظر التذيل والتكميل : ٢٤٢ / ٤ ، ٣٥٥ - ٣٥٧ .

(٢) علق عليه أبو حيان في التذيل والتكميل : ٢٤٢ / ٤ ، ٣٥٥ - ٣٥٧ ، وقال والإجازة مذهب هشام يميزه مع الماضي والمستقبل والدائم .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٢٤٢ / ٤ .

(٤) ينظر توضيح المقاصد : ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٥) توضيح المقاصد : ٣٠٥ / ١ ، وشرح الأشموني : ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

﴿ ما تختص به كان دون أخواتها ﴾

قَوْلُهُ :

وَقَدْ تَزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحُّ عِلْمَ مَنْ تَقْدَمًا

" كَانَ " لَهَا مُحَامِل :

أحدها : أن تكون ناقصة فترفع الاسم وتنصب الخبر ، وتدل على تقييد خبرها بالزمان الذي دلت عليه إن كَانَ ماضياً فماضي ، وإن كَانَ مستقبلاً فمستقبل ، وإن كَانَ حالاً فحال ، وقد تستعمل في حال نقصها بمعنى : " صار " ^(١)

وإذا أضمر فيها ضمير الشأن فهي الناقصة ، والجملة الواقعة بعدها في موضع خبرها ^(٢) ، وَلَيْسَتْ غَيْرُ الناقصة خِلَافاً لِأبي القاسم خلف بن فرتون ^(٣) ، وَمَنْ قَالَ بِمَقَالَتِهِ / ٥٩ ، فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّهَا قِسْمٌ غَيْرُ الناقصة ^(٤).

وقد ذهب الكسائي إلى أنه إذا جاء الاسمان بعدها مرفوعين كانت ملغاة لا عمل لها ^(٥) ، وَإِلَى نَحْوِ مِنْهُ كَانَ يَذْهَبُ ابْنُ الطَّرَاوَةِ فإنه كان يقول في نحو : كان

(١) ومن شواهد ذلك قوله تعالى : {وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا * فَكَانَتْ هَبَاءً مُتَّبِنًا * وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً} (الواقعة : ٥-٧)

(٢) توضيح المقاصد : ١ / ٣٠٥.

(٣) هو خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي الششتري النحوي ، توفي سنة (٥٣٢ هـ) . انظر البغية : ١ / ٥٥٧.

(٤) قال أبو حيان في التذيل والتكميل : ٤ / ٢٥١ مسألة : كان إذا أضمر فيها ضمير الشأن فهي ناقصة والجملة الواقعة بعدها في موضع خبرها وليست غير الناقصة فتكون قسماً برأسها هذا مذهب الجمهور ، وذهب أبو القاسم خلف بن فرتون الششتري عرف بابن الأبرش إلى أنها قسم غير الناقصة.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤١١ ، وانظر التذيل والتكميل : ٤ / ٢٥٠ ، والجزء الثاني : ٢٨٢ - ٢٨٣.

زيد قائم : لَهَا غَيْرَ عاملة ولا أضمرَ فيها أَمْرٌ ولا شَأْنٌ^(١) ، ورفع الاسمين بغدَ كَانَ مسموع عن الْعَرَبِ^(٢) وبِهِ قَالَ الْحُمْهُورُ^(٣) وأنكرَ الْفَرَاءَ سماعه^(٤).

والثاني : أن تكون تامة وهي على قسمين :

أحدهما : أن تكون لازمة نَحْوُ : قد كان لبن ، أي : حضر لبن^(٥).

والثاني : أن تكون متعدية بمعنى : كفل ، نَحْوُ : كنتُ الصبي ، أي : كفلته أو بمعنى غزل نَحْوُ : كنتُ الصوف ، أي : غزلته ذكر ذلك صاحب الحلل ، وأنه من غرائب اللغات.

الثالث : أن تكون زائدة وهي التي أشار إليها الناظم.

وتنقاس زيادتها بين : " ما وفعل التعجب " فتدل على الانقطاع نَحْوُ : ما كان أحسن زيدا ١ ، ورؤي من كلام الْعَرَبِ : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرَشْبِ الْكَمَلَةَ^(٦)

(١) انظر التذييل والتكميل : ٢٥٠ / ٤ ، قال فيه أبو حيان : " نقله عن السهيلي وغيره يفصد ابن أبي الربيع ". ينظر شرح الجمل لابن أبي الربيع : ٧٤٠ ، وانظر مناقشة أبي حيان لمذهب ابن الطراوة هذا في الجزء الثاني من التذييل : ٢٧١ - ٢٧٣.

(٢) من ذلك قول الشاعر :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صَنَفَانِ : شَامِتٍ وَأَخْرَ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْتَعِ
وقول الآخر :

هِيَ الشَّقَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مُبْدُولِ
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١١ / ١.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٢٥٠ / ٤.

(٥) من الشواهد المشهورة في ذلك قوله تعالى : { وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ (البقرة :) ، وقول الشاعر :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ
(٦) في الأصل : الكلمة.

مِنْ بَنِي عَبَسٍ فَلَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُمْ ، فزاد : " كان " ، ولا تزداد كان أولاً ولا
 آخرأً ولا يلفظ غير الماضي ، وشذ زيادتها بلفظ المضارع نحو قوله :^(١)
 أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَيْلٌ إِذَا تَهَسَّبُ شَمَالٌ بَلِيلٌ

وذكر بعض أصحابنا أنها تزداد بين المتلازمين كالعامل والمعمول والصلة
 والموصول.^(٢)

وإذا زيدت فمذهب السيرافي أنها زيدت وفيها ضمير المصدر^(٣) ، ومذهب
 الفارسي أنها زيدت وحدها ولا إضمار فيها^(٤) وهو أولى ؛ لأن زيادة المفرد أقرب من
 زيادة الجملة.

(١) بيتان من الرجز المشطور قاتلتهما أم عقيل بن أبي طالب وهي ترقصه ، وانظر الشاهد في ابن
 الناجم : ٥٥ ، توضيح المقاصد للمراي : ٣٠٦ / ١ ، أوضح المسالك لابن هشام : ٢٥٥ / ١
 وشرح ابن عقيل على الألفية : ٢٩٢ / ١.

اللغة : قوله : " ما جد " أي كريم ، وكذلك المجد من محمّد بالضم ، و " النيل " من النبالة
 وهي الفضل ، قوله : " إذا تمب " بضم الماء وجوباً ، وهو شاذ قياساً ؛ لأن قياس مضارع
 فعل المضعف الفاعل يفعل بالكسر نحو : حنَّ يحنُّ وأنَّ يئنُّ وهبت الريح هبوباً وهيباً إذا
 هاجت ، قوله : " شمال " بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهزنة وفي آخره لام وهي
 الريح المعروفة ، وهي تمب ناحية القطب ، قوله : " بليل " بفتح الباء الموحدة وكسر اللام
 وسكون الباء آخر الحروف فعيل بمعنى مفعولة أي المبلولة بالماء.

الاستشهاد فيه : في قوله : " تكون " فإنها زائدة ، والثابت زيادة " كان " بلفظ الماضي
 بخلاف المضارع فإنه معرب لشبه الأسماء فلا يزداد ، وهذا شاذ على خلاف الأصل.

(٢) انظر نضه في شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٨ / ١.

(٣) شرح التسهيل للمراي : ٣٦٦ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٢١٣ / ٤ ، وشرح التسهيل لابن
 مالك : ٣٦١ / ١.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٣٩ / ١ ، وشرح التسهيل للمراي : ٣٦٦ / ١ ،
 وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٩ / ١ ، ٥٨٥ ، والتذيل والتكميل : ٢١٣ / ٤.

وَأَجَازَ أَهْلَ الْكُوفَةِ زِيَادَةً : " أَمْسَى ، وَأَصْبَحَ " وَحَكَوْا : مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا ! ،
وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا ^(١) ، وَأَجَازَ بَعْضُ النَّاسِ زِيَادَةً : " أَضْحَى " وَسَائِرُ أَفْعَالِ هَذَا
الْبَابِ إِذَا لَمْ يَنْقُصِ الْمَعْنَى ^(٢).

قَوْلُهُ :

وَيَحْذِفُونَهَا وَيَتَّقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتِهَارٍ

يريد بحذفونها واسمها مستتر فيها ولا يحذفونها واسمها ظاهراً ، ومن الحذف لها
وَلَيْسَتْ بَعْدَ : " إِنْ " ، وَلَا : " لَوْ " قوله تَعَالَى ^(٣) : { اَنْتَهُوْا خَيْرًا لَكُمْ } عَلَى تَأْوِيلِ
الْكِسَائِيِّ ، أَي : اَنْتَهُوْا يَكُنِ الْاِنْتِهَاءُ خَيْرًا لَكُمْ ^(٤) ، وَحَذَفُهَا بَعْدَ : " إِنْ " كَثِيراً
وَمَشْهُورٌ ؛ كَمَا اُنْشَدُوا : ^(٥)

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٣٦٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٤١ ونسبه
إلى أبي علي الفارسي واستشهد على ذلك ببينين من الشعر ، وشرح الجمل الكبير لابن
عصفور : ١ / ٤١٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤١٤ .

(٢) توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣٠٧ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١ / ٤١٥
وصاحب هذا القول هو ابن جني ذكر عنه في الخزانة : ٥ / ١٣٠ - ١٣١ ، والتذييل
والتكميل : ٤ / ٢١٦ .

(٣) من الآية : ١٧١ من سورة النساء .

(٤) البحر المحيط : ٣ / ٤٠٠ .

(٥) البيت من بحر الكامل وهو للناطقة من قصيدة يخاطب بها يزيد بن سنان المري ، وأولها هو قوله :

اجْعِ جُمُوعَكَ يَا يَزِيدُ فَإِنِّي
أَعْدَلْتُ يَرْبُوعاً لَكُمْ وَتَمِيماً

الشاهد في الديوان : ٩٥ (عباس عبد السائر) ابن الناظم : ٥٥ ، توضيح المقاصد للمرادي :
١ / ٢٦٠ .

اللغة : قوله : " حَذِبَ " بفتح الحاء وكسر الدال المهملتين وفتح الباء الموحدة من حذب إذا
عطف ومن عليه . قوله : " بطون ضبة " أراد بالبطون القبائل ، وضبة بفتح الضاد المعجمة
وتشديد الباء الموحدة وهو ضبة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار . =

حَدَّثَتْ عَلِيٌّ يُطُونُ ضَبَّةَ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وقال النعمان بن المنذر: ^(١)

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا

وقال غيره: ^(٢)

وَأَخْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دَ إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

هكذا أطلقوا أنها تحذف بعدَ إِنْ ، وإذا تتبعت الموارد التي جاءت فيها ذلك وجدناها في أماكن التنويع ؛ كما في قوله : " إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا " و : " إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا " ، و : " إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا " كما روي : إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ ، وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ ، وَإِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ.

= الاستشهاد فيه : في قوله : " إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا " عَلَى حَذْفِ كَانَ واسمها بعدَ إِنْ الشرطية والتقدير كما قلنا إِنْ كُنْتَ ظَالِمًا وَإِنْ كُنْتَ مَظْلُومًا.

(١) أقول : البيت من بحر البسيط وقائله هو النعمان بن المنذر بن ماء السماء ، وهو من قصيدة لامية من البسيط وأولها هو قوله :

شَرُّذْ بَرِّخَلِكْ عَنِّي حَيْثُ شِئْتَ وَلَا تُكْثِرْ عَلَيَّ وَدَعْ عَنْكَ الْأَقَاوِيلَا

إلى آخره انظر الشاهد في شرح ابن عقيل على الألفية : ٢٩٤ / ١.

الاستشهاد فيه : في قوله : " صدقًا وكذبًا " حَيْثُ حَذَفَ فِيهِمَا كَانَ كما ذكرنا وهو حذف شائع ذائع سائغ.

(٢) البيت من بحر المتقارب ، وهو في طلب العفو والصفح نسب في مراجعه لعبد الله بن همام السلولي وانظره في كتاب سيويه : ٢٦٢ / ١ ، وشرح ابن السمراني : ٢١٤ واللسان (ره).

موطن الشاهد : في قوله : " إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا " حيث استشهد به على حذف كان بعد : " إِنْ " وهو كثير مشهور.

ولا يحفظ حذفها بعد : " إن " دون تنويع ولا تكرير ، فلا يحفظ : اضرب
زيداً إن قائماً ، ولا : سأضرب عمرأ إن خارجاً ، تريد : إن كان قائماً ، وإن كان
خارجاً ولا سأمر بيكر إن ضاحكاً ، تريد : إن كان ضاحكاً مع أن الأبيات الثلاثة
المتقدمة لَيْسَتْ نصاً في حذف : " كان " بل يحتمل أن يكون المنصوب بَعْدَ إن حالاً ،
وَلَيْسَتْ إن الشرطية بل محذوفة من : إما ؛ كما قال الشاعر :^(١)

سَقَتُهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُغْدَمَا

/ ٦٠ يريد : إما من صيف وإما من خريف ، وكأنه قال : إما ظالمأ وإما
مظلوماً ، أي : حدثت علي في هَذِهِ الْحَالِ وفي هَذِهِ الْحَالِ^(٢) ، وذلك تأويل البيتين
الآخرين.

وأما حذفها بَعْدَ : " لو " فمشهور نَحْوُ ما مثل به سَيَّوِيه : أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمَرًا
أي : ولو كان تمرأ ، وَيَجُوزُ رفعُ تَمَرٍ ، أي ولو يَكُونُ عندنا تَمَرًا^(٣) ، وما بَعْدَ : " لو
" إِذَا حذفت كان يَكُونُ مندرجاً في ما قبلها ولا يَكُونُ أَغْلَى ولا أَعْمُ نَحْوُ : ائْتَنِي
بِدَاثَةٍ وَلَوْ حِمَارًا ، فالحمارُ مندرجٌ في مدلول الدابة ، وَلَيْسَ أَغْلَى ولا أَعْمُ ، فلو قُلْتُ :
أَلَا حَشَفَ وَلَوْ تَمَرًا ، كان قبيحاً ، إِنَّمَا وجه الكلام : أَلَا تَمَرٌ وَلَوْ حَشَفًا.

(١) البيت من بحر المتقارب للنمر بن تولب في الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٦٧ ، ٣/ ١٤١ ، والخزانة :
٤/ ٤٣٤ ، والخصائص : ٢/ ٤٤٢ ، وشرح ابن الناظم : ٣٨١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي
: ٣/ ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨/ ١٠٢ .

اللغة : الرواعد : جمع راعدة وهي السحابة ذات الرعد ، والصيف : المطر الذي يجيء في
الصيف ، ويقول - أيضاً - إنه لا يعدم ماء الخريف فهو ري دائم.

موطن الشاهد : في قوله : من صيف وإن من خريف ، فأصله : إما من صيف وإما من
خريف فحذف ما من إما الأولى وتبعثها إن ثم حذف ما من الثانية وأبقى إن.

(٢) ينظر الكتاب : ١/ ٢٦٦ - ٢٦٨ .

(٣) ينظر الكتاب بتصرف : ١/ ٢٦٩ .

ولو قلت : ألا شرابٌ ولو عسلاً لم يجر إلا في موضع تضطر فيه إلى العسل ،
ولو قلت : ألا خبزٌ ولو ماء ، فيحوز على قبحه بالنصب وبالرفع ، وإِنَّمَا قبح ؛ لأن
الماء لا يندرج في الخبز .

قوله :

وَبَعْدَ أَنْ تَغْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتَكَبَ كَمِثْلٍ : أَمَا أَنْتَ بَرَأَ فَأَقْتَرِبْ

المثال في ذلك : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انطلقتُ معك ، التقدير : أن كنتَ مُنْطَلِقاً
انطلقتُ معك ، أي لأن كنتَ مُنْطَلِقاً انطلقتُ معك ، ثم حذفت كان وحدها
فانفصل الضمير ؛ لأنه إذا حذف العامل انفصل الضمير الذي كان مع إثباته متصلاً
تَحْوُ قوله :^(١)

وإنْ هُوَ لَمْ يَحْمَلْ عَلَى النَّفْسِ ضِمِّهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

التقدير : وإن لم يحمل ، فحذف : " لم يحمل " فانفصل الضمير الذي كان
متصلاً في يحمل ، ولَمَّا حذفت كان عوض منها : " ما " ، والدليل على أنها عوض
من : " كَانَ " أنهما لا يجتمعان ، فلا يقال : أن ما كنتَ مُنْطَلِقاً ، وأن هذه مفتوحة

^(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة مشهورة للسموأل بن عاديا اليهودي مطلعها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنُسْ مِنَ اللَّوْمِ عَرْضَهُ فَكُلَّ رِذَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

وبيت الشاهد ثاني أبياتها

اللغة : لَمْ يحمل على النفس ضميمها : أي يحملها على الصبر والمكاره ، وأصل الضمير العدول
عن الحق يقال ضامه ضمياً وهو مضيم .

الشاهد في قوله : وإن هو لَمْ يحمل فإن إن الشرطية لا بد من دخولها على جملة فعلية وأصله
وإن لَمْ يحمل فحذف الفعل فانفصل الضمير وعلى ذلك فهذا الضمير فاعل بفعل محذوف
بفسره المذكور ، وانظر البيت في الدرر : ٣٩ / ١ ، ٧٥ / ٢ ، والمجم : ٦٣ / ١ ، ٥٩ / ٢ ،
وانظره مع شاهد مشهور سبق أول الباب في هذه القصيدة في كثير من كتب الأدب .
(المقاصد الكبرى للعيني : ٢١٣ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ص ٥٥٢ "دار الجليل") .

وهي في موضع نصب بعد إسقاط حرف الجر مفعولاً من أجله ، أو في موضع جر على الخلاف الذي بين الخليل وسيبويه.^(١)

ولما كانت : " ما " عوضاً من : " كان " المحذوفة لم يجوز حذفها فلا يقال :
أن أنت مُنْطَلَقاً.^(٢)

وزعم المبرد أنه يجوز إظهار الفعل مع المفتوحة وجعل : " ما " زائدة فتقول : أما كنت مُنْطَلَقاً انطلقت معك^(٣) ، والصحيح أنه لا يجوز ذلك ؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال وما يجري مجراها تُحْكِي كما سُمِعَتْ ولا يطرد فيها قياس ولذلك تقول : إن الاسم متى كان ظاهراً نَحْوُ : إن كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلَقاً انطلقت معه فلا يجوزها هنا التعويض ، فلا تقول : إن ما زيد مُنْطَلَقاً.^(٤)

وأما إن كان مضمراً لغائب أو لمُتَكَلِّمٍ ففِي جَوَازِ ذَلِكَ نظر نَحْوُ : زيد إن كان مُنْطَلَقاً انطلقت معه ، ونَحْوُ : أن كنتُ مُنْطَلَقاً انطلقت معي ، فهل يجوز هنا التعويض فتقول : زيد أما هو مُنْطَلَقاً ؟ ، ونَحْوُ : أما أنا مُنْطَلَقاً ؟ فِي ذَلِكَ نظر ،

(١) الكتاب لسيبويه : ١٢٦ / ٣ - ١٢٩ ، وانظر التذييل والتكميل : ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٢) قال ابن جني في معناه وهو يتحدث عن حذف الفعل : " وربما جاء بعده المرفوع والمنصوب جميعاً نَحْوُ قولهم : أما أنت مُنْطَلَقاً انطلقت معك ، تقديره : أن كنت مُنْطَلَقاً انطلقت معك فحذف الفعل فصار تقديره : لأن أنت مُنْطَلَقاً وكرهت مباشرة أن الاسم فزيدت ما فصار عوضاً من الفعل ومصلحة للفظ لتزول مباشرة أن الاسم ... " . الخصائص : ٢ / ٣٨٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل للمراي : ١ / ٣٧٥ ، والانتصار لابن ولاد : ٩٨ - ٩٩ ، والبغداديات :

٣٠٥ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٢٥٣ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٢٣٤ .

(٤) هو ما قال به المراي في شرحه للتسهيل : ١ / ٣٧٥ ، وانظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٩٤ ،

والتذييل والتكميل : ٤ / ٢٣٤ .

وَالَّذِي نَخْتَارُهُ أَنْ ذَلِكَ مَقْصُورٌ عَلَى مُورِدِ السَّمَاعِ ، وَالسَّمَاعُ إِنَّمَا جَاءَ وَالضَّمِيرُ
لِلخَطَابِ قَالَ الشَّاعِرُ :^(١)

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَلْتَ ذَا نَقَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّمِيرُ

وَقَالَ آخَرُ :^(٢)

(١) أَقُولُ : قَاتِلُهُ هُوَ الْعَبَّاسُ بْنُ مُرْدَاسٍ ، قِيلَ : إِنَّهُ قَدِمَ إِلَى دِمَشْقَ وَابْتَنَى بِهَا دَارًا ، يَخَاطَبُ
الْعَبَّاسَ بِهَذَا خِفَافٍ بِنِ ذَنْبِهِ مَنَسُوبٍ لِأُمِّهِ وَكُنْيَتِهِ أَبُو خُرَاشَةَ وَهُوَ مِنَ الصَّحَابَةِ شَهِدَ فَتْحَ مَكَّةَ
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْدَ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ :

السُّلَمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيتَ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعُ

وَهَا مِنَ الْبَسِيطِ . دِيْوَانُهُ : ١٢٨ ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ : ١١٣ / ٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٣ / ٤ ،
وَالدَّرَرُ : ٩١ / ٢ ، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ : ٢٤٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلْبُيُوطِيِّ : ١١٦ ،
وَنَسَبُ الْحَرِيرِ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ : ٣٤٩ / ١ ، وَالْخَصَائِصُ : ٣٨ / ٢ ، ابْنُ يَعْمِيشَ : ٩٩ / ٢ ،
الْكِتَابُ لِسِيُوبَةَ : ٢٩٣ / ١ ، وَالْمَغْنِيُّ : ٣٥ / ١ ، وَالتَّنَصُّفُ : ١١٦ / ٣ ، ابْنُ النَّازِمِ : ٥٦ ،
أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ لِابْنِ هِشَامٍ : ٢٦٥ / ١ ، شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَةِ : ٢٩٧ / ١ .

اللُّغَةُ : قَوْلُهُ : " ذَا نَقَرٍ " أَيُ : ذَا قَوْمٍ وَجَمَاعَاتٍ ، وَالنَّقَرُ فِي الْأَصْلِ اسْمُ لِسَا دُونَ الْعِشْرَةِ ،
" الضَّمِيرُ " يَفْتَحُ الضَّادَ الْمُعْجَمَةَ وَضَمَّ الْبَاءَ الْمَوْحِدَةَ ، وَأَرَادَ بِهِ السَّنَةَ الْمُجَدِّدَةَ .

وَالْمَعْنَى : يَا أَبَا خُرَاشَةَ إِنْ كُنْتَ كَثِيرَ الْقَوْمِ عَزِيزًا فَإِنْ قَوْمِي مُوَفُّوونَ لَمْ تَأْكُلْهُمْ السَّنَةُ الْمُجَدِّدَةُ
مِنَ الْقَلَّةِ وَالضَّعْفِ .

الْإِسْتِشْهَادُ فِيهِ : فِي قَوْلِهِ : " أَمَّا أَنْتَ " فَإِنَّهُ حَذَفَ فِيهِ كَانَ بَعْدَ أَنْ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ ، فَقَوْلُهُ :
" أَمَّا أَنْتَ " يَفْتَحُ هَمْزَةً أَمَّا ، وَلَيْسَتْ هِيَ أَمَّا الَّتِي فِي قَوْلِكَ : أَمَّا بَعْدَ ، بَلْ هَا كَلِمَتَانِ بِاتِّفَاقٍ
وَالثَّانِيَةِ مِنْهُمَا عَوْضٌ مِنْ كَانَ مَحذُوفَةٌ ، وَأَصْلُهُ : لِأَنَّ كُنْتَ فَحُذِفَتْ اللَّامُ مِنْ " لِأَنَّ " تَنَاسِيًا
فَبَقِيَ أَنَّ كُنْتَ ، ثُمَّ حَذَفَتْ كَانَ لِكثرةِ الْإِسْتِعْمَالِ ، ثُمَّ جِيءَ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ خَلْفًا عَنْ
الْمُنْتَصِلِ ، ثُمَّ عَوْضَتْ عَنْ كَانَ مَا الزَّائِدَةُ قَبْلَ الضَّمِيرِ . وَالتَّرْتِيبُ حَذْفُهَا لِئَلَّا يَجْتَمِعَ الْعَوْضُ
وَالْمَعْوِضُ مِنْهُ ، ثُمَّ أَدْغَمَ نُونُ أَنْ فِي مَا فَصَّارُ : أَمَّا أَنْتَ .

(٢) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ ، وَلَمْ يُعْثَرِ عَلَى قَاتِلِهِ وَهُوَ فِي الْإِرْتِشَافِ : ١٠٠ / ٢ ، وَابْنُ يَعْمِيشَ :
٩٨ / ٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٨٢ / ٢ ، وَالْمَغْنِيُّ : ٣٦ . وَشَاهَدَهُ كَالَّذِي قَبْلَهُ وَأَصْلُهُ لِأَنَّ كُنْتَ مُقِيمًا
وَلِأَنَّ كُنْتَ مَرْتَحِلًا .

أَمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَتَيْتَ مُسَرَّحِلًا فَاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

وإنما اخترنا الاختصار على مورد السماع ؛ لأن ذلك خارج عن القياس ؛ ألا ترى أن ذلك لا يجوز في غير كان من أفعال هذا الباب وهو كلام جرى مجرى المثل ، وقد وقع في كتاب سيبويه في هذه المسألة : أما زيد ذاهباً ذهب معه ^(١) ، والمعنى إن كان زيد ذاهباً ذهب معه ، فأنتى بالاسم الظاهر مرفوعاً على إضمار كان معوضاً منها ما لكن هذا من مثيله ولم ينقله من كلام العرب فينبغي ألا يقاس عليه إلا إن ثبت من لسان العرب .

وقد حذف - أيضاً - كان بعد إن الشرطية / ٦١ وعوض منها ما ولزمت في قولهم : " إما لا " ألزمت ما عوضاً من الفعل كأنه قال : افعل كذا إن كنت لا تفعل غيره ، فموضع : إما لا ، موضع : إن كنت لا تفعل غيره ، وذلك كله شاذ خارج عن الأقيسة ، وأنشدوا : ^(٢)

لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

أي : أن كنت لا تجد غيرها ^(٣) ، ولا يُحذف الفعل مع المكسورة إلا في هذا ، فإن قلت : إما كنت مُنْطَلِقًا انطلقت معك لم يحذف كان ، فلا تقول : إما أتت مُنْطَلِقًا ؛ كما لا يجوز إظهار الفعل مع المُفْتَوَحَةِ .

(١) انظر الكتاب : ٢٩٣ / ١ ، ٧ / ٣ ، ١٤٩ .

(٢) البيتان من بحر الرجز مجهولا القائل في هامش المقتضب : ١٥١ / ٢ ، وشواهد التوضيح :

١٨٨ ، وشرح التسهيل للمراي : ١ / ٣٧٥ .

اللغة : الثلة : جماعة الغنم أو الكثرة منها أو من الضأن خاصة .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " إما لا " حيث حذف كان مع معموليها (اسمها وخبرها) .

(٣) الكتاب لسبويه : ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

قَوْلُهُ :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفَ مَا التَّرْمِ

تقول : لم يكن زيد قائماً ، ولم يك زيد قائماً ، بحذف النون لكثرة الاستعمال ، وعلامة الجزم في : " لم يك " حذف الضمة التي كانت على النون التي حذفت لكثرة الاستعمال.

وأطلق النّاظم جواز حذف النون من مضارع كان المجزوم ، وفيه تفصيل ، وهو أنها إما أن تلتقي ساكناً أو لا ، إن لقيت ساكناً نَحَوُ : لَمْ يَكُنْ ابنك قائماً ، وَلَمْ يَكُنْ الرجل مُنْطَلِقاً ، ففِي حذفها خلاف ، أَجَازَ ذَلِكَ يونس^(١) ومنعه سيبويه^(٢).

وإن لَمْ تَلَقْ ساكناً جاز حذفها نحو : لَمْ يَكْ زيد قائماً ، وكان ينبغي أن يقول : منجزم بحذف الضمة احتراز من أن يكون منجزماً بحذف النون فإنه إذ ذاك لا يجوز الحذف ، واحتراز بقوله (منجزم) من أن يكون مبنياً ، وقد دخل عليه الجازم كحاله إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ وهو مبني عَلَى نون التوكيد أو نون الإناث ، وظاهر كلام النّاظم أَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ فِي مُضَارِعِ كَانَ الْمُنْجَزِمِ سواء أكان من كان الناقصة أو التامة ويكثر مجيئه فِي الناقصة وجاء فِي التامة ، ومنه : " وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا " على قراءة من رفع حسنة.^(٣)

(١) قال سيبويه : " وَزَعَمَ يونس أنها لغة كثيرة فِي الْعَرَبِ جيدة ". الكتاب لسبويه : ٢ / ٢٠٥ .

(٢) راجع الكتاب لسبويه : ٤ / ١٨٤ ، وفيه يقول : " كما قالوا : لَمْ يَكْ شبهت النون بالياء حَيْثُ سَكَتَ ولا يقولون : لَمْ يَكُ الرجل ؛ لأنها فِي مَوْضِعِ تحرك فلم يشبه بلا أدر " .

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة النساء ، هي قراءة نافع وابن كثير من السبعة وأبي جعفر من العشرة ، وقرأ الباقون بالنصب (فالرفع على التمام والنصب على النقصان) (النسشر : ٢ / ٢٤٩ -

﴿ فَصْلٌ فِي مَا وَلَا وَإِنْ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ ﴾

فَوُتْسَهُ :

إِعْمَالُ لَيْسَ أَغْمِلْتُ "مَا" دُونَ "إِنْ" مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ

" ما " حرف لا يختص ، قياسه أن لا يعمل ، ولذلك بنو نعيم يجيئون بعدها بالابتداء والخير ، فيقولون : ما زيدٌ قائمٌ^(١) ، وأما أهل الحجاز فإنهم يجيئون بعدها بالاسم مرفوعاً وبِالْخَيْرِ مُجَرَّوْراً بِالْبَاءِ كَثِيراً نَحْوُ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وَقَدْ لَا يَأْتُونَ بِالْبَاءِ فَيَنْصِبُونَ فَيَقُولُونَ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا^(٢).

وقد جاء هَذَا فِي الْقُرْآنِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَا هَذَا بِشَرٍّ ﴾^(٣) ، وَ : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾^(٤) ، وَلَمْ يَحْفَظْ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا فِي بَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ قَالَ :^(٥)

(١) نقل سيبويه أن إعمالها لغة نعيم وجعله القياس لأنها ليست بفعل . الكتاب لسيبويه : ٥٧ / ١ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٥٧ / ١ ، وحكى الكسائي أن النصب بها لغة قحاة ، ينظر شرح التسهيل للمراي : ٣٧٩ / ١ ، والمقتضب : ١٨٨ / ٤ ، والأصول : ٩٢ / ١ ، والإنصاف :

١٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٩١ / ١ .

(٣) من الآية : ٣١ من سورة يوسف .

(٤) من الآية : ٢ من سورة المجادلة .

(٥) البيت من بحر الكامل غير منسوب في مراجعه وقبله بيت آخر وهو قوله :

وَأَنَا النَّذِيرُ بِعَرَّةٍ مَسُودَةٍ تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا .

وبيت الشاهد في الأشباه والنظائر : ٧٥ / ٢ (ط . دار الكتب العلمية) ، والمعجم المفصل :

١٩١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣٠٢ / ١ ، والشاهد : ٢٣٣ من شواهد المعنى .

اللغة : قوله : " النذير " من الإنذار وهو الإعلام ، والنذير هو المعلم الذي يخوف القوم بما يكون دهمهم من عدو أو غيره وهو المخوف أيضاً ، وكذلك المنذر ، الحرة : أرض ذات حجارة سود والمراد هنا الكتيبة ، أقوادها جمع قود وهي جماعة الخيل ، قوله : " أبناؤها " أي أبناء الكتيبة وأراد رجالها ، وأراد بأبائهم رؤساءهم ، قوله : " متكفون " يريد قد صاروا حوله على أكتافه يعني : قد أخذوا برأس الكتيبة فجعلوه بمنزلة الأب إذ كان يقوم بأمرهم =

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنُّونَ آبَاهُمْ حَقُّو الصُّدُورَ وَمَا هُمْ أَوْلَادُهَا

كنا ذكر بعض النحويين ، ولا نبالي بكونه لم ينقل إلا قليلا ؛ إذ قد ثبت ذلك في كتاب الله تعالى ، وقد يكون سبب عدم كثرة النقل اشتهاار ذلك في لغتهم .
وإذ قد ثبت أن نصب الخبر موجود في لغة الحجازيين فنقول : اختلف النحويون في ذلك ، فمذهب الكوفيين أن : " ما " لا تعمل شيئا ، وأن المرفوع بعدها مبتدأ ، وأن المنصوب إنما انتصب بإسقاط الخافض وهو خبر المبتدأ^(١) ، ومذهب البصريين : أنها شبهت بـ : " ليس " فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر^(٢) .

ونحن نفرع على مذهبهم / ٦٢ فنقول : اشترط أكثرهم في جواز إعمالها ثلاثة شروط وهي التي أشار إليها في البيت :

الشرط الأول : أن لا تراد بعدها : " إن " ، فإن زيدت بطل الإعمال ، قال فروة بن مسيك الحجازي :^(٣)

= وبأمر فيهم وينهي ، قوله : " حقو الصدور " أصله : حقن جمع حق بفتح الحاء وكسر النون وهو صفة مشبهة من الحق بفتح الحاء وهو الغيظ ، قوله : " وما هم أولادها " أي ليسوا بأولاد الكنية على الحقيقة يعني لم تلدهم الكنية وإنما هم أبناؤهم على محاز قول العرب : " بنو فلان بنو الحرب " .

الاستشهاد فيه : حيث نصب خبر " ما " التي بمعنى ليس على لغة أهل الحجاز لشبهها بها في أنها لنفي الحال .

- (١) هو قول الفراء في معانيه : ٢ / ٤٢ ، ٣ / ١٣٩ ، وانظر التذيل والتكميل : ٤ / ٢٥٥ .
(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ١٠٣ ، وشرح التسهيل للمراي : ١ / ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، والكتاب لسيويه : ١ / ٥٧ ، وجمع الهوامع للسيوطي : ١ / ١٢٣ .
(٣) البيت من بحر الوافر وقد نسب الشارح وهو في الكتاب لسيويه : ٣ / ١٥٣ ، ٤ / ٢٢١ ، والمقتضب للمبرد : ١ / ٥١ ، ٢ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، والمختص : ١ / ٩٢ ، والخصائص : ٣ / ١٠٨ ، والمغني : ٢٥ وشرح شواهد : ١ / ٨١ . =

فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِلَنَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينََا

ولا يَحُوزُ إعمالها وقد زيد بَعْدَهَا إِنْ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ^(١)، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ^(٢)، وحكى ذلك يعقوب^(٣).

الثاني من الشروط : بقاء النفي ، فإن انتقض النفي لَمْ تَعْمَلْ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، وَأَجَازَ يونس إعمالها ، فتقول : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا ، وهكذا نقل الخلاف عنه مطلقاً^(٤).

وفصل الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا التَّصْبِ فيما كان الثاني مُتَزَلًّا مِثْلَ الأوَّلِ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ إِلَّا زُهَيْرًا ، وما عمرو إِلَّا حَاتِمًا ، ومنعوه إِذَا كان اسماً هو الأوَّلُ نَحْوُ : ما زيد

= اللغة : " فما إن طبنا " : أي عادتنا ، والدولة بالفتح : الغلبة في الحرب ، وبالضم تكون في المال ، والمعنى : لم يكن سبب قتلنا الجبن ، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية ، وانتقال الحال عنا والدولة.

موطن الشاهد قوله : " ما إن طبنا جبن " حيث زيدت إن بعد ما تركيداً فكفتها عن العمل.
(١) انظر الكتاب لسيبويه : ٣ / ١٥٣ ، ٤ / ٢٢١ ، والمقتضب : ١ / ٥١ ، ٢ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، والأصول : ١ / ٢٣٦ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٢٥٨.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٢٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٠ ، ومع الهوامع للسيوطي : ١ / ١٢٣ ، والتصريح : ١ / ١٩٧ ، ومن شواهد الكوفيين في ذلك :
بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخرف

(٣) هو ابن السكيت يعقوب بن إسحاق المتوفى سنة (٢٤٤ هـ).

(٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٤٨ ، وحكى ذلك أيضاً عن سيبويه وابن مالك في شرحه التسهيل جعل النسبة ليونس من غير طريق سيبويه ينظر : ١ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ومن شواهد ذلك قوله :

وما الدهر إلا متجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

إلا أحمك ، فإن كان وصفاً أجازَ الفراءُ فيه النصب نحوُ : مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً ، ومنعه البصريون^(١) ، وقد تقدم الخلاف عن يونس من البصريين .

الشرط الثالث : ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم بطل الإعمال ، فتقول : مَا قَائِمٌ زَيْدٌ ، هَذَا مَذْهَبُ عامةِ النحويين^(٢) ، وأجاز الفراءُ وغيره نصبه مقدماً نحوُ : مَا قَائِماً زَيْدٌ^(٣) ، وروى أبو عمر أن ناساً قد رَوَوْا ذَلِكَ عن العسرب^(٤) ، وفي كتاب سيبويه إشارة إلى ذلك^(٥) ، فإن قَدَّمْتَ الْخَبَرَ مَنْصُوباً وَأَدْخَلْتَ إِلَّا عَلَى الْاسْمِ نَحْوُ : مَا قَائِماً إِلَّا زَيْدٌ ، أجازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ ، ومنعها البصريون^(٦) .

(١) التذيل والتكميل : ٢٦٩ / ٤ - ٢٧٠ ، وجمع الهوامع : ١٢٣ / ١ .

(٢) قال الشلوين : " ولا يقولون : مَا قَائِماً زَيْدٌ إِلَّا شاذاً في زعم سيبويه " . شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٨٩٧ .

(٣) معاني القرآن للفراء : ٤٣ / ٢ ، وقد حكم بقبحه ، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٧ / ٢ والتذيل والتكميل : ٢٦٧ / ٤ .

(٤) هو أبو عمر الجرمي حكى عن العرب : مَا مَسِيئاً مِنْ أَعْتَبَ عَلَى الْإِعْمَالِ وَقَالَ إِنَّهُ لَغُفَةٌ . التصريح : ١٩٨ / ١ .

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه : ٥٧ - ٥٩ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٢ / ١ ، ٣٧٣ .
(٦) قَالَ ابْنُ مَيْلِكٍ : " وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ فِي نَحْوِ : مَا أَحَدٌ قَائِماً إِلَّا زَيْدٌ ، أَنْ يُقَالَ : مَا قَائِماً إِلَّا زَيْدٌ بِحَذْفِ اسْمِ مَا وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِذَلِكَ الْمُوجِبِ لِلْإِلَّا ، وَمِثْلُ هَذَا لَوْ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ لَكَانَ جَدِيراً بِالرَّدِّ لِأَنَّ الْمُرَادَ فِيهِ مَجْهُولٌ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : مَا أَحَدٌ قَائِماً إِلَّا زَيْدٌ ، وَأَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : مَا كَانَ قَائِماً إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَالْحُكْمُ بِمَنْعِهِ أَوَّلَى مِنَ الْحُكْمِ بِجَوَازِهِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ جَوَازِ الْحَذْفِ أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ مُتَعَيِّناً لَا مُحْتَمَلاً وَلِذَلِكَ لَا يَحْزُونُ لِمَنْ قَالَ : مَمْزُونُ الدِّيَارِ ، أَنْ يَقُولَ رَغِبْتُ زَيْدًا ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَجْهُولٍ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ : رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ ، وَأَنْ يَكُونَ أَرَادَ : رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ " . شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٣ / ١ ، وينظر شرح التسهيل للمرادي : ٣٨٣ / ١ .

والذين متَّعوا من تَقْدِيمِ حَرٍ : " ما " إِذَا كَانَ غَيْرَ ظَرْفٍ وَلَا مَخْرُورٍ ،
اِخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيمِهِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَخْرُورًا ، فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ^(١) ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ
نَحْوُ : مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ ، وَمَا حَلَفْتُ بِكَ ^(٢) .

وَمِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ النَّاطِقُ مِنَ الشُّرُوطِ :

أَلَا تَرَادُ : " مَا " بَعْدَ : " مَا " فَإِنْ زِيدَتْ لَمْ تَعْمَلْ نَحْوُ : مَا مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ،
هَذَا مَذْهَبُ عَامَةِ النُّحَوِيِّينَ ^(٣) ، وَحَكِي عَنْ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ ذَلِكَ نَحْوُ : مَا مَا زَيْدٌ
قَائِمًا ^(٤) .

قَوْلُهُ :

وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا بَيَّأْتُ مَعْنِيًا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

إِذَا وَسَّطْتَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ بَيْنَ : " مَا " وَاسْمِهَا " فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ
مَخْرُورًا أَوْ غَيْرَهُمَا ، إِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَخْرُورًا جَازَ ذَلِكَ نَحْوُ : مَا الْيَوْمَ زَيْدٌ قَائِمًا ،
وَمَا بَيَّ زَيْدٌ مَعْنِيًا ^(٥) .

(١) أَشَارَ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٢٥٦ / ٤ إِلَى أَنَّهُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ ، وَانْظُرِ الْإِنْصَافَ : ١٦٥ - ١٦٦ .
(٢) أَشَارَ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٢٥٦ / ٤ إِلَى أَنَّهُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَانْظُرِ كِتَابَ الشَّعْرِ لِلْفَارِسِيِّ :
٤٨٢ ، ٤٨٣ ، وَانْظُرِ أَيْضًا شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٥٩٥ ، وَشَرْحَ الْمُقَرَّبِ
(الْمَرْفُوعَاتُ ص ١٠٦١) .

(٣) انْظُرِ التَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٢٦٠ / ٤ .

(٤) حَكِيَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَنْ تَكَرَّرَ مَا لَا يَبْطُلُ الْعَمَلُ فَقَالَ لَا يَنْفَعُ عَمَلُهَا : " إِذَا قِيلَ مَا مَا
زَيْدٌ قَائِمًا ، كَمَا قَالَ الرَّاجِزُ :

لَا يَنْسُكَ الْأَسَى تَأْسِيًا لَهَا مَا مِنْ حَمَامٍ أَحَدٍ مَعْتَصِمًا

فَكَرَّرَ مَا النَّافِيَةَ تَوْكِيدًا وَأَبْقَى عَمَلُهَا " . شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٣٧١ ، وَيَنْظُرُ شَرْحُ

التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ : ١ / ٣٨١ وَفِيهِ قَالَ : وَالصَّوَابُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ هَذَا الشَّرْطِ .

(٥) شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٣٧٠ .

وإن كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَجَزْ نَصْبُ الْخَبَرِ نَحْوُ : مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلَ ، فَلَا يُجُوزُ فِي : أَكَلَ إِلَّا الرُّفْعُ^(١) ، وَحَكَمِي عَنِ الْمَاضِي مَنَعَهُ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي جِسَازِ التَّقْلِيدِ مَعَ نَصْبِ الْخَبَرِ خِلَافٌ ، فَإِنْ مِنْ يُجِيزُ تَقْلِيدَ الْخَبَرِ الْمُنْصُوبِ عَلَى الْاسْمِ فَيَقُولُ : مَا قَاتَمًا زَيْدٌ ، يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُجِيزَ تَقْلِيدَ مَعْمُولِهِ نَحْوُ الْمَثَلِ الْمُتَقَدِّمِ لِكَيْسِي لَا أَنْقَلُ فِيهِ خِلَافًا.

فَإِنْ قَدَّمْتَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ عَلَى : " مَا " لَمْ تَجْزِ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، سِوَاءِ أَرَفَعْتَ الْخَبَرَ أَمْ نَصَبْتَ ؟ ، فَلَا يُجُوزُ : طَعَامُكَ مَا زَيْدٌ أَكَلَ ، لَا بَرَفْعِ أَكَلَ وَلَا بِنَصْبِهِ ، وَسِوَاءِ أَكَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ سِوَاءِ أَرَفَعْتَ الْخَبَرَ أَمْ نَصَبْتَ ؟ قِيَاسًا لـ : " مَا " عَلَى : " لَمْ وَلَنْ وَلَا " هَكَذَا ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ قِيَاسًا.^(٢)

وَقَدْ سَمِعْتُ تَقْلِيدَ مَعْمُولِ الْفِعْلِ الْمُنْفِي بـ : " مَا " عَلَى : " مَا " ، وَأُنْشَدُوا :^(٣)

إِذَا هِيَ قَامَتْ حَاسِرًا مُشْمَعِلَةً نَحِيبَ الْفُؤَادِ رَأْسَهَا مَا تُقْنَعُ

(١) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣١٤ ، ٣١٥ ، والتذييل والتكميل : ٤ / ٢٦٠ ، والأصول : ٩٣ / ١ - ٩٤ .

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو للأعرج المعني (شاعر مخضرم) قاله من أبيات يرد بها على امرأته وقد لامته على عنايته بفرسه ..

اللغة : الحاسر : هو في الأصل الذي لا مغفر له ولا درع والمعنى هنا مكشوف للرأس ، المشمعة : في الأصل الناقة السريعة والمعنى سريعة فزعة ، رأسها ما تقنع : أي لا تغطي رأسها بالقناع ، نحيب الفؤاد : ضعيفه .

وشاهده : تقدم معمول الفعل المنفي بما على ما وأول على تقدير فعل محذوف . والشاهد في شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٥١ ، وانظره مع أبيات أخرى في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ج ١ ص ٣٤٩ .

فَرَأَسَهَا مَنْصُوبٌ بِـ : " تَقْنَعُ " الْمُنْفِي بِـ : " مَا " ، وَتَأُولُ هَذَا الْبَيْتِ أَصْحَابُنَا ، فَإِنْ قَدَّمْتُ مَعْمُولَ الْخَبَرِ عَلَى الْخَبَرِ وَحْدَهُ جَازَ النَّصْبُ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ طَعَامَكَ أَكَلًا ، فَإِنْ كَانَ مُوجِبًا بِـ : " إِلَّا " لَمْ يَجِزْ النَّصْبُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ طَعَامَكَ إِلَّا أَكَلًا ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ .

/ ٦٣ قوله :

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ

مثال ذلك : ما زَيْدٌ قائمًا بَلْ قَاعِدٌ ، وَرَفَعُهُ فِيهِمَا عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأُ تَقْدِيرِهِ : بَلْ هُوَ قَاعِدٌ ، وَلَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ ، وَقَوْلُهُ : " وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَ " لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْمَى مَا بَعْدَهُمَا مَعْطُوفًا إِذْ لَيْسَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ حَرْفِي عَطْفٍ ، بَلْ هُمَا حَرْفَا ابْتِدَاءٍ ؛ لِأَنَّهُمَا جَاءَتَا بَعْدَهُمَا الْجُمْلَةُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : بَلْ هُوَ قَاعِدٌ ، وَلَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ ، هَكَذَا نَصَّوْا عَلَى أَنَّهُمَا لَا يُعْطَفَانِ إِلَّا الْمَفْرَدُ^(١) ، وَهَذَا عَلَى خِلَافٍ - أَيْضًا - فِي (لَكِنْ) سَنَذْكُرُهُ فِي بَابِ الْعَطْفِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأَيْمًا لَمْ يَجِزْ : مَا زَيْدٌ قائمًا بَلْ قَاعِدًا ، بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى : " قَائِمٌ " ؛ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ بَعْدَ : " بَلْ " ، وَ : " مَا " لَا تَعْمَلُ فِي الْمَوْجِبِ^(٢) ، وَمِنَ التَّحْوِيلَيْنِ مَنْ جَعَلَ بَلْ بَعْدَ التَّنْفِي عَلَى وَجْهَيْنِ :

(١) بَلْ حَرْفٌ عَطْفٌ إِنْ تَلَاها مَفْرَدٌ فَإِنْ تَقَدَّمَهَا أَمْرٌ أَوْ إِيْجَابٌ جَعَلَتْ مَا قَبْلَهَا كَالْمُسْكُوتِ عَنْهُ فَلَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ وَإِثْبَاتُ الْحُكْمِ لَهَا بَعْدَهَا ، وَإِنْ تَقَدَّمَهَا نَفْيٌ فَهِيَ لِتَقْرِيرِ مَا قَبْلَهَا عَلَى حَالَتِهِ وَجَعَلَ ضِدَّهَا لَهَا بَعْدَهَا. الْمَغْنِي بِحَاشِيَةِ الْأَمِيرِ : ١ / ١٠٣ ، وَيَنْظُرُ حُكْمَ لَكِنْ كَحَرْفِ عَطْفٍ فِي الْمَغْنِي بِحَاشِيَةِ الْأَمِيرِ : ١ / ٢٢٦ .

(٢) يَنْظُرُ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١ / ٣٧٤ ، وَفِيهِ أَنَّ قِيَاسَ مَذْهَبِ يُونُسَ لَا يَمْتَنِعُ نَصْبُ الْمَعْطُوفِ بِبَلْ وَلَكِنْ .

أحدهما . ما ذكرته من أن : " بل " توجب لما بعدها ما نفي عن ما قبلها ، فلا يكون ما بعدها منصوباً .

الثاني : أن تكون : " بل " بعد النفي على حالها بعد الواجب لزوال العطف ، فهذه ينتصب الخبر بعدها ؛ لأن التقدير : بل ما زيد مُطلقاً^(١) ، وقال بعضُ شيوخنا : الذي يظهر أنك متى أردت هذا المعنى جئت بالثاني بدلاً انتهى^(٢) . يعني : أن ذكر الخبر أولاً كان على جهة الغلط ، فأُتيت بالثاني لتستدرك الغلط ، وتبين أن قصدك أولاً إنما كان للاسم الثاني فيصير نظير : مررت برجلٍ بل امرأة ، قصدت أن تقول : مررت بامرأة ، فسبق لسانك غلطاً إلى قولك : برجلٍ فأضربت عن ذلك وقلت : بل امرأة .

ورفع الاسم بعد : " بل " في قولهم : ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، أورده سماعاً عن العرب سيبويه ، وعلل رفعه بنقض النفي^(٣) ، وقال الفارسي : قياس لكن أن تكون مثل بل ، انتهى^(٤) . وقد جاء ذلك نصاً في ليس ، قال الشاعر :^(٥)

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٣٨٦ ونسب هذا للمبرد ، انظر التذيل والتكميل : ٤ /

٢٧٥ ، والمغني : ١٢٠ .

(٢) ذكر هذا نصاً في التذيل والتكميل : ٤ / ٢٧٥ .

(٣) راجع الكتاب لسيبويه : ١ / ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

(٤) الإيضاح العضدي ، ١١٠ - ١١١ .

(٥) البيت من بحر الوافر منسوب لهدبة بن حشرم العذري أو قيس بن زهير العبي ، انظره في

التذيل والتكميل : ٤ / ٢٧٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٤٧٢ ، والإيضاح العضدي :

١١٠ - ١١١ .

اللغة : قوله : " السفساف " الدنيء ، وقوله : " المدرة " الذاب عن القوم ، وقوله : " العوان "

أي : من الحرب التي قوتل فيها مرة بعد مرة .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " ولست ولكن " حيث جاءت فيه لكن مراداً بها

الإنابات واقعة بعد ليس الماد بها النفي .

وَلَسْتُ الشَّاعِرَ السُّفْسَافَ فِيهِمْ وَلَكِنَّ مِذْرَةَ الْحَرْبِ الْعَوَانَ

وقياس : " ما " على : " ليس " يقتضي جواز : ما زَيْدٌ قائماً لَكِنَّ قَاعِداً ،
ومفهوم بيت الناظم أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ بِغَيْرِ : " بَلْ وَلَكِنَّ " لا يلزم الرفع في المعطوف
من بُعد منصوب ، بل يَحْزُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَغَيْرُهُ.^(١)

وهَذَا عَلَى قَسَمَيْنِ : منه ما يَحْزُوزُ فِيهِ النِّصْبُ ، ويكون أَوَّلَى ، وَيَحْزُوزُ فِيهِ
الرفع عَلَى ضَعْفِ نَحْوِ : مَا زَيْدٌ قائماً وَلَا قَاعِداً ، النصب أَوَّلَى عِنْدَنَا فَيَكُونُ مِنْ
عطف المفردات ، وَيَحْزُوزُ الرفع عَلَى إِضْمَارِ هُوَ ، أَيِ : وَلَا هُوَ قَاعِدٌ فَيَكُونُ مِنْ
عطف الجمل.^(٢)

وقَدْ مَنَعَ الْقَوْمُ النِّصْبَ فِي : " لَيْسَ " ، فلم يُحْزِرُوا : لَيْسَ زَيْدٌ قائماً وَلَا
قَاعِداً ، بالنصب ، وقالوا : يَحْبُ الرُّفْعُ فتقول : وَلَا قَاعِدٌ عَلَى إِضْمَارِ هُوَ ، أَيِ : وَلَا
هُوَ قَاعِدٌ ، وعللوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يَحْزُوزُ : وَلَا لَيْسَ قَاعِداً ، وَإِذَا مَنَعُوا ذَلِكَ فِي : لَيْسَ
فَلَا يُنْعَمُ بِهِ فِي : " مَا " أُخْرَى وَأَوَّلَى ، وحكى سَيِّوِيَّةُ الْخَفَضَ عَلَى تَوْهَمِ الْبَاءِ
نَحْوِ : مَا زَيْدٌ قائماً وَلَا قَاعِداً^(٣) ، وجعل الْفَرَّاءُ ذَلِكَ مَقْيَاساً.

فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ هَذَا الْوَصْفِ اسْمُ سَبِيٍّ نَحْوِ : مَا زَيْدٌ قائماً وَلَا قَاعِداً أَخُوهُ ،
فَإِنْ جَعَلْتَ الْاسْمَ مَرْفُوعاً بِقَاعِدٍ جَازٍ فِي : قَاعِدٌ وَجِهَانٌ :

أَخَذَهُمَا : النِّصْبُ عَطْفاً عَلَى : قائماً ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عطفِ المفردات.

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٩٦ ، ٥٩٧.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٩٦ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣١٥ ، وشرح
التسهيل للمرادي : ١ / ٣٨٦.

(٣) انظر حكاية سيويه ذلك في ليس ، الكتاب : ١ / ٣٠٦ ، ٢٩ / ٣ ، وقد نسب ذلك لسيويه
ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٥٩٦ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٢٧٦.

والثاني : رفعه بالابتداء ، ومسوغه : أنه اعتمد على أداة تنفي ، " وأخوه " فاعل به أغنى عن الخبر ويكون من عطف الجمل ، وإن لم يجعله مرفوعاً — : "قاعد" كان : "أخوه" مرفوعاً بالابتداء ، ووجب رفع : " قائم " على أنه خبر مقدم.^(١)

القسم الثاني : ما وجب فيه الرفع وهو إذا كان الوصف قد جاء بعده أجنبي ، وذلك نحو : مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدٌ عَمْرُو ، وفي العطف في هذا الباب تفصيل لا يليق ذكره بهذا المختصر.^(٢) ٦٤ /

قَوْلُهُ :

وَبَعْدَ مَا وَلَّيْسَ جَرُّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ "لَا" وَتَنْفِي "كَانَ" قَدْ يُجَرُّ

جَرُّ الْبَاءِ الْخَبَرُ بَعْدَ : " مَا وَلَّيْسَ " مَقِيسٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : { أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ } ، وَنَحْوُ مَا قَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ أَنَّ الْحَاجَازِينَ يُجْرُونَ خَبَرَ : " مَا " كَثِيرًا حَتَّى إِنْ

(١) انظر التذيل والتكميل : ٤ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، ٣١٥ - ٣١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٩٦ ، ٥٩٧ / ١ .

(٢) قال سيويه : " ونقول : مَا زَيْدٌ كَرِيمًا وَلَا عَاقِلًا أَبُوهُ ، نجعله كأنه للأول بمنزلة كريم ؛ لأنه ملتبس به إذا قلت : أَبُوهُ نجريه عليه كما أجريت عليه الكريم ؛ لأنك لو قلت : مَا زَيْدٌ عَاقِلًا أَبُوهُ نصبت وكان كلاماً ، ونقول : مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلَا عَاقِلٌ عَمْرُو ؛ لأنك لو قلت : مَا زَيْدٌ عَاقِلًا عَمْرُو لَمْ يَكُنْ كَلَامًا ؛ لأنه لَيْسَ مِنْ سَبِيهِ فترفعه على الابتداء والقطع من الأول كأنك قلت : وَمَا عَاقِلٌ عَمْرُو ، ولو جعلته من سببه لكان فيه له إضمار كالماء في الأب ونحوها ، وَلَمْ يَجِزْ نَصْبُهُ عَلَى مَا ؛ لأنك لو ذكرت ما ثم قَدَّمْتَ الْخَبَرَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا رَفْعًا وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلَا كَرِيمٌ أَخُوهُ ؛ إِنْ ابْتَدَأْتَهُ وَلَمْ تَجْعَلْهُ عَلَى مَا كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ حِينَ بَدَأْتَ بِالْأَسْمِ " . الكتاب لسيويه : ١ / ٦١ ، وانظر التذيل والتكميل : ٤ / ٣٢٠ .

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة القيامة ، ومثال ما قوله : { وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } الآية : ٤٠ من سورة فصلت .

السَّمَاعُ قَلِيلٌ بِالنَّصْبِ^(١) ، فَإِذَا انْجَرَّ بَعْدَ : " مَا " الْحِجَازِيَّةُ كَانَ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَيْرًا لَهَا أَوْ بَعْدَ : " مَا " التَّعْمِيمِيَّةُ كَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَيْرًا لِلْمُبْتَدَأِ.

ويصدق القسمان تحت قوله : " جَرُّ الْبَاءِ الْخَيْرُ " فَإِنَّ الْخَيْرَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَيْرٌ : " مَا " أَوْ خَيْرَ الْمُبْتَدَأِ ، أَمَا دُخُولُ الْبَاءِ فِي خَيْرٍ مَا الْحِجَازِيَّةُ فَجَائِزٌ بِإِجْمَاعٍ^(٢).

وَأَمَّا فِي الْخَيْرِ بَعْدَ : " مَا " التَّعْمِيمِيَّةِ فَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ ، وَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهَا الْفَارِسِيُّ فَتَارَةً قَالَ : لَا تَدْخُلُ إِلَّا فِي خَيْرٍ : " مَا " الْحِجَازِيَّةُ ، وَتَارَةً قَالَ : تَدْخُلُ فِي خَيْرٍ كُلِّ مَنْفِيٍّ وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٣) ، وَقَدْ نَقَلَ سَيِّبُوتَهُ وَالْفَرَّاءُ أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي الْخَيْرِ فِي لُغَةٍ بَنِي تَمِيمٍ^(٤) ، وَقَدْ دَخَلَتْ - أَيْضاً - فِي الْخَيْرِ بَعْدَ : " مَا " الْمَزِيدُ بَعْدَهَا : " إِنْ " تَحُو : مَا إِنْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ^(٥).

وقوله : وَبَعْدَ " لَا " تَحُو : لَا رَجُلٌ بِقَائِمٍ ، زَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ زِيَادَةَ الْبَاءِ فِي خَيْرٍ : " لَا " ، وَلَا يَقَاسُ عَلَى زِيَادَتِهَا فِي خَيْرٍ : " مَا " ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ بِحَازٍ^(٦) ، وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ مَسْمُوعٌ^(٧) ، وَأَنْشَدَ لِسَوَادِ بْنِ قَارِبٍ :

(١) هذا ما جعل الفراء يقول : " لَا يَكَادُ أَهْلُ الْحِجَازِ يَنْطِقُونَ إِلَّا بِالْبَاءِ " معاني القرآن للفراء : ١٣٩ / ٢ ، ٤٢ / ٣ .

(٢) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ٣١٦ / ١ .

(٣) راجع المسائل البغداديات : ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والشيرازيات : ٥٦٥ .

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه : ٦٢ / ١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣١٦ / ١ .

(٥) استشهدوا لذلك بقول الشاعر المتنخل من الشعراء الهذليين :

لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه

(٦) منهم ابن مالك كما ذكر في التذييل والتكميل : ٣٠٨ / ٤ .

(٧) البيت من بحر الطويل قاله هو سواد بن قارب الأسدي الدوسي الصحابي - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وهو في ابنِ النَّاظِمِ : ٥٧ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣١٦ / ١ ، وأوضح المسالك

لابن هشام : ٢٩٤ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣١٠ / ١ ، وشرح التسهيل لابن

مالك : ٣٧٦ / ١ ، وشرح أبيات المعنى : ٢٧١ / ٦ . =

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَعْنَى فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

فعنده أن : " لَا " هنا أعملت عمل لَيْسَ ، ف : " ذو شفاعاة " اسم : " لا " ،
و : " بمعن " في موضع نصب على خبر : " لَا " .^(١)

ولَيْسَ هَذَا بِنَص ؛ إذ يحتمل أن يكون : " ذُو شَفَاعَةٍ " مبتدأ ، وَلَمْ تعمل " لا " شيئاً ، و : " بِمَعْن " في مَوْضِع رفع على أَنَّهُ خَيْرُ المبتدأ ، ودخلت الباء لما فيه من معنى النفي لا لأجل أنه في خَيْرٍ : " مَا " ؛ ألا تراهم أدخلوا الباء في خَيْرِ المبتدأ بَعْدَ : " مَا " التيمية وهي لا تعمل ، وأدخلوها - أيضاً - في الخَيْرِ بَعْدَ المبتدأ الَّذِي تقدمه أداة الاستفهام الذي يراد به النفي ، قال الشاعر :^(٢)

= اللغة : قوله : " وَكُنْ لِي شَفِيعاً " يخاطب به رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ويقول له : كُنْ لِي يَا رَسُولَ اللهِ شَفِيعاً يوم لا يغني صاحب الشفاعاة فتية عن سواد بن قارب ، و"الفتيل" الخط الأبيض الرقيق الذي يكون في النواة ، قوله : " عن سواد بن قارب " أصله : عني ، وَلَكِنَّهُ أَقَامَ المظهر مقام المضمَر .

الاستشهاد فيه : في قوله : " بِمَعْن " حَيْثُ دخلت فيه الباء الزائدة في خبر لا العاملة عمل لَيْسَ كما تدخل في خبر لَيْسَ .

(١) قال في المغني : تزداد الباء في خَيْرِ المنفي بَلَيْسَ وما أختها كثيراً كقول الله تعالى : { أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ } ، وقوله تعالى : { وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } ، وتزداد بقلة في خَيْرِ " لا " النافية العاملة عمل لَيْسَ كبيت الشاهد . ينظر المغني : ١١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٢ وما بعدها ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٣١٦ .

(٢) البيت من بحر الطويل ، قاله هو الفرزدق همام بن غالب ، من قصيدة يهجو بها جريراً ويرمي قومه بإتيان الإبل ، مصدر الشاهد قوله :

يقول إذا اقلولني عليها وأقردت

- ينظر تخلص الشواهد : ٦٨٦ ، والخزانة : ١٤٢ / ٤ ، والدرر : ١٢٦ / ٢ ، وشرح شواهد المغني : ٧٧٢ ، والصحاح للجوهري مادة : (فرد) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٢ .
الاستشهاد فيه : زيادة الباء في خبر المبتدأ الذي دخلت عليه هل لشيئها بالنفي .

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدِيدٌ بِدَائِمٍ

وقوله : وَتَنْفِي " كَانَ " تَحْوُ : لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وقوله : " قَدْ يُجَرَّ " يشير إلى أن زيادة الباء بعد : " لَا " وَبَعْدَ تَنْفِي : " كَانَ " قليلة ، وقال الشنفرى :^(١)
وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزادِ لم أكنُ
بأعجلهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ
يريد : لم أكن أعجلهم.

قَوْلُهُ :

فِي التَّكْرَاتِ أَعْمِلْتَ كَلَيْسَ لَا وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا

إعمال : " لا " إعمال : " لَيْسَ " فِي رفع الاسم ونصب الخبر قليل جداً ، حتى إن بعض التحويين زعم أن : " لَا " أجريت مجرى : " لَيْسَ " فِي رفع الاسم خاصة : " لا " فِي نصب الخبر ، وزعم بعضهم أنه لم يسمع النصب فِي خبر : " لَا " ملفوظاً به وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ سُمِعَ ذَلِكَ لَكِنَّهُ فِي غاية الندور والقلّة ، قال الشاعر :^(٢)

(١) قائله هو الشنفرى الأردى ، وهو من فصيدة لامية ، وهي فصيدة مشهورة طويلة من الطويل ، وأولها هو قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيكُمُ فَإِنِّي عَلَى قَوْمٍ سِوَاكُمُ لِأَقِيلُ

انظر ديوان الشنفرى : ٥٨ وما بعدها (شرح : إميل بديع يعقوب) الخزامة : ٣ / ٣٤٠ ، والدرر : ١٢٤ / ٢ ، وشرح شواهد المغني : ٨٩٩ ، وبلا نسبة فِي الجني الداني : ٥٤ ، والمغني : ٥٦٠ ، والجمع : ١ / ١٢٧ ، والمعجم المفصل : ٦٨٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٢ ، ابن النظم : ٥٧ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣١٧ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١ / ٢٩٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١ / ٣١٠ .

اللغة : قوله : " بأعجلهم " يعني بعجلهم وليس المراد منه الأعجل الذي هو للتفضيل ، " الجشع " هو الحرص على الأكل ، وقال الجوهري : الجشع أشد الحرص تقول منه جشع بالكسر .

والمعنى : إذا مد القوم أيديهم إلى الزاد لم أكن أنا عاجلاً فِي ذلك حين يكون أجشعهم أعجلهم .

الاستشهاد فِيه : فِي قوله : " لم أكن بأعجلهم " حيث دخلت الباء فِي خبر كان المنفية .

(٢) أقول هذا البيت من الطويل مجهول القائل ولم ينسبه العيني وهو بلا نسبة فِي تلخيص الشواهد :

٢٩٤ ، والدرر : ١١١ / ٢ ، والمغني : ١ / ٢٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٧٦ ، =

تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وهذا كله يدل على أن إعمال : " لا " إعمال ليس ضعيف جداً ، ولو ذهب
 ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل : " لا " هذا العمل لذهب مذهباً حسناً ؛ إذ لا ينفذ
 ذلك في كثير أصلاً ولا في نظم إلا في بيت نادر ، ويتبعني أن لا تبني عليه القواعد ،
 وليس في كتاب سيبويه ما يدل على أن إعمالها إعمال ليس مقيس مطرد ، بل قال :
 وزعموا أن بعضهم قرأ : ^(١) {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} ، وهي قليلة ؛ كما قال بعضهم في
 قول سعد بن مالك : ^(٢) ٦٥ /

= وابن النظم : ٥٨ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣١٨ / ١ ، وأوضح المسالك لابن هشام
 : ٢٨٦ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣١٣ / ١ .

اللغة : قوله : " تعز " أمر من تعزى يتعزى من العزاء وهو الصبر والتسلي ، قوله : " ولا وزر
 " بفتح الواو والزاي المعجمة وفي آخره راء وهو الملحأ ، وأصل الوزر الجبل ، قوله : " واقياً "
 من وقى بقي وقاية إذا حفظ .

والمعنى : اصبر وتسل على ما أصابك من المصيبة فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض ، ولا
 ملحأ بقي الشخص ويحفظه مما قضى الله رب العالمين .
 الاستشهاد فيه : في قوله : " فلا شيء باقياً ولا وزر واقياً " فإن لا في الموضعين بمعنى ليس
 وعملت عملها .

(١) من الآية : ٣ من سورة ص .

(٢) قائله هو سعد بن مالك بن ضبيعة جد طرفة ، وهو من فصيدة حائية وأولها هو قوله :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَأْخُوا

وهي من الكامل المجزوء وفيه الإضمار والترفيل ، وانظر الشاهد في ابن النظم : ٥٨ ، وشرح
 المفصل : ١٠ / ١ ، والكتاب : ٥٨ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٨ / ١ .

اللغة : قوله : " أراهط " جمع الجمع كأنهم قالوا : رهط وأراهط ، ثم قالوا : أراهط ، قوله :
 " من صد " أي من أعرض " عن نيرانها " أي عن نيران الحرب ، قوله : " فأناب ابن قيس لا
 براح " أي لا براح لي أي : ليس لي براح . =

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَمَّا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَا حُ

فجعلها بمتولة لَيْسَ^(١) ، فظاهر كلام سيبويه أن مثل هذا البيت لا يبنى عليه ؛
ألا تَرَى أَنَّهُ شَبَهَ رَفَعَ الْحَيْنَ بَعْدَ : "لات" برفع براح بَعْدَ : "لا" ، ولا تَرْفَعُ : "لات"
غَيْرَ الْحَيْنَ ، فَكَذَلِكَ لَا تَرْفَعُ : "لا" غَيْرَ براح فِي هَذَا الْبَيْتِ.

ومن وقفنا عَلَى كلامه ممن ذكر أن : "لا" تعمل عمل : "لَيْسَ" لَمْ يَنْصَحْ
عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى لُغَةٍ مَخْصُوصَةٍ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ الْمَغْرِبِ لِأَبِي الْفَتْحِ نَاصِرِ بْنِ
أَبِي الْمَكَارِمِ الْمَطْرُزِيِّ الْخَوَّارِزْمِيِّ^(٢) ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ مَا نَصَّهُ : "مَا وَلَا" بِمَعْنَى :
"لَيْسَ" تَرْفَعَانِ الْأَسْمَ وَتَنْصِبَانِ الْخَبَرَ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا ، وَلَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ،
وَعِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ لَا تَعْمَلَانِ^(٣) . انتهى .

فنص عَلَى أَنَّ : "لا" لا تعمل عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ ، وَأَمَّا تَعْمَلُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ وَقَرَّهَا
بـ : "ما" ، وما يعملها أَهْلُ الْحِجَازِ ، فَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهَا عِنْدَهُمْ مِثْلُ : "ما"
ثُمَّ تَفْرَعُ عَلَى مَا قَالَهُ النَّاسُ مِنْ أَنَّ لَا يَجُوزُ أَنَّ تَعْمَلُ عَمَلُ : "لَيْسَ" ، وَإِنْ كُنَّا لَا
نَخْتَارُ ذَلِكَ فنقول : شرطوا لِذَلِكَ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ :

= وَالْمَعْنَى : إِنْ أَعْرَضَ عَنْ نِيرَانِ الْحَرْبِ أَوْلَادُ بِشْكَرٍ وَأَوْلَادُ بَنِي حَنِيفَةَ فَأَمَّا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَا حُ
لِي عَنْ مَوْقِفِي فِي الْحَرْبِ .

الاستشهاد فِيهِ : فِي قَوْلِهِ : "لا براح" حَيْثُ اسْتَعْمَلَ الشَّاعِرُ لَا بِمَعْنَى لَيْسَ فَقَالَ : لَا بَرَا حُ
فِي تَقْدِيرِ : لَيْسَ بَرَا حُ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا .

(١) الْكِتَابُ لِسِيْبِيَه : ٥٨ / ١ .

(٢) التَّوْفِي فِي سَنَةِ (٦١٠ هـ) ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ مَخْتَصَرُ الْمَصْبَاحِ فِي النَّحْوِ ، وَالْمَغْرِبُ فِي شَرْحِ
الْمَغْرِبِ ، وَالْإِقْنَاعُ فِي اللُّغَةِ ، يَنْظُرُ بَغِيَّةُ الرَّعَاة : ٣١١ / ٢ .

(٣) انْظُرِ النَّصَّ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٢٨٤ / ٤ ، وَقَدْ وَقَفَ عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُ فِي الْمَغْرِبِ : ٥٣٦ ،
بِيْرُوت .

الشرط الثاني : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإذا تقدم الخبر ارتفع بالابتداء نحو : لا قائم رجل.

الشرط الثالث : أن لا ينتقض النفي ، فإن انتقض بطل عملها نحو : لا رجل إلا أفضل منك.

وقوله : " وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا " ، أما : " لات " فذهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ لَا عَمَلٌ : " لَيْسَ " وَلَا عَمَلٌ : " إِنْ " ، وَأَنَّ الرَّفْعَ بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنَّ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِ^(١).

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ التَّاءَ فِي : " لات " بَدَلٌ مِنَ السِّينِ ، وَأَنَّ أَصْلَهَا : " لَيْسَ " ، فَأَبْدَلُ مِنَ السِّينِ التَّاءَ ؛ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي : سَتَ ؛ إِذِ الْأَصْلُ : سِنَسٌ ، ثُمَّ قَلَبْتُ الْيَاءَ أَلِفًا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ الْأَصْلُ فِي لَيْسَ : لَاسٌ ؛ لِأَنَّهَا فَعَلَ وَكَأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا : لَيْتَ فَيَصِيرَ لَفْظُهَا لَفْظَ التَّمَنِّيِّ^(٢) ، وَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَوْقِفَ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ ، وَهَكَذَا وَقَفَ عَلَيْهَا جَمِيعُ الْقَرَاءِ إِلَّا الْكَسَائِيُّ ، فَرَوَى عَنْهُ الْوَقْفَ بِالْهَاءِ وَبِالتَّاءِ^(٣) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا زِيدَتْ عَلَيْهَا التَّاءُ وَلَيْسَتْ بِبَدَلٍ مِنَ السِّينِ وَلَا مَزِيدَةٌ فِي حِينَ خِلَافًا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ.

(١) هما مذهبان باختصار : مذهب سيبويه إعمال لات إعمال ليس بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين أو ما يرادفه ، وأن يذكر أحدهما ويحذف الآخر وشاهده القراءتان في الآية ، ومذهب الأخفش أنها تعمل عمل إن فحين مناص اسمها والخبر محذوف أي لهم وجوز إعمالها وحين ظرف خبر لمبتدأ محذوف أي ولات الحين حين مناص بل ذهب إلى أن الظرف منصوب بفعل محذوف : ولات أرى حين مناص . انظر الكتاب : ٥٧ / ١ ، ٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٤٥٣ ، والتذييل والتكميل ج ٤ : ٢٨٩ - ٢٩٥ .

(٢) قال المرادي : " وذهب ابن أبي الربيع إلى أنها ليس أبدلت من السين التاء ثم أبدل من الياء الألف كراهة أن يلتبس بحرف التمني " . شرح التسهيل للمرادي : ٣٩٠ / ١ ، وانظر التذييل والتكميل : ٢٨٩ / ٤ .

(٣) ينظر الوقف بين النحويين والقراء : ٩٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٢٤٢ ، والبحر المحيط لأبي حيان : ٧ / ٣٨٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٩٩٦ .

وأما : " إن " فكان ينبغي للناظم أن يقيد فيقول : وإن النافية ليحترز بذلك من إن المخففة ، وإعمال : " إن " هذه فيه خلاف ، أجاز ذلك الكوفيون والمبرّد^(١) وابن السراج^(٢) ، وأباه أكثر البصريين^(٣) والفراء^(٤) ، والذي ورد من ذلك قول الشاعر^(٥) :

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعَفِ المَجَانِينِ

(١) ينظر المقتضب : ٥٠ / ١ .

(٢) ينظر الأصول لابن السراج : ٩٥ / ١ ، والارتشاف : ١٠٩ / ٢ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٣٨٦ / ١ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ١٥٢ / ٣ ، ٢٢١ / ٤ ، والارتشاف : ١٠٩ / ٢ .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء : ١٤٤ / ٢ .

(٥) هذا البيت أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد ، وهو بلا نسبة في الأزهية : ٤٦ ، وتغليب الشواهد : ٣٠٦ ، والجنى الداني : ٢٠٩ ، والخزانة : ١٦٦ / ٤ ، والدرر : ١٠٨ / ٢ ، ورصف المباني : ١٠٨ ، والتصريح : ٢٠١ / ١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢١٦ ، والمقرب : ٢٠٥ / ١ ، والمعجم المفصل : ١٠٤٨ ، وابن الناظم : ٥٨ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣٢١ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢٩١ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣١٧ / ١ . وهو من المنسرح ، وفيه العصب بالصاد المهملة والمعنى ظاهر .

الاستشهاد فيه : في قوله : " إن هو " فإن إن هاهنا نافية بمعنى ليس ، وعملت عملها وهو نادر ، وذكر أنه لغة أهل العالية ، وفيه شاهد على مسألة أخرى وهي أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدر في العمل .

فمنهم مَنْ خَصَّ ذَلِكَ بالضرورة^(١) ، ومنهم من قاس عليه وجعله قاعدة يبي عليه كما فعل هَذَا النَّاطِمُ^(٢) ، وليس بشيء ، ولا حجة في قراءة^(٣) سعيد بن جبير^(٤) : { إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ }^(٥) بتخفيف : " إِنْ " ، ونصب : " عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ " فخرج على أن : " إِنْ " نافية ، و : " الَّذِينَ " اسمها : / ٦٦ و : " عِبَادًا " خبرها و : " أَمْثَالُكُمْ " صفة لـ : " عِبَاد " لشذوذ هذه القراءة ، ولاحتمالها غير هَذَا الْمَعْنَى ، وهي أن تكون المخففة من الثقيلة ، وانتصب خبرها عَلَى حد انتصاب خبر : " إِنْ " المشددة في قول الشاعر :^(٦)

إِذَا اسْوَدَّ جَنَحُ اللَّيْلِ فَلَنَاتٍ وَتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنْ خُرَّاسًا أَسَدًا^(٧)

(١) مما ورد من ذلك أيضاً قول الشاعر :

إِنْ الْمَرْءُ مَيَّاتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَانَ يَغِي عَلَيْهِ فَيُغْذَلَا

ينظر شرح التسهيل للرمادي : / ١ ، ٢٨٧ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢١٧ ، وتلخيص الشواهد : ٣٠٧ .
(٢) ذهب أكثر البصريين والقراء إلى أن : " إِنْ " النافية لا تعمل عمل لَيْسَ ومذهب الكُوفِيِّينَ أَنَّهَا تعمل بنفس شروط (لا) النافية فإن احتل شرط أهملت وإن انتقض النفي بَعْدَ الْخَبَرِ تَظَلَّ (إِنْ) عاملة لوجود (إِنْ) بَعْدَ الْخَبَرِ . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : / ١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، والمغني : ٢٣ ، ٢٤ ، ومعاني الحروف للرماني : ٧٥ .

(٣) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالي مولاهم أبو محمد الكوفي التابعي قتله الحجاج في سنة (٩٥ هـ) . ينظر طبقات القراء : / ١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٤) من الآية : ١٩٤ من سورة الأعراف .

(٥) المحتسب لابن جني : / ١ ، ٢٧٠ ، وشواذ القرآن لابن خالويه : ٤٨ .

(٦) البيت من بحر الطويل لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه ويوجد في التذييل والتكميل : / ٤ ، ٢٧٨ ، وشرح أبيات المغني : / ١ ، ١٨٣ - ١٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور : / ١ ، ٤٢٤ ، والدرر اللوامع : / ١ ، ١١١ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٨٠٠ ، والشواهد النحوية في شعر عمر بن أبي ربيعة : ٣١ (د/ عبسدة العزيز فاخر) .

(٧) انظر التذييل والتكميل : / ٤ ، ٢٧٨ - ٢٧٩ ، والعجيب أن أبا حيان خرج من ضعيف إلى ضعيف بل من ضعيف إلى أضعف ، وكون إن في الآية نافية عاملة عمل ليس أفضّل من كونها مؤكدة ناصبة للاسمين .

ومن قاس على ذلك لم يخص ذلك بالنكرات ، بل أجاز أن يعمل فيها وفي المعارف ، نحو : إن زيد قائم ، وإن رجل قائم ، ولم يتعرضوا للشروط التي لا تعمل إلا إذا كانت موجودة وكأنهم اكتفوا بقولهم : " تعمل عمل ما " .

قوله :

وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى حِينَ عَمَلٍ وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلَّ

إذا جاز إعمال : " لات " خص إعمالها بالحين ، فمنهم من خص ذلك بلفظه كما يقتضيه كلام هذا الناظم^(١) ، ومنهم من أجاز ذلك في الحين ، وما رادفه^(٢) ، وسواء أكان معرفة أو نكرة ، وجعل الفارسي من إعمالها فيما رادف الحين قول الشاعر :^(٣)

حَتَّ نَوَارَ وَلَاتَ هُنَا حَتَّ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارَ أَجَنَّتْ

فأما ما ورد من رفع غير الحين بعدها فمؤول نحو قوله :^(٤)

(١) هو أيضاً قول سيويه في الكتاب : ٥٨ / ١ .

(٢) وهو قول ابن عصفور في المقرب : ١٠٥ / ١ ، ومن عجائب لات حذف لا وبقاء التاء ، قال ابن مالك : وربما استغنى مع التقدير عن لا بالتاء ثم أنشد قول الشاعر وهو أبو وجزة السعدي :
الْعَاطِفُونَ تَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعَمُونَ زَمَانِ أَيْنَ الْمُطْعَمُ ؟
ينظر الجني الداني : ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٨ / ١ ، والتاء مدخولاتها واستعمالاتها في الدراسات النحوية : ١١١ د . أحمد السوداني ط . أولى : ٢٠٠٤ م .

(٣) هو بيت من الكامل لحجل بن فضلة ، وهو في الغزل لصاحبه نوار

اللغة : بدا : أي ظهر ، وأجنت : سترت .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " ولات هنا " حيث دخلت لات على اسم الزمان ، وهو هنا والمعنى ليس هذا أوان حنين . ينظر اللسان مادة : " هنا " والمعني على هامش الخزانة : ٤١٨ / ١ ، والمسائل البصريات : ٧٥٦ ، والشرازيات : ٥٣٩ - ٥٤٣ ، ومعاهد التنصيص : ٧٣ / ١ .
(٤) قائله هو شمر دل اللبي ، وهو من قصيدة يرثي بها منصور بن زياد وهذا أولها ، وهو من الكامل . انظر الشاهد في التصريح : ٢٠٠ / ١ ، وشرح شواهد المغني : ٩٢٧ / ٢ ، والدرر =

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَنْبَغِي جَوَارِكَ حِينَ لَا تَ مُجِيرٌ^(١)

وأما ما زَعَمَ الْفَرَاءَ مِنْ أَنَّ : "لات" قد تخفّض بها أسماء الزمان نحو قوله :^(٢)

طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَا تَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ

= ٦٣ / ٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٩٥٠ ، والأشباه والنظائر : ٨٢ / ٦ ، والمغني

: ٦٣١ ، وشرح الأشموني : ٢٥٦ / ١ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢٨٧ / ١ .

اللغة : قوله : " لهفي عليك " أي : تحسري عليك ، قوله : " ينبغي " أي : يطلب ، قوله : " جوارك " بكسر الجيم بمعنى الأمان ، و " مجير " اسم فاعل من أجاز .

الاستشهاد فيه : في قوله : " حين لات مجير " حيث أهملت لات لعدم دخولها على الزمان .
(١) انظر التذييل والتكميل : ٢٩٢ / ٤ ، وأما تأويله فأول على أن مجير مبتدأ والخبر محذوف أو مجير فاعل بفعل محذوف (له مجير أو يحصل مجير) .

(٢) قائله هو أبو زيد الطائي ، والبيت المذكور من قصيدة من بحر الخفيف المخبون ، وأولها قوله :

خَبَّرْتَنَا الرُّكْبَانَ أَنْ قَدْ فَرَحْتُمْ وَفَخَرْتُمْ بِضَرْبَةِ الْمُكَاءِ

ينظر : ديوانه : ٣٠ ، والإنصاف : ١٠٩ ، وتخليص الشواهد : ٢٩٥ ، وتذكرة النحاة :

٧٣٤ ، والحزانة : ١٨٣ / ٤ ، والدرر : ١١٩ / ٢ ، وشرح شواهد المغني : ٦٤٠ ، وبلا

نسبة في الخصائص : ٣٧٠ / ٢ ، ورصف المباني : ١٦٩ ، وسر الصناعة : ٥٠٩ ، وابن

يعيش : ٣٢ / ٩ ، والمغني : ٢٥٥ ، وابن الناظم : ٥٨ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٩٧ / ٢ .

مناسبة القصيدة : قال أبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي : نزل رجل شيباني برجل طائي فأضافه وسقاه فلما سكر وثب إليه بالسيف فقتله ، وخرج هارباً وافتخر بنو شيان بذلك ، فقال أبو زيد هذه القصيدة في تلك الحادثة .

اللغة : قوله : " الركبان " بضم الراء جمع ركب والركب أصحاب الإبل في السفر دون الدواب وهم العشرة فما فوقها ، قوله : " بضربة المكاء " بضم الميم وتشديد الكاف وهو اسم الرجل الشيباني الذي قتل الطائي ، قوله : " طلبوا صلحتنا " أي طلب هؤلاء القوم صلحتنا ولكن ليس هذا وقت الصلح .

الاستشهاد فيه : في قوله : " ولات أوان " حيث جرت لات ما بعدها من اسم الزمان كما ذهب الفراء .

وقول الآخر: ^(١)

فَلْتَعْرِفْنَ شَمَانِلًا مَحْمُودَةً وَلْتَنْدَمْنَ وَلَاتَ سَاعَةً مَنُودِمَ

فلا يعرف ذلك البصريون في الكلام ^(٢) ، وتأولوا ما ورد من ذلك في الشعر على حذف حين وكأنه قال : ولات حين أوان ، ولات حين ساعة مندم ؛ كما جاء حذف الحين - أيضاً - في قول الأفوه الأودي: ^(٣)

تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْنَافَهُمْ وَتَوَلَّوْا لَاتَ لَمْ يَغْنِ الْفِرَارُ

أي : لات حين لم يغنِ الفرار.

وقوله : " وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قُلْ " يقول : اشتهر عن العرب أن : " لات " يحذف المرفوع بعدها ، وينصب الحين ، وعكس هذا قليل ، ولذلك قرأ أكثر القراء : { وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ } بالنصب ، وقراء بعضهم بالرفع ، وحين مرفوع للات على أنه اسمها ، والخبر محذوف. ^(٤)

وَلَا تَحْفَظُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ بجزء الاسم بعدها مرفوعاً والخبر منصوباً مثبتين معاً ، بل إن أُثْبِتَ الاسم حُذِفَ الخبر ، وإن أُثْبِتَ الخبرُ حُذِفَ الاسم ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : { وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ } بالنصب ، إِلَى أَنَّ حِينَ اسْمٌ :

(١) البيت من بحر الكامل وهو لقائل مجهول ، وشاهده الجر للات وأول على حذف الحين . وانظر البيت في معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٩٧ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٢٩٥ ، وخزانة الأدب : ٤ / ١٦٨ وما بعدها.

(٢) التذيل والتكميل : ٤ / ٢٩٥.

(٣) البيت من بحر الرمل ويوجد في تمهيد القواعد لناظر الجيش : ١٢٣٠ ، ومعجم الشواهد : ١٧٠ . والشاعر يفتخر أن الناس سلموا له ولقومه أنفسهم وظهورهم واستسلموا وبعضهم أراد الفرار ولم يستطع.

(٤) حكي الرفع عن عيسى بن عمر . انظر شواذ ابن خالويه : ١٣٠ ، والبحر المحيط : ٧ / ٣٨٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٤٧ ، والكتاب لسيبويه : ١ / ٥٨ .

"لات" عَلَى أَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلُ : "إِنْ" كَحَالِهَا إِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا التَّاءُ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَا حِينَ مَنَاصِرٍ لَهُمْ ، وَخَيْرُهَا مَحذُوفٌ ، وَهَذَا كُلُّهُ مُحْتَمَلٌ.

وَالأُولَى عِنْدِي : أَنْ : "لات" لَا تَعْمَلُ شَيْئاً ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهَا مَعْنَى : "لَا" ؛ لِأَنَّهَا كَمَا ذَكَرْنَا لَا يَحْفَظُ لَهَا الْإِتْيَانُ بِاسْمِهَا وَخَيْرُهَا مُشَبَّهَةٌ فَنَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصِرٍ} فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قُرْآنٍ بِالنَّصْبِ وَأَعْمَلُهَا إِعْمَالُ لَيْسَ وَادَّعَى أَنَّ اسْمَهَا لَمْ يَلْفِظْ بِهِ ، وَأَنْ : "حِينَ مَنَاصِرٍ" انْتَصَبَ خِيراً لَهَا : لَا يَخْلُو هَذَا الْاسْمُ الْمُدَّعَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِهَا وَلَمْ يَلْفِظْ بِهِ مِنْ أَمْرَيْنِ :

إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَضْمُوراً ، أَوْ مَحذُوفاً لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مَضْمُوراً فِي : "لات" ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يَضْمُرُ فِيهَا ، وَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مَحذُوفاً ؛ لِأَنَّهَا أُجْرِيَتْ بِجَرَى لَيْسَ فِي الْقَمَلِ / ٦٧ ، وَلَيْسَ هِيَ الْأَصْلُ ، وَاسْمُ لَيْسَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، فَكَذَلِكَ اسْمُ : "لات" لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ ؛ إِذْ لَوْ جَازَ حَذْفُ اسْمِ : "لات" لَكَانُوا قَدْ تَصَرَّفُوا فِي الْفَرْعِ مَا لَمْ يَتَصَرَّفُوا فِي الْأَصْلِ ، وَ : "لات" عَلَى زَعْمٍ مِنْ أَعْمَلِهَا مَقْصُورَةٌ فِي إِعْمَالِهَا عَلَى الْحِينَ حَتَّى إِنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ عِنْدَهُ أَصْلاً بِخِلَافِ : "لَيْسَ" فَإِنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ وَالنَّكَرَاتِ.

وَأَمَّا لَمْ يَجِزْ حَذْفُ اسْمِ : "لَيْسَ" لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ فِي عَمَلِهَا بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ فِي رَفْعِ أَحَدِ الْأَسْمِينَ وَنَصَبِ الْآخَرِ ؛ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِّيَ كَذَلِكَ فَمَرْفُوعُهَا مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ ، وَمَنْصُوبُهَا مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ ، فَكَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَحْذَفُ فَكَذَلِكَ اسْمُهَا لَا يَحْذَفُ ، وَهَذَا الَّذِي اخْتَرْنَاهُ مِنْ أَنْ : "لات" لَا تَعْمَلُ شَيْئاً هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ.^(١)

وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيحُهُ فِي : "لات" أَنَّهَا عَمِلَتْ عَمَلُ لَيْسَ ، قَالَ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي عَمَلِ : "مَا" عَمَلُ : "لَيْسَ" مَا نَصَّهُ : كَمَا شَبَّهُوا بِلَيْسَ لَاتَ فِي بَعْضِ

(١) هَذَا النَّصُّ بِكَامِلِهِ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٢٩٣ / ٤ ، ٢٩٤ .

المواضع وذلك من الحين خاصة لا تكون لات إلا مع الحين تُضْمَرُ فيها مرفوعاً
وتُنْصَبُ الحين لأنه مَفْعُولٌ بِهِ وَلَمْ تُمَكَّنْ مُمَكَّنَهَا وَلَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مَضْرُوباً فِيهَا^(١). انتهى.

فقول سيبويه : " كما شَبَّهُوا بِهِ : لَيْسَ لَات فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ " ظاهر في
أَنَّهَا لَا يَلْزِمُهَا الْإِعْمَالُ دَائِماً بَلْ إِعْمَالُهَا إِتِمَاماً جَاءَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى
مَا رُوِيَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(٢)

لَيْمَ الْبَقَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنْدَمٌ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَحَسِيمٌ

وقوله : " وذلك مع الحين خاصة لا تكون لات إلا مع الحين " نصٌ عَلَى أَنَّهَا
لَا تَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ فِي غَيْرِ الْحَيْنِ ، وَظَاهِرٌ فِي اخْتِصَاصِهَا بِلَفْظِهِ ، وَقَوْلُهُ : تَضْمُرُ
فِيهَا مَرْفُوعاً ، لَا يُرِيدُ الْإِضْمَارَ حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يُضْمَرُ فِيهِ بَلْ يُرِيدُ : يَحْذَفُ
الْمَرْفُوعُ مَعَهَا ، وَسَمَاءُ إِضْمَاراً بِجَمَاعٍ مَا اشْتَرَكَا فِيهِ مِنْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَكُونُ
مَلْفُوظاً بِهِ ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْإِضْمَارِ الْحَذْفَ ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ : " وَلَيْسَتْ لَات
كَلَيْسَ فِي الْمَخَاطِبَةِ وَالْإِخْبَارِ عَنْ غَائِبٍ " ، تَقُولُ : لَسْتُ ، وَلَيْسُوا ، وَعَبْدُ اللَّهِ لَيْسَ

(١) الكتاب لسبويه : ٥٧ / ١.

(٢) قاله هو محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي ، ويقال : ابن مالك الكتاني ، وهو

من الكامل وفيه الإضمار والقطع ، والبيت في الخزنة : ١٧٥ / ٤ ، وفي تخلص الشواهد :

٢٩٤ ، والدرر : ١١٧ / ٢ ، وينظر المعجم المفصل : ٨٨٣ ، وانظر ابن الأناطيم ، ٥٨ ،

وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣٢٠ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٧ / ١.

اللغة : قوله : " البقاة " جمع باغ كالقضاة جمع قاض ، وقوله : " ولات ساعة مندم " أي
وليست الساعة ساعة ندامة ، والمندم مصدر ميمي ، قوله : " مرتع " بالناء المثناة من فوق
ورتع إذا رعى ، قوله : " مبتغيه " من ابتغى إذا طلب ، قوله : " وحسيم " أي ثقيل من
الوخامة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " ولات ساعة مندم " حيث عملت لات عمل ليس وعملها في
أسماء الأحيان نحو : حين وساعة وأوان ، والحاصل أن المراد بكون اسمها حيناً أن يكون اسم
زمان لا لفظ حين بدليل البيت المذكور.

ذَاهِبًا ، فتبني عَلَى المبتدأ وتضمر فيه ولا يكون هَذَا فِي : " لات " ، لا تقول : عَبْدُ
 اللَّهِ لَات مُنْطَلِقًا ، ولا : قَوْمُكَ لَاثُوا مُنْطَلِقِينَ ، فَهَذَا كُلُّهُ نُصٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرِيدُ
 بِالْإِضْمَارِ إِلَّا الحذف .

وقوله : " وَتَنْصِبُ الْحَيْنَ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ " ، أي : مشبَّهٌ بِمَا شَبِهَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ؛
 لِأَنَّ لَاتَ شَبِهَتْ بِلَيْسَ ، وَلَيْسَ شَبِهَتْ بِضَرْبٍ ، وَمَنْصُوبٌ ضَرْبٌ هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ
 حَقِيقَةً^(١) ، وقوله : " وَلَمْ تُمَكِّنْ تَمَكُّنَهَا " أي وَلَمْ تَتَمَكَّنْ تَمَكُّنَ لَيْسَ ، وقوله : " وَلَمْ
 تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مَضْمَرًا فِيهَا " أي إِلَّا مُحذُوفًا مَعَهَا اسْمُهَا^(٢) .

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٢٩٠ .

(٢) الكتاب لسيبويه : ١ / ٥٧ .

﴿ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ ﴾

أطلق الناظم على هذه الكلمات أفعالاً وهي على قسمين :

فِئْمٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِعْلٌ وَهُوَ مَا عَدَا : " عَسَى " .

وَفِئْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَهُوَ : " عَسَى " ، فَمَذَهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا فِعْلٌ ، وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ ، وَيُنْسَبُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّرَّاجِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى نَصًّا نقله عنه غُلامُه ^(١) أَبُو عَمْرٍو الزَّاهِدُ .^(٢)

وَسُمِّيَتْ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَا هُوَ لِلْمُقَارَبَةِ لَا أَنَّهَا كُلُّهَا لِلْمُقَارَبَةِ ، بَلْ هِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

فِئْمٌ مِنْهَا لِلشُّرُوعِ فِي الْفِعْلِ ، فَمَا كَانَ قَدْ شَرَعَ فِيهِ / ٦٨ وأخذ في التلبس به لا يُسْتَيِّ ذَلِكَ مُقَارَبَةً .

وَفِئْمٌ مِنْهَا لِلتَّرَاجُحِ ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يُسْتَيِّ مُقَارَبَةً - أَيْضاً - .

وَفِئْمٌ مِنْهَا لِلْمُقَارَبَةِ نَحْوُ : كَادَ ، فإِطْلَاقُ أَنَّهَا أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ بِمَازٍ لِتَسْمِيَةِ الْمَجْمُوعِ بَعْضُ أَفْرَادِهِ .

قَوْلُهُ :

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرُ

(١) هو عثمان بن جلال أبو عمرو الزاهد العابد شيخ لأبي علي بن بليمة ، وَلَمْ يَذْكُرْ وفاته ابن الجوزي في طبقاته ، ينظر : طبقات القراء : ١ / ٥٠١ .

(٢) قال المرادي : " عسى " : " ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف ونقله بعضهم عن ابن السراج وحكاه أبو عمرو الزاهد عن ثعلب ، وذهب الجمهور إلى أنه فعل وهو الصحيح ، والدليل على فعلية اتصال ضمائر الرفع البارزة به نحو : عسيت ، وعسيتم ، ولحاق تاء التأنيث له نحو : عست هند أن تقوم " . المجني الثاني للمرادي : ٤٦١ ، ٤٦٢ ، وينظر الكتاب : ٣ / ١١ ، ١٢ ، ٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢١٤ وفيه نسبة للزجاج ، وابن بيش : ٧ / ١١٦ .

كان عَلَى قِسْمَيْنِ : نَاقِصَةً وَتَامَةً ، قَاصِرَةً وَمُتَعَدِّيةً وَزَائِلَةً ، فكان ينبغي إذا شبه بها : " عَسَى وَكَادَ " أن يبين بأي أقسامها شبههما إذ لا يصح أنهما مثلها فيما ذكرنا ؛ لأن " عَسَى وَكَادَ " لا يزدان ولا تكون كاد تامة قاصرة ، لا يُقَالُ : كَسَادَ الأمر ، ولا كَادَ قِيَامَ زَيْدٍ ، إِنَّمَا تَأْتِي مُتَعَدِّيةٌ تُخَو : كَادَ زَيْدٌ عَمراً ، لكن مُضَارِعُهُمَا يَأْتِي عَلَى فِعْلٍ تُخَو يَكِيدُ ، ومضارع هذه المذكورة في هذا الباب يكاد ، وأما " عَسَى " فَقَدْ ادَّعَى بعض النحويين أنها تكون متعدية إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ عَلَى مَا سَبَّغْتِي بَيَانَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَدْ ذَكَرُوا - أَيْضاً - أَنَّهَا تَأْتِي تَامَةً وَسَنِينَ ذَاك ، فَهَذَا التَّشْبِيهُ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّاطِمُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَعْنِيهِ ، وَإِنَّمَا يَعْنِي أَنَّهَا مِثْلُهَا فِي رَفْعِ الْأَسْمِ وَنَصْبِ الْخَبَرِ فَقَطْ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ آخِرَ الْبَيْتِ : " لَكِنْ نَدْر " ، غير مضارع هذين خَبَرٌ ، أي أن خبر كان يكون اسماً مفرداً ويكون جملة اسمية وفعلية وظرفاً ومجروراً ، وخبر هذين يكون مضارعاً ونادر كونه غير مضارع ، أما في " عَسَى " ففِي قَوْلِ الْعَرَبِ : عَسَى الْغَوَّيرُ أَبُو سَا ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :^(١)

(١) بيتان من الرجز المشطور قالهما رؤبة بن العجاج (ملحق ديوانه ص ١٨٥) ، قال المسيبي : قال أبو حبان : هذا البيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به ، قلت : لو كان الأمر على ما قال لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلها وخمسين بيتاً مجهولة القائل ، وانظر الشاهد في الخصائص : ٨٣ / ١ ، وابن الناطم : ٥٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣٢٤ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٣٢٤ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٤٠٩ / ٣ ، ٣٤٣ ، والخزانة : ٣٧٤ / ٨ ، وابن يعيش : ١٤ / ٧ .

اللغة : قوله : " أكثرت " من الإكثار ، " والعذل " بالذال المعجمة الملامة ، وقد عدلته فاعتدل والاسم العذل بالتحريك ، قوله : " ملحاً " من ألح يلح إلحاحاً فهو ملح ، قوله : " عسيت " بفتح العين وكسر السين يقال : عسيت أفعل ذلك ، وعسيت أيضاً بفتح السين وقرئ : { فَهَلْ عَسَيْتُمْ } - من الآية : ٢٢ من سورة محمد - وعسيتم بالفتح والكسر . الاستشهاد فيه : في قوله : " عسيت صائماً " وذلك لأن الأصل أن يكون خبر : " عسى " فعلاً مضارعاً وقد جاء هاهنا مفرداً وهو نادر ، وقد قيل في هذا المقام خلاف ذلك ؛ لأن " عسى " هاهنا فعل تام خبري لا فعل ناقص إنشائي بدليل وقوعه حراً لأن ، ولا يجوز =

أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مُلْحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِلَيَّ عَسَيْتُ صَائِمًا

وأما : " كَادَ " فَمِ قَوْلُ تَأْبَطُ شَرًّا :^(١)

فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدَتْ أَيْبًا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفَرُ

وقول العَرَبِ : " عَسَى الْغَوِيُّرُ أَبُو سَأَ " للنحاة فيه ثلاثة مذاهب :

فَمَذْهَبُ سَبِيئَوَيْهِ وَجَمِيعِ الْبَصْرِيِّينَ أَنْ : " أَبُو سَأَ " خَيْرُ : " عَسَى " وَهُوَ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : ذَا أَبُو سَأَ.^(٢)

بِالِاتِّفَاقِ : إِنْ زِيدَ هَلْ قَامَ ؟ ، بِدَلِيلِ قَبُولِ هَذَا الْكَلَامِ التَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ ، فَعَلَى هَذَا فَالْمَعْنَى : إِبْنِي رَجَوْتُ أَنْ أَكُونَ صَائِمًا فَصَائِمًا خَيْرَ لَكَانِ وَالْفِعْلُ مَفْعُولٌ لـ " عَسَى " . يَنْظُرُ : الْمَعْنَى : ١٥٢ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ٣٢٤ / ١ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٣٩٢ / ١ ، ٣٩٣ ، وَالشَّاهِدُ : ٢٤٢ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَعْنَى .

(١) قَائِلُهُ هُوَ تَأْبَطُ شَرًّا ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ رَائِيَّةَ ، وَأَوَّلُهَا هُوَ قَوْلُهُ :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جَدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُذْبِرٌ

وَهِيَ مِنَ الطَّوِيلِ . يَنْظُرُ الْأَغَانِي : ١٥٩ / ٢١ ، وَتَحْلِيلُ الشَّوَاهِدِ : ٣٠٩ ، وَالْخَصَائِصُ : ١ / ٣٩١ ، وَالْدَّرَرُ : ١٥٠ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٢٠٣ / ١ ، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي الْإِنْصَافِ : ٥٤٤ ، وَرِصْفُ الْمَبَانِي : ١٩٠ ، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ : ٨٢٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ١٣ / ٧ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَعْنَى : ٩٧٥ ، وَابْنُ النَّازِمِ : ٥٩ / وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ لِلْمَرَادِيِّ : ٣٢٥ / ١ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ لِابْنِ هِشَامٍ : ٣٠٢ / ١ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : عَلَى الْأَلْفِيَّةِ : ٣٢٥ / ١ .

اللُّغَةُ : قَوْلُهُ : " وَقَدْ جَدَّ جَدُّهُ " أَيُّ اِزْدَادَ جَدُّهُ جَدًّا ، قَوْلُهُ : " أَضَاعَ " أَيُّ ضَيَعَ أَوْ وَجَدَهُ ضَائِعًا ، قَوْلُهُ : " وَقَاسَى أَمْرَهُ " أَيُّ شَقَى بِهِ وَهُوَ مُؤُولٌ ، قَوْلُهُ : " فَأَبَتْ " مِنْ أَبَ يَأُوبُوبُ إِذَا رَجَعَ أَوْبًا وَإِيَابًا ، قَوْلُهُ : " إِلَيَّ فَهْمٌ " وَهِيَ قَبِيلَةٌ ، وَهِيَ فَهْمُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ قَيْسِ بْنِ غِيلَانَ ، قَوْلُهُ : " وَمَا كَدَتْ أَيْبًا " أَيُّ رَاجِعًا وَهُوَ فَاعِلٌ مِنْ أَبَ يَأُوبُوبُ ، قَوْلُهُ " وَكَمْ مِثْلُهَا " أَيُّ وَكَمْ مِثْلُ هَذِهِ الْخَطَةِ فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَتَلَهَفُ كَيْفَ أَفْلَتَ ، قَوْلُهُ : " وَهِيَ تَصْفَرُ " مِنْ صَفَرَ الطَّائِرَ .

الْاِسْتِشْهَادُ فِيهِ : فِي قَوْلِهِ : " وَمَا كَدَتْ أَيْبًا " وَهُوَ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ خَيْرَ كَادَ اسْمًا مُفْرَدًا وَإِنَّمَا قِيَاسُهُ الْفِعْلُ ، وَيُرْوَى : وَمَا كُنْتُ أَيْبًا فَإِنْ صَحَّ فَلَا اسْتِشْهَادَ فِيهِ .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ لِسَبِيئَوَيْهِ : ١٥٨ / ٣ ، ١٥٩ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ لِلْمَرَادِيِّ : ٢٣٦ / ١ ، ٣٢٧ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ٧٠ / ٣ ، ٧٢ ، وَالْأَصُولُ : ٢٠٧ / ٢ ، وَالْحَلِيبِيَّاتُ : ٢٥٠ .

وقال الكِسَائِيُّ : انتصب عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ يَكُونُ مَضْمُورَةً ، أَي : " عَسَى " الغوير
أَن يَكُونُ أَبُوساً ، أَي أَهْلُ أَبُوس. ^(١)

وقال أبو عبيد : التقديرُ أَن يَأْتِيَ بِأَبُوس. ^(٢)

وقال ابنُ كَيْسَانَ : أَبُوساً مصدر والتقدير : أَن يَأْتِيَ ^(٣) ، وَقَوْلُ سَبْيَوْنَةَ أَرْجَحُ
مِنْ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ. ^(٤)

وقال أبو عمرو الزاهد : قال أبو العباس يَحْتَى أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى كَلَامَ الْعَرَبِ
كَلَهُ : " عَسَى زَيْدٌ قَائِمٌ " ، فَتَجْعَلُ : زَيْدًا مُبْتَدَأً ، وَقَائِمًا خَبَرَهُ ، قَالَ : وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ
يَجْعَلُهَا فِي مَعْنَى : كَانَ ، فَيَقُولُ : " عَسَى زَيْدٌ قَائِمًا " ، وَلِهَذَا اللَّغَةُ جَاءَ الْخَبَرُ عَنْ
عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَجَدَهُ مُتَبَوِّدًا : (عَسَى الْعُؤَيَّرُ أَبُوساً)
انتهى. ^(٥)

فظاهر هَذَا النُّقْلِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى أَنَّهُ يَحْجُزُ : عَسَى زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَنَّهُ كَلَامُ
الْعَرَبِ ، وَلَا يَكُونُ لـ : " عَسَى " عَمَلٌ أَلْتَمَسَ ، وَهَذَا شَيْءٌ لَا يَعْرِفُهُ الْبَصْرِيُّونَ ،
وَزَاهِرُ كَلَامِهِ - أَيْضاً - أَنَّهُ يَحْجُزُ : عَسَى زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلِذَلِكَ أَثْبَتَهَا لُغَةً لِلْعَرَبِ لَا
ضَرُورَةَ وَلَا نَادِرًا ، وَهَذَا - أَيْضاً - مُخَالَفٌ لِرَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ. ^(٦)

(١) ذكر هذا التقدير المبرد في المقتضب : ٧٠ / ٣ ، وتعلب في مجالسه : ٣٠٧ .

(٢) التذييل والتكميل : ٣٤٣ / ٤ ، وقال محققه : " قال في غريب الحديث : ٣ / ٣٢١ - ٣٢٢
ومعناه كأنه أراد عسى الغوير أن يحدث أبوساً أو أن يأتي بأبوس فهذا طريق النصب "
(٣) ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل : ٣٤٣ / ٤ وعلق بقوله : " قال مصعب بن أبي بكر
الحشني وهذا حسن " .

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ١٥٨ / ٣ .

(٥) ينظر الارتشاف : ١٢١ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ٣٤٤ / ٤ ، والخبر في صحيح البخاري
كتاب الشهادات باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه . ١٥٨ / ٣ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٢٢ / ٢ ، وانظر التذييل والتكميل : ٣٤٤ / ٤ .

وكان ينبغي للنَّاطِم أن يقول : لَكِنْ نَدَرَ مَجِيءُ خَبَرِهَا اسماً ولا يقول : غَيْرَ مضارع ؛ لأنَّ غَيْرَ مضارع يصدق على الاسم وعلى غَيْرِهِ مِنْ ظرف أو مجرور أو جملة اسمية أو فعلية لَمْ تصدر بِمُضَارِعٍ ، ففي قوله : " غَيْرَ مُضَارِعٍ " إِنْهَامٌ ، وكان ينبغي أن يَعيِّنَ ودلَّ كلام النَّاطِم أنَّ خَبَرَهَا يَكُونُ مُضَارِعاً بِالمَفْهُومِ لا بِالْمَنْطُوقِ . / ٦٩

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ : "عَسَى" نَزَرَ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " وَكَوْنُهُ " عَائِدٌ إِلَى الْمَضَارِعِ ، أَي : وَكَوْنُ الْمَضَارِعِ الَّذِي يَقَعُ خَبَرًا لَهَا قَلِيلٌ بِدُونِ : " أَنْ " بَعْدَ : " عَسَى " ، يَعْنِي أَنْ : عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ قَلِيلٌ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ ، هَذَا مَذْهَبُ سَيِّوَيْهِ^(١) ، وَأَمَّا جَمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ فَيَأْتِيهِ عِنْدَهُمُ الشَّعْرُ^(٢) ، وَمَفْهُومُهُ أَنْ : " عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ " ، كَثِيرٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ .

وَيَدُلُّ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ الْمَضَارِعَ خَبَرٌ لـ : " عَسَى " سواء اقترنَ بِأَنْ أَمْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهَا ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ الْمَضَارِعُ بِأَنْ فَهُوَ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ : " عَسَى " ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ .

وَأَمَّا عَلَى مَا حَكِيْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ ، وَلَمْ تَعْمَلْ : " عَسَى " شَيْئًا ، وَيُحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ كَمَا يَقُولُهُ أَصْحَابُنَا ، وَإِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بـ : " أَنْ " فَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَأْتِي بِالسَّيْنِ فَيَقُولُ : عَسَى زَيْدٌ سَيَقُومُ .

(١) ينظر الكتاب لسيويه : ١٥٨ / ٣ .

(٢) توضيح المقاصد للمرادي ١ / ٣٢٧ ، وينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٦٠ . ومن

شواهد قول الشاعر :

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِثَّةً لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلْقِهِ أَمْرٌ

وَأَمَّا إِذَا قُرِنَ الْمُضَارِعُ بِـ : "أَنْ" فَفِيهِ خِلَافٌ : الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْخَبَرِ^(١) ، وَزَعَمَ الْمُبَرِّدُ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِهِ^(٢) ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامُ الزَّجَاجِيِّ فَتَكُونُ إِذَا ذَاكَ لَيْسَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ^(٣).

وقد نص ابن الطراوة عَلَى أَنَّ : "عَسَى" فِي قَوْلِكَ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، لَيْسَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَحَكَى صَاحِبُ اللَّبَابِ عَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْبَدَلِ مِمَّا قَبْلَهُ^(٤).

وقوله : "وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ : عَسَى نَزَرَ" قِيلَ حُذِفَتْ مِنْهُ : "أَنْ" تَشْبِيهًا بِـ : "كَأَنَّ" ، وَقِيلَ : حُذِفَتْ مِنْهُ تَشْبِيهًا بِـ : "لَعَلَّ" وَحَمَلًا عَلَيْهَا كَمَا حُمِلَتْ : "لَعَلَّ" عَلَى : "عَسَى" فِي زِيَادَةِ : "أَنْ" فِي خَبَرِهَا فِي نَحْوِ قَوْلِ مَنْمُومِ بْنِ نُوَيْرَةَ^(٥) :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تَلِمَ مُلِمَةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّاهِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا

-
- (١) شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٨ / ٢ ، وجاء خبر عسى كله في القرآن مقترناً بأن.
- (٢) قال المبرد : "واسمها فاعلها وخبرها مفعولها". المقتضب للمبرد : ٧٠ / ٣ ، وانظر : ٦٨ / ٣ ، وتعليق الشيخ عزيمة في : ٦٩ ، وما ذكره أبو حيان في شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٨ / ٢.
- (٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١٧٨ / ٢ ، ونصه في الجمل : ص ٢٠٠ ، قال الزجاجي : وتكون أن مع الفعل بتأويل المصدر كأنه قال : قارب زيد القيام.
- (٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ١٩٢ / ١ ، وقال العكبري : "بعد أن ذكر الأوجه كلها : ولا يصح جعله بدلاً لثلاثة أوجه : أحدها أن البدل لا يلزم ذكره وهذا يلزم ذكره ، والثاني : أنه في معنى المفعول والخبر الذي دلت عليه عسى وليس هذا حكم البدل ، والثالث : أنه قد جاء الفعل الذي دلت عليه عسى وإبدال الفعل من الاسم لا يصح".
- (٥) البيت من بحر الطويل ، وهو لثمم بن نويرة من قصيدة يرثي بها أخاه "مالكاً" الذي قتله خالد بن الوليد ، وهو في المقتضب : ٧٤ / ٣ ، واللسان مادة : "علل" ، وابن يعيش : ٨ / ٨٦ ، والمغني : ٢٨٨ ، وشرح شواهد : ٥٦٧ ، وشرح التسهيل للمراذبي : ٤٠٨ / ١ ، وشاهده اقتران خبر لعل بأن وهو قليل بابه الشعر.

يُرِيدُ : " تُلَمَّ " ^(١).

وقوله : " وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا " يَعْنِي أَنَّ مَجِيءَ الْمُضَارِعِ بَعْدَهَا مَقْرُونًا بِأَنَّ قَلِيلًا ، وَدُونَهَا كَثِيرٌ وَهَذَا لَا تَحْرِيرَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ دُخُولَ : " أَنَّ " عَلَى الْمُضَارِعِ خَبَرٌ : " كَادَ " بِأَبْهَ الشَّعْرُ وَهُوَ مُحْتَصٍ بِهِ ، هَكَذَا يَقُولُ أَصْحَابُنَا. ^(٢)

وَيَزَعَمُ هَذَا النَّاطِمُ أَنَّ ذَلِكَ يَحْجُوزُ فِي الْكَلَامِ عَلَى قِلَّةٍ وَيُسْتَدَلُّ بِأَثَرٍ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ ^(٣) : " مَا كَذَبْتُ أَصْلِي الْعَصْرَ حَتَّى كَسَادَتِ الشَّمْسُ أَنَّ

(١) فائدة : إذا قلت : عساني أن أفعل أو عساك أن تفعل ، فما الحكم ؟ قال المرادي : " في ذلك ثلاثة مذاهب : الأول : مذهب سيويه أن الباء وأخواتها في موضع نصب بعسى اسماً لها وأن الفعل في موضع رفع خيراً لها ، وأن عسى حملت على لعل في العمل كما حملت لعل عليها في دخول أن في خبرها كالكسب ، والثاني : مذهب المبرد والفارسي : أن الباء وأخواتها في موضع نصب خيراً لعسى تقدم على اسمها ، وأن الفعل في موضع رفع اسماً لها ، فعسى باقية على عملها ولكن انعكس الإسناد ؛ إذ جعل المخبر عنه خيراً والخبر مخبر عنه ، والثالث : مذهب الأخفش أن عسى باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر وضمير النصب أعني الباء وأخواتها وضع موضع المرفوع فهو نائب عنه ، فالباء وأخواتها في موضع رفع وهو اسم عسى وأن الفعل في موضع نصب وهو خبرها ، قال المصنف : وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظر ؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له ... " .
شرح التسهيل للمرادي : ٤٠٩ / ١ ، وينظر الارتشاف : ١٢٥ / ٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٩١ / ١ ، وشواهد التصحيح والتوضيح : ٩٨ ، ٩٩ .
ومن أمثله قول الشاعر :

كادت النفس أن تفيظ عليه الخ

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب قول الرجل ما صلينا ، وهو في شواهد التوضيح لابن مالك : ٩٨ .

تَغْرُبُ^(١) ، وأما في : " عَسَى " فاستعماله بغير : " أن " لا يختص بالشعر بل هو مستعمل في الكلام خلافاً لمن خص ذلك بالشعر^(٢).

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنَّ جُعِلَا خَيْرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلَا

مثاله : حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، فـ : " حَرَى " مثل : " عَسَى " في كونها لها اسمٌ وخبرٌ ؛ لَكِنَّهُ يَجِبُ اقْتِرَانُ الْمُضَارِعِ الْوَاقِعِ خَبَرًا لَهَا بِأَنْ ، وفي كونه خبراً أو مفعولاً به الخلاف المتقدم في : " عَسَى " ؛ لأن الخلاف المذكور في كُلِّ فِعْلٍ قُرِنَ الْمُضَارِعُ مَعَهُ بـ : " أَنْ " .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَالْتَزَمُوا اخْلُوقُوا أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ اتَّفَقَا أَنْ تَزُرَا

يقول : إن اخْلُوقُوا التزم في المضارع بعدها : " أَنْ " مثل : " حَرَى " ، نحو ما مثلوا به مِنْ قَوْلِهِمْ : اخْلُوقُوا السَّمَاءَ أَنْ تُمَطَّرَ ؛ كما التزموا ذَلِكَ في : حَرَى ، وأما : " أَوْشَكَ " فاستعمال المضارع بعدها بـ : " أَنْ " هو الكثير نحو : أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، ودون : " أَنْ " قليلٌ نحو : أَوْشَكَ زَيْدٌ يَقُومُ ، ومثل النَّاطِمِ بِلَفْظِ الْمَاضِي وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَلِذَلِكَ أَنْكَرَهُ الْأَصْمَعِيُّ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا مُضَارِعاً نَحْوُ :

(١) هذا في شواهد التصحيح والتوضيح : ٩٩ ، وفيه يقول : " قلت تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقروناً بأن وهو مما خفي على أكثر النحويين أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه ، والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بأن ولذلك لم يقع في القرآن الكريم إلا غير مقرون بأن " .

(٢) قال المرادي : " وقسم يجوز فيه الوجهان والاقتران أعرف وهو عسى وأوشك ، ومن التجريد بعدها - يثنان من الشعر - وجهور البصريين على أن حذف أن من خبر عسى ضرورة ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر " . شرح انشهيل للمرادي : ٤٠٣ / ١ ، وينظر الكتاب لسيبويه : ١٥٧ / ٣ .

يُوشِكُ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، والصحيحُ أَنَّ الْمَاضِي وَارِدٌ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ ،
وَالكَثِيرُ الْمُسْتَعْمَلُ إِنَّمَا هُوَ الْمُضَارِعُ. ^(١) / ٧٠

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ^(٢)

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرَكْتُ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

تقدم أن : " كَادَ " الكثير استعمال المضارع بعدها ينسب : " أَنْ " ، وأما
استعماله بأن فذكر أن بابه الشعر نحو قوله : ^(٣)

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيطَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوُ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

وتقدم أن اختيار الناظم في : كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، أنه قليل في الكلام فذكر
هنا أن : " كَرَبَ " في هذا الحكم مثل : " كَادَ " الأكثر فيها أن لا يكون المضارع
بعدها مقروناً بأن ، والقليل أن يأتي بأن نحو قول الشاعر: ^(٤)

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ٤١٢ / ١ .

مثال أوشك في الماضي قوله :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا

ومثال أوشك في المضارع قوله :

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

(٢) ترك الشارح بيتاً من ألفية الناظم بعد هذا البيت وهو :

كأنشأ السائق يحدو وطلق كذا جعلت وأخذت وعلق

(٣) البيت من الخفيف نسبة لأبي زيد الطائي وهو في شرح أبيات المغني : ٢٦ / ٨ ، وأوضح

المسالك : ٣١٠ / ١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٣٠ / ١ .

اللغة : فاط الميت وفاضت نفسه ، الربطة : هي الملاعة ، البرود : جمع برد وهي الثياب .

الشاهد قوله : كادت النفس أن تفيط : حيث جاء خبر كاد مقترناً بأن وهذا ضرورة أو قليل .

(٤) البيت من الطويل لأبي زيد الأسلمي هكذا نسبه العيني في شواهد الشاهد رقم (٢٥٣) ،

ويوجد في أوضح المسالك : ٣١٦ / ١ ، وتوضيح المقاصد : ٣٢٩ / ١ ، والتصريح : ١ /

٢٨٥ ، والمجمع : ١٣٠ / ١ .

والشاهد قوله : " كربت أعناقها " وهو كالبيت السابق .

سَقَاهَا دَوُو الْأَخْلَامَ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَغْنَاهَا أَنْ تُقْطَعَا

وَلَمْ يَذْكُرْ سَبَبِيَّتَهُ خَيْرَ كَرَبٍ إِلَّا بَدُونَ : " أَنْ " ^(١) ، والمشهور في : " كَرَب " فتح الراء ، وقد حُكِيَ كَسْرُهَا .

وقوله : فِي أَنْ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ لِلشُّرُوعِ فَإِنْ لَا تَجِيءُ مَعَهُ نَحْوُ : أَخَذَ زَيْدٌ يَأْكُلُ ، وَجَعَلَ فَلَانٌ يَقُومُ حُكْمٌ صَحِيحٌ ^(٢) إِلَّا أَنِّي وَحَدَّثْتُ فِي شِعْرِ بَقِصُ الْعَرَبِ الْمُسْتَشْهَدُ بِقَوْلِهِمْ دَخُولُ : " أَنْ " فِي خَيْرٍ : " جَعَلَ " ، وَذَهَلَتِ الْآنَ عَنِ الدِّيَوَانِ الَّذِي رَأَيْتُ فِيهِ ذَلِكَ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَ وَكَادَ لَا غَيْرَ وَزَادُوا مُوْشَكَ

أَفْعَالٌ هَذَا الْبَابِ الْأَصْلُ فِيهَا : التَّصَرُّفُ إِلَّا : " عَسَى " خَاصَّةً ؛ لَكِنَّ الْعَرَبَ حِينَ اسْتَعْمَلَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالَ هُنَا التَّرَمَّتْ فِيهَا لَفْظُ الْمَاضِي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ : أَوْشَكَ ، وَكَادَ ، أَمَّا أَوْشَكَ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا ، وَأَنْ الْأَكْثَرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ اسْتِعْمَالُ مُضَارِعِهَا ، وَيُظْهِرُ فِي كَلَامِ النَّاطِلِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْمُضَارِعِ مِنْ أَوْشَكَ قَلِيلٌ ^(٣) ، وَأَمَّا : " كَادَ " فَاسْتِعْمَالُ مُضَارِعِهَا كَثِيرٌ فَصِيحٌ ^(٤) .

(١) الكتاب لسيبويه : ١٥٩ / ٣ ، ومن يجرده من أن قوله :

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب

(٢) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢٦٣ / ١ .

(٣) كلام ابن مالك في مؤلفاته المشهورة التي بين أيدينا يفاير ما نسب إليه أبو حيان حيث نسب إليه ذلك والصحيح فيما قاله ابن مالك أن استعمال مضارع أوشك هو الكثير وماضيها هو القليل ، فقال في شرح الكافية الشافية : " وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي إلا كاد وأوشك فإلحما استعمالا بلفظ الماضي والمضارع كثيراً واستعمل منهما اسم فاعل قليلاً " . شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٥٩ ، وقال في شرح التسهيل : " ولازمت أفعال هذا الباب لفظ الماضي إلا كاد وأوشك فإلحما اختصا باستعمال مضارعهما وشذ استعمال اسم فاعل أوشك في قول الشاعر :

لموشكة أرضنا أن تعود خلافاً للخليط وحوشا يبابا .

شرح التسهيل لابن مالك : ٤٠٠ / ١ ، ٤٠١ .

(٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢٦٤ / ١ ، وقد جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم بلفظ المضارع من كاد .

وقوله: "وَزَادُوا مُوشِكًا" ظاهره: جَوَّزُوا اسْتَعْمَالَهُ فِي الْكَلَامِ، وَهُوَ إِنَّمَا جَاءَ نَادِرًا فِي الشَّعْرِ وَلَا خُصُوصِيَّةَ لِمُوشِكٍ، بَلْ قَدْ جَاءَ - أَيْضًا - فِي الشَّعْرِ كَانْدًا، فَقَوْلُهُ: "وَزَادُوا مُوشِكًا" يُوْهِمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَزِيدُوا غَيْرَهُ. ^(١)

وقوله: "لَا غَيْرَ" يعني أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا مُضَارِعًا إِلَّا مِنْ: "كَادَ، وَأَوْشَكَ"، وَأَمَّا مِنْ غَيْرِهِمَا فَلَا، وَقَدْ نَقَلَ أَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوا - أَيْضًا - مُضَارِعًا مِنْ: "جَعَلَ". ^(٢)

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

بَعْدَ عَسَى اخْتَلَوْنِي أَوْشَكَ قَدْ يَرُدُّ
غَتَّى بِ - أَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدَ

"عَسَى وَاخْتَلَوْنِي وَأَوْشَكَ"؛ إِذَا أُسْنَدَتْ إِلَى: "أَنْ يَفْعَلَ" نَحْوُ: عَسَى أَنْ يَقُومَ، فَتَكُونُ ثَامَاتٍ، وَتَكُونُ: "أَنْ يَفْعَلَ" فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى ثَانٍ فَإِنْ رَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا ظَاهِرًا نَحْوُ: عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالتَّامِّ فَيَكُونُ: "أَنْ يَقُومَ" فِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ بِ -: "عَسَى"، وَزَيْدٌ فَاعِلٌ بِأَنْ يَقُومَ وَلَا يَجِيزُ غَيْرُ ذَلِكَ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الشُّلُوبِيِّ. ^(٣)

وَمِنْهُمْ مَنْ أَحَازَ هَذَا، وَأَحَازَ - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخِيرِ فَيَرْفَعُ زَيْدًا بِ -: "عَسَى"، وَيَجْعَلُ: "أَنْ يَقُومَ" فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْخِلَافِ

(١) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان: ١ / ٢٦٤، ومن شواهد كاند قوله:

أَمُوتَ أَسَى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنِّي يَقِينَا بَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَانْدٌ

(٢) سمع عن العرب قولهم: إِنْ الْبَعِيرُ لِيَهْرَمَ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ بِهِ.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبيين: ٩٧٠، قال: فيكون فاعلها أن مع الفعل مثاله: عسى أن يقوم زيد.

الذي سبق ، أ هو مفعول أم خير ؟ وهو مذهب المبرِّد^(١) والسَّيرافي والفارسي^(٢)
وصححه بعض أصحابنا.^(٣)

وتظهر ثمره الخلاف في التثنية والجمع فعلى القول الأول تقول : عسى أن
يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن يقوم الهندات ، فلا يتصل بالفعل
ضمير لأنه رفع الظاهر.^(٤)

وعلى القول الثاني يتصل فتقول : عسى أن يقومأ أخواك ، وعسى أن يقوموا
إخوتك ، وعسى أن يقمن الهندات ؛ / ٧١ لأن الظاهر مرفوع بـ : " عسى " لا
بالفعل بعدها ، والأصل : عسى أخواك أن يقومأ ، و : عسى إخوتك أن يقوموا ، و
: عسى الهندات أن يقمن.

قال ابن مالك :

وجردن عسى أو ارفع مضمراً بها إذا اسم قبلها قد ذكراً

فاعل هذه الأفعال إذا كان ضميراً استتر في حال الأفراد وبرز في حال التثنية
والجمع مطابقاً الاسم الذي يعود عليه كسائر الأفعال نحو : زيد جعل يأكل ،
والزيدان جعلاً يأكلان ، والزيدون جعلوا يأكلون ، والهندات جعلن يأكلن.

وأما : " عسى " وحدها فيجوز أن يبرز في التثنية والجمع نحو : الزيدان
عسياً أن يخرجوا ، والزيدون عسواً أن يخرجوا ، والهندات عسين أن يخرجن ،
ويجوز أن يستتر فيهما فتقول : الزيدان عسى أن يخرجوا ، والزيدون عسى أن

(١) المفتضب : ٣ / ٧٠.

(٢) نص في الإيصاح العضدي : ٧٧ - ٧٨ على أن المصدر المؤول فاعل عسى . وانظر التذييل

والتكميل : ٤ / ٣٥٩.

(٣) ينظر شرح الأشعري بحاشية الصبان : ١ / ٢٦٦ ، وشرح التسهيل للمراي : ١ / ٤٠٦ .

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٤ / ٣٥١.

يَخْرُجُوا ، وَالْهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَخْرُجْنَ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " وَجَرَّدَنْ " أَيْ جَرَّدَ :
 "عَسَى" مِنَ الضَّمِيرِ أَوْ أَرْفَعَ مَضْمَرًا نَحْوَ مَا مَثَّلْنَا ، وَالتَّجْرِيدُ مِنَ الضَّمِيرِ هُوَ عَلَى
 اسْتِعْمَالِهَا ثَامَّةٌ وَرَفْعُ الضَّمِيرِ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا نَاقِصَةٌ.^(١)

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ : عَسَيْتُ وَالْفَتْحُ زَكِنُ

يدل قوله : " مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ " عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي السِّينِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ ،
 وَهَذَا فِيهِ إِنْهَامٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ عَتَى بِذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِـ : " عَسَى " ضَمِيرٌ مُتَكَلِّمٌ أَوْ
 ضَمِيرٌ مُخَاطَبٌ فَقَطْ كَمَا ضَبُطَ هَذَا الْحَرْفُ بِفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّهَا فَلَا يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ
 بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا نُونُ الْإِنَاثِ فَالْغِنَانُ مَنْقُولَتَانِ فِيهَا نَحْوُ : عَسَيْنَ ، وَعَسَيْنَ ،
 ذَكَرَ ذَلِكَ صَاحِبُ كِتَابِ التَّرْشِيحِ^(٢) ، وَلَا يَكُونُ - أَيْضًا - هَذَا الْحُكْمُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا
 ضَمِيرٌ مُتَكَلِّمٌ أَوْ ضَمِيرٌ مُخَاطَبٌ أَوَّلُهُ التَّنْصِبُ نَحْوُ : عَسَايَ أَنْ أُخْرَجَ ، وَعَسَاكَ أَنْ
 تُخْرَجَ ، فَإِنَّ السِّينَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فَتَحُهَا وَهِيَ ضَمِيرٌ مُتَكَلِّمٌ وَمُخَاطَبٌ.

وَإِنْ عَتَى بِذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِـ : " عَسَى " ضَمِيرٌ رَفَعَ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ
 بِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرُ الْاِثْنَيْنِ أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ
 الْمَذْكُورِ الْعَاقِلِ الْغَائِبِ فَلَا يَجُوزُ فِي السِّينِ إِلَّا الْفَتْحُ نَحْوُ : عَسَيَا ، وَعَسَتَا ، وَعَسُوا ،
 وَضَابِطُ هَذَا الْحُكْمِ أَنَّ السِّينَ مَفْتُوحَةٌ إِلَّا أَنْ يَتَّصِلَ بِـ : " عَسَى " ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ
 لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ نُونِ الْإِنَاثِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ مَعَ الْفَتْحِ الْكَسْرُ.

(١) وَقَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ بِالتَّحَرُّدِ وَاسْتِعْمَالِهَا ثَامَةً قَالَ نَعَالِي : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمًا مِنْ قَوْمٍ عَسَى
 أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ } { الْحَجَرَاتُ : (١١) }

(٢) هُوَ عِطَابُ بْنُ يُونُسَ بْنِ هَلَالٍ الْقُرْطُبِيُّ أَبُو بَكْرٍ الْمَارْدِيُّ ، تَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ (٤٥٠هـ) ، قَالَ
 السُّيُوطِيُّ : وَهُوَ صَاحِبُ كِتَابِ التَّرْشِيحِ يُنْقَلُ عَنْهُ أَبُو حَيَّانَ وَابْنُ هِشَامٍ كَثِيرًا (بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ :

انْقَضَى الْبَابُ وَتَلَخَّصَ أَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِيهِ هِيَ : " عَسَى ، وَكَأَدَ ، وَخَرَى ، وَاخْلَوْلَى ، وَأَوْشَكَ ، وَكَرَبَ ، وَأَنْشَأَ ، وَطَفِقَ ، وَأَخَذَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ " وَذَلِكَ أَحَدَ عَشَرَ فِعْلاً ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِيهَا : قَارَبَ^(١) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَذَكَرَهَا سَبِيحُ مَقْرُونَةٍ بـ : " أَنْ " فِي قَوْلِهِمْ : ذَكَرْتُ أَنْ تَفْعَلَ ، وَزَادَ صَاحِبُ الْأَرْحُوزَةِ فِي بَعْضِ تَصَانِيفِهِ فِيهَا : " هَبَ ، وَقَامَ ، وَهَلْهَلَ ، وَأَوَّلَى " ^(٢) ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ - أَيْضاً - : " قَرَّبَ ، وَأَقْبَلَ ، وَابْتَرَى ، وَطَارَ " ^(٣) ، وَبَعْضُهُمْ : " قَعَدَ ، وَنَشَبَ " ^(٤) .

(١) هو قول أبي إسحاق البهاري حيث زاد : قارب وكارب وغرب وأحل وأقبل وأظلم وأشفى وشارف وقب ودنا وأثر وقام وقعد وذهب واذلف ودلف وأشرف وأزلف ونميا وأسف ، وزاد غيره طار وانبرى وألم ونشب ، وذكر ابن هشام اللخمي فيها : ابتداء ونشب . ينظر الارتشاف : ١١٨ / ٢ .

(٢) ينظر الارتشاف : ١١٨ / ٢ .

(٣) تسهيل الفوائد : ٥٩ .

من أمثلة هب قول الشاعر :

هب ت ألوم القلب في طاعة الهوى فلج كأي كنت باللوم مغربا
ومن أمثلة هلهل قوله :

وطنتنا بلاد المعتدين فهلهلت نفوسهم قبل الإمامة ترهق
ومثال أولى قوله :

فعادى بين هاديتين منهسا وأولى أن يزيد على الثلاث

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري وقد زاد ذلك في كتاب له اسمه : الإسماء المتحل ، ذكره السيوطي في مرمره : ١ / ١٢٩ ، ثم قال : وما زاد البهاري لا يقوم عليه دليل .

(٥) نسب السيوطي نشب إلى البهاري ، ينظر المجمع : ١ / ١٢٩ .

﴿ إِنَّ وَأَخَوَاتَهَا ﴾

لَمْ يَذْكُرِ النَّاطِقُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ اللّٰذَيْنِ تَدْخُلُ عَلَيْهِمَا هَذِهِ الْحُرُوفُ ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ .

قَالَ ابْنُ مَائِكَ : ^(١)

لِإِنَّ أَنْ تَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

/ ٧٢ عَدَّهَا سَيِّوِيَّةَ حَمْسَةٍ ؛ لِأَنَّ فَتْحَةَ هَمْزَةٍ إِنَّ عَرَضَ لَهَا ، وَذَكَرَ أَنَّ لِهَذِهِ الْحُرُوفِ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنَ الْعَمَلِ ، وَ : " كَان " قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهَا تَرْفَعُ الْأِسْمَ وَتُنْصِبُ الْخَبَرَ ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ بِعَكْسِهَا ، فَهِيَ تُنْصِبُ الْأِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ . ^(٢)

أَمَّا نُصِبَهَا لِلأِسْمِ وَعَمَلُهَا فِيهِ فَبِالْإِجْمَاعِ ، وَأَمَّا عَمَلُهَا الرَّفْعَ فِي الْخَبَرِ فَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَأَنَّهَا عَمِلَتْ فِي الْأَسْمَاءِ مَعاً ^(٣) ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لَيْسَ مَرْفُوعاً بِهَذِهِ الْحُرُوفِ ، بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ قَبْلَ دُخُولِ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، وَأَنَّهَا إِنَّمَا عَمِلَتْ نَصْباً فِي الْأِسْمِ فَقَطْ ^(٤) .

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو عبارة عن التمثيل لبعض هذه الحروف وهو :

كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كَفءٌ وَلَكِنْ ابْنُهُ ذُو ضَعْفٍ

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ١٣١ / ٢ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ١٣١ / ٢ ، والمقتضب للمبرد : ١٠٧ / ٤ ، والأصول لابن السراج :

١ / ٢٢٩ ، وابن يعيش : ٥٩ / ٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٥ / ٢ .

(٤) ينظر توضيح المقاصد للمراي : ١ / ٣٣٤ ، والجنى الداني : ٣٩٣ ، والإنصاف : ١٧١ ،

واللباب للعكبري : ١ / ٢١٠ ، وفي الباب أورد دليلين على قول الكوفيين ، وانظر أيضاً

التذيل والتكميل : ٥ / ٦ .

ومذهب البصريين: أنه لا يجوز نصب الخبر بعد شيء من هذه الحروف الستة^(١)، واختلف في ذلك عن الكوفيين، فنقل صاحب هذه الأرجوزة في غيرها من كتبه أن الفراء أجاز نصب خبر لَيْتَ، فنقول: لَيْتَ زَيْداً مُنْطَلِقاً^(٢)، وأن أصحاب الفراء أجازوا ذلك في باقي الخمسة - أيضاً -، وأن الكسائي تأول ما ورد من ذلك على أنه منصوب على إضمار فعل^(٣).

ونقل صاحب تقييد رؤوس المسائل وهو إبراهيم بن أصبغ^(٤) من أصحابنا أن نصب الخبر مذهب الجمهور^(٥)، وأن الفراء أجاز ذلك في: "كَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ" وأن الكسائي أجاز ذلك في لَيْتَ، وأن بعض المتأخرين أجاز ذلك في الستة، فقد اختلف نقل هذا الناظم، وتعلل ابن أصبغ عن الفراء والكسائي، ونقل بعض أصحابنا أن نصب الخبر بها كلها مذهب جماعة من المتأخرين منهم ابن الطراوة، وممن ذهب إلى ذلك - أيضاً - محمد بن سلام الجمحي^(٦)، وزعم أن ذلك لغة^(٧) فنلخص من هذه الأقوال أن المذاهب في الخبر أربعة:

(١) شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور: ٢٤٢/١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٩/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٣٥٢/٢.

(٣) ينظر هذا بتصرف في شرح التسهيل لابن مالك: ٩/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٣٥٢/٢، والجنى الداني: ٣٩٤.

(٤) هو إبراهيم بن عيسى أبو إسحاق الفرطلي المعروف بابن المناصف، توفي سنة (٦٢٧ هـ).

(٥) شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور: ٤٢٤/١، قال فيه: وزعم بعض النحويين.

(٦) ذكر ابن عصفور ذلك وقال: إنه في طبقات الشعر له، انظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور: ٤٢٤/١، وانظر طبقات الشعراء لابن سلام: ٦٥، وقد استدلل ابن سلام بقول الشاعر:

يا ليت أيام الصبا رواجها

وقد سرد أبو حيان في التذييل والتكميل: ٢٧/٥ - ٣٠ خمسة عشر بيتاً في ذلك.

(٧) قال المرادي: "ونقل ابن أصبغ عنه أنه أجاز في لَعَلَّ أيضاً، قال ابن عصفور: وممن ذهب إلى جواز ذلك في إن وأخواتها ابن سلام في طبقات الشعراء وزعم أنها لغة رؤية وقومه،

أحدها : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ.

والثاني : أَنَّهُ يَجُوزُ الرفع والنصب.

الثالث : أَنَّهُ يَجُوزُ الرفع والنصب فِي خَبَرِ لَيْتَ دون أحوالهما.

الرابع : أَنَّهُ يَجُوزُ فِي خَبَرِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ دون إن وأن وَلَكِنَّ.

وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّاطِمُ مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ فَنَقُولُ : إِنَّ التَّكْيِيدَ ، وَلَكِنَّ
لِلإِسْتِدْرَاكِ^(١) ، وَهِيَ مُفْرَدَةٌ لَا مَرَكِبَةٌ مِنْ : لَا وَإِنْ^(٢) ، وَالْكَافُ زَائِدَةٌ وَالْهَمْزَةُ حُدِفَتْ
خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ^(٣).

وقال ابن السيد : نصب خبر إن وأحوالها لغة قوم من الْعَرَبِ ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ ،
وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَمِنْ شَوَاهِدِ نَصْبِ الْخَبَرِ أَيْضًا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رِيْعَةَ :

إِذَا اسْوَدَّ جَنَحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلَتَكُنْ خَطَاكَ خِفَافًا إِنْ حَرَّاسَنَا أَسَدًا

وأوله المانعون على أنه حال والخبر محذوف أي تلقاهم أسدا ، أو خبر كان محذوفة أي :
"كانوا أسدا" . الجنى الداني : ٣٩٤ ، وينظر توضيح المقاصد : ١ / ٣٣٤ ، والمغني : ٣٦
وشرح شواهد : ١٢٢ ، وحاشية الصبان : ١ / ٢٦٩ .

(١) وهو إثبات ما يتوهم نفية ونفي ما يتوهم إثباته وقال بعضهم : إنها تأتي للتأكيد ، وقيل :
لِلإِسْتِدْرَاكِ مَعَ التَّكْيِيدِ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَمَّا تَوَسُّطُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَغَايِرِينَ نَفْيًا وَإِيجَابًا . ينظر
الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين : ٩٥ إعداد : هادي عطية مطر
الهلالي ، والبرهان في علوم القرآن للزركشي : ٢ / ٤٠٨ ، والمقرب لابن عصفور : ١ / ١٠٦ ،
ودراسات لأسلوب القرآن ق ١ ج ٢ / ٥٨٣ وما بعدها ، والتذيل والتكميل : ١٠ / ٥ .

(٢) اختار البصريون في " لكن " البساطة وألفه أصل ووزنه فاعل ، يقول ابن يعيش فيه : " وأما
(لَكِنَّ) فحرف نادر البناء لا مثال له في الأسماء والأفعال وألفه أصل ؛ لأننا لا نعلم أحداً يؤخذ
بقوله ذهب إلى أن الألفات في الحروف زائدة ، فلو سميت به لصار اسماً وكانت ألفه زائدة .

(٣) قال الفراء : " وإنما نصبت العرب ولكن إذا شددت نونها ؛ لأن أصلها : إن عبيد الله قائم ،
فزيدت على إن لام وكاف فصارتا حرفاً واحداً ألا ترى أن الشاعر قال :

ولكنني من حبها لكميد

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها : إن . معاني القرآن للفراء : ١ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، والليباب
للعسكري : ١ / ٢٠٦ ، وابن يعيش : ٨ / ٧٩ ، والجنى الداني : ٦١٧ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ١١ .

و: "كَأَنَّ" للتشبيه ، وزعم بعضهم أنها تأتي للتوكيد^(١)، وزعم بعضهم أنها تكون بمعنى : ظننت وإليه ذهب ابن الطراوة^(٢).

وهي مركبة من كاف التشبيه وأن^(٣)، واعتنت العرب بحرف التشبيه فقدمته على أن فأنفثت، وأصل: كَانَ زَيْدًا أَسَدًا، أَنْ زَيْدًا كَأَسَدٍ، وَتَقَارَقُ: "كَأَنَّ الْكَافَ" في شيئين :

(١) مثلوا له بقول الشاعر :

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام

(٢) المعنى الأصلي لـ "كَأَنَّ" في اللغة هو إفادتها التشبيه وقد اقتصر عليه التحويليون البصريون ولم يثبتوا غيره ومنهم الرماني وابن مالك والمرادي وغيرهم ووافقهم الفراء ، قال ابن مالك : "و(كَأَنَّ) للتشبيه المؤكد نحو : كَانَ زَيْدًا أَسَدًا . فإن الأصل : إن زَيْدًا كَالْأَسَدِ ، فقدمت الكاف وفتحت أن وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً به على التشبيه والتوكيد" . شرح السهيل لابن مالك : ٦ / ٢ ، وينظر المعنى بحاشية الأمير : ١ / ١٦٢ ، والجني الداني للمرادي : ٥٧٠ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٢٠ .

(٣) "كَأَنَّ" حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر من أخوات إن ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجهور البصريين والفراء أنها مركبة من : كاف التشبيه وإن . فأصل الكلام عندهم : إن زَيْدًا كَالْأَسَدِ ؛ ثم قدمت الكاف عندهم اهتماماً بالتشبيه ففتحت إن ؛ لأن المكسورة لا بدخل عليها حرف جر . قال سيبويه : "وسألت الخليل عن (كَأَنَّ) فزعم أنها (إن) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع (إن) بمؤلة كلمة واحدة" . الكتاب : ٥١ / ٣ وينظر ١٦٤ ، ٣٣٢ ، والجني الداني للمرادي : ٥٦٨ ، نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً : ١٢٤ ، ١٢٥ د هادي الهلالي ، وقال ابن جني : "ومن إصلاح اللفظ قولهم : كَانَ زَيْدًا كَعَمْرٍو . اعلم أن أصل هذا الكلام زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه إن فقالوا : إن زَيْدًا كَعَمْرٍو ، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلاماً أن عقد الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لسم يجز أن تباشر (إن) ؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها ففسالوا : كَانَ زَيْدًا كَعَمْرٍو . الخصائص لابن جني : ١ / ٣١٨ ، وينظر المقتضب : ٤ / ١٠٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٨٦ ، ودراسات لأسلوب القرآن : ج ٢ ٣٣٥ ، والارتشاف : ٢ / ١٢٨ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ١٢ .

أحدهما : أن : " كَانَ " غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِفِعْلٍ فَلَا مَوْضِعَ لَهَا ، وَلَمَّا بَعْدَهَا ،
وَكَاثُ التَّشْبِيهِ لِأَبَدٍ لَهَا مِمَّا تَتَعَلَّقُ بِهِ لِأَنَّهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْحَرِّ ^(١) ، وَقَدْ وَهَبَ
بَعْضُ فَضَلَاءِ أَصْحَابِنَا فَرَعَمَ أَنَّ كَاثُ التَّشْبِيهِ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ .

الثَّانِي : أَنَّ مَا بَعْدَ الْكَافِ فِي : " كَانَ " لَيْسَ فِي مَوْضِعِ حَرٍّ بِهَا كَمَا كَانَ
فِي : لِأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا رُكِبَتْ صَارَتْ قَائِمَةً بِنَفْسِهَا ، وَحَدَّثَ فِيهَا مَعَ
الترْكِيْبِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهَا لَوْ لَمْ تُرْكَبْ ، فَإِذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَهَذَا كَلَامٌ تُسَامُ
بِنَفْسِهِ مُرْجَحَتْ فِيهِ أَنَّ بِحَرْفِ التَّشْبِيهِ ، فَلَيْسَتْ فِي مَوْضِعِ مَصْدَرٍ مَحْرُورٍ ، وَقَدْ تَوَهَّمَ
ذَلِكَ بَعْضُ النَّاسِ وَهُوَ غَلَطٌ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَوَّلُ إِلَى تَقْدِيرٍ مَا هُوَ كَلَامٌ بِالْمُفْرَدِ .

و : " لَيْتَ " لِلتَّمَنِّي ، و : " لَعَلَّ " لِلتَّرَجِّي فِي الْمَحْبُوبَاتِ ، وَلِلتَّوَقُّعِ فِي
الْمَحْذُورَاتِ .

وَرَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّهَا تُكُونُ لِلِاسْتِفْهَامِ ^(٢) ، وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ أَنَّهَا تُكُونُ
لِلتَّعْلِيلِ ^(٣) ، وَمِنْ أَغْرَبِ اللُّغَاتِ فِيهَا مَا حَكَاهُ ابْنُ السَّكَيْتِ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَخْفِضُ بِهَا
وَسَيَّأَتِي ذَلِكَ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ ^(٤) - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

(١) ينظر كل ذلك في سر صناعة الإعراب : ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٢) قال ابن هشام : " الثالث : الاستفهام أثبتته الكوفيون ولهذا علق بها الفعل في نحو : " لا
تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا .. " . المغني بحاشية الأمير : ٢٢٣ / ١ .

(٣) ينظر المغني بحاشية الأمير : ٢٢٣ / ١ ، وهو قول الأخفش والكسائي وحملوا عليه قوله تعالى
فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَنَا لَعَلَّهُ يُتَذَكَّرُ أَوْ يُخْشَى ، وَمِنْ لَمْ يَبْنِهْ حَمَلَهُ عَلَى الرَّجَاءِ وَيَصْرِفُهُ لِلْمَخَاطِبِينَ
أَيِ إِذْهَبَا عَلَى رَجَائِكُمَا .

(٤) ينظر الخزانة : ٤٢٦ / ١٠ ، والدرر : ١٧٤ / ٤ ، شرح شواهد المغني : ٦٩١ ، واللسان :

" جوب ، علل " ، ووصف المباني : ٣٧٥ ، شرح التصريح : ٢١٣ / ١ ، ومغني اللبيب :

٢٦٨ ، ٤٤١ ، مع المواعع للسيوطي : ٣٣ / ٢ ، الجر بلعل لغة لبني عقيل ينظر المغني بحاشية

الأمير : ٢٢٢ / ١ .

و: "لَعَلَّ" مُرَكَّبَةٌ مِنَ اللَّامِ وَمِنْ: "عَلَّ"، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ اللَّامَ أَصْلٌ، وَفِيهَا
لُغَاتٌ ذُكِرَتْ فِي الْمَبْسُوطَاتِ.^(١)
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ

يقول: رَاعَ تَقْدِيمَ الْأَسْمِ وَتَأْخِيرَ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفًا أَوْ مَحْزُورًا،
وَمَعْنَاهُ: فَلَا / ٧٣ تَرَاعَ هَذَا التَّرْتِيبَ، وَذَلِكَ إِمَّا لِحَوَازٍ غَيْرِ هَذَا التَّرْتِيبِ نَحْوُ: إِنَّ
فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَإِمَّا لَوُجُوبِهِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ أَتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى
شَيْءٍ فِي الْخَبَرِ نَحْوُ: إِنَّ فِي الدَّارِ سَاكِنَهَا، وَإِنْ عِنْدَ زَيْدٍ أَبَاهُ.

وَقَوْلُهُ: "وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ" بَعْدَ أَنْ مَثَلَ بِالْأَسْمِ مُقَدِّمًا عَلَى الْخَبَرِ، وَأَنَّ
الْأَسْمَ يَلِي الْحَرْفَ، وَالْإِسْتِنَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الظَّرْفِ وَالْمَحْزُورَيْنِ الْوَاقِعَيْنِ
خَبَرًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلِي إِلَّا أَسْمَهَا إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الْخَبَرِ، أَوْ خَبَرَهَا إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى
الْأَسْمِ، فَلَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ وَكَانَ غَيْرَ ظَرْفٍ أَوْ مَحْزُورٍ نَحْوُ: إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا
أَكَلْتُ، فَلَا خِلَافَ يَعْرِفُ فِي بَطْلَانِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَحْزُورًا فَقَدْ جَاءَ فِي
لِسَانِ الْعَرَبِ مَا يَقْضِي ظَاهِرَهُ جَوَازَ ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:^(٢)

(١) شرح شواهد المغني: ٦٩١، واللسان: "جوب، علل"، ووصف المباني: ٣٧٥، شرح
التصريح: ٢١٣/١، والإنصاف: ٢١٨/١ وما بعدها.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو من أبيات الكتاب واحتج به سيبويه ولم يعزه إلى قائله، وهو في
الخرزانة: ٤٥٣، ٤٥٥، والدرر: ١٧٢/٢، وشرح شواهد المغني: ٩٦٩، والكتاب: ٢/
١٣٣، والمغني: ٦٩٣، والمقرب: ١٠٨/١، والجمع: ١٣٥/١، والتذيل والتكميل: ٣٧/٥.
اللغة: قوله: "فلا تلحني" أي فلا تلمني من لحيت الرجل ألحاه لحيا إذا لمسه وعذله وهو
من باب فعل يفعل بفتح العين فيهما، قوله: "فيها" أي في المحبوبة، قوله: "جم" بفتح
الجيم وتشديد الميم أي عظيم وكثير، "بلابله" أي وسأوسه وهو جمع بلبله وهي الوسوسة.
الاستشهاد فيه: في قوله: "بجها" فإنه يتعلق بقوله مصاب القلب فهو معمول الخبر قدم
على الاسم ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إلا عند البعض فقد ذهبوا إلى جواز ذلك
مستدلين بالبيت المذكور. =

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ بَحَبَّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بَلَابِلُهُ

فَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَ إِنْ وَاسْمِهَا يَقُولُهُ : "بَحَبَّهَا" وَظَاهَرُهُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ الَّذِي هُوَ مُصَابٌ وَتَأْوِيلُهُ أَصْحَابُنَا ^(١)، وَمَنْعُوا مِنْ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ مُطْلَقاً سِوَاءَ أَكَانَ ظَرْفًا أَوْ مَحْزُورًا أَوْ غَيْرَهُمَا.

وَفِي كَلَامِ السُّهَيْلِيِّ مَا يَقْتَضِي أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَحْزُورَ إِذَا وَقَعَا خَبَرَيْنِ وَقَدْ مَّا عَلَى الْاسْمِ أَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ الْخَبَرُ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ، وَالْخَبَرُ مَنُورٍ مُؤَخَّرًا فِي مَوْضِعِهِ، قَالَ : وَلِذَلِكَ عَدَلَ سَبِيئَتُهُ فِي قَوْلِهِمْ : فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ، وَ : ^(٢)

= وقد اتفق النحاة بالإجماع على عدم جواز تقديم معمول الخبر إن كان غير ظرف أو جار ومحذور فلا يجوز في مثل إن أخاك أكل طعامك إن طعامك أخاك أكل.
(١) جعلوا بحبها متعلقاً بفعل محذوف تقديره أعنى فكأنه قال أعنى بحبها وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين إن واسمها، شرح الحمل لابن عصفور : ٤٤ / ١، والتذيل والتكميل : ٣٧ / ٥.
(٢) قائله : هو كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة، وغمامة :

يلوح كأنه خلل

وهو من الوافر من العروض الثانية المحزوءة وضربها مثلها، وليس في ديوانه (سلسلة شعراؤنا) وينظر الخزانة : ٢١١ / ٣، شرح التصريح : ٣٧٥ / ١، الكتاب لسيويه : ١٢٣ / ٢، شرح شواهد المغني : ٢٤٩، واللسان مادة : "وحش"، وبلا نسبة في الخصائص : ٤٩٢ / ٢ والمغني : ٨٥.
اللغة : قوله : "لمية" بفتح الميم وتشديد الباء آخر الحروف وهو اسم امرأة، و : "الطلل" بفتح تين : ما شخص من آثار الديار، قوله : "يلوح" أي يلمح من لاح يلوح لوحاً، قوله : "خلل" بكسر الخاء المعجمة جمع خللة - أيضاً -، قال الجوهري : الخللة بالكسر واحدة خلل السيف وهي بطائن كانت تغشى بها أجناف السيوف منقوشة بالذهب وغيره وهي - أيضاً - سبور تلبس ظهور القوس.

الاستشهاد فيه : في قوله : "موحشاً" حيث تقدم على ذي الحال لكونه نكرة وتقدم الحال على ذي الحال واجب إذا كان ذو الحال نكرة غير مختصة بوجه من وجوه التخصيص لتمييز بالتقدم عن الصفة، فإن الحال يتقدم على ذي الحال والصفة لا تتقدم على الموصوف

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ

إِلَى أَنْ جَعَلَهَا حَالًا مِنْ نَكِرَةٍ وَلَمْ يَجْعَلَهَا مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ مُؤَخَّرٌ فِي النِّيةِ وَهُوَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ ، وَهُوَ مَعْنَوِيٌّ ، وَالْحَالُ لَا تَقْدَمُ عَلَيْهِ الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ ، فَهَذَا يُبَيِّنُكَ أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ لَيْسَ هُوَ الْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ . انتهى .^(١)

فَظَاهِرُ مَا قَالَ السُّهَيْلِيُّ يَقْضِي جَوَازَ مِثْلِ : إِنْ بِكَ زَيْدًا وَاتَّقَ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَقْدَمْ الْخَبَرَ إِنَّمَا قَدَّمْتَ مَعْمُولَهُ ، لِأَنَّ : إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، مَعْنَاهُ : إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، كَائِنْ ، فِي الدَّارِ لَيْسَ بِخَبَرٍ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا الْخَبَرُ كَائِنْ ، وَهُوَ وَاجِبٌ أَنْ يَقْدَرَ مُؤَخَّرًا إِلَّا أَنْ يَقَالَ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى لَمْ يُحْذَفِ الْخَبَرُ ، وَهُنَا حُذِفَ الْخَبَرُ وَنَابَ الْمَجْرُورُ مَنَابَهُ حَتَّى لَا يَكَادُ يَلْفُظُ بِهِ مَعَهُ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ أُؤَلِّمَتْ : " إِنْ " مَا هُوَ كَالْمَعْمُولِ لَهَا بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَإِنَّهُ مَعْمُولٌ لِلْخَبَرِ الْمَذْكُورِ فَلَا يَنْتَزِلُ مَنَزَلَةً مَا هُوَ كَالْمَعْمُولِ لَهَا .

وَمِنْ أَغْرَبِ الْمَثُورَاتِ مَا وَقَعَ فِي النِّكْتِ الَّتِي عَلَى الْإِيضَاحِ لِلْفَارِسِيِّ وَهِيَ تَأْلِيفُ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَمْدُونَ الْأَسَدِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْجُلُوبِيِّ^(٢) ، وَهُوَ مَا نَصَّهُ : يَجُوزُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ : " إِنْ وَاسْمِهَا " بِالْحَالِ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَجْرَوْا الْحَالَ مَجْرَى الظَّرْفِ ، فَإِذَا قُلْتَ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ضَاحِكًا ، جَازَ تَقْدِيمُ : " ضَاحِكًا " عَلَى : " زَيْدًا " ، فَتَقُولُ : إِنْ ضَاحِكًا زَيْدًا قَائِمًا ، فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّكَ إِذَا قَدَّمْتَ ضَاحِكًا وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَائِمٍ صِرْتَ كَأَنَّكَ قَدَّمْتَ بَعْضَ الْخَبَرِ ، قُلْتَ : لَوْ امْتَنَعَ هَذَا لَامْتَنَعَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ وَالْيَهُ بِهِ

وهذا من جملة الفروق بينها وبين الصفة ، قيل : والحق أن هذه الحال ليست حالاً عن النكرة

بل هي حال من الضمير في الخبر والضمير معرفة .

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) انظر في تحقيق اسمه التذييل والتكميل : ٣٨ / ٥ (الأصل والهامش)

التَّأخِيرُ ، والتعلقُ بِالْخَبَرِ نَحْوُ : إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَفِي الدَّارِ مُتَعَلِّقٌ بِقَائِمٍ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ جَائِزٌ ، وَمَنْعُ قَوْمِ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ إِنْ وَاسْمِهَا بِالْحَالِ . انتهى كلامه ^(١) .

فتضمن هذا الذي ذكره أَنَّ التَّحْوِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْفَصْلِ بَيْنَ اسْمِ إِنْ وَبَيْنَهَا بِالْحَالِ ، وَأَنَّ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَنْعُ أَصْحَابِنَا ، وَقَوْلُهُ :
.....إِلَّا فِي الَّذِي كَلِمَتِ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرِ الْبَدْيِ

مِثْلُ بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ التَّامِّينِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ خَبَرًا إِلَّا التَّامُّ ، وَزَعَمَ الْفَرَاءُ وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَجْرُورُ النَّاقِصُ خَبَرًا فِي اللَّفْظِ وَهُوَ مَعْمُولٌ لِمُتَعَلِّقِهِ فِي الْمَعْنَى ، وَمُتَعَلِّقُهُ حَالٌ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ خَبَرٌ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ :
إِنْ زَيْدًا بِالْحَارِيَةِ كَفِيلًا ، وَإِنْ زَيْدًا الْيَوْمَ قَائِمًا ، هَذَا نُقِلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ الْفَرَاءِ وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ .

وَفِي الْوَاضِحِ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَحْكُونَ / ٧٤ النَّصْبَ مَعَ النَّاقِصِ عَنِ الْعَرَبِ إِلَّا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : النَّصْبُ مَعَ التَّامِّ أَكْثَرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَأَصَحُّ عِلَّةً ، أَنَشُدُ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى :
فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا البيت

روي بنصب: " مصاباً " ونصبه على الحال ، وجعل الياء خبر إن وما يتم الكلام بها دون مصاب ، وهذا متفرع من باب المبتدأ والخبر ، ومبني على : عبد الله بالحارية كفيل ، الرفع واجب عند البصريين ، وهو المختار عند الكوفيين ، وزعموا أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : عَبْدُ اللَّهِ بِالْحَارِيَةِ كَفِيلًا ^(٢) .

^(١) انظر نصه في التذييل والتكميل ٣٨ / ٥ ، ٣٩ .

^(٢) ينظر الارشاف : ١٣٣ / ٢ ، ونصه في التذييل والتكميل : ٣٩ / ٥ ، ٤٠ .

﴿ فتح وكسر همزة إن ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَهَمَزَ إِنْ افْتَحَ لِسَدَ مَصْدَرٍ مَسَدَهَا وَفِي سَوَى ذَلِكَ أَكْسِرَ

قَوْلُهُ: " لِسَدَ مَصْدَرٍ مَسَدَهَا " مثاله : يعجبني أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، أَي : يعجبني القيامُ ، وقوله : " وَفِي سَوَى ذَلِكَ أَكْسِرَ " ، أَي : وفي مكان سَوَى سَدَ مَصْدَرٍ مَسَدَهَا ، وَهَذَا الَّذِي قَالَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ ؛ لِأَنَّا وَجَدْنَاهَا تَفْتَحُ حَيْثُ لَا يَسَدُ الْمَصْدَرُ مَسَدَهَا ، وَلَا تَكْسِرُ ، وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : مَجِيئُهَا بَعْدَ : " مَا " التَّوْقِيفِيَّةِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : لَا أَصْحَبُكَ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا .

الثَّانِي : مَجِيئُهَا بَعْدَ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا ، فَإِنَّهَا تَفْتَحُ وَلَا يَسَدُ الْمَصْدَرُ مَسَدَهَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّوْتِهِ ، فَلَا يَصِحُ : ظَنَنْتُ قِيَامَ زَيْدٍ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جَامِدًا نَحْوُ : عَرَفْتُ أَنَّ هَذَا حَجَرٌ ، فَلَا يَسَدُ الْمَصْدَرُ هُنَا مَسَدَهَا .

الرَّابِعُ : مَجِيئُهَا بَعْدَ : " لَوْ " نَحْوُ : لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ ، وَلَا يَصِحُ : لَوْ قِيَامَ زَيْدٍ لَقُمْتُ .^(١)

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَأَكْسِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صَلَةٍ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينَ مُكْمَلَةً

(١) أكثر ما ذكره أبو حيان يسد المصدر مسده : فتقول على الأول لأصحبك مدة كون في السماء نجم وفي الثالث عرفت كون هذا حجرًا وفي الأخير أولوه على فعل محذوف أي لو ثبت قيام زيد وفي باب ظن تسامعوا في أن المصدر الصريح لا يكون في هذا الموضع والمؤول منه كاف .

لَمَّا أَتَى بِقَانُونِ كُلِّيٍّ يَضْبِطُ عَلَى زَعْمِهِ حَيْثُ تَفْتَحُ وَحَيْثُ تَكْسِرُ أَخَذَ يَذْكُرُ
أَمَاكِنَ الْكَسْرِ فَقَطُّ ، وَأَمَاكِنَ الْفَتْحِ فَقَطُّ ، وَالْأَمَاكِنَ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ
فَبَدَأَ بِأَمَاكِنَ الْكَسْرِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فَقَالَ : " فَالْكَسْرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ " وَهَذَا فِيهِ إِيهَامٌ ؛ لِأَنَّ
الْإِبْتِدَاءَ فِي اصْطِلَاحِ الثَّحَاةِ مَعْرُوفٌ ، وَلَا يَرَادُ هُنَا ؛ إِذْ يَلِزُ عَلَى ذَلِكَ الْكَسْرُ فِي
نَحْوِ : عِنْدِي إِنْكَ فَاضِلٌ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَعْنِي ابْتِدَاءَ الْكَلَامِ وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ
لُغَةً.

وعادة الثَّخَوِينِ أَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ الْإِبْتِدَاءُ إِنَّمَا يَفْهَمُ مِنْهُ الْإِبْتِدَاءُ الْإِصْطِلَاحِيُّ^(١) ،
وَلَيْسَ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهَا تَكْسِرُ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ مَجْمَعاً عَلَيْهِ ؛ إِذْ قَدْ ذَهَبَ بَعْضُ
الثَّخَوِينِ إِلَى جَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ بِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ أَوَّلَ الْكَلَامِ^(٢) ؛ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ
فَقُولُ : أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ عِنْدِي.

وَقَوْلُهُ : " وَفِي بَدْءِ صَلَهِ " لَا يَصِحُّ هَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ قَبْلُ فِي
قَوْلِهِمْ : لَا أَصْحَبُكَ مَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا ، فَقَدْ فُتِحَتْ وَهِيَ فِي بَدْءِ صَلَهِ ، فَلَا بُدَّ
مِنْ تَقْيِيدِ يُخْرِجُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ، فَتَقُولُ فِي بَدْءِ صَلَهِ اسْمُ نَحْوٍ : جَاءَ الَّذِي إِنْ وَجْهَهُ
حَسَنٌ ، وَذَلِكَ اخْتِرَازٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي بَدْءِ صَلَهِ حَرْفٌ^(٣).

وَقَوْلُهُ : " وَحَيْثُ إِنْ لَيْمِينَ مُكْمَلَةً " مِثَالُهُ : وَاللَّهُ إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وَيُرِيدُ : أَنَّهُ
يَلِزُ كَسْرُهَا بَعْدَ الْيَمِينِ إِذَا كَانَ فِي خَبَرِهَا اللَّامُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا
وَقَعَتْ بَعْدَ قِسْمٍ وَلَا لَامَ بَعْدَهُ فَفِيهَا وَجْهَانِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ ، وَالْخِلَافُ
الَّذِي فِي الْمَسْأَلَةِ.

(١) فِيهِ تَحَامُلٌ مِنْ أَبِي حَيَّانٍ فَالْإِبْتِدَاءُ مَعْنَاهُ ابْتِدَاءُ الْكَلَامِ وَهُوَ وَاضِحٌ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ : زَيْدًا
قَائِمٌ عِنْدِي فَأَنْ مَوْوَلَةٌ مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ فَوَجِبَ فَتَحُهَا.

(٢) يَنْظُرُ الْإِرْتِشَافُ : ١٣٩ / ٢.

(٣) إِذَا ذَكَرَ الْمَوْصُولَ وَالصَّلَةَ دُونَ تَقْيِيدِ انْتِصَرَفَ إِلَى الْمَوْصُولِ الْأَسْمَى وَصَلَتْهُ ، وَإِذَا أُرِيدَ الْحَرْفِيُّ
مِنْهُ قِيدَ بِذَلِكَ.

وإِنَّمَا قَالَ : " مُكْمَلَةٌ " لِأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ : وَاللَّهُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، ثُمَّ أَدْخَلَتْ
إِنَّ مُكْمَلَةً لِلْيَمِينِ ، وَمُؤَكَّدَةٌ فَلَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ بَيْنَ حَرْفَيْ تَأْكِيدٍ فَأَخْرَجُوا السَّلَامَ إِلَى
الْخَبَرِ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ ؛ كَزَيْدٌ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ

مثاله : قال زيدٌ إِنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ ، وَإِنَّمَا قَالَ : " أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ " لِأَنَّ الْقَوْلَ
تَارَةً يَحْكِي وَتَارَةً / ٧٥ يَجْرِي مَجْرَى الظَّنِّ ، فَإِذَا حُكِيَ بِهِ كُسِرَتْ إِنَّ ؛ لِأَنَّكَ تُؤَدِّي
بِهِ اللَّفْظَ الْمَقُولَ فَيُحْكِي كَمَا يَسْمَعُ ، وَالْقَوْلُ غَامِلٌ فِيهِ مَعْنَى لَا لَفْظًا ، فَالْجُمْلَةُ الْمُحْكِيَةُ
فِي نَحْوِ الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، وَكَذَلِكَ فِي نَحْوِ : قَالَ زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ ،
فـ : " عَمْرُو مُنْطَلِقٌ " فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، قَالَ : إِنَّمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ
وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِهِ ، وَلَا يَوْجِزُ هَذَا الْحُكْمُ ، أَغْنَى : أَنَّ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ
نَصَبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي يُحْكِي بِهَا نَحْوُ : قَالَ ، وَسَمِعَ ، وَقَرَأَ ،
وَنَلَا ، وَمَا أَشَبَّهَهَا ، أَوْ فِي الْأَفْعَالِ الْقَلِيلَةِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ وَقَدْ عُلِّقَتْ نَحْوُ :
عَرَفْتُ أَيُّهُمْ زَيْدٌ ، فـ : " أَيُّهُمْ زَيْدٌ " فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ بِهِ .

هَذَا إِذَا قُلْنَا : أَنَّ عَرَفْتُ لَمْ تُضْمَنْ مَعْنَى مَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَالْجَمْلُ الْوَاقِعَةُ
بَعْدَ الْأَفْعَالِ الَّتِي يُحْكِي بِهَا لَا يَقَالُ إِنَّ الْفِعْلَ قَبْلَهَا مُعْلَقٌ ، وَلَا مُلْفًى ، أَمَّا كَوْنُهُ غَيْرَ
مُعْلَقٍ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْجُمْلَةِ مَا يَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا ، وَأَمَّا كَوْنُهُ
غَيْرَ مُلْفًى فَلِأَنَّ الْمُلْفِيَّ لَا يَكُونُ لَهُ عَمَلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْإِلْقَاءَ : تَرَكَ الْعَمَلَ لَفْظًا
وَمَعْنَى ، وَالْفِعْلُ الْمُحْكِي بِهِ غَامِلٌ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، وَإِذَا أُجْرِيَ الْقَوْلُ مَجْرَى
الظَّنِّ لَمْ تَكْسُرْ : " إِنَّ " بَعْدَهُ بَلْ تَفْتَحُ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ بَابٍ :
" ظَنٌّ وَأَخْوَاتُهَا " .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدَ فِعْلٍ غُلَقَا بِاللَّامِ كَاغْلَمَ إِلَهُ لَذُو نَقَى

التَّعْلِيْقُ : يَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِ : " ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا " ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ فِي الْأَسْمِ نَحْوُ : زَيْدٌ عَالِمٌ إِنِّي لَقَائِمٌ ، وَنَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ عِلْمِ زَيْدٍ إِنْ عَمِرَا لَقَائِمٌ ، وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنَّهَا تُكْسَرُ وَجُوبًا فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ ، وَنَقَصَهُ مَوَاضِعَ تُكْسَرُ فِيهَا - أَيْضًا - وَجُوبًا :

أَحَدُهَا : بَعْدَ : " أَلَا " الَّتِي لِلْإِسْتِفْتَاكِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(١) { أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ } .

الثَّانِي : بَعْدَ : " حَيْثُ " نَحْوُ : اجْلِسْ حَيْثُ إِنْ زَيْدًا جَالِسٌ .

الثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعٍ خَبِرَ اسْمَ عَيْنٍ نَحْوُ : زَيْدٌ إِنْ عُمَرَا يَضْرِبُهُ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

بَعْدَ إِذَا فُجِئَةً أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ لِمَيَّ

يَقُولُ : إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ فَإِنَّهُ يَحُوزُ فِيهَا الْكُسْرُ وَالْفَتْحُ نَحْوُ : خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ الْأَسَدَ رَابِضٌ ، فَتُكْسَرُ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ تَصْلُحُ فِيهِ الْجُمْلَةُ الْإِبْدَائِيَّةُ ، فَإِنَّهُ يَحُوزُ : خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدَ رَابِضٌ ، وَيَحُوزُ : فَإِذَا أَنَّ الْأَسَدَ رَابِضٌ ؛ وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - الْمَفْرَدُ ، فَإِنَّهُ يَحُوزُ : خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ ، وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - الْقَسَمُ عِنْدَهُ يَحُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ : الْكُسْرُ وَالْفَتْحُ ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا اللَّامُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا اللَّامُ كَسِرَتْ لَا غَيْرُ .

وهَذَا الَّذِي اخْتَارَ بَعْدَ الْقَسَمِ مِنْ حَوَازِ الْوَجْهَيْنِ غَيْرُ مُخْتَارٍ ، وَالْمَذَاهِبُ فِي ذَلِكَ أَرْبَعَةٌ :^(١)

إِجَازُتُهُمَا وَاخْتِيَارُ الْفَتْحِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكِسَانِيِّ وَالْبَغْدَادِيِّ .
وإِجَازُتُهُمَا وَاخْتِيَارُ الْكَسْرِ .
وَرُجُوبُ الْفَتْحِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ .

وَرُجُوبُ الْكَسْرِ ، وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ أَصْحَابُنَا ، وَهُوَ الْقِيَاسُ ، وَبِهِ وَرَدَ السَّمَاعُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) ، قَالَ تَعَالَى :^(٣) { حَمِّمٌ } وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿١﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ، وَقَالَ تَعَالَى :^(٤) { حَمِّمٌ } وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا .

قَالَ ابْنُ خَرُوفٍ : وَلَمْ يُسْمَعْ فَتَحَهَا بَعْدَ الْبَيْنِ ، وَلَا وَجْهَ لَهُ فِي الْقِيَاسِ .
انتهى^(٥) ، وَقَدْ سُمِعَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ : حَلَفْتُ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَعَلَطَ سَمَاعٌ ذَلِكَ مَنْ أَجَازَ الْفَتْحَ وَالْكَسَرَ فِي قَوْلِكَ : بِاللَّهِ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : حَلَفْتُ بِاللَّهِ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَكَمَا يَحْزُرُ الْكَسْرَ وَالْفَتْحَ مَعَ التَّصْرِيحِ بِالْفِعْلِ فَكَذَلِكَ يَحْزُرُ مَعَ إِضْمَارِهِ .

وَيَبَيِّنُ الْعَلَطُ فِيهِ : أَنَّ مَنْ كَسَرَهَا بَعْدَ : "حَلَفْتُ" لَمْ / ٧٦ يَجْعَلْ : "حَلَفْتُ" إِلَّا قَسَمًا ، وَ : "أَنْ" وَمَا بَعْدَهَا جَوَابًا لَهَا ، وَمَنْ فَتَحَهَا بَعْدَهَا جَعَلَ : "حَلَفْتُ" إِنْجَارًا عَنْ قَسَمٍ مُتَقَدِّمٍ وَلَمْ يَجْعَلْهَا قَسَمًا ، وَتَكُونُ : "أَنْ" وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ

(١) انظر نص ذلك في التذييل والتكميل : ٥ / ٦٩ ، ٧٠ ، والارتشاف : ٢ / ١٣٩ .

(٢) انظر الكتاب : ٣ / ١٤٦ ، والمقتضب : ٤ / ١٠٧ ، وشرح الحمل لابن عصفور : ١ / ٤٦٠ .

(٣) الآية : ١ - ٢ ، ومن الآية ٣ من سورة الدخان .

(٤) الآيات : ١ - ٣ من سورة الزخرف .

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ٤٦٨ (د/ سلوى محمد عرب) .

مَعْمُولُ لَهَا ، وَلَا يُتَصَوَّرُ هَذَانِ التَّقْدِيرَانِ إِذَا كَانَتْ حَلَفْتُ مُضْمَرَةً ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تُضْمِرُ : حَلَفْتُ ، وَتُرِيدُ بِهَا غَيْرَ الْقَسَمِ ، بَلْ إِذَا أَضْمَرَهَا كَانَتْ قَسَمًا لَا إِجْبَارًا عَنْهُ ، فَلِذَلِكَ كَسَرَتْ : " إِنْ " بَعْدَ : " حَلَفْتُ " الْمُضْمَرَةَ .^(١)

وَقَوْلُهُ : " بَوَجهَيْنِ لِي " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَرْوِيٌّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ السَّمَاعُ إِنَّمَا وَرَدَ بِالْكَسْرِ وَلَمْ يَبَيِّنِ النَّاطِقُ فِي قَوْلِهِ مَا الْمُخْتَارُ مِنْهُمَا .

وَالِى جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ ذَهَبَ أَبُو الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا ، قَالَ : جَوَازُ فَتَحِهَا وَكَسَرِهَا بَعْدَ الْقَسَمِ ؛ لِأَنَّ الْقَسَمَ جُمْلَةٌ يُؤَكَّدُ بِهَا جُمْلَةٌ أُخْرَى ، فَإِنْ كُسِرَتْ : " إِنْ " فَلَاغَتْهَا فِي حُكْمِ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَأْنَفَةِ ، وَإِنْ فَتَحَتْ فَلَاغَتْهَا تُؤَدِّي عَنْ حَدِيثٍ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ يَعْمَلُ فِيهِ : أَخْلَفْتُ ، وَأَقْسِمُ . انتهى .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

مَعَ تَلَوِّ فَاءِ الْجَزَاءِ وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ : خَيْرَ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

يقول : إِذَا وَقَعَتْ : " إِنْ " بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ ، قَالَ تَعَالَى : ^(٢) { أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ مُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَأَنْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ } فَإِنَّهُ قُرِئَ بِالْفَتْحِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ^(٣) { وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ } ، قُرِئَ بِالْكَسْرِ ، وَقَالَ تَعَالَى : ^(٤) { أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا جَهْلِلَةً ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ } ، قُرِئَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَالْفَتْحُ عَلَى

(١) انظر نص ذلك في التذييل والتكميل : ٧٠ / ٥ ، ٧١ .

(٢) من الآية : ٦٣ من سورة التوبة ، وروايته بقراءة عاصم : يعلموا .

(٣) من الآية : ٢٣ من سورة الجن .

(٤) من الآية : ٥٤ من سورة الأنعام .

إِضْمَارٌ مُبْتَدَأٌ يَكُونُ الْمُفْرَدُ الْمُقَدَّرُ مَكَانَ أَنْ ، وَمَا بَعْدَهَا خَيْرٌ عَنْهُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَجَزَاؤُهُ كَثِيرٌ نَارٍ لَهُ ، وَكَذَلِكَ فَجَزَاؤُهُ الْغُفْرَانُ .

والكسرُ عَلَى أَنَّهَا جُمْلَةٌ بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا ، وَالْكَسْرُ أَحْسَنُ فِي الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ يُؤَدِّي إِلَى تَكْلُفِ الْإِضْمَارِ ، وَالْكَسْرُ لَا إِضْمَارَ مَعَهُ .^(١)

وقوله : "وَذَا يَطْرُدُ" يعني : الكسرُ والفتحُ فِي نَحْوِ : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ ، هَذِهِ مَسْأَلَةٌ ذَكَرَهَا سَيِّبُونَهُ^(٢) ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَمَنْ فَتَحَ قَدْرَهَا بِالْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ حَمْدُ اللَّهِ فَأَوَّلُ : مُبْتَدَأٌ ، وَإِنِّي أَحْمَدُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ قَوْلِي حَمْدُ اللَّهِ ، وَهَذَا إِجْتِبَاءٌ بِمَعْنَى عَنْ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ قَوْلًا مَصْدَرٌ ، فَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَصْدَرٌ وَحَمْدُ مَصْدَرٌ أَخْبَرَ بِهِ عَنْ مُضَافٍ لِمَصْدَرٍ .

فَإِنْ قُلْتَ^(٣) : أَيُحْزَرُ مَعَ فَتْحٍ : أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ أَنْ تَكُونَ مَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي ، أَوْ نَكْرَةً مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ ، وَالْفِعْلُ يَغْذَاهَا صِلَةٌ أَوْ صِفَةٌ ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ وَهُوَ مَفْعُولُ الْقَوْلِ ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَوَّلُ الْأَلْفَاظِ الَّتِي أَقُولُهَا ، أَوْ أَوَّلُ الْأَلْفَاظِ أَقُولُهَا حَمْدُ اللَّهِ .

قُلْتُ : مَنَعَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ ، قَالَ : لِأَنَّ حَمْدَ اللَّهِ لَيْسَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَوَلِّيةِ ، فَكَيْفَ يَقَعُ خَبَرًا لِمَا هُوَ لَفْظٌ ؟ ، وَالْخَبَرُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ نَحْوُ : زَيْدٌ أَخُوكَ ، أَوْ مَثَلًا مَثَلُهُ نَحْوُ : زَيْدٌ زَهْرٌ ، وَحَمْدُ اللَّهِ لَيْسَ أَوَّلَ الْأَلْفَاظِ وَلَا مَثَلًا مَثَلُهُ .

(١) ينظر شرح التسهيل للرمادي : ٤٣١ / ١ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ١٤٣ / ٣ .

(٣) انظر نص الاعتراض والرد عليه في التذيل والتكميل : ٧٨ / ٥ ، ٧٩ .

وأجاز ابن خروف مع فتح " أن " أن تكون : " ما " موصولة بمعنى الذي ونكرة موصوفة ، وهذا لا يتصور إلا أن يجعل : حمد الله من قبيل الألفاظ فكأنه يقول : أول ألفاظي هذا اللفظ أي : حمد الله^(١).

ومن كسر فقال : أول ما أقول إني أحمده الله ، فأول مبتدأ وما موصولة بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة أو مصدرية أريد بها المفعول ؛ كما قالوا : درهم ضرب الأمير ، أي مضروبه.

وكذلك هذا تقديره : أول قولي ، أي مقول ، ومعمول أقول : إذا كانت " ما " بمعنى الذي أو موصوفة محذوف ، كما قدرناه إذا فتحت أن والخبر عن المبتدأ الذي هو : " أول " إني أحمده الله ، كما تقول : أول ما أقرأ : سبح اسم ربك ، فسبح اسم / ٧٧ ربك خبر عن أول ولا تحتاج إلى رابط هذه الجملة ؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى ، هكذا فسر الناس كلام سيبويه في هذه المسألة ، أعني : أن أول ما أقول مبتدأ ، وأني أحمده الله خبر عنه^(٢) ، فسر كذلك المبرد والرجاج والسيرافي وابن طاهر وأكثر مقرئي كتاب سيبويه بالاندلس.

ولأبي علي الفارسي في ارتباك وخبط^(٣) : زعم : " إني أحمده الله " معمول لأقول في قوله : أول ما أقول إني أحمده الله ، فكسرت من أجل أنها مفعولة للقول محكية به فاحتاج من أجل ذلك إلى تقدير خبر للمبتدأ الذي هو أول فقدرة : ثابت فصار المعنى : أول قولي إني أحمده الله ثابت^(٤).

(١) قال أبو حيان في الارتشاف : ١٤١ / ٢ أول ما أقول إني أحمده الله فمن فتح أن قدرها بالمصدر كأنه قال : أول ما أقول حمد الله فأول مبتدأ وإني أحمده في موضع الخبر وما مصدرية فإن جعلت ما موصولة بمعنى الذي أو نكرة موصوفة فأجاز ذلك ابن خروف والصحيح منه.

(٢) ينظر الكتاب لسبويه : ١٤٣ / ٣.

(٣) انظر نصه في التذيل والتكميل : ٨٠ / ٥ (الزعم والرد عليه).

(٤) قال المرادي : " وزعم الفارسي أنها كسرت لأنها محكية بالقول وقدر الخبر محذوفاً ، والتقدير : أول قولي إني أحمده الله ثابت ، قالوا : وهذا التقدير غير معقول لأنه يؤدي إلى أن يكون =

وَرَدَّ النَّاسُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ هَذَا التَّقْدِيرَ ، وَقَالُوا : تَغْيِيرُ مَعْنَى الْكَلَامِ ، وَالْكَلَامُ
تَامٌ دُونَ هَذَا التَّقْدِيرِ ، وَمِمَّنْ رَدَّ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقْشِيُّ ^(١) ، وَأَبُو
الْحُسَيْنِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ وَأَبُو الْحَجَّاجِ بْنُ مَعْرُوزٍ ^(٢).

وَزَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ : إِنِّي أَحْمَدُ مَعْمُولٌ لَأَقُولَ لَكِنَّهُ خَيْرٌ لِلْمَبْتَدَأِ مِنْ
حَيْثُ الْمَعْنَى وَسَدُّ الْمَفْعُولِ مَسَدُّ الْخَيْرِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى خَيْرٍ ،
وَالْتَّقْدِيرُ : أَقُولُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهُ ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ : أُقَاتِمُ الزَّيْدَانَ ؟ ، فَقَدْ
سَدَّ الْفَاعِلُ مَسَدَّ الْخَيْرِ ، وَأَغْنَى عَنْهُ فَكَذَلِكَ هَذَا سَدٌّ فِيهِ الْمَفْعُولُ مَسَدَّ الْخَيْرِ وَأَغْنَى
عَنْهُ.

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَدٌّ فِي : أُقَاتِمُ الزَّيْدَانَ ؟
لِاجْتِمَاعِ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْكَلَامِ ، فَالْمَعْنَى مُتَّفِقٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ جِهَتَا
الترتيب ، وَأَمَّا فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ فَإِنْ قَوْلُهُ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهُ جَعَلَهُ مَفْعُولًا لَأَقُولَ فَضْلُهُ
فِي الْكَلَامِ فَلَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ مُسْنَدٌ وَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ وَلَمْ تُكُنْ الْفَضْلَةُ لِتُنَوِّبَ عَنْ مَا هُوَ أَحْسَدُ
جُزْئِي الْكَلَامِ الَّذِي تَتَوَقَّفُ مَعْقُولِيَّةُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ وَالْمَحْكُومُ بِهِ عَلَيْهِ.

= أول قوله : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهُ وهو مبدل إلى موجود ، ويفهم من دليل الخطاب أن آخره غير
موجود ، وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع أن خير قول ، ويكون خبرها
قولاً كَأَحْمَدٍ أَدْعُو ، فلو لم يكن خبرها قولاً تعين الكسر نحو : أول قولِي إنك ذاهب .
ينظر شرح التسهيل للمرادي : ٤٣١ / ١ .

(١) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد الكاتب المعروف بابن الوقشي ،
توفي سنة (٤٨٩هـ) . ينظر بغية الوعاة : ٣٢٧ / ٢ .

(٢) هو يوسف بن معرّوز أبو الحجاج القيسي ، الأستاذ الأديب النحوي ، من أهل الجزيرة
الخضراء ، له شرح على الإيضاح للفارسي والرد على الزغشري في مفسله ومن أهل التقدم
في علم الكتاب ، توفي سنة (٦٢٥هـ) بمصر . بغية الوعاة : ٣٦٢ / ٢ .

(٣) انظر نصه في التذييل والتكميل : ٨١ / ٥ .

وَرَعَمَ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلَوَيْنِ أَنَّهُ لَيْسَ^(١) : "إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ" مَعْمُولًا لِأَقُولَ ، وَلَا كَسَرُهَا لِأَجْلِ كَوْنِهَا مَعْمُولَةً ، وَإِنَّمَا كَسَرُهَا ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ : "أَوَّلُ" وَهُوَ قَوْلٌ مِّنْ حَيْثُ أَضِيفَ إِلَى الْقَوْلِ وَقَدَّرَ الْخَبَرَ مَحذُوفًا ، أَيْ ثَابِتٌ ؛ كَمَا قَدَّرَهُ الْفَارِسِيُّ وَهَذَا خَطَأٌ ؛ لِأَن : "إِنْ" لَا تَكْسِرُ حِكَايَةً لِفِعْلٍ أَوْ مَصْدَرٍ إِلَّا وَهِيَ مَعْمُولَةٌ ، وَ : "أَوَّلُ" لَا يَفْعَلُ وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ فِي اللَّفْظِ وَإِنْ كَانَ فِي مَعْنَاهُ كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْ لَفْظِهِ فَعَلٌ .

وُسِبَ إِلَى عَضُدِ الدَّوْلَةِ^(٢) أَنَّهُ أَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَحذُوفًا ، تَقْدِيرُهُ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ^(٣) ، وَارْتِضَاءُ بَعْضِ شَيْوَحِنَا ، وَرَدُّهُ بَعْضُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ حَذَفَ الْمَوْصُولَ وَأَبْقَى مَعْمُولَهُ ، وَهَذَا بَابُهُ الشَّعْرُ عِنْدَنَا وَيَحْزُرُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْبَغْدَادِيِّينَ ، وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَمْتَنِعَ هَذَا لِأَنَّ الْقَوْلَ قَدْ كَثُرَ إِضْمَارُهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ حَتَّى صَارَ يَخْرِي مُضْمَرًا مَجْرَاهُ مُظْهَرًا لَكِنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهِ مَجَازُ الْإِضْمَارِ ، وَإِذَا جَعَلْتِ : إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ فَلَا إِضْمَارَ ، وَكَلَامُ سَيِّوِيَةٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَاضِحٌ جَدًّا .

وَتَلَخَّصَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ^(٤) أَنْ كَسَرَ : "إِنْ" فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِنَّمَا لِكَوْنِهَا خَبَرًا عَنْ أَوَّلٍ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَالْمُتَّفَهِّمُ مِنْ كَلَامِ سَيِّوِيَةٍ ، أَوْ عَنِ : "قَوْلِي" الْمُضْمَرَةَ مَعْمُولَةً لَهُ ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى عَضُدِ الدَّوْلَةِ ، أَوْ لِكَوْنِهَا مَعْمُولَةٌ لِأَقُولَ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ وَهُوَ قَوْلُ الْفَارِسِيِّ ، أَوْ : لِأَوَّلِ مَا أَقُولَ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ وَهُوَ قَوْلُ

(١) انظر نصه في التذييل والتكميل : ٨١ / ٥ . (الزعم والرد)

(٢) عضد الدولة بن بويه فنا خسرو الذي ألف له أبو علي الفارسي كتابه الإيضاح المضدي حيث إنه صحبه فترة من الزمن وعلمه النحو . ينظر البقية : ٢ / ٢٤٧ .

(٣) انظر ما نسب إلى عضد الدولة والرد عليه في التذييل والتكميل : ٨٢ / ٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ١٤١ .

(٤) انظر نص هذا الملخص إلى قوله وتلخص من كلام الناظم في التذييل والتكميل : ٨٢ / ٥ ، ٨٣ .

الشلوئين ، أو لا يحتاجُ إلى خَبَرٍ لَسَدَ المعمول مسده وهو قول بعض أصحابنا ،
وَتَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْقَوْلَ يَنْطَلِقُ عَلَى مَعْنَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْحَدَثُ وَهُوَ تَأْخِذُ الصَّوْتِ فِي أَشْخَاصِ الْكَلَامِ أَوْ فِي بَعْضِ أَشْخَاصِهِ .

وَالثَّانِي : أَشْخَاصُ الْكَلَامِ أَنْفُسُهَا وَمِثَالُ ذَلِكَ : هَذَا ضَرْبِي ، تُشِيرُ إِلَى تَأْخِذِ
الْحَرَكَاتِ ، وَهَذَا دِرْهَمُ ضَرْبِ الْأَمِيرِ ، تُرِيدُ : مَضْرُوبُهُ ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْحَدَثَ فَتَحْتَ ،
وَكَانَ التَّقْدِيرُ : أَوَّلُ تَكْلِمِي تَحْمِيدُ اللَّهِ ، فَوَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ ، وَإِذَا أَرَدْتَ الْمَقْصُولَ
كَسَرْتَ ، وَكَانَ التَّقْدِيرُ : أَوَّلُ كَلَامِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ . / ٧٨

وَتَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِ النَّازِمِ أَنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُهَا وَكَسْرُهَا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ ، وَسَبَقَ
الْكَلَامُ عَلَيْهَا مَوْضِعاً مَوْضِعاً وَنَقَصَهُ مَوَاضِعَ يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ عَلَى اخْتِلَافِ
التَّقْدِيرَيْنِ^(١) .

أَحَدُهُمَا : بَعْدَ : " حَتَّى " فَإِنْ كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ وَجَبَ الْكَسْرُ نَحْوُ :
مَرِضٌ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّ الطَّيْرَ تَرَحَّمَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ عَاطِفَةً مَنْصُوبَةً عَلَى مَنْصُوبٍ ، أَوْ
كَانَتْ حَرْفَ جَرٍ فَتَحَتْ .

الثَّانِي : بَعْدَ : " أَمَّا " ، فَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى : " أَلَا " الْاسْتِفْثَاحِيَّةِ كُسِرَتْ نَحْوُ :
أَمَّا إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ^(٢) ، وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى : " حَقًّا " فَتَحَتْ نَحْوُ : أَمَّا أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ،
وَالْمَعْنَى : حَقًّا أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ^(٣) ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِ وَخَبَرٌ عَنِ
الْمُعْتَدِّ الَّذِي يَقْدَرُ مِنْ : " أَنْ " وَمَا بَعْدَهَا .

(١) انظر هذه المواضع التي نقصها في التذييل والتكميل : ص ٨٦ حديث أمّا ، ص ٩٠ حديث
حتى ، ص ٩٥ حديث أمّا ، ص ٩٣ حديث مذ ومنذ .

(٢) المقتضب : ٢ / ٣٥٣ .

(٣) ينظر المقتضب : ٢ / ٣٥٣ ، والكتاب لسيبويه : ٣ / ١٢٢ .

الثالث : بَعْدَ : " أَمَّا " نَحْوُ : أَمَّا فِي الدَّارِ فَإِنَّكَ قَائِمٌ ، الكسر عَلَى تقدير :
فَأَنْتَ قَائِمٌ ، ويتعلق الْمَجْرُورُ بِمَا فِي : " أَمَّا " من معنى الْفِعْلِ ، والفتح عَلَى تقدير :
قِيَامُكَ ، وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ. ^(١)

الرابع : بَعْدَ : " مُذْ " نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، حكى بعض أصحابنا
أَنْ الْعَرَبُ تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَنِي ، وَمُذْ إِنَّ اللَّهَ ، بالفتح والكسر ، فمن
فتح فالتقدير : مُذْ خَلَقَ اللَّهُ إِيَّايَ ، ومن كسر فلأنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَنْ تُضَافَ مُذْ إِلَى
الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، وَذَلِكَ مَطْرُودٌ عِنْدَ سَيِّوِيهِ فِي كُلِّ ظَرْفٍ ماضٍ ^(٢) ، نَحْوُ : مُذْ زَيْدٌ
قَائِمٌ ، ومع أَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِيهِ ، فَالسَّمَاعُ وَرَدَّ بِهِ ، قَالَ الْأَعَشَى : ^(٣)
وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَداً

فَإِذَا دَخَلْتُ إِنَّ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ فَإِنَّهَا تَكُونُ مَكْسُورَةً.

(١) ينظر الكتاب لسيويه : ١٢٢ / ٣.

(٢) ينظر الكتاب لسيويه : ١٢٢ / ٣.

(٣) قائله هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهو قصيدة من الطويل مدح بها رسول الله صلى الله عليه
وسلم حين ذهب ليعلم إسلامه ، وأولها هو قوله :

أَلَمْ تَقْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدَا وَبِتْ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ الْمُسْهَدَا

ينظر ديوانه : ١٠٠ ط : دار الكتاب العربي ، وتذكرة النحاة : ٥٨٩ ، والنصريح : ٢ / ٢١ ،
ومغني اللبيب : ٣٣٦ ، وشرح شواهد المغني : ٥٧٧ ، ومع الهوامع للسيوطي : ١ / ٢١٦ .
اللغة : قوله : " أبغي " أي أطلب من البغية ، وقوله : " يافع " من أيفع شاذ والقياس : موقع
واليافع الذي ناهز الحلم ، والمعنى : لَمْ أزل منذ ناهزت الحلم محمداً مضطجعاً بضغائن الأعداء ،
و : " الوليد " الصبي ، و : " الكهل " بعد الثلاثين ، وقيل بعد الأربعين إلى الخمسين ، و :
" الأمرد " الذي ليس في وجهه شعر وأصله من تمر يد الغصن وهو يجريده عن ورق.

الاستشهاد فيه : في قوله : " مذ أنا يافع " حيث وليت مذ الجملة الاسمية فإذا دخلت إن
على هذه الجملة كانت مكسورة ، وأما وليدا فهو خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير : مذ
كنت وليداً.

﴿ دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبْرَ لَامُ ابْتِدَاءٍ تَخُوْ إِنْ لَوْزَزَ

هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، أَعْنِي : دُخُولَ اللَّامِ مَعَ : " إِنْ " وَأَصْلُهَا التَّقْدُّمُ عَلَى : " إِنْ " لَكِنَّهُمْ كَرِهُوا اجْتِمَاعَ حَرْفَيْ تَأْكِيدٍ فَأَخْرَجُوا اللَّامَ ^(١) ، وَقَدْ أَذْخَلُوهَا عَلَيْهَا حِينَ أَبْدَلُوا مِنْ هَمْزِهَا هَاءً ، قَالَ الشَّاعِرُ : ^(٢)

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهَيْتَكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ

عَلَى خِلَافٍ فِي هَذَا.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ مَعَ : لَعَلَّ ، وَلَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، فَلَا يَقَالُ : لَعَلَّ زَيْدًا لَقَائِمًا ، وَكَذَلِكَ أَخْتَاهَا.

وَاخْتَلَفُوا فِي : " لَكِنَّ " فَمَذَهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَخُورُ ذَلِكَ فِيهَا ، فَيَقُولُونَ : لَكِنَّ زَيْدًا لَقَائِمًا ^(٣) ، وَمَذَهَبُ الْبَصْرِيِّينَ الْمَنْعُ ^(٤).

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٣٤٤ / ٢ - ٣٤٨.

(٢) البيت من بحر الطويل غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك : ٣١ / ٢ ، والخزانة : ٤ /

٣٣٩ ، وشرح أبيات المغني : ٤ / ٣٤٧ ، والدرر : ١ / ١١٨.

موطن الشاهد في قوله : " لهيك " فإنه شاهد على وجوب تأخير لام الابتداء إلا إذا أبدلت الهمزة هاء كما في الشاهد.

(٣) توضيح المقاصد للمرادي : ٣٤٣ / ١.

(٤) قال ابن مالك : " وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد لكن اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها

كما في بقي مع إن " واحتجوا بقول بعض العرب :

يلوموني في حب ليلي عواذلي ولكنني من جهه — لعميد

ولا حجة لهم في ذلك لشذوذه . شرح التسهيل : ٢ / ٢٩.

وأما : " أن " المفتوحة ففيها خلاف شاذ عن المبرّد^(١) ، وهو منوع في شعر العرب ، وفي قراءة شاذة قرأ بعضهم :^(٢) { أَلَا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ } ، ويتبعني أن يحتمل ذلك على زيادة اللام ولا يقاس على ما ورد من ذلك.^(٣)

وذكر الناظم أن لام الابتداء تصح خبر : " إن " مطلقاً إلا ما استثناه من ذلك ، وهو أن يكون الخبر منفيّاً ، أو يكون الخبر فعلاً متصرفاً لم تدخل عليه : " قد " .

ويتبعني ما سوى ذلك يجوز دخول اللام عليه سواء كان اسماً نحو ما مثل^(٤) ، أو مضارعاً نحو^(٥) : { إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ } ، أو ظرفاً نحو : إن زيدا عندك ، أو محزوراً نحو : إن زيدا لفي الدار ، أو جملة اسمية نحو : إن زيدا لوجه حسن .

وهذا الذي استثناه ليس بشامل ، وفيه - أيضاً - تعقب ، أما كونه ليس بشامل فلأن لنا صوراً - أيضاً - لا تدخل اللام على الخبر فيها على خلاف في بعضها نذكره .

أحدها : إذا دخلت اللام على الفصل فإنها لا تدخل على الخبر نحو : إن زيدا لهو القائم ، إذا أعربنا : " هو " فصلاً ، فهذه صورة لا تدخل اللام فيها على الخبر.^(٦)

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٢ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣٤٣ .

(٢) من الآية : ٢٠ من سورة الفرقان ، وهي قراءة سعيد بن جبیر . ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٣ / ١٤ ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العلي أن مطاياك لمن خير المطي

(٣) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٢٨٠ .

(٤) وهو قول ابن مالك في النظم نحو : إن لوزر أي ملحاً ، ومنه قوله تعالى : إن في ذلك لعبرة ، وقوله : إن إلهكم لواحد .

(٥) من الآية : ١٢٤ من سورة النحل .

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٢ / ٢٧ .

الثانية : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ جُمْلَةً شَرْطِيَّةً نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا مَنِ يَكْرِيمُهُ أَكْرَمُهُ ، فلا تدخل اللامَ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ ولا عَلَى جُمْلَةِ الْحَزَاءِ. (١) / ٧٩

الثالثة : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُسْتَفْتَحًا بِسَوْفَ أو بِالسَّيِّن نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا سَيَقُومُ ، وَسَوْفَ يَقُومُ ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِجَوَازِ ذَلِكَ فَيَقُولُ : إِنْ زَيْدًا لَسَوْفَ يَقُومُ. (٢)

الرابعة : أَنْ تُعْنِيَ عَنِ الْخَبَرِ الْوَاوُ الْمُصَاحِبَةُ الَّتِي بِمَعْنَى : "مَعَ" نَحْوُ : إِنْ كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ فِي إِجَازَتِهِ : إِنْ كُلُّ رَجُلٍ لَوْضِيعَتُهُ. (٣)

الخامسة : أَنْ تُسَدَّ الْحَالُ مَسَدَ الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنْ أَكَلِي الثُّفَاحَةَ تُضِيجُهُ ، فلا يَجُوزُ : إِنْ أَكَلِي الثُّفَاحَةَ لَتُضِيجُهُ ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ فِي إِجَازَةِ ذَلِكَ ، وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ ، وَالَّتِي قَبْلَهَا لَيْسَ ذَلِكَ خَبَرًا حَقِيقَةً.

السادسة : أَنْ يَكُونَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ فلا يَجُوزُ إِذْ ذَلِكَ دُخُولُهَا عَلَى الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلْتُ ، فَلَا يَجُوزُ : "لَأَكِلُ" خِلَافًا لِلْمَبْرَدِ فِي جَوَازِ ذَلِكَ. (٤)

السابعة : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُقَدِّمًا عَلَى الْاسْمِ فَلَا يَجُوزُ : إِنْ لَقِي الدَّارِ زَيْدًا ، ولا : إِنْ لَعِنْدَكَ عَمْرًا.

(١) قال ابن مالك : " والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموظفة للقسم فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً " . شرح التسهيل : ٢ / ٢٨ .

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز البصريون : إِنْ زَيْدًا لَسَوْفَ يَقُومُ ، ولم يجزه الكوفيون ولا مانع من ذلك فجوازه أولى " . شرح التسهيل ٢ / ٢٩ .

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٣٧ .

(٤) " ولا يجوز دخولها على معمول الخبر والخبر جملة فعلية فعل ماض لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وأجازته الأخفش والفراء " . شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٣٦ ، وينظر مع الهوامع للسيوطي : ١ / ١٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٩ .

فَقَدْ اتَّضَحَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ الَّتِي أَبَدَيْنَاهَا أَنْ قَوْلَ النَّاطِمِ : إِنَّ لَامَ الْإِنْبِذَاءِ
تَصَحُّبُ الْخَبَرِ مَا لَمْ يَكُنْ مَنْفِيًّا وَلَا فِعْلًا مُتَصَرِّفًا مَاضِيًّا غَيْرَ مَصْحُوبٍ بِقَدْ لَيْسَ عَلَى
إِطْلَاقِهِ ، وَأَمَّا التَّعَقُّبُ الَّذِي فِيهِ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ :
وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ لَفِيَ

إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكَثَرِ ، وَقَدْ تَدَخَّلَ مَنْفِيًّا بـ : " مَا " قَلِيلًا يَجُوزُ : إِنَّ
زَيْدًا لَمَّا يَخْرُجُ ، وَقَوْلُهُ : ^(١)

ولا من الأفعال ما كـ ضيا

يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا مَا كَانَ مَاضِيًّا مُتَصَرِّفًا غَيْرَ مَصْحُوبٍ بِقَدْ فَإِنَّهُ لَا
يَدْخُلُهُ اللَّامُ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ ، فَإِنْ كَانَ مَصْحُوبًا بـ : " قَدْ " جَارَ دُخُولُ اللَّامِ
عَلَيْهِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ ^(٢) ، وَأَمَّا إِنْ زَيْدًا لَقَامَ فَلَا يَجُوزُ ، وَكَانَ الْكِسَائِيُّ وَهْشَامُ
يَجِيزَانِ ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ قَدْ ^(٣) ، لِأَنَّهَا تُقَرِّبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ :
يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَكُونَ لَامُ الْقِسْمِ لَا لَامُ التَّكْيِيدِ ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .

وَمَفْهُومُ مَا قَالَهُ هَذَا النَّاطِمُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ يَجُوزُ دُخُولُ
اللَّامِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ نَصُّ قَوْلِهِ وَقَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ ،
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ .

وَالْمَنْقُولُ عَنْ سَيِّبَوَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ غَيْرِ
الْمَصْحُوبِ بِقَدْ سِوَاكَ أَمَّا مُتَصَرِّفًا أَمْ جَامِدًا ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ دُخُولَهَا عَلَى الْجَامِدِ

(١) ترك السارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وقد تليها مع قد كان ذا لقد سما على العدا متحودا

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ١١٢ / ٥ وشرح التسهيل للمرادي : ٤٣٦ / ١ .

(٣) ينظر المرجعان السابقان (الجزء والصفحة) .

فَأَجَازَ : إِنْ زَيْدًا لَنَعَمَ الرَّجُلُ^(١) ، وَتَابِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْفَرَاءُ ؛ لِأَنَّ : " نَعَمْ " لَا تَنْصَرِفُ فَاشْبِهَتِ الْأَسْمَاءُ ، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ : إِنْ عَبْدَ اللَّهِ لَعَسَى أَنْ يَقُومَ ؛ لِأَنَّ : " عَسَى " يَمْتَرِلُ : " نَعَمْ " ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ السَّيِّدِ : وَلَا يَجُوزُ هَاتَانِ الْمَسْأَلَتَانِ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبَوَيْهِ . انْتَهَى .

وَالْمَنْقُولُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ جَوَازُ دُخُولِ هَذِهِ اللَّامِ عَلَى الْفِعْلِ الْجَامِدِ الْوَاقِعِ خَبَرًا لِأَنَّ ، وَمَا قَدَمْنَاهُ قَبْلُ مِنْ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ إِذَا كَانَ مَصْحُوبًا بِقَدْ هُوَ كَالْمَجْمَعِ عَلَيْهِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ ، إِلَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ خُطَابُ بْنُ يُونُسَ الْمَارْدِيِّ^(٢) فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ بِالْتَّرْشِيحِ^(٣) مِنْ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ سَوَاءً كَانَ مَصْحُوبًا بِقَدْ أَمْ عَارِيًا عَنْهَا ، وَأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ فِي كَلَامِهِمْ : إِنْ زَيْدًا لَقَامَ وَلَقَدْ قَامَ ، فَإِنَّهَا لَأَمْ الْقَسَمِ لَا لَأَمْ الْإِبْتِدَاءِ ، وَعَلَى امْتِنَاعِ ذَلِكَ بِمَا يُوَقَّفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِهِ^(٤) .

(١) قَالَ الْمَارْدِيُّ : " وَلَا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى فِعْلِ مَاضٍ مُنْصَرَفٍ خَالَ مِنْ قَدْ ، فَلَا يَجُوزُ إِنْ زَيْدًا لَذَهَبَ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِي الْأَصْلِ لِلْأَسْمِ ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ لِشَبْهِهِ بِالْأَسْمِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي غَيْرَ مُنْصَرَفٍ جَازَ دُخُولُ اللَّامِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَنَعَمَ الرَّجُلُ ؛ لِأَنَّهُ شَابَهُ الْأَسْمَ فِي عَدَمِ لِنَصْرِفَ ، وَإِنْ قَرُنَ بِقَدْ جَازَ دُخُولُ اللَّامِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَقَدْ ذَهَبَ ؛ لِأَنَّ قَدْ تَقَرَّبَهُ مِنَ الْحَالِ فَشَابَهُ الْمَضَارِعَ ، وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ وَهَشَامٌ دُخُولَهَا عَلَى الْمَاضِيِّ الْمُنْصَرَفِ عَلَى إِضْمَارٍ قَدْ وَحَكِي عَنْ سَيِّبَوَيْهِ مَنَعَ دُخُولَهَا عَلَى الْجَامِدِ نَحْوُ : نَعَمْ وَعَسَى . ط يَنْظُرُ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِلْمَارْدِيِّ : ٤٣٦ / ١ ، وَيَنْظُرُ شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ : ٢٨١ / ١ ، ٢٨٢ .

(٢) هُوَ خُطَابُ بْنُ يُونُسَ بْنِ هَلَالٍ الْقُرْطُبِيُّ أَبُو بَكْرٍ الْمَارْدِيُّ ، مَاتَ بَعْدَ الْخَمْسِينَ وَالْأَرْبَعِينَ . يَنْظُرُ بَغِيَّةُ الْوَعَاةُ : ٥٥٣ / ١ .

(٣) ذَكَرَهُ السَّيُّوطِيُّ فِي الْبَغِيَّةِ وَقَالَ عَنْهُ : وَهُوَ صَاحِبُ كِتَابِ التَّرْشِيحِ ، يَنْقُلُ عَنْهُ أَبُو حَيَّانٍ وَابْنُ هَشَامٍ كَثِيرًا .

(٤) يَنْظُرُ التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ١١٢ / ٥ ، شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ : ٢٨١ / ١ ، ٢٨٢ ، وَأَمَّا تَعْلِيلُهُ فَلَأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِي لَيْسَ لَهُ مَعْنَى اسْمٍ فَاعِلٍ .

وَقَوْلُ النَّاطِمِ : " وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرُ .. لَمْ ابْتِدَاءً " لَمْ
يَتَعَرَّضَ لِتَبْيِينِ مَعْنَى دُخُولِ اللَّامِ عَلَى الْخَبَرِ ، فَالَّذِي نَخْتَارُهُ مَا قَدَّمْنَاهُ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ
إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِلتَّوَكِيدِ كَحَالِهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ نَحْوُ : لَزِيدٌ قَائِمٌ ،
فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِثْبَانِ بِيهَا وَتَرْكِهَا لَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ؛ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
بَعْضُهُمْ ، وَلَا أَنَّهَا جِيءَ بِهَا عَلَى وَجْهِ الْجَوَابِ خِلَافًا لِمَ زَعَمَ ذَلِكَ ^(١) ، وَأَنَّ دُخُولَ
اللَّامِ فِي خَبَرٍ : " إِنْ " بِإِذَاءِ الْبَاءِ فِي خَبَرٍ : " مَا " فَإِذَا قِيلَ : مَا زَيْدٌ قَائِمًا نَوْقُضَ بِأَنَّ
زَيْدًا قَائِمٌ وَإِذَا قِيلَ مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ فَأُكِّدَ النِّفْيَ بِالْبَاءِ ، تُوقُضُ بِأَنَّ زَيْدًا لِقَائِمٍ فَأُكِّدَ
الْإِجَابَ بِاللَّامِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَعَاذِ بْنِ مُسْلِمٍ الْهَرَاءِيِّ ^(٢) أَحَدِ شَيْوِخِ الْكُوفِيِّينَ وَقَدَّمَائِهِمْ ،
وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : جَاوَزُوا بِاللَّامِ فَرْقًا بَيْنَ مَا كَانَ جَوَابًا وَمَا كَانَ مُسْتَأْنَفًا ، تَقُولُ :
إِنْ زَيْدًا مُنْطَلَقٌ ، إِذَا اسْتَأْنَفْتَ ، وَإِنْ زَيْدًا لِقَائِمٍ ، إِذَا جَاوَزْتَ فَعَلَى أَقْوَالٍ هَؤُلَاءِ لَا
تُكُونُ مَخِيرًا بَيْنَ الْإِثْبَانِ بِهَا وَتَرْكِهَا .

(١) يحییء اللام للتوكید هو ما قاله الناطم في شرحه للتسهيل : ٢ / ٢٥ ، ٢٦ ، وقال الزجاجي :
" لام الابتداء تدخل على الابتداء والخبر مؤكدة ومائعة ما قبلها من خطبيه إلى ما بعدها كقولك :
لأخوك شاخص ، ولزيد قائم ، وكقوله تعالى : {لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله} ."
اللامات للزجاجي : ٧٨ ، وينظر فقه اللغة للعالبي : ٢٤٢ ، وكان القياس أن تقدم على
"إن" فتقول : إن زيدا قائم . في : إن زيدا لقائم ، وإنما كرهوا الجمع بينهما لأنهما بمعنى
واحد وهو التأكيد ، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، وذلك أن هذه الحروف
إنما أتت بها نائية عن الأفعال اختصاراً ، والجمع بين حرفين يناقض هذا الغرض ، وإنما وجب
في اللام أن تكون متقدمة على "إن" ، لأن "إن" عاملة وحق العامل أن يلي معموله واللام
ليست عاملة ، كما أن العرب قد نطقت بها نطقاً وذلك مع إبدال الهمزة هاء في نحو : هنك
قائم . ابن يعيش : ٩ / ٢٥ ، ٢٦ ، وينظر الحروف غير العاملة ووظيفتها في اللغة : ٦١ /
ومعني الليب لابن هشام بحاشية الأمير : ١ / ١٨٩ .

(٢) نحوي كوفي ، أستاذ الكسائي ، كان صديقاً للكميث الشاعر ، عمر طويلاً ولم يؤثر عنه
كتب ، ولد أيام عبد الملك بن مروان وعمر حتى نكبة البرامكة ، توفي سنة (١٩٠ هـ) .
إنباه الرواة : ٣ / ٢٢٨ .

/ ٨٠ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبْرِ وَالْفَصْلَ وَاسِماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبْرُ

يعني بالواسط ما توسط بين الاسم والخبر من معمول سواء أكان ظرفاً أو مَجْرُوراً أو مَفْعُولاً بِهِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ، أو لَعْنَدَكَ قَائِمٌ ، أو لَطَعَامَكَ أَكَلٌ ، وَذَلِكَ بِشَرَطٍ : أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ اللَّامُ نَحْوُ مَا مَثَلْنَاهُ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ اللَّامُ عَلَيْهِ نَحْوُ كَوْنُهُ مَاضِياً ، فَلَا يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى الْمَعْمُولِ ، مِثَالُ ذَلِكَ : إِنَّ زَيْدًا عَمراً ضَرَبَ ، لَا يَجُوزُ : لَعَمْرَأَ ضَرَبَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ : إِنَّ زَيْدًا لَضَرَبَ عَمراً ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ^(١).

وَلَا خُصُوصِيَّةٌ لِمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ بَأَن يَكُونَ مَعْمُولَ الْخَبْرِ ، بَلْ نَصَحَب - أَيْضاً - مَا تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا مِنْ معمولٍ إِلَّا الْمُتَأَخَّرُ نَحْوُ : إِنَّ فِي الدَّارِ لَيْسَوَطٍ ضَارِباً ، وَإِنْ عِنْدَكَ لَيْسَوَطٌ ضَارِباً ، وَإِنْ فِي الدَّارِ لَطَعَامَكَ أَكَلًا^(٢).

وَأَطْلَقَ النَّاطِمُ فِي قَوْلِهِ : " مَعْمُولَ الْخَبْرِ " وَلَيْسَ الْإِطْلَاقُ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَن مَعْمُولَ الْخَبْرِ إِذَا كَانَ حَالاً لَمْ تَدْخُلِ اللَّامُ عَلَيْهِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَعَرِيَانًا قَائِمٌ ، فَلَا يَجُوزُ هَذَا وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ لِسَانِهِمْ ، وَنَصَّ الْأَمَةُ عَلَى مَنِّهِ ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ عَلَى : إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ يَقْتَضِيهِ.

فَإِنْ كَانَ الْمَعْمُولُ مُصَدِراً أَوْ مَفْعُولاً مِنْ أَجَلِهِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا لَقِيَاماً قَائِمٌ ، وَإِنْ زَيْدًا لِأَحْسَانًا يَزُورُكَ ، فَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ ، وَلَا أَذْكَرُ جَوَازَ ذَلِكَ نَصّاً عَنْ أَحَدٍ إِلَّا أَنَّ جَوَازَ ذَلِكَ مُتَدَرِّجٌ فِي عُمُومِ قَوْلِهِمْ ، إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى معمولٍ الْخَبْرِ.

(١) انظر شرح التسهيل : ٢٩ / ٢ ، والتذيل والتكميل ٥ / ١١٤ ، قال أبو حيان والصحيح المنع

لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه لزم من ذلك ترجيح الفرع على الأصل.

(٢) المنصوب في الأمثلة الثلاثة اسم إن والظرف المقدم خبرها والمعمول بعده معمول للاسم.

﴿ إبطال عمل إن إذا اتصلت بها (ما) الزائدة ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَوَصَلَ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالُهَا وَقَدْ يُقْبَى الْعَمَلُ

إِذَا اتَّصَلَتْ : " مَا " غَيْرُ الْمَوْصُولَةِ بِهِذِهِ الْحُرُوفِ نَحْوُ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَبَيَّ
ذَلِكَ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ .^(١)

أحدها : أَنَّهَا تُكْفَى عَنْ الْعَمَلِ وَيَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهَا بِالْإِتْدَاءِ وَالْخَبَرِ إِلَّا : " لَيْتَ " فَيَجُوزُ أَنْ تُتَّصَلَ بِـ : " مَا " كَأَنَّهُ تَعْمَلُ كَأَخَوَاتِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ تُتَّصَلَ بِهَا زَائِدَةٌ فتعمل ، وَهَذَا مَقُولٌ عَنْ سَيِّبِيهِ وَالْفَرَّاءِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَهُوَ الصَّحِيحُ .^(٢)

وَالثَّانِي : أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا كُلُّهَا أَنْ تَكُونَ مَعَهَا كَأَنَّهُ تَعْمَلُ ، وَزَائِدَةٌ فَتَعْمَلُ وَهَذَا مَذْهَبُ الرَّجَّاحِيِّ وَالزَّمَخْشَرِيِّ وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ السَّرَّاجِ .^(٣)

وَالثَّالِثُ : أَنْ : " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَكَأَنَّ " يَجُوزُ فِيهَا الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ نَحْوُ : لَيْتِمَا زَيْدًا قَائِمًا ، وَلَعَلَّمَا عَمْرًا مُنْطَلِقًا ، وَكَأَنَّمَا زَيْدًا أَسَدًا بَرَفَعَ زَيْدٌ وَنَصَبَهُ ، وَلَا يَجُوزُ فِي : " إِنْ ، وَأَنْ ، وَلَكِنَّ " إِلَّا الْإِلْغَاءُ وَهُوَ مَذْهَبُ الرَّجَّاحِ ، وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ السَّرَّاجِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ مِنْ شَيْوَحْنَا .^(٤)

(١) انظر هذه المذاهب الأربعة بنصها في التذييل والتكميل : ١٤٦ / ٥ - ١٤٧ .

(٢) قال سيبويه : " وأما ليتما زيدا منطلق فإن الإلغاء فيه حسن ، وقد كان رؤية بسن العجاج ينشد هذا البيت رفعا وهو قول النابغة الذبياني :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد

رفعه على وجهين : على أن يكون بمزلة قول من قال : مثلاً ما بعوضة : البقرة : ٢٦ ، أو يكون بمزلة قوله : إنما زيد منطلق " . الكتاب لسيبويه : ١٣٧ / ٢ ، ١٣٨ ، وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٣٣ / ١ ، ٤٣٤ .

(٣) ينظر الجمل للزجاجي : ٢٩٥ ، ومع الموامع : ١٤٣ / ١ .

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٣٣ / ١ ، وينظر الممع : ١٤٣ / ١ .

والرابع : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَفُّ : " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ " ب : " مَسَا " بَلْ يَجِبُ
الإِعْمَالُ وَهُوَ مَتَسُوبٌ إِلَى الْفَرَاءِ ، وَحَكَى الْأَخْفَشُ وَالْكَسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ : إِنَّمَا زَيْدٌ
قَائِمٌ بِإِعْمَالٍ : " إِنْ " مَعَ الْحَاقِ : " مَا " ^(١).

وَأَيْنَمَا كَانَ الصَّحِيحُ أَنْ : " لَيْتَ " وَخَذَهَا يَجُوزُ فِيهَا الإِعْمَالُ وَالْإِلْقَاءُ دُونَ
سَائِرِ أَخَوَاتِهَا ؛ لِأَنَّ : " لَيْتَ " بَقِيَتْ عَلَى اخْتِصَاصِهَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْجُمْلَةُ
الْأَسْمِيَّةُ ، بِخِلَافِ أَخَوَاتِهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَلِيَهَا الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ نَحْوُ : لَعَلَّمَا
زَيْدٌ يَقُومُ ، وَلَعَلَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ^(٢) ، فَلَمَّا بَقِيَتْ عَلَى
اخْتِصَاصِهَا لَمْ يَقَوْ فِيهَا أَنَّهُ تُلْفَى أَلْبَتَّةَ ، بَلْ جَوَزَتْ الْعَرَبُ فِيهَا الإِعْمَالُ رَغْبًا لِقُوَّةِ
اخْتِصَاصِهَا ، وَالْإِلْقَاءُ اعْتِبَارًا لِلدُّخُولِ : " مَا " وَإِلْحَاقًا لَهَا بِأَخَوَاتِهَا. ^(٣)

(١) ينظر الجمع : ١ / ١٤٣ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٤٥ ، وهذه المذاهب تعييلات في

شرح الجمل لابن عصفور يطول الحديث بذكرها فليراجعها من أرادها.

(٢) من شواهد ذلك قوله تعالى :

- إِنَّمَا نَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ (فاطر : ٣٨)

- أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا (المؤمنون : ١١٥)

- كَانُوا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ (الأنفال : ٦)

- ولكني أسعى لمجد مؤنسل وقد بردك المجد المؤنسل أمثالي

- أعد نظراً يا عبد قيس لعلماء أضاءت لك النار الحمار المقيدا

(٣) هذا القول يناسب ما قاله الأخفش ونقله عنه ابن عصفور في شرحه للجمل في قوله : " وأما

الأخفش فحجته القياس والسماع ، أما السماع فإنه لا يحفظ إلا في ليت باتفاق من النحويين

إلا ما يعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء فإنه قال : ومن العرب من يقول

: إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَلَعَلَّمَا بَكراً قائم فيلغى وينصب وكذلك سائر أخواتها....." . ينظر شرح

الجمل : ١ / ٤٣٤.

وقد وقع في بعض ما وقفنا عليه من التصانيف أن : " لَيْتَما " يَجُوزُ أَنْ تَلِيَهَا
الْجُمْلَةُ الفعلية فنقول : لَيْتَما يَقُومُ زَيْدٌ ، وَهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَلَا مَحْفُوظٍ عَنِ الْعَرَبِ. ٨١/
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَجَانِزَ رَفْعِكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمَلَا

يقول : يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ الْمَعْطُوفَ عَلَى مَنْصُوبٍ : " إِنْ " بَعْدَ اسْتِكْمَالِ :
" إِنْ " لِخَبَرِهَا نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا قَاتِمٌ وَعَمْرُو ، وَفِي قَوْلِهِ : " عَلَى مَنْصُوبٍ إِنْ " مسامحة ،
وصوابه : عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ إِنْ.

وهذه الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ
: " إِنْ " لَا قَبْلَ الْخَبَرِ وَلَا بَعْدَهُ ، وَأَنْ مَا رُويَ مِنْ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ مِنَ الرَّفْعِ إِنَّمَا هُوَ
مَحْمُولٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْخَبَرِ قَبْلَهُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَّفَقُ
مِنْ كَلَامِ سَيِّوِيهِ ^(١) ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مُتَأَخِّرُونَ أَصْحَابُنَا الْأَنْدَلُسِيِّينَ ^(٢) ، وَبِهِ قَالَ
الْجَرْمِيُّ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْفَرْخِ.

(١) قال سيوي : " ومثال ذلك قولك : إن زيدا ظريف وعمرو ، وعمرا ، فالمعنى في الحديث
واحد ، وما يراد من الإعمال مختلف في : كان وليس وما " . الكتاب لسيوي : ٦١ / ١ ،
وقال - أيضا - : " هذا باب ما يكون محمولا على إن فيشاركه فيه الاسم الذي يليها
ويكون محمولا على الابتداء ، فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيدا ظريف وعمرو ،
وإن زيدا منطلق وسعيد ، يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف ؛
كأنه قال : زيد منطلق وعمرو ، وفي القرآن مثله (أن الله بريء من المشركين ورسوله -
التوبة : ٣) ، وأما الوجه الآخر الضعيف فإنه يكون محمولا على الاسم المضمرة في المنطلق
والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وإن زيدا ظريف هو
وعمر ، وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت : إن زيدا منطلق وعمرا ظريف ،
فحملته على قوله - عز وجل - (ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده
سبعة أنهار) وقد رفعه قوم على قولك : لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك " .
الكتاب لسيوي : ١٤٤ / ٢ .

(٢) ينظر الارتشاف : ١٥٩ / ٢ .

والمشهور في كُتُبِ النُّحُو أَنَّهُ يَجُوزُ العَطْفُ عَلَى المَوْضِعِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ
الْخَبَرِ حَتَّى إِنَّ صَاحِبَ هَذِهِ الأَرْجُوزَةِ قَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ : يَجُوزُ رَفْعُ المَعْطُوفِ عَلَى
اسْمِ إِنَّ وَلَكِنَّ بَعْدَ الْخَبَرِ بِإِجْمَاعٍ^(١)، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ، وَقَدْ جَهِلَ الخِلَافُ فِي ذَلِكَ.^(٢)

وَأَمَّا إِذَا عَطِفْتَ قَبْلَ الْخَبَرِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا العَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ ، فَتَقُولُ : إِنَّ
زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ عَمْرٍو عَلَى المَوْضِعِ سِوَاءِ أَخَفِي إِعْرَابِ الاسْمِ
أَمْ ظَهَرَ ؟ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ مطلقاً ، وَفَصَلَ الْفَرَّاءُ فَأَجَازَ ذَلِكَ إِنْ خَفِيَ إِعْرَابُ
الاسْمِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ قَبْحُ فِي تَخَالُفِ إِعْرَابِ الاسْمَيْنِ وَمَنْعُهُ إِنْ ظَهَرَ لظهور القبح
بالتخالف.^(٣)

وَحُكْمُ : " لَكِنَّ " فِي ذَلِكَ حُكْمُ : " إِنَّ " وَمَنْ أَجَازَ العَطْفَ عَلَى مَوْضِعِ
اسْمِ : " إِنَّ " اِخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ فِي : " أَنْ " الْمَقْنُوحَةِ ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَهُمُ الْخَطَأُ :
" أَنْ " بِإِنْ فِي ذَلِكَ.^(٤)

فَإِنْ كَانَ العَطْفُ عَلَى اسْمِ سَائِرِ أَخَوَاتِ : " إِنْ ، وَأَنْ ، وَلَكِنَّ " فَإِنَّهُ لَا
يَجُوزُ إِلَّا التَّصْبِ عَلَى اللَّفْظِ ، وَلَا يَجُوزُ الرُّفْعُ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ الْحَرْفِ ، وَلَا عَلَى
الابْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ مَحذُوفٍ بِاتِّفَاقٍ مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ ، هَكَذَا ثَقُلَ الْإِتِّفَاقُ بِغَضَرِ

(١) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ .

(٢) ينظر الارتشاف : ١٥٩ / ٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٥١ / ٢ ، والارتشاف : ١٥٩ / ٢ ، والتذييل : ١٩٤ / ٥ ،
وفي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ ، يقول ابن مالك : " يجوز رفع المعطوف على اسم
إِنْ وَلَكِنْ بَعْدَ الْخَبَرِ بِإِجْمَاعٍ لَا قَبْلَهُ مطلقاً خلافاً للكسائي ولا بشرط خفاء إعراب الاسم
خلافاً للفراء " . أقول : وقد احتجوا بالآية المشهورة : (إِنْ السَّيِّئِينَ آمَنُوا) والذين هادوا
والصابئون - المائدة : ٦٩

(٤) قال ابن مالك : " وَأَنْ فِي ذَلِكَ كَلَامٌ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَكَذَا الْبَوَاقِي عِنْدَ الْفَرَّاءِ " . تسهيل
الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ ، وشرح التسهيل : ٥٠ / ٢ ، والتذييل : ١٩٨ / ٥ ، ١٩٩ .

أصحابنا ، وليسَ بِصَحِيحٍ بل المَقُولُ عن الفَرَاءِ أَنَّ سَائِرَ أَخَوَاتِ إِنْ كَانَتْ فِي ذَلِكَ ،
فَيَحْجُوزُ أَنْ تَتَّبَعَ عَلَى لَفْظِ اسْمِ سَائِرِ الْحُرُوفِ وَيَحْجُوزُ عَلَى مَوْضِعِهِ كَمَا^(١).

وَأَمَّا غَيْرُ عَطْفِ النَّسَقِ مِنَ التَّوَابِعِ فَلَا يَحْجُوزُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَصَرَةِ إِلَّا
الِإِتْبَاعَ عَلَى اللَّفْظِ سِوَاءِ أَتْبَعَهُ قَبْلَ الْخَبَرِ أَوْ بَعْدَهُ.

وَمَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ فِي ذَلِكَ كَمَذْهَبِهِ فِي الْعَطْفِ فَيَحْجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يَنْعَتَ وَيُوكَدَ
وَيُعْطَفَ عَلَيْهِ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَوْضِعِ قَبْلَ الْخَبَرِ وَبَعْدَهُ^(٢).

وَمَذْهَبُ الْفَرَاءِ التَّفْصِيلَ كَمَا سَبَقَ فِي الْعَطْفِ ، وَمَذْهَبُ الْجَرَمِيِّ وَالزَّجَّاجِ
أَنَّ التَّعْتَ والتَّوَكِيدَ وَعَطْفَ الْبَيَانِ فِي ذَلِكَ كَعَطْفِ النَّسَقِ^(٣).

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَلَا فِي
شَيْءٍ مِنَ التَّوَابِعِ ، وَقَدْ لَقِّنَا أَسَاتِذَنَا أَبُو جَعْفَرِ بْنُ الزَّيْبِرِ^(٤) ، وَهُوَ الَّذِي أَخَذْنَا عَنْهُ عِلْمَ
اللسانِ مِنَ التَّحْوِيلِ وَاللُّغَةِ وَالْأَدَبِ فَقَالَ : جَوَّازَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ يَشْتَرِطُ فِيهِ عِنْدَ
الْمُحَقِّقِينَ ثَلَاثَةٌ شُرُوطٌ^(٥) :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ لَهُ لَفْظٌ وَمَوْضِعٌ.

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِحَقِّ الْأَصَالَةِ.

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ لِلْمَوْضِعِ مُحَرَّرٌ.

(١) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٥٢ / ٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٥٢ / ٢ ، وفي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ ، يقول :
" والنعت وعطفا البيان والتوكيد كالمندسوق عند الجرمي والفراء والزجاج ، ونسدر : إلهم
أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان . "

(٤) هو الأستاذ أبو جعفر بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الجبائي المولد الغرناطي المنشأ ، ألف
تعليقا على كتاب سيبويه والذيل على صلة ابن بشكوال ، توفي سنة (٧٠٨هـ) . بغية الوعاة
: ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٥) انظر هذه الشروط بنصها في الارشاف : ١٥٩ / ٢ ، ١٦٠ .

وشرح ما ذكره أستاذنا أبو جعفر : هو أنه قد تجد الاسم له لفظ وما له موضع نحو : قام زيد ، وقد تجده له موضع وما له لفظ نحو : قام هذا ، وقد تجده له لفظ وموضع نحو : ما قام من رجل ، فلفظه جر بمن وموضعه رفع بقسام على الفاعلية ثم إن ما له لفظ وموضع ، ثارة يكون الموضع بحق الأصالة ، وثارة يكون بحق الفرعية ، فالأول نحو : ما مثلنا به من : ما قام من رجل ، فإن موضعه رفع وهو بحق الأصالة ، ومثال ما هو بحق الفرعية : هذا ضارب زيداً وعمراً ، فزيد لفظه نصب وله موضع جر إذ يجوز : ضارب زيد ؛ لكن هذا الموضع بحق الفرعية ؛ لأن الأصل عندهم في اسم الفاعل المستكمل شروط العمل أن يعمل ، وإضافته قرع عن عمله ، وقد راعى بعض النحويين هذا الموضع فأجاز الحمل عليه .

وإذا ثبت / ٨٢ للاسم لفظ وموضع وأن الموضع بحق الأصالة فثارة يكون للموضع مخزراً وثارة لا يكون .

ويعنون بالمخزّر طالبا يطلب الموضع يجوز أن يعمل فيه لو زال العامل في الاسم اللفظي مع كون المخزّر لا يتغير شيء منه نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ، فهذا يجوز ؛ لأن مخزّر النصب موجود وهو ليس ، ويجوز لها أن تعمل في : "قائم" النصب لو زال العامل اللفظي الآخر الذي هو الباء ، فمن هنا لم يحز العطف على موضع اسم إن ؛ لأنه لا مخزّر للرفع لأن الرفع إنما هو على الابتداء ، وقد ذهب الابتداء بدخول إن .

وكذلك لا يجوز العطف على الموضع في باب اسم الفاعل ، ولا في باب المصنّر فلا يجوز : هذا ضارب زيد وعمراً ، ولا يجوز : عجت من ركوب زيد وعمرو الفرس ، ولا : عجت من ركوب الفرس والحصان زيد ، لأن زيداً لو نصبه ضارب ، وزيداً لو رفعه ركوب ، والفرس والحصان لو نصبهما ركوب لتغير المخزّر

الَّذِي هُوَ ضَارِبٌ ، وركوب بزيادة تنوين آخره بخلاف لَيْسَ فَإِنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ شَيْءٌ مِنْهَا
مع نصب : " قائم " ، إِذَا قُلْتَ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا .

وتلخص من هَذَا كُلُّهُ أَنَّ الْحَمَلَ عَلَى الْمَوْضِعِ لَا يَنْقَاسُ إِلَّا بِهَذِهِ الشُّرُوطِ
الثلاثة ، وأن ما سمع عن الْعَرَبِ مِمَّا لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا يَوْقِفُ فِيهِ مَعَ السَّمَاعِ نَحْوُ قَوْلِ
الناطقة : (١)

تَحِيدُ مِنْ أَسْتَنْ سُوْدٍ أَسَافِلُهُ عَذُو النَّحُوصِ نَخَافُ الْقَانِصَ اللَّحِمَا
أَوْ ذُو وَشُومٍ بِخَوْضِي بَاتَ مُنْكَرِسًا فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى أَخْضَلَتْ دَيْمًا

فقوله : " أَوْ ذُو وَشُومٍ " . مطوف على مَوْضِعِ النَّحُوصِ ، التقدير : كما
تعدو النَّحُوصُ أَوْ ذُو وَشُومٍ .

(١) البيتان من البسيط وهما للناطقة الديباني من قصيدة مطلعها :

بانت سعاد وأمسى حيلها انجذما واحتلت الشرع فالأجزاء من إضما
والبيتان مركبان من ثلاثة أبيات في الديوان : ١١٣ ، ١١٤ ، هكذا :

فَالشَّقُّ عَنْهَا غَمُودُ الصَّبْحِ جَافِلَةٌ عَذُو النَّحُوصِ نَخَافُ الْقَانِصَ اللَّحِمَا
تَحِيدُ مِنْ أَسْتَنْ سُوْدٍ أَسَافِلُهُ مَشْنَى الْإِمَاءِ الْفَوَادِي تَحْمِلُ الْخُزُمَا
أَوْ ذُو وَشُومٍ بِخَوْضِي بَاتَ مُنْكَرِسًا فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى أَخْضَلَتْ دَيْمًا

اللغة : باتت تراعي متزلاً زعماً : مكنت تراقب الناس جماعات جماعات ، عذو : سرعة ،
جري ، النحوص : الأمان التي لا لبن لها ، القانص : الصائد ، ذو وشوم : بقر وحشي له
قوائم سود ، ومعنى " المنكرس " : الداخل ، والدم : الواحدة ديمة ، مطر يتساقط بسكون لا
رعد ولا برق .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " أَوْ ذُو وَشُومٍ " حيث عطف أَوْ ذُو وَشُومٍ على موضع
النحوص ؛ إذ التقدير : كما تعدو النحوص أَوْ ذُو وَشُومٍ .

والتخوين عطف على اللفظ وهو واضح ، وعطف على الموضع ^(١) ،
وعطف على التوهم ^(٢) ، نحو قول الشاعر ^(٣) :

أَجِدُّكَ لَنْ تَسْرَى بِثَعْلِبَاتٍ وَلَا يَبْدَانِ نَاجِيَةَ دُمُولاً
وَلَا مُتَدَارِكَ وَاللَّيْلُ طِفْلٌ يَبْغِضُ نَوَاسِيعَ الْوَادِي حُمُولاً

فقوله : " وَلَا مُتَدَارِكَ " مخفوض معطوف على التوهم ولم يتقدمه اسم يعطف عليه لفظاً ولا موضعاً لَكِنَّهُ توهم أنه قال : أَجِدُّكَ لست براء ، فَعَطَفَ عَلَيْهِ : "وَلَا مُتَدَارِكَ".

والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم أن الموضع راجع إلى وجود العامل دون معمول ، والتوهم راجع إلى وجود المعمول دون عامل ، وعلى

(١) مثال العطف على اللفظ والعطف على الموضع ما ذكره أبو حيان في قوله تعالى : " وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين " فريء بفتح الراء في أصغر وأكبر عطفاً على اللفظ في مثقال وفريء فيهما بالرفع عطفاً على الموضع لأنه فاعل وفيه من زائدة . ينظر البحر المحيط : ١٧٤ / ٥ ، والواو دراسة صوتية صرفية نحوية : ٥٩ د . عبد المعطي سالم وذكر للعطف على الموضع شروطاً في ص ٦١ ، والمغني بحاشية الأمير : ٩٥ / ٢ .

(٢) العطف على التوهم هو ما يكون باعتبار عمل لم يوجد هو ولا طالبه فيكون في نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعد بالحذف على توهم دخول الباء في الخمر ويسمى في القرآن الكريم : العطف على المعنى . ينظر الواو دراسة صوتية صرفية نحوية : ٧٦ ، ينظر المغني بحاشية الأمير : ٨٩ .

(٣) البيتان من الوافر للرمار الأسدي والأول في معاني القرآن للفراء : ١ / ١٧١ ، والبحر المحيط : ٢ / ٢٩٠ ، ٧ / ٤٧٥ ، ونهجد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناصر الحبش : ١٢٤٧ ، ١٨٥٧ ، ٣١٠٧ ، ٤١٨٨ ، واللسان : بيد .

اللغة : ثعلبات وبيدان : موضعان ، الناحية : الناقة السريعة ، الذمول : ضرب من سم الإبل .
والشاهد فيه : واضح في الشرح .

ذَلِكَ حَمَلَ سَبِيئَتَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ^(١) {فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ} ؛ كَأَنَّهُ قَالَ :
أَصْدَقَ وَأَكْنَ ^(٢) ، وَمِنَ التَّخْوِينِ مَنْ جَعَلَ هَذَا مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ ^(٣) ،
وكَأَنَّهُ قَصَدَ إِلَى خِلَافِ سَبِيئَتِهِ ، أَوْ لَمْ يَتَحَصَّلْ لَهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَوْضِعِ وَالتَّوَهُّمِ .
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَأَلْحَقْتَ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

قد تقدم الخلاف في أن من أجازَ العطفَ عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ : " إِنْ " ، اِخْتَلَفُوا
فِي [العطف] ^(٤) عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ أَنْ الْمَفْتُوحَةُ وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي : " أَنْ " ، لَكِنْ
حُكِمَ بِحُكْمٍ : " إِنْ " الْمَكْسُورَةُ ^(٥) ، وَتَقَدَّمَ - أَيْضًا - الْخِلَافُ فِي لَيْتَ وَلَعَلَّ
وَكَأَنَّ فَأَغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ .

(١) من الآية : ١٠ من سورة المنافقون .

(٢) ينظر الكتاب لسبويه : ١٠٠ / ٣ .

(٣) هو قول السيوطي والفارسي فقد عطفوا على محل فأصدق . ينظر المغني بحاشية الأمير : ٩٧ / ٢ .

(٤) ما بين المعقوفين سقط في الأصل .

(٥) قال ابن مالك : " ومثل إن ولكن في رفع المعطوف على معنى الابتداء أن إذا تقدمها علم أو
معناه ... " . شرح التسهيل لابن مالك : ٥٠ / ٢ ، ٥١ .

﴿ تخفيف إن وأن وكان ولكن ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَحَفَفْتُ إِنْ فَقُلُ الْعَمَلِ وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

إِذَا حَفَفْتُ : " إِنْ " فِي إِعْمَالِهَا خِلَافَ ، مَنَعَهُ الْكُوفِيُّونَ ^(١) ، وَأَجَازَهُ
الْبَصْرِيُّونَ عَلَى قَلَّةٍ ^(٢) .

وإِعْمَالُهَا مَعَ التَّخْفِيفِ مَسْمُوعٌ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ حَكَاهُ سِيبَوَيْهٌ ^(٣) ،
وَالْأَخْفَشُ ^(٤) لَكِنَّهُ قَلِيلٌ ، وَأَطْلَقَ النَّاطِمُ أَنَّهَا إِذَا حَفَفْتُ قُلُ عَمَلُهَا ^(٥) .

وَيَتَبَنَّى أَنْ يُقَيَّدَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ أَصْلًا إِذَا كَانَ بَعْدَهَا مُضْمَرٌ ، وَإِنَّمَا تَعْمَلُ
٨٣ / عِنْدَ مَنْ أَجَازَ إِعْمَالُهَا فِي مُظْهِرٍ ، فَإِنْ وَلِيَهَا مُضْمَرٌ وَجِبَ انْقِصَالُهُ مَرْفُوعًا
وَرَجَبُ إِعْمَالِهَا فَلَا يَجُوزُ : إِنَّهُ قَائِمٌ ، وَلَا : إِنَّهُمَا قَائِمَانِ عَلَى أَنْ يَكُونَ : " هَا " ^(٦)
اسم : " إِنْ " ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَبْدَأً ، وَتَلَزَمُ اللَّامُ فَتَقُولُ : إِنْ هَا لِقَائِمَانِ ، وَتَكْتُبُهَا

(١) ذهب الكوفيون إلى أن : " إِنْ " المخففة المشار إليها لا عمل لها ولا هي مخففة من إن بل هي
النافية واللام بعدها بمعنى إلا ويجعلون النصب في (وإن كلا - هود ١١١ -) بفعل يفسره
ليوفينهم أو بليوفينهم نفسه وبه قال الفراء ، وفي ذلك يقول ابن مالك : وكلا القولين محكوم
على أصولهم بمنعه في هذا المحل أو بضعفه ؛ لأنهم يوافقون في أن ما بعد إلا لا يعمل فيما
قبلها ، ولذلك قال الفراء في كتاب المعاني : " وأما الذين خففوا إن فإنهم نصبوا : " كلا " ^(٧)
بليوفينهم ، وهو وجه لا أشتهيه لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله " .
ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤ / ٢ ، ٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٠ / ٢ .

(٢) قال ابن مالك : " ومذهب البصريين أن : (إن) تخفف فيقال فيها : (إن) فيبطل
اختصاصها بالاسم ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم وعلى ذلك يحملون قوله تعالى : (وإن
كل لما جميع لدينا محضرون - يس : ٣٢) " . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٣ / ٢ ، ٣٤ .

(٣) الكتاب لسيبويه : ١٤٠ / ٢ .

(٤) قال الأخفش : " وقال : (وإن كلا) ثقيلة ، وقال أهل المدينة (وإن كلا) خفيفة إن وأعملوها
كما تعمل كم يك ، وقد خففها من يكن " . معاني القرآن للأخفش : ٣٥٩ / ٢ .

(٥) هذا مخالف لقوله في شرح التسهيل : ٣٣ / ٢ ، ٣٤ .

مفصولة من الضمير ، وإذا أهملت : " إن " وليتها الحُملة الابتدائية فتقول : إن زيد لقائم.

و : " إن " في هذا المثال ونحوه هي المُخَفَّفة مِنَ الثَّقِيلَةِ عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ^(١) ، وبغض الكوفيين^(٢) ، يقول : هي النافية ، واللام بمعنى إلا ، فإذا قلت : إن زيد لقائم فمعناها عندهم : ما زيد إلا قائم.

وقول الناطم : " وتلزم اللام إذا ما تُهْمَلُ " ليس هذا على إطلاقه ؛ لأن الخبر إذا كان متنياً فلا تدخله اللام نحو : إن زيد ليس قائماً ، وإن زيد لن يقوم ، وإن زيد لم يقوم ، وإن زيد ما يقوم.

ولم يبين الناطم محل دخول هذه اللام ، ودخولها تارة يكون في الخبر نحو : إن زيد لقائم ، وتارة في المبتدأ نحو : إن في الدار لزيد.

وقد اختلف الخويعون في هذه اللام ، ف قيل : هي لام الابتداء لزمّت للفرق^(٣) وبه قال أكثر نحاة بغداد^(٤) ، وقال بذلك من أئمة بلادنا أبو الحسن بن الأخضر^(٥) ،

(١) قال سيويه : " وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق ، وأهل المدينة يقرؤون (وإن كلا ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون كما قالوا :

كأن ندييه حقان

وذلك لأن الحرف بمحذوف فلما حذف من نفسه شيء لم يبلغ عمله " . الكتاب لسيويه :

١٤٠ / ٢ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤ / ٢ ، ٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٣٠ / ٢ .

(٣) قال ابن عصفور : " وإذا ألغيت لزمها اللام فرقاً بينها وبين النافية فتقول : إن زيد لقائم ؛

لأنك لو قلت : إن زيد قائم لاحتمل أن تريد ما زيد قائم " . شرح جمل الزجاجي لابن عصفور

: ٤٣٨ / ١ ، وشرح التسهيل ، ونسبه إلى أبي علي الفارسي والشلوين وابن أبي الريح .

(٤) التذييل والتكميل : ١٣٥ / ٥ .

(٥) هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن ابن الأخضر الإشبيلي ، توفي سنة

(٥١٤ هـ) . ينظر بغية الوعاة : ١٧٤ / ٢ .

وقيل : هي محتلبة للفرق وليست لام الابتداء ، وبه قال الفارسي^(١) ، وأبو عبد الله بن أبي العافية من أئمة بلادنا.^(٢)

وأما سيبويه فنصر على أنها لام الابتداء لزمّت للفرق ، قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم : إن توكيد لقولك : زيد منطلق ، وإذا خُففت فهي كذلك تؤكد ما تُكلم به وليست الكلام غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما حذف منها . انتهى كلامه ، ولام التوكيد عنده عبارة عن لام ابتداء.^(٣)

ومرّة خلاف القولين^(٤) تظهر عند دخول : " ظننت وأخواتها " فإن كانت للفرق لم تعلق ، وإن كانت لام الابتداء علفت ، ولذلك اختلف ابن أبي الأخضر ، وابن أبي العافية في قوله - عليه السلام -^(٥) : " قد علمنا إن كنت لمؤمناً " .

وقد اختلف قبلهما - أيضاً - أبو الحسن علي بن سليمان^(٦) ، وأبو علي الفارسي^(٧) ، فقال أبو الحسن : لا تكون فيه إن إلا مكسورة ، وقال : أبو علي لا يجوز إلا فتحها ، فمن جعلها محتلبة للفرق قال يفتح : " إن " إذ لا تعلق ، ومن قال : هي لام الابتداء قال : تُكسر : " إن " كما تقول : علمت إن زيداً لقائم^(٨) ، والاحتجاج لهدّين القولين لا يليق بهذا المختصر.^(٩)

(١) المسائل البغداديات : ١٧٥ - ١٨٥ ، وانظر التذيل والتكميل : ١٣٥ / ٥ .

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكندي ، توفي سنة (٥٨٣ هـ) . ينظر بغية الوعاة للسيوطي : ١ / ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٣) ينظر الكتاب لسبويه : ٢٣٣ / ٤ .

(٤) انظر ذلك في التذيل والتكميل : ١٣٩ / ٥ .

(٥) ينظر صحيح البخاري : وضوء : ٣٧ ، وكسوف : ١٠ ، والموطأ كسوف : ٤ .

(٦) هو علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر أخذ عن المرد وثعلب ، وتوفي سنة (٣١٦ هـ) .

(٧) ينظر المسائل البغداديات : ١٧٥ - ١٨٥ .

(٨) راجع هذا الخلاف في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٥ / ٢ ، ٣٦ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ١٣٥ وما بعدها .

(٩) أما من قال بأنها لام الابتداء وهو سيبويه ومن تبعه فقد علله بأنها لا تدخل في أفصح الكلام إلا على ما هو خير مبتدأ في الأصل وهو خير كان وثاني مفعولي ظن فلا تدخل على صفة =

وَقَدْ ذَكَرَ النَّاطِمُ أَنَّ اللَّامَ قَدْ يُسْتَعْنَى عَنْهَا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ
مَعْنَاهُ النَّفْيُ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(١)

وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ
يريد : وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَأْسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا يَنْ ذِي مُوصَلًا

= ولا على حال ولا على فعل ماض ، فلا يوجد من كلامهم : إن تظن زيدا رجلاً لعساقلاً
ولكن يجب دخولها على المفعول الثاني (الموصوف).

وأما من قال بأنها لام اجتمعت للفرق وهو أبو علي الفارسي وغيره فقد علله بأنها دخلت على
ما ليست له علاقة باسم إن ولا خبرها كما في قوله : { وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لِفَاسِقِينَ }
(الأعراف : ١٠٢) كما أن وجدنا نصبت فاسقين ولام إن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ،
كما أنها دخلت على الفاعل في قولك : إن يزبنك لنفسك ، وعلى المفعول في قولك : إن
قتلت لمسلماً ، وعلى الماضي : إن زيد لقام ، ولام الابتداء لا تدخل على شيء من ذلك .
التذيل والتكميل : ١٣٥ / ٥ - ١٣٧ . بتلخيص وتصرف

(١) البيت من الطويل ، وقائله هو الطرماح ، ينظر الديوان : ٥١٢ ، والدرر : ١٩٣ / ٢ ، وشرح
النسهيلا لابن مالك : ٣٤ / ٢ ، وتذكرة النحاة : ٤٣ ، والجنبي الداني : ١٣٤ ، وشرح عمدة
الحافظ : ٢٣٧ ، والجمع : ١ / ١٤١ .

اللغة : قوله : " أباة الضييم " بضم الهمزة وتخفيف الباء الموحدة جمع آب من أبي يأبي إذا منع
كقضاة جمع قاض ، و " الضييم " بالضاد المعجمة الظلم يقال : ضامه واستضامه فهو مضمي
ومستضام ، قوله : " من آل مالك " مالك هذا اسم أب لقبيلة ومالك الثاني منقول منه اسم
للقبيلة ، ولهذا قال : كانت كرام المعادن بتأنيث الفعل ، وصرف للضرورة ، قوله : " كرام
المعادن " أي الأصول .

الاستشهاد فيه : في قوله : " وإن مالك كانت " حيث ترك فيه لام الابتداء التي تفرق بين إن
المخففة من الثقيلة وبين إن النافية ، وذلك لوجود القرينة الرافعة لاحتمال النفي لأن البيت في
المدح .

يقول : إذا خُفِّفَتْ : " إِنْ " وولَّيْتَهَا حُمْلَةً فَعِلَّةٌ فَلَا تُوجَدُ تِلْكَ الْحُمْلَةُ غَالِباً حُمْلَةً غَيْرَ نَاسِخَةٍ لِلْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ.

واحترز بقوله : " غَالِباً " بِمَا رُوِيَ عَنِ الْعَرَبِ : " إِنْ تَزَيَّنْتَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ تَشَيَّنْتَ لِهَيْبَةٍ " ^(١) ، فَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى : " تَزَيَّنَ وَتَشَيَّنَ " وَلَيْسَ مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ.

وَمَقْهُومُ كَلَامِهِ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ النَّاسِخِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ ، وَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا ^(٢) كَمَا قَالَ تَعَالَى ^(٣) : { وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ } ، وَ ^(٤) : { وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ } وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّ ، وَهِيَ عِنْدَهُمُ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَحُكْمُ اللَّامِ لَزُومًا وَجَوَازًا وَامْتِنَاعًا وَمَحَلًّا حُكْمُهَا مَعَ الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ. ^(٥)

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهَا بِمَعْنَى : " قَدْ " وَاللَّامُ زَائِدَةٌ ، أَيْ : وَقَدْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ فَاسِقِينَ ، وَقَدْ كَانَتْ كَبِيرَةً ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ. ^(٦) ٨٤ /

(١) المثال في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧ / ٢ وروايته بالياء لا بالتاء فروايته (إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهي).

(٢) وأيضاً كاد وأخواتها كما في قوله تعالى : وَإِنْ يَكَاذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَزْلَقُنَّ لِقَاكَ بِأَبْصَارِهِمْ (القلم : ٥١)

(٣) من الآية : ١٠٢ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية : ١٤٣ من سورة البقرة.

(٥) هو ما قاله ابن مالك في شرحه للتسهيل : ٣٦ ، ٣٧ ، وهو في التذييل والتكميل : ٥ / ١٤٠ وما بعدها.

(٦) قال المرادي في بيان أنواع إن : " السامع : إن التي بمعنى (قد) حكى عن الكسائي في قوله تعالى : (فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى - الأعلى : ٩) أنه جعل إن بمعنى قد ، أي : قد نفعت الذكرى ، وقال بعضهم في قوله تعالى : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا - الإسراء : ١٠٨) إنها =

وَأَنْ تُخَفِّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ
إذا خففت أَنْ فَلَا يَكُونُ اسْمُهَا إِلَّا مَحْذُوفًا ضَمِيرَ الْأَمْرِ ، وَلَا يَكُونُ غَيْرُهُ إِلَّا
ضَرُورَةٌ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(١)

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرِّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
وقال بَعْضُ شُبُوحِنَا : يَحْجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ عَمَلُهَا إِذَا خَفَفْتَ عَلَى ضَعْفِ نَحْوِ :
عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمًا ، قَالَ : وَكَثُرَ مَا يَكُونُ هَذَا فِي الشُّعْرِ.^(٢)

= بِمَعْنَى قَدْ ، ثُمَّ قَالَ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ، وَإِنْ فِي آيَةِ الْأَوَّلَى شَرْطِيَّةٌ ، وَفِي الثَّانِيَةِ مَخَفَّةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ
". الْجَنِّي الدَّانِي لِلْمُرَادِيِّ : ٢١٤ ، ٢١٥ .

(١) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطُّوِيلِ لِقَائِلٍ بِمَجْهُولٍ ، وَهُوَ فِي الْإِنْصَافِ : ٢٠٥ ، وَالْجَنِّي السَّدَانِي : ٢١٨ ،
وَالْخَزَانَةُ : ٥ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، وَالدَّرَرُ : ٢ / ١٩٨ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَعْنَى : ١ / ١٠٥ ، وَابْنُ
بَيْشُ : ٨ / ٧١ ، وَالتَّنَصُّفُ : ٣ / ١٢٨ ، وَالْمَجْمَعُ : ١ / ١٤٣ .

الْمَعْنَى : أَنَّهُ وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْجُودِ حَتَّى لَوْ سَأَلَهُ الْحَبِيبُ الْفِرَاقَ مَعَ حَبِّهِ لِأَجَابَهُ إِلَى ذَلِكَ ، وَكَانَ
يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : وَأَنْتَ صَدِيقَةٌ لِأَنَّهُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ : أَنْتَ إِنْسَانٌ صَدِيقٌ أَوْ شَبَّهَ
فَعِيلًا بِمَعْنَى فَاعِلٍ بِفَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ .
الِاسْتِشْهَادُ فِيهِ : فِي قَوْلِهِ : " أَنْتَ " حَيْثُ خَفَفْتَ أَنْ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَبَرَزَ اسْمُهَا وَهُوَ غَيْرُ ضَمِيرِ
الشَّانِ .

(٢) قَالَ الْمُرَادِيُّ : " إِذَا خَفَفْتَ أَنْ الْمَفْتُوحَةُ لَمْ تَلْغُ كَمَا تَلْغَى الْمَكْسُورَةُ بَلْ تَكُونُ عَامِلَةً إِلَّا أَنَّهُ لَا
يَلْفِظُ بِاسْمِهَا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرِّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ إِذَا خَفَفْتَ أَلْفَيْتَ ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ عَمَلُهَا إِلَّا أَنَّهُ لَا تَهْمَلُ ، وَذَلِكَ
لَأَنَّ سَبَبَ عَمَلِهَا اخْتِصَاصُهَا بِالْأَسْمِ وَهُوَ بَاقٍ مَعَ التَّخْفِيفِ بِمُخْلَافِ الْمَكْسُورَةِ " . شَرَحَ
التَّسْهِيلُ لِلْمُرَادِيِّ : ١ / ٤٤٦ .

وأطلق بعض أصحابنا جواز إعمالها مخففة في الاسم الظاهر من غير اضطراب ولا ضعف.^(١)

فأما إذا كان اسمها مخدوفاً ضمير الأمر والشأن ، فالخبر يكون جملة اسمية مجردة نحو : علمت أن زيداً قائم ، يريد أنه زيد قائم ، أو مصدرية بلا نحو : علمت أن لا زيداً عندك ولا عمرو ، أو برُبَّ نحو : علمت أن ربَّ رجلٍ فاضلٍ رأيتُه ، أو جملة فعلية ، وسببائي حكمها في البيت بعد هذا.

وقد أجاز سيبويه في : " أن " إذا خففت أن تلقى لفظاً وتقديراً ؛ كما ألغيت إن إذا خففت ، وتكون حرفاً مصدرياً لا يعمل شيئاً كبعض الحروف المصدرية ، قال سيبويه : ولو خففوا أن وأبطلوا عملها في المظهر والمضمر وجعلوها كأن إذا خففت لكان وجهاً قوياً . انتهى.^(٢)

(١) قال ابن عصفور : " وأما : " أن ، وكان " إذا خففا لا يجوز فيهما إلا الإعمال ، إلا أن اسمها لا يكون إلا ظاهراً أو مضمرًا مخدوفاً ، فنقول : يعجبني أن زيداً قائم ، وكان زيداً قائم ، فإن قلت كان زيد قائم ، أو يعجبني أن زيد قائم ، فإن اسم أن وكان مخدوف تقديره : يعجبني أنه زيد قائم ، وكأنه زيد قائم " . شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٣٦ / ١ .

(٢) انظر الكتاب : ١٦٥ / ٣ ، لكن الأصل عند سيبويه إذا خففت أن الإعمال حيث قال فيسي قوله تعالى : (والخامسة أن غضب الله عليها - النور : ٩) فكانه قال : أنه غضب الله عليها ، أن لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثبيلة مضمرًا فيها الاسم فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكان إذا خففوا يريدون معنى كأن ولم يريدوا الإضمار وذلك قوله : كأن وريديه رشاء حلب ، وقال في قوله تعالى : وناديناه ، أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا (الصفات : ١٠٤ ، ١٠٥) كأنه قال : أنك قد صدقت الرؤيا . الكتاب : ١٦٣ / ٣ .

وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ كُتُبِ النَّحْوِ أَنَّ : " أَنْ " إِذَا خُفِّفَتْ أُلْفِيتْ ، وَلَا يَعْشُونَ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ لَهَا عَمَلٌ لَا فِي مُظْهَرٍ وَلَا مُضْمَرٍ ، لَكِنْ نَقُولُ : قَدْ عَمِلَتْ فِي مُضْمَرٍ مَحذُوفٍ هُوَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ^(١).

وقوله : " وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً " هُوَ أَعْمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً ، وَقَدْ ذَكَرَ كَيْفِيَّةَ الْفِعْلِيَّةِ إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا وَلَمْ يُذَكَّرْ كَيْفِيَّةَ الْاسْمِيَّةِ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاءً وَلَمْ يَكُنْ نَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعًا

يَقُولُ : وَإِنْ يَكُنْ الْخَبَرُ فِعْلًا لَا دُعَاءً وَلَا جَامِدًا ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ دُعَاءً نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢) : {وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا} ، وَقَوْلُهُمْ : أَمَا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ ، أَوْ إِذَا كَانَ جَامِدًا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣) : {وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ} ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٤) : {وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} ، وَقَوْلُ زُهَيْرٍ^(٥) :

أَنْ نِعَمَ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا حَبَّ السَّفِيرُ وَسَابَى الْخُمَرِ

قَالَ :

فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ لَفِي أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٤٦ .

(٢) من الآية : ٩ من سورة النور .

(٣) من الآية : ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٤) الآية : ٣٩ من سورة النجم .

(٥) البيت من بحر الكامل وهو لزهر بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان من رائية مشهورة ،

والشاهد في المصع : ١ / ١٤٣ ، والدرر : ١ / ١١٩ ، والديوان ص ١١٦ (قباوة)

اللغة : معترك الجياع : موضع اجتماع الناس في الأكل ، حب السفير : اشتد الزمان ،

والسفير الورق تطيره الريح ، وسابى الخمر : مشربها .

وشاهده : تخفيف أن ويجيء خبرها جملة فعلية فعلها جامد .

يقول : الأَحْسَنُ الفصل بِأَحَدٍ مَا ذَكَرَ ، وَهَذِهِ عِبَارَةُ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ ، وَبَعْضُهُمْ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْفَصْلَ لَا زِمَ ، وَلَا يَحْجُوزُ أَنْ يَرُدَّ بِلَا فَصْلٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ الشَّعَرِ^(١) وَبَعْضُ شَيْوَحِنَا يَقُولُ : إِنَّهُ يَحْجُوزُ فِي ضَعْفِ مِنَ الْكَلَامِ حَذْفُ قَدْ وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ فِي الْإِيجَابِ .

وَقَالَ سَيِّبِيَّةٌ : وَاعْلَمْ أَنَّهُ ضَعِيفٌ فِي الْكَلَامِ أَنْ تَقُولَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ تَفْعَلَ ذَلِكَ ، أَوْ : عَلِمْتُ أَنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، حَتَّى تَقُولَ : سَيَفْعَلُ ، أَوْ : قَدْ فَعَلَ . انتهى^(٢) .

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : تَضْعِيفُ سَيِّبِيَّةٍ إِنَّمَا هُوَ قِيَاسٌ وَلَمْ يَجِئْ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا ضَرُورَةً . انتهى .

وَمِثَالُ الْفَصْلِ بِقَدْ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٣) : { وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْنَا } ، وَبِالسَّيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٤) : { عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضًى } ، وَبِالنَّفْيِ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٥) : { أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعَ }

وقوله : " أَوْ نَفْيٍ " يُرِيدُ حَرْفَ نَفْيٍ ، وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاطِمُ ذَلِكَ فِي النَّفْيِ وَسَمِعَ فِي : " لَا " نَحْوُ : " أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعَ " ، وَفِي : " لَنْ " نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٦) :

(١) من ذلك قول الشاعر :

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

وقول الآخر :

أبينا وبأبي الناس أن يشتروها ومن يشتري ذا علة بصحيح

(٢) نص سيبويه هو قوله : " واعلم أنه ضعيف في الكلام ن تقول : قد علمت أن تفعل ذلك ، ولا

قد علمت أن فعل ذلك ، حتى تقول : سيفعل أو قد فعل " . الكتاب لسيبويه : ١٦٧ / ٣ .

(٣) من الآية : ١١٣ من سورة المائدة .

(٤) من الآية : ٢٠ من سورة الزمل .

(٥) من الآية : ٨٩ من سورة طه .

(٦) من الآية : ٣ من سورة القيامة .

{أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَهُ} ، وفي لَمْ / ٨٥ نحو قَوْلُهُ تَعَالَى ^(١) : {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ} .

ولا أحفظُ ذَلِكَ جَاءَ فِي : " مَا " ، ولا فِي : " لَمَّا " ، وإن " فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَاقِدَم عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يُسَمِعَ ، عَلَى أَنْ بَعْضَ شَيْوَحِنَا مَثَلُ جَوَازِ ذَلِكَ بِ : " مَا " نحو : علمتُ أَنْ مَا يَقُومُ زَيْدٌ ، ولا أحفظه عن الْعَرَبِ ^(٢) ، ومثال الفَصْلِ بِلَوْ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٣) : {أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ} ، وقَوْلُهُ تَعَالَى ^(٤) : {وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ} وقَوْلُهُ تَعَالَى ^(٥) : {أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا} .

وقولُ النَّاطِمِ : " وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ " يَعْنِي أَنْ ذِكْرُهَا فَاصِلَةٌ يَقْلُ فِي كُتُبِ النُّحَاة لَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي عِدَّةِ آيٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَلَا يَكُونُ ذِكْرُهُ قَلِيلًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَحُفِّقَتْ كَأَنَّ - أَيْضًا - فَتَوَيَّ مَنصُوبُهَا وَثَابِتًا - أَيْضًا - رُوِيَ

إِذَا حُفِّقَتْ : " كَأَنَّ " تُوَيَّ فِيهَا الْاسْمُ ضَمِيرَ أَمْرٍ ، وَزَالَ اخْتِصَاصُهَا بِالْاسْمِ فَتَلِيهَا الْحُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ نَحْوُ : كَأَنَّ زَيْدٌ أَسَدٌ ، وَالْفِعْلِيَّةُ الْمُنْفِيَّةُ بِ : " لَمْ " نحو قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٦) : {كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ} ، وقال الشاعر ^(٧) :

(١) الآية : ٧ من سورة البلد.

(٢) ينظر الارتشاف : ١٥٣ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ١٦٤ / ٥ .

(٣) من الآية : ١٠٠ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية : ١٦ من سورة الجن .

(٥) من الآية : ٣١ من سورة الرعد .

(٦) من الآية : ٣٤ من سورة يونس .

(٧) البيت ، من بحر الطويل من كلام لمضاض بن عمرو الجرمي قاله حين أجلتهم خزاعة عن مكة .

شرح قطر الندى : ١٥٩ . =

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُوجِ إِلَى الصَّفَا أَيْسَ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

أو المثبت المصدر بـ : " قد " نحو قول النابغة :^(١)

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

يريد " وكأن قد زالت ، ويعني بقوله : " فَتَوَيَّ مَتَّصُوبُهَا " أي : نوي ضمير أمر ، والجملة التي بعدها في موضع خبر لكان.

وقوله : " وَثَابِتًا - أَيْضًا - روي " أي : وروي متصوبها ثابتاً نحو مَا أَتَشَدُّوا.^(٢)

= اللغة : الحجون : جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها ، الصفا : جبل آخر مشهور منه يدا السمي ، سامر : متحدث بالليل .

المعنى : يأسف الشاعر على أيامه في مكة قبل أن يخلو عنها هو وأهله حيث كان له فيها ذكريات جميلة وأحاديث بالليل.

وشاهده : تخفيف كان والفصل بينها وبين خبرها بلم النافية وأما اسمها فهو ضمير الشأن.

^(١) البيت من بحر الطويل قاله النابغة الذبياني ، من قصيدة دالية قالها في المتجردة امرأة النعمان . انظر توضيح المقاصد : ٢٨ / ١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١٩ / ١ ، والديوان : ١٠٥ شرح عباس عبد الساتر ، والخزانة : ٢٣٥ / ٣ ، وابن معيش : ٢٩ / ٩ ، وهو الشاهد الخامس من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " أفد " ، على وزن : فعل [بكسر العين] ومعناه قرب ودنا ، ويسرور أزف الترحل ، ومعناه : قرب أيضاً ، و : " الترحل " الرحيل ، و : " الركاب " الإبل الرواحل ، والرحال : جمع رحل وهو أيضاً وهو مسكن الرجل ومثله ، قوله : " وكان قد " أي : وكان قد زالت وذهبت بقرينة لم تزل .

الاستشهاد فيه : في قوله : " وكان قد " حيث خففت كأن وعملت في ضمير محذوف وفصل بينها وبين خبرها بقد .

(٢) احتج به سيويه : في كتابه ولم يعزه إلى أحد ، وهو من المزج ، وصدره :

وَوَجْهٌ مُشْرِقِي اللَّوْنِ

ويروى : وصدر ، وهو الصواب كما روى ونحو . ويروى : " النحر " بدلاً من " اللون " .

انظر ابن الناطم : ٧٠ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣٥٧ / ١ ، وشرح ابن عقيل على =

كَأَنَّ نَدِيَّتَهُ حُقَّانِ

.....

وقوله - أيضاً - :^(١)

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

في رواية مَنْ نَصَبَ : " ظَبْيَةً " ، وَمَنْ رَوَى : " نَدِيَّتِهِ " بِالنَّصْبِ.^(٢)

= الألفية : ١ / ٣٩١ ، والبيت بلا نسبة في الإنصاف : ١٩٧ ، والجني الداني : ٥٧٥ ،
والخزانة : ١٠ / ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، والدرر : ٢ / ١٩٩ ، والتصريح : ١ / ١٣٤ ، وابن
يعيش : ٨٢ / ٨ ، والكتاب : ٢ / ١٣٥ ، والمنصف : ٣ / ١٢٨ ، والممع : ١ / ١٤٣ .
والشاهد رقم ٢٩٣ من شواهد العيني .

الاستشهاد فيه : في قوله : " كأن نديته " على تخفيف كأن وعملها النصب في الاسم ، كما
روي ندياه بالرفع على حذف الاسم ووقوع خبرها جملة وأصله : كأنه والضمير للوجه أو
النحر أو الشأن والجملة الاسمية خبرها .

(١) البيت من بحر الطويل ، قائله هو أرقم بن علباء الشكري يذكر امرأة ويمدحها . انظر الشاهد
في الكتاب : ٢ / ١٣٤ ، والخزانة : ٤ / ٣٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٤٦ .
واللسان مادة : (قسم) ، والمغني الشاهد رقم : ٤٢ ، وابن الناظم : ٧٠ ، وأوضح المسالك
لابن هشام : ١ / ٣٧٧ ، والشاهد رقم : ٢٩٢ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " توافينا " بضم حرف المضارعة من الموافاة وهي المقابلة بالإحسان والخير
والمجازاة الحسنة ، قوله : " بوجه مقسم " بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أي
بوجه محسن ، قوله : " إلى وارق السلم " الوارق بكسر الراء بمعنى المورق وهو نادر إذ فعله
أورق ومثله : أبتع فهو يانع ، يقال ورقت الشجرة وأورقت إذا خرج ورقها ، وأورق أكثر ،
والسلم : بفتحين شجر من شجر العضاة الواحدة سلمة وبه سمي بعض الناس ، المعنى : شبه
هذا المرأة بظبية مخضبة المرعى تتناول الشجر وترتعيها .

الاستشهاد فيه : في قوله : " كأن ظبية " حيث يروي ظبية بثلاثة أوجه : الجر على زيادة أن ،
والرفع على أنها خبر كأن المخففة ، والنصب على أنها اسم كأن والخبر محذوف (ظبية مكانها)
(٢) قال سيبويه : " وروى الخليل - رحمه الله - أن ناساً يقولون : إن بك زيد مأخوذ (اسم إن
ضمير الشأن والجملة خبرها) ، فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز
في الشعر نحو قوله وهو ابن صريم الشكري : =

وَذَكَرَ النَّاطِمُ تَخْفِيفَ : " إِنْ ، وَأَنْ ، وَكَأَنَّ " وأَهْمَلَ : " لَكِنَّ " ، وَحَكَمَهَا
أَنَّهَا إِذَا خُفِّفَتْ لَا تَعْمَلُ لَا فِي ضَمِيرِ أَمْرٍ وَلَا غَيْرِهِ ، فَتَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ لَكِنَّ عَمْرُو لَمْ
يَقُمْ ، وَلَا تَخْتَصُ - أَيْضاً - بِالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ بَلْ تَلِيهَا الْإِسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ .

وَحَكَى أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الرَّمَاكِ^(١) أَنَّ يُونُسَ أَحَازَ إِعْمَالَهَا مُخَفَّفَةً فَأَجَازَ : قَامَ
زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرُو لَمْ يَقُمْ^(٢) ، وَنَقَلَ النَّاطِمُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّ إِعْمَالَهَا مُخَفَّفَةٌ مَذْهَبُ
يُونُسَ وَالْأَخْفَشِ وَلَيْسَ مَسْمُوعاً مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ^(٣) .

= وَيَوْمًا تَوَالَيْنَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ كَانَ ظَنِّيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
وقال الآخر :

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّخْرِ كَانَ لَدِّيَّاهُ حَقٌّ ——— إِنْ
لأنه لا يحسن ها هنا إلا الإضمار ، وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال وهو الفرزدق :
فَلَوْ كُنْتُ ضِيَاءً عَرَفْتُ قُرَابِي وَلَكِنْ زَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَاغِرِ
والنصب أكثر في كلام العرب ؛ كأنه قال ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ... ورفع على قوله :
(ولكن زنجي) . الكتاب لسيبويه : ١٣٤ / ٢ - ١٣٦ .

- (١) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي النحوي
المعروف بابن الرماك ، توفي سنة (٥٤١ هـ) . ينظر بغية الوعاة : ٨٦ / ٢ .
(٢) ينظر توسيع المقاصد : ٦٦٠ / ١ ، والتذيل والتكميل : ١٤٦ / ٥ .
(٣) شرح التسهيل : ٣٨ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ١٤٦ / ٥ .

﴿ لَا الَّتِي لِتَنْفِي الْجِنْس ﴾

قَوْلُهُ :

عَمَلٌ : " إِنْ " اجْعَلْ : " لِأَنَّ " فِي لِكِرَةِ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً

" لَا " حرفٌ مشتركٌ يَكُونُ نَفِيًّا وَهَبًا وَدَعَاءً وَزَائِدًا ، وَإِذَا كَانَ نَفِيًّا فَلَيْسَ بِمُخْتَصٍّ بَلْ يَدْخُلُ عَلَى الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ ، فَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ لَا يَعْمَلَ لِكِنَّهُ عَرَضٌ لَهُ شِبْهَانِ :

شَبَّهَ بِـ : " لَيْسَ " مِنْ حَيْثُ الْإِشْتِرَاكُ فِي النَّفْيِ ، وَشَبَّهَ بِـ : " إِنْ " مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا تَفِيدُ تَأْكِيدَ الْإِثْبَاتِ ، وَهَذَا لِلنَّفْيِ ، فَكَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ عَمَلُهَا عَمَلٌ لَيْسَ أَكْثَرُ مِنْ عَمَلِهَا عَمَلٌ : " إِنْ " ؛ لِأَنَّ حَمْلَ الشَّيْءِ عَلَى نَظِيرِهِ أَقْوَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى نَقِيضِهِ ، لَكِنْ جَاءَ كَلَامُ الْقَرَبِ بِعَكْسٍ هَذَا^(١)

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي إِعْمَالِهَا عَمَلٌ : " لَيْسَ " وَهَذَا الْبَابُ مَعْقُودٌ لِعَمَلِهَا عَمَلٌ : " إِنْ " وَهِيَ فَرْعٌ فَرْعٌ^(٢)

وَشَرْطُ وَجُوبِ عَمَلِهَا عَمَلٌ : " إِنْ " أَنْ لَا تَتَكَرَّرَ ، وَأَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا ، وَأَنْ يَكُونَ نَكْرَةً مَقْصُودًا بِهِ خُلُوصُ الْعُمُومِ ، فَإِنْ تَكَرَّرَتْ جَازَ الْعَمَلُ ، وَإِنْ زَالَ وَاحِدٌ مِنَ الشَّرْطَيْنِ لَمْ تَعْمَلْ عَمَلٌ : " إِنْ " بَلْ يَظَلُّ عَمَلُهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣) : { لَا فِيهَا غَوْلٌ } ، وَنَحْوُ : لَا رَجُلٌ عِنْدِي بَلْ رَجُلَانِ .

(١) أي ينصب الاسم ورفع الخبر حملاً لها على إن ، قال تعالى : قالوا لا خير ، وقال لا ظلم اليوم .

(٢) أي إن لا تعمل بالحمل على إن وإن تعمل بالحمل على الفعل .

(٣) من الآية : ٤٧ من سورة الصافات .

وقوله : " اجْعَلْ : " لِلَّ " فِي نَكْرَةٍ " يَعْنِي أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ عَمَلٌ : " إِنْ " إِلَّا فِي نَكْرَةٍ ، فَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَصْبِ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا نَحْوُ قَوْلِهِمْ : قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ ، وَقَوْلُهُمْ : وَلَا أُمِّيَّةٌ بِالْبِلَادِ^(١) ، وَأَشْبَاهُهُمَا فَمَتَاوَلْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَيْ : وَلَا مِثْلَ أَبِي حَسَنِ ، أَوْ عَلَى أَنْ يُرَادَ بِهِ النُّكْرَةُ ، أَيْ : لَا أَحَدٌ مِمَّنْ يَتَسَمَّى بِهَذَا الْاسْمِ ، فَهِيَ نَكْرَةٌ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهِ^(٢).

وَلِذَلِكَ قَالَ الْقَرَاءُ : مَنْ قَالَ قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ ، لَا يَقُولُ : وَلَا أَبَا الْحَسَنِ لَهَا ، بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ تُمَخِّضُ التَّعْرِيفَ وَتُبْطِلُ مَعْنَى التَّكْثِيرِ ، وَقَالَ : إِنَّمَا أَحَرْنَا : لَا عَبْدُ اللَّهِ لَكَ ؛ لِأَنَّهُ حَرَفٌ مُسْتَعْمَلٌ يُقَالُ : لِكُلِّ أَحَدٍ عَبْدُ اللَّهِ وَلَا يُجِيزُ لَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَلَا عَبْدُ الرَّحِيمِ ؛ لِأَنَّ الْاسْتِعْمَالَ لَمْ يَلْزَمْ هَذَيْنِ ؛ كَمَا لَزِمَ عَبْدُ اللَّهِ. انتهى^(٣).

وَلِذَلِكَ سَمِعَ : نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدٌ ، وَيُسَمَّى عَبْدُ اللَّهِ إِنْ كَانَ كَذَا ، وَلَا يَجُوزُ : نِعَمَ غُلَامٍ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّ : " عَبْدُ اللَّهِ " يَنْطَلِقُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : نِعَمَ الْعَرَّةِ خَالِدٌ^(٤).

(١) يشير إلى قول الشاعر :

أرى الحاجات عند أبي حبيب نكدن ولا أُمِّيَّةٌ فِي الْبِلَادِ

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٢٨٨ / ٥ ، وقال سيويه : " واعلم أن المعارف لا تجري بحري

النكرة في هذا الباب ؛ لأن لا لا تعمل في معرفة أبداً ، فأما قول الشاعر :

لا هِشَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

فإنه جعله نكرة كأنه قال : لا هِشَمَ مِنَ الْهَيْشَمِيِّينَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا بَصْرَةَ لَكُمْ .. وَتَقُولُ : قَضِيَّةٌ

وَلَا أَبَا حَسَنِ ، تَجْعَلُهُ نَكْرَةً ، قُلْتَ : فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا وَإِنَّمَا أَرَادَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ :

لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة وإنما تعملها في النكرة ، فإذا جعلت أبا حسن نكرة

حسن لك أن تعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكوريين على وأنه قد غيب

عنها ، ثم قال : وإن جعلته نكرة ورفعته كما رفعت لا يراح فجائز . الكتاب لسيويه : ٢ /

٢٩٦ ، ٢٩٧ ، وينظر الأمالي الشجرية : ١ / ٣٦٦ تحقيق الطناحي.

(٣) ينظر التذييل والتكميل : ٢٨٦ / ٥.

(٤) المرجع السابق.

وكانَ الْكِسَائِيُّ يقيسُ عَلَى : لا عبد الله لك لا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ،
وقد حكى الفراء عن العرب : قتل عبد العزيز وعرقل فلا عبد عزيز وعرقل ليه ،
يحذف الألف واللام من العزيز ، كما حذفوها من : قضية ولا أبا حسن^(١).

والذي يدل على تنكير هذه الأسماء الواقعة بعد ، وهي معارف في اللفظ ما
ذكره الفراء من أن من قال : لا أمية لك ، ثم نعت نعتة بنكرة وإن كان له لفظ
التعريف بترك أجزائه فقال : لا أبا أمية عاقلاً لك ، ولا يقال : العاقل ؛ لنيابته عن
الثكرة.

وقد ذهب الفراء في مثل هذه الأشياء إلى أنها معارف نابت عن التكررات ،
ولذلك قالت العرب : لا أبا حمزة عندك ولا أبا عمر لك ، نصبوا كما نصبوا الثكرة ،
ولم يجزوا : عمر ؛ لأن أصله التعريف ، وأن يسد المعروف مسد المنكور.

وقد نقل - أيضاً - عن العرب دخول لا على اسم الإشارة نحو : لا هذين
عندك كما قالوا : لا رجلين عندك ، ولم يحفظ عن العرب إعمالها في ذي الألف
واللام ، لم يقولوا لا العباس لك ، ولا الرجل عندك ، ولا - أيضاً - حفظ إعمالها
في المضمر ، لم يقولوا : لاك ، ولا إياك^(٢).

ومع ذلك فجميع ما ورد عن العرب مما أعملتها في المعارف لا نجعلها
أصلاً ولا تبني عليه قاعدة ، وقول الناظم : " مفردة جاءتك أو مكررة " يعني :
أفردت لا أو كررتها نحو : لا خيراً من زيد ، ولا غلاماً رجلاً عندنا.

(١) انظر التذيل والتكميل : ٢٨٦ / ٥ ، وارتشاف الضرب : ١٧٠ / ٢.

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز الفراء أن يقال : لا هو ولا هي على أن يكون الضمير اسماً لا
محكوماً بتنكيره ونصبه ، وأجاز لا هذين لك ، ولا هاتين لك ، على أن يكون اسم الإشارة
اسماً محكوماً بتنكيره " . شرح التسهيل لابن مالك : ٦٨ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٩٢ / ٥ ،
وينظر ابن يعيش : ١٢٣ / ٤ ، والمقتضب : ٣٦٣ / ٤ ، والأصول : ٤٠٦ / ١.

قَوْلُهُ :

فَانْصَبَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرِ اذْكُرْ رَافِعَةً

المضارع للمضاف هو المُشَبَّه به في استدعائه ما بعده وطلبه لا على جهة الإضافة بل على جهة العمل أو التعليل ، فالذي على جهة العمل نحو : لا ضارباً زيداً عندنا ، والذي على جهة التعليل : لا خيراً من زيد ، ويُسمى هذا المضارع للمضاف مطوّلاً ومَنْطُولاً.

وقوله : " فانصب " أي : لا تبن بل انصبه ، وقد سُمِعَ من العَرَبِ - أيضاً - بناء المضاف^(١) على الفتح ، حكى الكِسَائِيُّ عن العَرَبِ ؛ لا أبا زيد لك ، ولا أبا محمد عندك ، وعلّة ذلك أَنَّهُمْ جعلوا أبا زيد وأبا محمد اسماً واحداً ، وفي هذا شذوذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : إعمالُ لَا فِي الْمَعْرِفَةِ.

الثاني : بناؤها كما بُنِيَ التَّكْرَةُ الْمُفْرَدَةُ ، وقد حَمَلَ الْكِسَائِيُّ قَوْلَ الْعَرَبِ : لا أبا حمزة لك ، على أَنَّ الْفَتْحَةَ فِي الثَّاءِ كَالْفَتْحَةِ فِي : لا رَجُلَ لك ؛ كما قالوا : لا أبا زيد لك ، وليس مثله ، لأنَّ فِي مِثْلِ لا أبا زيد لك اضْطَرَّتْنَا إِلَى أَنْ جَعَلْنَاهُ نَحْوُ : لا رجل لك ، ولسنا بمضطرين في : لا أبا حمزة إلى ذلك ؛ لأنَّ : " حمزة " مَعْتَوِغٌ مِنَ الصَّرْفِ فَلَا يُدْعَى أَنْ حَرَكْتُهُ كَحَرَكَةِ : لا رجل.

وقوله : " وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرِ اذْكُرْ رَافِعَةً " أي بَعْدَ أَنْ تُنْصِبُهُ بلا ، اذْكُرْ الْخَبَرَ رافعاً له فَتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ بَعْدَ الْأَسْمِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلُ أَنَّهُ إِذَا فُصِّلَ بَيْنَ لَا

(١) فِي الْأَمْرِيكية بِنَاءُ الْمَضَارِعِ.

والاسم بطلَ عملُها ؛ لأن : " لا " أضعف من " إن " ^(١) ، وَلَمْ يُبَيِّنِ النَّاطِمُ عَلَى أَيِّ جِهَةٍ رَفَعَ الْخَبَرَ ^(٢) ، وفيه قولان :

أحدهما : أنه ارتفع عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ الْإِبْتِدَاءِ لِأَن : " لا " وما عملت فِيهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ : " لا " شَيْئاً ، إِنَّمَا عَمِلَتْ فِي الْإِسْمِ فَقَطْ ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ^(٣).

الثاني : أَنَّهُ ارْتَفَعَ بِـ : " لا " كَمَا عَمِلَتْ : " إن " فِي الْخَبَرِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ ^(٤).

(١) قال سيبويه : " واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجل " . الكتاب لسيبويه : ٢ / ٢٧٦ .

(٢) قال ابن مالك : " ثم أشرت إلى أنه لا خلاف في كون الخبر مرفوعاً بلا إذا لم يركب الاسم معها ثم قلت : وكذا مع التركيب على الأصح ، فبهت بذلك على ما ذهب إليه سيبويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا ؛ لأن شبهها بأن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة وجزء كلمة لا يعمل فمقتضى هذا أن يطل عملها في الاسم والخبر لكن عملها أبقي في أقرب الممولين وجعلت هي وممولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد ... " . شرح التسهيل لابن مالك : ٥٥ / ٢ ، ٥٦ .

(٣) قال في التذيل والتكميل : ٥ / ٢٣٥ وهو الظاهر من كلام سيبويه ، وقال سيبويه : " هذا باب النفي بلا ، ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه ؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف لفظها كما خولف بخمسة عشر " . الكتاب لسيبويه : ٢ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٤) نسب في التذيل والتكميل : ٥ / ٣٣٤ إلى الأخفش والمازني والمرد ، وانظر - أيضاً - المقضب : ٤ / ٣٥٧ ، وشرح المفصل : ١ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٥٦ .

قَوْلُهُ :

وَرَكَّبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً كَلَا
مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّباً
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْتِلَا
وَأِنْ رَفَعْتَ أَوَّلَا لَا تَنْصِبَا

الْمُفْرَدُ يَطْلُقُ بِاصْطِلَاحَاتٍ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي فَصْلِ الْعَلَمِ ، وَيُرِيدُ بِهِ هُنَا مَا عَدَا
الْمُضَافَ وَالْمُطَوَّلَ ، فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعُ جَمْعَ سَلَامَةٍ وَتَكْسِيرٍ ، فَإِذَا
كَانَ الْمُفْرَدُ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعاً جَمْعَ سَلَامَةٍ فِي الْمَذْكَرِ فَمَذْهَبُ سَبِيحِيَّةٍ أَنَّهُمَا يُتَيَّانِ
عَلَى مَا أُعْرِبَا بِهِ فِي حَالَةِ التَّنْصِبِ وَهِيَ الْيَاءُ ، فَتَقُولُ : لَا زَيْدَيْنِ وَلَا زَيْدَيْنِ^(١).

وَمَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ أَنَّهُ مُعْرَبٌ^(٢) ، وَأَمَّا جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ فَمَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ
يُتَيَّ عَلَى الْكُسْرِ ، فَيَقُولُ : لَا مُسْلِمَاتٍ لَكَ ، وَقَالَ الْمَازِنِيُّ وَالْفَارِسِيُّ : يَتَّبِعِي أَنْ
يُفْتَحَ فَتَقُولُ : لَا مُسْلِمَاتٍ^(٣).

وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤) :

(١) ينظر الكتاب لسبويه : ٢ / ٢٨١ ، وانظر - أيضاً - شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٢٨٢

وشرح المقرب : ١٢٨٤ (المنصوبات) ، والمسائل الخليليات : ٣٠٩ ، ٣١٠

(٢) انظر المقتضب ٤ / ٣٦٦ ، والأصول : ١ / ٣٨٣ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ٢٤٥ ، قال أبو

حيان : " واستدل على ذلك بأنهما لم يجعلوا مع ما قبلهما اسماً وخبراً ولا وجود ذلك فيسي
كلامهم "

(٣) انظر المسائل الخليليات : ٣١٢ ، ٣١٣ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ٢٣٠ ، ونصه قاله أبو علي :

فصارت الحركة التي في التاء لكل اسم للا وللمسلمات وليست هي لمسلمات دون لا
فتكسرها.

(٤) هو سلامة بن جندل ، والبيت من قصيدة بائية من البسيط وأولها قوله :

أودى الشباب حميداً ذو التعاجيب أودى وذلك شاو غير مطلوب

وجملتها تزيد على ثلاثين بيتاً ، والبيت في : الديوان : ١٢ صنعه محمد بن الحسن وقدم له :
راجي الأسمر ، نشر دار الكتاب العربي (بيروت) ، وتخليص الشواهد : ٤٠٠ ، والخزانة : ٤ / ٢٧ ،
والدرر : ٢ / ٢٢٤ ، وبإذن نسبة في شرح شذور الذهب : ١١١ ، والجمع : ١ / ١٤٦ ، =

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ [فِيهِ نَلَذُّ] وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ^(١)

فَبَنَاهُ عَلَى الْكَسْرِ ، وَقَوْلُهُ : " فَاتِحًا " هَذَا فِيهِ خِلَافٌ ، فَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالزَّجَّاجِ وَالسِّيرَافِيِّ أَنَّ مِثْلَ : لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ ، حَرَكَةُ إِغْرَابٍ^(٢) ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا حَرَكَةُ بِنَاءٍ ، قِيلَ : لَتَرْكَبَهُ مَعَ " لَا " وَقِيلَ : لَتَتَضَمَّنَهُ مَعْنَى الْحَرْفِ^(٣) ، وَهُوَ : " مِنْ " الظَّاهِرَةُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) .

= وتوضيح المقاصد للمرادي : ١ / ٣٦٤ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢ / ٩ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٢ / ٩ ، والشاهد رقم : ٣٠٨ من شواهد العيني .
اللغة : قوله : " أودى " أي ذهب وفات ، وشباب كل شيء أوله " وحيداً " حال من الشباب ، قوله : " ذو التعاجيب " ويروى ذو الأعاجيب جمع أعجوبة ، والمعنى : كسان الشباب كثير التعجب يعجب الناظرين إليه ويروقههم ، و " الشيب " بكسر الشين جمع أشيب وهو المبيض الرأس وقد شاب رأسه شيئاً وشيبة فهو أشيب على غير قياس ، لأن هذا الفعل من باب فعل يفعل مثل علم يعلم ، والشيب بفتح الشين هو المشيب ، قال الأصمعي : الشيب بياض الشعر ، والمشيب دخول الرجل في حد الشيب .
الاستشهاد فيه : في قوله : " ولا لذات " حيث يجوز في لذات البناء على الفتح والكسر جميعاً لأن اسم لا إذا كان جمعاً بالفتحة يجر في الوجهان البناء على الفتح والبناء على الكسر ، والفتح أشهر كذا قاله ابن مالك . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٥٣ ، والكتاب : ٢ / ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، والفصل للزحشرى : ٧٥ ، والمساعد في تسهيل الفوائد لابن عقيل : ١ / ٣٤٠ .

- (١) ما بين المعقوفين سقط في المخطوط .
- (٢) أبطله ابن مالك قائلاً : فإن الاستقراء اطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لنوع صرف أو للإضافة أو أل أو علم موصوف باین والاسم المشار إليه ليس شبيهاً من ذلك . شرح التسهيل : ٢ / ٥٨ ، والتذيل : ٢ / ٢٤٩ .
- (٣) ينظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢ / ٢٧١ - ٢٧٢ ، والتذيل والتكميل : ٢ / ٣٣٦ وقد نسب إلى الأخفش والمبرد والملازمي والفارسي .
- (٤) هذا البيت من الطويل مجهول القائل ، وهو في تخلص الشواهد : ٣٩٦ ، والجني السداني : ٢٩٢ ، والدرر : ٢ / ٢٢١ ، والتصريح : ١ / ٢٣٩ ، واللسان مادة : (ألا) ، والجمع : ١ / ١٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٥٤ ، وابن الناظم : ٧١ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢ / ١٣ ، والشاهد رقم ٣٠٩ من شواهد العيني . =

فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيلٍ إلى هند

وقوله : " والثاني اجعلاً مرفوعاً " نحو : لا رجل في الدار ولا امرأة ، أو منصوباً : لا رجل في الدار ولا امرأة ، أو مركباً : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وإذا رفعت الاسم الأول جاز في الثاني الرفع نحو : لا رجل في الدار ولا امرأة ، والبناء نحو : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ولا يجوز نصبه فلا تقول : لا رجل في الدار ولا امرأة ، فهذه خمسة أوجه ، فإن قدرت : " لا " تأكيداً للأولى وتكراراً فكحالتها لو لم تذكر فيمتنع البناء.

فأما الوجه الأول : فقولك : ولا امرأة معطوف على موضع : لا رجل ، ويحتمل أن يكون مرفوعاً ، على أنه اسم : " لا " وقد عملت عمل ليس والخبر مخذوف ، ويحتمل أن يكون مرفوعاً على الابتداء والخبر مخذوف. ^(١)

وأما الوجه الثاني : فقولك : " ولا امرأة " معطوف على موضع رجل ، إن قلنا إن حركته حركة بناء ، وإن قلنا حركة إعراب فمعطوف على لفظة. ^(٢)

= اللغة : قوله : " يذود " أي يدفع من ذاد يذود ذوداً ، وأكثر ما يستعمل الذباد في الإبل والغنم ، قوله : " من سبيل " أي من طريق إلى هند.
الاستشهاد فيه : في قوله : " من سبيل " حيث برزن فيه " من " الزائدة لإفادة استغراق الجنس ، وهذا يدل على أن المفرد الذي يدخل عليه " لا " يبنى لتركيبه مع " لا " كخمسة عشر لأجل تضمنه معنى الحرف وهو من الجنسية ، ولهذا أبرزها الشاعر لأجل الضرورة ، والضرورات ترد الأشياء إلى أصولها . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٥٣ / ٢ ، ٥٤ ، ووصف المياني : ٣٩٠ ، والكتاب : ٢ / ٢٧٤ .

(١) شاهده قول الشاعر :

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

(٢) شاهده قول الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقع

وأما الوجه الثالث : وهو التركيب فظاهر^(١).

وأما الوجه الرابع : وهو رفع الاسمين فيحتمل أن يكونا مرفوعين بالابتداء ، أو مرفوعين على أنهما اسما " لا " العاملة عمل ليس ، أو يكون الأول مرفوعاً بالابتداء ، والثاني : على أنه اسم : " لا " العاملة عمل ليس ، أو يكون الأول مرفوعاً على أنه اسم " لا " العاملة عمل ليس ، والثاني مرفوعاً على الابتداء^(٢).

وأما الوجه الخامس : فيحتمل رفع الأول أن يكون على الابتداء ، ويحتمل أن يكون اسم " لا " العاملة عمل ليس ، وأما بناء الثاني فظاهر^(٣).

قال ابن مالك :

ومفرداً نعتاً لمبني يلي
فافتح أو انصب أو ارفع تغدِلْ

يَجُوزُ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ فِي مِثْلِ : لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ عِنْدَنَا ، تَرْكِيبُ الصِّفَةِ مَعَ الْمَوْصُوفِ ، وَنِصْبُ الصِّفَةِ نَحْوُ : لَا رَجُلَ ظَرِيفاً عَلَى الْمَوْضِعِ إِنْ قُلْنَا : إِنْ الْحَرَكَةُ حَرَكَةُ بِنَاءٍ ، وَإِنْ قُلْنَا : حَرَكَةُ إِغْرَابٍ فَعَلَى اللَّفْظِ .

وَرَفْعُ الصِّفَةِ نَحْوُ : لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ ، عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ : لَا رَجُلَ فِي مَوْضِعٍ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ .

(١) شاهده قوله تعالى : لا بيع فيه ولا خلة في قراءة ابن كثير بفتح الاسمين .
ومنه قول الشاعر :

يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شئون

(٢) شاهده قوله تعالى : لا بيع منه ولا خلة في قراءة الجماعة برفع الاسمين .
ومنه قول الشاعر :

وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل

(٣) شاهده قول الشاعر :

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبدا مقيم

وَلَمْ يَبَيِّنِ الشَّاطِطُ حَكْمَ التَّغْتِ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّوَابِعِ إِذَا كَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْرَباً تَابِعاً ،
وَلَا حَكْمَ غَيْرِ التَّغْتِ مِنَ التَّوَابِعِ لِلْمَبْنِيِّ ، وَاسْتَعْرَضَ لِذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - .

قَوْلُهُ :

وَعَبَّرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمَفْرَدِ لَا تَبْنَ وَأَنْصَبُهُ أَوْ الرَّفْعُ أَفْصَدُ

يقول : النعت الذي لا يلي المبنى لا يبنى مع المنعوت بل ينصب على
موضع اسم : " لَا " نحو : لَا رَجُلَ عِنْدَكَ ظَرِيفاً ، أَوْ عَلَى لَفْظِهِ إِنْ قُلْنَا : الْحَرَكَةُ
حركة إعراب ، أَوْ يَرْفَعُ عَلَى مَوْضِعِ لَا وَاسْمِهَا ؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ
نَحْوُ : لَا رَجُلَ عِنْدَكَ ظَرِيفٌ ، وَلَا يَبْنَى مَعَ الْمَنْعُوتِ لِأَجْلِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا .

وقوله : " وَغَيْرَ الْمَفْرَدِ " يَعْنِي أَنَّ التَّغْتِ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَفْرَدٍ كَكَوْنِهِ مُضَافاً
وَمُشَبَّهاً بِهِ سِوَاءِ أَوَّلِي التَّغْتِ الْمَنْعُوتِ أَمْ لَمْ يَلِهِ نَحْوُ : لَا رَجُلَ صَاحِبُ ذَاتِيَّةٍ ، وَلَا
رَجُلَ خَيْرٍ مِنْ زَيْدٍ ، فَيَجُوزُ فِي التَّغْتِ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ .
قَوْلُهُ :

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكَمَا لَهُ بِمَا لِلتَّغْتِ ذِي الْفَصْلِ التَّسْمَى

يقول : إِذَا قُلْتَ : لَا رَجُلَ وَامْرَأَةً فِي الدَّارِ ، فَيَجُوزُ رَفْعُ امْرَأَةٍ وَنَصْبُهَا ،
وَحَكَى الْأَخْفَشُ الْبِنَاءَ عَلَى الْفَتْحِ عَلَى ثَبَةٍ : " لَا " نَحْوُ : لَا رَجُلَ وَامْرَأَةً .^(١)

وَأَطْلَقَ الشَّاطِطُ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ وَلَمْ تُكَرَّرْ : " لَا " فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَجْهَانِ فِي
الْمَعْطُوفِ : الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ ؛ كَمَا مِثْلُنَا كَحَالِ النِّعْتِ إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْعُوتِ
وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ عَلَى
الْمَوْضِعِ ، سِوَاءِ أَتَكَرَّرَتْ لَا أَمْ لَمْ تَتَكَرَّرْ نَحْوُ : لَا رَجُلَ وَلَا عَمْرُو فِي الدَّارِ ؟ ، وَلَا
رَجُلَ وَعَمْرُو .

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٦٨ / ٢ ، وشرح حمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢٧٥ / ٢ .

وَجَمَاعُ الْقَوْلِ فِي الْمَتْبُوعِ وَالتَّابِعِ فِي هَذَا الْبَابِ : أَنَّ الْمَتْبُوعَ سَوَاءٌ أ كَانَ مَبْنِيًّا أَوْ مُعْرَبًا إِمَّا أَنْ تُتْبِعَهُ بِنَعْتٍ أَوْ بِغَيْرِهِ مِنَ التَّوَابِعِ ، فَإِنْ أَتْبَعْتَهُ بِنَعْتٍ فَيَحْزُورُ فِيهِ الْوَجْهَانِ : الرِّفْعُ وَالتَّنْصِبُ ، سَوَاءٌ أ كَانَ التَّنْعُ مُفْرَدًا أَوْ غَيْرَهُ ٢ .

فَإِنْ كَانَ اسْمُ : " لَا " مَبْنِيًّا وَالتَّنْعُ مُفْرَدٌ يَلِيهِ زَادٌ وَجْهٌ ثَالِثٌ ، وَهُوَ بِنَاؤُهُمَا عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِنْ أَتْبَعْتَهُ بِغَيْرِ التَّنْعِ فَإِمَّا بِتَوْكِيدٍ أَوْ بِدَلٍّ أَوْ عَطْفٍ بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ .

أَمَّا بِالتَّوْكِيدِ فَلَا يَحْزُورُ ؛ لِأَنَّ اسْمَ : " لَا " نَكِرَةٌ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ التَّنَكِرَةَ لَا تُؤَكِّدُ .

وَأَمَّا بِالْبَدَلِ فَإِمَّا أَنْ يُبْدَلَ مِنْ اسْمٍ لَا نَكِرَةَ أَوْ مَعْرِفَةً ، إِنْ أُبْدِلَتْ نَكِرَةً جَسَارَ الرِّفْعِ وَالتَّنْصِبِ لَا الْبِنَاءِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَكُونُ إِلَّا الرِّفْعُ ؛ إِذْ لَا تُتَكَرَّرُ مَعَهُ : " لَا " ، وَإِنْ أُبْدِلَتْ مَعْرِفَةً فَالرِّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ فَقَطْ .

وَأَمَّا بِعَطْفِ الْبَيَانِ فَلَا يَحْزُورُ إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُجِيزُ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً^(١) ، فَيَحْزُورُ الْوَجْهَانِ : الرِّفْعُ وَالتَّنْصِبُ .

وَأَمَّا بِالنَّسَقِ فَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ ، وَوَقَعَ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا وَهُمْ فِي أَنَّ اسْمَ : " لَا " إِذَا كَانَ مُعْرَبًا فَإِنَّهُ لَا يُتَّبَعُ إِلَّا عَلَى لَفْظِهِ^(٢) .

(١) الَّذِينَ أَجَازُوا هُمُ الْكُوفِيُّونَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ مِنْهُمْ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ جَنِّي وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ الزَّمْخَشَرِيُّ وَابْنُ مَالِكٍ . التَّصْرِيحُ : ١٣١ / ٢ .

(٢) هُوَ ابْنُ عَصْفُورٍ يَقُولُ : وَإِذَا أَتْبَعْتَ الْاسْمَ بَعْدَ لَا فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مُعْرَبًا أَوْ مَبْنِيًّا فَإِنْ كَانَ مُعْرَبًا فَعَلَى لَفْظِهِ . شَرْحُ الْجَمَلِ : ٢٧٤ / ٢ .

﴿ دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَأَعْطَى لَا مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

أَجْمَلَ النَّاطِمِ فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَ وَ : " لَا " الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَكُونُ عَلَى مَعَانٍ :

أحدها : إقرار كل واحدة من الهمزة ولا على معناها مِنْ أَنْ تَكُونَ : " الْهَمْزَةُ " لصريح الاستفهام ، و : " لَا " لِلتَّفْهِي نَحْوُ قَوْلِ الْعَرَبِ : أَفَلَا قِمَاصَ بِالْعَبْرِ. ^(١)

الثاني : أَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَامٌ عَلَى طَرِيقِ التَّقْرِيرِ وَالْإِنْكَارِ نَحْوُ قَوْلِ حَسَّانَ : ^(٢)

أَلَا طِعَانٌ أَلَا فَرَسَانٌ عَادِيَةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ ^(٣)

(١) القماص : بالكسر والضم : الوثب ، والعبر : الحمار الوحشي ، وهو مثل يضرب لمن ذل بعد عز . ينظر اللسان مادة : " قمص " ، وقيل : يضرب للرجل الممي الذي لا حراك به .

(٢) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله تعالى عنه - وهو من قصيدة يهجو بها الحارث ابن كعب المجاشعي ، وأولها :

حَارِ بْنَ كَعْبٍ أَلَا أَهْلًا تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِيرِ

اللفظة : قوله : " الجوف " بضم الجيم جمع أجوف كالسود جمع أسود وهو الواسع الجوف ، قوله : " الجماحير " جمع جمحور بضم الجيم وسكون الميم وضم الحاء المعجمة وهو العظيم الجسم القليل العقل والقوة ، قوله : " عادية " بالعين المهملة من العدو ويقال بالعين المعجمة من العدو الذي يقابل الرواح ، وقال أبو الحسن : بالمهملة أحب إلي ؛ لأن العادية تكسون بالفتحة وغيرها ، قوله : " ألا تجشؤكم " بالجيم والشين المعجمة من تحشأت تجشؤا ، وهو من الجشأ ، وهو دليل الامتلاء من الطعام ، قوله : " التناير " وهو جمع التنور وهو ما يخبز فيه .

الاستشهاد فيه : في قوله : " ألا طعان " حيث جاء فيه ألا للتوبيخ والإنكار مع بقاء عمله .

(٢) البيت في تلخيص الشواهد : ٤١٤ ، والجني الداني : ٣٨٤ ، والخزانة : ٦٩ / ٤ ، والكتاب لسيبويه : ٢ / ٢٠٦ ، وشرح شواهد المغني : ٢١٠ ، وابن الناطم : ٧٣ ، وتوضيح المقاصد : ٣٦٩ / ١ ، والشاهد رقم ٣٢١ من شواهد العيني ونسب لحداد بن زهير في شرح أبيات سيبويه : ٥٨٨ / ١ ، ونسب لحسان أو لحداد في الدرر : ٢٣٠ / ٢ .

وَحُكْمٌ : " لا " فِي هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ حُكْمُهَا لَوْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا الْهَمْزَةُ مِنْ
جَوَازِ الْغَايَةِ ، وَإِعْمَالِهَا إِعْمَالٌ : " إِنْ " ، وَإِعْمَالٌ : " لَيْسَ " بِجَمِيعِ أَحْكَامِهَا فِي
ذَلِكَ كُلِّهِ .

الثالث : أَنْ تُصِيرَ الْكَلِمَةُ بِمَجْمُوعِهَا لِلتَّخْضِيعِ فَيَحْمَلُ مَا بَعْدَهَا عَلَى
إِضْمَارِ فِعْلٍ ؛ إِذْ لَا عَمَلَ لَهَا ، وَيَلْزَمُ تَنْوِينُ الْأِسْمِ إِنْ كَانَ مِمَّا يُنَوَّنُ ، لِأَنَّ أَدَاءَ
التَّخْضِيعِ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا فَمُضْمَرًا .^(١)

وعندي أَنْ : " أَلَا " الَّتِي لِلتَّخْضِيعِ لَيْسَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَلَا
الَّتِي لِلتَّنْفِيهِ ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَتْ لِلتَّخْضِيعِ بَلْ هِيَ بَسِيطَةٌ وَضِعَتْ لِمَعْنَى التَّخْضِيعِ ،
وظَاهِرُ كَلَامِ التَّخْوِينِ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَلَا الَّتِي لِلتَّنْفِيهِ وَأَنَّ دَخْلَهَا مَعْنَى
التَّخْضِيعِ .^(٢)

الرابع : أَنْ يَدْخُلَهَا مَعْنَى التَّمْنَى ، فَفِيهَا خِلَافٌ : مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ إِذْ ذَاكَ أَنَّهَا
لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا اسْتِعْمَالًا : " لَا " الْعَامِلَةَ عَمَلٌ : " إِنْ " فَقَطْ ، وَأَنَّ الْأِسْمَ يُتَنَّى مَعَهَا
إِنْ كَانَ مُقَدَّرًا ، وَلَا يُتَّبَعُ اسْمُهَا إِلَّا عَلَى اللَّفْظِ وَلَا خَبَرٌ لَهَا ، وَإِنَّمَا وَافَقَتْ : " لَا " فِي
فِي الْعَمَلِ فِي الْأِسْمِ خَاصَّةً .^(٣)

(١) مِنْ أَمَثَلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : { أَلَا تَقْعَبُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ } (التوبة : مِنْ الْآيَةِ ١٣)

وَهِيَ فِي الْآيَةِ لِلتَّخْضِيعِ وَهُوَ الطَّلَبُ بِشِدَّةٍ وَقَدْ تَقِيدُ الْعَرَضُ وَهُوَ الطَّلَبُ بِرَفَقٍ ، وَمِنْ أَمَثَلِهِ قَوْلُهُ :

{ أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ } (النور : مِنْ الْآيَةِ ٢٢) . وَمِثْلُ لَهُ ابْنُ مَالِكٍ يَقُولُ الشَّاعِرُ :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مَحْصَلَةِ تَبَيُّتِ

وَالْتَقْدِيرُ : أَلَا تَرَوْنِي رَجُلًا (شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٢ / ٧١)

(٢) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٥ / ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٣) قَالَ سِيبَوَيْهِ : " وَمِثْلُ ذَلِكَ : هَلَا وَلَوْلَا وَأَلَا أَلْزَمُوهُنَّ لَا وَجَعَلُوا كُلَّ وَاحِدَةٍ مَعَهُ لَا بِمَحْمُولَةٍ

حَرْفٍ وَاحِدٍ وَأَخْلَصُوهُنَّ لِلْفِعْلِ حَيْثُ دَخَلَ فِيهِنَّ مَعْنَى التَّخْضِيعِ " . الْكِتَابُ لِسِيبَوَيْهِ : ٣ /

١١٥ ، وَيَنْظُرُ الْمُقْتَضِبُ لِلْمَعْرِدِ : ٤ / ٣٨٢ ، وَقَدْ مَثَلُوا لِأَلَا الَّتِي لِلتَّمْنَى بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَلَا عَمْرُو لِي مَسْتَطَاعَ رَجُوعِهِ فَيَرَأُبُ مَا أَثَارَتِ يَدُ الْغَفْلَاتِ

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : فَتَنْصَبُ يَرَأُبُ لِأَنَّهُ حَوَابٍ مِنْ مَقْرُونٍ بِالْفَاءِ . شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٢ / ٧١ .

وَزَعَمَ الْمَازِينِيُّ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ لِلتَّمْنَى جَارَ فِيهَا أَنْ تُعْمَلَ عَمَلٌ : " لَيْسَ " وَأَنْ تُنْفَى ، وَأَنْ تُعْمَلَ عَمَلٌ : " إِنْ " ، وَإِذَا عَمِلَتْ عَمَلٌ : " إِنْ " جَارَ عِنْدَهُ أَنْ يُتْبَعَ اسْمُهَا عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَوْضِعِ ، وَلَهَا خَيْرٌ مَلْفُوظٌ بِهِ أَوْ مَحْذُوفٌ كَحَالٍ : " لَا " إِذَا كَانَتْ لِلتَّمْنَى وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا الْهَمْزَةُ ، وَيُرَادُ بِالْجُمْلَةِ التَّمْنَى كَمَا يُرَادُ بِالْاسْتِفْهَامِ التَّغْيِيرُ ، وَزَعَمُوا أَنَّ السَّمَاعَ وَرَدَ بِمَذْهَبِ سَيِّوِيَّةٍ^(١).

و : " أَلَا " إِذَا كَانَتْ لِلتَّمْنَى هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي لِلْاسْتِفْهَامِ وَمِنْ : " لَا " الَّتِي لِلتَّنْفِي ، وَاسْتَعْمِلَتْ فِي مَعْنَى التَّمْنَى لِأَنَّ التَّمْنَى مَفْقُودَةٌ ؛ كَمَا أَنَّ الْمُنْفِيَّ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا ادَّعَيْنَا فِي هَذَا التَّرْكِيبِ ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَحْكَامِ : " لَا " وَجَدَتْ فِي : " أَلَا " عَلَى رَأْيِ سَيِّوِيَّةٍ ، وَجَمِيعِ أَحْكَامِهَا عَلَى رَأْيِ الْمَازِينِيِّ ، فَقَدْ اتَّفَقَتْ : " أَلَا " وَ" لَا " مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَمِنْ حَيْثُ الْحُكْمِ بِخِلَافِ : " أَلَا " الَّتِي لِلتَّخْصِصِ ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ وَافَقَتْ : " لَا " مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَمْ تَوَافِقْ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا عَمَلَ لَهَا ، وَأَنَّ التَّخْصِصَ إِنَّمَا مُتَعَلِّقُهُ الْفِعْلُ لَا الْأِسْمُ ، وَالتَّمْنَى وَالتَّمْنَى مُتَعَلِّقُهُمَا فِي اللَّفْظِ الْأِسْمِ^(٢).

قال ابن مالك :

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَيْرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْخَيْرُ شَاعَ حَذْفُهُ وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْخَيْرَ إِذَا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِهِ دَلِيلٌ ، أَوْ لَا يَكُونَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجَبَ ذِكْرُهُ نَحْوُ : لَا أَخَذَ أُغَيْرُ مِنَ اللَّهِ.

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٤ / ٣٨٢ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ٣٠٦ - ٣٠٩ .

(٢) ينظر الكتاب لسَيَّوِيَّة : ٢ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، والتذيل والتكميل : ٥ / ٣٠٩ .

وإن كَانَ فِيمَا أَن يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ إِن كَانَ وَاحِدًا مِنْهُمَا جَازَ إِثْبَاتُهُ وَحَذْفُهُ^(١) ، وَإِن كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَبُنُو تَمِيمٍ يَلْتَزِمُونَ حَذْفَهُ ، وَالْحُجَّازِيُّونَ يَحْذِفُونَهُ كَثِيرًا^(٢).

وَذَكَرَ بَعْضُ النَّاسِ تَفْصِيلًا آخَرَ وَهُوَ أَنَّهُ يَكْثُرُ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ ثُمَّ مَا يَدُلُّ عَلَى حَذْفِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَلْتَزِمُونَ حَذْفَهُ وَلَمْ يُفَصِّلْ ظَرْفًا وَمَجْرُورًا وَغَيْرَهُمَا^(٣) ، وَوَقَعَ لِأَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ فِي حَذْفِ الْخَبَرِ تَخْيِيطُ رَدِّهِ النَّاسَ عَلَيْهِ^(٤).

وَقَدْ سَمِعَ حَذْفَ الْاسْمِ فِي قَوْلِهِمْ : لَا عَلَيْكَ ، أَي : لَا بِأَسْ عَلَيْكَ ، وَشَذَّ - أَيْضًا - بِنَاءُ الْاسْمِ مَعَ : " مَا " النَّافِيَةِ فِي قَوْلِهِمْ : مَا بِأَسْ الْحَاقُّ لَ : " مَا " بَ : " لَا " ؛ كَمَا الْحَقُّو : " لَا " بَ : " مَا " فِي رَفْعِ الْاسْمِ وَنُصِبِ الْخَبَرِ.

(١) مثال إثباته قوله تعالى : لَا ظِلْمَ الْيَوْمَ (غافر : ١) ، ومثال حذفه قوله : قالوا لا ضمير (الشعراء : ٥٠)

(٢) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ٣٧٣ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٢٤١ / ٥.

(٣) قال في المفصل ص ٦٠ في حديث عن خير لا : ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس ثم يحتج ذلك بقوله : وبنو تميم لا يشتونهم في كلامهم أصلاً.

(٤) قال الشلوين شارحاً كلام الجزولي : ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً ، يقول : إن قولك : لا رجل أفضل منك ، لا يكون إلا في لغة أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يحذفون الخبر فيقولون : لا رجل ، ولا ينطقون بالخبر ، وينبغي أن يكون هذا فيما هو جواب لقول قائل : هل من رجل أفضل منك ؟ ففي هذا ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تميم الذي ذكر ، وأما إذا لم يكن جواباً لقول قائل ذلك لفظاً ولكنه جواب له تقديراً خاصة لا لفظاً ، فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلاً لأنه لا دليل عليه ، فكيف يصح أن يكون بنو تميم يحذفون ما لا دليل عليه أصلاً بل لا ينبغي أن يكون بنو تميم هنا إلا كأهل الحجاز ، ولا بد في إثبات الخبر لأنه لا دليل عليه ، وقول المؤلف : إلا أن يكون ظرفاً ، استثناء لا أعلمه عن أحد وكل من نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف فلا أدري من أين نقله ؟

ولا فرق بين الظرف في ذلك وبين غيره من الأخبار ولو نقل ما ذكره المؤلف عنهم لكان له وجه من اتساعهم في الظروف بما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير منقول ولعله من قياسه وهذا ليس موضع القياس لأنه اتساع ، والاتساع إنما هو منقول . انظر المقدمة الجزولية ص ٢٢٠ ، ٢٢١ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوين : ١٠٥ ، ١٠٦ ، وينظر لفات

العرب في ابن يعيش : ١٠٧ / ١.

﴿ ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا ﴾

قَوْلُهُ :

انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيَّ ابْتَدَأَ أَغْنِي رَأْيَ خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

ذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ وَلَيْسَتْ تَنْصِبُ كُلَّ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرَ ، بَلْ مَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لَكَانَ وَخَبَرًا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ .

وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ ظَنَّ وَأَخَوَاتَهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَأَنَّهَا مِنْ تَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَذَهَبَ السُّهْلِيُّ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ دَاخِلَةً عَلَيْهِمَا وَلَيْسَتْ مِنْ تَوَاسِخِهِ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، أَيْ : ظَنَنْتُ الْمُسَمَّى بِهَذَا هُوَ الْمُسَمَّى بِهَذَا ، فَالذَّاتُ وَاحِدَةٌ ، وَلَوْ قُلْتُ : زَيْدٌ وَعَمْرُو لَكَانَ الْمَعْنَى : زَيْدٌ مِثْلُ عَمْرٍو ، فَهُمَا ذَاتَانِ ؟ كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ حَاتِمٌ ، أَيْ : مِثْلُ حَاتِمٍ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى فِي : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، ظَنَنْتُ زَيْدًا مِثْلَ عَمْرٍو .^(١)

وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي مَخْمُوعُ الْخَبَرَيْنِ نَحْوُ : حَسِبْتُ الرُّمَانَ حُلُومًا حَامِضًا ، وَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهَ .

وَقَوْلُهُ : " أَغْنِي رَأْيَ إِلَى آخِرِهِ " احتِجَاجُ أَنْ يُبَيِّنَ الْأَفْعَالُ الَّتِي تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ ، وَفِعْلُ الْقَلْبِ عَلَى قِسْمَيْنِ : لَازِمٌ وَمُتَعَدٍّ ، وَاللَّازِمُ نَحْوُ : جَبَنَ ، وَظَرَفَ ، وَشَجَعَ ، وَالْمُتَعَدِّي عَلَى قِسْمَيْنِ : مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ نَحْوُ : فَهَمْتُ الْمَسْأَلَةَ ، وَعَرَفْتُ زَيْدًا ، وَمُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ ، فَلَمَّا كَانَ فِعْلُ الْقَلْبِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا ذَكَرْتَاهُ احتِجَاجُ إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ الْأَفْعَالُ الَّتِي تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ .

فأما : " رأي " فتتعدى إلى اثنين إذا كانت لعلم أو ترجيح^(١) أو اعتقاد ، وزعم أنها إذا كانت لاعتقاد لا تنصب إلا واحداً.^(٢)

و : " خَالَ ، وَحَسِبَ " يَنْصِبَانِ مَفْعُولَيْنِ إِذَا كَانَتَا لَتَصَوُّرِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ اسْتِنْبَاتٍ وَلَا دَلِيلٍ ، وَقَدْ يَكُونُ : " حَسِبْتُ " مِثْلُ : " عَلِمْتُ " أَوْ لاعتقادٍ رَاجِحٍ^(٣) ، و : " عَلِمَ " الْمُتَعَدِّيَةُ إِذَا لَمْ تُسْتَعْمَلْ كـ : " عَرَفَ " تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ ، فَإِنْ اسْتَعْمِلَتْ كـ : " عَرَفَ " تَنْصِبَتْ وَاحِداً^(٤) ، و : " وَجَدَ " كَعَلِمَ الَّتِي لَمْ تَجْرِ مَجْرَى الْعِرْفَانِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٥) : { وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ } .

قوله :

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَّ حَجَا ذَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ

" ظَنَّ " لِعِلْمٍ أَوْ تَرْجِيحٍ^(٦) ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهَا ، و : " زَعَمَ " للاعتقاد^(٧) ، و : " عَدَّ " فِيهَا خِلَافٌ ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَفْعُولاً ثَانِياً أَلْبَتَّةَ ، وَهَذَا هُوَ

(١) وقد اجتمعا في قوله تعالى : { إِنْهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَكُنَّا قَرِيباً } (المعارج : ٦ ، ٧) فالأول للترجيح والثاني لليقين.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ٢ / ٨١ ورأيت رأى فلان بمعنى اعتقدته.

(٣) مثاله قوله تعالى : { يُخَسِّبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ } (المنافقون من الآية : ٤) وهي للرجحان ومثالها للعلم قول لبيد : حسبت النقي والجود خير تجارة ... إلخ.

(٤) مثال ذلك في قوله تعالى : { وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً } (النحل : من الآية ٧٨).

(٥) من الآية : ١٠٢ من سورة الأعراف.

(٦) مثال العلم قوله تعالى : { الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ } (البقرة : ٤٦) ، ومثال الرجحان

قوله : ظننتك إن شئت لظي الحرب صالياً فعددت فيمن كان عنها معروداً

(٧) هو الأصل في معناها كقوله تعالى : { زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا } (التغابن : ٧)

الْمَشْهُور^(١) ، و : " حَجَا " لِلإِعْتِقَادِ الرَّاجِحِ ، ولا أعلم أحداً ذكرها غيرَ هَذَا النَّاظِمِ
وَأُنْشَدَ :

فَدَرَى كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٍ^(٢)

و : " دَرَى " بِمَعْنَى : " عَلِمَ " قال الشاعر :^(٣)

(١) مثل له ابن مالك بقول الشاعر :

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم

ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٧٧ / ٢ وشرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٧٢ .

(٢) قائله هو نعيم بن أبي ابن مقبل كذا قاله ابن هشام وليس في ديوانه ، وهو من البسيط ،
وهو في تخليص الشواهد : ٤٤٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٤٨ ، والدرر : ٢ / ٢٣٧ ،
والشاهد : ٣٢٩ من شواهد العيني ، وشرح شذور الذهب : ٤٦٣ ، واللسان : " ضريح ،
حجا " ، وجمع الهوامع للسيوطي : ١ / ١٤٨ ، وابن الناظم : ٧٥ ، وأوضح المسالك : ٢ /
٣٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٨٣ .

اللفظة : قوله : " أحجو " أي أظن ، وقوله : " حتى ألت بنا " أي نزلت من الإسلام وهو
الزول ، والملمات جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدنيا .

الاستشهاد فيه : في قوله : " كنت أحجو " فإنه جاء بمعنى الظن ونصب المفعولين ولم يذكر
أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك - رحمه الله تعالى - ينظر
شرح التسهيل لابن مالك : ٧٧ / ٢ .

(٣) البيت من الطويل وهو مجهول وأثبت أبو حيان : " يا عمرو " بدلاً من يا عمرو في المخطوط ،
والبيت بلا نسبة في الدرر : ٢ / ٢٤٥ ، وينظر التصريح : ١ / ٢٤٧ ، وأوضح المسالك : ٢ /
٣١ ، وشرح شذور الذهب : ٢٦٦ ، وشرح قطر الندى : ١٧١ ، وجمع الهوامع للسيوطي :
١ / ١٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٧٩ ، وابن الناظم : ٧٤ ، وأوضح المسالك :
٢ / ٣٣ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٣١ .

اللفظة : قوله : " دريت الوفي " على صيغة المجهول من درى يدري إذا علم ، قوله : " فاغبط "
بالعين المعجمة من القبطه وهي أن تمنى مثل حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه وليس
بحسد .

الاستشهاد فيه : على أن : " درى " بمعنى علم يقتضي مفعولين وله استعمالان في الكلام
أغلبهما أن يتعدى بالباء نحو : دريت بكذا ومنه قوله تعالى : { ولا أدراكم به } - من الآية
١٦ من سورة يونس - وإنما تعدى إلى الضمير بسبب دخول همزة النقل عليه ، وأندرها أن
يتعدى إلى اثنين بنفسه كما في البيت المذكور . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٧٩ .

دُرَيْتُ الْوَلِيَّ الْعَهْدَ يَا غُرُوزَ فَأَغْبَطُ فَإِنْ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

قَوْلُهُ : " وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدَ " ، يُرِيدُ : وَجَعَلَ الْإِعْتِقَادِيَّةَ ؛ لِأَنَّ : " جَعَلَ " لَهَا عِدَّةُ مَعَانٍ ، فَإِذَا كَانَتْ اِغْتِقَادِيَّةً نَصَبَتْ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(١) : { وَجَعَلُوا } اَلْمَلٰٓئِكَةَ الَّذِيْنَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمٰنِ اِنْتَا } ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : صَيَّرَ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ : جَعَلْتَ الطَّيْنَ خَرْفًا. ^(٢)

قَوْلُهُ :

وَهَبْ تَعْلَمَ وَالنَّسِيَّ كَصَيَّرَا - أَيْضًا - بِهَا النَّصْبُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ

" هَبْ " فِيهَا خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَعَدَّى لِوَاحِدٍ فَقَطْ ، وَالثَّانِي مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، إِذَا قُلْتَ : هَبْ زَيْدًا شُجَاعًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ وَهِيَ عِنْدَهُ بِمَعْنَى : " ظَنَّ " ^(٣) ، قَالَ الشَّاعِرُ : ^(٤)

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٩ مِنْ سُورَةِ الزَّحْرَفِ.

(٢) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ نَبْءًا مُنْتَوِرًا } (الفرقان : ٢٣)

(٣) انظر التذيل والتكميل ٢٦ / ٦ ، وفيه يقول : " وعدّها من أفعال هذا الباب هو مذهب الكوفيين واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال : إنها تعدى إلى واحد بدليل تنكير الثاني ، ومرة قال : إنها تعدى إلى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة إلا أنه جعلها أمراً من وهب بمعنى جعل التي بمعنى صير في قولهم : وهبني الله فذاك " .

(٤) قائله هو ابن هشام السلولي ، وهو من المتقارب ، والبيت في تخلص الشواهد : ٤٤٢ ، والخزانة : ٣٦ / ٩ ، والدرر : ٢٤٣ / ٢ ، وشرح التصريح : ٢٤٨ / ١ ، وشرح شواهد المغني : ٩٢٣ ، واللسان " وهب " ، ومعاهد التنصيص : ٢٨٥ / ١ ، وبلا نسبة في مع الهوامع للسيوطي : ١٤٩ / ١ ، وشرح شذور الذهب : ٤٦٧ ، والمغني : ٥٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٧٨ / ٢ ، وابن الناطم : ٧٥ ، وتوضيح المقاصد : ٣٧٧ / ١ ، وأوضح المسالك : ٣٧ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٣٩ / ٢ =

فَقُلْتُ أَجْرِنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً

و : " تَعْلَمَ " بِمَعْنَى : " اعْلَمَ " ، وَأَكْثَرُ دُخُولِهَا عَلَى أَنْ وَمُفْعُولُهَا نَحْوُ قَوْلِ
زُهَيْرٍ^(١) :

تَعْلَمُ أَنْ شَرَّ النَّاسِ حَيٌّ يُنَادِي فِي شِعَارِهِمْ : يَسَارُ

وَقَوْلُهُ - أَيْضاً -^(٢)

وَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنْ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلَةٌ

= المعنى : فقلت يا أبا خالد أجرنني وأغنني وإن لم تجرنني فظنني من الهالكين.

الاستشهاد فيه : في قوله : " هبني " فإنه بمعنى ظنني ، ونصب مفعولين كما ذكرناه وهو من الجوامد لا يتصرف منه الماضي والمستقبل ولا يجيء منه إلا الأمر ، والغالب عليه أن يتعدى إلى مفعولين صريحاً ، وقد يدخل على أن وصلتها قليلاً ، وزعم الجرمي أنه لحن وهو فاسد ؛ لأنه ورد في حديث عمر - رضي الله تعالى عنه - : " هب أن أبانا كان حماراً " . ينظر المغني : ٥٩٤ ، وتوضيح المقاصد : ٣٧٧ / ١ .

(١) البيت من بحر الوافر ، وهو لزهير في ديوانه ص ٢٢٠ (شرح ثعلب) والشعار (بالكسر) علاقة القوم في سفرهم ، ويسار راعي إبل لزهير . ويستشهد به على وقوع تعلم على أن ومفعولها .

(٢) قائله هو زهير بن أبي سلمى ، وهو من قصيدة طويلة من الطويل بمدح بها حصين بن بدر ، وأولها هو قوله :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرى أفراس الصبا ورواحله

ينظر البيت في التصريح : ٢٤٧ / ١ ، واللسان : " أذن " ، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٤ ، وأوضح المسالك : ٣٢ / ٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٥٠ / ٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢ / ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان : ٣ / ٥٧ .

الاستشهاد فيه : في قوله : " تعلم أن للصيد " وهو أن وقوع تعلم بمعنى اعلم في الأكثر يكون على أن وصلتها ، ومنه ما جاء في حديث الدجال " تعلموا أن ربكم ليس بأعور " أي اعلموا ، وفي حديث " تعلموا أنه ليس يرى أحد منكم ربه حتى يموت " أي اعلموا .

وَقَدْ تَصَبَّتِ الْمَفْعُولَيْنِ صَرِيحاً نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(١) :
تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَدُوَّهَا فَبَالِغٍ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

وقوله : " وَالنَّيْ كَصَيِّراً " يَشْمَلُ : " جَعَلَ " فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا ، وَ : " وَهَبَ " غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ بَلْ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ إِلَّا الْمَاضِي نَحْوُ : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، أَيْ صَيَّرَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، وَ : " رَدَّ " ، وَ : " تَرَكَ " ، وَ : " تَخَذَ " ، وَ : " أَكَانَ " ^(٢) هَكَذَا سَرَدَ النَّاطِمُ مَا كَانَ مُرَادَافاً لـ : " صَيَّرَ " مِمَّا يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ .

وَفِي : " تَرَكَ " خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، وَالثَّانِي مَنصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ^(٣) ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَهُوَ اخْتِيَارٌ هَذَا النَّاطِمِ ^(٤) ، وَأُنْشِدَ : ^(٥)

(١) قائله هو زياد بن سيار بن عمرو بن جابر ، وهو من الطويل ، والبيت في الخزائن : ١٢٩ / ٩ والدرر : ٢ / ٢٤٦ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٤٧ ، وشرح شواهد المغني : ٩٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٨٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٤٦ ، والمغني : ٥٩٤ ، وابن الناطم ، ٧٤ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٣١ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٣٢ .

الاستشهاد فيه : على أن تعلم بمعنى اعلم وأنه يستدعي مفعولين ونصبهما وأن هذا قليل ؛ لأن أكثر استعماله إعماله في أن كما ذكرناه .

(٢) قال ابن مالك : ألحق ابن أفلح بأصار أكان المنقولة من كان بمعنى صار وما حكم به جائر قياساً وهو غير مسموع . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٨٣ .

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٧٧ .

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥٥٠ .

(٥) البيت من بحر الطويل قائله هو فرعان بن الأعرف من قصيدة قالها فرعان في ابنه منازل ، انظرها في شرح ديوان الحماسة للبربري : ٤ / ١٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١٤٤٥ ، وانظر الشاهد في شرح الأشموني : ٢ / ٢٥ ، وجمع الموامع للسيوطي : ١ / ١٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٨٢ ، وابن الناطم : ٧٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٤١ ، والشاهد رقم : ٣٤٣ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " وريته " من التربية ، قوله : " واستغنى عن المسح شاربه " كناية عن كونه كبيراً غير محتاج إلى خدمة أحد . =

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ اسْتَقْنَى عَنِ الْمَسْنَحِ شَارِبُهُ
وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ فِي: "اتخذ"، والصحيح أنها قد تعدى إلى مفعولين،
ومنه قوله تعالى^(١): {أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوْنَهُ}

وقد تبين أن الذي ذكر الناظم من هذه الأفعال مصرحاً به ثلاثة عشر فعلاً،
وذكر أن التي تُرادف: "صير" سبعة أفعال، وذلك على ما شرحه في بعض كتبه
فصار المجموع عشرين فعلاً.^(٢)

وزاد بعض التحويين في أفعال هذا الباب: "ألقي" بمعنى: "وجد"^(٣)،
نحو قوله تعالى^(٤): {إِنَّمْ أَلْقُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ}، وقال الشاعر:^(٥)

قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْقَوْهُ الْمَغِيثَ إِذَا مَا الرُّوْعُ عَمَّ فَلَا يَلْوِي عَلَى أَحَدٍ

= الاستشهاد فيه: في قوله: "تركه" حيث نصب مفعولين؛ لأن فيه معنى التحويل.

(١) من الآية: ٢٣ من سورة الجاثية.

(٢) بنظر شرح التسهيل لابن مالك: ٧٢ / ٢ وما بعدها.

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل: ٧٨ / ٢.

(٤) الآية: ٦٩ من سورة الصافات.

(٥) البيت من البسيط بلا نسبة في تخلص الشواهد: ٤٣١، والخزانة: ٣٣٥ / ١١، والدرر:

٢ / ٢٤٥، ومع المواعع للسيوطي: ١ / ١٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٧٨ / ٢،

وابن الناظم: ٧٤، والشاهد ٣٣٩ من شواهد العيني

اللغة: قوله: "فألقوه" بالفاء أي وجدوه، قال تعالى: {وَأَلْقَا سِيدَهَا لَدَى الْبَابِ} - من

الآية ٢٥ من سورة يوسف - أي وجداه، قوله: "المغيث" من الإغاثة، و: "السروع"

الخوف والفرع، قوله: "فلا يلوي" أي يعطف على أحد بل يعم الجميع.

الاستشهاد فيه: في قوله: "فألقوه" حيث نصب ألفى مفعولين لكونه بمعنى وجد ومنهم

من منع تعدى ألفى إلى اثنين وزعموا في قوله تعالى: {إِنَّمْ أَلْقُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ}، أن ضالين

حال، والبيت حجة عليهم لأنه تعدى فيه إلى اثنين.

وَزَادَ بَعْضُهُمْ : " ضَرَبَ " مَعَ الْمَثَلِ بِمَعْنَى : " صَيَّرَ " كَمَا قَالَ تَعَالَى : ^(١)
 {وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ} ^(٢)

والحق - أيضاً - بِهَذَا الْبَابِ الْأَخْفَشِ وَالْفَارِسِيِّ : " سَمِعَ " إِذَا غُلِقَتْ بِغَيْرِ
 مَسْمُوعٍ نَحْوُ قَوْلِكَ : سَمِعْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ ، فَإِنْ وَلِيَهَا مَسْمُوعٌ تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ نَحْوُ :
 سَمِعْتُ حَدِيثَكَ. ^(٣)

والحق بَعْضُهُمْ بِهَا : " رَأَى " الْخُلَيْبَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٤) : {إِنِّي أَرْنِي أَغْصِرُ
 خُمْرًا} ^(٥).

والحق هشام بها : " عَرَفَ ، وَأَبْصَرَ " ^(٦) ، وابن درستويه : " أَصَابَ ،
 وَصَادَفَ ، وَغَادَرَ " ^(٧).

وذكر صاحب المفتاح فيها : " تَوَهَّمَ ، وَتَبَقَّنَ ، وَشَعَرَ ، وَتَبَيَّنَ ، وَاعْتَقَسَدَ ،
 وَصَيَّرَ ، وَتَمَتَّى ، وَرَدَّ ، وَأَتَقَوْلَ " ^(٨) ، وسيأتي في آخرِ الْبَابِ ذِكْرُ الْقَوْلِ وَالْكَلَامِ عَلَيْهِ.

(١) من الآية : ١٣ من سورة يس.

(٢) قال ابن مالك : " وألحق بعض الحذاق من النحويين بأفعال هذا الباب (ضرب) المفعلة فسي
 المثل كقوله تعالى : {وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ} " ، شَرَحَ
 الكافية الشافعية لابن مالك : ٥٥٠ ، وينظر التذيل والتكميل : ٥١ / ٦ .

(٣) ينظر التذيل والتكميل : ٤٦ / ٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٢ / ١ ، وشرح الكافية
 الشافعية لابن مالك : ٥٤٧ ، والإيضاح العضدي : ١٣٣ / ١ .

(٤) من الآية : ٣٦ من سورة يوسف.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٨٤ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٤٤ / ٦ .

(٦) ينظر همع الهوامع : ١٥١ / ١ .

(٧) ينظر همع الهوامع : ١٥١ / ١ .

(٨) قال السيوطي في الجمع : " وذكر السكاكي في المفتاح فيما يتعدى إلى اثنين : توهمت وتيقنت
 وشعرت ودرت وتبينت وأصبت واعتقدت وتمنيت ، ثم قال : ويحتاج في جعل هذه من هذا
 الباب إلى صحة نقل عن العرب " ، ينظر الجمع : ١٥١ / ١ ، والذي في المفتاح : " وقد ورد
 هذا في عدمت وفقدت ، قالوا : عدمتني وفقدتني ، قال جبران العود :

﴿ الإلغاء والتعليق في باب ظن ﴾

قوله :

وَحُصِّنَ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبِّ وَالْأَمْرِ هَبِّ قَدْ أُلْزِمَا

التَّعْلِيقُ : تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظًا لِعَارِضٍ ، وَالْإِلْغَاءُ : تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَمَعْنَى لِقَائِهِ عَارِضٍ. ^(١)

وظاهرُ كلامِ التَّحْوِيلِ أَنَّ أفعالَ القلوبِ يَحُوزُ تَعْلِيقُ جَمِيعِهَا فَيَدْخُلُ فِيهَا : " هَبَّ " عِنْدَ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ بِمَعْنَى : " ظَنَّ ، وَتَعَلَّمَ " وظاهرُ كلامِ النَّاطِمِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي : " هَبَّ " وَلَا فِي : " تَعَلَّمَ " ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا فِعْلَانِ لَا يَتَصَرَّفَانِ ، فَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِمَا بِالْإِلْغَاءِ وَلَا تَعْلِيقٍ ، بَلْ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِمَا مَسْنُوعُ الْعَمَلِ ، وَإِنْ كَانَا فِعْلَيْنِ قَلْبٍ. ^(٢)

وَأَمَّا : " صَيَّرَ " وما فِي معناها فلا يَكُونُ فِيهَا تَعْلِيقٌ وَلَا إِلْغَاءٌ ^(٣) ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا أفعالٌ دَخَلَتْ عَلَى الاسْمَيْنِ ، وَكَانَ لَهَا تَأْثِيرٌ مَحْسُوسٌ فِيهَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ؛ أَلَا تَرَى قَوْلَهُمْ : صَيَّرْتُ الطَّيْنَ خَرْفًا ، كَيْفَ تَأْثَرُ الطَّيْنُ وَتَحْوُلُ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى تَأْثَرًا مَحْسُوسًا ؟ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَفْعُولِ الْحَقِيقِيِّ مِنْ بَابِ : ظَنَنْتُ ، وَفِي قَوْلِكَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، لَمْ يَكُنْ مِنْكَ تَأْثِيرٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الاسْمَيْنِ ؛ إِنَّمَا الْفِعْلُ وَقَعَ مِنْكَ وَمُتَعَلِّقُهُ النَّسَبَةُ الَّتِي بَيْنَ الاسْمَيْنِ لَا الاسْمَانِ وَالتَّضْعِيفُ فِي : " صَيَّرَ " لِلنَّقْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ : صَارَ الطَّيْنُ خَرْفًا ، ثُمَّ نُقِلَتْ بِالتَّضْعِيفِ فَقُلْتُ : صَيَّرْتُ الطَّيْنَ خَرْفًا.

لقد كان لي عن ضربين عدمتني وعما ألقى منهما متزحزح

وأريت مجهولا ، وكذا أرى ونرى وما ينخرط في هذا السلك يدخلن في باب ظننت .
مفتاح العلوم : ٤٠ ط. دار الكتب العلمية.

(١) ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٤ / ١ .

(٢) ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٧ / ١ .

ولما كانت : ظَنَنْتُ وأخواتها مِمَّا يُلْقَى وَيُعْلَقُ ولا تَأْتِي لَهَا مَحْسُوسٌ فِيمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ سَاعٌ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لَأَن تَصْبِهَا لَمَّا بَعْدَهَا لَيْسَ نَصَبُ الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحَ ولا المقاربة به في الشبه.

وقوله : " والأمر هب قد ألزما " يقول : التزم في : " هب " صيغة الأمر ، وذلك إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : " ظَنَّ " كما اختار ، وقد بَيَّنَّا أَن بَعْضَ التَّخْوِينِ ذَهَبَ إِلَى أَن : " هب " لا تتعدى إِلا إِلَى واحد.

وقوله : " وَخَصَّ بِالتَّعْلِيلِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبٍ " يَعْنِي الْأَفْعَالُ الَّتِي ذَكَرْتُ مِنْ قَبْلِ : " هب " وهي أحد عشر فعلاً ، أما الإلغاء فتختص به هَذِهِ الْأَفْعَالُ ، وأما التعليل فلا تختص به بل يوجد فيها وفي غيرها تَحْوٌ : عرفت ، وفكرت.

كَذَا تَعَلَّمَ وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلُّ مَا لَهُ زَكِينٌ

يعني : أَن : " تَعَلَّمَ " مثل : " هَبٍ " فِي كَوْنِهَا لَا تَتَصَرَّفُ بَلْ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلاْ أَمْرًا ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : " اَعْلَمَ " الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَلَا يُقَالُ مِنْهَا مَاضٍ وَلَا مُضَارِعٌ وَلَا اسْمٌ فَاعِلٍ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ.

وإِنَّمَا قُلْنَا : " بِمَعْنَى " : " اَعْلَمَ " احترازاً من : " تَعَلَّمَ " الَّتِي هِيَ أَمْرٌ مِنْ قَوْلِكَ : تَعَلَّمَ فَلَانُ الْمَسْأَلَةِ ، فَإِنَّ هَذِهِ تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، وَهِيَ مُتَصَرِّفَةٌ يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا الْمَاضِي ، وَالْمُضَارِعُ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وقوله : " وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَى " : " هَبٍ وَتَعَلَّمَ " مَا لِلْمَاضِي يَعْنِي مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي ذَكَرَ مِنْ تَصْبِهَا الْمَفْعُولَيْنِ ، وَمِنَ التَّعْلِيلِ وَالْإِلْغَاءِ ، وَغَيْرِ الْمَاضِي يَعْنِي بِهِ الْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَصْدَرُ وَغَيْرُ ذَلِكَ.

قوله :

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْوَصْمِ الشَّانِ أَوْ لَمْ يَبْتَدَأْ

" لا في الابتداء " يَشْمَلُ حَالَيْنِ : التوسط ، والتأخر ، نحو : زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلَقٌ ، وزَيْدٌ مُنْطَلَقٌ ظَنَنْتُ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي جَوَازِ الْإِلْقَاءِ إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَذَكَرَ شَرْطًا فِيهِ خِلَافٌ ، فَالْكُوفِيُّونَ لَا يَعْتَبِرُونَهُ وَيَجُوزُونَ الْإِلْقَاءَ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَإِنْ كَانَ الْإِعْمَالُ عِنْدَهُمْ أَحْسَنَ .^(١)

وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : " لا في الابتداء " ابتداء الكلام ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ فَإِمَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ يَتَوَسَّطَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ، إِنْ تَقَدَّمَ فَالْإِلْقَاءُ ضَعِيفٌ وَلَا يَمْتَنِعُ نَحْوُ : مَتَى تَظُنُّ زَيْدٌ قَائِمٌ^(٢) ، وَإِنْ تَوَسَّطَ فَقِيلَ : الْإِلْقَاءُ وَالْإِعْمَالُ سَوَاءٌ ، وَقِيلَ : الْإِعْمَالُ أَرْجَحُ نَحْوُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فَالْإِلْقَاءُ أَحْسَنُ .

ومسائلُ هَذَا الْبَابِ فِي الْإِلْقَاءِ عَلَى أَقْسَامٍ :^(٣)

فَسَمُّ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِلْقَاءُ وَهُوَ أَنْ تَدْخُلَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ عَلَى الْاسْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ دَخَلَتْ بَطُلَ الْإِعْمَالُ نَحْوُ : لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، وَلَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ .

(١) جواز الإلقاء في غير الابتداء هو قول البصريين أما الكوفيون والأخفش فإنهم أجازوا الإلقاء في الابتداء - المقصود به التقدم - نحو : ظننت زيد قائم برفعهما واستدلوا على ذلك بقول بعض بني فزارة :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أي وجدت ملاك الشيمة الأدب

برفع ملاك على الابتداء ، وغير ذلك . ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ٢٥٨ / ١ .

(٢) لخصه ابن مالك في قوله : " وتختص متصرفاتها بقيح الإلقاء في نحو : زيد ظننت قائم ، وبضعفه في نحو : متى ظننت زيد قائم ، وزيد أظن أبوه قائم ، وبجوازه بلا قيح ولا ضعف في نحو : زيد قائم ظننت وزيد ظننت قائم " . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٧١ ، وينظر في هذه المسائل شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٨٥-٨٧ ، والتذيل والتكميل : ٦ / ٦٠ وما بعدها .

(٣) راجع هذه الأقسام بنصها في شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٨١ ، ٤٨٢ . مع تصرف .

وَقَسَمَ يَجِبُ فِيهِ الْإِعْمَالُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَتْنِيًّا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ تَأَخَّرَ أَوْ تَوَسَّطَ نَحْوُ : مَا ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَزَيْدًا لَمْ أَظُنْ قَائِمًا ، وَزَيْدًا قَائِمًا لَمْ أَظُنْ ، أَوْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُؤَكَّدًا بِصَرِيحٍ مُصَدَّرِهِ نَحْوُ : زَيْدًا ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمًا ، وَزَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ ظَنًّا ، وَقِيلَ : يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ مِثْلَ هَذَا عَلَى قَبْحٍ .

فَإِنْ أَكْثَرْتَ بَضْمِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : زَيْدًا ظَنَنْتَهُ قَائِمًا ، أَوْ بِإِشَارَةِ إِلَيْهِ نَحْوُ : زَيْدًا ظَنَنْتُ ذَاكَ قَائِمًا ، وَكَذَا فِي التَّأَخِيرِ فَالْإِعْمَالُ وَلَا يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ إِلَّا قَلِيلًا وَهُوَ مَعَ الْإِشَارَةِ لِلْمَصْدَرِ أَقْوَى مِنْهُ مَعَ ضَمِيرِهِ ، أَوْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُصَدَّرًا بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ ، فَالْإِعْمَالُ نَحْوُ : زَيْدًا ظَنًّا قَائِمًا ، وَزَيْدًا قَائِمًا ظَنًّا .

وَقَسَمَ لَا يَجُوزُ فِيهِ لَا الْإِلْغَاءُ وَلَا الْإِعْمَالُ نَحْوُ : لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائِمًا ، لَتَعَانِدَ الْمُبْطِلُ وَالْمُوجِبُ ، وَتَصَحِيحُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَذْفُ الْمَصْدَرِ فَتُلْفَى أَوْ حَذْفُ اللَّامِ فَتُعْمَلُ .

وَقَسَمَ يَجُوزُ فِيهِ الْإِلْغَاءُ وَالْإِعْمَالُ وَذَلِكَ نَحْوُ مَا مَثَّلْنَا بِهِ أَوَّلًا^(١) ، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ فِي الْإِعْمَالِ وَالْإِلْغَاءِ فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُ النَّاطِمِ : " وَجُوزَ الْإِلْغَاءِ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ " ؟ ، وَحَيْثُ يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْمُبْتَدَأِ أَوْ الْخَبَرِ نَحْوُ :^(٢)

(١) وهو قوله : زيد ظننت منطلق ، وزيد منطلق ظننت .

(٢) قائله هو اللعين المنقري يهجو به رؤية بن العجاج كذا قال بعضهم ، وهو من البسيط ، وقيل البيت لجرير . شرح أبيات سيبويه : ٢٥٧ / ٢ ، وانظر البيت في تخلص الشواهد : ٤٤٥ ، والحزانة : ٢٥٧ / ١ ، والدرر : ٢٥٦ / ٢ ، وشرح التصريح : ٢٥٣ / ١ ، وابن يعيش : ٨٤ / ٧ ، والكتاب لسيبويه : ١٢٠ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٨٦ / ٢ ، والشاهد رقم : ٣٤٨ من شواهد العيني ، والتذيل والتكميل : ٦ / ٥٥ ، ٦٣ ، واللمع : ١٣٧ ، وابن الناطم : ٧٧ ، وأوضح المسالك : ٥٨ / ٢ .

اللغة : قوله : " أَبَالْأَرَاغِيزِ " جمع أَرْحُوزَةٍ بمعنى الرجز ، " توعدني " من الإيعاد والوعيد ، و : " اللوم " بضم اللام وسكون الهمزة وهو أن يجتمع في الإنسان الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء ، وقوله : " والخور " بفتح الخاء المعجمة وفتح الواو - أيضاً - وهو الضعف . الاستشهاد فيه : في قوله : " حلت " حيث ألغى عملها لتوسطها بين مفعوليهما .

أَبَاالرَّاجِيزِ يَابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَاكِيزِ خَلْتُ اللُّؤْمَ وَالْخُورُ

وقائمُ ظننتُ زَيْدًا ، وأبوه منطلقُ ظننتُ عمرو ، وإنْ تُكْرِمَهُ يكرمَكَ خَلْتُ
ريد ، وَيَجُوزُ النِّصْبُ فِي هَذَا كَلًّا.

وَمَنْعَ الْكُوفِيَّونَ : قَامَ ظَنَنْتُ زَيْدًا ، وَيَقُومُ خَلْتُ مُحَمَّدًا ، وَأَجَازُوا الرُّفْعَ عَلَى
لِفَاعِلٍ لَا عَلَى الْإِيتْدَاءِ ، وَقَالُوا لَا يُنْصَبُ إِلَّا مَا كَانَ مُبْتَدَأً قَبْلَ دُخُولِ : " ظَنَّ " وَلَا
يُتَبَدَأُ بِالْأَسْمِ إِذَا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ ^(١) ، وَأَجَازَ الْبَصْرِيُّونَ النَّصْبَ وَاسْتَخْلَفُوا فِي الرُّفْعِ ^(٢).

وَذَكَرَ النَّاطِمُ قَوْلَهُ : " وَجُوزَ الْإِلْعَاءَ لَا فِي الْإِيتْدَاءِ " وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ ،
أَعْنِي أَنَّكَ إِذَا وَسَّطْتَ الْفِعْلَ أَوْ أَخَّرْتَهُ بِشَرْطِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِلْعَاءِ
وَالْإِعْمَالِ ^(٣).

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ : لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى التَّخْيِيرِ ، بَلْ إِذَا ابْتَدَأْتَ تَبْنِي الْكَلَامَ عَلَى
الْفِعْلِ أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ سِوَاءِ أَقْدَمْتَهُ أَوْ وَسَّطْتَهُ أَمْ أَخَّرْتَهُ ؟ ، وَإِذَا ابْتَدَأْتَ
وَأَنْتَ تَبْنِي الْكَلَامَ عَلَى الْإِيتْدَاءِ وَحَدَّثَ لَكَ الْإِخْبَارُ بِمَا اتَّبَعِيَ عَلَيْهِ الْقَيْتُ ^(٤).

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٨٧ / ٢.

(٢) قال المرادي : " وإلْعاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافاً للكوفيين ، مثال ذلك قام
أظن زيد ، ويقوم أظن زيد ، فيجوز رفع زيد في المثالين ونصبه ، فرفعه ظاهر ونصبه على أنه
المفعول الأول والفعل المتقدم وضميره المستتر في موضع المفعول الثاني ، ومنع الكوفيون
النصب في المثالين وأوجبوا الرفع ، والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع ، قال الشاعر:
شجاك أظن ربيع الظاعينا ولم تعباً بعذل العاذلينا

ينشد برفع ربيع ونصبه ، قيل والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز الإلْعاء لأن الإعمال مترتب
على كون الجزئين كانا مبتدأ وخبراً والجزءان هنا لا يكونان مبتدأ وخبراً ألبتة ... " . ينظر
شرح التسهيل للمرادي : ٤٨٥ / ١.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٨٦ / ٢.

(٤) التذيل والتكميل : ٥٤ / ٦ ، والمجموع : ١٥٣ / ١.

وقال ابنُ دُرُسْتَوَيْه بما قال أبو الحسنِ إلّا أنّه إِذَا قَدَّمْتَ الاسمَ وَسَطْتَ الفِعْلَ
لَمْ تَلِغْ بَلْ تَعْمَلُ فِي ضَمِيرِهِ وَتَنْصِبُ مَا بَعْدَهُ نَحْوُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ قَائِماً ، وَإِذَا قَدَّمْتَ
النَّخْبَةَ وَظَهَرَ فِيهِ الرَّفْعُ أَلَيْتَ نَحْوُ : قَائِمٌ ظَنَنْتُ زَيْدًا ، فَإِنْ كَانَ مَجْرُوراً أَوْ جُمْلَةً
أَعْمَلْتَ وَتَوَيْتَ النَّصْبَ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ وَالْمَجْرُورِ نَحْوُ : فِي الدَّارِ ظَنَنْتُ زَيْدًا ،
وَأَخُوهُ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ زَيْدًا ، لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ الرَّفْعُ هُنَا ، وَقَوْلُهُ :

..... وفي الأراجيزِ خلتِ اللومُ والخورُ

عِنْدَهُ مِنْ أَقْبَحِ الضَّرُورَاتِ. ^(١)

وَقَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ : إِذَا ابْتَدَأْتَ عَلَى الْيَقِينِ أَلَيْتَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَإِذَا
ابْتَدَأْتَ عَلَى الشَّكِّ وَلَمْ تُقَدِّمِ الْفِعْلَ كُنْتَ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْإِلْقَاءِ وَالْإِعْمَالِ. ^(٢)

وَتَحْرِيرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ : إِذَا ابْتَدَأْتَ عَلَى الْإِيتَاءِ وَلَمْ تَحْفَلْ مَضْمُونُ
النَّسْبَةِ مُتَعَلِّقًا لِفِعْلِ أَلَيْتَ ، وَإِذَا ابْتَدَأْتَ جَاعِلًا مَضْمُونِ النَّسْبَةِ مُتَعَلِّقًا لِفِعْلِ فَأَنْتَ
مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِلْقَاءِ وَالْإِعْمَالِ.

(١) التذيل والتكميل : ٥٤ / ٦ ، والجمع : ١٥٣ / ١.

(٢) التذيل والتكميل : ٥٥ / ٦.

قَوْلُهُ :

فِي مُوْهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَالتَّرِيمِ التَّغْلِيْقِ قَبْلَ نَفْسِي مَا
و: "إِنْ" و: "لَا" لَمْ اِبْتَدَأْ أَوْ قَسَمَ كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ الْحَتْمُ

قال في البيت قبله : وَالْوِ ضَمِيرُ الشَّانِ أَوْ لَمْ اِبْتَدَأْ

ثم قال : فِي مُوْهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ

يَعْنِي إِذَا وَرَدَ مَا ظَاهَرَهُ الْإِلْغَاءُ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الْأَسْمَيْنِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ
فَإِنَّ هَذَا مُتَأَوَّلٌ ، فَإِذَا عَلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ مَحْذُوفٌ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّانِ ،
و : " زَيْدٌ قَائِمٌ " فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَالتَّقْدِيرُ : ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَإِنَّمَا عَلَى
أَنَّ لَمْ الْابْتِدَاءَ مَحْذُوفَةٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : ظَنَنْتُهُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، وَهِيَ مَعْلُوقَةٌ ، أَعْنِي : ظَنَنْتُ ،
فَالْحُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ جَوَازُ الْإِلْغَاءِ فِي نَحْوِ
هَذَا ^(١) ، وَتَابِعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزَّيْدِيُّ ^(٢).

وَقَوْلُهُ : " وَالتَّرِيمِ التَّغْلِيْقِ " لَيْسَ بِحَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ مَسَائِلَ هَذَا الْبَابِ عَلَى قِسْمَيْنِ :
قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ التَّغْلِيْقُ ، وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ :

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الْأِسْمِ أَدَاءُ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : ظَنَنْتُ
أَزَيْدٌ قَائِمٌ ؟ ، أَوْ يَكُونَ الْأِسْمُ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ ؟ ، أَوْ يَكُونَ

(١) أَسَدَتِ فِي التَّذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ١٥٧ / ٦ إِلَى الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ وَابْنِ الطَّرَاوَةِ ، وَانْظُرْ أَيْضاً
التَّصْرِيحَ بِمَعْنَى التَّوْضِيحِ : ٢٥٨ / ١ .

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَذْحَجٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشَرَ أَبُو بَكْرٍ الزَّيْدِيُّ
الْإِسْبِيلِيُّ النُّحْوِيُّ صَاحِبُ طَبَقَاتِ النُّحَوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ وَالْوَاضِحِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ، تُوْفِيَ سَنَةَ
(٣٧٩ هـ) . يَنْظُرُ الْبَغِيَّةُ : ٨٤ / ١ ، ٨٥ ، وَانْظُرْ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْوَاضِحِ ص
٢٥٥ إِلَّا أَنَّهُ وَصَفَ الْإِلْغَاءَ بِالْقَبْحِ .

مُضَافاً إِلَى اسْمِ اسْتَفْهَامِ نَحْوُ : عَلِمْتُ غُلَامٌ أَيُّهُمْ أَتَى ؟ ، أَوْ يَكُونُ دَخَلَتْ عَلَيْهِ :
 " مَا " النَّافِيَةُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ إِنْ النَّافِيَةُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ :
 " لَا " النَّافِيَةُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ عِنْدَكَ وَلَا عَمْرُو ، أَوْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ
 قَائِمٌ ، أَوْ : " أَنْ " وَفِي ثَانِي مَعْمُولَيْهَا اللَّامُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا لِقَائِي ، هَكَذَا قَالُوا :
 وَهِيَ تَعُودُ إِلَى لَامِ الْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ مَتَوِيَّةً بِهَا التَّقْدِيمَ ، أَوْ دَخَلَ عَلَى الْجُمْلَةِ لَامُ
 قَسَمٍ نَحْوُ : (١)

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيَّيَ إِنْ الْمَتَايَا لَا يَطِيشُ سِهَامُهَا
 هَكَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ.

(١) قائله هو لبيد بن عامر الجعفري ، وليس في ديوانه إلا الشطر الثاني حيث يقول :

صَادَفَنِي مِنْهَا غُرَةٌ فَأَصْبَنَتْهُ إِنْ الْمَتَايَا لَا يَطِيشُ سِهَامُهَا

وهو في وصف بقرة صادفتها الذئاب فأصبحت ولدها وهو من قصيدة طويلة وأولها هو قوله :

غَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بِيَمِينِي ثَابِدٌ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

والقصيدة من الكامل ، وصدر الشاهد في الديوان : ٣٠٨ بشرح الطوسي.

ينظر التصريح : ٢٥٤ / ١ ، ومع الهوامع : ١٥٤ / ١ ، والكتاب ١١٠ / ٣ ، ومعني اللبيب :

٤٠٧ ، وتحليص الشواهد : ٤٥٣ ، والخزانة : ١٥٩ / ٩ ، والدرر : ٢٦٣ / ٢ ، وشرح

شواهد المعني : ٨٢٨ ، وابن الناظم : ٧٨ ، وأوضح المسالك : ٦١ / ٢ .

اللغة : قوله : " غفت " أي درست وانمحت ، و : " محلها " حيث حلوا ونزلوا ، و : " مقامها "

حيث أقاموا ، قوله : " ثابداً " أي توحش و : " الغول " بفتح الغين المعجمة وسكون الواو اسم

موضع ، وكذلك " الرجاء " وهو بكسر الراء والجيم ، قوله : " صادفت منها " أي صادفت

الذئاب من البقرة فأصبحت ولدها .

الاستشهاد فيه : على أن لام القسم والابتداء في قوله : " لتأتين مني " علقت علمت عن

العمل أي منته من الاتصال بما بعده والعمل في لفظه ؛ لأن ما له صدر الكلام لا يصح أن

يعمل ما قبله فيما بعده ، فإن قلت : ما الفرق بين الإلغاء والتعليق ؟ فإن المفعولين في كل

واحد من الموضعين يرجع إلى أصله وهو الرفع ؟ قلت : كل واحد منهما متصل معناه بالجملة

لكن المفعلي لا عمل له فيها لا لفظاً ولا تقديراً ، فهو مزل معها مزالة حرف مهمل ، والمعلق

عامل فيها بمعنى فهو معها بمزالة المبني حقه أن يظهر فيه عمله لولا المانع في المعمول .

وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا لَمْ يَذْكُرُوا لَامَ الْقِسْمِ فِي أَسْبَابِ التَّغْلِيْقِ ^(١) وَهُوَ السَّصْحِيْحُ ،
وَذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُعْلَقَ عَنْهَا الْفِعْلُ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي تَقَعُ جَوَابًا
لِلْقِسْمِ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ فَتَدَافَعَا .

وَمِمَّا ظَهَرَ لِي أَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ التَّغْلِيْقِ : "لَعَلَّ" ^(٢) وَهُوَ شَيْءٌ أَهْمَلَهُ التَّحْوِيلُونَ ،
وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ نَصًّا لِبَصْرِيٍّ وَلَا لِكُوفِيٍّ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ ، وَأَنَّهُ
مَسْمُوعٌ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ وَإِنْ لَمْ يَنْبَغِ التَّحْوِيلُونَ عَلَيْهِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٣) : { وَإِنْ أَذْرِي
لَعَلَّهُ فَتَنَةٌ لَكُمْ } ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ^(٤) : { وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي } ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ^(٥) : { لَا
تُدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا } .

و : " دَرَى " من الأفعالِ الَّتِي تُعْلَقُ كَمَا عُلِّقَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٦) : { وَإِنْ
أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ؟ } ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ^(٧) : { وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ } ،
^(٨) { وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ } .

(١) ينظر التصريح : ٢٥٤ / ١ ، وفتح الهوامع : ١٥٤ / ١ ، والكتاب : ١١٠ / ٣ ، وشرح
التسهيل للمراي : ٢٨٧ / ١ ، ٢٨٨ وفيه يقول : " وفي الغرة ولام القسم لا تعلق ..
واسقط كثير ذكر لام القسم من الملاحظات " .

(٢) انظر نضه في التذييل والتكميل : ٨٤ / ٦ ، وقد ذكر فيه : وكنت قد ذكرت في منهج
السالك في الكلام على ألفية ابن مالك أنه ظهر لي أن من الملاحظات لعل ، وهذا يدل على أن
شرح الألفية ألف قبل شرح التسهيل .

(٣) من الآية : ١١١ من سورة الأنبياء .

(٤) الآية : ٣ من سورة عبس .

(٥) من الآية : ١ من سورة الطلاق .

(٦) من الآية : ١٠٩ من سورة الأنبياء .

(٧) الآية : ٣ من سورة الحاقة .

(٨) الآية : ٣ من سورة الفارعة .

وَأَمَّا كَانَتْ مِنْ أَسْبَابِ التَّغْلِيْقِ لَشَبَّهَهَا بِأَدَوَاتِ الاسْتِفْهَامِ حَتَّى أَنْ بَغَضَ
الْكُوفِيِّينَ زَعَمَ أَنَّ : " لَعَلَّ " تَكُونُ اسْتِفْهَامًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابٍ : " إِنْ " .

قَالَ صَاحِبُ الْوَاضِحِ ^(١) : " لَعَلَّ " مِنْ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ ، يَقُولُ الْعَرَبِيُّ
لِمُخَاطَبِهِ : لَعَلَّكَ تُسَبِّحُنِي فَأَعَايَبَكَ ، يُرِيدُ : هَلْ تُسَبِّحُنِي ؟ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَهُ
الْمَثَلُ الْأَعْلَى ^(٢) : { لَا تَذَرِنِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا } ، فَجَعَلَ " لَعَلَّ " فِي
مَوْضِعِ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ مَقْرُونًا بِدَلِيلِ الاسْتِفْهَامِ وَهُوَ : " تَذَرِنِي " . انتهى كلامه .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ مَا يَحُوزُ فِيهِ التَّغْلِيْقُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْأَوَّلُ لَا
يَدْخُلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَ وَمَا بَعْدَهُ مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ؟ ،
فَيَحُوزُ فِي : " زَيْدٍ " وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : التَّصْبُّ وَهُوَ الْأَوَّلَى ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ
الثَّانِي .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ،
و : " عَلِمْتُ " مُعَلَّقَةٌ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ أَبُو مَنْ هُوَ ؟ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولَيْهِمَا
هَكَذَا قَالُوا .

فَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ مُتَّفِقَةً نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْدًا مَا هُوَ قَائِمٌ ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا لَامُ
الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْدًا لِأَبُوهِ قَائِمٌ ، أَوْ : " إِنْ " وَفِي خَبَرِهَا اللَّامُ نَحْوُ : عَلِمْتُ
زَيْدًا إِنْ أَبَاهُ لِقَائِمٌ ، فَلَا نَصَّ أَعْرِفُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ التَّحْوِيلَيْنِ فِي ذَلِكَ .

فَهَلْ تَجْرِي الْجُمْلَةُ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَجْرَى الْجُمْلَةِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ أَمْ ذَلِكَ
مُخْتَصَرٌ بِالْجُمْلَةِ الاسْتِفْهَامِيَّةِ ؟ ، وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : الْجُمْلَةُ الَّتِي تُعَلِّقُ عَنْهَا
هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَى قِسْمَيْنِ : خَبَرِيَّةٌ وَغَيْرُ خَبَرِيَّةٍ .

(١) بحث عنه في الواضح في علم اللغة العربية للزبيدي فلم أحده .

(٢) من الآية : ١ من سورة الطلاق .

فَالْخَبَرِيَّةُ : تَعْلُقُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بِهَا نَحْوُ : عَلِمْتُ لَزَيْدًا قَائِمًا ، وَعَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ قَدْ يَتَعْلَقُ بِالْوُجُودِ ، وَقَدْ يَتَعْلَقُ بِالْعَدَمِ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْخَبَرِيَّةِ نَحْوُ : عَلِمْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ؟ ، فَإِنَّهُ يَشْكُلُ انْعِقَادُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ بِالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ الَّتِي هِيَ : " عَلِمْتُ " ؛ لِأَنَّ عَلِمْتُ تُفِيدُ حُصُولَ الْعِلْمِ ، وَأَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ؟ ، مَعْنَاهُ : طَلَبُ الْإِعْلَامِ بِمَنْ فِي الدَّارِ ، فَهَذَا الْكَلَامُ يُدْفِعُ أَوَّلَهُ آخِرَهُ ؛ لِأَنَّ حُصُولَ الْعِلْمِ يُتَنَاقَى طَلَبُ الْعِلْمِ ، فَمَنْ حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ لَا يَطْلُبُ تَحْصِيلَ الْعِلْمِ ، وَلَا يُعْقَلُ أَنْ يَكُونَ طَلَبُ الْإِعْلَامِ بِذَلِكَ مُتَعَلِّقًا لِتَفْيِ الْعِلْمِ أَوْ إِبْتَائِهِ .

وَهَلْ يُنْفَى أَوْ يُثَبَّتُ إِلَّا النِّسْبُ الْخَبَرِيَّةُ لَا النِّسْبُ الَّتِي لَيْسَتْ بِخَبَرِيَّةٍ ؟ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا مِمَّا صَوَّرْتُهُ صُورَةَ الْاسْتِفْهَامِ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ، فَإِذَا قُلْتُ : عَلِمْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ، فَمَعْنَاهُ : عَلِمْتُ الَّذِي هُوَ فِي الدَّارِ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي عُلِقَ عَنْهُ الْفِعْلُ لَيْسَ مَعْنَاهُ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَلِذَلِكَ لَا يَكُونُ لَهُ جَوَابٌ أَثَبَّةً بِخِلَافِهِ إِذَا لَمْ يَتَعْلَقْ عَنْهُ الْفِعْلُ ، فَإِذَا قَالَ : أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ اسْتَدْعَى جَوَابًا ، وَقَدْ قَالَ سَيِّوِيَّةٌ مَا نَصَّهُ : كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَدْ عَلِمْتُ أَرْيَدُ نَسْمَ أَمْ عَمْرُو ؟ ، أَرَدْتُ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَيُّهُمَا نَسْمَ . انتهى .^(١)

فَقَوْلُ سَيِّوِيَّةٍ : " أَرَدْتُ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَيُّهُمَا نَسْمَ " ، نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَادُ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ أَثَبَّةً ، وَجَمِيعُ الْمُثَلِّ الَّتِي أَوْرَدَهَا سَيِّوِيَّةٌ فِي الْبَابِ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ هَذَا النَّصُّ مِمَّا صَوَّرْتُهُ صُورَةَ الْاسْتِفْهَامِ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى الْاسْتِفْهَامِ أَصْلًا .

وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ بْنِ الْبَاقِ عَلَى ذَلِكَ - أَيْضًا - قَالَ مَا نَصَّهُ : عَلِمْتُ أَرْيَدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى^(٢) : { لَتَعْلَمُنَّ أَيُّ الْأَحْزَابِ } ؛ لَيْسَ حَرْفُ الْاسْتِفْهَامِ هُنَا لِمَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنْ مَا أَخْبَرَ أَنَّهُ يَعْلَمُهُ . انتهى .

(١) الكتاب لسيويو : ٢٣٦ / ١ .

(٢) من الآية : ١٢ من سورة الكهف .

وَقَالَ بَعْضُ حَذَائِ شُبُوحِنَا فِي قَوْلِ الرَّجَّاجِيِّ : قَدْ عَلِمْتُ أَرِيدُ عِنْدَكَ أَمْ
عَمْرُو ؟ ، مَا نَصُهُ : وَاعْلَمْ أَنَّ أَدَوَاتِ الاسْتِفْهَامِ اسْتَعْمِلَتْ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِمَجْرَدَةٍ مِنْ
مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ كَثِيرٍ ، وَذَلِكَ الْقَائِلُ : قَدْ عَلِمْتُ أَرِيدُ ثُمَّ أَوْ
عَمْرُو ؟ ، فَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ الَّذِي نَمَّ مِنْهُمَا ، وَأَرَادَ أَلَّا يُعَيِّنَهُ لِلْمُخَاطَبِ
فَجَاءَ بِالْفِظَةِ الاسْتِفْهَامِ تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا فِي الْإِنْبَاهِ عَلَى الْمُخَاطَبِ .

فَهَذِهِ النُّصُوصُ مُتَضَافِرَةٌ مِنْ أَيْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَادُ بِهِ حَقِيقَةُ الاسْتِفْهَامِ ،
وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدٍ حَامِدُ بْنُ جَعْفَرِ الْبُلْخِيِّ ^(١) عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِيِّ أَنَّ مِرْوَانَ سَأَلَ
أَبَا الْحَسَنِ الْأَخْفَشَ فَقَالَ إِذَا قُلْتَ : أَرِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ ، أَفَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ ثُمَّ
كُونًا نَائِبًا وَلَكِنْ لَا تَذَرِي مَنْ أَيُّهُمَا هُوَ ؟ قَالَ : بَلَى ، قَالَ : فَلِمَ جِئْتَ بِالِاسْتِفْهَامِ ؟ .

قَالَ جِئْتُ بِهِ لِأَلَيْسَ بِهِ عَلَى الْمَخِيرِ مِنْ عَلِمْتَ ، فَقَالَ لَهُ مِرْوَانُ : إِذَا قُلْتَ :
قَدْ عَلِمْتُ مَنْ أَنْتَ ؟ ، أَرَدْتَ أَنْ تَلْبِسَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ نَفْسَهُ ، قَالَ : فَسَكَتَ ،
يَعْنِي : الْأَخْفَشُ ، قَالَ أَبُو عُثْمَانَ : عِنْدِي أَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : قَدْ عَلِمْتُ مَنْ أَنْتَ ؟ فَهُوَ لَا
يُرِيدُ أَنْ يَلْبِسَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ نَفْسَهُ ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ : قَدْ عَلِمْتَ مَنْ أَنْتَ ؟ أَخِيرُ
أَمْرُكَ أَمْ شَرُّ ؟ ؛ كَمَا تَقُولُ قَدْ عَلِمْتَ أَمْرَكَ . انْتَهَى .

وَكَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الشُّلُوبِيْنَ يَرْوِي عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ
عَلَى حَذَفٍ مُضَافٍ ، وَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ : قَدْ عَلِمْتَ جَوَابَ هَذَا الْكَلَامِ ، وَكَانَ يُفْتَنِي بِهِ
وَيَرَاهُ فِي بَعْضِ إِقْرَائِهِ ^(٢) .

(١) تُوُفِيَ سَنَةَ (٥٣٨ هـ) أَخَذَ عَنِ الرَّغُشَرِيِّ .

(٢) قَالَ الشُّلُوبِيْنَ : " وَالْمَانِعُ فِي التَّقْدِيرِ نَحْوُ قَوْلِكَ : عَلِمْتَ أَيُّهُمْ قَائِمٌ لِأَنَّ هِزَةَ الاسْتِفْهَامِ مُقَدَّرَةٌ
فِي أَصْنََاءِ الاسْتِفْهَامِ كُلِّهَا ، فَإِذَا قُلْتَ : عَلِمْتَ أَيُّهُمْ قَائِمٌ ، فَأَيُّهُمْ قَائِمٌ نَائِبٌ مَنَابٍ قَوْلِكَ :
أَرِيدُ مِنْهُمْ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو أَمْ بَكَرٌ وَلِذَلِكَ بَنَيْتُ لِنَتَضَمُّنِهَا مَعْنَاهُ " . شَرَحَ الْمَقْدَمَةَ الْجُزْئِيَّةَ : ٦٩٩ .

والأحسن ما قدّمناه أولاً من نُصوصِ الأئمة ، وكثير في لسانِ العربِ أن يكون الكلام لفظه مخالفاً لمعناه ؛ ألا تَرى مَجِيءَ الأمرِ بِصورةِ الخبرِ ، ومَجِيءَ الخبرِ بِصورةِ الأمرِ ، وكَلَامَ العربِ في تَرْكِيبِهِ عَلَى ثلاثةِ أَقسامٍ :

القسمُ الأولُ : مطابقةُ اللفظِ للمعنى نحوُ : زَيْدٌ قائمٌ ، وما قام زيد ، وشبه ذلك.

والثاني : غلبةُ اللفظِ عَلَى المعنى نحوُ قولهم : أَظُنُّ أَنْ تُقُومَ ، أَجْمَعُوا عَلَى صِحَّتِهَا ، وأبطل أكثرُ التَّحَوُّيِّينَ : أَظُنُّ قِيَامَكَ ، ومعنى أَنْ تُقُومَ : قيامك ، وإنما جازَ ذلك ؛ لأنَّ الظَّنَّ لَا يَكْتَفِي بِكَلِمَةٍ واحدةٍ ، و : " أَنْ تُقُومَ " كلمتان في اللفظِ ، فَقَدْ اشْتَمَلَ " أَنْ تُقُومَ " عَلَى مُسْتَدٍّ وَمُسْتَدٍّ إِلَيْهِ بخلاف : " قيامك " فإنه كلمةٌ واحدةٌ ، ولا إسنَادَ فِيهِ .

والقسم الثالث : غلبةُ المعنى عَلَى اللفظِ نحوُ : لَيْتَ شِعْرِي زَيْدًا ما صنع ، حَذَفَ مِنْ : " لَيْتَ " اسمُ الْمُتَكَلِّمِ وَلَمْ يَظْهَرْ لِلَّيْتِ خَبَرٌ ، ولا يَحْوَزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ لَيْتَ مِنْ أَحْوَاثِهَا ، لا يقالُ إِن شِعْرِي أَبَاكَ ما صنع ، والمعنى : لَيْتَنِي أَشْعُرُ بِمَا صَنَعَ أَبُوكَ ، فَهَذَا مِمَّا غَلَبَ فِيهِ الْمَعْنَى عَلَى الْلفْظِ .

وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ مَسْأَلَتُنَا الَّتِي نَحْنُ نَتَكَلَّمُ فِيهَا وَهُوَ أَنَّ صُورَتَهُ صورةُ الاستِفْهَامِ ومعناه عَلَى غَيْرِ الاستِفْهَامِ ، فَهُوَ مِمَّا غَلَبَ فِيهِ الْمَعْنَى عَلَى الْلفْظِ ، وَإِذَا كَانُوا قَدْ أَتَوْا بِمَا صُورَتَهُ الاستِفْهَامِ وَمَعْنَاهُ عَلَى غَيْرِ الاستِفْهَامِ وَلَمْ يَدْخُلُوا عَلَيْهِ مَا يُغَيِّرُهُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللفظيةِ فَلَا يُغَيِّرُوهُ مَعَ الْعَوَامِلِ اللفظيةِ أَوَّلَى وَأُخْرَى ؛ لِأَنَّ فِي اللفْظِ الْمُتَقَدِّمِ مَا يَرُشِدُ إِلَى الْمَعْنَى وَيَدُلُّ عَلَيْهِ لِتَعَلُّقِهِ بِهِ بِخِلَافِ مَا لَمْ يَتَقَدِّمِ عَلَيْهِ لَفْظٌ يَطْلُبُ الْمَعْنَى وَيَسْتَدْعِيهِ ، مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي مَعْنَى التَّعْظِيمِ والتَّعَجُّبِ : أَيُّ رَجُلٍ أَنْتَ ؟ ، الْمَعْنَى : مَا أَكْمَلَكَ رَجُلًا ، فَصُورَتُهُ صورةُ الاستِفْهَامِ ، ومعناه لَيْسَ معناه ، وَلِذَلِكَ لَا يُجَابُ مِثْلُ هَذَا الاستِفْهَامِ فَقَدْ غَيَّرُوهُ عَنِ الاستِفْهَامِ إِلَى غَيْرِهِ وَلَمْ يَدْخُلُوا عَلَيْهِ عَامِلًا ، فَإِذَا أَدْخَلُوا عَلَيْهِ الْعَامِلَ كَانَ أَجْدَرُ أَنْ يُغَيَّرَ ، وَكَانَ قِيَاسُ الْعَامِلِ

أَنَّهُ كَمَا غَيَّرَهُ مَعْنَى أَنْ يُغَيَّرَ لَفْظًا وَيُؤَثَّرَ فِيهِ النَّصْبُ ؛ لَكِنْ رَاعُوا صَوْرَةَ الِاسْتِفْهَامِ فَلَمْ يُعْمِلُوا فِيهِ مَا قَبْلَهُ لَفْظًا ، وَإِنْ كَانَ غَامِلًا فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ ، وَذَلِكَ إِذَا عَطَفُوا عَلَى مَوْضِعِ الْمُعْلَقِ عَنْهُ نَصَبُوا فَيَقُولُونَ : ظَنَنْتُ لَزِيدًا قَائِمًا وَعَمْرًا شَاخِصًا ، وَعَلِمْتُ مَا زَيْدًا قَائِمًا وَعَمْرًا مُنْطَلِقًا.

وقوله : " والاستفهام ذال له انختم " يدخل تحته ثلاثة أشياء : اسم الاستفهام نحو : علمت أيهم قائم ؟ ، والمضاف إليه نحو : علمت غلام أيهم أنت ؟ ، وما دخلت عليه أداته نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو ؟ .

قوله :

لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنٍ تَهْمَةٍ تَعْدِيَّةٌ لِوَاحِدٍ مُتَرَمَّةٌ

لَمَّا قَدَّمَ أَنْ : " عِلْمٌ ، وَظَنٌ " تَنْصِبُ جُزْأَيِ الْإِبْدَاءِ ، فَتَعْدِي إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ وَكَانَ لهُمَا حَالٌ لَا تَدْخُلَانِ فِيهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ بَلْ إِنَّمَا تَنْصِبَانِ مَفْعُولًا وَاحِدًا بَيْنَ ذَلِكَ فَقَالَ : " لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ " يعني : أَنْ الْعِلْمُ إِذَا كَانَ مُعَامَلًا مُعَامَلَةَ الْعِرْفَانِ فِي كَوْنِهِ جَعَلَ مُتَعَلِّقَةً الْمُفْرَدَاتِ تَعْدِي إِلَى وَاحِدٍ^(١).

وَالْمَشْهُورُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ جَعَلَتِ الْعِلْمَ مُتَعَلِّقًا بِالنَّسَبِ الْخَبَرِيَّةِ ، وَجَعَلَتِ الْمَعْرِفَةَ مُتَعَلِّقَةً بِتَصَوُّرِ الْمُفْرَدَاتِ ، وَرَبَّمَا جَعَلَتِ الْعِلْمَ مُتَعَلِّقًا بِالتَّصَوُّرَاتِ ، فَتَعْدِي : " أدراك " إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ.

وَقَدْ رَأَى الْعَبْدِيُّ^(٢) ، وَابْنُ بَابِشَاذٍ^(٣) ، وَابْنُ الطَّرَاوَةِ إِبْدَاءَ فَارِقٍ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا لَا يَقُومُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

(١) من أمثله قوله تعالى : { وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا } (النحل : ٧٨)

(٢) هو أحمد بن بكر بن بقية العبدي أبو طالب أحد الأئمة المشهورين ، له شرح الإيضاح وشرح كتاب الجرسي ، توفي سنة (٤٠٦ هـ) . بغية الوعاة : ٢٩٨ / ١ .

(٣) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم أبو الحسن النحوي السعدي . توفي سنة (٤٦٩ هـ) ينظر بغية الوعاة : ١٧ / ٢ .

وأما : " الظنُّ " إِذَا كَانَ بِمَعْنَى التَّهْمَةِ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا ، أَيْ : أَتَّهَمْتُ زَيْدًا.

والمعجبُ مِنْ هَذَا النَّاطِمِ أَنَّهُ ذَكَرَ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ ، وَأَبْدَى لَهُمَا مَعْنَى لَا يَكُونَانِ بِهِ دَاخِلَيْنِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَأَهْمَلْ مَا سِوَاهُمَا مِنْ أَعْمَالِ هَذَا الْبَابِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ : " وَجَدَ " إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : " حَقَّقَ " تَعَدَّتْ بِحَرْفِ جَرٍّ ، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى أَصْلُهَا تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ^(١) ، وَكَانَتْ بَاقِيهَا تُسْتَعْمَلُ دَاخِلَةً عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَغَيْرِ دَاخِلَةٍ ، وَذَكَرَ مَعَانِيهَا فِي الْكُتُبِ الْمَبْسُوطَةِ.

قَوْلُهُ :

وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا الْوَرِ مَّا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتَمَى

تَقَدَّمَ أَنَّ : " رَأَى " تُنْصَبُ الثَّانِي إِذَا كَانَتْ لِعِلْمٍ أَوْ تَرْجِيحٍ ، وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ لِإِعْتِقَادٍ ، وَذَكَرَ النَّاطِمُ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ حَلْمِيَّةً تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :^(٢) {إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خَمْرًا}.

وَلَمَّا كَانَتْ : " رَأَى " الْمَتَامِيَّةُ لَيْسَتْ رُؤْيَةً حَقِيقِيَّةً إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّمَثِيلِ وَالتَّخْيِيلِ أُخْرِجَتْ مَجْرًى : حَسِبَ ، وَخَالَ ؛ إِذْ هُمَا لِتَصَوُّرِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتٍ وَلَا دَلِيلٍ ، فَجَعَلُوها تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا قَدْ تَعَدَّتْ إِلَى ضَمِيمَيْنِ مُتَصِلَيْنِ لَوَاحِدٍ : أَحَدَهُمَا الضَّمِيمُ الْمُسْتَكِنُ فِي : " أَرَانِي " وَهُوَ الْفَاعِلُ ، وَالْآخَرُ الْبَاءُ ، وَالرَّائِي هُوَ الْمَسْرُاي فَهُمَا وَاحِدٌ.

(١) ينظر توضيح المقاصد : ١ / ٣٨٦ ، تقول في ذلك : وجدت الضالة ، أي لقيتها.

(٢) من الآية : ٣٦ من سورة يوسف.

ولا يحوز ذلك إلا فيما كان من أفعال القلوب داخلاً على المبتدأ والخبر ؛
ألا ترى أنه لا يحوز أبصرني ، ولا نظرتني ، إنما يقال في هذا ونحوه : أبصرت
نفسي ، أو إياي أبصرت إلا ما شذ من ذلك ، وهما لفظتان : عديمتي وفقدتني ، ولا
يُقاسُ عليهما .

ومن زعم أن : " رأى " إذا كانت بصرية تعدت إلى اثنين مستندلاً بما روي
في الحديث من قول عن عائشة - رضي الله عنها - ^(١) : " لقد رأيتنا مع رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - وما لنا طعام إلا الأسودان " فلا حجة فيه ؛ إذ هي بمعنى
العلم ، أي لقد علمتنا . ^(٢)

و : " رأى " تستعمل بمعنى : " علم " فتكون إذ ذاك من أفعال القلوب ،
ولا نجعله مما حمل على الشاذ الذي لا يُقاسُ عليه . ^(٣)

وقوله : " ولرأى الرؤيا " يريد بالرؤيا الحلمية ؛ كما فسرتها ؛ لكن اللفظ ليس
نصاً فيه ؛ لأن الرؤيا تستعمل مصدرًا لرأى مطلقاً سواء أكانت حلمية أم يقظية ،
ولكن المشهور استعمالها مصدرًا للحلمية .

(١) الحديث في مسند أحمد بن حنبل : ٢ / ٢٩٨ ، ٣٥٥ ن ٤٠٥ .

(٢) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٩٤ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٩٢ ، ٩٣ .

﴿ حذف المفعولين أو أحدهما للدليل ﴾

قَوْلُهُ :

وَلَا تُجِزْ هُنَا بِإِلَاءِ دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

الْحَذْفُ عَلَى قِسْمَيْنِ : اقْتِصَارٌ وَاجْتِصَارٌ ، فَحَذْفُ الْاِقْتِصَارِ حَذْفُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ ، وَحَذْفُ الْاجْتِصَارِ حَذْفُ الشَّيْءِ لِلدَّلِيلِ عَلَيْهِ فَنَقُولُ إِذَا حَذَفْتَ الْمَفْعُولَيْنِ اخْتِصَاراً جَازَ نَحْوُ قَوْلِهِ :^(١)

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حَبْثَهُمْ غَاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ؟

يُرِيدُ : وَتَحْسَبُ حَبْثَهُمْ غَاراً عَلَيَّ ، فَحَذَفَ لِلدَّلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ^(٢) ، وَإِذَا حَذَفْتُهُمَا اقْتِصَاراً فَفِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ :

أَحَدُهَا : الْمَنَعُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ ، وَبِهِ قَالَ النَّاطِمُ^(٣) ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ وَلَا تُجِزْ هُنَا بِإِلَاءِ دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ.....

الثَّانِي : الْجَوَازُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٤).

(١) قائله هو الكميث بن زيد الأسدي ، وهو من الطويل ، انظر الكميث بن زيد وقصائده الهاشميات ص ١١٩ (عبد المتعال الصعيدي) وهو في مدح آل البيت.

الاستشهاد فيه : قوله : "وتحسب" حيث حذف منه المفعولان وهو جائر بالإجماع وذلك ؛ لأجل الاختصار ولكن عند قيام القرينة وليس ذلك بمطلق. وانظر البيت في التذييل والتكميل : ٩ / ٦ ، وينظر الحزاة : ١٣٧ / ٩ ، والدرر : ٢٢٧ / ١ ، وشرح التصريح : ٢٥٩ / ١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٦٩٢ ، والمحتسب : ١٨٣ / ١ ، والشاهد : ٣٥٢ من شواهد العيني ، ومع الموامع للسيوطي : ١٥٢ / ١ ، والأشموني بحاشية الصبان : ٣٥ / ٢ ، وتوضيح المقاصد : ٢٨٨ / ١ ، وأوضح المسالك : ٦٩ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٥٥ / ٢ .

(٢) من ذلك - أيضاً - قوله تعالى : {أَيْنَ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ} (الأنعام : ٢٢).

(٣) ينظر مذهبه ومذهب الأخفش في شرحه للتسهيل : ٧٤ / ٢ ، ٧٥ ، والممع : ١٥٢ / ١ .

(٤) توضيح المقاصد : ٢٩٠ ، ٣٩١ ، والتذييل والتكميل : ١٢ / ٦ ، وينظر الأصول لابن السراج : ٢٤٢ / ٢ ، والممع : ١٥٢ / ١ ، ومنه قوله تعالى : {وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} (النحل : ٧٤)

الثالث : التفصيل ، فيحورُ ذَلِكَ فِي : ظَنَنْتُ وما فِي معناها ، ويُتَعَفِ فِي :
"عَلِمْتُ" وما فِي مَعْنَاهَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَعْلَمِ.^(١)

وَإِذَا حَذَفْتَ أَحَدَهُمَا اخْتِصَارًا فَالْجُمْهُورُ عَلَى حَوَازِ ذَلِكَ ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ جَدًّا ،
فَمِنْ حَذَفِ الْأَوَّلِ قَوْلِ النَّابِغَةِ :^(٢)

تَلَدُ لَطْفَمِهِ وَتَحَالٍ فِيهِ إِذَا تَبَهَّتْهَا بَعْدَ الْمَنَامِ

يُرِيدُ : وَتَحَالٍ مَا ذَكَرْتَ فِيهِ ، وَمَنْ حَذَفَ الثَّانِي قَوْلَ عَنَتَرَةَ :^(٣)

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَزَلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

(١) نسبه إليه المرادي في توضيح المقاصد : ١ / ٣٩٠ ، وهو في التذييل والتكميل : ١٢ / ٦ .

(٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة للنابغة بعنوان : " غناء من فروع المجد نام " في الديوان : ٦٥ .

اللفظة : وَتَحَالٍ بمعنى تظن ، وتبهتها بمعنى : أيقظتها بعد المنام .

موطن الشاهد فيه : قوله : " وَتَحَالٍ فِيهِ " يريد وَتَحَالٍ مَا ذَكَرْتَ فِيهِ .

(٣) قائله هو عنتره بن شداد العبسي ، من قصيدته المشهورة التي أولها هو قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ نَوْمِهِمْ

وهي من الكامل ، بشرح الزوزاني : ٤٣ وشرح ديوانه : ١١٨ ط : دار الكتب العلمية أولى

لسنة : ١٩٨٥ م ، وانظر الشاهد في الخصائص : ١١٦ / ٢ ، وجمع الهوامع : ١ / ١٥٢ ، والأشباه

والنظائر : ٢ / ٤٠٥ ، والأغاني : ٩ / ٢١٢ ، والخزانة : ٣ / ٢٧ ، والسدر : ٢ / ٢٥٤ ، والتذييل

والتكميل : ٦ / ١٤ ، وشرح شذور الذهب : ٤٨٦ ، وشرح شواهد المغني : ٤٨٠ ، والمقرب : ١ /

١١٧ ، توضيح المقاصد : ١ / ٣٩٨ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٧٠ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٦ .

اللفظة : قوله : " وَلَقَدْ نَزَلَتْ إِلَى آخِرِهِ " يعني أَنْتَ عِنْدِي بِمَزَلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَ ذَلِكَ

و : " الْمُحِبِّ " بفتح الحاء بمعنى المحبوب والمستعمل في الكلام المحبوب ولكنه أجراه على أصله

من أحببت ، والمكرم على صيغة المفعول من الإكرام .

والشاهد فيه : في قوله : " فَلَا تَظُنِّي " هي معترض بين الحار والمجرور وبين متعلقه ، وقوله :

" غَيْرِهِ " مفعول أول لتظني ، ومفعوله الثاني محذوف تقديره : فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ واقعاً ، وهذا

الحذف للاختصار دون الاختصار ، وهو جائز عند الجمهور خلافاً لابن ملكون .

يُرِيدُ : فَلَا تُظَنِّي غَيْرَهُ مِنِّي وَافِعًا أَوْ كَائِنًا ، وَذَهَبَ ابْنُ مَلَكُون^(١) إِلَى الْمَنَعِ^(٢)

وَإِذَا حَذَفْتَ أَحَدَهُمَا اقْتِصَارًا لَمْ يَحْزَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، فَكَمَا أَنَّ أَحَدَهُمَا لَا يُحْذَفُ اقْتِصَارًا فَكَذَلِكَ هَذَا لِأَنَّهُ يُبْقَى مُسْتَدٌّ بِلاَ مُسْتَدِّ إِلَيْهِ ، أَوْ مُسْتَدٌّ إِلَيْهِ بِلاَ مُسْتَدِّ ، وَقَالَتِ الْعَرَبُ : ظَنَنْتُ بَرْيَدَ ، فَحَذَفْتُ الْمَفْعُولَيْنِ وَعَدْتُ : " ظَنَّ " بِالْبَاءِ وَلَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ وَإِلَّا كَانَ يَلَزِمُ ذِكْرُ اسْمِ آخِرٍ وَلَكِنَّهَا ظَرْفِيَّةٌ ، أَيْ جَعَلْتُ ظَنِّي فِي زَيْدٍ وَأَوْفَعْتُ بِهِ ظَنِّي ، فَهَذَا نَصٌّ عَلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْفَاعِلِ وَحَذَفِ الْمَفْعُولَيْنِ اقْتِصَارًا ، وَقَالَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَةِ^(٣) :

فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوا بِالْفَيِّ مُدَجِّجٌ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ^(٤)

(١) ابن ملكون : هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي أبو إسحاق الإشبيلي له شرح على الحماسة وشرح للجمل الزجاجي ونكت على كتاب البصرة للصيرفي ، توفي سنة (٥٨١ هـ) . البلغة : ٦٢ - ٦٤ .

(٢) اعلم أن هناك خلافاً حول حذف أحد مفعولي " ظن وأخواتها " اختصاراً ، فالمنع مذهب ابن ملكون والجواز مذهب الجمهور ، وقد رد الجمهور مذهب ابن ملكون قياساً على جواز حذف خبر " كان " وورود الحذف شعراً ونثراً وفي الفصح من كتاب الله تعالى . ينظر شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان : ٣٥ / ٢ ، القضايا النحوية والصرفية في الجزء السادس عشر من كتاب روح المعاني للألويسي : ١٩٩ ، ٢٠٠ (ماجستير بالأزهر) ، شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٢٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٧٢ ، ٧٣ ، وشرح شذور الذهب : ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٣) من شعراء الجاهلية ، قتل يوم حنين مع قومه من المشركين ، وكان من ذوي الرأي . الشعر والشعراء : ٧٤٩ .

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة لدريد قاله في رثاء أخيه عبد الله ، وهي من القصائد المتقاة في الأصمعيات والحماسيات ، والمدجج : التام السلاح ، والسراة : الأشراف ، والفارسي المسرد : الدروع صنعت في بلاد فارس . ويستشهد به على حذف المفعولين والتقدير اجعلوهم موضع ظنكم ، وانظر الشاهد في ابن يعيش : ٨١ / ٧ ، والجمل : ١٩٩ ، وشرحه لابن عصفور : ١ / ٣٠٩ ، وأسرار العربية : ٦٤ ، وانظر القصيدة في الأصمعيات ص ١١٧ (دار صادر)

أَيُّ : اجْعَلُوا ظَنَكُمْ فِي أَلْفِي مُدَجِّجٍ ، وَقَالَ الْعَرَبُ : ظَنَنْتُ ذَلِكَ ، فَهَذَا عِنْدَ سَيِّوِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ ^(١) ، وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ ^(٢) ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَى مَا قُلْنَا مَسْأَلَتَانِ :

أَحَدُهُمَا : وَقُوعُ : " أَنْ " الْمُسَدَّدَةُ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، أَوْ : " أَنْ " الْمُخَفَّفَةُ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ بَعْدَ : " ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا " نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، فَسَيِّوِيهِ يَقُولُ : سَدَّ ذَلِكَ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَالْأَخْفَشُ يَجْعَلُ الثَّانِي مَحْذُوفًا فَيَقْدَرُ : ظَنَنْتُ قِيَامَ زَيْدٍ كَانَتْ .

الثَّانِيَةُ : ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا أَبُوهُ ، وَهُوَ إِذَا تَأَخَّرَ : " أَبُوهُ " وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْفَاعِلِ كَمَا مَثَّلْنَا ، فَلَا يَحُوزُ هَذَا عِنْدَنَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ سِوَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى مَعْنَى : ظَنَّ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ أَبُوهُ .

(١) ينظر الكتاب لسبيويه : ٣٩ / ١ - ٤١ .

(٢) انظر معاني القرآن : ٤٥ / ١ ، وشرح التسهيل : ٧٥ / ٢ ، والتذيل : ١٩ / ٦ .

﴿ إجراء القول مجرى الظن ﴾

قَوْلُهُ :

وَكُنْظُنْ أَجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ
مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
وَإِنْ بِيَعُضِ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ

ذَكَرَ النَّاطِقُ لِإِعْمَالِ الْقَوْلِ إِعْمَالَ الظَّنِّ شَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَلِيَّ اسْتِفْهَامًا وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الِاسْمُ نَحْوُ : أَيُّهُمْ تَقُولُ مُنْطَلِقًا؟
وَالْآخَرُ نَحْوُ : أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟.

الثَّانِي : أَلَّا يُفَصَّلَ بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ وَالْفِعْلِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَخْرُورٍ أَوْ
أَحَدَ مَعْمُولَيْهِ ، مِثَالُ الْفَصْلِ بِالظَّرْفِ : أَعِنْدَكَ تَقُولُ زَيْدًا قَائِمًا ؟ ، وَمِثَالُ الْمَخْرُورِ :
أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا قَائِمًا ؟ ، وَأَقَائِمًا تَقُولُ زَيْدًا ؟ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " أَوْ
عَمَلٍ " .^(١)

وَمِثَالُ الْفَصْلِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ : أَأَنْتَ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ؟ ، وَلَا يَحُوزُ هُنَا أَنْ
تُعْمَلَ : " تَقُولُ " إِعْمَالًا : " تُظَنُّ " ، لِأَنَّكَ فَصَلْتَ بَيْنَ أَدَاةِ الِاسْتِفْهَامِ وَبَيْنَ تَقُولُ
بِأَنْتَ وَلَيْسَ ظَرْفًا وَلَا مَخْرُورًا وَلَا مَعْمُولًا لِتَقُولُ ، وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ

(١) مثال ذلك من كلام العرب :

أبعد بعد تقول الدار جامعة شملني بهم أو تقول البعد محتوما

وفيه فصل بين الاستفهام والفعل بظرف ، ومن ذلك أيضاً :

أجهلاً تقول بني لؤي لعمر أيبك أم متجاهلين

وفيه فصل بين الاستفهام والفعل بأحد المعلومين.

ذَلِكَ فَأَرْجَبَ الْحِكَايَةَ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ النَّاطِمِ^(١) ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَحَازَ ذَلِكَ^(٢) ، وَنَقَلَ ابْنُ السَّيِّدِ أَنَّ سَيِّوِيَةَ يَخْتَارُ الْحِكَايَةَ ، وَأَنَّ غَيْرَهُ اسْتَوَى عِنْدَهُ الْفَصْلُ بِالْمُبْتَدَأِ وَعَدَمُ الْفَصْلِ فِي جَوَازِ الْإِعْمَالِ.

وَتَرَكَ النَّاطِمُ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ لِإِعْمَالِ الْقَوْلِ إِعْمَالَ الظَّنِّ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا.

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ لِمُخَاطَبٍ ، وَيُمْكِنُ أَنَّهُ اكْتَفَى عَنْ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ بِالتَّمْثِيلِ فَإِنَّهُ قَالَ : " وَكَتَنَظُّ اجْعَلْ تَقُولُ " فَإِنَّهُ أَتَى بِهِ مُضَارِعًا لِمُخَاطَبٍ.

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ بِاللَّامِ نَحْوُ : أَتَقُولُ لَزِيدٍ عَمْرُو مِنْطَلَقٌ ؟ ، فَإِنَّهُ لَا يَحْجُوزُ هُنَا إِعْمَالُ الْقَوْلِ إِعْمَالٌ : " أَتَنْظُنُّ " بَلْ تَتَحْتَمُ الْحِكَايَةُ ، وَلَمْ يَسِنَّ النَّاطِمُ فِي عَمَلِ الْقَوْلِ عَمَلَ الظَّنِّ بِالشَّرُوطِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، أَمْ هُوَ عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ فِي الْعَمَلِ أَمْ عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ ؟.

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٩٥ / ٢ ، وقال سيويو : " فإن قلت : أ أنت تقول زيد منطلق رفعت لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ؛ كما فصل في قولك : أ أنت زيد مررت به ، فصارت بمؤولة أخواتها وصارت على الأصل قال الكمي :

أجهالا تقول بني لوي لعمر أهلك أم متجاهلينا

..... وإن شئت رفعت عما نصبت فجعلته حكاية ، وزعم أبو الخطاب وسألته غير مرة أن ناساً من العرب يوثق بعريتهم وهم بنو سليم يعملون باب قلت أجمع مثل ظننت . الكتاب لسيويو : ١٢٣ / ١ ، ١٢٤ .

(٢) أجاز الكوفيون وكثير من البصريين النصب ولم يعتدوا بأن فاصلاً ، قيل لأن الاستفهام يطلب الفعل فأنت فاعل بفعل مقدر وذلك لأن الفعل واقع على الاسمين فينصبهما . ينظر التذيل والتكميل : ١٣٩ / ٦ .

والذي نصَّ النَّاسُ عليه : الْخِيَارُ بَيْنَ أَنْ تُعْمِلَهُ إِعْمَالُ الظَّنِّ فَتَنْصِبَ بِهِ الْجَزَائِنِ
وَبَيْنَ أَنْ تُحْكِمِي بِهِ ، وَإِنْ اسْتَوْفَى الشُّرُوطَ ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
مَشْهُورِ لُغَاتِ الْعَرَبِ.

وَإِذَا أَعْمَلَ إِعْمَالُ الظَّنِّ فَهَلْ هُوَ بِمَعْنَى الظَّنِّ أَوْ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى
مَعْنَى الْقَوْلِ ؟ ، وَإِنْ أَعْمَلَ اللفظَ إِعْمَالُ الظَّنِّ فِيهِ خِلَافٌ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا أَعْمَلَ
لَفْظَهُ إِعْمَالُ الظَّنِّ كَانَ بِمَعْنَى الظَّنِّ ؛ أَلَا تَرَى إِلَى مَا رَوَى الْكِسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ :
أَتَقُولُ : لِلْعَمِيَانِ عَقْلًا ؟ إِنَّمَا الْمَعْنَى فِيهِ عَلَى الظَّنِّ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :^(١)
مَتَى تَقُولُ : الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا يُدْنِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

معناه : مَتَى تَظُنُّ.^(٢)

قَوْلُهُ :

وَأَجْرِي الْقَوْلَ كَظَنٍّ مُطْلَقًا عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوُ : "قُلْ ذَا مُشْتَقًا"

يعني بقوله : " مطلقاً " أي لَيْسَ مُشْرُوطاً فِيهِ الشُّرُوطُ الْمُتَقَدِّمَةُ ، بَلْ يَفْعَلُ
الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ وَالْأَمْرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمُصَدِّرُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مِمَّا

(١) قائله هو هدية بن خشرم بفتح الحاء المعجمة بعدها شين معجمة وراء مهملة ، شاعر متقدم
من بادية الحجاز ، وانظر الشاهد في تخلص الشواهد : ٤٥٦ ، والخزاعة : ٣٢٦ / ٩ ، والدرر :
٣٧٢ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٩٥ / ٢ ، وابن الناطم : ٨٠ ، وشرح ابن عقيل :
٥٩ / ٢ ، والشاهد رقم : ٣٦٢ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " القلوص " بضم القاف وضم اللام المخففة وفي آخره صاد مهملة وهو جمع
قلوص بفتح القاف وهي الشابة من النوق وهي بمثالة الجارية من النساء ، قوله : " الرواسم "
جمع راسمة من الرسم بالسین المهملة وهو نوع من سمر الإبل.
الاستشهاد فيه : في قوله : " تقول " حيث أجرى مجرى الظن لتضمنه معناه عند كونه بلفظ
المضارع للمخاطب التالي للاستفهام وهو قوله : " متى " .

(٢) راجع في ذلك : التذييل والتكميل : ١٣٥ / ٦ .

اشترطَهُ غَيْرُهُمْ ، فنقول قال زيدٌ عمراً مُنْطَلِقاً ، ويقول زيدٌ عمراً مُنْطَلِقاً ، كُلُّهُ بِمَعْنَى الظَّنِّ ، أَتَشَدُّ بَعْضُهُمْ :

إِنْ سُلِّمَ مِنْ تَنَازُعٍ لَبَهُ وَمَنْ يَتَارَعَهَا فَقَلُّهُ قَدْ خُلِجَ^(١)

وقد حُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ - أَيْضاً - مَذَاهِبٌ فِي إِعْمَالِ الْقَوْلِ إِعْمَالًا : " الظَّنُّ " غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ لُغَةِ سُلَيْمٍ ، وَمِنْ لُغَةِ عَامَةِ الْعَرَبِ الَّذِي اشْتَرَطُوا فِي إِعْمَالِهِ الشَّرْطَ السَّابِقَ لَا يَلِيقُ ذِكْرُهَا بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ .

(١) يَتَانِ مِنَ الرَّحْزِ الْمَشْطُورِ لَا قَائِلَ مَعْلُومَ لَهَا ، وَهِيَ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٤٣٦ / ٦ ، وَارْتِشَافِ الضَّرْبِ : ٧٨ ، الشَّاهِدُ فِيهِ : فَقَلُّهُ وَهُوَ فِعْلٌ أَمْرٌ بِمَعْنَى ظَنَّهُ .

(أَرَى وَأَعْلَم)

قَوْلُهُ :

إِلَى ثَلَاثَةِ رَأْيٍ وَعِلْمًا عَدُّوا إِذَا صَارَ أَرَى وَأَعْلَمًا

ذَكَرَ مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ وَهِيَ سَبْعَةٌ : " أَعْلَمَ ، وَأَرَى ، وَأَتَبَّأ ، وَتَبَّأ ، وَأَخْبَرَ ، وَخَبَّرَ ، وَحَدَّثَ " ، هَذِهِ أَقْصَى مَا جَمَعَ النَّاسُ مِنْ هَذَا التَّنَوُّعِ وَذَلِكَ بَعْدَ الاسْتِقْرَاءِ الثَّامِ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ .

وَالْحَقُّ الْأَخْفَشُ بِـ : " أَعْلَمَ وَأَرَى " مَا أَمَكُنْ نَقْلُهُ بِالْهَمْزَةِ مِنْ بَابِ : " طَنَنْتُ " قِيَاسًا ، فَاجْتَازَ : أَطَنَنْتُ عَمْرًا زَيْدًا قَائِمًا ، وَأَزَعَمْتُ بَكْرًا خَالِدًا مُنْطَلِقًا ، وَأَخَلْتُ مُحَمَّدًا بَشْرًا قَائِمًا ، وَأَوْجَدْتُ سَعْدًا بَكْرًا خَارِجًا ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا .^(١)

وَذَكَرَ الْحَرِيرِيُّ^(٢) - أَيْضًا - أَنَّ فِيمَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ : " عَلِمَ " . الَّتِي نَقَلْتُ بِالتَّضْعِيفِ مِنْ : " عَلِمَ " الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ سَيِّوِيَّةِ أَنَّ النِّقْلَ بِالتَّضْعِيفِ سَمَاعٌ فِي الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمِ بِالْهَمْزَةِ قِيَاسٌ فِي اللَّازِمِ سَمَاعٌ فِي الْمُتَعَدِّي^(٣) ، وَقِيلَ بِالْقِيَاسِ فِي التَّضْعِيفِ ، وَقِيلَ بِالسَّمَاعِ فِيهِمَا .^(٤)

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : " زَادَ الْأَخْفَشُ أَظُنَّ وَأَحْسَبُ وَأُخَالُ وَأُزَعِمُ وَأُوجِدُ ، وَالْحَقُّ غَيْرُهُ أَرَى

الْخَلْمِيَّةَ سَمَاعًا " . تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلُ الْمَقَاصِدِ : ٧٤ .

(٢) الْقَاسِمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَثْمَانَ الْبَصْرِيِّ الْإِمَامَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَرِيرِيِّ أَلْفَ الْمُلْحَةِ وَدَرَةَ

الْفَوَاصِلِ وَالْمَقَامَاتِ ، وَتُوفِّيَ سَنَةَ (٥١٦ هـ) . الْبَغِيَّةُ : ٢ / ٢٥٧ وَمَا بَعْدَهَا .

(٣) يَنْظُرُ الْكِتَابُ لِسَيِّوِيَّةِ : ٤١ / ١ - ٤٣ .

(٤) يَنْظُرُ مَذْهَبُ سَيِّوِيَّةِ فِي تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ وَتَكْمِيلِ الْمَقَاصِدِ : ٧٤ ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي التَّنْذِيلِ

وَالْتَكْمِيلِ : ١٦٩ / ٦ : " وَذَكَرَ فِي الْبَسِيطِ فِي الْهَمْزَةِ أَرْبَعَةَ مَذَاهِبَ : لَيْسَ بِقِيَاسٍ فِي كُلِّ

فَعْلٍ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْأَعْلَمِ ، قِيَاسٌ فِي كُلِّ فَعْلٍ إِلَّا مِنْ بَابِ عَلِمْتُ وَهُوَ رَأْيُ أَبِي

عَمْرٍو وَغَيْرِهِ .. قِيَاسٌ فِي كُلِّ فَعْلٍ غَيْرِ مُتَعَدٍّ لَمْ تَدْخُلْهُ الْهَمْزَةُ بِمَعْنَى مَا وَقِيلَ هَذَا رَأْيُ سَيِّوِيَّةِ ،

وَحَكَى غَيْرُهُ أَنَّ الْأَوَّلَ مَذْهَبُ الْمُرْدِ ، وَفَهُمْ بَعْضُهُمْ مِنْ سَيِّوِيَّةِ أَنَّهُ يَقِفُ مَعَ السَّمَاعِ كَالْمُرْدِ " .

والمستعمل المتفق عليه في هذا النوع بلا خلاف : " أَعْلَمَ ، وَأَرَى " ، فاما :
 " أَتَبَأَ ، وَتَبَأَ " فإلى واحدٍ بِنَفْسِهِ ، وإلى آخرٍ بِحَرْفِ الْحَرِّ ، وَخَيْرٌ وَحَدَّثَ كَتَبَأَ ،
 وَإِنَّمَا تَعَدَّتْ إِلَى ثَلَاثَةٍ عِنْدَ مَنْ رَأَى ذَلِكَ لَتَضَمُّنُهَا مَعْنَى : " أَعْلَمَ " ، وَالتَّضَمُّنُ لَا
 يَنْقَاسُ^(١).

وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ : " أَتَبَأَ ، وَتَبَأَ " يَتَعَدَّى بِنَفْسِهَا إِلَى اثْنَيْنِ ،
 وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ بَحْرِفِ الْحَرِّ أَكْثَرُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ دُونَهُ^(٢) ، قَالَ تَعَالَى :^(٣)
 { هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا } ، وَقَالَ تَعَالَى :^(٤) { يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَانِهِمْ فَلَمَّا
 أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَانِهِمْ } ، وَقَالَ تَعَالَى :^(٥) { أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى } ، وَقَالَ
 الشَّاعِرُ :^(٦)

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَغْيَبِ نُبْنِي

- (١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٥٠٦ ، والتذيل والتكميل : ٦ / ١٦٧ .
 (٢) قال الفارسي في الإيضاح المضدي : ١ / ١٧٥ ، تحت باب الفعل الذي يتعداه إلى ثلاثة :
 بأن هذه الأفعال منقولة بالهمزة أو بالتضعيف .
 (٣) من الآية : ١٠٣ من سورة الكهف .
 (٤) من الآية : ٣٣ من سورة البقرة .
 (٥) الآية : ٣٦ من سورة النجم .
 (٦) قائله هو سحيم بن وثيل الرياحي ، وهو من قصيدة طويلة وقبلة :

أَكَلُ الدَّهْرِ حُلٌّ وَارْتَحَالٌ أَمَا يَبْقَى عَلَيَّ وَلَا يَبْقَى

وهو من الوافر . توضيح المقاصد : ١ / ٢٣١ ، الخزانة : ٢ / ٥٥٤ ونسه السيوطي في شرح
 شواهد المغني : ١٩٠ إلى النقب العبدى وهو الشاهد رقم : ١٣٦ من شواهد العيني .
 اللغة : قوله : " دعي " أي اتركي ، و : " ماذا علمت " بكسر التاء قال النحاس رواية أبي
 الحسن بكسر التاء ، ورواية أبي اسحق " علمت " بضم التاء ، قوله : " نبيني " أي أخبريني
 من النبأ وهو الخبر .

الاستشهاد فيه : في قوله : " علمت .. بالمغيب " حيث تعدت نأ إلى واحد بنفسها وإلى
 الثاني بحرف الجر

وَمِمَّا جَاءَ مَحذُوفًا مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ قَوْلُهُ تَعَالَى : {مَنْ أَتْبَاكَ هَذَا} ، وَأَصْلُهُ :

بهذا.

قَوْلُهُ :

وَمَا لِمَقْعُولِي غَلِمْتُ مُطْلَقًا لِلثَّانِي وَالثَّالِثِ - أَيْضًا - حَقَقًا

يقول : الثاني والثالث من مفاعيل : " أَعْلَمَ " لِهَمَّا مَا لِلأَوَّلِ والثاني من مفعُولِي : " علم " من أحكام الإلغاء والتعليق والحذف وغير ذلك ، فنقول إذا أَلْغَيْتَ : كبشك أعلمت زيدا سمين ، وكبشك سمين أعلمت زيدا.

وحكى صاحب التلخيص^(١) أَنَّ الإلغاء لَا يَجُوزُ فِي : " أَعْلَمَ وَأَخَوَاتُهَا " ، قَالَ وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ، وَالْمَنْعُ نَصُّ أَبِي مُوسَى الْجَزُولِيِّ^(٢) ، وَقَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الكُرَاسَةِ مِنَ الحُفَظِ لِهَذَا العِلْمِ : لَمْ يُجْزِ الإلغاء أَحَدًا ، قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِقُوَّتِهَا بِالنَّقْلِ فَيَجِيءُ الإلغاء مُتَاقِضًا لِلتَّقْوِيَةِ . انتهى^(٣).

ومعنى هَذَا الكلام أَنَّهُ لَا تُقَلَّتْ بِالْهَمْزَةِ افْتِضَى ذَلِكَ أَنْ : " أَعْلَمْتُ " عملت فِي مَفْعُولٍ صَحِيحٍ كَانَ فَاعِلًا قَبْلَ النَّقْلِ فَلَوْ أَلْغَيْنَاهَا عَنِ الثَّانِي والثالث لَكَانَ ذَلِكَ كَالْتِنَاقُضِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ الإعمال فِي الأَوَّلِ هِيَ قَوِيَّةٌ ، وَمِنْ حَيْثُ الإلغاء عَنِ الثَّانِي والثالث هِيَ ضَعِيفَةٌ.

(١) من الآية : ٣ من سورة التحريم.

(٢) هو أبو الحسين بن أبي الربيع صاحب البسيط فِي شرح الجمل والتلخيص ، توفي سنة

(٦٨٨هـ) ، وانظر النص المذكور فِي التلخيص : ٣٦٢ / ١.

(٣) ينظر المقدمة الجزولية فِي النحو : ٨٣.

(٤) ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٧٠٦ - ٧١٠.

وأما التعليقُ فحكى صاحبُ التلخيصِ وَغَيْرُهُ فِيهِ خِلَافاً ، وَذَكَرَ أَنَّ أَكْثَرَ التَّحْوِينَ مَتَعُوهُ ، وَالَّذِي أَجَازَ ذَلِكَ إِنَّمَا أَجَازَهُ فِي الثَّانِي وَالثَّالِثِ ، فَتَقُولُ : أَعْلَمْتُ زَيْداً أَيْبَرَ قَائِماً أَوْ عَمْرُو .

وَأَجَازَ صَاحِبُ التَّمْهِيدِ الْإِلْغَاءَ وَالتَّعْلِيلَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِذَا بُنِيَتْ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، فَأَجَازَ : عَمْرُو أَعْلَمَ زَيْداً شَاخِصٌ ، وَعَمْرُو شَاخِصٌ أَعْلَمَ زَيْداً ، وَأَعْلَمَ زَيْداً مَا عَمْرُو شَاخِصٌ ، أَوْ لَعَمْرُو شَاخِصٌ ، أَوْ أَعَمْرُو شَاخِصٌ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَبِي مُوسَى ^(١) ؛ لَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ^(٢) .

وَأما الحذفُ فَإِنْ حَذَفَتِ الثَّلَاثَةُ جَازَ ذَلِكَ اقْتِصَاراً أَوْ اخْتِصَاراً ، فَتَقُولُ فِي الْاِقْتِصَارِ : أَعْلَمْتُ ، فَتَذْكُرُ أَنَّهُ صَدَرَ مِنْكَ إِعْلَامٌ وَلَا تَذْكُرُ الْمُعْلَمَ وَلَا الْمُعْلَمَ بِهِ . وَتَقُولُ فِي الْاِخْتِصَارِ : أَعْلَمْتُ ، مُجِيباً لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ : هَلْ أَعْلَمْتُ زَيْداً عَمراً قَائِماً ؟ .

وَأما حذفُ اثنينٍ مِنْهَا أَوْ وَاحِدٍ اقْتِصَاراً فَيَجُوزُ ، وَأما اقْتِصَاراً ، فَلَا يَجُوزُ ، هَذَا مَذْهَبُ سَبْيَوِيَّةٍ ^(٣) ، وَأما غَيْرُهُ فَأَجَازَ ذَلِكَ ، مَا لَمْ يُؤَدَّ إِلَى بَقَاءِ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ اللَّذَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمُتَبَدُّ وَالْخَبَرُ ، فَأَجَازَ : أَعْلَمْتُ زَيْداً ، إِذَا كَانَ زَيْدُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ، وَأَجَازَ : أَعْلَمْتُ كِبَشَكَ سَمِيحاً ، وَتَحذفُ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ اقْتِصَاراً كَمَا حَذَفْتُهُمَا فِي الْمَثَالِ وَأَبْقَيْتُهُ ^(٤) .

(١) المقدمة الجزولية : ٨٣ .

(٢) انظر التذييل والتكميل : ١٥٧/٦ ، وفيه نقل عن الأستاذ أبي علي الشلوين : المذهب الصحيح أنه لا يجوز الإلغاء عن المفعولين سواء أبني للفاعل أم للمفعول .

(٣) الكتاب لسبويه : ٤١ / ١ .

(٤) ذكر في التذييل والتكميل أن المذاهب في ذلك ثلاثة :

- مذهب الأكثرية ومعهم المبرد وابن مالك : جواز الحذف والاختصار على الأول .

- مذهب سبويه ومن تبعه كالأخفش وابن عصفور : لا بد من ذكر الثلاثة .

- مذهب الشلوين : يجوز حذف الأول والاختصار على الآخرين .

وَأَحَازَ ابْنُ كَيْسَانَ الْاِفْتِصَارَ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ حُطَابُ بِقَوْلِهِ
تَعَالَى ^(١) : {ثُبَّانِي الْعَلِيمُ الْخَيْرُ} ^(٢) ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّعَيْنُ أَنْ تَكُونَ الَّتِي
تَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةٍ ، بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وَأَصْلُ الثَّانِي بِحَرْفِ الْحَرِّ ،
وَحُذِفَ الثَّانِي اِفْتِصَارًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَبْلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٣) : {مَنْ أَلْبَاكَ هَذَا} أَيِ : بِهَذَا
{قَالَ ثُبَّانِي الْعَلِيمُ الْخَيْرُ} أَيِ ثُبَّانِيهِ ، فَحُذِفَ اِفْتِصَارًا لِتَقْدِيمِهِ فِي الذِّكْرِ .

قَوْلُهُ :

وَأَنَّ تَعْدِيًا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَاثْنَيْنِ بِهِ تَوْصُلًا

يقول : " عَلِمَ " بِمَعْنَى : " عَرَفَ " ، وَ : " رَأَى " بِمَعْنَى : " أَبْصَرَ " .
يَتَعَدَّيَانِ لِوَاحِدٍ ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا هَمْزَةُ الثَّقَلِ تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ ، أَمَا : " رَأَى " فَقَدْ
عُدَّتْ بِالْهَمْزَةِ ، قَالَ تَعَالَى ^(٤) : {فَأَرَاهُ الْكُتُبَى} .

وَأَمَّا : " عَلِمَ " بِمَعْنَى : " عَرَفَ " فَلَا يُحْفَظُ الثَّقَلُ فِيهَا إِلَّا بِالتَّضْعِيفِ ، قَالَ
تَعَالَى ^(٥) : {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} ، وَقَالَ تَعَالَى ^(٦) : {تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ
اللَّهُ} ، وَقَالَ تَعَالَى ^(٧) : {وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَلْتُمُ وَلَا آبَاؤُكُمْ} وَلَا يُحْفَظُ ثَقْلُهَا

(١) من الآية : ٣ من سورة التحريم

(٢) هذا المذهب في التذييل والتكميل : ١٥٤ / ٦ ، وفيه يقول : إنه مذهب المبرد وأبي بكر وابن
كيسان والأكثرين ، وإن كان المبرد في المقتضب يقول بخلاف ما نسب إليه . ينظر المقتضب :

١٢٢ / ٣

(٣) من الآية : ٣ من سورة التحريم .

(٤) الآية : ٢٠ من سورة النازعات .

(٥) من الآية : ٣١ من سورة البقرة .

(٦) من الآية : ٤ من سورة المائدة .

(٧) من الآية : ٩١ من سورة الأنعام .

والصحيح أن الثقل بالهمزة في المتعدي سماع لا قياس كما تقدم ذكره ، فلا يقال :
أقلت زيدا عمراً ، ولا أشتمت عمراً خالداً .

والثانٍ منهما كثنائي اثني كسا فهو به في كل حكم ذو اتسا

يقول : ثاني : " أعلم " على زعيه ، و : " أرى " حكمه كحكم ثنائي :
" كسا " من جواز حذفهما وحذف أحدهما اختصاراً واختصاراً وغير ذلك .

وقوله : " في كل حكم ذو اتسا " ليس بجيد ؛ لأنه يمنع التعليق في باب :
" كسا " على كل حال ، ولا يمنع في هذين لأن : " أعلم " المنفولة من : " علم "
بمعنى : " عرف " فعل قلبي ، و : " أرى " الإبصارية قد تعلق كما علق : " رأى "
البصرية ، قال تعالى ^(١) : { أرني كيف نخبي الموتى } .

قوله :

وكأرى السابق نسا أخيراً حدث أبا كذاك خيراً

يعني بالسابق الذي ذكره أولاً في هذا الفصل ، واحترز بذلك من : " أرى "
التي ذكرها ثانياً وهي الإبصارية ، والدليل على استعمال هذه الأفعال متعدية إلى ثلاثة
السماع ، ولو لا السماع لما أثبتنا ذلك ؛ لأنه من باب التضمنين ، والتضمنين لا يقال
بقياس ، قال التايغ : ^(٢)

(١) من الآية : ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو للناطقة الذيباني ، من قصيدة يهجو بها زرعة بن عويلد لقيه
بعكاظ فأشار عليه أن يشير على قومه بقتال بني أسد وترك حلفهم فأبى الناطقة الغدر وبلغه أن
زرعة يتوعدة فقال :

نبئت زرعة إلى آخره

ديوانه : ٨٦ بشرح عباس عبد الساتر وينظر بيت الشاهد في تخلص الشواهد : ٤٦٧ ، وابن
يعيش : ٦٥ / ٧ ، والحزاة : ٣١٥ / ٦ ، والكتاب : ٤١ / ١ ، والشاهد : ٣٦٩ من شواهد

نَبَتْ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

وقال آخر في : " أخير " :^(١)

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دِنْفًا وَعَاقَبَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تُعْودِيَنِي

وقال آخر في : " حَدَّثَ " :^(٢)

العيني ، والتصريح : ١ / ٢٦٥ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢٥٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠١ ، وابن الناظم : ٨١ ، والتذيل : ١٦٥ / ٦ .
اللغة : قوله : " نبث " على صيغة المجهول بمعنى أخبرت ، و : " زرعة " هو ابن عمرو بن خويلد الذي ذكرناه آنفاً ، وقوله : " يهدي " بضم الياء من الإهداء .
الاستشهاد فيه : في قوله : " نبث " حيث نصب ثلاثة مفاعيل ؛ لأنه تضمن معنى : أرى المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل وعمل عمله .

(١) البيت من بحر البسيط لرجل من بني كلاب ، وذكر في الحماسة بعده بيتاً آخر وهو قوله :

وتجعلني نطفة في القعب باردة وتغمسي فاك فيها ثم تسقيني

ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١٤٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠١ ، وابن الناظم : ٨٢ ، والشاهد رقم : ٣٧٢ من شواهد العيني ، وشرح التصريح : ١ / ٢٦٥ ، والدرر : ٢٧٩ .

اللغة : قوله : " أخبرتني " بضم الهمة لأنه مجهول ويكسر لأنه خطاب للمؤنث ، قوله : " دنفًا " بفتح الدال وكسر النون صفة مشبهة من الدنف بفتح الدال وفتح النون وهو المرض اللازم ، فإذا قلت : دنف بفتحتين يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع ، يقول : رجل دنف وامرأة دنف وقوم دنف ، وإذا قلت : دنف بكسر النون تقول : رجل دنف وامرأة دنف وقوم دنفون .
الاستشهاد فيه : على أن أخبرتني بمعنى نبثني حيث نصب ثلاثة مفاعيل .

(٢) قائله هو الحارث بن حلزة الشكري ، وهو من قصيدته المشهورة المنظومة في المعلقات السبع وأولها هو قوله :

أذنتا بيننا أسماء رب لنا يحملُ منه النواء

وهي من الخفيف ، ينظر شرح القصائد العشر : ٣٨٧ ، وابن يعيش : ٧ / ٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٢٥٣ ، وابن الناظم : ٨٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٧٠ ، وجمع الموامع للسيوطي : ١ / ١٥٩ ، والدرر : ٢ / ٢٨٠ ، وشرح التصريح : ١ / ٢٦٥ ، وشرح المعلقات السبع للزروني : ١٦١ ، والشاهد : ٢٧٣ من شواهد العيني .

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا سَأَلُونِ بِهِ فَمَنْ حُدَّ ثُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

وَقَالَ آخَرُ فِي : " أَتَبَأَ " : (١)

وَبَيَّئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وَقَالَ آخَرُ فِي : " خَبَّرَ " : (٢)

وَخَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُوذُهَا

الاستشهاد فيه : في قوله : " حدثموه " بمعنى نيتموه حيث نصب ثلاثة مفاعيل ، وقال ابن الخباز : لم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو مبي للمفعول وهذه الشواهد الخمس دليل على ذلك ، قال الزمخشري في قوله تعالى { كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ } - من الآية : ١٦٧ من سورة البقرة : إن حسرات مفعول ثالث وليس فيه بناء للمفعول ، والأمر كما قاله لأن الرؤية قلبية وذلك لأن الأعمال معان فلا تدرك بحاسة البصر .

(١) قائله هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة طويلة يمدح بها قيس بن معدي كرب الكندي ، وأولها هو قوله :

لعمرك ما طول هذا الزمن على المرء إلا عناء معن

وهي من المتقارب ، انظر ديوانه : ١٥ المطبعة النموذجية ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠٢ ، والدرر : ١ / ١٤٠ ، وابن الناطم : ٨٢ ، والشاهد رقم : ٣٧٠ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " عناء أي تعب ، وقوله : " معن أي متعب ، وقوله : " ونشئت " أي أخرجت ، وقوله : " قيساً " أراد به قيس بن معدي كرب ، وقوله : " ولم أبله " يعني لم أختبره . الاستشهاد فيه : في قوله : " وأنبئت " فإنه نصب ثلاثة مفاعيل مثل : نبأ كما ذكرناه .

(٢) البيت من الطويل ، قائله هو العوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، والقصة في ذلك أن سودة الغميم وهي امرأة من بني عبد الله بن غطفان اسمها ليلى ولقبا سودة كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان وكلف بها العوام فخرج إلى مصر في ميرة فبلغه أنها مريضة فترك ميرته وكر نحوها وأنشأ يقول بيت الشاهد وغيره . انظر شرح النصريح : ١ / ٢٦٥ ، والدرر : ٢ / ٢٧٨ ، وهو بلا نسبة في : شرح عمدة الحفاظ : ٢٥٢ ، والشاهد رقم : ٣٧١ من شواهد العيني ، ومع احوامع للسيوطي : ١ / ١٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠١ ، وابن الناطم ، ٨٢ .

الاستشهاد فيه : علي أن خرجت بمعنى نبتت وأنه يقتضي ثلاثة مفاعيل كما ذكرنا .

فهرس موضوعات

﴿ الجزء الأول ﴾

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٦	أولاً : الدراسة
٩	الفصل الأول
٩	التعريف بابن مالك.
١٨	الفصل الثاني
١٨	التعريف بأبي حيان.
٤٧	الفصل الثالث
٤٧	موقف أبي حيان من ابن مالك تقديراً وتحقيراً.
٥٤	الفصل الرابع
٥٤	كتب أبي حيان المشهورة : شرح الألفية - التذيل - الارتشاف.
٦٥	الفصل الخامس
٦٥	شرح الألفية لم يكمله أبو حيان كما أكمل غيره.
٧١	الفصل السادس
٧١	القيمة العلمية لشرح الألفية لأبي حيان.
٧٩	الفصل السابع
٧٩	من أصول النحو عند أبي حيان.
٨٧	الفصل الثامن
٨٧	مخطوطات الكتاب : وصفها وصور منها.
١١١	خاتمة.

الصفحة	الموضوع
	ثانياً : التحقيق
- ١ -	خطبة الشارح
(١)	الكلام وما يتألف منه.
	علامات الاسم.
	علامات الفعل.
(١٥)	المُعَرَّب والمُبْنِي.
(٢٢)	الأسماء الستة.
(٣١)	باب المثني.
(٣٦)	جمع المذكر والمؤنث.
(٤٠)	جمع المؤنث.
(٤٣)	إعراب ما لا ينصرف.
(٤٥)	إعراب الأفعال الخمسة.
(٤٨)	إعراب المعتل الآخر.
(٥٣)	النكرة والمعرفة.
(٥٩)	الضمير.
(٥٩)	حكم اتصال الضمير وانفصاله.
(٦٩)	دخول نون الوقاية على الفعل.
(٧٢)	دخول نون الوقاية على الحروف.
(٧٥)	العلم.
(٨٣)	اسم الإشارة.
(٨٧)	الموصول.
(٨٩)	ما يشترط في جملة الصلة.

الموضوع	الصفحة
المعرف بأداة التعريف.	(١١٤)
الابتداء.	(١٢٣)
رافع المبتدأ والخبر.	
مواضع الابتداء بالنكرة.	(١٥١)
أحوال الخبر " تقديماً وتأخيراً " .	(١٥٤)
مواضع حذف الخبر وجوباً.	(١٦٦)
تعدد الخبر.	
كان وأخواتها.	(١٧٥)
الأفعال التي وردت بمعنى صار.	
حكم توسط خبر كان وأخواتها.	(١٨٧)
حكم تقديم خبر كان وأخواتها عليها.	
حكم تقديم معمول خبر كان وأخواتها على الاسم.	(١٩٩)
ما تختص به كان دون أخواتها.	(٢٠٥)
حذف كان.	
فصل في ما ولا وإن المشبهات بليس.	(٢١٧)
زيادة باء الجر في الأخبار المنفية.	
أفعال المقاربة.	(٢٤٣)
يجيء خبر كاد وعسى وحرى بأن المصدرية.	
ما يستعمل تاماً وناقصاً من هذه الأفعال.	
إن وأخواتها.	(٢٥٧)
فتح وكسر همزة إن.	(٢٦٦)
دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة.	(٢٧٨)

الموضوع	الصفحة
إبطال عمل إن إذا اتصلت بها (ما) الزائدة.	(٢٨٥)
تخفيف إن وأن وكأن ولكن.	(٢٩٤)
لا التي لنفي الجنس.	(٣٠٧)
دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس.	(٣١٨)
ظن وأخواتها.	(٣٢٣)
الإلغاء والتعليق في باب ظن.	(٣٣١)
حذف المفعولين أو أحدهما.	(٣٤٧)
إجراء القول مجرى الظن.	(٣٥١)
أرى وأعلم.	(٣٥٥)
فهرس الموضوعات.	(٣٦٣)

منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك

لأبي حيان الأندلسي

أثير الدين محمد بن يوسف

٦٥٤ - ٧٤٥ هـ

«الجزء الثاني»

تحقيق

الأستاذ الدكتور

علي محمد فاخر

الأستاذ بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور

عبد العزيز محمد فاخر

كلية اللغة العربية

جامعة الملك فيصل بتشاد

والأستاذ الدكتور

أحمد محمد السوداني

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

دار الطباعة الحمديّة
٣ درب الأتراك - الأزهر
ت: ٠١٢٨٤٢١٤٢٨٥

(مُقَدِّمَةُ الْجُزْءِ الثَّانِي)



الحمد لله رب العالمين - والصلاة والسلام الأتمان على أشرف المرسلين ،
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد ..

فهذا - أخي القارئ - هو الجزء الثاني من كتاب منهج السالك في الكلام
على ألفية ابن مالك تأليف الإمام العالم العلامة أثير الدين أبي حيان النحوي الأندلسي
مولداً والمصري إقامة و وفاة (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ) .

هذا الكتاب ظل حبيس المكتبات والمخطوطات سبعة قرون طويلة إلى أن
وفقنا الله وهدانا ولفت نظرنا إلى تحقيقه وإخراجه إلى النور لينتفع به طلاب العلم
ومحبو اللغة العربية نحوها وصرفها وبلاغتها وأدبها.

كانت مخطوطات هذا الكتاب مبعثرة في مكتبات العالم ، فهذه واحدة في
مصر ، وتلك أخرى في المغرب ، وثالثة في السعودية ورابعة في العراق ولا يحث
عنها أو ينتفع بها إلا محتاج لها ، ومضطر إليها . أما طلاب العلم فلا يعرفون عن هذا
الكتاب شيئاً ، وكان قد حقق في رسالتين علميتين في كلية اللغة العربية جامعة
الأزهر بالقاهرة ، ولا ينتفع به أحد أيضاً لأنه حبيس مكتبة واحدة ونسخة واحدة.

وعندما طبع الكتاب سنة ١٩٤٧م أو بمعنى أدق نسخ دون تحقيق أو تعليق
كانت نسخه قليلة ولا توجد في أيدي كثير من الناس أو المكتبات إلا ما وجدناه من
نسختين قديمتين في دار الكتب المصرية (٧٤٤٣ - ٧٤٤٤ هـ نحو) مع أن الكتاب
لعالم جليل وهو أبو حيان صاحب التذيل والتكميل ، وصاحب البحر المحيط في
التفسير ، كما أن الكتاب أيضاً في فن عظيم وهو في النحو والصرف وشرح ألفية ابن

مالك التي ذاعت شهرتها في الأولين والآخرين ، ومن هنا كان عزمنا على شرحه وتحقيقه ، وهما على طبعه وإخراجه ، وتأكيدها على تقديمه وتسهيله للناس ليتنفع به الكثيرون من طلاب العلم.

ثلاثة من المحققين في النحو والصرف عكفوا على الكتاب ما يقرب من أربعة أعوام قراءة وتحقيقاً ودراسة وتوثيقاً ، ولو أن واحداً قام به لثقل عليه وناء به ، ولكننا قسمنا العمل ورحنا نجد ونجتهد ونسهر ونعمل دون كلل أو ملل حتى خرج الكتاب في أحسن حال وعلى غير مثال.

اشتمل الجزء الأول على دراسة طويلة للكتاب ، كما ضم عدة أبواب إجمالاً هي أبواب الكلمة والكلام والمعرّب والمبني والنكرة والمعرفة والابتداء ونواسخه المختلفة.

أما الجزء الثاني وهو الذي بين يديك - أخي القارئ - فقد اشتمل على عدة أبواب كثيرة وطويلة هي أبواب الفاعل ونائبه والاشتغال وتعدي الفعل ولزومه والتنازع وبقية المفاعيل الخمسة وهي المفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول فيه والمفعول معه وكان قد تحدث عن المفعول به في باب الفاعل وبسبب تعدي الفعل ولزومه وقد اختتم الجزء الثاني بثلاثة أبواب كبيرة هي باب الاستثناء والحال والتمييز.

وقد بلغ هذا الجزء ما يقرب من خمسمائة صفحة وهي تعادل مائة وثلاثين من النسخة الأمريكية المطبوعة.

وقد ختمنا هذا الجزء بفهرس واحد وهو فهرس الموضوعات وأما الفهارس المفصلة للكتاب كله فستأتي بعد ذلك مع نهاية الجزء الرابع إن شاء الله وهو آخر الكتاب.

هذا والله الموفق

المحققون

﴿ الْفَاعِلُ ﴾

١٠١ / قَوْلُهُ :

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوْعِي أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعْمَ الْفَتَى

لَمْ يَذْكُرْ حَدَّ الْفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا أَتَى بِمَثَلِ ثَلَاثَةٍ :

أَوَّلُهَا : فِعْلٌ مُتَصَرَّفٌ وَهُوَ : أَتَى زَيْدٌ ، الثَّانِي : اسْمُ فَاعِلٍ وَهُوَ : مُنِيرًا وَجْهَهُ
الثَّالِثُ : فِعْلٌ جَامِدٌ وَهُوَ : نِعْمَ الْفَتَى ، وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ عَادَةِ هَذَا النَّاطِمِ لَا يَحْدُ شَيْئًا
وَلَا يَأْتِي بِالْأَحْكَامِ الْكَلِمَةِ فِي قَوَائِنِ ، بَلْ يُبْرِزُ ذَلِكَ فِي مَثَلٍ .

قَوْلُهُ :

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضْمِيرٌ اسْتَرَّ

أَمَّا كَوْنُ الْفَاعِلِ يَكُونُ بَعْدَ الْفِعْلِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ فَنَحْنُ ذَلِكَ خِلَافٌ ،
أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْفِعْلِ^(١) ، وَمَنَعَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ^(٢) ، وَثَمَرَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ
فِي الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ فَيُجِيزُ الْكُوفِيُّونَ : الزَّيْدَانِ قَامَ ، وَالزَّيْدُونَ قَامَ ، وَمَنَعَهُ الْبَصْرِيُّونَ .

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٠٨ / ٢ ، ومع المواع : ١٥٩ / ١ ، وشفاء العليل في

إيضاح التسهيل : ٤١٢ / ١ ، والمساعد : ٣٨٧ / ١ ، وشرح المقرب (المرفوعات) : ١٢٩ / ١ .

(٢) قال سيبويه في باب بعنوان : " هذا باب ما يحتمل الشعر : ويحتملون قبح الكلام حتى يضموه

في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقض فمن ذلك قوله :

صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

وإنما الكلام : وقل ما يدوم وصال " . الكتاب لسيبويه : ٣١ / ١ ، وانظر ابن عميش : ١١٦ / ٧ ،

وشرح المقرب (المرفوعات) : ١٣١ / ١ ، والارتشاف : ١٧٩ / ٢ ، والمفني : ٣٠١ / ١ ،

ومع المواع : ١٥٩ / ١ .

وقوله : " وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ " لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ لَأنَّهُ إِذَا اسْتَعْمِلَ الْفِعْلُ زَائِداً
فَلَا يَكُونُ بَعْدَهُ فَاعِلٌ لَا ظَاهِرٌ وَلَا مُضْمَرٌ^(١) خِلَافاً لِمَنْ قَالَ : إِذَا زِيدَتْ كَانَ فَعَاعِلُهَا
مُضْمَرٌ ، أَيْ كَانَ الْكَوْنُ^(٢).

وكذلك إِذَا اسْتَعْمِلَ الْفِعْلُ فِي مَعْنَى الْحَرْفِ نَحْوُ : قَلَمًا فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ،
إِذَا كَانَتْ لِلنَّفْيِ وولِهَا الْأَفْعَالُ نَحْوُ : قَلَمًا يَكُونُ كَذَا ، أَيْ : مَا يَكُونُ كَذَا^(٣) ،
وكذلك إِذَا جِيءَ بِالْفِعْلِ تَوْكِيداً لِلْفِعْلِ نَحْوُ : قَامَ قَامَ زَيْدٌ ، فَرَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ
، وَقَامَ الثَّانِي تَوْكِيداً لَا فَاعِلَ لَهُ ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى أَنَّ زَيْدًا مَرْفُوعٌ بِالثَّانِي
وَفَاعِلُ الْأَوَّلِ مُضْمَرٌ وَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ ، وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَحْسَنُ.

وقوله : " فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ " أَيْ فَإِنْ ظَهَرَ الْفَاعِلُ فَهُوَ أَيْ الْفَاعِلُ ، فَأَفَادَ الْحَرَاءُ
مَا أَفَادَ الشَّرْطُ وَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنَ الْمَغَايِرَةِ ، وَقَوْلُهُ : " وَإِلَّا فَضْمِرَ اسْتَر " فِيهِ تَعْقِبَانِ :

(١) أشار إلى هذا القول الفارسي في البغداديات : ٦٢ ، فكان عنده لا تعمل شيئاً مطلقاً إذا
زيدت ، وانظر معه مع الهوامع : ١ / ١٢٠ ، ١٢١ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور :
١ / ٤٠٩ ، وحاشية الشيخ يس : ١ / ١٩١ ، والصبان على الأشموني : ١ / ٢٣٩ ، وشرح
الرضي على الكافية : ٢ / ٢٩٤.

(٢) هو قول السرياني وكان في هذه الحالة تكون تامة عنده وفي ذلك يقول : " وقولنا : زائدة
ليس المعنى بذلك أن دخولها كخروجها وإنما المعنى أنها ليس لها اسم ولا خبر ولا هي لوقوع
شيء مذكور ولكنها دالة على زمان وفاعلها كمصدرها وذلك قولك : زيد كان قائماً ، أو
قائم كان زيد ، كان ذلك الكون ، وقد دلت على الزمان الماضي ؛ لأنك لو قلت : زيد قائم
ولم تقل : كان لوجب أن يكون ذلك في الحال " . انظر شرح الكتاب لسيبويه : السرياني :
٢ / ٢٩٢ (دكتوراه بالأزهر) د. دردير أبو السعود.

(٣) قال ابن مالك : " وأجاز الأعلام وابن عصفور رفع وصال بيدوم في قول الشاعر :

وقلما وصال على طول الصدود يدوم

لا بفعل مضمر ويكون هذا من الضرورات " . شرح التسهيل لابن مالك : ١٠ / ٢ .

أَحَدُهُمَا : قَوْلُهُ : " وَإِلَّا فَضْمِيرٌ " ، ولا يلزم إِذَا لَمْ يَكُنْ الْفَاعِلُ ظَاهراً أَنْ يَشْتَغِلَ الْفِعْلُ بِضَمِيرٍ ؛ إِذْ تَمَّ حَالُهُ أُخْرَى ، وَهِيَ الْحَذْفُ ، وَقَدْ قَالَ بِذَلِكَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ فَأَجَازَ أَنْ يُحْذَفَ الْفَاعِلُ إِذَا دَلَّ عَلَى حَذْفِهِ الْمَعْنَى .^(١)

وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ - أَيْضاً - بِجَوَازِ حَذْفِهِ وَإِقَامَةِ شَيْءٍ مَقَامَهُ وَذَلِكَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ فِي أَنَّهُ مُحَوَّلٌ مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَلَيْسَ صِبْغَةً مُسْتَقْلَةً .

وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ - أَيْضاً - بِجَوَازِ حَذْفِهِ مَعَ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ رُكُوبِ / ١٠٢ الْفَرَسِ^(٢) ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ - أَيْضاً - إِنَّهُ يَحْوَزُ حَذْفَهُ فِي بَابِ التَّعْجُبِ فِي نَحْوِ : أَحْسِنْ بَزِيدَ وَأَكْرِمْ ! ، تَرِيدُ بِهِ .^(٣)

(١) ذهب الكسائي في مسألة جواز حذف الفاعل إلى القول به مطلقاً سواء كان مع رافعه أو دونه ، ومنع المرادي حذف الفاعل مطلقاً مختاراً للمذهب الجمهور ومؤولاً ما ورد من شواهد . يقول المرادي : " مثال حذفه مع رافعه المدلول : زيداً في جواب : من أكرم ؟ ، وذلك كثير ، ومذهب الكسائي جواز حذف الفاعل وحده في باب التنازع وفي غيره واستدل بظواهر أبيات وآيات ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأن كل موضع ادعى فيه الحذف ممكن فيه الإضمار كقوله تعالى : { ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجَنَّهُ } . من الآية : ٣٥ من سورة يوسف ، أي بدا لهم البداء كما قال :

..... بدا لك في تلك القلوص بداء "

انظر شرح التسهيل للمرادي : ٥٢٣ / ١ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ٨٢ / ٢ ، وينظر شرح الأشموني وحاشية الصبان : ٤٤ / ٢ ، ٤٥ .

(٢) انظر الارتشاف : ٨٢ / ٢ ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان : ٤٤ / ٢ ، ٤٥ .

(٣) قال ابن مالك في معرض حذف الفاعل : " وأما حذفه وحذف فعله فكثير كقولك : زيداً لمن قال : من أكرم ؟ فحذفت أكرم ، وهو فعل مضارع مسند إلى ضمير المخاطب فاشتغل الحذف عليهما ، ونظائر ذلك كثيرة ، كقوله تعالى : { ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجَنَّهُ } . قيل أن المعنى : بدا لهم بداء ؛ كما قال : =

والتعقب الثاني : قَوْلُهُ : " فَضَمِيرُ اسْتَرَّ " لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَرّاً بَلْ قَدْ
يَكُونُ بَارِزاً نَحْوُ : قمت وقلت.

وقَوْلُهُ : " وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ " الْفَاعِلُ قَدْ يَكُونُ بَعْدَ فِعْلٍ ، وَقَدْ يَكُونُ بَعْدَ غَيْرِ
فِعْلٍ ، وَغَيْرُ الْفِعْلِ : اسْمُ فَاعِلٍ عَامِلٍ نَحْوُ : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه ، ومبالغة نَحْوُ :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَكُولٍ أبوه.

وصِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَعْبٍ جَمَلُهُ ، وَمَصْدَرٌ مُقَدَّرٌ بِحَرْفِ
مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلِ نَحْوُ : أعجبتني ركوب زيدٍ الفرس ، وَمَصْدَرٌ بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ نَحْوُ :
ضَرْباً زَيْداً ، فَنِي : " ضَرْباً " ضَمِيرُ فَاعِلٍ ، التَّقْدِيرُ : ضَرْباً أَنْتَ زَيْداً.

بدا لك في تلك القلوص بداء

ومثله قول الشاعر :

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تُرْذِنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالَكَ رَاضِياً

أي : إِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ مَا تَشَاهَدُهُ مِنِّي ... وَمِنَ الْفَاعِلِ الْمَوْجُودِ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَتَبَيَّنَ لَكُمْ
كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ } ، مِنَ الْآيَةِ : ٤٥ مِنْ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ . ففاعل (تبيين) مضمون كيف فعلنا
كأنه قال : وتبين لكم كيفية فعلنا بهم ، وجاز الإِسْنَادُ فِي هَذَا الْبَابِ بِاعْتِبَارِ التَّأْوِيلِ ؛ كَمَا
جَازَ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ : { سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَذَّتْ لَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ } ، مِنَ الْآيَةِ : ١٠ مِنْ
سُورَةِ يَس ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ : سَوَاءٌ عَلَيْهِمُ الْإِنْدَارُ وَعَدَمُهُ ؛ كَمَا جَازَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يُقَالَ :

ما ضر تغلب وائل أهجوها ؟

على تأويل : ما ضرها هجوك إياها ، ومثل : { وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ } ، { أَلَلَّمْ بِهِدْ
لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا } مِنَ الْآيَةِ : ١٢٨ مِنْ سُورَةِ طه ، على تأويل : أَوَلَمْ يَهْدْ لَهُمْ كَثْرَةَ إِهْلَاكَهَا .
شرح التسهيل لابن مالك : ١٢١ / ٢ - ١٢٤ ، ومعاني القرآن للزجاج : ٣٧٩ / ٣ ، وأنوار
التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي : ٦٤ / ٢ ، وإرشاد العقل السليم : ٤٩٧ / ١ ، والمحمر
الوجيز لابن عطية : ٦٩ / ٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٠ / ٣ .

واسمُ فعلٍ نحو : هَيَّاتَ زَيْدٌ ، وأفعلُ التفضيلِ نحو : مررتُ برجلٍ أفضلَ مِنْ زَيْدٍ ، ففِي : " أَفْضَلُ " ضَمِيرٌ ، واسمُ موضوعُ مَوْضِعِ الفِعْلِ نحو : إِيَّاكَ أَنتَ وَزَيْدٌ أَنْ تَصْنَعَا كَذَا ، ففِي : " إِيَّاكَ " ضَمِيرٌ وَلِذَلِكَ أَكَّدَ بِأَنْتَ ، وَظَرَفَ وَمَجْرُورٌ قَوِيَّتْ فِيهَا جَنْبَةُ الفِعْلِ بِأَنْ يَقَعَا حَالاً أَوْ صِفَةً أَوْ خِيراً أَوْ صِلَةً أَوْ مَفْعُولاً ثَانِياً لِظَنَنْتُ أَوْ ثَالِثاً لِأَعْلَمْتُ. ^(١)

واسمُ مَنسُوبٍ نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَرَشِيٍّ أَخُوهُ ، واسمُ جَامِدٍ غَيْرُ مَنسُوبٍ ضَمَّنَ مَعْنَى الْمُشْتَقِّ نحو : مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرَفَجٍ كُلُّهُ ، ففِي : " عَرَفَجٍ " ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ وَلِذَلِكَ أَكَّدَهُ بِالْمَرْفُوعِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُونَ ، وَظَرَفَ وَمَجْرُورٌ فِي بَابِ الإِعْرَاءِ نحو : عَلَيْكَ زَيْدًا ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ تَأْكِيدُهُ بِأَنْتَ ، فَتَقُولُ : عَلَيْكَ أَنْتَ زَيْدًا ، أَيْ : إِلْزَمَ أَنْتَ زَيْدًا.

قَوْلُهُ :

وَجَرَّدَ الفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنَدًا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَارَ الشَّهَدَا

يَعْنِي بِالتَّخْرِيدِ أَنْ لَا تَلْحَقَهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَّةٍ وَلَا جَمْعٍ ، فَتَقُولُ : قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : " لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ " أَيْ ظَاهِرَيْنِ ؛ لِأَنَّ الفِعْلَ إِذَا أَسْنَدَ إِلَى ضَمِيرِ الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ لَمْ يُجَرَّدْ ، بَلْ يَلْحَقُهُ الضَّمِيرُ فَتَقُولُ : الزَّيْدَانِ قَامَا ، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا ، وَالْهِنْدَاتُ قَمْنَ ، وَلَيْسَ الَّذِي ذَكَرَ النَّاطِلُ مَخْصُوصاً بِهِمَا ، بَلْ إِذَا أَسْنَدَ لِغَيْرِ كَانِ - أَيْضاً - مُجَرَّدًا ؛ أَيْ : لَا عَلَامَةَ تَلْحَقُهُ ، فَتَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ. ^(٢)

قَوْلُهُ :

(١) مثل لذلك ابن عصفور يقول : جاء زيد وعليه ثوبه ، ومررت برجل عليه ثوبه وزيد عليه ثوبه

، وظننت زيدا عليه ثوبه ، وأعلمت زيدا عمرا عليه ثوبه ، شرح الجمل : ١ / ١٥٨ .

(٢) من المعلوم بالضرورة فلا حاجة للتنبيه عليه وإنما هو التحامل.

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْتَدٍّ

يَقُولُ : قد يتصل بالفعل علامة التثنية والجمع وإن كَانَ الْفَاعِلُ بَعْدَهُ ظَاهِرًا نَحْوُ : قَامَا أَخَوَاكَ ، وَقَامُوا إِخْوَتَكَ ، وَفِي عِبَارَتِهِ تَقْصِيرٌ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ بِالْمُثْنَى ، وَبِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ ، وَنَقْصُهُ أَنْ يُعْتَلَّ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ فَيَقُولُ : وَسَعِدْنَ نَحْوُ : سَعِدْنَ الْهِنْدَاتُ ، وَهَذِهِ اللَّفَّةُ يُسَمِّيهَا النَّحْوِيُّونَ لُغَةً : " أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ " وَهِيَ قَلِيلَةٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ .^(١)

وَاللَّحَاقُ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ :

أَحَدُهَا : هَذَا وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالتَّوْنَ حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى تَثْنِيَةِ الْفَاعِلِ وَجَمْعِهِ ، وَالْأَسْمَ الظَّاهِرَ بَعْدَهَا فَاعِلٌ ؛ كَمَا كَانَتِ التَّاءُ فِي : قَامَتِ هَذِهِ عِلَامَةٌ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ .^(٢)

(١) ينظر الكشف للزمخشري : ٣ / ٣٣ ، والأملاني النحوية لابن الشجري : ١ / ١٣١ - ١٣٢ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك : ١٩٣ ، وقد جاء منها قول الشاعر :

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم

وقوله : رأين الغواني الشيب لاح بعارضي

(٢) يرى الزمخشري أن هذه الحروف علامات تدل على التثنية أو الجمع ، والفاعل هو الظاهر فقال : " والواو في : (لا يملكون) من الآية ٨٧ من سورة مريم علامة الجمع كالتي في : أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ ، والفاعل : (من اتخذ) ؛ لأنه في معنى الجمع " . الكشف للزمخشري : ٣ / ٣٣ ، والأملاني الشجرية : ١ / ١٣١ .

وهذه الحروف عند الفراء على وجهين : الأول : على نية تكرار الفعل بعد العطف ، الثاني : أن تكون علامات تدل على تثنية وجمع الفاعل ، يقول الفراء : " وقوله : (فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، فقد يكون رفع الـ (كثير) من جهتين . إحداهما : تكرار الفعل عليها . يريد : عمى وصم كثير منهم ، وإن شئت جعلت : (عموا وصموا) فعلا لـ (كثير) كما قال الشاعر :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيبِ — لِي أَهْلِي " . معاني القرآن للفراء : ١ / ٣١٥ .

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ أَسْمَاءُ ضَمَائِرُ فَوَاعِلِ بِالْفِعْلِ ، وَالْإِسْمُ يَغْدَهُنَّ بَدَلُ مِنْهُنَّ ، وَهُوَ مِمَّا تَأَخَّرَ فِيهِ الْمُفَسِّرُ عَنِ الْمُفَسِّرِ ، فَهُوَ إِضْمَارٌ قَبْلَ الذِّكْرِ. ^(١)

وَالثَّالِثُ : أَنَّهُنَّ أَسْمَاءُ ضَمَائِرُ فَوَاعِلِ بِالْفِعْلِ وَالْإِسْمِ الظَّاهِرِ يَغْدَهُنَّ مُبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ. ^(٢)

/ ١٠٣ قَوْلُهُ :

وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرًا كَمِثْلِ : "زَيْدٌ" فِي جَوَابِ : مَنْ قَرَأَ؟

يَعْنِي بِالْإِضْمَارِ هُنَا الْحَذْفُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ الْإِضْمَارُ عَلَى حَدِّهِ فِي الْإِسْمِ.

وَحَذْفُ الْفِعْلِ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ الْحَذْفُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٣) : { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } ، ^(٤) { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ } أَيِ : إِذَا انْشَقَّتْ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ، وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ.

(١) انظر شرح حمل الزجاجي (الكبير) لابن عصفور : ١ / ١٦٧ ، ١٦٨ ، وانظر البحر المحيط :

٦ / ٢١٧ ، والارتشاف : ٢ / ٦٢٢ ، وحاشية الصبان : ٢ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٢) قال ابن مالك : " وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبراً مقدماً ومبتدأً مؤخراً " . شرح

التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٧ ، وينظر ابن يعيش : ٧ / ٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان :

٢ / ٤٨ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٢٧٦ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن

مالك : ٢ / ٧٩ .

(٣) الآية : ١ من سورة الانشقاق .

(٤) من الآية : ٦ من سورة التوبة .

وَقِسْمٌ يَحْجُوزُ فِيهِ الْحَذْفُ كَمَا مَثَلُ النَّاطِمِ فِي قَوْلِهِ : زَيْدٌ ، جَوَابٌ : مَنْ قَرَأَ ؟
وَهَذَا التَّمْيِيلُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْجَدِيدِ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ عَلَى وَفْقِ السُّؤَالِ ،
فَقَوْلُهُ : مَنْ قَرَأَ ؟ جَمْلَةٌ مُتَعَقِدَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ .

فَإِذَا قِيلَ فِي جَوَابِهِ : زَيْدٌ ، فَالْجَوَابُ الْمُطَابِقُ أَنْ يَكُونَ : " زَيْدٌ " مُبْتَدَأً ،
وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ ، أَيْ : زَيْدٌ قَرَأَ ، فَالسُّؤَالُ هُنَا عَنْ تَعْيِينِ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ قَدْ وَقَعَ ،
وَالْمَا جُهْلٌ مَنْ أَوْقَعَهُ ، وَإِذَا قَالَ : هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ ؟ فَالْفِعْلُ قَدْ جُهِلَ وَلَمْ يُعْلَمْ أَوْقَعَ أَمْ
لَمْ يَقَعْ ؟ فَيَكُونُ الْجَوَابُ : زَيْدٌ ، أَيْ : قَرَأَ زَيْدٌ ، وَيَكُونُ : " زَيْدٌ " فَاعِلاً ؛ لِأَنَّ
السُّؤَالَ عَنِ الْفِعْلِ ، فَالْأَوَّلَى الْمُطَابَقَةُ بَيْنَ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ ، وَإِنْ كَانَ يَحْجُوزُ أَنْ لَا
يَطَابِقَ فَيَحْجُوزُ أَنْ يُجِيبَ مَنْ قَالَ : مَنْ قَرَأَ ؟ بِقَوْلِكَ : قَرَأَ زَيْدٌ ، وَتُجِيبُ مَنْ قَالَ : هَلْ
قَرَأَ أَحَدٌ ؟ بِقَوْلِكَ : زَيْدٌ الْقَارِئُ .

وَقَوْلُ النَّاطِمِ : " وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلٌ " اخْتَلَفَ الثَّخَاةُ فِي الرَّافِعِ لِلْفَاعِلِ :

فَقِيلَ : الرَّافِعُ لَهُ شَبَهُهُ بِالْمُبْتَدَأِ .^(١)

وَقِيلَ : ارْتَفَعَ بِكَوْنِهِ فَاعِلاً فِي الْمَعْنَى ، وَهُوَ مَذْهَبُ خَلْفٍ نَقَلَهُ عَنْهُ الْقُشَيْبِيُّ .^(٢)

وَقِيلَ : ارْتَفَعَ بِإِسْتَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ ، وَنَسَبَهُ النَّاطِمُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ لِخَلْفٍ .^(٣)

(١) انظر المقتضب : ٨ / ١ ، وشرح جمل الزجاجي (الكبير) لابن عصفور : ١ / ١٦٥ ، ورده ابن

عصفور بقوله : " وذلك فاسد لأن الشبه معنى والمعاني لم يستقر لها العمل في الأسماء " .

(٢) هذا ما نص عليه ابن عصفور في شرحه للحمل (الكبير) : ١ / ١٦٥ دون نسبه إلى خلف أو

الفتي ، وانظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٣ ، والمقتضب : ٨ / ١ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٠٧ ، ورد ابن عصفور على خلف هذا القول واتهمه

بالفساد وعلّة فساده أن الإسناد هو الإضافة في المعنى والفعل مسند إلى الفاعل وإلى المفعول

ولو كان الإسناد هو الرفع لوجب رفعه للمفعول كما رفع الفاعل . انظر شرح الحمل الكبير

لابن عصفور : ١ / ١٦٥ .

وقيل : ارتفع بالمُسْتَدِ إِلَيْهِ فِعْلاً كَانَ أَوْ اسْمًا ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ
مِنْ كَلَامِ هَذَا النَّاطِلِ .^(١)

قَوْلُهُ :

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَ : أَبَتْ هَذَا الْأَذَى

قَوْلُهُ : " كَانَ لِأُنْثَى " يُرِيدُ : ظَاهِرًا ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ التَّأْنِيثُ حَقِيقِيًّا نَحْوُ مَا
مَثَلَ أَوْ مَجَازِيًّا نَحْوُ : طَلَعَتِ الشَّمْسُ ؟ ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : " تَلِي الْمَاضِي " عَلَى جِهَةِ
الْحَوَازِ لَا الْوَجُوبِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا الَّذِي تَلَزَّمَهُ التَّاءُ .

وَفِي قَوْلِهِ تَقْصِيرٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ : وَعَلِمَ التَّأْنِيثُ يَلْحَقُ الْمُسْتَدَّ
لِلظَّاهِرِ الْمُؤَنَّثِ حَتَّى يَدْخُلَ فِي قَوْلِهِ : " عَلِمَ التَّأْنِيثُ " التَّاءُ الْمَذْكُورَةُ ، وَالتَّاءُ فِي مِثْلِ
: تَقُومُ هُنَا ، وَتُطْلَعُ الشَّمْسُ ، وَحَتَّى يَدْخُلَ فِي قَوْلِهِ : " الْمُسْتَدَّ " أَخْرَاجُهُ هُنَا ؟
وَأُطْلَعَتِ الشَّمْسُ ؟ .

وَلَا تَخْتَصِرُ التَّاءُ الَّتِي ذَكَرَهَا بِدُخُولِهَا عَلَى فِعْلِ أُنْثَى ، بَلْ قَدْ تَدْخُلُ فِي فِعْلِ
مُذَكَّرٍ فَصِيحًا إِذَا كَانَ الْمَذْكُورُ مُضَافًا إِلَى الْمُؤَنَّثِ ، وَكَانَ يَصْلُحُ أَنْ يُلْفَظَ بِالثَّانِي
وَأَنْتَ تُرِيدُ الْأَوَّلَ نَحْوُ : قَطَعْتَ بَعْضَ أَصَابِعِهِ ، وَشَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ ، وَاجْتَمَعَتْ أَهْلُ
الْبِعَامَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَصْلَحْ أَنْ يُلْفَظَ بِالثَّانِي وَأَنْتَ تُرِيدُ الْأَوَّلَ لَمْ تَدْخُلِ التَّاءُ ، لَا يَقَالُ
قَطَعْتَ رَأْسُ زَيْتَبَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَالُ قَطَعْتَ زَيْتَبُ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ قَطَعَ رَأْسُهَا ، وَكَذَلِكَ
- أَيْضًا - تَدْخُلُ التَّاءُ فِي فِعْلِ مُذَكَّرٍ كُنِيَ بِهِ عَنِ مُؤَنَّثٍ فِي بَابِ نَعَمْ وَبِئْسَ ، تَقُولُ :
نَعَمْتَ زَوْرَقُ الْبَلَدِ سَفِينَتَكَ ، وَبِئْسَ مَنَزِلُ الْإِنْسَانِ دَارَكَ .

قَوْلُهُ :

وَالْمَا تَلَزَّمَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مَفْهُمٌ ذَاتُ حَرٍ

يَقُولُ : إِذَا رَفَعَ الْفَعْلُ ضَمِيرَ مُؤَنَّثٍ لَزِمَتْ التَّاءُ سَوَاءً أَكَانَ الضَّمِيرُ لِمُؤَنَّثٍ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا نَحْوُ : هُنْدٌ قَامَتْ ، وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ ؟ ، وَكَذَلِكَ تَلْزَمُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى ظَاهِرٍ مُؤَنَّثٍ حَقِيقِيٍّ غَيْرِ مَفْصُولٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ نَحْوُ : قَامَتْ هُنْدٌ.

فَقَوْلُهُ : " مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ " يريد بذلك ضمير المؤنث حقيقةً أَوْ مَجَازًا / ١٠٤ ، وَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، بَلْ لَنَا صُورَةٌ يَكُونُ الْفَاعِلُ فِيهَا ضَمِيرًا مُتَّصِلًا مُؤَنَّثًا ، وَلَا تَلْزَمُ التَّاءُ ، وَذَلِكَ فِي : " نَعَمْ وَبِئْسَ " إِذَا كَانَ فَاعِلُهُمَا ضَمِيرًا عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ نَحْوُ : نَعَمْ امْرَأَةٌ هُنْدٌ ، وَنِعْمَتْ امْرَأَةٌ هُنْدٌ ، فَيَتَنَزَّلُ الضَّمِيرُ هُنَا مَنَزِلَةَ الظَّاهِرِ ، وَلَوْ كَانَ مُسْتَنَدًا لظَاهِرٍ لَحَازَ إِبْثَاتِ التَّاءِ وَحَذْفُهَا ، نَقُولُ : نِعْمَتْ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ ، وَنَعَمْ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ.

قَوْلُهُ : " أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ " الْحِرُّ الْفَرْجُ ، وَيُرِيدُ : أَوْ ظَاهِرٍ مُؤَنَّثٍ بِالْفَرْجِ ، وَذَكَرَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ أَنَّ الظَّاهِرَ الْمُؤَنَّثَ حَقِيقَةً إِذَا كَانَ لِغَيْرِ عَاقِلٍ جَازٍ فِي التَّاءِ فِي فِعْلِهِ الْإِبْثَاتُ وَجَازَ الْحَذْفُ عَلَى فُتْحِ نَحْوٍ : مَشَتْ الدَّابَّةُ ، وَمَشَى الدَّابَّةُ. ^(١)

وَذَلَّ قَوْلُهُ : " أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرٍّ " فَمَفْهُومُهُ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ الْمُؤَنَّثَ مَجَازًا لَا يَلْزَمُهُ التَّاءُ ، وَهَذَا تَحْتَهُ قِسْمَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ.

وَالثَّانِي : أَنَّهَا تَحْزُرُ.

وَهَذَا هُوَ الْحُكْمُ ، فَتَقُولُ : طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَطَلَعَ الشَّمْسُ ، وَالْإِبْثَاتُ أَحْسَنُ. ^(٢)

(١) انظر شرح قطر الندى : ١٨٢ ، وابن يعيش : ٩٣ / ٥ ، والتاء مدحولاتها واستعمالاتها في

الدراسات النحوية : ١٢٣.

(٢) انظر التاء مدحولاتها واستعمالاتها في الدراسات النحوية : ١٢٣.

قوله :

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرَكَ النَّاءِ فِي نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ

" وَقَدْ يُبِيحُ " إِشَارَةٌ إِلَى الْقَلَّةِ ، وَالْإِثْبَاتُ أَكْثَرُ وَأَحْسَنُ ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : " فِي نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ " أَيُّ إِذَا كَانَ مُسْنَدًا لِظَاهِرٍ مُؤْتٍ حَقِيقَةً وَقَدْ فَصَّلَتْ بَيْنَهُمَا ، نَقَلَ مِنْ كَلَامِهِمْ : حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةٌ ، وَهَذَا مَا لَمْ يَكُنِ الْفَصْلُ بِإِلَّا^(١) فَإِنْ فَصَّلْتَ بِإِلَّا قِيَّامِي حُكْمُهُ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

قوله :

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا كَمَا زَكَا إِلَّا قَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ

الَّذِي ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّكَ إِذَا فَصَّلْتَ بِإِلَّا لَمْ تَدْخُلِ النَّاءُ ، فَتَقُولُ : مَا قَامَ إِلَّا هُنْدٌ ، وَلَا يَحْجُوزُ : مَا قَامَتْ إِلَّا هُنْدٌ ، إِلَّا ضَرُورَةٌ^(٢) ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ ،

(١) الإنصاف : ١٧٥ ، والمقتضب : ١٤٨ / ٢ ، ٣٤٩ / ٣ ، والخصائص : ٤١٤ / ٢ ، وأوضح

المسالك : ١١٢ / ٢ ، والشاهد على ذلك قول جرير :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ أُمَّ سَوْءٍ غَلَا بِأَبِ اسْتِثْنَاءِ صُلْبٍ وَشَامٍ

فقد حذف ناء التانيث من الفعل والفاعل حقيقي التانيث ، وسوغ هذا الحذف الفصل بالمفعول ، ومثله قول لآخر :

إِنْ امْرَأٌ غَرَّةٌ مِنْكُنْ وَاحِدَةٌ بَغْدِي وَبَغْدُكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

فقد حذفت ناء التانيث من الفعل : " غره " مع أن الفاعل المؤنث حقيقي وسوغ الحذف الفصل بالجاء والمجرور ، ولو كان : غرته بإثبات الناء لكان أحسن وأجود ، ومما ورد في النشر بالإثبات ما جاء بالقرآن الكريم من قول الله تعالى : {فَبَجَاءَهُ إِحْذَاهُمَا فَمَشِيَ عَلَى اسْتِحْيَاءٍ} - من الآية : ٢٥ من سورة القصص - . وهو الأجود والأحسن .

(٢) إن كان الفصل بإلا جاز حذف الناء وإثباتها والحذف أجود وهو اختيار الناظم وابنه ، والإثبات عندهم جائز على ضعف واستدلال على ذلك بقراءة مالك بن دينار وأبي رجاء والمحذري لقول الله تعالى : {فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاقِيهِمْ} - من الآية ٢٥ من سورة =

فَهِيَ الْحَقِيقَةُ الْفَاعِلُ غَيْرُ الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَ إِلَّا ، وَذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَصْبَغٍ^(١) مَا يَخَالَفُ ذَلِكَ قَالَ مَا نَصَّهُ : أَحَازَ عَامَّتَهُمْ : مَا جَاءَتْنِي إِلَّا جَارِيَتُكَ ، وَأُنْكَرَ ذَلِكَ أَبُو حَاسِمٍ رَقَالَ : يَنْبَغِي أَنْ لَا يَحُوزَ .

قَوْلُهُ :

وَالْحَذَفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَفَعٍ

حكى سيبويه : قَالَ فَلَانَةُ^(٢) ، وَهُوَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا مِنَ الشُّذُودِ بِحَيْثُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِلِ أَنَّهُ يَأْتِي قَلِيلًا بِغَيْرِ تَاءٍ ، وَأَنَّهُ يُنْقَاسُ^(٣) ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ

= الأحقاف - بالتاء مع الفصل بلأ ، وقد ذكر أبو الفتح بن جني هذه القراءة فقال : أما (ترى) بالتاء ورفع (المساكن) فضعيف في العربية والشعر أوتى بجوازه من القرآن ، وذلك أنه من مواضع العموم في التذكير ؛ فكأنه في المعنى لا يرى شيء إلا مساكنهم ، وإذا كان المعنى هذا كان التذكير لإرادته هو الكلام ، فأما ترى فإنه على معاملة الظاهر ، والمساكن مؤنثة فأنت على ذلك ، وإنما الصواب : ما ضرب إلا هند ، ولنا نريد يقولنا : إنه على إضمار أحد وإن هنداً بدل من أحد المقدر هنا ، وإنما نريد أن المعنى هذا فلذلك قدمنا أمر التذكير ، وعلى التأنيث قال ذو الرمة :

طَوَى الشَّخْرَ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ

ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٢ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١١٤ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ١٩٩ / ٦ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣٢ ، ١٣٣ ، د. على فاخر .

(١) هو إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ أبو إسحاق القرطبي الأزدي المعروف بابن المناصف شيخ العربية وواحد زمانه بإفريقية ، أُملى على قول سيبويه : هذا باب علم ما الكلام مسن العربية عشرين كراساً ، توفي سنة (٦٢٧ هـ) . بغية الوعاة ترجمة رقم : ٨٤٩ ، ج ١ ص ٤٢١ (٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١١٢ / ٢ ، ١١٣ ، وينظر الكتاب : ٤٠ / ٢ ، ٤١ ، والتوطئة لأبي على الشلوبين ص ١٦٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٣ / ٢ ، ٥٤ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢ .

(٣) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٤ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١١٢ / ٢ .

الجزولي ؛ لأنه قال أن الثاء تُلزَمُ في مثل : قَامَتِ هِنْدُ ، في اللغة المشهورة^(١) فأفهم هذا أن اللغة غير المشهورة تحذف الثاء فيها^(٢).

وقد نفد الناس ذلك على الجزولي ، وذكرُوا أن ذلك ليس لغة لا مشهورة ولا غير مشهورة ، وأن مثل : قَامَ هِنْدُ ، شاذ لا لغة^(٣).

وقوله : " وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ " أي : وَقَعَ الْحَذْفُ فِي الْفِعْلِ الْمُسْتَدِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ مَجَازًا فِي شِعْرِ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الْبَيْتِ الْمَشْهُورِ وَهُوَ :
فَلَا مَرْئَةَ وَدَقْتَ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٤)

(١) انظر المقدمة الجزولية في النحو : ٥٠.

(٢) التوطئة لأبي علي الشلوين : ص ١٦٢ وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٣ / ٢ ، ٥٤ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١١٢ / ٢ ، ١١٣ ، ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢.

(٤) قائله هو عامر بن جؤين الطائي كذا قاله النحاس في شرح أبيات الكتاب والجوهري وغيرهما ، وهو من التقارب وفيه الحذف . انظره في ابن الناظم : ٨٦ ، وتوضيح المقاصد : ١١ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ١٩٦ / ٦ ، وأوضح المسالك : ١٠٨ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٩٢ / ٢ ، والعيني شاهد رقم : ٣٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١١٢ / ٢ ، والبحر المحيط : ٦ / ٤٤٤ ، وشرح شواهد المغني : ٣١٩ ، والصحاح مادة : " بقل " ، والسان : " بقل " .

اللغة : الشاعر في هذا البيت يصف سحابة وأرضاً ناقعتين ، و : " المزنة " بضم الميم وسكون الزاي المعجمة وفتح النون وهي السحابة البيضاء ، وتجمع على مزن ، قوله : " ودقت " بالالف من ودق المطر يدق إذا قطر وسمي المطر ودقاً أيضاً ، وقوله : " أبقل " من الإبقال يقال : أبقلت الأرض إذا خرج بقلها ، ويقال للمكان أول ما ينبت فيه البقل أبقل .

الاستشهاد فيه : في قوله : " أبقل " حيث ذكر الفعل مع إسناده إلى الأرض وهي مؤنثة ، وقال ابن الناظم فيه وذلك لأجل ضرورة الشعر ، وفيه نظر ؛ لأنه كان يمكنه أن يقول ولا أرض أبقلت إبقالها بدرج هزة إبقالها فيستقيم الوزن فإذا كان ذلك دل أنه ليس للضرورة ، وإنما كان لأجل أن تأنيث الأرض ليس بحقيقي .

يُرِيدُ : وَلَا أَرْضَ أَبْقَلْتُ إِنْقَالَهَا ، فَحَذَفَ التَّاءَ ضَرُورَةً.^(١)
قَوْلُهُ :

والتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنَ مُذَكَّرِ كَالثَّاءِ مَعَ إِخْدَى اللَّبَنِ

إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ يُفْهَمُ مِنْهُ الْجَمْعُ فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ مُطْلَقاً أَوْ اسْمٌ جَنْسٍ أَوْ اسْمٌ جَمْعٍ أَوْ جَمْعٌ سَلَامَةٍ ، إِنْ كَانَ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ أَوْ اسْمٌ جَنْسٍ فَالْعَرَبُ تُخَبِّرُ عَنْهُ إِخْبَارَ / ١٠٥ المفردِ وَإِخْبَارَ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : قَامَ الزُّيُودُ ، وَقَامَ الْهُنُودُ ، وَانْكَسَرَ الشَّجَرُ ، وَيَجُوزُ إِلْحَاقُ التَّاءِ فِيهِنَّ^(٢).

وَإِنْ كَانَ اسْمٌ جَمْعٍ فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ لِعَاقِلٍ أَوْ لِعَبْرٍ عَاقِلٍ ، إِنْ كَانَ لِعَاقِلٍ فَلَا تَلْحَقُ التَّاءُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ نَحْوُ : قَامَ الرَّمْطُ ، وَكَذَبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ، أَيُ : قَبِيلَتُهُ^(٣) ، وَإِنْ كَانَ لِعَبْرٍ عَاقِلٍ فَالْعَرَبُ تُخَبِّرُ عَنْهُ إِخْبَارَ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : حَرَّتِ النُّودُ.

وَإِنْ كَانَ جَمْعٌ سَلَامَةٍ لِمُذَكَّرٍ لَمْ تَلْحَقْ التَّاءُ ، فَتَقُولُ : قَامَ الزُّيُودُونَ ، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ لَرِمَتْ التَّاءُ ، فَتَقُولُ : قَامَتِ الْهِنْدَاتُ ، هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ.^(٤)

وَأَمَّا أَهْلُ الْكُوفَةِ فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ جَمْعَ السَّلَامَةِ كَجَمْعِ التَّكْسِيرِ فَيُذَكَّرُ عَلَى مَعْنَى جَمْعٍ وَيُؤَنَّثُ عَلَى مَعْنَى جَمَاعَةٍ.^(٥)

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١١٢ / ٢ ، ١١٣ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٣ / ٢ ، ٥٤ ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة : ١٣١ ، ١٣٢ ، والتاء مدخولاً واستعمالها في الدراسات النحوية : ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) ابن الناطم : ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، والتذيل والتكميل : ٦ / ٢٠٠ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١١٤ / ٢ ، ١١٥ ، وفي القرآن الكريم : { كَذَبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ } (الشعراء : ١٠٥) وفيه : { وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ } (الأنعام : ٦٦)

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١١٢ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٦ / ٢٠٠ .

(٥) ينظر التذيل والتكميل : ٦ / ٢٠٠ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٤ / ٢ . وقد ذهب الكوفيون إلى جواز إلحاق تاء التأنيث الساكنة بالفعل إذا أُسْنِدَ إِلَى فاعِلٍ جَمْعٍ مُذَكَّرٍ سَالِمٍ قِيَاساً عَلَى جَوَازِهِ مَعَ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، والصحيح هو عدم جواز ذلك إذ لم يسمع من كلامهم =

وفصل الفارسي فقال : إن وقع جمع السلامة على مذكر فيخبر عنه إخبار المذكر ، وإن وقع على مؤنث فيخبر عنه إخبار المؤنث .

وتبين من هذا الذي قلناه أن جمع السلامة للمؤنث على مذهب البصريين لا بد فيه من التاء ، وكذلك اسم الجمع لغير العاقل ، وأن اسم الجمع للعاقل تحير العرب عنه إخبار المذكر .

وأما المؤنث المؤنث فإن لزمت التاء في فعل مفردة لزمت فيه نحو : قامت الهندان ، وإن لم تلزم لم تلزم نحو : انكسرت القدران ، وانكسر القدران .

وتبين من كلام هذا الناظم أن ما سوى جمع السلامة في المذكر من سائر الجموع تكون التاء فيه كالتاء مع ظاهر مفرد مؤنث مجازاً ، يعني : أنها تجوز ولا تجب ، فعلى قوله يجوز : قام الهندات ، وقامت الهندات ، وقام الهنود ، وقامت الهنود ، وقامت الزيود ، وقامت الزيود .

قوله :

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين

تقول العرب : نعمت المرأة هند ، ونعم المرأة هند ، وعلل الناظم حذف التاء بأن الألف واللام فيه للجنس ، فالجنس ليس له تأنيث حقيقي ، فلذلك حذفت التاء ، وهذا على مذهب من زعم أن الألف واللام جنسية ، وهو مذهب الجمهور^(١) .

= ، والقياس النحوي يأباه ، فجمع المذكر السالم في قولك : قام الزيدون بمزولة قام زيد وزيد وزيد لسلامة واحده .

(١) واستدل ابن عصفور على أن الألف واللام للجنس بإلحاق الفعل تاء التأنيث جوازاً ولولا ذلك لما جاز حذف التاء مع المؤنث إلا ضرورة أو شذوذاً فقال : " والدليل على أن فاعل نعم وبس يراد به الجنس أنك إذا استندتهما إلى مؤنث جاز إلحاقهما علامة التأنيث وحذفهما في فصيح الكلام ، فتقول : نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند ، وبست المرأة هند وبست المرأة =

وذهب أبو منصور الجواليقي^(١) من أهل بغداد^(٢) ، وأبو إسحاق بن ملكون من أهل الأندلس إلى أنها عهديّة ، وهو المتّفهم من كلام الفراء^(٣) فينبغي على مذهب هؤلاء أن يبحث عن علة تُحوّزُ حذفَ التاء من نعم .

وقد ذهب بعضهم إلى أن ذلك : [كان] ؛ لأن نعم فعل لا يتصرف ، وهذا ليس بشيء ؛ ألا ترى أن : " ليس " فعل لا يتصرف ، ومع ذلك لا يحوز : ليس هند قائمة .

وقوله : " استحسنوا " يعني أنه لا فُتح فيه ، ولا يريد بذلك أنهم استحسنوه على الإتيان بل الإتيان أفصح وأحسن ، فنعمت المرأة هند ، أحسن من : نعم المرأة هند^(٤) .

قوله :

والأصل في الفاعل أن يتصل والأصل في المفعول أن يتفصلاً

= هند ، فدل ذلك على أن المراد به الجنس ، وكأنك قلت : نعم النساء ، وبس النساء ، ولذلك ساغ إلحاق علامة التأنيث وحذفها كما يسوغ ذلك إذا قلت : قام النساء وقامت النساء ، ولو كان الفاعل لا يراد به الجنس لم يجوز حذف علامة التأنيث إلا في الضرورة ؛ كما لا يجوز أن تقول : قام المرأة إلا في الضرورة أو في شاذ من الكلام نحو قولك قال فلانة . انتهى . كلام ابن عصفور في شرح الجمل المتوسط نقلاً عن شرح المقرب " المرفوعات " : ٣٤٠ ، وانظر التاء مدخولاتها واستعمالاتها في الدراسات النحوية : ١٣٧ .

(١) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر أبو منصور الجواليقي النحوي اللغوي صنف شرح أدب الكاتب ، وما تلحن فيه العامة ، وما عرب من كلام المعجم وغير ذلك ، توفي سنة (٤٦٥ هـ) . انظر البغية : ٢ / ٣٠٨ برقم : ٢٠٤٧ ، ونزهة الألباء : ٢٦١ .

(٢) نص في نزهة الألباء : ٢٦٢ على أن الجواليقي قال : " وكان يذهب إلى أن الألف واللام في نعم الرجل للمعهد على خلاف ما ذهب إليه الجماعة من أنها للجنس لا للمعهد " .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١١٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢ / ٥٥ ، ٣ / ٣٠ .

(٤) قال الأشموني : ٢ / ٥٥ : " ومع كون الحذف حسناً للإتيان ، أحسن منه " .

ذَكَرَهُ الْإِتِّصَالَ فِي الْفَاعِلِ وَالْإِنْفِصَالَ فِي الْمَفْعُولِ لَيْسَ بِعِبَارَةٍ مَعْتَادَةٍ لِلنَّحْوَةِ
وَأَيُّمَا عِبَارَتِهِمْ أَنْ يَقُولُوا : أَصْلُ الْفَاعِلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَأَصْلُ الْمَفْعُولِ أَنْ
يَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَلَمَّا كَانَ الْفَاعِلُ شَدِيدَ التَّعَلُّقِ بِالْفِعْلِ تَنَزَّلَ مِنْهُ إِذَا كَانَ شَمِيرًا
مُتَّصِلًا بَارِزًا مَرَّةً الْجُزْءَ مِنْهُ فَلِذَلِكَ سَكَنُوا آخَرَ الْفِعْلِ لَهُ لَثَلَا يَتَوَالَى أَرْبَعُ مُتَحَرِّكَاتٍ
فِيهَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ وَلَمْ يُوجَدْ كَلِمَةً وَاحِدَةً تَتَوَالَى فِيهَا أَرْبَعُ مُتَحَرِّكَاتٍ هَكَذَا
ذَكَرُوا. ^(١) / ١٠٦ .

^(١) انظر الخفري على ابن عقيل : ١ / ٣٠ ، ٣١ .

﴿ أحوال تقديم المفعول على الفاعل ﴾

قَوْلُهُ :

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفَاعِلِ

قَوْلُهُ : " وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ " أي يقدم المفعول ويؤخر الفاعل ، وأتى بلفظ : " قَدْ " الذي يشعر بالتقليل وليس كذلك ، بَلْ هَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

فِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ وَتَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ .

وَقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ وَتَأْخِيرُ الْفَاعِلِ .

وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ .

ونحن نستدرك عليه ما فاتته عند ذكره ما ذكر من هذه الأقسام .

وقَوْلُهُ : " وقد يجيء المفعول قبل الفعل " أي يتقدم المفعول على العامل ، وأتى بلفظ : " قَدْ " المُشْعِرُ بِالتَّغْلِيلِ ، وَهَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

فِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْعَامِلِ .

وَقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْعَامِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ .

وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ .

وإذا كان فيه هذا التقسيم فكيف يقال فيه : " وقد يجيء المفعول قبل الفعل " ؟ فالقسم الذي يجب فيه تقديم المفعول على العامل هو في مواضع :^(١)

(١) قال الشيخ خالد : وأما وجوباً أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعاً ففي

مسألتي .. انظر التصريح : ١ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

أَحَدَهَا : أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ ضَمِيراً مُنْفَصِلاً لَوْ تَأَخَّرَ لَزِمَ اتِّصَالُهُ نَحْوُ : {إِيَّاكَ تَعْبُدُ} ، فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ تَأَخَّرَ لَمْ يَلْزَمْ اتِّصَالُهُ لَمْ يَجِبْ تَقْدِيمُهُ نَحْوُ : الدَّرْهَمُ إِيَّاهُ أَعْطَيْتَكَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَخَّرْتَ : " إِيَّاهُ " لَمْ يَلْزَمْ اتِّصَالُهُ وَلِحَازِ : الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتَكَ ، وَأَعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ اسْمٌ شَرْطٌ نَحْوُ : أَيَّا تَضْرِبُ أَضْرِبُ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : أَيُّ رَجُلٍ تَضْرِبُ ؟ هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَحَكَوْا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ قَدَّمَ الْعَامِلَ فِي مَنْ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَأَعْرَبَهَا ، وَذَلِكَ فِي الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى جِهَةِ الشَّدُوذِ ، فَقَالُوا : ضَرْبَ مَنْ مِنَّا .

وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ الْعَرَبَ تَقْدِمُهُ إِذَا كَانَ الِاسْتِفْهَامُ عَنْ شَيْءٍ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ مِثْلُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَيُلْتَبَسُ عَلَى السَّامِعِ قَبُولُ : مَنْ ضَرَبْتُ ؟ ، وَإِنْ شِئْتَ : ضَرَبْتُ مَنْ ؟ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي : " مَا وَمَنْ وَأَيَّ " خَاصَّةً ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ ذَلِكَ -أَيْضًا- فِي : " أَيْنَ " .

فَأَمَّا فِي الْإِبْتِدَاءِ فَيَلْزِمُ تَأْخِيرَ الْعَامِلِ عَنْ اسْمِ الِاسْتِفْهَامِ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ جَوَازِ تَقْدِيمِ الْعَامِلِ عَلَى اسْمِ الِاسْتِفْهَامِ فِي الِاسْتِثْنَاءِ لَا يَعْرِفُهُ الْبَصْرِيُّونَ ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ كَانَ مَاذَا بِتَقْدِيمِ الْعَامِلِ عَلَى اسْمِ الِاسْتِفْهَامِ .

وَنَظَّمَ ذَلِكَ شَيْخُنَا الْأَدِيبُ الْعَالِمُ أَبُو الْحَكَمِ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَرَجِ الْمَالِقِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمُرَحَّلِ ^(١) فِي شَيْءٍ مِنْ شِعْرِهِ ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا النَّحْوِيُّ الْإِمَامُ أَبُو الْحُسَيْنِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْقُرَشِيُّ جَرِيًّا عَلَى قَوَاعِدِ الْبَصْرِيِّينَ ، فَصَنَّفَ عَلَيْهِ فِي جَوَازِ ذَلِكَ أَبُو الْحَكَمِ كِتَابًا ، وَبَيَّنَ فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ وَهَزَى بِهِ ، وَمِنْ شِعْرِهِ :

(١) توفى سنة (٦٩٩ هـ) كان شاعراً مطبوعاً. انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢ / ٢٧١ .

عَابَ قَوْمٌ كَانَ مَادَا لَيْتَ شِعْرِي لِمَ هَذَا
وَإِذَا عَابُوهُ جَهْلًا دُونَ عَلِيمٍ كَانَ مَادَا^(١)

الرابع : أَنْ يَكُونَ كَمَ الْخَبَرِيَّةُ نَحْوُ : كَمْ غُلَامٍ مَلَكَتْ ، أَيْ : كَثِيراً مِنْ
الْغُلَمَانِ مَلَكَتْ ، وَهَذَا بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّغَةِ الْفُصْحَى^(٢) ، وَحَكَى الْأَخْفَشُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ
مَنْ يَقْدُمُ عَلَيْهَا الْعَامِلَ فَيَقُولُ ، مَلَكَتْ كَمَ غُلَامٍ ، وَهِيَ لَفْظٌ رَدِيقٌ^(٣).

الخامس : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي ضَرُورَةٍ شِعْرٍ.

والقسم الذي يجب فيه تقديم العامل على المفعول هُوَ فِي مَوَاضِعَ^(٤) :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! ، فَلَا يَجُوزُ :
مَا زَيْدًا أَحْسَنَ !.

الثاني : أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ ضَمِيراً مُتَّصِلاً نَحْوُ : ضَرَبَنِي زَيْدٌ.

الثالث : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ صِلَةً الْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوُ : جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا ، لَا
يَجُوزُ : جَاءَ الزَّيْدُ ضَارِبٌ ، وَلَا : جَاءَ زَيْدًا الضَّارِبُ.

الرابع : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُصَدِّراً / ١٠٧ يَنْحَلُّ لِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلِ
نَحْوُ : أَعْجَبَنِي شَرْبُ زَيْدٍ الْعَسَلِ ، لَا يَجُوزُ : أَعْجَبَنِي الْعَسَلُ شَرْبُ زَيْدٍ ، وَفِي
إِجَازَتِهِ خِلَافٌ غَرِيبٌ ، نَقَلَ الْجُلُولِي إِجَازَتَهُ عَنِ الْأَخْفَشِ ، فَإِنْ كَانَ مُصَدِّراً بَدَلًا مِنْ

(١) بيتان من الرمل المجرى وانظر القصة كاملة في بغية الوعاة للسيوطي : ٢٧١ / ٢.

(٢) انظر المقرب لابن عصفور : ٣٤١ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١٦٤ / ٢.

(٣) انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١٦٤ / ٢ ، وتوضيح المقاصد : ٣٢٣ / ٤ ، ودراسات

لأسلوب القرآن الكريم : القسم الأول : ٤١١ / ١ ، ومعاني القرآن للزجاج : ٢١٠ / ٤ ،

وإعراب القرآن للنحاس : ٢٩٨ / ٣ ، والبيان للأبياري : ١٥٤ / ٢ ، والبحر المحيط : ٢٨٩ / ٦.

(٤) انظر التصريح : ٢٨١ / ١.

اللفظ بِالْفِعْلِ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَيْهِ خِلَافَ نَحْوِ : ضَرْباً زَيْدًا ، أَجَازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ وَالْمَبْرَدُ وَمَنْعَةُ الْفَرَاءِ.^(١)

الخامس : أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ صِلَةً لِحَرْفِ مُصَدَّرِيٍّ عَامِلٍ نَحْوِ : يُعْجِبُنِي أَنْ تُضْرِبَ زَيْدًا ، لَا يَجُوزُ : يُعْجِبُنِي أَنْ زَيْدًا تُضْرِبَ^(٢) ، فَإِنْ كَانَ حَرْفًا مُصَدَّرِيًّا وَلَيْسَ بِعَامِلٍ جَازَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْعَامِلِ دُونَ الْحَرْفِ الْمَصَدَّرِيٍّ نَحْوِ : عَجِبْتُ مِمَّا تُضْرِبُ زَيْدًا ، فَيَجُوزُ عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدًا تُضْرِبُ ، وَقِيَاسُ قَوْلِ الْكِسَائِيِّ بِقِتْصَافِ إِجَازَةِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْحَرْفِ الْمَصَدَّرِيٍّ - أَيْضًا - ؛ لِأَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ فِي : " أَنْ وَكَيْ " عَلَى مَا بَيَّنَّهُ.

فَإِنْ كَانَ حَرْفًا مُصَدَّرِيًّا وَهُوَ عَامِلٌ فِي الْأَصْلِ لَكِنَّهُ وَقَعَ الْفِعْلُ الْمَاضِي صِلَتَهُ نَحْوِ : أَعْجِبَنِي أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، فِي إِجَازَةِ : أَعْجِبَنِي أَنْ عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ نَظَرَ ، وَالظَّاهِرُ الْجَوَازُ.

وَقِيَاسُ قَوْلِ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَاءِ وَهَشَامٍ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاقِعِ صِلَةً لـ : " أَنْ " الْعَامِلَةِ فِيهِ وَالْفَصْلِ بَيْنَهُمَا ، فَيَجُوزُ : أَرِيدُ أَنْ الْعَسَلُ يَشْرَبَ زَيْدًا ، وَالْأَصْلُ : أَرِيدُ أَنْ يَشْرَبَ زَيْدٌ الْعَسَلُ ، لِأَنَّهُمْ أَجَازُوا نَصًّا : أَرَدْتُ أَنْ إِنْ تَرَزَّنِي

(١) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي الْمَقْرَبِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ : " وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْمَصْدَرِ فَجَائِزٌ إِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ مَوْضِعًا مَوْضِعَ الْفِعْلِ فَتَقُولُ زَيْدًا ضَرْبًا تَرِيدُ : زَيْدًا أَضْرِبُ ضَرْبًا ، وَإِنْ كَانَ مَقْدَرًا بَأَنْ وَالْفِعْلُ أَوْ بَأَنْ الَّتِي خَيْرُهَا فِعْلٌ أَوْ بِمَا وَالْفِعْلُ لَمْ يَمُزْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّرَ بِالْمَوْصُولِ عَوْمِلٌ مَعَامَلَتُهُ فَكَمَا لَا تَتَقَدَّمُ الصِّلَةُ وَلَا شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى الْمَوْصُولِ فَكَذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصِّلَةِ عَلَيْهِ . " أَنْظِرْ شَرْحَ ذَلِكَ بِالتَّفْصِيلِ فِي الْمَنْصُوبَاتِ مِنْ شَرْحِ الْمَقْرَبِ ص ٢٤٧ وَمَا بَعْدَهَا (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ).

(٢) قَالَ فِي الْإِرْتِشَافِ : ٢ / ٣٨٩ فِي حَدِيثٍ عَنْ أَنْ : " وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا بِشَيْءٍ " .

أزورك ، بالفصل بالشرط بينهما^(١) ، والفصل بالمفعول أقرب لأنه مفرد ، والشرط جملة ، والفصل بالمفرد أسهل.

وأجاز الكسائي تقدم معمول الفعل المنصوب بـ : " كي " أو : " أن " عليهما فتقول : أعجبتني زيداً أن يضرب عمرو ، وجئت العسل كي أشرب ، التقدير : أعجبتني أن يضرب عمرو زيداً ، وجئت كي أشرب العسل ، ومنع ذلك الفراء وعامة البصريين^(٢) ، ونقل هذا الناظم في بعض كتبه عن الفراء إجازة ذلك في : " أن " دون : " كي " .

فإن قدمت المفعول بين : " أن " أو بين : " كي " فقد قدمنا أن العامل إذا كان صلة لحرف مصدري عامل فلا يجوز ذلك ، وقد أجاز ذلك الكسائي في : " كي " دون : " أن " فأجاز : جئت كي العسل أشرب ، والأصل : جئت كي أشرب العسل.

وإذا دخل على العامل أداة استفهام أو أداة تحضيض لم يتقدم المفعول على الأداة نحو : يضرب زيداً عمراً ؟ ، وهلاً ضربت زيداً.

وأما لام التأكيد فيما أن تكون المصاحبة في خبر : " إن " أو غيرها ، إن كانت غيرها لم يجر تقدم المفعول عليها نحو : لأضرب زيداً ، وإن كانت المصاحبة في خبر إن جاز نحو : إن زيداً عمراً ليضرب.

وإذا دخل عليه : " ما " النافية فمذهبنا أنه لا يجوز تقدم المفعول عليها فلا يقال : ماء ما شربت ، تريد : ما شربت ماء ، وبه تظافرت النصوص وتقبل عس الكسائي في باب الاستثناء المقدم أنه أجاز : إلا زيداً ما أكل أحد طعامك ، فقدم

(١) انظر نصح في ارتشاف الضرب : ٣٨٩ / ٢ .

(٢) انظر إجازة الكسائي : جئت كي العسل أشرب ومنع غيره في الارتشاف : ٣٩٤ / ٢ .

الْمُسْتَكْنَى عَلَى : " ما " النافية^(١) فَمَقْيَاسُ هَذَا يَقْتَضِي جَوَازَ تَقْدِمِ الْمَفْعُولِ ، وَقَدْ سَمِعَ
مِنْ لِسَانِهِمْ مَقْدَمًا عَلَى : " ما " قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا هِيَ قَامَتْ حَاسِرًا مُشْمَعِلَةً نَحِيبَ الْفُؤَادِ رَأْسَهَا مَا تَقْنَعُ^(٢)

أَي : مَا تَقْنَعُ رَأْسَهَا ، وَتَأْوِلُهُ الْبَصَرِيُّونَ .

وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَدَاةُ شَرْطٍ ، أَوْ كَانَ الْعَامِلُ جَوَابَ شَرْطٍ ، فَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِمُ الْمَفْعُولِ عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ لَا مَعْمُولُ فِعْلِ الشَّرْطِ وَلَا مَعْمُولُ فِعْلِ
الْجَوَابِ فَلَا يَجُوزُ : الْعَسَلُ إِنْ تَشْرَبُ يَفْضُبُ زَيْدٌ ، وَلَا : الْعَسَلُ إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ أَشْرَبُ ،
وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ فِيهِمَا .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : يَجُوزُ تَقْدِمُ الْمَفْعُولِ لِفِعْلِ الْجَوَابِ عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ وَلَمْ يُجْزَ
أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ فِعْلِ الشَّرْطِ عَلَى الْأَدَاةِ ، وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ : " لَا " النافية فَمِنْ جَوَازِ
تَقْدِمِ مَعْمُولِ الْفِعْلِ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ :

(١) انظره بالنص في ارتشاف الضرب : ٣٠٨ / ٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل قائله الأعرج المعني (شاعر مخضرم) من أبيات في حوار بينه وبين زوجته
بشأن فرسه الذي يكرمه وقد سبق ذكر الشاهد في الجزء الأول عند الحديث عن ما العاملة
عمل ليس ، وبعده يقول :

وَقَمْتُ إِلَيْهِ بِاللِّجَامِ مُسْرًا هُنَالِكَ يَجْزِينِي الَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

اللغة : الحاسر : المنكشف الرأس ، المشعل : الجاد السريع ، نحيب الفؤاد : أي ضعيف
الفؤاد ، المقنع : لابس القناع .

الشاهد فيه : تقدم المفعول على عامله المقترن بما النافية ولا يجوز إلا عند الكسائي وتأوله
البصريون بحذف العامل أو الرواية بالرفع (رأسها ما يقنع) . وانظر الشاهد في شرح التسهيل
لابن مالك : ٢٥١ / ١ ، والمقطوعة في ديوان الحماسة للمرزوقي : ٣٤٩ / ١ (هارون)

مِنْهُمْ مَنْ أَحَازَ ذَلِكَ مُطْلَقًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ مِنْهُ مُطْلَقًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ
فَمَنَعَ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ : " لَا " جَوَابَ قَسَمٍ نَحْوُ : وَاللَّهِ لَا أَضْرِبُ زَيْدًا ، وَأَحَازَ ذَلِكَ
إِذَا لَمْ تَقْعُ / ١٠٨ جَوَابَ قَسَمٍ يَحْجُوزُ : زَيْدًا لَا أَضْرِبُ وَهُوَ الصَّحِيحُ .

فَإِذَا كَانَتْ : " لَا " دُعَاءً نَحْوُ : لَا رَحِمَ اللَّهُ زَيْدًا ، فَلَمْ أَقِفْ فِي ذَلِكَ عَلَى
نَصٍّ ، وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مِثْلَ : " لَا " النَّافِيَةِ ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا تَكُونُ جَوَابَ قَسَمٍ ؛
لَأَنَّ جُمْلَةَ الْقَسَمِ لَا تَكُونُ إِلَّا خَبَرِيَّةً فَيَكُونُ الصَّحِيحُ فِيهَا تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَيْهَا .

وَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ لَمْ يَحْزَ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ،
نَقُولُ : جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ عَمْرًا ، وَلَا يَحْجُوزُ : جَاءَنِي عَمْرًا رَجُلٌ ضَارِبٌ .

وَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ مَحْرُورًا فَلَمَّا أَنْ يَكُونَ مَحْرُورًا بِإِضَافَةٍ أَوْ مَحْرُورًا بِحَرْفٍ ،
إِنْ كَانَ مَحْرُورًا بِإِضَافَةٍ لَمْ يَحْزَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْعَامِلِ وَخَذَهُ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَى
الْمُضَافِ لَا يَحْجُوزُ : هَذَا غُلَامٌ زَيْدًا ضَارِبٌ ، وَلَا : هَذَا زَيْدًا غُلَامٌ ضَارِبٌ ، تَرِيدُ :
هَذَا غُلَامٌ ضَارِبٌ زَيْدًا .

وَأَحَازَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْمُضَافِ إِذَا كَانَ غَيْرًا ، فَأَحَازَ : زَيْدًا
أَنَا غَيْرُ ضَارِبٍ ، حَمَلًا عَلَى : زَيْدًا أَنَا لَمْ أَضْرِبْ ، وَالصَّحِيحُ الْمُنْعُ ، وَأَحَازَ الْكِسَائِيُّ
تَقْدِيمَهُ فِي نَحْوِ : أَنْتَ زَيْدًا أَوَّلُ ضَارِبٍ ، تَرِيدُ : أَنْتَ أَوَّلُ ضَارِبٍ زَيْدًا ، وَالصَّحِيحُ
الْمُنْعُ .

وَإِنْ كَانَ مَحْرُورًا بِالْحَرْفِ فَلَمَّا أَنْ يَكُونَ زَائِدًا أَوْ غَيْرَ زَائِدٍ ، إِنْ كَانَ زَائِدًا
جَازَ التَّقْدِيمُ عَلَيْهِ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ ، فَيَحْجُوزُ : لَيْسَ زَيْدٌ عَمْرًا بِضَارِبٍ ، وَفِيهِ خِلَافٌ
ضَعِيفٌ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ زَائِدٍ لَمْ يَحْزَ ، فَلَا يَقَالُ : مَرَرْتُ عَمْرًا بِضَارِبٍ ، تَرِيدُ مَرَرْتُ
بِضَارِبٍ عَمْرًا .

وَيَجُوزُ تَقْدِمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْعَامِلِ وَخَذَهُ بَعْدَ : " مَا " النافية نحو : مَا زَيْدًا
أَضْرَبُ ، وَبَعْدَ أَدَاةِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ : أَرَيْدًا تَضْرِبُ ؟ .

فَإِنْ كَانَتْ أَدَاتُهُ غَيْرَ الْهَمْزَةِ لَمْ يَجَزْ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ نَحْوُ : مَتَى زَيْدًا تَضْرِبُ
، وَبَعْدَ أَدَاةِ التَّخْصِيصِ نَحْوُ : هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَ ، وَبَعْدَ لَامِ التَّوَكِيدِ نَحْوُ : وَاللَّهِ لَعَمْرَأُ
أَضْرَبُ ، وَإِنْ زَيْدًا لَعَمْرَأُ ضَارِبُ ، وَبَعْدَ أَدَاةِ الشَّرْطِ إِذَا كَانَتْ إِنْ بِشَرْطِ مَضِيِّ الْفِعْلِ
لَفْظًا أَوْ مَتَفِيًا بَلَمْ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَ أَضْرِبْهُ ، وَإِنْ زَيْدًا لَمْ تَضْرِبْ لَمْ أَضْرِبْهُ ، وَلَا
يَجُوزُ فِي غَيْرِ : " إِنْ وَلَا " إِنْ كَانَ الْفِعْلُ بغيرِ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ .

وَأَمَّا تَقْدِمُ الْمَفْعُولِ الْمَنْصُوبِ بِفِعْلِ الْجَزَاءِ عَلَيْهِ فَقَطْ فِيهِ خِلَافٌ نَحْوُ : إِنْ
تَضْرِبُ زَيْدًا عَمْرَأُ أَضْرِبُ ، مَنَعَ ذَلِكَ الْفَرَاءَ وَأَجَاذَهُ الْكَسَائِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ .

وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمَجْزُومُ بِـ : " لَمْ وَلَمَّا وَلَامِ الْأَمْرِ وَلَا فِي النَّهْيِ " فَإِنَّهُ يَجُوزُ
تَقْدِمُ مَفْعُولِهِ عَلَى الْجَازِمِ ، فَتَقُولُ : زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ ، وَعَمْرَأُ لَمَّا أَضْرَبُ ، وَعَمْرَأُ
لَتَضْرِبُ ، وَزَيْدًا لَا تَضْرِبُ .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَامِلِ وَخَذَهُ فَلَا يَجُوزُ ، وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمَنْصُوبُ بِـ : " أَنْ
وَكَيْ " فَتَقْدِمُ حَكْمُ مَفْعُولِهِ ، وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ بِـ : " لَنْ " فَفِي تَقْدِمِ مَفْعُولِهِ عَلَى :
" لَنْ " خِلَافٌ الْمَشْهُورُ وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ^(١) ، وَنَقَلَ الْمَنَعَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ سَلِيمَانَ
الْأَخْفَشُ الْأَصْغَرُ^(٢) .

(١) ارتشاف الضرب : ٣٩٢ / ٢ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب : ٣٩٢ / ٢ ، والأخفش الأصغر هو أبو الحسن علي بن سليمان
النحوي كان من وجوه أهل اليمن وأعيانهم علماً وشعراً ونحواً ، صنف كشف المشكل في
النحو وغيره ، وتوفي سنة ٥٩٩ هـ . ينظر البغية : ١٦٧ / ٢ ، ونشأة النحو : ١٣٩ - ١٤٠ ،
وقد عملت فيه رسالة بعنوان : الأخفش الأصغر حياته وجهوده (د/ محمد حسين عبد العزيز)

وإما على عامله نحو : لَنْ زَيْدًا أُضْرِبَ ، فَمَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ الْمَنْعُ^(١) ، وأجاز
الْكِسَائِيُّ ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ بِـ : " إِذَنْ " فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ عَلَى : " إِذَنْ "
لَا يَجُوزُ : صَاحِبُكَ إِذَنْ أَكْرَمَ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ عَلَى اخْتِلَافِ عَنْهُمَا فِي
وَجُوبِ رَفْعِ الْفِعْلِ وَجَوَازِهِ ، وَأَمَّا عَلَى الْعَامِلِ وَخَذَهُ فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ : إِذَنْ صَاحِبُكَ
أَكْرَمَ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ هِشَامُ وَالْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ^(٢) .

ومما تقتضي القواعدُ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ : " فَأَنَّ الْجَوَابَ " نَحْوُ : إِنْ
تَأْتِ عَمْرًا فَأَنَا ضَارِبٌ ، وَحَرْفُ الْعَطْفِ نَحْوُ : جَاءَنِي قَائِمٌ عَمْرًا وَضَارِبٌ زَيْدٌ ، تَرِيدُ :
وَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا .

و : " أَلَا وَأَمَّا " نَحْوُ : عَمْرًا أَلَا زَيْدٌ ضَارِبٌ ، وَبِكُرًّا أَمَّا زَيْدٌ قَاتِلٌ ، وَحَرْفُ
النَّدَاءِ نَحْوُ : زَيْدًا يَا ضَارِبًا ، وَ : " أَيُّ " لِلتَّفْسِيرِ نَحْوُ : جَاءَنِي حَاسٌ عَمْرًا أَيُّ قَاتِلٌ
عَمْرًا ، فَلَا يَجُوزُ : عَمْرًا أَيُّ قَاتِلٌ ، وَ : " وَאו " الْحَالِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ بِكُرًّا وَعَمْرُو
ضَارِبٌ ، وَ : " وَאו مع " نَحْوُ : قَمْتُ عَمْرًا وَزَيْدٌ ضَارِبٌ ، وَنَحْوُ : سَرْتُ عَمْرًا
وَقَاتِلًا ، وَ : " حَتَّى " نَحْوُ : سَرْتُ الْوَجْهَ حَتَّى الشَّمْسِ مَسُودَةً ، أَيُّ سَرْتُ حَتَّى
الشَّمْسِ مَسُودَةَ الْوَجْهِ . / ١٠٩

قوله :

وَأَخَرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُلِيزٌ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْخَصِرٍ

مِثَالُ خَوْفِ اللَّبْسِ : ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، وَيَزُولُ اللَّبْسُ بِلَفْظِ مَبِينٍ نَحْوُ :
ضَرَبْتُ مُوسَى سَعْدَى ، وَنَحْوُ : ضَرَبَ مُوسَى الْعَاقِلُ عِيسَى الْأَخْمَقَ ، أَوْ مَعْنَى نَحْوُ :

(١) قَالَ فِي الْإِرْتِشَافِ : ٢ / ٣٩١ ، فِي حَدِيثٍ عَنْ لَنْ وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا فِي
الِاخْتِيَارِ .

(٢) انْظُرْ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي إِرْتِشَافِ الضَّرْبِ : ٢ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ . يَقُولُ أَبُو حَيَّانَ : نَحْوُ زَيْدًا إِذَنْ
أَكْرَمَ جَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ إِلَّا أَنَّ الْفَرَّاءَ يَطْلُ عِلْمُهَا وَالْكِسَائِيُّ يَجِيزُ الْإِبْطَالَ
وَالْإِعْمَالَ وَلَا نَصَّ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ أَحْفَظُهُ فِي ذَلِكَ وَالَّذِي تَقْتَضِيهِ قَوَاعِدُهُمُ الْمَنْعُ .

أَكَلَ كُمَثْرَى موسى ، أو قرينة إشارة أو غيرها نحو : وَلَدَتْ هَذِهِ هَذِهِ ، يُشِيرُ إِلَى صَغِيرَةٍ وَكَبِيرَةٍ.

ومثال إضمارِ الفاعِلِ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَإِنَّمَا قَالَ : " غير منحصر " احترازاً من نحو : مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا ، فَأَنَا فَاعِلُ مَضْرُوعٍ ، وعِبَارَةُ أَصْحَابِنَا أَنْ يَقُولُوا : يَجِبُ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ يُؤَخَّرُ الْمَفْعُولُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ.

وكذلك - أيضاً - يُؤَخَّرُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مُصَدَّرًا يَنْحَلُّ بِحَرْفٍ مُصَدِّرٍ وَالْفِعْلُ مُضَافًا لِلْفَاعِلِ نحو : يَعْجِبُنِي شُرْبُ زَيْدِ الْعَسَلِ ، فَلَا تَقُولُ : يَعْجِبُنِي شُرْبُ الْعَسَلِ زَيْدٌ ، فَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ : ^(١) { قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ } ^(٢) بتقدم المفعول عَلَى الْفَاعِلِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَصْدَرِ فَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ التَّحَوِّينَ أَنَّ ذَلِكَ لَحْنٌ ، وَتَأَوَّلَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ.

وَالصَّحِيحُ إِجْرَاءُ ذَلِكَ عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ فَلَا يُمْكِنُ الطَّغْنُ فِيهَا ، وَالتَّأْوِيلُ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَقَدْ وَجَدْنَا تَطْيِيرَهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا ، وَالْقِرَاءَةُ تَأْتِي عَلَى الْأَفْصَحِ وَالْفَصِيحِ عَلَى الْكَثِيرِ وَعَلَى الْقَلِيلِ ، قَالَ الطَّرْمَاحُ : ^(٣)

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن عجم بن ربيعة بن عامر ، توفى سنة (١١٨ هـ) طبقات القراء : ٤٢٣ / ١ وما بعدها.

(٢) من الآية : ١٣٧ من سورة الأنعام والقراءة في البحر المحيط : ٤ / ٢٢٩ ، ومعجم القراءات : ٣٢٢ / ٢ .

(٤) قائله هو الطرماح بن حكيم الطائي من قصيدة يصف فيها قطيعاً من بقر الوحش بحميه ثوره . انظر البيت في شرح التصريح : ٥٧ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٧ / ٣ ، وابن الناطم : ١٥٨ ، والإنصاف : ٤٢٨ .

اللغة : قوله : " بحوزي المراتع " الحوزي بضم الحاء المهملة وكسر الزاي المعجمة وهو الثور الذي يرأس القطيع ، و : " المرتع " موضع الرتع من رتع إذا أكل ما شاء ، قوله : " لم ترع " =

يَطْفَنَ بِخُوزِي الْمَرَاعِ لَمْ تُرْعَ بَوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكَتَانِ

وَقَالَ آخَرُ :^(١)

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً فَسَقْنَاهُمْ سَوَقَ الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ

وَقَالَ آخَرُ :^(٢)

= من الروع وهو الخوف والفرع ، وأراد بالبوادي : البوادر ، قوله : " من قرع القسي " من قرعت الشيء إذا ضربته ، والقسي جمع قوس ، و : " الكتائن " جمع كنانة ، وهي الجعبة التي يجعل فيها السهام .

والاستشهاد فيه : حيث فصل بين المصدر المضاف وهو " قرع " وفاعله المضاف إليه وهو " الكتائن " بالمفعول وهو قوله : " القسي " .

(١) لم أقف على اسم قائله وهو من الطويل ، وقد نسب لبعض الطائيين في شرح عمدة الحفاظ :

٤٩١ ، وفي شرح التصريح : ٥٧ / ٢ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ٧٧١ ، وابن الناطم : ١٥٨ ، وأوضح المسالك : ٢٢٦ / ٢ ، والأشعوني : ٢٧٦ / ٢ .

اللغة : قوله : " عتوا " من عتى يعتو إذا تكبر وأفسد ، قوله : " إلى السلم " بكسر السين أي إلى الصلح ، و : " البغاث " بثلاث الباء الموحدة طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ، و : " الأجادل " جمع أجدل وهو الصقر .

الاستشهاد فيه : في قوله : " سوق البغاث الأجادل " حيث قدم المفعول على الفاعل وعاملهما مصدر مضاف للفاعل .

(٢) قائله هو عمرو بن كلثوم وهو من الرجز المسدس ، ولم أعثر عليه في ديوانه وهو بلا نسبة في

شرح الأشعوني : ٢٧٦ / ٢ ، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ١١٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٨ / ٣ ، ابن الناطم : ١٥٨ ، والشاهد : ٦٨٠ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " الماذي " والمأذية بالذال المعجمة وتشديد الباء آخر الحروف ، وهو الصافي والخالص من الدروع ، و : " القوائس " جمع قونس وهو أعلى البيضة من الحديد ، قوله : " فداسهم " من الدوس والدائس فاعل منه .

والاستشهاد فيه : في قوله : " دوس الحصاد الدائس " فإن الحصاد منصوب لأنه مفعول به وقع بين المضاف وهو الدوس والمضاف إليه وهو الدائس .

وَحَلَقِ الْمَآذِيَّ وَالْقَوَانِسِ فَذَاسَهُمْ ذَوْنَسَ الْحَصَادِ الدَّائِسِ

وقال أبو جندل الطهوي ^(١) [في وصف جراد] : ^(٢)

يَفْرُكْنَ حَبَّ السُّبُلِ الْكُفَاجِ بِالْقَاعِ فَرَكَ الْقُطْنِ الْمَخَالِجِ

وأنشد ثعلب :

فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامٌ ^(٣)

(١) ما بين المعقوفين زيادة في نسخة الرباط.

(٢) بيتان من الرجز المشطور لأبي جندل الطهوي من أرجوزة يصف بها الجراد ، وانظر الشاهد في

شرح عمدة الحفاظ : ٤٩٢ ، والمعجم المفصل في شواهد النحر الشعرية : ١١٣٤ ، وشرح

التسهيل لابن مالك : ٢٧٨ / ٣ ، وابن الناظم : ١٥٨ ، والعيني الشاهد : ٦٧٩.

اللغة : قوله : " الكفافج " بضم الكاف وتخفيف النون وكسر الفاء وهو الممتلئ ، و : " القاع "

المستوي من الأرض وكذلك القيعه ، و : " المخالج " جمع محلج بكسر الميم وهو الآلة التي يملج

بها القطن.

والشاهد فيه واضح كالسابق ، وقد أنشده أبو حاتم في كتاب الطير :

يَفْرُكْنَ حَبَّ السُّبُلِ الْكُفَاجِ بِالْقَاعِ فَرَكَ الْقُطْنِ بِالْمَخَالِجِ

بزيادة الباء في قوله : " بالمخالج " فحيث لا استشهد فيه لأن الفرق حيث لا يكون مضافاً إلى

القطن من إضافة المصدر إلى مفعوله.

(٣) البيت من بحر الوافر من قصيدة للأحوص الأنصاري يهدد فيها مطراً ويطلب منه طلاق امرأته

وفيه عدة شواهد نحوية وصدر الشاهد قوله :

فَإِنْ يَكُنْ النِّكَاحُ أَحْلَى شَيْءٍ فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ

ويستشهد به في روايات ثلاثة في مطر :

بالنصب : مفعولاً به للمصدر والمصدر مضاف للفاعل.

بالرفع : فاعلاً للمصدر والمصدر مضاف للمفعول.

بالجر : وهو موضع الشاهد هنا بإضافة المصدر للفاعل ثم تقدم المفعول عليه.

والبيت في التصريح : ٥٩ / ٢ ، والأشعراني : ٢٧٩ / ٢ ، وشرح التسهيل : ٢٧٨ / ٣.

بخفضٍ : " مطر " ، وروى الكسائي^(١) :

تَنفِي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِمِ تَنَقَادِ الصَّارِفُ

وَأَنشَدَ الْأَخْفَشُ :^(٢)

فَرَجَجْتُهَا بِمَزْجٍ زَجُّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

وَلِحَوَازِ ذَلِكَ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ كجزء من العامل فيه ، فكأنه لم يفصل بينهما ؛ لِأَنَّ رَتْبَهُ التَّقْدِيمُ واقتضاؤه أَشَدُّ مِنْ اقتضائه للمفعول ، وَإِذَا كَانَ مِنْ لِسَانِهِمْ مَسْمُوعاً وَلَمْ يَكُنْ بِالْقِيَاسِ مَذْفُوعاً كَانَ جَدِيراً أَنْ لَا يَكُونَ مَمْنُوعاً.

(١) البيت من بحر البسيط وهو للفرزدق وليس في ديوانه وهو في وصف ناقة سريعة . وانظره في الإنصاف : ٢٧ ، والخزانة : ٤ / ٤٢٤ ، والكتاب لسيويه : ٢٨ / ١ ، واللسان : " صرف " ، والمقتضب : ٢ / ٢٥٨ ، وهو في ابن الناظم : ١٦١ ، وشرح ابن عقيل : ٣ / ١٠٢ " صبيح " ، والشاهد رقم ٧١٣ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " تنفي " من النفي ، و : " الهاجرة " وقت اشتداد الحر في وقت الظهيرة ، و : " الدرهم الفارسي " معرب وكسر الهاء لغة وربما قالوا درهام ، قوله : " الصباريف " جمع صيرف ولكن لما أشبعت كسرة الراء تولدت منها الياء .

الاستشهاد فيه : كالذي قبله وهو تقدم المفعول على الفاعل مع أن عاملها مصدر مضاف للفاعل.

(٢) أنشد الأخفش هذا البيت ولم يعزه إلى أحد ، وهو من مجزوء الكامل . ينظر الإنصاف : ٤٢٧ ، وتخليص الشواهد : ٨٢ ، والخزانة : ٤ / ٤١٥ ، والخصائص : ٢ / ٤٠٦ ، وابن يعيش : ٣ / ١٨٩ ، والكتاب لسيويه : ١ / ١٧٦ ، ومجالس ثعلب : ١٥٢ ، والمقرب : ١ / ٥٤ ، وابن الناظم : ١٥٨ ، والعيني شاهد : ٦٨٤ .

اللغة : قوله : " فرججتها " بالزاي المعجمة وبالجمين يقال : رججت الرجل أزجه زجاً فهو مزجوج إذا طعته بالزج ، قوله : " القلوص " بفتح القاف الشابة من النوق كالفتي من الرجال ، و : " أبو مزادة " كنية رجل.

والاستشهاد فيه : حيث فصل بالقلوص بين المضاف وهو زج والمضاف إليه وهو أبي مزادة.

قوله :

وَمَا بِإِلَّا أَوْ يَأْتِمَا الْحَصْرُ أَخْرَ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصَدَ ظَهَرَ

يَقُولُ : مَا حُصِرَ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ بِإِلَّا أَوْ يَأْتِمَا أَخْرَهُ نَحْوُ : مَا شَرِبَ زَيْدٌ إِلَّا الْعَسَلَ ، وَمَا شَرِبَ الْعَسَلَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا شَرِبَ زَيْدٌ الْعَسَلَ ، وَإِنَّمَا شَرِبَ الْعَسَلَ زَيْدٌ ، وَإِذَا ظَهَرَ قَصْدُ لِحَصْرِ الْفَاعِلِ أَوْ حَصْرِ الْمَفْعُولِ مِنْ غَيْرِ الْأَدَاةِ كَانَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ الْمَحْصُورِ وَتَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ الْمَحْصُورِ .

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ فِيهِ خِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا أَنْ تَقْصِدَ حَصْرَ الْفَاعِلِ أَوْ حَصْرَ الْمَفْعُولِ أَوْ حَصْرَهُمَا مَعًا ، فَإِنْ أَرَدْتَ حَصْرَ الْفَاعِلِ أَوْ حَصْرَ الْمَفْعُولِ فَيَأْتِمَا أَنْ يَكُونَ الْحَصْرُ بِإِنَّمَا أَوْ بِحَرْفِ نَفْيٍ وَإِلَّا . / ١١٠

فَإِنْ كَانَ بِإِنَّمَا فَأَجْمَعَ التَّحَاةَ عَلَى وَجوب تأخير المحصور مِنْهُمَا وَتَقْدِيمَ غَيْرِ الْمَحْصُورِ ، فَتَقُولُ فِي حَصْرِ الْفَاعِلِ : إِنَّمَا شَرِبَ الْعَسَلَ زَيْدٌ ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَسَلِ شَارِبٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ لَزَيْدٍ مَشْرُوبَاتٌ غَيْرُ الْعَسَلِ .

وَتَقُولُ فِي حَصْرِ الْمَفْعُولِ : إِنَّمَا شَرِبَ زَيْدٌ الْعَسَلَ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَزَيْدٍ مَشْرُوبٌ إِلَّا الْعَسَلَ ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِلْعَسَلِ شَارِبُونَ غَيْرُ زَيْدٍ .

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ نَقْلَ هَذَا الْإِجْمَاعِ فَقَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ حَصْرَ الْفَاعِلِ بِإِلَّا ، وَحَصْرَهُ بِإِنَّمَا وَتَمَثَّلَ مَا نَصَّه : وَلَا خِلَافَ بَيْنَ التَّحْوِينِ فِي وَجوب تأخير الْفَاعِلِ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْكِسَائِي فَإِنَّهُ أَجَازَ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ وَإِنْ كَانَ مَقْرُونًا بِإِلَّا^(١) أَنْتَهَى .

(١) احتج الكسائي على عدم تأخير الفاعل المحصور بإِلَّا بقول الشاعر :

ما عاب إلا لثيم لعل ذي كرم ولا جفا قط إلا جبا بطلاً

وقوله :

نبتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب إلا الله بالنار

انظر شرح التصريح : ٢٨٤ / ١ ، والتذيل والتكميل : ٢٨٧ / ٦ ، ٢٨٨ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى مَسْأَلَةِ الْحَصْرِ بِإِلَاءٍ ، فَإِنْ كَانَ الْحَصْرُ بِخَصْرٍ
تَفْهِمٍ وَإِلَّا فَثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ :

ذهب البصريون والقراء وابن الأثيري إلى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ هُوَ الْمَقْرُونُ
بِإِلَاءٍ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ ، وَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ جَازَ تَأْخِيرُهُ. ^(١)

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ أَبُو مُوسَى ^(٢) وَالْأَسَازُ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّهُ مَا قَرَنَ مِنْهُمَا بِإِلَاءٍ
وَجَبَ تَأْخِيرُهُ. ^(٣)

وَذَهَبَ الْجَزُولِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَا حَصَرَ مِنْهُمَا بِإِلَاءٍ جَازَ تَأْخِيرُهُ كَحَالِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ
مَخْصُورًا. ^(٤)

والذي قاله التَّائِيْمُ لَيْسَ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّهُ سَوَّى بَيْنَ
الْمَحْصُورِ بِإِلَاءٍ أَوْ بِإِثْمًا مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ فِي التَّأْخِيرِ ثُمَّ قَالَ : " وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ ظَهَرَ
قَصْدٌ " ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ مَا حَصَرَ بِإِثْمًا وَجَبَ تَأْخِيرُهُ فَلَا يَسْبِقُ ظَهَرَ
قَصْدٌ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ ، وَأَنَّ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ فِي الْفَاعِلِ الْمَخْصُورِ بِإِلَاءٍ أَوْ الْمَفْعُولِ
الْمَحْصُورِ بِهَا لَمْ يَشْتَرَطْ فِيهِ ظَهُورُ الْقَصْدِ ، بَلْ أَجَازَ ذَلِكَ مُطْلَقًا سَوَاءَ أَظْهَرَ قَصْدًا أَوْ
لَمْ يَظْهَرْ .

وَأِنْ أَرَدْتَ حَصْرَهُمَا مَعًا فَلَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي إِثْمًا ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ أَحَدِهِمَا مِمَّا يَدُلُّ
عَلَى عَدَمِ الْحَصْرِ فِيهِ ، وَتَأْخِيرَ أَحَدِهِمَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حَصْرِهِ فَلَيْسَ لَنَا صُورَةٌ تَقْضِي
حَصْرَهُمَا مَعًا ، فَإِذَا قُلْتَ : إِثْمًا شَرِبَ الْعَسَلُ زَيْدٌ دَلَّ عَلَى حَصْرِ الْفَاعِلِ .

(١) انظر تفصيل ذلك كله في شرح المقرب للمرفوعات : ١٥١ (د. علي فاخر) ، وجاء في
التذيل والتكميل : ٢٨٧ / ٦ ما نصه : نقلًا عن بهاء الدين بن النحاس : أن النحاة أجمعوا
على أنه متى أريد الحصر في واحد منهما وجب تقديمه وتأخير الآخر .

(٢) المقدمة الجزولية : ٥٠ ، ٥١ ، وفيها بقول : " فكل فاعل متصل بضمير يعود على المفعول به
أو مقرون بإِلَاءٍ أَوْ فِي مَعْنَى الْمَقْرُونِ بِإِلَاءٍ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ " .

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبيين : ٥٩٠ وما بعدها .

(٤) لم أعتز على هذا القول في المقدمة الجزولية . انظر ٥٠ ، ٥١ ، والذي في شرح المقرب لابن
عصفور أن هذا مذهب الكسائي وذكر استدلال الكسائي على مذهبه بأربعة آيات شعرية .
انظر شرح المقرب للمرفوعات : ١٥١ - ١٥٢ ، وانظر التذيل . التكميل : ٢٨٧ / ٦ ، ٢٨٨ .

وَإِذَا قُلْتَ : إِنَّمَا شَرِبَ زَيْدٌ الْعَسَلَ دَلَّ عَلَى حَصْرِ الْمَفْعُولِ ، وَإِنَّمَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي حَرْفِ النَّفْيِ وَإِلَّا فَتَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ حَصْرَهُمَا مَعًا : مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا ، أَوْ مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ فَتَوَخَّرَهُمَا بَعْدَ إِلَّا ، وَالْمَعْنَى : مَا ضَرَبَ أَحَدٌ أَحَدًا إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا.

وَأكْثَرُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِنَّمَا تَعْرِضُ لِحَصْرِ الْفَاعِلِ فَقَطْ وَحَصْرِ الْمَفْعُولِ فَقَطْ لَا لِحَصْرِهِمَا مَعًا ، وَفِي كَلَامِ النَّاطِمِ إِجْمَالٌ لِأَن قَوْلَهُ : " وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ " يَحْتَمِلُ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ أَوْ مِنْهُمَا وَمَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الاحتمالات لَا يُتَصَوَّرُ الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ.

قوله :

وَشَاعَ نَحْوُ : خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ وَشَدَّ نَحْوُ : زَانَ ثَوْرُهُ الشَّجَرُ

إِذَا عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَهُ فِيمَا أَنْ يُعَوَّدَ عَلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ مَفْعُولٍ لَفْظًا وَرَتَبَةً نَحْوُ : ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا ، فَالْجُمُحُورُ عَلَى وَجوب تأخير الْفَاعِلِ هُنَا^(١) ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْجَوَازِ^(٢) ، وَقَدْ جَاءَ فِي أَشْعَارِهِمْ وَلَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ^(٣) ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ جَنِي^(٤) وَتَبِعَهُ هَذَا النَّاطِمُ.^(٥)

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٣٥ / ٢ ، وأوضح المسالك : ١٢٥ / ٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٥٨ / ٢ ، ومع الهوامع : ١٦٦ / ١ ، وعلة تأخير الفاعل أن يعود الضمير على متقدم في اللفظ.

(٢) هو قول الأخفش والطوال وابن جني ونسبه أبو حيان لابن مالك . انظر مغني اللبيب : ٤٩٣ / ٢ وأوضح المسالك : ١٢٥ / ٢ ، وارتشاف الضرب : ٣١٧ / ٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٧٢ / ١ ، والتصريح : ٢٨٣ / ١ ، والخصائص : ٢٩٥ / ١ ، ومع الهوامع : ٦٦ / ١ . ومن شواهده قوله : جرى ربه عني عدي بن حاتم ، وقوله : كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد .

(٣) أي يقاس على المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

(٤) الخصائص : ٢٩٥ / ١ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ١٣٥ / ٢ .

والمُختَارُ مَذْهَبُ الجمهور ؛ لأنه لا يحفظ ذَلِكَ فِي نَسْرِ ؛ إِنَّمَا جَاءَ فِي
الشَّعْرِ ، وَيَحْتَمِلُ التَّأْوِيلُ ^(١).

أَوْ عَلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ مِضافٍ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ : ضَرْبَ غَلَامُهَا عَبْدَ هِنْدٍ ، ففِيهِ
خِلَافٌ - أَيْضاً - مِنْهُمْ مِنْ جَوَزِ تَقْدِيمِ الْفَاعِلِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَ تَأْخِيرَهُ ، وَإِنَّمَا أَنْ
يَعُودَ عَلَى مَا بَعْدَهُ لَفْظاً لَا رُتْبَةً نَحْوُ : ضَرْبَ غَلَامَةٍ زَيْدٍ ، فَهَذِهِ جَائِزَةٌ بِاتِّفَاقٍ.

وَإِذَا عَادَ الضَّمِيرُ الْمُتَصِلُ بِأَحَدِهِمَا عَلَى مَا قَبْلَهُ فَإِنَّمَا أَنْ يَعُودَ عَلَى مَا قَبْلَهُ لَفْظاً
وَرُتْبَةً نَحْوُ : ضَرْبَ زَيْدٍ غَلَامَةٍ ، أَوْ لَفْظاً لَا رُتْبَةً نَحْوُ : ضَرْبَ زَيْدٍ غَلَامَةٍ ، أَوْ عَلَى
مِضافٍ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ : ضَرْبَ غَلَامٍ هِنْدٍ سَيِّدُهَا فَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ.

وَمِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَخْتَلِفُ فِيهَا تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ : / ١١١ ضَرْبُ الْقَوْمِ
بَعْضُهُمْ بَعْضاً ، فَهِنَا يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ ، وَضَرْبُ الْقَوْمِ بَعْضُهُمْ بَعْضٌ ، فَهِنَا يَجِبُ
تَأْخِيرُ الْفَاعِلِ.

(١) انظر ضرائر الشعر : ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، وشرح المفصل لابن الحاجب : ١ / ١٦٠ ، ١٦١ ،
وابن يعيش : ٧٦ / ١ ومن التأويل أن الضمير يعود على الجزء المفهوم من الفعل.

﴿ النائب عن الفاعل ﴾

يقول ابن مالك :

يُتَوَبُّ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٍ

لَمْ يَذْكُرْ حَدَّ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ^(١) ، ويعني بقوله : " فِيمَا لَهُ " من رفعه لفظاً نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ ، أو نِيَّةً نَحْوُ : ضَرَبَ مُوسَى ، أو حُكْمًا نَحْوُ : ضَرَبَ هَذَا ، أو مَوْضِعًا : مَا ضَرَبَ مِنْ رَجُلٍ .

وفِيمَا لَهُ^(٢) من امْتِنَاعٍ تَقْدِيمِهِ فَلَا يَحْجُوزُ : زَيْدٌ ضَرَبَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ؛ كما لَا يَحْجُوزُ : زَيْدٌ قَامَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا مُقَدِّمًا ، وقد تقدم الخلاف في جواز تقدم الفاعل على الفعل ، وقياس قول الكوفيين جواز تقدم المفعول الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ على الفعل كالفاعل .

فَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَحْزُورًا بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ : بِزَيْدٍ سِيرَ ، فَقَدْ حَكَى أَبُو جَعْفَرٍ النُّحَاسُ الِاتِّفَاقَ عَلَى مَنَعِ ذَلِكَ^(٣) ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هِيَ جَائِزَةٌ فِي الْقِيَاسِ^(٤) ، وَفِيمَا لَهُ مِنْ امْتِنَاعِ الْحَذْفِ ، فَلَا يَحْجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ؛ كما لَا يَحْجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ ، وقد تقدم خلاف الكيسائي في جواز حذف الفاعل في بابه^(٥) .

(١) وحده كما فهم من تعريف الفاعل : المسند إليه فعل أو مضمن معناه تام مقدم مصوغ للمفعول .

(٢) الضمير هنا يعود على الفاعل ويقصد فيما للفاعل من أحكام من رفعه وامتناع تقديمه وامتناع حذفه وجواز إضماره .

(٣) التذييل والتكميل : ٢٣٢ / ٦ ، والارتشاف : ٥٢٧ / ١ ، قال أبو حيان : " وعلة ذلك عند البصريين نيابته عن الفاعل وعند الكوفيين أنه صلة فلا يتقدم " .

(٤) يقصد به ابن اصبح . التذييل والتكميل : ٢٣٢ / ٦ .

(٥) التذييل والتكميل : ٢١٧ / ٦ ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ١٨٢ / ٢ ، وينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٤٤ / ٢ ، ٤٥ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : =

وروي جَوَازُ حَذَفِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَنِ الْفَرَاءِ نَصًّا فَأَجَازَ :
ضُرِبَ ضَرْبًا عَلَى حَذْفِهِ^(١) ، وفيما له من جواز الإضمار نحو : زَيْدٌ ضُرِبَ.

وقول النَّاطِمِ : " يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنِ فَاعِلٍ " لَيْسَ هَذَا فِي كُلِّ فِعْلٍ ؛ إِذْ قَدْ
لَا يَكُونُ لِلْفِعْلِ مَفْعُولٌ بِهِ أَلْبَتَّةَ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ.

وقوله بأنه ينوب يُشْعِرُ بَأَنِ الْأَصْلَ هُوَ الْفَاعِلُ ، وَأَنَّ هَذَا نَائِبٌ عَنْهُ ، وَهَذَا فِيهِ
خِلَافٌ فَعَلَّاهُ جَمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ الْأَصْلَ هِيَ جُمْلَةُ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، وَأَنَّ الْفَاعِلَ
حُذِفَ وَأَقِيمَ مَقَامَهُ أَحَدُ مَا يَذْكُرُ وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِصِغَةٍ مُسْتَقْلَةٍ بَلْ مَغْيِرَةٌ مِنْ بَابِ
الْفَاعِلِ ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَالْمِزْدِيُّ إِلَى أَنَّهَا مُسْتَقْلَةٌ غَيْرُ مَغْيِرَةٍ مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَقَدْ
نَسَبَ هَذَا إِلَى سِيبَوِيهِ^(٢).

قوله :

= ١٦١ / ٢ ، ١٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٢١ / ٢ - ١٢٤ ، ومعاني القرآن
للزجاج : ٣٧٩ / ٣ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي : ٦٤ / ٢ ، وإرشاد العقل السليم :
٤٩٧ / ١ ، والمحمر الوجيز لابن عطية : ٦٩ / ٤ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٦٠ / ٣ ،
والمقتضب للمبرد : ٧٧ / ٤ ، وينظر البحر المحيط لأبي حيان : ٣٠٧ / ٥ ، والدر اللقيط لتلميذ
أبي حيان : ٣٠٧ / ٥ .

(١) قال أبو حيان : " ومذهب أكثر النحويين من البصريين والكوفيين أنه لا يجوز بناء الفعل
للمفعول إذا لم يكن له معمول غير الفاعل فلا يجوز في : جلس زيد : جلس ، ولا في :
ظرف زيد : ظُرف ، وما نسب الزجاجي إلى سيبويه من إجازة ذلك غلط ، وزعم الكسائي
وهشام أن ذلك يجوز على أن في الفعل مجهولاً يحتمل المصدر والزمان والمكان ولم يعلم أيها
هو ، وأجاز ذلك الفراء على أن الفعل فارغ لا شيء فيه " . انظر التذييل والتكميل : ٦ /
٢٣٤ ، وقال في موضع آخر : وقد وجدت في لسان العرب ما يشهد بجواز جلس وقعد
مبنياً للمفعول دون أن يسند إلى شيء في اللفظ والفعل لازم ، قال الشاعر :

وقالت متى يبخل عليك ويعتدل يسوك ألع

(٢) انظر ذلك في ارتشاف الضرب لأبي حيان : ١٩٥ / ٢ ، وشرح الجمل : ٥٤٠ / ١ .

قَوْلُ الْفِعْلِ اِضْمَنْ وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيِّ كَوْصِلْ

ذَكَرَ شَيْئاً مِنْ كَيْفِيَّةِ بِنَاءِ الْفِعْلِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ شَرْطَ جَوَازِ بِنَاءِ الْفِعْلِ وَشَرْطَهُ :
أَنْ يَكُونَ مُتَّصِراً تَأْماً ، أَمَا التَّصَرُّفُ فَلَا خِلَافَ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ بِنَاءُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ وَمَا
أَشْبَهَهُ. ^(١)

وَأَمَا التَّمَامُ فَفِيهِ خِلَافٌ ، وَذَلِكَ فِي : " كَانَ وَأَخَوَاتِهَا " غَيْرَ مَا لَمْ يَتَصَرَّفْ
مِنْهَا ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى جَوَازِ بِنَائِهَا لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ^(٢) ، وَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَمَنْ
وَافَقَهُ إِلَى الْمَنْعِ. ^(٣)

وَالَّذِينَ أَحْزَرُوا ذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِيمَا يُقَامُ مَقَامَ اسْمِهَا إِذَا حُذِفَ فَقِيلَ : الْخَيْرُ وَهُوَ
قَوْلُ الْفَرَّاءِ ، فَاجْزَأَ فِي : " كَانَ زَيْدٌ قَائِماً كَيْنٌ قَائِماً " ^(٤) ، وَقِيلَ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ يَكُونُ
مَعْمُولاً لِلْفِعْلِ فَيُحْذَفُ الْاسْمُ ، وَيُحْذَفُ بِحَذْفِهِ الْخَيْرُ ضَرُورَةً أَنْ لَا يَوْجِدَ حَكْمَ بَغِيرٍ
مَحْكُومٍ عَلَيْهِ ، وَيُقَامُ ذَلِكَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَجْرُورُ مَقَامَهُ ، فَإِذَا قُلْتُ : كَانَ فِي الدَّارِ قَائِماً ،
جَازَ أَنْ تَقُولَ : كَيْنٌ فِي الدَّارِ. ^(٥)

وَبَاقِي الْأَفْعَالِ يَجُوزُ بِنَاؤُهَا لِلْمَفْعُولِ إِلَّا قَالَ : وَمَا فِي مَعْنَاهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا
مَعْمُولٌ فِي اللفظِ إِلَّا الْجُمْلَةُ ، وَ : " ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا " إِذَا سَدَّتْ أَنْ وَأَنْ مَعَ مَعْمُولِيهَا
مَسَدٌ مَفْعُولِيهَا ، فَهَلْ تَبْنَى عَلَى كُلِّ حَالٍ أَوْ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ ؟ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ : ^(٦)

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٥٣٤ / ١.

(٢) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٥٣٤ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٢٥٥ / ٦.

(٣) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٥٣٤ / ١ ، وقال في رده ولما رأى الفارسي أن بناءها
يؤدي إلى ما ذكره الفراء وإلى ما ذكره السيرافي وكلاهما فاسد منع من بنائها للمفعول
والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول وهو مذهب سيويه.

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٥٣٤ / ١ ورده على الفراء بقوله : " وهذا الذي ذهب
إليه فاسد لأنه يؤدي إلى بقاء الخير دون محير عنه لا في اللفظ ولا في التقدير . "

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٥٣٤ / ١ ، ونص على أنه قول السيرافي ورده بقوله : لأن
كان الناقصة وأخواتها لا مصدر لها.

(٦) انظر تفصيل ذلك في التذييل والتكميل : ٢٥٩ / ٦ وما بعدها.

ذهب / ١١٢ الكوفيون إلى أن قال : إن عملت في جملة اسمية فيها ضمير يعود على الفاعل يقال نحو : قال زيد أبوه منطلق ، فلا يجوز أن يبنى ، لا يقال : قيل أبوه منطلق ، أو لا ضمير فيها جاز نحو : قال زيد عمرو منطلق ، فيجوز : قيل عمرو منطلق ، والجملة في موضع مفعول لم يسَم فاعله ، أو في جملة فعلية فيها ضمير غيبة يعود على فاعل قال نحو : قال زيد يقوم ، بينهما معاً ، فقلت : قيل يقام ، أو ضمير غير غائب يعود على فاعل قال نحو : قال زيد أقوم ، جاز أن تبنى قال للمفعول ، ولك الخيار في بناء الثاني أو تركه على حاله فتقول : قيل أقوم ، وقيل يقام أو لا ضمير فيها يعود على فاعل قال نحو : قال زيد قام عمرو ، بنيت قال فتقول : قيل قام عمرو ، والجملة في موضع مفعول لم يسَم فاعله.

وذهبوا أيضاً في ظن^(١) إلى أنها إذا سدت أن وصلتها مسد معموليها إلى مثل التفصيل في قال ، فقالوا في : ظن زيد أن يقوم عمرو ، ظن أن يقوم عمرو ، وفي ظن زيد أن يقوم ، ظن أن يقام بينهما معاً ، وفي ظننت أن تقوم ظن أن تقوم وظن أن يقام.

وإذا سدت أن وصلتها مسد المفعولين فلما أن يكون فيها ضمير غائب يعود على فاعل ظن أو لا يكون ، إن كان نحو : علم زيد أنه منطلق ، لم يجز بناؤه للمفعول ، فلا يجوز : علم أنه منطلق ، وإن لم يكن نحو : علم زيد أن عمراً قائم ، وعلمت أنني قائم ، وعلمت أنك قائم جاز البناء فتقول : علم أن عمراً قائم ، وعلم أنني قائم ، وحيث يبنى الثاني لبناء الأول فالفسرء يقول : الفعل فارغ ، والكسائي يقول : فيه ضمير مجهول^(٢) ، وسيأتي تفسير المجهول.

(١) انظر تفصيل هذا الحديث في التذييل والتكميل : ٥٦٠ / ٦.

(٢) التذييل والتكميل : ٢٦٠ / ٦.

وغيرهما من الكوفيين يقول : فيه ضمير المصدر^(١) ووافق البصريون الكوفيين فيما ذهبوا إليه في : " قال " وما في معناها ، وظن وأخواتها على التفصيل الذي ذكرناه إلا فيما أدى إلى إقامة الجملة مقام المفعول الذي لا يسمّى فاعله فإن ذلك لا يجوز عندهم ، بل يكون المقام ضمير المصدر المستتر في الفعل لا الجملة ، وتكون الجملة تفسيراً لذلك الضمير وإلا فيما أدى إلى تغيير الثاني وجوباً أو جوازاً لأجل تغيير الأول فلا يجوز.

وقوله : " والمتصل بالآخر اكسر في مضي " ليس هذا على إطلاقه ؛ لأن الفعل إذا كان مضاعفاً ففيه تفصيل ، فمنه ما يكون مكسوراً ومنه ما يكون غير مكسور بل مدغماً فنقول : المضاعف إما أن يكون ثلاثياً أو أزيد ، إن كان ثلاثياً فإما أن يفك في فعل الفاعل فيفك في فعل المفعول نحو : مشى في الدار^(٢) ، أو يدغم فيه فيدغم فيه لجواز نحو : رد في رد.

ومن العرب من يقول : رد بنقل كسرة العين إلى الفاء وهي لغة في بني عميم ومن جاورهم^(٣) ، وقال صاحب رؤوس المسائل : المشهور من مذهب الجمهور في بناء الفعل الماضي الثلاثي الصحيح لما لم يسم فاعله أن يضم أوله ويكسر ثانيه ، وأجاز بعض الكوفيين كسر الأول من المضاعف إذا وجب الإدغام ، وأجازه قطرب في غير المضاعف من الصحيح إذا أسكنت العين. انتهى.^(٤)

(١) انظر شرح التسهيل للمرادي : ٥٢٨ / ١ ولعله يقصد بذلك مذهب هشام.

(٢) في الصحاح (مشى) : ومشيت الدابة بالكسر مشياً وهي شيء يشخص في وظيفها (ساقها) حتى يكون له حجم وليس له صلابة العظم الصحيح وهو أحد ما جاء على الأصل.

(٣) وقد قرئ : { هَذِهِ بِضَاعَتُنَا وَذُنْ إِيَّتَانَا } (يوسف : ٦٥) وانظر المحاسب : ٣٤٥ / ١.

(٤) انظر في تغييرات الفعل عند بنائه للمجهول : ارتشاف الضرب : ١٩٧ / ٢.

فتقول : على قول قطرب ضَرَبَ زَيْدٌ فِي ضَرْبٍ ، وإن كان مزيداً مضعف اللام لا العين فكالثلاثي : انقد ، واضطرَّ بكسر ما قَبْلَ المُدْغَمِ ، وإن وقع الأول مِنْهُمَا بَعْدَ ساكنٍ فِي غير ملحق والساكن صحيح فلا يَحُوزُ إلا الإدغام بعد النقل نَحَوُ : قد اقشَعِرَ واطْمَئِنَّ ، أو حرف مد ولين فالإدغام وقلب ألفه واواً نَحَوُ : قد اخْمُورَ من الخجل ، وخُولَ فلان.^(١)

وأجاز الكوفيون : احمِرْ ، وخَيْلٌ ، ومتى أسند شيء من المضعف إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو تون إناث عادَ إلى الكسر وزال الإدغام جرئاً على الأصل نحو : رَدَدْتُ واضطَرَرْتُ واقشَعَرْتُ وَاخْمُورَرْتُ وخُولِلْتُ.

وقوله : " فأول الفعل اضممن " يقول : يضم أول الفعل / ١١٣ مطلقاً سواء أكان ماضياً أو مضارعاً ، أمّا المضارع فصحيح ، وأما الماضي فقد بين بعد أن بعض الأفعال يكسر أولها ، وقد ذكرنا الخلاف في المضعف المدغم الثلاثي ، وخلاف قطرب في نَحَوُ : ضَرَبَ إذا سكنت العين.

قوله :

وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَةٍ كَيَنْتَحِيَ الْمَقُولُ فِيهِ يُنْتَحَى

المضارع إن كان ما قبل آخره مدغماً في بنائه للفاعل بقي على إدغامه إذا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ إِلَّا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِنَاثِ فَإِنَّ الْإِدْغَامَ يَفُكُّ وَيُنْفَتِحُ ما قبل الآخر نَحَوُ : يُرَدُّ وَيُضْطَرُّ وَيُقَشَّعَرُّ وَيُخْمَارُّ وَيُخَالَلُّ ، فإذا اتصلت النون قيل : يُسَرَّدَدَنَّ ، وَيُضْطَرَّرَنَّ وَيُقَشَّعَرَّرَنَّ وَيُخْمَارَّرَنَّ وَيُخَالَلَّرَنَّ ، وإن كان قد اعتل في الماضي اعتل في المضارع نَحَوُ : يُقَامُ وَيُسْتَقَامُ.

قوله :

وَالثَّانِي الثَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلاَ مُتَارَعَةٍ

(١) بناؤهما للمعلوم أن تقول : احمار وجهه من الخجل وخاللت فلاناً أي اتخذته خليلاً.

يَقُولُ : مَا جَاءَ بَعْدَ تَاءِ الْمُطَاوَعَةِ يَضُمُّ كَمَا يَضُمُّ الْأَوَّلَ ، فَتَقُولُ : تُكْسَرُ
وَتُقَطَّعُ ، وَلَا اخْتِصَاصَ لِهَذَا الْحُكْمِ بِمَا وَلِيَ تَاءُ الْمُطَاوَعَةِ بَلْ مَا أَوَّلُهُ تَاءٌ مَزِيدَةٌ فَإِنَّهُ
يُضَمُّ ثَانِيهِ كَأَوَّلِهِ نَحْوُ : تُدْخِرُجَ ، وَتَنْقَلِبُ أَلْفُ تَفَاعَلٍ وَيَاءُ تَفْعِيلٍ وَأَوَّافَتَقُولُ : يُثَوِّفَلُ
وَتُثَوِّطَنَ ، وَكَذَلِكَ تُقَلَّبُ - أَيْضاً - أَلْفُ فَاعَلٍ وَيَاءُ فَعِيلٍ وَأَوَّافَتَقُولُ فِي : ضَارِبٍ
وَيُطَرِّبُ : ضُورِبَ وَبُوطِرَ ، وَقَدْ شَذَّ فِي : تُفَوِّعِلُ تَفْعِيلًا.

قوله :

وَتَالِثُ الَّذِي بِهِمْزُ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَاهُ كَأَسْمَا خَلِيٍّ

ذَكَرَ أَنَّهُ يَضُمُّ ثَالِثُ الْمَاضِي الْمُفْتَتَحُ بِهِمْزَةُ الْوَصْلِ نَحْوُ : اسْتَخْرِجَ ، هَذَا
كَمَا ذَكَرَ إِلَّا فِي : انْفَعَلَ وَانْفَعَلْتُ مُعْتَلًى الْعَيْنُ فَفِيهِمَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ :
إِخْدَاهُمَا : انْقَوَدَ ، وَاخْتَوَرَّ.

الثَّانِيَّةُ : انْقِيدَ ، وَاخْتِيرَ ، بِإِخْلَاصِ الْكُسْرِ.

الثَّالِثَةُ : بِالْإِشْمَامِ فَإِنْ صَحَّ حَرْفُ الْعِلَّةِ فِي فِعْلٍ الْفَاعِلِ صَحَّ فِي فِعْلٍ الْمَفْعُولِ
نَحْوُ : اعْتَوَنَ ، تَقُولُ : اعْتَوَنَ ، وَيَجْرِي مَجْرَى الصَّحِيحِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الضَّمُّ.

وَقَدْ ذَكَرَ النَّاطِمُ أَنَّ : اخْتَارَ ، وَانْقَادَ وَشَبَّهَهُمَا يَجُوزُ فِيهِمَا مَا جَازَ فِي : بَاغٍ
مِنَ اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَسَتَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا إِذَا وَصَلْنَا إِلَيْهِ ، وَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ
النَّاطِمِ فِي أَنَّ ثَالِثَ الْمَاضِي الْمُفْتَتَحُ بِهِمْزَةُ الْوَصْلِ يَضُمُّ كَأَوَّلِهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَفْصَحَ
فِي : انْقَادَ وَاخْتَارَ : انْقِيدَ وَاخْتِيرَ بِكُسْرِ الثَّالِثِ ، وَالضَّمُّ قَلِيلٌ ضَعِيفٌ حَتَّى لَقَدْ زَعَمَ
ابْنُ عَدْرَةَ^(١) أَنَّ مِثَالَ : انْقَادَ مِمَّا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةٍ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّقْلُ نَحْوُ : اقْتِيدَ.^(٢)

(١) هو أبو الحكم بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عذرة الأنصاري الأوسي الحضراوي ، له
تصانيف منها : المفيد في أوزان الرجز والقصيد والإعراب في أسرار الحركات في الإعراب
قال عنه السيوطي : كان حياً سنة (٦٤٤هـ) . انظر البقية : ١ / ٥١٠ .

(٢) انظر اللغات الثلاثة في التذييل والتكميل : ٦ / ٢٦٩ .

قولہ :

وَاحْسِرْ أَوْ اشمِمْ فَأُثْلِجِيْ أَعْلَ عَيْنَا وَضَمَّ جَا كَبُوعَ فَأَحْتَمِلْ

قَوْلُهُ : " فَأُثْلِجِيْ أَعْلَ عَيْنَا " نُحَوُّ : قِيلَ وَبِعَ ، فَعِي : " قِيلَ " عَمَلَانِ ،
وَفِي : " بَعِ " عَمَلٌ وَاحِدٌ^(١) ، وَمَا قَالَهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، لِأَنَّ هَذَا عَلَى قِسْمَيْنِ :

قِسْمٌ صَحَّ فِيهِ حَرْفُ الْعِلَّةِ نُحَوُّ : عَوْرَ وَصَيْدَ ، فَإِذَا بَنَيْتَ مِثْلَ هَذَا لِلْمَفْعُولِ
قُلْتَ : عَوْرَ فِي الْمَكَانِ وَصَيْدَ فِيهِ ، وَلَا يَجِيءُ فِيهِ اللُّغَاتُ الثَّلَاثُ .

وَقِسْمٌ لَمْ يَصَحَّ فِيهِ حَرْفُ الْعِلَّةِ نُحَوُّ : قَالَ وَبَاعَ ، وَفِيهِ اللُّغَاتُ الثَّلَاثُ^(٢) ،
وَقَوْلُهُ : " وَضَمَّ جَاءَ كَبُوعَ " بَوَعَ ، وَقُولَ ، لُغَةُ بَنِي دُبَيْرَ وَبَنِي فُقْعَسَ^(٣) وَفِي : " بَوَعَ " عَمَلَانِ وَفِي : " قُولَ " عَمَلٌ وَاحِدٌ^(٤) . ١١٤ /

وَأِنْ بِشَكْلِ خِيَفَ لَيْسَ يُجْتَنَبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبَ

إِذَا أُسْنِدَ مِثْلَ : " قِيلَ وَبِعَ " إِلَى ضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ إِنَاءٍ فَالْمُخْتَارُ
فِيمَا أَصْلُهُ الْوَاوُ كَسَرُ أَوَّلِهِ فَتَقُولُ : قَدْتُ وَقَدْتُ وَقَدَنْ ، وَفِيمَا أَصْلُهُ الْيَاءُ الضَّمُّ ،

(١) أَصْلُ قِيلَ : قُولَ نَقَلْتُ كَسْرَةَ الْوَاوِ إِلَى الْقَافِ ثُمَّ قَلَبْتُ الْوَاوَ يَاءَ ، وَأَصْلُ بَعِ بَعِ بَعِ قَلَبْتُ الضَّمَّةَ
كَسْرَةً لِمُنَاسَبَةِ الْيَاءِ .

(٢) هُنَاكَ اعْتِرَاضٌ فِي نَسْخَةِ الرِّبَاطِ عَلَى الْهَامِشِ عَلَى أَبِي حَيَّانٍ وَنَصَهُ : " الْإِعْتِرَاضُ الْمَذْكُورُ
مَنْدَفَعٌ عَنِ الْمُؤَلِّفِ بِقَوْلِهِ أَعْلَ لِأَنَّ بِهِ خَرَجَ مَا عَيْنَهُ حَرْفُ عِلَّةٍ وَلَمْ يَعْلَ نُحَوُّ عَوْرَ وَصَيْدَ ، وَإِنَّمَا
يَنْجُو عَلَيْهِ الْإِعْتِرَاضُ لَوْ قَالَ : اَعْتَلَّ " . انْظُرِ الْمَرَادِيَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣) نَقَلَ الْفَرَّاءُ كَمَا فِي اللِّسَانِ (قُولَ) أَنَّ هَذِهِ لُغَةُ بَنِي أَسَدَ وَعَلَيْهَا جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ لَيْتَ شَبَاباً بَوَعَ فَاشْتَرَيْتَ

وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانٍ أَنَّهُمَا لُغَةُ لِفُقْعَسَ وَدُبَيْرَ وَهِيَ مِنْ فُصْحَاءِ بَنِي أَسَدَ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي لُغَةِ هَذَا
التَّذْيِيلِ : ٢٧١ / ٦ .

(٤) أَصْلُ بَوَعَ : بَعِ اسْتَقْلَلْتُ الْكَسْرَةَ عَلَى الْيَاءِ فَحَذَفْتُ ثُمَّ قَلَبْتُ الْوَاوَ لِسُكُونِهَا بَعْدَ ضَمِّ وَأَصْلُ
قُولَ : قُولَ اسْتَقْلَلْتُ الْكَسْرَةَ عَلَى الْوَاوِ فَحَذَفْتُ .

فَقُولُ : ضُمْتُ ، وَضُمْتُ ، وَضُمْنُ ، تفرقة بين كَوْنِهِ مُسْتَدًا لِلْفَاعِلِ وبين كونه مُسْتَدًا لِلْمَفْعُولِ .

وَقَدْ يَجُوزُ الضَّمُّ فِيمَا أَصْلُهُ الْوَاوُ ، وَالْكَسْرُ فِيمَا أَصْلُهُ الْيَاءُ اتِّكَالًا عَلَى فَهْمِ الْمَعْنَى ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُشِمُّ الضَّمَّ إِذَا كُسِرَ تفرقة بين الْمَعْنَيْنِ .

وظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنَّهُ مَتَى خِيفَ لِبَسِّ اجْتِنَبَ الضَّمُّ نَحْوَ قَوْلِكَ : سَامِي زَيْدٌ فَتَقُولُ : سَمْتُ فَتَكْسِرُ السِّينَ وَتَجْتَنِبُ الضَّمَّ وَلَا تَقُولُ : سُمْتُ لِاتِّبَاسِهِ بِالْفَاعِلِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَحْتَمٍ وَأَنَّهُ يَجُوزُ ضَمُّ السِّينِ اتِّكَالًا عَلَى فَهْمِ الْمَعْنَى .

وَقَالَ الْمَهَابَادِي ^(١) : لَمْ يُخَفِ الْإِتِّبَاسُ فِي خِفَتِ إِذَا كَانَ مَبْنًى لِلْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا حَاصِلٌ تَقْدِيرًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا يَعْنِي لَفْظًا ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ ذُو الرُّمَّةِ عَنْ أُمِّةِ بَنِي فُلَانٍ : غَنَّنَا مَا شَتْنَا وَهُوَ فَعِلْنَا ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ : غَيْثَ الْقَوْمِ ، فَإِذَا رَدَدْتَهُ إِلَى نَفْسِكَ قُلْتَ : غَيْثُ . انْتَهَى ^(٢) .

وَقَوْلُهُ : " لَنُحْوِ حَبَّ " يَقُولُ : لِلْمُضَاعَفِ الْمُدْغَمِ التَّلَاقِي مِنْ الْأَحْكَامِ مَا لَبَّاعٍ فِيحُوزُ : حُبَّ زَيْدٌ ، وَحِبَّ زَيْدٌ ، وَيَجُوزُ الْإِشْمَامُ ، فَلَمَّا أَنَّ يَعْضُ فِيهِ اللَّبْسُ يَفْعَلُ الْفَاعِلُ فَيَجْتَنِبُ فَلَا يَظْهَرُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا بُنِيَ لَهُ كَانَتْ الْفَاءُ مَفْتُوحَةً فَتَقُولُ : حَبَّ زَيْدٌ ، فَلَا يَعْضُ لِبَسِّ إِلَّا إِنْ صَيَّرْتَ الْفِعْلَ عَلَى فَعَلٍ ، وَنَقَلْتَ الْحَرَكَةَ إِلَى الْفَاءِ فَيَعْضُ اللَّبْسُ فَتَقُولُ : حِبَّ زَيْدٌ ، وَتَجْتَنِبُ الضَّمَّ وَمَنْ لَمْ يَرَاغِ اللَّبْسَ أَجَازَ : حُبَّ بِالضَّمِّ .

(١) هو أحمد بن عبد الله المهابادي الضرير من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني صنف شرح اللمع

كان حياً سنة (٤٧١هـ) وهو منسوب إلى مهاباد وهي قرية ببلاد فارس بين قم وأصبهان .

بغية الوعاة : ١ / ٣٢٠ .

(٢) انظر النص المذكور في التذييل والتكميل : ٦ / ٢٧٣ .

قوله :

وَمَا لِفَا بَاغٍ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَالْقَادَ وَشِبْهِ يَنْجَلِي

تَقَدَّمَ ذِكْرُ اللُّغَاتِ الثَّلَاثِ فِي : " اخْتَارَ وَالْقَادَ " وَقَوْلُ أَبِي الْحَكَمِ بْنِ عَذْرَةَ :
إِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ يَعْنِي مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا الثَّقُلُ نَحْوُ : اقْتِيدَ.

﴿ الأشياء التي تنوب عن الفاعل ﴾

قوله :

وَقَابِلٍ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنَاءِ حَسْرِي

هَذَا تَعَرُّضٌ لِمَا يَنْوِبُ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَكَانَ قَدْ أَمَّ أَنْ يَنْوِبَ عَنْهُ الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ - أَيْضاً - الْمَصْدَرُ وَظَرْفُ الزَّمَانِ وَظَرْفُ الْمَكَانِ وَالْجَسَارُ وَالْمَحْرُورُ ، فَلْتَحْصَ مِنْ هَذَا أَلْفَا حَمْسَةٌ ^(١).

أَمَّا الْمَفْعُولُ بِهِ فَلَا خِلَافَ فِيهِ ، وَأَمَّا الْمَصْدَرُ فَمَا أَنْ يَكُونَ مُؤَكِّدًا أَوْ لَا ، إِنْ كَانَ مُؤَكِّدًا فَلَا يَتَنَبَّأُ لَهُ الْفِعْلُ ، لَا يَجُوزُ فِي : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبًا ، ضَرَبَ ضَرْبٌ ، فَمَا مِثْلُ : ضَرَبَ وَقَعِدَ وَضَحِكَ فَنَبِّئِ خِلَافَ :

مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ إِذْ لَيْسَ ثَمَّ مَا نَابَ عَنِ الْفَاعِلِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ ^(٢) ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ ، وَالْمُجِيزُونَ فَرَّقَ : مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ فَارِغٌ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ فِيهِ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ ، وَقَدْ نُسِبَ إِلَى سَيِّوِيٍّ وَهُوَ غَلَطَ عَلَيْهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ وَزَعَمَ أَنَّ فِي الْفِعْلِ بِمَجْهُولًا وَهُوَ مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ وَهَشَامٍ ^(٣).

وَمَعْنَى الْمَجْهُولِ : أَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الْفَاعِلُ اسْتَدَّ الْفِعْلُ إِلَى أَحَدٍ مَا يَعْمَلُ فِيهِ مِمَّا هُوَ سِوَى الْمَفْعُولِ بِهِ : إِمَّا الْمَصْدَرُ أَوْ زَمَانٌ أَوْ مَكَانٌ فَلَمْ يَعْلَمْ أَيُّهَا هُوَ الْمُسْتَدَّ إِلَيْهِ الْفِعْلُ مِنْهَا لِعَدَمِ ظُهُورِهِ مَعَهُ ، فَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَوْ هَذَا أَوْ هَذَا ، فَسُمِّيَ مَجْهُولًا لِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعِنَ أَيُّهَا هُوَ ؟.

(١) انظر شرح الجمل (الكبير) لابن عصفور : ١ / ٥٣٦ ، والتذييل والتكميل : ٦ / ٢٢٧ ، ٢٤١ .

(٢) التذييل والتكميل : ٦ / ٢٣٤ .

(٣) التذييل والتكميل : ٦ / ٢٣٥ .

وَقَالَ بَعْضُ شَيْوَحِيَّا^(١) : إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ مُؤَكَّدًا لَمْ يُنَّ لَهُ الْفِعْلُ إِلَّا أَنْ يعلق
به ظرف غير مُتَصَرِّفٍ نَحْوُ : / ١١٥ جُلَسَ دُونَكَ ، قَالَ تَعَالَى : {وَحِيلَ بَيْنَهُمْ} ،
وقال :^(٢)

فَيَالِكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا

التَّائِبُ مُضْمَرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ : " حِيلَ " . انتهى.^(٣)

وإن لم يكن المَصْدَرُ مُؤَكَّدًا فإمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ ، إِنْ
كَانَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ لَمْ يَحْزُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ نَحْوُ : سَبَحَانَ اللَّهِ وَرَبِّحَانَهُ ، وَإِنْ كَانَ
مُتَصَرِّفًا جَازَ ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : {فَإِذَا نَفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} ، فَإِنْ
كَانَتْ الصِّفَةُ الْمُخْتَصَّصَةُ مُقَدَّرَةً فَانْفَرَدَ بِإِقَامَةِ الْمَصْدَرِ إِذْ ذَاكَ سَيُؤَيِّدُهُ نَحْوُ : سِيرَ عَلَيْهِ
سِيرٌ أَيْ نَوْعٌ مَا مِنَ السَّيْرِ.^(٤)

(١) هو الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع (٦٨٦هـ) كما في التذييل والتكميل : ٢٣٧ / ٥ .

(٢) سورة سبأ : ٥٤ .

(٣) القائل هو طرفة بن العبد البكري والبيت من لامية في وصف حاله ، ديوانه : ٧٦ طبعة دار
صادر والمذكور صدر البيت وعجزه قوله :

وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

وشاهده قوله : حِيلَ دُونَهَا وفيه بني الفعل للمجهول وقد ناب عن الفاعل ضمير المصدر
المفهوم من الفعل أي حِيلَ الحَوْلَ وقد تعلق بالفعل ظرف غير متصرف . وانظر الشاهد في
التصريح : ٢٩٠ / ١ ، والأشعريني : ٦٥ / ٢ ، والشاهد رقم : ٤١٠ من شواهد العيني ،
والتذييل والتكميل : ٢٣٧ / ٦ .

(٤) انظر النص في الملخص لابن أبي الربيع : ٢٩٢ / ١ ، والتذييل والتكميل : ٢٣٧ / ٦ .

(٥) الآية : ١٣ من سورة الحاقة .

(٦) الكتاب لسيبويه : ٢٢٩ / ١ .

فَإِنْ أَتَيْتَ بِصِفَةِ الْمَصْدَرِ لَمْ يَجْزْ فِيهِ عِنْدَ سَيِّوَيْهِ إِلَّا التَّنْصِبُ نَحْوُ : سِرَ عَلَيْهِ
حَيْثُ أَوْ سَرِيعاً أَوْ شَدِيداً^(١) ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الرَّفْعَ ، وَثَقُلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ سَيِّوَيْهِ
انْفَرَدَ بِإِقَامَةِ صِفَةِ الْمَصْدَرِ وَمَا إِحَالُهُ إِلَّا وَهَمٌ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ فَمَا أَنْ يَكُونَ مُتَّصِراً أَوْ غَيْرَ مُتَّصِراً ، إِنْ كَانَ غَيْرَ
مُتَّصِراً لَمْ يَجْزْ أَنْ يُتَى لِلْمَفْعُولِ فَلَا يُقَالُ : سِرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ ، إِذَا أَرَدْتَهُ مِنْ يَوْمٍ بَعْدَهُ ،
وَإِنْ كَانَ مُتَّصِراً فَمَا أَنْ يَكُونَ مُبْتَهَماً أَوْ مُخْتَصِماً ، إِنْ كَانَ مُبْتَهَماً لَمْ يَجْزْ بِنَاوُهُ
لِلْمَفْعُولِ فَلَا يُقَالُ : سِرَ عَلَيْهِ وَقْتُ ، وَإِنْ كَانَ مُخْتَصِماً جَازَ ذَلِكَ.

فَأَمَّا سِرَ عَلَيْهِ عَتَمَةٌ وَضُخْوَةٌ ، وَسِرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ وَنَهَارٌ ، فَمَا أَنْ تَرِيدَ بِهَا التَّكْرَةَ
أَوْ وَقْتاً مُعَيَّناً ، إِنْ أَرَدْتَ وَقْتاً مُعَيَّناً وَحَبَّ التَّنْصِبُ عِنْدَ سَيِّوَيْهِ وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهَا مَفْعُولاً
لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ^(٢) ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الرَّفْعَ فِيهَا^(٣) ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِهَا التَّكْرَةَ جَازَ فِيهَا
الرَّفْعُ بِاتِّفَاقٍ^(٤).

وَأَمَّا : سِرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ فَرَسَخَيْنِ ، أَوْ فَرَسَخَانِ يَوْمَيْنِ ، أَوْ فَرَسَخَيْنِ يَوْمَيْنِ ،
فَأَجَازَ ذَلِكَ سَيِّوَيْهِ وَعَامَةُ الْبَصْرِيِّينَ وَمَنْعَ كُلِّ ذَلِكَ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٥).

وَأَمَّا ظَرْفُ الْمَكَانِ فَشَرَطَ نِيَابَتَهُ مَنَابَ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِراً مُخْتَصِماً فَلَا
يَجُوزُ : حَيْلَ دُونِكَ ، وَلَا قَعْدَ وَسَطِ الدَّارِ ، وَلَا : قَعْدَ مَكَانٍ ، وَلَا : ضَرْبَ مَكَانٍ ،
عَلَى أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ : ضَرْبَ زَيْدٍ مَكَاناً ؛ لِأَنَّ مَكَاناً غَيْرُ مُخْتَصٍ ، فَأَمَّا سِرَ عَلَيْهِ
خَلْفَ دَارِكَ ، بِالرَّفْعِ فَأَجَازَهُ سَيِّوَيْهِ ، وَمَنْعَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ.

(١) الكتاب لسيويه : ٢٢٩ / ١.

(٢) الكتاب لسيويه : ٢٢٥ / ١.

(٣) التذيل والتكميل : ٢٤٠ / ٦.

(٤) الكتاب لسيويه : ٢٢٥ / ١ ، ٢٢٦ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٢٧ / ٢.

(٥) الكتاب لسيويه : ٢٢٣ / ١ ، ٢٣٠ ، والمقتضب : ١٠٦ / ٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٤٠ / ٦.

وَأَمَّا الْمَجْرُورُ فَفِي جَوَازِ إِقَامَتِهِ خِلَافٌ مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ وَبِهِ قَالَ ابْنُ
دُرُسْتُوهِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالسُّهَيْلِيُّ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ^(١) ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْجَوَازِ^(٢) ،
وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ الْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، فَإِذَا قُلْتُ : سِيرَ بَزِيدٌ ، فَالْمَجْرُورُ
وَحْدَهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ^(٣) ، وَهَلْ يَتَّبِعُ عَلَى الْمَوْضِعِ ؟ فِيهِ نَظَرٌ .

وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَنَّ حَرْفَ الْحَرِّ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ^(٤) ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ هَذَا
النَّاطِلِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : " أَوْ حَرْفُ حَرِّ بَنِيَابَةِ حَرِّ " وَلَمْ يَقُلْ أَوْ مَجْرُورٍ ، وَاتَّفَقَ الْكُوفِيُّونَ
عَلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ لَا يَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ إِلَّا إِنْ كَانَ حَرْفُ الْحَرِّ زَائِدًا نَحْوُ : مَا
ضُرِبَ مِنْ أَحَدٍ^(٥) .

وَأَمَّا مِثْلُ : مُرَّ بَزِيدٌ ، فَتَقَدَّمَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ فِيهِ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَهْشَامُ فِي
الْفِعْلِ ضَمِيرٌ لِلْمَجْهُولِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْمَجْهُولِ ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : فِي الْفِعْلِ
ضَمِيرٌ الْمَصْدَرِ وَهُوَ مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ^(٦) ، وَمَنَعَ الْبَصْرِيُّونَ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْفَاعِلِ
الْتِمِيزُ ، وَرُويَ إِجَازَةٌ ذَلِكَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَهْشَامِ ، فَطَابَ زَيْدٌ نَفْسًا لَا تَرُدُّهُ لِمَا لَمْ
يُسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ ، وَيُرَدُّ عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ وَهْشَامِ حَكَى
الْكِسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ : خَذَهُ مَطْيُوبَةً بِهِ نَفْسٌ .

(١) انظر الارتشاف : ١٩٢ / ٢ ، ١٩٣ ، والتذيل والتكميل : ٢٢٨ / ٦ ، ٢٢٩ ، وفي تنبيهات
الأشْمُونِيِّ ما نصه : " الثاني ذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي إلى أن النائب في
نحو : مر بزيد ضمير المصدر لا المحرور لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ولأنه يتقدم نحو :
كان عنه مسؤولاً ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم
كان مبتدأ ... " . شرح الأشْمُونِيِّ وحاشية الصبان : ٦٦ / ٢ ، ٦٧ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٢٦ / ٢ ، وتوضيح المقاصد : ٣١ / ٢ .

(٣) التذيل والتكميل : ٢٢٨ / ٦ ، وشرح الأشْمُونِيِّ وحاشية الصبان : ٦٧ / ٢ .

(٤) التذيل والتكميل : ٢٣٠ / ٦ ، وحاشية الصبان : ٦٦ / ٢ .

(٥) حاشية الصبان : ٦٦ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٢٨ / ٦ .

(٦) انظره في الارتشاف : ١٩٢ / ٢ ، والتذيل والتكميل : ٢٣١ / ٦ .

وحكي من الموجوع رأسه والمسفوه رأيه ومن الموفوق رأيه^(١) ؟ وكان مع ذلك لا يقدم فلا يقال : نفس طيب ؛ لأنه وإن قام مقام الفاعل فليس بمفعول صريح ، وإنما هو عنده مُشَبَّه به والشيء إذا شبه بالشيء لم يجر مجزأه في جميع أحواله .

واقْتَضَى تعليل منع جواز التقديم في هذا أنه إذا كان في المفعول الصريح فيجوز تقديمه على الفعل نحو : زيد ضرب ، فيجعله مفعولاً لم يسم فاعله مُقَدِّماً كما جاز ذلك عندهم في الفاعل . / ١١٦

قوله :

وَلَا يَنْتُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وَجَدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ

يَقُولُ : إِذَا وَجَدَ بَعْضُ هَذِهِ ، أَيْ الْمَصْدَرُ وَالظَرْفُ وَالْمَجْرُورُ وَوُجِدَ مَفْعُولٌ بِهِ فَلَا يَنْتُوبُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ بَلْ يَنْتُوبُ هُوَ مَتَابَ الْفَاعِلِ ، وَعِنْدَنَا أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ الثَّابِتُ .

وقوله : " وَقَدْ يَرِدُ " يعني : وقد يرد إقامة بعض هذه مقام الفاعل مع وجود المفعول ، وذكر في بعض كتبه أنه يجوز إقامة غيره مع وجوده مقام الفاعل وعزاه إلى الأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ مُطْلَقاً^(٢) واختاره^(٣) ، وعزاه غيره إلى الكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَأَبِي عبيد^(٤) ، والمنع مذهب الجمهور^(٥) .

(١) النص في الارتشاف : ١٩٣ / ٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٢٨ / ٢ ، مع الفوامع : ١ / ٦٢ ، والارتشاف : ٢ /

١٩٤ ، والمساعد : ١ / ٣٩٨ ، وقد استدلوا بعدة شواهد منها :

١- قراءة أبي جعفر : { ليجزي قوما بما كانوا يكسبون } (سورة الجاثية : ١٤)

٢- قول جرير : ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

٣- قول رؤبة : لم يعن بالعلياء إلا سبدا ولا شفا ذا الغي إلا ذو هدى

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٢٨ ونصه : ويقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب .

(٤) التذييل والتكميل : ٦ / ٢٤٣ ، والارتشاف : ٢ / ١٩٤ .

(٥) انظر مع الفوامع : ١ / ١٦٢ ، وشرح الأشموني : ٢ / ٦٧ ، وما فات الإنصاف من مسائل

الخلافاً : ٢٣٤ مسألة ٩٤ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٨٥ ، وقد علل الجمهور للمنع بأن

المفعول به شريك الفاعل فيحل محله عند عدم وجوده .

وَالْمَفْعُولُ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ أَجَازَ فِي الْمَصْدَرِ وَفِي ظَرْفِ الزَّمَانِ الْمُنْتَسِعِ فِيهِمَا
أَنْ يَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا مَعَ وجودِ الْمَفْعُولِ بِهِ بِشَرطِ تَقَدُّمِ مَا يَقَامُ مِنْهُمَا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ
نَحْوُ : ضَرَبَ الضَّرْبُ الشَّدِيدُ زَيْدًا ، أَوْ : ضَرَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ زَيْدًا ، فَإِنْ تَأَخَّرَ
الْمَصْدَرُ أَوْ الظَّرْفُ تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ.^(١)

وذكر صاحبُ اللُّبابِ^(٢) أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ إِقَامَةِ الْمَصْدَرِ مَقَامَ
الْفَاعِلِ مَعَ وجودِ الْمَفْعُولِ بِهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ .

والذي تُلَقِّنَاهُ مِنْ أَفْوَاهِ الشُّيُوخِ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَتْ كُلُّهَا تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ ،
فَإِنْ فَقَدَتْ تَسَاوَتْ الْبَوَاقِي فِي الْجَوَازِ ، وَأَيُّهَا أَوَّلَى ؟ قِيلَ : لَا أُولَوِيَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ،
وَقِيلَ : الْمَصْدَرُ أَوَّلَى ، وَقِيلَ : الْمَجْرُورُ أَوَّلَى .

والذي اخْتَارَهُ أَنْ ظَرْفَ الْمَكَانِ أَوَّلَى مِنَ الْمَصْدَرِ وَمِنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَمِنْ
الْمَجْرُورِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا عِلَّةَ ذَلِكَ فِي النِّكَتِ الْحَسَانِ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْإِحْسَانِ مِنْ تَأْلِيفِنَا^(٣) ،
وَجَمِيعُ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ جَوَازَ إِقَامَةَ غَيْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ مَعَ وجودِ الْمَفْعُولِ بِهِ إِنَّمَا جَاءَ
مَخْصُوصًا بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي شِعْرِ أَوْ قِرَاءَةٍ شَاذَةٍ لَا بِظَرْفٍ وَلَا بِمَصْدَرٍ ، هَذَا مَعَ
احْتِمَالِهِ التَّأْوِيلِ.^(٤)

(١) انظر رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك : ١٢٩ / ٢ ، والبحر المحييط : ٣٣٥ ،
والتذيل والتكميل : ٢٢٤ / ٦ وما بعدها .

(٢) صاحب اللباب هو أبو البقاء المكي (٦١٦هـ) ، وانظر ذلك في الكتاب المذكور ج ١
ص ٢٥٩ ، وعلّة المانعين أن المصدر هو الفعل في المعنى وعلّة المميزين أن الفعل يصل إليه
بنفسه . التذيل والتكميل : ٢٤٥ / ٦ .

(٣) قال في الكتاب المذكور : ص ٥٥ (بتحقيق الفتلي) : السبب في اختيار ذلك أنه إذا كان
المحكوم به يفهم من ذكر المحكوم عليه لم يكن في الإخبار بذلك فائدة ولذلك تقدم منعنا
ضرب ضرب ، وقال أيضاً : دلالة الفعل على المصدر وعلى ظرف الزمان بالتضمن وعلى
ظرف المكان بالاتزام فصار أبعد منهما وكان شبيهاً بالمفعول به .

(٤) خرجوا قراءة أبي جعفر على أن الأصل ليحزى الخمر قوماً والخمر هو نائب الفاعل وقد كان
المفعول الأول ليحزى .

قوله :

وبالْفَاقِ قَدْ يَتُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ : "كَسَا" فِيمَا التَّبَاسُ أَمِنْ

الذي يتعدى إلى اثنين على ثلاثة أقسام : باب اختار ولم يتعرّض الناظم
لذكره وتقيم فيه المفعول المشرح لفظاً وتقديراً وينصب المقيّد تقديراً فتقول : اختير
زَيْدُ الرجال ، أي : من الرجال ، قال الشاعر :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالُ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرُّعَازُغُ^(١)

فالمفعول الذي لم يُسم فاعله هو الضمير المستكن في : اختير العائد على
الذي ، وباب : " أعطى وكسا " ونحوهما ، فلا خلاف في جواز إقامة الأول فتقول :
أَعْطِي زَيْدُ دِرْهَمًا ، ويتعين إقامته عند التباس الأول بالثاني نحو : أَعْطِي زَيْدُ عَمْرًا ،
إذا كان زَيْدُ هُوَ الْمُعْطِي وعَمْرًا هُوَ الْعُطِيَّة ، فإن لم يلبس جاز أن تُقيم الثاني فتقول :
أَعْطِي الدَّرْهَمُ زَيْدًا.

وخرج قول جرير على أن الكلاب مفعول ولدت أول البيت.

وخرج قول رؤبة على أن سيداً استثناء منقطع.

(١) قاله هو الفرزدق ، وهو من قصيدة من الطويل يخاطب بها الفرزدق جريراً وقيل أولها هو قوله :

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنَّجُومُ الطَّوَالِغُ
وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالُ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرُّعَازُغُ

وانظر ديوان الفرزدق : ٣٦٠ - ٣٦٢ ، والكتاب : ٣٩ / ١ ، وتخليص الشواهد : ٥٠٤ ،

والخزانة : ١١٣ / ٩ ، والدرر : ١٩١ / ٤ ، وشرح التصريح : ٣١٢ / ١ ، وشرح شواهد

المغني : ٦٢ / ١ ، والمغني : ٦١ ، ومعجم المصنف للسيوطي : ٣٦ / ٢ ، وابن الناطم : ٩٦ ،

وتوضيح المقاصد : ٥١ / ٢ ، وأوضح المسالك : ١٧٨ / ٢ .

اللغة : قوله : " ومنا الذي اختير " فيه إسقاط الخافض - أيضاً - ولكن نصب الاسم بعد
ذلك إذ الأصل : اختير من الرجال ، يصف قومه بالجود والكرم عند اشتداد الزمان ، وذلك
في الشتاء وهبوب الرياح الشديدة ، و : " الزعازع " جمع زعزع ، وهي الرياح الشديدة .

ويستشهد به على إقامة المفعول الأول : المشرح لفظاً وتقديراً في باب اختار وهو هنا الضمير
العائد على الموصول .

وَذَكَرَ النَّاطِمُ أَنَّ هَذَا بِاتِّفَاقٍ جَائِزٍ^(١) ، وهذا فيه تفصيل ، وبعض اختلاف فنقول : إِذَا لَمْ يَلْبَسْ فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً جَازَ إِقَامَتُهُ ، وَالْأَوَّلَى عِنْدَنَا إِقَامَةُ الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَتَسَاوَوْنَ فِيهِمْ.

وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً فَتَقْبَحُ إِقَامَتُهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَلَا تَقْبَحُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) ، وَكَانَ مُصْعَبُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْخَشَنِيَّ أَحَدَ أَئِمَّةِ هَذَا الْعِلْمِ^(٣) بِالْأَنْدَلُسِ يَقُولُ : لَا يُجِيزُ الْفَارِسِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ إِقَامَةَ النُّكْرَةِ مَعَ وَجُودِ الْمَعْرِفَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا كَانَ رَفْعُ الْمَعْرِفَةِ أَوَّلَى قِيَاسًا عَلَى بَابِ كَانَ ، وَيُمَثِّلُ النُّحَوِيُّونَ بِـ : أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا ، وَلَا يَعْرِفُ هَذَا الْمَذْهَبُ الْفَارِسِيُّ إِلَّا مِنْ قَوْلٍ مُصْنَعٍ هَذَا^(٤) ، وَحَكَى الْحَرَمِيُّ فِي الْفَرَاخِ ١١٧ / أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : كَسِيَ ثَوْبَ زَيْدًا ، وَأُعْطِيَ دِرْهَمَ عَمْرًا^(٥) ، وَبَابُ ظَنٍّ وَسَيَاتِي.

قوله :

فِي بَابِ : "ظَنَّ وَأَرَى" الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

يقول : اشْتَهَرَ الْمَنْعُ فِي إِقَامَةِ الثَّانِي وَهُوَ فِي : "بَابِ ظَنَّ" وَهُوَ ثَالِثُ الْأَقْسَامِ الَّذِي وَعَدْنَا بِذِكْرِهِ^(٦) ، وَاشْتَهَرَ الْمَنْعُ - أَيْضًا - فِي إِقَامَةِ غَيْرِ الْأَوَّلِ فِي : "بَابِ أَعْلَمَ" وَقَدْ أَجْمَلَ النَّاطِمُ فِي قَوْلِهِ : "فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى" الْمَنْعُ اشْتَهَرَ^(٧).

(١) ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل دون أن ينص على الاتفاق في ذلك. انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٢٩ / ٢.

(٢) انظر ذلك بالتفصيل في التذيل والتكميل : ٢٥١ / ٦.

(٣) هو أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجبالي النحوي ابن النحوي توفي سنة (٦٠٤ هـ) بفاس . بغية الوعاة ترجمة رقم : ١٩٩٨.

(٤) انظر قول الفارسي عن الخشني في التذيل والتكميل : ٢٥٠ / ٦.

(٥) المراجع السابق.

(٦) القسم الأول باب اختار ، والقسم الثاني باب أعطى ، والثالث باب ظن.

(٧) هو اختيار الجزولي وابن هشام الخضراوي ، قال الجزولي : إِنْ كَانَ مِنْ بَابِ ظَنَنْتَ أَقِيمِ الْأَوَّلَ فَقَطْ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتَ أَقِيمِ الْأَوَّلَ وَجَازَ أَنْ يَقَامَ الثَّانِي عَلَى وَجْهِ لَا يَمُرُّ مَعَهُ اللَّيْسُ ، انظر المقدمة الجزولية في النحو : ١٤٣.

وهذا فيه تفصيل واختلاف وذلك أنهم أجمعوا على إقامة الأول في البابين ،
فَقُولُ فِي : ظُنَّ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا ، ظُنَّ عَمْرٌو قَائِمًا ، وفي : أَعْلَمْتُ زَيْدًا فَرَسَكَ
مُسْرَجًا ، أَعْلَمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا.

أما الثاني في باب : " ظننت " ، والثاني والثالث في باب : " أَعْلَمْتُ "
فَمِنْهُمْ مَنْ أَحَازَ إِقَامَةَ أَيُّهَا شَيْءٌ مَا لَمْ يَلِسْ أَوْ يَكُونَ جُمْلَةً أَوْ شَبْهَهَا^(١) فَيُجِزُ : ظُنَّ
قَائِمٌ زَيْدًا ، وَأَعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا ، وَأَعْلَمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا ، وَلَا يُجِزُ : ظُنَّ
القَائِمُ زَيْدًا ، عَلَى أَنْ يَكُونَ : " القَائِمُ " مَفْعُولًا ثَانِيًا ، وَلَا : ظُنَّ زَيْدًا أَبَوَهُ قَائِمًا ،
وَلَا : ظُنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ ، وَلَا : أَعْلِمَ زَيْدًا عَمْرٌو قَائِمًا عَلَى أَنْ يَكُونَ : " عَمْرٌو "
مَفْعُولًا ثَانِيًا أَقِيمَ ، وَلَا : أَعْلَمَ أَخُوكَ زَيْدًا عَمْرًا ، عَلَى أَنْ يَكُونَ : " أَخُوكَ " مَفْعُولًا
ثَالِثًا أَقِيمَ.^(٢)

وَمِنْهُمْ مَنْ أَحَازَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ جُمْلَةً^(٣) ، وَلَا يَكُونَ الثَّانِي بَانْفِرَادِهِ جُمْلَةً فِي
بَابِ أَعْلَمَ بَلْ تَقَعُ الْجُمْلَةُ مَوْقِعَهُ وَمَوْقِعُ الثَّالِثِ بِخِلَافِ ثَانِي ظُنَّ وَثَالِثُ أَعْلَمَ ، فَإِنْ
الْجُمْلَةُ تَقَعُ مَوْقِعَ كُلِّ مِنْهُمَا بَانْفِرَادِهِ ، وَإِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ فِي بَابِ : ظَنَنْتَ ، وَقَدْ
بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ وَعُلِّقَتْ بَعْدَ عِلْمِ الْمَفْعُولِ فَقَدْ أَحَازَ ذَلِكَ السِّرَافِيُّ^(٤) وَابْنُ النُّحَاسِ فِي

(١) قَالَ السَّلْسِلِيُّ : " وَلَا تَمْنَعُ نِيَابَةُ غَيْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ مُطْلَقًا إِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ وَلَمْ يَكُنْ جُمْلَةً
وَلَا شَبْهًا خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ الْمَنْعَ فِي بَابِ ظُنَّ وَأَعْلَمَ " . شَرَحَ التَّسْهِيلُ لِلْسَّلْسِلِيِّ الْمَسْمُومَ شِفَاءَ
الْعَلِيلِ : ١ / ٤١٩ ، وَانْظُرْ تَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ : ٧٧ .

(٢) انْظُرْ ذَلِكَ فِي التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٦ / ٢٥٢ ، لَكِنْ عَقِبَهُ بِقَوْلِهِ : لَكِنْ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ عِنْدَهُمْ
أَوَّلَى وَأَسْنَدَهُ إِلَى ابْنِ عَصْفُورٍ وَابْنِ مَالِكٍ .

(٣) هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالسِّرَافِيِّينَ وَالنُّحَاسِ . انْظُرْ التَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : ٦ / ٢٥٢ .

(٤) انْظُرِ الْإِرْتِشَافَ : ٢ / ١٨٧ ، وَالْمُسَاعَدَ : ١ / ٣٩٩ ، وَالتَّصْرِيحَ : ١ / ٢٩٢ وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي
بَكْرٍ بِنِ طَلْحَةَ وَابْنِ عَصْفُورٍ وَابْنِ مَالِكٍ . انْظُرْ قَضَايَا الْخِلَافِ النُّحَوِيَّةَ وَالصَّرْفِيَّةَ فِي شِفَاءِ
الْعَلِيلِ فِي إِضْحَاحِ التَّسْهِيلِ لِلْسَّلْسِلِيِّ : ٣٣٥ (دَكُورَاهُ بِالْأَزْهَرِ) وَالْمَقْرَبُ : ٨٧ ، وَالْأَبْدِيُّ =

تَرْجَمَةَ [قول]^(١) سيبويه : هَذَا بَابُ عِلْمٍ مَا الْكَلِمُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ فَجَعَلُوا عِلْمًا مُصَدَّرًا يَنْحَلُّ لِأَنَّهُ وَالْفِعْلُ الْمَتَّبِيُّ لِلْمَفْعُولِ ، وَ : " مَا الْكَلِمُ " جُمْلَةٌ اسْتِفْهَامِيَّةٌ عَلِقَتْ عَنْهَا الْعِلْمُ ، التَّقْدِيرُ : هَذَا بَابُ أَنْ يَعْلَمَ مَا الْكَلِمُ ، أَيُّ شَيْءٍ الْكَلِمُ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ ؟.

وَمَنْعَ الْفَارِسِيِّ فِي تَعَالِيْقِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَالْفَاعِلُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ^(٢) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّانِي فِي بَابِ : " ظَنَّ " وَلَا الثَّانِي وَلَا الثَّلَاثُ فِي بَابِ : " أَعْلَمَ " .

بَلْ وَقَدْ حَكَى بَعْضُ الْحَفَاطِ الْإِتْفَاقَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الثَّلَاثِ مِنْ بَابِ أَعْلَمَ ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا ذِكْرُ الْخِلَافِ فِيهِ وَهَمًّا وَلَمْ يُسَمَّعْ مِنْ لِسَانِهِمْ : ظَنَّ قَائِمٌ زَيْدًا ، وَلَا : أَعْلَمَ زَيْدًا هَذَا ضَاحِكَةٌ ، وَلَا أَعْلَمَ زَيْدًا هَذَا ضَاحِكَةٌ ، بَلْ يَتَعَيَّنُ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ فِي الْبَابَيْنِ مَعًا^(٣).

أَمَّا فِي بَابِ أَعْلَمَ فَلَأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ صَرِيحٌ وَبِذَلِكَ وَرَدَ السَّمَاعُ ، قَالَ النَّابِغَةُ الذِّبْيَانِي :^(٤)

لُبَّتْ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

= "بحوي : ص ٦٨ د. سيمر عبد الجواد ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١ / ٥٣٩ ، وشرح المقرب : ١ / ٦٠٦ .

(١) ما بين المعقوفين زيادة لإصلاح القول ، وانظر الكتاب : ١٢ / ١ (هارون)

(٢) انظر التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ج ١ ، ص ٨٠٦ .

(٣) ذكر أبو حيان الاتفاق على أنه لا يجوز في باب أعلم إقامة الثالث نقلاً عن ابن هشام الخضراوي . انظر التذييل والتكميل : ٦ / ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٤) البيت من بحر الكامل وهو للنابغة الذبياني وقد سبق ذكره وذكر مراجعه ، والحديث عنه مفصلاً في باب أعلم وأرى من هذا الكتاب ، ويستشهد به هنا على بناء الفعل بناء الذي ينصب ثلاثة مفاعيل بنائه للمفعول وحذف الفاعل ثم إقامة المفعول الأول من الثلاثة مقام الفاعل فدل هذا على أنه أولى الثلاثة بالنبابة عن الفاعل عند حذفه .

وأما في باب : " ظَنَّ " فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْمُبْتَدَأُ فَإِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي وَقَعَ بِهِ الْفِعْلُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مَوْقِعُهُ الْجُمْلَةُ وَلَا الظَرْفُ ؛ بَلْ تَتَعَيَّنُ اسْمِيَّتُهُ ، بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي فَإِنَّهُ يَقَعُ مَوْقِعُهُ الْجُمْلَةُ وَالظَرْفُ .

وَمَا سِوَى الثَّانِي مِمَّا عُلِّقَ بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا

يقول : إِذَا أَقِيمَ وَاحِدٌ مِنَ الَّذِي يَصْلَحُ لِلنِّيَابَةِ فَالنَّصْبُ لِلْبَاقِي ، وَبِعَيْنِي لَفْظاً كَالظَرْفِ وَالْمَصْدَرِ أَوْ تَقْدِيرًا كَالْمَجْرُورِ نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَكَ ضَرْبًا شَدِيدًا بِسَوَاطِلٍ^(١).

(١) فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ نَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ عَنِ الْفَاعِلِ فَرَفَعَ ثُمَّ نَصَبَتْ بَقِيَّةَ الْمَفَاعِيلِ وَفِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ الرَّافِعُ : يَقْصِدُ الْفِعْلَ وَمَحَقَّقًا نَصَبَ عَلَى الْحَالِ وَجَعَلَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ خَبْرًا.

﴿ اِسْتِغَالِ الْعَامِلُ عَنِ الْمَعْمُولِ ﴾

١١٨ /

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ يَنْصَبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ

يقول : إِذَا أَشْغَلَ الْفِعْلَ ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ مَنْصُوبٍ لَفْظًا نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ،
أَوْ مَحَلًّا نَحْوُ : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مُخْتَصًّا بِالْفِعْلِ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ
فِي الْأَسْمِ نَحْوُ : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ غَدًا أَوْ الْآنَ ، وَزَيْدًا أَنَا مَارٌّ بِهِ .

وَإِذَا كَانَ الْمَشْتُغَلُّ بِالضَّمِيرِ فِعْلاً فَلَيْسَ - أَيْضًا - عَلَى إِطْلَاقِهِ ، بَلْ شَرْطُهُ
أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُمْكِنُ عَمَلُهُ فِي الْأَسْمِ لَوْ لَمْ يَشْتَغَلْ بِالضَّمِيرِ ، أَوْ عَمَلُهُ فِي اسْمٍ آخَرَ فِي
مَوْضِعِهِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدٌ قَامَ ، فَإِنْ : " زَيْدًا " مَرْفُوعٍ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ
تَقْدِيرُهُ : أَمْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ ؟ ، فَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ لِلْفِعْلِ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْأَسْمِ وَقَدْ عَمِلَ فِي
ضَمِيرِهِ لَمْ يَجِزْ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْأِسْتِغَالِ نَحْوُ : زَيْدٌ مَا أَحْسَنَتْهُ ١ .

وَعَلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ هَذَا النَّازِمِ يَكُونُ هَذَا مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الْأِسْتِغَالُ ؛ لِأَنَّهُ
قَدْ شَغَلَ الْفِعْلَ ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ وَهُوَ لَا يَجُوزُ بِإِجْمَاعٍ ^(١) ، وَأَمَّا : " لَيْسَ " فَفِي كِتَابِ
سَيَبَوِيهِ : أَمْ زَيْدًا لَسْتُ مِثْلُهُ ؟ ، وَقَدْ رَوَاهُ : أَمْ بَابَتْ زَيْدًا لَسْتُ مِثْلُهُ ؟ ، وَهَذَا لَا يَتَخَرَّجُ
إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُجِيزُ تَقْدِيمَ خَيْرٍ لَيْسَ ، وَقَدْ نُسِبَ ذَلِكَ لِسَيَبَوِيهِ ^(٢) ، وَسَبَقَ ذِكْرُ
الْخِلَافِ فِيهِ فِي بَابِ : كَانَ وَأَخَوَاتِهَا .

وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - لَيْسَ هَذَا مُخْتَصًّا بِأَنْ يَشْغَلَ الْفِعْلَ ضَمِيرٌ بَلْ قَدْ يَشْغَلُهُ
ظَاهِرٌ يَكُونُ سَبَبًا ، وَسَنَبِينِ ذَلِكَ عِنْدَ تَعَرُّضِ النَّازِمِ لَهُ آخِرَ الْبَابِ ، وَقَدْ يَشْغَلُهُ ظَاهِرٌ

(١) وَعَلْتُهُ أَنْ مَا التَّعَجُّبِ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا وَمَا لَا يَعْمَلُ لَا يَفْسِرُ عَامِلًا ، وَلَا عَمَلٌ لِمَا
يَأْخُذُهُ أَبُو حَيَّانَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ إِنَّمَا يَتَحَدَّثُ فِيمَا يَطْرُدُ وَيَكْثُرُ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ لِسَيَبَوِيهِ : ١ / ١٠٢ .

هُوَ الْأَوَّلُ نَحْوُ : إِذَا زَيْدًا لَقِيتَ زَيْدًا فَأَكْرَمَهُ ، أَيْ : لَقِيتَهُ ، وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ.^(١)

فَالسَّابِقُ النِّصْبُ بِفِعْلِ أَضْمِرٍ حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ

ذَكَرَ أَنَّ الْأِسْمَ السَّابِقَ يَنْتَصِبُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ فِي نَحْوِ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَعَمَرًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ فَيَقْدُرُونَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَلَا بَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ.^(٢)

وَذَهَبَ الْكَسَائِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَتَّصِبٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ عَلَى إِنْجَاءِ الْعَائِدِ^(٣) ، وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّهُ عَامِلٌ فِي الْأِسْمِ الظَّاهِرِ وَفِي الضَّمِيرِ مَعًا.^(٤)

(١) مثل له في التذييل والتكميل : ٢٩٤ / ٦ ، بقول النابغة الجعدي :

إِذَا الْوَحْشَ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَلَانَا سَوَاقِطٍ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَ

(٢) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٧٢ / ٢ ، والتصريح : ٢٩٧ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ١٦٢ ، ١٦٣ ، والإنصاف : ٨٢ - ٨٣ مسألة ١٢ ، والمقتضب : ٧٦ / ٢ ، والمقرب : ٨٧ / ١ ، والتسهيل : ٨٠ ، قال الرضي : " واختار البصريون كون المنصوب معمولاً لفعل مقدر يفسره ما بعده قياساً على المرفوع في نَحْوُ : "إِنْ أَمْرُ هَلِكْ" (من الآية : ١٧١ من سورة النساء) مع أنه قد ذهب شاذ منهم إلى أن المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي أن يرتكب أن ارتفاع امرؤ هلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب أن انتصاب الاسم بهذا المتأخر لأن الفعل باتفاق من جميع النحويين لا يرفع ما قبله " . شرح الكافية للرضي : ١ / ١٦٣ .

(٣) انظر التبيين للعكبري : ١ / ٢٦٦ ، ومع الهوامع : ١ / ١١٤ .

(٤) نص الرضي في شرحه للكافية على : " أن الكسائي والفراء قالا بأن الناصب هو الفعل المتأخر الظاهر إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ فَضَرَبْتُ عَامِلٌ فِي : زَيْدًا كما أنه عامل في ضميره وإما لغيره إن احتل المعنى بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه الظاهر وسد مسده كما في : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَعَمَرًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ... وإنما جاز أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معاً في حالة واحدة ؛ لأن الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيداً لإيقاع الفعل عليه " . شرح الكافية : ١ / ١٦٣ .

وَذَهَبَ بَعْضُ الْحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ مَثَلَ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ ، يَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ ، أَيْ :
لَأَبْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ^(١) ، وَيَجُوزُ الْحَرُّ بِالْبَاءِ نَحْوُ : بِزَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ ، التَّقْدِيرُ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ ؛ كَمَا كَانَ التَّقْدِيرُ فِي : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ،
وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ .

وَقَوْلُهُ : " فَالسَّابِقُ انْصَبَ " وَقَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ : " إِنْ مَضَرَ اسْمٌ سَابِقٌ " ^(٢)
ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الْاِسْتِغَالَ شَرْطُهُ : أَنَّ يَكُونَ الْاِسْمُ الْمُسْتَقْبَلُ عَنْهُ سَابِقًا عَلَى الْعَامِلِ وَهُوَ
ظَاهِرٌ كَلَامِ أَصْحَابِنَا - أَيْضًا - ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ هَذَا الْبَابِ تَقْدِمُ الْفِعْلِ عَلَى الْاِسْمِ
وَعَمَلُهُ فِيهِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ^(٣) ، ثُمَّ قَدِمْتُ : " زَيْدًا " اِعْتَاءً ^(٤) فَلَا يَخْلُو أَنَّ يَنْشَغِلُ
الْفِعْلُ بِضَمِيرِهِ أَوْ لَا ، إِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ عَمَلٌ فِي الْاِسْمِ ، وَلَا يَجُوزُ الرِّفْعُ إِلَّا ضَعِيفًا ^(٥) ،
وَإِنْ شَغِلَ فَتَجِيءُ الْأَقْسَامُ الْخَمْسَةُ بِمَا تَعْرِضُ مِنَ الْاِسْمِ مِنْ : وَجُوبِ الرِّفْعِ عَلَى
الْاِبْتِدَاءِ ، وَوُجُوبِ الْحَمْلِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ أَوْ جَوَازِهِمَا عَلَى التَّسَاوِي أَوْ عَلَى
رُجْحَانِ الْاِبْتِدَاءِ ، أَوْ عَلَى رُجْحَانِ الْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ .

فَإِنْ قُلْتُ : هَلْ يَجُوزُ : ضَرَبْتُهُ زَيْدًا ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ؟ .
فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا مِمَّا يَحْتَمِلُ النَّظَرَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ يُلْزَمُ مِنْ جَوَازِهِ تَقْدِمُ الضَّمِيرِ عَلَى
مَا يَعُودُ إِلَيْهِ وَلَا مُقْتَضَى لِتَأَخِيرِهِ هُنَا وَلَيْسَ التَّفْسِيرُ كَالْخَبَرِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ
يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُفَسَّرِ / ١١٩ وَرُبَّمَا الْخَبَرُ التَّأَخِيرُ فَيَنْبَغِي أَنَّ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ، وَمِنْ حَيْثُ

(١) انظر الباب في علل البناء للمكبري : ٤٦٧ / ١ .

(٢) انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٣٦١ / ١ وما بعدها .

(٣) في نسخة الرباط اعتناء فإذا قدم ولا يخلو .

(٤) يقصد بذلك أَنَّ الْفِعْلَ حِينَئِذٍ يَعْمَلُ فِي الْاِسْمِ الْمَتَقَدِّمِ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَامِلٌ مِنْ مَعْمُولٍ وَإِنْ خَلَا
الْعَامِلُ مِنْ مَعْمُولِهِ الْمَتَأَخِّرُ فَتَسْلُطُ عَلَى الْمَتَقَدِّمِ وَشَرْطُ الْاِسْتِغَالَ أَنْ يَتَسْلُطَ عَلَى الْمَتَأَخِّرِ حَتَّى
يَفْرَغَ الْمَتَقَدِّمُ وَهَذَا الشَّرْطُ هُنَا مَفْقُودٌ .

أَنَّ هَذَا التفسير هُوَ فِي الْمَعْنَى خَيْرٌ ، وَيَجُوزُ رَفْعُ الْاسْمِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَجَعَلَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ خَبَرًا يَنْبَغِي تَقْلِيدُهُ. ^(١)

وَقَوْلُهُ : " أَضْمِرَ حَتْمًا " أَيِ وَاجِبُ الْإِضْمَارِ لَا جَائِزُهُ ، وَقَوْلُهُ : " مُوَافِقٌ لِمَا قَدْ أَظْهَرَا " الْمُوَافَقَةُ تَكُونُ فِي اللَّفْظِ نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَتَكُونُ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، أَيِ : لَا بَسْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ.

وَلَمْ يَذْكُرِ النَّاطِمُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ عَلَى الْاسْمِ السَّابِقِ يَكُونُ مَرْفُوعًا ، بَلْ ذَكَرَ أَنَّ الْفِعْلَ يَشْغُلُ بِضَمِيرِ الْاسْمِ الْمَنْصُوبِ لَفْظًا نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، أَوْ مَحَلًّا نَحْوُ : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ.

وَالَّذِي ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّ الْإِسْتِغْنَالَ يُتَصَوَّرُ فِي الْاسْمِ الْمَرْفُوعِ ؛ كَمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمَنْصُوبِ ^(٢) ، وَلِذَلِكَ قَدِمْنَا قَبْلُ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الضَّمِيرِ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُعْمَلُ أَنْ يَفْعَلَ فِي الْاسْمِ السَّابِقِ لَوْ كَانَ غَيْرَ مُشْتَغَلٍ بِالضَّمِيرِ ، أَوْ مِمَّا يَعْمَلُ فِي مَوْضِعِهِ.

فَمِثَالُ الْأَوَّلِ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ لَمْ يَشْتَغَلْ : ضَرَبْتُ بِالضَّمِيرِ لَتَسَلَّطَ عَلَى الْاسْمِ فَتَضَمَّنَهُ فَكُنْتَ تَقُولُ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وَمِثَالُ الثَّانِي : أ زَيْدًا قَامَ ؟ ، فَرَيْدُ فَاعِلٍ يَفْعَلُ مَضْمَرٌ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ تَقْدِيرُهُ : أ قَامَ زَيْدًا قَامَ ؟. ^(٣)

وَلَا يَصِحُّ لِقَامِ أَنْ يَفْرَغَ مِنَ الضَّمِيرِ وَيَرْفَعَ الْاسْمَ السَّابِقَ ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى فِعْلِهِ بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ ؛ لَكِنَّهُ يَصِحُّ لِلْفِعْلِ عَمَلُهُ فِي اسْمٍ فِي مَكَانِ الْاسْمِ

(١) انظر الاعتراض وجوابه في التذييل والتكميل : ٢٩٨ / ٦.

(٢) الكتاب لسيبويه : ٨٠ - ٨١.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٢ / ١ ، والمقرب : ٨٧ / ١ ، وشرح المقرب : ١ / ١.

السابق نحو : أ خَلَفَكَ زَيْدٌ قَامَ ؟ فخلفك معمول لقَامَ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِي : زَيْد ، وَكَذَلِكَ : أ مُسْرِعاً زَيْدٌ قَامَ ؟ فمسرّعاً حال العامل فيها : قام.

فتلخص من هذا أنه لا يفسر إلا ما يصح له العمل ، إما في الاسم السابق وإما في موضعه ، وإن لم يصح له العمل في الاسم السابق لكان لصحة العمل في الموضع شرط وهو أن يتقدم للاسم ما يطلب الفعل على جهة الوجوب كأدوات الشرط نحو قوله تعالى : ^(١) {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} أي : وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ، أو على جهة الأولى نحو : أ زَيْدٌ قَامَ ؟.

فإن عَرِيَ ما يطلب الفعل لم يَجْزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الاسْتِغَالِ نَحْو : زَيْدٌ قَامَ ، فهذا يتحتم فيه الرفع على الابتداء ^(٢) ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ : قَامَ زَيْدٌ قَامَ ، خلافاً لأبي القاسم بن العريف ^(٣) فإنه أجاز ذلك ^(٤).

وَالْجُمْهُورُ عَلَى الْمَنْعِ إِلَّا حَيْثُ يَكُونُ ثُمَّ طَالِبٌ لِلْفِعْلِ فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ نَحْو : زَيْدٌ لِيَقُمَ ، وَأَ زَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ ؟ ، فزَيْدٌ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ يَجُوزُ رَفْعُهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ : لِيَقُمَ زَيْدٌ ، وَأَ قَامَ زَيْدٌ قَامَ ؟ ، وَأَ ذَهَبَ زَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ ؟ ^(٥).

(١) من الآية : ٦ من سورة التوبة.

(٢) انظر الباب للعكري : ٤٦٧ / ١.

(٣) هو أبو القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف الأندلسي ، رحل إلى المشرق وسمع من ابن رشيقي وأقام بمصر أعواماً ثم عاد إلى الأندلس ، له شرح على الجمل وله كتاب في النحو اعترض فيه على أبي جعفر النحاس في مسائل ذكرها في كتابه الكافي ، مات بطليطلة سنة (٣٩٠هـ) . بغية الوعاة : ٥٤٢ / ١.

(٤) انظر التذيل والتكميل : ٢٩٥ / ٦.

(٥) شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٣٦٥ / ١.

﴿ أحوال الاسم السابق في الاشتغال ﴾

١- وجوب النصب :

قوله :

وَالنَّصْبُ حَتَّمُ إِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

يقول : إِذَا وَلِيَ الْاسْمَ السَّابِقُ أَدَاءً تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ وَجَبَ النَّصْبُ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا ضَرْبَتْهُ ضَرْبَتُهُ ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ ، وَقَوْلُهُ : " كَإِنْ " يَعْنِي كَإِنْ الشَّرْطِيَّةُ لِأَنَّ إِنْ التَّائِيَّةَ لَا تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ الَّتِي خَفَفَتْ مِنَ الثَّقِيلَةِ لَا تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ .

وَهَذَا الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرَ فِي : " إِنْ " لَا يَكُونُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي شَغَلَ بِالضَّمِيرِ مَاضِيًّا فِي اللَّفْظِ أَوْ مُضَارِعًا مُنْفِيًّا بَلَمَّ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا ضَرْبَتْهُ ضَرْبَتُهُ ، وَإِنْ زَيْدًا لَمْ تَضْرِبْهُ أَضْرَبْهُ ، فَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا مُثْبِتًا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا تَضْرِبْهُ أَضْرَبْهُ^(١) ، وَفِي كَلَامِ سَيَّوِيهِ مَا يُوْهِمُ جَوَازَهُ فِي الْكَلَامِ .^(٢)

وَأَمَّا حَيْثُمَا فَلَا يَلِيهَا الْاسْمُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ - أَيْضًا - نَحْوُ : حَيْثُمَا زَيْدًا لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ مَا يَلِي الْاسْمَ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ إِلَّا أَنْ وَخَذَهَا بِالشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

وقوله : " إِنْ وَحَيْثُمَا " مِمَّا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ هُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ^(٤) ، وَكَذَلِكَ حَكَمَ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ عِنْدَهُمْ ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبْتَدَأَ الْأَسْمَاءُ بَعْدَهَا .^(٥)

(١) شرح المقرب لابن عصفور (المرفوعات) : ٨١٤ - ٨١٨ ، ومن أمثله قول الشاعر :

يخني عليك وأنت أهل ثنائه ولديه إن هو يستزدك مزيد

(٢) انظر الكتاب لسيوي : ١ / ١٣٤ .

(٣) شرح التصريح : ١ / ٢٩٨ .

(٤) شرح التصريح : ١ / ٢٩٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٦٢٠ .

(٥) قال العكبري في الباب : ١ / ٤٦٩ بمجودة النصب فقال : " وإن الشرطية كذلك ، تقول :

إِنْ زَيْدًا تَكْرَمُهُ أَكْرَمَهُ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا فِي الْفِعْلِ " . وَعَلَيْهِ رَجَحَ النَّصْبُ فِي مَنْفَسِ

مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ وَهُوَ النَّمْرُ بْنُ تَوَلْبٍ : =

/ ١٢٠ ومِمَّا لَا يَلِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا : " إِذَا " غير الفجائية نَحْوُ :
 إِذَا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمْتُهُ أَي : إِذَا أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ^(١) ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَبَعْضُ
 الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ^(٢).

وَمِمَّا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ - أَيْضًا - أَدَوَاتُ التَّحْظِيضِ نَحْوُ : هَلَا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ،
 تَقْدِيرُهُ : هَلَا ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ^(٣) ، وَالِاسْتِفْهَامُ بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ نَحْوُ : هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ؟
 أَي : هَلْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ؟ ^(٤).

٢- وجوب الرفع :

قوله :

وَإِنْ تَلَا السَّابِقَ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ التَّرْمِيزُ أَبَدًا

ذَكَرَ أَنَّ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ يَجِبُ إِذَا وَلِيَ الْأِسْمُ مَا يَخْتَصُّ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَشَرَحَ
 ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ بِإِذَا الَّتِي لِلْفَاجِأَةِ وَبَلَيَّتِمَا ، أَمَّا إِذَا فَتَنَحَوُ : خَرَجْتُ فَإِذَا

= لَا تَجْزِعِي إِنْ مَنَعْنَا أَهْلَكَه إِذَا هَلَكْتَ فَعَدَّ ذَلِكَ فَاجْزِعِي

وَفِي شَرْحِ الْمُقَرَّبِ يَقُولُ : " وَيَجِبُ هُنَا أَنْ نَشِيرَ أَنَّ هُنَاكَ خِلَافًا بَيْنَ النَّحَاةِ فِي عَامِلِ الرَّفْعِ فِي
 الْأِسْمِ الْمَرْفُوعِ بَعْدَ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِتَقْدِيرِ فَعَلٍ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ
 قَرِيبًا وَالْفِعْلُ الْمَضْمَرُ تَفْسِيرٌ لِّذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَقْدَرُ ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْفِعْلِ
 الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفِعُ بِالْإِبْتِدَاءِ " . شَرْحُ الْمُقَرَّبِ (الْمَرْفُوعَاتُ) :
 ٨١٩ ، وَانْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْإِنْصَافِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ : ٦١٥ .

(١) الْجَنِيِّ الدَّانِي : ٣٦٨ .

(٢) قَالَ الْمُرَادِيُّ : " وَنَقَلَ السَّهْلِيُّ أَنَّ سَيَوِيهَ يَجِيزُ الْإِبْتِدَاءَ بَعْدَ إِذَا الشَّرْطِيَّةِ وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ إِنْ
 كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ وَقَوَعَ الْمُبْتَدَأُ بَعْدَ إِذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : وَيَقُولُهُ أَقُولُ لِأَنَّ طَلَبَ
 إِذَا لِلْفِعْلِ لَيْسَ كَطَلَبِ إِنْ " . الْجَنِيِّ الدَّانِي : ٣٦٨ .

(٣) التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ : ٣٠٩ / ٦ .

(٤) نَصَهُ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ : ٣٠٩ / ٦ ، رَحِمَهُ يَقُولُهُ : هَذَا مَذْهَبُ سَيَوِيهَ .

زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عمرو ، ولا يَجُوزُ النَّصْبُ فِي زَيْدٍ ؛ لأنه كان يصير التقدير : فإذا تضربُ زَيْدًا يَضْرِبُهُ عمرو. ^(١)

وهذا الذي ذهب إليه في : " إذا " فيه خلافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : يَجُوزُ نَصْبُ الاسمِ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ فِعْلٍ وَرَفْعِهِ بِالْإِبْتِدَاءِ ^(٢) ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَتَحْتَمُّ الرُّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاطِمُ. ^(٣)

وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ فَقَالَ : الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَ الاسمِ الَّذِي وَلِيَ إِذَا إمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بِقَدْ نَحْوُ : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَدْ ضَرَبَهُ عمرو ، يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ :

أحدهما : الرفع بالابتداء ، والآخر : النصب على إضمار فعلٍ يفسره ما بعده وإن لَمْ يَكُنْ مَقْرُونًا بِقَدْ ، فلا يَجُوزُ فِي الاسمِ إِلَّا الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ. ^(٤)

وأما : لَيْتَ زَيْدٌ أَضْرِبَهُ ، فلا يَجُوزُ النَّصْبُ ؛ لأنه يصير التقدير : لَيْتَ مَا أَضْرَبَ زَيْدًا أَضْرِبَهُ ، وَزَعَمُوا أَنَّ : " لَيْتَ " إِذَا كَفَتْ بـ : " مَا " بَاقِيَةً عَلَى اخْتِنَاصِهَا بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ جَازَ فِيهَا أَنْ يَعْمَلُوهَا إِذَا لَحِقَتْهَا : " مَا " ، بِخِلَافِ أَخَوَاتِهَا عَلَى أَصَحِّ الْمَذَاهِبِ.

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١٣٩ / ٢ .

(٢) التذييل والتكميل : ٣٠٥ / ٦ ، وفيه ذكر أن الأخفش أجاز أن يلي إذا الفجائية الفعل المقترن بقَدْ وعلى ذلك يجوز نصب الاسم بعدها بتقدير فعل .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١٣٩ / ٢ .

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٣٠٦ / ٦ ، ونقل عن الأخفش في جواز أن يلي إذا الفجائية فعل ثم حمل أبو حيان على ابن مالك في منعه ذلك .

فلو نصبنا ما بعدها على الاشتغال لزال عنها الاختصاص^(١) ، وقد رأيت
لظاهر القزويني^(٢) مقدمة لطيفة ذكر فيها أن : " ليت " إذا كفت بـ : " ما " وليتها
الجملة الفعلية فتقول : ليتما يقوم زيد.^(٣)

ومِمَّا يَخْتَصُّ - أَيْضاً - بالابتداء واو الحال نحو : خرجت وزيدٌ يضربه
عمرو ، ولا يَجُوزُ : وزيداً يضربه عمرو.^(٤)

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وَجِذْ

هَذَا الْكَلَامُ فِي غَايَةِ التَّعْقِيدِ وَالرَّكَاكَةِ ، وَتَلَخِيصُهُ أَنْ يَقُولَ : يَجِبُ الرُّفْعُ
بالابتداء إِذَا وَلِيَ الْفِعْلُ شَيْئاً يَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَذَلِكَ إِذَا وَلِيَ الْعَامِلُ أَدَاةَ
اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : زيدٌ أضربه ؟ ، أو شرط نَحْوُ : زيدٌ إِنْ تَضْرِبُهُ أَضْرَبْتُكَ ، أو تَحْضِيضٍ
نَحْوُ : زيدٌ هَلَا تَكْرِمُهُ ، أو : " ما " نَحْوُ : زيدٌ ما ضربه.

أو : " إِنْ " النافية نَحْوُ : زيدٌ إِنْ ضْرِبْتُهُ ، أَيْ : ما ضربه ، أو لام ابتداء نَحْوُ :
زيدٌ لعمرو يضربه ، أو قسم نَحْوُ : زيدٌ لأضربه ، أو لا فِي جَوَابِ قَسَمٍ عَلَى
الصَّحِيحِ نَحْوُ : زيدٌ وَاللَّهِ لَا أَضْرِبُهُ ، أو يَقَعُ الْعَامِلُ صِلَةً لِمَوْصُولٍ نَحْوُ : أَذْكَرُ تِلْذُوه
نَافِلُكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَتْنَى.

(١) انظر التذييل والتكميل : ١٥٠ / ٥ (باب إن وأخواتها) ، واختصاص ليتما بالجملة الاسمية :

٣٠٧ / ٦ (باب الاشتغال) ، وجوب رفع الاسم بعد ليتما لأنه لا يليها الفعل.

(٢) هو أبو محمد المعروف بالبحار طاهر بن أحمد بن محمد ، أخذ عن الزمخشري ، وصف لب

الألباب في مراسم الإعراب ، ولد سنة (٤٩٣هـ) وتوفي سنة (٥٧٥هـ) . هدية العارفين :

٤٣١ / ٥ .

(٣) التذييل والتكميل : ١٥٠ / ٥ (باب إن وأخواتها).

(٤) التذييل والتكميل : ٣٠٦ / ٦ ، ٣٠٧ .

أَوْ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ نَحْوُ : هِنْدٌ رَجُلٌ يَضْرِبُهَا عِنْدَكَ ، أَوْ خِيراً لِمَبْتَدَأٍ بَعْدَ
الاسم والخبر فِعْلٌ نَحْوُ : هِنْدٌ أَنْتَ تَضْرِبُهَا ، فالرفع في : هند على الابتداء واجب
على مذهب سيبويه وهشام ؛ لأنه لا يفسر إلا ما يعمل ، ولا يجوز في مذهبهما : هند
أنت تضرب. ^(١)

وأجاز ذلك الكِسَائِيُّ قِيَاساً عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، فكما يجوز : زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ ،
فكَذَلِكَ يَجُوزُ : زَيْدٌ أَنَا أَضْرِبُهُ ^(٢) ، ووقع لأبي موسى الخزولي أنه إذا حيل بين الاسم
والفعل بحرف تحضيض أو عرض أو ثمن كان النصب أولى نَحْوُ : زَيْدٌ هَلَا أَكْرَمْتُهُ ،
١٢١/ وزيداً لا تكرمه ، وزيداً ألا وجدته على التمني. ^(٣)

والصحيح أن هذا لا يجوز فيه إلا الرفع على الابتداء لأن هذه أدوات لا
تعمل ما بعدها فيما قبلها فلا تفسر عاملاً ، ومن التمني ما لا خلاف في أنه لا يجوز
فيه النصب نَحْوُ : زَيْدٌ لَيْتَكَ تَكْرَمُهُ ؛ لأن خبر ليت لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر.

وقال أبو بكر بن طاهر وأبو الحسن بن خروف وأبو علي الشلوبين أداة
التحضيض لا يفسر ما بعدها فيما قبلها والعرض والتمني كالتحضيض لفظاً
وحكماً. ^(٤)

ولعل من أجاز النصب في ذلك قاسه على الأمر والنهي إذ التحضيض
والعرض لا يكونان إلا بالفعل ؛ كما أن الأمر والنهي كذلك ، والفرق بينهما أن
الأمر والنهي يعملان فيما قبلهما فيصح لهما التفسير ، وتلك لا تعمل فيما قبلهما فلا
يصح لها أن تفسر.

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٧٦ / ٢.

(٢) التذيل والتكميل : ٣٠٧ / ٦.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو : ١٠٠ ، والتذيل والتكميل : ٣٠١ / ٦.

(٤) شرح المقدمة الجزولية (الكبير) للشلوبين : ٧٥٩ ، ٧٦٢ ، وهو في التذيل والتكميل أيضاً :

٣- ترجيح النصب :

قوله :

وَاخْتِمْ نَصْبَ قَبْلِ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ

قَوْلُهُ : " قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ " يشمل الأمر والنهي والدعاء نحو : زَيْدًا اضْرِبْهُ ، وزَيْدًا لَا تَضْرِبْهُ ، وزَيْدًا اَرْحَمْهُ يَا رَبِّ ، ولا اختصاص لهذا الحكم بالفعل بل الاسم الذي فِي مَعْنَى فِعْلٍ الأمر والدعاء يجري فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْفِعْلِ نحو : زَيْدًا اُضْرِبْهُ يَا ، فَلَوْ قَالَ : قَبْلَ عَامِلِ ذِي طَلَبٍ لَكَانَ أَعْمُ مِنْ قَوْلِهِ : " قَبْلَ فِعْلٍ " .

وَلَيْسَ كُلُّ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ يَخْتَارُ النِّصْبَ قَبْلَهُ كَمَا ذَكَرَ بَلْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي مَعْرِضِ الْعُمُومِ اخْتِمْ فِيهِ الرِّفْعَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ، و : ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ وإنما اختير الرفع هنا تشبيهاً له بالشرط لما دخله من العموم والإيهام هكذا قال بعض أصحابنا .

وَعِنْدَ سَيِّوْتِهِ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِشْتَغَالِ بَلْ جَعَلَ ذَلِكَ جَمَلَتَيْنِ ، وَجَعَلَ : وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ " مُبْتَدَأَ لَيْسَ " خَبْرَهُ " فَاقْطَعُوا " بَلْ مُقَدَّرَ قَبْلِهِ ، أَيْ : فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمُ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ .

وَقَوْلُهُ : " فَاقْطَعُوا " جَمْلَةٌ مُفَسَّرَةٌ لِحُكْمِ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ^(١) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا أَنَّ مِثْلَ : أَنْتَ قُمْ ، وَزَيْدٌ لِيَقُمْ ، يَخْتَارُ فِيهِ الرِّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ - أَيْضاً - إِذَا كَانَ الْأَمْرُ

(١) من الآية : ٣٨ من سورة المائدة :

(٢) من الآية : ١٦ من سورة النساء .

(٣) الكتاب لسيبويه : ١ / ١٤٣ ، والتذهيل والتكميل : ٦ / ٣١٧ .

بأسماء الأفعال نحو : زَيْدٌ دَرَأَكَه ، لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ، وقد يجيء في هذا خلاف الكِسَائِيِّ في وجوب تقديم معمول اسم الفعل عليه. ^(١)

ومن فروع هذا الباب : زَيْدٌ أَسْمِعْ بِهِ ! لا يجوز نصب زَيْدٍ سواء أكان به في موضع رفع كما ذهب إليه البَصْرِيُّونَ أم في موضع نصب كما ذهب إليه الكُوفِيُّونَ. ^(٢)

وقوله : " وَبَعْدَ مَا إِبْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ " أي : ويختارُ النصبُ بفسادِ أداة هي بالفعلِ أَوْلَى ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا الأداة التي يغلب على الفعلِ وذلكَ همزةُ الاستفهامِ وما ولا النافيتان ، مثال ذلك : أ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ؟ ^(٣) ، ما زِيدًا ضَرَبْتَهُ ، لا زِيدًا ضَرَبْتَهُ ولا عمراً أَكْرَمْتَهُ .

فإن فصلَ بين الهمزة والاسم بغير ظرفٍ ولا محرورٍ اختيرَ في الاسمِ الرفعُ نحو : أ أَلْتِ زَيْدًا تَضْرِبُهُ .

(١) المساعد : ٢ / ٦٥٧ ، وتوضيح المقاصد : ٤ / ٨٧ ، ومعاني القرآن للقراء : ١ / ٢٦ ، ٣٢٣ ، والإنصاف : ٢٢٨ وما بعدها ، وتسهيل الفوائد : ٢١٣ ، والتذيل والتكميل : ٦ / ٣١٧ ، وقال المرادي في ذلك : " أو وليه فعل أمر أو لمي أو دعاء ، إنما ترجح إذا وليه أحد الثلاثة لأن حكم الأمر والنهي أن يكونا بالفعل والدعاء كالأمر وشمل قوله فعل الأمر ثلاث صور : الأولى نحو : زِيدًا اضْرِبْهُ ، الثانية : زِيدًا لتضربه لأن لام الأمر ليست من أدوات المصدر ، الثالثة نحو : الأولاد يرضعهن الوالدات مما صورته صورة الخير ومعناه الأمر فالتنصب راجح في الصور الثلاثة فقوله فعل أمر أي : فعل يفهم منه معنى الأمر سواء أكان بصيغة الأمر أم بغيرها واحترز بقوله : فعل الأمر من اسم فعل الأمر نحو : زيد مناعه فإن النصب غير جائز " . شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٥٤٩ ، ٥٥٠ .

(٢) التذيل والتكميل : ٦ / ٣١٨ .

(٣) مثلوا له بقول جرير :

وإنما اختير الرفع في : زَيْدٌ كَانَ أَنْتَ - أيضاً - مرفوعاً على الابتداء والجملة التي بعده من المبتدأ والخبر في موضع رفع خيراً لأنَّ هَذَا مَذْهَبُ سَيُوه^(١) ، وأما الأخفش فإنه يختارُ النصبَ في زَيْدٍ^(٢).

وإذا نصبتَ زَيْدًا بإضمارِ فِعْلٍ فظاهرُ كلامِ سَيُوهٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي أَنْتَ إِلَّا الرفعُ بالابتداء^(٣) ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ أَنْ يَرْتَفِعَ عَلَى الْفَاعِلِيَةِ بِالْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَ زَيْدًا كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْضَرْتُ زَيْدًا ضَرْبَتَهُ ؟ ، فَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ انْفَصَلَ السُّمِّيُّ ، وَرَدَ هَذَا عَلَى الْأَخْفَشِ بْنِ وَلَادٍ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ طَاهِرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ بْنُ مِضَاءٍ وَبَعْضُ / ١٢٢ مِنْ لِقِنَاءِهِ مِنْ شَيْوَحِنَا عَلَى اخْتِلَافٍ فِي عِلَّةِ الْمَنْعِ يَطُولُ ذِكْرُهَا^(٤).

فإن كانت أداة الاستفهام : " هَلْ أَوْ لِمَ " فلا يلبها الاسمُ وَبَعْدَهَا الْفِعْلُ إِلَّا ضَرُورَةٌ نَحْوُ : هَلْ زَيْدًا ضَرْبَتَهُ أَمْ عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ ؟ ، فإن كان الاسمُ الَّذِي اشْتَغَلَ عَنْهُ الْفِعْلُ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : زَيْدٌ أَيُّهُمْ أَكْرَمْتَهُ اخْتَارَ فِيهِ سَيُوهُ الرفعَ ، والأخفشُ النصبَ.

وفي تعليق عن أبي الحسن بن الباذش ما نصه : فأما النفي فالرفعُ والنصبُ فيه مستويان كقولك : مَا زَيْدٌ ضَرْبَتُهُ ، وَمَا زَيْدًا ضَرْبَتُهُ ، فالنصبُ لأنَّ النفيَ غَيْرٌ وَاجِبٌ كَالِاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا الرفعُ فَلأنَّه نَفْيٌ وَاجِبٌ فَيَجْرِي بِجَرَى الْوَاجِبِ ؛ لِأَنَّهُ نَقِيضُهُ^(٥) ، فأما أَهْلُ الْحِجَازِ فَيَرْفَعُونَ لَا غَيْرَ لِأَنَّهُمْ عِنْدَهُمْ بِمِثْلَةِ : لَيْسَ زَيْدٌ ضَرْبَتَهُ.

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا

(١) التذييل والتكميل : ٣٣٩ / ٦ ، والتصريح للشيخ خالد : ٣٠٠ / ١ .

(٢) المرجعان السابقان .

(٣) المرجعان السابقان .

(٤) انظر ذلك بالتفصيل في التذييل والتكميل : ٣٣٧ / ٦ ، ٣٣٨ .

(٥) انظر نصه في التذييل والتكميل : ٣٢٢ / ٦ ، والتصريح : ٣٠١ / ١ .

يُرِيدُ : إِذَا عَطَفْتَ عَلَى جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ وَلَمْ تَفْصِلْ اخْتِيارَ النَّصْبِ نَحْوُ : قَامَ زَيْدًا وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ^(١) ، فَإِنْ فَصَلْتَ لَمْ تَخْتَرْ إِلَّا الرُّفْعَ إِنْ كَانَ الْفَصْلُ بِأَمَّا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ ^(٢) ، فَإِنْ كَانَ الْفَصْلُ بِإِذَا فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ : " عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ " خَطَأً مَخْضُ ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ لَيْسَ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ إِنَّمَا الْعَطْفُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ سَوَاءً أَكَانَ الْفِعْلُ لَازِمًا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ أَمْ مُتَعَدِيًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ، وَهَكَذَا أورد الناس هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ كَمَا ذَكَرْنَاهَا. ^(٣)

وَقَدْ تَوَهَّم - أَيْضاً - هَذَا النَّازِظُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ أَنَّ الْعَطْفَ إِنَّمَا يَخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ لِكَوْنِ الْعَامِلِ فِي الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ نَاصِبًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَتَوْهَمُ أَنَّ النَّصْبَ الَّذِي يَكُونُ فِي : وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ نَصْبِ زَيْدٍ فِي : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ. ^(٤)

وَقَوْلُهُ : " وَبَعْدَ عَاطِفٍ " لَيْسَ هَذَا مُخْتَصًّا بِالْعَاطِفِ بَلْ قَدْ يَأْتِي هَذَا الْحُكْمُ فِي خِبر الْعَاطِفِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، فَيُخْتَارُ النَّصْبُ فِي زَيْدٍ وَإِنْ

(١) مِنْ أَمْثَلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : { فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا } ٥ وَقَوْمٌ نُوْحٌ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ } (الفرقان : ٣٦ ، ٣٧).

(٢) مِنْ أَمْثَلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ } (فصلت : ١٧).

(٣) اللَّيَابُ لِلْعَكْرِيِّ : ٤٦٩ ، وَشرح التصريح : ٣٠١ / ١.

(٤) قَالَ فِي شرح التسهيل : ١٤٢ / ٢ : وَمِنْ مَرَجَحَاتِ النَّصْبِ أَنْ يَلِيَّ الْأِسْمَ حَرْفَ عَطْفٍ قَبْلَهُ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ مُتَعَدِيَةٌ كَانَتْ فَعْلُهَا أَوْ غَيْرُ مُتَعَدٍ ، فَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرٌو كَلِمَتُهُ ، وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ : جَاءَ سَعْدٌ وَسَعِيدٌ زَرْتُهُ فَنَصَبُ عَمْرٍو وَسَعِيدٌ رَاجِحٌ عَلَى رَفْعِهِمَا ، وَنَصٌّ فِي شرح الكافية الشافية عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً : ٦٢٠ ، حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ مِنْ مَرَجَحَاتِ النَّصْبِ إِسْلَاءُ الْأِسْمِ عَاطِفًا قَبْلَهُ مَعْمُولٍ فَعْلٍ سَوَاءً أَكَانَ الْمَعْمُولُ مَنْصُوبًا أَوْ غَيْرَ مَنْصُوبٍ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو ضَرَبْتُهُ ، ثُمَّ عُلِّلَ ذَلِكَ قَائِلًا : وَقَدْ رَجَحَ النَّصْبُ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ عَاطِفٌ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ وَتَشَاكُلَ الْجُمْلَتَيْنِ الْمُعْطُوفِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى أَحْسَنَ مِنْ تَخَالُفِهِمَا . فَكَيْفَ يَذْكَرُ أَبُو حَيَّانَ مَا ذَكَرَهُ.

لَمْ يَكُنْ حَتَّى عَاطِفَةً ؛ لِأَن حَتَّى الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا يَعْطِفُ بِهَا الْجُمْلُ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ :
حَتَّى ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَهُ.^(١)

٤- مَا يَسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ :

قَوْلُهُ :

وَأَنَّ ثَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخَيَّرًا بِهِ عَنْ اسْمٍ فَاعْطَفْنِ مُخَيَّرًا

يُشِيرُ بِهَذَا إِلَى الْجُمْلَةِ ذَاتِ الرَّجْهَيْنِ ، وَكَلَامُهُ فِيهِ تَبَيُّرٌ مِثَالِ ذَلِكَ : زَيْدٌ
ضَرْبُهُ وَعَمْرُو أَكْرَمَتُهُ ، يَقُولُ : أَنْتَ مَخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ تَرَاعِيَ الْجُمْلَةَ الْكِبْرَى فَتَرْفَعُ :
"عَمْرًا" وَبَيْنَ أَنْ تُرَاعِيَ الْجُمْلَةَ الصَّغْرَى فَتَنْصِبَ.

وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ التَّخْيِيرَ يَكُونُ إِذَا وَلَّى الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مَخَيَّرًا بِهِ عَنْ اسْمٍ وَلَيْسَ
هَذَا الْحُكْمُ مُخْتَصًّا بِالْفِعْلِ^(٢) ، فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ بِعِبَارَةٍ تَشْمَلُ الْفِعْلَ وَغَيْرَهُ ،
وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ ، وَالْأَمْثَلَةُ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَهَا وَجُمُوعَهَا
كَالْفِعْلِ فِي ذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا وَسَعْدًا ضَرْبُهُ ، وَزَيْدٌ شَرُوبُ الْعَسَلِ
وَجَعْفَرًا رَأَيْتُهُ فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ مَخْتَارَانِ فِي : سَعْدٍ وَجَعْفَرٍ.^(٣)

وَفِي الْحَقِيقَةِ لَا تَكُونُ هَذِهِ الْمَسَائِلُ الَّتِي يُخَيَّرُ فِيهَا عَنِ الْاسْمِ بِاسْمِ فَاعِلٍ أَوْ
مِثَالِ أَوْ جَمْعِهَا مِنَ الْجُمْلَةِ ذَاتِ الرَّجْهَيْنِ ، إِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ لَا جَمْعَ لَهَا ، وَإِنْ كَانَ
حُكْمُهَا إِذَا عَظِفَتْ حُكْمَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي أَنَّ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ مَخْتَارَانِ.

وَقَوْلُهُ : " فَاعْطَفْنِ مَخَيَّرًا " أَيَّ مَخَيَّرًا بَيْنَ أَنْ تَرَاعِيَ الْكِبْرَى فَتَرْفَعُ أَوْ الصَّغْرَى
فَتَنْصِبَ ، وَنَقُولُ : إِذَا رَاعَيْتِ الصَّغْرَى فَمَا أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ ضَمِيرٌ

(١) التذيل والتكميل : ٣٢٤ / ٦ ، وشرح التسهيل : ١٤٢ / ٢ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ٦٢١ .

(٣) التذيل والتكميل : ٣٢٩ / ٦ .

يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَالْمَسْأَلَةُ جَائِزَةٌ بِاتِّفَاقِ نَحْوِ : هُنْدُ ضَرْبَتُهَا وَزَيْدٌ كَلَّمَتْهُ فِي دَارِهَا ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا / ١٢٣ ضَمِيرٌ فَنَبِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبٍ :^(١)

أَحَدُهَا : مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقَدَمَاءِ وَالْفَارِسِيِّينَ مِنْ جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى
الصَّغَرَى نَحْوِ : هُنْدُ ضَرْبَتُهَا وَعَمْرٌ أَكْرَمَتْهُ .

وَالثَّانِي : مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْفَشُ وَالزِّيَادِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُمَا مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ
الْمَعْطُوفَ عَلَى الْخَبَرِ خَيْرٌ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ خَلُّ الْجُمْلَةِ الْأُولَى الْوَاقِعَةِ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ
مِنْ رَابِطٍ يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَكَذَلِكَ الْجُمْلَةُ الْمَعْطُوفَةُ عَلَيْهَا .

وَالثَّلَاثُ : مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هِشَامُ بْنُ مُعَاوِيَةَ مِنْ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْعَطْفُ بِالْفَاءِ أَوْ
الْوَاوِ جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ .

وَالرَّابِعُ : مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْعَطْفُ بِالْفَاءِ جَازَتْ
الْمَسْأَلَةُ ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ لَمْ تَجْزِ ، وَقَدْ احْتَالَ بَعْضُ
الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا لِتَجْوِيزِ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَابِطٌ بِأَنَّ قَالَ^(٢) : الْعَطْفُ فِي
الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْكِبَرَى ؛ لَكِنْ إِنْ رَاعَيْتَ مُشَاكَلَتَهَا رَفَعْتَ ، وَإِنْ رَاعَيْتَ
مُشَاكَلَ الصَّغَرَى نَصَبْتَ ، فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُشَاكَلَةِ^(٣) ، وَهَذِهِ إِحَالَةٌ مِنْهُ
لِصُورَةِ الْمَسْأَلَةِ ، فَإِنَّ الْغَرَضَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْعَطْفَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْجُمْلَةِ

(١) التذييل والتكميل : ٣٣٢ / ٦ .

(٢) القائل والمجوز هو أبو بكر بن طاهر ومن تبعه . انظر التذييل والتكميل : ٣٣٤ / ٦ .

(٣) شرح الكافية الشافعية لابن مالك : ٦٢٠ - ٦٢١ ، والتذييل والتكميل : ٣٣٤ / ٦ ، وقد
مثلوا لجواز الوجهين بقول الله تعالى : { وَالْقَمَرَ قَدَرْتَاهُ مَنَازِلَ } (سورة يس : ٣٩) قرئ
بالنصب والرفع في قراءات سبعة متواترة وهو معطوف على { وَالشَّمْسُ لَجْزِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا }
(سورة يس : ٣٨) .

الصغرى ، والاستدلال لهذه المذاهب وتصحيح ما ينبغي أن يُصحح منها مذكور في غير هذا. ^(١)

٥- ترجيح الرفع :

قوله :

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحُ فَمَا أُبِيحَ الْفَعْلُ وَدَعَّ مَا لَمْ يُبَيَّحْ

النَّصْفُ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَيْتِ حَشَوُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، وَالنَّصْفُ الْأَوَّلُ مَضْمُونُهُ أَنَّ الرَّفْعَ يُرَجَّحُ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ ، وَالَّذِي ذَكَرَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَتَحْتَمُّ فِيهِ النِّصْبُ وَذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْأِسْمُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ .

وقسمٌ يتحتمُّ فيه الابتداءُ وذلك في موضعين :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَتَقَدَّمَ الْأِسْمُ مَا يَخْتَصُّ بِالْإِبْتِدَاءِ .

الثَّانِي : أَنْ يَتَقَدَّمَ الْأِسْمُ عَلَى مَا يَمْتنع أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَا بَعْدَهُ .

وقسمٌ يختارُ فيه النِّصْبُ وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَتَقَدَّمَ الْأِسْمُ أَدَاةً تَكُونُ أَوَّلَى بِالْفِعْلِ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَشْغُولُ ذَا طَلَبٍ .

الثَّالِثُ : أَنْ تَعْطَفَ جُمْلَةُ الْإِسْتِعْآلِ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ .

وقسمٌ يستوي فِيهِ الرَّفْعُ وَالنِّصْبُ وَذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ عَلَى جُمْلَةِ ذَاتِ وَجْهَيْنِ .

وقسمٌ يرجحُ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ وَهُوَ غَيْرُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ .

(١) التذييل والتكميل : ٦ / ٣٣٤ وما بعدها .

وهذا الذي ذَكَرَ النَّاطِمُ لَيْسَ خَاصاً بِمَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ ، بَلْ ثُمَّ مَا يَخْتَارُ فِيهِ
النَّصْبُ غَيْرَ مَا ذَكَرَ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ جُمْلَةُ الْإِشْتِغَالِ جَوَاباً لَاسْتِفْهَامٍ بِمَفْعُولٍ أَوْ
مُضَافٍ إِلَيْهِ تَقُولُ : أَيْهَمْ تُضْرَبُ ؟ ، أَوْ : غَلَامٌ أَيْهَمْ تُضْرَبُ ؟ ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ أَضْرِبُهُ
أَوْ : غَلَامٌ زَيْدٌ أَضْرِبُهُ ، فَيَخْتَارُ النَّصْبُ لِمُوَافَقَةِ الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ .^(١)

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ بَعْدَ الْأِسْمِ تَوْهَمُ الصِّفَةِ فَيَخْتَارُ النَّصْبُ رَفْعاً لِهَذَا
الِإِيهَامِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : كُلُّ رَجُلٍ ضَرِبْتُهُ فِي الدَّارِ ، فَإِذَا رَفَعْتَ : " كُلُّ رَجُلٍ "
احْتَمَلُ : ضَرِبْتُهُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً وَ : " فِي الدَّارِ " الْخَبَرُ فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، وَاحْتَمَلُ أَنْ
يَكُونَ خَبِيراً وَفِي الدَّارِ مَعْمُولٌ لَهُ .

فَإِذَا نَصَبْتَهُ تَعَيَّنَ هَذَا الثَّانِي وَلَمْ يَحْتَمِلِ الصِّفَةَ وَكَذَلِكَ أَجْمَعَ مَشَاهِيرُ الْقُرَّاءِ
عَلَى النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(٢) { إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ } .^(٣)

(١) التذييل والتكميل : ٣١٦ / ٦ .

(٢) الآية : ٤٩ من سورة القمر ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل : ١٤٢ / ٢ ، فنصب " كل
شيء " يرفع توهم كون خلقناه صفة لشيء إذ لو كان صفة لم يفسر ناصباً لما قبله ، وإذا لم
يكن صفة كان خيراً فيلزم عموم خلق الأشياء بقدر خيراً كان أو شراً وهو قول أهل السنة ،
ولو قرئ " كل شيء " بالرفع لاحتمل أن يكون خلقناه صفة مخصصة وأن يكون خيراً فكان
النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحاً .

(٣) قال ابن جني : " الرفع هنا أقوى من النصب وإن كانت الجماعة على النصب وذلك أنه من
مواضع الابتداء فهو كقولك : زيد ضربته ، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة وذلك
لأنها جملة وقعت في الأصل خيراً عن مبتدأ في قولك : نحن كل شيء خلقناه بقدر ، فهو
كقولك : هند زيد ضربها ثم تدخل إن فتنبص الاسم وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه
من كونه جملة من مبتدأ وخبر ، واختار محمد بن يزيد هنا النصب وقال : لأن تقديره إنا فعلنا
كذا قال : فالفعل منتظر بما إنا فلما دل ما قبله عليه حسن إضماره وليس هذا شبيهاً ؛ لأن
أصل خبر المبتدأ أن يكون اسماً لا فعلاً جزءاً منفرداً فما معنى توقع الفعل هنا ؟ وخير إن
وأخواتها كأخبار المبتدأ ؟ " . المختص : ٣٠٠ / ٢ ، وانظر الكتاب لسيبويه : ١٤٨ / ١ .

وَتَمْ - أَيْضاً - مَا يَجِبُ فِيهِ الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَذَلِكَ : زَيْدٌ أَتَتْ تَضْرِبُهُ ،
فَالرُّفْعُ فِي : " زَيْدٌ " وَاجِبٌ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّوَيْهِ وَهَشَامٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا وَالْخِلَافُ
فِيهَا .

وَإِذَا قُلْتُ : زَيْدٌ أَخُوهُ ضَرَبَتْهُ ، فَيَجُوزُ فِي الْأَخِ الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَضَرَبَتْهُ
خَيْرٌ عَنْهُ وَالْحُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ خَيْرِ زَيْدٍ ، وَيَجُوزُ فِي الْأَخِ النِّصْبُ عَلَى الْإِسْتِغْنَالِ .^(١)

وَإِخْتِلَافٌ إِذْ ذَاكَ فِي : زَيْدٍ ، فَقِيلَ : يَجِبُ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَبِهِ قَالَ قَوْمٌ مِنْ
الْقَدَمَاءِ ، وَقِيلَ : يَجُوزُ نَصْبُهُ - أَيْضاً - عَلَى الْإِسْتِغْنَالِ ، فَتَقُولُ : زَيْدًا أَخَاهُ ضَرَبَتْهُ ،
وَالْتَقْدِيرُ : أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ضَرَبَتْهُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّوَيْهِ .^(٢) / ١٢٤

وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا رَفْعُ زَيْدٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ نَصَبْنَا زَيْدًا
لَزِمَ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ : " ضَرَبَتْهُ " قَدْ فَسَّرَ فَعْلَيْنِ أَحَدَهُمَا : نَاصِبُ السَّبَبِيِّ وَهُوَ :
' الْأَخ ' ، وَالْآخَرُ نَاصِبُ : " زَيْدٌ " وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ كَمَا تَقَرَّرَ لَا يَفْسَرُ إِلَّا مَا
يَعْمَلُ فَلَوْ لَمْ تَشْغَلْ ضَرَبْتُ بِضَمِّيرِ الْأَخِ لِنَصْبِ الْأَخِ ، وَإِذَا نَصَبْتَ الْأَخَ لَمْ يَكُنْ
لِنَصْبِ زَيْدًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بَلْ يَجِبُ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ أَخَاهُ ضَرَبْتُ .

وَالْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ النَّاصِبُ لِلْأَخِ قَدْ فَسَّرَ الْفِعْلَ النَّاصِبَ
لِزَيْدٍ ، وَالْمَحْذُوفُ لَا يَفْسَرُ الْمَحْذُوفُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حُذِفَ لِدَلَالَةِ الْمُثْبِتِ عَلَيْهِ ، وَلَا
يُحْذَفُ لِدَلَالَةِ مَحْذُوفٍ ، وَمَعَ وَجُودِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَا يَصِحُّ قَوْلُ الشَّاظِمِ :

وَالرُّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحُ

(١) انظر ما قبل في هذا المثال في الكتاب لسيويه : ١ / ١٣١ ، ١٣٢ .

(٢) انظر ما قبل في هذا المثال في الكتاب لسيويه : ١ / ١٣١ ، ١٣٢ .

وهنا مسألة أخرى في ترجيح الرفع فيها خلاف ، وهي أن يكون الاسم تالياً اسماً فاعلاً من حيث المعنى نحو : أنا زيدٌ ضربته ، وأنت زيدٌ ضربته ، وزيدٌ هُندَ ضربتها ، فمذهب الجمهور ترجيح الرفع في : زيدٌ وهند ، ومذهب الكسائي ترجيح النصب .

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

يَقُولُ : تَعْدِي الْفِعْلُ إِلَى الضَّمِيرِ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ إِلَى مُضَافٍ إِلَى الضَّمِيرِ نَحْوُ : زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ ، وَزَيْدٌ ضَرَبْتُ غَلَامَهُ ، كَوَصْلِهِ بِهِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ^(١) ، وتسمية مثل هذا فصلاً ووصلاً غير معهود في اصطلاح النحاة ، فإن عني أنه مثله في حكم الرفع والنصب حيث يجب أحدهما أو يحوز فصحيح .

وإن عني أنه يحسن حيث يحسن فليس بصحيح ؛ لأن النصب فيسي : زَيْدًا ضربته أحسن منه في : زَيْدًا ضَرَبْتُ غَلَامَهُ ، وفي هذا أحسن منه في : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ وفي هذا أحسن منه في : زَيْدًا مَرَرْتُ بِأَخِيهِ .

وذهب ابن كيسان إلى أن النصب في نحو : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، أحسن منه في : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، قالوا : وَلَمْ يَحْتَجْ بِشَيْءٍ وَالصَّحِيحُ الْعَكْسُ ، ذَلِكَ أَنَّهُمَا وَإِنْ اتَّفَقَا فِي أَنَّهُمَا يُفْسَرَانِ مِنَ الْمَعْنَى فَمَا هُوَ وفق المفسر في الوصول بنفسه أقوى في ذلك ، قلت : ويمكن أن يحتج لابن كيسان بأنه في مسألة : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ اتَّحَدَ متعلق الفعلين اللذين هما : مَرَرْتُ وَلَاحِظْتُ ؛ لأن الضمير هو الظاهر غاية ما في هذا أنه فُسِّرَ مِنَ الْمَعْنَى وكلاهما لمتعلق واحد في المعنى ، وفي مسألة : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، صار فيه تجوز في اللفظ وفي المعنى ؛ لأن الضرب حقيقة لم يحل إلا بساخي زيد ، وفسر : ضَرَبْتُ فِعْلاً يَنْصَبُ زَيْدًا نَحْوُ : أَهَنْتُ وَمَا أَشْبَهَهُ فَصَارَ ذَلِكَ تَجَوُّزًا فِي

(١) هو ما قاله في شرح الشافية الكافية : ٦٢٢ ، ٦٢٣ .

الْفِعْلِ الْمَفْسَرِ وَفِي مَتَلَقِه ، وَأَمَّا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فَلَيْسَ فِيهِ تَجُوزُ إِلَّا فِي الْفِعْلِ فَقَطْ لَا فِي مَتَلَقِهِ فَلِهَذَا كَانَ أَحْسَنُ^(١).

وَسَوْفِي ذَا الْبَابِ وَصُفَا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ

الَّذِي يُسَوَّى بِالْفِعْلِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَوْصَافِ هِيَ أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ وَأَسْمَاءُ الْمَفْعُولِينَ فَقَطْ نَحْوُ : زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ ، وَالدرهم أَنَا مُعْطَاهُ.

وَقَوْلُهُ : " إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ " احْتِرَازٌ مِنْ نَحْوِ : زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ ، فَإِنَّهُ هُنَا لَا يُسَوَّى بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ فِي صِلَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ^(٢) ، وَقَوْلُهُ : " وَصُفَا " احْتِرَازٌ مِمَّا لَيْسَ بِوَصْفٍ ، وَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ نَحْوُ : أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ ، وَالْمَصَادِرُ الْمُتَحَلَّةُ إِلَى حَرْفِ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ نَحْوُ : زَيْدًا ضَرْبًا إِيَّاهُ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ جَوَازٌ مِثْلُ هَذَا ، وَفِيهِ خِلَافٌ يُبْنِي عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ هَذَا الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ وَمَنْعِهِ ، فَمَنْ أَحْزَرَ ذَلِكَ أَحْزَارَ وَقُوعِهِ فِي الْأَشْتِقَالِ ، وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ مَنَعَ هُنَا^(٣).

وَيُرَدُّ عَلَى قَوْلِهِ : " وَصُفَا ذَا عَمَلٍ " الصِّفَاتُ الْمُشَبَّهَةُ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ ، فَإِنَّهَا أَوْصَافٌ تَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ ، وَلَا تَقَعُ فِي / ١٢٥ بَابِ الْأَشْتِقَالِ فَلَا يَجُوزُ فِي : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ : زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا ، فَلَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَفْسَرَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَتْ لَنَا مَسْأَلَةٌ يَعْمَلُ فِيهَا الْوَصْفُ وَلَا يَعْمَلُ الْفِعْلُ عَلَى مَذْهَبِ سَيُوبِيهِ وَهَشَامٍ ، وَذَلِكَ : زَيْدًا عَمَرُو ضَارِبُهُ ، وَلَوْ قُلْتُ : زَيْدًا عَمَرُو يَضْرِبُهُ ، لَمْ يَحْزُرْ

(١) انظر نص ذلك كله ورأي ابن كيسان والاحتجاج له في التذييل والتكميل : ٣٥٦ / ٦.

(٢) وما كان في صلة الألف واللام يمتنع عمله فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

(٣) ذكره في مواضع تقدم العامل على المفعول من باب الفاعل ونصه : فإن كان مصدراً بدلاً من

اللفظ بالفعل ففي جواز تقدم المفعول عليه خلاف نحو : ضرباً زَيْدًا ، أجاز ذلك الأخفش

والمراد ومنعه الفراء.

ففي نحو هذه المسألة لا تسوية بين الوصف والفعل ، ولو قلت : زيد ضارب عمرو ، حازت التسوية بين هذا الوصف وبين الفعل في نحو : زيد يضربه عمرو ، فيحوز في المسألتين الرفع والنصب .

وَعَلَقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعَلَقَةٌ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ

يَقُولُ : يحصل التعلق في جملة الاشتغال بالتابع ، كما يحصل التعلق بنفس الاسم ، وقوله : " الواقع " صفة الاسم ، وكأنه حشو لتكميل البيت إذ لا يظهر له معنى ، وأطلق التابع وينبغي أن يقيد ؛ لأنه ليس كل تابع يحصل به العلة في هذا الباب ، بل التابع هنا إما نعت ، وإما عطف بيان ، وإما عطف نسبي .

مثال النعت : زيدا ضربت رجلاً يكرمه ، فيكرمه صفة حصل بها الربط ، ومثال عطف البيان : زيدا ضربت سعداً أباه ، إذا كان سعداً أبا زيد ، ومثال عطف النسبي : زيدا ضربت رجلاً وأخاه ، وشرط هذا العطف أن يكون بالواو خاصة لا غيرها من حروف العطف .^(١)

وقوله : " كَعَلَقَةٌ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ " عبارة محتملة ؛ لأنها تحتمل أن يريد بذلك إعادة اللفظ نحو : زيدا ضربت زيدا ، ولا يجيء مثل هذا إلا في الشعر ، أو ضميره نحو : زيدا ضربته .

وملخص هذا أن المشتغل عن هذا الاسم إما أن يشتغل بضميره نحو : زيدا ضربته ، أو بسبي ، والسبي هو مضاف للضمير نحو : زيدا ضربت أخاه ، أو مضاف للمضاف إليه نحو : زيدا ضربت غلاماً أخيه ، أو موصوف بما فيه الضمير ، أو معطوف عليه عطف بيان فيه الضمير أو عطف نسبي بما فيه الضمير بالواو خاصة ، وقد ذكرنا تمثيل ذلك .

(١) لأن الواو لمطلق الجمع فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير .

﴿ تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ ﴾

قَوْلُهُ :

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ

التعدي لغة : هُوَ التَّجَاوُزُ ، عدا طوره أي جاوزه .

واصطلاحاً : هُوَ تَجَاوُزُ الْفِعْلِ فَاعِلَهُ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ وَكَثُرَ وَيَقَالُ : مُتَعَدِّ وَمُجَاوِزٌ وَوَاقِعٌ ، وَلِمُقَابِلِهِ : غَيْرُ مُتَعَدِّ وَلَا زِمٌ وَقَاصِرٌ .

وَذَكَرَ النَّاطِقُ أَنَّ عَلَامَةَ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ بِهِ هَاءُ يَكُونُ ضَمِيرُ الْغَيْرِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فَإِنْ كَانَتِ الْهَاءُ ضَمِيرَ الْمَصْدَرِ اشْتَرَكَ فِي التَّعَدِّي إِلَيْهَا الْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمُ نَحْوُ : ضَرَبْتُهُ زَيْدًا ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زَيْدًا ، وَقُمْتُهُ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ : قُمْتُ الْقِيَامَ .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ الْفِعْلَ اللَّازِمَ يَنْصِبُ ضَمِيرَ ظَرْفِ الزَّمَانِ نَحْوُ قَوْلِهِ :^(١)

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا

وَيَنْصِبُ ظَرْفُ الْمَكَانِ نَحْوُ : الْمَيْلَ سِرَّتُهُ ، فَقَدْ اتَّصَلَ بِاللَّازِمِ ضَمِيرُ غَيْرِ الْمَصْدَرِ فَلْيَكُنْ مُتَعَدِّيًا .

(١) البيت من بحر الطويل والمذكور صدر ، وعجزه قوله : قليل سوى الطعن النihal نوافله ،

وهو لرجل مجهول من بني عامر

اللغة : الطعن النihal : الكثير المتوالي ، قليل نوافله : أي غنائمه .

الشاهد فيه : قوله : " شهدناه " حيث نصب ضمير اليوم تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً ولو جعله ظرفاً لقال شهدنا فيه . والبيت في المفضل وفي شرحه لابن يعيش : ٤٦ / ٢ ، وفي المقتضب : ١٠٥ / ٤ ، والكتاب : ١٩٠ / ١ (بولاق) ، والدرر : ١٧٢ / ١ ، والجمع : ٢٠٣ / ١ .

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ حَالَةٌ تَعَدِّيهِ إِلَى ضَمِيرِ الظَّرْفَيْنِ لَمْ يَتَّقَ لَازِمًا بَلْ اتَّسَعَ فِيهِ فَتَعَدَّى
إِلَى الضَّمِيرِ تَعْدِي الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي إِلَى ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ.

فَأَمَّا اتِّصَالُ الْهَاءِ بِكَانِ الناقصة وأخواتها نحو : الصديقُ كَأَنَّهُ زَيْدٌ ، فَإِنَّهَا خَبَرُ
كَانَ ، وَلَيْسَ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا مُتَعَدِّيًّا إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ ؛ بَلْ هِيَ مُشَبَّهَةٌ بِمَا يَتَعَدَّى إِلَى
مَفْعُولٍ ^(١) ، وَقَدْ يَطْلُقُ / ١٢٦ النحويون على مرفوعها فاعلاً وعلى منصوبها مفعولاً
على طريق التجوز. ^(٢)

قولسه :

فَالنَّصِبُ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ : تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ

يَقُولُ : الْمُتَعَدِّي يَنْصَبُ مَفْعُولُهُ ، وَيَعْنِي بِالْمَفْعُولِ : الْمَفْعُولَ بِهِ ، وَشَرْطُ فِي
نَصْبِهِ أَنْ لَا يُنَوِّبَ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَمَفْهُومُ الشَّرْطِ أَنَّهُ إِذَا نَابَ لَا
يَنْصَبُ بِهِ وَالْحَكْمُ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فِي قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ،
وَقَوْلُهُ : " فَاَنْصَبْ بِهِ " فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَفْعُولِ الْفِعْلُ ^(٣) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ الْفَاعِلِ.

(١) قَالَ الْأَشْهُونِيُّ : " هَذِهِ الْهَاءُ تَتَّصِلُ بِكَانٍ وَأَخَوَاتِهَا وَالْمَعْرُوفُ أَمَّا وَاسِطَةٌ ، أَيْ : لَا مُتَعَدِّية وَلَا
لَازِمَةٌ وَلَعَلَّهُ جَعَلَهَا مِنَ الْمُتَعَدِّينَ نَظَرًا إِلَى شَبْهَةِهَا بِهِ وَرَبَّمَا أَطْلَقَ عَلَى خَبَرِهَا الْمَفْعُولَ " . شَرْحُ
الْأَشْهُونِيِّ : ٢ / ٨٧ ، وَانْظُرْ مَا قَبْلَ فِي حَاشِيَةِ الصَّبَانِ.

(٢) حَاشِيَةُ الصَّبَانِ : ١ / ٢٢٦.

(٣) النَّاصِبُ لِلْمَفْعُولِ هُوَ الْفِعْلُ أَوْ مَا جَرَى بِجَرَاهِ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمَذْهَبُ هَشَامٍ : نَاصِبُهُ
هُوَ الْفَاعِلُ ، وَمَذْهَبُ الْفَرَاءِ : نَاصِبُهُ هُوَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ مَعًا ، وَمَذْهَبُ خَلْفِ الْأَحْمَرِ نَاصِبُهُ هُوَ
الْمَفْعُولِيَّةُ وَصَحَّحَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ لِأَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْمُسْتَدْعِي لَهُ فَهُوَ الْعَامِلُ فِيهِ وَلِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ
تَصَرُّفُهُ بِحَسَبِ تَصَرُّفِ الْفِعْلِ فَلَوْ كَانَ ارْتِفَاعُهُ بِالْفَاعِلِ لَاخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِ الْفَاعِلِ . انْظُرْ شَرْحُ
التَّصْرِيحِ : ١ / ٣٠٩ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ : ١ / ٥٦٧ ، ٥٦٨.

وَالْمُتَعَدِّي يَنْقَسِمُ إِلَى : مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ ، وَإِلَى مُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ ، وَإِلَى مُتَعَدٍّ إِلَى ثَلَاثَةٍ ، وَالْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ إِمَّا بِنَفْسِهِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَإِمَّا بِحَرْفٍ جَرٍّ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَإِمَّا إِلَى وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ تَارَةً وَإِلَيْهِ بِحَرْفٍ جَرٍّ أُخْرَى نَحْوُ : نَصَحْتُ زَيْدًا ، وَنَصَحْتُ لِرَزِيدٍ.^(١)

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ التَّحْوِينِ إِلَى أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ الْآخَرَ لَا يُتَصَوَّرُ وجودُهُ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ عَدِي بِنَفْسِهِ كَانَ قَوِيًّا ، وَمِنْ حَيْثُ عَدِي بِحَرْفِ الْجَرِّ كَانَ ضَعِيفًا ، فَاسْتَحَالَ وجودُهُ.^(٢)

وَصَحَّحَ هَذَا الْقَوْلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا^(٣) وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَنَا بِمُسْتَحِيلٍ ؛ إِذْ يُتَصَوَّرُ أَنَّ يَكُونَ بَعْضُ الْعَرَبِ يَلْحَظُهُ قَوِيًّا بِطَبِيعِهِ فَيُوصِلُهُ بِنَفْسِهِ ، وَآخَرُ يَضَعُفُ عِنْدَهُ فَيَتَعَدِيهِ بِالْحَرْفِ ، ثُمَّ اخْتَلَطَتِ اللُّغَاتُ وَتَدَاخَلَتْ بَلْ قَدْ يَتَصَوَّرُ أَنَّ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ نَاطِقٍ وَاحِدٍ فِي زَمَانَيْنِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ مِنَ النَّاطِقِ الْوَاحِدِ فِي الزَّمَانِ الْوَاحِدِ.^(٤)

(١) الباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ . ومن ذلك شكرته وشكرت له ، وكلته وكلت له ، ووزنته ووزنت له .

(٢) قال العكبري : " ففي الموضع الذي استعمل بغير حرف لا يقال : حذف الحرف منه لأن حذف حرف الجر ليس بقياس ، وفي الموضع الذي ذكر لا يقال : هو زايد ؛ لأن زيادة الحرف ليست بقياس أيضاً ، وإذا جاء الأمران في الاختيار دل على أنهما لغتان " . الباب : ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، وفي ابن يعيش : ٧ / ٦٣ ، وإنما يتعدى بحرف الجر نحو : دخلت إلى البيت ، وإنما حذف منه حرف الجر لكثرة الاستعمال .

(٣) قال ابن عصفور : " والقسم الذي يتعدى إلى واحد بنفسه وتارة بحرف جر لا سبيل إلى معرفته إلا بالسماع نحو : نصحت زيدا ونصحت له وأمثاله ... وزعم بعض التحوين أنه لا يتصور أن يوجد فعل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر لأنه محال أن يكون الفعل قوياً ضعيفاً في حال واحدة ولا المفعول محللاً للفعل وغير محلل للفعل في حين واحد وهو الصحيح " . شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١ / ٣٠٠ .

(٤) في حاشية شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١ / ٣٠٠ ، يقول المحقق : في نسخة ج وزاد الأستاذ أبو علي الشلوين لما لقي هذا فقال : دعوى الاستحالة باطلة إذ يتصور أن =

وَالْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ : " اخْتَارَ " ^(١) وَإِمَّا مِنْ بَابِ :
 " أَعْطَى " ، وَإِمَّا مِنْ بَابِ : " ظَنَّ " ، وَالْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةٍ بَابِ : " أَعْلَمَ " ، وَقَدْ سَبَقَ
 الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ .

أنواع الفعل اللازم :

قوله :

وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي وَحُتِمَ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهَمَ

يقول : غَيْرُ الْمُتَعَدِّي ^(٢) يَسْمَى لَازِمًا ، وَتَحْتَمُّ اللَّزُومُ فِي أَفْعَالِ السَّجَايَا ،
 وَالسَّجَايَا جَمْعُ سَجِيَّةٍ وَهِيَ الطَّبِيعَةُ نَحْوُ : شَجَع ، وَجُنَّ وَنَهَمَ وَظُرْفُ ، وَكَذَلِكَ -
 أَيْضًا - أَفْعَالُ النَّفْسِ الَّتِي لَا تَلَابِسُ غَيْرَهَا لِإِزِمَةِ نَحْوِ : فَرِحَ ، وَاعْتَمَ ، وَحَزَنَ ،
 وَأَفْعَالُ الْجِسْمِ نَحْوُ : تَحَرَّكَ وَقَامَ وَقَعَدَ .

قوله :

كَذَا أَفْعَلُّ وَالْمُضَاهِي أَفْعَسَسَا وَمَا أَفْتَضَى نَظَافَةً أَوْ ذَكَا

مِثَالُ أَفْعَلُّ : أَفْشَعَرَّ وَاسْبَطَرَّ وَاطْمَأَنَّ ، وَيُرِيدُ أَنْ هَذَا الْبِنَاءُ لَا يَجِيءُ إِلَّا لِأَزِمًا
 وَهَذَا الْبِنَاءُ مُضَعَّفُ اللَّامِ وَوَزْنُهُ الْأَصْلِيُّ : أَفْعَلُّ ، وَلِذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ تَاءُ الضَّمِيرِ ، أَوْ
 نُونُهُ عَادَ مَا قَبْلَ الْمُضَعَّفِ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ السَّكُونِ لِزَوَالِ الْإِدْغَامِ الَّذِي هُوَ مُوجِبٌ

= يَكُونُ بَعْضُ الْعَرَبِ يَلْحَظُهُ قَوِيًّا بِصِيغَةٍ فَيُوصِلُهُ بِنَفْسِهِ وَآخِرُ بِيَضْعَفٍ عِنْدَهُ فَيَقْوِيهِ بِالْحَرْفِ ثُمَّ
 اخْتَلَطَتِ اللُّغَاتُ وَتَدَاخَلَتْ بَلَى يَتَصَوَّرُ أَنَّ يَقَعُ ذَلِكَ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ فِي زَمَانَيْنِ وَإِنَّمَا
 يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ فِي الزَّمَانِ الْوَاحِدِ مِنَ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ . وَانْظُرْ أَيْضًا التَّذْيِيلَ
 وَالتَّكْمِيلَ لِهَذَا الْبَابِ وَقَدْ أُسْنَدَ ذَلِكَ إِلَى الشَّلَوِيِّينَ الصَّغِيرِ .

(١) بَابِ اخْتَارَ هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ لَكِنْ يَتَعَدَّى إِلَى الثَّانِي إِمَّا بِنَفْسِهِ وَإِمَّا بِحَرْفِ
 الْحَرْفِ وَهُوَ عِدَّةُ أَفْعَالٍ مِنْهَا : اسْتَغْفَرَ وَأَمَرَ وَسَمِيَ وَدَعَا وَكَتَبَ وَزَوَّجَ وَغَيْرَ .

(٢) فِي نَسْخَةِ الرِّبَاطِ : غَيْرُ الْمُتَعَدِّي .

لِحَرَكَتِهِ نَحْوُ : أَفْشَعَزْتُ وَأَفْشَعَزَنْ ، ولو جاء شيءٌ منه معتل السلام لَمْ يُدْغَمْ
لوجوب إعلال الثاني ؛ كما لَمْ يدغم : احواي مماثل أفعال^(١) ولا : ارعوى مماثل :
أفعل.

وَقَوْلُهُ : " وَالْمُضَاهِي أَفْعَسَسَا " يَعْنِي الْمُشَابِهَ نَحْوُ : اخْرُتَجَمَ ، وَيَنْبَغِي أَنْ
يَكُونَ : أَفْعَسَسَ فاعل بالمضاهي اسم الفاعل والمفعول مَحْذُوفٌ أَيُ : وكذا الفعل
الذي ضاهاه : أَفْعَسَسَ نَحْوُ : اخْرُتَجَمَ ؛ لأن أَفْعَسَسَ ملحق باخرنجم ؛ لأن اخْرُتَجَمَ
من بنات الأربعة وَأَفْعَسَسَ من بنات الثلاثة فلحق باخرنجم لذلك وَلَمْ يُدْغَمْ^(٢) ،
وَقَوْلُهُ : " وَمَا أَفْضَى نِظَافَةً " نَحْوُ : نَظَفَ الثُّوبُ أَوْ دَنَسَا نَحْوُ : دَنَسَ .

قال ابن مالك :

أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُتَعَدِّي لَوَاحِدٍ كَمَسْدُهُ فَاغْتَدَا

كَوْنُهُ عَرَضًا نَحْوُ : مَرِضَ وَاحِدٌ ، وَقَوْلُهُ : " أَوْ طَاوَعَ الْمُتَعَدِّي لَوَاحِدٍ " نَحْوُ :
كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ ، وَدَحْرَجْتُهُ / ١٢٧ فندحرج ، وَإِنَّمَا قَالَ^(٣) : لَوَاحِدٍ يَحْتَرِزُ مِنْ أَنْ
يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ فَإِنَّ الْمُطَاوَعَ لَا يَكُونُ لَازِمًا بَلْ يَصِيرُ مُتَعَدِّيًا إِلَى وَاحِدٍ نَحْوُ :
فَهَمَّتْ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَفَهَمَهَا ، وَعَلِمَتْهُ الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ .

وَقَدْ بَيَّنَّ الشَّاظِمُ أَشْيَاءَ مِنَ الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ ثَارَةً بِإِعْطَاءِ قَانُونٍ كُلِّيٍّ ، وَتِسَارَةً
بِذِكْرِ بِنَاءٍ ، وَالْقَانُونُ الْكُلِّيُّ لِلْمُتَعَدِّي وَاللَّازِمُ أَنْ يَقُولَ الْمُتَعَدِّي هُوَ الَّذِي يَتَعَقَّلُ

(١) في الصحاح : (حوا) الحوة : حمرة تضرب إلى السواد يقال قد احووي الفرس يحوي قال
الأصمعي : وبعض العرب يقول : احواي يحوي احوياء .

(٢) جاء في الصحاح (قعس) اقعسس : أي تأخر ورجع إلى الخلف قال : وإنما لم يدغم هذا
لأنه ملحق باخرنجم ، وقال في موضع آخر (حرجم) اخرنجم القوم : ازدحموا واخلنجمت
الإبل : اجتمعت .

(٣) في نسخة مصر وإنما قال الراجز .

توقف معناه على متعلق، وهو على قسمين: مؤثّر وغير مؤثّر، فالأول نحو: كَسَرَ وضَرَبَ، والثاني نحو: نَسِيَ.

واللازم: هو الذي لا يتوقفُ تعقُّلُ معناه على متعلق، وأبنيته الخاصة به: "فَعَلَ" نحو: ظَرَفَ، ولا يُحْفَظُ متعدّياً إلاّ ما جاء من قول عليّ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ -: إِنَّ بَشِراً قَدْ طَلَعَ الْيَمْنَ.

ومن قولِ نصر بن سيار: أَرْحَبُكُمْ الدَّخُولُ فِي طَاعَةِ الْكَرْمَانِي^(١)، طُلِعَ بضم اللام، ورُحِبَ بضم الحاء^(٢)، وَتَفَعَّلْتُ نَحْو: تَعَفَّرْتُ^(٣)، وَافْعَنْتُلُ نَحْو: احْرَنْجَمَ، وَانْفَعَلَ نَحْو: انْطَلَقَ، وَافْعَالَ نَحْو: اشْهَبَ، وَأَكْثَرُ مَا صِيغَ لِلْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ الظَّاهِرَةِ نَحْو: اِحْوَالَ واحْمَارَ، وَقَالُوا: اِمْلَسْ^(٤) وَلَيْسَ بِلَوْنٍ، وَافْعَلْ وَهُوَ مَقْصُورٌ مِنْ: افْعَالَ، وَمَعْنَاهَا كَمَعْنَاهَا، فَأَمَّا قَوْلُ يَزِيدِ بْنِ الْحَكَمِ^(٥).

تَبَدَّلْ خَلِيلًا بِي كَشَكْلِكَ شَكْلَهُ فَإِنِّي خَلِيلًا صَالِحًا بِكَ مُقْتَرِي^(٦)

(١) جاء في الصحاح للجوهري (رحب): رحبت الدار وأرحبت بمعنى أي اتسعت، قال الخليل: قال نصر بن سيار: أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني أي أوسعكم قال وهي شاذة ولم يبي في الصحيح فعل بضم العين متعدّياً غيره.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١٤٩ / ٢.

(٣) تعفرت مشتق من العفريت وهو من كل شيء البالغ.

(٤) في الصحاح (ملس) الملاسة: ضد الخشونة وشيء أملس وقد املس الشيء املياساً.

(٥) من شعراء العصر الأموي وأعيانه من أهل الطائف، سكن البصرة وولاه الحاج كورة فارس ثم عزله قبل أن يذهب إليها واسمه يزيد بن الحكم بن أبي العاصي بن بشر الثقفي، توفي سنة (١٠٥هـ). الأعلام ٨ / ١٨١.

(٦) البيت من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي في عتاب ابن عمه عبد الرحمن ابن عثمان بن أبي العاص، وهي في مصادر كثيرة من كتب الأدب. الأماشي لأبي علي القالي: ٦٨ / ١، وخزانة الأدب: ٣ / ١٣٤ وغير ذلك، وفيها شواهد كثيرة في النحر منها قوله: جمعت فحشا غيبة ونغمة، وقوله: وكم موطن لولاي - احث كما هو ... الخ. =

لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْفِعْلَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَعَدٍ وَلاَزِمٍ ، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ مِنَ الْلاَزِمِ ، ذَكَرَ أَنَّ
اللاَزِمَ يَصِيرُ مُتَعَدِّيًّا بِوُصُولِهِ بِحَرْفِ الْحَرْفِ إِلَى اسْمٍ وَتَعْلُقُهُ بِهِ فَتَقُولُ مِثْلًا : إِنْ قَامَ فِي
قَوْلِنَا : قَامَ زَيْدٌ لَازِمٌ ، فَإِذَا قُلْنَا : قَامَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو صَارَ مُتَعَدِّيًّا .

وَلَمْ يَذْكُرِ النَّاطِمُ مِمَّا يَعْدِي الْلاَزِمَ غَيْرَ حَرْفِ الْحَرْفِ ، وَذَكَرَ النَّاسُ أَنَّهُ يُعْدَى
بِحَرْفِ الْحَرْفِ نَحْوُ : غَضِبْتُ عَلَى زَيْدٍ ، وَخُصُوصًا بِالْبَاءِ نَحْوُ : خَرَجْتُ بِزَيْدٍ ،
وَقُمْتُ بِعَمْرٍو ، وَبِهَمْزَةِ الثَّقَلِ نَحْوُ : أَخْرَجْتُ زَيْدًا ، وَبِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ نَحْوُ : فَرَحْتُ
زَيْدًا .

وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي بَابِ الْأَفْعَالِ ، وَهَلْ يَنْقَاسُ ؟ وَالْخِلَافُ فِي
ذَلِكَ ، وَزَادَ بَعْضُ النَّاسِ فِي الْمُعْدِيَّاتِ أَلِفَ الْمُفَاعَلَةِ نَحْوُ : جَالَسْتُ زَيْدًا ، وَسَمِعَ
الاسْتِفْعَالَ نَحْوُ : اسْتَخْرَجْتُ الْمَالَ .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ مِنَ الْمُعْدِيَّاتِ - أَيْضًا - تَغْيِيرَ الْحَرَكَةِ نَحْوُ :
شَتَرْتُ عَيْنَ الرَّجُلِ وَشَتَرَهَا اللَّهُ ، فَالنَّقْلُ وَقَعَ بِالتَّغْيِيرِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ شَتَرَهَا اللَّهُ أَصْلٌ ،
وَأَنَّ الْمُرَادَ : أَوْفَعَ اللَّهُ فِيهَا الشَّتْرَ .^(١)

وَإِذَا عُدِّيَ الْلاَزِمُ بِحَرْفِ حَرْفٍ لَمْ يَجْزِ حَذْفُ الْجَارِ وَوُصُولُ الْفِعْلِ إِلَى الْاسْمِ
فِيَنْصَبُهُ^(٢) إِلَّا فِي مَا سَمِعَ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(٣)

(١) لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْمَكْرِي فِي الْبَابِ : ٢٦٩ / ١ ، ٢٧٠ ، وَإِنَّمَا قَالَ : " فَصَلْ فِيمَا يَعْدِي الْفِعْلُ
وَهِيَ خَمْسَةٌ : الْهَمْزَةُ كَقَوْلِكَ : فَرَحَ زَيْدٌ وَأَفْرَحْتُهُ ، وَتَشْدِيدُ الْعَيْنِ كَقَوْلِكَ : فَرَحْتُهُ وَمَعْنَاهُمَا
وَاحِدٌ ، وَالْبَاءُ كَقَوْلِكَ : فَرَحْتُ بِهِ وَمَعْنَاهُ غَيْرُ الْمَعْنَى الْأُولَى وَالتَّمَثِيلُ الْمُنَاطِقُ لِلأُولَى : ذَهَبَتْ
بَزَيْدٍ أَيْ أَذْهَبَتْهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : { وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ } - الْبَقَرَةُ مِنَ الْآيَةِ : ٢٠ ،
وَسَمِعَ اسْتِفْعَلَ وَزَانِدَهَا وَهِيَ الْهَمْزَةُ وَالتَّاءُ كَقَوْلِهِ : خَرَجَ الشَّيْءُ وَاسْتَخْرَجْتُهُ ، وَأَلَفَ الْمُفَاعَلَةُ
نَحْوُ : جَلَسَ زَيْدٌ وَجَالَسْتُهُ ، وَقَرِبتُ مِنَ الْبَلَدِ وَقَارَبْتُهُ ."

(٢) هُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَالْمُرْدِ . انْظُرِ الْكِتَابَ لِسِيبَوِيهِ : ١٢٦ / ٣ - ١٢٨ ، وَالْمُنْتَضَبُ : ٢ /
٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٢١ ، ٣٣١ ، وَالْجَمَلُ فِي النُّحُو : ٩٣ - ٩٤ ، وَالْأَمَالِي النُّحَوِيَّةُ لِابْنِ

الْحَاجِبِ : ١٠٥ - ١٠٦

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ، قَائِلُهُ هُوَ عُرْوَةُ بْنُ حَزَامٍ ، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ أَوَّلِهَا قَوْلُهُ : =

تَحْنُ قَتْبِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي
يُرِيدُ لَقَضَى عَلَيَّ.

ولا يَحُورُ حذفُ الحَرِّ وإبقاء الاسمِ مَجْرُوراً إِلَّا شُدُوداً فِي ضَرُورَةٍ^(١) نَحْوُ
قول الشاعر: ^(٢)

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَتْ كَلِيبَ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

= يَقُولُ لِي الْأَصْحَابُ إِذْ يَغْدُلُونِي أَشَوْقُ عِرَاقِي وَأَنْتَ يَمَانِي

والبيت في شرح شواهد مغني اللبيب : ١ / ٤١٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢ / ٦٣٥ ، والتصريح : ١ / ٣١٤ ، والخزانة : ٤ / ١٣٦ ، حلاف في تلخيص الشواهد : ٥٠٤ ، والجنى الداني : ٤٧٤ ، والخزانة : ٩ / ١٢٠ ، والدرر : ٥ / ١٨٥ ، والمغني : ١٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٤٨ ، ١٥٠ - وينظر ابن الناظم : ٩٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٥٣ ، والأغاني : ٢٣ / ٣٠٧ ، والشاهد : ٤٢٤ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " نحن " من الحنان وهو الرحمة والحنو ، قوله : " من صبابه " أي من شوق
قوله : " لولا الأسى " بضم الهزرة جمع أسوة ، أسوة من التأسى وهو الاقتداء.
الاستشهاد فيه : حيث حذف منه حرف الجر وجعل المجرور مفعولاً.

(١) قال الأخفش الصغير بقياسه مع أن ، وأن . وغيرهما مطلقاً إذا لم يوجد ليس في الكلام .
انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٥٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٧٢ ، والأمالي
الحاجية : ٤ / ١٦٧ ، والتوسع في النحو : ١٦٦ .

(٢) قائله هو الفرزدق ، وهو من قصيدة من الطويل يخاطب بها الفرزدق جريراً . انظر ابن الناظم
: ٩٦ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٥١ ، وأوضح المسالك : ٢ / ١٧٨ ، وتلخيص الشواهد :
٥٠٤ ، والخزانة : ٩ / ١١٣ ، والدرر : ٤ / ١٩١ ، وشرح التصريح : ١ / ٣١٢ ، ديوان
الفرزدق : ٣٦٠ - ٣٦٢ ، والشاهد : ٤٢١ من شواهد العيني.

الاستشهاد فيه : في قوله : " كليب " حيث جاء بالجر وأصله إلى كليب فأسقط الجار وأبقى
عمله والأصل نصب المجرور بعد حذف الجار توسعاً ، كقولك في : شكرت لزيد ونصحت
لعمرو : شكرت زيداً ونصحت عمراً ، ولكن الشاعر هاهنا أسقط الجار وأبقى عمله .

/ ١٢٨ أي : أشارت إلى كليب ، والذي سُمِعَ مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ الْحَرْفُ وانتصب الاسم : " اختار واستغفر وأمر وكنى وسمى ودعى وزوج وصدق " نحو : اختَرْتُ زَيْدًا الرَّجَالَ ، أي : مِنَ الرَّجَالِ ، واستَغْفَرْتُ اللَّهَ الذَّنْبَ ، أي : مِنَ الذَّنْبِ ، وأَمَرْتُ زَيْدًا الْخَيْرَ ، أي : بِالْخَيْرِ ، وَكَنَيْتُ زَيْدًا أَبَا بَكْرٍ ، أي : بِأَبِي بَكْرٍ ، وَسَمَيْتُ وَلَدِي مُحَمَّدًا ، أي : بِمُحَمَّدٍ ، وَدَعَوْتُهُ جَعْفَرًا ، أي : بِجَعْفَرٍ ، وَزَوَّجْتُكَ امْرَأَةً ، أي : بِامْرَأَةٍ ، وَصَدَقْتُ الرَّجَالَ الْحَدِيثَ ، أي : فِي الْحَدِيثِ .^(١)

وزعم ابن الطرودة أن : " استغفر " أصلها أن يتعدى لاثنتين بنفسها ، وأن استغفرت الله الذنب هو الأصل ، وأن تعديه بمن إنمّا كان لتضمينه معنى : بُتُّ ، وإنمّا جاء في هذه الأفعال حذف حرف الجر لتعنيه وتعين محله .^(٢)

ولا يجوز القياس على هذه الأفعال غيرها وإن تعين الحذف ومحلّه فلا يُقال : برئت القلم السكّين ، أي : بالسكّين ، وإن كان قد تعين أن المحذوف هو الباء ،

(١) انظر البحر المحيط : ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، والبرهان للزركشي : ٢١٥ / ٣ ، وأوضح المسالك :

١٠٦ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٣٠٥ / ١ .

(٢) انظر في رأي ابن الطراوة التذيل والتكميل وقد أبطله أبو حيان بأن سيويه نقل أن بعض

العرب يقول : استغفرت الله ذنبي ، والجميع يقولون استغفرت الله من ذنبي ، وقد مثل

الشارح لهذه الأفعال في كتبه الأخرى فقال في التذيل والتكميل :

– استغفر الله ذنباً لست مُحْصِيه	رب العباد إليه الوجه والعمل
– أمرتك الخير فافعل ما أمرت به	فقد تركتك ذا مال وذا نسب
– دعيتني أخاها أم عمرو ولم أكن	أخاها ولم أرضع لها بلبان

وقال تعالى : {زوجناكها} – الأحزاب : ٣٧

وَتَعَيَّنَ مَحَلُّ حَذْفِهِ وَهُوَ السَّكِينُ ؛ إِذْ لَا يَعْقِلُ : بِرَيْتَ بِالْقَلَمِ السَّكِينُ^(١) ، خِلَافًا لِعَلْسِي
بِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَخْفَشِ الصَّغِيرِ^(٢) إِذْ أَجَازَ الْقِيَاسَ عَلَى ذَلِكَ^(٣).

قوله :

نَقَلًا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ مَعَ أَفْنِ لَبْسٍ : كَعَجِبْتُ أَنْ يَذُوقَا

يَعْنِي بِقَوْلِهِ : " نَقَلًا " أَي مَوْقُوفًا عَلَى السَّمَاعِ وَالنَّقْلِ لَا قِيَاسَ فِي شَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ : وَيَطْرُدُ حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ مِنْ : " أَنْ وَأَنْ " إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ ، فَلَا
يَحْزُونُ : رَغِبْتُ أَنْ تَقْعُدَ ؛ لِأَنَّهُ مَلْبَسٌ إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقْعُدَ ،
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ : رَغِبْتُ عَنْ أَنْ تَقْعُدَ^(٤).

فَإِنْ زَالَ اللَّبْسُ وَتَعَيَّنَ حَرْفُ الْجَرِّ جَازَ ذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :^(٥) { وَتَرْغَبُونَ
أَنْ تَنْكَحُوهُنَّ }.

وَأَيْمًا اطْرُدَ ذَلِكَ فِي : " أَنْ وَأَنْ " لَطُولِهِمَا بِصِلَتَيْهِمَا ، وَلِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ^(٦)
لَمْ يَظْهَرْ لَهُ تَأْنِيهِ فِي الْعَمَلِ فَصَارَ دَخُولُهُ وَحَذْفُهُ سَيِّئًا ، وَلَا يَحْزُونُ ذَلِكَ فِي الْمَصْدَرِ ؛

(١) انظر شرح التصريح : ٣١٣ / ١.

(٢) هو أبو الحسن علي بن سليمان ، توفي سنة (٣١٥هـ) سبقت ترجمته في باب الفاعل.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٥٠ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٧٣ / ٢ ، والأماشي

الحاجبية : ١٩٧ / ٤ ، والتوسع في النحو : ١٦٦ ، وانظر أيضاً التذيل والتكميل (بباب

تعدي الفعل ولزومه)

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ١٢٦ - ١٢٨ ، والمقتضب : ٣٤١ / ٢.

(٥) من الآية : ١٢٧ من سورة النساء . وقد تعين الحرف في الآية الكريمة المذكورة وهو في

سبب النزول وهو الرغبة في النكاح.

(٦) من أمثله قوله تعالى : { أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ } (الأعراف : ٦٣) ، وقوله :

{ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ } (آل عمران : ١٨).

لأنَّهُ لَا طَوْلَ فِيهِ ، فَلَا يَحُوزُ فِي : عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ أَنْ تَقُولَ : عَجِبْتُ قِيَامَكَ ،
وَقَوْلُهُ : " كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا " هُوَ مِنَ الدِّيةِ ، أَيُّ : مَنْ أَنْ يَدُوا .

وَإِذَا حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ مِنْ : " أَنْ وَأَنْ " فَاخْتَلَفَ فِي مَوَاضِعِهِمَا فَقَالَ الْخَلِيلُ
وَالْكِسَائِيُّ مَوْضِعُهُ جَرٍّ ، وَقَالَ سِيبَوِيهٌ وَالْفَرَّاءُ نَصَبٌ ^(١) ، وَاسْتَدَلَّ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِ
الشَّاعِرِ :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنَ بَهَا أَنَا طَالِبَةٌ ^(٢)

(١) انظر الخلاف المذكور في موضع المصدر بعد حذف الحرف المراجع الآتية : شرح النسيب
لابن مالك : ١٥٠ / ٢ ، وينظر المقتضب : ٣٤٧ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٧٣ / ٢ ،
وشرح الكافية الشافية : ٦٣٤ ، والمغني : ٥٢٦ ، والكتاب لسيبويه : ٢٩ / ٣ ، وشرح
التصريح : ٣١٣ / ١ ، وقضايا الخلاف النحوية والصرفية في كتاب شفاء العليل للسلسلي :
٣٣٩ " دكتوراه بالأزهر " ، والأشعريني : ٩٢ / ٢

(٢) البيت للفرزدق وهو من قصيدة من الطويل يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي ، وأولها هو
قوله :

نَقُولُ ابْنَةُ الْفُؤَيْيِ مَا لَكَ هَاهُنَا وَأَنْتَ تَمِجِي مَعَ الشَّرْقِيِّ جَانِبَ

ينظر البيت في الإنصاف : ٣٩٥ ، وتغليب الشواهد : ٥١١ ، والدرر : ١٨٣ / ٥ ،
والكتاب لسيبويه : ٢٩ / ٣ وشرح أبيات سيبويه : ١٠٣ / ٢ ، وشرح شواهد المغني : ٨٨٥ ،
والمغني : ٥٢٦ ، وجمع الموامع للسيوطي : ٨١ / ٢ ، ينظر الديوان : ٧٨ ، ابن الناطم : ٩٧ ،
والشاهد : ٤٢٥ من شواهد المعنى .

الاستشهاد فيه : في قوله : " أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً " حيث حذف منه حرف الجر ؛ إذ أصله لأن
تكون وفيه خلاف فادعى الخليل أن محله الجر بدليل عطف ولا دين بالجر عليه ، وهو مذهب
الكسائي - أيضاً - ومذهب سيبويه والفرراء أنه انتصب ، ويقال : لا دليل في ذلك لجواز أن
يكون عطفاً على توهم دخول اللام كما قال زهير بن أبي سلمى :

بَدَأَ لِي أَلْيَ لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَانِبَا

بجر سابق عطفاً على مدرك على توهم دخول الباء عليه

ف : " أن تكون " في موضع جرّ ، ولذلك عطفَ عليه بالجرّ قوله : " ولا دين " والقياس ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأننا إذا نظرنا إلى ما حذف منه الحرف وجدنا الأمر قد نصبته ، ولا تبقية مخروراً^(١) ، إلا في شذوذ الكلام ؛ لأن فيه إعمال الحرف وقد حذف^(٢) ، ولا حجة في البيت ؛ لأنه يحتمل أن يكون قوله : " أن يكون "^(٣) في موضع نصب ويكون قوله : " ولا دين " معطوفاً على التوهم ؛ كأنه توهم أنه قال : لأن تكون حبيبة نحو قوله تعالى : { فَأَصْدَقْ وَأَكُنْ } كأن قال : أَصْدَقْ وَأَكُنْ^(٤).

(١) من ذلك قوله تعالى : { لَا تَقْعُذْنَ لَهُمْ صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ } (الأعراف : ١٦) ، وقول الشاعر :

كما غسل الطريق الثعلب ، أي على صراطك وعلى الطريق

(٢) من ذلك قول الفرزدق :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

(٣) تكون ساقطة من النسخة الأمريكية.

(٤) من الآية : ١٠ من سورة المنافقون.

(٥) قال ابن هشام في الآية : " فأما المحزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو :

"لولا آخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن" فإن معنى : لولا آخرتني فأصدق ومعنى إن

آخرتني أصدق واحد وقال السمرقاني والفارسي : هو عطف على محل فأصدق " . انظر المغني

بمashية الأمر : ٩٧ / ٢ .

﴿ تقديم أحد المفعولين على الآخر في باب أعطى ﴾

قال ابن مالك :

وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ أَلْبَسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَا يَظْهَرُ لَذِكْرُهَا تَنَاسُبُ قَوِيٍّ هُنَا ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : وَجْهُ التَّنَاسُبِ أَنَّهُ لَمَّا ذُكِرَ أَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَدٍّ وَلاَزِمَ ، وَكَانَ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُتَعَدِّيَّ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، وَإِلَى اثْنَيْنِ ، وَإِلَى ثَلَاثَةٍ ، أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْمَفَاعِيلَ قَدْ تَنَفَّاهُوتُ رُبَّتْهَا فَيَخْتَلِفُ أَحْكَامُهَا.

فَذَكَرَ هُنَا طَرَفًا مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْفَصْلِ فَذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ مَفْعُولَانِ ، فَالَّذِي هُوَ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى رَتَبَهُ التَّقْدِيمُ عَلَى الَّذِي لَيْسَ فَاعِلًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى نَحْوُ : أَلْبَسْتُ زَيْدًا ثَوْبًا ، فَزَيْدٌ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ / ١٢٩ قَبْلَ دُخُولِ هَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ كَانَ لِبَسَ زَيْدٌ ثَوْبًا ، فَعَلَى هَذَا لَا تَخْلُوُ مَسَائِلُ هَذَا الْفَصْلِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

أَنْ يَتَّصِلَ بِالْمَفْعُولِ الثَّانِي ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ فَقَطْ ، أَوْ يَتَّصِلَ بِالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي فَقَطْ ، أَوْ يَتَّصِلَ بِكِلْتَا مَنِهْمَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِهِ ، أَوْ لَا يَتَّصِلُ بِأَحَدِهِمَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِهِ.

فَالْأَوَّلُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مَرْفُوعًا أَوْ مَجْرُورًا ، إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا نَحْوُ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا مَا أَرَادَ ، فَإِنْ قُلْتُ : مَا أَرَادَ أَعْطَيْتُ زَيْدًا ، فَقَدِمْتُ الْمَفْعُولَ الثَّانِي ، فَفِيهِ خِلَافٌ : جَمِيعُ الْبَصَرِيِّينَ يُجِيزُونَهُ وَالْكُوفِيُّونَ يَمْنَعُونَهُ وَإِنْ قُلْتُ : أَعْطَيْتُ مَا أَرَادَ زَيْدًا اِمْتَنَعَ - أَيْضًا - عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَبَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ.

وإن كان مجروراً نحو : أعطيتُ زيداً درهمه ، فإن قلت : درهمه أعطيتُ زيداً جازت المسألة بلا خلاف ، فإن قلت : أعطيتُ درهمه زيداً ، ففي جواز ذلك خلاف عند البصريين^(١) ، والصحيح الجواز.

والقسم الثاني : نحو : أعطيتُ الغلام مالكة ، نعين تأخير المفعول الأول عند البصريين ، ولا يجوز : مالكة أعطيتُ الغلام ، ولا : أعطيتُ مالكة الغلام ؛ إلا عند الكوفيين ، فإنه يجوز ذلك إذا قدرت أن الإعطاء أخذ للغلام أولاً ، فالأول عندهم هو الذي يقدر الفعل أخذاً له قبل صاحبه.^(٢)

والقسم الثالث : نحو : أعطيتُ درهمه ضاربه ، أو : ألبستُ مشتريه ثوبه ، فلا يجوز شيء من هذا ؛ لأن كل واحد منهما فيه ضمير صاحبه ، والضمير يقتضي أن يسبقه ما يفسره إما لفظاً وإما رتبة فتدافعت هذه المسائل.

والقسم الرابع : نحو : إما أن يكون ثم مبين للمفعول الذي هو فاعل من حيث المعنى أو لا يكون ، فإن كان جاز أن يلي العامل أيهما شئت ، فتقول :

(١) قال المرادي : " ومنع هشام مسألة أعطيت درهمه زيداً ، قال هشام : محال أعطيت ثوبه زيداً لتقدم المكني قبل زيد ؛ لأن العامل في الثوب غير وصف زيد وقال ابن كيسان : هي قبيحة ؛ لأن الدرهم وزيداً جميعاً يتصل الفعل بهما اتصالاً واحداً لأن كل واحدة منهما مفعول به فليس أحدهما أولى بأن يكون الفعل أشد له موصلة من الآخر ، وذكر ابن عصفور أن بعض البصريين منع أعطيت درهمه زيداً وبني منعه على أن المفعولين في مرتبة واحدة وأيهما تقدم فذلك مكانه . " شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٥٧٤ ، وأصله في التذييل والتكميل (باب تعدي الفعل ولزومه) .

(٢) قال المرادي : " وقال ابن عصفور : لا يجوز باتفاق : أعطيت مالكة الغلام ولا مالكة أعطيت الغلام إلا عند الكوفيين ، فإنه يجوز ذلك إذا قدرت أن الإعطاء أخذ للغلام أولاً فالأول عندهم هو الذي يقدر الفعل أخذاً له قبل صاحبه . انتهى " . شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٥٧٣ ، وانظر شرح التصريح : ١ / ٣١٤ .

أَلْبَسْتُ زَيْدًا الثَّوبَ ، وَأَلْبَسْتُ الثَّوبَ زَيْدًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّ مُبَيِّنٌ وَالْبَسَ نَحْوُ :
أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، فَالْسَّابِقُ هُوَ الْفَاعِلُ مَعْنَى ، وَالْمُتَأَخِّرُ لَيْسَ بِفَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى .

قوله :

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَى وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى

يقول : يَلْزَمُ سَبْقُ الْفَاعِلِ مَعْنَى عَلَى الثَّانِي لِمُوجِبِ ، وَهُوَ أَنْ لَا يَضَحِ
الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مِنَ الثَّانِي نَحْوُ مَا مَثَلْنَاهُ قَبْلُ مِنْ نَحْوِ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا .

وقوله : " وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا " يَعْنِي أَنَّهُ قَدْ يَمْتَنِعُ الْأَصْلُ ، وَذَاكَ فِي
نَحْوِ : أَلْبَسْتُ الثَّوبَ مَالِكَةً ، فَلَا يَحُوزُ أَنْ يَقُولَ : أَلْبَسْتُ مَالِكَةَ الثَّوبَ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ
إِذَا ذَاكَ قَدْ وَقَعَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي رُتْبَتِهِ وَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مَا بَعْدَهُ لَفْظًا وَرُتْبَةً ،
وَذَلِكَ لَا يَحُوزُ إِلَّا فِي مَسَائِلٍ مَحْصُوصَةٍ لَيْسَتْ مِنْهَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَتَقْدِمُ خِلَافَ
الْكُوفِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

وَإِذَا قَدْ تَعَرَّضَ النَّاطِمُ لِاجْتِمَاعِ الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ : " أَعْطَى " فَكَانَ يَتَّبِعِي
أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ : " ظَنَّ " وَلِلثَّلَاثَةِ فِي بَابِ : " أَعْلَمَ " وَنَحْنُ نَلِمُ بِشَيْءٍ
مِنْ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَخْلُو هَذَا الْكِتَابُ مِنْ مَسَائِلِهِمَا ، فَتَقُولُ : الْأَوَّلُ فِي بَابِ : " ظَنَنْتُ "
هُوَ الْمُبْتَدَأُ ، وَالثَّانِي هُوَ الْخَبَرُ ، وَالْأَوَّلُ فِي بَابِ : " أَعْلَمَ " هُوَ الْفَاعِلُ مِنْ جِهَةِ
الْمَعْنَى وَالثَّانِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ وَالثَّلَاثُ هُوَ الْخَبَرُ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ هَذَا قَبْلُ .

فَإِذَا قُلْتُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا ضَارِبًا غُلَامَهُ ، وَأَرَدْتُ تَوْسِيطَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي جَازَ
نَحْوُ : ظَنَنْتُ ضَارِبًا غُلَامَهُ زَيْدًا إِلَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَبَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ ، فَإِنْ قَدِمْتَهُ
فَقُلْتُ : ضَارِبًا غُلَامَهُ ظَنَنْتُ زَيْدًا جَازَ عِنْدَ كَافَةِ الْبَصَرِيِّينَ وَلَا يَحُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ .

وَتَقُولُ : ظَنَنْتُ فِي الْبَيْتِ صَاحِبَهُ ، وَلَا يَحُوزُ : ظَنَنْتُ صَاحِبَهُ فِي الْبَيْتِ ،
وَلَا : صَاحِبَهُ ظَنَنْتُ فِي الْبَيْتِ ، وَأَجَارَ الْكُوفِيُّونَ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ الظَّنَّ تَتَأَوَّلُ
الْمَفْعُولُ الثَّانِي قَبْلَ الْأَوَّلِ .

وإذا قلت : أَعْلَمْتُ هُنْدًا ضَاحِكَةً أَبَاهَا ، فلا يَحُوزُ : أَعْلَمْتُ أَبَاهَا ضَاحِكَةً هُنْدًا عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ ، وأجاز ذلك الْكُوفِيُّونَ عَلَى تقدير أن الإعلام تناول هُنْدًا قَبْلَ تناول الأب.

وإذا قلت : / ١٣٠ أَعْلَمْتُ زَيْدًا فِي الدَّارِ مَالِكَهَا ، فلا يَحُوزُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا مَالِكَهَا فِي الدَّارِ إِلَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ عَلَى تقدير أن الإعلام تناول فِي الدَّارِ قَبْلَ تناوله مَالِكَهَا ، وإذا قلت : أَعْلَمْتُ زَيْدًا هُنْدًا فِي دَارِهَا ، جاز : أَعْلَمْتُ زَيْدًا فِي دَارِهَا هُنْدًا ، عند كافة النحاة إِلَّا عند من يَمْنَعُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ : أَعْطِيَتْ دَرَهْمَهُ زَيْدًا.

ومن تمام هَذَا الْفَصْلِ : تَعَدِّي الْفِعْلِ إِلَى مَنْصُوبٍ وَإِلَى مَحْرُورٍ ، فَنَسَبَتْهُ مِنَ الْمَنْصُوبِ نِسْبَةَ الثَّانِي فِي بَابٍ : " أَعْطَى " مِنَ الْأَوَّلِ ، فَيَحُوزُ : لَبَسْتُ مِنَ الثِّيَابِ أَلَيْتَهَا وَلَا يَحُوزُ : لَبَسْتُ أَلَيْتَهَا مِنَ الثِّيَابِ إِلَّا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ إِذَا قَدَّرَ أَنَّ الْفِعْلَ تَنَاولَ الْمَحْرُورَ قَبْلَ ، فَإِنْ قُلْتَ : أَتَيْتُ فِي دَارِهِ زَيْدًا ، جاز باتفاق.

قوله :

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجَزَ إِنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذَفَ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حَصَرَ

الْفَضْلَةُ هِيَ الْمَنْصُوبُ وَالْمَحْرُورُ ، وَالْعَمْدَةُ هِيَ الْمَرْفُوعُ ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْأَصْطِلَاحِ ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ : الرَّفْعُ إِعْرَابُ الْعَمْدِ ، وَالتَّنْصِبُ إِعْرَابُ الْفَضْلَاتِ ، فَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ، فَقَدْ حَذَفْتَ الْمَفْعُولَ ، أَوْ : مَرَرْتُ ، فَقَدْ حَذَفْتَ الْمَحْرُورَ وَذَلِكَ جَائِزٌ.

وقول النَّاظِمِ : " أَجَزَ حَذَفَ فَضْلَةً " لا يريدُ بِذَلِكَ فَضْلَةً مَا ، بَلْ كُلُّ فَضْلَةٍ وَقَوْلُهُ : " إِنْ لَمْ يَضُرْ " شَرْطٌ فِي جَوَازِ الْحَذَفِ ، فَإِنْ ضُرَّ لَمْ يَجْزِ الْحَذَفُ نَحْوُ : أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ جَوَابًا نَحْوُ : زَيْدًا ، فِي جَوَابِ مَنْ قِيلَ لَهُ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ، فَلَوْ حَذَفْتَهُ فَقُلْتَ : ضَرَبْتُ ، فِي جَوَابِ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ، وَلَمْ تَذَكَرِ الْمَضْرُوبَ لَمْ يَجْزِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ .

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَحْضُورًا لَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ نَحْوُ : مَا شَرِبْتُ إِلَّا الْعَسَلَ ، فَلَا يَجُوزُ : مَا شَرِبْتُ ، فَإِنْ كَانَ الْحَصْرُ بِأَيِّمَا نَحْوُ : إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أَيْ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا فَلَا يَجُوزُ - أَيْضًا - .

فَإِنْ قُلْتُ : فَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا ضَرَبْتُ ، فَقَدْ حَذَفْتَ الْمَفْعُولَ قُلْتَ : لَيْسَ الْمَحْذُوفُ هَاهُنَا هُوَ الْمَحْضُورُ بَلِ الْحَصْرُ هَاهُنَا فِي الْفَاعِلِ وَالْمَعْنَى : مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا ، فَالْمَفْعُولُ الْمَحْذُوفُ لَيْسَ بِمَحْضُورٍ .

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ فِي الْمَفْعُولِ مَحْذُوفًا لَمْ يَجْزُ حَذْفُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(١) {وَأَيَّاهِ فَارْهَبُونَ} أَيْ : وَأَيَّاهِ ارْهَبُوا ، وَقَوْلُهُمْ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ : رَأْسَ زَيْدٍ ، تُرِيدُ : اضْرِبْ رَأْسَ زَيْدٍ .

وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - إِذَا كَانَ الْمَفْعُولُ خَبْرًا فِي الْمَعْنَى فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ قَائِمٍ أَوْ مَخْرَأَ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : زَيْدًا فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ .

وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : " وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَ " أَيْ : حَذَفَ اقْتِصَارًا ^(٢) ، وَأَمَّا حَذْفُ الاختصار فقد تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي بَابِ : " ظَنَنْتُ " بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا .
قوله :

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

(١) من الآية : ٤٠ من سورة البقرة .

(٢) مثل له في شرح التسهيل : ١٦٢ / ٢ بعدة آيات منها :

قوله : {لَهُ مُلْكُ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ نَحْيِيْهُ وَيُجِئُ^ط } (الحديد : ٢) ، وقوله : {وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا} (التغابن : ١٦) وقوله : {وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى} (٤٤) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا} (النجم : ٤٣ - ٤٤) .

إِذَا عَلِمَ النَّاصِبُ لِلْفَضْلَةِ جَازَ حَذْفُهُ نَحْوُ : زَيْدًا ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : ضَرَبْتَ ؟ ، وَكَذَلِكَ رَأْسَ زَيْدٍ ؛ لِمَنْ رَأَيْتَهُ قَدْ سَلَ سَيْفًا ، التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَاضْرِبْ رَأْسَ زَيْدٍ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ يَجِبُ حَذْفُ النَّاصِبِ لِلْفَضْلَةِ نَحْوُ حَذْفِهِ فِي بَابِ الْإِسْتِغَالِ ، وَفِي بَابِ النِّدَاءِ ، وَغَيْرِهِمَا ، وَقَدْ عَقَدَ النُّحَايُونَ لِذَلِكَ بَابًا وَهُوَ بَابُ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاجِبِ إِضْمَارُهُ.^(١)

(٣) وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا بَابُ التَّحْذِيرِ وَبَابُ الْإِغْرَاءِ وَبَابُ الْإِخْتِصَاصِ وَمِنْ ذَلِكَ الْمَصَادِرُ الْمَوْضُوعَةُ مَوْضِعَ الْفِعْلِ مِثْلَ حَمْدًا وَشُكْرًا وَوَيْلَهُ وَمِثْلَهُ لِيَبْكُ وَحَنَانِيكَ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا وَلَهُ صِرَاحٌ صِرَاحُ الْتَكْلِي وَقد عَقَدَ لَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ بَابًا يَقْرُبُ مِنْ عَشْرِينَ صَفْحَةً فِي كِتَابِهِ شَرْحَ الْجُمْلِ : ٤٠٧ / ٢ - ٤٢٤ وَمِثْلُهُ أَيْضًا فِي الْمَقْرَبِ.

﴿ التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ ﴾

١٣١ / هَذَا بَابٌ يُسَمَّى بَابَ التَّنَازُعِ وَبَابَ الْإِعْمَالِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّاطِقُ لَهُ
حَدًّا حَرْفِيًّا عَلَى عَادَتِهِ فِي أَكْثَرِ أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ.^(١)

قوله :

إِنْ عَامِلَانِ اخْتَصِمَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِلَّوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

مثال ذلك : ضَرَبْتِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، فزَيْدًا اسْمٌ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ : ضَرَبْتِي
وَضَرَبْتُ وَكُلُّ مِنْهُمَا يَقْتَضِيهِ فَيَقْتَضِيهِ : ضَرَبْتِي عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَيَقْتَضِيهِ : ضَرَبْتُ
عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ، وَلَيْسَ كَوْنُهُمَا عَامِلَيْنِ شَرْطًا بَلْ يَحْجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ مِنْ عَامِلَيْنِ
كَمَا قَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّؤَلِيُّ:^(٢)

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهِ فَاشْكُرْنِ لَهُ أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَتَاَصِرُ

فَأَخْ قَدْ تَقَدَّمَ ثَلَاثَةُ عَوَامِلَ : " كَسَاكَ " وَيَطْلُبُهُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، وَقَدْ أَعْمَلَهُ
وَلِذَلِكَ ارْتَفَعَ بِهِ : " أَخ " ، وَ : " تَسْتَكْسِهِ " يَطْلُبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَلِذَلِكَ أَضْمَرَ فِيهِ
ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ ، وَ : " فَاشْكُرْنِ " يَطْلُبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ إِمَّا بِنَفْسِهِ وَإِمَّا بِحَرْفِ الْحَرِّ ،
وَلِذَلِكَ عَدَّاهُ إِلَى ضَمِيرِهِ بِحَرْفِ الْحَرِّ.

(١) التنازع في اللغة : التعاذب ، وفي الاصطلاح : أن يتقدم معمولان أو ثلاثة على معمول كل
منهما طالب له من جهة المعنى.

(٢) البيت من بحر الطويل نسب لأبي الأسود الدؤلي وهو في أساس البلاغة : " كسو " ورواية
البيت فيه مختلفة . وانظر الأشموني بحاشية الصبان : ١٠٢ ، والارتشاف : ٩٣ / ٣ ، وقد ورد
في الأغاني : ١٢٣ / ١١ ، والتصريح : ٣١٦ / ١ ، والتذيل والتكميل : (باب التنازع).

موطن الشاهد فيه : في قوله : " كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ "
حيث أعمل في الأول بدليل الإضمار في الثاني والثالث ، واستشهد به أبو حيان هنا على
جواز إعمال أكثر من عاملين في الاسم المشغول عنه . ومن شواهد ذلك أيضاً قول الخطيب :
سئلت فلم تبخل ولم تعط ثلثاً لسيان لا ذم عليك ولا حد

وأطلق القول في قوله : " إِنْ عَامِلَانِ " وقد قيد في غير هذه الأرجوزة بأن
يَكُونَا لغير توكيد ، وذلك احترازاً من نحو : قَامَ زَيْدٌ^(١) ، قَالَ بَعْضُ شَيْوَحِنَا :
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : " زَيْدٌ " فاعلاً بالفعل الثاني وفاعلاً الأول مضمراً ؛ كأنه من باب
الإعمال ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : " زَيْدٌ " فاعلاً بقام الأول ولا يحتاج الثاني إلى مُسْتَدٍ
إِلَيْهِ ؛ لأنه لَمْ يُوْتِ بِهِ لِذَلِكَ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِتَوْكِيدِ الْأَوَّلِ وَهَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي أَحْسَنُ^(٢)

وقال بعض أصحابنا : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً بِهِمَا مَعاً وَعَمَلًا فِيهِ عَمَلًا
وَاحِدًا وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ اجْتِمَاعُ عَامِلَيْنِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الثَّانِي لَمَّا كَانَ
تَأْكِيداً لِلأَوَّلِ جَرَى مَخْرَى الشَّيْءِ الْوَاحِدِ فَكَانَ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ^(٣)

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ١٦٥ / ٢ :

فلو كان ثاني العاملين مؤكداً لكان في حكم الساقط كقول الشاعر :

أَتَاكَ أَتَاكَ الْمَلْحَقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ

فأتاك الثانية توكيداً للأولى فكذلك لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ
والمعنى ، ولك أن تنسب للأول وتلغي الثاني لفظاً ومعنى لتزله منزلة حرف زيد للتوكيد.

(٢) هو قول أبي الحسين بن أبي الربيع كما نص عليه في التذييل والتكميل (باب التنازع) ،
وأيضاً نص عليه المرادي في شرحه للتسهيل : ٥٨٧ / ١ ، وهو أيضاً قول أبي علي الفارسي
حيث أجاز ذلك في قول الشاعر : فِهِيَهَاتُ هِيَهَاتُ الْعَقِيقِ وَمِنْ بِهِ ، قال ارتفع العقيق
هِيَهَاتُ الثانية وأضمرت في الأولى أو بالأولى وأضمرت في الثانية.

(٣) هو قول الفراء بأن كل مسألة يؤدي فيها إعمال الثاني إلى الإضمار قبل الذكر أو إلى حذف
الفاعل فلها لا تجوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب ، وما وجد من قول العرب : قام وقعد
زيد ، فإن زيد مرتفع عنده بالفعلين معاً فلا يجوز عنده إعمال الثاني مع احتياج الأول إلى
مرفوع إلا أن يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم مرفوعاً هما . انظر معاني القرآن
للغراء : ٤٢٢ / ١ ، ابن يعيش : ٧٧ / ١ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٦١٧ / ١ ،
وشرح الكافية لآضي : ٣٠٦ / ١ تحقيق يوسف عمر .

والعاملُ في هذا الباب لا تكون إلا من الأفعال أو ما جرى مجراها ، فأما إذا كان أحدُهُما حرفاً والآخرُ فعلاً فلا يكون ذلك من بابِ الإعمالِ ، واختلف إذا كان العاملُ لا يتصرفُ ، فمن أصحابنا من قال : شرط العامل أن يكون مُتصرفاً^(١) ، ومنهم من قال : لا يشترط ذلك^(٢).

فَعَنَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِذَا أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ : مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلُهُ زَيْدًا ، [وإذا أَعْمَلْتَ الثَّانِي قُلْتَ : مَا أَحْسَنَهُ وَأَجْمَلُ زَيْدًا] .^(٣)

والعاملُ في هذا الباب لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُتَشَبِّهًا بِالْآخِرِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ ، وَأَدَّتِي ذَلِكَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(٤) {هَاسِئًا أَفْرَؤُوا كِتَابِيَةَ} ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ^(٥) {أَلْوَنِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} ، وَنَحْوُ : جَاءَ يَضْحَكُ زَيْدٌ ، وَزَعَمَ بَعْضُ الثَّخَوِيِّينَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْجُمْلَتَيْنِ الْمَعْطُوفِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَى وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ .^(٦)

وَقَوْلُهُ : " فِي اسْمٍ " ظَاهِرُهُ أَنَّ الْعَامِلِينَ يَكُونَانِ يَقْتَضِيَانِ اسْمًا وَاحِدًا وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ :

(١) هو قول ابن عصفور ذكر ذلك تحريزاً من إن وأخواتها ومن العوامل غير المتصرفة . انظر التذيل والتكميل ، وشرح التسهيل للمراي : ٥٨٧ / ١ .

(٢) هو ما ذهب إليه ابن مالك إذ أجاز التنازع في فعل التعجب . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٧٧ / ٢ ، وشرح التسهيل للمراي : ٥٨٧ / ١ .

(٣) ما بين المعقوفين سقط في النسخة المصرية .

(٤) من الآية : ١٩ من سورة الحاقة .

(٥) من الآية : ٩٦ من سورة الكهف .

(٦) إنما لم يكن صحيحاً لأن كثيراً من شواهد هذا الباب جاءت من غير عطف كالأيات السبعة حكاهما الشارح .

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُفْتَضَى مَعْمُولًا وَاحِدًا وَأَكْثَرُ مِنْ
وَاحِدٍ فَأَجَازُوا ذَلِكَ فِي بَابٍ : "أَعْطَى وَظَنَّ وَأَعْلَمَ" وَغَيْرَهَا وَسَيَأْتِي ذَلِكَ^(١) ،
وَذَهَبَ أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِي وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى قَصْرِ ذَلِكَ عَلَى الْفِعْلِ اللَّازِمِ وَالْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ
فَلَا يَكُونُ الْمَعْمُولُ إِلَّا وَاحِدًا^(٢).

وَهَذَا الْبَابُ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّكَ إِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي احتِجَاجَ إِلَى الإِضْمَارِ
قَبْلَ الذِّكْرِ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ يَفْتَضِي مَرْفُوعًا ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ لَزِمَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ
وَالْمَعْمُولِ.

وظَاهِرُ قَوْلِهِ : " فِي اسْمٍ " عدم تقييده بأن يكون ظاهراً ، ووقع لأبي عمرو
ابن الحاجب فِي مُقَدِّمَتِهِ مَا يَفْتَضِي ظَاهِرُهُ أَنَّ الْاسْمَ يَكُونُ ظَاهِرًا ، فَعَلَى هَذَا إِذَا جَاءَ
/ ١٣٢ مثل : مَا قَامَ وَقَعْدَ إِلَّا أَنْتَ ، لَا يَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ ؛ بَلْ يَكُونُ مِنْ بَابِ
الْحَذْفِ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ ظَاهِرًا مَخْصُورًا نَحْوُ : مَا قَامَ وَقَعْدَ إِلَّا زَيْدٌ^(٣) ، وَقَدْ جَعَلَهُ
بَعْضُهُمْ عَلَى الْإِعْمَالِ^(٤).

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٧٦ / ٢ ، ١٧٧.

(٢) نسبته إليه المرادي فِي شرحه للتسهيل : ٦٠١ / ١ ، وقال ابن مالك : " ومنع بعض النحويين
التنازع فِي متعددين إِلَى اثنين أو ثلاثة بناءً عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَسْتَعْمَلْهُ وَمَا زَعَمَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ
فَإِنْ سَبَّيْهِ حَكَى عَنِ الْعَرَبِ : مَنَى رَأَيْتَ أَوْ قُلْتَ زَيْدًا مُنْطَلَقًا عَلَى إِعْمَالِ رَأَيْتَ ، وَمَنَى
رَأَيْتَ أَوْ قُلْتَ زَيْدَ مُنْطَلَقَ عَلَى إِعْمَالِ قُلْتَ ، أَعْنِي بِإِعْمَالِهَا حِكَايَةَ الْجُمْلَةِ هَاهُنَا " . شرح
التسهيل لابن مالك : ١٧٧ / ٢ .

(٣) نصه فِي الكافية : وَإِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلَانِ ظَاهِرًا بَعْدَهُمَا ، انظر شرح الكافية للرضي : ٢٠٢ / ١
تحقيق : يوسف عمر .

(٤) هو قول الكسائي . انظر شرح الكافية للرضي : ٢٠٣ / ١ تحقيق : يوسف عمر .

وَقَالَ بَعْضُ مَنْ لَقِينَاهُ أَنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ مَنَعَ مِنَ التَّنَازُعِ فِي الْمُضْمَرِ ، وَأَجَازَهُ أَكْثَرُهُمْ ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُهُ ^(١) ، وَكَذَلِكَ - أَيْضاً - ظَاهِرُ قَوْلِهِ : " فِي اسْمٍ " أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ مُطْلَقاً سَوَاءً أ كَانَ الْمَعْمُولُ سَبَبِيّاً أَوْ غَيْرَهُ .

وَزَعَمَ ابْنُ خُرُوفٍ أَنَّهُ لَا يَتَأَنَّى الْإِعْمَالُ فِي الْأَفْعَالِ وَالصِّفَاتِ إِذَا رَفَعْتَ السَّبَبِيَّ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أَبُوهُ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ وَقَاعَدَ أَبُوهُ ^(٢) .

وَقَوْلُهُ : " قَبْلَ " يَعْني أَنَّ الْعَامِلَيْنِ يَتَقَدَّمَانِ عَلَى اسْمٍ نَحْوُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ اشْتِرَاطُ تَقَدُّمِ الْعَامِلَيْنِ عَلَى الْاسْمِ ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يَلْزَمُ أَنَّ يَتَقَدَّمَ الْعَامِلَانِ بَلْ قَدْ يَتَأَخَّرَانِ مَعاً كَقَوْلِكَ : أَعْمَرَا ضَرَبْتُ أَوْ شَتَمْتُ ؟ ^(٣) .

وَقَوْلُهُ : " فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ " هَذَا عَلَى عُمُومِهِ ، وَسَوَاءً أَكَانَ الْعَامِلَانِ مُتَّفَقَيْنِ فِي الْعَمَلِ أَمْ مُخْتَلِفَيْنِ ، فَمِثَالُ اتَّفَاقِهِمَا : قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ ، وَمِثَالُ اخْتِلَافِهِمَا : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ^(٤) .

(١) شرح الكافية للرضي : ٢٠٣ / ١ تحقيق : يوسف عمر ، وفيه تفصيل بين أن يكون المضممر منصوباً أو غير ذلك .

(٢) انظر رأي ابن خروف في الارتشاف : ٨٨ / ٢ ، وفي التذيل والتكميل (باب التنازع) وقد تبعه ابن مالك في شرح التسهيل : ١٦٦ / ٢ وأردفه بقول كثير :

قضي كل ذي دين لوفى غريمه وعزة مطول معنى غريمها

وخرجها على غير باب التنازع حيث قال :

أراد وعزة غريمها مطول معنى

وهو في تخريج البيت تابع لأبي علي الفارسي .

(٣) هو ما اختاره المرادي ونص عليه في شرحه للتسهيل : ٥٨٩ / ١ وقال يجوز ذلك إذا جاز تقدم المعمول أو توسطه أو تأخره وأيضاً حيث وجب التقديم أو التأخير أو التوسط ، وقال : " وأجاز بعض المغاربة تقديمه على العاملين وعلى هذا فلربما وجب التقديم نحو : أي رجل ضربت أو شتمت ؟ " .

(٤) إذا تنازع العاملان في معمول جاز إعمال أيهما شئت بالاتفاق بين البصريين والكوفيين لأن إعمال كل منهما مسموع من العرب ويعمل الآخر في ضميره ويمتنع حذفه إذا كان عمدة =

وَأَمَّا كَانَ لِأَحَدِهِمَا الْعَمَلُ فِي الْأِسْمِ وَلَمْ يَجْتَمِعَا عَلَى الْعَمَلِ فِيهِ لَامْتِنَاعِ
اجْتِمَاعِ مُؤْتَرَتَيْنِ عَلَى أَثَرٍ وَاحِدٍ مَعَ مَا يُلْزَمُ فِي الْمُخْتَلِفَيْنِ مِنْ اسْتِحَالَةِ قَبُولِ الْحَرْفِ
الوَاحِدِ لِحَرَكَتَيْنِ ، فَمَحَالٌ أَنْ يَكُونَ آخِرُ : " زَيْدٌ " فِي نَحْوِ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا
، مَحَالًا لِلضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ فِي حَالِ وَاحِدَةٍ .

وِخَالَفِ الْقَرَأَاءِ فِي مِثْلِ : قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ ، فزعم أن : " زَيْدًا " مَرْتَفَعٌ بِقَامَ
وَقَعَدَ مَعًا^(١) ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ : " فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ " أَيِ فِي ذَلِكَ الْأِسْمِ .

وَالثَّانِ أَوَّلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

إِعْمَالُ الثَّانِي إِنْ كَانَا عَامِلَيْنِ وَالثَّالِثُ إِنْ كَانَتْ عَوَامِلٌ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ
الْبَصْرِيِّينَ^(٢) ، وَإِعْمَالُ الْأَوَّلِ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، وَإِلَيْهِ أُشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَاخْتَارَ
عَكْسًا " أَيِ : إِعْمَالُ الْأَوَّلِ غَيْرُهُمْ ، أَيِ : الْكُوفِيُّونَ^(٣) .

= انظر الأشياء والنظائر في النحو للسبوطي : ٢٥٦ / ٤ ، والتصريح : ٣١٩ / ١ ، وشرح
الأشعري : ١٠٢ ، ١٠١ / ٢ .

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١٦٦ / ٢ ، وفيه يقول ابن مالك : " وجعل القراء الرفع نحو :
قام وقعد زيد بالفعلين معاً ، والذي ذهب إليه غير مستبعد فإنه نظير قولك : زيد وعمرو
منطلقان " .

(٢) انظر الكتاب لسبويه : ٧٤ / ١ ، والمسائل البصريات للفارسي : ٥٢٣ - ٥٢٧ ، والبحر
المحيط : ٣٢٥ / ٨ ، والإنصاف : ٢٨٧ / ١ ، والتصريح : ٣١٦ / ١ ، وحاشية الصبان : ٢ /
١٠٠ ، والإنصاف : ٩٢ / ١ ، وشرح شذور الذهب : ٣٣٠ ، والمعني بحاشية الأسير : ٢ /
١٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٦٥ / ٢ .

(٣) لم يبين الشارح حجج البصريين في إعمال الثاني ولا حجج الكوفيين في إعمال الأول وقد
بينها في التذييل والتكميل كما بينها ابن مالك في شرح التسهيل : ١٦٧ / ٢ ، ١٦٩ ، أما
حجج البصريين في إعمال الثاني فلأنه الأكثر في كلام العرب ثراً وشعراً وقد تضمنه القرآن
في مواضع كثيرة كما أنه هو الأقرب من المعمول وأن إعمال الثاني مخلص من أشياء منفردة
مثل كثرة الضمائر وتوالي حروف جر وفصل بين العامل والمعمول وأنه يكفي الأول تقدمه ،
وأما حجج الكوفيين في إعمال الأول فلأنه السابق كما أن إعماله مخلص من تقدم ضمير =

وفصل أبو ذر الحشني^(١) فقال : إن كَانَ الثاني يُؤدِّي إِلَى الإِضْمَارِ فِي الأوَّلِ
فيختار إعمال الأوَّلِ ، وإِلَّا فيختار إعمال الثاني^(٢) . والله أعلم .

وجوب الإِضْمَارِ فِي الْعَامِلِ الْمَهْمَلِ

قال ابن مالك :

وَأَعْمِلِ الْمَهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَزَّعَهُ وَالتَّرَمَّ مَا التَّرَمَّ

أَيْهَمَّا أَهْمَلْتَهُ عَنِ الْاسْمِ أَعْمَلْتَهُ فِي ضَمِيرِ الْاسْمِ ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْإِطْلَاقُ ؛
إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِي وَكَانَ الأوَّلُ مُحْتَاجاً لِمَنْصُوبٍ أَوْ مَجْرُورٍ لَمْ تُعْمَلْهُ فِي
الضَّمِيرِ ، مِثَالُ ذَلِكَ : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ ، وَلَا يَحْجُوزُ :
ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَلَا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ إِلَّا فِي الشَّعْرِ^(٣) ، وَقَدْ تَعَرَّضَ النَّاطِمُ
بَعْدَ ذَلِكَ لِهَذَا التَّقْيِيدِ .

= على مفسر مؤخر لفظاً ورتبة كما أهتم أجمعوا في مراعاة السابق عند اجتماع القسم والشرط . ورجح ابن مالك رأي البصريين ورد حجج الكوفيين .

(١) هو مصعب بن محمد بن مسعود الحشني الأندلسي الجبالي أبو ذر بن أبي الركب من مصنفاته : الإملاء على سيرة ابن هشام ولم تذكر سنة وفاته في البغية : ٢ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٢) توضيح المقاصد للمرادي : ٢ / ٦٥ ، ٦٦ ، وجمع المواعع للسيوطي : ٢ / ١٠٩ .

(٣) مثاله في المنصوب قول الشاعر :

إذا كنت ترضيه ويروضيك صاحب جهازاً فكن في الغيب أحفظ للود
ومثاله في المجرور قول الآخر :

ولقت بها وأخلفت أم جنـدب فزاد غرام القلب إخلالها الوعدا
وسياتي شرح البيتين .

وَأَمَّا إِذَا أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ وَاحْتِاجَ الثَّانِي إِلَى مَتَصُوبٍ أَوْ مَجْرُورٍ ، فَقَبِي ذَلِكَ
خِلَافٌ : ذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَالْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ إِظْهَارَهُ ^(١) مُتَّحَمٌ نَحْوُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ
زَيْدٌ ، وَمَرَّيَنِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ ^(٢) ، وَلَا يَحُوزُ حَذْفُهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ نَحْوُ قَوْلِهِ : ^(٣)

بِعُكَاظٍ يُعْشِي النَّاطِرِي —————
سَنَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

التقدير : إِذَا هُمْ لَمَحُوهُ ، وَذَهَبَ السِّرَافِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى تَحْوِيزِ حَذْفِهِ جَوَازاً
مُطَرِّداً ^(٤) ، وَهُوَ أَفْصَحُ وَأَخْصَرُ ، وَقَوْلُهُ : " وَالتَّرَمَّ مَا التَّرَمَّ " حشو . / ١٣٣

(١) فِي النسخ : إِضْمَارُهُ وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) بِنَظَرِ الْأَشْمُونِيِّ : ١٠٦ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٣٢٠ / ١ ، وَمِنْهُ مَوْلَى الشَّاعِرِ :

وَلَمْ أَمْدَحْ لِأَرْضِيهِ بَشْعَرِي لَيْتَمَا أَنْ يَكُونَ أَلَادَ مَا لَا

وَقَوْلِ الْآخَرِ :

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ تَخْلُ لَأَسَاكِتَ بِهِ عُودِ إِسْحَلِ

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ الْمَجْرُوءِ ، فَاتْلُوهُ عَاتِكَةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ عَمَةَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَصِيدَةِ هَانِيَةِ وَأَوَّلُهَا :

سَائِلُ بَنَاتٍ مِنْ قَوْمِنَا وَلَيْكَفَ مِنْ شَرِّ سَمَاعِهِ

وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي : تَوْضِيحِ الْمَقَاصِدِ : ٦٦ / ٢ ، وَأَوْضَحِ الْمَسَالِكِ : ٢٧ / ٢ ، وَشَرَحِ ابْنَ

عَقِيلٍ : ١٦٥ / ٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٠٦ / ٢ ، وَالدَّرَرُ : ٣١٥ / ٥ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٣٢٠ / ١ ،

وَشَرَحِ دِيوَانَ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ : ٧٤٣ ، وَالْمَغْنِي : ٦١١ ، وَالْمَقْرَبُ : ٢٥١ / ١ ، وَهَمْعُ

الْمَوَامِعِ لِلْسَيَّوطِيِّ : ١٠٩ / ٢ ، وَالشَّاهِدُ : ٤٣١ مِنْ شَوَاهِدِ الْعَيْنِ .

اللُّغَةُ : قَوْلُهَا : " سَائِلُ بَنَاتٍ " أَيُّ عَنَا ، " عُكَاظٌ " مَوْضِعٌ بِقَرَبِ مَكَّةَ كَانَتْ تَقَامُ بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ

سُوقٌ فَيَقِيمُونَ فِيهِ أَهْلَامَ ، " لَمَحُوا " مِنَ اللَّمَحِ وَهُوَ سُرْعَةُ إِبْصَارِ الشَّيْءِ ، وَ : " الشُّعَاعُ " مَا

يُظْهِرُ مِنَ النُّورِ

الْإِسْتِشْهَادُ فِيهِ : فِي قَوْلِهَا : " لَمَحُوا " أَصْلُهُ لَمَحُوهُ فَحَذَفَ الضَّمِيرُ ضَرُورَةً بَيَانِ ذَلِكَ أَنَّ

الْمُنْتَازِعِينَ إِذَا أَعْمَلَ أَوَّلَهُمَا بِضَمَرٍ فِي الثَّانِي نَحْوُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّيَنِي وَمَرَرْتُ بِهِ

زَيْدٌ ، فَلَا يَحُوزُ الْحَذْفُ ، فَلَا تَقُولُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّيَنِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ خِلَافاً لِقَوْلِ

مَا يُجِيزُونَ حَذْفَ غَيْرِ الْمَرْفُوعِ وَاحْتِجُوا بِالْبَيْتِ الْمَذْكُورِ ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّهُ ضَرُورَةٌ كَمَا

ذَكَرْنَاهُ .

(٤) انْظُرِ التَّصْرِيحَ : ٣٢٠ / ١ ، وَهُوَ مَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ الْمُرَادِيُّ : ٥٩٥ / ١ وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ

فِي شَرْحِهِ لِلتَّسْهِيلِ : ١٧٢ / ٢ .

قوله :

كَيْحَسَنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَمَا وَقَدْ بَقِيَ وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَمَا

هَذَانِ مِثَالَانِ لِأَعْمَالِ الثَّانِي ، وَلِأَعْمَالِ الْأَوَّلِ ، وَلِذَلِكَ أَضْمَرَ فِي قَوْلِهِ :
"يَحْسَنَانِ" لِأَعْمَالِ الثَّانِي وَأَضْمَرَ فِي قَوْلِهِ : "وَاعْتَدَيَا" لِأَعْمَالِ الْأَوَّلِ ، وَإِذَا احتَاجَ
الْأَوَّلُ إِلَى مَرْفُوعٍ نَحْوُ : مَا مِثْلَ مِنْ قَوْلِهِ : "كَيْحَسَنَانِ" فَفِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ :

ذَهَبَ سَيِّوْنَهُ وَالْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّكَ تَضْمُرُ قَبْلَ الذِّكْرِ فَتَقُولُ : ضَرَبَنِي
وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وَضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ.^(١)

وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّكَ تَحْذِفُ الْفَاعِلَ فَتَقُولُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ،
وَضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، وَرَجَّحَ السَّهْلِيُّ وَابْنُ مِضَاءَ مَذْهَبَ الْكِسَائِيِّ.^(٢)

وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ يُوْدِي فِيهَا إِعْمَالُ الثَّانِي عَلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ
الذِّكْرِ أَوْ حَذْفِ الْفَاعِلِ لَا تَحُوزُ وَلَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ^(٣) ، فَأَمَّا مِثْلُ : قَامَ وَقَعَدَ
زَيْدٌ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ مَذْهَبِهِ فِي ذَلِكَ.

وَتَصَحِيحُ مَسْأَلَةٍ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ ، وَضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، عِنْدَ
الْفَرَّاءِ أَنَّ تَوَخَّرَ الْفَاعِلَ ، فَتَقُولُ : ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ هُمَا ، وَضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ
قَوْمَكَ هُمُ^(٤) ، هَكَذَا نَقَلَ ابْنُ كَيْسَانَ.

(١) انظر الكتاب لسبويه : ٧٦ / ١ - ٧٩ ، وانظر شرح التسهيل : ١٧٤ / ٢ ، والأشْمُونِي : ١٠٣ / ٢ .

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ١٨٢ / ٢ ، وينظر شرح الأشْمُونِي بِمَاشِيَةِ

الصَّبَان : ١٠٢ / ٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٦١ / ٢ ، ١٦٢ ، وشرح

التسهيل لابن مالك : ١٧٤ / ٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء : ٤٢٢ / ١ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٦١٧ / ١ ،

والتذيل والتكميل (التنازع).

(٤) قال ابن عصفور : " فَإِنْ كَانَ الْمَنْصُوبُ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ أَصْلًا وَذَلِكَ كَأَحَدٍ مَفْعُولِي ظَنَنْتَ

وَبَابِهِ فَفِيهِ لِلنَّحْوِيِّينَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ : مِنْهُمْ مَنْ قَالَ أَضْمَرَهُ قَبْلَ الذِّكْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : = =

وأما غيره فقال : إِنَّ الْفَرَّاءَ لَا يُجِيزُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَّا إِعْمَالَ الْأَوَّلِ ،
وَاسْتِدْلَالَ سَبِيئِهِ عَلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :^(١)

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِلَيَّ لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلُ

وقول الآخر :^(٢)

هَوَيْنِي وَهَوَيْتُ الْغَانِيَاتِ إِلَيَّ أَنْ شَبْتُ فَأَنْصَرَفْتُ عَنْهُنَّ آمَالِي

أضمره وأخره وأفرق بينه وبين الفاعل في ذلك لأن الفاعل إذا أضمر كان مع الفعل كالشيء الواحد ولذلك يسكن له آخر الفعل في نحو : أكرمت وضربت فلم يجر تأخره لذلك لكلا يفصل بينه وبين ما يعمل فيه بجملة وهو العامل الثاني " شرح حمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١ / ٦١٦ ، ٦١٧ .

(١) البيت من الطويل وهو في الفضائل والأخلاق الحميدة لقائل مجهول وانظره في ابن الناطم : ١٠٠ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٦٩ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٢٨ ، والأشعريني : ٢ / ٧٦ ، والتصريح : ١ / ٣٢١ ، والمساعد : ١ / ١١٤ . وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٧٠ ، والشاهد : ٤٣٢ من شواهد المعنى .

اللغة : قوله : " جفوني " من الجفاء وهو خلاف البر ، وقد جفوت الرجل أجفوه جفاء فهو يجفو ، ولا يقال : جفيت ، و : " الأخلاء " جمع خليل ، و : " الجميل " الشيء الحسن من الجمال وهو الحسن ، و : " مهمل " اسم فاعل من الإهمال وهو الترك .

الاستشهاد فيه : تنازع جفوني ولم أجف في قوله : " الأخلاء " بحسب الظاهر وقد أعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول على شريطة التفسير وهو مذهب سيبويه لأن الإضمار قبل الذكر في هذا الباب ثابت عن العرب ، حكى سيبويه - رحمه الله تعالى - ضربوني وضربت قومك .

(٢) البيت من البسيط لقائل مجهول وانظره في تلخيص الشواهد : ٥ / ٥١٥ ، وشرح الأشعريني : ٢ / ١٠٤ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ٧٥٤ ، والشاهد : ٤٣٦ من شواهد المعنى ، وابن الناطم : ١٠٠ .

اللغة : قوله : " هويني " من هوى بهوى من باب علم يعلم إذا أحب ، و : " الغانيات " جمع غانية ، يقال امرأة غانية إذا غيت بحسنها وجمالها عن الخلق ، قوله : " إلی أن شبت " من الشيب .

الاستشهاد فيه : في قوله : " هويني وهويت " حيث أعمل الثاني وأضمر في الأول .

وقول الآخر: ^(١)

خَالَفَانِي وَلَمْ أَخَالَفْ خَلِيلِي — سِي فَلَا خَيْرَ فِي خِلَافِ الْخَلِيلِ

وبهذا السماع يُردّ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَا قَالَهُ سِبْيَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ مَنْ :
ضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، أَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْهُ عَنِ الْعَرَبِ ^(٢) بل هو مثالٌ مَخْرَجٌ عَلَى مَذْهَبِهِ
مِنَ الْإِضْمَارِ ، وَاسْتَدَلَّ لِلْكَسَائِيِّ عَلَى الْحَذْفِ بِقَوْلِ عُلُقَمَةَ: ^(٣)

(١) مِنَ الْخَفِيفِ بِمَجْهُولِ الْقَائِلِ يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١٧٠ / ٢ ، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ : ٢ /

١٠٩ ، وَالذَّرَرُ : ١٤٣ / ٢ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٤٥٨ / ١ .

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ : " خَالَفَانِي وَلَمْ أَخَالَفْ خَلِيلِي " وَهُوَ كَالشُّوَاهِدِ السَّابِقَةِ حَيْثُ أَعْمَلَ الثَّانِي
وَأَضْمَرَ فِي الْأَوَّلِ وَفِيهِ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخَّرٍ .

(٢) ارْتِشَافُ الضَّرْبِ لِأَبِي حَيَّانٍ : ٩٠ / ٣ ، وَالْكِتَابُ : ٧٤ - ٧٧ .

(٣) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ لِعُلُقَمَةَ بْنِ عُبَيْدَةَ مِنْ قَصِيدَةٍ : بِمَدْحِ بَاهَا الْحَارِثُ بْنُ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي شَمْرٍ
الْفَسَّانِي ، وَكَانَ قَدْ أُسِرَ أَخَاهُ شَاسَا فَدَخَلَ إِلَيْهِ بِطَلْبِهِ وَأَوَّلَهَا قَوْلُهُ :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طُرُوبٌ بَعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبِ

يَنْظُرُ التَّصْرِيحُ : ٣٢١ / ١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٧٦ / ٢ ، وَشَرْحُ جَمَلِ الرَّجَاحِيِّ " الْكَبِيرِ " لِابْنِ
عَصْفُورٍ : ٥١٤ / ٢ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١٧٤ / ٢ ، وَالرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ : ٩٥ ،
وَتَذَكُّرَةُ النُّحَاةِ : ٣٥٧ ، وَالْمَقْرَبُ : ٢٥١ / ١ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ : ٢٩ / ٢ ، وَالشَّاهِدُ :
٤٣٣ مِنْ شَوَاهِدِ الْعَيْنِ ، وَالْقَصِيدَةُ فِي دِيْوَانِهِ : ٢٣ - ٣٢ شَرْحُ الْأَعْلَمِ وَتَقْدِيمُ حَنَا نَصَرَ
الْحِجَتِي نَشْرَ دَارِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ ط أَوَّلَى ١٩٩٣ م .

اللُّغَةُ : قَوْلُهُ : " طَحَا بِكَ " أَيُ ذَهَبَ بِكَ كُلُّ مَذْهَبٍ ، وَ : " طُرُوبٌ " مَاخُذٌ مِنَ الطَّرِبِ
وَهُوَ اسْتِخْفَافُ الْقَلْبِ فِي الْفَرَحِ ، قَوْلُهُ : " عَصْرَ حَانَ مَشِيبِ " أَيُ فِي الْعَصْرِ الَّذِي حَانَ فِيهِ
الْمَشِيبُ ، قَوْلُهُ : " تَعَفَّقُ " أَيُ اسْتَرَّ لِلْقَنَاصِ بِالْأَرْضِ وَهُوَ شَجَرٌ مِنَ الْأَشْجَارِ الَّتِي يَدْبِغُ بِهَا ،
قَوْلُهُ : " فَبَذَتْ " مِنْ بَذَّ أَيُ غَلَبَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَ : " النَّبِيلُ " السَّهَامُ ، وَ : " كَلِيبٌ " بَفَتْحٍ
الْكَافِ وَكَسْرِ اللَّامِ جَمْعُ كَلْبٍ كَعَبْدَ جَمْعِ عَبِيدٍ .

الْإِسْتِشْهَادُ فِيهِ : أَنَّ الْكَسَائِيَّ احْتَجَّ بِهِ عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ وَذَلِكَ أَنَّهُ أَعْمَلَ الثَّانِي وَهُوَ أَرَادَهَا
وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لِلْقَالَ : تَعَفَّقُ بِالْأَرْضِ رَجُلًا ثُمَّ أَرَادَهَا لِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى جَمْعٍ فَيَكُونُ عَلَى
وَفْقِ الظَّاهِرِ ، وَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لِأَبْرَزِ الضَّمِيرِ فِي : " تَعَفَّقُ " عَلَى وَفْقِ الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ جَمْعٍ =

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

ويقول الآخر: ^(١)

لَوْ كَانَ حَيًّا قَبْلَهُنَّ طَعَانًا حَيًّا الْحَطِيمُ وَجُوهَهُنَّ وَزَمَزَمَ

وقال آخر: ^(٢)

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالْدِّبَارُ الْبَلَاغُ

= فعدم الإبراز دليل على حذف الفاعل ، والجواب عن ذلك : أنه قد يجوز أن لا يبرز الضمير المرفوع وإن لم يكن مفرداً على مذهب البصريين ، بل ينوي مفرداً في الأحوال كلها ، فتقول : ضربني وضربت الزيدين ؛ كأنك قلت : ضربني من ثم فعلني هذا كأنه قال تعفّق من ثم ، ولهذا قال سيويه أفرد وهو يريد الجمع .

(١) البيت من الكامل ، قال المبرد في الكامل (انظر الكامل للمبرد ج ١ ، ص ٢٤٣ دال الجليل - بيروت) : أنشدني ابن عائشة عن بعض القرشيين . وانظر الشاهد في التذييل والتكميل : ٣ / ١٩١ ، وشرح التسهيل للمراي : ٢ / ٥٩٨ .

موطن الشاهد فيه : قوله : " لو كان حيا " ، وقوله : " حيا الحطيم " حيث أعمل الفعل الثاني وألغى الأول وحذف منه الفاعل كي لا يضر قبل الذكر وهو دليل للكسائي .
(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة لذي الرمة في الغزل . ديوانه ص ٢٧٤ بشرح الخطيب التبريري .

اللغة : " يرجع " بضم الباء من أرجع الرباعي أو بفتحها من رجع الثلاثي وكلاهما متعسد ، " الأثافي " : جمع أثفة وهي الحجارة التي تنصب عليها القدور ، " البلاقع " جمع بلقع وهي الأرض المقفرة .

المعنى : هل ترد التحية أو تحيب المحب الأطلال بعد أن رحل عنها الأحباب .
وجه الاستشهاد : تنازع كل من يرجع ويكشف العمل في ثلاث على الفاعلية وقد أعمل الثاني ولم يضر في الأول شيئاً وهو دليل للكسائي على الحذف من الأول حتى لو كان ضمير الرفع ولو أضمر لقال يرجعن .

وانظر الشاهد في المنتضب : ٢ / ١٧٦ ، وشرح المفصل : ٢ / ١٢٢ ، وتذكرة النحاة : ٣٤٤ ، وعزارة الأدب : ١ / ٢١٣ ، والجمع : ٢ / ١٥٠ ، والدرر : ٢ / ٢٠٦ ، والأشعري : ١ / ١٨٧ .

وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيِّئُهُ مِنَ الْإِضْمَارِ لَقَالَ : تَعَفَّقُوا حَيًّا
وِيرْجِعْ ، وَقَدْ تَأَوَّلَ الْبَصَرِيُّونَ هَذِهِ الْآيَاتِ تَأْوِيلًا ضَعِيفًا^(١) ، وَقَدْ تَتَأَوَّلُ الْآيَاتُ الَّتِي
اسْتَدِلَّ بِهَا لِسَيِّئِهِ تَأْوِيلًا ضَعِيفًا ، وَمِمَّا رُدَّ بِهِ عَلَى الْفَرَاءِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :^(٢)
وَكُنَّا مُدْمَاءَ كَأَنَّ مُتَوْنَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبِ^(٣)

فَفَاعِلُ : " جَرَى " إِمَّا مُضْمَرٌ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّئِهِ أَوْ مَحذُوفٌ عَلَى مَذْهَبِ
الْكِسَائِيِّ ، وَالْمَذْهَبَانِ مُتَكَافِئَانِ .

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١٦٦ / ٢ ، ١٦٧ .

(٢) فِي النسخ : قول الشماخ وهو خطأ والنصحیح من التذیل والتكمیل (باب التنازع).

(٣) البيت من بحر الطويل من قصيدة لطيف بن كعب الغنوي (جاهلي) في صفة حباء وخيل
وأولها هو قوله :

وبيت قلب الريح في حجراته بأرض فضاء بابه لم يحجب

وهي في ديوانه : ٢٣ ، وينظر الشاهد في الكتاب : ٧٧ / ١ ، والمقنضب : ٧٥ / ٤ ،
والإنصاف : ٨٨ / ١ ، وابن يعيش : ٧٧ / ١ ، والأشورني : ١٠٤ / ٢ ، وأساس
البلاغة مادة (شعر) ، واللسان مادة (دمي) ، وابن الناظم : ١٠٠ ، والشاهد : ٤٣٥ من
شواهد العيني.

اللغة : الكمت : كمع أکمت ولم يستعمل إنما المستعمل كمت والكميت هو الذي لونه
حمره يخالطها سواد ، مدامة : شديدة الحمره كأنها طليت بالدم ، والمتون : جمع متن وهو
الظهر ، وجرى : سال ، استشعرت : جعلت لنفسها شعاراً (بالكسر) لتصرف بها ،
والمذهب : الموه بالذهب.

المعنى : يصف خيلاً حمراء يميل ظهرها إلى لون الصفرة.

الإعراب : وكنا معطوف على منصوب قبله ، مدامة : صفة لكمت ،

وجه الاستشهاد : تنازع عاملين وهما جرى واستشعرت على معمول وهو لون الأول يطلبه
فاعل والثاني يطلبه مفعولاً وقد أعمل الثاني وبهذا يرد على الفراء الذي لا يجوز في باب
التنازع إلا العاملين الرافعين.

قوله :

وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لَغَيْرِ رَفْعٍ أَوْ هَلَا

يَقُولُ : إِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِي فَإِمَّا أَنْ يَحْتَاجَ الْأَوَّلُ لِمَرْفُوعٍ أَوْ لَغَيْرِهِ ، إِنْ احتَاجَ لَغَيْرِ مَرْفُوعٍ ، / ١٣٤ فلا يَحِلُّ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَحْجُوزُ حَذْفُهُ أَوْ لَا يَكُونَ ، إِنْ كَانَ مِمَّا يَحْجُوزُ حَذْفُهُ حَذْفُهُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَلَا تُضْمَرُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ .

وقد تقدمت هذه المسألة وستأتي في البيت بعد هذا هي وقسمها ، وإن احتَاجَ لِمَرْفُوعٍ ، فَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ فِيهِ ، وَمَقْهُومُ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنَّهُ بِمُضْمَرٍ إِذَا كَانَ لِرَفْعٍ .

قال ابن مالك :

بَلْ حَذْفُهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأُخْرَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

يعني بقوله : " غَيْرَ خَبَرٍ " أي : إِنْ كَانَ مِمَّا يَحْجُوزُ حَذْفُهُ وقد ذكرنا أَنَّهُ يَحْجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ فِي الشَّعْرِ ، وَمَنْعَ الْمُبَرَّدِ مِنْ جَوَازِ إِضْمَارِهِ وَالْكُوفِيُّونَ لَا يُجِيزُونَ الإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ فِي هَذَا الْبَابِ فَضْلُهُ كَانَ أَوْ عَمْدَةً ، وَالْذَّلِيلُ عَلَى جَوَازِهِ خِلَافاً لِلْمُبَرَّدِ وَالْكُوفِيِّينَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :^(١)

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وبعده بيت آخر وهو قوله :

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوَشَاةِ فَقُلْمَا بِحَاوِلٍ وَاشْ غَيْرَ إِفْسَادِ ذِي عَهْدٍ

ويوجد في تخلص الشواهد : ٥١٤ ، والدرر : ٣١٩ / ٥ ، والتصريح : ٣٢٢ / ١ ، وشرح التسهيل : ١٧١ / ٢ ، وشرح شواهد المعنى : ٧٤٥ ، والمعنى : ٣٣٣ ، والمجمع : ١١٠ / ٢ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : ٢٨٣ ، ابن الناطم : ٩٩ ، وتوضيح المقاصد : ٧١ / ٢ ، وأوضح المسالك : ٣١ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ١٦٣ / ٢ ، والشاهد : ٤٣٤ مسن شواهد المعنى .

المعنى : إِذَا كُنْتَ تَرْضَى صَاحِبَكَ وَبِرْضِكَ جَهَاراً فَاحْفَظْ غَيْبَتَكَ .

الاستشهاد فيه : فِي قَوْلِهِ : " تَرْضِيهِ " حَيْثُ أَضْمَرَ فِيهِ مُضْمَرَ الْمَفْعُولِ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ حَذْفُهُ ؛ كَمَا فِي : ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَلَكِنَّهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ضَرْبُورَةٌ .

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَتَرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ لِلْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

وقال آخر: (١)

وَنَقُتْ بِهَا وَأَخْلَفْتُ أَمْ جُنْدُبٍ فَرَادَ غَرَامَ الْقَلْبِ إِخْلَافُهَا الْعَهْدُ

وقوله: " وَأَخْرَجْتُهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ " يعني أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ خَبِيراً لِمُبْتَدَأٍ وَذَلِكَ فِي بَابِ: " كَانَ وَظَنَّ " وأخواتهما، مثال ذلك: زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائِماً إِيَّاهُ، وَزَيْدٌ ظَنَنْتُهُ قَائِماً إِيَّاهُ، فَإِيَّاهُ كَانَ خَبِيراً فِي الْأَصْلِ لِمُبْتَدَأٍ وَهُوَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى خَبِيرٌ لِكَانَ، وَفِي الثَّانِيَةِ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَظَنَنْتِي.

وذكر بعض أصحابنا أنه إِذَا كَانَ الْمَنْصُوبُ لَا يَحْجُوزُ حَذْفُهُ اقْتِصَاراً؛ كَمَا مَثَلْنَا فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبٍ: (٢)

أَحَدُهَا: إِضْمَارُهُ قَبْلَ الذِّكْرِ فَنَقُولُ: زَيْدٌ كَانَ وَكُنْتُ قَائِماً، وَزَيْدٌ ظَنَنْتِي إِيَّاهُ وَظَنَنْتُهُ قَائِماً، أَوْ زَيْدٌ ظَنَنْتِي وَظَنَنْتُهُ قَائِماً.

الثَّانِي: إِضْمَارُهُ مُتَأَخِّراً نَحْوَ مَا مَثَلْنَاهُ قَبْلَ وَهُوَ الْمُتَّفَهِّمُ مِنْ كَلَامِ التَّائِيِمْ؛ لَكِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ أَنْ يُطَابِقَ الْمُفَسِّرَ فَيَضْمَرُ، أَوْ لَا يَطَابِقُ فَيُظْهِرُ، وَسَيَأْتِي تُمَثِيلُ هَذَا فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا الْبَيْتِ.

(١) البيت من بحر الطويل وهو في الغزل لقائل مجهول وقد رويت القافية بسرويتين: لإخلافها العهد وإخلافها الوعدا.

وجه الاستشهاد: تنازع عاملين وهما وثق وأخلف على معمول وهو أم جندب يطلبه الثاني فاعلاً ويطلبه الأول مفعولاً به متعدياً إليه بحرف الجر فاعمل الثاني وأضمر المحرور في الأول فقال بها ولا يحوز هذا الإضمار إلا في الشعر لأنه لا يضمّر إلا الفاعل. وانظر الشاهد في شرح التسهيل: ١٧١ / ٢، وفي التذيل والتكميل (باب التنازع).

(٢) شرح التسهيل للمراي: ١ / ٥٩٤، ٥٩٥، وانظر المقرب لابن عصفور: ١ / ٢٥١.

الثالث : حَدَّثَهُ فَقُولُ : ظَنَنْتُ وَظَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، قَالَ : وَهُوَ أَصَحُّ الْمَذَاهِبِ إِذِ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ ؛ كَمَا فِي الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ ، وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ ؛ كَمَا فِي الْمَذْهَبِ الثَّانِي لَمْ تَدْعِ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ^(١).

وزعم أبو الحسين بن الطراوة أنه لا يحوز الإعمالُ في : ظَنَنْتُ وأحوالها إذا أدى ذلك إلى إضمار أحد المفعولين^(٢) ؛ لأنك إذا قلت : ظَنَنْتُ وظنيت زيدا قائما ، كان الضمير الذي هو الهاء في : ظنيت عائداً على : " قائم " في قولك : زَيْدًا قَائِمًا ، لفظاً لا معنى ؛ ألا ترى أنه لا يريد : وظني ذلك القائم المذكور ؛ لأنه هو زَيْدٌ ، فلو كان عائداً عليه لفظاً ومعنى لصار معناه : وظني زَيْدٌ نفسه ، وليس المعنى على هذا ، وقد ردَّ الناسُ عليه هذا المذهب ، وزعموا أنه قد جاء من لسان العرب عود الضمير على الظاهر لفظاً لا معنى ، وأنشدوا :

كَأَنَّ ثِيَابَ رَاكِبِهِ بِرِيحٍ خَرِيقٍ وَهِيَ سَاكِنَةُ الْهُبُوبِ^(٣)

الخرِيقُ : الشديدة ، يَقُولُ : كَانَ ثِيَابَ رَاكِبٍ هَذَا الْفَرَسِ لِسُرْعَتِهِ فِي رِيحٍ شَدِيدَةٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَهِيَ أَيُّ الرِّيحِ سَاكِنَةُ الْهُبُوبِ خِلَافَ هَذِهِ الرِّيحِ الْخَرِيقِ ، وَجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ الْعَرَبِ : عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ ، أَيُّ : وَنِصْفُ دِرْهَمٍ آخِرٍ ، فَعَادَ عَلَيْهِ لَفْظاً لَا مَعْنَى.

(١) شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٥٩٤ ، ٥٩٥ .

(٢) انظر رأي ابن الطراوة في الارتشاف : ٢ / ٩٠ .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو لقائل مجهول في وصف سرعة فرس يركبه فارسه .

ويستشهد به على عود الضمير في قوله : وهي ساكنة الهبوب على الريح ولكن ليست الريح المذكورة في البيت فدل هذا على أن الضمير قد يعود على الظاهر لفظاً لا معنى .
والبيت ليست له مراجع إلا التذييل والتكميل (باب التنازع) .

وَحَمَلُوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ^(١) {وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعْمَرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمَرِهِ}
فإنهاء في : " عمره " عائدة على مُعْمَرٍ لفظاً لا معنىً.

، وقد اندرج في قوله : " وأخرنه إن يكن هو الخبر " المفعول الثالث في أعلم
؛ لأنه خبر في الأصل ، وفي الإعمال فيما يتعدى إلى ثلاثة خلاف :
فمذهب المازني : أنه يجوز ، وقد تقدم القول في أول الباب أنه مذهب

الجمهور / ١٣٥ ومستندهم في ذلك القياس ^(٢).

وذهب الجرمي وجماعة إلى المنع وقد تقدم هذا - أيضاً - عنه في أول
الباب ، وقالوا : إن باب النزاع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع ولم
يسمع ذلك عن العرب فيما يتعدى إلى ثلاثة وليس لسيويه في ذلك نص ولا
إشارة ^(٣).

فإذا فرعنا على الجواز فنقول في إعمال الثاني : أعلمني وأعلمت زيداً عمراً
قائماً إياه ، إياه في مذهب من أجاز إضماره متأخراً ، وأعلمني إياه ، وأعلمت
زيداً عمراً قائماً ، في مذهب من أجاز إضماره متقدماً ، وأعلمني وأعلمت زيداً عمراً
قائماً في مذهب من أجاز الحذف في باب : ظننت.

وتقول في إعمال الأول : أعلمني وأعلمته إياه زيداً عمراً قائماً ، وأعلمت
وأعلمني إياه زيداً عمراً قائماً ، هذا رأي من لا يحذف ، وأما من يحذف فيقول :
أعلمت وأعلمني زيداً عمراً قائماً.

(١) من الآية : ١١ من سورة فاطر.

(٢) انظر الارتشاف : ٩٢ / ٣ ، وشرح التسهيل للمراي : ٦٠١ / ١ ، وشرح الأشموني دون

نسبة : ١٠٧ / ٢ ، ونسبة في حاشية الصبان إلى المازني.

(٣) هو ما أشار إليه ابن مالك في شرحه للتسهيل : ١٧٧ / ٢.

وجوب الإظهار في العامل المهمل

قوله :

وَأُظْهِرَ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَ

قَوْلُهُ : " وَأُظْهِرَ " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ : " وَأَخْرَجْتُهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ " أَيْ : أَخْرَجْتُهُ مَضْمَرًا إِنْ طَابَقَ الْمُفَسِّرُ وَأُظْهِرَهُ إِنْ لَمْ يُطَابِقْ نَحْوُ : ظَنَنْتُ وَظَنَنْتَنِي قَائِمًا الزَّيْدِينَ قَائِمِينَ ، وَلَوْ قُلْتُ : ظَنَنْتِهِ فَأَضْمَرْتُ الْهَاءَ لِدَلَالَةِ : " قَائِمِينَ " عَلَيْهِ لَخَالَفَ الْمُفَسِّرُ الْمُفَسِّرَ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ فِيمَا يَكُونُ خَبَرًا فِي الْأَصْلِ : الْحَذْفُ ، وَالِإِضْمَارُ مُتَقَدِّمًا ، وَالِإِضْمَارُ مُتَأَخِّرًا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ بَيْنَ أَنْ يُطَابِقَ الْمُفَسِّرُ الْمُفَسِّرَ أَوْ لَا يُطَابِقُ .

وَتَحْرِيرُ النِّقْلِ فِيهِ أَنَّ تِلْكَ الْمَذَاهِبَ الثَّلَاثَةَ إِنَّمَا هِيَ فِيمَا يَكُونُ الْمُفَسِّرُ فِيهِ مُطَابِقًا لِلْمُفَسِّرِ ، فَإِنْ لَمْ يُطَابِقْ نَحْوُ : ظَنَنْتُ وَظَنَنْتَنِي الزَّيْدِينَ مُنْطَلِقِينَ ، فَيَجِبُ إِظْهَارُ الثَّانِي فَتَقُولُ ، وَظَنَنْتَنِي مُنْطَلِقًا ؛ لِأَنَّكَ إِذَا لَمْ تُظْهِرْهُ فَلَا يَدُّ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ : إِمَّا الْإِضْمَارُ فَيَلْزَمُ مِنْهُ مَخَالَفَةُ الْمُفَسِّرِ الْمُفَسِّرَ أَوْ الْخَبَرِ الْمُخْبِرُ عَنْهُ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ لَا يَجُوزُ فَتَعْيِينُ الْجَمْعِ بِهِ مَظْهَرًا ، وَوَافِقُ الْكُوفِيِّينَ عَلَى حَوَازِ الْإِظْهَارِ .

وَأَجَازُوا - أَيْضًا - إِضْمَارَهُ مُرَاعَاً بِهِ جَانِبَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ فَتَقُولُ : ظَنَنْتُ وَظَنَنْتَنِي إِيَّاهُ الزَّيْدِينَ قَائِمِينَ ؛ لِتَضَمُّنِ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ الْوَاحِدِ ، وَعَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى مَا تَضَمَّنَهُ جَائِزٌ .

وَأَجَازُوا - أَيْضًا - حَذْفَهُ فَتَقُولُ : ظَنَنْتُ وَظَنَنْتَنِي الزَّيْدِينَ قَائِمِينَ ، وَتَقْدِيرُهُ : ظَنَنْتُ وَظَنَنْتَنِي قَائِمًا الزَّيْدِينَ قَائِمِينَ ، لِدَلَالَةِ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولِي : ظَنَنْتُ عَلَيْهِ لِتَضَمُّنِ الثَّنِيَةِ الْمَفْرُودِ .

قولسه :

نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَحَا زَيْدًا وَعَمَرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

"لَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ : وَيُظَنُّنِي وَلَا : وَيُظَنُّنِي إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّ : "أَحَا" مُفْرَدٌ وَمُفْسِرُهُ قَوْلُهُ : " أَخَوَيْنِ " فَلَا تَطَابُقَ وَلَا تَفْسِيرَ الثَّنِيَةِ الْمَفْرَدِ فَلِذَلِكَ وَجِبَ إِظْهَارُهُ^(١) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مِنْ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ جَوَازَ حَذْفِهِ وَجَوَازَ إِظْهَارِهِ.

وَمِمَّا يَتَّبِعِي أَنْ يُثَبِّتَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ كُلَّ مَعْمُولٍ لِلْفِعْلِ يَجُوزُ إِضْمَارُهُ يَجُوزُ فِيهِ التَّنَازُعُ ، وَإِنْ كَانَ التَّنَحِيثُ لَا يَكَادُونُ يُمَثِّلُونَ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا بِانْقِاعِ الْمَفْعُولِ فِيحُوزُ التَّنَازُعُ فِي الظَّرْفَيْنِ وَالْمَصْدَرِ وَغَيْرِهِمَا.

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْمَعْمُولَاتِ لَا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ التَّنَازُعُ كَالْحَالِ فَلَا يَصْلَحُ فِيهَا التَّنَازُعُ لِأَنَّهَا لَا تَضُمُّ^(٢) ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ شُرَاحِ الْحَرْوِيَةِ الْحَالِ فَقَالَ : تَقُولُ فِي الْحَالِ : إِنْ تَرَرْنِي أَلْفِكَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ رَاكِبًا عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي ، فَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ قُلْتَ : إِنْ تَرَرْنِي أَلْفِكَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ رَاكِبًا عَلَى مَعْنَى : إِنْ تَرَرْنِي رَاكِبًا أَلْفَكَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ، وَلَا يَجُوزُ / ١٣٦ الْكِتَابَةُ عَنْهَا ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَا تَضُمُّ^(٣) وَالْأَجُودُ إِعَادَةُ لَفْظِ الْحَالِ كَالأَوَّلِ.

وَإِذَا عُدِّيَتِ الْفِعْلُ إِلَى مَفَاعِيلِهِ الثَّلَاثَةِ وَظَرْفِيهِ وَالْمَفْعُولِ لَهُ وَمَصْدَرِهِ وَجِئْتُ مَعَهُ بِالْفِعْلِ الثَّانِي عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ فَتَقُولُ فِي مُحْتَارِ قَوْلِ الْبَصَرِيِّ : أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي زَيْدٌ عَمَرًا ضَاحِكًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَكَ تَهْدِيًا إِعْلَامًا ، فَتُحَذَفُ مَعْمُولَاتُ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ وَلَا تَضُمُّهَا لَا مُتَقَدِّمَةٌ وَلَا مُتَأَخِّرَةٌ عَلَى أَصَحِّ الْمَذَاهِبِ ، وَهِيَ فِي هَذِهِ الْحَالِ قَدْ طَابَقَ الدَّالُّ لِلْمَدْلُولِ عَلَيْهِ.

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١٠٨ / ٢.

(٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١٠٨ / ٢.

(٣) الذي ذهب إلى جواز التنازع في الحال هو ابن معطي . انظر الارنشاف : ٩٨ / ٢ ، والأشموني : ١٠٨ / ٢.

وتقول في مختار قول الكوفيين : أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمَنِي إِيَّاهُ إِيَّاهُ فِيهِ إِيَّاهُ إِيَّاهُ
 زَيْدًا عَمْرًا ضَاحِكًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلَفَكَ تَهْذِيئًا إِعْلَامًا ، هكذا مثل هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي
 إِعْمَالِ الْأَوَّلِ صَاحِبِ الشَّامِلِ فَأَضْمَرَ الْمَفْعُولَ مِنْ أَجَلِهِ الَّذِي هُوَ تَهْذِيئًا يَقُولُهُ : إِيَّاهُ .

وَهَذَا لَيْسَ بِصَوَابٍ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ مِنْ أَجَلِهِ إِذَا أَضْمَرَ جُرَّ بِاللَّامِ ، وَلَا يَجُوزُ
 نَصْبُهُ وَهُوَ ضَمِيرٌ ، إِنَّمَا يَنْصَبُ وَهُوَ لَفْظُ الْمَصْدَرِ فَتَقُولُ : جِئْتُكَ إِكْرَامًا ، أَمَّا إِذَا
 أَضْمَرَ فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْوَصُولِ إِلَيْهِ بِحَرْفٍ فَلَوْ قُلْتَ : الْإِحْسَانُ جِئْتُكَ إِيَّاهُ ،
 لَمْ يَجَزْ بَلْ تَقُولُ : جِئْتُكَ لَهُ .

﴿ هَذَا بَابُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ ﴾^(١)

١٣٦ / يعنون بالمطلق : الْمَصْدَرُ الَّذِي يَتَكَلَّمُ فِيهِ هُنَا ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُطْلَقًا لِغَدَمِ تَقْيِيدِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مَفْعُولٌ بِهِ ، وَمَفْعُولٌ فِيهِ ، وَمَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ ، وَمَفْعُولٌ مِنْهُ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَفْعُولَاتِ الْأَرْبَعِ مُقَيَّدٌ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :^(٢)

الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُومٍ الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

الْمَشْهُورُ أَنَّ مَذْلُومَ الْفِعْلِ الصَّنَاعِيِّ مَصْدَرٌ وَزَمَانٌ ، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَيْهِمَا بِالمُطَابَقَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا تَمَامٌ مُسَمًّى الْفِعْلِ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا بِالتَّضْمِينِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جُزْءٌ مُسَمَّاءُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ جِهَتَا التَّضْمِينِ ، فَدَلَّاهُ عَلَى الْمَصْدَرِ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ حُرُوفِهِ وَدَلَّاهُ عَلَى الزَّمَانِ بِهَيْئَتِهِ وَبَنِيَّتِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبَ " دَلَّ عَلَى الضَّرْبِ وَالزَّمَانِ الْمَاضِي مُطَابَقَةً ، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَضْمُنًا وَدَلَّاهُ عَلَى الْمَكَانِ وَعَلَى الْفَاعِلِ التَّزَامِ.

وَدَلَّاهُ لَفْظَ الْمَصْدَرِ عَلَى مَعْنَاهُ دَلَّالَةٌ إِطْلَاقٍ ، وَدَلَّالَةٌ الْفِعْلِ عَلَى الْمَصْدَرِ دَلَّالَةٌ تَقْيِيدٍ ، وَالْمَصْدَرُ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ دَلَّالَةٌ التَّزَامِ ، وَالْفِعْلُ يَدُلُّ دَلَّالَةً تَضْمِينٍ كَمَا بَيَّنَّاهُ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ ؛ لِأَنَّا وَجَدْنَاهُ تَغْيِيرُ صَيغَتِهِ لِاخْتِلَافِ أَرْزَمَتِهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ الْحَالَ قُلْتَ : " يَضْرِبُ " فَقَدْ اخْتَلَفَتْ أَبْنِيَّتُهُ لِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ.

(١) العنوان غير موجود في نسخة الرباط.

(٢) لَمْ يَشِرِ الشَّارِحُ فِي كُلِّ مِنَ النِّسَخَتَيْنِ إِلَى أَنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ.

وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ بَيِّنَتِهِ عَلَى الزَّمَانِ ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ مَاضٍ أَوْ غَيْرِ مَاضٍ ، فَيَنْجَرُّ مَعَ الْحَدَثِ الْمَاضِي الزَّمَانُ الْمَاضِي وَمَعَ غَيْرِ الْمَاضِي غَيْرُ الْمَاضِي^(١).

وَلِذَلِكَ وَجَدْنَاهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلزَّمَانِ فَلَوْ كَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ بِالْبَيِّنَةِ لَمَا تَخَلَّفَتْ عَنْهُ ، وَمِمَّا جَاءَ فِيهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : خَلَقَ اللَّهُ الزَّمَانَ ، فَبَيِّنَةٌ : " خَلَقَ " لَا تُدَلُّ عَلَى الزَّمَانِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ دَلَّتْ عَلَيْهِ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ خَلَقَ الزَّمَانَ فِي زَمَانٍ مَاضٍ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ ، بَلْ خَلَقَ الزَّمَانَ وَلَا زَمَانَ.

وَقَوْلُ النَّاطِمِ : " الْمَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُولِي الْفِعْلِ " يَقْتَضِي وَجُودَ فِعْلٍ ، وَأَنَّ لَهُ مَذْلُولَيْنِ وَأَنَّ الْمَصْدَرَ اسْمٌ لِغَيْرِ الزَّمَانِ ، وَهُوَ الْحَدَثُ ، وَهَذَا لَيْسَ بِجَامِعٍ لِلْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ الْمَصَادِرِ / ١٣٧ الَّتِي لَا أَعْمَالُ لَهَا مِثْلُ الْأُمُومَةِ فَإِنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ فَيَكُونُ أَحَدَ مَذْلُولِيهِ.

وَقَوْلُهُ : " مِنْ مَذْلُولِي الْفِعْلِ " يَبَيِّنُ أَنَّ الْفِعْلَ لَهُ مَذْلُولَانِ : مَصْدَرٌ وَزَمَانٌ ، وَقَدْ وَجَدْنَا أَعْمَالًا لَا مَصَادِرَ لَهَا ، إِنَّمَا لِمُضَارَعَتِهَا الْحُرُوفُ كَنِعْمَ وَبِئْسَ وَفِعْلٍ التَّعَجُّبِ ، وَإِنَّمَا لِكُونِهَا حَرْفًا فِي الْحَقِيقَةِ لَكِنْ تَسَامَحَ النَّحْوِيُّونَ فِي تَسْمِيَتِهَا أَعْمَالًا كَلَيْسَ وَعَسَى^(٢) ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِمَا مَا يَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ وَلَا عَلَى زَمَانٍ ، وَإِنَّمَا لِمُلَازِمَةِ حَرْفِ التَّنْفِي أَوْ شَبْهِهِ لَهَا ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَصَرَّفَتْ فِيهَا بِمَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ نَحْوُ : مَا زَالَ وَلَا يَزَالُ فَلَا يَصِحُّ الْمَصْدَرُ مِنْهُمَا وَلَا مِنْ أَخَوَاتِهِمَا.

(١) راجع في هذا : الفعل زمانه وأبينته ، د . إبراهيم السامرائي : ٢٣ - ٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٨٠ / ٢ .

(٢) أما ليس فقد قال بحرفيتها أبو علي الفارسي قياساً على ما النافية كما أن معناها النفي والنفي معنى في الأشياء ، وأما عسى فقد قال بحرفيتها بعض الكوفيين قياساً على لعلى ، كما أن معناها الترجي وهو معنى أيضاً في الإسناد.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : ^(١)

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ يُصَبُّ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ التَّخَبُّ

الْمَصْدَرُ يَنْتَصِبُ بِمَصْدَرٍ مِثْلَهُ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمَرًا الضَّرْبُ الشَّدِيدُ ، وَيَفْعَلُ نَحْوُ : قَمْتُ قِيَامًا ، وَبُوصِفِ نَحْوُ : أَتَيْتُ قَائِمًا قِيَامًا ، وَأَتَيْتُ مَضْرُوبًا ضَرْبًا ^(٢) ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ الْمَصْدَرُ إِنَّمَا يَنْتَصِبُ بِالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ مَعًا ، وَيَعْنُونَ بِالْفِعْلِ أَوْ مَا جَرَى مَحْرَاهُ.

وَقَوْلُ النَّاطِلِ : " وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ التَّخَبُّ " أَيُ : الْمُخْتَارُ أَنَّ الْمَصْدَرُ أَصْلٌ لِلْفِعْلِ وَالْوَصْفِ ، وَأَنْهُمَا فَرْعَانِ مُشْتَقَانِ مِنْهُ ، وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ النَّاطِلُ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ^(٣) ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ ، وَالْوَصْفُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ ^(٤).

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْفِعْلُ ^(٥) ، وَأَنَّ الْمَصْدَرَ فَرْعٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ ^(٦) ، وَذَهَبَ ابْنُ طَلْحَةَ ^(٧) مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ بِنَفْسِهِ

(١) لم يشر الشارح في كل من السختين إلى أن هذا هو قول ابن مالك.

(٢) ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : { وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا } (النساء : ١٦٤) وقوله : { فَإِنْ جَاءَتْكُمْ جَرَائِزُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا } (الإسراء : ٦٣) وقوله : { وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا } (الذاريات : ١).

(٣) ابن يعيش : ١ / ١١٠ ، وأسرار العربية : ١٧١ - ١٧٣ ، وينظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٠٢ ، والإنصاف : ١ / ٢٣٧ - ٢٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٧٨ - ١٨٠.

(٤) ابن يعيش : ١ / ١١٠ ، ١١١ ، وينظر الإنصاف : ٢٣٩ وفيه تعليقات كثيرة لأصالة المصدر.

(٥) أسرار العربية : ١٧٣ ، وينظر ابن يعيش : ١ / ١١٠ ، والارتشاف : ٢ / ٢٠٢.

(٦) الباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٢٦٠ ، الإنصاف : ٢٣٩ وفيه تعليقات كثيرة لأصالة الفعل.

(٧) محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة توفي (٥٤٥هـ) بنظر بغية الوعاة : ١ / ١٢١.

غَيْرُ مُشْتَقٍّ مِنَ الْآخِرِ^(١) ، وَيُسْتَدَلُّ لَهُ بِأَنَّا وَجَدْنَا مَصَادِرَ لَا أَفْعَالَ لَهَا كَالْأُمُومَةِ ،
وَأَفْعَالًا لَا مَصَادِرَ لَهَا نَحْوُ : لَيْسَ وَعَسَى ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ
وَالْكُوفِيِّينَ ضَرُورَةً أَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَصْلًا وَالْآخَرُ فُرْعًا لَمَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا دُونَ
الْآخَرِ ، وَقَدْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَدَلَّ عَلَى عَدَمِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْفُرْعَانِيَّةِ^(٢) ، وَهَذِهِ
الْمَذَاهِبُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بِالِاشْتِقَاقِ لِلنَّاسِ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ :

الْمَشْهُورُ أَنَّ بَعْضَ الْكَلَامِ مُشْتَقٌّ وَبَعْضُهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ هَذَا مَذْهَبُ أَئِمَّةِ الْبَصْرِيِّينَ
وَالْكُوفِيِّينَ كَالْخَلِيلِ وَسَيُوبَةَ وَأَبِي عَمْرٍو وَأَبِي الْخَطَّابِ وَعِيسَى بْنِ عَمْرٍو وَالْأَصَمِّيَّ
وَأَبِي زَيْدٍ وَأَبِي عُبَيْدَةَ وَالْجَرْمِيَّ وَقَطْرِبَ وَالْمَازِنِيَّ وَالْمُبَرِّدَ وَالرَّجَّاجَ وَالْكِسَائِيَّ وَالْفَرَّاءَ
وَالشَّيْبَانِيَّ وَابْنَ الْأَعْرَابِيِّ وَتَعَلَّبَ.

وَمَذْهَبُ طَائِفَةٍ مِنْ مُتَأَخِّرِي أَهْلِ اللَّغَةِ إِلَى أَنَّ الْكَلِمَ كُلَّهَا مُشْتَقَّةٌ ، وَقَدْ ذَكَرَ
أَنَّ الرَّجَّاجَ كَانَ يَذْهَبُ هَذَا الْمَذْهَبَ وَأَنَّ سَيُوبَةَ كَانَ يَرَاهُ ، وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ
إِلَى أَنَّ الْكَلِمَ كُلَّهَا أَصْلٌ وَلَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ اشْتَقَّ مِنْ غَيْرِهِ.^(٣)

قوله :

تَوَكِيدًا أَوْ تَوْعَا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدُ كَسْرَتُ سَيَرَتَيْنِ سَيَرِ ذِي رَشْدُ

يَقُولُ : إِنَّ الْمَصْدَرَ يَأْتِي تَأْكِيدًا نَحْوُ : شَرَبْتُ شَرْبًا ، وَيَأْتِي تَوْعَا نَحْوُ :
يَمْشِي الْمَرْطَى وَيَدْعُو الْحَقْلَى ، وَيَشْتَمِلُ الصَّمَاءُ^(٤) ، وَيَأْتِي عَدَدًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ
ضَرْبَتَيْنِ ، وَنَقُولُ : الْمَصْدَرُ مُبْتَهَمٌ وَمُخْتَصَرٌ ، الْمُبْتَهَمُ هُوَ الَّذِي لَا يُفِيدُ إِلَّا مَا أَفَادَهُ

(١) ارتشاف الضرب : ٢٠٣ / ٤ ، توضيح المقاصد للمرادي : ٧٦ / ٢ .

(٢) الأشموني بحاشية الصبان : ١١٢ / ٢ ، وينظر شرح ابن عقيل : ١٧١ / ٢ ، والارتشاف : ٢ / ٢٠٢ .

(٣) انظر التذييل والتكميل (باب المفعول المطلق) .

(٤) أما المرطى فهي ضرب من العدو ، وأما الجفلى فهي دعوة الناس عامة إلى الطعام ، وأما
اشتغال الصماء فهو أن تجل جسدك بثوبك .

الفعل وهو التوكيدي ، والمختص إما بعد نحو : ضربة ، وإما بكونه اسماً يخص نوعاً للفعل نحو : القهقري ، وإما بالالف واللام نحو : الضرب ، وإما بالإضافة نحو : ضرب شرطي ، وإما بالصفة نحو : ضربت ضرباً شديداً .

ثم المصدر التوكيدي على قسمين :

أحدهما : من لفظ الفعل ، والآخر : من غير لفظه .

فالأول جار وغير جار ، الجاري نحو : ضربت ضرباً ، ولا خلاف أنه منصوب بالفعل المؤكد به ^(١) إلا ما ذهب إليه ابن الطراوة أنه منصوب بفعل نسمة لا يجوز إظهاره أي : فعلت ضرباً ^(٢) ، وإلا ما ذهب إليه السهيلي أنه منصوب بضربت أخرى مضرة لا يجوز إظهارها ^(٣) .

١٣٨ / وغير الجاري إما أن يكون في معنى الجاري نحو : تزاوجوا ازدواجاً ، وازدوجوا تزاوجاً ، أو لا يكون في معناه نحو : ^(٤) {أثبتكم من الأرض نباتاً} وقد نص سيوطه على أن أثبت نباتاً يقدر له فعل ، أي : ثبت ^(٥) .

وأجاز الأخفش فيه وجهين ، أحدهما : هذا ، والآخر : نصبه بأثبت ، وظاهر مذهبه في : " تزاوجوا ازدواجاً " أنه منصوب بالفعل الأول لموافقته في اللفظ والمعنى ^(٦) ، وأبو عثمان يرى في جميع ما تقدم أنه منصوب بالفعل الظاهر ^(٧) .

(١) الباب : ١ / ٢٦٢ .

(٢) قاله أبو حيان في الارتشاف : ٢ / ٢٠٢ .

(٣) نتائج الفكر للسهيلي : ٢٧٥ ، وينظر الارتشاف : ٢ / ٢٠٢ ، والهمع : ١ / ٢٨٧ ، قال أبو حيان : وهذان المذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك .

(٤) من الآية : ١٧ من سورة نوح .

(٥) الكتاب لسيوطه : ٤ / ٨١ .

(٦) انظر الارتشاف : ٢ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(٧) انظر الارتشاف : ٢ / ٢٠٣ وقد نسب ابن يعيش إلى المرد والسيرافي وأكثر النحويين . انظر ابن يعيش : ١ / ١١٢ ثم قال : ومذهب أبي عثمان المازني هو المختار .

والْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ عَلَى قِسْمَتَيْنِ : ظَاهِرٌ نَحْوُ : قَعَدْتُ جُلُوساً ، وَالْعَامِلُ فِيهِ عِنْدَ سَيِّوَتِهِ : " جَلَسَ " مُضْمَرَةٌ^(١) ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ الْوَجْهَيْنِ ، وَأَبُو عَثْمَانَ يَنْصِبُهُ بِـ : " قَعَدْتُ "^(٢) وَغَيْرُ ظَاهِرٍ وَهُوَ الْمُضْمَرُ ، وَالْمُبْهَمُ نَحْوُ : قَعَدْتُه وَضَرَبْتُه زَيْدًا ، وَضَرَبْتُ ذَاكَ وَقَعَدْتُ ذَاكَ ، وَهُوَ مَطْرَدٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ ، وَنَصِبُهُ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ^(٣).

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : لَا يُكْنَى عَنِ الْمَصْدَرِ وَهُوَ آلَةٌ لِلْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَكِّدُ الْفِعْلَ بِلَفْظِهِ ، أَوْ يَدُلُّ عَلَى قَلَّةِ الْفِعْلِ وَكَثْرَتِهِ وَتُقْصَانِهِ وَزِيَادَتِهِ ، وَمَا يَظْهَرُ فِيهِ هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَّا وَهُوَ ظَاهِرٌ غَيْرُ مَسْتَوٍ ، وَلَا مَكْنِيٍّ عَنْهُ ، فَإِنْ جُعِلَ اسْمًا وَأُرِيلَ عَنْ طَرِيقَةِ التَّوَكِيدِ ، فَقِيلَ : قَامَ عَبْدُ اللَّهِ قِيَامًا حَسَنًا ، كُنِيَ عَنْهُ عَلَى هَذِهِ السَّبِيلِ وَجَرَتْ كُنَايَتُهُ مَخْرَجِي كُنَايَةِ الْمَفْعُولِ فَقِيلَ : قَامَهُ زَيْدٌ.

وَوَضَّاهُ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ مُخَالَفَةً مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّ مِنْ أَقْسَامِ الْمَصْدَرِ التَّوَكِيدِيَّ قِسْمًا غَيْرَ ظَاهِرٍ وَهُوَ الْمُضْمَرُ وَالْمُبْهَمُ ، وَأَنَّهُ يُكْنَى عَنِ الْمَصْدَرِ التَّوَكِيدِيَّ وَيُشَارُ إِلَيْهِ. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ فِي نَحْوِ : أَقْبَلَ زَيْدٌ رَكْضًا ، وَجَاءَ سَعْيًا أَنَّ الْمَصْدَرَ هُنَا عَلَى بَابِهِ يُؤَكِّدُ بِهِ الْفِعْلَ وَتَقْدِيرُهُ : رَكَضَ رَكْضًا ، وَسَعَى سَعْيًا ، وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ هُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، التَّقْدِيرُ : رَاكِضًا وَسَاعِيًا^(٤).

(١) نص على ذلك ابن يعيش في شرحه للمفصل : ١ / ١١٢ ، ونسبه أبو حيان في الارتشاف إلى الجمهور : ٢ / ٢٠٣.

(٢) وحيث أنه لما كان في معناه تعدى إليه . التذيل والتكميل (باب المفعول المطلق) ، وهو مذهب ابن جني في اللع : ١٠٢ . تحقيق حامد المؤمن ، وانظر ثلاثة مذاهب في الباب للعكبري : ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥.

(٣) قال أبو حيان : والظاهر من كلام المصنف (ابن مالك) أن المصدر الجاري وغير الجاري والذي من لفظ الفعل ومن غير لفظه ينتصب بنفس الفعل الظاهر.

(٤) المذاهب ثلاثة : مذهب الكوفيين وهو واضح من الشرح ومذهب البصريين وهو واضح أيضاً ، ومذهب الأخفش والمرد من البصريين أن الفعل منصرب على المصدرية بفعل محذوف والجملة حال.

وأما المَعْدُودُ فنحو : قُمْتُ قَوْمَتَيْنِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ ، وَأَمَّا مَا فِي مَعْنَاهُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ سَوْطًا ، وَضَرَبْتُ مَقْرَعَةً وَعِشْرِينَ عَصًا ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ اتَّصَبَ نَصَبَ الْمَصْدَرِ ، فَمِنَ النُّحُوَيْنِ مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ : ضَرْبَةً سَوْطٍ وَضَرْبَةً مَقْرَعَةٍ^(١) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَأَوَّلُهُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبًا يَسِيرًا أَوْ شَدِيدًا^(٢).

وَأَمَّا التَّوْعِي كَقَعَدَ الْقَرْفَصَاءُ فَمِنْ نَصْبِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ^(٣) :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ.

الثَّانِي : بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهَا وَإِنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ.

الثَّالِثُ : جَعَلَهُ وَصْفًا أَيْ : الْقَعْدَةُ الْقَرْفَصَاءُ^(٤).

وَأَمَّا الْمَعْرِفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ تَارَةً يَكُونُ تَعْرِيفَ جِنْسٍ نَحْوُ : جَلَسْتُ الْجُلُوسَ ، يُرِيدُ بِهِ الْجِنْسَ وَتَعْنِي الْكَثْرَةَ ، وَجَلَسْتُ لَا يَفْهَمُ مِنْهُ الْكَثِيرُ إِذْ يَكُونُ لِلْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ ، وَتَارَةً يَكُونُ تَعْرِيفَ عَهْدٍ ؛ أَيْ : الْجُلُوسَ الَّذِي تُعْرِفُ.

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : لَا يَحُوزُ أَنْ تَدْخُلَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَهُوَ مُفْرَدٌ ، فَخَطَأً أَنْ تَقُولَ : قَامَ زَيْدٌ الْقِيَامَ ، وَقَعَدَ الْقُعُودَ ، فَإِنْ نَعَتْ جَازَ الْكَلَامُ وَاسْتَقَامَ ، فَقِيلَ : قَامَ زَيْدٌ الْقِيَامَ الْحَسَنَ.

(١) ابن يعيش : ١ / ١١٢ ، وانظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١ / ٣٢٤.

(٢) وذلك في قولك : ضرب زيد عمراً شديداً أصله : ضرباً شديداً فحذف المصدر وأقيمت الصفة مقامه.

(٣) هو ما قاله الصكري في الباب : ١ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، والقول الثاني عزاه ابن يعيش في شرحه للمفصل : ١ / ١١٢ إلى المبرد ، والقول الثالث عزاه الرضي في شرح الكافية إلى الكوفيين : ١ / ٣٠٠ تعليق : يوسف عمر.

(٤) أبطله في التذييل والتكميل فقال : ليس يجيد لأنه يلزم منه حذف الموصوف وجوباً ولا يوجد في لسان العرب موصوف يجب حذفه.

وَأَمَّا الْمُضَافُ فَنَحْوُ : ضَرَبْتُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصِّ ، وَضَرَبَ فُلَانٌ ضَرْبَ غَرِيَةِ
الْإِبِلِ ، وَفِيهِ مَعْنَى التَّشْبِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ^(١) { فَأَخَذْنَا هُمْ أَخْذَ عَزِيرٍ مُّقْتَدِرٍ } أَيِ : أَخَذًا
شَدِيدًا.

وَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ ، فَضَرْبًا مَصْدَرٌ لِمَضْرُوتٍ ، فَإِنْ
قُلْتَ : ضَرَبْتُ مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ فَسَيُؤَيِّدُ بِمَنْصِبٍ : " مِثْلَ " عَلَى الْحَالِ ، وَكَسَدَلِكِ
الْصِفَةِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ شَدِيدًا ، أَوْ سَرِيعًا ، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهَا ، وَقِيلَ :
بِفِعْلِ آخَرٍ ، أَيِ : أَوْقَعُهُ مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ وَأَوْقَعَهُ شَدِيدًا أَوْ أَوْقَعَهُ سَرِيعًا ، وَقِيلَ فِي
ذَلِكَ كَلِمَةٌ : أَنَّهُ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ؛ أَيِ : ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ ، وَضَرْبًا
شَدِيدًا وَسَرِيعًا سَرِيعًا.

فَإِنْ قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ ، فَسَيُؤَيِّدُ لَا يَجْعَلُ : " ضَرْبَ الْأَمِيرِ " حَالًا
لأنه معرفة ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَصْدَرِ النَّوْعِيِّ ^(٢) ، وَقَالَ قَوْمٌ هُوَ عَلَى حَذْفِ مِثْلِ قَبِيحٍ
: ضَرْبَ الْأَمِيرِ مَصْدَرًا ، وَالْمَصْدَرُ يَكُونُ نَكْرَةً وَمَعْرُفَةً.

وَأَمَّا الْمُوصُوفُ فَنَحْوُ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا ، وَمِنَ الْجَارِيِّ مَجْرَاهُ : /
١٣٩ ضَرَبْتُ أَيَّ ضَرْبٍ ، وَكُلَّ ضَرْبٍ ، وَأَشَدَّ ضَرْبٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : ضَرْبًا أَيَّ ضَرْبٍ
وَضَرْبًا كُلَّ ضَرْبٍ ، وَضَرْبًا أَشَدَّ ضَرْبٍ ، وَيَجِيءُ فِيهِ مَذْهَبُ سَيُؤَيِّدُ أَنَّهُ حَالٌ إِذَا كَانَ
نَكْرَةً وَمَصْدَرًا نَوْعِيًّا إِذَا كَانَ مَعْرُفَةً ^(٣) ، وَمَذْهَبُ غَيْرِهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ نَكْرَةً نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ
مَحْذُوفٍ ^(٤).

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٤٢ مِنْ سُورَةِ الْقَمَرِ.

(٢) قَالَ سَيُؤَيِّدُ : " وَمِثْلُهُ : سِيرَ عَلَيْهِ سِرَ الرِّيدِ وَإِنْ وَصَفْتَ عَلَى هَذِهِ لَمْ يَغْيِرْهُ الْوَصْفُ كَمَا لَمْ
يَغْيِرْ الْوَصْفُ مَا كَانَ حَالًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي السِّرِّ إِذَا كَانَ حَالًا " .
الْكِتَابُ لِسَيُؤَيِّدٍ : ٢٣١ / ١ .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ لِسَيُؤَيِّدٍ : ٢٣١ / ١ .

(٤) مَلْخَصُهُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ شَدِيدًا أَوْ ضَرَبْتُ أَيَّ ضَرْبٍ أَوْ كُلَّ ضَرْبٍ إِمَّا أَنْ تَجْعَلَهُ
مَنْوَلًا مُطْلَقًا أَوْ نَائِبًا عَنْهُ أَوْ تَجْعَلَهُ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ أَيَّ ضَرْبًا شَدِيدًا .

﴿ما ينوب عن المفعول المطلق﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجَدِّ كُلِّ الْجَدِّ وَافْرَحِ الْجَدَلِّ

يَقُولُ : إِنَّهُ يَنْوِبُ عَنِ الْمَصْدَرِ مَا دَلَّ عَلَى الْمَصْدَرِ نَحْوُ : " كُلُّ " فَإِنَّهُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَصْدَرِ أَغْرَبَ مَصْدَرًا ، وَكَذَلِكَ : الْجَدَلُّ نَابَ عَنِ الْفَرَحِ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْجَدَلَّ هُوَ الْفَرَحُ وَالسُّرُورُ فَهُوَ مَصْدَرٌ لِقَوْلِهِ : " اْفْرَحْ " مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَيَجِيءُ فِيهِ الْخِلَافُ الَّذِي سَبَقَ فِي الْعَامِلِ النَّصْبِ فِي نَحْوِ : قَعَدَ جُلُوسًا .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :^(١)

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحْدٍ أَبَدًا وَتَنٍّ وَاجْمَعٍ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا^(٢)

الْمُؤَكَّدُ لَا يُشَى وَلَا يُجْمَعُ ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ يَدُلُّ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ ، وَهُوَ تَوْكِيدٌ لِلْفِعْلِ وَمَدْلُولٌ لِلْفِعْلِ - أَيْضًا - جِنْسٌ وَلِذَلِكَ لَا يُشَى الْفِعْلُ وَلَا يُجْمَعُ ، فَإِذَا قُلْتُ : قُمْتُ قِيَامًا فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : قُمْتُ قُمْتُ .

وَقَوْلُ النَّاطِمِ : " وَتَنٍّ وَاجْمَعٍ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا " يَقُولُ : غَيْرُ التَّوْكِيدِ وَهُوَ مَا كَانَ لِلْعَدَدِ وَبَيَانِ التَّوَجُّعِ يَحُورُ إِفْرَادُهُ وَتَثْنِيَّتُهُ وَجَمْعُهُ ، أَمَّا مَا كَانَ لِلْعَدَدِ فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً وَضَرَبَتَيْنِ وَضَرَبَاتٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ تَثْنِيَةِ الَّذِي هُوَ مَعْدُودٌ ، وَيُسَمَّى مَعْدُودًا .

وَأَمَّا مَا كَانَ لِبَيَانِ النُّوعِ فَاخْتَلَفُوا فِي تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ وَأَنَّهُ مَتَى اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ حَازَ أَنْ يُشَى وَيُجْمَعُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي أَلْسِنَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ.^(٣)

(١) لَمْ يَشِرِ الشَّارِحُ فِي كُلِّ مِنَ النُّسخَتَيْنِ إِلَى أَنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ .

(٢) هَذَا الْبَيْتُ سَقَطَ فِي نَسْخَةِ مِصْرَ .

(٣) هُوَ مَا قَالَهُ الْعَكْبَرِيُّ فِي الْبَابِ : ١ / ٢٦٤ ، وَانْظُرْ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢ / ١٨٠ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا يَحُوزُ أَنْ يُكْنَى وَلَا يُجْمَعُ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ وَهُوَ ظَاهِرُ
كَلَامِ سَيَبويه ، قال سيبويه : وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ ؛ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ
مَصْدَرٍ يُجْمَعُ كَالْأَشْفَالِ وَالْعُقُولِ وَالْأَلْبَابِ وَالْحُلُومِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ الْفِكْرُ
وَالنَّظَرُ وَالْعِلْمُ . انتهى .^(١)

فَلَمْ يَعْتَدْ سَيَبويه يَقُولُ النَّاسُ الْأَفْكَارَ وَالْعُلُومَ ، بَلْ نَصَّ عَلَى أَنَّكَ لَا تُجْمَعُ
الْفِكْرُ وَالْعِلْمُ ؛ لِأَنَّ الْحِجَةَ عِنْدَهُ إِنَّمَا هُوَ فِي اسْتِفْعَالِ الْعَرَبِ لَا فِي اسْتِفْعَالِ
الْمَوْلَدِينَ ، وَسَبَبُ الْمَنْعِ مِنْ تَثْنِيهِ مَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ هُوَ الَّذِي مَنَعَ الْمَصْدَرَ الَّذِي
لِلتَّوَكُّيدِ مِنْ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَمَا يَقَعُ عَلَى الْأَحَادِ يَقَعُ عَلَى الْأَنْوَاعِ ، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ
الْأَجْنَاسِ فَلَوْ جَاءَ مِثْلُ الْعُسُولِ لَمْ يَقَسَّ عَلَيْهِ ، وَإِلَى هَذَا كَانَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ
يَذْهَبُ^(٢) وَصَحَّحَهُ بَعْضُ شُيُوخِنَا .

وَقَوْلُ النُّحَوِيِّينَ : إِنَّ الْمَصْدَرَ يَخْتَلِفُ أَنْوَاعُهُ^(٣) كَلَامٌ غَيْرٌ مُحَرَّرٌ ، فَإِنَّهُ لَا
يَخْتَلِفُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ حَرَكَاتُ الْفَاعِلِينَ ، وَالْحَرَكَاتُ مُمَثِّلَةٌ لِذَوَاتِهَا
لِكِنَّ الْاِخْتِلَافَ يَرْجِعُ إِلَى مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الْأَفْعَالُ لَا إِلَى أَنْفُسِ الْمَصَادِرِ .

فروع :

ضَرَبْتُ ضَرْبًا ضَرْبَتَيْنِ يَصِحُّ ذَلِكَ وَيَكُونُ : " ضَرْبَتَيْنِ " بَدَلًا مِنْ ضَرْبًا ؛ لِأَنَّ
ضَرْبًا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ لِلْمُفْرَدِ وَالْمُتَنَّى وَالْمَجْمُوعِ ، فَالِإِبْدَالُ مِنْهُ يُعَيِّنُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ
ضَرْبَتَانِ ، وَالبَدَلُ مُبَيِّنٌ مَا أَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ بِقَوْلِهِ : ضَرْبًا .

فَإِنْ قُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ ضَرْبًا لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ فَإِنْ وَصَفْتَ ضَرْبًا صَحَّ ذَلِكَ
سَوَاءً أَقَدَّمْتَهُ فَقُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا ضَرْبَتَيْنِ أَمْ أَخَّرْتَهُ فَقُلْتَ : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ
ضَرْبًا شَدِيدًا .

(١) الكتاب لسيبويه : ٦١٩ / ٤ .

(٢) هو أبو علي الشلوين ، انظر الارتشاف : ٢ / ٢٠٥ ، والتصريح : ١ / ٣٢٩ ، والأشعري :

١١٥ / ٢ .

(٣) هو ما قاله العكبري في الباب : ٢٦٤ / ١ .

﴿حذف عامل المصدر﴾

قوله :

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعُ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلِ مُتَسَعٍ

يَقُولُ : يَمْتَنِعُ حَذْفُ الْعَامِلِ فِي الْمُؤَكَّدِ ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّوَكُّيدَ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِتَقْرِيرِ السَّابِقِ / ١٤٠ وَتَثْبِيتهِ فَطَالَ الْكَلَامُ بِذِكْرِ التَّوَكُّيدِ لِهَذَا الْمَعْنَى فَتَنَافَى الْحَذْفُ ؛ لِأَنَّ مَا يَتَّبِعِي أَنْ يَثْبُتَ وَيَقَرَّرَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْذَفَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي تَوْكِيدِ الْأَسْمَاءِ فَلَا يُحْذَفُ الْمُؤَكَّدُ ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ يَتَنَافَى التَّوَكُّيدَ ، وَقَدْ نُوزِعَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَأَمَّا سِوَى الْمُؤَكَّدِ مِمَّا جَاءَ عَدَدًا أَوْ نَوْعًا فَهُوَ شَبِيهٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ لِإِفَادَتِهِ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى مَذْلُولِ الْعَامِلِ فِيهِ ، وَحَذْفُ عَامِلِ غَيْرِ الْمُؤَكَّدِ عَلَى قِسْمَيْنِ : جَائِزُ الْحَذْفِ وَوَاجِبُهُ ، أَمَّا الْوَاجِبُ فَسَيَأْتِي فِي الْآيَاتِ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْجَائِزُ فَتَحْوِ قَوْلُكَ لِلصَّائِمِ : صَوْمًا مُتَقَبَّلًا ، أَيْ : صُمْتَ صَوْمًا مُتَقَبَّلًا ، وَلِمَنْ قَالَ : أَيْ سِرِّ سِرْتِ ؟ تَقُولُ : سِرًّا سَرِيعًا ، أَيْ : سِرْتُ سِرًّا سَرِيعًا.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَالْحَذْفُ حَتَّمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَتَدَلَا الَّذِي كَانَدَلَا

شَرَعَ فِي ذِكْرِ وَجُوبِ حَذْفِ الْفِعْلِ فَذَكَرَ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ بَدَلًا مِنْ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ وَجِبَ حَذْفُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ ، وَذَلِكَ لِحَوِّ : ضَرْبًا زَيْدًا ، وَأَضْرَبَ زَيْدًا ؟ ، التَّقْدِيرُ : اضْرَبْ ضَرْبًا زَيْدًا ، وَأَضْرِبْ ضَرْبًا زَيْدًا ؟ ، فَحَذَفَ : اضْرِبْ وَأَضْرِبْ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ صَارَ بَدَلًا مِنْهُمَا.

وسَيَأْتِي فِي بَابِ الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي نَاصِبِ الْأِسْمِ بَعْدَ الْمَصْدَرِ ، وَائِنْ يَطْرُدُ نِيَابَةَ الْمَصْدَرِ عَنِ الْفِعْلِ؟ ^(١) ، وَلَمْ يَمَثَلِ النَّاطِمُ إِلَّا بِمَا نَابَ عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ وَهُوَ قَوْلُهُ : كَنَدَلَا الَّذِ كَانَدَلَا ، وَالتَّنْدَلُ خَطْفُ الشَّيْءِ بِسُرْعَةٍ ، وَقَوْلُهُ : " نَدَلَا " هُوَ مِنْ يَنَيْتَ أَنْشَدَهُ سَبِيوَيْهِ وَهُوَ : ^(٢)

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ فَتَدَلَا زُرَيْقُ الْمَالَ تَدَلَّ الثَّعَالِبِ

وَقَوْلُهُ : " اللَّذَّ " يُرِيدُ الَّذِي وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ اللَّذَّ يُقَالُ فِي الَّذِي .

(١) ملخص ما ذكره هناك أنهما مذهبان في ناصب الاسم :

١- سبويه والأخفش وابن السراج والزجاج : أن المصدر منصوب بالفعل المحذوف والاسم المنصوب بالمصدر وقد ورث المصدر العمل الذي كان للفعل .

٢- المبرد والسيارفي : المصدر والاسم منصوبان بالفعل المحذوف ، ثم قال أبو حيان وتطرد نياية المصدر عن الفعل في الأمر والاستفهام ومثل للأمر بالشاهد الآتي .

(٢) البيت من بحر الطويل اختلف في قائله فقييل لحرير (ملحق ديوانه ص ١٠٢١) وقيل للأحوص الأنصاري (ديوانه ص ٣٧ مجيد طراز) ، وقيل لأعشى همدان (الحماسة البصرية ج ٢ ص ٢٦٢) وجاء قبله بيت آخر وهو :

يَمُرُونَ بِالْهَتَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ ذَارَيْنِ بُجْرُ الْحَقَائِبِ

وانظر الشاهد في الإنصاف : ٢٩٣ ، والكتاب : ١ / ٥١١ ، والعيني : ٤٤٣ ، وابن الناطم : ١٠٥ ، وتوضيح المقاصد : ٨٢ / ٢ ، وأوضح المسالك : ٣٨ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ١٧٨ ، والأشعري : ١١٦ / ٢ ، والتصريح : ٣٣١ / ١ .

اللغة : قوله : " بالهتَا " رهو موضع ، بلاد مميم ، قوله : " عِيَابُهُمْ " جمع عيبة وهو ما يجعل فيه الثياب ، قوله : " بجر الحقائق " جمع بجرء وهي الممتلئة ، قوله : " فتدَلَا " التندل النقل والاختطاف ، قوله : " زريق " بالتصغير اسم رجل أو قبيلة .

الاستشهاد فيه : في قوله : " فتدَلَا " إذ التقدير فيه اندل ندلا ؛ كما ذكرنا وهو من قيل المصدر الذي يأتي بدلاً من اللفظ فاعله ؛ كما في قوله تعالى : { فَصَرْبَ الرُّقَابِ } أي : فاضربوا .

وَقَوْلُ الثَّانِي: "مع آت بدلاً من فعله" ظاهر في أنه يكون للمصدر فعل وليس كذلك؛ بل قد يأتي فيما ليس للمصدر فعل كقولهم: بَلَّ زَيْدٌ، في معنى: اترك زَيْدًا، ف: "بَلَّ" لا فعل له؛ لكن له فعل من معناه لا من لفظه وهو: اترك، وكأنك قلت: اترك بَلَّ زَيْدٍ، أي: ترك زَيْد.

وإنما قلنا: إن: "بَلَّ" هنا مصدر وليس باسم فعل كحالها إذا انتصب الاسم بعدها؛ لأن اسم الفعل لا يضاف، وإنما لم يضاف اسم الفعل إلى منصوبه؛ لأنه قوي شبهه بالفعل حتى زعم بعض النحويين أنه فعل والفعل لا يضاف، فكذلك ما قوي شبهه به.

فإن قلت: فإذا قلت بَلَّ زَيْدٌ، فقد ادعيت في: "بَلَّ" أنه مصدر؛ لأن المصدر يضاف إلى مفعوله فكان قبل ذلك منصوباً والإضافة من نصب، وإذا كانت من نصب فلم قلت إنما اسم فعل إذا انتصب ما بعدها؟ وهلا ادعيت أنها مصدر إذا ذاك لثبوت المصدرية لها إذا انجر؟.

فالجواب أنها لو كانت مصدرًا إذ ذاك لم تكن مبنية؛ إذ لا موجب لبنائها ولكانت كغيرها من المصادر المعربة نحو: ضرباً زَيْدًا.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ^(١)

وَمَا لِتَفْصِيلِ كَيْفًا مَّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَمَّا

هَذَا الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِمَّا يَجِبُ فِيهِ حَذْفُ الْعَامِلِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ تَفْصِيلِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ^(٢) {حَتَّى إِذَا أَنْخَسْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَّنَّا بَعْدَ وَإِمَّا

(١) لم يشر الشارح في كل من النسختين إلى أن هذا هو قول ابن مالك.

(٢) من الآية: ٤ من سورة محمد.

فِدَاءٌ { التَّقْدِيرُ : فَإِمَّا تُمْثُونَ مِنَّا وَإِمَّا تَقْدُونَ فِدَاءً ، فَحَذَفَ : " تُمْثُونَ وَتَقْدُونَ " وَهُمَا العاملان في المصدرين. ^(١)

وَقَوْلُهُ : " يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا " حَيْثُ عَرَضَ عَنْ لَنَا الشَّيْءُ ، أَيُ : عَرَضَ ، وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْمَصْدَرِ الْجَائِي فِي التَّفْصِيلِ وَجْهٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنْ يَرْفَعَ الْمَصْدَرُ ، فَلَوْ قُرِئَ : " فَإِمَّا مَنْ بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً " لَجَازَ ذَلِكَ ، وَقَدْ جَوَّزُوا الرُّفْعَ وَالتَّصْبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(٢) {إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا} ؛ لِأَنَّ أَنْ مَعَ الْفِعْلِ بِتَأْوِيلِ ١٤١/ الْمَصْدَرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَإِمَّا التَّعْذِيبَ وَإِمَّا الْإِتِّخَاذَ ، فَإِنْ نُصِبَتْ فَعَلَى إِضْمَارِ الْعَامِلِ ، وَإِنْ رَفَعَتْ فَعَلَى إِضْمَارِ مُبْتَدَأِ ، التَّقْدِيرُ : فَإِمَّا شَأْنُهُمُ التَّعْذِيبُ وَإِمَّا شَأْنُهُمُ الْإِتِّخَاذَ ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ الْخَبَرِ ، التَّقْدِيرُ : فَأَمَّا التَّعْذِيبُ شَأْنُكَ. ^(٣)

ومثلُ هَذَا إِجَازَةٌ سَبِيوِيَّةٌ فِي يَتَّى دَرِيدِ بْنِ الصُّمَّةِ : ^(٤)

فَإِنْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبَتْهَا فَإِنْ جَذَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ٦٠٤٦ / ٩ ، وانظر ابن يعيش : ١١٥ / ١ .

(٢) من الآية : ٨٦ من سورة الكهف .

(٣) مشكل إعراب القرآن : ٤٧ / ٢ ، وانظر ابن يعيش : ١١٥ / ١ .

(٤) البيت من بحر الوافر نسب لدريد بن الصمة في الكتاب لسيبويه : ٢٦٦ / ١ ، وانظر : ٣ /

٣٣٢ ، وشرح المفصل : ١٠١ / ٨ ، والجنح الداني : ٢١٢ ، وتذكرة النحاة : ١٠٩ ،

وخزانة الأدب : ج ١١ ص ٨١ - ٩٣ ، والمجموع : ١٣٥ / ٢ .

والمعنى : يقول لعاذلك : كذبتك نفسك فيما تزعمين من محاولة تخفيف ما أجهد من الحزن عليه فاكذبي نفسك فلما أن أجزع عليه جزعاً فلي العذر في ذلك وإما أن أجمل الصبر إجمالاً فأمدح بذلك ، وإجمال الصبر : أن يصبر الصبر الجميل وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " فإن جذعاً وإن إجمال صبر " قال سيبويه : " فليس قوله :

فإن جذعاً كقوله : إن حقاً وإن كذباً ، ولكنه على قوله تعالى : { فلما منا بعد وإما فداء } ،

لـ قلت : فإن جذع وإن إجمال صبر كان جائزاً كأنك قلت : فلما أمرني جزع وإما إجمال

؛ لأنك لو صححتها فقلت : إما حاز ذلك فيها " . الكتاب لسيبويه : ٢٦٦ / ١ ، ٢٦٧ .

ولو قلتَ : فَإِنْ جَذَعُ وَإِنْ إِجْمَالُ صَبْرٍ ، كَانَ جَائِزاً كَأَنَّكَ قُلْتَ : فَإِمَّا أَمْرِي
جَزَعٌ وَإِمَّا إِجْمَالُ صَبْرٍ .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ : " أَنْ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ فِي { إِمَّا أَنْ تُعَذَّبَ وَإِمَّا
أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا } قَالَ : وَلَوْ رَفَعْتَ لَكَانَ صَوَاباً ، بِمَعْنَى : فَإِمَّا هُوَ كَمَا قَالَ : ^(١)

فَسِيراً فَإِمَّا حَاجَةً تَقْضِيَانِهَا وَإِمَّا مَقِيلَ صَالِحٍ وَصَدِيقٍ

وَهَذَا الْبَيْتُ مِمَّا يُصَحِّحُ إِجَازَةَ سَبِيحَةِ الرَّفْعِ فِي بَيْتِ دَرِيدٍ . ^(٢)

وَأَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ ^(٣) فِي الْآيَةِ : أَنْ تُكُونَ أَنْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ
عَلَى مَا اخْتَارَهُ ثَعْلَبٌ ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ الْبَازِشِ : الْوَجْهُ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ : " إِمَّا "
بِمَنْزِلَةِ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ .

قوله :

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَذٌ نَائِبَ فِعْلٍ لاسمِ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

كَذَا يَعْنِي فِي لُزُومِ الْحَذْفِ لِلْعَامِلِ ، وَقَوْلُهُ : " مُكَرَّرٌ " أَيُّ مَصْنَدَرٍ مُكَرَّرٌ
نَحْوُ : سَيِّراً سَيِّراً ، وَقَوْلُهُ : " وَذُو حَصْرٍ " أَيُّ : وَمَصْنَدَرٍ مَحْضُورٍ نَحْوُ : إِنَّمَا أَنْتَ
سَيِّراً ، وَمَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّراً .

وَقَوْلُهُ : " لاسمِ عَيْنٍ اسْتَنْدَ " قَيْدٌ فِي الْمَحْضُورِ فَقَطْ ، احْتَرَزَ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ
مُسْتَنْدَ لاسمِ مَعْنَى ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ فِيهِ نَحْوُ : إِنَّمَا سَيِّرُكَ سَيِّرُ الْبَرِيدِ ، وَمَا سَيِّرُكَ
إِلَّا سَيِّرُ الْبَرِيدِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَ الْحَذْفُ إِذَا كَرَّرْتَهُ أَوْ حَصَرْتَهُ كَمَا قَدَمْنَا ؛ لِأَنَّ الثَّانِي فِي

(١) البيت من بحر الطويل لم أعثر له على مراجع أو قائل وشاهده رفع حاجة ومقيل وما عطف
عليه على تقديره خيراً مبتدأ محذوف والتقدير : فلما الأمر حاجة وإما الأمر مقيل .

(٢) الكتاب لسبويه : ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٣) المسائل البغداديات : ٣١٩ ، ٣٢٧ .

التَّكْرَارِ كَأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْفِعْلِ وَعُومِلَ الْمَحْصُورُ مَعَ الْمَكْرَرِ لِمَا فِي الْخَصَرِ مِنَ التَّوَكِيدِ الْقَائِمِ مَقَامَ التَّكْرَارِ ، وَيَجُوزُ رَفْعُ الْمَصْدَرِ الْمَكْرَرِ وَالْمَحْصُورِ فَتَقُولُ : أَنْتَ سَيِّرٌ سَيِّرٌ ، وَمَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرٌ ، وَذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْمُبَالَغَةِ ؛ كَمَا قَالَ :^(١)

تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

وَإِذَا قَالُوا : زَيْدٌ سَيِّرٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا سَيِّرٌ ، فَهُوَ إِمَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ؛ أَيْ : ذُو سَيِّرٍ ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ اسْمُ الْفَاعِلِ ، أَيْ : سَائِرٌ ، وَإِمَّا أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ السَّيْرِ مُبَالَغَةً وَهَذِهِ الْمَحَامِلُ الثَّلَاثَةُ كُلُّهَا مَحَازٍ.^(٢)

(١) البيت من بحر البسيط وهو للخنساء قيل فيه : هذا البيت من قصيدتها السبابة في رثاء أخيها صخر وهو في الكتاب لسيبويه : ٣٣٧ / ١ ، وينظر ابن يعيش : ١١٥ / ١ ، وانظر الخزانة : ٢٠٧ / ١ ، وابن الشجري : ١٠٦ / ١ تحقيق الطناحي ، وانظر معاني القرآن للأخفش : ١ / ٩٧ ، والمقتضب : ٢٣٠ / ٣ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢٣٠ / ١ ، والخصائص : ٢ / ٢٠٣ ، ٣ / ١٨٩ ، والمختص : ٤٣ / ٢ ، والنصف : ١ / ١٩٧ .
اللغة : اذكرت : تذكرت .

معنى البيت : وصفت الخنساء ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما غفلت عنه رتعت فإذا ذكرته حنت إليه فأقبلت وأدبرت ، فضرته مثلاً لفقدتها أخاها صخرًا .
موطن الشاهد فيه : في قوله : " إقبال وإدبار " حيث يجوز في الإخبار بالمصدر عن اسم العين ، وفيه يقول سيبويه : " وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول من ذلك قول الخنساء : " البيت " فجعلها الإقبال والإدبار مجازاً على سعة الكلام كفولك : نهارك صائم وليلك قائم " . انظر الكتاب لسيبويه : ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، وقال السيرافي : النحويون يقدرون مثل هذا على تقديرين : أحدهما : أن يقدروا مضافاً إلى المصدر ويحذفون كما يحذفون في : وأسأل القرية ، والوجه الثاني : أن يكون المصدر في موضع اسم الفاعل وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأول ، ومما يقوي الثاني أنك تقول : رجل ضخم وعبل ، فتجعلهما في موضع اسم الفاعل وليس بمصدرين لضخم وعبل .

(٢) ابن يعيش : ١ / ١١٥ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: (١)

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ وَغَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ
نَحْوُ لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا وَالثَّانِ كَأَنِّي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا

قَوْلُهُ: " وَمِنْهُ " أَي: مِمَّا يَجِبُ حَذْفُ عَامِلِهِ، وَهَذَا الْمُؤَكِّدُ كَمَا ذَكَرَ عَلَى قِسْمَيْنِ مُؤَكِّدٌ لِنَفْسِهِ وَمُؤَكِّدٌ لِغَيْرِهِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا، وَهُوَ الَّذِي عَنَى يَقُولُهُ: فَالْمُبْتَدَأُ يَعْنِي: فَالْمُبْتَدَأُ فِي كَلَامِي هُنَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ وَغَيْرِهِ، فَبَدَأَ بِالْمُؤَكِّدِ لِنَفْسِهِ وَلَا يَرِيدُ هُنَا يَقُولُهُ فَالْمُبْتَدَأُ الْمُبْتَدَأُ الْإِصْطِلَاحِي الَّذِي يَخْتِاجُ فِيهِ إِلَى خَبَرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ هُنَا.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: " عُرْفًا " اعْتِرَافًا، وَقَدْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: " لَهُ عَلَى أَلْفٍ " فَعُرْفًا يُسَمَّى مُصَدَّرًا مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ وَالْعَامِلُ فِيهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: اعْتَرِفُ لَهُ بِذَلِكَ اعْتِرَافًا.

وَقَوْلُهُ: " الثَّانِي " أَي: الْمُؤَكِّدُ لِغَيْرِهِ نَحْوُ: أَنْتَ ابْنِي حَقًّا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: أَنْتَ ابْنِي يُحْتَمَلُ أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: ابْنِي فِي أَنِّي أَكْرَمُكَ وَأَوْدَكَ، وَالظَّاهِرُ نِسْبَةُ بَنُوتهِ إِلَيْهِ، فَإِذَا قَالَ: حَقًّا فَقَدْ أزالَ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالَ فَحَقًّا يُسَمَّى تَوْكِيدًا لِغَيْرِهِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ / ١٤٢ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ أَحَقُّهُ حَقًّا، فَقَدْ اشْتَرَكَ عُرْفًا وَحَقًّا فِي أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا لِلتَّأَكِيدِ إِلَّا أَنَّ عُرْفًا جَاءَ بَعْدَ جُمْلَةٍ لَا تَحْتَمِلُ الْمَجَازَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: " لَهُ عَلَى أَلْفٍ " صَرِيحٌ فِي الاعْتِرَافِ فَكَأَنَّكَ كَرَّرْتَ الْجُمْلَةَ نَفْسَهَا، وَ: " حَقًّا " جَاءَ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَحْتَمِلُ الْمَجَازَ فَدَفَعَهُ قَوْلُكَ: حَقًّا، وَصَبَّرَ الْجُمْلَةَ نَصًّا بَعْدَ احْتِمَالِهَا، فَهُوَ مُؤَثِّرٌ وَالْمُؤَثِّرُ غَيْرُ الْمُؤَثَّرِ فَسَمِيَ تَوْكِيدًا لِغَيْرِهِ.

(١) لَمْ يَشْرَحِ الشَّارِحُ فِي كُلِّ مِنَ النِّسَخَتَيْنِ إِلَى أَنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ هَذَيْنِ الْمَصْدَرَيْنِ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ قَبْلَهُمَا ،
وَالْأَصَحُّ الْمَنْعُ وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيه ، لَا يُجِيزُ سِيبَوِيهَ غَيْرَ ذِي شَكٍّ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ،
وَأَمَّا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّوَكُّيدِ فِي الْأَسْمَاءِ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ
التَّوَكُّيدُ هُنَاكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ هَذَا هُنَا .

وَقِيلَ : إِنْ امْتِنَاعَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَتَصَرَّفُ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ
أَنْ قَوْلَكَ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ بِمَنْزِلَةِ : أَتَيْتَنُ ذَلِكَ ، فَإِذَا كَانَ الْعَامِلُ لَا يَتَصَرَّفُ لَا يَتَقَدَّمُ
الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي يُخَالِفُهُ ظَاهِرُ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَخْذُوفٌ ،
وَفِي هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الْحَارِثِ بْنِ حِلْزَةَ :
إِنْ عَمَرَا لَنَا لَدَيْهِ حِلَالٌ غَيْرَ شَكٍّ فِي كُلِّهِنَّ الْبِلَاءُ^(١)

فَإِنْ قَوْلُهُ : " غَيْرَ شَكٍّ " مَنْصُوبٌ عَلَى مَعْنَى : تَتَيَقَّنُ ذَلِكَ يَقِينًا غَيْرَ شَكٍّ ،
وَهُوَ تَوْكِيدٌ لِقَوْلِهِ : لَنَا لَدَيْهِ حِلَالٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : فِي كُلِّهِنَّ الْبِلَاءُ
غَيْرَ شَكٍّ ؛ لِمَا قَرَّرْتَاهُ مِنْ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَكَّدَ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى
الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلِمَى بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ

(١) البيت من بحر الخفيف من معلقة الحارث بن حلزة المشهورة التي مطلعها : أذنتنا بينها أسماء ،
والبيت في ديوان الحارث ص ٣١ (دار الكتاب العربي).
اللغة : عَمَرَا : هو عمرو بن هند وهو الملك المتحير ، الحلال : هي الصفات الحميدة ،
البلاء : معناه هنا النعمة .

الشاهد فيه : قوله غير شك فهو منصوب على المصدرية وناصبه متقدم لأنه لا يجوز تقديم
المصدر المؤكد للجملة على عامله .

كَذَلِكَ أَيُّ يَجِبُ حَذْفُ عَامِلِهِ ، وَقَوْلُهُ : " ذُو التَّشْبِيهِ " أَيُّ : الْمَصْنَدُ ذُو التَّشْبِيهِ ، وَقَوْلُهُ : " بَعْدَ جُمْلَةٍ " اخْتِرَازٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ مَفْرَدٍ نَحْوُ : صَرَاحُكَ صَرَاحُ الثَّكَلَى ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ لِأَنَّهُ مُتَمِّمٌ لِلْجُمْلَةِ لَا بَعْدَ الْجُمْلَةِ ؛ وَقَوْلُهُ : كَلِمِي بُكَاءَ بُكَاءِ ذَاتِ عَضْلَةٍ^(١) فَبُكَاءُ مَنْصُوبٌ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَضَمَّنَتْ فَاعِلًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَهُوَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : " كَلِمِي " أَعْنِي : ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ فَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الْفَاعِلَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى امْتَنَعَ التَّنْصِبُ نَحْوُ : هَذَا بُكَاءُ بُكَاءِ ثَكَلَى.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّاطِمُ فِيهَا تَفْصِيلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ : لَهُ صَرَاحٌ صَرَاحُ الثَّكَلَى ، وَلَهُ صَوْتُ صَوْتُ حِمَارٍ ، فَإِذَا أَنْ يُرِيدَ بِالْأَسْمِ الْأَوَّلِ الصِّفَةَ أَوْ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ عِلَاجُهُ لِإِخْرَاجِ الصَّوْتِ إِنْ أَرَادَ الْفِعْلَ ، فَمَا بَعْدَهُ مَنْصُوبٌ بِهِ ، وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ عَامِلَهُ مَلْفُوظٌ بِهِ وَهُوَ الْمَصْنَدُ السَّابِقُ.

وَإِنْ أَرَادَ الصِّفَةَ فَإِذَا أَنْ يُرِيدَ بِالثَّانِي الصِّفَةَ أَوْ الْفِعْلَ ، إِنْ أَرَادَ الْفِعْلَ اتَّصَبَ بِفِعْلٍ مِنْ لَفْظِهِ تَقْدِيرُهُ : يَصْرُخُ صَرَاحُ الثَّكَلَى وَيُصَوِّتُ صَوْتُ حِمَارٍ ، وَإِنْ أَرَادَ الصِّفَةَ لَا الْمَصْنَدَ اتَّصَبَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ ، أَيُّ : يَخْرُجُهُ صَوْتُ حِمَارٍ ، أَيُّ : مِثْلَ صَوْتِ حِمَارٍ ، وَيَخْرُجُهُ صَرَاحُ الثَّكَلَى ، وَلَا يَظْهَرُ الْفِعْلُ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْكَلَامِ دَلٌّ عَلَيْهِ.

(١) قوله : بُكَاءُ ذَاتِ عَضْلَةٍ : أَيُّ الْمَنْعُوعِ مِنَ النِّكَاحِ.

﴿ الْمَفْعُولُ لَهُ ﴾

١٤٣ /

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَغْلِيلاً كَ : "جَذَّ شُكْرًا وَدِنْ"

لَمْ يَذْكُرِ النَّاطِقُ حَدًّا لِلْمَفْعُولِ لَهُ جَزْياً عَلَى عَادَتِهِ فِي أَكْثَرِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ^(١) ، وَذَكَرَ أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ يَكُونُ مَنْصُوبًا ، وَلَمْ يُبَيِّنْ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَا يَنْصَبُهُ ، وَفِي نَصْبِهِ خِلَافٌ :

ذَهَبَ سَيِّوَنُهُ وَجُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ عَلَى تَقْدِيرِ لَامِ الْعِلَّةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ ، فَالْثَّاصِبُ لِإِجْلَالِ هُوَ : قُمْتُ^(٢) .

وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ انْتِصَابَهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مِنْ لَفْظِهِ ، فَتَقْدِيرُهُ : قُمْتُ أَجْلَلَكَ إِجْلَالًا ، فَحَذَفَ الْفِعْلُ الثَّاصِبُ ، وَجُعِلَ الْمَصْدَرُ عَوْضًا مِنَ الْفِعْلِ بِهِ^(٣) ، وَقَدْ وَهَمَ الْحَزْزُولِيُّ فِي نَسْبَتِهِ لِلزَّجَّاجِ أَنَّهُ يَنْتَصِبُ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ الْمَلَاقِي لِلْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى دُونَ الْإِشْتِقَاقِ^(٤) ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ .

وَأَيْسَ مَنْصُوبًا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ عَلَى تَقْدِيرِ لَامِ الْعِلَّةِ إِنَّمَا انْتِصَابُهُ عِنْدَهُمْ انْتِصَابَ الْمَصَادِرِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَرَجِمُوا لِلْمَفْعُولِ لَهُ بِبَابِ اسْتِغْنَاءِ بَابِ الْمَصْدَرِ^(٥) .

(١) حده في التسهيل فقال : هو المصدر المعلن به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقاً أو تقديراً ، وحده ابن الحاجب فقال : هو ما فعل لأجله فعل مذكور . (الكافية : ص ١٠١)

(٢) الكتاب : ١ / ٣٦٧ - ٣٧٠ ، وينظر المساعد : ١ / ٤٨٥ ، وشفاء العليل للتسهيل : ١ / ٤٦١ ، والارتشاف : ٢ / ٢٢١ ، وينظر الإيضاح العضدي : ١٦٨ ، وحاشية الخصري : ١ / ١٩٤ ، والصبان : ٢ / ١٢٢ .

(٣) الارتشاف : ٢ / ٢٢١ ، ٢٢٢ ، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١ / ٣٢٢ ، والجمع : ١ / ١٩٥ .

(٤) هذا المذهب قال به الحزولي في مقدمته دون نسبة لأحد . انظر ص : ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٥) انظر اللباب للعكبري : ١ / ٢٧٧ ، والتصريح : ١ / ٣٣٧ ، والجمع : ١ / ١٩٤ .

وَقَوْلُ النَّاطِمِ : " يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ " يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمَصْدَرِ لَا يَنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ [لَكِنَّهُ مَفْهُومُ اللَّقَبِ ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ]^(١) ، وَالْأُصُولُ مُتَظَاهِرَةٌ مِنَ النُّحُومِ عَلَى اشْتِرَاطِ الْمَصْدَرِ^(٢) ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَاعِثَ إِنَّمَا هُوَ الْمَصْدَرُ لَا الذَّوَاتُ ، فَإِذَا قُلْتَ : جِئْتُكَ لِلسَّيْنِ أَوْ لِلْبَنِ فَلَا يَنْصَبُ مِثْلُ هَذَا.

وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ : أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَيْدٍ بِالنَّصْبِ ، وَتَأْوَلُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْعَبِيدُ غَيْرَ مَصْدَرٍ ، وَقَبَّحَ ذَلِكَ سَيَبَوِيهِ ، وَإِنَّمَا أَحَازَهُ عَلَى ضَعْفِهِ إِذَا لَمْ يُرِدْ عَبِيدًا بِأَعْيَانِهِمْ^(٣) ، فَلَوْ قُلْتَ : أَمَّا الْبَصْرَةُ فَلَا بَصْرَةَ لَكَ ، وَأَمَّا الْحَارِثُ فَلَا حَارِثَ لَكَ ، بِالنَّصْبِ لَمْ يَحْزُ لاختصاصهما.

وَكَانَ الرَّجَاجُ يَقْدَرُ فِي نَصْبِ الْعَبِيدِ تَقْدِيرَ التَّمْلِكِ لِبَصِيرَةِ إِلَى مَعْنَى الْمَصْدَرِ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : أَمَّا تَمْلِكُ الْعَبِيدَ ، أَيْ : مَهْمَا تَذَكَّرَهُ مِنْ أَجْلِ تَمْلِكِ الْعَبِيدِ ، وَهَذَا كُلُّهُ مَرَاعَاةٌ لِلْمَصْدَرِ^(٤).

وَقَوْلُ النَّاطِمِ : " إِنْ أَبَانَ تَغْلِيلًا هَذَا عَلَى الْحَادَّةِ مِنْ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ^(٥) ، وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ أَنَّهُ يَنْتَصِبُ انْتِصَابُ الْمَصْدَرِ الْمَلَاقِي لِلْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى^(٦) ،

(١) ما بين المعقوفين في النسخ ولا معنى له.

(٢) هذا المذهب قال به الجزولي في مقدمته . انظر ص : ٢٦١.

(٣) قال سيبويه : " وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون : أما العبد فذو عبيد ، وأما العبد

فذو عبد يجرونه بحرى المصدر سواء وهو قليل حيث " . الكتاب لسيبويه : ٣٨٧ / ١ .

(٤) انظر نص تقدير الزجاج في الجمع : ١٩٤ / ١ .

(٥) الكتاب : ٣٦٧ - ٣٧٠ ، وينظر المساعد : ٤٨٥ / ١ ، وشفاء العليل للسلسلي : ٤٦١ / ١ ،

الارتشاف : ٢٢١ / ٢ ، والإيضاح المضدي : ١٦٨ ، وحاشية الخضري : ١٩٤ / ١ والصيان : ١٢٢ / ٢ .

(٦) معاني القرآن للفراء : ١٧ / ١ ، وينظر شفاء العليل للسلسلي : ٤٦١ / ٢ ، وشرح التصريح

بمضمون التوضيح : ٣٣٧ / ١ ، وأسرار العربية : ١٨٩ .

أَوْ عَلَى مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ مِنْ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ فَلَا يَكُونُ لِلتَّعْلِيلِ^(١).
قوله :

وَهُوَ مِمَّا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَقَاعِلًا وَإِنْ شَرَطَ فَقَدْ
يقول : وَالْمَصْدَرُ الْمُتَّصِبُ مَفْعُولًا لَهُ يَكُونُ مُتَّحِدًا بِالْعَامِلِ فِيهِ مِنْ جِهَةِ
الزَّمَانِ وَمِنْ جِهَةِ الْفَاعِلِ نَحْوُ مَا مَثَلْنَاهُ مِنْ نَحْوِ : قُمْتَ إِجْلَالًا لَكَ ، فَفَاعِلُ الْقِيَامِ
وَفَاعِلُ الْإِجْلَالِ هُوَ الْمُخَاطَبُ ، وَزَمَانُهُمَا مُتَّفِقٌ فِي الْمَضِيِّ.
أَمَّا اتِّفَاقُهُ بِالْعَامِلِ زَمَانًا فَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي اشْتِرَاطِ ذَلِكَ فِي نَصْبِ الْمَصْدَرِ
مَفْعُولًا لَهُ ، وَأَمَّا اتِّحَادُهُ بِالْعَامِلِ فَاعِلًا فِيهِ خِلَافٌ : الْجُمْهُورُ عَلَى اشْتِرَاطِهِ^(٢) ،
وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرَطٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ سَبِيوِيهِ^(٣) ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ
الْقَيْسِ^(٤) :

(١) معاني القرآن وإعرابه لزجاج : ٣٢٢ / ١ ، وينظر الارتشاف : ٢ / ٢٢٢ ، وشرح التسهيل
لابن مالك : ٢ / ١٩٨ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٥٠٨ ، وعلى مذهب الكوفيين
والزجاج هو مفعول مضى إلا أنه منصوب بالفعل المذكور على الأول وبفعل مقدر من لفظه
على الثاني.

(٢) انظر حاشية الصبان : ٢ / ١٢٣ ، والألفية بشرح ابن الناطم : ٢٧١.

(٣) انظر الكتاب لسبوي : ١ / ٣٦٧ - ٣٧٠ ، وينظر اللمع لابن جني : ١١٤ ، والأصول لابن
السراج : ١ / ٢٠٦ ، وابن يعيش : ٢ / ٥٣ - ٥٤ ، حاشية الصبان : ٢ / ١٢٣ ، والألفية
بشرح ابن الناطم : ٢٧١.

(٤) قاله هو امرؤ القيس بن حجر الكندي وهو من قصيدة رائية من بحر الطويل وأولها هو قوله :

سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَقْصَرَا وَحَلَّتْ سَلِيمَى بَطْنِ قَوْ لَعْرَعَا

وانظر بيت الشاهد في شرح ابن عقيل : ٣ / ١٥١ " صبيح " ، والشاهد رقم : ٧٦٩ من
شواهد العيني ، والبيت في ديوانه : ٦٥ ، طبعة دار الكتب العلمية ، والخزانة : ٩ / ٢١١ .
اللغة : قوله : " سَمَا لَكَ " أي ارتفع وذهب بك كل مذهب لبعد الأجرة عنك بعد ما كان
أقصر عنك ، و : " قَوْ " بفتح القاف ، و : " عرعر " موضعان ، قوله : " أرى أم عمرو " =

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءٌ عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا !

وقول النابغة : (١) / ١٤٤

وَحَلَّتْ بِيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنْجِعٍ تَخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرَا
حِذَارَا عَلَى أَنْ لَا تُنَالَ مَقَادَتِي وَلَا نِسْوَتِي حَتَّى تَمُتْنَ حَوَائِرَا

فَقَدْ اِخْتَلَفَ فَاعِلُ التَّحَدَّرِ وَالْبُكَاءِ ؛ لِأَنَّ التَّحَدَّرَ صَادِرٌ مِنَ الدَّمْعِ ، وَالْبُكَاءُ صَادِرٌ مِنْ أُمِّ عَمْرٍو ، وَكَذَلِكَ الْحُلُولُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْبُيُوتِ ، وَالْحِذَارُ وَقَعَ مِنَ النَابِغَةِ ، وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى : (٢) {وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا} فَإِلْرَاءَهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَالْخَوْفُ وَالطَّمَعُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ. (٣)

= يعني عمرو بن قميصة اليشكري صاحبه بصف سفره بالبعد وأن أمه باكية عليه لبعدها عنه وشوقها إليه ، قوله : " وما كان أصبرا ! " تعجب أي وما كان أصبرها على بعد الأحبة .
الاستشهاد فيه : في قوله : " بكاء " فهو مفعول لأجله اختلف فاعله عن فاعل عامله ففاعله ضمير أم عمرو وفاعل عامله ضمير الدمع .

(١) من الطويل ديوانه : ٦٤ ، ٦٥ ، الكتاب : ١ / ٣٦٨ ، والأصول : ١ / ٢١٧ ، وابن يعيش : ٢ / ٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ١٩٧ ، وشرح المقرب (المصنوعات ص ٧٢٠) .
اللغة : يفاع : المشرف على الأرض ، الحمولة : الإبل التي أطاقت الحمل ، تخال طائرا : أي كالطائر في صفه بإشرافه وبعده في السماء ، المقادة : الطاعة والانقياد ، الحرائر : جمع حرة على غير قياس .

موطن الشاهد : " حذارا " فهو مفعول لأجله اختلف فاعله عن فاعل عامله ففاعله ضمير المتكلم وهو للنابغة وفاعل عامله وهو حلت بيوتي .

(٢) من الآية : ٢٤ من سورة الروم .

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١ / ٣٢٢ ، وحاشية الصبان وشرح الأسمريني : ٢ /

١٢٢ ، ١٢٣ ، شرح الرضي على الكافية : ١ / ٥١٢ .

وَمَنْ اشْتَرَطَ اتِّحَادَ الْفَاعِلِ تَأَوَّلَ هَذَا كُلُّهُ^(١) وَلَمْ يَشْتَرِطْهُ إِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ
نَسْبِيًّا نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا تَأْدِيبَ الْمُعَلِّمِ لَهُ ، أَيْ : التَّأْدِيبُ مِثْلُ تَأْدِيبِ الْمُعَلِّمِ لَهُ ،
وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ إِنَّمَا هُوَ ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ ، وَذَلِكَ
الْمَحْذُوفُ مُتَّحِدٌ بِالْعَامِلِ فَاعِلًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.^(٢)

وَقَوْلُ النَّاطِلِ : "وإن شَرَطْتُ فَقَدْ" يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَخْرَجَ ذَلِكَ مُخْرَجَ الشُّرُوطِ ،
فَذَكَرَ مِنَ الشُّرُوطِ لِنَتِصَبِ الْمَفْعُولِ لَهُ : الْمَصْدَرِيَّةَ وَالْإِتِّحَادَ بِالْعَامِلِ زَمَانًا وَفَاعِلًا ،
وَزَادَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ فِي الشُّرُوطِ : أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ غَيْرَ نَوْعٍ لِلْفِعْلِ ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ
الْمَصْدَرُ مِنْ نَوْعِ الْفِعْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَمِثَالُ مَا تَحَرَّرَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ رَكْضًا ،
فَبِأَنَّهُ إِذَا قُصِدَ بِهِذَا أَنْ يَكُونَ بَاعِثًا عَلَى الْفِعْلِ فَلَا يَدُ مِنَ اللَّامِ.^(٣)

وَزَادَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ شَرْطًا آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَفْعَالِ النَّفْسِ الْبَاطِنَةِ ،
وَلَا يَكُونُ مِنْ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ خَوْفًا وَرَغْبَةً ، وَلَوْ قُلْتُ : جَاءَ

(١) تَأَوَّلَهُ ابْنُ مَالِكٍ فَقَالَ : فَاعِلٌ حَلَّتْ فِي الظَّاهِرِ غَيْرُ فَاعِلٍ حَذَارًا وَهُوَ فِي التَّقْدِيرِ وَاحِدٌ لِأَنَّ
الْمَعْنَى وَأَحَلَّتْ بِيُونِي حَذَارًا ، وَكَذَا قَوْلُهُ : يَرِيكُمْ الْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا لِأَنَّ مَعْنَى يَرِيكُمْ
يَجْعَلُكُمْ تَرُونَ فَمُفَاعِلُ الرُّؤْيَا فَاعِلُ الْخَوْفِ وَالطَّمَعِ فِي التَّقْدِيرِ . شرح التسهيل : ١٩٧ / ٢ .

(٢) لَا دَاعِيَ لِهَذَا التَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ فَقَدْ أَجَازُوا اخْتِلَافَ الْفَاعِلِ فِي الْمَصْدَرِ النَّسْبِيِّ يَقُولُ ابْنُ
عَصْفُورٍ : فَإِنْ نَقَصَ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ شَيْءٌ فِي الْمَصْدَرِ غَيْرِ النَّسْبِيِّ لَمْ يَصِلِ الْفِعْلُ إِلَيْهِ إِلَّا
بِلَامِ الْعِلَّةِ وَقَدْ شَرَحْتُ ذَلِكَ قَائِلًا : الْمَصْدَرُ النَّسْبِيُّ هُوَ الَّذِي يَشْبَهُ فِيهِ الْفِعْلُ بِالْمَصْدَرِ وَهُوَ
أَيُّ الْمَصْدَرِ مَعَ ذَلِكَ عِلَّةٌ لِلْفِعْلِ كَقَوْلِكَ : أَحْبَبْتُكَ حُبِّي لِي وَأَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِحْسَانًا إِلَيَّ ،
فَهَذَا كُلُّهُ يَنْتَسِبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجَلِهِ وَإِنْ اخْتَلَفَ فَاعِلُ الْفِعْلِ وَفَاعِلُ الْمَصْدَرِ لِأَنَّ فَاعِلَ
الْفِعْلِ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ وَفَاعِلُ الْمَصْدَرِ هُوَ الْمُخَاطَبُ . شرح المقرب : (المنصوبات ص ٧١٩) .

(٣) لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ بَلْ قَالُوا فِي مِثْلِ جَاءَ زَيْدٌ رَكْضًا أَنَّهُ حَالٌ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْوَصْفِ
وَهُوَ رَأْيُ سِيبَوِيهِ وَالْجُمْهُورِ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَالْمَبْرَدُ هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ وَعَامِلُهُ مَحْذُوفٌ أَيْ جَاءَ
يُرَكِّضُ رَكْضًا (وَالْجُمْلَةُ حَالٌ) وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ وَعَامِلُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ
سَمَّا بِهِ قَمْتُ ، قَوْفًا فَهُوَ فِي تَأْوِيلِ وَقَفْتُ وَقَوْفًا . شرح الأشموني : ١٧٣ / ٢ .

زَيْدٌ قِرَاءَةٌ لِلْعِلْمِ وَقِتَالًا لِلْكَافِرِ ، تَرِيدُ جَعَلَ ذَلِكَ مَفْعُولًا لَهُ لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ. ^(١)

وَرَادَ بَعْضُهُمْ - أَيْضًا - أَنْ لَا يَكُونَ الْمَصْدَرُ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ نَحْوُ : أَجَلَلْتُكَ إِجْلَالًا لَكَ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ عِلَّةً لَوْقُوعِ نَفْسِهِ ، وَيُمْكِنُ رَدُّ جَمِيعِ هَذِهِ الشُّرُوطِ الَّتِي زِيدَتْ إِلَى مَعْنَى الشُّرُوطِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ .
قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَاجْزُرُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قِنَعٍ

يَقُولُ : إِذَا قُدِّرَ شَرْطٌ مِمَّا تَقَدَّمَ وَهُوَ الْمَصْدَرُ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ لِلسَّيْنِ ، أَوْ اتِّحَادُهُ بِالْعَامِلِ زَمَانًا نَحْوُ : جِئْتُكَ أَمْسٍ لِرَجَائِي الْيَوْمَ إِحْسَانًا ، أَوْ اتِّحَادُهُ بِالْعَامِلِ فَاعِلًا نَحْوُ : أَكْرَمْتُ زَيْدًا لِحَذَرِ عَمْرٍو شَرًّا ، فَلَا بُدَّ مِنْ جَرِّهِ بِالْحَرْفِ ، وَيَعْنِي بِالْحَرْفِ لَا مِ الْجَرِّ كَمَا مَثَلْنَا. ^(٢)

وَقَدْ يُجْزَى - أَيْضًا - بِعَيْنِ الَّتِي لِلْسَّبَبِ ^(٣) وَلَا يَطْرُدُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ إِلَّا مَعَ الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحَ الْمَصْدَرِ بَلْ مَا يَتَقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ وَاتَّفَقَ اتِّحَادُهُ بِالْعَامِلِ زَمَانًا وَفَاعِلًا كَانَ مِنْ هَذَا الْبَابِ نَحْوُ : جِئْتُكَ أَنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ ، أَوْ : أَنْتَ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ ؛ وَإِنْ اخْتَلَفَ الْفَاعِلُ أَوْ الزَّمَانُ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا لَهُ ، وَجَازَ حَذْفُ الْجَرِّ مِنْ أَنْ وَأَنْ لَا لِكَوْنِ ذَلِكَ مَفْعُولًا لَهُ ، بَلْ ذَلِكَ مَطْرُودٌ فِيهِمَا إِذَا لَمْ يَقَعْ لِنَفْسٍ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : رَغِبْتُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ ، وَأَنْتَ تُحْسِنُ إِلَيَّ ، وَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا مَفْعُولًا لَهُ .

(١) انظر شرح التصريح : ٣٣٤ / ١ ، ٣٣٥ ، وحاشية الصبان وشرح الأشموني : ١٢٢ / ٢ ،

١٢٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٥١٢ / ١ .

(٢) مثلوا لفقد المصدرية بقوله تعالى : { وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ } (الرحمن : ١٠) ومثلوا لفقد

اتحاد الزمان بقول امرئ القيس : فحسنت وقد نضت لنوم نياها ، ومثلوا لفقد اتحاد الفاعل

بقول أبي صخر الهذلي : وأبني لتعروني لذكراك هزة .

(٣) مثلوا له بقول الله تعالى : { وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ } (الأنعام : ١٥١) .

وقال الثاظم : وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ جَرُّهُ بِالْحَرْفِ وَإِنْ اسْتَوْفَى الشَّرْطَ ، ثُمَّ مَثَلَ بِقَوْلِهِ : " كَلِّزْهُدَا قَنَعٌ " ^(١) فأفاد بهذا التمثيل مسألتين :

إِحْدَاهُمَا : أَنَّهُ يَجُوزُ جَرُّهُ بِاللَّامِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ وَلَا بِالْإِضَافَةِ ، وَقَدْ وَقَعَ لِلْحَزُولِيِّ وَهَمٌّ فِي مَنَعِ جَرِّهِ بِاللَّامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا ، وَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ أَحَدًا. ^(٢)

والثانية : جَوَازُ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ ؛ أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَدَّمَهُ عَلَى قَنَعٍ ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ مَجْرُورًا أَمْ مَنْصُوبًا ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ نَحْوَ قَوْلِ الْكَمَيْتِ : ^(٣)

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرِبُ

فشوقاً مفعول له ، وقد تقدم على عامله وهو أطرب. ^(٤) ١٤٥ /

(١) مثلوا بقول الله تعالى : { وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ } (البقرة : ٧٤)

(٢) نصه في المقدمة الجزولية ص ٢٦٢ : ولا يكون منجراً باللام إلا مختصاً.

(٣) صدر بيت من بحر الطويل وهو للكميت بن زيد الأسدي الشاعر الإسلامي المشهور بمدح آل البيت في العصر الأموي وعجزه قوله :

ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب

وهو مطلع بالية كبيرة بمدح بها الكميت بني هاشم وفيها عدة شواهد نحوية.

اللغة : طربت : هزني الشوق ، البيض : النساء ، وفسره العيني بالسيوف وليس مقصوداً بدليل ما بعده . الشيب : الكبر ، وذو الشيب يلعب : استفهام مقدر كما روى بالهمزة مكان الواو .
الشاهد فيه قوله : " وما شوقاً إلى البيض أطرب " وفيه تقدم المفعول لأجله على عامله فدل على جوازه كما تتقدم كثير من فضلات الجملة.

والبيت في الجمع : ٢ / ٦٩ - ١٩٥ ، والدرر : ٢ / ٨٥ ، ١٦٧ ، والمخسب : ١ / ٥٠ ،
والعيني (الشاهد رقم : ٤٧٠) والمهاشميات للكميت ص ١٥ .

(٤) ومنه قوله تعالى : { فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ } (النساء : ١٦٠) فقد أدخل الباء على المفعول له النكرة وقدمه أيضاً.

قوله :

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلٍ وَأَنْشُدُوا^(١)
لَا أَقْعُدُ الْجَيْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

يَقُولُ : الْمَفْعُولُ لَهُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْأَلِفِ وَاللَامِ وَالْإِضَافَةُ يَقِلُّ أَنْ يَصْحَبَهُ حَرْفُ الْجَرِّ الَّذِي لِلتَّغْلِيلِ ، بَلْ الْكَثِيرُ أَنَّهُ يَنْصَبُ ، فَتَقُولُ : قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ ، وَزُرْتُكَ مَحَبَّةً ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِالْأَلِفِ وَاللَامِ فَحُكْمُهُ أَنْ يَكْتَرَّ حَرْفُهُ بِاللَامِ وَيَقِلَّ نَصَبُهُ نَحْوُ : جِئْتُكَ لِلْمَحَبَّةِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ : جِئْتُكَ الْمَحَبَّةَ ، وَأَنْشُدَ شَاهِدًا عَلَى ذَلِكَ :

لَا أَقْعُدُ الْجَيْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

أي : لَا أَقْعُدُ لِلْجَيْنِ.

وَقَوْلُهُ : " وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلٍ " لَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَأْتِي مَعْرِفَةً بِالْأَلِفِ وَاللَامِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : " فِي مَصْحُوبِ أَلٍ " لَا يَشْعُرُ أَنَّهُ لِمَعْرِفَةٍ ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ :

(١) بيتان من الرجز المشطور مجهولا القائل وانظرهما في : ابن الناطم : ١٠٧ ، وتوضيح المقاصد : ٨٨ / ٢ ، وأوضح المسالك : ٤٦ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ١٨٧ / ٢ ، والدرر : ٧٩ / ٣ ، وشرح التصريح : ٣٣٦ / ١ ، وشرح عمدة الحفاظ : ٣٩٨ ، والجمع : ١٩٥ / ١ ، والشاهد رقم : ٤٥٠ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : الجين : الخوف والفرع ، عن الهيجاء : الحرب ، يمد ويقصر ، ولو نالت : أي : ولو تابعت وتكاثرت ، زمر الأعداء : أي جماعتهم ، الزمر بضم الزاي وفتح الميم جمع زمرة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " الجين " حيث جاء بالألف واللام وهو منصوب على أنه مفعول له وهو قليل ، والأكثر أن يكون تخالياً من الألف واللام.

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ لَهُ يَأْتِي تَكْرَرًا وَمَعْرِفَةً بِالِإِضَافَةِ وَبِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ ، وَذَهَبَ الرِّيشِيُّ وَالْجَرَمِيُّ وَالْمَبْرُودُ إِلَى التَّزَامِ التَّكْرِيرِ فِيهِ ^(١) ، وَجَعَلُوا مَا وَرَدَ
مِنْ ذَلِكَ وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ ، وَمَا أَضِيفَ مِمَّا إِضَافَتُهُ غَيْرُ مُحْضَةٍ ^(٢) .

فَمِمَّا جَاءَ مُضَافًا قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ
مَرْضَاتِ اللَّهِ } ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : ^(٣)

(١) انظر المذهبين الأول للجمهور والثاني للثلاثة في الأشتوني : ٢٥ / ١ ، والمجم : ١٩٤ / ١ ،

واللباب : ٣٧٧ / ١ ، وشرح الرضي : ٥١٣ / ١ .

(٢) الإضافة غير المحضة هي التي لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً وتكون في إضافة اسم
الفاعل وما يشبهه .

(٣) من الآية : ٢٦٥ من سورة البقرة .

(٤) بيت من الطويل قائله هو حاتم بن عدي الطائي ، وهو من قصيدة ميمية وأولها هو قوله :

وعاذلتين هبتا بعد هجمة تلومان متلافاً مفيداً ملوماً

وينظر الكتاب : ١٢٦ / ٣ ، وابن يعيش : ٥٤ / ٢ ، والخزاعة : ٤٩ / ١ ، وشرح أبيات

سيبويه : ٤٥ / ١ ، واللسان : عور ، والمقتضب : ٣٤٨ / ٢ ، وأسرار العربية : ٨٧ ، وشرح

ابن عقيل : ١٩٠ / ٢ ، والشاهد رقم : ٤٥٣ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " وعاذلتين " أي ورب عاذلتين ، من العذل وهو اللوم ، قوله : " هبتا بعد

هجمة " أي بعد نوم ، و : " المتلاف " بكسر الميم صفة مبالغة للتلف ، قوله : " وأغفر " أي

أستر ؛ لأن الغفر هو الستر ومنه المغفر وهي الخوذة لأنها تستر الرأس ، وقوله : " عوراء الكريم

" هي الكلمة القبيحة ، ومنه العورة وهي سوءة الإنسان وكل شيء يستحي منه فهو عورة ،

قوله : " وأعرض " من الإعراض .

الاستشهاد فيه : في قوله : " ادخاره " فإنه مفعول له وقد جاء بالإضافة فالتنصب فيه والجر

باللام متساويان . يقول ابن مالك : انجرار المختص بالألف واللام أكثر من نصبه وتنصب غير

المختص (المجرد من اللام والإضافة) أكثر من انجراره ويستوي الأمران في المختص بالإضافة .

شرح التسهيل : ١٩٨ / ٢ . ومعناه أن المقترن باللام جره أكثر فقولك : جئت للطعم في

برك أكثر من جئت الطمع في برك (بالتنصب) ومنه لا أقعد الجبن . =

وَأَغْفِرْ غَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ وَأَغْرِضْ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

وَمِمَّا جَاءَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مَا أُنْشَدَهُ النَّاطِمُ مِنْ قَوْلِهِ: ^(١)

لَا أَقْعُدُ الْجَيْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

وقال الشاعر: ^(٢)

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَتُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

= والمجرد من اللام والإضافة نصبه أكثر ، فقولك حنت طمعاً في برك أكثر من حنت لطمع في برك ، ومنه : من أمكم لرغبة فيكم خير .

وأما المضاف فحره ونصبه سواء وقد جاء الاستعمالان في القرآن الكريم : { وَإِنْ مِنْهَا لَمَّا يَغْلَبُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ } (البقرة : ٧٤) ، { يَنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ } (البقرة : ٢٦٥)

(١) سبق ذكره والحديث عنه قريباً .

(٢) قائله هو قريط بن أنيف من بلعبر شاعر إسلامي ، وهو من قصيدة إسلامية أولها هو قوله :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تُسْتَجِجْ إِلَيَّ بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهَلٍ بَنِ شَيْبَانَ

وهي من البسيط ، ينظر شرح ابن عقيل : ١٨٩ / ٢ ، الخزانة : ٢٥٣ / ٦ ، والدرر : ٨٠ / ٣ ، وشرح شواهد المغني : ٦٩ ، واللسان مادة : " ركب " ، والجني السداني : ٤٠ ، ومغني اللب : ١٠٤ / ١ ، والجمع : ١٩٥ / ١ ، والشاهد : ٤٥٢ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " من مازن " الموازن أربعة : مازن قريش ، ومازن اليمن ، ومازن ربيعة ، ومازن نعيم وهو المراد هاهنا ، وذهل بن شيبان قبيلة ، وإنما قال بنو اللقطة لأن أهمهم التقطت قوله : " شنوا " من شن إذا فرق ، وذلك لأنهم يفرقون الإغارة عليهم من جميع جهاتهم ، ويروى : شدوا الإغارة وهي الأصح ، و : " الإغارة " مصدر من أغار على العدو ، والاسم الغارة ، قوله : " فرسانا " جمع فارس ، و : " الركبان " جمع راكب وأراد به راكب الإسلام خاصة .

الاستشهاد فيه : في قوله : " الإغارة " حيث نصب على أنه مفعول له وهو معرف بالالف واللام وهو قليل ، والأكثر كونه مجرداً عن الألف واللام كما ذكرناه .

أي : شنوا للإغارة ، وقول الآخر :^(١)

لَكَ الْخَيْرُ إِنْ أَزْمَعْتَ صَرْمِي وَأَصْبَحْتَ قُوَى الْخَبْلِ بَرَأَ جَدُّهَا الصَّرْمَ حَاذِفُ

أي : للصَّرْمَ ، وَقَالَ الْآخَرُ :^(٢)

لَمَّا رَأَى نُعْمَانَ حَلَّ بِكَرْمَتِي عَكَرَ كَمَا لَهَجَ التُّزُولُ الْأَرْكَبُ

يريد للتزول ، ومنه قول الشاعر فجمع بين النكرة والمضاف وذو أل :^(٣)

(١) البيت من بحر الطويل لم أعثر له على قائل ولم أجد له مراجع وهو في الغزل يدعو على صاحبه بالمهجران.

اللفظة : أزمنت : نويت ، الصرم : المهجر ، برأ : جمع أبر وهو المقطوع ، وبر الحبل كناية عن المهجران ، جدّها : قطعها ، والحاذف : من حذف رأسه بالسيف إذا ضربه فقطع منه قطعة.

ويستشهد به على بحى المفعول لأجله مقترناً بأل منصوباً في قوله : " جدّها الصرم " أي : من أجل الصرم.

(٢) البيت من بحر الكامل وهو كسابقه مجهول القائل والمراجع.

اللفظة : الكرمة : رأس الفخذ المستدير ، العكر : بفتح الكاف جمع عكرة وهي القطيع الضخم من الإبل ، لهج بالشئ : أولع به ، الأركب : الراكب.

وشاهده : كسابقه من بحى المفعول لأجله مقترناً بأل منصوباً وهو قليل ، وذلك في قوله : " لهج التزول الأركب " أي : من أجل التزول.

(٣) ثلاثة أبيات من الرجز المشطور لم يرد الأول منها في المخطوط لكننا أثيناها لإتمام المعنى وهي للعجاج عبد الله بن ربيعة والد رؤية الراجز المشهور.

اللفظة : العاقر : الرمل لا يبت شياً ، الجمهور : الرملة المشرفة على ما حولها ، الزعل : النشاط ، المحبور : المسرور ، الهول : الفزع ، التهول : الهول ، الهبور : جمع هبر وهو ما اطمأن من الأرض.

والأبيات في وصف يعمر بالسرعة ، وفيها ثلاثة مفاعيل : مضاف ومنون ومقتصرن بأل . والأبيات في ديوان العجاج ص ٣٥٤ ، والكتاب : ١ / ٣٦٩ ، وشرح المفصل : ٢ / ٥٤ ،

والخزانة : ٣ / ١١٤ ، وأسرار العربية ص ١٨٧

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِلٍ جُمْهُورٍ مَخَافَةَ وَزَعَلِ الْمَجْبُورِ

وَالْهَوَلُ مِنَ تَهَوُّلِ الْهُجُورِ

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاطِقُ لِلْمُضَافِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى دُخُولِ الْحَرْفِ عَلَيْهِ وَهُمَا سَيِّئَانُ ،
أَعْنِي نَصْبَهُ وَحَرَّهُ بِالْحَرْفِ نَحْوُ : قُمْتُ إِجْلَالُكَ ، وَقُمْتُ لِإِجْلَالِكَ .

فَرَع :

اشْتَرَكْتَ : " كَيْ وَحَتَّى " فِي أَحَدِ مَعَانِيهَا فِي أَنَّهُمَا لِلتَّغْلِيلِ ، مِثَالُ ذَلِكَ :
الْأَرْمُكَ كَيْ أَتَعَلَّمَ ، وَالْأَرْمُكَ حَتَّى أَتَعَلَّمَ ، إِذَا جَعَلْتَ حَتَّى لِلتَّغْلِيلِ ، وَمَعَ ذَلِكَ
فَيَحُورُ فِي : " كَيْ " وَمَا بَعْدَهَا أَنْ تَكُونَ مَفْعُولاً لَهُ ، وَلَا يَحُورُ ذَلِكَ فِي حَتَّى ،
وَإِنَّمَا جَارَ ذَلِكَ فِي كَيْ ؛ لِأَنَّ لَهَا مَحْمَلَيْنِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ ، فَيَكُونُ النَّصْبُ بِإِضْمَارٍ أَنْ بَعْدَهَا ، وَهِيَ
فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا تَكُونَ مَفْعُولاً لَهُ .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ نَصْبٍ فَتَكُونَ مَصْدَرِيَّةً كَأَنَّ ، فَتَكُونُ فِي هَذِهِ
الْحَالِ مَفْعُولاً لَهُ .

وَأَمَّا : " حَتَّى " فَإِنَّهَا لَا تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا إِنَّمَا النَّصْبُ بِإِضْمَارٍ أَنْ بَعْدَهَا فَهِيَ
حَرْفُ جَرٍّ ، وَإِذَا كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَمْ يَنْسَبِكُ مَصْدَرٌ مِنْهَا وَمِنَ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا ،
إِنَّمَا يَنْسَبِكُ مِنْ أَنْ الْمُضْمَرَّةِ بَعْدَ : " حَتَّى " وَمِنَ الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ بِأَنَّ الْمُضْمَرَّةَ وَلَا
يَكُونُ مَفْعُولاً لَهُ إِلَّا مَا كَانَ مَصْدَرًا أَوْ مَقْدَرًا بِهِ مَنْصُوبًا عَلَى الشُّرُوطِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ قَبْلَ .

﴿ الْمَفْعُولُ فِيهِ وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا ﴾

١٤٦ /

الظرف وقت أو مكان ضمنا "في" باطراد كهنا امكث ازمنا

قوله : " الظرف وقت أو مكان " جنس يشمل أسماء الأوقات وأسماء الأماكن ، وقوله : " ضمنا في " يخرج أسماء الأوقات ، وأسماء الأماكن إذا كسنت مبتدآت أو فاعلات أو مفعولات أو مخرورات أو غير ذلك مما لا يكون ضمن في ، فإنها إذ ذاك لا تسمى ظرفا نحو : يوم الجمعة مبارك ، والمكان طيب ، وأحييت يوم الجمعة والمكان الذي أنت فيه ، وأسر بيوم الجمعة ، وبالمكان الذي أنت فيه .

وقوله : " باطراد " فصل يخرج ما انتصب من أسماء الأوقات والأماكن مما ضمنت في ، وليس ذلك فيها مطردا .^(١)

وقوله : " ضمنا " أي جعلت في ضمن ذلك الوقت أو المكان ، فهما بدلان على الزمان والمكان بالوضع ، وبدلان على معنى في بالتضمن ، وذلك نظير أسماء الاستفهام والشرط ، فإنك إذا قلت : من يقيم أقم معه ، فقد قلت : " من " على الشخص العاقل بالوضع ، وذلك على ارتباط جملة الجزاء على جملة الشرط وتوقفها عليها وذلك بتضمنها معنى إن الشرطية ؛ إلا أنه يلزم الناظم أن يكون الظرف مبنيا ؛ لأنه يضمن معنى الحرف وليس بمبني .

وإنما فر من قول النحويين : " إن الظرف على تقدير في " ؛ لأنه وجد بعض الظروف لا يتقدر عنده فيه في نحو : عندك ، فوقع في التضمن الذي يلزم منه بناء الظرف .

(١) مثلوا له بقولهم : دخلت الدار وسكنت البيت مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فإنه غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال : نمت البيت ولا قرأت الدار فانتصابه على المفعول به إما حقيقة أو بعد التوسع بإسقاط لحافض .

ولا يلزم من قول النحاة : إن الظرف يُقدَّرُ بغيره أنه يجوز دخول في عليه ،
 وأنه يلفظ به^(١) ، وكم مقدر لا يلفظ به نحو الفاعل في : ضرب فإنه مُقدَّرٌ ، ونحو
 الفعل النَّاصِبِ لِلْمُنَادِي في نحو : يا عَبْدَ اللَّهِ - أيضاً - مُقدَّرٌ ، وكلاهما لا يلفظ به.
 وقد ذَكَرَ النَّاطِمُ في مكان آخر أن المفعول فيه هو ما نصب من اسم زمان
 أو مكان مقارناً معنى في دون لفظها^(٢) ، وزعم أن ذَكَرَ الْمُقَارَنَةِ أَعْمُ مِنْ ذِكْرِ تَقْدِيرِ
 في ؛ لأنَّ مِنَ الظُّرُوفِ ما لا تدخل عليه (في) كعند ومع ، وهما مقارنان لمعناها ما
 دأما ظرفين وهذا كله بناء منه على أنه يلزم من تقدير : " في " أن تدخل عليه ، وقد
 بينا أن ذلك لا يلزم.

وقوله : " دون لفظها " زيادة لا يحتاج إليها ؛ لأنه قد بين أن المفعول فيه هو
 ما نصب ، فإذا كان منصوباً فكيف يذكر فيه أن في لا تدخل على لفظه ، وهل
 يمكن أن يكون منصوباً وتدخل في عليه فيبقى منصوباً هذا ما لا يتخيله أحد ، ومثل
 ب : " هنا " وهي ظرف مكان ، ويقوله : " أزمننا " وهي ظرف زمان.
 قوله :

فَانْصَبْ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِراً كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدِّراً

" فَانْصَبْ " أي المفعول فيه بالواقع فيه سواء أكان فعلاً أو اسماً يعمل عمل
 الفعل أو اسماً فيه رائحة الفعل ، مثال عمل الفعل فيه : قُمْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَكَ.
 ومثال عمل الاسم الذي يعمل عمل الفعل : زَيْدٌ قَائِمٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَكَ ،
 ومثال عمل الاسم بما فيه من رائحة الفعل قولك : أَنَا زَيْدٌ عِنْدَ الْأَرْمَاتِ ، وَأَنَا عَمْرُو

(١) ومعناه أنك إذا قلت سرت في يوم الجمعة وجلست في مكانك فإن هذا لا يسمى ظرفاً في
 الاصطلاح وإنما هو جار ومجرور أما الظرف فهو المنصوب المضمن معنى في دون لفظها.

(٢) شرح الكافية الشافية ج ٢ ص ٦٧٥ (هرودي)

يَوْمَ الْقِتَالِ ، فَزَيْدٌ قَدْ نَصَبَ عِنْدَ وَعَمَرُو قَدْ نَصَبَ يَوْمَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى : أَنَا الْمَشْهُورُ أَوْ الْمَعْرُوفُ^(١) ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ^(٢) :

أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقَرُ / ١٤٧

فـ : " إِذْ " ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ : " ابْنُ مَأْوِيَّةَ " ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : أَنَا الْمَشْهُورُ إِذْ جَدَّ النَّقَرُ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الظَّرْفِ تَارَةً يَكُونُ مَظْهَرًا كَمَا مِثْلَانِهِ ، وَتَارَةً يَكُونُ مَقْدَرًا ، مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ لَكَ : مَتَى سِرْتُ ؟ فَتَقُولُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَيْ : سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَكَذَلِكَ : أَيْنَ جَلَسْتَ ؟ فَتَقُولُ : عِنْدَ زَيْدٍ ، أَيْ : جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ.

وَقَوْلُ النَّاطِلِ : " وَإِلَّا فَأَنْوَهُ " أَيْ : وَإِلَّا يَكُنِ الْوَاقِعُ فِيهِ مَظْهَرًا فَائْوَهُ ، وَقَوْلُهُ : " مَقْدَرًا " حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي : أَنْوَهُ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ الْمَعْنَى فَقْدَرَهُ مَقْدَرًا ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ وَالتَّنْبِيْهَ فِي الْإِصْطِلَاحِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ قَسِيمٌ لِلْعَامِلِ الْمُظْهَرِ ، وَتَحْتَ قَوْلِهِ : " وَإِلَّا فَأَنْوَهُ " أَيْ : وَإِلَّا يَكُنِ مُظْهَرًا فَأَنْوَهُ قِسْمَانِ :

(١) نقله الصبان بنصه في حاشيته : ١٢٨ / ٢ ونبه عليه.

(٢) هو عبيد الله بن مآوية الطائي كما في مراجعه ، والبيت من الرجز المشطور وهو في الفخر وبعده :

وجاءت الخليل أثابي زمر

اللغة : مأويه : اسم امرأة والمأوية هي المرأة الصافية فلعل أم الشاعر كانت كريمة الأصل ، إِذْ جَدَّ النَّقَرُ : كِتَابَةٌ عَنِ الشَّجَاعَةِ وَالنَّقَرِ الصَّاقِ اللِّسَانِ بِالْخَنْكَ ثُمَّ فَتَحَهُ فَيَصْدُرُ مِنْهُ صَوْتُ يَزْعَجِ الدَّابَّةِ وَالْفَرَسِ فَيَسِيرُ مَسْرَعًا ، أَثَابِي : جَمْعُ ثَبَةٍ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَالزَّمَرُ : الْجَمَاعَاتُ أَيْضًا.

ويستشهد به في باب الوقف : حيث نقل حركة الراء إلى القاف قبلها.

ويستشهد به هنا : على نصب الظرف بما فيه رائحة الفعل وقد ذكره الشارح . وانظر الشاهد في الكتاب : ١٧٣ / ٤ ، والإنصاف : ٧٣٢ ، والتصريح : ٣٤١ / ٢ ، واللسان (نفر).

أَحَدُهُمَا : مَا يُنَوَى جَوَازاً لَا وَجُوباً نَحْوُ مَا سَبَقَ تَمْثِيلُهُ.

وَالْآخَرُ : مَا يُنَوَى وَجُوباً وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ صِلَةً أَوْ صِفَةً أَوْ خَبَرًا أَوْ حَالًا أَوْ ثَانِيًا لظَنَنْتُ أَوْ ثَالِثًا لَا عَلِمْتُ. ^(١)

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : ^(٢)

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مِنْهُمَا

يَقُولُ : إِنْ كُلُّ وَقْتٍ يَقْبَلُ ذَلِكَ ، أَيْ : الثَّغْب عَلَى الظَّرْفِ سَوَاءً أَكَانَ ظَرْفُ الزَّمَانِ مِنْهُمَا نَحْوُ : سِرْتُ زَمَانًا ، أَوْ غَيْرُ مِنْهُمَا نَحْوُ : سِرْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ إِمَّا مِنْهُمَا وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَى قَدَرٍ مِنَ الزَّمَانِ غَيْرَ مُعَيَّنٍ نَحْوُ : وَقْتُ وَحِينَ وَزَمَانٍ ، وَإِمَّا مُخْتَصٌّ وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مَعْدُودٌ وَغَيْرُ مَعْدُودٍ.

الْمَعْدُودُ : مَا لَهُ مَقْدَارٌ مِنَ الزَّمَانِ مَعْلُومٌ نَحْوُ : سَنَةٌ وَشَهْرٌ وَيَوْمٌ وَالْمَحْرَمُ ، وَسَائِرُ أَسْمَاءِ الشُّهُورِ وَالصِّيفِ وَالشِّتَاءِ ، وَيَصْلُحُ كُلُّ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لَكُمْ نَحْوُ : كَمْ سِيرَ عَلَيْهِ ؟ فَتَقُولُ : سَنَةٌ.

وَالْعَمَلُ فِيهِ كُلُّهُ حَقِيقَةٌ أَوْ مَحَازَاً ، فَالْحَقِيقَةُ نَحْوُ : سِرْتُ شَهْرًا ، وَسِرْتُ الْمُحَرَّمِ ، وَالْمَحَازَاً نَحْوُ : سِرْتُ الْأَبَدَ أَوْ الدَّهْرَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، وَإِذَا قُلْتَ : سِرْتُ يَوْمَيْنِ ، فَالْعَمَلُ بَعْدَهُمَا مِنْ أَوَّلِهِمَا إِلَى آخِرِهِمَا ، وَقَدْ يَكُونُ وَاقِعًا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَإِنْ لَمْ يَعْمِ السَّيْرُ مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمَيْنِ إِلَى آخِرِهِمَا.

(١) والتمثيل لهذه الستة كالآتي : مثال الصلة : جاءني الذي عندك ، ومثال الصفة : جاءني رجل عندك ، ومثال الخبر : محمد عندك ، ومثال الحال : رأيت محمداً عندك ، ومثال ثاني مفعول ظن : ظننت محمداً عندك ، ومثال ثالث أعلم : أعلمت علياً محمداً عندك.

وكله يجوز تقدير العامل الناصب استقر أو مستقر إلا الواقع صلة فيتعين تقدير استقر.

(٢) لم يشر الشارح في كل من النسختين إلى أن هذا هو قول ابن مالك.

ولا يجوز أن تقول : سرت يومين ، والسير لم يقع إلا في أحدهما ولا يفعل في المَعْدُودِ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا مَا يَتَكَرَّرُ وَيَطَاوُلُ ، وَلَوْ قُلْتُ : مات زَيْدٌ يَوْمَيْنِ ، لَمْ يَجْزِ إِذَا أَرَدْتَ الْمَوْتَ الْحَقِيقِيَّ.

وانتصاب ما يشمله الْعَمَلُ نحو : صمتُ رَمَضَانَ عَلَى الظَّرْفِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ مَا كَانَ الْعَمَلُ يَعْمُهُ لَا يَكُونُ انْتِصَابُهُ عَلَى الظَّرْفِ ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ يَتَقَدَّرُ بِفِي ، وَفِي عِنْدَهُمْ يَقْتَضِي التَّبْعِيضَ فَتَدَافِعُ التَّعْمِيمُ ، وَالتَّبْعِيضُ فَإِنَّمَا يَنْتَسِبُ عِنْدَهُمْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لَا عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ. ^(١)

وَالْمُخْتَصَّ غَيْرُ الْمَعْدُودِ : أَسْمَاءُ الْأَيَّامِ كَالسَّبْتِ وَالْأَحَدِ ، وَمَا تَخَصَّصَ بِالْأَيَّامِ نَحْوُ : يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، أَوْ بِأَلِ نَحْوُ : الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، أَوْ بِالصِّفَةِ نَحْوُ : قَعَدْتُ عِنْدَكَ يَوْمًا قَعَدَ عِنْدَكَ فِيهِ زَيْدٌ.

وَمِنَ الْمُخْتَصَّ غَيْرِ الْمَعْدُودِ مَا أَضَافَ الْعَرَبُ إِلَيْهِ شَهْرًا مِنْ أَعْلَامِ الشُّهُورِ وَهُوَ رَمَضَانُ وَرَبِيعُ الْأَوَّلِ وَرَبِيعُ الْآخِرِ فَقَطَّ قَالُوا : شهر رمضان ، وشهر ربيع ، وَلَمْ يَقُولُوا : شهر شَوَّالٍ وَلَا شهر صَفَرٍ وَلَا غير ذلك ؛ إِلَّا مَا ذَكَرَ فَصَارَ شهر رمضان وشهر ربيع مُخْتَصًّا لَيْسَ مِنَ الْمَعْدُودِ ، وَلِذَلِكَ يَقَعُ جَوَابُ مَتَى ؛ إِذْ كُلُّ ظَرْفٍ زَمَانٌ مُخْتَصٌّ غَيْرُ مَعْدُودٍ يَقَعُ جَوَابُ مَتَى ، فَإِذَا قِيلَ : مَتَى سِيرَ عَلَيْهِ ؟ تَقُولُ : يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، أَوْ السَّبْتِ أَوْ الْيَوْمِ أَوْ يَوْمًا قَعَدَ فِيهِ زَيْدٌ أَوْ شهر رمضان ، وَلَا يَصْلَحُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لَكُمْ. ^(٢)

(١) انظر نصح في ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٣١ ، وزاد هناك قائلًا عن مذهب الكوفيين فلا يجوز

عندهم دخول في عليه لا تقول صمت في يوم الخميس ولا يوم الخميس صمت فيه.

(٢) لاحظ الفرق بين الزمان المختص المعدود فهو الذي يقع في جواب كم مثل سنة وشهر ويومين وأما المختص غير المعدود فهو الذي يقع في جواب متى مثل السبت وشهر رمضان.

وهذا الْمُخْتَصُّ غَيْرُ الْمَعْدُودِ قد يقعُ العملُ فِي جَمِيعِهِ ، وَقَدْ يَقَعُ فِي بَعْضِهِ
وَيَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُتَطَاوِلُ وَالْمُتَكَرِّرُ وَغَيْرُهُ ، تقول مات زَيْدٌ يَوْمَ السَّبْتِ ، وَمَاتَ
السَّبْتُ ، وصَامَ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَالْخَمِيسُ ، وَمَاتَ شَهْرُ ربيع وصَامَ شهر رمضان. ^(١)

وَزَعَمَ الرَّجَاجُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ رَمَضَانَ وشهر رمضان ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْعَمَلُ فِي بَعْضِهِ وَأَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِهِ ^(٢) ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا قَالَ سَيَبَوِيه ، قال سيبويه
: "وَمِمَّا أُخْرِجَ مُجَرًى الدَّهْرُ وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ / ١٤٨ : الْمُحَرَّمُ وَصَفَرُ وَسَائِرُ أَسْمَاءِ
الشُّهُورِ إِلَى ذِي الْحِجَّةِ ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُنَّ جُمْلَةً وَاحِدَةً لِعِدَّةِ أَيَّامٍ ؛ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : سِيرَ
عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا ، وَلَوْ قُلْتُ : شَهْرُ رَمَضَانَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ : يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَالْبَارِحَةِ وَلِصَارَ
جَوَابَ مَتَّى . انتهى كلامه. ^(٣)

فَقَدْ فَرَّقَ سَيَبَوِيه بَيْنَ ذِكْرِ رَمَضَانَ وشهر رمضان كما ترى.

وَزَعَمَ ابْنُ خُرُوفٍ أَنَّ أَعْلَامَ الْأَيَّامِ كَأَعْلَامِ الشُّهُورِ ، فَإِذَا قُلْتُ : سِرْتُ
الْخَمِيسَ ، كَانَ ذَلِكَ غَامًّا ؛ كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : سِرْتُ الْمُحَرَّمَ كَانَ الْعَمَلُ مُسْتَفْرَقًا
لَهُ ؛ وَإِذَا قُلْتُ : سِرْتُ يَوْمَ السَّبْتِ ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ السَّيْرُ مُسْتَفْرَقًا لِجَمِيعِ الْيَوْمِ ،
وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهِ. ^(٤)

قَوْلُهُ : " وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مَبْهَمًا " أَيُ : مَا يَقْبَلُ التَّصَبُّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا
فِي حَالِ إِنْهَائِهِمْ نَحْوُ : قَعَدْتُ أَمَامَكَ.

(١) انظر نصح في ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٣١.

(٢) ذكره المرادي في شرح التسهيل : ٢ / ٤٧ ، وانظر نصح مسنداً للرجاج في ارتشاف الضرب
: ٢ / ١٩٨.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١ / ٢١٧ ، ٢١٨.

(٤) انظر نص ما قاله ابن خُرُوفٍ في ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٣١ ، والمجمع للسيوطي : ١ / ١٩٨.

وظرف المكان ينقسم - أيضاً - إلى مُبْهَم ، وسيأتي ذكره في البيت الذي
بعده هذا ، وإلى مُخْتَصٍّ مَعْدُودٍ وَغَيْرِ مَعْدُودٍ ، سيأتي في البيت بعده هذا^(١).

والمُخْتَصُّ غَيْرُ المَعْدُودِ نَحْوُ : الدَّارِ والمسجد والحانوت فَهَذَا وَنَحْوُهُ لَا
يَنْتَصِبُ عَلَى الظَّرْفِ ، لَا تَقُولُ : قَعَدْتُ الدَّارَ ، وَلَا ضَحَكْتُ الحانوتَ ، وَلَا صَلَّيْتُ
المَسْجِدَ ، تريدُ : فِي الدَّارِ ، وَفِي الحَانُوتِ ، وَفِي المَسْجِدِ.

وظاهرُ كَلَامِ هَذَا النَّاسِمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُبْهَمٍ لَا يَنْتَصِبُ ظَرْفًا عَلَى
الإِطْلَاقِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ العَرَبَ أَوْصَلَتْ : " دَخَلَ " بغير واسطة : " فِي " إِلَى
كُلِّ ظَرْفٍ مَكَانٍ مُخْتَصٍّ ، فنقولُ : دَخَلْتُ السُّوقَ ، وَالمَسْجِدَ ، وَمَكَّةَ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ
مِنَ الظَّرُوفِ الْمَكَائِيَةِ الْمُخْتَصَّةِ.

إِلَّا أَنَّهُ ذَهَبَ فِي : " دَخَلْتُ " إِلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ وَالْجَرْمِيِّ ، فَإِنَّهُمَا زَعَمَا
أَنَّ دَخَلْتُ مُتَعَدِّيَّةٌ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ ، فَإِذَا قُلْتَ : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، فَالْبَيْتُ لَيْسَ مَنْصُوبًا
عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ إِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ^(٢).

(١) وعلى ذلك فالأقسام هي كالآتي :

١- المكان المبهم : ومن أمثله أسماء الجهات ومكان وناحية.

٢- المكان المختص المعدود : ومن أمثله ميل وفرسخ وبريد.

٣- المكان المختص غير المعدود : ومن أمثله الدار والمسجد والسوق.

(٢) انظر المذهبين في نصب الدار والمسجد والسوق في قولك دخلت الدار والمسجد والسوق.

١- مذهب سيويه والمحققين : النصب على الظرفية تشبيهاً للمختص بغير المختص.

٢- مذهب الأخفش والجرمي : النصب على المفعول به.

انظر الباب للمعكيري : ١/ ٢٧٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٤٢٩ ، وارتشاف الضرب :

٢/ ٢٥٣ ، والجمع : ١/ ٢٠٠.

وَكَذَلِكَ - أَيْضاً - يَخْرُجُ عَنْ مَا قَدَّرَهُ النَّاطِمُ قَوْلَ الْعَرَبِ : ذَهَبْتُ الشَّامَ ،
فَإِنْ الشَّامَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَا يَجُوزُ : ذَهَبْتُ مَكَّةَ ، نَرِيدُ : ذَهَبْتُ فِي مَكَّةَ ،
وَالْعَذْرُ لَهُ أَنَّهُ إِنَّمَا تَعْرَضُ لَضَبْطِ الْمَقِيسِ لَا الشَّاذِ الَّذِي يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، أَلَا
تَرَى أَنَّكَ لَا تَقِيسُ عَلَى : " دَخَلْتُ " سَائِرَ الْأَفْعَالِ وَلَا عَلَى : " ذَهَبْتُ " ^(١) .

وَزَعَمَ السَّهْلِيُّ أَنَّهُ إِذَا اتَّسَعَ الْمَدْخُولُ فِيهِ كَانَ النَّصْبُ لَابْدَأُ مِنْهُ نَحْوُ :
دَخَلْتُ الْعِرَاقَ ، وَيَقْبَحُ عِنْدَهُ أَنْ يَقُولَ : دَخَلْتُ فِي الْعِرَاقِ ، وَإِنْ ضَاقَ نَحْوُ : الْبِشْرُ
كَانَ النَّصْبُ بَعِيداً جِدّاً ؛ لِأَنَّ الْمَدْخُولَ قَدْ صَارَ وَلُوحاً وَتَقَحُّماً نَحْوُ : دَخَلْتُ فِي
الْبِشْرِ ^(٢) ، وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ ، بَلْ كُلُّ ظَرْفٍ مَكَانٌ مُخْتَصٌّ يَنْتَصِبُ عِنْدَنَا
بِدَخَلْتُ .

وَزَعَمَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ وَصُولَ : ذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الشَّدُوذِ ؛
بَلْ هُوَ مَقِيسٌ فَيَحِيزُونَ : ذَهَبْتُ الْيَمَنَ ، وَذَهَبْتُ الْعِرَاقَ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

(١) قَالَ الْمُرَادِيُّ مَبْنِياً مَذْهَبَ ابْنِ مَالِكٍ فِي نَصْبِ الدَّارِ : " وَصَرَحَ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ —
(دَخَلْتُ) نَصْبُ الْمَفْعُولِ بِهِ وَهَذَا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً بِهِ حَقِيقَةً وَدَخَلَ
مَتَعَدً ، وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ نَصْبُ نَصْبِ الْمَفْعُولِ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ ، وَهَذَا مُرَادُهُ . قَالَ فِي
شَرْحِ الْكَافِيَةِ : فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْمَكَانِ الْمُخْتَصِّ دَخَلَ جَازَ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ لَا عَلَى
أَنَّهُ ظَرْفٌ ، بَلْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَتَعَدٍّ بِحَرْفٍ ، ثُمَّ حُذِفَ الْحَرْفُ تَخْفِيفاً لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ
فَوُقِعَ عَلَيْهِ وَنَصَبَ كَمَا يَتَّفِقُ لغيره ، ثُمَّ قَالَ : وَلَا يَحُوزُ الْحُكْمَ عَلَى دَخَلِ بَأَنَّهُ مَتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ إِلَى
غَيْرِ الْمَكَانِ وَلَمْ يَحْتَاجْ مَعَهَا إِلَى حَرْفٍ جَرٍّ فِي قَوْلِهِمْ : دَخَلْتُ الدَّارَ . انْتَهَى ، وَقَدْ نَسَّوْزَعُ
الْمُصَنِّفُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ سَيَبَوِيهِ ، بَلْ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ تَشْبِيهاً لِلْمَخْتَصِّ
بِالْمَبْهُمِ " . شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ : ٣٦ / ٢ تحقيق د. أحمد محمد عبد الله ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ
الشَّافِيَةِ : ص ٦٨٣ .

(٢) انْظُرْ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّهْلِيُّ ارْتِشَافَ الضَّرْبِ : ٢٥٣ / ٢ ، وَالْمَجْمَعُ : ٢٠٠ / ١ ، وَلَا يَوْجَدُ
فِي نَتَائِجِ فِكْرِهِ وَلَا أَمَالِيهِ .

وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ الْعَرَبَ أَوْصَلَتْ : ذَهَبَ وَانْطَلَقَ إِلَى أَسْمَاءِ الْبِلَادِ وَالْأَمَاكِنِ كُلِّهَا وَحَكَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : انْطَلَقْتُ الْعِرَاقَ ، وَذَهَبْتُ الْيَمْنَ ، وَلَا يَخْفَظُ الْبَصْرِيُّونَ ذَلِكَ^(١) ، وَمِمَّا شَدَّ أَيْضاً قَوْلُ الْعَرَبِ : اسْتَمَرَّ فُلَانٌ أَذْرَاجَهُ ، وَرَجَعَ أَذْرَاجَهُ ، أَيْ : فِي أَذْرَاجِهِ ، وَمَا سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ إِلَّا بَوَسَاطَةِ : " فِي " إِلَّا إِنْ اضْطَرَّ شَاعِرٌ فَحَذَفَهَا وَنَصَبَ^(٢) ؛ كَمَا قَالَ :^(٣)

لَدُنَّ بِهِزٍ الْكَفَّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ التُّغْلَبَ
وَمَتْنُهُ :^(٤)

(١) انظر فيما ذهب إليه الفراء وبعض النحويين ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٥٣ ، والممع للسيوطي : ١ / ٢٠٠ .

(٢) ينظر ما قيل في الأمالي الشجرية : ١ / ٦٣ ، ٢ / ٥٧٣ ، ٥٧٤ .

(٣) بيت من بحر الكامل قاله ساعدة بن جؤية الهذلي أخو بني كعب ، وهو من قصيدة طويلة . وانظر الشاهد في : ابن النظم : ٩٦ ، وأوضح المسالك : ٢ / ١٧٩ ، وتخليص الشواهد : ٣٠٥ ، والخزانة : ٣ / ٨٣ ، وشرح أشعار الهذليين : ١١٢ ، والكتاب لسيبويه : ١ / ٣٦ ، وشرح شواهد المغني : ٨٨٥ ، والخصائص : ٣ / ٣١٩ ، وجمع الموامع للسيوطي : ١ / ٢٠٠ ، والمغني : ١١ ، وأسرار العربية : ١٨٠ ، وشواهد العيني رقم : ٤٤٢ .

اللغة : قوله : " لدن " بفتح اللام وسكون الدال وفي آخره نون ، أي ناعم لين فكل لين من القضبان يسمى لدناً ، قوله : " يغسل " بالعين والسين المهملتين من العسلان وهو اهتزاز الرمح ، ويقال لمشي الذئب ولكل غاد عسلان - أيضاً - والمعنى : يضطرب في اندماج وسرعة كما يغسل الذئب إذا مضى مسرعاً وهز رأسه ، وقال أبو عبيدة : الذئب والرمح عسال . والاستشهاد به في قوله : عسل الطريق حيث حذف حرف الجر منه ونصب مجروره توسعاً في الفعل وإجراء له مجرى المتعدي .

(٤) بيت من بحر الخفيف قاله كثير عزة وهو في الغزل والنسيب .

اللغة : " قلن " بكسر القاف من قال يقيل فيلاً وقيلولة فهو قائل وقوم قيل بالتشديد وهو النوم في الظهيرة ، عسقان : بضم العين موضع بالحجاز بين مكة والمدينة ، يتطلعن من نقاب الثغور : ينظرن للرائح والغادي .

قَلْنَ عُسْفَانَ ثُمَّ رُحْنَ سِرَاعاً يَتَطَلَّعْنَ مِنْ نِقَابِ الثُّغُورِ

أي : عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ ، وَقَلْنَ فِي عُسْفَانَ والطَّرِيقِ عِنْدَنَا مِنْ طُرُوفِ الْمَكَانِ الْمُخْتَصَّةِ.

وَزَعَمَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَتَبِعَهُمْ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنِ الطَّرَاوَةِ إِلَى أَنَّ الطَّرِيقَ مِنْ قَبِيلِ طُرُوفِ الْمَكَانِ الْمُبْهَمَةِ ، وَكَذَا كُلُّ مَا فِي مَعْنَاهُ فَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ : "فِي" لَيْسَ بِشَاذٍ ، قَالَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : أَبْعَدَهُ اللَّهُ وَأَسْحَقَهُ وَأَوْقَدَ نَاراً أَثَرَهُ.^(١)

وَقَالَ زُهَيْرٌ :^(٢)

الشاهد فيه : قوله : قَلْنَ عُسْفَانَ فَإِنْ أَصْلُهُ فِي عُسْفَانَ فَحَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ ضَرُورَةً وَنَصَبَ الْخُرُورَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ.

وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ : ٢ / ٢٥٤ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَا بِنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٣٢٩ ، وَالْأَغَانِي : ١ / ٢١٧.

(١) انْظُرِ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنِ الطَّرَاوَةِ وَأَثَرَهُ فِي النُّحُو : ص ٩٠ دُرَاسَةُ : د/ مُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمُ الْبُنَاءِ ، وَانْظُرِ النَّصَّ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ : ٢ / ٢٥٤ ، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ : بَابُ الظُّرُوفِ.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ مِنْ بَحْرِ الطُّوَيْلِ لَزْهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ يَمْدَحُ فِيهَا هَرَمَ بْنِ سَنَانَ بْنِ أَبِي حَارِثَةَ الْمُرِّي مَطْلَعُهَا :

غَشِيَتْ دِيَاراً بِالنَّقِيعِ فَتَهْمَدُ دَوَارِسُ قَدِ أَقْوِينَ مِنْ أَمِّ مَعْبَدٍ

انْظُرِ الشَّاهِدَ فِي الدِّيَّوَانِ ص ٣٨ ط دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ.

اللُّغَةُ : النَّقِيعُ مَوْضِعٌ قَرِبَ الْمَدِينَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ عَشْرُونَ فَرَسَاحاً ، تَهْمَدُ : مَوْضِعٌ فِي دِيَارِ بَنِي عَامِرٍ ، وَالدَّوَارِسُ : الْبَالِيَّاتُ ، أَقْوِينَ : خُلُونُ وَأَقْفَرُونَ وَذَهَبَ مِنْهُنَّ أَهْلُهُنَّ ، وَشَكَ الْبَيْنَ أَيْ سَرَعَتَهُ ، وَالْأَنْفَاقُ هُنَا الْمَخَارِجُ وَالطَّرِيقُ يَرِيدُ أَنَّ الرَّمَاةَ سِوَا عَلَيْهَا الْمَفَارِقُ وَالطَّرِيقُ.

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ فِيهِ : فِي قَوْلِهِ : " قَعَدُوا أَنْفَاقَهَا " حَيْثُ عَدَى الْفِعْلُ إِلَى أَنْفَاقِهَا دُونَ فِي أَنْفَاقِهَا مِنْ طُرُوفِ الْمَكَانِ الْمُبْهَمَةِ وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ ابْنِ الطَّرَاوَةِ ضَرُورَةً عِنْدَ غَيْرِهِ.

وَلَمْ تَذَرِ وَشَكَ الْيَنِّ حَتَّى رَأَيْتَهُمْ وَقَدْ قَعَدُوا أَلْفَاقَهَا كُلُّ مَقْعَدٍ
وَقَالَ آخَرُ: ^(١)

يَهْوِي مَخَارِمَهَا هُوِي الْأَجْدَلِ

وَقَالَ تَعَالَى: ^(٢) {لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ} فآثره وأنفاقها ومخارمها
وصراطك كلها منصوب على الظرف وهي ظروف مبهمة ، وقول الناظم : " وَكُلُّ
وَقْتُ قَابِلٌ ذَاكَ " أي التَّصَبُّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ كَمَا شَرَحْنَاهُ.

وَيَتَصَبُّ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ - أَيْضاً - اسم الإشارة / ١٤٩ الموصوف بالظرف
نحو: سِرْتُ هَذَا الْيَوْمَ ، وَقَعَدْتُ هَذَا الْمَقْعَدَ ، وَالْمُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ نَحْوُ: سِرْتُ
كُلَّ الْيَوْمِ أَوْ بَعْضَ الْيَوْمِ ، أَوْ: صَمَّ أَيَّ الْيَوْمَيْنِ ، وَمَا فُسِّرَ بِالظَّرْفِ نَحْوُ: كَمْ يَوْمًا
سِرْتُ؟ وَكَمْ مِيلًا قَطَعْتُ؟ وَمَا كَانَ عَدَدًا لَهُ نَحْوُ: سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا أَوْ ثَلَاثَةَ
فَرَاسِخَ.

وَسَوَاءٌ فِي وَصُولِ الْفِعْلِ أَكَانَ ظَرْفًا لِلزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ مُعْرَبًا أَوْ مَبْنًى أَوْ لَازِمٌ
الإضافة أو جائزها إلا إن كَانَ ضَمِيرًا ، فَإِنَّهُ لَا يَصِلُ الْفِعْلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِوَسَاطَةِ: " فِي " ،
وَالْأَصْلُ أَنْ يَصِلَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرِهَا بِوَسَاطَةِ: " فِي " لِأَنَّ الْفِعْلَ يَطْلُبُهَا عَلَى طَرِيقِ
الْوَعَاءِ ، وَحَرْفُهُ: " فِي " فَشَبَّ الظَّاهِرُ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ بِالْمَصْدَرِ فَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى
أَضْرِيهِ الثَّلَاثَةِ كَمَا تَعَدَّى إِلَى أَضْرَبِ الْمَصْدَرِ مَبْهَمِهِ وَضَرَبِي مَخْتَصَمِهِ.

(١) شطر بيت من بحر الكامل لم أعثر له على تمة ولا قائل.

اللغة: يهوي: يسقط من هوى يهوي كرمى يرمي ، المخارم: جمع مخرم بزنة مسجد وهو
منقطع أنف الجبل والجمع مخارم وهي أفواه الفجاج ، الأجدل: الصقر.

الشاهد فيه: في قوله: " يهوي مخارمها " فإن أصله في مخارمها فأسقط الحرف ضرورة.

(٢) من الآية: ١٦ من سورة الأعراف.

ووجه الشبه بينهما ظاهر ، وهو أن الفعل يدل على الحدث والزمان بالمطابقة وعلى كل واحد منهما بالتضمن ، وشبهه منهم المكان بالزمان فوصل الفعل إليه بلا واسطة ، فلما أضمر ظرف الزمان والمكان ، والإضمار يراد الأشياء إلى أصولها غالباً لم يتعد الفعل إلى المضمر إلا بواسطة : " في " إلا إن اتسع في الفعل فتخذف : " في " ويصل إليه الفعل مضمراً كما قال :^(١)

ويوماً شهدناه سليماً وعامراً قليلاً سوى الطعن النّهل نوافلة

أصله : شهدنا فيه ، وفي كيفية الاتساع في الفعل تفصيل واختلاف.^(٢)

قوله :

نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرمي من رمي

أخذ في تمثيل المبهم فذكر في البيت ثلاثة أنواع : الجهات والمقادير والمصوغ من الفعل ، أما الجهات : فأمام وقدام وخلف وراء ويمين وشمال وفوق وتحت وذات اليمين وذات الشمال وتجاه وغربيها وقبليها وجوفيها ووسط وندي النار وأسفل وأعلى وناحية ، ونحو ذلك جميع هذه الظروف يتعدى إليها الفعل بنفسه.

(١) البيت من بحر الطويل قاله رجل من بني عامر كما في الكتاب لسيبويه : ١ / ١٧٨ ، وهو في

المقتضب : ٣ / ١٠٥ ، والمقرب : ١ / ١٤ ، وشرح أبيات المغني : ٧ / ٨٤ ، وابن الشجري :

٧ / ١ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٢٤٥ ، والجمع : ١ / ٢٠٣ ، والدرر : ١ / ١٧٢ .

اللغة : سليم وعامر قبيلتان من قيس بن غيلان ، والطعن جمع طعنة ، والنهل : المرتوية بالدم وهي جمع نهل بالتحريك ونهل جمع ناهل كخدم وخدام وحرس وحارس ، يقول : لا ينال في ذلك اليوم إلا طعن الأعداء واغتنام نفوسهم بذلك .

والشاهد فيه : في قوله : " ويوماً " حيث نصب ضمير يوم بالفعل على التشبيه بالفعل اتساعاً ومجازاً ، وفي رواية الجر يكون قد حذف حرف الجر اتساعاً أيضاً .

(٢) انظر طرفاً منه في شرح التسهيل : ٢ / ٢٤٥ ، والجمع : ١ / ٢٠٣ .

وَمِنَ الْمُتَّبِعِينَ - أَيْضاً - قَوْلُ الْعَرَبِ : " هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفَهَا " ، يَعْنِي :
الْخَطَّائِينَ الْمُكْتَنِفِينَ أَنْفَ الظَّيْبَةِ هَذَا مَذْهَبُ سَيَّوِيهِ^(١) ، وَزَعَمَ الْفَارِسِيُّ أَنَّ : " جَنَابَتِي
أَنْفَهَا " مِنْ الظُّرُوفِ الْمُخْتَصَّةِ ، وَحُكِمَ ذَلِكَ أَنْ يُحْفَظَ وَلَا يُقَاسَ عَلَيْهِ^(٢).

وَدَخَلَ فِي قَوْلِ النَّازِمِ : نَحْوُ الْجِهَاتِ قَوْلُ الْعَرَبِ : خَارِجَ الدَّارِ ، وَلَا
يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِوَسَاطَةِ " فِي " ، قَالُوا : جَلَسْتُ فِي خَارِجِ الدَّارِ وَلَمْ يَقُولُوا :
خَارِجَ الدَّارِ ، وَإِنْ كَانَ أَنَّهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ : شَرَفِي الدَّارِ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ حَمَلُوهُ
عَلَى : جَلَسْتُ فِي دَاخِلِ الدَّارِ ، وَدَاخِلِ الدَّارِ ، فَتَخَصَّصَ لِأَحَدٍ بِمَا لَهُ أَقْطَارُ تَحْصِرِهِ ،
وَقَالَ سَيَّوِيهِ : لَا يَجُوزُ زَيْدٌ دَاخِلَ الدَّارِ وَخَارِجَ الدَّارِ وَخَوْفَ الدَّارِ إِلَّا بِإِذْخَالِ :
فِي " بِحَرَكَةِ مَجْرَى الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ^(٣).

وَقَالَ نَعْلَبُ : الْمُخْتَارُ مَا ذَكَرَهُ سَيَّوِيهِ إِلَّا أَنَّهُ قَرِئَ :^(٤) {عَالِيَهُمْ ثِيَابُ
سُنْدُسٍ خُضْرٍ} فَعَالِيَهُمْ وَعَالِي الدَّارِ بِمَنْزِلَةِ " خَارِجِ الدَّارِ وَدَاخِلِ الدَّارِ ، يَعْنِي أَنَّهُ
يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِغَيْرِ وَسَاطَةِ : " فِي " وَذَلِكَ أَنْ نَعْلَباً ذَهَبَ فِي قِرَاءَةِ مَنْ
قَرَأَ : "عَالِيَهُمْ" بِالنَّصْبِ إِلَى أَنَّهُ مُنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ^(٥) ، وَلَيْسَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، بَلْ

(١) قَالَ سَيَّوِيهِ : " وَيُقَالُ : هُمَا خَطَّانِ جَنَابَتِي أَنْفَهَا يَعْنِي الْخَطَّائِينَ الَّذِينَ اكْتَسَفَا حَنِي أَنْفَ الظَّيْبَةِ .

الْكِتَابُ لِسَيَّوِيهِ : ٤٠٥ / ١ ، وَانْظُرِ اللِّسَانَ : مَادَّةُ : " جَنَبَ " .

(٢) الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ : ٦٤٤ / ١ .

(٣) الْكِتَابُ : ٤١٠ / ١ - ٤١١ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : ٢١ مِنْ سُورَةِ الْإِنْسَانِ .

(٥) قَالَ الْفَرَّاءُ فِي : " عَلِيَهُمْ " نَصَبُهَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَاصِمٌ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ جَعَلُوهَا كَالنَّصْبِ

فَوَقَّهَمُ وَالْعَرَبُ يَقُولُ : قَوْمُكَ دَاخِلُ الدَّارِ فَيَنْصُبُونَ دَاخِلَ الدَّارِ لِأَنَّهُ مَحَلُّ فِعَالِيَهُمْ مِنْ ذَلِكَ " .

مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ٢١٨ ، ٢١٩ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَةِ أَحَدُ قَوْلَيْنِ قَالَهُمَا الْأَنْبَارِيُّ

فِي الْبَيَانِ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٤٨٣ / ٢ ، وَكَذَا أَحَدُ قَوْلَيْنِ قَالَهُمَا مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ

فِي مُشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٤٣٩ / ٢ ، ٤٤٠ .

هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ^(١) ، و : " تَبَابٌ " فَاعِلٌ بِالْحَالِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : { خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ }^(٢).

فَيَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَشْنَى مِنَ الْجِهَاتِ : خَارِجِ الدَّارِ ، فَإِنَّهَا مُبْهَمَةٌ ، وَلَا يَتَعَدَّى إِلَيْهَا الْفِعْلُ إِلَّا بوساطة : " فِي " كما بيناه.

وَأَمَّا الْمَقَادِيرُ^(٣) فَتَحْوُ : بَرِيدٌ وَفَرَسٌ وَمِيلٌ وَغُلُوةٌ ، وَالْغُلُوةُ مَائَةٌ بِإِصْبَاعٍ ، وَالْمِيلُ عَشْرَةُ غُلَاةٍ ، وَالْفَرَسُ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ ، وَالْبَرِيدُ أَرْبَعَةُ فَرَاسِخٍ^(٤) ، جَمِيعُ هَذَا وَإِنْ كَانَ مَعْلُومَ الْقَدْرِ فَإِنَّهُ مَجْهُولُ الصِّفَةِ ، فَدَخَلَ بِذَلِكَ فِي حَيْزِ الْمُبْهَمِ فَتَصَبَّهَ الْفِعْلُ بِغَيْرِ وَسَاطَةِ فِي نَحْوِ : سَرَتْ مِيلًا وَفَرَسَحًا وَبَرِيدًا. / ١٥٠

وَفِي انْتِصَابِ هَذِهِ الْمَقَادِيرِ خِلَافٌ.

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ انْتِصَابَهَا انْتِصَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَعْمُ جَمِيعَ الْمَحَلِّ ، وَتَقْدِمُ نَحْوُهُ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ نَحْوُ : صُمْتُ الْيَوْمَ ، هَذَا ثَقُلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْهُمْ ، وَثَقُلَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْهُمْ أَنَّ تَصَبُّهُ تَصَبُّ الْمُشَبَّهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ^(٥).

وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَقَادِيرَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ^(٦) ، وَذَهَبَ السُّهَيْلِيُّ إِلَى أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ^(٧) ، قَالَ : فَإِنْ قُلْتُ : كَيْفَ تَصْبُوا : " مِيلًا

(١) هو القول الثاني الذي قاله الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن : ٤٨٣ / ٢ ، وانظر معه مشكل إعراب القرآن الكريم : ٤٣٩ / ٢ ، ٤٤٠.

(٢) من الآية : ٧ من سورة القمر.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن : ٤٠٤ / ٢ ، وانظر مشكل إعراب القرآن الكريم : ٣٣٦ / ٢.

(٤) هذا هو النوع الثاني من أنواع المهيم من ظروف المكان مما ذكره ابن مالك في بيت الألفية.

(٥) لو أردت هذا بالمقادير الحديثة فالفرسخ ٤,٨ كيلو متر فيكون البريد قريباً من عشرين كيلو متر.

(٦) الباب للعسكري : ١ / ٢٧٤ ، وشرح التسهيل للمرادي : ٥٠ / ٢.

(٧) انظر الارتشاف : ٢ / ٢٥٠ ، والهمع : ١ / ١٩٩.

(٨) المرجعان السابقان.

وَفَرَسَحًا " عَلَى الظَّرْفِ وَالْفِعْلُ لَا يَتَضَمَّنُهُ ^(١) ؟ ، وَكَيْفَ كُنُوا الْمِيلَ وَجَمْعُوهُ دُونَ
غَيْرِهِ مِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ؟ وَلَمْ لَا يُخَفَضُ بِنِ فِي قِيَالٍ : سِرْتُ فِي مِيلٍ ، كَجَلَسْتُ فِي
مَكَانٍ .

فَالْجَوَابُ ^(٢) : أَنَّ الْمِيلَ لَيْسَ بِظَرْفٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ كَالْجِهَاتِ الْمُضَافَةِ ؛
لِأَنَّ الْجِهَةَ لَا مَعْنَى لَهَا إِلَّا بِإِضَافَتِهَا إِلَى مَنْ هِيَ لَهُ ، وَالْمِيلُ لَا يُضَافُ وَلَا مَعْنَى
لِإِضَافَتِهِ إِلَى شَيْءٍ ، وَالظَّرْفُ مُقَدَّرٌ بِنِ ، وَقَدْ يُصْرَحُ بِهَا فِي الْمُتَمَكِّنِ ، وَالْمِيلُ لَا
يَقْدِرُ بِنِ وَلَوْ قَدَرَ بِنِ لِحَازِ إِظْهَارِهَا ؛ لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ يَكُونُ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا وَيُشْكِي
وَيُجْمَعُ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ : سِرْتُ فِي مِيلٍ لَوْ كَانَ ظَرْفًا .

و - أَيْضًا - فَالظَّرْفُ يَقَعُ فِيهِ كُلُّ فِعْلٍ نَاصِبٍ لَهُ ، وَالْمِيلُ لَا يَفْعَلُ فِيهِ إِلَّا مَا
كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْمَشْيِ وَالْحَرَكَةِ ، لَا تَقُولُ : رَقَدْتُ مِيلًا ، وَلَا : قَعَدْتُ مِيلًا ، فَذَلِ
هَذَا كُلُّهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَصْدَرِ لَا مِنْ بَابِ الظَّرْفِ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِخُطَايَ
مَعْدُودَةٍ ، فَكَمَا تَقُولُ : سِرْتُ خُطْوَةً وَخُطَى ، فَلَا يَكُونُ هَذَا ظَرْفًا إِنَّمَا هُوَ مَصْدَرٌ ،
فَكَذَلِكَ : سِرْتُ أَلْفَ خُطْوَةٍ أَوْ ثَلَاثَةَ أَلْفِ ذِرَاعٍ .

فَالْمِيلُ وَالْفَرَسَخُ عِبَارَةٌ عَنْ هَذِهِ الْأَعْدَادِ مِنَ الْخُطَايَ ؛ كَمَا أَنَّ الْفَنِطَارَ عِبَارَةٌ
عَنْ أَعْدَادٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الدِّرَاهِمِ أَوْ غَيْرِهَا ، فَكَمَا تَقُولُ : قَبَضْتُ دِرْهَمًا ، وَقَبَضْتُ فَنِطَارًا
، فَلَا يَخْتَلِفُ الْإِعْرَابُ ، فَكَذَلِكَ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَخْتَلِفَ إِذَا قُلْتَ : مَشَيْتُ خُطْوَةً أَوْ
خُطْوَتَيْنِ وَمَشَيْتُ مِيلًا أَوْ مِيلَيْنِ ، وَمَحَالٌ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا إِذَا كُنْتَ ، وَمَصْدَرًا إِذَا قُلْتَ بَلْ
يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَخْتَلِفُ الْإِعْرَابُ ؛ كَمَا لَمْ يَخْتَلِفِ الْمَعْنَى .

(١) فِي النِّسْخَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ : وَالْفِعْلُ يَتَضَمَّنُهُ ص : ١٥٠ ، وَأُظْهِرَ أَنَّ مَا أَتَيْتُهُ هُوَ الصَّحِيحُ وَهُوَ
مُطَابِقٌ لِلْمَخْطُوطِ ، وَهُوَ أَيْضًا كَذَلِكَ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ .

(٢) انْظُرِ الْإِعْتِرَاضَ وَالْجَوَابَ وَكَلَامَ السَّهْلِيِّ كُلَّهُ فِي نَتَائِجِ الْفِكْرِ لَهُ ص ٣٠١ - ٣٠٢ وَهُوَ فِي
التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ أَيْضًا (بَابِ الظَّرْفِ) .

وَسُمِّيَ هَذَا الْقَدْرُ مِنَ الْخُطَى مِيلًا ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَنْصُبُونَ عَلَى الطَّرِيقِ أُمِّيَالًا
كَانُوا يَعْرِفُونَ بِهَا مَقَادِيرَ الْخُطَى الَّتِي مَشَوْهَا ، فَيَجْعَلُونَ عَلَى رَأْسِ كُلِّ ثَلَاثَةِ أَلْفٍ
ذِرَاعٍ بِنَاءَ لِهَيْئَةِ الْمِيلِ يَكْتُبُونَ فِيهِ الْعِدَّةَ مِنْ مَا مَشَوْهُ ، أَنَشَدَ أَبُو عُبَيْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

وَعَنْ صَوَى أُمِّيَالِهَا الْمَوَائِلِ ^(١)

وَقَالَ هِشَامٌ لِأَعْرَابِيٍّ كَانَ يَسِيرُ مَعَهُ : انْظُرْ فِي الْمِيلِ كَمْ مَشِينَا ؟ . انتهى
كلام السُّهَيْلِيِّ. ^(٢)

وَتَلَخَّصَ مِنْهُ أَنَّ انْتِصَابَ الْمِيلِ وَالْبَرِيدِ وَالْفَرَسِخِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمَصْدَرِ لَا عَلَى
الظَّرْفِ ، وَالتَّخْوِيُونَ لَمْ يَجْعَلُوا ذَلِكَ عِبَارَةً عَنِ الْخُطَى الْمُتَعَدِّدَةِ الْعِدَّةَ الْمَذْكُورَةَ ؛
إِنَّمَا جَعَلُوا ذَلِكَ عِبَارَةً عَنْ مَسَافَةِ الْمَكَانِ الْوَاقِعِ فِيهِ الْخُطَى الْمَذْكُورَةُ.

وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيمَا ذَكَرَ : أَمَّا كَوْنُهَا لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا : " فِي " فَبَعْضُ الظُّرُوفِ
لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ : " فِي " نَحْوُ : عِنْدَ ، وَأَمَّا كَوْنُهَا لَا يَفْعَلُ فِيهَا إِلَّا مَا كَانَ فِي مَعْنَى
الْمَشْيِ وَالْحَرَكَةِ ، فَقَدْ وَجَدْنَا تَطْيِيرَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الظُّرُوفِ ، وَذَلِكَ الظُّرُوفُ
الْمُخْتَصَّةُ فَإِنَّمَا لَا تَنْتَصِبُ بِكُلِّ فِعْلٍ بَلْ تَنْتَصِبُ بِدَخَلَتْ وَخَدَّهَا.

وَأَمَّا أَنَّ الْمِيلَ وَالْفَرَسِخَ عِبَارَةٌ عَنْ هَذِهِ الْأَعْدَادِ مِنَ الْخُطَى ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ
هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَسَافَةِ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا الْخُطَى الْمَذْكُورَةُ ؛ هَكَذَا فِيهِمُ الْمُسْتَفْرِثُونَ اللَّعَنَ
عَنِ الْعَرَبِ ، وَهَكَذَا أَوْرَدَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ فِي كُتُبِهِمْ.

(١) من الرجز المشطور لم أعثر على قائله أو بقية ، والصوى جمع صوة وهي الأعلام من الحجارة
والأميال جمع ميل ، والموائل : الظاهرة الواضحة.

(٢) نتائج الفكر : ٣٠١ ، ٣٠٢ وهذا الكلام ليس بالنص فيه ، وهو بالنص في التذييل والتكميل
(باب الظروف)

وَأَمَّا مَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ ^(١) فَعِبَارَةٌ مَنْقُودَةٌ ؛ لِأَنَّ : " مَرَمَى " لَمْ يُصْغَ مِنْ
الْفِعْلِ ، بَلِ الْفِعْلُ وَهُوَ مَصْوَغَانِ مِنَ الْمَصْدَرِ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْفِعْلِ
الْمَصْدَرُ فَيَصِحُّ إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ : " كَمَرَمَى " مِنْ رَمَى يُعِيدُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَعْنِي مَرَمَى مَصْوَغٌ مِنْ
رَمَى .

وَالْمَصْوَغُ مِنَ الْمَصْدَرِ عَلَى فِئَتَيْنِ : فِئَتُهُ يُلَاقِي الْعَامِلَ فِيهِ فِي الْاِشْتِقَاقِ ،
وَفِئَتُهُ لَا يُلَاقِيهِ .

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : يَأْتِي فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : قَوْلُهُمْ : هُوَ مِنِّي مَنَزَلَةَ الْوَلَدِ ، أَيِ : دَانِي الْمَنَزَلَةَ ، وَمَنَزَلَةَ
الشَّغَافِ ، أَيِ : لِأَصْفَا بَقْلِي ، وَمَزَجَرَ الْكَلْبِ ، أَيِ : مَقْصَى / ١٥١ ، وَمَنَاطَ الثُّرَيَّا
، أَيِ : مُرْتَفِعًا ، وَمَقْعَدَ الْإِزَارِ ، أَيِ : قَرِيبَ الْمَنَزَلَةِ ، وَمَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ؛ إِذَا لَصِقَ بِكَ
مِنْ بَيْنِ يَدَيْكَ ، وَمَقْعَدَ رَأْيِي الضَّرْبَاءِ ^(٢) ، أَيِ مَكَانًا يَشْرَفُ مِنْهُ عَلَيَّ وَمَكَانَ الشَّغَافِ
، هَذِهِ جُمْلَةٌ مَا سَمِعَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ فِيهَا ، فَمَذْهَبُ سَيُوبَةَ أَنَّهُ يَقْتَصِرُ فِي ذَلِكَ عَلَى
السَّمَاعِ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ أَمَّا كُنْ مُخْتَصَّةٌ ، فَكَانَ حَقُّهَا أَنْ لَا تُنْصَبَ عَلَى الظَّرْفِ
لَاخْتِصَاصِهَا ؛ لَكِنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِمَا يُؤَوَّلُ إِلَى الْمُبْهَمِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى : هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ
؛ أَيِ : مَكَانًا مِثْلَ مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، فَحَذَفَ مَكَانًا وَأَقِيمَ مِثْلَ مَقَامِهِ ثُمَّ حَذَفَ مِثْلَ وَأَقِيمَ
مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ مَقَامَهُ .

(١) هذا هو النوع الثالث من أنواع المجهم من ظروف المكان مما ذكره ابن مالك في بيت الألفية
وكان النوع الأول الجهات والثاني المقادير .

(٢) الرائي والريئة : الذي يرقب للقوم وينظر لهم من أعلى ، والضرباء جمع ضريب وهو الذي
يضرب بالقداح ، والتعبير كناية عن البعد .

قَالَ سَيَبُوتُهُ : وَلَيْسَ يَحُوزُ هَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ لَوْ قُلْتُ : هُوَ مِنِّي مَجْلِسَكَ ،
أَوْ مَتَكَ زَيْدٌ ، أَوْ مَرَبُطَ الْفَرَسِ ، لَمْ يَحُزْ . انْتَهَى .^(١)

وَلَا يَتَّبِعِي عَلَى هَذَا أَنْ يُنْطَقَ بِهَا إِلَّا كَمَا سَمِعْتَ فَلَا يَقَالُ : هُوَ مِنِّي مَقْعَدُ
الشَّعْرَتَيْنِ ، وَلَا : هُوَ مِنِّي مَقْعَدُ شِرَاكِ الثَّغْلِ ، وَلَا : هُوَ مَرْجَرُ الْكَلْبِ ، وَلَا : هُوَ
مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ ، دُونَ أَنْ تَقُولَ : هُوَ مِنِّي .

وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مَقِيسٌ فِي هَذِهِ وَمَا أَشْبَهَهَا^(٢) ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ
لَا زِمَ لِلْخَلِيلِ ؛ لِأَنَّهُ أَجَازَ فِي قَوْلِكَ : لَهُ صَوْتُ صَوْتِ الْحِمَارِ ، أَنْ يَكُونَ صَوْتُ
الْحِمَارِ صِفَةً لِقَوْلِهِ : صَوْتُ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَهُ : لَهُ صَوْتُ مِثْلُ صَوْتِ الْحِمَارِ ،
فَحُذِفَ مِثْلُ وَقَامَ صَوْتُ الْحِمَارِ مَقَامَهُ ، وَلَمْ يَخْفَلِ التَّعْرِيفُ مَانِعاً مِنْ ذَلِكَ .^(٣)

وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَطْرَادٍ مَا دَلَّ عَلَى قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : هُوَ
مِنِّي مَنَاطُ الثَّرْيَا ، وَهُوَ مِنِّي مَنَزَلَةُ الشَّعَافِ^(٤) ، فَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ كَانَ

(١) قَالَ سَيَبُوتُهُ فِي بَابِ مَا شَبِهَ مِنَ الْأَمَاكِنِ الْمُخْتَصَةِ بِالْمَكَانِ غَيْرِ الْمُخْتَصِ شَبِهَتْ بِهِ إِذَا كَانَتْ تَفْعُ
عَلَى الْأَمَاكِنِ ، وَبَعْدَ أَنْ أوردَ هَذِهِ الْأَسَالِيبَ وَبَيَّنَّ مِنَ الشَّعْرِ قَالَ : " وَلَيْسَ يَحُوزُ هَذَا فِي
كُلِّ شَيْءٍ ، لَوْ قُلْتُ : هُوَ مِنِّي مَجْلِسَكَ أَوْ مَتَكَ زَيْدٌ أَوْ مَرَبُطَ الْفَرَسِ لَمْ يَحُزْ مِنْ هَذَا فَاسْتَعْمَلَ
مَا اسْتَعْمَلَتِ الْعَرَبُ وَأَجَزَ مِنْهُ مَا أَجَازُوا " . الْكِتَابُ لِسَيَبُوتِهِ : ٤١٢ / ١ - ٤١٤ .

(٢) هُوَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْمُرَادِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلتَّسْهِيلِ : ٨٣ / ٢ . فَقَالَ : " وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّ انْتِصَابَ
هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُخْتَصَةِ الْمَشْتَقَّةِ مِنَ الْفِعْلِ انْتِصَابَ الظُّرُوفِ مَقِيسٌ " . وَانْظُرِ الْإِرْتِشَافَ : ٢٥٦ / ٢ .

(٣) قَالَ سَيَبُوتُهُ : " وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَحُوزُ : لَهُ صَوْتُ صَوْتِ الْحِمَارِ عَلَى الصِّفَةِ لِأَنَّهُ تَشْبِيهِ فَمِنْ
ثُمَّ جَازَ أَنْ تُوصَفَ بِهِ النُّكْرَةُ " . الْكِتَابُ لِسَيَبُوتِهِ : ٣٦١ / ١ .

(٤) ذَكَرَهُ الْمُرَادِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلتَّسْهِيلِ لِبَعْضِ النُّحَاةِ دُونَ تَحْدِيدِ وَقَالَ : إِنْ دَلَّ عَلَى الْقُرْبِ أَوْ الْبُعْدِ
كَانَ مَطْرُوداً عَلَى الْأَصْلِ وَاسْتَدْلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْأَحْوَصِ :

وَإِنْ بَنِيَ حَرْبَ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطُ الثَّرْيَا قَدْ تَعَلَّتْ لِمَجْمُوعِهَا

وَهَكَذَا فِي الْإِرْتِشَافِ : ٢٥٦ / ٢ ، وَانْظُرِ الْكِتَابَ لِسَيَبُوتِهِ : ٤١٣ / ١ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ٣٤٣ / ٤ .

ذَلِكَ شَاذًا نَحْوُ مَا حَكَى سِيَوِيَّةٌ : هُوَ مِنِّي مَرَأَى وَمَسْمَعًا بِالنَّصْبِ^(١) ، أَوْ فِي ضَرُورَةٍ
شِعْرِ ، نَحْوُ قَوْلِ اِمْرِي الْقَيْسِ :^(٢)

بِمَخْنِيَةٍ قَدْ أَرَزَ الضَّالُّ نَبْتَهَا مَجَرَّ جِيُوشٍ غَانِمِينَ وَخَيْبِ

هَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَا حَكَى سِيَوِيَّةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : هُوَ
مِنِّي مَرَأَى وَمَسْمَعًا يَدُلُّ عَلَى الْقُرْبِ ، وَمِثْل : مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ وَأَخَوَاتِهِ فِي الْاِنْصَابِ
عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَيْسَ مُشْتَقًّا مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ قَوْلُ الْعَرَبِ : هُوَ مِنِّي دَرَجَ السَّبِيلِ ،
وَذَهَبَ دَمُهُ أَذْرَاجَ الرِّيَّاحِ ، أَيْ هَذَا ، وَرَجَعَ أَذْرَاجَهُ ؛ أَيْ : فِي الطَّرِيقِ الَّذِي جَاءَ
مِنْهُ ، وَهُوَ مِنِّي أَنْفَ الْجَبَلِ ، وَهُوَ مِنِّي قُوْتَ الْيَدِ ، وَهُوَ مِنِّي دَعْوَةَ رَجُلٍ ، وَعَدْوَةَ
فَرَسٍ ، هَذَا مِمَّا حَفِظَ فِي الْاِخْتِيَارِ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ^(٣).

قوله :

وَشَرَطُ كَوْنٍ ذَا مَقِيسٍ أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَعُ

وَشَرَطُ كَوْنٍ ذَا ، أَيْ : الْمَصْرُوعُ مِنَ الْمَصْدَرِ أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي
أَصْلِهِ ؛ أَيْ : ظَرْفًا لِلْعَامِلِ الَّذِي اجْتَمَعَ مَعَهُ ، أَيْ : مَعَ الظَّرْفِ فِي أَصْلِهِ ؛ أَيْ : فِي
الِاشْتِقَاقِ مِنْ أَصْلِهِ.

(١) الكتاب لسيبويه : ١ / ٤١٦.

(٢) البيت من بائنة طويلة مشهورة لامرئ القيس مطلعها قوله : خليلي مرا بي على أم جنس ،
وهي في الديوان . ص ٦٤ (دار صادر)

اللغة : المحنية : حيث ينحني الوادي وهو أخصب موضع ، أزر : ساوى ، الضال : شجر ،
مجر جيوش : أي أن هذه المحنية موضع تمر فيه الجيوش الغائمة المنتصرة أو الخائبة المنهزمة .
الشاهد فيه : مجر جيوش حيث يروى بالنصب على الظرفية خيراً مبتدأ محذوف أي هي مجر
جيوش.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١ / ٤١٣ - ٤١٧.

وهَذَا الْبَيِّنُ تَرْكِيبُهُ مُعَقَّدٌ ، وَعِبَارَةُ التَّخَوُّينِ فِي هَذَا سَهْلَةٌ ، وَهِيَ أَنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إِلَى الْأَمَكْنَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِنْ لَفْظِهِ نَحْوُ : جَلَسْتُ مَجْلِسًا حَسَنًا ، وَنَزَلَ فَلَانٌ مِنِّي مَنَزَلَةً الشَّغَافِ^(١) .

وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمُشْتَقُّ مِنَ الْفِعْلِ جَارِيًا عَلَيْهِ أَوْ غَيْرَ جَارٍ نَحْوُ : أُنْزَلَهُ مَنَزَلًا مُبَارَكًا ، وَفَرَى :^(٢) { وَقُلْ رَبِّ أُنْزِلْنِي مَنَزَلًا مُبَارَكًا } وَمَنَزَلًا مُبَارَكًا^(٣) .

فَإِنَّ لَمْ يَتَلَاقَا فِي الْإِشْتِقَاقِ لَمْ يَحْزُ لَوْ قُلْتُ : قَعَدْتُ مُصَلًى زَيْدٍ ، أَوْ صَلَّيْتُ مَجْلِسَكَ لَمْ يَحْزُ ، وَيَخْرُجُ عَنْ مَا شَرَطَهُ النَّاطِمُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ نَفْسِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : سَرَّيْتُ جُلُوسِي مَجْلِسَكَ ، أَيْ : فِي مَجْلِسِكَ ، فَمَجْلِسُكَ مَنصُوبٌ بِجُلُوسِي وَمَجْلِسُكَ لَيْسَ ظَرْفًا لِعَامِلٍ اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي أَصْلِهِ ، بَلْ ظَرْفٌ لِنَفْسِ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ جُلُوسِي .

وظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنَّ الْمَقَادِيرَ وَالْمَصُوعُغَ مِنَ الْمَصْدَرِ مِنْ قَبِيلِ الظُّرُوفِ الْمُتَّبَعَةِ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهَا جَمِيعُهَا لِلْمَبْهُمِ فِي الْبَيِّنِ قَبْلَ هَذَا ، وَقَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ فِي الْمَقَادِيرِ كَيْفِيَّةَ إِنِّهَايَهَا .

وَذَهَبَ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ / ١٥٢ الظُّرُوفَ الْمُقَدَّرَةَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ حَدِّ الْمَبْهُمِ^(٤) ، لِأَنَّهُ لَا نَهَايَةَ لَهُ مَعْرُوفَةٌ وَلَا حَدٌّ مَحْصُورٌ ، وَهَذِهِ الظُّرُوفُ لَهَا نَهَايَةٌ وَحَدٌّ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمِيلَ مِقْدَارٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَسَافَةِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ حَدِّ الْمَبْهُمِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ .

(١) ومنه في القرآن قوله تعالى : { وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ } (الجن : ٩)

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة المؤمنون .

(٣) بضم الميم وفتح الزاي قراءة الجماعة وفتح الميم وكسر الزاي قراءة أبي بكر عن عاصم . الإقناع : ج ٢ ، ص ٧٠٨ .

(٤) هو ما ذكره أبو حيان في الارتشاف : ٢ / ٢٥٠ ، وهذا القول ليس في شرح المقدمة الجزولية نصاً : انظر ص : ٧٢٢ وما بعدها .

وَأَمَّا الْمَصْرُوعُ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُلَاقِي عَامِلَهُ فِي الْاِشْتِقَاقِ فَإِنَّهَا عَلَى فِئَتَيْنِ :
 مُبْهَمَةٌ وَمُخْتَصَّةٌ ، فَالْمُخْتَصَّةُ نَحْوُ مَا مَثَلْنَا قَبْلُ مِنْ قَوْلِكَ : سَرَرَنِي جُلُوسِي مَحَلِّسَكَ ،
 وَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى الْمُبْهَمِ مِنْ هَذَا النَّوْعِ وَالْمُخْتَصَّ ؛ لِأَنَّ فِي لَفْظِ الْعَامِلِ دَلَالَةً عَلَيْهِ ؛
 إِذْ تَلَاقَى فِي الْاِشْتِقَاقِ كَمَا تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى مُبْهَمِ الْمَصْدَرِ وَمُخْتَصَّهِ ، وَإِلَى مُبْهَمِ
 الزَّمَانِ وَمُخْتَصَّهِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ دَلَالَةً عَلَى ذَلِكَ ، فإِذْ رَاجُ النَّاطِمِ مُخْتَصُّ الْمَكَانِ الْمَصْرُوعِ
 مِنَ الْعَامِلِ فِي الْمُبْهَمِ لَيْسَ بِحَيِّدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قِبَلِ الْمُبْهَمَاتِ .

﴿الظرف المتصرف وغير المتصرف﴾

قوله :

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعَرَفِ

التَّصَرُّفُ فِي الظُّرُوفِ هُوَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ غَيْرَ ظَرْفٍ كَانَ يَكُونُ مُبْتَدَأً وَفَاعِلًا وَمَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَمُضَافًا إِلَيْهِ نَحْوُ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ ، وَمَكَائِكَ طَيِّبٌ ، وَسَرَّيْنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَمَكَانَ أَنتَ فِيهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَالظُّرُوفُ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : مُتَصَرِّفٌ وَغَيْرُ مُتَصَرِّفٍ ، غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ سَبَاتِي فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا ، وَالْمُتَصَرِّفُ مِنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ نَحْوُ : الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ وَالسَّاعَةَ وَالْحِينَ وَالشَّهْرَ وَالسَّنَةَ وَالْعَامَ ، وَمِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ : مَكَانٌ وَخَلْفٌ وَوَرَاءُ وَأَمَامَ وَمِثْلٌ وَفَرَسْخٌ وَبَرِيدٌ ، وَزَعَمَ الْحَرَمِيُّ أَنَّ : خَلْفًا وَأَمَامًا لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُمَا مُتَصَرِّفَيْنِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ^(١) ، وَهُمَا عِنْدَهُ كَسَوَى وَسَوَاءٌ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْوَاضِحِ^(٢) : خَلْفُكَ وَقَدَامُكَ وَأَمَامُكَ وَحِذَاءُكَ وَإِزَاءُكَ وَتَلْقَاءُكَ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُنَّ سَبِيلُهُنَّ أَنْ لَا يُزَايِلَنَّ الْمَوَاضِعَ ، وَلَا يَنْقَلْنَ إِلَى نُعُوتِ النَّاسِ ، وَلَا يَخْلُلَنَّ مَحَلَّ الْفَاعِلِ مِنَ النَّاسِ وَالْمَفْعُولِ ، فَخَطَأً أَنْ يُقَالَ : قَامَ خَلْفُكَ ، عَلَى أَنَّ : "خَلْفُكَ" فَاعِلٌ يَنْصَبُ خَلْفُكَ أَوْ رَفَعَهُ ، وَلَا : رَأَيْتُ خَلْفُكَ ، وَلَا : مَرَرْتُ بِخَلْفِكَ. انْتَهَى مُلَخَّصًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ مِنْ أَحْكَامِ الظُّرُوفِ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ^(٣).

(١) هكذا ذكر أبو حيان في الارتشاف عن الجرمي : ٢ / ٢٥٧ في : "خلف وأمام ، وكذا نقل قولاً آخر في أنه لا يجوز استعمال الجهات الست إلا ظرفاً ولا يقاس على استعمالها أسماءً."

(٢) بحث عنه في الواضح للزبيدي فلم أجده.

(٣) سبق ذكر ذلك وهو بشرح قول ابن مالك :

ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة وإن يفد فأخبراً

قوله :

وَعَبْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَّهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ : سُحَيْرًا وَبُكْرَةً وَضُحَى وَضُحوةً وَصَبَاحاً وَمَسَاءً وَلَيْلاً وَنَهَاراً وَعَتَمَةً وَعِشَاءً وَعَشِيَّةً وَسَحَرٌ إِذَا أُريدَ بِهَا مِنْ وَقْتٍ بَعِيْنِهِ ، وَصَبَاحَ مَسَاءً ، وَيَوْمَ يَوْمٍ ، وَذَاتَ مَرَّةٍ ، وَبَعِيدَاتٍ بَيْنَ ، وَذَا صَبَاحٍ ، وَذَاتَ لَيْلَةٍ ، وَذَاتَ الْعُيُومِ ، وَذَاتَ الزَّمِينِ ^(١) ، وَذَا صُبُوحٍ ، وَذَا غُبُوقٍ ^(٢) .

جَمِيعُ ذَلِكَ التَّرَمَّتْ فِيهِ الْعَرَبُ التَّصَبُّ عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ اسْمًا غَيْرَ ظَرْفٍ إِلَّا أَنْ ذَاتَ يَوْمٍ وَذَاتَ مَرَّةٍ وَذَا صَبَاحٍ ، فَإِنْ لُغَةً خَنَعَمَ فِيهَا أَنَّهَا تَتَصَرَّفُ ^(٣) ، وَزَعَمَ السُّهَيْلِيُّ أَنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ لَا فِي لُغَةٍ خَنَعَمَ وَلَا فِي لُغَةٍ غَيْرِهَا ، وَأَنْ يَبْتَ أَتْسِ الْخَنَعَمِيِّ ^(٤) :

(١) فِي الصَّحَاحِ (عُم) : وَقَوْلُهُمْ لَقِيْتَهُ ذَاتَ الْعُيُومِ وَذَلِكَ إِذَا لَقِيْتَهُ بَيْنَ الْأَعْوَامِ كَمَا يُقَالُ لَقِيْتَهُ ذَاتَ الزَّمِينِ وَذَاتَ مَرَّةٍ .

(٢) فِي الصَّحَاحِ (صَبَح - غَبَق) الصُّبُوحُ : الشَّرْبُ بِالْفِدَاةِ وَالْغُبُوقُ : الشَّرْبُ بِالْعِشْيَةِ ، تَقُولُ فِي الْأَوَّلِ : أَصْبَحْتَهُ صَبَاحاً وَفِي الثَّانِي غَبَقْتَ الرَّجُلَ أَغْبَقَهُ بِالضَّمِّ .

(٣) حَكَى ذَلِكَ سَيُوبَةُ وَرَوَى هَذَا الشَّعْرَ لَأَنَسُ بْنُ مَدْرَكَةَ الْخَنَعَمِيِّ وَهُوَ قَوْلُهُ :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَشَيْءٍ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودٍ

انظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٤) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْوَاغِرِ وَهُوَ لَأَنَسُ بْنُ مَدْرَكَةَ الْخَنَعَمِيِّ . انظر الكتاب لسيبويه : ١ / ٢٧٧ ، وَالْخَزَانَةُ : ١ / ٤٧٦ ، وَابْنُ يَعِيشَ : ٣ / ١١٢ ، وَالْمَعْمَرُ : ١ / ١٩٧ ، وَالْمُقْتَضِبُ : ٤ / ٣٤٥ ، وَالْخَصَائِصُ : ٣ / ٣٢ ، وَالصَّحَاحُ (صَبَح) .

وَالْمَعْنَى : عَزَمْتُ عَلَى أَنْ أَقِيمَ صَبَاحاً وَأَوْخِرَ الْغَارَةِ عَلَى الْعَدُوِّ إِلَى أَنْ يَغْلُوَ النَّهَارُ ثِقَةً مَعْنَى بَقْوَتِي وَظَفَرِي بِهِمْ فَإِنَّ الَّذِي يَسُودُهُ قَوْمُهُ لَا يَسُودُونَهُ إِلَّا لِأَمْرِ عَظِيمٍ وَخَصْلَةٍ عَالِيَةٍ فِيهِ وَهُوَ جَدِيرٌ بِالسِّيَادَةِ لِذَلِكَ وَكَانَتِ الْعَرَبُ يَخْتَارُونَ الصَّبَاحَ لِلْغَارَةِ التَّمَاثُلَ لِفُتْلَةِ الْعَدُوِّ فَخَالَفَهُمْ لَاعْتِرَازُهُ وَثِقَتُهُ بِشَجَاعَتِهِ .

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ فِيهِ : فِي قَوْلِهِ : " ذِي صَبَاحٍ " حَيْثُ جَرَّ بِالإِضَافَةِ اتِّسَاعاً وَمَجَازاً وَالْوَجْهَ فِيهِ الظَّرْفِيَّةُ .

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوُدُ

لَيْسَ فِيهِ لِتَصَرُّفِ ذَاتِ مَرَّةٍ وَلَا ذِي صَبَاحٍ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّ : " ذَا صَبَاحٍ " عِنْدَهُ يُرَادُّ بِهِ الْيَوْمُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ ذُو صَبَاحٍ ، فَإِذَا قَالَ : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ فَكَأَنَّهُ قَالَ : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ يَوْمٍ. ^(١)

وَمَا تَوَهَّمَهُ السُّهَيْلِيُّ مِنْ أَنَّ تَصَرُّفَ ذَلِكَ إِنَّمَا أُخِذَ مِنْ يَتِّ أَنْسٍ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ حَكِيَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتُ مَرَّةٍ بِالرُّفْعِ وَأَمَّا : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ ، فَمَعْنَاهُ وَمَعْنَى صَبَاحٍ وَاحِدٍ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ وَقْتِ ذِي صَبَاحٍ ؛ أَيْ : مُسَمًّى بِهَذَا الْاسْمِ وَالْمُسَمًّى بِهَذَا الْاسْمِ هُوَ صَبَاحٌ .

وَأَجَارَ الْأَخْفَشُ تَصَرُّفَ : ضَحْوَةَ وَعَتَمَةَ إِذَا أُريدَ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَقْتُ بَعِيْنِهِ ، فَأَجَارَ الرُّفْعَ وَالتَّصْبِ فِي نَحْوِ / ١٥٣ : سِيرَ عَلَيْهِ عَتَمَةٌ وَعَتَمَةٌ ، وَسِيرَ عَلَيْهِ ضَحْوَةٌ وَضَحْوَةٌ ؛ كَمَا أَجَارَ سَيَّوِيَّةُ فِي : غَدْوَةٌ وَبَكْرَةُ الرُّفْعِ وَالتَّصْبِ إِذَا لَمْ يَكُونَا مِنْ يَوْمٍ بَعِيْنِهِ .

وَمِنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ : فَوْقَ وَتَحْتَ وَعِنْدَ وَسِوَى وَسَوَاءَ وَسُورَى وَدُونِكَ وَوَسْطَ سَاكِنَةِ السَّيْنِ وَمَكَانِكَ وَبِذَلِكَ إِذَا أَرَدْتَ بِهِمَا مَعْنَى : عِوَضَكَ ، وَمَعَ وَلَدَنَ وَلَدَى .

فَجَمِيعُ هَذَا مَنصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ ^(٢) لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَفْعَلَ مُبْتَدَأً وَلَا فَاعِلًا وَلَا غَيْرَ ظَرْفٍ ، تَقُولُ الْعَرَبُ : فَوْقَكَ رَأْسُكَ وَتَحْتَكَ رِجْلَاكَ ، لَا يَخْتَلِفُونَ فِي نَصْبِ الْفَرْقِ وَالتَّحْتِ هَذَا نَصُّ الْأَخْفَشِ. ^(٣)

(١) نتائج الفكر للسُّهَيْلِيِّ : ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(١) الكتاب لِسَيَّوِيَّة : ١ / ٤٠٩ - ٤١٠ ، وَشَرْحُ النَّهْجِ لَابْنِ مَالِكٍ : ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٢) شَرْحُ النَّهْجِ لَابْنِ مَالِكٍ : ٢ / ٢٣٤ ، وَانْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ١ / ٤٩ .

وَقَالَ بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ يُقَالُ : فَوْقَكَ رَأْسُكَ وَفَوْقَكَ قَلْبُكَ ، وَكَذَلِكَ تَحْتَكَ رِجْلُكَ ، وَتَحْتَكَ نَعْلُكَ وَفَرَاشُكَ وَهَذَا مَرْدُودٌ عِنْدَ نَعْلَبَ ؛ لِأَنَّ فَوْقَ وَتَحْتَ تَرْثِيهَا النَّصْبُ ، وَتَدْرُجُ فَوْقَ بَعْلَى ، قَالَ أَبُو صَخْرٍ الْهَذَلِي :^(١)

فَأَقْسِمُ بِاللَّهِ الَّذِي اهْتَرَّتْ عَرْشُهُ عَلَى فَوْقِ سَبْعٍ لَا أَعْلَمُهُ بَطْلًا

وَزَعَمَ بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ أَنَّ : " سَوَى " تَصَرَّفُ فَتُسْتَعْمَلُ فَاعِلَةً وَمَبْدَأَةً وَمَفْعُولَةً فِي الْاِخْتِيَارِ ، وَأُنْشِدَ عَلَى ذَلِكَ جُمْلَةٌ مِنْ أَيْتَاتِ الشَّعْرِ .^(٢)

وَالَّذِي ثَقُلَ أَثْمَةُ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ سَبْيُوهُ وَالْفَرَاءُ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ ذَلِكَ مَنْصُوبٌ عِنْدَ الْعَرَبِ ، قَالَ الْفَرَاءُ : سَوَاكَ وَمَكَانَكَ وَبَدْلَكَ وَغَوْكَ وَدُونَكَ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِأَسْمَاءِ مَرْفُوعَةٍ فَإِذَا قَالُوا : سَوَاكَ وَبَدْلَكَ وَغَوْكَ وَدُونَكَ نَصَبُوا وَلَمْ يَرْفَعُوا عَلَى اخْتِيَارٍ ، وَرَبَّمَا رَفَعُوا قَالُوا : تَوَثَّرَ وَإِنْ أَتَانِي سَوَاكَ ، وَقَالَ سَبْيُوهُ : جَاءَنِي سَوَاكَ ، وَجَاءَنِي كَرْتِدٌ قَبِيحٌ قَلِيلٌ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ تُوضَعَا لِلْأَسْمَاءِ . انتهى .

وظَاهِرُ كَلَامِ الْأَخْفَشِ اطِّرَادُ تَصَرُّفِ : " دُونَ " ، قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :^(٣) { وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ } إِنَّهُ مُبْتَدَأُ بُنْيٍ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِي^(٤) ، وَغَيْرُهُ يُقَدَّرُ : وَمِمَّا دُونَ

(١) البيت من بحر الطويل لأبي صخر الهذلي في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٤ ، والدرر : ١ / ١٧٨ ، واللمع : ١ / ٢١٠ ، وهو في شرح أشعار الهذليين ج ٢ ص ٩٥٩ . ثانياً أبيات قصيدة طويلة لأبي صخر مطلعها قوله :

باهلي من أمي على نأيه شكلاً ومن لا أرى في العالمين له مثلاً

(٢) هذا ما ذهب إليه الرماني والعكري واختاره ابن هشام ، وأما الشعر الذي رواه في ذلك فهو مشهور من ذلك قوله :

ولم يبقِ سوى العدو ندناهم كما دانوا

وقوله :

أترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة إني إذا لصبور

(٣) من الآية : ١١ من سورة الجن .

(٤) ذكره ابن مالك في شرحه للتسهيل : ٢ / ٢٣٤ .

ذَلِكَ^(١) ، أَوْ مِنَّا قَوْمٌ دُونَ ذَلِكَ ، فَحَذَفَ الْمُوصُوفَ وَأَبْقَى صِفَتَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَكَانٌ تَفْصِيلِي
بِمَنْ ، وَيَجُوزُ ذَلِكَ مَعَهَا ، رُويَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : مِنَّا أَقَامَ وَمِنَّا ظَعَنَ ، وَقَدْ تَصَرَّفْتُ
: "دُونَ" فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :

أَلَمْ تَرَبِّيًا أَلَمِي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي
وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونَهَا
بِرَفْعِ دُونِهَا.^(٣)

وَنَدَّرُ تَصَرَّفَ : " وَسَطَ " فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ يَصِفُ سَحَابًا :^(٤)
وَسَطُهُ كَالْبَرَاغِ أَوْ سُرُجِ الْمَجْدِ
دَلِ طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يُسْبِرُ

(١) ذكره ابن مالك في شرح التسهيل دون أن يذكر من القائل : ٢ / ٢٣٤.

(٢) البيت من بحر الطويل نسب لموسى بن جابر من شعراء الحماسة وهو في شرح التسهيل لابن
مالك : ٢ / ٢٣٤ ، وحاشية الصبان : ٢ / ١٣١ ، والدرر : ١ / ١٨٢ ، والمساعد : ١ /
٥٢٦ ، والتصريح : ١ / ٢٩٠ ، والجمع : ١ / ٢١٣.

موطن الشاهد : في قوله : " دون " ذكر ابن مالك أن دونك لا يرفع أبداً وإن قلت هو
دونك في الشرف ؛ لأن هذا إما هو مثل يعني أنه حين أريد به الانعطاف من علو الشرف
تلازمه الظرفية لأن استعماله بذلك المعنى مثل استعماله في المكان الأدنى ، وقد جاء والمقصود
به المكان خالياً عن الظرفية وذلك نادر ثم مثل بالبيت المذكور ، برفع دونهما.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٤ ، وحاشية الصبان : ٢ / ١٣١.

(٤) البيت من بحر الخفيف لعدي بن زيد في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٣ ، والجمع : ١ /
٢٠١ ، والدرر : ١ / ١٦٩ ، والمساعد : ١ / ٥٢٦ ، وحاشية الصبان : ٢ / ١٣١.
اللغة : البراع : جمع براعة وهو ذهاب بطير بالليل كأنه نار ، والمجدل : القصر ، وخبث النار
: طفئت.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " وسط " حيث تجردت عن الظرفية وهو قليل حيث روي
برفع وسط ؛ لأن ساكن السين ظرف والظرف منصوب وأما محرك السين فاسم.

وَيُرْوَى : " وَسَطُهُ " بِالتَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِ ، وَالكَافِ فِي : " كَالْتِرَاعِ " اسْمٌ مُبْتَدَأٌ ^(١) ؛ كَمَا جَاءَتْ فِي قَوْلِ الْآخِرِ : ^(٢)

فِي مَثَلِهِ كَمُذْيَةِ النَّمْلِ

أَيْ : مِثْلُ مُذْيَةِ النَّمْلِ .

وَقَوْلُ الثَّانِي : " أَوْ شَبَّهَهَا " يَعْنِي شَبَّهَ الظَّرْفِيَّةَ ، وَهُوَ جَرَّ بَعْضٍ هَذِهِ الظُّرُوفِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ بِمَنْ فِي الْاِخْتِيَارِ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ^(٣) { حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ } ، وَقَالَ تَعَالَى : ^(٤) { فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا } ، وَقَالَ : ^(٥) { لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ } ، وَقَالَ تَعَالَى : ^(٦) { مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ } ، وَقَالَ تَعَالَى فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : ^(٧) { ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي } . ^(٨)

فَجَرَّ هَذِهِ الظُّرُوفِ بِمَنْ لَا يَعْتَدُ بِهِ النَّحْوِيُّونَ تَصَرُّفًا ، وَرَبَّمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ : " مِنْ " فِي بَعْضِ هَذِهِ الظُّرُوفِ وَذَلِكَ : " لَدُنْ " ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَمْ تَجِ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَحْرُورَةً بِمَنْ ، قَالَ ابْنُ حَنِي : اسْتِعْمَالُهَا دُونَ مَنْ قَلِيلٌ . انتهى ^(٩) ، وَإِعْرَابُهَا لُغَةً

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٣ .

(٢) جزء من بيت من الرجز مجهول القائل والتمة ، والممن هو الظاهر ، والمذية : الشفرة ، وشاهده استعمال الكاف اسماً بمعنى مثل فهو مبتدأ والجار والمجرور قبله الخبر .

(٣) من الآية : ١٦ من سورة محمد .

(٤) من الآية : ١٧ من سورة مريم .

(٥) من الآية : ١٦ من سورة الزمر .

(٦) من الآية : ١ من سورة هود .

(٧) من الآية : ٢٤ من سورة الأنبياء .

(٨) إعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٦٨ ، وشواذ القرآن لابن خالويه : ٩٤ وهي قراءة طلحة ويحيى بن يعمر .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٧ .

فَيْسِيَّةٌ^(١) ، وَلِلذَلِكَ قَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ : {مِنْ لَدُنْهِ} إِلَّا أَنَّهُ أَسْكَنَ الدَّالَ وَأَشْمَهَا الضَّمَّ^(٢) / ١٥٤

وَقَدْ يُتَوَبُّ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

نَبَايَةِ الْمَصْدَرِ عَنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ قَلِيلَةٌ جِدًّا ، قَالَتِ الْعَرَبُ : زَيْدٌ قَصْدَكَ ، فَتَصُبُّوا : " قَصْدَكَ " عَلَى الظَّرْفِ ، مَعْنَاهُ : زَيْدٌ مَكَانَ قَصْدِكَ ، وَلَا يَقَاسُ عَلَى زَيْدٍ قَصْدَكَ ، فَيُقَالُ : زَيْدٌ قِيَامَكَ ، وَعَمَرُو قُعُودَكَ ، وَيَعْنِي بِهِ : مَكَانَ قِيَامِكَ وَمَكَانَ قُعُودِكَ.

وَقَالَ سَيِّبُوهُ يُقَالُ : هُوَ صَدَدَكَ وَقَرَبَكَ وَصَقَكَ ، وَالصَّدْدُ وَالْقَصْدُ وَالصَّقْبُ : الْقُرْبُ وَهِيَ مُتَّصِبَةٌ عَلَى مَعْنَى الظَّرْفِ ؛ أَيُ : مَكَانَ قَصْدِكَ وَمَكَانَ قُرْبِكَ^(٣) ، وَخَالَفَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى فَقَالَ : صَدُّكَ وَصَقُّكَ مَصْدَرَانِ ، صَدَدَكَ وَصَقَكَ مَكَانَانِ وَاسْمَانِ كَالنَّفِضِ وَالنَفْصِ.

وَقَالُوا - أَيْضًا - زَيْدٌ قُرَابَكَ وَقُرَابَتَكَ ، أَيُ : مَكَانَ قُرَابِكَ وَقُرَابَتِكَ ، فَتَصُبُّوهُمَا عَلَى نَبَايَةِ الْمَصْدَرِ عَنِ الظَّرْفِ.

وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ الَّتِي نَابَتْ عَنْ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، هَلْ يَجُوزُ رَفْعُهَا إِذَا وَقَعَتْ أَحْبَارًا ؛ كَمَا مَثَّلْنَا أَمْ يَجِبُ نَصْبُهَا ؟ فَذَهَبَ سَيِّبُوهُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ ، فَيَقُولُ : زَيْدٌ قَصْدَكَ وَقَصْدَكَ ، وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا.^(٤)

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٣٧.

(٢) من الآية : ٢ من سورة الكهف.

(٣) القراءة في الإقناع : ٢ / ٦٨٨ ، وهي قراءة أبي بكر بفتح اللام وتسكين الدال وكسر النون والهاء وإشباع الهاء.

(٤) الكتاب لسيبويه : ١ / ٤٠٧.

(٥) الكتاب لسيبويه : ١ / ٤٠٧ ، وانظر شرح الأشموني : ١٣٣.

وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا النَّصْبُ وَهُوَ الْأَظْهَرُ ؛ لِأَنَّ نِيَابَةَ
الْمَصْدَرِ عَنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ قَلِيلٌ جِدًّا بِحَيْثُ اللَّهُ لَا يَنْفَاسُ ذَلِكَ ، وَلَا يَكْثُرُ إِلَّا مَا سَمِعَ
مِنْهُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الَّتِي أَوْزَدْنَاهَا أَوْ مَا لَا بَالَ لَهُ إِنْ كَانَ فَاتَنَا ذَلِكَ ، فَنِيَابَتُهُ عَنْهُ مَجَازٌ
وَرَفْعُهُ - أَيْضًا - مَجَازٌ فَيَكْثُرُ التَّجَوُّزُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْتَصِرَ فِي ذَلِكَ عَلَى مُورِدِ السَّمَاعِ
وَهُوَ النَّصْبُ. ^(١)

وَسَيَبْرُوهَ أَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي ذَلِكَ مَجْرَى مَا تَابَ عَنْهُ ؛ فَكَمَا لَوْ صَرَّحْتَ
بِظَرْفِ الْمَكَانِ قُلْتَ : زَيْدٌ مَكَانَ قَصْدِكَ ؛ لَحَازَ فِيهِ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ ، وَكَذَلِكَ فِيَمَا
تَابَ عَنْهُ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ.

وَقَوْلُهُ : " وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ " أَيُ : وَنِيَابَةُ الْمَصْدَرِ يَكْثُرُ عَنْ ظَرْفِ
الزَّمَانِ ، وَهَذَا يَقْتَضِي الْقِيَاسَ ؛ لِأَنَّ مَا كَثُرَ حَازَ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ
الْأَثْبَارِيِّ مَا مُلْخَصُهُ : الْمَصَادِرُ كُلُّهَا تَنْصِبُ عَلَى الْأَوْقَاتِ ، فَيَقَالُ : قَامَ صِبَاحُ
الدَّيْلِ ، وَخُرُوجُ الْأَمِيرِ ، وَجُلُوسُ الْوَزِيرِ ، وَخُرُوجُكُمْ خُرُوجَنَا ، يَعْنِي بِهِ : وَقْتُ
تَخْرُجُونَ ، وَيَجُوزُ : خُرُوجَنَا خُرُوجَكُمْ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ وَقْتُ الثَّانِي.

فَكَلَامُ ابْنِ الْأَثْبَارِيِّ يَقْتَضِي الْقِيَاسَ فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا الْكَلَامُ عَلَى شَيْءٍ
مِنْ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُتَبَدُّلِ وَالْعَبْرِ ، وَأَنَّ الزَّجَّاجَ لَا يُجِيزُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا فِيَمَا يُعْرَفُ
نَحْوُ : قُدُومُ الْحَاجِّ وَخُفُوقُ النُّجْمِ ، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغُ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ إِلَّا صَرِيحُ
الْمَصْدَرِ لَا الْمُقَدَّرِ بِالْمَصْدَرِ. ^(٢)

(١) انظر الارتشاف : ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وقد نسبته إلى الكوفيين دون الفراء.

(٢) سبق ذكر ذلك وهو بشرح قول ابن مالك :

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا

﴿ الْمَفْعُولُ مَعَهُ ﴾

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً

الاسمُ الَّذِي يَتْلُو الْوَاوَ وَهُوَ مَنْصُوبٌ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَعَهُ أَوْ مَعْطُوفًا ، مِثَالُ الْأَوَّلِ : اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ ، مِثَالُ الثَّانِي : مَزَجْتُ مَاءً وَغَسَلًا ، فَلِذَلِكَ أَتَى بِقَوْلِهِ : مَفْعُولًا مَعَهُ لِيُخْرِجَ بِذَلِكَ نَحْوَ : مَزَجْتُ غَسَلًا وَمَاءً .

وقوله : " فِي نَحْوِ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ " يَقْتَضِي الْقِيَاسَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي نَحْوِ : أَيْ فِي مِثْلِ هَذَا ، وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ فَقِيلَ : يُقْتَصَرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ وَلَا يَتَعَدَّى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ^(١) ، وَقِيلَ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ^(٢) .

وَالْقَائِلُونَ بِالْقِيَاسِ اخْتَلَفُوا : فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى جَوَازِ الْقِيَاسِ فِي كُلِّ مَا جَازَ فِيهِ الْعَطْفُ حَقِيقَةً كَانَ الْعَطْفُ أَوْ مَجَازًا / ١٥٥ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَى مَا سَاغَ فِيهِ الْعَطْفُ مَجَازًا أَوْ يُقْتَصَرُ عَلَى مَا سَاغَ فِيهِ الْعَطْفُ حَقِيقَةً عَلَى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ مِنْ ذَلِكَ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْقِيَاسِ عَلَى الْأَلْفَاظِ الَّتِي سُمِعَتْ كَالِاسْتِثْنَاءِ وَالْمَجِيءِ وَالصَّنْعِ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا فَيُقِيسُ وَافَقَ عَلَى : اسْتَوَى ، وَوَصَلَ عَلَى جَاءَ ، وَفَعَلَ عَلَى صَنَعَ ، وَعَلَى كُلِّ مَا سُمِعَ مِمَّا كَانَ فِي مَعْنَاهُ .

(١) انظر الباب للعكيري : ٢٨٣ / ١ وعلل وقوفه على المسموع منه بأن إقامة الحرف مقام الاسم مع اختلاف معناها وعملهما غير مقيس فيقتصر فيه على السماع . ينظر - أيضاً - شرح الكافية للرضي : ٥٢٦ / ١ تحقيق : يوسف حسن عمر وفيه ذكر أن القول بالقياس هو ما ذهب إليه الأخفش وأبو علي .

(٢) هو مذهب الأخفش وأبو علي في شرح الكافية للرضي : ٥٢٦ / ١ ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، وانظر الباب للعكيري : ٢٨٣ / ١ ، وفيه أنه مذهب أكثر البصريين وعلله بصحة المعنى فيه وتصور عامل النصب .

وَهَذِهِ الْوَاوُ الَّتِي تُوْدِي مَعْنَى : " مَعَ " اِخْتَلَفَ التَّخْوِيُونَ فِيهَا ، فَقِيلَ : أَصْلُهَا الْعَطْفُ وَذَلِكَ أَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا حَيْثُ يَصِحُّ أَنْ تُكُونَ لِلْعَطْفِ حَقِيقَةً نَحْوُ : جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ ، أَوْ مَجَازًا نَحْوُ : سِرْتُ وَالنَّيْلُ ، وَلَا يُحْفَظُ مِنْ كَلَامِهِمْ : قَعَدَ زَيْدٌ وَطَلَّوَعَ الشَّمْسُ لِمُتَنَاعِ الْعَطْفِ ^(١) ، وَقِيلَ : لَيْسَتْ بِحَرْفٍ عَطْفٍ فِي الْأَصْلِ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ خَرُوفٍ ^(٢) ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنِ الْعَطْفِ إِلَى التَّصْبِ ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ دَخَلَهُ مَعْنَى الْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْمَعْنَى فَلِذَلِكَ نَصَبُ .

قوله :

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا التَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَخْفِ

يَقُولُ : نُصِبَ الْمَفْعُولُ مَعَهُ هُوَ بِمَا سَبَقَ مِنَ الْفِعْلِ وَمَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ فَقَوْلُهُ : سِيرِي وَالطَّرِيقَ ، نَصَبَ وَالطَّرِيقَ بِسِيرِي بِوَاسِطَةِ الْوَاوِ ^(٣) ؛ كَمَا اتَّصَبَ بِإِلَا فِي الْأِسْتِنَاءِ فِي نَحْوِ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، عِنْدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ ، وَالَّذِي أَشْبَهَ الْفِعْلَ الْمَصْدَرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ نَحْوُ : عَرَفْتُ اسْتَوَاءَ الْمَاءِ وَالْخَشَبَةِ ، وَلَيْسَتْ زَائِلًا وَزَيْدًا حَتَّى سَافَرَ ، وَالثَّاقِفَةُ مَتْرُوكَةٌ وَفَصِّلْهَا ^(٤) .

وَإِخْتَلَفَ التَّخْوِيُونَ فِي كَانِ الثَّاقِفَةِ : هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَعْنَى حَدَثٍ يَعْدَى بِالْوَاوِ فَهِيَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي اسْمِهَا وَخَبَرِهَا ، وَذَهَبَتْ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ وَأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى

(١) فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ : ٢ / ٢٨٦ أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْوَاوِ الْعَطْفُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَالْأَخْفَشِ وَالسِّرَافِيِّ وَالْفَارِسِيِّ وَابْنِ جَنِّي وَابْنِ عَصْفُورٍ وَابْنِ الضَّائِعِ .

(٢) وَافَقَهُ الْمُرَادِيُّ فَقَالَ : " قُلْتُ بَلْ هِيَ غَيْرُهَا " . الْجَنِّي الدَّانِي : ١٥٦ .

(٣) الْكِتَابُ : ١ / ٢٩٧ ، وَيَنْظُرُ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢ / ٢٤٨ .

(٤) شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ : ٢ / ١٠٤ - ١٠٦ تَحْقِيقٌ : د / أَحْمَدُ مُحَمَّدُ عَبْدُ اللَّهِ .

مَعْنَى سَوَى الزَّمَانِ فَعَمَلٌ فِي الظَّرْفِ وَيَتَعَلَّقُ بِهَا الْمَجْرُورُ وَتَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ
بِوَاسِطَةِ الْوَاوِ كغَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ ، فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ ^(١) :

فَأَلَيْتُ لَا أَتُفَكُّ أَخَذُوا قَصِيدَةً تُكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

فَقِيلَ : إِنْ كَانَ فِيهِ تَامَةٌ وَمَثَلًا مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ وَكَذَلِكَ الظَّرْفُ وَقِيلَ :
إِنَّمَا نَاقِصَةٌ وَمَثَلًا خَيْرُهَا ^(٢) ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ لِإِفْتِقَارِ الْكَلَامِ وَاعْتِقَادِهِ بِهِ .

وَقَوْلُهُ : " سَبَقَ " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَمَا أَشْبَهَهُ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ،
وَالْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ فَلَا يَجُوزُ : وَالطَّبَالِيسَةُ جَاءَ الْبَرْدُ ^(٣) ،
لأنَّهُ رُوِيَ فِيهَا أَصْلُهَا فَكَمَا لَا يَجُوزُ : وَزَيْدٌ قَامَ عَمْرُو ، فَكَذَلِكَ هَذَا .

وَيَقْتَضِي قَوْلُهُ : " بِمَا سَبَقَ مِنَ الْفِعْلِ وَشَبَّهَ هَذَا النِّصْبَ " جَوَازَ تَوْسُطِ
الْمَفْعُولِ مَعَهُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْفَاعِلِ فَيَقَالُ : جَاءَ وَالطَّبَالِيسَةُ الْبَرْدُ ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ
هَذَا الْكَلَامُ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ :

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِأَبِي ذُؤَيْبٍ يَخَاطَبُ خَالِدًا ابْنَ أُخْتِهِ وَعَجَزَهُ فِي الْهَمْعِ : ٢٢٠ / ١ ، وَشَرَحَ
التَّسْهِيلُ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢ / ٢٠٥ .

اللُّغَةُ : أَلَيْتُ : حَلَفْتُ ، أَخَذُوا : أَنْشِئْ وَأَتَّبِعْ .

مَوْطِنُ الشَّاهِدِ : " وَإِيَّاهَا " حَيْثُ عَطَفَ الضَّمِيرَ الْمُنْفَصِلَ بِالْوَاوِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ وَيَسْتَدِلُّ بِهِ
عَلَى أَنَّ الْوَاوَ غَيْرُ عَامِلَةٍ .

(٢) شَرَحَ التَّسْهِيلُ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢ / ٢٥٠ ، وَيَنْظُرُ الْمَسْأَلَةَ كَامِلَةً فِي بُلُوغِ الْأَرْبِ فِي الْوَاوِ فِي لُغَةِ
الْعَرَبِ : ٢٤٨ - ٢٥٠ ، وَشَرَحَ التَّصْرِيحُ بِمُضْمُونِ التَّوَضِيحِ : ١ / ٣٥٤ ، وَالْهَمْعُ : ١ /
٢١٩ وَمَا بَعْدَهَا .

(٣) هُوَ مَا قَالَهُ الْعُكْرِيُّ فِي الْبَابِ : ١ / ٢٨٢ .

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّهَا رُوعِي فِيهَا أَصْلُهَا مِنَ الْعَطْفِ
فَكَمَا لَا يَجُوزُ : قَامَ وَزَيْدٌ عَمَرُو فِي الْإِخْتِيَارِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ : جَاءَ وَالطَّيَالِسَةُ الْبَرْدُ
لَا فِي الْكَلَامِ وَلَا فِي الشَّعْرِ. ^(١)

وَذَهَبَ ابْنُ جَنِّي إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ وَقَدْ خَرَجَ
بِنَصْبِهِ إِلَى أَنْ صَارَ فَضْلُهُ فَلَا مَانِعَ مِنْ تَوْسُطِهِ. ^(٢)

وَقَوْلُ النَّاطِمِ : " بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ " يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ نَصْبِ مِثْلِ : كُلُّ
رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : " وَضِيعَتُهُ " لَمْ يَتَقَدَّمْ فِعْلٌ وَلَا مَا أَشْبَهَهُ وَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ
بِمَعْنَى مَعَ ، وَأَجَازَ الصَّرْمِي النَّصْبَ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ ^(٣) فَقَوْلُ عَلَى مَذْهَبِهِ : كُلُّ رَجُلٍ
وَضِيعَتُهُ بِالنَّصْبِ وَلَا يُحْفَظُ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ.

وَأُطْلِقَ النَّاطِمُ شِبْهُ الْفِعْلِ وَمَذْهَبُ سَيُوبِهِ أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ لَيْسَ كَالْحَالِ
فَيَعْمَلُ فِيهِ الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ كَمَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ التَّخَوُّيُّونَ فِي / ١٥٦ :
حَسْبُكَ وَزَيْدًا دَرَاهِمُ أَنْ تَقْدِيرُهُ : وَيَكْفِي زَيْدًا ، وَفِي : وَيَلَا لَهُ وَأَبَاهُ : إِنَّهُ مَحْمُولٌ
عَلَى الْعَطْفِ ، أَيِ أَلَزَمَهُ اللَّهُ وَيَلَا وَأَلَزَمَ أَبَاهُ ، وَفِي : مَا لَكَ وَزَيْدًا ، أَيِ : مَا كَانَ لَكَ
وَزَيْدًا.

(١) انظر شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٩٤ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ٢ / ١٣٧.

(٢) الخصائص لابن جني : ٢ / ٣٨٥ ، وينظر شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٩٤ ، وشرح

التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٣٤٤ ، وشرح الأشموني : ٢ / ١٣٩ ، وبلوغ الأرب في

الووا في لغة العرب : ٣٥٢ وهو ما قال به أيضاً العكيري في اللباب : ١ / ٢٨٢.

(٣) التصريح : ١ / ٣٤٣ ، والجمع : ١ / ٢٢١.

وَأَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ أَنْ يَفْعَلَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ اسْمُ الْإِشَارَةِ^(١) فَقَالَ فِي
قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):

هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالًا

أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ فِي : " وَسِرْبَالًا " هَذَا وَأَجَازَ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ مَطْوِيًّا ، وَهَذَا
هُوَ الْأَصَحُّ ، وَقَدْ قَالَ سَيِّوَيْه : وَأَمَّا هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ فَتَقْيِصُ^(٣) ، أَي مَمْنُوعٌ .

وَقَوْلُ النَّازِمِ : " لَا بِالْوَاوِ " يَعْني أَنْ تُصَبَّ الْمَفْعُولُ مَعَهُ لَا يَكُونُ بِالْوَاوِ ،
وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْجَرَجَانِيُّ^(٤) وَهُوَ خَطَأٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْوَاوُ هِيَ الْعَامِلَةَ لَعَمِلَتْ

(١) شرح التسهيل : ٢ / ٢٤٨ ، والأشونى : ٢ / ١٣٧ ، والجمع : ١ / ٢٢٠ ، ولا يوجد هذا
الرأي في كتب أبي علي .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط لم أقف على اسم قائله وصدره :

لَا تُخْبِسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جَمَعْتَ

انظره في ابن النازم : ١١٠ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ٩٧ ، وشرح التسهيل للمراي : ٢ /
١٠٤ - ١٠٦ تحقيق د : أحمد محمد عبد الله ، وشرح الأشونى : ٢ / ١٣٦ ، والشاهد :
٤٥٦ من شواهد المعنى .

اللغة : قوله : " سربالا " بكسر السين هو القميص قاله الجوهري .

الاستشهاد فيه : في قوله : " وسربالا " لأنه مفعول معه وَلَمْ يتقدمه الفعل بل قد تقدمه ما
يتضمن معنى الفعل ، وقد صرح على أن هذا ردائي مبتدأ وخبر ومطويا حال وهو اسم
مفعول مرفوعه ضمير الرداء وسربالا مفعول معه والمعنى هذا ردائي قد طوي وسربالا فيكون
عامله شبيهاً بالفعل . شرح المقرب (النصوبات) ص ٦٦١ .

(٣) الكتاب لسيويه : ١ / ٣١٠ ، وتسهيل نيل الأمانى في شرح عوامل الجرجاني للعلامة محمد

زين الدين بن مصطفى القسطنطيني : ١٤ ط : عيسى الحلبي ، وينظر شرح الكافية للرضسي :

١ / ١٩٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨٦ ، والجمع : ١ / ٢٢٠ .

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني : ط ١ ، ص ٦٦٠ .

الجر ؛ لأنها مُختَصَّة بما دخلت عليه وهو الاسم ولم تَنْزَلْ مِنْزِلَةَ الْجُزْءِ فكونها جساء ما بعدها منصوباً لا محذوراً دليلاً على أنها ليستِ بِعَامِلَةٍ.

وَذَكَرَ النَّاطِمُ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَاخْتَارَهُ أَنْ النِّصْبَ إِنَّمَا هُوَ بِالْفِعْلِ السَّابِقِ وَمَا أَشْبِهَهُ وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى قَوْلِهِ : " وَمَا أَشْبِهَهُ وَالْوَاوُ لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ " وَهَذَا مَذْهَبُ سَيِّوِيٍّ وَالْفَارِسِيِّ وَجُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ.^(١)

وَهُوَ - أَيْضاً - مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَجُمْهُورِ الْكُوفِيِّينَ إِلَّا أَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ انْتِصَابَهُ إِنَّمَا هُوَ [انْتِصَابٌ]^(٢) الظرف والواو التي هيأت لِمَا بَعْدَهَا أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً وَذَلِكَ أَنَّ مَعَ ظَرْفٍ فَلَمَّا نَأَتْ عَنْهَا الْوَاوُ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَنْتَقِلَ الْإِعْرَابُ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يَكُونُ فِيهَا إِعْرَابٌ فَانْتَقَلَ إِلَى الْاسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا.^(٣)

وَنَظِيرُ ذَلِكَ غَيْرُ فَإِنَّكَ تَقُولُ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَمَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَمَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ ، فَجَرَتْ غَيْرُ بَوَاحٍ الْإِعْرَابِ فَلَمَّا أَتَيْتْ بِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ لِتَغْرِبَ ؛ لِأَنَّهَا حَرَفٌ فَانْتَقَلَ الْإِعْرَابُ إِلَى الْاسْمِ بَعْدَهَا فَقَالُوا : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا زَيْدًا ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا.

وَذَهَبَ الرَّجَّاجُ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ فَتَحَوُ : جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ يَقْدِرُ : وَلَا يَسُ الطَّيَالِسَةُ^(٤) ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ ؛

(١) الكتاب : ٢٩٧ / ١ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٤٨ ، والإنصاف : ص ٢٤٨ وما بعدها.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة للإيضاح ، وانظر التبيين : ٢ / ٣٧٩ ، وقال : وهو قول الأخفش.

(٣) التبيين : ٢ / ٣٧٩ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ١٩٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨٦ ، والجمع : ١ / ٢٢٠.

(٤) شرح الكافية للرضي : ١ / ١٩٥ ، وينظر الإنصاف : ٢٤٨ ، ولم أعثر عليه في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ونسبه له العكبري في الباب : ١ / ٢٨٠ ، والتبيين : ٢ / ٣٧٩.

لأنه لو كان شريكاً للاسم قبله في معنى العامل لشاركه في الإعراب فكان معطوفاً عليه فلما خالفه من حيث صار كأنه متأثر للأول انتصب بالخلاف^(١).

قوله :

وَيَعْدُ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ بِفَعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

قَالُوا : مَا أَنتَ وَزَيْدًا ؟ ، وَمَا بَالُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدًا ؟ ، وَمَا شَأْنُ زَيْدٍ وَعَمْرًا ؟ ، وَمَا لَزَيْدٍ وَعَمْرًا ؟ ، وَكَيْفَ أَنتَ وَزَيْدًا ؟ ، تَقْدِيرُهُ عَلَى مَا اخْتَارَهُ النَّاطِقُ : مَا كُنْتُ وَزَيْدًا ؟ ، وَمَا كَانَ بَالُ عَبْدِ اللَّهِ ؟ ، وَمَا كَانَ شَأْنُ زَيْدٍ ؟ ، وَمَا كَانَ لَزَيْدٍ ؟ ، وَكَيْفَ كُنْتُ وَزَيْدًا ؟ ، هَذَا إِذَا كَانَ السُّؤَالُ عَنْ مَاضٍ ، فَإِنْ كَانَ عَنْ غَيْرِ مَاضٍ قُدِرَتْ يَكُونُ أَوْ تَكُونُ عَلَى حَسَبِ مَا تَرِيدُ مِنَ الْمَعْنَى.

وقد تقدم الخلاف في كان الناقصة هل تقع في هذا الباب أم لا تقع ؟
ولسيبويه في هذه المسألة تقديران :

أَحَدُهُمَا : إِضْمَارُ كَانَ.

وَالْآخَرُ : إِضْمَارُ مُصَدَّرٍ لِأَبْسٍ مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ أَوْ مُنَوَّنًا غَيْرِ مُضَافٍ
فيقدر : مَا شَأْنُكَ وَمَلَابِسُكَ زَيْدًا ؟ ، أَوْ مَلَابِسَةُ زَيْدٍ ؟^(٢) ، واختلف في تقدير
سيبويه الملابسة فقيل : هو تفسير إعراب ، وألزم إعمال المصدر مضمرّاً وإبقاء معموله
وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى قَوَاعِدِ الْبَصَرِيِّينَ ، وَقِيلَ : هُوَ تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا تَفْسِيرٌ إِعْرَابٍ.

(١) قال الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك نحو قولهم : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيالة ، واحتجوا بأنه منصوب على الخلاف ؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل فلا يقال : استوى الماء واستوت الخشبة ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في : جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف ، والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه أن نحو : استوى وجاء فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء فدل على صحة ما ذهبنا إليه " .
الإنصاف باختصار : ٢٤٨ .

(٢) الكتاب لسيبويه : ٣٠٩ / ١ .

وَأُنْكَرَ الْمُبَرَّدُ اخْتِصَاصَ تَقْدِيرِ كَانَ مَعَ مَا فِي قَوْلِهِمْ : مَا أَنْتَ وَزَيْدًا ؟ ،
وتقدير تكون مع كيف في قولهم : كيف أنت وزيدًا ؟^(١) ، إِذْ حَرَتْ عِبَارَةٌ سَيَّوِيهِ
عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يُظَنُّ أَنَّهُ بِقَصْدٍ مِنْهُ ، وَسَيَّوِيهِ لَمْ يَرُدْ بِذَلِكَ إِلَّا التَّمَثِيلَ لَا الْاِخْتِصَاصَ .
وَمِمَّا انْتَصَبَ - أَيْضًا - بَعْدَ كَانَ مُضْمَرًا قَوْلُ الرَّاعِي :^(٢) ١٥٧ /

أَزْمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي لَرِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

كَأَنَّهُ قَالَ : أَزْمَانُ كَانَ قَوْمِي مَعَ الْجَمَاعَةِ.^(٣)

وَيَحُوزُ الْعَطْفُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فَتَقُولُ : مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ ؟ ، وَمَا بَالُ عَبْدِ اللَّهِ
وَزَيْدٌ ؟ ، وَمَا شَأْنُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ؟ ، وَمَا لَزَيْدٍ وَعَمْرٍو ؟ ، وَكَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ؟ ،
وَتَكُونُ الْوَاوُ فِي هَذَا بِمَعْنَى مَعَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، أَيْ مَعَ ضِيعَتِهِ

(١) انظر إنكار المبرد في الجمع : ١ / ٢٢١ ، قال السيوطي : ورد المبرد على سيويه فقال يصلح
في كل منهما الماضي والمستقبل .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو للراعي النميري عبيد بن حصين ، أموي هجاء جرير . وانظر
الشاهد : ٢٠٧ من شواهد العيني ، وكذا الشاهد : ٤٦١ ، وانظره في ابن النظم : ١١١ ،
وديوان الراعي : ٥٩ تح فوزي حمودي وهلال ناجي ، والحزاة : ٣ / ١٤٥ ، والدرر : ٢ /
٨٩ ، والتصريح : ١ / ١٩٥ ، والكتاب : ١ / ٣٠٥ ، والأشعوني : ٢ / ١٣٨ ، وشرح عمدة
الحافظ : ٤٠٥ ، والمقرب : ١ / ١٤٠ ، والجمع : ١ / ١٢٢ ، والمعجم المفصل : ٦٦٩ .

اللغة : قوله : " الرحالة " بكسر الراء وتخفيف الحاء المهملة ، وهو سرج من جلود لبس فيه
حشيش كانوا يتخذونه للركض الشديد ، قال أبو عبيدة : عني الراعي بالرحالة هنا رحالة
النساء لما عليهن من الأدم الحمر ، فشبه ما عليه من الدماء في حرته بما على تلك الرحالة ،
قوله : " مميلا " بفتح الميم الأولى وكسر الثانية وهو مصدر مال الشيء بميل ممالاً ومميلاً مثل
معاب ومعيب في الاسم والمصدر .

والاستشهاد فيه هاهنا : في قوله : " والجماعة " فإنه منصوب على أنه مفعول معه والواو فيه
بمعنى مع انتصب بكان المقدرة الرافعة لقومي ؛ لأن تقديره : أزمان كان قومي .

(٣) الكتاب لسيويه : ١ / ٣٠٥ .

لكنك إذا نَصَبْتَ تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى مَعَ ،
واحْتَمِلَ أَنْ لَا تَكُونَ بِمَعْنَى مَعَ وَيَصِيرُ مَعْنَى قَوْلِكَ : ما أنت وزَيْدٌ بِمَعْنَى : ما أنت ؟
وما زَيْدٌ ؟ ، فَيَصِيرُ اسْتِفْهَامَيْنِ لَا اسْتِفْهَاماً واحِداً .

﴿حالات الاسم الواقع بعد الواو﴾

قوله :

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقَّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

إِذَا أُمِكنَ الْعَطْفُ بِغَيْرِ ضَعْفٍ كَانَ أَحْسَنَ ، مِثَالُ ذَلِكَ مَا قَدَّمْتَاهُ فِي الْمَثَلِ السَّابِقَةِ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ قَبْلُ هَذَا نَحْوُ : مَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعَمْرُو ؟ .

وَضَابِطُهُ : أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الْفِعْلِ وَتَقْدُمُ الْوَائِ اسْمٌ لَا يَتَعَذَّرُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ ، وَإِذَا ضَعْفَ الْعَطْفُ اخْتِيرَ النَّصْبُ ، وَضَعْفُ الْعَطْفِ يَكُونُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ قَدْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُتَصِلًا وَلَمْ يُوَكَّدْ وَلَمْ يَفْصَلْ أَوْ يَكُونَ الْخَارِ قَدْ جَرَّ ضَمِيرًا مِثَالُ ذَلِكَ : سِرْتُ وَالنَّبِيلُ ، وَمَا لَكَ وَزَيْدًا .

وَحِكْمَى الْكِسَائِيِّ أَنَّكَ إِذَا أَوْفَعْتَ : مَا بَالُ وَمَا شَأْنُ وَمَالٌ عَلَى مَضْمَرٍ ثُمَّ عَطَفْتَ عَلَيْهِ ظَاهِرًا فَالْوَجْهُ فِي الْمَعْطُوفِ النَّصْبُ وَالْجَرُّ^(١) ، النَّصْبُ بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ أَوْ بِإِضْمَارِ الْمُصَدَّرِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَتَلَابَسَ زَيْدًا أَوْ تَذَكَرَ زَيْدًا ، أَوْ كَأَنَّكَ قُلْتَ : وَمَا مَلَابَسُكَ زَيْدًا ؟ ، أَوْ ذَكَرَكَ زَيْدًا ، فَصَرَحَ الْكِسَائِيُّ بِجَوَازِ الْجَرِّ^(٢) ، وَاخْتِيَارَ النَّصْبِ فِي هَذَا عَلَى الْعَطْفِ جَارٍ عَلَى أَصُولِ الْبَصْرِيِّينَ .

وَضَابِطُ مَا يَكُونُ الْعَطْفُ فِيهِ أَوَّلَى أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الْفِعْلِ وَتَقْدُمُ الْوَائِ اسْمٌ لَا يَتَعَذَّرُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ نَحْوُ : مَا شَأْنُ زَيْدٍ وَعَمْرًا ؟ ، وَمَا زَيْدٌ وَعَمْرًا ؟ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَتَى يَكُونُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ مُخْتَارًا عَلَى الْعَطْفِ^(٣) .

(١) انظر حكاية الكسائي في شرح التسهيل : ٢٥٧ / ٢ .

(٢) شرح التصريح : ٣٤٥ / ١ وقد اختاره ابن هشام فقال المصريح : وأجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه أقول لا على العطف بل على إضمار الجار لتقدم ذكره . اهـ ، ثم اعترضه المصريح قائلًا : وفيه نظر لأن الجار في الأمر العام المطرود إذا حذف زال عمله .

(٣) وذلك في قولك : قمت وزيدًا وسلمت عليك وزيدًا ، وانظر أيضاً اختيار المفعول معه بسبب

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَحْزِرِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ لِنَصْبٍ

يَقُولُ : إِذَا لَمْ يَحْزِرِ الْعَطْفُ وَحَبَّ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ نَحْوُ : جَلَسَ زَيْدٌ وَالسَّارِيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْزُرُ : جَلَسَتِ السَّارِيَّةُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُوصَفُ بِالْجُلُوسِ .

وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِهَا خِلَافٌ : وَمِغَادَةٌ هَلْ مِنْ شَرْطِ هَذَا الْبَابِ أَنْ يَحْزُرَ فِيهِ الْعَطْفُ أَمْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ ؟ .

فَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَأَكْثَرُ التَّحْوِينِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْكِتَابِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْزُرُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ صَلَاحِيَةِ الْعَطْفِ فَلَا يَحْزُرُ : جَلَسْتُ وَالسَّارِيَّةُ ، وَلَا : جَلَسْتُ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ لِنَعْدَرِ الْعَطْفَ ، وَلَا يَقَاسُ عَلَى مَا سَمِعَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا - أَيْضًا - وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَعْنَاهُ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ وَلِذَلِكَ حَمَلَ الْفَارِسِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ^(١) {فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ} عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ : وَاجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ رُبَاعِيًّا وَالثَّانِي الْمُقَدَّرُ ثَلَاثِي ، وَالْعَرَبُ لَا تَقُولُ : أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي ^(٣) ؛ لِأَنَّ أَجْمَعَ إِذَا مَا يَكُونُ فِي مَشْهُورِ اللُّغَاتِ بِمَعْنَى عَزَمَ ^(٤) ، فَلَمَّا لَمْ يُمْكِنْ الْعَطْفُ عَدَلَ عَنِ النَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ إِلَى نَصْبِهِ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ .

وَذَهَبَ الْحَرَمِيُّ وَالْمَبْرِدُ وَالسِّرَافِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْزُرُ إِلَّا النَّصْبُ فِي نَحْوِ : اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ ، وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مَطْرَدٌ فِي مَا كَانَ الثَّانِي مُتَأَثِّرًا لِلأَوَّلِ فَمَجِيءُ الْبَرْدِ سَبَبٌ لاسْتِعْمَالِ الطَّيَالِسَةِ ، وَكَذَلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرًا ، إِذَا كَانَ مَجِيءُ زَيْدٍ سَبَبًا فِي مَجِيءِ عَمْرٍو / ١٥٨ وَنَحْوِ مِنْ هَذَا : مَا زِلْتُ وَعَبَدَ اللَّهُ

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٧١ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ .

(٢) الْمُقْتَصَدُ فِي شَرْحِ الْإِبْطِاحِ : ١ / ٦٦٣ ، ٦٦٤ .

(٣) الْمُقْتَصَدُ فِي شَرْحِ الْإِبْطِاحِ : ١ / ٦٦٣ ، ٦٦٤ .

(٤) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ : ١ / ٤٧٣ .

حَتَّى قَعَدَ فَالزَّمُوا النَّصْبَ هُنَا ، وَلَمْ يُجِزُوا الْعُطْفَ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَيْهِ ، وَغَيْسِر هَؤُلَاءِ يَرَى جَوَازَ الْعُطْفِ فِي هَذَا كُلِّهِ لِاشْتِرَاكِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فِي الْمَجِيءِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الثَّانِي بَعْضُ تَجَوُّزٍ .

وَقَوْلُهُ : " وَاعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ " خَيْرُ النَّاسِطِمْ فِيمَا لَا يَجُوزُ الْعُطْفُ فِيهِ بَيِّنٌ وَجُوبُ النَّصْبِ فِيهِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ وَبَيِّنٌ إِضْمَارِ الْعَامِلِ ، وَتَمْثِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ^(١)

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الرِّغَى مُتَقَلِّدًا سَيِّفًا وَرُمَحًا

وَقَوْلُ عُلْقَمَةَ : ^(٢)

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفَرُّ

وقول الآخر : ^(٣)

(١) البيت لعبد الله بن الزبير من بحر الكامل وهو في معاني القرآن للفراء : ٤٧٣ / ١ ، وانظره في الكامل للمبرد بشرح المصنف : ٢٣٤ / ٣ ، والمقتضب للمبرد : ٥١ / ٢ ، والخصائص : ٤٣١ / ٢ ، وابن الشجري : ٨٣ / ٣ (الطناحي) ، وكتاب الشعر : ٥٣٢ ، وتأويل مشكل إعراب القرآن : ١١٧ ، والإنصاف : ٣٥٧ .

الشاهد فيه : قوله : " متقلداً سيفاً ورمحاً " حيث يجوز في رُمحاً أن يكون مفعولاً معه لأنه لا يصح عطفه على ما قبله كما يجوز أن يكون مفعولاً به لعامل محذوف أي حاملاً رُمحاً . (٢) البيت من بحر الطويل من أبيات قالها الزبرقان بن بدر ، وأما علقمة فهو مولى الزبرقان ، وبيت الشاهد في ذم حاسد يحسد جاره إذا رجع من سفره بمال كثير ، فيصير من شدة حسده كأن الله يجده أنفه ويقلع عينيه .

اللغة : يجده أنفه : يقطعها ، المولى : الصاحب ، ثاب : رجع ، وفر : مال كثير .

وجه الاستشهاد : في قوله : " يجده أنفه وعينه " حيث لا يجوز عطف الثاني على الأول فوجب تقدير فعل ناصب له كقوله ويقف عينيه ويكون من عطف الجمل .

والبيت في الإنصاف : ٥١٥ / ٢ ، والخصائص : ٤٣١ / ٢ ، ومع الهوامع : ١٣٠ / ٢ ، والدرر : ١٦٩ / ٢ ، واللسان (جدع) ، والعيني : ٨٩٠ .

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

وقول امرئ القيس :^(١)

غَرَائِرُ فِي كِنٍ وَصَوْنٍ وَنِعْمَةٍ تَحَلِّينَ يَأْقُوتَا وَشَذْرًا مَفْقَرًا
وَرِيحٌ سَنَا فِي حَقَّةٍ حِمِيرِيَّةٍ تَعْلُ بِمَقْرُوكٍ مِنَ الْمِسْكِ أَذْفَرًا

فَلَكَ عَلَى اخْتِيَارِ النَّاطِمِ أَنْ تَجْعَلَ التَّصْبِ فِي قَوْلِهِ : " وَرُمَحًا ، وَعَيْنِيهِ ،
وَالْعُيُونَا ، وَرِيحٌ سَنَا " عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : مُتَقَلِّدًا سَيْفًا مَعَ رُمَحٍ ،

(١) البيت من بحر الوافر وهو من مقطوعة للراعي النميري عبيد بن حصين ، أموي هجاء جرير .
وانظر الشاهد في ابن الناطم : ١١٣ ، وأوضح المسالك : ٥٨ / ١ ، ينظر الديوان : ٢٦٩ ،
شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٥٤ ، وشرح شواهد ابن عقيل : ١٢٠ ، وجمع الهوامع :
١ / ٢٢٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٧٧٥ ، وخزانة الأدب : ٩ / ١٤١ ، والشاهد :
٤٥٩ من شواهد العيني .

اللغة : قوله : " الغانيات " جمع غانية وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الحلي ، قوله :
" برزن " أي ظهرن من الروز وهو الظهور ، قوله : " وزججن الحواجب " يقال : زججت
المرأة حاجبها دقفته وطولته .

الاستشهاد فيه : في قوله : " والعينونا " حيث نصب بفعل مضمر كما قدرناه ، ولا يجوز أن
يكون بالعطف لعدم المشاركة ولا باعتبار المعية والمصاحبة لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة
العيون الحواجب ، قال ابن عصفور : يضمن زججن معنى : زين لأنهن إذا زججن الحواجب
زينها فكأنه قال : وزين الحواجب والعيون .

(٢) البيتان من بحر الطويل وهما لامرئ القيس من قصيدة مشهورة قالها حين توجه إلى قبصر
مستنجداً على بني أسد ، مطلعها قوله (الديوان ص ٩١ دار صادر) :

سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَقْصَرَا

اللغة : غرائر : جمع غريرة وهي الشابة لا تجربة لها ، الكن : السر ، الشذر المفقر : اللؤلؤ
الصغير المثقوب ، السنا : نبت يتداوى به ، الحققة : وعاء الطيب ، الأذفر : الساطع الرائحة .
الشاهد فيه : في قوله : " وريح سنا " فإنه لا يجوز عطفه على ما قبله وعليه فهو مفعول معه
والواو بمعنى مع .

وَيَجْدَعُ أَنْفَهُ مَعَ عَيْنَيْهِ ، وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ مَعَ الْعُيُونِ ، وَتَحْلَيْنَ يَاقُوتًا مَعَ رِيحِ سَنَا ،
وَلَا يَلْزَمُ إِذْ ذَاكَ اشْتِرَاكَ مَا بَعْدَ الْوَائِ الْمَقْدَّرَةِ تَقْدِيرٌ : " مَعَ " مَعَ مَا قَبْلَهَا فِي الْعَامِلِ ؛
كَمَا لَمْ يَلْزَمْ إِذَا صرحت بِمَعَ فَإِنَّكَ تَقُولُ : قعدت مع طلوع الشمس ، وطلوع
الشمس لا يوصف بالقعود.

وَلَكَّ أَنْ تَضْمُرَ عَامِلًا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : مُتَقَلِّدًا سَيِّئًا وَمَعْتَقِلًا رَحِمًا
وَيَجْدَعُ أَنْفَهُ وَبِقِافِ عَيْنِهِ ، وَتَحْلَيْنَ يَاقُوتًا وَتَطْبِينِ رِيحِ سَنَا ، وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَكَحْلْنَ
الْعُيُونِ وَكَذَلِكَ فِيمَا أَشَبَّهُ هَذَا النَّوعَ. ^(١)

وَهَذَانِ التَّوْجِيهَانِ اللَّذَانِ خَيْرُ النَّاطِمِ فِيهِمَا هُمَا مَذْهَبَانِ لِلنَّحَاةِ لَا تَخْبِيرَانِ ؛
إِذْ ذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْقُرَّاءِ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّ جَمِيعَ
مَا وَرَدَ مِنْ هَذَا وَمَا أَشَبَّهُهُ لَمْ يَكُنْ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ ^(٢) نَحْوُ مَا أَتَشَدَّ أَبُو
الْعَبَّاسِ: ^(٣)

شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقْطُ

-
- (١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٦٢ ، وانظر شرح المقرب (النصوبات) : ٦٧٠ - ٦٧١ .
(٢) انظر في المذهب المذكور في الكتب الآتية : كتاب السفر : ص ٥٣١ ، ومعاني القرآن للقرّاء
: ١ / ٤٧٣ ، الارتشاف : ٢ / ٢٩٠ ، والتصريح : ١ / ٣٤٦ ، واللمع : ١ / ٢٢٢ .
(٣) البيت من الرجز المشطور في المقتضب : ٢ / ٥١ غير منسوب لأحد ، وهو في الانصاف
(المسألة رقم ٨٤) ، والكامل للمبرد : ٣ / ٢٣٤ غير منسوب فيهما أيضاً .
اللغة : الأقط : لعام يتخذ من اللبن المخيض .

موطن الشاهد فيه : في قوله : " ألبان وتمر وأقط " حيث عطف تمر على ألبان وإن كان
التمر لا يشرب فيجب تقدير فعل للمعطوف أي أكل تمر ، وقال فيه المبرد : " وإذا احتلظ
المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه ؛ لأن المتكلم يبين به ما في
الأول إن كان في لفظه مخالفاً فمن ذلك قول الشاعر (البيت) والتمر والأقط لا يقال فيهما
شرباً ولكن أدخلهما مع ما يشرب فجرى اللفظ واحداً والمعنى أن ذلك بصير إلى بطونهم " .

وقول الآخر: ^(١)

فَعَلَا قُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ وَأَطْفَلَتْ
بِالْجُلْهَتَيْنِ ظَبَاؤَهَا وَنَعَامُهَا

إِنَّمَا يَحْمِلُ عَلَى إِضْمَارٍ فِعْلٌ لَتَعْذِرَ الْعَطْفُ فَيَقْدِرُونَ : شَرَابُ الْأَبْنَانِ وَأَكْالُ ثَمَرِ
وَأَقْطُ ، وَأَطْفَلَتْ ظَبَاؤُهَا ، وَبَاضَتْ نَعَامُهَا. ^(٢)

وَذَهَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيُّ وَالزَّيْدِيُّ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا
هُوَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، وَتَضْمِينِ الْعَامِلِ مَعْنَى يَنْظُمُ الْمَعْطُوفُ وَالْمَعْطُوفُ
عَلَيْهِ فَيَقْدِرُ : حَامِلًا سِتْفًا وَرُمَحًا وَيُفْسِدُ أَنْفَهُ وَعَيْنِيهِ وَحَسَنَ الْحَوَاجِبِ وَالْعَيُونَا
وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا ^(٣) ، وَاخْتَارَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا التَّضْمِينَ عَلَى الْإِضْمَارِ.

وَاحْتَلَفَ أَيْضًا فِي هَذَا التَّضْمِينِ هَلْ يَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ أَمْ يَنْقَاسُ ؟
وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ يَنْقَاسُ.

وَضَابَطَهُ عَنْدهُمْ : أَنَّ يَكُونَ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي يَجْتَمِعَانِ فِي مَعْنَى عَامٍ لَهُمَا ،
وَالَّذِي اخْتَارَهُ التَّفْصِيلُ فِي الْإِضْمَارِ وَالتَّضْمِينِ.

(١) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة ليبيد في ديوانه : ٢٩٨ يصف مطراً غزيراً علا النبات
وسقى الوادي ، وانظر الشاهد في الخصائص : ٤٣٢ / ٢ ، والإنصاف : ٦١١ ، وشرح
الكافية الشافية : ١٢٦٦ ، وشرح الحمل الكبير لابن عصفور : ٤٥٣ / ٢ .
اللغة : الأيهقان : نبت يشبه الجرجير ، وأطفلت : أي صارت ذات طفل ، والجلهتان :
جانبا الوادي والمراد وصف الأرض بالخصب والنماء عقب المطر .
موطن الشاهد : في قوله : " ونعامها " حيث وقع فاعلاً لفعل مقدر تقديره : وباضت
نعامها ، وإنما وجب ذلك لأنه لا يصح عطف نعامها على ما قبله .

(٢) انظر شرح التصريح : ٣٤٦ / ١ .

(٣) انظر في المذهب المذكور : الارتشاف : ٢ / ٢٩٠ ، والتصريح : ٣٤٦ / ١ ، والجمع : ١ / ٢٢٢ .

فأقول : إن كَانَ الْعَامِلُ الْأَوَّلُ تصح نسبته إِلَى الْإِسْمِ الَّذِي يَلِيهِ حَقِيقَةُ كَانَ
الثَّانِي مَحْمُولًا عَلَى الْإِضْمَارِ ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ أَكْثَرَ مِنَ التَّضْمِينِ نَحْوُ قَوْلِهِ : " كَأَنَّ اللَّهَ
يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنِيهِ " أَيُ وَبِفَقْأِ عَيْنِيهِ ، وَنِسْبَةُ الْجَدْعِ إِلَى الْأَنْفِ حَقِيقَةٌ وَإِنْ كَانَ لَا
يَصِحُّ كَانَ الْعَامِلُ مَضْمُونًا مَعْنَى مَا تصح نسبته إِلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِضْمَارَ نَحْوُ قَوْلِ
العَرَبِ : عُلِفَتِ الدَّابَّةُ مَاءً وَتَبْنًا وَقَالَ طَرَفَةُ : (١) / ١٥٩

أَعْمَرُوا بَنِي هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيِي صَرْمَةً لَهَا سَبَبٌ تَرْغَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ

وقال آخر : (٢)

(١) البيت من بحر الطويل وهو لطرفة بن العبد من قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند (ديوانه ص ٤٧ "دار صادر")

اللغة : الصرمة : القطيع من الإبل نحو الثلاثين ، سبب : علاقة.
الشاهد فيه : " ترعى به الماء والشجر " حيث ضمن العامل عاملاً بصح تسلط معناه على
المعمولين وهما الماء والشجر فقدره على معنى تناول الماء والشجر .
والبيت في شرح الألفية للمرادي : ٢٣٨ / ٣ ، وهو أيضاً في خزانة الأدب : ١٤٠ / ٣ ،
والتصريح : ٣٤٦ / ١ ، ومغني اللبيب : ٦٣٢ ، وشرح شواهد المغني : ٩٢٩ / ٢ .
(٢) البيت من بحر الطويل لمسكين الدرامي في ديوانه : ٤٩ ورواية العجز فيه :
عليه صفيح من رخام مرصع

ولكن النحويين غيروا ليكون فيه شاهد.
وجاءت القافية في المقتضب : ٣٧٣ / ٣ ، وأمالى ابن السجري : ٣٦٠ / ٢ : "منضد" فهذه
ثلاث قواف أصحها رواية الديوان لأن البيت من قصيدة عينية مضمومة أولها :
ولست بأحيا من رجال رأيتهم لكل امرئ يوماً حمام ومصرع
قال البغدادي : والبيت من قصيدة أورد فيها الشاعر شعراء كثيرين نسب كل منهم إلى بلده
ومسقط رأسه وذكر حال الشعراء المتقدمين وأهم ذهبوا ولم يبق منهم أحد يصغر أمر الدنيا.
انظر الكتاب لسيبويه : ٢٤٤ / ٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ٢١٧ ، وإيضاح الشعر
للفارسي : ٥٣٢ ، والتكملة للفارسي : ٦٤ .

اللغة : أراد بالرمل : رمل بني جعدة وهي رمال وراء الفلج من طريق البصرة إلى مكة ،
والصفيح : الحجارة الرقاق العراض وهي الصفايح أيضاً ، والجندل : الحجارة أيضاً .
موطن الشاهد : في قوله : " من تراب وجندل " والتقدير : وعليه ستر من تراب وجندل
وهو التضمين .

وَتَابِعَةُ الْجَعْدِيِّ بِالرَّمْلِ يَبُثُّ عَلَيْهِ صَفِيحٌ مِنْ تُرَابٍ وَجَنْدَلٍ

التَّقْدِيرُ : يتناول الماء والشجر وعليه ستر من تراب وجندل ، وتلخص من كلام الناظم أن مسائل هذا الباب ثلاثة أقسام : ^(١)

قِسْمٌ يُخْتَارُ فِيهِ الْعُطْفُ. ^(٢)

وَقِسْمٌ يُخْتَارُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ. ^(٣)

وَقِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ. ^(٤)

وَرَادَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا قِسْمًا رَابِعًا وَهُوَ : مَا يَتَسَاوَى فِيهِ الْعُطْفُ وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ وَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْحُمْلَةُ فِعْلِيَّةً وَتَقَدَّمَ الْوَاوُ مَا يَسُوغُ الْعُطْفُ نَحْوُ : جاء البرد والطيالسة. ^(٥)

(١) انظر الأقسام الثلاثة ومعها الرابع الذي زاده ابن عصفور في شرح المقرب بالتفصيل (النصوبات) : ٦٧٥ - ٧٠٥.

(٢) شرحه عند قوله : والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

وقد مثل له بهذه الأمثلة : ما أنت وزيد ، وكيف أنت وزيد ، وما شأن عبد الله وعمرو.

(٣) شرحه عند قوله : والنصب مختار لدى ضعف النسق

وقد مثل له بقوله : سرت والكليل ، من كل فعل رفع ضميراً متصلاً ولم يؤكد ولم يفصل ، كما مثل بقوله : ما لك وزيداً.

من كل اسم عطف على ضمير مجرور دون إعادة الجار.

(٤) شرحه عند قوله : والنصب إذ لم يميز العطف يجب

وقد مثل له بقوله : جلس زيد والسارية .

حيث لا يجوز عطف السارية على زيد لأنها لا تجلس لا حقيقة ولا مجازاً.

(٥) انظر المقرب : ١ / ١٥٩ ، وشرح المقرب (النصوبات) ص ٦٧٨.

﴿الاستثناء^(١)﴾

قَوْلُهُ : ١٥٩ /

مَا اسْتُثْنِيَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ تَقْنِيٍّ أَوْ كَتْفِيٍّ التَّحِبُّ
إِتِّبَاعُ مَا أَتَّصَلَ وَالصِّبْ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعُ

بدأ بـ "إِلَّا" من أدوات الاستثناء ؛ لأنها أُمُّ الْبَابِ ، وما استثنى به من الأسماء والأفعال إنما هو بالحملِ عليها ، وإنما كانت (إِلَّا) الأصلُ في ذلك ، لأن المعاني الأصلُ فيها أن تؤدبها الحروفُ كالنفي والنهي والاستفهام والترجي وغير ذلك.

قوله : (ما استُثْنِيَ) يحتمل (ما) أن تكونَ موصولةٌ في موضع رفع بالابتداء وصلتها : استُثْنِيَ والعائدُ محذوفٌ ، وينصبُ : خَيْرٌ عن ما وهو مرفوعٌ وَقَفَ عليه بالسكون ، ويحتمل أن تكونَ (ما) شرطية منصوبةٌ باستثنى ، وينصبُ مجزومٌ على جواب الشرط وكأنه قال : أي شيء استُثْنِيَ إِلَّا يَنْتَصِبُ.

ولَمْ يبينِ الناظم مقدارَ المستثنى ولا شروطَهُ ولا شروطَ المستثنى منه بل أَلْهَمَ ذلك بقوله (ما استُثْنِيَ).

واختلفَ النحويونَ في القدرِ المستثنى بعد اتفاقهم على أنه إِنْ كَانَ مُسْتَغْرَقًا للمستثنى منه أو زائداً عليه نحو : له عندي عشرةٌ إِلَّا عشرةٌ أو إِلَّا أَحَدَ عَشَرَ فإنه لا يَحْزُرُ ، أو أَقْلٌ من المستثنى منه فإنه يَحْزُرُ نحو : قام إخوتك إِلَّا زَيْدًا وأكثرَ النحويين لا يَجِزُّ الاستثناءَ إذا كان المستثنى قَدْرَ المستثنى مِنْهُ أو أَكْثَرَ وهو مذهبُ البصريينَ وَأَجَازَ ذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وكثيرٌ من الفقهاء وهو مذهبُ أَبِي عُبَيْدٍ وَالسِّرَافِيِّ ،

(١) استغرق هذا الباب عشرين صفحة من النسخة الأمريكية بدأ بصفحة ١٥٩ وانتهى بصفحة

١٨٠. وإِنَّمَا عَمِرَ بِالِاسْتِثْنَاءِ وهو المصدر جرياً على عادته في أبواب الألفية من مثل الابتداء والعطف والنداء وهو في التسهيل يعبر بالاسم فيقول : باب المبتدأ والمستثنى والنادى والتعير الأول تعير سيويه ومن بعده .

وإلى ذلك ذهب الأستاذان أبو الحسن بن خروف وأبو عليّ الشلوين^(١) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(٢).

وتأول الآية مَنْ مَنَعَ بأنه استثناء منقطع أو متصل على أن عبادي يعم الملك والإنس والجان.

ومذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دون ذلك ، ولا يجوزون أن يكون ذلك الأكثر^(٣).

وشرط المستثنى أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة عند السامع نحو : قام القوم إلا زيداً أو قام القوم إلا رجلاً منهم ، فإن لم تُخصَّصْ لم يجر نحو : قام القوم إلا رجلاً لا على الاستثناء المتصل ولا على المنفصل.

واختلفوا في نحو : أتوني إلا أيما رجلٍ فمنعها / ١٦٠ الخليل وسيبويه وأجازها الجرمي^(٤).

(١) انظر في المذهبين . الجمع للسيوطي : ٢٢٨ / ١ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٤٩ / ٢ ، ٢٥٠ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٢١١ / ٥.

(٢) وجه الاستدلال بالآية المذكورة على جواز استثناء الأكثر أنه استثنى الغاوين من العباد وهم أكثر من المؤمنين بدليل قوله : "إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم" (سورة ص : ٢٤) ورده ابن عصفور قائلاً : وهذا لا حجة فيه لأن العباد حيث أضافهم الله تعالى إلى نفسه فإنهم يراد بهم المؤمنون والإضافة إضافة تقريب ، فكأنه قال : (إن المؤمنين ليس لك عليهم سلطان) ، والاستثناء بعده منقطع (شرح الجمل : ٢ / ٢٥٠) .

(٣) قال ابن عصفور : "ومنهم من ذهب إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دون ذلك واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (المزمل : ٢) انظر : شرح الجمل الكبير : ٢ / ٢٥٠ ، والارتشاف : ٢ / ٢٩٦ .

(٤) قال سيبويه : "أيما تكون صفة للنكرة وحالاً للمعرفة ... ولا تكون لتبيين العدد ولا في استثناء نحو قولك : أتوني إلا زيداً ، ألا ترى أنك لا تقول : له عشرون أيما رجل ولا أتوني إلا أيما رجل ... فأیما لا تكون في الاستثناء" . الكتاب : ٢ / ١٨٠ ، ١٨١ .

وشرطُ المستثنى منه أن يكونَ معرفةً أو نكرةً يرادُ بها العمومُ أو نكرةً مَخْصُوصَةً نحو : قام القومُ إلا زيداً ، وما قامَ أحدٌ إلا رجلاً وقام رجالٌ كانوا في ذاركٍ إلا رجلاً منهم ، فلو قلت : قام رجالٌ إلا زيداً وقام رجالٌ إلا رجلاً لم يجوزَ لا على الاستثناءِ المتَّصِلِ ولا على المنقطعِ.

وقوله : (ما استثنيتُ إلا) فيه تجوُّزٌ ؛ لأنَّ إلا ليستِ التي تستثنى إنما يستثنى بها ؛ والمستثنى هو المتكلمُ لكنه لما كان الاستثناءُ يَقَعُ بها نُسِبَ الاستثناءُ إليها مجازاً^(١).

وقوله : (عن تمام) احترازٌ من الاستثناءِ المفرغِ فإنه لا ينتصبُ إنما يكونُ على حَسَبِ العاملِ وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وقوله : (ينتصبُ) ذكر أن الاسمَ حكمه النصبُ ولم يتعرضِ للنَّاصِبِ وفيه خلافٌ . ذهب الفراءُ إلى أن إلا مركبةٌ من إن المخففة من الثقيلة ومن لا النافية وأدغمتِ النونُ في اللامِ فقبل إلا ، فإذا قلتُ : قام القومُ إن لا زيداً فنصبتُ زيداً غَلَبَتْ حُكْمَ إن وكان زيداً اسمها وخبرها محذوفٌ والتقديرُ : إن زيداً لم يَقم ولا كافية من الخبر وإذا قلتُ : قام القومُ إلا زيداً غَلَبَتْ حُكْمَ لا وعطفنا بها وكأنتك قلتُ : قام القومُ لا زيداً^(٢).

وذهب المازنيُّ والمبردُ ومن تبعهما إلى أن الناصِبَ إلا بما فيها من معنى أُسْتُثِنِي فكأنتك قلتُ : أُسْتُثِنِي زيداً^(٣).

(١) إنما لم يجوز ذلك لعدم الفائدة فإن أفاد الاستثناء من النكرة حاز كقولك ما جاءني أحد إلا زيداً فقد حصلت الفائدة في النفي للعموم.

(٢) ينظر رأى الفراء في الإنصاف للأتباري ، والمساعد : ٥٥٦ / ١ ، وابن يعيش : ٧٧ / ٢ .

(٣) هو رأى أبي إسحاق الزجاج أيضاً . ينظر : المفتض : ٣٨٩ / ٤ ، والإنصاف : ص ٢٦١ وابن يعيش : ٦٧ / ٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ج ٥ ص ٢١٣٢ ، وشفاء العليل : ٤٤٩ .

وذهب الفارسي وجماعة من البصريين^(١) إلا أن الناصب هو الفعل أو معنى الفعل المتقدم في الجملة بوساطة إلا كما أن المفعول معه منصوب أيضاً بما قبله بوساطة الواو فإذا أتيت بدل إلا بغير انتقال إعراب الاسم الذي يبعد إلا إلى غير كما إذا جعلت مكان الواو مع انتقال إعراب الاسم الذي بعد الواو إلى مع.

وذهب جماعة من البصريين منهم سيبويه والفرسي في التذكرة إلى أن النصب إنما هو بالجملة المتقدمة عليه بوساطة إلا^(٢). إلا أن يكون الاسم المنصوب فيه معنى إلا فلا يحتاج إلى واسطة وهو الصحيح.

واختلف عن الكسائي فقليل : إنه منصوب على إضمار أن بعد إلا التقدير إلا أن زيداً وخبر أن محذوف لفهم المعنى تقديره : إلا أن زيداً لم يقم ، أو : إلا أن زيداً قام على حسب الاستثناء من الموجب أو من غير الموجب^(٣) ، وقد غلط من نسب هذا المذهب إلى الكسائي ، وقيل : إن مذهبه نحو من مذهب سيبويه لأنه قال إن المشتى ينتصب لخروجه من الوصف يعني أن الاسم خرج من معنى الجملة المتقدمة عليه من حيث لم يكن ركناً من أركانها بل فضلة مطلوبة لها^(٤).

ويدخل تحت قوله : (ينتصب) مسائل :

أحداها : الموجب الحقيقي نحو : قام القوم إلا زيداً.

الثانية : الأمر نحو : اضرب القوم إلا زيداً.

(١) منهم السيرافي وابن الباذن . ينظر : هذا الرأي في شرح الجمل الكبير : ٢ / ٢٥٣ وشرح

المقرب : ٨٢٨ (النصوبات) ، والإنصاف : ٢٦١ ، وأسرار العربية : ٢٠١.

(٢) الكتاب : ٣١ / ٢ ، ٣١٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٢ / ٢ ، ٢٧٣.

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٩ / ٢ ، ورصف المباني : ٩١ ، والمساعد : ٥٥٦ / ١.

(٤) ونسب إلى الكسائي - أيضاً - أن المشتى منصوب لمخالفة الأول . ينظر : شرح الجمل

الكبير : ٢ / ٢٥٣ ، والارتشاف : ٢ / ٣٠٠.

الثالثة : الشرط نحو : إن قام القومُ إلا زيدا قام عمرو.

الرابعة : النفي الداخلُ على الحالِ المنصوب به أو على مفعوله إلا نحو : ما جاء القومُ إلا خائفين ، إلا زيدا أو ما ضرب أحد عمرو إلا زيدا.

وقوله : (ينتصب) يعمُ أن يكونَ الاستثناءُ من مرفوعٍ نحو : قام القومُ إلا زيدا ، ومن منصوبٍ نحو : ضربتُ القومَ إلا زيدا ، ومن مجرورٍ نحو : مررت بالقومِ إلا زيدا ، وهذا هو المشهور ، وحكى الأخفشُ أن بعضَ العربِ جعلَ الاستثناءَ من المخفوضِ مخفوضاً فقالوا : مررت بالقومِ إلا يزيدُ بالباء وهذا ضعيف في القياسِ لأن فيه جمعاً بين حرفي تعدية وهما إلا والباء ، فينبغي أن تجعلَ الباءَ زائدةً.

وفي قول الناظم : (ما استثنيت إلا مع تمام ينتصب) لطيفةٌ حسنةٌ وهو أن الاسمَ في نحو : قام القومُ إلا زيدا يجوز أن يرتفعَ على معنى / ١٦١ الصفةِ لكنه إذا ذاك لا تكونُ إلا استثنته ، لأنها إذا كانت صفةً لا تكونُ استثناءً ، فإذا نصبتُ بعدها كان الاسمُ مستثنى ، وإذا رفعتَ لم يكن مستثنى بل رفعه على الصفةِ فهو مسكوتٌ عنه في الحكمِ وكأنك قلت : جاءني القومُ غيرُ زيدٍ ، فيحتملُ أن يكونَ جاء ويحتملُ أن لا يكونَ جاء ، ولذلك قال النحويون : من قال : له عندي عشرةٌ إلا درهماً لزمه تسعة ، ومن قال : له عندي عشرةٌ إلا درهماً لزمه عشرة^(١).

(١) قال ابن عصفور مبيناً جواز الوجهين في التام الموجب : فإن كان الكلام الذي قبل إلا موجباً جاز في الاسم الواقع بعد إلا وجهان أفصحهما نصبه على الاستثناء ، والآخر أن تجعله مع إلا تابعاً للاسم الذي قبله فتقول : قام القوم إلا زيدا. وإلا زيد برفع زيد ونصبه هذا كلامه في المقرب ، ثم استشهدنا لذلك بقوله تعالى : ﴿فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ (سورة البقرة : ٢٤٩). قرأ السبعة بالنصب على الاستثناء وقرأه الأعمش وغيره بالرفع على الإتياع. (شرح المقرب ص ٨٥٣ (النصبوبات).

وكلام الناظم أن الاسم هو المستثنى من الاسم الأول لأنه قال : ما استثنت إلا مع تمام ينتصب ، فهذا حكم على الاسم ، وهذه المسألة فيها خلاف :

ذهب الكسائي إلى أن أداة الاستثناء أخرجت الاسم الثاني من الاسم الأول ولم يخرج وصفه من وصف الأول ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا فزيد عنده مسكوت عنه لم يوصف بقيام ولا نفيه بل يحتمل الوصفين جميعاً وهذا يدل على أن ما نُقِلَ عنه من أن زيدا منصوباً بأن مقدرة بعد إلا غير صحيح^(١) ؛ لأنه يزعم أن زيدا مسكوت عنه وغير محكوم عليه وتقدير أن بعد إلا ، وتقدير حذف خبرها يدل على أن زيدا محكوم عليه وغير مسكوت عنه وذلك مناقض لمذهبه هنا^(٢).

وذهب الفراء إلى أن الأداة أخرجت الوصف من الوصف ؛ والقوم موجب لهم القيام وزيد منفي عنه القيام^(٣).

وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أن الأداة أخرجت الاسم الثاني من الأول وأخرجت وصفه من وصفه ، فأخرجت زيدا من القوم وأخرجت وصفه من وصفهم^(٤) ، وهذا الخلاف إنما هو في الاستثناء المتصل.

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٧٩.

(٢) قال أبو حيان : "ومذهب الكسائي أن المستثنى لم يندرج في المستثنى منه وهو مسكوت عنه فإذا قلت قام القوم إلا زيدا فهو إخبار عن القوم الذين ليس فيهم زيد وزيد يحتمل أنه قام وأنه لم يقم". الارتشاف : ٢ / ٢٩٤.

(٣) بنظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٩٤.

(٤) قال سيويه : "اعلم أن (إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين : فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق... والوجه الآخر : أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهماً". الكتاب : ٢ / ٣١٠.

وقوله (وبعد نفى أو كنفى اشحب إتياع ما اتصل) يدل كلامه هذا على أنه يجوز الوجهان بعد النفي وبعد ما هو كالنفي إلا أن المختار إتياع ما اتصل مثال ذلك في النفي : ما قام القوم إلا زيد وإلا زيدا ، ومثال ما هو كالنفي : لا يضرب القوم إلا زيد وإلا زيدا.

وزعم الفراء أنه يشترط في جواز النصب على الاستثناء في نحو : ما قام القوم إلا زيدا تعريف المستثنى منه نحو ما مثلنا به ، فلو قلت : ما قام أحد إلا زيدا وجب عنده الإبدال ولم يجرِ النصب^(١).

وحكى سيويه عن بعض القدماء أن المنفى إذا جاز الإيجاب في لفظه وجب فيه النصب على الاستثناء نحو : ما قام القوم إلا أباك ، فإنه يجوز : قام القوم إلا أباك بخلاف : ما قام أحد إلا أباك ؛ لأن أحدا لا يقع في الإيجاب^(٢) ، ورد عليه بقراءة^(٣) من قرأ^(٤) ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ ، مع أنه يجوز أن يقال : فعلوه موجبا.

وفي قوله : (إتياع ما اتصل) عبارة مخصصة لا يؤخذ منها مذهب معين ، وذلك أن النحويين اختلفوا في إتياع هذا الاسم ، فقال البصريون : إن ذلك الإتياع

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٨٣ ، وقال ابن مالك مضعفاً رأى الفراء : ولا حجة له لأن النصب هو الأصل والإتياع داخل عليه وقد رجح عليه لطلب المشاكلة فلو جعل بعد ترجيحه عليه مانعا منه لكان ذلك إجحافا بالأصل.

(٢) الكتاب : ٢ / ٣١١.

(٣) هي قراءة الجمهور. أما ابن عامر فقرأ بالنصب . ينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد : ٢٣٥ والبحر المحيط : ٣ / ٢٥٨.

(٤) من الآية : ٦٦ من سورة النساء.

إنما هو على طريقِ البديلِ وهو بدلٌ بعضٍ من كلٍّ وحُذِفَ الضميرُ للعلمِ بهِ وكانك قلتَ إلا زَيْدٌ منهم^(١).

وزهد الكوفيون إلى أن ذلك الإتياع إنما هو على طريقِ العطفِ وأن (إلا) يُعْطَفُ بها في بابِ الاستثناءِ ، وقد بينا الكلامَ في هذه المسألةِ في كتابنا المسمى بالثُّبُكَةِ الحِسانِ في شرحِ غايةِ الإحسانِ^(٢).

ويحتمل قوله : (إتياع ما اتصل) وجهاً آخر : وهو أن الإتياع عند البصريين في هذه المسألةِ يَحْزُرُ على وجهين . أحدهما : البديلُ كما ذكرنا عنهم والثاني : الصفةُ كما تقدَّم في الموجبِ ، ويدخل تحت قولِ الناظمِ (أو كنفي) : النهيُ وقد مثلناه ، والاستفهامُ نحو : هل قام أحدٌ إلا زَيْدٌ^(٣) ، وكذلك ما كان من الأفعالِ بعدَ

(١) قال ابن مالك : " وإذا اجتمع في المستثنى بِلَا جميع ما أشير إليه من الاتصال والتأخر مشتملاً عليه فمى أو نفى صريح أو مؤول وكونه غير مردود به كلام وغير متراح احتير إتياعه سداً عند البصريين وعطفاً عند الكوفيين " . شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ٢٩٦ .

(٢) انظر الكتاب المذكور ص ١٠٦ تحقيق عبد الحسين الفتلي (بغداد) ، وفيه ذكر أبو حيان حوازي الوجهين : الإتياع والنصب على الاستثناء ، وأن الإتياع على ثلاثة أوجه : البديل وهو مذهب البصريين والعطف وهو مذهب الكوفيين ، ثم الصفة وهي جائزة وفند كل رأى ، ثم حسن مذهب الكوفيين بقول (بتصرف) : إنما كان البديل أفصح لأنه تحصل به المشاكلة في الإعراب والاشتراك في العمدة ، ولكن البديل والمبدل منه لا بد أن يشتركا في الحكم وهنا العامل في المستثنى منه لا يصح أن ينسب إلى الثاني لا حقيقة ولا مجازاً للتناقض وكونه بدل بعض من كل لا بد فيه الضمير ولم يلفظ بهذا أصلاً في كلامهم ، ثم قال : ولصعوبة تعقل البديل عدل الكوفيون إلى ادعاء أن الأحرف عطف ولا يعطف بها إلا في الاستثناء وقد وجدنا أكثر حروف العطف لا تشترك في الحكم فهذا منها ولا مانع أن تكون إلا حرف عطف في هذا الباب خاصة ثم ختم قائلًا : وهذا مذهب حسن سهل .

(٣) من أمثله المسموعة قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ (النساء : ٦٦) ، وقوله : ﴿ وَلَا يَلْتَفَتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا ﴾ (هود : ٨١) ، وقوله : ﴿ قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ (الحجر : ٥٦) والآية الأولى للنفي والثانية للنهي والثالثة للاستفهام وقد قرأت الآية الأولى الثانية : بالنصب على الاستثناء والرفع على الإتياع وتركت الثالثة بالرفع فقط .

قُلْ أَوْ مَا تَصْرِفُ مِنْهُ نَحْوُ : قُلْ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَقَلَّمَا يَقُومُ إِلَّا عَمْرُو ، وَأَقْلُ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَعْمَلُ قُلْ بِمَعْنَى النِّفْيِ فَيَقُولُونَ : قُلْ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ كَمَا تَقُولُ : مَا رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ فَهَذَا بَدَلٌ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى / ١٦٢ دُونَ النَّظَرِ ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْقَلَّةَ الَّتِي هِيَ دُونَ الْكَثَرَةِ لَمْ يَجْرِ مَجْرَى النِّفْيِ ، وَالْفِعْلُ الَّذِي وَقَعَ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ تَقَدَّمَتْهُ أَدَاةُ نَفْيٍ نَحْوُ : مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ ، أَوْ لَشَيْءٍ مِنْ نَوَاسِخِهِ مِمَّا يَدْخُلُ عَلَيْهِ أَدَاةُ نَفْيٍ ، أَوْ كَانَ بِنَفْسِهِ نَفْيًا نَحْوُ : مَا كَانَ أَحَدٌ يَقُومُ إِلَّا زَيْدٌ وَمَا ظَنَنْتُ أَحَدًا يَقُومُ إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يَقُومُ إِلَّا زَيْدٌ.

وَتَرَدُّ عَلَى قَوْلِهِ (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كُنْفِي) اِتِّخَذَ إِتِّبَاعُ مَا اتَّصَلَ) مَسَائِلٌ لَا يَنْتَخِبُ فِيهَا الْإِتِّبَاعُ : إِحْدَاهَا : مَا يَجِبُ فِيهَا الْإِتِّبَاعُ ، وَالثَّانِيَّةُ : مَا يَسْتَوِي فِيهَا الْإِتِّبَاعُ وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَالثَّالِثَةُ : مَا يَرْجِعُ فِيهَا الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى الْإِتِّبَاعِ.

فَالَّذِي يَجِبُ فِيهَا الْإِتِّبَاعُ وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ قَوْلُكَ : مَا أُعْطِيَ أَحَدًا شَيْئًا إِلَّا عَمْرُو دَرَاهِمًا لَا يَجُوزُ هَاهُنَا الْإِسْتِثْنَاءُ وَلَا فِي الْمَوْجِبِ أَيْضًا لَوْ قُلْتَ : أُعْطِيَ الْقَوْمَ الْمَالَ إِلَّا زَيْدًا دَرَاهِمًا وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْحُرُوفَ الْمُؤَدِّيَةَ مَعْنَى عَمَلِ الْعَامِلِ إِلَى الْمَعْمُولِ لَا يُوصَلُ وَاحِدٌ مِنْهَا إِلَّا إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ نَحْوُ : وَأَوْ مَعَ وَحُرُوفِ الْجَزْءِ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِذَا جَعَلْتَ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ عَمْرًا بَدَلًا مِنْ أَحَدٍ وَدَرَاهِمًا بَدَلًا مِنْ شَيْءٍ جَازَ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أُعْطِيَ إِلَّا عَمْرًا دَرَاهِمًا فَعَمَلُ أُعْطِيَ هَذِهِ الْمَقْدَرَةَ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى وَسَاطَةِ إِلَّا ؛ لِأَنَّهُ مَفْرُغٌ ، فَلَوْ أَسْقَطْتَهَا فَقُلْتَ : مَا أُعْطِيَ عَمْرًا دَرَاهِمًا لَجَازَ عَمَلُهَا فِي الْأَسْمِينَ بِخِلَافِ عَمَلِ الْعَامِلِ فِي الْمُسْتَثْنَى الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا فَهُوَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى وَسَاطَتِهَا . وَقَالَ الزَّجَّاجُ : الْبَدَلُ هُنَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِبْدَالُ أَسْمِينَ مِنْ أَسْمِينَ لَوْ قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدُ الْمَرْأَةِ أَخَوَكَ هُنْدًا لَمْ يَجْزِ ، وَإِنَّمَا جَازَ هُنَا تَشْبِيهُهَا لِأَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، فَكَمَا يَجُوزُ : ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا وَبَكَّرَ

سعداً كذلك جاز هذا إلا أنه ضعيفٌ لأنَّ المشبَّهَ بالشيء لا يقوَّى قُوَّةَ المشبَّهِ بِهِ^(١)،
والسماغُ على خلافِ مذهبِ الزجاج وهو أنه يجوزُ إبدالُ اسمينِ من اسمينِ مع عدمِ
إلا قال الشاعر^(٢):

فَلَمَّا قَمَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَغَضَهُ بِيَغْضِ أَتَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تُكْسَرَا

فبعضه بدلٌ من قوله (قَمَعْنَا النَّبْعَ) و (ببغض) بدلٌ من قوله (بالنبع) .

والذي يتساوى فيه الإتياعُ والنصبُ على الاستثناءِ : هو ما يكونُ المستثنى فيه
منصوباً نحو : ما رأيتُ القومَ إلا زيداً لا يجوزُ فيه النصبُ ونصبه من ثلاثة أوجهٍ :

الصفةُ وهو أضعفُها ؛ لأن (إلا) لَمْ تستحْكَمْ في الوصفِ .

والثاني : النصبُ على الاستثناءِ .

والثالث : النصبُ على البدلِ وهما مستويان في الحُسْنِ ؛ لأنَّ المشاكلةَ موجودةً
فيهما ، ولم يترجَّحِ البدلُ في : ما قام القومُ إلا زيداً ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً إلا
لأجلِ المُشَاكَلَةِ .

والذي يترجَّحُ فيه الاستثناءُ على البدلِ هو إذا كان المستثنى منه منصوباً بلا
النافية نحو قولك : لا رجلٌ في الدار إلا زيداً بنصبِ زيدٍ ورفعهِ ، فالرفعُ على البدلِ
أو على الوصفِ على موضعِ اسمٍ لا ، ولا يجوزُ أن يكونَ بدلاً على اللفظِ ، والنصبُ

(١) انظر في رأى الزجاج الارتشاف : ٣٠٩ / ٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل للناطقة الجعدي . ديوانه ص ٧١ منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ،
والشاهد في الدرر : ١٩٣ / ١ والخزانة : ٥١٤ / ١ ، والمهمع : ٢٢٦ / ١ والرواية في الديوان :
فلما قرعنا ... = والنبع : شجر تتخذ منه القسي الواحد نبغة وتتخذ من أغصانها السهام .
وشاهده واضح من الشرح وهو جواز إبدال اسمين من اسمين دون إلا فجوازه مع إلا تشبيهاً لها
بحرف العطف لا مانع منه .

على الاستثناء وهو أحسن من الرفع على البدل^(١) لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَاكِلَةِ ، ومع وجود هذه المسائل كيف يصحُّ قَوْلُ النَّاظِمِ (وبعد نُفِي أو كُنْفِي ائْتَحِبْ اِتِّبَاعُ مَا أَصْلَ) ؟ فما ذَكَرَهُ إِطْلَاقٌ فِي مَكَانِ التَّقْيِيدِ جَرِيًّا عَلَى عَادَتِهِ .

وقوله (وانصب ما انقطع وعن نعيم فيه إبدال وقع) مثال ذلك : ما في الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا ، الْحِجَازِيُّونَ يَنْصِبُونَ وَالتَّمِيمِيُّونَ يَتَدَلُّونَ^(٢) ، ويشمل قوله (وانصب ما انقطع إلى آخر البيت) جميع المنقطع وذلك تعميمٌ في مكانِ التخصيصِ ، وذلك أَنَّ المنقطعَ على قسمين :

إما أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ / ١٦٣ ، وإما أَنْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ .

فالأوَّلُ هو الَّذِي يَجِيءُ فِيهِ لُغَةُ الْحِجَازِيِّينَ وَالتَّمِيمِيِّينَ ، وَالثَّانِي : يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

تَبَيَّنَ ذَلِكَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا حِمَارًا ، وَ : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا ، الرُّؤْيَةُ يُمْكِنُ أَنْ تَوَجَّهَ عَلَى الْحِمَارِ ، وَالْكَيْنُونَةُ فِي الدَّارِ يُمْكِنُ تَوَجُّهُهَا عَلَى الْحِمَارِ^(٣) ، وَإِذَا

(١) انظر إلى قوله : والنصب على الاستثناء وهو أحسن من الرفع على البدل وإجماع الناس على رفع لفظ الجلالة في كلمة الشهادة وإجماع القراء على الرفع في مثل قوله : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ . (آل عمران : ٢)

(٢) ينظر الكتاب : ٣١٩ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨٦ ، والأشعريني : ١٤٧ / ٢ ، وناظر الجيش ٥ / ٢١٤٩ قال : وشرط الإتيان عند التميميين أن يستقيم حذف المستثنى منه ويستغنى عنه بالمستثنى .

(٣) ومن شواهد النصب على لغة الحجازيين قوله تعالى : ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾ . (النساء : ١٥٧) ، ومن شواهد الإتيان على لغة نعيم قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيسٌ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

وقول الآخر :

قلت : ما زَادَ إِلَّا مَا نَقَصَ وما نَفَعَ إِلَّا ما ضَرَّ ، فما مصدرية فيهما وتقدير الكلام :
ما زَادَ إِلَّا النقصُ وما نَفَعَ إِلَّا الضَّرُّ فهذا نصبٌ على الاستثناء ، ولا يَجُوزُ فيه البدلُ ؛
لأنَّ العاملَ لا يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَجَّهَ فِي ذلك على ما بَعْدَ إِلَّا^(١).

وقوله (وعن نعيم فيه إبدال) : بدلٌ على أَنَّ ذلك لا يكونُ إِلَّا فيما يَجُوزُ فيه
الإبدالُ وذلك النفيُّ أو ما يشبهُ النفيَّ وليس كذلك بل الاستثناءُ المنقطعُ يكونُ في
الموجبِ وغيرِ الموجبِ نحو قوله^(٢) :

فَتَى كَمَلْتُ أَخْلَاقَهُ غَيْرَ آلِهِ جَوَادًا فَلَا يُقْبِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيًا

وقوله (وعن نعيم فيه إبدال) لَمْ يَحْكُ عَنْ التَّمْيِينِ غَيْرَ الإبدالِ وهم يجيزون
في الاستثناءِ المنقطعِ الذي يُمْكِنُ تَوَجُّهُ العاملِ عليه وجهينِ وهما الجائزانِ عِنْدَهُم في
المتصِلِ : أحدهما : النصبُ كالحجازيين وهو الأَفْصَحُ ، والآخرُ : البدلُ وهو ضَعِيفٌ
لأنَّهُ لا يَتَصَوَّرُ إِلَّا على مجازٍ ، وتزِيلُ ما تَبَيَّنَ مِنَ الجِنْسِ مُنْزِلَةً ما هُوَ مِنَ الجِنْسِ^(٣).

= وَبُنْتُ كَرِيمٌ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّانُ وَعَامِلَةٌ

(١) بنظر : الكتاب : ٢ / ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٢) البيت من الطويل من قصيدة طويلة للناطقة الجمعدى في الفخر وبيت الشاهد في
الكتاب : ٢ / ٣٢٧ ، والخزانة : ١٢ / ٢ ، وشرح شواهد المغنى : ٢٠٩ ، والهمع : ١ / ٢٣٤
ودِيوانُ الناطقة : ١٧٣ (منشورات المكتب الإسلامي بدمشق).

الشاهد فيه قوله (غير أنه جواد) حيث نصب غير على الاستثناء المنقطع فقد استثنى جوده
وإتلافه للمال من الأخلاق التي كملت له مبالغة في المدح فجعل في اللفظ كأنهما من غير
الأخلاق.

ملحوظة : من القصيدة الشاهد المشهور : رحلت سواد القلب .. إلخ ، وبعد بيت الشاهد قوله :

فَتَى ثَمَّ فِيهِ مَا يَسِرُ صَدِيقُهُ عَلَى أَنْ فِيهِ مَا يَسُوءُ الْأَعَادِيَا

(٣) بنظر النوائد والقواعد لعمر الثمانيني ت د / عبد الوهاب الكحلة : ٣١٤ ، ٣١٥ .

وَزَعَمَ الْمَازِنِيُّ : أَنَّ الاسْتِثْنَاءَ الْمُنْقَطِعَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ تَغْلِيْبِ الْعَاقِلِ عَلَى غَيْرِ الْعَاقِلِ
فِيخْتَصُّ ذَلِكَ بِأَحَدٍ وَمَا أَشْبَهُهُ نَحْوُ : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ^(١) وَذَلِكَ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ
الَّذِي يَبْدُلُ مِنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَلَيْسَ بِلَفْظِ أَحَدٍ وَلَا مَا أَشْبَهُهُ كَثِيرٌ جَدًّا وَقَوْلُ
الشَّاعِرِ^(٢) :

لَمْ أَلَفْ فِي الدَّارِ ذَا نَطَقٍ سِوَى طَلَلٍ قَدْ كَادَ يَغْفُو وَمَا بِالْعَهْدِ مِنْ قَدَمٍ

مِمَّا يَشْبَهُ أَحَدًا ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ ذَا نَطَقٍ أَحَدٌ ، وَمِمَّا يَرُدُّ بِهِ عَلَى الْمَازِنِيِّ قَوْلُ
الشَّاعِرِ^(٣) :

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عَنَابٌ غَيْرَ طَعْنِ الْكَلْبِيِّ وَضَرْبِ الرَّقَابِ

فَالْعَنَابُ لَا يَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ فَيَسُوعُ فِيهِ مَا سَاعَ فِي أَحَدٍ .

(١) انظر رأى المازني في شرح الحمل لابن عصفور : ٢ / ٢٦٧ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش
١٥٣ / ٥ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٠٤ ، والمجم : ١ / ٢٢٥ .

(٢) البيت من البسيط لم أعثر على قائله ، لم أَلَفْ : لم أحد ، الطلل : ما شخص من آثار الديار .
يعفو : يمحي ، والبيت في ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٠٤ ، وابن يعيش : ٢ / ٨٠ ، والعيني ،
رقم ٤٧٤ ، والمجم : ١ / ٢٠٢ .

الشاهد فيه : قوله : (ذا نطق سوى طلل) حيث جاء (ذا نطق) معناه معنى أحد وقد جاء
الاستثناء فيه بسوى ، و(سوى طلل) استثناء منقطع يجوز فيه النصب والإتياع .

(٣) البيت من بحر الرمل لعمر بن الأيهم التغلبي هكذا نسب سيويه في كتابه : ٢ / ٣٢٣ ،
والمقتضب : ٤ / ٤١٣ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥ / ٢١٥٣ ، وابن يعيش : ٢ / ٨٠ .
الشاهد قوله : عناب غير طعن الكلبى ، حيث أن العناب لم يؤول بأحد العاقل فدل هذا على
ضعف رأى المازني .

(حكم المستثنى المتقدم)

قوله :

وغيرُ نصبٍ سابقٍ في التثني قد
يأتي ولكن نصبه اختار إن ورد

مثال ذلك : ما قام إلا زيداً أحدٌ ذكرَ الناظم أنه يختارُ النصبُ ، وأنه قد يأتي غيرُ النصب فتقول : ما قام إلا زيداً أحدٌ فترفع^(١) ، وغيرُ النصبِ أعمُّ من أن يكونَ رفعاً أو جرّاً ، فعلى ظاهرِ كلامه يجوزُ أن يقول : ما قام إلا زيداً أحدٌ وما مررتُ إلا زيداً بأحدٍ .

والقولُ في تقديمِ المستثنى هو أنه إما أن تقدّمه أولَ الكلامِ أو على العاملِ في المستثنى منه أو على المُستثنى منه أو على صِفةِ المُستثنى منه .

إن قدّمته أولَ الكلامِ لم يَجْزُ نحو : إلا زيداً قام القومُ ؛ لأنَّ إلا مشبهةٌ بلا العاطفةِ وواوٍ مع نحو : قام القوم لا زيد وجاء البردُ والطيلاسةُ وهذان لا يتقدّمان فكذلك ما أشبههما^(٢) ، وذَهَبَ الكِسَائِيُّ والزَّجَّاجُ إِلَى جَوَازِ ذلك قياساً على كثيرٍ من الفضلات^(٣) وبدليل قول الشاعر^(٤) :

(١) مثال ذلك من المسموع نصباً قول الكمي :

ومالي إلا آل أحمد شيعة

ومالي إلا مذهب الحق مذهب

ومثاله من المسموع رفعاً قول حسان :

لأنهم يرجون منه شفاعه

إذا لم يكن إلا النبيون شافع

(٢) هذا هو رأى الجمهور . قال ابن مالك : " وفهم من ذلك امتناع : إلا زيداً قام القوم ونحوه ، وذلك أن المستثنى جار من المستثنى منه بحرى الصفة المخصصة (من) الموصوف بها وبحرى المعطوف بلا مع المعطوف عليه ، فكما لا يتقدّمان على متبوعهما كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه ... " شرح التسهيل ٢ / ٢٩١ . وينظر : الخصائص لابن جني : ٢ / ٣٨٤ والمجم : ٢٢٦ / ١ .

(٣) الارتشاف : ٢ / ٣٠٧ . ناظر الجيش : ٥ / ٢١٦١ .

(٤) البيت من بحر الطويل للأعشى وليس في ديوانه . وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٩١ ، والتصريح : ١ / ٣٦٣ والمجم : ١ / ٢٢٦ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢١٦١ ، =

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِلْمَا
وَقَالَ آخِرُ^(١) :
أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا طُورِي وَلَا خَلَا الْجِنُّ بِهَا إِنْسِي
وَوَهَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي نَقْلِهِ الِاتِّفَاقَ مِنَ التَّحْوِينِ عَلَى أَنْ الِاسْتِثْنَاءَ لَا يَتَقَدَّمُ
أَوَّلَ الْكَلَامِ . / ١٦٤

وإن قَدَّمْتُهُ عَلَى الْعَامِلِ فِي الْمُسْتَثْنَى فَثَلَاثَةٌ مَذَاهِبٌ :
أَحَدُهَا : أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ مُطْلَقًا فَتَقُولُ : إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا جَاءُوا وَإِخْوَتُكَ إِلَّا
زَيْدًا فِي الدَّارِ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ^(٢) قَالَ ذُو الرِّمَّةِ^(٣) :

مُعْرَسًا فِي بَيَاضِ الصُّبْحِ وَقَعْتُهُ وَسَائِرِ اللَّيْلِ إِلَّا ذَاكَ مُنْجَذِبُ
فإِلَّا ذَاكَ : اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي (مُنْجَذِب) وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ
الَّذِي هُوَ مُنْجَذِبٌ .

وَقَالَ آخِرُ^(٤) :

= وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٦٣ / ٢ ، وَالْعَبْنِيُّ بِرَقْم ٤٨٧ . الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : (خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ) حَيْثُ
قَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَأَصْلُهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ سِوَى اللَّهِ .

(١) بَيِّنَانٌ مِنَ الرِّجْزِ الْمَشْطُورِ وَهَذَا لِلْعَجَاجِ (دِيَوَانُهُ ص ٢٥٣ دَارُ صَادِرٍ) ، وَفِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ
مَالِكٍ : ٢٩١ / ٢ وَالْمَجْمَعُ : ٢٢٦ / ١ ، وَالْإِنْصَافُ : ١٥٧ ، وَالْأَصُولُ : ١ / ٣٠٥ .

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : (وَلَا خَلَا الْجِنُّ بِهَا إِنْسِي) أَصْلُهُ وَلَا بِهَا إِنْسِي خَلَا الْجِنُّ فَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى .

(٢) يَنْظُرُ : الْإِرْتِشَافُ : ٣٠٨ / ٢ ، وَالْمَجْمَعُ : ٢٢٦ / ١ .

(٣) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ وَهُوَ لِذِي الرِّمَّةِ فِي دِيَوَانِهِ ص ٤٠ (عَبْدُ الْقُدُوسِ) .

اللُّغَةُ : التَّعْرِيسُ : النُّومُ فِي آخِرِ اللَّيْلِ ، وَقَعْتُهُ : يَعْنِي نَوْمَتُهُ ، مُنْجَذِبٌ : مُسْتَمَرٌّ .

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : (إِلَّا ذَاكَ مُنْجَذِبٌ) حَيْثُ تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَعَلَى عَامِلِهِ وَقَدْ

وَضَحَهُ الشَّارِحُ ، وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي نَازِلِ الْجَيْشِ : ٢١٦٢ / ٥ ، وَجُمْهُرَةُ الْقُرَشِيِّ : ١٧٨ .

(٤) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطَّرِيقِ وَنَسَبَتْهُ إِلَى لَبِيدٍ مَشْهُورَةٍ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ . دِيَوَانُ

لَبِيدٍ ص ١٣١ . =

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

فقوله : (خلا الله) استثناء من الضمير الذي في باطل.

والثاني : أن ذلك لا يجوز مطلقاً لأن الاستثناء مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ مَعَهُ ، فكما لا يجوز تقديم المفعول مَعَهُ عَلَى المَعْمُولِ لِلْفِعْلِ أَوْ لِمَعْنَى الفِعْلِ السَّابِقِ قَبْلَهُ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ هَذَا^(١).

والثالث : التفصيل بين أن يكون العامل متصرفاً نحو : إحوثك إلا زيداً قاموا ، فيجوز أو غير متصرف نحو : إحوثك إلا زيداً في الدار فيمنع وهو مذهب الأخفش^(٢) ، والسماع المستدل به على الجواز مطلقاً إنما جاء فيما كان العامل فيه متصرفاً نحو بيت ذي الرمة وبيت لبید .

وإن قدمته على المستثنى منه فقط نحو : قام إلا زيداً القوم وما قام إلا زيداً أحد جاز باتفاق ولا يجوز فيه إلا النصب ، لأنك لو رفعت الذي يجوز رفعه لو تأخر لكان رفعه إما على الفاعلية وأحد بدل منه ولا يجوز ذلك لأن أحداً أعم من إلا زيد ، والأعم لا يبدل من الأخص ، وإما على البدل ويكون أحد فاعلاً ، ولا يجوز ذلك لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه هذا مذهب البصريين^(٣).

وأجاز الكوفيون والبغداديون الرفع^(٤) وأنشدوا^(٥).

= وانظر الشاهد في شرح المفصل ٧٨ / ٢ ، والتصريح ٢٩ / ١ والجمع : ٢٢٦ / ٣ / ١ وانظر

الجيش : ٢١٦٢ / ٥ ، ومراجع أخرى كثيرة . وشاهده واضح من الشرح .

(١) ينظر الخصائص : ٣٨٤ / ٣ ، والارتشاف : ٣٠٨ / ٢ ، والجمع : ٢٢٦ / ١ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٣٠٨ / ٢ ، والجمع : ٢٢٦ / ١ .

(٣) ينظر التصريح : ٣٥٤ / ١ ، وشرح الجمل : ٢٦٣ / ٢٠ ، وابن عيش : ٧٩ / ٢ ، وناظر

الجيش ١٥٨ / ٥ .

(٤) ينظر التصريح : ٣٥٥ / ١ ، والمساعد : ٥٦٧ / ١ .

(٥) البيت من بحر الطويل ولم أعثر على قائله وفي اللسان قائله شمر ، قال ابن منظور : وأنشد شمر :

رأت إخواني بعد الجميع تفرقوا فلم يبق إلا واحد منهم شفر =

رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الْفَلَّاحِ تَتَابَعُوا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرُ

وقال آخر^(١):

مَقَرَّعٌ أَطْلَسُ الْأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الضَّرَاءُ وَإِلَّا صَيِّدُهَا نَشَبُ

وهي لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ حَكَاهَا يُونُسُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ^(٢).

وَمِنْ فُرُوعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ اسْمًا عَلَى الْمُسْتَنَى الْمُقَدَّمِ وَكَانَ الْعَطْفُ قَبْلَ الْمُسْتَنَى مِنْهُ وَجَبَ النَّصْبُ نَحْوُ : قَامَ إِلَّا زَيْدًا وَعَمْرًا الْقَوْمُ أَوْ بَعْدَهُ جَازَ النَّصْبُ وَالرَّفْعُ فِي نَحْوِ الْمَثَالِ السَّابِقِ نَحْوُ : قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ وَعَمَرُوا وَعَمْرًا ، فَالنَّصْبُ ظَاهِرٌ وَالرَّفْعُ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ مِنَ الْقَوْمِ وَعَمَرُوا ، وَحُسْنُهُ جَوَازُ تَقْدِيمِ الْمُسْتَنَى عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ فِي الرَّفْعِ.

= اللغة : تتابعوا : توالوا ، شفر : يضم الشين وفتحها وسكون الفاء بمعنى أحد ولا نستعمل إلا في النفي.

الشاهد قوله : (فلم يبق إلا واحد منهم شفر) حيث تقدم المستنى على المستنى منه وجاء مرفوعاً كما هو مذهب الكوفيين.

والبيت في المقرب وشرحه : ٨٩١ (النصوبات) ، وهو في الجمع : ٢٢٥ / ١ ، والدرر : ١ / ١٩٢ ، واللسان (شفر) ، وناظر الجيش : ٢١٥٨ / ٥ .

(١) البيت من بحر البسيط نسب لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٠ ، وهو في وصف ذئب أو حمار وحشى.

اللغة : مقزع : الذي لا يرى على رأسه إلا شعيرات ، الأطلس : الأغبر ، الثوب البالي والضراء : جمع ضر وهو الكلب الضاري . النشب : أصله الخال ومعناه هنا القصد والمهدف .

الشاهد فيه : تقدم المستنى (الضراء) على المستنى منه (نشب) ثم رفعه . وانظر البيت في شرح المقرب : ٨٩٢ النصوبات ، وناظر الجيش : ١٥٨ / ٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٣١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٩١ ، ولسان العرب (أطلس - قزع).

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٣٧ ، والمساعد : ١٠ / ٥٦٧ ، والتصريح : ٢ / ٣٥٥ .

فَإِنْ تَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ لَمْ يَحْسُنْ نَحْوُ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا قَوْمَكَ نَصْرًا عَلَيْهِ
الرُّمَانِي^(١)، فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَى اسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا فَاعِلٌ وَالْآخَرُ مَفْعُولٌ فَلَا اخْفَاشَ يَجْعَلُهُ
مُسْتَشْنَى مِنَ الْفَاعِلِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَشْنَى مِنَ الْمَفْعُولِ . وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى قَابِلًا
فَعَلَى هَذَا تَقُولُ مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا قَوْمَكَ أَصْحَابَنَا ، فَلَا زَيْدًا إِنْ جَعَلْتَهُ مُسْتَشْنَى مِنْ
(قَوْمِكَ) الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ جَازٍ أَوْ مِنْ أَصْحَابِنَا الَّذِي هُوَ مَفْعُولٌ لَمْ يَحْزَ ، وَالْفَرْقُ
بَيْنَهُمَا أَنْ طَلَبَ الْفِعْلُ لِلْفَاعِلِ أَقْوَى مِنْ طَلَبِهِ لِلْمَفْعُولِ مِنْ جِهَةِ أَنْ الْفِعْلَ مَبْنِيٌّ لَهُ لَا
لِلْمَفْعُولِ وَوَافَقَ الرُّمَانِيُّ الْأَخْفَاشَ عَلَى ذَلِكَ.

وإِنْ قَدِمَتْهُ عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ جَازَ فِيهِ مَا كَانَ يَجُوزُ فِيهِ فِي حَالِ تَأْخِيرِهِ
عَنْهُ نَحْوُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ وَإِلَّا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، الرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ
وَهُوَ اخْتِيارُ سَيِّوِيَّةِ^(٢)، وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَهُوَ اخْتِيارُ الْمَازِنِيِّ^(٣)، وَوَقَعَ فِي كَلَامِ
بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْمَازِنِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ وَذَلِكَ وَهْمٌ^(٤).

(١) انظر في ذلك شرح التسهيل لابن مالك : ج ٢ ص ٢٩١ ، وعلل ابن مالك ضعف التقديم
مع المفعول بقوله : لأن طلب الفعل لما هو فضلة ليس كطلبه لما هو عمدة فتقدم مما يطلب
المستثنى ، وهو عمدة بمؤلة تقدمه بنفسه وليس كذلك ما يطلب المستثنى منه وهو فضلة .

(٢) قال سيوي : "فإن قلت ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير
من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد كان الرفع والجر جائزين وحسن البديل
لأنك قد شغلت الرفع والجار ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ثم وصفت بعد ذلك" . الكتاب
٣٣٦/٢ .

(٣) التصريح : ١ / ٣٥١ ، وابن يعيش : ٢ / ٩٢ .

(٤) شرح الجليل : ٢ / ٢٦٤ قال ابن عصفور : فإن تقدم على صفة المستثنى منه فلا يجوز فيه إلا
النصب على الاستثناء وهو مذهب المازني وأجاز يونس وغيره البديل . وقال الشيخ خالسد :
ونقل ابن الحجاز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب وأنه يتزل التقديم على الموصوف .
التصريح : ١ / ٣٥١ ، وينظر ابن يعيش : ٢ / ٩٢ .

ونقل ابن أضح أن البصريين اختلفوا في الرفع في المستثنى إذا تقدم على صفة المستثنى منه فلو قدمت المستثنى على معطوف بولا هو تمام المستثنى منه في منفي نحو: / ١٦٥ ما قام كبير ولا خلا أخاك صغير ، تريد : ما قام كبير ولا صغير ما خلا أخاك فمنعها أبو بكر وأجازها الأحمر^(١).

(١) هو على بن الحسين وقيل ابن المبارك المعروف بالأحمر شيخ العربية وصاحب الكسائي مؤدب محمد بن هارون الأمين قال قعدت مع الأمين ساعة من نهار فوصل إلى منه ثلاثمائة ألف درهم فانصرفت وقد استغفيت ، توفي سنة "١٩٤هـ" (بغية الوعاة ٢ / ١٧٨) (البلغة ص ٢١٣).

﴿ الاستثناء المفرغ ﴾

قوله :

وَإِنْ يَفْرَغْ سَابِقُ إِلَّا لَمَّا بَعْدَ يَكُنْ كَمَا لَوْ أَلَّا عِدَمًا

يقول : إذا فُرِغَ ما يُسَبِّقُ إِلَّا للذي بعدها فحكمه حُكْمُ ما لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ إِلَّا مِثَالُ ذَلِكَ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ وما ضَرَبْتُ إِلَّا عَمْرًا وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِخَالِدٍ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا فِي الدَّارِ ، وَمَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ فَكَانَكَ قُلْتَ : قَامَ زَيْدٌ وَضَرَبْتُ عَمْرًا وَمَرَرْتُ بِخَالِدٍ وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ .

وبعنى بقوله (سابق) أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا نَحْوُ : قَامَ أَوْ غَيْرَ فَعَلٍ نَحْوُ : فِي الدَّارِ ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ " لَمَّا بَعْدَ " أَي لَمَّا بَعْدَ إِلَّا وَهُوَ أَيْضًا أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ غَيْرَ اسْمٍ .

وقوله : " يَكُنْ " يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى سَابِقِ أَي يَكُنُ السَّابِقُ الْمَفْرَغُ مِنَ الطَّلَبِ لَمَّا بَعْدَ إِلَّا كَحَالِهِ لَوْ لَمْ تُكُنْ إِلَّا ، فَيَتَشَبَّهُ بِمَا بَعْدَ إِلَّا وَيَقْتَضِيهِ إِمَّا عَامِلًا فِيهِ أَوْ غَيْرَ عَامِلٍ نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ وَمَا فِي الدَّارِ إِلَّا عَمْرٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى (مَا) مِنْ قَوْلِهِ (لَمَّا بَعْدَ) أَي يَكُنْ مَا بَعْدَ إِلَّا كَمَا لَوْ لَدِمَ إِلَّا أَي مَقْتَضَى لِلْسَّابِقِ الْمَفْرَغِ .

ومعنى قوله (وإن يفرغ) أي لم يشغل بما يطلبه ، واحترز بذلك من نحو : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا وَمِنْ نَحْوِ : مَا قَامَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرٌ ، وَالْأَصْلُ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا وَمَا قَامَ زَيْدٌ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا عَمْرًا .

والنفي الذي أشار إليه الناظم لا يَكُونُ فِي الْمَوْجِبِ الْمُخْضِي ، فَلَا يَحْجُوزُ : قَامَ إِلَّا زَيْدٌ وَلَا ضَرَبْتُ إِلَّا عَمْرًا ، وَلَا : مَرَرْتُ إِلَّا بِخَالِدٍ إِنَّمَا يَكُونُ فِي النَفْيِ وَالنَهْيِ

والاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(١) وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ^(٢) ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٣).

فلو تضمن الإيجاب معنى نفي جاز التفريغ كقوله تعالى : ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ﴾^(٤) لأن يأتي في معنى لا يريد.

وقال النابغة الذبياني^(٥) :

أَبَى اللَّهُ إِلَّا عَذْلَهُ وَوَفَاءَهُ فَلَا التُّكْرُ مَعْرُوفٌ وَلَا الْعُرْفُ صَانِعُ

وكذلك لو تضمن الشرط معنى النهي جاز التفريغ كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ ذُبْرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ﴾^(٦). المعنى : لا يول أحد ذُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا.

ونقول : إذا كان ما قبل إلا غير موجب ولا تام نحو : ما قام إلا زيد فلا يَحْزُرُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ إِلَّا معمولاً لِمَا قَبْلُهَا خلافاً للكسائي إذ أجاز ما ذهب إلا عمراً بالنصب وإلا عمروم بالرفع إمّا عَلَى الفاعلية وإما على البدل من فاعلٍ مَحْذُوفٍ أي ما ذهب أحدٌ إِلَّا عمروم وما ذهب إلا عمروم ، بغيرِ تَقْدِيرٍ أَحَدٍ^(٧).

(١) من الآية : ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية : ١٧١ من سورة النساء.

(٣) من الآية : ٣٥ من سورة الأحقاف.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة التوبة.

(٥) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة الذبياني من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه (ديوانه ص ٨٢ طبعة دار صادر) وتكثر في هذه القصيدة الشواهد النحوية وبيت الشاهد آخرها.

الشاهد قوله : (أبى الله إلا عدله) حيث تضمن الفعل (أبى) معنى النفي فجاز في المستثنى التفريغ فيما بعد إلا.

(٦) من الآية ١٦ من سورة الأنفال .

(٧) ينظر: الارتشاف : ٢ / ٣٠٠ ، والهمع : ١ / ٢٢٣ ، ومن شواهد قول الشاعر : =

وإن كان غير الثام يمكن أن يُقدَّر له محذوفٌ جاز فيما بعد إلا الرفع والنصب على اختلاف التقدير ، فإن قدرت محذوفاً جاز النصب في نحو قوله^(١) :

هَلْ هُوَ إِلَّا الذَّنْبُ لَأَقَى الذَّبِيَا كِلَاهُمَا يَطْمَعُ أَنْ يُصِيبَا

أي هو شيءٌ إلا الذنب ، وإن لم تُقدَّر محذوفاً رفعت فقلت : هل هو إلا الذنب.

والفرق بين هذه المسألة والتي قبلها أن في المسألة التي قبلها حذف الفاعل ، وهنا حذف خبر المبتدأ وذلك لا يجوز وهذا يجوز^(٢).

وإن كان غير الموجب تاماً لكنه يقتضى منصوباً أو مجرداً نحو : ما ضربتُ إلا زيداً وما مررتُ إلا بعمرو فيحوز في ذلك النصب على الاستثناء ، وحذف معمول الفعل لأنه فضل ، ويجوز أن تحذف ما بعد إلا معمولاً للفعل. / ١٦٦

= نجما سالم والنفس منه بشدقة ولم ينج إلا جفن سيف ومترزا

(١) بيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول ، وهما في الارتشاف : ٣٠٠ / ٢ ، وناسط الجيش : ٢١٢٨ / ٥ .

الشاهد قوله : (هل هو إلا الذنب) حيث جاء الاستثناء غير تام فجاز فيما بعد إلا النصب على تقدير محذوف وكأنه قال: هل هو شيء إلا الذنب فيكون مستثنى، وجاز الرفع على عدم تقدير محذوف فيكون الذنب خبراً عن الضمير قبل إلا.

(٢) قوله وذلك لا يجوز أي حذف الفاعل فلم يجر التفريع إلا عند الكسائي . وقوله : وهذا يجوز أي حذف الخبر فجاز التفريع عند الجميع.

﴿ تَكَرَّارٌ إِلَّا ﴾

قوله :

وَالْفُحَّاءُ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَّا تَمَرُّزٌ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَاءُ

يقول : إذا كررتَ إِلَّا وَكَانَ معناها التوكيد جعلتها كأنها زائدة لَمْ تُذَكَّرْ نَحْوَ الْمَثَلِ الَّذِي مَثَلٌ فِي الْبَيْتِ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْعَلَاءَ اسْمَ الْفَتَى فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَا تَمَرُّزْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى الْعَلَاءُ وَكَقَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا مُحَمَّدًا إِلَّا أَبَا بَكْرٍ إِذَا كَانَ أَبُو بَكْرٍ كُنْيَةً لِمُحَمَّدٍ وَكَذَلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا أَحْمَدَ وَأُنْشِدُوا^(١) :

مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

وَالرَّسِيمُ وَالرَّمْلُ ضَرْبَانِ مِنَ الْعَدُوِّ ، وَأُطْلِقَ النَّاطِمُ فِي مَكَانِ التَّقْيِيدِ ، وَذَلِكَ أَنْكَ إِذَا كَرَّرْتَ إِلَّا وَأَفَادَتْ مَعْنَى التَّأْكِيدِ ، فَإِنَّكَ تُبَدِّلُ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلُهَا إِذَا كَانَ مَعْنًى عَنْهُ ، لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي الْمَثَلِ السَّابِقِ : لَا تَمَرُّزْ بِهِمْ إِلَّا الْعَلَاءَ أَغْنَى عَنْ ذِكْرِ الْفَتَى وَقَامَ الْقَوْمُ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ أَغْنَى عَنْ ذِكْرِ مُحَمَّدٍ ، وَمَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ أَغْنَاكَ عَنْ ذِكْرِ عَمَلِهِ ، فَلَوْ كَانَ لَا يَغْنَى عَنْهُ عَطَفْتَ بِالْوَاوِ نَحْوَ قَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ وَإِلَّا رَمَلُهُ ، فَإِلَّا جِئَ بِهَا لِلتَّوْكِيدِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَهَا لَصَلَحَ الْمَعْنَى فَكَانَ يَكُونُ التَّقْدِيرُ :

(١) بيتان من الرجز المشطور وهما من الخمسين المجهولة في كتاب سيبويه وقد وردا في الكتاب :

٢ / ٣٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٩٦ ، والتصريح : ١ / ٣٥٦ ، والجمع : ١ /

٢٢٧ ، والأشعراني : ٢ / ١٥١ .

اللغة : شيخك : معناه هنا الحمل ، والرسيم : ضرب من السير السريع ، والرمل : سير فوق المشي ودون العدو .

الشاهد فيه : قوله : " إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ " حيث تكررت إِلَّا لتوكيد ما قبلها ودخولها كخروجها ولا تعمل شيئاً فيما تدخل عليه ، ورسيمه بدل مرفوع ورمله معطوف عليه وقد أفاض الشارح فيه .

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه ورمله وذلك حسن لكنه لا يغني عن المبدل منه لأنك لو قلت : مالك من شيخك إلا رسيمه إلا رمله بغير واو لم يغني عن قولك : عمله ؛ لأن هذا من المبدل التفصيلي الذي يجب في ثانيه الواو نحو قوله^(١) :

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ

ومثل التأطيم إذا كانت للتوكيد بما يكون بدلاً ، وإذا كانت للتوكيد فهي أعم من أن يكون ما بعدها هو الأول أو غيره فإن كان هو الأول كان ما بعدها جارياً على ما قبلها من الإعراب كما مثل ، وإن كان غيره والغرض أنها للتوكيد فجميعها مستثنى من الأول ولابد من العطف^(٢) نحو : قام القوم إلا زيداً وإلا جعفرأ وإلا خالدأ.

قوله :

وإن تُكْرَرْ لَا لِتُوكِدَ فَمَغ تَفْرِغِ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَغ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا اسْتُنْتِ وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنَى

يقول : إذا تكررت (إلا) ولم يكن تكرارها لتوكيد ، فإما أن يكون العامل مفرغاً لما بعد إلا أو لا يكون ، إن لم يكن مفرغاً فسيأتي ذكره في البيت بعد هذا ،

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة لكثير عزة من أجود قصائده في الغزل (ديوانه ص ٩٩) تحقيق إحسان عباس والبيت في الكتاب : ٤٣٣ / ١ ، وابن يعيش : ٦٨ / ٣ ، والأشعريني : ٢ / ١٢٨ ، والخزاعة : ٣٧٦ / ٢ .

والشاعر يذكر في البيت أنه قد ثبت على العهد . أما صاحبه فقد غدرت به ونأت عنه .
الشاهد فيه : قوله : " كذى رجلين رجل صحيحه ورجل رمى فيها الزمان " حيث أبدل رجل صحيحه من رجلين وهما نكرتان وعطف عليها الثانية لأن المبدل منه مثنى وهذا بدل المفصل من المجرى ويجوز فيهما الرفع على تقدير مبتدأ أي إحداهما رجل صحيحه والأخرى رجل رمى فيها الزمان .

(٢) في الأمريكة : ولابد من المعطوف ، والعطف أصح .

وإن كَانَ مَفْرُغًا شَغَلَتْهُ بِوَاحِدٍ مِنَ الْمُسْتَنِيَاتِ وَنُصِبَتْ مَا سِوَاهُ مِثَالُ ذَلِكَ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا بَرَفَعَ زَيْدٌ وَنُصِبَ عَمْرُو وَخَالِدٌ ، وَالْأَسْمُ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ لِلْعَامِلِ أَوْلَى بِالْعَامِلِ وَيَحْزُرُ أَنْ تَفْرَغَهُ لغيره : فَتَقُولُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا بنصب زيد وعمرو ورفع خالد والمنصوبُ مُسْتَشْنَى مِنَ الْمَحْذُوفِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى لَا مِمَّا فُرِّغَ لَهُ الْعَامِلُ .

وهذا الذي ذَكَرَهُ فِيهِ تَفْصِيلٌ : وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَنْ يُمكنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضٍ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِنْ بَعْضٍ أَوْ لَا يُمْكِنُ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ كَمَا مِثْلُنَا كَانَتْ مُسْتَشْنِيَاتٌ مِنَ الْمَحْذُوفِ وَإِنْ أُمْكِنَ نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا كَانَ زَيْدٌ مُسْتَشْنَى مِنْ إِخْوَتِكَ لَا مِنَ الْمَحْذُوفِ ، وَلَا يَحْزُرُ رَفْعُ زَيْدٍ عَلَى الْبَدَلِ لِأَنَّهُ مَا قَامَ إِلَّا إِخْوَتِكَ فِي مَعْنَى : ١٦٧ / قَامَ إِخْوَتُكَ فَكَمَا لَا يَحْزُرُ : قَامَ إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدٌ بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ فَكَذَلِكَ لَا يَحْزُرُ هَذَا .

قوله :

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِيمِ نُصِبَ الْجَمِيعُ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّرِيمِ

يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ غَيْرَ مَفْرُغٍ لَمَّا بَعْدَ إِلَّا فَإِنَّمَا أَنْ تَقْدِمَ الْمُسْتَشْنِيَاتُ أَوْ تَتَأَخَّرَ ، إِنْ تَقَدَّمَتْ انْتَصَبَتْ جَمِيعُهَا مِثَالُ ذَلِكَ : قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ وَهِيَ مُسْتَشْنِيَاتٌ مِنَ الْقَوْمِ ، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فَسَيَأْتِي حُكْمُهَا فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا .

وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ وَذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا أَنْ يُمكنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ أَوْ لَا يُمكنُ كَمَا مِثْلُنَا فَالْحُكْمُ أَنَّهَا مُسْتَشْنِيَاتٌ مِنَ الْمَشْغُولِ بِالْعَامِلِ ، وَإِنْ أُمْكِنَ فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا .

قوله :

وَالنَّصِبُ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ

يقول : إذا تأخرت المستنيات فلأحد منها من الحكم ماله لو كان مُسْتَنِيَّ واحداً فحيث يجب النصب على الاستثناء لو كان مُفْرَداً وَجَبَ لَهُ النَّصْبُ وَحَيْث يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ وَيَجُوزُ الْإِتْبَاعُ جَازَ لَهُ ذَلِكَ ، وَحُكْمُ بَاقِيهَا النَّصْبُ مِثَالُ ذَلِكَ : جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْداً إِلَّا عَمراً إِلَّا خَالداً ، وما جاء أحدٌ إِلَّا زَيْداً إِلَّا خَالداً إِلَّا بَكراً فَيَجُوزُ فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ بَعْدَ التَّنْفِي مَا كَانَ يَجُوزُ فِيهِ لَوْ كَانَ وَحْدَهُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَوْجِبِ قَبْلَهُ يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا كَحَالِهِ لَوْ كَانَ وَحْدَهُ وَيَجُوزُ الْإِتْبَاعُ عَلَى الصِّفَةِ وَبَاقِيهَا مَنصُوبٌ.

ونقول : إما أَنْ يُمَكِّنَ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ أَوْ لَا يُمْكِنُ ، إِنْ لَمْ يُمْكِنَ نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْداً إِلَّا عَمراً إِلَّا بَكراً فَهِيَ مُسْتَنِيَّاتٌ مِنَ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ مَعْدُودٍ نَحْوُ : لِفُلَانٍ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا وَاحِداً إِلَّا ثَلَاثَةً فَفِيهِ خِلَافٌ : الصَّحِيحُ أَنَّهَا مُسْتَنَاءَةٌ مِنَ الْأَوَّلِ فَيَكُونُ فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ مَقْرَأً بِسِتَّةٍ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ^(١).

وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ الثَّانِيَّ مُنْقَطِعٌ مِنَ الْأَوَّلِ وَالْمَعْنَى : لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا وَاحِداً سِوَى الثَّلَاثَةِ الَّتِي لَهُ عِنْدِي فَيَكُونُ مَقْرَأً بِاثْنَيْ عَشَرَ^(٢).
وَإِنْ أُمَكِّنَ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ فَارْبَعَةٌ مَذَاهِبٌ :

(١) الارتشاف : ٣١٦/٢ ، والمقرب وشرحه ص ٩١٢ (النصوبات) ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٢١٨٠ / ٥ . وفي ذلك يقول القرافي مبيناً حجة هؤلاء "حجتهم أن العطف يقتضي التشريك فيكون الثاني مخرجاً كما كان الأول ويتعين منه وهو الأول قياساً على العطف وأن المعطوفات وإن كثرت فإن العطف إنما هو على الأول وكذلك التأكيدات والنعموت ، ولا يقال هو نعت للنعت ولا معطوف على المعطوف" . الاستغناء في أحكام الاستثناء : ٤٧٦ .
(٢) ينظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي : ٤٧٦ . ومعاني القرآن للفراء : ١ / ١٨٩ ، والارتشاف : ٣١٢ / ٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٢١٨٠ / ٥ ، والأشْمُونِي : ٥٣ / ٢ .
(حاشية الصبان).

أَحَدُهَا : أَنَّهَا كُلُّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى الْاسْمِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ فَيَكُونُ فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ مَقْرَأً بِسِتَّةٍ وَإِلَى نَحْوِ هَذَا ذَهَبَ أَبُو يُوسُفَ الْقَاضِي ^(١) حِينَ سَأَلَهُ الْكَسَائِيُّ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَالَ : عَلَيَّ مِائَةُ دِرْهَمٍ إِلَّا عَشْرَةً إِلَّا اثْنَيْنِ فَقَالَ : يَلْزِمُهُ ثَمَانِيَةٌ وَثَمَانُونَ ^(٢).

وَالثَّانِي : أَنَّ الْأَخِيرَ مُسْتَشْنَى مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ وَالَّذِي قَبْلَهُ مُسْتَشْنَى مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْأَوَّلِ وَهَذَا مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ فَيَكُونُ الْمَقْرَأُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ اثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ.

وَالثَّلَاثُ : أَنَّ الثَّانِيَّ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ وَيَكُونُ الْمَقْرَأُ بِهِ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ اثْنَيْنِ وَتِسْعِينَ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى : لَهُ عِنْدِي مِائَةٌ غَيْرَ عَشْرَةٍ سِوَى الْاِثْنَيْنِ اللَّذَيْنِ لَهُ فَإِنَّهَا عِنْدِي فَيَتَّحِدُ مَدْلُولُ الْإِقْرَارِ فِي هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ وَإِنْ اِخْتَلَفَ التَّخْرِيجُ ^(٣).

وَأَمَّا ذَهَبُ الْفَرَاءِ إِلَى الْاِنْقِطَاعِ لِأَنَّكَ إِذَا رَدَدْتَ الْمُسْتَشْنِيَّ إِلَى الْأَوَّلِ أَوْ رَدَدْتَهَا بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ إِلَى أَنْ تَصِيرَ إِلَى الْأَوَّلِ كَانَ ذَلِكَ مِنْ عِي الطُّوْلِ وَالْإِسْهَابِ مَا لَا يَخْفَى ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةً أَخْصَرُ مِنْ قَوْلِكَ : لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا وَاحِدًا.

وَالرَّابِعُ مِنَ الْمَذَاهِبِ : أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَهُوَ أَنْ تَعُودَ كُلُّهَا إِلَى الْاسْمِ الْأَوَّلِ وَأَنْ يَعُودَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى / ١٦٨ الْاسْمِ الْأَوَّلِ ^(٤).

(١) هُوَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ تَلْمِيزُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَوَّلُ مَنْ دَعَى قَاضِي الْقَضَاةِ وَأَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ لِبَاسَ الْعُلَمَاءِ فَجَعَلَهُ خِلَافَ هَيْئَةِ النَّاسِ تَوَفَّى بِبَغْدَادَ سَنَةَ (١٨٣هـ-). (النَّحْوُ الرَّاغِبُ : ١٠٨ / ٢)

(٢) انْظُرْ نَصَّهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِنَظَرِ الْجَيْشِ ٥ / ٢١٨٠ وَالْإِرْتِشَافَ ٢ / ٣١٢.

(٣) يَنْظُرُ : الْإِسْتِغْنَاءُ فِي أَحْكَامِ الْإِسْتِثْنَاءِ : ٤٧٧ ، وَالْمَجْمَعُ : ٢٢٨ ، وَنَظَرُ الْجَيْشِ : ٥ / ٢١٨٠ وَالْإِرْتِشَافَ : ٢ / ٣١٢.

(٤) يَنْظُرُ : الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ وَبِزَادِ شَرْحِ الْجَمَلِ الْكَبِيرِ : ٢ / ٢٥٨.

وصَحَّحَ بعضُ أصحابنا هَذَا الْمَذْهَبَ وَقَالَ : إِلَّا أَنْ الْأَظْهَرَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ
الِاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى لِأَنَّهُ يَجِيءُ عَلَيْهِ صَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْأَقْرَبِ ^(١) انْتَهَى.

فَعَلَى هَذَا إِذَا اسْتَثْنَيْتَ مِنْ عَدَدٍ عِدداً يَلِيهِ ثُمَّ مِنْهُ عَدداً يَلِيهِ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ
تَنْتَهِيَ إِلَى مَبْدَأِ الْعَدَدِ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ شَفْعاً أَوْ وَثْراً فَإِنْ كَانَ شَفْعاً
فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْوَثْرِ الَّذِي تَحْتَهُ ، وَإِنْ كَانَ وَثْراً فَحُكْمُهُ حُكْمُ الشَّفْعِ الَّذِي فَوْقَهُ ، فَإِذَا
كَانَ شَفْعاً فَعَدَّ الْأَوْتَارَ وَأَسْقِطْ لِكُلِّ وَثْرٍ وَاحِداً فَمَا بَقِيَ فَهُوَ الْبَاقِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَمَا
سَقَطَ فَهُوَ الْمُسْتَثْنَى.

وَإِذَا كَانَ وَثْراً فَعَدَّ الْأَشْفَاعَ وَأَسْقِطْ لِكُلِّ شَفْعٍ وَاحِداً فَمَا بَقِيَ فَهُوَ الْبَاقِي
الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَمَا سَقَطَ فَهُوَ الْمُسْتَثْنَى تَمَثِيلُ ذَلِكَ فِي الشَّفْعِ : لَهُ عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ إِلَّا
ثَمَانِيَةٌ إِلَّا سَبْعَةٌ إِلَّا سِتَّةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِداً فَالْأَوْتَارُ تِسْعَةٌ
وَسَبْعَةٌ وَخَمْسَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَوَاحِدٌ أَسْقِطْ لِكُلِّ وَثْرٍ وَاحِداً فَيَصِيرُ الْمُسْقِطُ خَمْسَةً وَيَصِيرُ
الْبَاقِي الْمَقْرُبُ بِهِ خَمْسَةً.

وَتَمَثِيلُ ذَلِكَ فِي الْوَثْرِ : لَهُ أَحَدٌ عَشَرَ إِلَّا عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ إِلَّا ثَمَانِيَةٌ إِلَّا سَبْعَةٌ إِلَّا
سِتَّةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِداً ، فَالْأَشْفَاعُ عَشْرَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَسِتَّةٌ
وَأَرْبَعَةٌ وَاثْنَانِ أَسْقِطْ لِكُلِّ شَفْعٍ وَاحِداً فَيَصِيرُ الْمُسْقِطُ خَمْسَةً وَيَصِيرُ الْبَاقِي الْمَقْرُبُ بِهِ سِتَّةً.

وَطَرِيقَةٌ أُخْرَى : وَهِيَ أَنَّكَ تَجْمَعُ الْأَشْفَاعَ ضاماً كُلَّ شَفْعٍ إِلَى مَا يَلِيهِ
وَتَضْبِطُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ جَمِيعُهَا مِنَ الْعَدَدِ ثُمَّ تَجْمَعُ الْأَوْتَارَ ضاماً كُلَّ وَثْرٍ إِلَى مَا يَلِيهِ
وَتَضْبِطُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ جَمِيعُهَا مِنَ الْعَدَدِ ثُمَّ تُخْرِجُ مَجْمُوعَ الْأَوْتَارِ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَشْفَاعِ
فَمَا بَقِيَ فَهُوَ الْبَاقِي ، مِثَالُ ذَلِكَ فِي التَّمَثِيلِ الْمُتَقَدِّمِ : أَنَّكَ تَجْمَعُ الْأَشْفَاعَ عَشْرَةً وَثَمَانِيَةً

(١) انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢ / ٢٥٨ ، وإذا قال أبو حيان في كتبه أصحابنا أو
بعض أصحابنا فلأنما يقصد ابن عصفور والأندلسيين وابن مالك ، وانظر الرأي أيضاً في
التصريح : ١ / ٣٥٩ ونصه قال : وصححه بعض المغاربة.

وسنة وأربعة واثنين فيصير الجميع ثلاثين ثم تجمع الأوتار تسعة وسبعة وخمسة وثلاثة
وواحداً فيصير الجميع خمسة وعشرين ثم تُخرجُها من الأشْفَاعِ الَّتِي هِيَ الثَّلَاثُونَ
فالباقِي خَمْسَةٌ.

ومثال ذلك في التمثيل الثاني : ألك تجمع الأوتار أحدَ عَشَرَ وتسعة وسبعة
 وخمسة وثلاثة وواحداً فيصير الجميع ستة وثلاثين ثم تجمع الأشْفَاعَ عَشْرَةً وثمانية وستة
 وأربعة واثنين فيصير الجميع ثلاثين ثم تُخرجُها مِنَ الأوتارِ الَّتِي هِيَ ستة وثلاثون فالباقِي
 ستة.

وطريقة أخرى . ألك تأتي إلى آخرِ العددِ فتُسْقِطُ واحداً من اثنين فيبقى
 واحدٌ فتسقطه من ثلاثة فيبقى اثنان فتسقطهما من الأربعة فيبقى اثنان فتسقطهما من
 الخمسة فيبقى ثلاثة فتسقطها من الستة فيبقى ثلاثة فتسقطها من السبعة فتبقى أربعة
 فتسقطها من التسعة فتبقى خمسة فتسقطها من العشرة فتبقى خمسة.

وطريقة أخرى : ألك تُسْقِطُ الاستثناءَ الأولَ من المستثنى منه ثم تُضيفُ ما
 تَبْقَى إلى ما بَعْدَ المسقطِ إلى أن يَنْتَهِيَ إلى الآخرِ فما بقى فهو المقرُّ به .

تمثيل ذلك المثال السابق تُسْقِطُ تسعة من عَشْرَةٍ فيبقى واحدٌ تضيفه إلى ما
 بعد المسقطِ وهو ثمانية يصير تسعة تُسْقِطُ منها ما بعده وهو سبعة فَيَبْقَى اثنان تُضيفه
 إلى ما بَعْدَ المسقطِ وهو ستة فتَبْقَى ثمانية تسقط منها ما بعده وهو خمسة فيبقى ثلاثة
 تضيفه إلى ما بعد المسقطِ وهو أربعة فيبقى سبعة تُسْقِطُ منها ما بعده وهو ثلاثة فتبقى
 أربعة تضيفه إلى ما بعد المسقطِ وهو اثنان فيبقى ستة تسقط منها ما بعده وهو واحدٌ
 فتَبْقَى خَمْسَةٌ ، وقد بقى طُرُقُ أُخْرَى للاستخراجِ غيرِ هذه الأربعة الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وهذا
 كله مخرجٌ على قولٍ مَنْ أجاز استثناءَ الأكثرِ .

وأما مَنْ لَمْ يُجِزْهُ فَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا : أن جميع الاستثناءِ باطلٌ لأنَّ
 الأولَ بطلٌ لانه أكبرُ فيبطلُ ما يفرغُ عليه .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ / ١٦٩ يَظَلُّ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنْ تُصِلَ إِلَى النِّصْفِ فَيُصَحُّ ثُمَّ يُنْظَرُ فِي الْبَاقِي عَلَى هَذَا السِّيَاقِ ، وَمُخْرَجٌ - أَيْضاً - عَلَى أَنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقْتَرَنَّ بِالْكَلامِ قَرِينَةً فَإِنْ اقْتَرَنَتْ بِهِ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ الثَّانِي عَلَى حَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْقَرِينَةُ مِنَ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ ، وَمُخْرَجٌ - أَيْضاً - عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ أَجَازَ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْعَدَدِ وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ :

أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَعْدَادِ نِصْوصٌ ، وَالنِّصْوصُ لَا يَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْهَا لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ يُخْرِجُهَا عَنِ النَّصْبَةِ إِلَّا إِنْ كَانَ اسْمُ الْعَدَدِ قَدْ خَرَجَ فِيهِ عَنِ النَّصْبَةِ إِلَى أَنْ كَثُرَ بِهِ وَتَوَلَّجَ فَيَجُوزُ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَمْ يَبْقَ نَصْأً فِي الْعَدَدِ بَلْ ظَاهِراً نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(١) : ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ لِأَنَّ الْأَلْفَ مِمَّا يَبَالِغُ وَيَكْثُرُ بِهِ ^(٢).

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّهُ يَجُوزُ مُطْلَقاً وَعَلَى ذَلِكَ بَنَى الْفُقَهَاءُ مَذَاهِبَهُمْ فِي الْأَقَارِيرِ ^(٣).

وَالْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ : أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُسْتَثْنَى عَقْداً مِنَ الْعُقُودِ لَمْ يَجْزِ نَحْوُ : عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا عَشْرَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَقْداً جَازَ نَحْوُ : عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ ^(٤).

(١) مِنَ الْآيَةِ : ١٤ مِنْ سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ .

(٢) هَذَا هُوَ رَأْيُ ابْنِ عَصْفُورٍ وَهُوَ الْمَنَعُ مُطْلَقاً أَيْ مَنَعُ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْعَدَدِ مُطْلَقاً . يَنْظُرُ : شَرْحُ الْجَمَلِ الْكَبِيرِ : ٢ / ٢٥١ ، وَالْمَهْمُجُ : ١ / ٢٢٨ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِنَاضِرِ الْجَيْشِ : ٥ / ٢١٨٢ ، وَالْعَجِيبُ أَنَّهُ شَرَحَهُ مَفْصَلاً فِي الْمَقْرَبِ .

(٣) هُوَ رَأْيُ ابْنِ الصَّائِغِ . يَنْظُرُ : الْإِرْتِشَافُ : ٢ / ٢٩٥ ، وَالْمَهْمُجُ : ١ / ٢٨٨ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِنَاضِرِ الْجَيْشِ : ٥ / ٢١٨٢ .

(٤) انْظُرِ الْمَرَاوِجَ السَّابِقَةَ وَصَفَحَاتَهَا .

قَوْلُهُ :

كَلِمَ يَفُوا إِلَّا أَمَرُوا إِلَّا عَلَى وَحُكْمِهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

مثل ما تكررَتْ فيه إِلَّا وَلَمْ يفرغ العاملُ لِمَا بعد إِلَّا والعاملُ هنا هو يفوا والمستثنى منه هو الضميرُ في يفوا وإلا أَمَرُوا بدلٌ من الضميرِ وَإِلَّا علياً منصوبٌ على الاستثناءِ ، وحكمُها أي حكمُ المستثنياتِ في القصدِ أي في قصدِ الكلامِ السابقِ الْمُوجِبِ وَغَيْرِ الموجبِ حكمُ الأولِ أي المستثنى الأولُ أي إن كان من موجبِ نصبتَ نَحْوُ : قام القومُ إِلَّا إخوانك إِلَّا زيدا أو من غيرِ الموجبِ فيجوزُ النصبُ على الاستثناءِ والتبعيةُ عَلَى البدلِ^(١).

أو يعنى بقوله (وحكمها) أي حُكْمُ المستثنياتِ فِي القصدِ أي فِي أن الاستثناءَ من النفي إثباتٌ ومن الإثباتِ نفيٌ. كما أن الأولَ أي المستثنى الأولَ كذلك.

(١) من الأمثلة المسموعة في ذلك قول الله تعالى : ﴿قَالُوا إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ. إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (سورة الحجر : ٥٨ ، ٥٩) وفي الآية استثناء من الموجب ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

﴿ حكم المستثنى بغير وسوى ﴾

قَوْلُهُ :

وَاسْتَثْنِي مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُغَرَّبًا بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإِلَّا نَسَبًا

يقول : الاسم المستثنى بعد غير مجرور ، وغير تُغَرَّبُ إعراب الاسم الجائي بعد إلا ، فالأحكام الجائزة في ذلك الاسم تجوز في (غير) ، والتي تُمْتَنِعُ فِيهِ تُمْتَنِعُ فِيهَا مِثَالُ ذَلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، فَالْتَّنَصُّ هُنَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ . وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ كَمَا جاز فِي : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ ، مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ (فالأفصحُ الرفعُ على البدلِ وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ وَيَجُوزُ التَّنَصُّبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وتقول : ما قام غير زَيْدٍ) ^(١) فترفع كما تقول : ما قام إلا زيد فيكون ذلك على حسب العاملِ المرفوعِ له . واختلف من لَمْ يُجَزَّ النَّصْبُ فِي : ما قام إلا زيد هل يجوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ فتقول : ما قام غير زيد فأجازه بعضهم وهو الفراءُ وَمَنَعَهُ الْجُمْهُورُ ^(٢) وسواء أكانت غير مضافة إلى مَبْنِيٍّ أَوْ غَيْرِ مَبْنِيٍّ .

وقال الفراء : بعضُ بَنِي أَسَدٍ وَفَضَاعَةٌ يَنْصَبُ (غَيْرًا) إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى إِلَّا ثُمَّ الْكَلَامُ قَبْلَهَا أَوْ لَمْ يَتِمَّ وتقول : ما في الدارِ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ وَغَيْرُ حِمَارٍ كَمَا قُلْتُ : ما في الدارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا وَإِلَّا حِمَارًا بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْأَسْمِ بعد إِلَّا تَكُونُ فِي غَيْرٍ ^(٣) ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ :

(١) ما بين القوسين سقط من النسخة المغربية.

(٢) ينظر : الارتشاف : ٣٢٢ / ٢ ، والمصح : ٢٣٠ / ١ ، وجاء في شرح التسهيل لناظر

الجليش : ٢٢٢١ / ٥ ، وأجاز الفراء بناء غير على الفتح عند تفرغ العامل سواء كان المضاف

إليه معرباً أم مبنياً فيقال على رأيه ما جاء غير زيد وما جاء غيرك .

(٣) التصريح : ٣٦١ / ١ ، والارتشاف : ٣٢٣ / ٢ .

الأول : أن (غیراً) یوصف بها حیث یتصورُ الاستثناءُ وحیث لا یتصورُ مثال
 ذلک : عندي درهمٌ غیرُ دَانِقٍ^(١) وعندي درهمٌ غیرُ جَیدٍ ، و(إلا) لا یوصفُ بها إلا
 حیث یتصور الاستثناء فیجوز أن تقول : عندي درهمٌ / ١٧٠ إلا دَانِقٌ لأنه یجوزُ إلا
 دَانِقاً ولا یجوز عندي درهمٌ إلا جید لأنک لو قلت : عندي درهمٌ إلا جیداً لَمْ یجز ،
 ولا یُشترطُ أن یَکُونَ الوَصفُ إلا حیث یتصورُ الاستثناءُ المُتَّصِلُ بل یوصفُ بها حیث
 یكون مُتَّصِلاً کَمَا مَثَلْنَا وَمُنْقَطِعاً.

وَلِذَلِكَ قَالَ الْجَزْمِيُّ وَالْمِرْدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢) : ﴿إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّنْ أَلْحَيْنَا مِنْهُمْ﴾
 لو قُرِئَ بِرَفْعٍ قَلِيلٌ عَلَى الصِّفَةِ لِلْمَرْفُوعِ قَبْلَهُ لَكَانَ حَسَنًا وَالِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ^(٣) وَلِذَلِكَ
 قَالَ أَبُو زَيْدٍ^(٤) الطَّائِي^(٥) :

لَدَمْ ضَائِعٍ تَقْيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالْجَنُوبُ

فأقربوه موصوفٌ بإلا الصبا وليس من جنس الأول والقوافي مرفوعة.

(١) الدانق : سدس الدرهم.

(٢) سورة هود : من الآية ١١٦.

(٣) ينظر : المقتضب للمرد : ٢ / ٦١٣ ، ت / حسن محمد .

(٤) هو المنذر بن حرمة الطائي شاعر معمر أدرك الجاهلية والإسلام ولم يسلم مات بالكوفة سنة
 "٦٢ هـ" . ينظر : الأعلام : ٧ / ٢٩٣ .

(٥) البيت من بحر الخفيف وهو لأبي زيد الطائي وهو بيت مفرد ، فسي المصع : ١ / ٢٢٩ ،
 والعيبي برقم ٤٦٦ برواية مختلفة ، وديبوان أبي زيد ص ٣٤ (بغداد) ، وشرح التسهيل
 لابن مالك : ٢ / ٢٨١ ، وشرح الكافية الشافية : ٧١٠ .

الشاهد فيه : قوله : أقربوه إلا الصبا والجنوب ، حيث جاء إلا الصبا وصفاً لأقربوه وهو
 استثناء منقطع ولم ينصب وإنما وقع صفة لما قبله .

الثاني : أن (إلا) إذا كانت صفةً لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الموصوف وإقامتها مقامه خلاف غير فإنه يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا مِثَالُ ذَلِكَ. لَا يَجُوزُ : قام إلا زيد وأنت تريد قام القوم إلا زيد ويجوز : قام غيرك^(١).

الثالث : أن (إلا) تليها الجملة الابتدائية فتقول : ما رأيتُ أحداً إلا زيدٌ خَيْرٌ منه ولا يجوز أن تقول : ما رأيتُ أحداً غَيْرَ زَيْدٍ خَيْرٌ منه لأن (غير) لا تضاف إلى الجمل ، فلو حفظتَ (زيداً) بعد غير وأعربت غيراً بالابتداء وجعلت (خير منه) خبراً عن غير فقلت : ما رأيتُ أحداً غير زيدٍ خير منه لاخْتَلَفَ مَعْنَى غير وإلا ؛ لأنه كان يكون في مسألة (إلا) أن كل من رأيتُه فزيدٌ خَيْرٌ منه وفي مسألة غير يكون المعنى : أنك ما رأيتُ أحداً متصفاً بأن غَيْرَ زَيْدٍ خَيْرٌ منه وَلَمْ تُقْصِدْ تَفْضِيلَ زَيْدٍ عَلَى أَحَدٍ ، وَإِنَّمَا تَقْبَلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ زَيْدٍ خَيْراً مِنْهُ وَهَذَا مَعْنَى يُخَالِفُ الْمَعْنَى الْأُولَى.

واضطربَ كَلَامُ النحويين في الوصفِ بإلا ، فَقَالَ بعضُ أَصْحَابِنَا : إنه يخالف سائر الصفات ويجوز أن يوصفَ بها الظاهرُ والمضمرُ والمعرفةُ والنكرة^(٢).

وقال بعضهم : قولُ النحويين إنه يوصفُ بها يَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ عَطْفُ بيان ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِي الْأَوْسَطِ : إلا والاسمُ الَّذِي بَعْدَهَا يَكُونُ صِفَةً لِلْإِسْمِ الَّذِي قَبْلَهَا إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى الاستثناءِ أَوْ كَانَ الْإِسْمُ نَكْرَةً أَوْ فِيهِ أَلِفٌ وَلَا مَ نَحْوُ : مررتُ بالقومِ إِلَّا أَخِيكَ وجاءني القومُ إِلَّا أَخُوكَ^(٣) قال الشاعر^(٤) :

(١) انظر نص هذا الفرق في شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٤ / ٢.

(٢) انظر نصه في شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٤ / ٢ ، وانظر أيضاً الارتشاف : ٣١٣ / ٢.

(٣) هذا هو رأى سيبويه حيث يقول "هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعدها وصفاً بمنزلة مثل وغير وذلك قولك : " لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت (أي أتيت بحال) : ثم قال وإذا قال : ما أتاني أحد إلا زيد فأنت بالخيار إن شئت جعلت إلا زيد بدلاً وإن شئت جعلته صفة ". الكتاب : ٣٣١ - ٣٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٩٨ / ٢ ، ٢٩٩.

(٤) هذا عجز بيت من بحر الطويل صدره : أنيخست فآلقت بلدة فوق بلدة ، (ديوان ذي الرمة : ١٠٠٤ / ٢ ، عبد القدوس) ويوجد في الكتاب : ٣٣٢ / ٢ ، والمقتضب : ٦٠٧ / ٢ ، والمغني : ٧٨ ، والهمع : ٢٢٩ / ١ ، واللذان (بلد) ، والخزانة : ٥٦ / ٢ =

قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

وقال صاحبُ الضوابط^(١) ما معناه : تجزى إلا مجزى غير فيوصفُ بها وذلك إذا كَانَ الْمُسْتَنْتَبِي مِنْهُ نَكْرَةً نَحْوُ : قَامَ كُلُّ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْجِنْسِ نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، فَإِنْ قُلْتَ قَامَ إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا لَمْ يَجْزِ إِلَّا النَّصْبُ وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الصِّفَةِ^(٢).

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِنْ كَانَ مَا بَعْدَ إِلَّا مَعْرِفَةً حَرَتْ مَجْزَى غَيْرِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَتَجْزَى وَصَفًا عَلَى النُّكْرَةِ^(٣) نَحْوُ قَوْلِهِ^(٤) :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَنَرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

يُرِيدُ : وَكُلُّ أَخٍ غَيْرِ الْفَرَقْدَيْنِ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ، وَعَلَى الْمَعْرِفَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ^(٥) :

قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

أَيُّ : قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ غَيْرُ بُغَامِهَا.

= اللغة : أنيحت : أبركت ، البلدة : الصدر والبلدة الثانية الأرض ، البغام : صوت همهمة غير مفهوم وأصله اللطفي
الشاهد قوله : إلا بغامها. حيث وقعت إلا اسماً بمعنى غير وصفاً للأصوات وهو معرفة شبيهة بالنكرة.

(١) هو أبو الفضل محمد بن عبد الله بن محمد المرسى ولد سنة (٥٦٩هـ) صنف التفسير الكبير والأوسط والصغير والكافي في النحو وغير ذلك توفي سنة (٦٥٥هـ) . البقية : ١ / ١٤٤ - ١٤٦.

(٢) بنظر : الارتشاف : ٢ / ٣١٣.

(٣) السابق نفس الجزء والصفحة.

(٤) البيت من بحر الوافر سببه سيويه لعمرو بن معد بكرب في الكتاب : ٢ / ٣٣٤ ، وهو في الإنصاف : ٢٦٨ ، وابن يعيش : ٢ / ٨٩ ، والهمع : ١ / ٢٢٩ ، والأشعري : ٢ / ١٥٧ .

اللغة : الفرقدان : بحمان قريبان من القطب لا يفترقان .

والشاهد قوله : وكل أخ ... إلا الفرقدان : حيث جاءت إلا وما بعدها وصفاً لكل أخ وهو نكرة .

(٥) سبق ذكره والاستشهاد به قريباً وفيه وقعت إلا صفة للمعرفة.

وإن كَانَ مَا بعد إلا نكرة جرت مجرى غير إذا أضيفت إلى نكرة فتجرى وصفاً على النكرة دون المعرفة فتقول : قام كلُّ أحدٍ إلا غلامٌ من غلمانك كأنك قلت : قام كلُّ أحدٍ غير غلامٍ من غلمانك ، ولا يجوز : قام القومُ إلا غلامٌ من غلمانك كما لا يجوز ذلك مع غير ؛ لأنها مضافة إلى نكرة.

وقد تجرى (إلا) مع ما بعدها على المضمر قبلها إلا أن ذلك لا يكون نعتاً لأن المضمّر لا ينعى بل يكون عطف بيانٍ وعليه قوله^(١) :

وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغيّر إلا النوي والنوي

فإلا النوي عطف بيان من المضمر المستكن في تغيّر.

وقول النحويين : إن (إلا) يوصفُ بها فيه / ١٧١ يجوز ؛ لأن الحرف لا يوصف ولا يوصفُ به لكنّه مع ما بعده يؤدي معنى الوصف وهو المغايرة ، والصفة إنما استفيدت من مجموعها والشيطان حالة الاجتماع يحدث لهما حكم لا يكون في كل واحد منهما حالة انفراده.

ومما تفرّق فيه غير وإلا : أن غيراً إذا عطف على المُستثنى بها جاز فيه الجرّ وهو الأجود فتقول : جاء القوم غير زيد وعمرو وما جاء أحد غير زيد وعمرو

(١) البيت من بحر البسيط وهو من قصيدة للأخطل في مدح عبد الله ويزيد ولسدى معاوية ، وانظر : ديوانه ص ١١٤ (إبليبا الحارثي) ، والشاهد في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢٨١ ، والارتشاف : ٢ / ٣١٣ ، والتصريح : ١ / ٣٤٩ ، والأشوني : ٢ / ١٤٤ .

اللغة : الصريمة : كل رملة انصرفت من معظم الرمل ، خلق : بال ، عاف : أي دارس .

الشاهد قوله : إلا النوي فإنه عطف بيان من الضمير في تغيّر ولا يجوز كونه وصفاً لأن الضمائر لا توصف وقبل هو استثناء من الضمير المستتر في تغيّر على طريق البدل مع أن التغيّر موجب وجاز الإبدال نظراً إلى معنى تغيّر فإن معناه : لم يبق على حال .

وهو الأجود ، وَيَجُوزُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى فَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْرًا
 كأنك قلت : جاء القوم إلا زيداً وعمراً ، وتقول : ما جاء أحدٌ غيرَ زيدٍ وعمرو
 كأنك قلت : ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ وعمرو ، وهذا عندي من الحملِ عَلَى الموضع ؛
 لأنَّ غَيْراً دَحِيلَةٌ فِي باب الاستثناء ، والأصل فِي الاستثناء أَنْ يَكُونَ بِأَدَاتِهِ الَّتِي هِيَ
 (إِلَّا) فَمَتَى اسْتثنَى بِغَيْرِهَا فَلَيْسَ ذَلِكَ بِطَرِيقِ التَّأْصُلِ ، فَاَلْمُسْتثنَى بَعْدَ غَيْرِ أَصْلِهِ أَنْ يَكُونَ
 مَعْمُولاً لِمَا قَبْلَ إِلَّا ، فَالْحَرَزُ مَوْجُودٌ وَهُوَ طَالِبُ النَّصْبِ وَإِنْ كَانَتْ (غَيْرُ) قَدْ أُضِيفَتْ
 إِلَى الْاسْمِ فَانْجَرَّ فَنظِيرُهُ الْجَرُّ بَعْدَ الْبَاءِ فِي : لَيْسَ زَيْدٌ بِفَقِيهِ وَلَا شَاعِراً ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ
 طَالِبَ النَّصْبِ مَوْجُودٌ وَهُوَ لَيْسَ وَطَالِبُ الْمَوْضِعِ فِي الاستثناءِ مَوْجُودٌ وَهُوَ الْفِعْلُ
 الْمُتَقَدِّمُ أَوِ الْجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا إِذَا فَرَعْنَا عَلَى أَنَّ النَّاصِبَ إِنَّمَا هُوَ تَمَامُ الْجُمْلَةِ وَجَوَازُ الْعَطْفِ
 هُنَا عَلَى الْمَعْنَى لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافاً.

وَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى الْمُسْتثنَى بِالْأَلِ^(١) فَلَا يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ إِلَّا الْمَشَارَكَةُ فِي
 الْإِعْرَابِ ، فَإِذَا قُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَعَمْرًا نَصَبْتَ : وَعَمْرًا وَلَا يَجُوزُ وَعَمْرُو
 بِالْخَفْضِ عَلَى تَقْدِيرِ : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْرُو ؛ لِأَنَّ زَيْدًا بَعْدَ إِلَّا لَا مَوْضِعَ لَهُ
 يَخَالِفُ لَفْظَهُ بَلْ لَفْظُهُ وَمَوْضِعُهُ وَاحِدٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى إِجَازَةِ ذَلِكَ^(٢) وَحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣) :

وَمَا هَاجَ هَذَا الشُّوقُ إِلَّا حَمَاقَةً تَغْنَّتْ عَلَى خَضْرَاءِ سُمْرٍ قِيُودُهَا

(١) مازال الشارح يقرر ما تفرق فيه غير وإلا من حديث عن المعطوف.

(٢) هو ابن خروف حيث أحاز العطف عليه بالجر على معنى غير لأن مكانهما واحد واستشهد

بالبیت المذكور . ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٢٤ ، والمجم : ١ / ٢٣١ .

(٣) البيت من بحر الطويل قاله على بن عميرة الجرمي ، وهو في شرح التسهيل لناظر الجيش

: ٥ / ٢٢٢٤ ، والدرر : ١ / ١٩٥ ، والارتشاف : ٢ / ٣٢٤ ، والأماشي لأبي علي القاسمي :

٥ / ١٠٠ ، والمجم : ١ / ٢٣١ ، وشاهده واضح من الشرح.

روى برفع (سمر) على لفظ حمامة وبجره قَالَ : على معنى : وما حاج هذا الشوق غير حمامة سمر قيودها ، ومن منع ذلك تأول البيت إما أنه خفف على الجوار وإما أن سمرأ نعت لخضراء ، والمراد بالقيود عروق الشجرة.

وإذا انتصبت (غير) في الاستثناء فاختلف النحويون في نصبها فالذي هو مشهور أنها منصبة بما قبلها على حد ما انتصب الاسم بعد إلا إذا قلت : قام القوم إلا زيداً وكذلك إذا قلت : قام القوم غير زيد ونصب ذلك كله على الاستثناء^(١).

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن نصب (غير) إنما هو على الحال وفيها معنى الاستثناء ذكر ذلك في التذكرة وهي حال من المستثنى منه واختاره بعض أصحابنا وزعم أنه ظاهر مذهب سيويه^(٢).

وقد ذكر بعض أصحابنا أن (إلا) والمنصوب بعدها يكون أيضاً حالاً قال : وهذا ليس بمعتاد عند النحويين بل كثير منهم ينكره فأجاز في قول الكمي^(٣) :

وَمَالِي إِلَّا اللَّهَ غَيْرَكَ نَاصِرٌ

وجوهاً أربعة : الأول : أن يكون التقدير : ومالي ناصر إلا الله غيرك فلما قدمها نصبهما على الاستثناء.

(١) ينظر : شرح الحمل الكبير ، ٢ / ٢٥٤ ، وشفاء العليل : ٤٩٩ ، والجمع : ١ / ٢٣١ ، وشرح المقرب : ٨٢٨ (النصبوات).

(٢) ينظر : الارتشاف : ٢ / ٣٢٢ ، والجمع : ١ / ٢٣١.

(٣) هذا عجز بيت من بحر الطويل وهو للكميت وصدده : فمال إلا الله لا رب غيره . ومراجعته كثيرة منها : الكتاب : ٢ / ٣٣٩ ، والمقتضب : ٢ / ٦٢١ ، وابن يعيش : ٢ / ٩٣ ، والحمل للزجاجي : ٢٣٨ ، وشرح الحمل : ٢ / ٢٦٥ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢١٧٩ .

الشاهد قوله (ومالي إلى الله غيرك ناصر) حيث كرر المستثنى إلا وغير مقدمين على المستثنى منه ، فلما قدما لزمنا نصب وكان نصبهما على أربعة أوجه كما ذكره الشارح.

والثاني : أن يَكُونَ حالين على تقدير ألّهما لو تأخراً كانا وصفيين.

والثالث : أن يَكُونَ (إلا الله) منصوباً على الاستثناء و (غيرك) حال.

والرابع : العكس فيجعل (إلا الله) منصوباً على الحال و (غيرك) منصوباً على الاستثناء ، فلمُدَّع أن يدَّعي في نحو : قام القوم إلا زَيْداً أن نصبه على الحال كما أنك إذا رفعت فقلت : قام القوم إلا زَيْد رفعت على الصفة إذ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة.

وقد ذهب أبو علي في غير التذكرة إلى أن غيراً إذا استثنى بها كان نصبها ١٧٢/ على الاستثناء لا على الحال^(١). قال ذلك في قوله تعالى^(٢) : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ في قراءة من نصب^(٣).

وقد أجاز الفراء في النصب وجهين^(٤) : أحدهما : أن يَكُونَ منصوباً على الاستثناء ، والآخر : أن يَكُونَ منصوباً على الحال والصحيح الأول لثبوت تعريف (غير) في قراءة من رفع^(٥) فجعلها صفة لقوله (القاعدون) ، أو في قراءة من جرّ فجعلها صفة أيضاً للمؤمنين^(٦) ، ولا يجوز في (غير) إذا رفعت أن تكون بدلاً من

(١) ينظر : التعليقة على كتاب سيويه للفارسي : ٦٢ / ٢.

(٢) من الآية : ٩٥ من سورة النساء.

(٣) هي قراءة نافع والكسائي وابن عامر . ينظر : السبعة لابن مجاهد : ٢٣٧.

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٨٣ / ١ ، ٢٨٤.

(٥) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم . ينظر : السبعة : ٢٣٧.

(٦) ينظر : مفاتيح الغيب : ٣٩٩ / ٥ ، ٤٠٠ ، وقال الزمخشري في المفصل : وفي قوله لا

يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله : الرفع صفة لـ

(القاعدون) والجر صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء ثم دخل على إلا في الاستثناء ،

وشرح ابن يعيش العبارة الأخيرة فقال : يريد أن أصل غير أن يكون صفة ثم دخل على إلا

للمضاربة بينهما فاستثنى به كما يستثنى إلا (شرح المفصل : ٨٨ / ٢ - ٨٩).

(القاعدون) وَلَا إِذَا جَرَّتْ أَنْ تُكُونَ بَدَلًا مِنْ (المؤمنين) وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ غَيْرَ مُوجِبٍ ،
والأفصحُ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ الْبَدَلُ لِأَجْلِ الْمَشَاكِلَةِ لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرَّرِ الْعَامِلِ ، فَلَمْ
يَحْسُنْ أَنْ يُؤْتَى بِهِ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ مُسْتَقِلٍّ وَ (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ) لَيْسَ بِكَلَامٍ مُسْتَقِلٍّ
لِأَنَّ (يَسْتَوِي) مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَكْتَفِي بِمَرْفُوعٍ وَاحِدٍ وَإِنَّمَا يَسْتَقِلُّ بِذِكْرِ الْمَغْطُوفِ
عَلَى قَوْلِهِ (الْقَاعِدُونَ) وَلِأَنَّ غَيْرَ أَصْلُهَا الصِّفَةُ ، فَكَانَ حَمْلُهَا عَلَى مَا هُوَ أَصْلٌ فِيهَا
أَوَّلَى وَمَعْنَى الصِّفَةِ وَإِنْ كَانَ يُخَالَفُ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، فَلَيْسَ ذَلِكَ غَالِبًا بَلْ أَكْثَرُ مَا
يُسْتَعْمَلُ الْوَصْفُ عَلَى مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَرُدُّ مِنْ غَيْرٍ تَعَرُّضٌ لِتَقْيِ الْقِيَامِ أَوْ
إثباته مَثَلًا عَنِ الْأَسْمِ الْمَجْرُورِ بِغَيْرٍ أَوْ الْجَائِي بَعْدَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ لِلْوَصْفِ .

وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ أَجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيُغَيِّرَ جُعَلَا

مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصَحَّ مِنْ مَذَاهِبِ النُّحَاةِ أَنَّ حُكْمَ سَوَى وَسَوَاءٍ حُكْمٌ غَيْرُ
فَلَا تُكُونُ ظَرْفًا^(١) وَثَلَاثُهَا عِنْدَ غَيْرِهِ مَنصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ لَا يَحُوزُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ غَيْرُ
ظَرْفٍ إِلَّا فِي الشَّعْرِ وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيوهِ وَالْفَرَاءِ وَغَيْرِهِمَا ، وَيَسْتَدُلُّونَ عَلَى ظَرْفِيَّةِ
سَوَى بِوَصْفِ الْمَوْصُولِ بِهَا فَيَقُولُونَ : قَامَ الَّذِي سَوَاكَ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ ، وَلَا يَقُولُونَ :
قَامَ الَّذِي غَيْرُكَ^(٢) ، وَقَدْ أَشْرَفْنَا إِلَى طَرَفٍ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ فِيهِ^(٣) .

(١) هذا رأى الزجاجي والكوفيّين وابن مالك . ينظر : معنى اللبيب : ١ / ١٤١ ، والإنصاف :
٢٩٤ وما بعدها وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣١٤ ، ٣١٥ ، وشرح الكافية الشافية :
٧١٦ / ٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ١ / ٣١ ، ٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣١٥ ، وناظر الجيش :
٢٢٢٦ / ٥ .

(٣) قال أبو حيان في الباب المذكور : ومن ظروف المكان التي لا تصرف فوق وتحت وعند
وسوى وسواء وسوى ... ثم قال : وزعم بعض النحويين أن سوى تصرف فتستعمل فاعلة
ومبتدأ ومفعولة في الاختيار وأنشد على ذلك جملة من أبيات الشعر والذي نص أسمة الكوفة
والبصرة سبيويه والفراء وغيرهما أن ذلك منصوب عند العرب قال الفراء سواك وبذلك
ومكانك لا تستعمل أسماء مرفوعة . (راجع المفعول فيه من هذا الجزء ص : ١٥٣ من
الأمريكية) .

قال الناظم ناصراً لمذهبه : الظرفُ في العرفِ مَا ضُمِّنَ معنى في من أسماء الزمان والمكان ، وسوى ليس كذلك فليست بظرف حقيقة ، وإذا أُطلقَ عليها ظرفٌ إذا وصلَ الموصولُ بها فذلك على طريقِ المجازِ وهو سائغٌ مع أنها تختلُ التأويلُ إذا وصلَ بها الموصولُ^(١).

وقد ساوتَ هذه الأسماءُ (غيراً) في قبولِ تأثيرِ العواملِ المفرغةِ رافعةً وناصبةً وحارةً في الشرِّ والنظمِ ، فمن الشرِّ قوله ﷺ^(٢) "مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأَمَمِ .. الحديث " وقال بعضُ العربِ : أَنَا فِي سِوَاكَ^(٣) ، وقال أبو ذؤاد^(٤) :

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

وقال آخر^(٥) :

لَذَلِكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤْمِلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْتَقِي

وقال آخر^(٦) :

(١) شرح التسهيل : ٣١٦ / ٢ ، والتأويل في الصلة أن تكون غيراً مبتدأ محذوف.

(٢) الحديث في صحيح البخارى : ٤٤ / ٨ ، ومسلم كتاب الإيمان وأصله ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء في الثور الأبيض أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود.

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٥٠ / ٢.

(٤) البيت من بحر البسيط نسب في الشرح وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٣١٥ ، وابن يعيش : ٨٤ / ٢ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٢٨ ، والأشعري : ١٥٩ / ٢.

الشاهد فيه : قوله : (بسواء الحق) حيث خرجت (سواء) عن الظرفية ووقعت بحرورة بالحرف.

(٥) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو في شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٢٩ ، والمساعد : ١ / ٥٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣١٥ ، والأشعري : ١٥٩ / ٢.

الشاهد فيه : قوله : (وإن سواك) حيث خرجت (سوى) عن الظرفية. ووقعت اسماً لأن.

(٦) البيت من بحر الكامل لمحمد بن عبد الله المدني (من مخضرمي الدولتين) يخاطب يزيد بن حاتم بن المهلب من مقطوعة في أبواب الحماسة للبربري ٤ / ١٣٥ ، وناظر الشاهد في شرح =

وَإِذَا تَبَاغَ كَرِيمَةً أَوْ تُشْتَرَى
فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَلْتَ الْمُشْتَرَى
وقال آخر^(١):

ذِكْرُكَ اللَّهَ عِنْدَ ذِكْرِ سِوَاهُ
صَارِفٌ عَنْ فُؤَادِكَ الْغَفْلَاتِ
وقال آخر^(٢):

وَلَمْ يَنْقُ سِوَى الْعُدْوَا
نِ دِيَاهِمَ كَمَا دَانُوا / ١٧٣
وقال آخر^(٣):

وَقَالَ نِسَاءً لَوْ قُتِلَتْ نِسَاءُنَا
سِوَاكُنْ ذُو الشَّجْوِ الَّذِي أَنَا فَاجِعُ
وقال آخر^(٤):

- = الأشموني : ١٥٩ / ٢ ، والتصريح : ٣٦٢ / ١ ، والهمسج : ٢٠٢ / ١ ، والدرر : ١٧٠ / ١ ،
والعينى : (٤٧٧) ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٢٢٢٨ / ٥ .
الشاهد فيه : قوله : (فسواك بائعها) حيث وقعت سوى مبتدأ وخرجت عن الظرفية .
(١) البيت من بحر الخفيف لم أعثر على قائله وهو في المساعسد : ٥٩٥ / ١ ، وشفاء
العليل : ٥١٧ / ٢ ، والعينى : (٤٧٨) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣١٥ / ٢ .
الشاهد فيه : قوله : (ذكر سواه) حيث وقعت سوى مضافاً إليه .
(٢) البيت من بحر المزج للفند الزماني واسمه شهل بن شيان بن ربيعة من قصيدة قالها في حرب
السوس والشاهد في التصريح : ٣٦٢ / ١ والأشموني : ١٥٩ / ٢ ، وضرائر الشعر : ٢٩٢ / ٢ ،
وناضر الجيش : ٢٢٢٨ / ٥ ، والعينى : ٤٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣١٥ ،
وشاهده في خروج سوى عن الظرفية ووقعها فاعلاً .
(٣) البيت من بحر الطويل مجهول القائل والمراجع .
الشاهد فيه : قوله : سواكن ذو الشجو حيث خرجت سوى عن الظرفية ووقعت مبتدأ
وذو الشجو خبره .
(٤) البيت من بحر الوافر مجهول القائل والمراجع . =

عَلَى الْمَوْلَى بِأَنْ لَا تَخْذَلُوهُ فَإِنْ أَخَا سَوَائِكُمْ الْوَحِيدُ

وإنما كثرَ النَّاطِمُ الشواهدَ لأنه ذَهَبَ مَذْهَباً قُلَّ أَنْ يَتَّبَعَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مُسْتَقَرِّئُ
اللُّغَةِ وَعَلَّمَ النُّحُو ، لَا يَكَادُ أَحَدٌ مِنْهُمْ ذَهَبَ إِلَى مَقَالَتِهِ بَلْ هِيَ عِنْدَهُمْ مَنْصُوبَةٌ عَلَى
الظَّرْفِ^(١) ، هَكَذَا نَصَّ النَّاسُ .

وظاهرُ كلامِ النَّاطِمِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يُسْتَنْى بِسَوَى وَسَوَاءٍ لِأَنَّهُ جَعَلَ
حُكْمَهَا حُكْمَ غَيْرِ^(٢) .

وقال الأستاذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ : الصَّحِيحُ أَنَّ جَمِيعَهَا
يَعْنِي : سَوَى وَسَوَاءٍ مُتَّصِبٌ عَلَى الظَّرْفِ ، وَلَمْ يُشْرَبْ مِنْهَا مَعْنَى الِاسْتِنَاءِ
إِلَّا سَوَى الْمَكْسُورَةِ السَّيْنِ ، فَإِنْ اسْتَنْى بِمَا عَدَاهَا فَبِالْقِيَاسِ عَلَيْهَا^(٣) . انتهى .

ولذلك لَمْ يَمَثَلْ سَيَبُوهُ إِلَّا بِسَوَى الْمَكْسُورَةِ السَّيْنِ قَالَ سَيَبُوهُ فِي بَابِ
الِاسْتِنَاءِ فِي بَابِ لَا يَكُونُ وَلَيْسَ : وَأَمَّا أَتَانِي الْقَوْمُ سِوَاكَ فَرَعَمَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -
أَنَّ هَذَا كَقَوْلِكَ : أَتَانِي الْقَوْمُ مَكَائِكَ إِلَّا أَنَّ فِي سِوَاكَ مَعْنَى الِاسْتِنَاءِ^(٤) . انتهى .

الشاهد فيه : قوله : (فَإِنْ أَخَا سَوَائِكُمْ) حيث خرجت سَوَى عن الظرفية ووقعت مضافاً
إليه .

(١) وهذا هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين حيث ذهبوا إلى أن (سَوَى) لا تكون إلا ظرفاً
بدليل وصل الموصول بها في نحو : مررت بالذي سِوَاكَ . ينظر : الكتاب ١ / ٣١ ، ٣٢ ، ٣٢ / ٢
٣٥٠ ، والأصول لابن السراج : ١ / ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وشرح الأبيات المشككة للفارسي : ٢ /
٤٥٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٢٤٧ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٧١٦ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٣) ينظر نصه في مخطوطه شرح الجمل الصغير : ٣٣٢ ، نحو يتمور ورقة ٧٤ ، والمقرب : ١٩٠
وضرائر الشعر : ٢٩٢ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٥٠ .

وقال غير سيويه : سَوَى وَسَوَى لَا يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِمَا إِلَّا بِالنَّصْبِ
لَاَهُمَا ظَرْفَانِ عَمَلَةٌ : بَدَلُكَ وَمَوْضِعُكَ وَمَتَى مَدَدَتْ ظَهَرَ الْإِعْرَابِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا
نَصْبًا نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ سِوَاكَ وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ سِوَاكَ ، وَلَا تَجَرُّ إِلَّا فِي الشَّعْرِ^(١).

وزعم عبد الدائم القيرواني^(٢) أَنَّ سَوَاءً مَبْنِيَةٌ عَلَى الْفَتْحِ ، وَكَانَ لَمَّا رَأَى قَوْلَهُمْ :
قَامَ الْقَوْمُ سَوَاءً وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ سِوَاكَ مُلْتَزِمٌ فِي هَمْزَةٍ سَوَاءٍ الْفَتْحِ وَلَمْ تَتَغَيَّرْ تَغْيِيرَ
غَيْرِ بَوَجْهِ الْإِعْرَابِ وَهِيَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِمَعْنَى غَيْرِ ادَّعَى أَنَّهَا مَبْنِيَةٌ^(٣).

وسواء المعربة إنما هي بمعنى مستوٍ نحو قوله^(٤) : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ
لَمْ تُنذِرْتَهُمْ» ، أَوْ بِمَعْنَى وَسَطٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٥) : «فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ»
، أَوْ بِمَعْنَى حِذَاءٍ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : زَيْدٌ سَوَاءٌ عَمِرُوا أَوْ حِذَاءَ عَمُرُوا.

ولما ذكر عبد الدائم وجهاً من القياس وهو أَنَّ سَوَاءً بُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى
الْحَرْفِ وَهُوَ إِلَّا مَعَ قَلَّةٍ تَصَرُّفِهَا أَلَّا تَرَى أَنَّهَا لَا يَبْتَدَأُ بِهَا وَلَا تَكُونُ مَفْعُولًا صَرِيحًا وَلَا
تُجَرُّ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ضَرُورَةٌ بِخِلَافِ غَيْرِ فَإِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا كُلُّ ذَلِكَ.

ويلزم عبد الدائم أَنَّ يَقُولَ ذَلِكَ فِي سَوَى وَسَوَى أَوْ يَبْدَى فَرْقًا بَيْنَ هَذَيْنِ
وَبَيْنَ سَوَاءٍ.

(١) ينظر : المقرب : ١٩٠ ، والارتشاف : ٢ / ٣٢٦.

(٢) هو عبد الدائم بن مرزوق القيرواني نحوي قديم ، روى عنه أبو جعفر محمد بن حاكم
السرقسطي ، وليست له سنة وفاة . البغية : ٢ / ٧٥.

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٢٦ ، ٣٢٧.

(٤) من الآية : ٦ من سورة البقرة.

(٥) من سورة الصافات : الآية ٥٥.

ويلزم الناظم من حيث ساوى بين غير وسوى وإحتوته أن يُجيز : قام القوم
سوى زيد وعمراً بالنصب كما جاز ذلك في غير وكذلك في نحو : ما قام أحد
سوى زيد وعمرو بالرفع كما جاز ذلك في غير ، ويحتاج إجازة مثل هذا إلى سماع
من العرب ؛ لأن القياس كان يقتضى أن لا يجوز ذلك في غير وإنما جوزناه
للسماع^(١).

(١) السماع الذي روي هو ما ذكره ابن عصفور في قوله : إذا أتعت الاسم الواقع بعد غير كان
لك في التابع وجهان الحذف على لفظه وأن يكون على حسب إعراب غير ومن ذلك قوله :
لَمْ يَثِقْ غَيْرُ طَرِيدٍ غَيْرِ مَنْفَلَةٍ وموثق في حبال القد مسلوب
يرفع موثق وخفضه (المقرب وشرحه ص ٩٤٦ المنصوبات).

﴿الْمُسْتَثْنَى بَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ وَخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا﴾

قوله :

وَأَسْتَفْنِ نَاصِبًا بَلَيْسَ وَخَلَاً وَبَعْدًا وَيَكُونُ بَعْدًا لَا

تمثيل ذلك : قام الناسُ لَيْسَ زَيْدًا وَقَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَعَدَا عمراً ولا يكونُ زَيْدًا ، وقوله : (بعد لا) قِيْدٌ فِي يكونُ وهو أَنْ تكونَ منفيةً بلا فلو كَانَتْ منفيةً بما أو بلم أو بلن أو بلان^(١) لَمْ تستعملَ فِي الاستثناءِ ، وقوله (ناصباً) يخرجُ أَنْ تكونَ الثَّامَةِ.

فأما (ليس) و (لا يكون) فالاسمُ المنصوبُ بعدها ينتصبُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لهما ، وأما اسْمُهُما فمضمَّرٌ فِيهما مفرداً مذكراً عائداً عَلَى البعض / ١٧٤ المفهوم من الكلام السابق ، وإنما التزم إضمارُهُ لجرَيَانِ هذه الأفعالِ مَخْرَى أداةِ الاستثناءِ الَّتِي هي أصلٌ فِيهِ وهي إِلَّا ، فَكَمَا أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ بعدَ إِلَّا سوى اسمٍ واحدٍ فكذلك بعدما جَرَى مَخْرَاهُ فلذلك تقولُ : قام القومُ ليسَ زَيْدًا ولا يكونَ هُنْدًا ، وكذلك ليسَ الزَيْدَيْنِ وليسَ الزَيْدَيْنِ وليسَ الهُنْدَاتِ وكذلك تفعلُ فِي (لا يكون)^(٢).

(١) قوله أو بلان ليس فِي النسخة الأمريكية.

(٢) من شواهد الاستثناء بليس قول النبي ﷺ بطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب

(مسند ابن حنبل: ٢ / ٢٥٢).

ومن الاستثناء بَلَيْسَ قوله^(١):

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّبِيسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

وقال آخر^(٢):

فَأَصْبَحَ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْهُ بَقِيَّةٌ لِنَظَرِهَا لَيْسَ الْعِظَامُ الْعَوَادِيَا

وكونُ اسمٍ لَيْسَ ويكونُ مضمراً عائداً على البعضِ المفهُومِ من معنى الكلامِ السابقِ هو مذهبُ البصريين^(٣).

وَذَهَبَ النَّاطِمُ إِلَّا أَنَّهُ مَحذُوفٌ مُلْتَزِمُ الْحَذْفِ^(٤)، وليس كذلك ؛ لأنَّ من قواعدنا أَنَّ اسْمَ كَانَ وَأَحْوَاتِهَا لَا يُحْذَفُ لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْفَاعِلِ وَالْفَاعِلُ لَا يُحْذَفُ

(١) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ويوجد في ديوانه : ١٧٥ (مجموع أشعار العرب) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٣٦ ، ١٥٥ ، والمغني : ١ / ٢٣٥ ، وابن عقيل : ١ / ٦٥ ، ١ / ٢٣٣ .

اللغة : عديد : عدد ، الطيس : التراب أو الرمل .

الشاهد فيه : قوله : " ليسى " حيث استثنى بليس والمستثنى العظام هو الضمير المتصل بها منصوب وهو خبره .

(٢) البيت من بحر الطويل لم نقف له على قائل أو مراجع .

الشاهد فيه : قوله : " ليس العظام العواديا " حيث استثنى بليس المستثنى العواديا وهو خبر ليس المنصوب .

(٣) ينظر الكتاب : ٢ / ٣٤٧ ، والارتشاف : ٢ / ٣٢٠ .

(٤) قال ابن مالك : " ويستثنى بليس ولا يكون فينصبان المستثنى خبراً واسمهما بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف " . التسهيل وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٠٦ ، وينظر شرح الكافية الشافية : ١ / ٣٢٤ .

فكذلك ما شَبَّهَ به^(١)، وإنما هذا من باب الإضمارِ أي لَيْسَ هُوَ أي بعضهم زيداً وكذلك لا يكونُ هو أي بعضهم زيداً.

وذهب الفراء إلى أن الضميرَ المُستترَ في لَيْسَ ولا يكون إنما هو عائذ على الفعلِ المفهومِ مِنَ الكلامِ السابقِ ولذلك كَانَ مُفْرَداً مُذَكَّرَاً فِي كُلِّ حَالٍ كما أَنَّ الفعلَ كذلك ، ويعني أنك إذا قلت : قام القومُ لَيْسَ زيداً ، فمعناه ليس هو زيداً ، أي لَيْسَ فعلُهُم فِعْلَ زَيْدٍ ، فحذَفَ المُضَافَ وأقام الثاني مقامه^(٢).

ومذهب البصريين أولى لأنه عارٍ عن ادِّعاءِ مُضَافٍ محذوفٍ لَمْ يَلْفِظْ به قط.

واختلفَ النحويون هل لليس ولا يكون موضعٌ من الإعراب أم لا ؟

فذهب السيرافي إلى أَنَّهُ يَحْزُورُ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَهُمَا نَصْباً عَلَى الْحَالِ^(٣)، والصحيح أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُمَا مِنَ الْإِعْرَابِ^(٤)، وَيَحْزُورُ أَنْ يُطَابِقَ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي لَيْسَ وَفِي لَا يَكُونُ الْأِسْمُ الْمُتَقَدِّمُ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ فَلَا يَكُونَانِ إِذْ ذَاكَ لِلْإِسْتِثْنَاءِ بَلْ إِنْ كَانَ الْأِسْمُ الْمُتَقَدِّمُ تَكْرَرًا كَانَا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ ، أَوْ مَعْرِفَةً كَانَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ.

(١) رد عليه ناظر الجيش قائلاً : لا يلزم من تشبيهه بالفاعل في بعض الأحوال أن يشبهه في كل ما له ، كما ذكر أن عدم جواز حذف الاسم في باب كان لا يجمع أن يحذف هنا لسدليل ، شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢٢١٤ / ٥.

(٢) وهذا أيضاً رأي الكوفيين . ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٢٠ ، والأشعريني : ١٦٢ / ٢.

(٣) وهذا موضع (ما خلا وما عدا) أيضاً عند السيرافي وتبعه ابن عصفور . ينظر الارتشاف : ٢ / ٣١٨ ، وشرح الجمل الكبير : ٢ / ٢٦١.

(٤) قال ابن عصفور : وقد يحزور أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب بل هي جملة مستأنفة جاءت إثر جملة لتدل على الاستثناء (شرح الجمل ٢ / ٢٦١).

وأما (خلا) و (عدا) فالاسم المنصب بعدها ينتصب على أنه مفعول به وأنشدوا^(١):

تَحْتَرِقُ الْأَخْشَاءُ مِنْ لَظَاهَا عَدَا سُلَيْمَى وَعَدَا أَبَاهَا

وزعموا أن (عدا) نصب بها في هذا وليس بنص ، إذ يحتمل أن يكون سليمان وأباهما في موضع جر ؛ لأن سليمان مقصور وأباهما يحتمل أن يكون مقصوراً أيضاً على حد قولهم : مَرَزْتُ بِأَبَاكَ وَقَامَ أَبَاكَ ورأيت أباك^(٢).

ومن النصب بخلاً قوله^(٣):

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِي وَلَا خَلَا الْجِنُّ بِهَا إِنْسِي

وأما انتصاب زَيْدٍ بـ (عدا) فَظَاهِرٌ لِأَنَّ عَدَا متعدية قبل أن تكون في الاستثناء تقول العرب : عدا فلان طوره أي جاوز.

(١) البيتان من الرجز المشطور لم يُعْلَم قائلهما وقبلهما بيتان يكملان المعنى وهما قوله :

يَا مَنْ دَخَا الْأَرْضَ وَمَنْ طَحَاها أُنْزِلَ بِهِمْ صَاعِقَةٌ أَرَاهَا

(٢) فيه تحامل من أبي حيان على الشاهد على من استشهد به وهو ابن مالك فاللغة التي حكاها أبو حيان في أباهما وهي القصر لا يخرج عليها ولا يلجأ إليها كثيراً طالما أن الكلمة تحتمل التخريج على الفصحى فنصبها على الاستثناء بالألف أولى من جرهما ولغة القصر .

(٣) البيتان من الرجز المشطور وهما للعجاج.

اللغة : ليس بها طوري : أي ليس بها أحد ، وهي عدة ألفاظ تستعمل بعد النفي تقول العرب : ما بالدار ديار أو طوري أو أحد . والإنسي : ما يوتس به من الناس وهو عكس الجن .

الشاهد فيه : قوله : " خلا الجن " وفيه شاهدان نصب الجن بخلاً وتقدم الاستثناء على جملة الكلام . وانظر الشاهد في : الإنصاف : ٢٧٤ ، الجمع : ١/ ٢٢٦ ، اللسان (أنس) ،

الأصول : ١/ ٣٧٣ ، الارتشاف : ٢/ ٣٠٧ .

وأما (خلا) فَإِنَّهَا فِي غَيْرِ الاستثناءِ لا تَعْدَى البتة ومعناها مخالفٌ لَهُ فِي الاستثناءِ لِكِنَّهَا ضُمِّنَتْ مَعْنَى جَاوَزَ لِأَنَّ مَنْ خَلَا مِنْ شَيْءٍ فَقَدْ جَاوَزَهُ.

وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي فَاعِلِ خَلَا وَعَدَا : فمذهبُ سيبويه وأَكْثَرِ البصريين أَنَّهُ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ تَقْدِيرُهُ عَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَخَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، فَيَكُونُ الْبَعْضُ واقِعًا إِذْ ذَاكَ عَلَى مَنْ عَدَا زَيْدًا ، فَلَوْ كَانَ الْقَوْمُ مَثَلًا عَشْرَةَ بَزِيدٍ كَانَ الْبَعْضُ واقِعًا عَلَى تِسْعَةٍ مِنْهُمْ^(١) ، وَلَا يَسُوغُ ذَلِكَ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ وَهَشَامٍ ؛ لِأَنَّهُمَا زَعَمَا أَنَّ الْبَعْضَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مَا دُونَ التَّصْنِيفِ^(٢).

وَزَعَمَ الْمُرُودُ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي خَلَا وَعَدَا عَائِدٌ عَلَى مِنَ الْمَفْهُومَةِ مِنَ الْكَلَامِ السَّابِقِ التَّقْدِيرُ : عَدَا هُوَ زَيْدٌ أَيْ عَدَا مَنْ قَامَ / ١٧٥ زَيْدًا وَكَأَنَّهُ قَرَّ مِنْ إِيقَاعِ الْبَعْضِ عَلَى أَكْثَرِ الْقَوْمِ^(٣).

وَالَّذِي نَخْتَارُهُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ ، فَإِذَا قُلْتُ : قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدًا فَمَعْنَاهُ : عَدَا هُوَ أَيْ الْقِيَامُ زَيْدًا أَيْ : جَاوَزَهُ لَمْ يَلْتَبَسْ بِزَيْدٍ.

وَالْخِلَافُ فِي لَيْسَ وَلَا يَكُونُ هَلْ لِمَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ أَمْ لَا مَحَلٌّ لِمَا مِنَ الْإِعْرَابِ جَارٍ أَيْضًا فِي عَدَا وَفِي خَلَا ؟

(١) قَالَ سيبويه : " وَأَمَّا عَدَا وَخَلَا فَلَا يَكُونَانِ صِفَةً وَلَكِنْ فِيهِمَا إِضْمَارٌ كَمَا كَانَ فِي لَيْسَ وَلَا يَكُونُ وَهُوَ إِضْمَارُ قِصَّةٍ فِيهِمَا قِصَّةٌ فِي لَا يَكُونُ وَلَيْسَ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَتَانِي أَحَدٌ خَلَا زَيْدًا ، وَأَتَانِي الْقَوْمُ عَدَا عَمْرًا كَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاوَزَ بَعْضُهُمْ إِلَّا أَنَّ خَلَا وَعَدَا فِيهِمَا مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ " . الْكِتَابُ : ٢ / ٣٤٨ ، وَالْإِرْتِشَافُ : ٢ / ٣١٩ .

(٢) يَنْظُرُ الْمَجْمَعُ : ١ / ٢٢٨ .

(٣) مَا ذَكَرَهُ الْمُرُودُ فِي كِتَابِ الْمُقْتَضَبِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ سيبويه فِي فَاعِلِ خَلَا وَعَدَا وَهُوَ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ . يَنْظُرُ الْمُقْتَضَبُ : ٤ / ٤٢٦ ، وَالْإِرْتِشَافُ : ٢ / ٣١٩ .

ولا تخرج خلا وعدا في نحو : قام القوم خلا زيدا وعدا زيدا إلى الوصف
كما خرجت ليس ولا يكون وكذلك لا يكون الضم المستر فيهما أبدا إلا مفردا مذكرا.
قوله :

وَاجْزُزْ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ (مَا) النَّصْبِ وَالْجَرَّ قَدْ يَرِدْ

سابقا يكون هما خلا وعدا فنقول : قام القوم خلا زيدا وعدا عمرو والجر
هما قليل والنصب هو المعروف ولذلك لم يعرف سبويه الحذف بعدها^(١) إنما حكاها
الأخفش^(٢)، فمن الحذف خلا قول الشاعر^(٣) :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا
وَمِنَ الْخَفْضِ بَعْدَ قَوْلِهِ^(٤) :

أَبْحَثْنَا حَيْثُهم قَتَلًا وَأَسْرًا عَدَا الشُّمَطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ

وتأخر الناظم حكم الجر بعدا وخلا وتقدم النصب مع الذي لا يجوز فيه
إلا النصب وهما ليس ولا يكون دليل على أرجحية النصب على الجر كما هو المشهور.

(١) الكتاب : ٢ / ٣٤٩.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣١٩ ، والمجم : ١ / ٢٣٣ ، والأشموني : ٢ / ١٦٣.

(٣) البيت من بحر الطويل نسب للأعشى وليس في ديوانه وهو في شرح التسهيل لابن مالك
: ٢ / ٣١٠ والتصريح : ١ / ٣٦٣ ، والأشموني : ٢ / ١٦٣ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٠٦ ،
والمجم : ١ / ٢٣٢ ، والدرر : ١ / ١٩٧.

الشاهد فيه : قوله (خلا الله) حيث استعملت خلا حرف جر وجرت ما بعدها .

اللغة : أبحا : من الإباحة وهي الجواز ، الشمطاء : المرأة المحوز ، والمذكر أشط.

الشاهد فيه : قوله (عدا الشمطاء) وهو كالبیت السابق في الجر بعدا على أنها حرف جر .

(٤) البيت من بحر الوافر لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣١٠ ،
، التصريح : ١ / ٣٦٢ ، والأشموني : ٢ / ١٦٣ ، ومراجع البيت السابق.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِي الْأَوْسَطِ : كُلُّ الْعَرَبِ يَجْرُونَ بِخَلَا وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّهَا يُنْصَبُ بِهَا وَذَلِكَ لَا يُعْرَفُ ، وَأَمَّا عَدَا فَإِنَّهُمْ يَنْصِبُونَ بِهَا وَيَجْرُونَ فَإِذَا جَرُوا فَهُوَ حَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى وَضِعَ لِلحَرِّ عَمَلُهُ (مِنْ) ، وَإِذَا نَصَبُوا فَهُوَ فِعْلٌ كَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاوَزَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَكَذَلِكَ تَفْسِيرُ خَلَا^(١) . انتهى .

وقوله : " وَبَعْدَ مَا أَنْصَبَ " مثاله : قَامَ الْقَوْمُ مَا عَدَا زَيْدًا وَمَا خَلَا عَمْرًا والنصبُ كَمَا تَقَدَّمَ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ وَفِي الْفَاعِلِ الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ ، وَمَا مُصَدَّرٌ لِأَنَّ مَا مَعَ الْفِعْلِ بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ : خَلَوْا زَيْدًا أَيْ بِجَاوِزَةِ زَيْدًا وَهُوَ مُصَدَّرٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ وَفِيهِ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ كَأَنَّهُ قَالَ : قَامَ الْقَوْمُ بِجَاوِزِينَ زَيْدًا .

وقوله : " وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ " مثاله : قَامَ الْقَوْمُ مَا عَدَا زَيْدًا وَمَا خَلَا عَمْرًا (وَذَلِكَ عَلَى زِيَادَةِ مَا وَالْجُرُّ أَجَازَهُ الْكَسَائِيُّ وَرَوَاهُ الْجَرْمِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ) ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْجُرِّ مِنْ كِتَابِ الْفَرُخِ^(٢) .

وزيادة (مَا) قَبْلَ حَرْفِ الْجُرِّ شَاذَةٌ إِنَّمَا وَجْهُهَا إِذَا زِيدَتْ مَعَ حَرْفِ الْجُرِّ أَنْ تُرَادَ بَعْدَهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣) : ﴿ فِيمَا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾^(٤) وَ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٥) :

(١) انظر الرأي المذكور مسنداً للأخفش في الارتشاف : ٢ / ٣١٨ دون النص .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣١٠ .

(٣) من الآية : ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) سورة المؤمنون : ٤٠ .

(٥) البيت من بحر الوافر وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠٠ (دار المعارف) ، وانظره في

الدرر : ٢ / ٤٤ ، وفي الجمع : ٢ / ٣٧ ، وناظر الجيش : ٦ / ٣٠١٨ .

اللغة : شيا كل شيء : حده والشاعر يخبر بموته كما مات من سبقه .

الشاهد قوله : (عما قريب) حيث زيدت ما بعد عن للتوكيد . ينظر : الحروف النحوية

الزائدة وقيمتها في اللغة : ١٥٥ وما بعدها . (د. عبد العزيز فاختر) .

وَأَعْلَمُ الْإِنْسِي عَمَّا قَرِيبِ سَأَلْتُ فِي شَيْءٍ ظَفَرٍ وَكَابِ

ومذهب سيويه وأكثر النحويين أن خلا وعدا إذا كانت قبلها (ما) تعين
للفعلية فلا يجوز فيما بعدها إلا النصب^(١).

قوله :

وَحَيْثُ جَرَّاهُ فَهَمَّا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

هذا كما ذكر ، ويتعين أن يكونا إذا جرَّاه حَرْفَيْنِ ؛ لأَمَّا لو كانا اسمين
وليسا بظرفين باسرا العَوَامِلَ كما باسَرَتْهَا غَيْرُ ، أو فعلين لما باسرا الخَفْضَ بِغَيْرِ واسطة
حرف جرٍّ ، وكذلك يتعين أن يكونا إذا نَصَبَا فعلين لانتفاء الاسمِ بِمَا سَبَقَ ، ولأَمَّا
أيضاً لو كانا / ١٧٦ اسمين لَمْ يَكُنْ لانتصابِ الاسمِ وجهٌ بعدها لأَمَّا لَيْسَا مِنْ قَبِيلِ
الأسماءِ العاملةِ ، فكانَ يَجِبُ الجُرُّ لانتفاءِ الحرفيةِ لاستلزامِ ثبوتها أن يَلِيَا الْعَامِلَ نَحْوِ إِلَّا
فَكَمَا تَقُولُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ كُنْتُ تَقُولُ : مَا قَامَ خَلَا زَيْدٌ بِالرَّفْعِ وَلَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ ،
وإذا بَطَلَتِ الاسمِيَّةُ والفعلِيَّةُ إذا جرَّاه تعينتِ الحرفيةُ . وإذا بَطَلَتِ الاسمِيَّةُ والحرفِيَّةُ إذا
نَصَبَا تَعَيَّنَتِ الفِعْلِيَّةُ.

قوله :

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَنْصَحُ مَا وَقِيلَ : حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

يَقُولُ : حَاشَا مِثْلُ خَلَا أَيْ تَكُونُ حَرْفًا فَتَجُرُّ مَا بَعْدَهَا أَوْ فِعْلًا فَتَنْصِبُهُ ، وَلَمْ
يُجَزَّ سِيوِيهِ فِي الْمُسْتَثْنَى بِهَا إِلَّا الْخَفْضَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْفَظِ النَّصْبَ بَعْدَهَا^(٢) ، وَأَجَازَ

(١) قال سيويه : "إذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب لأن ما اسم ولا تكون صلتها إلا

الفعل ما هنا . الكتاب : ٢ / ٣٥٠ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٤٩ .

النصبُ الأَخْفَشُ والكَسَائِيُّ والجَرْمِيُّ والمَازِنِيُّ والمِرْدُ^(١) والزَّجَاجُ ، وحكى ذلك بالنقلِ الصحيح عَنْ مَنْ يُوثَقُ بِعَرِيَّتِهِ حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ الأَنْصَارِيُّ^(٢) والفراءُ والأخفشُ والشَّيْبَانِيُّ^(٣) وابنُ خَرُوفٍ ، ففِي الثَّرِ :

حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الإِصْبَعَ^(٤) ، وَفِي الشَّعْرِ قَوْلُهُ^(٥) :

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهَا عَلَى الْبَرِّيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالْدِّينِ

وَإِذَا نَصَبْتَ مَا بَعْدَهَا فَهُوَ مَفْعُولٌ وَفَاعِلُهَا مُضْمَرٌ وَفِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ فِي فَاعِلٍ عَدَا وَخَلَا وَكَذَلِكَ فِيهَا الْخِلَافُ السَّابِقُ هَلْ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ أَمْ لَا ؟ . وَإِذَا قُلْنَا إِنَّ لَهَا مَوْضِعاً مِنَ الإِعْرَابِ فَهَلْ هُوَ نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ أَوْ نَصْبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ؟ .
الْأَوَّلُ مَذْهَبُ السِّيَرَاةِ ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ ابْنِ خَرُوفٍ^(٦) .

(١) أحاز المرد أن تكون حاشا حرفاً وأن تكون فعلاً . ينظر المقتضب : ٣٩١ / ٤ .

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد كان إماماً نحوياً صنف لغات القرآن وغريب الأسماء ، ونوادر اللغة وهو مطبوع مشهور . توفي بالبصرة سنة (٢١٥هـ) . ينظر الأعلام : ٩٢ / ٣ .

(٣) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشَّيْبَانِيُّ ألف كتاب النوادر وكتاب الخيل وله كتاب الجسيم وهو مطبوع وفيه رسالة ماجستير بعنوان الأبنية في كتاب الجسيم سكن بغداد وتوفي سنة (٢٠٦هـ) وقيل سنة (٢١٠هـ) (بغية الوعاة ١ / ٤٣٩ ، البلغة ص ٩٠) .

(٤) ينظر الأصول : ٣٥١ / ١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٦ / ٢ ، والمجم : ٢٣٢ / ١ ، والأشئوني : ١٢٧ / ٢ .

(٥) البيت من بحر البسيط ولم أعثر على قائله بهذه الرواية وللفرزدق بيت يشبهه (ديوانه ص ٢٦٦) وانظر البيت في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٧ / ٢ ، والدرر : ١٩٦ / ١ ، والأشئوني : ١٦٥ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٢٠٤ / ٥ ، والمجم : ٢٣٢ / ١ .

الشاهد قوله : (حاشا قريشاً) حيث جاءت (حاشا) فعلاً ونصب ما بعدها على المفعولية .

(٦) ينظر هذا الخلاف في الحديث عن ليس ولا يكون .

ومن الجر بها قول الشاعر^(١):

مَنْ رَامَهَا حَاشَا النَّبِيِّ وَرَهْطُهُ فِي الْأَرْضِ غَطَفَةُ هُنَاكَ الْمُزَبَّدُ

وقال آخر وهو الجميع^(٢):

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنْ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكَمَةِ قَدَمٍ^(٣)

وقال آخر^(٤):

(١) البيت من بحر الكامل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : ص ١١٧ (دار صادر) ، ويوجد في
اللسان (حاشا) والدرر : ١ / ١٩٦ ، والجمع : ١ / ٢٣٢ .

اللفظة : رامها : قصدتها وطلبها ، " رهطه " : قومه ، " غطفه " : الغطف : اضطراب
الأمواج اللسان (غطط) المزبد : أي الزبد ، وروايته في الديوان تفسر مفرداته وهي قوله :

من ذاقها حاشا النبي ورهطه في الأرض غطفه الخليج المزبد

الشاهد قوله : " حاشا النبي " حيث جاءت (حاشا) حرف جر وجرت ما بعدها .

(٢) هو منقذ بن الطماح يلقب بالجميع الأسدي فارس شاعر جاهلي قتل يوم جيلة عام مولد
النبي (ﷺ) وهو صاحب المفضلية التي أولها : أمست أمانة صمتاً ما تكملنا . (الأعلام : ٧ /
٣٠٩) .

(٣) البيت من بحر الكامل وهو للجميع الأسدي منقذ بن الطماح ، وانظره في شرح التسهيل
لابن مالك : ٢ / ٣٠٨ وابن يعيش : ٢ / ٨٤ والجمع : ١ / ٢٣٢ ، وشرح شواهد المغني :
١٢٧ ، واللسان (حشا) ، والجني الداني : ٥٦٣ ، والأشعريني : ٢ / ١٦٥ .

الشاهد فيه : قوله (حاشا أبي ثوبان) وهو كالكيت السابق في جر حاشا ما بعدها .

(٤) البيت من بحر الكامل وهو للأقيشر الأسدي واسمه المغيرة بن أسود نشأ في أول الإسلام ،
والبيت في شرح التسهيل : ٢ / ٣٠٧ ، والارتشاف : ٢ / ٣١٧ ، والجني الداني : ٥٦٦ ،
والجمع : ١ / ٢٣٢ ، والتصريح : ١ / ١١٢ ، والدرر : ١ / ١٩٧ ، وناظر الجيش : ٥ /
٢٢٠٥ .

اللفظة : معنور : محتون وهو الختان المعروف للغلام والجارية .

الشاهد قوله : (حاشاي) وهو كالكيت السابق .

فِي فِتْنَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِلَىٰ مَنْ لَمْ مَعْدُورُ

فقوله : حاشاي دليل على الجر ولو كانت ناصبة لقال : حاشاني ولكنه استعملها حرفاً لأنه الأكثر فيها ، وقال الفراء : إذا استنبت بما عدا وما خلا ضميراً لتكلم قلت : ما عدائي وما خلاني ، ومن نصب بحاشا قال : حاشاني ومن خفص قال : حاشاي . انتهى ^(١) وقال الشاعر في عدا ^(٢) :

يُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي لِأَنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعُ

وقول الناظم (ولا تصحب ما) يعني أنها تخالف عدا وخلا في أن كل واحدة منهما تصحب ما ، وحاشا لا تصحب ما ، وليس ذلك بصحيح بل تدخل عليها ما المصدرية كما دخلت على عدا وخلا . قال الشاعر ^(٣) :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا

واختلف النحويون في جواز دخول (إلا) على (حاشا) : فذهب الكسائي إلى جواز ذلك إذا جرّ حاشا ومنع ذلك إذا نصبت نحو : قام القوم إلا

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٧ / ٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل نسب إلى الأخطل وليس في ديوانه ويوجد في التصريح : ٣٠٤ / ١ .

والأشعري : ١٦٤ / ٢ ، والجمع : ٢٣٣ / ١ ، والدرر : ١٩٧ / ١ ، وناظر الجيش -

٢٢٠٧ ، والمعنى (٧٤)

الشاهد قوله : (ما عدائي) حيث يتعين في (عدا) أن تكون فعلاً لدخول (ما) اسـمـهـا عليها وحيث يصح ما بعدها وهو ياء المتكلم على المفعولية .

(٣) البيت من بحر الوافر للأخطل وليس في ديوانه وهو في الأشعري : ١٦٥ / ٢ ، والمعنى

(٤٨٥) ، وناظر الجيش : ٢٢١٠ / ٥ ، والجمع : ٢٣٣ / ١ .

الشاهد قوله : ما حاشا . حيث دخلت ما المصدرية على (حاشا) وهذا قليل ونصب ما بعدها .

حاشي زيد ، ومنع البصريون ذَلِكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَحَكَّى أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ عَنْ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حَاشِي زَيْدٌ^(١) ، وَهَذَا عِنْدَنَا شَذُوذٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ أَدَاتَيْنِ عَلَى جِهَةِ التَّكْثِيرِ نَحْوُ^(٢) :

فَأَصْبَحْنَا لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بَمَا بِهِ

وَإِذَا كَانَتْ عِدَا وَخَلَا وَحَاشِي حُرُوفًا فَجَرَتْ / ١٧٧ فِيمَ تَتَعَلَّقُ ؟ .

[^(٣) فِي ذَلِكَ خِلَافٌ مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ أَوْ مَعْنَى الْفِعْلِ فَمَوْضِعُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ نَصْبٌ بِهِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ^(٤) .

وَقَوْلُهُ (وَقِيلَ : حَاشٍ وَحَشًا فَاحْفَظْهُمَا) حَاشٍ إِذَا وَلِيَهَا مَجْرُورٌ انْتَفَتِ الْحَرْفِيَّةُ بِلَا خِلَافٍ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى حَرْفِ الْجَرِّ وَذَلِكَ نَحْوُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾. وَاخْتَلَفَ فِيهَا إِذْ ذَٰكَ. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ هِيَ فِعْلٌ وَهُوَ مَذْهَبُ

(١) يَنْظُرُ ارْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٣١٩ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٣٦٥ / ١ ، وَالْمَنْعُ فِي النُّحُو : ١٢ ، ١٢٢ .

(٢) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرٍ وَعَجَزَهُ :

أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصُوبَا

وَشَاهِدُهُ : الْجَمْعُ بَيْنَ حَرْفَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُمَا عَنِ الْبَاءِ بِقَصْدِ التَّكْثِيرِ ، وَانْظُرِ الْبَيْتَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١٧٣ / ٣ ، وَمَغْنَى اللَّيْبِ : ٣٥٤ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ لِابْنِ مَالِكٍ : ١١٨ / ٣ ، وَالْمَجْمَعُ : ٢٢ / ٢ ، ٣٠ ، ٧٨ ، وَالدَّرَرُ : ١٤ / ٢ ، وَالْعَيْنُ الشَّاهِدَةُ رَقْمُ : ٨٤٠ .

(٣) مِنْ هُنَا سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ . بِقَدْرِ السَّقْطِ صَفْحَتَيْنِ : ١٧٧ - ١٧٨ .

(٤) يَنْظُرُ الْارْتِشَافُ : ٣١٩ / ٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٦٣ / ٢ ، وَالْمَجْمَعُ : ٢٣٢ / ١ .

(٥) هِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو ، يَنْظُرُ السَّبْعَةُ : ٣٤٨ ، وَهِيَ جُزْءُ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ بِرَقْمِ ٣١ .

بالفعل ومعناه تنزيهاً لله ، ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود (حاش الله) كما تقول : سبحان الله^(١) ، وقراءة أبي السمال^(٢) (حاشاً لله) بالتنوين^(٣) كما تقول : رَغِيّاً لِرَزِيدٍ^(٤) . وَمَنْ قَرَأَ (حَاشَآ لِلَّهِ) فالوجه أن تكون مبنية لَشَبَّهَهَا بِحَاشَا الحرفية لفظاً ومعنى كما بُنِيَتْ (عَنْ) فِي (مِنْ عَنْ) إِجْرَاءَ مَجْرَى عَنْ فِي رَوَيْتُ عَنْ زَيْدٍ ، والدليل على حشا قول الشاعر^(٥) :

حَاشَا رَهْطِ النَّبِيِّ فَإِنْ مِنْهُمْ بُحُوراً لَا تُكَدِّرُهَا الدَّلَاءُ

وقد انقضت الأدوات التي يُسْتَشْنَى بِهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ وَنَحْنُ نَقُولُ الأدواتُ الَّتِي يُسْتَشْنَى بِهَا عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ : إِلَّا وَغَيْرُ وَيَد سِوَى بَكْسَرِ السَّيْنِ مَقْصُورَةٌ وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ وَعَدَا وَخَلَا وَحَاشَا .

والمختلف فيه : سِوَى بَضْمِ السَّيْنِ وَالْقَصْرِ وَسَوَاءٌ يَفْتَحُ السَّيْنُ وَالْمَد ، وقد تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا وَعَلَى الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ وَهُمَا سِوَى وَيَدٍ وَيَأْتِي حَكْمُهُمَا وَمَا النَّافِيَةُ وَلَا سِمًا وَبَلَّةً .

(١) انظر الكشف : ٣١٧ / ٢ ، والبحر المحيط : ٣٠٢ / ٥ .

(٢) هو أبو السمال قضب العدوى البصري له اختيارات شاذة في القراءة (غاية النهاية ٢ / ٢٧) .

(٣) انظر في تخريج القراءة المحتسب : ٣٤١ / ٢ ، والبحر المحيط : ٣٠٣ / ٥ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٠٨ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٢٠٨ / ٥ ، والأشعري : ٢ / ٢ .

١٦٦ ، والجني الداني : ٥٦١ .

(٥) البيت من بحر الوافر لَمْ أَعْثَرِ عَلَى قَائِلِهِ وَرَهْطُ الرَّجُلِ : أَهْلُهُ ، والدلاء : جمع دلو .

الشاهد قوله : (حشا رهط النبي) حيث جاءت حشاً . نة في حاشا وهي حرف جر وجرت

ما بعدها . وانظر البيت في المقرب وشرحه : ٩٦٣ (المنصوبات) ، وشرح التسهيل لساظر

الجيش : ٢٢١٠ / ٥ ، لسان العرب (حشا) معجم الشواهد ص ٢٢ .

﴿ بَيِّد - لَا سِيَمًا - بَلَّه ﴾

فأما (بَيِّد) فإنما تساوى غيراً في الاستثناء المنقطع مضافاً لأن وصلتها نحو قوله - ﷺ - (أَنَا أَفْصَحُ مَنْ لَطَقَ بِالضَّادِ بَيِّدٌ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ وَاسْتَرْضَعْتُ فِي بَنِي سَعْدِ) ^(١).

وأما (مَا) فزعم الفراء والأحرر أن العرب تَسْتَنِي بها وحُكِيََا مِنْ كَلَامِهِمْ : كُلُّ شَيْءٍ مَهَّةٌ مَا النِّسَاءُ وَذَكَرَهُنَّ . معناه : كُلُّ شَيْءٍ سَهْلٌ يَسِيرٌ لَيْسَ النِّسَاءُ وَذَكَرَهُنَّ ^(٢) ، فاستثنى بما وهي في القياس أولَى مِنْ لَيْسَ ؛ لِأَنَّ لَيْسَ فِعْلٌ وَالْحَرْفُ أَقْرَبُ إِلَى الْحَرْفِ مِنَ الْفِعْلِ.

وقال السهيلي : ليس ما تدخل فيه (لَيْسَ) تَحْسُنُ فِيهِ (مَا) فَيَسْتَنِي بِلَيْسَ دُونَ مَا إِلَّا فِي كَلِمَةٍ جَاءَتْ مَثَلًا وَهِيَ : كُلُّ شَيْءٍ مَهَّةٌ مَا النِّسَاءُ وَذَكَرَهُنَّ أَيْ لَيْسَ النِّسَاءُ وَذَكَرَهُنَّ ، وقد ينعكس تقول في القسم : وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ فَتَرِبْتُ بِمَا لَا بَلِيسَ . انتهى .

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ بِمَا لِأَنَّهُ لَمْ يُحْكَمْ مِنْهُ سِوَى ذَلِكَ الْمَثَلِ ، وَقَدْ تَوَوَّلَ عَلَى أَنْ تُكُونَ (مَا) مُصَدَّرِيَّةٌ وَحُذِفَ الْفِعْلُ الَّذِي يَسْتَنِي بِهِ كَأَنَّهُ قَالَ : مَا خِلَا النِّسَاءِ وَذَكَرَهُنَّ فَحُذِفَ الْفِعْلُ وَأَبْقِيَ مَعْمُولُهُ كَمَا فَعَلَتْ الْعَرَبُ فِي : أَمَّا أَنْتَ مَنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ فَحُذِفَ كَانَ وَأَبْقِيَ اسْمَهَا وَخَبَرَهَا ^(٣).

(١) هذا الحديث مع شهرته لا يوجد في كتاب الصحاح وهو في النهاية لابن الأثير : ١ / ١٧١ ، وفي النشر : ١ / ٢٢٠ ، وفي المغني (بيد) ، وفي مجالس ثعلب : ١ / ١١١ .

(٢) ينظر الأمثال للميداني : ٢ / ١٣٢ رقم ٢٩٩٠ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣١٠ ، والمغني : ١ / ١٥٦ .

(٣) المسألة مشهورة في كتب النحو وهي حذف كان وبقاء اسمها وخبرها وأصل الكلام لأن كنت منه الفاعل انطلقت معك .

وأما (لَاسِيَمًا) فَلَمْ يَعْدهَا أَكْثَرُ البَصْرِيِّينَ من أدوات الاستثناءِ وعَدَّه الكُوفِيُّونَ وجماعةٌ منهم أبو جعفر بن مضاءَ صاحبُ كتابِ المَشْرِقِ^(١)، والصحيحُ أنها ليست من أدواتِهِ والمذكورُ بعدها إنما داخلٌ في الحكمِ على طريقِ الأولويةِ ، وما بعدها إما أن يكونَ نكرةً أو معرفةً ، إنْ كَانَتْ نكرةً جَازَ فِيهِ الجَرُّ والرفعُ والنصبُ وإنْ كَانَ مَعْرِفَةً جَازَ فِيهِ الجَرُّ والرفعُ وَلَمْ يَحْزِرِ النَّصْبُ^(٢) مثالُ ذَلِكَ فِي التَّنْكِيرَةِ قولُ امرئِ القَيْسِ^(٣):

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سِيَمًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ
ضَبِطَ بِالْأَوْجِهَةِ الثَّلَاثَةِ.

/ ١٧٨ ومثالُ ذَلِكَ فِي المَعْرِفَةِ : قامَ القَوْمُ لَاسِيَمًا زَيْدٌ بِخَفَضِ زَيْدٍ وَرَفْعِهِ
فأما الخفضُ فهو الأَقْسُ ويكونُ الخفضُ بالإضافةِ ، وَمَا : زَائِدَةٌ كَأَنَّهُ قَالَ : لَاسِيَ زَيْدٍ
أَي : لَا مِثْلَ زَيْدٍ ، وَالسِّيَ : المِثْلُ تقولُ : هُمَا سَيَّانٍ أَي مِثْلَانِ ، فَلَا : نَافِيَةٌ وَسِي :

(١) هو أبو العباس أو أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي الجبائي القرطبي قاضي الجماعة من علماء الأندلس المشهورين صاحب كتاب الرد على النحاة والذي أحدث ضجة كبيرة في الأوساط النحوية وله كتاب المشرق في النحو المذكور في السرح والذي سخر فيه من علل النحاة وقد رد عليه ابن خروف (انظر آخر هذا الجزء) وله أيضاً تزيه القرآن عما لا يليق به من البيان وغير ذلك ، توفي سنة (٥٩٢هـ) بإشبيلية (بغية الوعاه : ٦١٣).

(٢) انظر في المسألة المذكورة : شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٨ / ٢ ، والارتشاف : ٣٢٨ / ٢ ، والمساعد : ٥٩٦ / ١ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٢٢٣٤ / ٥ .
(٣) البيت من بحر الطويل لامرئ القيس في ديوانه : ٣٢ (دار صادر) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣١٨ / ٢ ، وشرح المفصل : ٨٦ / ٢ ، والمغني : ١٩٣ / ١ ، وشرح شواهد المغني : ١٤١ ، والمساعد : ٥٩٧ / ١ ، والأشعراني : ١٦٧ / ٢ ، والجمع : ١٣٤ / ١ .
اللفظة : بدارة جلجل : اسم موضع فيه غدير ماء .

الشاهد قوله : (ولاسيما يوم) حيث روي برفع يوم وجره ونصبه وتوجيه كل في الشرح.

اسم لا العاملة عمل إن ، وما : زائدة ، وزيد : مخفوض بالإضافة وخبر لا محذوف لفهم المعنى ، والمعنى : لا مثل قيام زيد قيام لهم ، وإنما قدرنا الخبر نكرة لأنها لا تعمل في المعارف ، وأما الرفع فعلى إضمار هو وحذف هذا الضمير في مثل هذا الموضع قليل عند البصريين لما تقدم في باب الموصولات^(١).

واختلف في (ما) إذ ذاك فالمشهور أنها مخفوضة بالإضافة بمعنى ولا مثل الذي هو زيد وأطلقت (ما) على العاقل وذلك قليل نحو قولهم : دع ما زيد أي دع الذي هو زيد ويكون خبر لا محذوفاً كما كان حين كان زيد مخفوضاً.

وزعم الأخفش أن (ما) بمعنى الذي هو في موضع رفع وهو في موضع خبر سي كأنه قال : لا مثل الشخص الذي هو زيد ، وفيه أن خبر لا معرفة لأنه جعل ما الموصولة خبر لا وهي معرفة^(٢).

وزعم أبو علي في الهيئات^(٣) أنك إذا قلت : قام القوم لاسيما زيد أن (لا) ليست عاملة وأن (سي) منصوب على الحال ولم تتكرر (لا) وإن كان قياسها أن تتكرر وذلك كما تقول : جاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً وكأنه قال : قام القوم غير مماثلين زيداً في القيام^(٤).

(١) اشترط البصريون لحذف العائد المرفوع في غير أي طول الصلة فإن لم تطل الصلة وحذف العائد كان الحذف فيجاء : ينظر الكتاب : ١٠٧ / ٢ ، ١٠٨ ، وابن يعيش : ٣١ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، والتصريح : ١ / ١٤٤.

(٢) وهذا أيضاً رأي ابن مالك ينظر شرح التسهيل : ٣١٩ / ٢.

(٣) الهيئات نسبة إلى هيت بلد على الفرات أملى فيها أبو علي بعض المسائل.

(٤) ينظر شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢٢٣٧ / ٥ ، الممع : ٢٣٥ / ١ ، والأشموني : ٢ / ١٦٨ مع حاشية الصبان.

وَيَتَعَدُّ هَذَا الْقَوْلُ دُخُولَ الْوَائِ عَلَيْهَا فِي نَحْوِ : قَامَ الْقَوْمُ وَلَا سِيَّمَا زَيْدٌ إِذْ لَوْ
كَانَ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ لَمَا جَازَ دُخُولُ الْوَائِ عَلَى لَا كَمَا لَا يَجُوزُ : جَاءَ زَيْدٌ وَلَا
ضَاحِكًا وَلَا بَاكِيًا.

وَأَمَّا النَّصْبُ فِي النِّكَرَةِ فَعَلَى التَّمْيِيزِ ، وَفِي إِعْرَابِ (مَا) وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا :
أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ خَفِضَ بِالإِضَافَةِ نِكْرَةً تَامَةً كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَا مِثْلَ شَيْءٍ ثُمَّ مُيِّزٌ وَفُسِّرَ
بِالنِّكَرَةِ الْمَنْصُوبَةِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ (مَا) لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ وَتَكُونَ حَرْفًا
كَافًا لِسِي عَنْ الإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهَا ، فَأُشْبِهَتِ الإِضَافَةُ فِي قَوْلِهِمْ : عَلَى النَّمْرِ مِثْلُهَا
زَيْدًا مِنْ جِهَةِ مَنَعِهَا الإِضَافَةَ إِلَى مَا بَعْدَهَا . وَهَذَا تَوْجِيهُ الْفَارِسِيِّ^(١).
وَيَجُوزُ فِي بَاءِ (لَا سِيَّمَا) التَّخْفِيفُ قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

فِي بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيمَانِ لَا سِيَّمَا عَقْدَ وَفَاءٍ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ

وَقَالَ الْأَسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ : وَلَا يَجُوزُ تَخْفِيفُ الْبَاءِ مِنْ لَا سِيَّمَا لِأَنَّ
ذَلِكَ لَمْ يُخَفِّظْ مِنْ كَلَامٍ فَصِيحٍ وَلَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّ تَخْفِيفَهَا يُؤَدِّي إِلَى بَقَاءِ
الاسْمِ الْمَعْرَبِ عَلَى حَرْفَيْنِ وَثَانِيَهُمَا حَرْفٌ عِلَّةٌ وَذَلِكَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ وَلَا
فِي حَالِ إِضَافَةٍ إِلَّا مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِهِمْ : فُوكَ وَذُو مَالٍ وَهُمَا خَارِجَانِ عَنِ الْقِيَاسِ^(٣).
انتهى.

(١) انظر في شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٩ / ٢ ، وشرح التسهيل لناظر الحيش : ٢٢٣٨ / ٥ .

(٢) البيت من بحر البسيط لَمْ أَعثر على قائله وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٩ / ٢ ،

والجمع : ٢٣٥ / ١ ، والأشْمُونِي : ١٦٨ / ٢ ، والدرر : ١٩٩ / ١ ، وناظر الحيش : ٥ /

٢٢٤٠ ، وفه : أمر من وفي لحقت به هاء السكت .

الشاهد قوله : (لَا سِيَّمَا) حيث حذفت الواو من أولها وخففت بحذف باء منها .

(٣) انظر رأي ابن عصفور في الارتشاف : ٣٣٠ / ٢ .

وهذا الذي ذكره معارضُ للسمع الذي أوردناه.

وربما ولي لاسيما الطرفُ والجملةُ الفعليةُ وجملةُ الشرط قال^(١):

يَسْرُ الْكَرِيمَ الْحَمْدُ لَاسِيْمًا لَدَى شَهَادَةِ مَنْ فِي خَيْرِهِ يَتَقَلَّبُ

وقال^(٢):

فَقِيَ النَّاسَ فِي الْحَمْدِ لَاسِيْمًا يُنِيلُكَ مِنْ ذِي الْجَلَالِ الرُّضَا

هكذا ذَكَرَ بعضُ أصحابنا^(٣)، وهذان البيتان عندي متاوّلانَ عَلَى أَنْ يَكُونَ التقديرُ : لاسيما حمدُ لَدَى شهادةٍ مِنْ فِي خَيْرِهِ يَتَقَلَّبُ ، ولاسيما خَيْرُ يُنِيلُكَ مِنْ ذِي الجلالِ الرضا والمعنى ، عليه فيكونُ هذا مما حُذِفَ فِيهِ الموصوفُ وأقيمتُ صِفَتُهُ وَهِيَ ظَرَفٌ وجملةٌ فعليةٌ مَقَامُهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤) ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ أَي وَمِمَّا قَوْمٌ دُونَ ذَلِكَ وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

(١) البيت من بحر الطويل لَمْ أَعثرَ عَلَى قائله ويوجد فِي شرح التسهيل : ٣١٩ / ٢ ، المساعد : ٥٩٨ / ١ ، والجمع : ٢٣٤ / ١ ، والخزانة : ٤٤٧ / ٣ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٤٠ .

الشاهد قوله : (لاسيما لَدَى) حيث وَلَى (لاسيما) الطرف .

(٢) البيت من بحر المتقارب وَلَمْ أَعثرَ عَلَى قائله ويوجد فِي شرح التسهيل : ٣١٩ / ٢ ، والمساعد : ٥٩٨ / ١ ، والجمع : ٢٣٥ / ١ ، والخزانة : ٤٧٧ / ٣ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٤٠ .

الشاهد قوله : (لاسيما يُنِيلُكَ) حيث وَلَى (لاسيما) جملة فعلية فعلها مضارع .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣١٩ / ٢ ، والجمع : ٢٣٤ / ١ ، ٢٣٥ .

(٤) من الآية : ١١ من سورة الجن .

(٥) البيت من الرجز لحكيم بن معة ويوجد فِي الخصائص : ٣٧٠ / ٢ ، وابن يعيش : ٥٩ / ٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٣ / ٣ ، والتصريح : ١١٨ / ٢ ، والأشوني : ٧٠ / ٣ .

اللغة : تيشم أصلها تَأَمَّ حيث كسرت التاء عَلَى لغةٍ مِنْ يَكْسِرُ تاءَ تَفْعَلُ فانقلبت الهمزة ياء ، والميسم هو الجمال من الرسامة .

لو قلت ما في قومها لم يسم يفضّلها في حسب وميم

يريد : أخذ يفضّلها^(١) . / ١٧٩

ولا يجوز^(٢) حذف (لا) من لاسيما سواء أفرعنا على أنّها عاملة عمل إن أمّ ليست بعاملة ، لأنّ حذف الحرف خارج عن القياس ولا ينبغي أن يقال بشيء منه إلا حيث سمع ، ولم يسمع حذف (لا) من لاسيما في كلام من يحتج به وإنما سمع ذلك في أشعار المولدين نحو قول الخليل^(٣).

كل مشتاق إليه فمن السوء فذاه
سيما من خالت الأخ رأس من دون مناه^(٤)

وقد أورد كثير من المصنفين في العلوم بذلك وكذلك أيضاً لا يجوز أن تأتي بعدها الجملة المعطوفة نحو قول بعضهم : لاسيما والأمر كذلك ونحو هذا.

وأما (بله) فمذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز فيما بعدها إلا الحذف^(٥).

= والمعنى : لو قلت ما في قولها أحد يفضلها في حسب والجمال لم تأثم.

الشاهد فيه : قوله (ما في قومها) حيث حذف الموصوف والتقدير : لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم.

(١) ومثل أبو حيان الجملة الشرط الواقعة بعد لاسيما بيت فيه قبح فحذفناه كما فعل ناطر الجيش ٢٢٤٢/٥ والبيت المذكور في الارتشاف ٣٢٩/٢ ، والمجم : ١/ ٢٣٥ ومن الأمثلة في ذلك قولك : حافظ على الصديق لاسيما إن أخلص لك.

(٢) هنا نهاية السقط (صفحتان) من النسخة الأمريكية وقد أخذناه من النسخة المغربية.

(٣) يكنى أبا علي من كبار شعراء البصرة نادم الخلفاء وكان ملازماً لأبي نواس عرف بمحونه وغزله وحرياته ، توفي سنة ٨٦٤هـ وهو القائل في شعر : وإنما تكشف أحوال الرجال الدراهم (موسوعة شعراء العرب ص ٥٥٨ - درجي شامي)

(٤) البيتان من مجزوء الرمل للحسين بن الضحاك.

الشاهد قوله : (سيما) حيث حذف (لا) من (سيما) ولم يسمع هذا في الشعر القديم.

وأجاز الكوفيون والبغداديون فيه النصب على الاستثناء نحو : أكرمت العبيد
بَلَّةَ الأحرار وإنما جعلوها استثناء لأهم رأوا ما بعدها خارجاً عن ما قبلها في الوصف
مِنْ حَيْثُ كَانَ مَرْتَباً عَلَيْهِ ؛ لِأَن مَعْنَى أَكْرَمْتُ الْعَبِيدَ بَلَّةَ الْأَحْرَارِ أَنَّ إِكْرَامَكَ لِلْأَحْرَارِ
يَزِيدُ عَلَى إِكْرَامِكَ لِلْعَبِيدِ^(١) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَدْوَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِدَلِيلِ أَنَّ مَا
بَعْدَهَا لَا يَكُونُ مِنْ حَسْبِ مَا قَبْلَهَا ، وَمِنْ حَيْثُ دَخَلَ حَرْفُ الْعَطْفِ عَلَيْهَا وَلَمْ
يَتَقَدَّمْهَا اسْتِثْنَاءٌ^(٢).

واختلف الذين لَا يُجِيزُونَ فِيهَا إِلَّا الْخَفْضَ فَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ ،
وَمَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ أَنَّهَا مُصَدَّرٌ لَمْ يَنْطِقْ لَهُ بِفِعْلٍ وَهُوَ مُضَافٌ لِمَا بَعْدَهُ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى^(٣) ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾ وهي إضافة مَنْ نَصَبَ^(٤).

وزعم بعض الكوفيين أنها إذا انجرت ما بعدها كانت بِمَعْنَى غَيْرٍ ، فَمِنْ الْخَفْضِ
بِهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

تَذَرُ الْجَمَاحِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَّةَ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

(١) ينظر حروف المعاني للزجاجي : ١٠ ، الارتشاف : ٢ / ٣٣١ ، والجمع : ١ / ٢٣٥ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٣١ ، والجمع : ١ / ٢٣٥ .

(٣) وهو رأي البصريين وابن عصفور حيث أنكروا مجيء بلة للاستثناء ينظر شرح الجمل الكبير :
٢ / ٢٦٢ ، والجمع : ١ / ٢٣٥ ، قال ابن عصفور : وأما بلة فإدخالها في باب الاستثناء فاسد
لأنك إذا قلت قام القوم بلة زيداً فإنما معناه دع زيداً ولا يتعرض للإخبار عنه وليس المعنى إلا
زيداً.

(٤) من الآية : ٤ من سورة محمد.

(٥) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٣٢ ، والجمع : ١ / ٢٣٦ .

(٦) البيت من بحر الكامل لكعب بن مالك من قصيدة قالها يوم الخندق ويوجد في ديوانه
(ص ٢٤٥) بغداد . ويوجد في ابن يعيش : ٤ / ٤٧ ، ٤٨ ، وشرح الجمل : ٢ / ٢٦٢ ،
والارتشاف : ٢ / ٣٣١ ، والمفني : ١ / ١٥٧ ، والجمع : ١ / ٢٣٦ .
الشاهد قوله : (بلة الأكف) حيث جر ما بعد (بلة) بالإضافة لأنها بمعنى غير .

فإنه رُوِيَ بِخَفْضِ الْأَكْفِ ، وَمِنَ النَّصْبِ بِهَا قَوْلُ الْآخِرِ^(١) :

تَمْشِي الْقُطُوفُ إِذَا غَنَى الْخُدَّاءُ بِهَا مَشَى الْجَوَادِ قَبْلَهُ الْجِلَّةُ التَّجْبَا

وَأُنْشِدَ صَاحِبُ كِتَابِ شَجَرِ الدَّرِّ وَهُوَ أَبُو الطَّيِّبِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَلِيٍّ
الْلُغَوِيَّ^(٢) لِحَرِيرٍ فِي النَّصْبِ يَهْجُو الْفَرَزْدَقَ^(٣) :

وَهَلْ كُنْتُ يَابْنَ الْقَيْنِ فِي الدَّهْرِ مَالِكاً بَعِيرَ بَعِيرٍ بَلَهُ مَهْرِيَّةٌ نُجْبَا

بِمَعْنَى : دَغْ مَهْرِيَّةٌ وَكَيْفَ مَهْرِيَّةٌ ، وَالْبَعِيرُ مَا يَخْرُجُ مِنْ خَوَارِينِ الْإِبِلِ مِنَ
الْبَعْرِ ، وَالْخَوَارِينُ جَمْعُ خَوْرَانٍ وَهُوَ هَوَاءُ الدَّيْرِ .

وَمَنْ لَمْ يَخْغَلْهَا أَذَاةً اسْتِنَاءَ يُؤَوَّلُ النَّصْبُ بَعْدَهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ
مَصْدَرًا مَوْضوعًا مَوْضِعَ الْفِعْلِ كَمَا قُلْنَا عَنْ الْفَارَسِيِّ ، أَوْ يَخْغَلْهَا اسْمٌ فِعْلٍ
وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ نَحْوُ : صَهْ وَمَهْ ، فَإِذَا قِيلَ : قَامَ الْقَوْمُ بَلَهُ زَيْدًا فَمَعْنَاهُ
عِنْدَهُمْ : دَغْ زَيْدًا .

(١) البيت من بحر البسيط لابن هرمة ويوجد في اللسان (بله) ، وابن يعيش : ٤ / ٤٩ ، والخزانة
: ٦ / ٢١٤ ، والغريب والمعجب في معاني اللبيب : ٦٦ . (د/ عبد العزيز فاحر) .

اللغة : " القطوف " من الدواب التي تسمى السير وتبطى وقد يوصف بها الإنسان (المعجم
الوسيط : قطف) الخداة : جمع الخادي : وهو الذي يغني ويشدو للإبل ، الجنة : جمع حليل
مثل صبي وصبية وهو الكبير من الإبل ، النجبا : جمع نجيب والنجيب هو الفاضل على مثله
النفيس في نوعه والمقصود بالوصفين خيار الإبل .

الشاهد قوله : (قبله الجنة) حيث نصب ما بعد (بله) على أنها بمعنى (دع) .

(٢) هو عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي الحلبي أخذ عن أبي عمر الزاهد صنف مراتب
النحوين والإبدال وشجر الدر وغير ذلك توفي بعد سنة ٣٥٠ هـ . ينظر : البغية : ٢ / ١٢٠ .

(٣) البيت من بحر الطويل في ديوان جرير : (دار المعارف) ٢ / ١٠٢٢ وهو بيت مفرد ، ويوجد
في الجمع : ١ / ٢٣٦ ، والدرر : ١ / ٢٠٠ ، والخزانة : ٦ / ٢٣١ .

اللغة : القين : الخداد ، مهريّة : المهر أول ما ينتج من الخيل والحمر الأهلية وغيرها .

الشاهد قوله : (بله مهريّة) وهو كالبیت السابق .

وَعَدَّ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَاجِي فِي أَدَوَاتِ الاسْتِثْنَاءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ^(١) وَذَلِكَ اسْمٌ ، إِنَّمَا
الْأَدَاةُ إِلَّا خَاصَّةً ، فَلِذَا قُلْتُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ فَإِنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ
اسْمٍ مَنْصُوبٍ .

قال الأخفش : وذلك في لغة أهل الحجاز لأن الكون غيرُ الأحَدِ كَأَنَّكَ
قُلْتَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا كَوْنُ زَيْدٍ كَقَوْلِكَ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا حِمَاراً وهو في لغة
بَنِي تَمِيمٍ مَرْفُوعٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ أَحَدٍ وَهُوَ أَقْبَسُ فَجَعَلَهُ الْأَخْفَشُ كَمَا تَرَى اسْتِثْنَاءً
مُنْقَطِعاً ، وَجَعَلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا اسْتِثْنَاءً مُتَّصِلاً قَالَ : فَإِنْ قُلْتَ : لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى
اسْتِثْنَاءِ كَوْنِ زَيْدٍ وَإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى اسْتِثْنَاءِ زَيْدٍ ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ عَلَى أَنْ يَكُونَ
أَنْ وَصَلَتْهَا فِي مَوْضِعِ مَصْدَرٍ مَنْصُوبٍ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ ، وَتَكُونُ وَاقِعَةً مَوْضِعَ الْاسْمِ
كَأَنَّكَ قُلْتَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا الْكَائِنُ زَيْدًا وَالْكَائِنُ زَيْدًا هُوَ زَيْدٌ ، وَسَاغَ لِأَنْ وَصَلَتْهَا أَنْ
تَقَعَ مَوْضِعَ الْاسْمِ كَمَا يَسُوعُ ذَلِكَ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي هِيَ بِتَقْدِيرِهِ ، وَمِنْ وَضَعِ أَنْ
وَصَلَتْهَا مَوْضِعَ الْاسْمِ قَوْلُهُ^(٢) :

لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْتَبَ اللَّحَى وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فِتْيٍ نَسِي

فَأَوْفَعُ (أَنْ تَنْتَبَ اللَّحَى) مَوْضِعَ النَّابِئِ اللَّحَى ، وَيَجُوزُ فِي قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
زَيْدٌ رَفْعُ زَيْدٍ وَنَصْبُهُ فَمِنْ رَفْعٍ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ تَامَةً نَحْوُ : كَانَ الْأَمْرُ
وَالْآخَرُ : أَنْ تَكُونَ النَاقِصَةَ فَيَجْعَلُ الْخَيْرُ مَضْمَرًا فِي يَكُونَ كَأَنَّكَ قُلْتَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
زَيْدٌ قَالَه الْأَخْفَشُ فِي الْأَوْسَطِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلُفٍ إِضْمَارٍ ، وَمَنْ نَصَبَ فَعَلَى أَنْ
تَكُونَ نَاقِصَةً وَهُوَ خَيْرٌ لَهَا وَاسْمُهَا مَضْمَرٌ عَائِدٌ عَلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْكَلَامِ السَّابِقِ .

(١) قال في كتاب الجمل ما نصه : ٢٣٣ (توفيق الحمد) : وأما إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ
بِهَا كَقَوْلِكَ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَكْرٌ ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ
وَالرَّفْعَ أَحْمَدُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ (البقرة : ٢٨٢) قَرَأَ بِالرَّفْعِ
وَالنَّصْبِ .

(٢) البيت من بحر الطويل لَمْ أَعثرْ عَلَى قَائِلِهِ أَوْ مَرَاجِعِهِ .
الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : " أَنْ تَنْتَبَ " حَيْثُ أَوْفَعُ أَنْ وَالْمُضَارِعُ مَوْضِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ أَيْ النَّابِتِ .

﴿ بَابُ الْحَالِ ﴾^(١)

يقول ابن مالك : / ١٨٠

الْحَالُ وَصَفَ فَضْلَةً مُتَنَصِّبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَ فَرْدًا أَذْهَبُ

الحال يُذَكَّرُ وَتَوَثَّى يُقَالُ : نَحْنُ فِي حَالٍ حَسَنَةٍ وَفِي حَالٍ حَسَنِ .
 وَقَوْلُهُ : " وَصَفَ " جِنْسٌ يَشْمَلُ سَائِرَ الْأَوْصَافِ مِنَ الْحَالِ وَالتَّعْتِ وَغَيْرِهَا .
 وَقَوْلُهُ : " فَضْلَةً " يَخْرُجُ بِهِ الْوَصْفُ الَّذِي لَيْسَ بِفَضْلَةٍ نَحْوِ وَصْفِ الْمَرْفُوعِ
 نَحْوُ : قَامَ رَجُلٌ ضَاحِكٌ فَضَاحِكٌ وَصَفٌ وَلَيْسَ بِفَضْلَةٍ .
 وَقَوْلُهُ : " مُتَنَصِّبٌ " فَصْلٌ يَخْرُجُ بِهِ الْوَصْفُ الَّذِي هُوَ فَضْلَةٌ وَهُوَ وَصْفُ
 الْمَخْرُورِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ فَقَائِمٌ وَصَفٌ فَضْلَةٌ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُتَنَصِّبٍ .
 وَقَوْلُهُ : " مُفْهِمٌ فِي حَالٍ " فَصْلٌ ثَالِثٌ يَخْرُجُ بِهِ مَا كَانَ وَصْفًا فَضْلَةً مُتَنَصِّبًا
 لَكِنَّهُ لَا يُفْهِمُ مَعْنَى فِي حَالٍ وَهُوَ وَصْفُ الْفَضْلَةِ الْمُنْصُوبَةِ نَحْوُ : رَأَيْتُ رَجُلًا
 ضَاحِكًا .

وقوله : " كَفَرْدًا أَذْهَبُ " تَمَثِيلٌ ، وَاتِّصَابٌ فَرْدًا عَلَى الْحَالِ ، وَذُو الْحَالِ هُوَ
 الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِينُ فِي أَذْهَبُ وَتَقَدَّمَ الْحَالُ هُنَا عَلَى الْعَامِلِ لِأَنَّ أَذْهَبُ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ .

وَتَقَدَّمَ الْحَالُ وَذُو الْحَالِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ جَائِزٌ بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْكُوفِيِّينَ
 وَالْبَصْرِيِّينَ^(٢) ، هَذَا الْمَثَلُ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّاطِلُ فَلَوْ كَانَ مَكَانَ الضَّمِيرِ اسْمُ ظَاهِرٍ مَرْفُوعٍ
 فَنَمِي جَوَازٍ تَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْعَامِلِ خِلَافَ سَيَّاتِي ذِكْرُهُ نَحْوُ : فَرْدًا يَذْهَبُ زَيْدٌ .

(١) استغرق هذا الباب أربعين صفحة من النسخة الأمريكية بدأ بصفحة ١٨٠ وانتهى بصفحة ٢٢٠ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤٠ وشفاء العليل : ٢ / ٥٣٠ .

وبعني التَّائِبُ بِقَوْلِهِ : مُتَّصِبُ أَيِّ مُتَّصِبٍ لَفْظاً وَمَعْنَى أَوْ مُتَّصِبٌ مَعْنَى لَا لَفْظاً فَإِنَّهُ قَالَ ^(١) : وقد نُحِرُ يَعْنِي الْحَالُ بَيَاءٍ زَائِدَةٍ وَأُشْدَّ ^(٢) :

كَأَنَّ دُعِيْتُ إِلَى بَأْسَاءٍ ذَاهِمَةٍ فَمَا أَتَبَعْتُ بِمَزُودٍ وَلَا وَكَلٍ

يَعْنِي : فَمَا أَتَبَعْتُ مَزُوداً وَلَا وَكلاً فَدَخَلَتْ الْبَاءُ الزَّائِدَةُ عَلَى الْحَالِ وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي الْبَيْتِ لَا يَتَعَيَّنُ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تُكُونَ الْبَاءُ لِلْحَالِ لَا زَائِدَةً أَيْ فَمَا أَتَبَعْتُ مُلْتَبِساً بِمَزُودٍ ، وَيَعْنِي بِذَلِكَ نَفْسَهُ ، وَالتَّكَلُّمُ قَدْ يُسْنَدُ الْفِعْلُ لِاسْمٍ ظَاهِرٍ وَيَزِيدُ بِذَلِكَ نَفْسَهُ نَحْوُ قَوْلِهِ : لَقَدْ صَحَبَكُمْنِي رَجُلٌ صَالِحٌ ، وَلَوْ جِئْتُهُمْ يَمِي لَجِئْتُ بِفَارِسٍ بَطْلٍ أَيْ مُلْتَبِساً بِفَارِسٍ بَطْلٍ يَرِيدُ نَفْسَهُ.

(١) انظر شرح التسهيل : ٣٢٢ / ٢.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ لَمْ يَنْسَبْ إِلَى أَحَدٍ ، وَهُوَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : ٣٢٢ / ٢ ، وَتَعْلِيْقُ

الْفَرَائِدِ : ٢٧١ / ٣ ، وَالْجَنِيِّ الدَّانِي : ٥٥ ، وَالْمُسَاعَدِ : ٧ / ٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَعْنَى : ٣٣٩ ،

وَالْحُرُوفُ النُّحْوِيَّةُ الزَّائِدَةُ : ٣٨.

اللُّغَةُ : الْمَزُودُ : الْخَائِفُ الْمَذْعُورُ ، الْوَكَلُ : الْعَاجِزُ الْكَسْلَانُ.

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : " فَمَا أَتَبَعْتُ بِمَزُودٍ " حَيْثُ زِيدَتْ الْبَاءُ مَعَ الْحَالِ الْمُنْفِيِّ عَامِلِهَا وَجَاءَتْ الْحَالُ بِمَجْرُورَةٍ لَفْظاً لَكِنَّا مُنْصَوِّبَةٌ فِي الْمَعْنَى.

﴿ أوصاف الحال ﴾

قوله :

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

الانتقال في الحال كونها لا تكون صفة لازمة نحو : ضاحك ومُسرع ونحوهما.

والاشتقاق في الوصف كَوْنُهُ مَصُوعًا من الاسم دالًّا عَلَى معقولة الاسم وشيء آخر لأجله كَانَ الصَّوْعُ نَحْوُ : رَاكِب / ١٨١ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ذات متصفة بالركوب وإنما قلنا مَصُوعًا مِنَ الاسم ليشتمل مَا اشْتُقَّ مِنَ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : رَاكِبٌ وَمَضْرُوبٌ ، وَمَا اشْتُقَّ مِنَ الاسم غَيْرِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ قولهم : رَجُلٌ أَظْفَرُ أَي طَوِيلُ الظْفَرِ ، وَنَحْوُ قولك : طِينٌ مُسْتَحْجَرٌ وَبُعَاثٌ مُسْتَنْسَرٌ فإِذَا اشْتُقَّتَا مِنَ الْحَجَرِ وَالنَّسْرِ وَلَيْسَا مُشْتَقَّيْنِ مِنَ مَصْدَرٍ ، وَهَذَا الَّذِي قُلْنَاهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ^(١) وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمَصْدَرِ ^(٢).

وَقَوْلُ التَّائِيهِ (يغلب) أَي يَغْلِبُ كَوْنُ الْحَالِ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا وَيَدُلُّ أَنَّ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ مَعًا يَغْلِبَانِ فِي الْحَالِ وَأَنَّهُ تَوْجَدُ الْحَالُ عَارِيَةً عَنْهُمَا ^(٣) وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِيهِ إِهَامٌ وَنَحْنُ نَوْضِّحُ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ ، فَقُول :

الْحَالُ قِسْمَانِ : مُبَيَّنٌّ وَمُؤَكَّدَةٌ ، فَالْمُبَيَّنُّ : لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُنْتَقِلَةً أَوْ مُشَبَّهَةً بِالْمُنْتَقِلَةِ.

(١) ينظر الكتاب : ١ / ٣٧٠ ، والمجموع : ١ / ٢٣٨ ، والأشعريني : ٢ / ١٧٢ .

(٢) تقدم ذلك عند شرح قوله في باب المفعول المطلق :

بمثله أو فعل أو وصف نُصِبَ وكونه أصلاً لهذين انتخاب

(٣) مثال كون الحال لازمة غير منتقلة قوله : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ (النساء ٢٨) ، وقوله : ﴿ طَبِئْتُمْ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ (الزمر: ٧٣) ، ومثال كونه جامدة غير مشتقة قوله : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةً ﴾ (النساء ٧١) ، وقوله : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ (الأعراف ٧٣).

فالمنتقلة نحو : جاء زَيْدٌ ضاحِكًا أَلَّا تَرَى أَن مَجِيئَهُ كَانَ يُمكنُ أَنْ يَكُونَ
فِي حَالٍ ضِخِّهِ وَفِي حَالٍ غَيْرِهِ ، لِأَنَّ الضَّحِكَ لَيْسَتْ صِفَةً لَازِمَةً.

والشَّيْءُ بِالْمُنْتَقِلَةِ قَوْلُكَ : خُلِقَ زَيْدٌ أَشْهَلُ^(١) وَوُلِدَ قَصِيرًا فَالشَّهْوَلَةُ وَالْقَصَرُ
لَيْسَا مِنَ الْأَوْصَافِ الْمُنْتَقِلَةِ لَكِنَّهَا شَبِيهَةٌ هَا لِمَجِيئِهَا بَعْدَ خُلِقَ وَوُلِدَ لِأَنَّهُ كَانَ يُمكنُ أَنْ
يُخْلَقَ وَيُولَدَ غَيْرَ أَشْهَلٍ وَغَيْرَ قَصِيرٍ ، وَقَالَتِ الْعَرَبُ : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلُ مِنْ
رِجْلَيْهَا ، فَيَدِيهَا بَدَلٌ مِنَ الزَّرَافَةِ وَأَطْوَلُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ . وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٢) :

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَلَمَا عَمَامَتُهُ بَيْنَ الرُّجَالِ لِسَاءِ

فَسَبْطُ الْعِظَامِ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ وَلَيْسَتْ بِمُنْتَقِلَةٍ لَكِنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْمُنْتَقِلَةِ
لِمَجِيئِهَا بَعْدَ جَاءَ وَجَاءَ فِي الْبَيْتِ مَعْنَاهُ وَلَدَتْهُ سَبْطُ الْعِظَامِ.

وَالْمُؤَكَّدَةُ : يجوزُ أَنْ تُكُونَ غَيْرُ مُنْتَقِلَةٍ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَنْ هَذَا
صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾^(٣) ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٤) ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ حِجَابُ﴾^(٥) ﴿وَلَا
تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٦) ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾^(٧).

(١) فِي الصَّحَاحِ (شَهْلٌ) الشَّهْلَةُ فِي الْعَيْنِ : أَنْ يَشُوبَ سَوَادُهَا زُرْقَةٌ ، وَعَيْنٌ شَهْلَاءُ وَرَجُلٌ أَشْهَلُ
الْعَيْنِ.

(٢) الْبَيْتُ : مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ لِشَاعِرٍ يُدْعَى زَيْدُ بْنُ كَثُوفٍ الْعَنَبَرِيُّ وَهُوَ فِي شَرْحِ الْحَمَاسَةِ لِلْعَرُزُوقِيِّ :
٢٦٩ ، وَشَرْحِ الْجَمَلِ : ٣٣٧ / ١ ، وَالْخَزَانَةِ : ١٤٦ / ٤ ، وَالْأَشْمُونِيِّ : ١٧٠ / ٢ ، وَالْعَيْنِ
بِرَقْمٍ : ٥٢٨ ، وَنَظَرُ الْجَيْشِ : ٢٢٤٥ / ٥ ، وَالصَّحَاحُ (سَبْطٌ).

اللُّغَةُ : الضَّمِيرُ فِي جَاءَتْ يَرْجِعُ إِلَى أُمِّ جَنْدَحِ الْمَذْكُورَةِ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَفِي بِهِ : يَرْجِعُ إِلَى
جَنْدَحِ وَسَبْطُ الْعِظَامِ : حَسَنُ الْقَدِّ وَالِاسْتَوَاءِ.

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : "سَبْطُ الْعِظَامِ" حَيْثُ جَاءَتْ حَالًا غَيْرَ مُنْتَقِلَةٍ بِمَعْنَى أَمَّا وَصِفَ لَازِمٌ وَهَذَا قَلِيلٌ.

(٣) مِنَ الْآيَةِ : ١٥٣ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

(٤) مِنَ الْآيَةِ : ٩١ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٥) مِنَ الْآيَةِ : ٣٣ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ.

(٦) مِنَ الْآيَةِ : ٦٠ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٧) مِنَ الْآيَةِ : ١٩ مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ.

وقال الشاعر^(١):

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ شُهْلَةٍ عَيْنِهَا كَذَلِكَ عِنَاقُ الطَّيْرِ شُهْلًا عَيْنُهَا

وأمثال ذلك كثير . فمستقيماً ومصدقاً ومفسدين وحياً وضاحكاً وشهلاً
أحوال مؤكدة لا مبينة لأنه لم ينههم ما قبلها فتكون مبينة وإنما هي مؤكدة لما قبلها
ولا يجوز أن تكون الحال غير متقلة ولا شبيهة بالمتقلة إلا إذا كانت مؤكدة . فأما
قول امرئ القيس^(٢):

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوَّلِيْنِي تَمَائِلَتْ عَلَيَّ هَضِيمُ الْكَشْحِ رِيًّا الْمُخْلَخِلِ

فهضيم منصوب على المدح لا على الحال ، لأنه صفة لازمة وليست بمؤكدة
وكذلك قوله تعالى : **﴿قَاتِلْنَا بِالْقِسْطِ﴾** ، وأما قوله تعالى **﴿إِلَٰهَا وَاحِدًا﴾** . فبذل .

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول . وقد روى في شكلة وشهله .

اللغة : الشهلة في العين : أن يشوب سوادها زرقة . والشكلة : هيئة حمرة تكون في سواد العين .
الشاهد فيه : قوله : شهلاً عيونها حيث جاءت شهلاً حالاً مؤكدة وعيونها مرفوع به وما
قبله مبتدأ وخبر وانظر البيت في معاني القرآن للفراء : ٣٨٣ / ١ ، وهو في اللسان الصحاح (شهل).

(٢) البيت من بحر الطويل وهو في الغزل لامرئ القيس (ديوانه : ٤٢) وروايته في الديوان هكذا:

هَضِرْتُ بِفَوْذِي رَأْسَهَا فَتَمَائِلَتْ

والبيت في معجم شواهد النحو الشعرية : ١٤٥ ، وهو في شذور الذهب : ٢٢ .

اللغة : هضرت : جذبت ، الفودان : جانباً الرأس ، تمائلت أي مالت ، هضيم الكشح :
ضامر الكشح . منقطع الأضلاع ، ريا : تأنيث الريان ، المخلخل : موضع
الخلخال من الساق .

الشاهد قوله : (هضيم الكشح) حيث جاء منصوباً على المدح لا على الحال لأنه صفة لازمة .
(٣) من الآية : ١٨ من سورة آل عمران وأوله قوله : **﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ
وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ﴾** .

(٤) من الآية ١٣٣ من سورة البقرة وقبلها قوله : **﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ
وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾** .

وَزَعَمَ الْفَرَاءُ^(١) أَنَّ الْحَالَ لَا تُكُونُ إِلَّا مَبِيَّةً ، فَلَا تَكُونُ حَيْثُ يَدُلُّ مَا قَبْلَهَا
عَلَيْهَا بَلْ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ تَجَدُّدٍ فَائِدَةٍ نَحْوِ : عَبْدُ اللَّهِ فِي الدَّارِ قَائِمًا ، فَبِالدَّارِ إِنَّمَا يَدُلُّ
عَلَى كَوْنٍ مُطْلَقٍ ، وَقَائِمًا قَبْدَ ذَلِكَ الْكَوْنِ وَجَدَّدَ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ فِي الدَّارِ لِيَدُلَّ عَلَيْهِ ،
فَلَوْ قُلْتُ : عَبْدُ اللَّهِ عَلَى الْفَرَسِ رَاكِبًا وَزَيْدٌ فِي الْحَمَامِ عَرِيَانًا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حَالًا بَلْ
هَذَا عِنْدَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْقَطْعِ ، وَالْمَنْصُوبُ عَلَى الْقَطْعِ عِنْدَهُ هُوَ الَّذِي يَدُلُّ مَا قَبْلَهُ
عَلَيْهِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَرَسَ يَشْعُرُ بِالرُّكُوبِ وَفِي الْحَمَامِ يَشْعُرُ بِالْعُرَى ، وَزَعَمَ أَيْضًا أَنَّ
الْقَطْعَ يَكُونُ فِي نَحْوِ : قَامَ زَيْدٌ الظَّرِيفُ إِذَا كَانَ زَيْدٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالظَّرِيفِ فَيَحْزُرُ
أَنْ تَسْقُطَ مِنْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَيَنْتَصِبُ عَلَى الْقَطْعِ فَنَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ ظَرِيفًا ؛ لِأَنَّ زَيْدًا
يَدُلُّ عَلَيْهِ حَالُهُ نَصْبُهُ كَمَا يَدُلُّ حَالُهُ رَفْعُهُ لِكَوْنِهِ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ فَمَتَى ذَكَرْتَ الْأِسْمَ
الْعَلَمَ سَرَى الذَّهْنُ إِلَى الْوَصْفِ ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَنْصُوبَ عَلَى الْقَطْعِ لَا يَكُونُ إِلَّا
حَيْثُ يَرَادُ بِهِ التَّكْيِيدُ.

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ غَيْرَهُ النَّصْبَ عَلَى الْقَطْعِ حَيْثُ يَرَادُ / ١٨٢ بهِ التَّكْيِيدُ
كَمَا مَثَلٌ وَحَيْثُ لَا يَرَادُ بِهِ التَّكْيِيدُ ، وَأَجَازُوا أَنْ تَقُولَ : جَاءَ زَيْدٌ أَرْزَقَ عَلَى أَنْ لَا
يَكُونُ حَالًا بَلْ مَنْصُوبًا عَلَى الْقَطْعِ وَجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٢) :

وَعَالَيْنَ قَتَوَانَا مِنَ الْبُسْرِ أَحْمَرَا

(١) قال في الجمع : ١ / ١٤٥ : إثبات الحال المؤكدة مذهب الجمهور وذهب المسرد والفسراء
والسهيلي إلى إنكارها. وقالوا لا تكون الحال إلا مية.

(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل لامرئ القيس وصدره :

سوامق جَبَّارٍ أثبت فروعه

اللغة : سوامق : مرتفعات ، جبار : الذي فات الأيدي من التناول ، أثبت : كثير ملثف ،
القنوان : مفردة قنو وهو العذق وهو من النخل كالعنقود من العنب ، البسر : التمر
الشاهد : قوله : " أحمرأ " حيث استدل به الفراء على أنه منصوب على القطع وليس على
الحال.

فأصله عندهم : من البسر الأخمِر فحذف الألف واللام ونصب على القطع.

ولا يجوز البصريون شيئاً من هذا كله أغني النصب على القطع.

وهذا الذي ذهب إليه الفراء من إنكار الحال مؤكدة ذهب إليه السهيلي قال: الحال التي يسمونها مؤكدة للفعل وزعموا أن منها قوله تعالى: ^(١) «وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا» ^(٢) «وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا» إنما هو بظن منهم ولا وجود للحال مؤكدة في كلام فصيح لا تقول : ضربت زيداً مضروباً ولا تكلم عمرأ متكلماً ؛ لأن الفعل إنما يؤكد بفعل مثله أو بالمصدر الذي هو أصله وهو مضمر في لفظه ، وأما الحال فصفة للفاعل أو للمفعول فكيف يؤكد الفعل بما هو صفة لغيره ، وأيضاً فإن في الحال ضميراً فاعلاً فحكمه حكم جملة من فعل وفاعل والشيء الواحد لا يؤكد بجملة ولا بما فيه زيادة على معنى الفعل بل في الفعل زيادة على معنى المصدر وهو المضى والاستقبال. ^(٣) انتهى.

ثم أخذ في تأويل ما زعموا أنه حال مؤكدة ، ويدل على بطلان مذهبه ومذهب الفراء في أنه لا تكون الحال مؤكدة ، وتأويل الفراء أن ذلك منصوب على القطع قوله تعالى: ^(٤) «ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ» وقال عمرو ^(٥) بن مخلاة الحمار ^(٦):

(١) الآية : ٧٩ من سورة النساء.

(٢) من الآية : ٩١ من سورة البقرة.

(٣) ينظر نتائج الفكر للسهيلي : ٣٠٥ وهي في كتاب السهيلي نصوص بمعناها.

(٤) من الآية : ٨٣ من سورة البقرة.

(٥) شاعر إسلامي جزري كان مداحاً لبني مروان ويقال له عمرو بن المخلاة الكلبي (معجم الشعراء ص ٦٨)

(٦) البيت من بحر الطويل وقد نسبه الشارح ، وهو في معجم الشعراء ص ٦٨ وبعده بيت آخر وهو قوله :

فلن ينصب القيسي للناس راية من الدهر إلا وهو خزيان خاشع

اللغة : أسته : الإسته هو العجز ، أبادته : قضت عليه ، القواطع : يقال : سيف قاطع أي ماضٍ . =

طَعْنًا زِيَادًا فِي اسْتِهِ وَهُوَ مُذَبَّرٌ وَتَوَرًّا أَبَادَتُهُ السُّيُوفُ الْقَوَاطِعُ

فَقَوْلُهُ : (وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ) (وَهُوَ مُذَبَّرٌ) جَمَلَتَانِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ وَهُمَا مُؤَكَّدَانِ لِمَا قَبْلَهُمَا وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُمَا حَالٌ دُخُولُ الْوَائِ عَلَيْهِمَا.

وَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ : أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مَا أَجَازُوهُ مِنْ قَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا مُبْطِئًا وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عِنْدَهُمْ : جَاءَ زَيْدٌ الْمُسْرِعُ أَيْ الْمَعْرُوفُ بِالْإِسْرَاعِ أَوْ الْمَوْصُوفُ بِالْإِسْرَاعِ مُبْطِئًا فَتَكُونُ مُسْرِعًا مُنْصُوبًا عَلَى الْقَطْعِ وَمُبْطِئًا مُنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ وَالْمَنْصُوبُ عَلَى الْقَطْعِ عِنْدَهُمْ فَائِدَتُهُ فَائِدَةُ النَعْتِ وَلِذَلِكَ أَجَازَ هِشَامٌ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ وَزَيْدٌ جَالِسٌ ، وَقَالَ : وَزَيْدٌ مَعْظُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي قَائِمٍ ، وَجَالِسًا مُنْصُوبٌ عَلَى الْقَطْعِ ، لِأَنَّ زَيْدًا مَعْظُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ قَدْ دَخَلَ فِي الْقِيَامِ ، فَلَا يَكُونُ قَائِمًا جَالِسًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ^(١).

فَإِذَا كَانَ جَالِسًا مُنْصُوبًا عَلَى الْقَطْعِ أَفَادَ مَا أَفَادَ النَعْتُ وَتَقْدِيرُهُ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ وَزَيْدٌ الْجَالِسُ أَيْ الْمَعْرُوفُ بِالْجُلُوسِ أَوْ الْمَوْصُوفُ بِالْجُلُوسِ ، وَجَالِسٌ فِي بَابِ الْقَطْعِ هُنَا لَا يَتَنَبَّى عَلَى التَّصَرُّفِ وَلَا يَسْلُكُ بِهِ سَبِيلَ التَّنْقِيلِ بَلْ سَبِيلُهُ سَبِيلُ أَحْمَرٍ فِي : جَاءَ زَيْدٌ أَحْمَرٌ فَعَلَى الْحَالِ الْمَسْأَلَةُ خَطَأً : لِأَنَّ الْحُمْرَةَ لَا تَنْتَقِلُ كَمَا لَا يَنْتَقِلُ السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ فَهُوَ قَطْعٌ يَفِيدُ مَا يَفِيدُ النَّعْتُ.

قَوْلُهُ :

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِفْرِ وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ
كِبَقَّةٍ مَدًّا يَكْذًا يَدًّا يَبْذُ وَكَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدٍ

= الشاهد قوله : (وهو مذبر) حيث جاءت جملة حالية في عمل نصب وهي تأكيد لما قبلها.

(١) أشار ابن عصفور إلى هذا الرأي في شرح الجمل الكبير : ٤٥٥ / ١ في المطف بالرفع على

الجمود هنا ضد الاشتقاق ، وذكر أن ذلك يكثر في السعير ومثل ذلك في البيت الثاني بقوله : " بعثه مذبذباً بكذا " فمذبذب منصوب على الحال وليس بوصف ولا مشتق ، وقوله : " وفي مبدئى تناول " مثل ذلك بقوله : " يبدأ بيد " أي مناجزة ، وكذلك كرز زبذ أسداً أي كرز زبذ شجاعاً ، ومن ذلك / ١٨٣ قوله (١) : (وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً) فرجلاً منصوب على الحال وهو جامد.

ويكثر ورودها جامدة إذا وصفت قال تعالى (٢) ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ أو قدر قبلها مضاف نحو قول العرب (٣) : وَقَعَ الْمُصْطَرِّعَانِ عَذْلِي عَيْرٍ . يُرِيدُونَ مِثْلَ عَذْلِي عَيْرٍ أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي سَعِيرٍ نَحْوٍ : بَعَثَ الْبَرُّ قَفِيرًا بِدِرْهِمٍ وَالتَّوْبُ ذِرَاعًا بِدِرْهِمٍ وَبَعَثَ الشَّاءَ شَاةً بِدِرْهِمٍ ، أَوْ ذَلَّتْ عَلَى تَرْتِيبٍ نَحْوٍ : ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا : أَيْ مُرْتَبِينَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ، وَتَعَلَّمْتُ الْحِسَابَ بَابًا بَابًا : أَيْ مُفَصَّلًا أَوْ عَلَى تَأْصِلٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى (٤) ﴿لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ وَهَذَا خَاتَمَكَ حَدِيدًا أَوْ عَلَى تَفْرِيعٍ نَحْوٍ : هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا ، أَوْ عَلَى تَنْوِيعٍ نَحْوٍ : هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا ، أَوْ عَلَى تَطَوُّرٍ فِيهِ تَفْصِيلٌ : هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا ، أَوْ عَلَى مُفَاعَلَةٍ نَحْوٍ : بَعَثَ يَدًا بِيَدٍ أَيْ مُنَاجِزَةً وَكَلِمَتُهُ فَاهٌ إِلَى فِيٍّ أَيْ مَشَافَهًا فَفَاهٌ إِلَى فِيٍّ ، مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ أَيْ مُشَافَهًا هَذَا مَذْهَبُ سَبْيُوهِ (٥) ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(١) الحديث في صحيح البخاري : كتاب بدء الوحي : ج ٢ ص ٣ (دار الشعب) وهو في صحيح مسلم : ٤ / ١٨١٧ ، في كتاب الفضائل باب عرق النبي (ﷺ) في البر وحين يأتيه الوحي.

(٢) من الآية : ١٧ من سورة مريم.

(٣) المساعد لابن عقيل : ٢٠ / ٨ ، الجمع : ١ / ٢٣٧ ، الارتشاف : ٢ / ٣٣٤.

(٤) من الآية : ٦١ من سورة الإسراء.

(٥) قال سبويه : " هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به وذلك قوله : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يداً يد كأنه قال : =

وَيَحْجُوزُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمُثَلِّ غَيْرُ الْحَالِ فَيَحْجُوزُ فِي : مَرَرْتُ بَيْراً قَفِيزاً بِدِرْهِمِ
الرَّفْعِ فَتَقُولُ : قَفِيزٌ بِدِرْهِمٍ وَيَكُونُ مَرْفُوعاً عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالصِّفَةُ مَحْذُوفَةٌ أَيُّ قَفِيزٌ مِنْهُ
بِدِرْهِمٍ ، وَبِدِرْهِمٍ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَيَحْسُنُ خَالاً لَا تَعْتَأُ وَلِذَلِكَ جَازَ هَذَا مَالِكٌ بِدِرْهِمٍ
أَيُّ مَسْعُوراً ذِرَاعاً ، وَالْبَيْرُ قَفِيزَيْنِ بِدِرْهِمٍ وَقَامَرْتُ فَلَاناً دِرْهَمًا فِي دِرْهِمٍ أَيُّ بِأَذَلٍّ ،
وَأَخَذْتُ مِنْهُ الرِّكَاءَةَ دِرْهَمًا لِكُلِّ أَرْبَعِينَ أَيُّ فَارِضاً وَبَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بِأَبَا بَاباً أَيُّ مَصْنُفاً
وَتَصَدَّقْتُ بِمَالِي دِرْهَمًا دِرْهَمًا أَيُّ مَفْرَقًا لَهُ .

وَلَا يَفْرُدُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ كَمَا لَا يَفْرُدُ (فَاه) مِنْ قَوْلِهِمْ : إِلَى
فِي وَلَا عَوْدُهُ مِنْ بَدْنِهِ .

وَتَقُولُ : لَكَ الشَّاءُ شَاءَ بِدِرْهِمٍ وَإِنْ أَلْغَيْتَ لَكَ فَلَمْ تَجْعَلْهُ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ رَفَعْتَ
فَقُلْتَ : شَاءَ بِدِرْهِمٍ ، وَإِذَا قُلْتَ : الشَّاءُ لَكَ فَيَحْجُوزُ الرُّفْعُ وَالنَّصْبُ وَمِثْلُ : بَايَعْتُهُ يَدًا
بِيَدٍ قَوْلُكَ : بَعَثَهُ رَأْسًا بِرَأْسٍ وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى (رَأْسًا) وَلَا عَلَى (يَدًا) بَلْ يَلْزِمُ الْجَارُ فِيهِ
لِزُومُهُ فِي مِثْلِ : سَادُوكَ كَأَبْرَأَ عَنْ كَأَبْرٍ وَأَبِيعُكَ هَذَا نَاجِرًا بِنَاجِرٍ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : بَعَثَهُ رِنِحَ الدِّرْهِمِ دِرْهَمٌ فَلَا يَحْجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرُّفْعُ وَأَجَازَ بَعْضُ
الْكُوفِيِّينَ نَصْبَ الرِنِحِ وَالدِّرْهِمِ ، وَنَصْبَ الرِنِحِ وَرَفَعَ الدِّرْهِمِ وَذَلِكَ عَلَى إِسْقَاطِ الْبَاءِ
أَيُّ بَعَثَ الْمَتَاعَ بِرِنِحِ الدِّرْهِمِ دِرْهَمًا أَيُّ بِأَنَّ رِنِحَ الدِّرْهِمِ دِرْهَمًا إِنْ جَعَلْتَ الْمَصْدَرَ
مُضَافًا لِلْفَاعِلِ أَوْ بِأَنَّ رِنِحَ الدِّرْهِمِ دِرْهَمٌ إِذَا كَانَ مُضَافًا لِلْمَفْعُولِ^(١) .

وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمُتَكَرِّرَةُ فِي نَحْوِ : عَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ بِأَبَا بَاباً وَادْخُلُوا أَوَّلَ أَوَّلٍ
فِي نَصْبِ الثَّانِي مِنْهُمَا خِلَافًا .

= كَلِمَتُهُ مُشَافِهَةٌ وَبَايَعْتُهُ نَقْدًا أَيُّ كَلِمَتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ.. " . الْكِتَابُ : ١ / ٣٩١ ، وَشَرَحَ

التَّسْهِيلُ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢ / ٣٢٤ ، وَالْمَعْمُورُ : ١ / ٢٣٧ .

(١) يَنْظُرُ الْإِسْتِشْفَاءُ : ٢ / ٢٣٤ ، وَالْمَعْمُورُ : ١ / ٢٣٧ .

ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ إِلَى أَنْ تَابَا الْأَوَّلُ لَمَا وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ جَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِي الثَّانِي ، وَذَهَبَ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ حَنِيٍّ إِلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِلأَوَّلِ تَقْدِيرُهُ : بَابًا ذَا بَابٍ ثُمَّ حَذَفَتْ (ذَا) وَأَقَمْتُ الثَّانِي مَقَامَهُ فَجَرَى عَلَيْهِ جَرَيَانُ الْأَوَّلِ كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ عَمَرُوهُ أَيْ مِثْلَ عَمَرُوهُ ^(١).

والذي اختاره غَيْرَ مَا قَالَاهُ بَلْ كِلَاهُمَا مَنصُوبٌ بِالْعَامِلِ قَبْلَهُمَا ؛ لِأَنِّ بِمَجْمُوعِهِمَا هُوَ الْحَالُ لَا أَحَدُهُمَا ، وَمَتَى تَخَيَّلْتَ فِيهِ الْوَصْفِيَّةَ أَوْ أَنَّهُ مَعْمُولٌ لِلأَوَّلِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الْحَالِيَةِ وَالْحَالِيَةِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْهُمَا لَا مِنْ أَحَدِهِمَا فَصَارَا يُعْطِيَانِ مَعْنَى الْمَفْرَدِ فَأَعْطِيَا إِعْرَابَهُ وَهُوَ النِّصْبُ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : هَذَا خُلُوٌ خَامِضٌ فَكِلَاهُمَا مَرْفُوعٌ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ وَالْخَبَرُ إِنَّمَا حَصَلَ بِمَجْمُوعِهِمَا فَلَمَّا تَابَا مَتَابَ الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ مَزُورٌ أُعْرِبَا إِعْرَابَهُ وَهُوَ الرَّفْعُ ، كَذَلِكَ هَذَا ، وَلَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ النِّصْبَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى تَقْدِيرِ الْفَاءِ / ١٨٤ وَأَنَّ الْمَعْنَى : بَيَّنْتُ لَهُ الْحِسَابَ بَابًا فَبَابًا وَادْخُلُوا أَوَّلَ فَأَوَّلَ لَكَانَ وَجْهًا حَسَنًا غَارِيًّا عَنِ التَّكْلِيفِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى بَيَّنْتُ لَهُ الْحِسَابَ بَابًا بَعْدَ بَابٍ وَادْخُلُوا أَوَّلَ بَعْدَ أَوَّلٍ وَعَلَى هَذَا أَحْسَنُ مَا خَرَجَ قَوْلُ بَعْضِ الْمَوْلَدِينَ ^(٢):

كُرَّةٌ وَضِيعَتٌ لِصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

(١) ينظر الارتشاف : ٢ / ٢٣٤ ، والجمع : ١ / ٢٣٧ ، انظر رأي أبي علي في الحلييات : ٢ /

١٩٠ ، وأما رأي ابن حني فليس في الخصائص ولا اللامع.

(٢) البيت من بحر المتدارك وهو مجهول.

اللغة : الصوالجة : جمع صولجان بفتح اللام وهو المحجن فارسي معرب والماء للمحمة. فتلقفها : تناولها.

الشاهد قوله : " فتلقفها رجل رجل " حيث رفع الاسم الثاني بتقدير حرف العطف والأول مرفوع على الفاعلية.

أَيِّ فِتْلَقَفَهَا رَجُلٌ فَرَجُلٌ وَهَذَا التَّكَرُّارُ فِي نَحْوِ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ شَفَعُ الْوَاحِدِ بَلِ الْمَرَادُ الْاسْتِغْرَاقُ بِجَمِيعِ الْأَبْوَابِ وَالرَّجَالِ .

قوله :

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ

يَقُولُ : مَتَى وَجَدْتَ الْحَالَ مَعْرُوفَةً فِي اللَّفْظِ فَإِنَّهُ تَنْكِيرٌ ، وَالْمَوْجُودُ الْمَسْمُوعُ مِنْ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ عِنْدَنَا قَوْلُهُمْ : مَرَرْتُ بِهَمِّ الْجَمَاءِ الْفَقِيرِ ، وَطَلَبْتُ جَهْدِي وَطَاقَتِي ، وَكَلِمَتُهُ فَأَهْ إِلَى فِيٍّ ، وَأَوْرَدَهَا الْعِرَاقَ ، وَرَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَذْنِهِ ، وَادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَحَدَهُ ، وَمَرَرْتُ بِهَمِّ ثَلَاثَتِهِمْ إِلَى الْعَشْرِ وَقَضَيْتُهُمْ بِقَضِيضِهِمْ ، وَبَدَادَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ شَائِعًا .

فَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ أَنَّ هَذِهِ إِنْ كَانَتْ صُورَتُهَا صُورَةَ الْمَعَارِفِ إِمَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَإِمَّا بِالْإِضَافَةِ نَكَرَاتٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى^(١) وَاسْتَكْلَمَ عَلَيْهَا كَلِمَةً كَلِمَةً :

وَزَعَمَ يُونُسُ وَالبَغْدَادِيُّونَ أَنَّ الْحَالَ يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ مَعْرُوفَةً نَحْوُ : جَاءَ زَيْدُ الرَّكَّابِ قِيَاسًا عَلَى الْخَبَرِ وَاسْتَدْلًا بِالْمَثَلِ السَّابِقَةِ^(٢) .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْحَالَ إِنْ كَانَ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ جَازَ أَنْ تَأْتِيَ عَلَى صُورَةِ الْمَعْرِفَةِ وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ تَنْكِيرٌ فَأَجَازُوا أَنْ تَقُولَ : عَبْدُ اللَّهِ الْمُحْسِنُ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمَسِيءُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ عِنْدَنَا الْغَنِيُّ فَأَمَّا الْفَقِيرُ فَلَا ، وَأَنْتَ زَيْدُ أَشْهَرُ مِنْكَ عَمْرًا وَأَجَازُوا

(١) قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يضاف " . الكتاب : ١ / ٣٧٧ ، وذكر أن الحال إذا جاءت معرفة أولت بنكرة . ينظر الكتاب : ١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، والمقتضب : ٣ / ٢٧٧ - ٢٤٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٢) قال سيبويه : " وزعم يونس أن وحده بمحذلة عنده ، وأن حمستهم والجماء الففيم وقضهم كقولك : جميعاً وعامة ... " . الكتاب : ١ / ٣٧٧ ، والمقتضب : ٣ / ٢٧٢ (عضيمة) ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٦٥ ، والأشوي : ١٧ / ٢ .

ذلك أيضاً في ضمير الغائب لا ضمير المخاطب والتكلم فتقول : عبدُ الله إياه أشهرُ منه إياها التقدير : عبدُ الله إذا أحسنَ أفضلَ منه إذا أساءَ ، وعبدُ الله عندنا إذا استغنى فأما الفقير إذا افتقر فلا ، وأنت إذا سُميتَ زيداً أشهرُ منك إذا سُميتَ عمراً ، فإن لم يكن في الحال معنى الشرط لم يحز أن تأتي معرفة في اللفظ لا يقال : جاء زيدُ الراكبَ لأنه لا يتقدرُ عنهم بالشرط إذ ليس المعنى : جاء زيدٌ إن ركب^(١).

ولنرجع إلى الكلام على ما جاء من ذلك معرفة في اللفظ :

أما قولهم : مررتُ بهم الجماء الغفير : فالألف واللام زائدتان فيهما التقدير : حماء غفيراً وقد قالت العرب : جاءوا جماءً غفيراً وجمّاً غفيراً والمعنى واحدٌ ، وهو عند سيويه اسمٌ موضوعٌ موضع المصنوع أي مررتُ بهم جموعاً غفيراً^(٢).

وقد اختلفوا في هذه الأسماء المعارف لفظاً المنتصبة على الحال . فذهب الأخفش والمبرد إلى أنها ليست بأحوال في الحقيقة وإنما الأحوال هي العوامل المضمرّة النَّاصِبَةُ لها^(٣).

(١) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٣٧ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٦٦ ، والهمع : ٢ / ٢٣٩ ، والأشعوني

: ١٧٢ / ٢ ، والتصريح : ١ / ٣٧٤ .

(٢) ينظر الكتاب : ١ / ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٣) قال المبرد : " واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ولكن دل على موضعه وصلاح للموافقة فنصب لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصباً وذلك قولك : أرسلها العراك وفعل ذلك جهده وطاقته لأنه في موضع فعله مجتهداً وأرسلها معتركة لأن المعنى أرسلها وهي تعترك وليس المعنى أرسلها لتعترك ... واعلم أن هذه المنتصابات عن المصادر في موضع الأحوال وليست بأحوال ولكنها موافقة وموضوعة في مواضع غيرها لوقوعه معه في المعنى " . المقتضب : ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ تحقيق / حسن الحمد وإميل يعقوب . وينظر الارتشاف : ٢ / ٣٣٨ .

وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءَ فَبَعْضُهُمْ قَدَّرَ تِلْكَ الْعَوَامِلَ أفعالاً والأفعالُ تَكَرَّراتٌ^(١)،
وبَعْضُهُمْ قَدَّرَهَا أسماءَ مُشْتَقَّاتٍ مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ^(٢).

وَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَاهِرٍ الْحَذَبِ^(٣) وَتَلْمِيزُهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ خُرُوفٍ فِي
جَمَاعَةٍ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَتْ مَعْمُولَةٌ لِعَوَامِلٍ مُضْمَرَةٍ بَلْ واقعةٌ مَوْقِعَ أسماءِ فاعِلِينَ مُتَنَصِّبَةً عَلَى
الْحَالِ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ مِنْ مَعَانِيهَا^(٤)، وَزَعَمَ ابْنُ خُرُوفٍ أَنَّهُ مَذْهَبُ سَبِيوِيهِ^(٥)
فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي نَحْوِ : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ إِمَّا تَعْتَرِكُ الْعِرَاكُ أَوْ مَعْتَرِكَةُ الْعِرَاكِ أَوْ مَعْتَرِكَةٌ
عَلَى حَسَبِ الْمَذَاهِبِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا . وَالْجَمَاءُ الْغَفِيرُ هِيَ الْبَيْضَةُ الَّتِي تَجْمَعُ الرَّأْسَ وَتَضُمُّهُ
قَالَ الْكِسَائِيُّ وَابْنُ ١٨٥ الْأَعْرَابِيِّ^(٦).

وَزَعَمَ ثَعْلَبُ أَنَّ انْتِصَابَ الْجَمَاءِ الْغَفِيرِ لَيْسَ عَلَى الْحَالِ بَلْ يَنْتَصِبُ عَلَى
الْمَذْحِ ، وَأَحْزَارُ الْحَرَمِيِّ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِإِخْوَتِكَ الْجَمَاءِ الْغَفِيرِ ، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ :
وَيَجُوزُ وَجْهٌ ثَالِثٌ وَهُوَ مَرَرْتُ بِإِخْوَتِكَ الْجَمَاءِ الْغَفِيرِ ، يَقَالُ فِي الشَّيْءِ : مَرَرْتُ
بِإِخْوَتِكَ الْعُقَلَاءِ الْفَاضِلُونَ أَيُّ هُمْ الْعُقَلَاءُ الْفَاضِلُونَ ، وَإِذَا جَازَتْ هَذِهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ

(١) هذا رأي المبرد والفارسي . ينظر : الارتشاف : ٣٣٨ / ٢ ، والمقتضب : ١٩٥ / ٢ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٣٣٨ / ٢ ، والجمع : ٢٤٠ / ١ .

(٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالحذب الأنصاري الإشبيلي كان مواظباً على
إقراء الكتاب والإيضاح ومعاني الفراء ، له تعليق على سبويه سماه الطرر وعليه اعتمد تلميذه
ابن خروف ، رحل إليه الناس وأخذوا عنه (الكتاب وأقام بمصر أياماً وأقسم أنه لا يبدل لأن
يقرئ كتاب سبويه حيث وضعه سبويه فرحل إلى البصرة توفي ببخارى سنة (٥٨٠ هـ) —
ترجمته في اللغة : ٢٥٣ ، والبيغة : ٢٨ / ١ .

(٤) الارتشاف : ٢٣٨ / ٢ .

(٥) ينظر الكتاب : ٣٧٦ / ١ .

(٦) ينظر اللسان (صمم) .

وَلَيْسَ فِيهَا مُسْتَضْعَفٌ كَانَ نَصَبُ الْجَمَاءِ الْغَفِيرِ عَلَى الْحَالِ غَيْرَ مُحْتَارٍ وَلَا مُؤْتَرٍ إِذْ لَمْ
نُدْعُ إِلَيْهِ اضْطِرَارًا. ^(١) انتهى.

وقال الكسائي: العربُ تنصبُ الجماءَ الغفيرَ في التَّمامِ وترفعُهُ في التَّقْصَانِ
قال الشاعر: ^(٢)

كَهُولُهُمْ وَطِفْلُهُمْ سَوَاءٌ هُمُ الْجَمَاءُ فِي الْقَوْمِ الْغَفِيرِ

وأما طلبته جهدي فتقدّره طلبته أجتهدُ جهدي أو مجتهداً جهدي أو مجتهداً
على اختلافِ المذاهبِ السابقة وكذلك التقديرُ في: طلبته طاقتي.

وزعم الكوفيون أن جهدي وطاقتي من قبيلِ المصَادِرِ المعنويّةِ التقديرُ :
اجتهدتُ جهدي وأطقتُ طاقتي. ^(٣)

وأما كلمته فاه إلى في: ففي نصب (فاه) ثلاثة مذاهب :

أحدها : مذهبُ سيويه أنه منصوبٌ على الحالِ أي مُشَافِهاً ، وإلى في
ليستُ مبنيةً على (فاه) إنما جاءتُ للتبيينِ كـ (لك) بعد سُقيا في سُقيا لك. ^(٤)

والثاني : مذهبُ الأخفشِ أنه منصوبٌ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ أي مِنْ فِيهِ إِلَى
فِي نحو قوله تعالى: ^(٥) ﴿وَلَا تَعْرِضُوا عَقَدَةَ النِّكَاحِ﴾ أي على عقدة النكاح. ^(٦)

(١) تنظر هذه الآراء في الارتشاف : ٣٣٨ / ٢.

(٢) البيت من بحر الوافر ولم أعثر على قائل البيت ، ويوجد في الارتشاف : ٣٣٨ / ٢.

الشاهد قوله : (هم الجماء .. الغفير) حيث رفع الجماء الغفير على الخبر ولم ينصبه على الحال
لأن قبله مبتدأ.

(٣) ينظر الارتشاف : ٣٣٩ / ٢ ، والمجمع : ٢٣٩ / ١.

(٤) ينظر الكتاب : ٣٩١ ، ٣٩٢ ، وابن يعيش : ٦١ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٠٣ / ١.

(٥) سورة البقرة : ٢٣٥.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٤ / ٢ ، وشفاء العليل : ٥٢٣ / ٢ ، وتعليق الفرائد : ٦ / ١.

والثالث : مذهب الكوفيّين - الكسائيّ والفراء وهشام : أنّه منصوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه الظاهرُ تقديرُهُ جاعلاً فاهَ إلى فيّ فذلَّ كلمته وكلمني على جاعلٍ وأجاز الكوفيّون كلهم : كلمني عبدُ الله فوه إلى فيّ ، وقالوا : إلى فيّ خبرُ فوه وعلّة رفعه أنّ معه واواً مضمرةً أي وهذه حالتنا فلو أدخلت الواو لم يحزِ النصب^(١).

وقال الفراء : أكثرُ كلامِ العربِ فاهَ إلى فيّ بالنصبِ والرفعِ مقولٌ صحيحٌ وفيما أشبه هذا من قولهم : حاذيته ركبته إلى ركبتي ، وجاورته منزله إلى منزلي وناضلته قوسه عن قوسي والأكثرُ فيه ركبته ومنزله وقوسه بالرفعِ وإذا كان نكرةً فالنصبُ المؤنّرُ المختارُ نحو : كلمته فما لقم وحاذيته ركةً عن ركة وناضلته قوساً عن قوس ، ورفعه وهو نكرة جائرٌ على ضعفٍ إذا جعلت اللامَ خبراً لقم وكذلك غيرها من الصفات.

وإن وضعت الواو موضعَ الصفةِ فقبل : كلمته فوه وفيّ وحاذيته ركبته ورُكبتني ، فالواو تعملُ ما تعملُ إلى والنصبُ معها سائغٌ على إعمال المضمَر^(٢). انتهى ملخصاً.

فلو قدمت حرف الجرّ فقلت : كلمني عبدُ الله إلى فيّ فوه لم يحزِ النصبُ بإجماعِ من الكوفيّين ، فلو قلت : فاهَ إلى فيّ كلمتُ عبدَ الله لم يحزِ باتفاقٍ من الكوفيّين وتابعهم بعضُ متأخري البصريّين . وأجازه جماعةٌ من البصريّين ، فلو قلت : فوه إلى فيّ كلمني عبدُ الله لم يحزِ ذلكَ عندَ أحدٍ من الكوفيّين^(٣) ، ولا نصراً عن البصريّين أحفظُهُ في ذلكَ ، والقياسُ الجواز^(٤) ، ويقتصرُ في نحو : كلمته فاهَ إلى فيّ

(١) ينظر ابن يعيش : ٦١ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٠٣ / ١ ، وتعليق الفراء ١٦٧ / ٦ .

(٢) راجع هذا الرأي في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٥ / ٢ ، والارتشاف : ٣٣٦ / ٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٥ / ٢ .

(٤) ينظر الارتشاف : ٣٣٦ / ٢ .

عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ ، وَالْمَسْمُوعُ هَذَا وَمَا حَكَاهُ الْفَرَاءُ قَبْلُ ، وَحَكَى ابْنُ خَرُوفٍ عَنْهُ أَنَّهُ
حَكَى صَارِعَتُهُ جِهَتَهُ عَلَى جِهَتَيْ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ.^(١)

وَأَجَازَ هِشَامُ الْقِيَّاسَ عَلَى ذَلِكَ فَتَقُولُ : مَا شِئْتُهُ قَدَمِي إِلَى قَدَمِهِ وَكَافَحْتُهُ
وَجَهْتُهُ إِلَى وَجْهِهِ وَنَحَرَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا أَوْرَدَهَا الْعِرَاكُ : فَتَقَدَّمَ كَيْفَ تَقَدَّرُ الْحَالُ فِيهِ وَقَالَ لِبَيْدٍ^(٢):

فَأَوْرَدَهَا الْعِرَاكُ وَلَمْ يَسْذُذْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدَّخَانِ

وَزَعَمَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى أَنَّ (الْعِرَاكُ) لَيْسَ مَنْصُوباً عَلَى الْحَالِ وَإِنَّمَا انْتَصَبَ
عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ / ١٨٦ لَأَوْرَدَ كَمَا يُقَالُ : أَوْرَدْتُكَ الْحَرْبَ وَأَوْرَدْتُكَ الْأَمْرَ
الْعَظِيمَ وَقَالَ تَعَالَى:^(٣) ﴿ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ وقوله: أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ مُضْمَنٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ
مَعْنَى أَوْرَدَهَا.^(٤)

وَأَمَّا رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ : فَعَوْدُهُ مَنْصُوباً عَلَى الْحَالِ تَقْدِيرُهُ : رَجَعَ يَعُودُ
عَوْدَهُ أَوْ عَائِداً عَوْدَهُ أَوْ عَائِداً عَلَى اخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ عَوْدَهُ
مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ ، الْمَعْنَى : عَادَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ ، وَأَجَازَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ نَصْبَهُ

(١) انظر نضه في الارتشاف : ٣٣٦ / ٢.

(٢) البيت من بحر الوافر للبيد في ديوانه ص ٨٦ ، والكتاب : ٣٧٢ / ١ ، وابن يعيش : ٦٢ / ٢
واللسان (نقص، وعرك) و(دخسل) ، والتصريح : ٣٧٣ / ١ ، والمقتضب : ٢٣٧ / ٣ ،
والإنصاف : ٨٢٢ / ٢ ، والمقاصد الشافية : ٤٣٥ / ٣ . بقول : أورد العير الماء مزدحمة ولم
يحسبها عنه ولم يبال أن ينقص عليها الشرب بدخولها.

الشاهد قوله : " فأوردها العراك " حيث نصب العراك على الحال وهو معرفة لأنه مصدر.

وقد أول : أرسلها تعترك العراك أو معتركة العراك أو معتركة كما في الشرح قبل.

(٣) من الآية : ٩٨ من سورة هود.

(٤) ينظر الارتشاف : ٣٣٨ / ٢.

عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ أَيْ رَدَّ عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ وَيَحْزُرُ فِيهِ الرُّفْعُ فَتَقُولُ : رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ ، وَفِي رَفْعِهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ فاعِلٌ بِرَجَعَ . وَالثَّانِي : أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَعَلَى بَدَنِهِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. ^(١)

وَأَمَّا ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلُ : فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ زَائِدَتَانِ وَالْمَعْنَى ادْخُلُوا مُرْتَبِينَ وَهَذَا وَتَحْوُهُ مِمَّا لَا يَنْقَاسُ عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَنْبَغِي عَلَى مَذْهَبِهِمْ أَنْ يَكُونَ مِنْ قِبَلِ مَا يَنْقَاسُ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ عِنْدَهُمْ إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ يَحْزُرُ أَنْ تَأْتِيَ عَلَى لَفْظِ الْمَعَارِفِ. ^(٢)

وَأَمَّا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَخَذَهُ : فَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي (وَخَذَهُ) فَذَهَبَ سِيبَوِيهِ وَالْخَلِيلُ إِلَى أَنَّهُ اسْمُ مَوْضُوعٍ مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعِ الْحَالِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : اتَّحَادًا ، وَاتِّحَادًا وَضِعَ مَوْضِعَ مَوْجِدٍ ، وَمَعْنَاهُ مَوْجِدًا لَهُ بِمَرُورِي أَيِ مَرَرْتُ بِهِ فَقَطْ وَلَمْ أَجَاوِزَهُ ^(٣) وَكَذَلِكَ فِي : ضَرَبْتُ زَيْدًا وَخَذَهُ أَيِ مُفْرِدًا لَهُ الضَّرْبُ فَهُوَ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ ، وَأَجَازَ الْمِرْدُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ أَيِ ضَرَبْتُ زَيْدًا فِي حَالٍ أَنَّهُ مُفْرَدٌ بِالضَّرْبِ. ^(٤)

وَمَذْهَبُ سِيبَوِيهِ فِي هَذَا أَحْسَنُ مِنْ مَذْهَبِ الْمِرْدِ ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَنُوبُ عَنْهَا الْأَسْمَاءُ مَوْضِعِ اسْمِ الْفَاعِلِ أَكْثَرُ مِنْ وَضْعِهَا مَوْضِعَ الْمَفْعُولِ.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٢٦ ، والارتشاف : ٢ / ٣٣٩ .

(٢) ينظر الكتاب : ١ / ٣٩٨ ، والجمع : ١ / ٢٣٩ .

(٣) ينظر الكتاب : ١ / ٣٧٣ ، والجمع : ١ / ٢٣٩ .

(٤) المفتضب : ٣ / ٢٣٩ ، والارتشاف : ٢ / ٣٣٩ .

وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعُ الْحَالِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ :
 أَنَّهُ مَصْدَرٌ عَلَى حَذْفِ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ أَيْ إِيجَادِهِ كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَنْتُمْ
 مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ عَلَى أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ أَيْ إِنْبَاتًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ مَصْدَرٌ لَمْ يَلْفِظْ
 لَهُ بِالْفِعْلِ فَيَكُونُ كَالْأَبْوَةِ وَالْأُخُوَّةِ .^(١)

وَرَدَّ قَوْلَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعُ الْحَالِ بِأَنَّ الْمَصَادِرَ الَّتِي
 وَضِعَتْ مَوْضِعَ الْحَالِ تَتَصَرَّفُ وَهَذَا لَا يَتَصَرَّفُ ، وَذَهَبَ يُونُسُ وَهَيْشَامُ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ
 إِلَى أَنَّهُ مُنْصُوبٌ انْتِصَابَ الظَّرُوفِ فَيَجْرِيهِ مَجْرَى عِنْدَهُ ، فَإِذَا قُلْتُ : جَاءَ زَيْدٌ وَحَدَّثَهُ
 فَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ : جَاءَ زَيْدٌ عَلَى وَحْدِهِ ثُمَّ حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ وَنُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ
 وَحَكَى مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا ، وَإِذَا قُلْتُ : زَيْدٌ وَحَدَّثَهُ فَكَأَنَّ
 التَّقْدِيرَ زَيْدٌ مَوْضِعَ التَّفَرُّدِ .^(٢)

وَيَتَّبِعُنِي عَلَى هَذَا أَنْ تُكُونَ مَصْدَرًا لِأَنَّ الْأَصْمَعِيَّ حَكَى عَنِ الْعَرَبِ وَحَدَّثَ
 يَحْدُ ، وَرَدَّ مَذْهَبَ يُونُسَ بِأَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ لَا يَجُوزُ بِقِيَاسِ بَلِ الْعَرَبِ حَذْفُهُ
 وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أَدْخَلْتَهُ أَلَا تَرَى أَنَّ مَا حَكَى يُونُسُ عَنِ الْعَرَبِ : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا
 أَيْ مَوْضِعَ انْفِرَادِهِمَا ، وَالَّذِي يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُنْصَبٌّ عَلَى الظَّرْفِ لَا عَلَى الْحَالِ قَوْلُ
 الْعَرَبِ : زَيْدٌ وَحَدَّثَهُ فَجَعَلْتَهُ الْعَرَبُ خَيْرًا لِلْمَبْتَدَأِ لَا حَالًا وَلَوْ قُلْتُ : زَيْدٌ جَالِسًا لَمْ
 يَجُزْ ذَلِكَ .^(٣)

(١) من الآية : ١٧ من سورة نوح .

(٢) هو مذهب الزمخشري وابن يعيش . ينظر : ابن يعيش : ٦٣ / ٢ .

(٣) ينظر ابن يعيش : ٦٣ / ٢ ، والارتشاف : ٣٤٠ / ٢ ، والمصم : ٣٤٠ / ١ ، واللسان (وحد) .

(٤) انظر نصه في شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢٢٦٢ / ٥ .

وَقَدْ أَجَازَ هِشَامٌ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : زَيْدٌ وَحْدَهُ وَجْهًا آخَرَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
مَنْصُوبًا بِفَعْلِ مُضْمَرٍ يَخْلُفُهُ وَحْدَهُ كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ : زَيْدٌ إِقْبَالًا وَإِدْبَارًا وَالْمَعْنَى يُقْبَلُ
إِقْبَالًا وَيُدْبَرُ إِدْبَارًا.^(١)

وَتَأْوِيلُهُ عِنْدَهُ : زَيْدٌ وَحْدَ وَحْدَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ حِكَايَةُ الْأَصْمَعِيِّ عَنِ الْعَرَبِ
: وَحْدَ يَحْدُ.

قَالَ هِشَامٌ : وَمِثْلُ : زَيْدٌ وَحْدَهُ فِي هَذَا الْمَعْنَى زَيْدٌ أَمْرُهُ الْأَوَّلُ وَسَعْدُ قِصَّتُهُ
الْأُولَى ، وَحَالَهُ الْأُولَى يَذْهَبُ هِشَامٌ إِلَى خِلَافِ هَذَا الْمَنْصُوبِ النَّاصِبِ كَمَا خَلَفَ
وَحْدَهُ وَحْدَ ، وَكَانَ يُسَمَّى هَذَا مَنْصُوبًا عَلَى الْخِلَافِ لِلأَوَّلِ وَقَالَ : لَا يَجُوزُ : وَحْدَهُ
زَيْدٌ كَمَا لَا يَجُوزُ : إِقْبَالًا وَإِدْبَارًا عَبْدُ اللَّهِ وَكَذَلِكَ قِصَّتُهُ الْأُولَى / ١٨٧ زَيْدٌ مِنْ قَبْلِ
أَنَّ الْفِعْلَ لَا يُضْمَرُ إِلَّا بَعْدَ الْأِسْمِ.^(٢)

وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ هِشَامِ الَّذِي وَافَقَ فِيهِ يُؤَسَّسَ وَهُوَ أَنَّهُ يَنْتَصِبُ عَلَى الظَّرْفِ
فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : وَحْدَهُ زَيْدٌ كَمَا جَازَ أَنْ تَقُولَ : عِنْدَكَ زَيْدٌ فِي : زَيْدٌ عِنْدَكَ.

وَأَتَّفَقَ النُّحَوِيُّونَ عَلَى أَنَّ وَحْدَهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ إِلَّا مَنْصُوبًا فَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ وَلَا
جَرُّهُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ شَدَّ الْخَفْضُ فِيهَا فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : نَسِيحُ
وَحْدِهِ وَهُوَ مَذْحُ^(٣) ، وَحَكَى بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ نَسِيحًا يُتْرَكُ مُوَحَّدًا مُذَكَّرًا فِي التَّشْبِيهِ
وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ فَيَقَالُ : هُمَا نَسِيحٌ وَحْدَهُمَا وَهُمْ نَسِيحٌ وَحْدَهُمْ وَهِيَ نَسِيحٌ وَحْدَهَا

(١) راجع الارتشاف : ٣ / ٣٤٠ ، والمجموع : ١ / ٢٤٠ .

(٢) الارتشاف : ٢ / ٣٤٠ .

(٣) ذكر الشارح موضعاً واحداً من الثلاثة التي يستعمل فيها وحده مجروراً وقد ذكرها صاحب
الصحاح (وحد) فقال : ولا يضاف إلا في قولهم : فلان نسيح وحده ، وهو مدح وجحيش
وحده وغير وحده وهما ذم كأنك قلت نسيح إفراد فلما وضعت وحده موضع مصدر مجرور
حررته قال : وربما قالوا رجيل وحده .

وَهُنَّ نَسِيجٌ وَحَدَهْنٌ ، وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي تَثْنِيَّتَهُ وَجَمْعَهُ وَتَأْنِيَّتَهُ ، وَقَدْ حَكَى أَيْضاً أَنَّ نَسِيجَ وَحَدَه لا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا الْوَاحِدُ ، وَوَحْدَهُ لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ ؛ لِأَنَّ الْوَحْدَ بِمِثْلِهِ الْقِيَامُ وَالْقُعُودُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ حِكَايَةُ يُونُسَ عَنِ الْعَرَبِ : جَلَسَا عَلَى وَحْدَيْهِمَا فَبِهِ شُدُودٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : إِدْخَالُ حَرْفِ الْجَمْرِ عَلَيْهِ ، وَالثَّانِي : تَثْنِيَّتُهُ .

وَأَمَّا مَرَرْتُ هُمْ ثَلَاثَتُهُمْ إِلَى الْعَشْرَةِ : فَإِنَّ الْعَرَبَ تَخْتَلِفُ فِيهِ فَبَنُو تَمِيمٍ يَجْعَلُونَهُ تَابِعاً لِلأَوَّلِ عَلَى طَرِيقِ التَّوَكِيدِ فَيَقُولُونَ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ خَمْسَتُهُمْ ، وَإِذَا أَرَادُوا مَعْنَى الْإِنْفِرَادِ بِالْمُرُورِ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا وَحْدَهُمْ ، وَالْحَاجَازِيُّونَ يَنْصُبُونَهُ فَيَقُولُونَ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ خَمْسَتُهُمْ وَإِذَا أَرَادُوا مَعْنَى التَّوَكِيدِ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا كُلُّهُمْ وَاجْمَعِينَ ، وَقَدْ وَقَعَ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّ التَّنْصِبَ لُغَةٌ تَمِيمٌ وَذَلِكَ وَهْمٌ^(١) .

وَاحْتَلَفَ فِي التَّنْصِبِ فَمَذْهَبُ سَبِيوَيْهِ كَمَذْهَبِهِ فِي وَحْدِهِ مِنْ أَنَّهُ اسْمٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعُ الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعَ الْحَالِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَحْمُداً لَهُمْ فَوْضَعٌ خَمْسَةٌ مَوْضِعَ خَمْسِ الَّذِي هُوَ مَصْدَرُ خَمْسَتِ الْقَوْمِ خَمْساً ، وَخَمْساً مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ مَخْمَسٍ^(٢) ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ يَنْتَسِبُ انْتِصَابَ الظَّرْفِ كَمَا ذَهَبَ فِي : مَرَرْتُ بِرَيْدٍ وَحْدَهُ^(٣) ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَذْهَبِ مَا رَوَى الْكَسَائِيُّ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : الْقَوْمُ خَمْسَتُهُمْ وَخَمْسَتُهُمْ وَكَذَلِكَ عَشْرَتُهُمْ وَعَشْرَتُهُمْ فَمَنْ رَفَعَ الْخَمْسَةَ رَفَعَهَا بِالْقَوْمِ ،

(١) قَالَ سَبِيوَيْهِ : "هَذَا بَابٌ مَا جَعَلَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَصْدَراً كَالْمُضَافِ فِي الَّذِي يَلِيهِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ... وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحَاجَازِ مَرَرْتُ هُمْ ثَلَاثَتُهُمْ وَأَرْبَعَتُهُمْ إِلَى الْعَشْرَةِ.. وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَجْعَلُونَهُ عَلَى الْاسْمِ الْأَوَّلِ إِنْ كَانَ حَرّاً فَجَرّاً وَإِنْ كَانَ نَصَباً فَنَصَباً وَإِنْ كَانَ رَفْعاً فَرَفْعاً" . الْكِتَابُ : ١ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ : ١ / ٣٧٣ .

(٣) هُوَ مَذْهَبُ يُونُسَ وَهَشَامٍ . يَنْظُرُ ابْنُ بَيْعِشَ : ٢ / ٦٣ ، وَالْإِرْتِشَافُ : ٢ / ٣٤٠ ، وَالْمَجْمَعُ : ١ / ٣٤٠ وَاللِّسَانُ (وَحْدَ) .

وَمَنْ نَصَبَ نَصَبَ عَلَى الظَّرْفِ ، فَكَوْنُهُمْ جَعَلُوهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَالٍ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : زَيْدٌ جَالِسٌ لَا يَجُوزُ .

والفرقُ فِي قَوْلِكَ : مررتُ بِالْقَوْمِ خَمْسَتَهُمْ بَيْنَ النَّصْبِ وَالِاتِّبَاعِ أَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ كَانَ التَّقْدِيرُ : أَنَّ الْمُرُورَ مَقْبُودٌ بِهِمْ خَمْسَةً إِمَّا تَقْيِيدَ الْحَالِ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ وَإِمَّا تَقْيِيدَ الظَّرْفِ عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِهِ ، لَوْ مَرَّ بِغَيْرِهِمْ مَعَهُمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةٍ وَإِذَا اتَّبَعْتَ جَازَ أَنْ تُكُونَ مَرَرْتُ بِغَيْرِهِمْ وَجَازَ أَنْ تُكُونَ مَرَرْتُ بِهِمْ خَاصَّةً .^(١)

وَأَمَّا مَا جَاوَزَ الْعَشْرَةَ فَبِهِ خِلَافٌ ، مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ^(٢) وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ ، وَفِيهِ إِذَا فُسِّرَ الْعَدَدُ بِوَاحِدٍ مَنْصُوبٍ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ فِي التَّوَكِيدِ :

أَحَدُهَا : أَنْ تُضَيَّفَ الْعَدَدُ إِلَى ضَمِيرِ الْاسْمِ ، وَقَدْ حَكَى الْأَخْفَشُ ذَلِكَ فِي مُرَكَّبِ الْعَدَدِ فِي كِتَابِهِ الْأَوْسَطِ أَنَّ مِنَ الْقَرَبِ مَنْ يَقُولُ : جَاءُوا خَمْسَةَ عَشْرَهُمْ وَجُنَّ خَمْسَةَ عَشْرَتَهُمْ أَيْ جَمِيعاً فَأَصَافَ الْعَدَدَ إِلَى ضَمِيرِ الْاسْمِ الْمُؤَكَّدِ وَكَذَلِكَ يَقُولُ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ جَاءَ الْقَوْمُ عَشْرَتَهُمْ .^(٣)

وَالثَّانِي : أَنْ لَا يُضَافَ إِلَى الْاسْمِ بَلْ تَأْتِي بِالتَّمْيِيزِ فَنَقُولُ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، أَوْ بِالْقَوْمِ عِشْرِينَ رَجُلًا .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَحْذَفَ التَّمْيِيزُ فَنَقُولُ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَحَدَ عَشَرَ وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ عِشْرِينَ عَمَلَةً كُلَّهُمْ فَيَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ .

وَأَمَّا جَاءَ الْقَوْمُ قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ فَحَكَى سَيَبَوِيهِ فِيهِ الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ^(٤) ، فَإِذَا رَفَعْنَا فَعَلَى التَّوَكِيدِ ، وَإِذَا نَصَبْنَا نَصَبْنَا عَلَى الْحَالِ .

(١) انظر نصح في شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢٢٦٣ / ٥ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٣٤١ / ٢ ، والهمع : ٢٣٩ / ١ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٧ / ٢ .

(٤) ينظر الكتاب : ٣٧٣ - ٣٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٧ / ٢ .

ومعني قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ مُقَضًّا آخِرَهُمْ عَلَى أَوَّلِهِمْ قَالَ الشَّمَاخُ : (١)

أَتْنِي تَمِيمَ قَضَهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْيَقَاعِ سِبَالَهَا

وَأَمَّا بَدَادٌ فَقَالَتِ الْعَرَبُ : جَاءَتِ الْخَيْلُ بَدَادَ وَبَدَادٍ عِلْمُ جِنْسٍ ، وَ إِنَّمَا جَازَ أَنْ يَقَعَ خَالًا لِتَأْوِيلِهِ بِنَكْرَةٍ وَمَعْنَاهُ : جَاءَتْ مُتَبَدِّدَةً. (٢)

قوله :

وَمَصْدَرٌ مُتَكَرِّرٌ خَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعُ

يقول : وقوع المصدر المنكر خَالًا يَكْثُرُ ثُمَّ مَثَلُ بَقَوْلِهِ : " بَغْتَةُ زَيْدٌ طَلَعُ " وبغته مَصْدَرٌ تقول : بَغَتَ يَبْغَتُ بَغْتَةً إِذَا فَاجَأَ وَكَأَنَّهُ زَيْدٌ طَلَعُ بَاغْتًا أَيْ مُفَاجِئًا وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ قَوْلِكَ : أَتَيْتَهُ رَكُضًا وَمَشْيًا وَعَذْوًا وَقَتْلُهُ صَبْرًا وَلَقَيْتُهُ فَجَاءَةً وَمُفَاجِئَةً وَكَفَاحًا وَمُكَافَحَةً وَعَيَانًا ، وَقَالَتِ الْعَرَبُ : أَعْطَيْتُهُ الْمَالَ نَقْدًا وَكَلِمَتُهُ مُشَافَهَةٌ وَأَخَذْتُ ذَلِكَ عَنْهُ سَمَاعًا وَسَمْعًا وَوَرِثْتُ الْمَاءَ التَّقَاطَا (٣)

(١) البيت من بحر الطويل في ديوان الشماخ : ٢٩٠ ، ويوجد في الكتاب : ٣٧٤ / ١ ، والخزانة : ١٩٤ / ٣ ، وابن يعيش : ٦٣ / ٢ ، واللسان (تضض) ، وناظر الجيش : ٢٢٦١ / ٥ ، والمقاصد الشافية : ٣٤٣ / ٣ .

اللغة : تميم ويروى سليم : قِيلَتَانِ ، قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا : أَيِ أَتَوْنِي كُلَّهُمْ ، وَالسِّبَالُ : جَمْعُ سَبِيلَةٍ وَهِيَ مُقَدِّمُ اللَّحْيَةِ ، وَالْيَقَاعُ : مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ وَرَوَى الْبَقِيعَ وَهُوَ مَوْضِعٌ بِالْمَدِينَةِ . وَالْبَيْتُ فِي وَصْفِ جَمَاعَةٍ مِنْ تَمِيمٍ جَاءَتْ تَشْهَدُ عَلَى الشَّاعِرِ فِي دِينٍ لَزِمَهُ قِضَاؤُهُ فَجَعَلُوا يَسْمَحُونَ لِحَاظِهِمْ تَأَهُبًا لِلْكَلامِ وَكَانَ هَذَا طَبْعُهُمْ وَلَا سِيَمًا عِنْدَ التَّهْدِيدِ وَالْوَعْدِ .

الشاهد قوله : " قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا " حَيْثُ جَاءَ (قَضَاهَا) خَالًا مَعْرِفَةً وَهُوَ مُوَوَّلٌ بِنَكْرَةٍ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مُنْبِئٌ عَنْ اسْمٍ ، وَالشَّمَاخُ وَاسَمَهُ مَعْقِلُ بْنُ ضَرَارٍ الْعُظْمَانِيُّ مِنَ الْمُخَضَّرِينَ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ وَلَهُ صَحِيفَةٌ . الخزانة : ١٩٤ / ٣ .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٧ / ٢ .

(٣) أصله بيت من الرجز أنشده سيبويه (١) / ٣٧١ وهو قوله : وَمَنْهَلٍ وَرِثْتُهُ التَّقَاطَا =

وقال: ^(١)

فَلَايَا بِلَايٍ مَا حَمَلْنَا وَلَيْدَنَا عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظَمَاءٍ مَقَاصِلُهُ

وَاحْتَلَفَ التَّحْوِيُونَ فِي تَخْرِيجِ هَذِهِ الْكَلِمِ وَمَا أَشْبَهَهَا : فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ وَالْمِرْدُ إِلَى أَنَّهَا مَفَاعِيلُ مُطْلَقَةٌ.

قَالَ الْأَخْفَشُ وَالْمِرْدُ : إِنَّهُ قَبْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِعْلًا مُقَدَّرًا هُوَ الْحَالُ أَيَّ زَيْدٌ طَلَعَ يَبْتَغُ بَعْتَهُ وَقَتْلُهُ أَصْبِرُهُ صَبْرًا وَأَعْطَيْتُهُ الْمَالَ أَنْقَذَهُ نَقْدًا وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا. ^(٢)

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ إِنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِالْأَفْعَالِ السَّابِقَةِ وَلَيْسَتْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ لِأَنَّ أَعْطَيْتُ فِي مَعْنَى : نَقَذْتُ ، وَقَتْلُهُ فِي مَعْنَى : صَبَرَهُ ، وَكَذَلِكَ فِي : زَيْدٌ طَلَعَ يَبْتَغُ أَيَّ زَيْدٌ بَعَثَ بَعْتَهُ. ^(٣)

= والمنهل : المورد ، والتقاطاً أي فحاة لَمْ أَقْصِدْ قَصْدَهُ لِأَنَّهُ فِي فِلَاةٍ بِمَجْهُولَةٍ ،

وَالشَّاهِدُ : نَصَبُ التَّقَاتِ عَلَى الْحَالِ وَهُوَ مُصَدِّرُ التَّقَطِّ.

(١) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ لِرُزْهِيرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى فِي دِيْوَانِهِ : ٦٧ ، وَهُوَ فِي الْكِتَابِ : ٣٧١ / ١ ،

وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ (لَايٍ) ، وَنَظَرُ الْجَيْشِ : ٥ / ٢٢٦٧ ، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ : ٣ / ٤٣٩ .

اللُّغَةُ : اللَّأْيُ : الْجَهْدُ ، الْوَلِيدُ : الْغَلَامُ ، الْمَحْبُوكُ : الشَّدِيدُ الْخَلْقِ الْمُدْمَعُ ، ظَمَاءٌ مَقَاصِلُهُ : أَيُّ

قَلِيلَةُ اللَّحْمِ وَأَصْلُ الظَّمَا الْعَطَشُ ، وَهُوَ فِي الْبَيْتِ يَصِفُ فَرَسًا بِالنَّشَاطِ وَإِحْكَامِ الْخَلْقِ فَيَقُولُ :

لَمْ نَسْتَطِعْ حَمْلَ غَلَامِنَا عَلَيْهِ لِبَصِيدٍ إِلَّا بَعْدَ لَأْيٍ لَشَدَّةِ تَفْرِعِهِ وَنَشَاطِهِ .

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : " فَلَايَا بِلَايٍ " حَيْثُ نَصَبَ الْأَوَّلَ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعَ الْحَالِ

وَالْتَقْدِيرُ : حَمَلْنَا وَلَيْدَنَا مَبْطُيْنِ مَلْتَيْنِ .

(٢) ذَكَرَ الْمِرْدُ فِي الْمُقْتَضِبِ أَنَّ بَعْتَهُ فِي نَحْوِ : طَلَعَ زَيْدٌ بَعْتَهُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَصَرَحَ هَذَا فِي

أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ وَقَدْ يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْمَصْدَرَ (بَعْتَهُ) مَفْعُولًا مُطْلَقًا لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ . يَنْظُرُ

الْمُقْتَضِبُ : ٣ / ٢٣٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٤ / ٣١٢ ، وَنَسَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ إِلَيْهِ الرَّأْيَ

الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانٍ . يَرَاجِعُ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ : ١ / ٢١٠ ، وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ

مَالِكٍ : ٢ / ٣٢٨ ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ : ٥٢٤ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١ / ٣٧٥ .

(٣) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ٢ / ١٤٠ ، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٢ / ٣٤٢ .

وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنها مصادر في موضع الحال أي أعطيت زيدا المال منتقداً وقتلته مصبوراً ^(١) **﴿دَعَوْهُمْ جِهَارًا﴾** دعوتهم مجاهرًا وكذلك باقيها ^(٢).

وظاهر كلام الناظم في هذا البَيِّنَاتِ أَنَّ وَقْعَ المَصْدَرِ النكرة حالاً يكثر ، وَلَا يَنْضَحُ مِنْ قَوْلِهِ : (يكثر) أنه ينقاس أو لَا ينقاس وَلَكِنَّ الكثرة دليل القياس.

وَأَجْمَعَ الكُوفِيُّونَ وَالْبَصَرِيُّونَ فِي تَحْوِ هَذِهِ المَصَادِرِ أَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا اسْتَعْمَلَتْهُ الْعَرَبُ وَلَا يَنْقَاسُ غَيْرُ المَسْتَعْمَلِ عَلَى المَسْتَعْمَلِ ^(٣).

هَذَا وَإِنْ كَانُوا قَدْ اِخْتَلَفُوا فِي التَّخْرِيجِ وَشَدَّ المِرْدُ فَقَالَ : يَجُوزُ الْقِيَاسُ وَذَلِكَ عَلَى خِلَافٍ فِي النِّقْلِ عَنْهُ فَفَقَلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ذَلِكَ مُطْلَقاً ، وَقَيَّدَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ذَلِكَ بِأَطْرَادٍ وَذَلِكَ فِيمَا هُوَ نَوْعٌ لِلْعَامِلِ نَحْوُ : أَتَيْتُهُ سُرْعَةً.

والصحيح أنه يقتصر في هذا وغيره على السماع ، ومن المصادر ما يطرد وقوعه حالاً فكان ينبغي للناظم أَنْ يَبَيِّنَ ذَلِكَ وَلَا يَأْتِيَ بِعِبَارَةٍ غَيْرِ مُخْلِصَةٍ وَهِيَ قَوْلُهُ : إِنْ ذَلِكَ يَكْثُرُ أَي وَقْعُ المَصْدَرِ النكرة حالاً.

والذي يَطْرُدُ وقوعه حالاً على ما ذكره الناظم فِي بَعْضِ كُتُبِهِ ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعَ ^(٤):

أَحَدُهَا : قَوْلُكَ : أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا وَأَدَبًا وَثَبَلًا أَيِ الكَامِلُ فِي حَالِ عِلْمٍ وَحَالِ أَدَبٍ وَحَالِ ثَبَلٍ ، وَذَهَبَ ثَقَلُ إِلَى أَنَّ المَصَادِرَ المُنْتَصِبَةَ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّمَا

(١) من الآية : ٨ من سورة نوح.

(٢) الكتاب : ١ / ٣٧٠ ، والمجم : ١ / ٢٣٨ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٦٨ ، وشرح الأشموني : ١٧٢ / ٢.

(٣) المجم : ١ / ٢٣٨.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٧٠.

انتصابها على المصدر المؤكّد ، وتَأَوَّلَ الرجلُ على أَنَّهُ فِي مَعْنَى الْعَالِمِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَنْتَ الْعَالِمُ عِلْماً وَالتَّأَدَّبَ أَدَباً وَالتَّبَيَّلَ تَبَلّاً ، وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى التَّمْيِيزِ كَأَنَّهُ قَالَ : الْكَامِلُ أَدَباً : أَنْتَ الْكَامِلُ أَدَبُهُ ثُمَّ حَوَّلَ الْكَمَالَ إِلَى الْمَبْتَدَأِ وَانْتَصَبَ أَدَباً وَتَبَلّاً وَعِلْماً عَلَى التَّمْيِيزِ.^(١)

والثاني : قولك : زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْراً وَخَاتِمٌ جَوْداً وَالْأَحْتَفُ حِلْماً وَيُوسُفُ حُسْناً وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ أَيِ مِثْلِ زُهَيْرٍ فِي حَالِ شِعْرِ وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا ، وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ هَذَا كُلُّهُ مَنْصُوباً عَلَى التَّمْيِيزِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى مِثْلِ وَهِيَ مَحْدُوفَةٌ لَفْظاً مِرَادَةً مَعْنَى ، وَمِثْلُ يَأْتِي بَعْدَهَا التَّمْيِيزُ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : عَلَى التَّمْرِ مِثْلُهَا زَيْدٌ ، بَلِ التَّمْيِيزُ فِي هَذَا كُلِّهِ أَظْهَرُ مِنَ الْحَالِ.^(٢)

والثالث : قولهم : أَمَّا عِلْماً فَعَالِمٌ لَمْ يَطْرُدْ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ وَقَوْعُ الْمَصْدَرِ حَالاً عِنْدَ سَيُوبِهِ ، فَإِنْ أَدَخِلْتَ / ١٨٩ فِيهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فَهُوَ مَفْعُولٌ لَهُ عِنْدَ سَيُوبِهِ فَتَقُولُ : أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ أَيِ أَمَّا لِلْعِلْمِ فَعَالِمٌ^(٣) ، وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ فِي نَحْوِ هَذَا مَعْرِفًا أَوْ مُنْكَرًا إِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّأَكِيدِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ التَّقْدِيرُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَالْمَذْكُورُ عَالِمٌ عِلْماً أَوْ الْعِلْمُ ، وَلَزِمَ هُنَا تَقْدِيمُهُ كَمَا لَزِمَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٤).

(١) انظر رأي أبي حيان في إعرابه مميّزاً في الارتشاف : ٣٤٣ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٢٧٠ / ٥ .

(٢) انظر رأي أبي حيان في إعرابه مميّزاً أيضاً المرجعين السابقين .

(٣) ينظر الكتاب : ٣٨٥ / ١ .

(٤) الآية : ٩ من سورة الضحى .

(٥) ينظر في رأي الأخفش : شرح التسهيل لابن مالك : ٣٢٩ / ٢ ، وناظر الجيش : ٥ / ٥ .

وَزَعَمَ بَعْضُ النُّحَوِينِ أَنَّ عِلْمًا وَالْعِلْمُ فِي نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ سَوَاءٌ أَكَانَ مَعْرِفَةً أَوْ تَكْرَرَةً وَالْعَامِلُ فِيهِ فِعْلُ الشَّرْطِ الْمَقْدَرِ التَّقْدِيرِ : مَهْمَا تَذَكَّرَ عِلْمًا أَوْ الْعِلْمَ فَالَّذِي وَصَفَتْ عَالِمٌ^(١).

وَالنَّاصِبُ فِي قَوْلِهِمْ : أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ عَلَى رَأْيِ سِبْيَوِيهِ مِنْ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ فِعْلُ الشَّرْطِ الْمَحذُوفِ التَّقْدِيرِ : مَهْمَا يَذْكُرُ إِنْسَانٌ فِي حَالِ عِلْمٍ فَالَّذِي وَصَفَتْ عَالِمٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ وَصَاحِبُهُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ فِيهِ وَالتَّقْدِيرُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَالْمَذْكُورُ عَالِمٌ فِي حَالِ عِلْمٍ فَتَكُونُ الْحَالُ عَلَى هَذَا مُؤَكَّدَةً ، فَلَوْ كَانَ بَعْدَ الْفَاءِ مَا لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ فِيمَا قَبْلَهُ تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِعْلُ الشَّرْطِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : أَمَّا عِلْمًا فَلَا عِلْمَ لَهُ ، وَأَمَّا عِلْمًا فَهُوَ ذُو عِلْمٍ وَأَمَّا عِلْمًا فَإِنَّ لَهُ عِلْمًا ، وَارْتِكَابُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ أَسْهَلُ وَأَكْثَرُ اطِّرَادًا^(٢).

أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ أَتَى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَيُبْعَدُ فِيهِ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَوْكَّدَ لَا تَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ إِلَّا إِنْ ادَّعَى زِيَادَتَهَا وَلِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ بَعْدَ أَمَّا الصِّفَاتُ كَقَوْلِهِمْ أَمَّا قَرِيشًا فَأَنَا أَفْضَلُهَا ، وَرَوَى يُوسُفُ بْنُ الْعَرَبِ : أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَذُو عَبِيدٍ^(٣) وَدَعَوَى أَنْ تُصَبَّ هَذَا عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ لَيْسَ بِمُتَضِحٍّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَقَدْ قَالَ السِّيرَافِيُّ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصِّرُّ عَنْدَهَا فَلَا صَبْرًا

(١) ينظر شرح التسهيل : ٣٢٩ / ٢ ، ٣٣٠ .

(٢) ينظر الكتاب : ٣٨٤ / ١ ، وشرح التسهيل : ٣٢٩ / ٢ .

(٣) ينظر الكتاب : ٣٨٧ / ١ .

(٤) البيت من بحر الطويل للرماح بن ميادة. وروى : أن معمر بدلاً من أم مالك وهو في الكتاب : ٣٨٦ / ١ ، وأما ابن الشجري : ٣٤٩ / ٢ ، ٣٥٠ ، وشواهد المغنبي : ٢٩٦ والعيني برقم ١٥٣ ، والارتشاف : ٣٤٥ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٠ / ٢ .
الشاهد قوله : " الصبر " حيث نصب الصبر على المفعول له أو المفعول به والمشهور رفعه على الابتداء.

إِنَّ التَّقْدِيرَ فِي النَّصْبِ مَهْمَا تَرُمُ الصَّبْرَ فَلَا صَبْرَ.

وإذا أثبت بعد أما بصفة نكرة نحو قولك : أما صديقاً فصديقاً عند الأخفش منصوبٌ بـيكونُ مقدرةً التقديرُ أما أن يكونَ صديقاً فصديقاً^(١)، ومذهبُ سيويه أنه منصوبٌ على الحال والعامل فيه فعلُ الشرطِ المقدَّر ، أو ما بعدَ الفاءِ^(٢) على التقديرين اللذين ذكرتهما في : أما علماً فعالمٌ ، فإن قلتَ أما صديقاً فليس بصديق فقد منع المردُّ إعمالَ بصديقٍ في قوله صديقاً لاقتراحه بالباء ، وغيره لا يمنع ذلك لأنَّ الباء زائدةٌ فوجودها كعدمها^(٣).

والذي يظهر لي أن المردَّ إنما منع ذلك لأنه لا يجوزُ تقديم خبرٍ ليسَ عليها فلا يجوزُ تقديمَ معمولٍ عليها^(٤). لأنَّ تقديمَ المفعولِ مؤذنٌ بتقديمِ العاملِ.

وهذا المصدرُ الجائي بعدَ أما في نحو قولهم : أما علماً فعالمٌ إذا كانَ نكرةً جازَ فيه النَّصْبُ ويحوزُ الرُّفْعُ جوازاً مرجوحاً عندَ بني ثميم ، وإن كانَ معرفةً نحو قولهم : أما العلمُ فعالمٌ فيجبُ الرُّفْعُ عندَ بني ثميم ويحوزُ الرُّفْعُ والنصبُ عندَ الحجازيين والنصبُ عندهم قليلٌ^(٥).

وأما الصفةُ الجائيةُ بعدَ أما نحو قولك : أما صديقاً مضافاً فلستَ به وأما عالماً فلستَ بعالمٍ فلا يحوزُ فيه إلا النَّصْبُ وتقدمُ تخريجُ نصبه^(٦).

(١) قال ابن مالك : "وزعم الأخفش أن صديقاً منصوب بـيكون والتقدير : أما أن يكون إنسان صديقاً فالذكر صديق". شرح التسهيل : ٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١.

(٢) قال سيويه : "ومما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ولا يكون إلا حالاً قوله : أما صديقاً مضافاً فليس بصديق مضاف....". الكتاب ١ / ٣٨٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٥.

(٤) وهو أيضاً رأي الكوفيين . ينظر الإنصاف : ١٦٠ ، وأسرار العربية : ١٤٠ ، والبحر المحيط : ٥ / ٢٠٦ ، والأشعري : ١ / ٢٣٤.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٣٠ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٤٤.

(٦) الأخفش منصوب بـيكون مقدرة وسيويه منصوب على الحال.

﴿مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة﴾

قوله :

وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَسْبِنِ
مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلًّا يَنْبَغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا

ذَكَرَ أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ لَا يَكُونُ نَكْرَةً غَالِبًا إِلَّا فِي مَوَاضِعَ.

أحدها : إِذَا تَأَخَّرَ نَحْوُ قَوْلِكَ : / ١٩٠ جَاءَ رَاكِبًا رَجُلٌ وَيَعْنَى بِالتَّأَخُّرِ
التَّأَخُّرُ عَنِ الْحَالِ كَمَا قَالَ :^(١)

وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظْلَةً ظِبَاءَ أَعَارَتْهَا الْغُيُونُ الْجَادِرُ

وقال :^(٢)

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَشْهَدِي الْغَيْنُ تَشْهَدِ

(١) البيت من بحر الطويل الذي الرمة في ديوانه : ٤١ ، ويوجد في الكتاب : ١٢٣ / ٢ ،
وابن يعيش : ٦٤ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٣ / ٢ ، وفي المقاصد الشافية :
ج ٣ ص ٤٤٥ ، وتمهيد القواعد : ج ٥ ص ٢٢٧٩ .

اللغة : العوالي : يعني أعالي الهوادج ، والقنا : عيدان الهوادج وقيل : القنا جمع قناة وهي
الرمح والجادر جمع جؤزر وهو ولد البقرة الوحشية ، وهو هنا يصف نسوة أسرن فصرن تحت
عوالي الرماح وفي حوزتها وشبه عيونهن بعيون الجادِر .
الشاهد قوله : " مستظلة ظباء " حيث جاء صاحب الحال نكرة وسرغ ذلك تقدم الحال على
صاحبها .

(٢) البيت من بحر الطويل من الأبيات المجهولة في كتاب سيويه . ويوجد في الكتاب : ١٢٣ / ٢ ،
وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٣ / ٢ ، والمساعد : ١٨ / ٢ ، والأشعري : ١٧٥ / ٢ ،
والمقاصد الشافية : ج ٣ ص ٤٤٥ ، وتمهيد القواعد : ٥ / ٢٢٧٩ .

الشاهد قوله : " ... شحوب " وهو كالبيت السابق في مجيء صاحب الحال نكرة وسرغه
تقدم الحال عليه ويكون نعتاً لو تأخر .

وقال: ^(١)

فَهَلَّا أَغْدُونِي لِئَلِي تَفَاقَدُوا فِي الْأَرْضِ مَبْثُوثًا شَجَاعٌ وَغَفْرَبٌ

وقال: ^(٢)

وَمَا لَأَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَأَنْتُمْ وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

زَعَمَ سيبويه أَنَّ (مُسْتَظْلَةً) حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ (ظَبَاءٌ) وَ (بَيْنَا) حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ (شُحُوبٌ) وَ (مِثْلَهَا) حَالٌ مِنْ (لَأَنْتُمْ) ^(٣)، أَمَّا هَذَا فَمُسْلَمٌ وَأَمَّا فِي (مُسْتَظْلَةً) وَ (بَيْنَا) فَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ فِي الْخَبَرِ. ^(٤)

قال بعضُ أصحابنا: وَقَوْلُ سيبويه هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْحَالَ خَبَرٌ فِي الْمَعْنَى فَجَعَلَهُ حَالًا لِأَظْهَرَ الْأَسْمِينَ أَوَّلَى مِنْ جَعَلِهِ حَالًا لِأَغْمَضَهُمَا. انتهى. ^(٥)

(١) البيت من بحر الطويل من مقطوعة في الحماسة وهو في الفخر لرجل من فقمس قيل: هو عمرو ابن أسد وقيل: مرة بن عداة. والشاعر يدعو قومه أن يستعينوا به أو يدعوه للمعارك فلهم أعداء كثيرون.

الشاهد فيه: قوله: ففي الأرض مَبْثُوثًا شجاعاً أصله: شجاع مَبْثُوث فلما تقدمت الصفة نصبت على الحال، وروى برفع مَبْثُوث فلا شاهد فيه. وانظر: البيت في الحماسة للمرزوقي: ٢١٤ / ١، والمقاصد الشافية: ٤٦٦ / ٣.

(٢) البيت من بحر الطويل بلا نسبة ويوجد في شرح التسهيل: ٣٣٣ / ٢، وشرح الكافية الشافية: ٣٣١ / ١، والمساعد: ١٩ / ٢، ومهيد القواعد: ٢٢٧٩ / ٥، والمقاصد الشافية: ٤٤٦ / ٣.

الشاهد قوله: "مثلها لي لأنتم" وهو كاليبت السابق في تقدم الصفة ونصبها على الحال.

(٣) ينظر الكتاب: ١٢٢ / ٢، ١٢٣.

(٤) ينظر الارتشاف: ٣٤٧ / ٢، والجمع: ٢٤٠ / ١.

(٥) هذا قول ابن مالك حيث يقول: "وقول سيبويه هو الصحيح لأن الحال خبر في المعنى فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما". شرح التسهيل: ٣٣٣ / ٢، والتصريح: ١ / ٣٧٥.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ يَسْتَقِيمُ لَوْ تَسَاوَى وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةً وَالْآخَرُ
تَكْرَرَةً فَحَلُّهُ حَالًا لِلْمَعْرِفَةِ أَوَّلَى.

الثاني : أن يُخَصَّصَ إِمَّا بِنَعْتِ نَحْو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِمْيٍ رَاكِبًا . حكي
سيبويه هذا غلامٌ لَكَ ذَاهِبًا^(١) ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا رِمَا شَرَطَ الْكِسَائِيُّ أَنَّ ذَلِكَ لَا
يَحْزُرُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ التَّكْرَرُ مَوْصُوفَةً بِوَصْفَيْنِ^(٢) انتهى . وَإِمَّا بِإِضَافَةِ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣)
﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ . فِي قِرَاءَةٍ مَنْ قَرَأَ بِضَمَّتَيْنِ^(٤) . أَوْ وَصِلَ بِمَعْمُولٍ
نَحْو : مَرَرْتُ بِضَارِبٍ هُنْدٍ قَائِمًا وَالْوَجْهُ فِي هَذَا كُلُّهُ الْإِتْبَاعُ لَا الْحَالُ .

الثالث : أن يَتَقَدَّمَهَا التَّنْفِي نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا
وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا قَائِمًا إِلَّا أَخَاكَ .

الرابع : أن يَتَقَدَّمَ مَا يُشَبِّهُ التَّنْفِي وَهُوَ التَّنْفِي وَقَدْ مَثَلَ التَّائِي هَذَا بِقَوْلِهِ (لَا
يَنْبَغُ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا وَقَالَ :^(٥)

(١) قال سيبويه : "وزعم من نثق به أنه سمع رؤية يقول : هذا غلام لك مقيلاً جعله حالاً ولم
يجعله من اسم الأول " . الكتاب : ١١٣ / ٢ ، والارتشاف : ٣٤٦ / ٢ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٣٤٦ / ٢ ، والهمع : ٢٤٠ / ١ .

(٣) من الآية : ١١١ من سورة الأنعام .

(٤) هو جمع قبيل أي قبيلًا قبيلًا وصنفًا صنفاً والقراءة المذكورة لحمزة وعاصم والكسائي . ينظر :
السبعة لابن مجاهد : ٢٦٦ ، وقرأ نافع وابن عامر بكسر القاف وفتح الباء على الظرفية .

(٥) الآية : ٤ من سورة الحجر ومثلها ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ (الشعراء : ٢٠٨) .

(٦) البيت من بحر الكامل لقطري بن الفحاعة وهو في شعر الخوارج : ٤٥٠ . ويوجد في شرح

التسهيل لابن مالك : ٣٣٢ / ٢ ، والمساعد : ١٨ / ٢ ، والتصريح : ٣٧٧ / ١ ، والهمع : ١ /

٢٤٠ ، والكافية الشافية : ٣٧٩ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٢٧٨ / ٥ ، والمقاصد الشافية : ٣ /

٤٤٨ .

اللغة : الاحكام : النكوص والتأخر عن الجهاد ، الحمام : الموت ، الوغى : الحرب . =

لَا يَرَكْنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

والاستفهام نحو قوله: (١)

يَا صَاحِ هَلْ حُمَ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْغُدْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا

ونقصه من المواضع التي تُحْسَنُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ الْحَالُ وَصَاحِبُ الْحَالِ نَكْرَةً أَنْ
يَكُونَ يَقْبَحُ الْوَصْفُ مَا نَحْوُ قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِرُفٍّ قَفِيْزًا يَدْرِهْمٍ وَمَرَرْتُ بِبَنَاءٍ قَعْدَةٍ
رَجُلٍ. (٢)

وقَوْلُ النَّاطِمِ (غالباً) احْتِرَازًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ
وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ وقالوا (٣): عَلَيْهِ مَائَةٌ يَتَضَاءُ وَغَالِبًا لَا يَشْعُرُ بِأَنْ مِجِيءُ
الْحَالِ مِنَ النِّكْرَةِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ قِيَاسٌ أَوْ غَيْرُ قِيَاسٍ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِذَا لَمْ يُصْبِحْ أَنْ تَكُونَ وَصَفًا لِلنِّكْرَةِ فَلَا تَنْصَابُ عَلَى
الْحَالِ ضَعِيفٌ جَدًّا نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ: (٤)

= الشاهد قوله : " لا يركنن أحد - متخوفاً " حيث جاء صاحب الحال نكرة وسوغ ذلك
تقديم النهي عليه.

(١) البيت من بحر البسيط نسب إلى رجل من طيء ، ويوجد في شرح التسهيل : ٢ / ٣٣٢ ،
والمساعد : ١٨ / ٢ ، والتصريح : ٣٧٧ / ١ ، والجمع : ٢٤٠ / ١ ، وناظر الجيش : ٥ /
٢٢٧٨ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٤٨ .

الشاهد قوله : " هل حم عيش باقيا " حيث جاء صاحب الحال نكرة وسوغ ذلك تقديم
الاستفهام عليه.

(٢) ينظر الكتاب : ١١٢ / ٢ ، وإنما قبح الوصف به لكونه اسماً جامداً غير مؤول بمشتق وذلك
يغتفر في الحال لأنه أشبه بالخر.

(٣) من الآية : ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٤) ينظر الكتاب : ١١٢ / ٢ .

(٥) البيت من بحر الطويل وهو في المدح للعين المنقري شاعر إسلامي في الدولة الأموية عاصر
جريراً والفرزدق فسقط ولم يشتهر لقب عمر باللعين لإنشاده الشعر في الصلاة توفي =

وَمَا حَلَّ سَعْدِيَّ غَرِيباً بِنَلْدَةٍ فَيَنْسَبَ إِلَّا الزُّبَيْرَانَ لَهُ أَبُ

انتهى. وليس كما زعمَ هذا القائلُ بلْ قَدْ ذَكَرَ سيبويهُ الحالَ مِنَ النِّكَرَةِ
كثيراً قِيَّاساً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَثَلَةِ الْإِتْبَاعِ فِي الْقُوَّةِ وَالْقِيَاسِ قَوْلُ يُونُسَ وَالْخَلِيلِ.

وَقَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ أَلْفَاظٌ عَنِ الْعَرَبِ وَمَعَ ذَلِكَ فَتَنَصَّبُ الْحَالُ الْمُتَقَدِّمَةُ مِنَ
النِّكَرَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ قَالَ سيبويهُ وَمَعَ ذَلِكَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الشُّعْرِ
وَأَقْلُ مَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ^(١) وَإِنْ كَانَ قَدْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي / ١٩١ جَوَازٍ وَقَوَعِ الْحَالِ
مِنَ النِّكَرَةِ وَلَمْ يَجْعَلْهُ سيبويهُ فِي الشُّعْرِ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي الْكَلَامِ وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ هَذَا قَائِمٌ
رَجُلٌ عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ ، وَحَكَى الْفَرَّاءُ هَذِهِ خُرَاسَانِيَّةً وَخُرَاسَانِيَّةً جَارِيَةً بِنَصْبِ
(خُرَاسَانِيَّة) عَلَى الْحَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَبِالرَّفْعِ عَلَى طَرِيقِ الْبَيَانِ بِالْجَارِيَةِ.^(٢)

= سنة ٧٥ هـ ، وانظر البيت في الكتاب لسيبويه : ٣ / ٣٢ ، والخزانة : ٣ / ٢٠٦ ، وشرح
الكافية للرضي بتحقيق الحفطى : ٢٠٦ .

المعنى : إن الزبيرقان بن بدر السعدي سيد في قومه فإذا حل رجل من بني سعد في قوم غريباً
فستل عن نسبه لم ينسب إلا إليه لشهرته .

الشاهد قوله : وما حل سعدى غريباً حيث نصب غريباً على الحال بعد النفي وهو ضعيف
وكان الأولى رفعه على النعت وقد روى كذلك وفي البيت شواهد أخرى .

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ١٢٢ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٤٧ .

«ترتيب الحال مع صاحبها»

قوله :

وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْتَمَهُ فَقَدْ وَرَدَ

مِثَالُ ذَلِكَ : مَرَرْتُ هِنْدَ ضَاحِكَةً وَدَخَلْتُ إِلَى سَعْدَى هَاجِرَةً . فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ . فَتَقُولُ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً هِنْدَ وَدَخَلْتُ هَاجِرَةً إِلَى سَعْدَى . ذَكَرَ ابْنُ الْأَثَّارِيِّ الْأَثْفَاقَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ خَطَأٌ وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ مُتَعَقِدٌ عَلَى ذَلِكَ.^(١)

فَإِنْ كَانَتْ الْحَالُ لِمَكْنِيٍّ مَجْرُورٍ بِحَرْفٍ نَحْوُ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِكَ أَوْ لِمَضْمُونٍ أَحَدَهُمَا مَجْرُورٌ بِحَرْفٍ نَحْوُ : مَسَرَعَتِي مَرَرْتُ بِكَ وَمَرَرْتُ مُسْرِعَتِي بِكَ أَوْ كَانَتْ الْحَالُ غَيْرَ اسْمٍ ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا مُظْهِراً نَحْوُ : مَرَرْتُ تَضَحِكُ هِنْدَ حَازَ ذَلِكَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ تَقْدِيمُ حَالِ الْمَحْفُوضِ لِظَاهِرٍ وَلَا لِمَكْنِيٍّ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا غَيْرُ مُنْصَرَفٍ.^(٢)

وَقَالَ ابْنُ أَصْبَغٍ : حَكَى السَّيْرَافِيُّ عَنِ ابْنِ كَيْسَانَ إِجَازَتَهُ يَعْني : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً يَهْنَدُ ، وَحَكَى الْمَهَابَذِيُّ عَنِ الْفَارَسِيِّ إِجَازَةَ ذَلِكَ أَيْضاً^(٣) . وَقَالَ ابْنُ بَرَهَانَ وَإِلَى ذَلِكَ تَذَهَّبَ^(٤) فَتَخَلَّصَ مِنْ هَذِهِ النُّقُولِ أَنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ مُجْمِعُونَ أَوْ كَالْمُجْمِعِينَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَأَنَّ ابْنَ كَيْسَانَ وَالْفَارَسِيَّ وَابْنَ بَرَهَانَ أَجَازُوا ذَلِكَ.

(١) انظر الارششاف : ٣٤٨ / ٢ .

(٢) ينظر شفاء العليل : ٥٢ / ١ ، والمنيع في شرح اللمع للمكبري : ٣٤١ / ١ ، والمصح : ١ / ٢٤١ ، والتصريح : ٣٨٠ / ١ ، والبسيط : ٥٢٨ / ١ .

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي : ٢٠٧ / ١ ، والارششاف : ٣٤٨ / ٢ ، وشرح المقرب : المنصوبات : ٦٢٤ .

(٤) ينظر شرح اللمع لابن برهان : ١ / ١٣٧ ، ١٣٨ / ، والمنوع في النحو : ١٣٧ (د) . عبد العزيز فاحر).

وإنما لم يَجْزُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي ذِي الْحَالِ
وَالْعَامِلُ هُنَا فِي ذِي الْحَالِ الْحَرْفُ وَهُوَ أَيْضاً مُوصَلٌ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْمَحْرُورِ وَهُوَ
غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ فَلَمْ يُجِزُوا تَقْدِيمَهَا عَلَى اللَّفْظِ الْعَامِلِ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ ،
وَأَيْضاً فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِهِنْدٍ ضَاحِكَةً فَالْبَاءُ مِنْ حُرُوفِ الصِّفَاتِ وَتَتَعَلَّقُ
بِالْحَدَّثِ فَكَانَ الْحَدَّثُ مُطْلَقاً ثُمَّ تَقَيَّدَهُ الْبَاءُ فَصَارَ الْحَدَّثُ مَخْصُوصاً بِهِنْدٍ لَا مُطْلَقاً
وَضَاحِكَةً مِنْ صِفَاتِ هِنْدٍ وَقَيَّدَ لَهَا فَقَدْ اجْتَمَعَ صِفَتَانِ إِحْدَاهُمَا الْبَاءُ الْمَقْيَدَةُ بِالْمُرُورِ
وَالْأُخْرَى الْحَالُ الْمَقْيَدَةُ لِهِنْدٍ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ صِفَتَانِ لِمَوْصُوفَيْنِ لَمْ يَجْزُ أَنْ تَلِيَّ صِفَةً أَحَدَهُمَا غَيْرَ مَوْصُوفَهَا
تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَلَى فَرَسٍ فَإِذَا وَصَفْتُهُمَا جَازَ أَنْ تَلِيَّ كُلَّ صِفَةٍ مَوْصُوفَهَا فَتَقُولُ :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ عَلَى فَرَسٍ أَشْهَبَ وَجَازَ أَنْ تَلِيَّ صِفَةَ الْمَوْصُوفِ الثَّانِي صَاحِبَهَا
وَتَلِيَّ صِفَةَ الْأَوَّلِ صِفَةَ الثَّانِي فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَلَى فَرَسٍ أَشْهَبَ عَاقِلٍ وَلَا يَجُوزُ
أَنْ تَلِيَّ صِفَةَ الْأَوَّلِ الْمَوْصُوفِ الثَّانِي وَيَلِيَّ صِفَةَ الثَّانِي صِفَةَ الْأَوَّلِ فَلَا يَجُوزُ : مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ عَلَى فَرَسٍ عَاقِلٍ أَشْهَبَ لِمَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ إِبْلَاءِ الصِّفَةِ مَوْصُوفاً غَيْرَ مَوْصُوفَهَا
فَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً هِنْدٍ كُنْتَ قَدْ أَوْلَيْتَ ضَاحِكَةً الَّتِي هِيَ مِنْ صِفَاتِ هِنْدٍ
الْمُرُورُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مَوْصُوفِهَا وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

فَإِنْ قُلْتَ الْحَالُ مُشَبَّهَةٌ بِالظَّرْفِ وَالظَّرْفُ يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ
بِهِنْدٍ الْيَوْمَ وَمَرَرْتُ الْيَوْمَ هِنْدٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ ذَلِكَ فِي الْحَالِ.

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الظَّرْفَ مَقْدَرٌ يَفِي وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُرُورِ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ لغيرِهِ
وَالْحَالُ هِيَ هِنْدٌ وَالشَّبَهُ الَّذِي يَبْتَنِيهِمَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْنَى لَا فِي اللَّفْظِ وَالْمُشَبَّهَةُ بِالشَّيْءِ لَا
يَكُونُ كَالْمُشَبَّهِ بِهِ.

وَحُجَّةٌ مِنْ أَجَازَ : مَرَرْتُ ضَاحِكَةً هِنْدٍ ^(١) الْقِيَاسُ وَالسَّمَاعُ.

(١) هم الكوفيون ومن تبعهم كابن مالك وغيره.

أَمَّا الْقِيَّاسُ فَهُوَ أَنَّ الْعَامِلَ هُوَ مَرَرْتُ وَهُوَ الْعَامِلُ فِي هِنْدٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى
إِلَّا أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ مُوَصَّلٌ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْاسْمِ فَالْحَرْفُ عَامِلٌ فِيهِ الْجَرُّ وَهُوَ مِنْ حَيْثُ
الْمَعْنَى مَفْعُولٌ فَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا إِذْ مَرَرْتُ مُتَسَلِّطَةً عَلَى هِنْدٍ
وَإِنْ كَانَ لَمْ يَقَوْ عَلَى نَصْبِهِ فَاحْتَاجَ فِي التَّوَصُّلِ إِلَيْهِ إِلَى الْبَاءِ / ١٩٢

وَأَمَّا السَّمَاعُ : فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ أَيِّ لِلنَّاسِ
كَافَّةً وَقَالَ : (١)

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَنَهُ السِّيَادَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ
وَقَالَ : (٢)

حَلَفْتُ لَهَا بِالْمَشْعَرَيْنِ وَزَمَزَمٍ وَلَهُ فَوْقَ الْحَافَيْنِ رَقِيبٌ
لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَيِّيًا إِلَهَا لَحِيْبٌ

(١) من الآية : ٢٨ من سورة سبأ.

(٢) البيت من بحر الطويل قبل : للمعلوط القريني وقل : للمجمل السعدي ، وهو في الخزانة : ٣ /
٢١٩ ، وفي شرح الكافية الشافية : ٧٤٦ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٢٨٧ / ٥ ، والمقاصد
الشافية : ٤٥٤ / ٣ ، وشفاء العليل للسلسلي : ٥٢٩ ، والأشعوني : ١٧٨ ، وقضايا الخلاف
النحوية والصرفية في شفاء العليل : ٤١٨ (دكتوراه بالأزهر إعداد / عبد العزيز فاجر)
الشاهد قوله : كهلا عليه حيث تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر وهذا رأي
الكوفيين وقد خرج الشارح.

(٣) البيتان من بحر الطويل نسبا لكثير عزة وليسا في ديوانه وهما في ديوان بختون ليلسي : ٢٧ ،
وشفاء العليل : ٥٣ ، والأشعوني : ١٧٧ / ٢ ، والمنوع في النحو : ١٣٨ ، وشرح التسهيل :
٣٣٨ / ٢ ، والخزانة : ٢١٢ / ٣ ، والمقاصد الشافية : ٣٥٣ / ٣ .
الشاهد قوله : " حران صاديا إلى " وهو كالببيت السابق في تقدم الحال على صاحبها المجرور
وقد خرج الشارح.

وقال: ^(١)

فَإِنْ يَكْ أَذْوَادَ أَصْبَنَ وَنِسْوَةً فَلَنْ تَذْهَبُوا فَرْعًا يَفْتَلِ حِبَالِ

وقال: ^(٢)

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَالَكُمْ عِنْدِي

التقديرُ : فمطلبها عليه كَهَلًا ، وَإِلَى حَرَّانَ صَادِيًا ، وبقتلِ حِبَالِ فَرْعًا أَيِ هَدْرًا ، وتسليت عنكم طرًا.

وهَذَا الَّذِي اسْتَدَلُّوا بِهِ مِنَ السَّمَاعِ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ لَا يُتَصَوَّرُ تَأْوِيلُهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ شِعْرٌ وَالشَّعْرُ يَجُوزُ فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ ، هَذَا وَقَدْ تُؤَوَّلُ جَمِيعُ ذَلِكَ : فَكَافَّةٌ قِيلَ : حَالَ مِنَ الْكَافِ فِي أَرْسَلْنَاكَ وَالْهَاءُ لِلْمِبَالِغَةِ أَيِ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافًا لِلنَّاسِ وَقِيلَ : نَعْتُ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَيِ إِرْسَالَةً كَافَةً.

(١) البيت من بحر الطويل لطليحة بن خويلد الأسدي (كان مشركاً ثم أسلم وشهد القادسية) .
في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٣٨ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٧٤٥ / ٢ ،
وشفاء العليل : ٥٣٩ ، والمنوع في النحو : ١٣٧ ، والأشموني : ١٧٧ / ٢ ، والعيني الشاهد
رقم ٤٩٧ ، وناظر الجيش : ٢٢٨٧ / ٥ .

اللغة : أذواد : جمع ذود وهو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل ، وحبال : اسم رجل وهو
ابن طليحة ، فرعا : هدرًا.

الشاهد قوله : فرعا بقتل حبال وهو كالبيت السابق في تقدم الحال على صاحبها المحرور
بالإضافة.

(٢) البيت من بحر الطويل مجهول القائل ، ويوجد في أوضح المسالك : ٣٢١ / ٢ ، والمساعد :
٢١ / ٢ ، والتصريح : ٣٧٩ / ١ ، والأشموني : ١٧٧ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٢
٣٣٨ ، وناظر الجيش : ٢٢٨٧ / ٥ ، والمقاصد الشافية : ٤٥٤ / ٣ .
الشاهد قوله : " طرا عنكم " وهو كالبيت السابق وقد خرجه الشارح.

وقوله : فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا هو منصوبٌ على الحال من الفاعل المحذوف من المصدر أي فمطلبه إياها كَهَلًا عَلَيْهِ شديد . وَجَارَتْ الْحَالُ مِنَ الْمَحذُوفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ وقوله : " لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ " فَبَرْدُ الْمَاءِ مصدرٌ مَقْدَرٌ بَأَنَ والفعل " حَرَّانَ " مفعولٌ بِهِ . التقدير : لَنْ كَانَ أَنْ بَرَدَ الْمَاءُ حَرَّانَ صَادِيًا وَإِلَى متعلقٌ بقوله حَبِيًّا .

وقوله : تَسَلَّيْتُ طَرًا عَنْكُمْ بِحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ طَرًا حَالًا مِنْ عَنْكُمْ محذوفةٌ التقدير : تَسَلَّيْتُ عَنْكُمْ طَرًا عَنْكُمْ وَعَنْكُمْ ذَالَّةٌ عَلَى عَنْكُمْ المحذوفة .

وَقَدْ اشْتَمَلَ نَيْتُ التَّائِيْمِ عَلَى إِطْلَاقٍ بِحْتَا جُ إِلَى تَقْيِيدٍ وَإِهَامٍ بِحْتَا جُ إِلَى تَغْيِينٍ وَإِهَامٍ بِحْتَا جُ إِلَى زَوَالٍ وَدَعْوَى بِحْتَا جُ إِلَى اسْتِدْلَالٍ .

فَالْإِطْلَاقُ قَوْلُهُ (وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفِ جُرْ) وَذَلِكَ أَنْ حَرْفَ الْجُرِّ إِثْمًا أَنْ يَكُونَ زَائِدًا أَوْ غَيْرَ زَائِدٍ إِنْ كَانَ زَائِدًا فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا فَتَقُولُ فِي : مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ عَاقِلًا : مَا جَاءَ عَاقِلًا مِنْ أَحَدٍ وَكَفَى بِزَيْدٍ مُعِينًا كَفَى مُعِينًا بِزَيْدٍ إِذَا جَعَلْتَ مُعِينًا حَالًا لَا تُمَيِّزًا .

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَالْحُكْمُ كَمَا ذَكَرْتَاهُ .

وَالْإِهَامُ قَوْلُهُ (قَدْ أَبَوَا) فَهَذَا الضَّمِيرُ الَّذِي فِي (أَبَوَا) إِثْمًا أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَى النُّحَاةِ أَجْمَعِينَ أَوْ عَلَى بَعْضِهِمْ لَا جَائِزٌ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْجَمِيعِ لِأَنَّ الْجَمِيعَ لَمْ يَذْهَبُوا إِلَى ذَلِكَ وَلَئِنْ لَوْ ذَهَبَ الْجَمِيعُ إِلَى ذَلِكَ لَكَانَ إِجْمَاعًا وَإِذَا كَانَ إِجْمَاعًا لَمْ يَكُنْ خِلَافًا وَإِنْ كَانَ عَائِدًا عَلَى بَعْضِ التَّحْوِينِ فَلَمْ يَتَقَدَّمْ ظَاهِرٌ يَعُودُ هَذَا الضَّمِيرُ عَلَيْهِ فَصَارَ هَذَا الضَّمِيرُ مُبْهَمًا لِأَنَّهُ لَا يَذْهَبُ إِلَى مَنْ يَعُودُ .

وَالْإِهَامُ قَوْلُهُ (وَلَا أَمْنُهُ فَقَدْ وَرَدَ) أَوْ هَمُّهُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ سَبَقَ الْحَالِ ذَا الْحَالِ إِذَا جُرَّ بِالْحَرْفِ وَلَمْ يَحِكْ جَوَازَ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ فَأَوْهَمَ أَنَّهُ مُتَّفَرِّدٌ بِجَوَازِ مَا مَتَّعَهُ النُّحَاةُ .

والدَّعْوَى قَوْلُهُ : " فَقَدْ وَرَدَ " وَقَدْ كَرَرْنَا مَا احْتَجُّوا بِهِ مِمَّا ظَنُّوا أَنَّهُ مِنَ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ وَتَأَوَّلْنَاهُ فَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ عَلَى الْمُدَّعِي إِذَا اخْتَمَلَ التَّأْوِيلَ وَإِذَا دَخَلَ الدَّلِيلُ الْإِحْتِمَالُ سَقَطَ بِهِ الْإِسْتِدْلَالُ. / ١٩٣

قوله :

وَلَا تُجْزِ خَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

الْمَجْرُورُ إِمَّا بِحَرْفٍ أَوْ بِإِضَافَةٍ فَبِالْحَرْفِ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ هَذَا ، وَبِالِإِضَافَةِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ فِي تَأْوِيلِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ أَوْ لَا . إِنْ كَانَتْ فِي تَأْوِيلِ الرَّفْعِ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ مُسْرِعًا أَوْ النَّصْبِ نَحْوُ : يُعْجِبُنِي رُكُوبُ الْفَرَسِ مُسْرَجًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ الْفَرَسَ مُسْرَجًا جَازَ أَنْ تَأْتِيَ الْحَالُ مِنْهُ كَمَا مَثَلْنَا وَهَذَا الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : " إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ " أَيُّ إِذَا طَلَبَ الْمُضَافُ عَمَلَهُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَقَوْلُكَ : أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ مَعْنَاهُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ وَكَذَلِكَ رُكُوبُ الْفَرَسِ مَعْنَاهُ : أَنْ يَرْكَبَ الْفَرَسَ وَكَذَلِكَ : رَاكِبُ الْفَرَسِ مَعْنَاهُ : يَرْكَبُ الْفَرَسَ. ^(١)

وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٢) :

تَقُولُ ابْتَدِئِي إِنْ الطَّلَاقَ وَاحِدًا إِلَى الرُّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

فَوَاحِدًا : حَالٌ مِنَ الْكَافِ فِي انْطِلَاقِكَ وَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالمصدرِ لِأَنَّهَا فَاعِلَةٌ.

(١) مِنَ الْمَسْمُوعِ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَمَثَلْ بِهِ أَبُو حَيَّانَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ (يونس : ٤) فَمَرْجِعُكُمْ مَصْدَرٌ مِمَّنِي مُضَافٌ لِلْفَاعِلِ وَهُوَ عَامِلٌ فِيهِ وَجَمِيعًا حَالٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الطُّوَيْلِ قِيلَ لِسَلَامَةَ بْنِ جَنْدَلٍ وَقِيلَ لِمَالِكِ بْنِ الرِّيبِ التَّمِيمِيِّ ، وَهُوَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢ / ٣٤٢ ، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ : ٥٣١ ، وَالْأَشْمُوهِي : ٢ / ١٧٩ ، وَالْعَبِيدِي (٥٠٣) ، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ : ٣ / ٤٦١ ، وَنَظَرُ الْجَيْشِ : ٥ / ٢٢٩٢.

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ : " انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا " حَيْثُ جَاءَ وَاحِدًا خَالًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ الْكَافُ وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمُضَافَ وَهُوَ انْطِلَاقُ مَصْدَرٌ عَمَلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْجَرُّ وَأَصْلُهُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ.

وإن لم تكن الإضافة في تأويل الرفع والنصب لم يَجْزُ وقوع الحال من المضاف إليه نحو : ضَرَبْتُ غُلَامَ هِنْدٍ ضَاحِكَةً وسببُ منع ذلك أنَّ العَامِلَ فِي الحالِ هُوَ العَامِلُ فِي صاحبِ الحالِ ، وهنْدُ الجارُّ لها إمَّا مَعْنَى الإضافة وَهُوَ نِسْبَةُ الكلامِ إليها نِسْبَةً تَقْيِيدِيَّةً وإما اللامُ التي كانت قبل حصولِ الإضافة وكلُّ منهما لا يصلحُ أن يكونَ عَامِلًا فِي الحالِ ؛ لَأَنَّهُ يَقْبَلُ هَذِهِ النِّسْبَةَ الَّتِي هِيَ تَقْيِيدِيَّةٌ بِضَحْكِ هِنْدٍ والنسبةُ ثابتةٌ كَانَتْ هِنْدٌ ضَاحِكَةً أَوْ لَمْ تُكُنْ فَلِذَلِكَ امْتَنَعَ جَمْعُ الحالِ مِنَ المضافِ إِلَيْهِ الصريحِ الذي ليسَ فِي مَوْضِعِ فاعِلٍ ولا مَفْعُولٍ.

وقَدْ أَجَازَ بَعْضُ البَصْرِيِّينَ الحالَ مِنَ المضافِ إِلَيْهِ الصريحِ ^(١) وَلَعَلَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَسَيَأْتِي فِي البَيِّنَةِ بَعْدَ هَذَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

قوله :

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضْيَفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفَا

تَمَثِيلُ مَا هُوَ جُزْءٌ قَوْلُهُ تَعَالَى ^(٢) ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ فَإِخْوَانًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ نَحْوُ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ وَنَزَعْنَا مَا فِيهِمْ وَأَنْتَ تَعْنِي مَا فِي صُدُورِهِمْ صَارَ كَأَنَّ الصَّدْرَ مُقَحَّمَةً فَكَأَنَّهَا لَمْ تُذْكَرْ وَكَأَنَّهُ قِيلَ : وَنَزَعْنَا مَا فِيهِمْ . قَالَ أَبُو نَصْرِ ^(٣) أَحْمَدُ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي قَوْلِ طَفِيلٍ ^(٤) :

(١) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٤٨ ، والمجم : ١ / ٢٤٠ .

(٢) من الآية : ٤٧ من سورة الحجر .

(٣) هو أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي وقيل ابن أخته أقام ببغداد صنف النبات والشجر والخيل والإبل واشتقاق الأسماء وغيرها سنة (٢٣١هـ) . ينظر البغية : ١ / ٣٠١ ، والبالغة ص ٧٢ .

(٤) هو طفيل بن عوف بن كعب شاعر جاهلي فحل من الشجعان وهو أوصف العرب للخيل ، وسمى طفيل الخيل لكثرة وصفه لها ، عاصر النابغة الجعدي وزهيراً ، وكان معاوية يقول فيه : خلوا لي طفيلاً وقولوا ما شئتم في غيره من الشعراء . توفي سنة (٦١٠هـ) (الأعلام :

وَأُطْقَابُهُ أَرْسَانُ جُرْدٍ كَأَنَّهَا صُدُورُ الْقَنَّا مِنْ بَادِيٍّ وَمُعَقَّبٍ^(١)

أَرَادَ : أَنَّ أُطْقَابَ الْبَيْتِ : أَرْسَانُ الْخَيْلِ ، وَجُرْدٌ : قِصَارُ الشَّعْرِ ، وَقَوْلُهُ : "كَأَنَّهَا صُدُورُ الْقَنَّا" فِي طَوْلِهَا وَأَرَادَ : كَأَنَّهَا الْقَنَّا ثُمَّ قَالَ : صُدُورُ الْقَنَّا ، وَالْعَرَبُ تَفْعَلُ هَذَا كَقَوْلِكَ : جَاءَ فُلَانٌ عَلَى صَدْرٍ رَاحِلَتِهِ وَإِنَّمَا تُرِيدُ : عَلَى رَاحِلَتِهِ . انْتَهَى .

و " إِيْخْوَانَا " عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ لَهُمْ لَمْ يَكُونُوا إِخْوَانًا حَالَةَ اسْتِقْرَارِ الْغُلِّ فِي صُدُورِهِمْ إِنَّمَا صَارُوا إِخْوَانًا بَعْدَ ذَلِكَ .

وَمَثِيلُ مَا هُوَ كَالْجُزْءِ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٢) ﴿لَمْ أَوْحِنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَنِيفًا﴾ (فَخَنِيفًا) حَالٌ مِنْ "إِبْرَاهِيمَ" وَهُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ (مِلَّةٌ) ، وَمِلَّةٌ لَيْسَ جُزْأً مِنْ إِبْرَاهِيمَ لَكِنَّهُ كَالْجُزْءِ ، وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُقَالُ : اتَّبَعْتُ إِبْرَاهِيمَ وَأَنْتَ تُعْنِي مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ .

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ التَّائِظُ مِنْ بَعْضِ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ جُزْأً أَوْ كَالْجُزْءِ كَمَا مَثَلْنَا لَيْسَ الْمُخْتَارَ بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ مَمْتَوِعٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِلْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا^(٣) .

وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَنِيفًا﴾ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ .

(١) البيت من بحر الطويل وقد نسه الشارح ولم نعر له على مراجع.

(٢) من الآية : ١٢٣ من سورة النحل.

(٣) وهي اختلاف العامل فاعمل المضاف إليه اللام أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في

أما " إخواناً " فيحتملُ أن يكون منصوباً على المدح كَقَوْلِ النَّابِغَةِ :^(١)
رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ (فِيهِمْ وَرَهْطُ رَيْعَةَ بْنِ حُذَارٍ)

فمحقي منصوبٌ على المدح كأنه قال : أمدحُ إخواناً مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ ،
وأما " حنيفاً " فيحتملُ أن يكونَ خالاً من (ملة) وذكرَ على معنى الدين ؛ لأنَّ المِلَّةَ
هيَ الدينُ وكأنه قال : أن اتَّبَعَ دِينَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ، ويحتملُ أن يكونَ خالاً من الضَّمِيرِ
المستكنِّ في " اتبع " وإذا احتَمَلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي الاسْتِدْلَالِ بِهِ حُجَّةٌ عَلَى إِبْنَاتِ
قَاعِدَةِ كَلْبِيَّةٍ وَهِيَ أَنَّ الْمُضَافَ مَتَى كَانَ جُزْأً مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ كَالْجُزْءِ جَازَ أَنْ
تَأْتِيَ الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، ومثل هَذِهِ الْقَاعِدَةِ لَا تُثَبِّتُ بِمِثَالٍ أَوْ مِثَالَيْنِ يَحْتَمِلَانِ
غَيْرَ الْحَالِ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِاسْتِقْرَاءِ جُزْئِيَّاتٍ كَثِيرَةٍ حَتَّى يَحْصُلَ مِنْ ذَلِكَ الْاسْتِقْرَاءِ قَانُونٌ
كَلْبِيٌّ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْحُكْمَ مَنْوُطٌ بِذَلِكَ.

(١) البيت من بحر الكامل من قصيدة للنابغة بهجو لها زُرْعَةُ الْفَزَارِيِّ وكان قد غدر به وفيها بعض
الشواهد ومطلعها شاهد وهو قوله يخاطب صاحبه :

نبت زُرْعَةٍ وَالسَّفَاهَةَ كَاسِمِهَا يَهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْجَارِ

اللغة : كوز : بضم الكاف . محقي أذراعهم ، جعلوا دروعهم خلف راحلتهم كالحقيبة .
الشاهد فيه : قول : محقي أذراعهم فيهم ، وفيه تقدمت الحال (محقي) على صاحبها المحرور
(فيهم) وخرج على المدح كأنه قال : أمدح محقي لأنه لا يجوز تقدم الحال في مثل ذلك .
والبيت في ديوان النابغة : ٨٦ ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤٦ ، وشرح
الكافية الشافية : ٢ / ٧٣٣ ، والأشمون : ٢ / ١٨١ ، وشرح الجمل الكبير : ١ / ٣٣٥ ،
وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٠٣ . والشاهد النحوي في شعر النابغة الذبياني ص ٧١ (د) عبد
العزير فاحر).

﴿ترتيب الحال مع عاملها﴾

قوله :

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

يَقُولُ : الحالُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا فِعْلًا مُتَّصِرًا أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْفِعْلَ الْمُتَّصِرَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْعَامِلِ ، وَمِثْلُ الصِّفَةِ بِقَوْلِهِ : " مُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ " وَمِثْلُ الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ : " مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا " ، فَمُسْرَعًا : حالُ وَالْعَامِلُ فِيهَا رَاحِلٌ وَهُوَ صِفَةٌ ، وَمُخْلِصًا : حالُ وَالْعَامِلُ فِيهَا دَعَا وَهُوَ فِعْلٌ ، واحترز بقوله : " فِعْلٌ صُرْفًا " مِنْ فِعْلِ لَا يَتَّصِرُ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ هَذَا مُتَّجِرَةً ، فَلَا يَجُوزُ : مَا مُتَّجِرَةً أَحْسَنَ هَذَا ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي (مُتَّجِرَةً) هُوَ أَحْسَنَ وَأَحْسَنَ فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ لَا يَتَّصِرُ.

واحترز بقوله : " أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا " مِنْ صِفَةٍ لَا تُشَبِّهُ الْمُتَّصِرَ وَذَلِكَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِذَا لَمْ يَتَوَسَّطْهُ خَالِئٌ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَكْفَى النَّاسِ نَاصِرًا لَا يَجُوزُ : زَيْدٌ نَاصِرًا أَكْفَى النَّاسِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ أَشْبَهَتْ الْفِعْلَ الْمُتَّصِرَ شَبَّهَهَا بِهِ مِنْ جِهَةِ تَضَمُّنِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفِهِ وَقَبُولِ عِلَامَاتِ الْفُرُوعِ وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ نَحْوُ مَا مِثْلَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ : مُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ ، واسمُ المفعولِ نَحْوُ : زَيْدٌ مُجْرَدًا مَضْرُوبٌ وَالصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ قَالَ : ^(١)

(١) البيت من بحر الطويل لم ينسب لأحد ويوجد في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤٣ ،
والعيني بمرقم ٥٠٤ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٦٨ ، وخزانة الأدب : ١٠ / ٣٣٨ ،
والخصائص : ١ / ٣١٥ ، وشرح المفصل : ٨ / ٦٣ ، وشرح المقرب : ٥٩٢ (النصوبات).
اللغة : هنك : أصله لأنك ، سمح : كريم ، معدم : فقير .

الشاهد قوله : " سمح ذا يسار ومعدما " حيث جاء عامل الحال صفة مشبهة . ويجوز تقديم الحال عليها .

لِهَتِكَ سَمَحَ ذَا يَسَارٍ وَمُعْدِمًا كَمَا قَدْ أَلْفَتَ الْحِلْمَ مُرْضَى وَمُقْضَبًا

فَلَوْ قِيلَ : إِنَّكَ ذَا يَسَارٍ وَمُعْدِمًا سَمَحَ لِحَازٍ.

وهذا الذي ذَكَرَهُ النَّاطِمُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ فِعْلًا مُتَّصِفًا أَوْ صِفَةً شَبِيهَةً بِالْفِعْلِ الْمُتَّصِفِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى الْعَامِلِ هُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي سَيَأْتِي.

وَشَبَّهَ أَبُو عَمْرٍو الْحَرَمِيَّ الْحَالَ بِالتَّمْيِيزِ فَلَمْ يُجِزْ تَقْدِيمَهَا عَلَى الْعَامِلِ ^(١) وَقَدْ نَصَّ سَيَبَوِيهِ وَغَيْرُهُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْفِعْلِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَمَا فِي حُكْمِهَا. ^(٢)

والفرقُ بَيْنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ فِيهَا شَبَهًا مِنَ الظُّرُوفِ وَيَقْتَضِيهَا الْفِعْلُ بِوَجْهِ مَا فَقَدْتُمْ كَمَا تُقَدِّمُ الظُّرُوفَ.

وَيَحْتَاجُ مَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ إِلَى تَقْيِيدٍ ، إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى إِطْلَاقِهِ فَقَوْلٌ : لَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ عَلَى الْعَامِلِ وَإِنْ كَانَ كَمَا ذُكِرَ فِي مَسَائِلٍ. ^(٣)

الأُولَى : إِذَا كَانَ الْعَامِلُ صِلَةً لِأَنَّ نَحْوَ : الْقَائِمُ ضَاحِكًا زَيْدٌ لَا يَجُوزُ ضَاحِكًا الْقَائِمُ زَيْدٌ.

الثَّانِيَةِ : إِذَا كَانَ الْعَامِلُ صِلَةً لِحَرْفٍ مُصَدَّرِي نَحْوَ : يَعْجِبُنِي أَنْ تَجِيءَ مُسْرِعًا هَكَذَا أَطْلَقَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ وَيَنْبَغِي أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ عَامِلًا لَمْ يَجِزْ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا نَحْوُ الْمَثَالِ الَّذِي

(١) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٤٩ ، والجمع : ١ / ٢٤١ .

(٢) أجاز سيبويه والجمهور تقديم الحال على عاملها قياساً على المفعول به والظرف ومنع تقديم الحال على عاملها الظرف . ينظر الكتاب : ٢ / ١٢٤ ، والارتشاف : ٢ / ٣٤٩ ، والجمع :

١ / ٢٤٢ .

(٣) انظر كثيراً من هذه المسائل في المقاصد الشافية للشاطبي جـ ٣ ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

قَدَمَتَاهُ / ١٩٥، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ عَامِلٍ جَازَ ذَلِكَ نَحْوُ : عَجِبْتُ مِمَّا يَرَى زَيْدٌ بَاكِياً
فَيَجُوزُ : عَجِبْتُ مِمَّا بَاكِياً يَرَى زَيْدٌ كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ نَحْوُ : عَجِبْتُ
مِمَّا تَضْرِبُ زَيْدًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ : عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدًا تَضْرِبُ.

الثالثة : إِذَا كَانَ مَصْدَرًا يَنْحَلُّ لِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ وَالْفِعْلُ نَحْوُ : يَعْجِبُنِي
ذَهَابُكَ مُسْرِعًا لَا يَجُوزُ : يَعْجِبُنِي مُسْرِعًا ذَهَابُكَ ، فَإِنْ وَقَعَ الْعَامِلُ صِلَةً لِاسْمٍ أَوْ
صِفَةً لَمْ يَحْزَنْ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْمَوْصُولِ وَالْمَوْصُوفِ وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى
الْعَامِلِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَرْكَبُ الْفَرَسَ مُسْرِعًا وَأَعْجَبَنِي مَنْ جَاءَ مُسْرِعًا فَيَجُوزُ
مُسْرِعًا يَرْكَبُ الْفَرَسَ وَمَنْ مُسْرِعًا جَاءَ ، كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ نَحْوُ قَوْلِ
الشَّاعِرِ :^(١)

عَلَى جَرْدَاءَ مِسْحَلَهَا عُلُوكَ

أَيَّ عُلُوكَ مِسْحَلَهَا فَقَدَّمَ مَفْعُولَ عُلُوكَ الْوَاقِعَ صِفَةً لِجَرْدَاءَ عَلَى عُلُوكَ.

(١) هذا شطر بيت من بحر الوافر وهو عجز وصدره ونكمته كالآتي :

أَلَا شَتَانُ مَا عَمِرُوا مَشِيحاً عَلَى جَرْدَاءَ مِسْحَلَهَا عُلُوكَ

وهو للخرنق أخت طرفة بن العبد فحجو عبد عمرو لأنه أنشد شعراً لعمرو بن هند الملك وهو
من مقطوعة رويها كاف مفتوحة أولها قوله :

أَلَا تُكَلِّتُكَ أَمَلُكَ عَبْدُ عَمْرٍو أَبَا الْفَجَرَاتِ وَاخِيَتِ الْمُلُوكَا

اللغة : المسحل : الحذر الجاد ، جرداء : يقال فرس أجرد إذا رقت شعرته وقصرت وهو مدح
، وفرس جرداء أيضاً ، والمسحل والمسحلان : حلفتان في طرف اللجام إحداهما داخلية في
الأخرى ، علوك من علك الفرس اللجام يملكه إذا لأكه في فيه .

الشاهد فيه : قوله مسحها علوكاً حيث قدم المفعول به وهو مسحها على ناصبه من
الوصف وهو علوك ، والبيت في التذييل والتكميل : ٧٨٩ / ٤ ، وانظر المقطوعة كلها في
جمهرة أشعار العرب للقرشي ص ٢١٥ - تحقيق محمد علي الهاشمي (جامعة الإمام).

الرابعة : إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِلَامٍ الْقِسْمِ نَحْوُ : وَاللَّهُ لَا يُخْرِجَنَّ مُسْرِعًا لَا يَجُوزُ : مُسْرِعًا لَا يُخْرِجَنَّ.

الخامسة : إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِلَامٍ الْقِسْمِ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ مُسْرِعًا لَا يَجُوزُ : مُسْرِعًا لَقَائِمٌ.

السادسة : أَنْ تَكُونَ الْحَالُ جُمْلَةً مَعَهَا وَأَوُّ الْحَالِ نَحْوُ : خَرَجْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً لَا يَجُوزُ : وَالشَّمْسُ طَالِعَةً خَرَجْتُ ، وَأَجَازُ الْكَسَائِثِ وَالْفُرَاءُ وَهَشَامُ : وَأَنْتَ رَاكِبٌ تُحْسِنُ وَأَنْتَ رَاكِبٌ حَسَنْتَ تَرِيدُ : تُحْسِنُ وَأَنْتَ رَاكِبٌ وَحَسَنْتَ وَأَنْتَ رَاكِبٌ فَقَدَّمَ الْحَالُ فِيهَا الْوَاوُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا الَّذِي هُوَ حَسَنْتَ وَتُحْسِنُ.^(١)

وَحَكَّى صَاحِبُ رُؤُوسِ الْمَسَائِلِ^(٢) مَا نَصَّه : لَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ تَقْدِيمُ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ الَّتِي مَعَهَا الْوَاوُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا إِذَا كَانَ فِعْلًا ، وَمَنَعَهُ الْفُرَاءُ^(٣) ، وَهَذَا النِّقْلُ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرْتَاهُ قَبْلُ.

وَذُو الْحَالِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَخْرُورًا ، إِنْ كَانَ مَخْرُورًا فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ جَرُّهُ بِالْخَرَفِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا وَالْعَامِلُ فِيهِ أَحَدٌ مَا ذَكَرَهُ الثَّائِبُ وَعَرَى مِنَ الْقِيُودِ الَّتِي ذَكَرْتَاهَا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا ، إِنْ كَانَ مُضْمَرًا جَازَ التَّقْدِيمُ بِإِجْمَاعٍ ، وَلَا اِعْتِبَارَ بِشُدُودِ الْحَرَمِيِّ^(٤) ، إِذْ

(١) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٥٠ ، والجمع : ١ / ٢٤٢ .

(٢) هو ابن أصمغ واسمه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ت في حدود سنة ٣٢٨ هـ (هـ) ينظر البنية : ١ / ٤٢٣ .

(٣) الارتشاف : ٢ / ٣٥٠ .

(٤) قال الشيخ خالد بعد أن ذكر إجازة البصريين تقديم صاحب الحال عليها : " هذا مذهب البصريين إلا الجرمي فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها " . التصريح : ١ / ٣٨١ .

السماعُ والقياسُ يردّانِ عَلَيْهِ قال تعالى: ﴿خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾^(١)
(فخشعاً) حال، وذو الحال هو الضميرُ في (يخرجون) وقال الشاعر: ^(٢)

مُزِيداً يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرِنْسِي وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَّعُ
وَقَالَ طَرْفَةً^(٣):

ذَلُّ الْقَارَةِ فِي إِفْزَاعِهِمْ كَرِّعَالِ الطَّيْرِ أَسْرَاباً تَمُرُّ

ف (مُزِيداً) حال من الضمير المستكن في (يخطر) ، وأسراباً حال من
الضمير المستكن في (تمر) . وَإِنْ كَانَ مظهرًا نحو : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا جَازَ تَقَدُّمُهَا
عَلَى الْمَرْفُوعِ ذَوْنُ الْعَامِلِ بِإِجْمَاعٍ ، قال الشاعر: ^(٤)

(١) من الآية : ٧ من سورة القمر .

(٢) البيت من الرمل لسويد بن أبي كاهل ويوجد في المقتضب : ٤٣٦ / ٢ ، والأصول : ١ /

٢١٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٤١ / ٢ ، واللسان (رتع) ، وشرح الكافية الشافية:

٧٤٨ / ٢ ، والخزانة : ٥٥٤ / ٧ .

اللغة : مزيداً : من أزيد الجمل إذا ظهر الزيد على مشافره ساعة هياجه ، يخطر : من الخطر
بسكون الطاء وهو ضرب الفحل بذنبه عند هياجه .

الشاهد قوله : " مزيداً يخطر " حيث تقدمت الحال على عاملها وصاحبها المضمَر .

(٣) البيت من الرمل لطفرة في ديوانه : ٥٨ (دار صادر) .

اللغة: ذلّ : مسرعون ، إفزاعهم : من أفزع المستغيث . إذا أغاثه ونجّده ، رعال الطير :
جماعته .

الشاهد قوله : " أسراباً تمر " وهو كالبيت السابق في تقدم الحال على عاملها وصاحبها
المضمَر .

(٤) البيت من بحر الطويل لم أستطع أن أعثر له على قائل أو مراجع .

والشاهد فيه قوله : وتقبل أشباهاً عليك صدورها حيث تقدمت الحال على صاحبها وهو
جائز .

تَبَيَّنَ أَعْجَازُ الْأُمُورِ إِذَا انْقَضَتْ وَتَقَبَّلُ أَشْبَاهَا عَلَيْكَ صُدُورُهَا

وقال النابغة: (١)

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلِيلُ

وقال أيضاً: (٢)

يَطِيرُ فِضَاضًا بَيْنَهَا كُلُّ قَوْنَسٍ وَيَتَّبَعُهَا مِنْهُمْ فِرَاشُ الْحَوَاجِبِ

فَإِنْ قَدَمَتْهَا عَلَى الْعَامِلِ فَقِي ذَلِكَ خِلَافٌ : مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ الْحَوَازُ
وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ الْمَنْعُ (٣)، مِثَالُ ذَلِكَ : ضَاحِكًا جَاءَ زَيْدٌ وَحُحَّةُ الْبَصْرِيِّينَ مَا حَكَاهُ
الرِّيَاشِيُّ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ (٤) : شَتَّى تَوُوبِ الْحِلْبَةِ أَيْ مَتَفَرِّقِينَ يَرْجِعُ الْحَالِثُونَ وَقَالَ
الشاعر: (٥) ١٩٦ /

(١) البيت من بحر الطويل للناطقة الذبياني ويوجد في ديوانه : ١٥٥ وشرح التسهيل لابن مالك
: ٢ / ٣٤١ ، والمساعد : ٢ / ٢٢ ، والتصريح : ٢ / ١٥٣ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٩١ .
الشاهد قوله : " لو جاء سالماً أبو حجر " حيث تقدمت الحال على صاحبها المرفوع دون أن
تتقدم على العامل .

(٢) البيت من بحر الطويل للناطقة في ديوانه : ٣١ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٤١ ، والخصائص :
٢ / ٢٧٠ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٩٠ . والشاهد النحوي في شعر النابغة الذبياني : ص ٦٧ .
اللغة: فضاضاً : متناثراً ، القونس : أعلى الرأس ، الفراش : العظام الرقيقة المحيطة بالحياشيم .
الشاهد قوله : " فضاضاً بينها كل قونس " وهو كاليبيت السابق في تقدم الحال على صاحبها
المرفوع دون تقدمها على العامل .

(٣) ينظر الإنصاف : ١ / ٢٥٠ وما بعدها ، والمقتضب : ٤ / ١٦٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢ /
١٥٢ ، ١٥٣ ، والتصريح : ١ / ٣٨١ ، والممنوع في النحو : ١٢٦ وما بعدها .

(٤) مجمع الأمثال : ٢ / ١٥٠ (عيسى الحلبي) .

(٥) البيت من بحر الطويل لم ينسب إلى قائله ويوجد في شرح التسهيل : ٢ / ٣٤٢ ، والمساعد :
٢ / ٢٤ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٩١ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٧٢ .
الشاهد قوله : " سريعاً بهون الصعب " حيث تقدمت الحال على عاملها المتصرف .

سَرِيعاً يَهُونُ الصَّعْبُ عِنْدَ أُولَى التَّهَى إِذَا بَرَجَاءِ صَادِقٍ قَابَلُوا إِلْيَاسَا

فـ (سريعاً) حال من (الصعب) وهو مرفوع ظاهر وقد تقدمت على العامل فيها وهو يهون ، ولمن محتج للكوفيين أن يتأول هذا السماع^(١)

وإن كان صاحب الحال منصوباً فلما أن يكون ظاهراً أو مضمراً إن كان مظهرًا نحو : ضربت هنداً ضاحكةً فمذهب البصريين جواز توسطها وتقدمها فتقول : ضاحكةً ضربت هنداً وضربت ضاحكةً هنداً ، ومذهب الكوفيين المنع في المسألتين إلا إذا كانت الحال فعلاً فإنه يجوز عندهم التوسط نحو : ضربت تضحك هنداً^(٢)

وحجة البصريين قول الشاعر^(٣)

وَصَلْتُ وَلَمْ أَضْرَمْ مُسَيِّنَ أُسْرَتِي وَأَعْتَبْتُهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا وَلَايَسَا

فـ (مسيئين) حال من (أسرتي) ، وهذا الذي احتج به البصريون لا حجة فيه لاحتمال تأويله وعلى تقدير أنه حجة فليس فيه دليل على جواز التقديم على العامل ، فيحتاج في إجازة مثل : ضاحكةً ضربت هنداً إلى دليل.

وإن كان صاحب الحال مضمراً منصوباً جاز التقديم باتفاق نحو : مُسْرِعاً لَقَيْتَنِي هِنْدٌ فَمُسْرِعاً حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ النَّصْبِ فِي لَقَيْتَنِي.

(١) تأويله أن تجعل الحال منصوبة بعامل محذوف يفسره المذكور والتقدير : يهون الصعب سريعاً يهون الصعب ومثل شئ تروب الحلبة كما فعلوا مع الاسم في باب الاشتغال.

(٢) ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٤٠ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ١٤٧ ، والجمع : ١ / ٢٤١ ، والمنوع في النحو : ١٣٢ وما بعدها.

(٣) البيت من بحر الطويل مجهول القائل ، والشاعر بحث فيه على وصل ذوى القرى ، ويوجد في

شرح التسهيل : ٢ / ٣٤٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٤٧ ، والجمع : ١ / ٢٤١ ، وناسخ

الجيش : ٥ / ٢٢٩ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٧٠ ، وشرح المقرب : ٦٢٢ (النصوبات).

الشاهد قوله : " ولم أضرم مسيئين أسرتي " حيث تقدم الحال على صاحبه المنصوب.

قوله :

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفِهِ مُؤَخَّرًا لَنْ يَفْعَلَ

يقول : الحال إذا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى فِعْلٍ لَا فِعْلٍ وَلَا اسْمٍ أَشْبَهَ الْفِعْلَ فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامِلَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ الْحَالُ ، ثُمَّ مَثَلٌ يَنْتَلِ مُشِيرًا بِهَا إِلَى مَا لَا يَفْعَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَذَلِكَ نَحْوُ : أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ وَكَأَنَّ وَاسْمُ الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي قُصِدَ بِهِ التَّعْظِيمُ ، وَاسْمُ الْجِنْسِ الْمَقْصُودُ بِهِ الْكَمَالُ ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ ، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ غَيْرِ الْمُتَوَسِّطَةِ بَيْنَ حَالَيْنِ ، وَبَلَّيْتُ وَكَأَنَّ مُشِيرًا بِهَا إِلَى مَا يَفْعَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ مِمَّا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ نَحْوُ : لَيْتَ وَكَأَنَّ وَلَعَلَّ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَحْجُورًا فَإِنَّهُ يَنْدَرُ تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَيْهِ ، وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَى تَمَثُّلِ هَذَا كُلِّهِ مُسْتَوْفِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ونبدأ بِمَا بَدَأَ النَّاطِمُ بِهِ فَنَقُولُ : مَثَلٌ أَوَّلًا بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَذَلِكَ نَحْوُ : تِلْكَ هِنْدٌ ضاحِكَةٌ وَذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، فَضاحِكَةٌ وَقَائِمًا مَنصُوبَانِ عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ عَلَى الْحَالِ وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا إِلَّا زَيْدٌ وَهِنْدٌ^(١) ، وَهُمَا عَلَمَانِ لَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَكَأَنَّهُ قَالَ : أَشِيرُ إِلَى هِنْدٍ فِي حَالِ ضَحِكِهَا وَإِلَى زَيْدٍ فِي حَالِ قِيَامِهِ.

وَفِي اسْمِ الْإِشَارَةِ إِذَا تَقَدَّمَ حَرْفُ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ نَحْوُ : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا أَجَازُوا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ حَرْفُ التَّنْبِيهِ وَأَنْ يَكُونَ اسْمُ الْإِشَارَةِ ، وَبُنُوًا عَلَى ذَلِكَ فَرَعًا وَهُوَ : هَا قَائِمًا ذَا زَيْدٌ فَقَالُوا : إِنْ كَانَ الْعَامِلُ حَرْفُ التَّنْبِيهِ جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ لِأَنَّ الْحَالَ لَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَى حَرْفِ التَّنْبِيهِ ، وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ اسْمَ الْإِشَارَةِ لَمْ تَجَزِ الْمَسْأَلَةُ لِتَقَدُّمِ الْحَالِ عَلَيْهِ.

(١) ذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل بل الناصب في نحو : تلك هند ضاحكة فعلم

مضمر تدل عليه الجملة تقديره : انظر إليها ضاحكة . ينظر نتائج الفكر : ٢٧٩ ، الارتشاف :

وَأَبْطَلُوا كُلَّهُمْ : قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ ، وَأَجَازُوا تِلْكَ ضَاحِكَةً هِنْدٌ وَهَذَا قَائِمًا زَيْدٌ ،
والدليل عَلَى حَوَازٍ : هَذَا قَائِمًا زَيْدٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ :^(١)

أَتَرْضَى بِأَنَا لَمْ تَجِفْ دِمَاؤُكَ وَهَذَا عَرُوسًا بِالْيَمَامَةِ خَالِدُ

والدليل عَلَى حَوَازٍ : هَا قَائِمًا ذَا زَيْدٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ :^(٢) / ١٩٧

هَآ بَيْنَا ذَا صَرِيحٍ التُّصْنِيعِ فَاصْنَعْ لَهُ وَطِغْ فَطَاعَةً مُهْدٍ لُصْحَةً رَشَدُ

وَزَعَمَ السَّهْلِيُّ فِي قَوْلِكَ : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ مَا دَلَّ
عَلَيْهِ الْاسْمُ الْمُبْهَمُ ، إِذَا قُلْتَ : هَذَا ، فَإِنَّكَ أَشْرْتَ إِلَى الْمُخَاطَبِ لِنَظَرٍ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ :
انْظُرْ إِلَيْهِ مُقْبِلًا ، فَانْظُرْ هِيَ الْعَامِلَةُ فِي الْحَالِ ، وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْعَامِلَ اسْمُ
الْإِشَارَةِ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ مِنْ لَفْظِ الْإِشَارَةِ وَلَا مِنْ غَيْرِهَا إِنَّمَا هُوَ كَالْمُضْمَرِ إِذَا
قُلْتَ هُوَ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسُوغُ لِأَحَدٍ مَا فِي هُوَ وَلَا مَا فِي أَنْتَ مِنْ مَعْنَى الْإِضْمَارِ
يَعْمَلُ فِي حَالٍ أَوْ ظَرْفٍ فَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ.

(١) البيت من بحر الطويل لم ينسب في مراجعه إلى قائل ، والبيت يشير إلى موقعة اليمامة وما
حدث فيها من مقتل مالك بن نويرة وزواج خالد بن الوليد بامراته.

الشاهد فيه : قوله : وهذا عروساً باليمامة خالد ، فإن عروساً يروى بالنصب على الحال
وعامله إما اسم الإشارة أو هاء التنبية وقد تقدما عليه كما يروى بالرفع على أنه خبر أول
وخالد خبر ثان.

والبيت يوجد في : الأصول لابن السراج : ١ / ١٠٤ ، وشرح السيراني للكتاب : ١ / ٩
(مطبوع) ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٦٠ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٢٩٨.

(٢) البيت من بحر البسيط لم أعثر على قائله وهو في المغني : ٥٦٤ ، ٦٥٩ ، وحاشية الأمير : ٢ /
١٣٦ ، ومعجم شواهد العربية : ١٣١ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٥ / ٢٢٩٨ ،
والخضري وعلى ابن عقيل : ٢ / ٢١٨.

الشاهد قوله : " هَا بَيْنَا ذَا صَرِيحٍ " حيث توسط الحال بين اسم الإشارة وبين هاء التنبية
وعلى ذلك فالعامل فيه هاء التنبية ولا يجوز أن يعمل فيه الإشارة لتقدم الحال عليه.

قال : وقد يشير المتكلم إلى المخاطب بيد أو برأس إلى جهة شيء بعينه فيكون في ذلك تنبيه له على النظر فتعمل في ذلك النظر في الحال كما حكى سيويه لمن الدار مفتوحاً بابها ، ولم يقل : لمن هذه الدار فدل على أن التوجه يقوم مقام الإشارة ، والإشارة تنبيه على النظر كما تقدم ، ولا سبيل إلى أن يكون العامل في مفتوحاً بابها ما تعلقت به اللام من الاستقرار أو معنى الملك لفساد المعنى ؛ لأنك لو قدرت الاستقرار ظاهراً لم يكن له اختصاص بالحال ولا هي ملك لصاحبها في حال فتح بابها على الخصوص ، ولذلك أعرض سيويه عن ذلك المعنى ولم يجعله عاملاً في مثل هذه الحال^(١) انتهى كلامه.

وقال أيضاً : ومما لا يجوز فيه تقديم الحال قولك : هذا زيد منطلقاً ؛ لأن العامل فيه ها هنا مما دل عليه التوجه والإشارة كأنك قلت : انظر إليه منطلقاً فمعنى انظر هو العامل فيه لا ما قاله بعضهم من معنى التنبيه في قولك : (ها) ؛ لأن ها حرف ومعاني الحروف لا تعمل في الظروف والأحوال ، وكذلك لا يعمل فيه ما في ذا من معنى الإشارة كما ظن بعضهم ؛ لأنه اسم غير مشتق إنما هو بمنزلة هو وأنت في المضمرات.

وليس في ألفاظ هذه الأسماء شيء من معاني الفعل ، ولكن لما أشرت للمخاطب إلى زيد وتوجهت إليه علم أنك تريد : انظر إليه في هذه الحال ، فلا يجوز تقديم الحال على مثل هذا العامل المعنوي ؛ لأنه ليس بفعل ملفوظ به فيشبه بالفعل ، وإنما هو صفة كما تقدم ولو جعلت مكانها ظرف فقلت : هذا زيد اليوم لم يحز قدمت اليوم أو أخرته لعدم الفائدة في ذكر ظرف ؛ لأن المخاطب قد علم من التوجه والإشارة أنك لا تريد إلا ذلك الحين الذي أشرت إليه ، فلا معنى لتقييد هذا في هذا

(١) انظر نتائج الفكر للسهلي : ٢٢٩ ، ٢٣٠ تحقيق د/محمد البنا (دار الرياض) وكذا ص ٢٤٣ وما بعدها ، وص ١٧٩ تحقيق عادل عبد الموجود ، وانظر أيضاً ملخصاً له في ناظر الجيش :

المعنى بحين آخر والحال ليست كذلك إنما هي صفة تُريدُ تنبيه المخاطب على النظر إلى زيد فيها لغرض مقصود كما جاء في التنزيل^(١) ﴿أَلَدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ تَبَّهَتْ عَلَى الشَّيْخِ الْمَانِعِ مِنَ الْوَلَادَةِ ، فَهَذَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا يَعْنِي بَيْنَ الْحَالِ وَالظَّرْفِ^(٢) انتهى.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْعَافِيَةِ^(٣) : قَوْلُهُمْ : هَذَا زَيْدٌ رَاكِبًا الْعَامِلُ فِي الْحَالِ اسْمُ الْإِشَارَةِ فَسَأَلَهُ سَائِلٌ هَلْ يَكُونُ الْعَامِلُ حَرْفَ التَّنْبِيهِ أَوْ لَا يَكُونُ ؟ فَقَالَ : لَا يَكُونُ وَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ بِمَعْنَى التَّنْبِيهِ كَمَا أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ كَذَلِكَ ، وَوَجْهُهُ أَهَمُّ قَدْ حَذَفُوا لَفْظَ الْفِعْلِ وَاسْتَعْقَبُوا بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ عَنْهُ ، فَلَمْ يَكُونُوا لِيَعْمَلُوهُ عَمَلُ الْفِعْلِ فَيَكُونُوا قَدْ رَجَعُوا إِلَى مَا خَفَفُوهُ مِنْ كَلَامِهِمْ فَيَكُونُ ذَلِكَ تَقْضًا لِمَا قَصَدُوهُ.

أَمَّا اسْمُ الْإِشَارَةِ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْفِعْلِ فَلَمْ يَفْعَلُوا بِالْأَسْمَاءِ ذَلِكَ بَلْ أَعْمَلُوا عَمَلُ الْأَفْعَالِ وَأَجْرُوهَا مَجْرَاهَا وَقَدَّرُوا فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : ضَارِبٌ زَيْدًا ، فَلَمَّا كَانَتْ الْأَسْمَاءُ قَدْ أُجْرِيَتْ مَجْرَى الْأَفْعَالِ وَأُخْرِجَتْ إِلَيْهَا لَمْ يَكُونُوا لِيَمْتَنِعُوا / ١٩٨ مِنْ الْعَمَلِ فِي الْحَالِ إِذْ قَدْ أَعْمَلُوا فِيهَا هُوَ أَقْوَى مِنَ الْحَالِ. انتهى^(٤).

فَتَخَلَّصَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَتَى إِذَا قُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا فَمُنْطَلِقًا عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ حَالٌ ، وَفِي الْعَامِلِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ حَرْفُ التَّنْبِيهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِهِمْ.

(١) سورة هود : ٧٢.

(٢) انظر نتائج الفكر للسهلي : ١٧٩ ، والجمع : ١ / ٢٤٤ ، والتصريح : ١ / ٣٨٢.

(٣) هو أبو بكر وأبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن أبي العافية الأزدي المتوفي بفرناطة سنة (٥٨٣هـ).

(٤) ينظر هذا الرأي في الارتشاف : ٢ / ٣٥١.

والثاني : أن العامل فيه إنما هو فعلٌ مُضْمَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ اسمُ الإشارةِ وهو مذهبُ السهلي.

والثالثُ : أن العاملَ فيه إنما هو اسمُ الإشارةِ وهو مذهبُ ابن أبي العافية. وكلُّ هذه الأقوالِ لا تُسَلِّمُ مِنَ التَّقْدِ :

أما القولُ الأوَّلُ فهو أن الحالَ إذا وَقَعَتْ فِي جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ أَوْ مَا أَشَبَّهَا فَإِنَّمَا هِيَ تَقْيِيدٌ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ حَالَةٌ وَقُوعُ الْفِعْلِ مِنْهُ أَوْ بِهِ ، وَإِذَا وَقَعَتْ فِي جُمْلَةٍ ابْتِدَائِيَّةٍ فَإِنَّمَا هِيَ تَقْيِيدٌ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ حَالَةٌ نَسْبَةِ الْحَكَمِ عَلَيْهِ بِالْخَبَرِ ، هَذَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ جَامِداً.

وأما إذا كَانَ مُشْتَقًّا فَتَكُونُ الْحَالُ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْرٍ فِيهِ إِنْ تَحْمَلُهُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْحَالَ صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى ، فَإِذَا قُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا وَجَعَلْتَ حَرْفَ التَّنْبِيهِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ صَارَ الْمَعْنَى : تَنَبَّهْ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ هَذَا زَيْدٌ فِي حَالِ انْطِلَاقِهِ أَيْ تَنَبَّهْ فِي حَالِ انْطِلَاقِهِ وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا وَمُنْطَلِقًا عَلَى زَعْمِهِمْ حَالٌ إِنَّمَا مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَإِنَّمَا مِنْ زَيْدٍ ، وَحَرْفُ التَّنْبِيهِ لَيْسَ بِعَامِلٍ أَصْلًا لَا فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ وَلَا فِي زَيْدٍ وَلَا فِي غَيْرِهِمَا فَكَيْفَ تَقُولُ إِنَّهُ عَامِلٌ فِي الْحَالِ وَأَيْضًا فَاسْمُ الْإِشَارَةِ أَوْ زَيْدٌ مُتَّصِفٌ بِالْانْطِلَاقِ وَمَلْتَبِسٌ بِهِ سَوَاءٌ انْتَبَهَتْ أَمْ لَا لَانْطِلَاقِهِ أَوْ لَمْ تَنْتَبِهْ.

وإن جَعَلْتَ اسْمَ الْإِشَارَةِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ فَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ لِأَنَّكَ حَكَمْتَ عَلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ حَالَةَ انْطِلَاقِهِ بِأَنَّهُ زَيْدٌ أَيْ الْمَشَارُ إِلَيْهِ حَالَةَ الْانْطِلَاقِ زَيْدٌ ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ زَيْدٌ ثَابِتَةٌ لَهُ الرِّيْدَةُ سَوَاءً أَكَانَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ مُنْطَلِقًا أَوْ غَيْرَ مُنْطَلِقٍ ، وَبِهَذَا يَرُدُّ قَوْلُ ابْنِ أَبِي الْعَافِيَةِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الْحَرْفَ لَمَّا حَذَفَ وَاسْتَعْنِيَ بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ عَنْهُ لَمْ يَكُونُوا لِيَعْمَلُوهُ عَمَلَهُ فَيَكُونُ ذَلِكَ رُجُوعًا إِلَى مَا حَذَفُوهُ مِنْ كَلَامِهِمْ يَرُدُّ عَلَيْهِ إِعْمَالُ كَأَنَّ فِي الْحَالِ بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّنْبِيهِ ، وَقَدْ

اسْتَعْنَى عَنْ فِعْلِ التَّشْبِيهِ بِهَا ، فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ لَا تَعْمَلَ إِلَى أَنْ قَيَّدَ الْحَرْفُ بِأَنَّهُ لَمْ
يَسْتَقِرَّ فِيهِ عَمَلٌ فَتَخْرُجُ كَأَنَّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَقَرَّ لَهَا الْعَمَلُ فِي غَيْرِ الْحَالِ وَسَيَاتِي الْكَلَامِ
عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَيْضاً فَإِنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ الْعَامِلَ فِيهَا اسْمَ الْإِشَارَةِ وَجَعَلْتَهَا
حَالاً مِنْهَا كَانَ ذَلِكَ بَاطِلاً ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا ، وَاسْمُ
الْإِشَارَةِ لَيْسَ عَامِلاً فِي نَفْسِهِ فَلَا يَكُونُ عَامِلاً فِي الْحَالِ ، وَلَا التِّفَاتُ لِقَوْلٍ مَنْ زَعَمَ :
إِنْ صَاحِبَ الْحَالِ قَدْ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ لِأَنَّ الْحَالِ فِي الْمَعْنَى هِيَ صَاحِبُ الْحَالِ وَكَأَنَّ أَنْ
ذَا الْحَالِ لَا يَعْمَلُ فِي نَفْسِهِ ، فَكَذَلِكَ لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ .

وَأَمَّا مَذْهَبُ السَّهْلِيِّ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَذْهَبَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِتْقَانُ
الْعَمَلِ لِلْفِعْلِ وَنِسْبَتُهُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ فِيهِ تَقْرِيرٌ عَامِلٍ لَمْ يَلْفِظْ بِهِ قَطُّ ، وَلِأَنَّ الْكَلَامَ يَصِيرُ
فِي تَقْدِيرِ جُمْلَتَيْنِ ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ هَذَا زَيْدٌ أَنْظَرَ إِلَيْهِ قَائِماً ، وَظَاهِرُ الْكَلَامِ أَنَّهُ جُمْلَةٌ
وَاحِدَةٌ. ^(١)

وَلَمَّا كَانَ قَوْلُ الْبَصْرِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَخْلُو مِنْ إِشْكَالٍ ارْتَكَبَ
الْكُوفِيُّونَ طَرِيقَةً أُخْرَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ :

فَقَالَ الْفَرَّاءُ وَالْكَسَائِيُّ : يَقَالُ هَذَا زَيْدٌ قَائِماً عَلَى أَنْ قَائِماً خَيْرُ التَّقْرِيبِ ^(٢)
الَّذِي يُشَبَّهُ فِيهِ هَذَا كَانَ حِينَ يُقَالُ كَيْفَ تَخَافُ الظَّلَمَ وَهَذَا الْخَلِيفَةُ قَادِماً ؟ وَكَيْفَ
تَجِدُ الْبَرْدَ وَهَذِهِ الشَّمْسُ طَالِعَةً ؟ يَقْرَبُ هَذَا وَهَذِهِ قُدُومُ الْخَلِيفَةِ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ ، وَلَمْ
يَكُنْ هَذَا فِي الْمَعْنَى إِشَارَةً ؛ لِأَنَّ الْخَلِيفَةَ لَا يَجْهَلُ وَلَا يُشْكُ فِيهِ فَتَعْرِفُهُ الْإِشَارَةُ ،
وَكَذَلِكَ الشَّمْسُ قَدْ غُنِيَتْ / ١٩٩ لَشَهْرَتِهَا عَنِ الْإِشَارَةِ الَّتِي تَحْدُودُهَا وَتَعْنِيهَا .

(١) انظر هذا النقد لمذهب السهلي في شرح التسهيل لناظر الجيش : ٢٢٩٨ / ٥ ، فهو منقول

من هنا أو من التذييل والتكميل .

(٢) انظر الارشاف : ج ٢ ص ٣٢٥ .

وَأَحَازَ الْكِسَائِيُّ أَيْضاً فِي هَذَا زَيْدٌ قَائِماً مَا أَحَازَهُ الْبَصْرِيُّونَ مِنْ أَنَّ قَائِماً
حَالٌ إِمَّا مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَإِمَّا مِنْ زَيْدٍ ، فَلَوْ وَسَطَتْ قَائِماً بَيْنَ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَزَيْدٍ
فَقُلْتُ هَذَا قَائِماً زَيْدٌ ، فَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ : النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ إِمَّا مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَإِمَّا
مِنْ زَيْدٍ ، وَأَحَازَ الْكِسَائِيُّ نَصْبَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَيْرَ التَّقْرِيبِ .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : لَا أَنْصِبُ قَائِماً هُنَا عَلَى الْحَالِ مِنْ زَيْدٍ لِأَنَّهُ لَمَّا جَاوَزَ اسْمَ
الْإِشَارَةِ وَكَانَ لاسمِ الْإِشَارَةِ رتبةُ السَّبْقِ وَقُوَّةُ الْإِبْتِدَائِيَّةِ غَلَبَ عَلَى الْحَالِ فَلَمْ يَصِلْ مَعَهُ
إِلَى الْأَخِيرِ وَلَيْسَ بِجَائِزٍ أَنْ يُقَالَ : هَذَا قَائِماً زَيْدٌ عَلَى خَيْرِ التَّقْرِيبِ لِأَنَّهُ كَلَامٌ بُنِيَ
عَلَى الْجَوَابِ وَالْفَاطَةُ لَا تُغَيَّرُ ، وَخَيْرُهُ لَا يَرِيبُ مَكَائِهِ قَالَ : وَلَوْ أَخْبَرْتُ هَذَا قَائِماً زَيْدٌ
فِي التَّقْرِيبِ اسْتَغْلَقَ عَلَى الْقَوْلِ فِي الْمَكْنَى حِينَ أَقُولُ : هَا أَنَا ذَا قَائِماً ، وَهَا أَنْتَ ذَا
قَائِماً ، وَهَا هُوَ ذَا قَائِماً ، وَهَا هِيَ هَذِهِ قَائِمةٌ وَهَا أَنْتَ ذِي قَائِمةٌ ، لِأَنِّي إِذَا أَرَدْتُ
تَوَسُّطَ الْخَبَرِ ، فَإِنْ جُعِلَ بَيْنَ أَنَا وَذَا أَفْسَدَ تَرْتِيبَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمَكْنَى خَلَطَ بِهِذَا حِينَ
جَعَلَ بَيْنَ هَا وَذَا ، وَإِذَا دَخَلَ بَيْنَ الْمَكْنَى وَذَا دَاخِلٌ فَسَدَ الْإِخْتِلَاطُ ، وَإِنْ جُعِلَ بَيْنَ هَا
وَأَنَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَوْضِعاً . إِذْ هَا لَا تَعْرِفُ لَهُ مُزَايِلَةَ الْمَكْنَى ، فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
خَيْرَ التَّقْرِيبِ لَا يَتَوَسَّطُ مَعَ ظَاهِرٍ وَلَا مَكْنَى .

وَاتَّفَقَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى إِحَالَةِ قَائِماً هَذَا زَيْدٌ عَلَى أَنَّ هَذَا يُعِيدُ الْإِشَارَةَ أَوْ
التَّقْرِيبَ ، وَكَذَلِكَ اتَّفَقَ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى مَنَعِهَا .

وَأَمَّا لَيْتَ وَكَانَ ، فَذَكَرَ الشَّاطِطُ أَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي الْحَالِ ،
وَكَذَلِكَ ذَكَرَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ حَرْفَ التَّرَجُّمِ وَهُوَ لَعَلَّ وَأَنَّهُ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ .

أَمَّا (كَانَ) فَاتَّفَقَ عَلَى أَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْحَالِ ، وَأَمَّا (لَيْتَ وَلَعَلَّ)
فَمُخْتَلَفٌ فِيهَا :

نَصُّ الرَّمْخَشْرِ عَلَى أَنْ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ يَنْصِبْنَ الْحَالَ بِخِلَافِ أَخَوَاتِهَا
وَهِيَ : إِنْ وَأَنْ وَلَكِنْ فَإِنَّهُنَّ لَا يَنْصِبْنَ الْحَالَ^(١)، وَتَبَعُهُ هَذَا النَّاطِمُ^(٢) وَابْنُ عَصْفُورٍ^(٣)،
وَالصَّحِيحُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ شَيْئاً مِنَ الْحُرُوفِ لَا تَعْمَلُ فِي ظَرْفٍ وَلَا فِي حَالٍ
وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حَرْفٌ جَرّاً إِلَّا كَانَ وَكَافَ التَّشْبِيهِ قَالَ النَّابِغَةُ :^(٤)

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقُودُ شَرْبِ نَسْوِهِ عِنْدَ مُفْتَادِهِ

وَتَقُولُ : كَانَ زَيْدًا غَضَبًا أَسَدٌ وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَتَكَ لَوْ قُلْتَ : لَيْتَ زَيْدًا
الْيَوْمَ ذَاهِبٌ غَدًا وَنَحْوَهُ لَمْ يَحْزَنْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الثُّحَاةِ لَكَانَ بَاطِلاً بِالْإِجْمَاعِ ، وَعَلَّلَ
الْفَارِسِيُّ مَنَعَ ذَلِكَ فِي الْحَلِيلِيَّاتِ بِأَنَّهَا فِي دِلَالَتِهَا عَلَى الْمَعْنَايِ قَصْدٌ بِهَا غَايَةُ الْإِيْجَازِ
فَالْأَلْفُ تُغْنِي عَنْ أَسْتَفْهِمُ ، وَمَا عَنْ أَتَفِي ، وَإِنْ عَنْ أَوْكُذُ ، فَلَوْ أَعْمَلْتُ فِي الظَّرْفِ

(١) قال في المفصل : والفاعل فيها إما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل ثم قال : وليت ولعل
وكأن ينصبنها أيضاً لما فيهن من معنى الفعل (شرح المفصل: ٥٦ / ٢).

(٢) قال في شرح التسهيل : ومن العوامل التي لا يتقدم الحال عليها الجامد المضمن معنى مشتق
كأما وحرف التنبيه والتعني والترجي واسم الإشارة.. والمثبه به (شرح التسهيل ٣٤٤/٢)
(الكافية الشافية ١ / ٣٣٨).

(٣) قال في شرح الجمل: وإنما أعملت المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف من حيث هي فضلة
مثله منتصبه بعد تمام الكلام على معنى في لا على تقديرها (شرح الجمل: ١ / ٢٣٥).

(٤) البيت من بحر البسيط وهو للنابغة من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه فيها مما
بلغه عنه ، وبعضهم يعد هذه القصيدة من المعلقات.

اللغة : سفود : جديدة يشوى عليها اللحم ، المفتاد : المشوي أو موضع النار أي أن قرن
الثور يخرج كالسفود . وقد غرزه في صفحة كلب الصيد وجسمه.

الشاهد قوله : " كأنه خارجاً " حيث عملت كأن في (خارجاً) النصب على الحالية. وانظر
البيت في الخصائص : ٢ / ٢٧٥ ، وأمالى بن الشجري : ١ / ١٥٦ ، والحزاة : ٣ / ١٨٥ ،
اللسان (فاد) ، والديوان ص ١٢ ، والشاهد التحوي في شعر النابغة الذبياني : ٦٨ .

والحال ومكنت ممكين الفعل لكان نقضاً لما قصد من الإيماء^(١). وهذا التعليل هو الذي نص عليه ابن أبي العافية في أن حرف التثنية لا يجوز له أن يعمل في الحال^(٢).

وإنما اختصت كان وكاف التشبيه بالعمل في الحال لأن فيها وإن كانت حرفاً دلالة على التشبيه والشبه ، فالتشبيه معنى في نفس المتكلم فمن هذا الوجه هي كسائر الحروف ؛ لأن معنى الحرف في نفس المتكلم بخلاف معنى الفعل فإنه مسند إلى ما دخل عليه من الاسم ولا تعمل لهذا المعنى ، والشبه مسند إلى زيد ونحوه إذا قلت : كان زيداً أسد أي فشارك الأفعال من هذا الوجه ، فعمل ذلك المعنى الذي هو الشبه المسند إلى زيد في الحال والظرف والجار والمجرور ، وليس ذلك في التثني ولا التأكيد ولا التثني ونحوها فمن هنا فارتقت كأن أخواتها فعملت بلفظها كعمل أخواتها في الأسماء ، وعمل معناها في الظرف والحال.

وفارقتها أيضاً في وقوعها ثغماً لتكررة وحالاً من معرفة وخبراً لكان ونحوها

قال : (٣) / ٢٠٠

فبت كائي ساورثني ضئيلة من الرقش في أليابها السم نافع

وأما قوله : " وتذر نحو : سعيد مستقراً في حجر " يعني أنه تذر تقدم الحال على عاملها المعنوي إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، فسعيد : مبتدأ ، ومستقراً : حال ، وفي حجر : جار ومجرور في موضع خبر المبتدأ وهو العامل في الحال وإذا كان

(١) فتشت في الحليات طويلاً فلم أجد النص المذكور.

(٢) بنظر الارتشاف : ٢ / ٣٥١.

(٣) البيت من بحر الطويل للناطقة الذيباني من قصائد اعتذاره للنعمان بن المنذر ، ديوانه : ٥٤ والكتاب : ٢ / ٨٩ ، والأشعري : ٣ / ٦٠ ، والعيني (٨٢٢) ، والمصح : ٢ / ١١٧ . والشاهد النحوي في شعر الناطقة : ١١٥ .

الشاهد فيه : قوله : فبت كائي حيث يجوز في إعراب جملة كائي أن تكون حالاً إذا جعل بات تامة ويجوز جعلها خبراً لبات إن كانت ناقصة وهذا لا يجوز إلا في كأن دون أخوات إن.

العامل طرفاً أو جاراً ومجروراً والحال اسم صريح فمذهب البصريين : امتناع تقديم الحال على العامل إذ ذاك في نحو : قائماً في الدار زيد ، وقائماً زيد في الدار^(١) ، قال أبو بكر بن طاهر : لم يختلفوا في امتناع : قائماً في الدار زيد ، فإن تقدم على العامل وتأخر عن ذي الحال نحو : زيد قائماً في الدار فأجاز ذلك الفراء والأخفش في بعض كتبه ومنعه في بعض ، وأجاز الأخفش أيضاً ذلك في الجملة الحالية المقرونة بالواو نحو : زيد وماله كثير في البصرة لأنه في معنى : زيد إذ ماله كثير في البصرة.^(٢)

وقال ابن برهان : إذا كان الحال طرفاً أو حرف جرّ صحّ تقدمها على معنى الفعل العامل فيها ، ومنه قوله تعالى^(٣) ﴿هَٰئِلِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ ، هُنَالِكَ : ظرف مكان وهي حال ، والولاية : مبتدأ ، والله : في موضع خبر ، ولأم الجمر عامل في الحال مع تقدمها على اللام ؛ لأن الحال يلفظ الظرف^(٤) ، وقد تقدم أن مذهب البصريين أجمعين المنع من تقدم الحال على ذي الحال وعلى عاملها المعنوي.

وقد ارتكب ابن برهان جواز ذلك وهو وهم إنما كان ينبغي أن يجوز على مذهبه : زيد عندك في الدار على أن تجعل عندك : حالاً وفي الدار : الخبر.

(١) قال سيويه : "واعلم أنه لا يقال : قائماً فيها رجل فإن قال قائل : أجعله بمزلة : راكباً مر زيد وراكباً مر الرجل قبل له : فإنه مثله في القياس لأن فيها بمزلة مر ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل..". الكتاب : ١٢٤ / ٢ ، وينظر التصريح : ٣٨٥ / ١ ، والأشموني : ١٨١ / ٢ ، وتوضيح المقاصد : ١٥٧ / ٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٦ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٣٠٢ / ٥ ، والتصريح : ١ / ٣٨٥ ، والأشموني : ١٨١ / ٢.

(٣) انظر رأي ابن برهان في الارتشاف : ٣٥٥ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٣٠٢ / ٥.

(٤) من الآية : ٤٤ من سورة الكهف.

وَمَنْ أَحَازَ تَوَسَّطَ الْحَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اسْتَدْلَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى ^(١) ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ^(٢) (مَطْوِيَّاتٍ)
بِالْفَتْحِ فَقَوْلُهُ : (وَالسَّمَاوَاتُ) مَبْتَدَأٌ وَ (مَطْوِيَّاتٍ) حَالٌ وَ (بِيَمِينِهِ) خَرُّ الْمَبْتَدَأِ
وَقَالَ النَّابِغَةُ : ^(٣)

رَهْطُ ابْنِ كُوْزٍ مُحَقَّبِي أَذْرَاعِهِمْ فِيهِ وَرَهْطُ رِبْعَةٍ بِنُ حُذَارٍ

وَقَالَ آخِرُ : ^(٤)

بِنَا عَاذَ عَوَزٌ وَهُوَ بَادِي ذُلِّهِ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَغْدَمْ وَلَا نَصْرًا

وَقَالَ آخِرُ ^(٥) :

(١) من الآية : ٦٧ من سورة الزمر.

(٢) ينظر البحر المحيط : ٧ / ٤٤٠ وقد أسندت لعيسى بن عمر في شواذ ابن خالويه ص ١٣١
وللحسن البصري في معاني القرآن للفراء : ٢ / ٤٢٥.

(٣) البيت من بحر الكامل في ديوان النابغة : ٨٦ وقد سبق الحديث عنه قريباً.

(٤) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو في الفخر بإيواء الضعيف ونصر المستغيث.

الشاهد فيه : قوله : وهو بادي ذلة لديكم فهذه جملة حال في محل نصب من عوف وهذا
ليس مقصوداً إنما المقصود قوله : بادي فهو حال مفرد منصوب وعامله متعلق الظرف لديكم
(مستقر) وقد تقدم عليه وهو جائر عند بعضهم وصاحبه ضمير الغيبة ، وانظر البيت في ناظر
الجيش : ٥ / ٢٣٠٣ ، والتصريح ١ / ٣٨٥ ، والأشعري ٢ / ١٨٢.

(٥) البيت من بحر الكامل وهو من قصيدة للفرزدق في مجاء جرير.

اللغة : بنو كليب : قبيلة جرير ، ودارم وعقال : من أجداد الفرزدق ، المددع : الذي يسم
أمام الغنم والماعز يصوت لهم ليتبعوه.

الشاهد فيه : تقدم الحال (مددعاً) على عاملها الظرفي (كعقال) وهو جائر عند بعضهم
وصاحبها أبوك.

وانظر البيت في ديوان الفرزدق : ٢ / ٢١٧ (دار الكتاب العربي) ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٠٣.

أَبْتُو كَلَيْبٍ فِي الْفَخَّارِ كَدَارِمِ أَمْ هَلْ أَبُوكَ مُدْعِدَعًا كَعَقَالِ

فَمُخَفِّي وَبَادِي ذِلَّةٍ وَمُدْعِدَعًا كُلُّهَا أَحْوَالُ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا
وَهُوَ مَعْنَى فِعْلٍ وَهُوَ فِيهِمْ وَلَدِيكُمْ وَكَعَقَالِ ، وَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ تَأَوَّلَ هَذَا السَّمَاعِ .

وَأَجَازَ الْكُوفِيِّونَ كُلُّهُمْ تَقْدِيمَهَا عَلَى الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا كَانَتْ مِنْ
مَرْفُوعٍ مُضْمَرٍ فَنَقُولُ : قَائِمًا فِي الدَّارِ أَنْتَ ، وَلَا يُجِزُونَ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مِنْ ظَاهِرٍ
نَحْوُ : قَائِمًا فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَيَجُوزُ عِنْدَهُمْ تَأْخِيرُهَا وَتَوْسِيطُهَا نَحْوُ : فِي الدَّارِ أَنْتَ قَائِمًا
وَفِي الدَّارِ قَائِمًا أَنْتَ .^(١)

وَنَلْخِصَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا
فَفِي جَوَازِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَيْهِ وَخَذَهُ أَقْوَالُ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ يَجُوزُ وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ وَأَحَدِ قَوْلِي الْأَخْفَشِ .

وَالثَّلَاثُ : أَنَّ الْحَالَ إِنْ كَانَتْ مِنْ ضَمِيمٍ مَرْفُوعٍ جَازَ ذَلِكَ وَإِلَّا فَلَا وَهُوَ
قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّ الْحَالَ إِنْ كَانَتْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا جَازَ ذَلِكَ وَإِلَّا فَلَا وَهُوَ قَوْلُ
أَبْنِ بَرَّهَانَ .

وَقَوْلُ خَامِسٍ : وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ إِنْ كَانَتْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا جَازَ ، وَإِنْ كَانَ
حَالًا صَرِيحًا جَازَ مُحْكَمًا بِضَعْفِهِ وَهُوَ قَوْلُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا . / ٢٠١

وَقَدْ انْتَهَى الْكَلَامُ فِيمَا مَثَلُهُ النَّاطِلُ فَلَنَرْجِعَ إِلَى الْكَلَامِ عَلَى بَقِيَةِ مَا مَثَلَنَاهُ
نَحْنُ مِمَّا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ وَلَيْسَ يَفْعَلُ وَلَا صِفَةٌ أَشْبَهَتْهُ .

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٨/٢ ، وارتشاف الضرب : ٣٥٥/٢ ، والهمع : ١/

أَمَّا (أَمَّا) فَتَحُوْ : أَمَّا صَدِيقًا مَّصَافِيًا فَصَدِيقٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ الْعَامِلِ فِي
هَذِهِ الْحَالِ^(١) وَلَا يَحْجُوزُ تَقْدِيرُهَا عَلَى أَمَّا فَلَا يَحْجُوزُ : صَدِيقًا أَمَّا صَدِيقٌ.

أَمَّا الِاسْتِفْهَامُ الْمَقْصُودُ بِهِ التَّعْظِيمُ فَأَنْشَدَ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا :^(٢)

يَا جَارَنَا مَا أَنْتَ جَارَةٌ

فَمَا : اسْتِفْهَامٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَأَنْتَ : خَبَرُهُ ، وَجَارَةٌ عِنْدَهُ
مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا الِاسْتِفْهَامُ بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّعْظِيمِ كَأَنَّهُ قَالَ :
عَظُمْتَ جَارَةٌ^(٣) وَهَذَا عِنْدَنَا لَيْسَ عَلَى مَا زَعَمَ إِنَّمَا هُوَ تَمْيِيزٌ لَا حَالَ وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ
جَوَازٌ دُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِ قَالَ :^(٤)

(١) أما الأخفش فذكر أنه منصوب ليكون مقدرة والتقدير أما أن يكون صديقاً فصديق وأما
سبويه فذكر أنه منصوب على الحال والعامل فيه فعل الشرط والمخذوف والتقدير مهما يذكر
إنسان في حال صداقة فالذي وصفت صديق.

(٢) هذا صدر بيت من بحر الكامل للأعشى وروايته في الديوان هكذا.

يا جاري ما كنت جاره بانث لتحننا عفاره

وقد غيره النحاة ليكون شاهداً.

والبيت في الديوان: ١٥٠ وشرح التسهيل: ٢ / ٣٤٤ ، وابن يعيش ٣ / ٢٢ ، والارتشاف :

٢ / ٣٥٢ ، والمقاصد الشافية: ٣ / ٤٧٤ ، وناظر الجيش: ٥ / ٢٣٠٠ ، والأشمون: ٣ /

٢٢٢.

الشاهد قوله: " ما أنت جاره " حيث نصبت جارة على الحال عامله الاستفهام قبله.

(٣) هو رأي أبي علي الفارسي . انظر الإيضاح له ص ١٨٠ تحقيق كاظم المرجان.

(٤) البيت من بحر السريع للسفاح بن بكير ويوجد في شرح التسهيل: ٣ / ٣٢ ، ٣٩٧ ، وناظر

الجيش، ٥ / ٢٣٠٠ ، والمقرب: ١٨٢ ، والتصريح: ١ / ٣٩٩ ، والهمع: ١ / ١٧٣ ،

٣٥١ ، ٢ / ٩٠.

الشاهد قوله: " من سيد " حيث جاء تميزاً بدليل جره (بمن) وقوله: ما أنت جملة من مبتدأ

وخبر.

يَا سَيِّدًا مَا أَنتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأً الْأَسْخَافِ رَحْبَ الدَّرَاغِ

وَأَمَّا اسْمُ الْجَنَسِ الْمَقْصُودُ بِهِ الْكَمَالُ نَحْوُ : أَنتَ الرَّجُلُ عِلْمًا فَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ. ^(١)

وَأَمَّا الْاسْمُ الْمَشْبَهُ بِهِ فَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى طَرَفٍ مِنْهُ وَذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدُ الشَّمْسِ طَالِعَةٌ ^(٢) ، وَعَمَرُو الْقَمَرُ مُنِيرًا وَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ هُنَا عَلَى الْمَشْبَهِ بِهِ لَا يَقَالُ : زَيْدُ طَالِعَةُ الشَّمْسِ وَلَا عَمَرُو مُنِيرَا الْقَمَرِ فِي قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا الْكَافُ وَالْكَافُ حَرْفٌ لَا يَتَصَرَّفُ ، فَالْمَنْصُوبُ بِهِ لَا يَتَقَدَّمُ يَثْبُوتُ أَنَّ الْأَصْلَ كَانَ : زَيْدُ كَالشَّمْسِ طَالِعَةٌ وَعَمَرُو كَالْقَمَرِ مُنِيرًا فَصَارَ نَظِيرٌ : مَرَزْتُ بِيَهْدٍ ضَاحِكَةً فَلَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ كَمَا لَا يَجُوزُ : مَرَزْتُ ضَاحِكَةً بِيَهْدٍ ، وَمَنْعَ التَّقْدِيمِ الْفَرَاءُ أَيْضًا وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ : زَيْدٌ مِثْلُ الشَّمْسِ أَوْ كَالشَّمْسِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ التَّقْدِيمَ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَى الْمَخْفُوضِ الظَّاهِرِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ.

وَأَحَازَ الْكِسَائِيُّ التَّقْدِيمَ فَنَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : زَيْدُ طَالِعَةُ الشَّمْسِ وَمُحَمَّدُ مُنِيرَا الْقَمَرِ قَالَ : طَالِعَةُ حَالٌ لِلشَّمْسِ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ مُتَوَسِّطٌ وَالتَّوَسُّطُ كَالْمُتَأَخِّرِ ^(٣) وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ : ^(٤)

(١) ذَكَرَ هُنَاكَ أَنَّ لَكَ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَغَارِبَ :

- ١- مصدر منصوب على الحال والمعنى أَنتَ الْكَامِلُ فِي حَالِ عِلْمٍ وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ مَالِكٍ.
- ٢- مصدر منصوب على التمييز وهو مُمَيِّزٌ مَحْوِلٌ عَنِ الْفَاعِلِ كَأَنَّهُ قَالَ أَنتَ الْكَامِلُ عِلْمُهُ ، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي حَيَّانٍ.
- ٣- مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَقْصُودٌ بِهِ التَّأَكِيدُ وَالْمَعْنَى أَنتَ الْعَالِمُ عِلْمًا وَهُوَ رَأْيُ ثَعْلَبٍ.
- (٢) ذَكَرَ أَنَّ لَكَ فِيهِ إِعْرَابَيْنِ : النِّصْبُ عَلَى الْحَالِ وَالنِّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ وَأَنَّ الْآخِرَ أَظْهَرَ مَسْنِ الْأَوَّلِ.

(٣) يَنْظُرُ الْإِرْتِشَافَ : ٢ / ٣٥٣.

- (٤) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْمُتَقَارِبِ نَسَبٌ لِلنَّبَاغَةِ وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ وَيُوجَدُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ : ٢ / ٣٤٦ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٢ / ٣١ ، وَالْمَغْنَى : ٢ / ٥٧٩ ، وَالْخَزَانَةُ : ٦ / ٣٢٩ .
اللُّغَةُ : عَالَةٌ جَمْعُ عَائِلٍ وَهُوَ الْفَقِيرُ ، وَالصَّعَالِيكُ : جَمْعُ صَعْلُوكٍ وَهُوَ الْفَقِيرُ أَيْضًا . =

نُعِيرُكَا أَتْنَا عَالَةً وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَأَنْتُمْ مُلُوكَا

فَتَقْدِيرُهُ : وَنَحْنُ صَعَالِيكَ مِثْلَكُمْ مُلُوكَا ، وَاتَّصَبَ صَعَالِيكَ وَمُلُوكَا فِي قَوْلِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا ^(١) بِأَنْتُمْ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ كَمَا ذَكَرْنَا مِثْلَكُمْ فَحَذَفَ مِثْلًا وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فَانْفَصَلَ مَرْفُوعًا وَضُمَّتْهُ مَعَنَاهُ وَأَعْمَلَهُ بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ فِي الْحَالَتَيْنِ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَنَحْنُ فِي حَالٍ تَصَعُّلِكُنَا مِثْلَكُمْ فِي حَالٍ مُلْكِكُمْ ^(٢) .
وَفِي هَذَا نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعْمَالَ الضَّمِيرِ وَإِعْمَالَهُ فِي حَالَيْنِ وَتَقَدَّمَ إِخْدَى الْحَالَيْنِ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ غَيْرُ الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ حَالَيْنِ فَنَحْوُ : زَيْدٌ أَكْفَى النَّاسِ نَاصِرًا وَعَمْرُو أَشْجَعُهُمْ لَابِسًا ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ لَا تَقُولُ : عَمْرُو لَابِسًا أَشْجَعُهُمْ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَزِيَّةٌ عَلَى الْجَوَامِدِ الَّتِي ضُمَّتْ مَعْنَى الْفِعْلِ بِاشْتِقَاقِهِ وَتَحْمِيلِهِ الضَّمِيرَ ، فَإِنْ تَوَسَّطَ بَيْنَ حَالَيْنِ فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا .
قَوْلُهُ :

وَنَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَلْفَعُ مِنْ عَمْرُو مُعَانًا مُسْتَجَارًا لَنْ يَهِنَ

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ تَوَسَّطَ هُنَا بَيْنَ حَالَيْنِ وَهُمَا مُفْرَدًا وَمُعَانًا وَالتَّفْضِيلُ وَاقِعٌ بَيْنَ مُخْتَلِفَيْنِ ذَاتًا ، وَلَا يَتَصَبُّ الْحَالَانِ مَعَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إِلَّا إِذَا كَانَ التَّفْضِيلُ وَاقِعًا فِي صِفَةٍ لِمُخْتَلِفَيْنِ ذَاتًا كَمَا مَثَّلْنَا أَوْ لِمُتَّحِدٍ الذَّاتِ مُخْتَلَفِ الْحَالَيْنِ نَحْوُ : هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا وَزَيْدٌ قَاعِدًا أَخْطَبُ مِنْهُ قَائِمًا .

= الشاهد قوله : " صعاليك وملوكا " حالان وعاملهما كاف التشبيه المحذوفة .

(١) هو ابن مالك انظر نص الكلام في شرح التسهيل له ٢ / ٣٤٦ لكن أبا حيان لا يسميه .

(٢) ينظر المعنى : ٢ / ٥٨٠ .

وإذا كَانَ لمختلفي الذوات لَمْ يَلْزَمْ مِنْ ذَلِكَ اخْتِلَافُ الْحَالَيْنِ بَلْ يَخْتَلِفَانِ
كَمَا مَثَلْنَا وَيَتَّفِقَانِ فَتَقُولُ : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُفْرَدًا ، / ٢٠٢ فَإِنْ اشْتَرَكَ
المختلفانِ فِي وَصْفٍ هُوَ لِأَحَدِهِمَا أَكْثَرُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ارْتَفَعَ الْإِسْمَانِ اللَّذَانِ كَانَا
اتَّصَبَا فِي غَيْرِ هَذَا فَتَقُولُ : هَذَا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ عَنَبٌ ، وَصَارَ (بُسْرٌ) خَيْرًا لِلْمُبْتَدَأِ ،
وَأَطْيَبُ وَمَا بَعْدَهُ جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ الصَّغَةِ لِبُسْرٍ ، وَأَطْيَبُ : هُوَ الْمُبْتَدَأُ وَعِنَبٌ :
خَيْرُهُ ، وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ ، وَيَحُوزُ الْعَكْسُ.

وَاخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ فِي الْعَامِلِ فِي هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ ، فَذَهَبَ الْمِرْدُ وَالرَّجَاجُ
وَابْنُ السَّرَاجِ وَالسِّرَافِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُمْ إِلَى أَنَّهُمَا مَنْصُوبَانِ عَلَى إِضْمَارٍ كَانَ الثَّامَةُ صَلَةٌ
لِإِذَا إِنَّ كَانَتْ الْحَالَانِ مِمَّا يُؤُولُ إِلَيْهِ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ نَحْوُ : هَذَا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا إِذَا
أَشْرَتْ إِلَيْهِ وَهُوَ بَلْعٌ ، وَصَلَةُ لِإِذَا إِنَّ كَانَتْ الْحَالَانِ مِمَّا تَقْدَمُ وَجُودُهُمَا كَالْمِثَالِ
الْمَذْكُورِ إِذَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ وَهُوَ تَمَرٌ ، فَبُسْرًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي كَانَ الْأُولَى ،
وَرُطْبًا : حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي كَانَ الثَّانِيَةِ وَالْعَامِلُ فِي الظَّرْفَيْنِ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ
وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الظَّرُوفَ وَالْمَجْرُورَاتِ تَقْدَمُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا
وَإِنْ كَانَ مَعْنَى فَعْلٍ. ^(١)

وَقَالُوا : زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَحْسَنُ مِنْهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَحَكَّى أَبُو الْحَسَنِ تَقْدِمَ
الظَّرْفِ عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مَسْمُوعًا. ^(٢)

(١) ينظر المقتضب : ٣ / ٢٥٠ ، ٢٥١ ، والحليات للفارسي ص ١٧٦ ، وشرح التسهيل : ٢ /

٣٤٤ ، والارتشاف : ٢ / ٣٥٣ .

(٢) قال ابن السراج موضحاً رأي الأخفش : والأخفش يذكر في باب الحال : هذا بُسْرٌ أَطْيَبُ
منه تَمَرٌ وهذا عبد الله مقبلاً أفضل منه جالساً قال : وتقول : هذا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ عَنَبٌ فهذا :
اسم مبتدأ والبسر : غيره ، وَأَطْيَبُ : مبتدأ ثانٍ ، وعنب : خير له ، قال : وكذلك ما كان
من هذا النحو لا يتحول فهو رافع وما كان يتحول فهو نصب . " الأصول في النحو : ١ /

فَإِنْ كَانَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ تَمَرًا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِضْمَارِ بِلِ الْعَامِلِ فِي بُسْرِ هَذَا بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ ، وَقِيلَ : حَرْفُ التَّنْبِيهِ . وقد تقدم الكلامُ عَلَى إِعْمَالِ حَرْفِ التَّنْبِيهِ فِي الْحَالِ وَعَلَى إِعْمَالِ اسْمِ الْإِشَارَةِ فِي الْحَالِ وَمَا الصَّحِيحُ فِي ذَلِكَ .

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَ كَانَ الْمُضْمَرَّةَ نَاقِصَةً فَيَكُونُ انْتِصَابُ بُسْرًا وَرُطْبًا عَلَى أَنَّهُمَا خَيْرٌ كَانَ النَاقِصَةَ وَتَكُونُ مُضْمَرَةً ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَجِيءِ الْاسْمِ الْمَنْصُوبِ مَعْرِفَةً فَيُقَالُ : زَيْدٌ الْحَسَنُ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمُسَيِّءُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي قَوْلِ النَّاطِمِ^(١) .

وَذَهَبَ الْمَازِنِيُّ فِي الْأَظْهَرِ مِنْ كَلَامِهِ وَالْفَارِسِيُّ وَابْنُ جِنِّي وَابْنُ كَيْسَانَ وَابْنُ خَرُوفٍ إِلَى أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ عَامِلٌ فِي الْحَالَيْنِ مَعًا ، فَبُسْرًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي أَطْيَبَ ، وَرُطْبًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَحْزُورِ فِي مِنْهُ وَالْعَامِلُ فِيهِمَا أَطْيَبُ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْمَنْصُوبِينَ عَنْ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا يَقَالُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو مُفْرَدًا مُعَانًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَقَدْ عَلَّلَ مَنْعَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ بِتَعْلِيلِ وَأَبُو عَلِيٍّ الدِّينَوْرِيُّ بِتَعْلِيلٍ^(٢) .

وَزَعَمَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يَجُوزُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ مُفْرَدًا مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا وَهَذَا أَطْيَبُ بُسْرًا مِنْهُ رُطْبًا فَبُسْرًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي أَطْيَبُ ، وَرُطْبًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَحْزُورِ فِي مِنْهُ لِأَنَّ تَقَدَّمَ إِحْدَى الْحَالَيْنِ عَلَى (مِنْ) وَتَأَخَّرَ الْأُخْرَى عَنْهَا فَاصِلٌ بَيْنَ الْمُفْضَلِ وَالْمُفْضَلِ عَلَيْهِ إِذْ لَا يَكُونُ بَعْدَ (مِنْ) إِلَّا الْمَفْضُولُ وَلَا يَكُونُ هُنَا إِضْمَارٌ إِذَا كَانَ وَلَا إِذْ كَانَ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ^(٣) .

(١) تقدم عند شرح قوله : والحال إن عرف لفظاً فاعتقد ... إلخ ، وقد ذكر هناك أن الحال إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة ثم مثل بالثال المذكور .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٤٥ ، والارتشاف : ٢ / ٣٥٣ ، وابن يعيش : ٢ / ٦٠ ، وشرح الألفية لابن الناطم : ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والحليبات ص ١٧٨ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ج ٢ ص ٣٤٤ - ٣٤٥ ، والارتشاف : ٢ / ٣٥٤ ، والمجمع

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الذَّاهِبُ حَسَنُ الْقِيَاسِ إِنْ وَافَقَهُ سَمَاعٌ مِنَ الْعَرَبِ / ٢٠٣ ، وَلَمْ يُتِمَّلِ النَّاطِلُ فِي نَصْبِ الْأَسْمِينَ مَعَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ إِلَّا بِصُورَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ التَّفْضِيلُ وَاقِعًا فِي صِفَةٍ لِمُخْتَلَفِي الذَّاتِ وَأَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ مُصَدَّرَةً بِالْمَبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ لِمُتَّحِدِ الذَّاتِ مُخْتَلَفِ الْحَالَيْنِ. ^(١)

وَقَوْلُ أَيْضًا : لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَخْبَثَ مَا يَكُونُ أَخْبَثَ مِنْكَ أَخْبَثَ مَا تَكُونُ ، فَأَخْبَثَ الثَّانِيَةُ : صِفَةُ لِرَجُلٍ وَالْأُولَى وَالثَّالِثَةُ مَعْمُولَانِ لِتِلْكَ الصِّفَةِ أَوْ مِنْ صِلَةٍ مَعْمُولِهَا الظَّرْفُ عَلَى الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ. ^(٢)

وقول الناظم (مُسْتَحَازٌ لَنْ يَهْنُ) أي مستحاز من حيث السَّمَاعِ ، و(لَنْ يَهْنُ) أي لَنْ يَضْعُفَ مِنْ كَوْنِهِ مَسْمُوعًا وَإِنْ كَانَ فِي الْقِيَاسِ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوَى ؛ لِأَنَّ إِذَا جَعَلْنَا كُلًّا مِنَ الْحَالَيْنِ مَنصُوبَيْنِ بِكَانٍ مُضْمَرٍ أَوْ خَبَرٍ لَهَا وَكَانَ صَلَةً لِإِذَا أَوْ لِإِذَا كَانَ فِيهِ إِضْمَارٌ لَزِمَ لَمْ تُصَرِّحْ بِهِ الْعَرَبُ ، وَالْإِضْمَارُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَلَا يعم أَيْضًا جَمِيعَ الْمَسَائِلِ لِأَنَّكَ لَوْ أَخْبَرْتَ عَنِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ حَالَةَ التَّبَاسِهِ يَأْخُذُ الْحَالَيْنِ لَمْ يَصِحْ تَقْدِيرُ إِذَا كَانَ وَيَلْزَمُ أَيْضًا مِنْ ذَلِكَ مُخَالَفَةُ سَائِرِ الْعَوَامِلِ الْقَوِيَّةِ فِي الْعَمَلِ مِنْ حَيْثُ نَصَبِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لِظَرْفَيْنِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ عَطْفٍ وَلَا ذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةِ الْبَدَلِ فَيَتَرَجَّحُ بِذَلِكَ الْعَامِلِ الضَّعِيفُ عَلَى الْعَامِلِ الْقَوِي وَهُوَ الْفِعْلُ.

وَأِنْ جَعَلْنَا أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ عَامِلًا فِي الْحَالَيْنِ لَزِمَ مِنْهُ مُخَالَفَةُ سَائِرِ مَا عَمِلَ فِي الْحَالِ مِنْ حَيْثُ التَّضَمُّنِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ إِحْدَى الْحَالَيْنِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِهِ.

(١) بنظر الارتشاف : ٣٥٤ / ٢ ، والمجم : ٢٤٣ / ١ .

(٢) انظر نص المثال والحديث عنه في الحلييات للفارسي ص ١٨٠ .

وَإِذَا كَانَ الْمَحْرُورُ بَيْنَ بَعْدِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لَا يَحُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ إِلَّا فِي
شَدُوذٍ أَوْ نَدْوَرٍ فَلَا أَنْ يَمْتَنِعَ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ أَوَّلَى.

• قوله :

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَأَعْلَمَ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

مِثَالُ مَجِيئِهَا مُتَعَدِّدَةً وَصَاحِبُ الْحَالِ مُفْرَدٌ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا رَاكِبًا ،
وَقَوْلُ النَّاطِمِ (فَأَعْلَمَ) تَثْبِيهُ حَسَنٌ وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَغْنَى أَنَّ الْحَالَ تَتَعَدَّدُ
وَصَاحِبُهَا مُفْرَدٌ فِيهَا خِلَافٌ سَنَذْكُرُهُ ، فَأَرَادَ أَنْ يُعْلَمَ بِمَوَازٍ هَذَا عِنْدَهُ وَاجْتِيَاؤُهُ وَأَنَّهُ
لَيْسَ بِمَعْنَى يَمْتَنِعُ ذَلِكَ ، وَأَنَّ جَوَازَهَا عِنْدَهُ كَجَوَازِ التَّعَدُّدِ لِغَيْرِ الْمُفْرَدِ (١) ، وَيُعْنِي
بِالْمُفْرَدِ : مَا يُقَابِلُ الْأَسْمَاءَ الْمَفْرُوقَةَ الْمُخْتَلَفَ إِعْرَابِهَا فَيَشْمَلُ الْمَفْرَدَ وَالْمُتَشَبَّهُ وَالْمُجْمُوعَ
وَالْمَعْطُوفَ نَحْوُ : جَاءَ الزَّيْدَانِ ضَاحِكَيْنِ رَاكِبَيْنِ وَجَاءَ الزَّيْدُونَ ضَاحِكَيْنِ رَاكِبَيْنِ
وَجَاءَتِ الْهِنْدَاتُ ضَوَّاحِكٌ رَوَّاقِبٌ وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ضَاحِكَيْنِ رَاكِبَيْنِ وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ.

وَمِثَالُ تَعَدُّدِهَا وَصَاحِبُ الْحَالِ غَيْرُ مُفْرَدٍ : لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعَدًا مُنْحَدِرًا ،
وَقَوْلُهُ (وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ) يُرِيدُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهَا مُتَّحِدًا بِتَعَدُّدِ الْمُفْرَدِ وَلِغَيْرِ مُفْرَدٍ ،
وَجَمَاعُ التَّوَلَّى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ يَتَّحِدَ الْعَامِلُ أَوْ يَتَعَدَّدُ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ
نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرُو ضَاحِكَيْنِ جَازَ ذَلِكَ عِنْدَ الْجَرْمِيِّ مُطْلَقًا وَمَتَّعَهَا ابْنُ
السَّرَّاجِ مُطْلَقًا سِوَاءَ اتَّحَدَ جِنْسُ الْعَامِلِ أَوْ اخْتَلَفَ . وَفَصَّلَ سَيَبَوَيْهِ فَأَجَازَ ذَلِكَ فِيمَا

(١) يقول ابن مالك: " قد تقدم أن للحال شبهاً بالخبر وشبهاً بالنعت فكما جاز أن يكون للمبتدأ
الواحد والنعت الواحد خبران فصاعداً ونعتان فصاعداً فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد
حالان فصاعداً فيقال : جاء زيد راكباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً " . شرح التسهيل : ٢ /

اتَّفَقَ فِيهِ مَعْنَى الْعَامِلَيْنِ نَحْوُ : ذَهَبَ زَيْدٌ وَاطَّلَقَ بَكْرٌ مُسْرِعَيْنِ وَمَتَّعَهُ فِيمَا اخْتَلَفَ
نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَضَحِكَ بَكْرٌ مُتَخَاصِمَيْنِ.^(١)

وَإِنْ اتَّخَذَ الْعَامِلُ فِيمَا أَنْ يَتَعَدَّدَ ذُو الْحَالِ أَوْ لَا يَتَعَدَّدُ ، إِنْ لَمْ يَتَعَدَّدْ فَلَا
يَخْلُو أَنْ تَتَعَدَّدَ الْحَالُ أَوْ لَا تَتَعَدَّدُ إِنْ لَمْ تَتَعَدَّدْ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَلَا خِلَافَ فِي
حَوَازِهِ ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا فَفِيهِ خِلَافٌ . ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ
الْمُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقْضِي الْعَامِلُ أَزِيدَ مِنْ حَالٍ وَاحِدَةٍ مِنْ
غَيْرِ وَسَاطَةِ حَرْفِ الْعَطْفِ ، فَإِذَا جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ / ٢٠٤ مِثْلُ : جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا
بَاكِيًا اِحْتَمَلَ وَخْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ بَاكِيًا صِفَةً لِمُسْرِعًا الَّذِي هُوَ حَالٌ . وَالثَّانِي :
أَنَّ بَاكِيًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِ فِي مُسْرِعًا.^(٢)

وَذَهَبَ أَبُو الْفَتْحِ وَجَمَاعَةٌ مَعَهُ إِلَى أَنَّهُ يَحُوزُ أَنْ يَقْضِيَ مِنَ الْأَحْوَالِ الرَّاجِعَةِ
إِلَى ذِي حَالٍ وَاحِدٍ أَزِيدَ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَوْسُطِ حَرْفِ عَطْفٍ^(٣) ، وَلَمْ يَخْتَلَفُوا
فِي أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَا يَقْضِي مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ وَلَا مِنْ ظُرُوفِ
الْمَكَانِ وَلَا مِنَ الْمَصَادِرِ أَزِيدَ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ إِلَّا بِحَرْفِ الْعَطْفِ وَلَا يَحُوزُ إِسْقَاطُ
الْوَاوِ فِي ذَلِكَ كَمَا لَا يَحُوزُ فِي : ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَالِ كَمَا ذَكَرْنَا .

(١) لَمْ يَشْرَ سَبِيحُوهُ إِلَى قَضِيَةِ التَّعَدُّدِ فِي الْعَامِلِ فِي بَابِ الْحَالِ وَكُلِّ مَا ذَكَرَهُ قَوْلُهُ : هَذَانِ رَجُلَانِ
وَعَبَدَ اللَّهِ مَنْطَلِقِينَ غَلِبَتْ فِيهِ الْمَعْرِفَةُ عَلَى النِّكَرَةِ (الْكَتَابُ ١/ ٢٥٨ بُولَاق).

(٢) يَنْظُرُ هَذَا الرَّأْيُ فِي : الْمَجْمَعُ : ١/ ٢٤٤ - وَلَا يَوْجَدُ فِي كِتَابِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَفِي هَذِهِ
القَضِيَةِ يَقُولُ ابْنُ عَصْفُورٍ : وَلَا يَقْتَضِي الْعَامِلُ مِنَ الْمَصَادِرِ وَلَا مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ وَلَا مِنْ
ظُرُوفِ الْمَكَانِ وَلَا مِنَ الْأَحْوَالِ الرَّاجِعَةِ إِلَى ذِي حَالٍ وَاحِدَةٍ أَوْ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ إِلَّا بِحَرْفِ
عَطْفٍ . الْمُقَرَّبُ وَشَرْحُهُ (٥٧٣ وَمَا بَعْدَهَا - الْمَنْصُوبَات).

(٣) إِلَى هَذَا الرَّأْيِ ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ وَانْظُرِ النَّصَّ الَّذِي نَقَلْنَاهُ عَنْهُ قَرِيبًا وَهُوَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ :

٢/ ٣٤٨ . وَلَا يَوْجَدُ هَذَا الرَّأْيَ فِي كِتَابِ ابْنِ جَنِي.

وإن تعدد ذو الحال فيما أن تعدد الحال أو لا تعدد إن لم تعدد فيجوز أن يكون لذي الحال متفقا إعرابه ومختلفا ، فالتفق نحو : جاء زيد وعمر وصاحكنا وضربت زيدا وعمر مظلومين ومررت بزيد وعمر وباكين ، والمختلف : ضرب زيد عمرا ظالمين ولقيت زيدا صاحكنا قال الشاعر :^(١)

وأشعث قد نهته عند رسله مقيمين بلوى شقة وتائف

وقال :^(٢)

متى ما تلقني فردين ترجسف روائف أليتك وتسطارا

وقال :^(٣)

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول وهو في السفر والخوف .

اللغة : الأشعث : هو المعفر بالتراب والتلبد الشعر ويقصد الذئب ، والرسل : بفتح الراء السهل من السير ، الشقة : السفر البعيد ، التائف : جمع توفة وهي المفازة البعيدة والصحراء . الشاهد فيه : قوله : مقيمين فهو حال متعدد لصاحب متعدد أيضا مختلف لأنه فاعل ومفعول نهته . ولم أجد الشاهد إلا في هذا الكتاب .

(٢) البيت من بحر الوافر وهو في ديوان عنتره : ٤٣ (دار صادر) ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٥٠ ، والخصائص : ٢ / ٢٠٠ ، وابن يعيش : ٢ / ٥٥ ، والتصريح : ٢ / ٢٩٤ ، وشرح المقرب : ٥٨٠ (المنصوبات) ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣١٥ ، والكافية الشافية : ٢ / ٧٥٥ .

اللغة . فردين : منفردين ، الروائف : جمع رانفة وهي ما استرعى من الإيتين ، تستطار : ترعرع .

الشاهد قوله : (فردين) حيث تعدد الحال وتعدد صاحبه مع اختلافه إذ أحدهما فاعل والآخر مفعول .

(٣) البيتان من بحر الطويل وهما لمجنون لبلى ، قيس بن الملوح العامري (توفي سنة ٨٠ هـ) وهما في ديوانه ص ١٦٤ طبعة دار الكتاب العربي .

اللغة : تعلق لبلى : أحببتها ، ذات مؤصد : المؤصد : لباس تلبسه الفتاة وهي صغيرة الأتراب : جمع ترب وهم النظراء والمقاربون في السن ، البهم : جمع همة (بفتح الباء) فيهما وهو الصغير من أولاد البقر والغنم .

الشاهد فيه : قوله : صغيرين فهو حال متعدد لصاحب مختلف وهو فاعل تعلق ومفعوله . والبيتان في : أسرار العربية للأبازي ص ١٩٠ وشرح المقرب (ص ٥٨١ المنصوبات) .

تَعَلَّقْتُ لَيْلَى وَهِيَ ذَاتُ مُوصَدٍ وَلَمْ يَبْدُ لِلْأَرَابِ مِنْ نَذِيهَا حَجْمُ
صَغِيرَيْنِ نَزَعَى إِلَيْهِنَّ يَا لَيْتَ آتَا إِلَى الْيَوْمِ لَمْ تَكْبُرْ وَلَمْ تَكْبُرِ إِلَيْهِنَّ

فَقَوْلُهُ : (مُقِيمَيْنِ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ وَضَمِيرِ الْمَفْعُولِ فِي (نَبَهْتُهُ) ، و
(فَرَدْنِي) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ الْمُسْتَكْنَى فِي (تَلَقَّنِي) وَمِنْ الْبَاءِ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ، و
(صَغِيرَيْنِ) حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي (تَعَلَّقْتُ) وَمِنْ (لَيْلَى) .

وَاتَّفَقَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى إِبْطَالِ : رَاكِبِينَ لَقِيَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَلَقِيَ زَيْدٌ رَاكِبِينَ
عَمْرًا وَلَقِيَ رَاكِبِينَ زَيْدٌ عَمْرًا كُلُّ هَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى قِيَاسِ الْبَصْرِيِّينَ
؛ لِأَنَّ الْحَالَ قَدْ عَمِلَ فِيهَا فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ أَيْضًا : لَقَيْتُ
مُسْرِعِينَ زَيْدًا وَلَا مُسْرِعِينَ لَقَيْتُ زَيْدًا ، وَيَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ : مُسْرِعِينَ لَقَيْتُكَ وَرَاكِبِينَ
لَقَيْتَنِي ، وَلَا يَجُوزُ فِي قَوْلِهِمْ : مَرَّ زَيْدٌ مُسْرِعِينَ بِسَعْدٍ وَلَا مَرَّ مُسْرِعِينَ زَيْدٌ بِسَعْدٍ وَلَا
مُسْرِعِينَ مَرَّ زَيْدٌ بِسَعْدٍ ، وَيَجُوزُ عِنْدَهُمْ مُسْرِعِينَ مَرَرْتُ بِكَ وَمَرَرْتُ مُسْرِعِينَ بِكَ.^(١)

وَمَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ تَقَدُّمُ حَالِ الْمَخْفُوضِ لِظَاهِرٍ وَلَا مُكْنًى ؛ لِأَنَّ
الْعَامِلَ فِيهَا غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ وَلَا يُجْمَعُ الْحَالَانِ حَتَّى يَصْلَحَ انْفِرَادُ كُلِّ وَصْفٍ
بِالْمَوْصُوفِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي هَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَجْتَمِعَا.^(٢)

وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ وَهَشَامُ أَنَّ تَجِيءَ الْحَالِ بِمَجْمُوعَةٍ مِنْ مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ
نَحْوُ : لَقَيْتُ صَاحِبَ الثَّاقَةِ طَلِيحِينَ عَلَى أَنَّ طَلِيحِينَ حَالُ الصَّاحِبِ وَالثَّاقَةُ إِذْ هُمَا
مَعْنَانِ كِلَاهُمَا ، وَالْمَخْتَارُ عِنْدَنَا أَنَّ طَلِيحِينَ حَالٌ مِنَ الصَّاحِبِ وَمِنْ الْمَقْطُوفِ
الْمَحْذُوفِ ، التَّقْدِيرُ : لَقَيْتُ صَاحِبَ الثَّاقَةِ وَالثَّاقَةَ طَلِيحِينَ^(٣) ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ حَالًا مِنْ

(١) ينظر المقتضب : ٤ / ١٦٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، والتصريح : ١ / ٣٨١ ،
والارتشاف : ٢ / ٣٥٨ .

(٢) ينظر الكتاب : ٢ / ١٢٤ ، وابن يعيش : ٢ / ٥٦ ، والارتشاف : ٢ / ٣٥٨ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٥٨ .

الصَّاحِبِ والثَّاقَةِ المضافُ إليها الصَّاحِبُ ، لأنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ إنما هو مِنْ تَمَامِ الأوَّلِ وحال منه محل التنوين لَمْ يقصدِ الإخْبَارُ عنه إنما الإخْبَارُ عَنِ المُضَافِ والحالُ خَبَرٌ مِنَ الإخْبَارِ فَلِذَلِكَ لَمْ يُعْكَأْ أَنْ تُجْعَلَ طَلِيحَتَيْنِ حَالًا مِنَ المُضَافِ والمُضَافِ إليه وهذه الْعِلَّةُ هِيَ الْمَانِعَةُ مِنَ امْتِنَاعِ مَجِيءِ الْحَالِ مِنَ الْمَخْفُوضِ بِالِإِضَافَةِ الَّذِي لَيْسَ بِفَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ.

وإنَّ تَعَدَّدَ الْحَالُ جَازَ أَنْ يَلِيَّ كُلُّ حَالٍ صَاحِبَهُ وَجَازَ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ صَاحِبَيْهِمَا فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : لَقِيتُ مُصْعَدًا زَيْدًا مُتَحَدِّرًا والثَّانِي : لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعَدًا مُتَحَدِّرًا فَيَكُونُ مُصْعَدًا حَالًا مِنْ زَيْدٍ وَمُتَحَدِّرًا حَالًا مِنَ الثَّانِي كَمَا قَالَ : (١) / ٢٠٥

وَأَنَا سَوْفَ تُذَرِّكُنَا الْمَتَايَا مُقَدَّرَةً لَنَا وَمُقَدَّرِينَ

فـ (مقدرة) حَالٌ مِنَ الْمَتَايَا ، و (مُقَدَّرِينَ) حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ فِي تَذَرِّكُنَا ، فتجعلُ أَوَّلَ الْحَالَيْنِ لِثَانِي ذِي الْحَالِ وَآخِرَ الْحَالَيْنِ لِلأَوَّلِ حَالَةَ التَّفْرِيقِ ، ويتعيَّنُ هَذَا إِذَا أَلْبَسَ ، فَإِنْ لَمْ يُلْبَسْ كَانَ هَذَا أَوَّلَى ، وَيَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ الأَوَّلُ لِلأَوَّلِ والثَّانِي لِلثَّانِي كَمَا قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ : (٢)

(١) البيت من بحر الوافر وهو من معلقة عمرو بن كلثوم (شرح المعلقات السبع ص ٢٣٦ وشرح معلقة عمرو بن كلثوم لابن كيسان ص ٤٧).

وشاهده : بحىء حاليين من صاحبين وكانت الحال الأولى للصاحب الثاني والحال الثانية للصاحب الأول وذلك في قوله : تذررنا المتاياب... إلخ.
وانظر البيت في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٥٠ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٣١٥ / ٥ ، والمقاصد الشافية : ٤٨٤ / ٣ ، وقد شرحه بالتفصيل صاحب الخزانة : ١٧٧ / ٣ ، وترجم لصاحبه.

(٢) البيت من بحر الطويل ويوجد في ديوان امرئ القيس : ٤١ (دار صادر) ، والجمع : ٢٤٤ / ١ ، وشرح التسهيل : ٣٥٠ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٣١٦ / ٥ ، والمقاصد الشافية : ٤٨٣ / ٣ ، والتصريح : ٣٨٧ / ٢ ، وارتشاف الضرب : ٣٥٩ / ٢ .

اللفظة : المرط : كساء من عذ أو صوف ، والمرحل : النقوش بنقوش تشبه رحال الإبل . =

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مَرَحِلٍ

فَأَمْشِي : حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خَرَجْتُ ، وَتَجْرُ : حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي هَا.

وَقَالَ صَاحِبُ التَّمْهِيدِ^(١) : لَوْ قُلْتُ : لَقَيْتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا لَجَازَ وَهُوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ تَجْعَلُ مَا تَقْدِّمُ مِنَ الْحَالِ لِلْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ مُتَقَدِّمٌ وَمَا تَأَخَّرَ لِلْمَفْعُولِ ، وَلَوْ جَعَلْتُ الْآخِرَ لِلأَوَّلِ وَالأَوَّلَ لِلْآخِرِ جَازَ مَا لَمْ يَلِسَ ، وَلِذَلِكَ مَنَعَ بَعْضُهُمْ : أَعْطَيْتُ صَاحِبًا زَيْدًا إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبًا لِلثَاءِ وَجَازَ أَعْطَيْتُ يَضْحَكُ زَيْدًا لِارْتِفَاعِ اللَّيْسِ مَعَ الْفِعْلِ . انتهى .

فَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّمْهِيدِ مُخَالَفَ لِمَا قَرَّرْتَاهُ قَبْلُ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَاجِ : إِذَا أُرِزْتَ الْحَالُ عَنْ صَاحِبِهَا وَلَمْ تُلَاحِظْهُ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ السَّامِعُ يَعْلَمُهُ كَمَا تَعْلَمُهُ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ^(٢).

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي نَحْوِ : لَقَيْتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا : إِذَا كَانَ أَحَدُكُمَا مُصْعِدًا وَالْآخَرُ مُنْحَدِرًا ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي قَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا مَاشِيًا رَاكِبًا : إِذَا كَانَ أَحَدُكُمَا مَاشِيًا وَالْآخَرُ رَاكِبًا وَلَيْسَ هَذَا بِمُعَارِضٍ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ السَّرَاجِ مِنْ اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ وَكَأَنَّهُ اشْتَغَلَ بِجَوَازِ ذَلِكَ فِي اللِّسَانِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْوَجْهِ الَّذِي يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَهُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ.

= الشاهد قوله : " خرجت بها أمشي تجر " حيث تعدد الحال لصاحبين فالأولى (أمشي) للأول والثانية (تجر) للثاني.

(١) صاحب التمهيد قد يكون هو عمرو بن زكريا بن بطلال الرهاوي الإشبيلي أخذ العربية عن ابن الأحرر واستشهد سنة (٥٤٩هـ) . ينظر البغية : ٢ / ٢٢٨ . وقد يكون هو محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن سليمان اليمنى أئقن النحو والقراءات واللغة وغير ذلك صنف المستعذب في شرح غريب المذهب وغير ذلك توفي ببلده سنة بضع وثلاثين وستمائة . ينظر البغية : ١ / ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) انظر : النص المذكور في الارتشاف : ٢ / ٣٥٩ .

وَقَالَ ابْنُ جَنِّي فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ : تَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ هِنْدًا الظَّرِيفَةَ
الظَّرِيفُ تَجْعَلُ أَوَّلَ الْأَوْصَافِ لِأَخْرِ الْأَسْمَاءِ وَأَخَرِ الْأَوْصَافِ لِأَوَّلِ الْأَسْمَاءِ لِيَقُلَّ
الْفَصْلُ، وَلَوْ قُلْتُ : ضَرَبَ زَيْدٌ هِنْدًا الظَّرِيفُ الظَّرِيفَةُ لَكَانَ هُنَاكَ فَاصِلَانِ اثْنَانِ ،
وَذَلِكَ عَنِ التَّحْوِينِ^(١)، فَيُتَحَرَجُ عَلَى هَذَا أَنْكَ إِذَا قُلْتُ : لَقَبْتُهُ مَصْعَدًا مُنَحْدَرًا إِنْ
مَصْعَدًا حَالٌ مِنَ الْهَاءِ ، وَمُنَحْدَرًا حَالٌ مِنَ التَّاءِ ، وَأَنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ عَكْسِ ذَلِكَ ، وَإِنْ
كَانَ أَبُو بَكْرٍ قَدْ قَالَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَبَيِّنَ الْحَالُ وَالصِّفَةُ فَرَقًا وَاضِحًا وَهُوَ كَوْنُ الصِّفَةِ تَابِعَةً
فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، فَالْمُحَافَظَةُ عَلَى إِبْلَاقِهِ أَكْثَرُ مِنَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى إِبْلَاقِ الْحَالِ ،
وَكَذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ جَنِّي مِنْ قَوْلِكَ : أَكَلْتُ وَشَرَبْتُ الْمَاءَ الْخَبِيرَ وَأَنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ
قَوْلِكَ : أَكَلْتُ وَشَرَبْتُ الْخَبِيرَ الْمَاءَ عَلَى جَوَازِ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْعَطْفِ وَتَقْلِيلِ ذَلِكَ
بِكُثْرَةِ الْفَصْلِ سَائِعٍ وَلَيْسَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِّي فِي الْعَطْفِ بِمَنْزِلَةِ الْحَالِ ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ
فِي الْعَطْفِ اخْتَلَفَ فِيهَا الْعَامِلَانِ فَتَنَاسَبَ أَنْ يَلِي كُلُّ عَامِلٍ مَا عَمِلَ فِيهِ ، وَأَمَّا فِي
الْحَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَإِنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالَيْنِ وَاحِدٌ فَلَا يُبَالِي فِيهِمَا بِتَقْدِيمٍ وَلَا تَأْخِيرٍ.

وَالْمُسْتَعْلُونَ بِالْبَلَاغَةِ يَقُولُونَ : إِنْ الْأَفْصَحَ أَنْ تَجْعَلَ الْمَقْدَّمَ لِلْمَقْدَّمِ وَالْمُؤَخَّرَ
لِلْمُؤَخَّرِ قَالُوا وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٢) «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ
الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا» ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى^(٣) «وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ
وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ» وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّرِيفِ الرَّضِيِّ^(٤) :

(١) لم نجد النص في كتب ابن جني.

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية : ٧٣ من سورة القصص.

(٤) هو محمد بن الحسين من كبار الشعراء عاش في بغداد وكان نقيب الأشراف الطالبين له ديوان

شعر مطبوع وأشهره المحازيات وشعر يمتاز بالجزالة والرفقة والمعنوية ، توفي سنة (١٠١٦م)

موسوعة شعراء العرب ص ٦١٦.

قَلْبِي وَطَرَفِي مِنْكَ هَذَا فِي حَيِّ قَيْظٍ وَهَذَا فِي رِيَاضِ رَيْعٍ^(١)
وَلَمْ يَسْتَفْصَحُوا قَوْلَ الشَّمَاخِ:^(٢)

سَقَيْنَاهُمْ وَأَنْعَمْنَا عَلَيْهِمْ وَأَسْقَيْنَا دُمَاءَهُمُ التَّرَابَا
فَمَا صَبَرُوا لِأَسَى عِنْدَ حَرْبٍ وَمَا عَرَفُوا لِحُسْنِ يَدِ ثَوَابَا

لأنه ردّ المقدم للمؤخر والمؤخر للمقدم ، وقال بغض شعرائنا :^(٣) / ٢٠٦

ثَبِيرٌ إِذَا تَرْتُو غَزَالًا غَزَالَةً وَتَحْمِلُ فِي أَبْرَادِهَا الْفُضْنَ وَالْخَفَقَا

فَأَتَى بِالْحَالَيْنِ عَلَى أَحْسَنِ مَا قَرَّرَهُ النُّحَوِيُّونَ فِي : لَقَيْتُ زَيْدًا مَصْعَدًا
مُنْحَدِرًا مِنْ جَعَلِي الْأَوَّلِ لِلثَّانِي وَالثَّانِي لِلأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ الْعَامِلَ قَدْ اخْتَلَفَ وَهُوَ (ثَبِيرٌ) وَ
(تَرْتُو) وَهُوَ يَشْبَهُ قَوْلَ الشَّرِيفِ الرُّضِيِّ .

(١) البيت من بحر الكامل وهو في الغزل.

وقد استشهد به أهل البلاغة حيث جعل المقدم للمقدم وهو قلبي في حبي قَيْظٍ وَهَذَا فِي رِيَاضِ رَيْعٍ .
للمؤخر وهو طرفي في رياضي ربيع .

(٢) البيتان من بحر الوافر وهما في الفخر وقد نسا للشماخ ولم أحدهما في ديوانه ، ولم يجعلهما أهل
البلاغة من الكلام النصيح لأنه رد المقدم للمؤخر في قوله : وَأَنْعَمْنَا عَلَيْهِمْ مَعَ قَوْلِهِ وَمَا عَرَفُوا
لِحُسْنِ يَدِ ثَوَابَا كَمَا رَدَّ الْمُؤَخَّرُ لِلْمَقْدَمِ فِي قَوْلِهِ : وَأَسْقَيْنَا دُمَاءَهُمُ التَّرَابَا مَعَ قَوْلِهِ : فَمَا صَبَرُوا
لِأَسَى عِنْدَ حَرْبٍ .

(٣) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله .

والشاهد في الشطر الأول : حيث تعددت الحالان لصاحبين فجعل الحال الأولى للصاحب
الثاني (ترنو غزالاً) لقرئها منه والحال الثانية للصاحب الأول (ثبير غزالة) مثل : لَقَيْتُ زَيْدًا
مَصْعَدًا مُنْحَدِرًا .

﴿ أَقْسَامُ الْحَالِ ﴾

قوله :

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكْثَرُ فِي نَحْوِ : لَا تَغْثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا

قوله : " بِهَا " أي بِالْحَالِ (قَدْ أَكْثَرُ) أي الْعَامِلُ ، وَقَدْ مَثَلَ بِقَوْلِهِ (لَا تَغْثُ) أي لَا تُفْسِدُ فَمُفْسِدًا عَلَى هَذَا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ لِلْعَامِلِ فِيهَا الَّذِي هُوَ لَا تَغْثُ وَلَيْسَتْ مُبَيَّنَّةً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْحَالِ أَنَّ الْحَالِ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُبَيَّنَّةٌ وَمُؤَكَّدَةٌ وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي إِبْتِاثِ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ^(١).

وللحال أقسام آخر يُسَمِّيهَا النحويون وهي راجعة إلى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ فَمِنْهَا الْحَالُ الْمُسْتَضْحَجَةُ نَحْوُ : هَذَا زَيْدٌ رَاكِبًا الْمَعْنَى تَبَيَّنَ لِهَذَا فِي هَذِهِ الْحَالِ.

ومنها الْحَالُ الْحَكِيَّةُ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا أَمْسُ صَاحِكًا ، وَمِنْهَا الْحَالُ الْمَقْدَرَةُ نَحْوُ : سَيَخْرُجُ زَيْدٌ غَدًا مُسَافِرًا أي مَقْدَرًا الْيَوْمَ السَّفَرَ غَدًا ، وَمِنْهُ^(٢) : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ بِهِ غَدًا فَصَائِدًا حَالٌ مَقْدَرَةٌ ؛ لِأَنَّكَ وَقْتَ الْمُرُورِ أَوْ وَقْتُ كَيْتُونَةِ الصَّقْرِ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ صَائِدًا بِهِ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى مَقْدَرًا الْآنَ صَيْدُهُ بِهِ غَدًا.

وَالْحَالُ الْمُوَطَّئَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣) ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾ فَمِنْ النَحْوِيِّينَ مَنْ رَأَى أَنَّ (لِسَانًا) هُوَ الْحَالُ ، وَ(عَرَبِيًّا) هُوَ التَّوَطُّئَةُ^(٤) وَمَعْنَى التَّوَطُّئَةِ

(١) ذكر ذلك عند شرح قوله : وكونه متفلاً مشتقاً وبين هناك أن إِبْتِاثِ الحال المؤكدة مذهب

الجمهور وإنكارها مذهب الفراء والسهيلي.

(٢) الكتاب : ٤٩ / ٢ هارون.

(٣) من الآية : ١٢ من سورة الأحقاف.

(٤) قال الأباري : "وذهب بعض النحويين إلى أن (عربياً) هو الحال و(لساناً) توطئة للحال

وتسمى هذه الحال الموطئة". البيان : ٣٦٩ / ٢.

عَنْهُمْ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَوْصُوفٌ تُخْرِجِي عَلَيْهِ^(١)، وَقَدْ يَكُونُ مَعْنَى التَّوْطِئَةِ فِي الْحَالِ أَنْ يَتَأَوَّلَ فِي الْأَسْمِ الْجَامِدِ تَأْوِيلًا يُخْرِجُهُ إِلَى حُكْمِ الْأَسْمِ الْمُشْتَقِّ كَقَوْلِهِ ﷺ (يَتَنَتَّلُ لِي الْمَلِكُ رَجُلًا).

فالتَّوْطِئَةُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ تُجْعَلَ رَجُلًا فِي تَأْوِيلِ مَرِيئًا أَوْ مَحْسُوسًا وَهُمَا جَارِيَانِ عَلَى الْفِعْلِ . وَالثَّانِي : أَنْ تُرِيدَ مِثْلَ رَجُلٍ فَحَذَفَ الْمُضَافُ . وَمِنْهَا الْحَالُ السَّادَةُ مَسَدُ الْخَبَرِ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ ، وَنَحْنُ الْآنَ تَتَكَلَّمُ عَلَى أَحْكَامِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِيَلَّا يَخْلُو هَذَا الْكِتَابُ عَنْهَا فَتَقُولُ :

اجْتَمَعَ النَحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّ ضَرْبِي مِنْ قَوْلِنَا : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا مَرْفُوعٌ وَاخْتَلَفُوا فِي رَفْعِهِ : فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ تَقْدِيرُهُ : ثَبَتَ ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا^(٢)، وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ^(٣) وَهُوَ الصَّحِيحُ لَجَوَازِ دُخُولِ النَّوَاسِخِ عَلَيْهِ فِي هَذَا التَّرَكِيبِ فَتَقُولُ : كَانَ أَكْلِي الثُّفَاحَةَ نَضِيجَةً وَإِنْ شَرَبِي السَّوِيقَ مَلْتُونًا وَلَوْ كَانَ فَاعِلًا فِي هَذَا التَّرَكِيبِ لَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ ؛ لِأَنَّ النَّاسِخَ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفَاعِلِ .

وَالَّذِينَ قَالُوا إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا خَبَرَ لَهُ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى : ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، فَكَمَا أَنَّ هَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ تَقْدِيرٍ مَحذُوفٍ فَكَذَلِكَ : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا^(٤)، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَهُ خَبَرٌ^(٥) وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا خَبَرَ

(١) مثلوا لها بالآية المذكورة ويقولون تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ (مريم : ١٧) فبشرًا حال موطئة وسويًّا نعت لها .

(٢) ينظر الارتشاف : ٣٣ / ٢ ، وتذكرة النحاة ص ٦٤٢ (عفيف عبد الرحمن) .

(٣) وهو رأي سيويه والبصريين . ينظر الكتاب : ٤١٩ / ١ ، والتصريح : ١٨١ / ١ ، وتذكرة النحاة ص ٦٤٢ .

(٤) وهو رأي الأخفش الأصغر وابن درستويه . راجع الارتشاف : ٣٣ / ٢ .

(٥) وهو رأي الكسائي والفراء وهشام كما سيأتي بعد قليل . الارتشاف : ٣٣ / ٢ ، ٣٤ ، وتذكرة النحاة ص ٦٤٢ .

لَهُ وَأَنَّهُ جَرَى مَخْرَى ضَرَبْتُ لَقَالَتِ الْعَرَبُ : ضَرْبِي وَتَكْنِفِي وَتُسْتَعْنَى بِهِ كَلَامًا كَمَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ فَكَوْنُهُمْ لَا يَقُولُونَ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَاهُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَسْتَعْنَى عَنِ الْخَبَرِ حَتَّى يَشْتَمِلَ الْكَلَامُ عَلَى نَسْبَةِ إِسْنَادِيَةِ نَحْوِ : مَا قَامَ الزَّيْدَانِ ، وَفِي قَوْلِهِمْ : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَى نَسْبَةِ إِسْنَادِيَةِ بَلْ هِيَ نَسْبَةُ تَقْيِيدِيَةِ فَقَطْ فَلَا تَكُونُ عَلَى هَذَا كَلَامًا ؛ لِأَن قَوْلَكَ : ضَرْبُ زَيْدٍ وَقِيَامُ خَالِدٍ عَارٍ مِنَ النَّسَبِ الْإِسْنَادِيَةِ وَإِنَّمَا هِيَ كَمَا ذَكَرْنَا نَسْبَ تَقْيِيدِيَّةَ.

وَالَّذِينَ قَالُوا : إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَلَهُ خَبَرٌ اخْتَلَفُوا : فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الْحَالِ / ٢٠٧ يَنْفَسِيهَا هِيَ الْخَبَرُ وَلَا إِضْمَارَ فِي الْكَلَامِ وَهَذَا مَذْهَبُ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَهَشَامِ وَابْنِ كَيْسَانَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَتْبَاعِ الْكُوفِيِّينَ^(١) ، وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٢) ، وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ : فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ بَعْدَ الْحَالِ تَقْدِيرُهُ : ثَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنِ الْكُوفِيِّينَ^(٣) حَكَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ السَّيِّدِ^(٤) عَنْهُمْ وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْهُمْ.

وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ مَحْذُوفٌ قَبْلَ الْحَالِ ، وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فَقَالَ قَوْمٌ تَقْدِيرُهُ : ضَرْبِي زَيْدًا ضَرْبِيهِ قَائِمًا وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَإِيَّاهُ اخْتَارَهُ هَذَا النَّاطِقُ^(٥).

(١) تذكرة النحاة ص ٦٤٢.

(٢) راجع الارتشاف : ٣٤ / ٢.

(٣) تذكرة النحاة ص ٦٤٤.

(٤) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ولد سنة ٤٤٤ هـ صنف إصلاح الخلل الواقع في الجمل والخلل في شرح أبيات الجمل وغير ذلك توفي سنة ٥٢١ هـ . بنظر البغية : ٥٥ / ٢ ، ٥٦.

(٥) ينظر شرح التسهيل : ٢٨٣ / ١ وما بعدها . وانظر مذهب الأخفش في تذكرة النحاة ص ٦٤٧.

وَقَالَ قَوْمٌ : تَقْدِيرُهُ إِذْ كَانَ فِي الْمَاضِي وَإِذَا كَانَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ تَقْدِيرُهُ :
 ضَرَبِي زَيْدًا إِذْ كَانَ قَائِمًا هَذَا إِذَا كَانَ مَاضِيًا وَضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا وَإِذَا
 مَعْمُولَانِ لِكَائِنٍ أَوْ مُسْتَقَرٍّ ، وَكَانَ الْمَقْدَرَةُ تَامَةً ، وَقَائِمًا : نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ هَذَا
 مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ^(١) ، وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ بْنُ خَرُوفٍ أَنَّ الْفَرَاءَ أَجَارَ فِي قَائِمٍ
 نَصَبَهُ عَلَى خَبَرٍ كَانَ وَجَعَلَهَا نَاقِصَةً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ النُّقْلُ عَنْهُ أَنَّ الْحَالَ يَنْفَسُهَا هِيَ الْخَبَرُ
 وَلَا إِضْمَارَ فِي الْكَلَامِ وَالصَّحِيحُ أَنَّ كَانَ الْمَقْدَرَةُ تَامَةً ، وَقَائِمًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ
 الْمُسْتَكْنَى فِي كَانَ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ نَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ لَا الْخَبَرَ التَّزَامُ التَّنْكِيرُ فِيهَا لَا
 يُحْفَظُ مِنْ كَلَامِهِمْ : ضَرَبِي زَيْدًا الْقَائِمَ.

وَاخْتَلَفَ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ الْحَالَ هِيَ الْخَبَرُ نَفْسُهَا فَقَالَ الْكَسَائِيُّ وَهْشَامٌ :
 إِذَا كَانَتْ الْحَالُ خَبَرًا لِمَصْدَرٍ فَفِيهَا ذِكْرَانِ : أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِ الْحَالِ . وَالْآخَرُ :
 مِنَ الْمَصْدَرِ ، فَرَكُوبُكَ مُسْرِعًا رَافِعُ الْقِيَامِ مُسْرِعًا ، وَفِي مُسْرِعٍ ذِكْرٌ أَنَّ أَحَدَهُمَا : مِنَ
 الْكَافِ ، وَالْآخَرُ : مِنَ الرُّكُوبِ وَيُوكِّدُ الذِّكْرَانِ فَيَقَالُ : رَكُوبُكَ مُسْرِعًا نَفْسُكَ
 نَفْسُهُ فَإِنَّ أَكْثَرَ الرُّكُوبِ مَعَ الْمَضْمَرِ قِيلَ : رَكُوبُكَ مُسْرِعًا نَفْسُكَ نَفْسُهُ
 فَالْأَوَّلُ : لِكُنَايَةِ الْكَافِ ، وَالثَّانِي : لِمَكْنِيِّ الرُّكُوبِ ، وَالثَّالِثُ : لِلرُّكُوبِ عَيْنِهِ وَإِنْ
 أَتْبَعَ الْمَكْنِيَّانِ الْمُسْتَرَانِ بِمَكْنِيَّيْنِ مُتَفَصِّلَيْنِ ، قِيلَ : قِيَامُكَ رَاكِبًا أَنْتَ هُوَ فَأَنْتَ لِمَكْنِيِّ
 الْكَافِ وَهُوَ لِمَكْنِيِّ الرُّكُوبِ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ : زَيْدٌ قَامَ هُوَ فَتَجْعَلُ هُوَ تَوْكِيدًا
 لِلضَّمِيرِ فِي قَامَ وَلَا يَكُونُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ أَسْبَقَ مِنْ ضَمِيرِ الْحَالِ^(٢).

وَقَوْلُهُمْ : زَيْدٌ قَائِمٌ نَفْسُهُ نَفْسُهُ نَفْسُهُ فَالْأَوَّلَى تَوْكِيدٌ لِمَا فِي قَائِمٍ مِنْ ذِكْرِ
 الرَّجُلِ الْمَتْرُوكِ . وَالثَّانِيَةُ : تَوْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الَّذِي فِيهِ مِنْ ذِكْرِ زَيْدٍ ، وَالثَّالِثَةُ : تَوْكِيدٌ لِزَيْدٍ.

(١) ينظر الكتاب : ٤٠٠ / ١ . قال الشيخ خالد : " وخبر ذلك كله في الأمثلة السابقة مقدر بإذ

كان إن أريد الماضي أو إذا كان إن أريد المستقبل عند ميوسيه وجمهور البصريين .

التصريح : ١٨١ / ١ ، وشرح التسهيل : ٣٤٥ / ٢ .

(٢) ينظر الارتشاف : ٣٤ / ٢ ، والجمع : ١٠٥ / ١ ، وتذكرة النحاة ص ٦٤٣ .

وَقَالَ الْفَرَاءُ : إِذَا كَانَتْ الْحَالُ خَيْرًا لِمَصْدَرٍ مُؤَخَّرَةٍ فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا مِنَ الْمَصْدَرِ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَهْشَامُ فِي : شَرَبْتُكَ السُّوَيْقَ مَلْتَوْتًا فِيهِ ذِكْرَانِ أَحَدُهُمَا مِنَ السُّوَيْقِ وَالْآخَرُ مِنَ الشَّرْبِ^(١) ، وَمَا يَتَحَمَّلُ مَلْتَوْتُ عِنْدَ الْفَرَاءِ ضَمِيرًا إِلَّا مِنَ السُّوَيْقِ^(٢) .

وَفَسَّرَ أَصْحَابُ الْكِسَائِيِّ فِي قَوْلِهِمْ : شَرَبْتُكَ السُّوَيْقَ مَلْتَوْتًا هُوَ تَفْسِيرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ الشَّرْبَ رَافِعُهُ مَلْتَوْتُ وَهُوَ كَالثَّأْكِيدِ لِمَا فِي مَلْتَوْتُ مِنْ ضَمِيرِ الشَّرْبِ .

وَالْتَفْسِيرُ الْآخَرُ : أَنَّ هُوَ تَوْكِيدٌ لِمَا فِي مَلْتَوْتُ مِنْ ذِكْرِ السُّوَيْقِ .

وَاخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ : إِذَا سَدَّتِ الْحَالُ مَسَدًا خَيْرًا هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُتَوَبَّعَ عَنِ الْمَصْدَرِ أَنْ وَالْفِعْلُ نَحْوُ : أَنْ ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا وَأَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا قَائِمًا تُرِيدُ : ضَرَبْتُكَ زَيْدًا قَائِمًا فَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ وَمَنْعَهُ الْجُمْهُورُ .

وَقَالَ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ : أَبْطَلَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ وَهْشَامُ ، أَنَّ تَضْرِبَ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا وَأَتَّفَقُوا عَلَى إِجَازَةِ الَّذِي تَضْرِبُ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا وَمَا تَضْرِبُ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا عَلَى أَنَّ الَّذِي وَمَا بِمَعْنَى الضَّرْبِ رَافِعَةً قَائِمًا مَعْنَاهُمَا ضَرَبْتُكَ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا ، وَإِذَا كُنْتُ عَنِ الْمَصْدَرِ الَّذِي سَدَّتِ الْحَالُ مَسَدًا خَيْرَهُ قَبْلَ ذِكْرِ الْحَالِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ قَائِمًا فَأَجَازَ ذَلِكَ الْبَصَرِيُّونَ وَالْكِسَائِيُّ فَضَرَبْتُ : مُبْتَدَأً ، وَزَيْدًا : مَفْعُولٌ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَقَائِمًا : حَالٌ سَدَّتِ الْحَالُ مَسَدَهُ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَأَصْحَابُهُ : يَرْتَفِعُ الضَّرْبُ بِالرَّاجِعِ مَنْ هُوَ وَيَرْتَفِعُ هُوَ بِقَائِمٍ .

(١) إنما قال الكسائي وهشام ذلك : لأن الحال لابد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لابد

فيه من ضمير يعود على المبتدأ وقد جمعت هذه الحال الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين .

(٢) قال السيوطي : " وقال الفراء : إذا وقعت خبراً للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لحرباها

على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه وتعربها من ضمير المصدر... " . ثم ذكر رأي الكسائي

وهشام . الجمع : ١٠٥ ، ١٠٦ .

وَقَالَ الْفَرَاءُ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ، وَقَالَ : / ٢٠٨ الْمَكْنِيُّ مِثْلُ زَيْدٍ لَا يَرْفَعُهُ إِلَّا مَا يَرْفَعُ زَيْدًا وَعَمْرًا وَالْحَالُ لَا تَرْفَعُ زَيْدًا وَلَا عَمْرًا.^(١)

وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ هَذِهِ الْحَالِ عَلَى الْمَصْدَرِ فَقَالَ الْفَرَاءُ : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ سِوَاءَ أَكَانَتْ مِنْ ظَاهِرٍ أَوْ مِنْ مُضْمَرٍ فَيَسْتَنْبِطُ مُسْرِعًا قِيَامَكَ إِنْ كَانَ يُجِيزُ مُسْرِعًا قُمْتُ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الشَّرْطِ وَالشَّرْطُ يَقَعُ آخِرًا وَلَا يَقَعُ أَوَّلًا فَيُقَالُ : قِيَامَكَ إِنْ أَسْرَعْتَ وَسُكُوتَكَ إِنْ أُنْصَفْتَ وَلَا يُقَالُ : إِنْ أُنْصَفْتَ سُكُوتَكَ.^(٢)

وَقَالَ الْكَسَائِيُّ وَهْشَامٌ يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مِنْ مُضْمَرٍ لَا مِنْ ظَاهِرٍ فَيَجُوزُ : مُسْرِعًا قِيَامَكَ كَمَا يَجُوزُ مُسْرِعًا قُمْتُ وَمُسْرِعًا تَقُومُ ، فَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ مُتَعَدِيًا نَحْوُ : شَرَبْتَ السُّوْقِ مَلْتَوْتًا فَلَا يَجُوزُ : مَلْتَوْتًا شَرَبْتَ السُّوْقِ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ وَالْفَرَاءِ وَهْشَامٍ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ سِوَاءَ أَكَانَ الْمَصْدَرُ مُتَعَدِيًا أَوْ لَازِمًا ثَقُلَ عَنْهُمْ ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ : لَا ثَقُلَ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ بَلْ مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ جَوَازُ تَقْدِيمِهَا إِنْ قُدِّرَ الْخَبَرُ مُقَدِّمًا عَلَى الْمَصْدَرِ وَوَجُوبُ التَّأخِيرِ إِنْ قُدِّرَ مُؤَخَّرًا.^(٣)

وَقَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ : لَا يَمْتَنِعُ فِي الْقِيَاسِ تَقْدِيمُهَا وَمَنْ ثَقُلَ عَنْهُمْ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَثْقُلْ ، فَإِنْ قُدِّمَتِ الْحَالُ عَلَى مَفْعُولِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : شَرَبْتَ مَلْتَوْتًا السُّوْقِ فَأَبْطُلَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ وَالْكَسَائِيُّ وَهْشَامٌ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ وَهُوَ مُشْكِلٌ لِأَنَّ فِيهِ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَفْعُولِهِ بِالْحَالِ الَّتِي سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ بِخِلَافِهَا إِذَا تَقَدَّمَتْ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ فَصْلٌ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَفْعُولِهِ.^(٤)

(١) قال السيوطي : "وهل يجرى ذلك في المصدر المؤول نحو: أن ضربت زيدا قائما وأن تضرب زيدا قائما. الجمهور لا والكوفيون نعم". الجمع : ١٠٦ / ١ ، وينظر الارتشاف : ٢ / ٣٤ ، ٣٥.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٦ ، والجمع : ١٠٧ / ١.

(٣) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٦ ، والجمع : ١٠٦ / ١ ، وشرح المقرب : ٢ / ٦٨٤ (المرفوعات).

(٤) ينظر شرح المقرب : ٢ / ٦٨٤ (المرفوعات).

وَإِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ مَوْقِعَ الْحَالِ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً إِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً
تَحْوِي قَوْلَكَ : شَرْتُكَ السُّوَيْقَ وَهُوَ مَثْنُوْتُ فَنَقُلْ عَنْ سَبْيُوهِ أَنَّ الْحَالَ لَا تُسَدُّ مَسَدَّ
الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَنْصُوبَةً ^(١) ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ ^(٢) وَالسَّمَاعُ وَرَدَّ بِذَلِكَ
قَالَ : ^(٣)

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ عِنْدَ التَّفْرِقِ مَيْسِرٌ وَنَدَامٌ

وقال : ^(٤)

-
- (١) الكتاب : ١ / ٤١٩ وتذكرة النحاة ص ٦٤٩ .
(٢) اختلف النقل عن الفراء فنقل عنه ابن عصفور النع . ينظر شرح المقرب : ٢ / ٦٨٥ ،
والارتشاف : ٢ / ٣٦ ، وشرح التسهيل : ١ / ٢٨٥ .
(٣) البيت من بحر الكامل وهو للبيد في وصف دار وقوم رحلوا عنها وحلوا بها .
اللغة : الجميع : المجتمعون . الميسر : القمار على الإبل . الندام : مصدر نادم نداماً ومنادمة
والوصف منه النديم وهو الجالس على الشراب .
الشاهد فيه : قوله : ومنهم قبل التفرق وقعت هذه الجملة حالية مقترنة بالوار وقد سدت
مسد الخبر والمبتدأ قوله عهدي وهو مصدر مضاف للفاعل وصار ذلك كقولك : جلوسك
وأنت متكئ وأصله جلوسك متكئاً والبيت حجة على سبويه في منعه ذلك . وأما قوله :
الحي الجميع فهو معقول به للمصدر عهدي .
وانظر البيت في : الكتاب : ١ / ١٩٠ ، ابن يعيش : ٦ / ٦٢ ، شرح التسهيل لابن مالك :
٣ / ١١١ ، وناظر الجيش ص ٩٠٥ - ٢٣٣٦ - ٢٨٣٢ .
(٤) البيت من بحر البسيط وهو لقائل مجهول يذكر أن المرء لا يقرب من الحاكم أو السيد إلا إذا
كان راضياً عنه فإن غضب عليه فالبعد أولى حتى لا يغدر به .
اللغة : المولى : الحليف والسيد والمنعم والناصر .
الشاهد فيه : فيه شاهدان : الأول وقوع الحال سادة مسد الخبر وهي مفرد وهي في الشطر
الأول لأن خبراً أفعل تفضيل مضاف لمصدر وهو مبتدأ خبره حليف رضى .
والشاهد الثاني في الشطر الثاني حيث وقعت الحال سادة مسد الخبر وهي جملة وذلك قوله :
وهو غضبان .
وانظر البيت في تذكرة النحاة ص ٦٥٠ ، والأشعري : ١ / ٢١٩ ، والعمري (١٨٧) ، ومع
الموامع : ١ / ١٠٧ ، والدرر : ١ / ٧٧ ، وناظر الجيش ص ٩٠٥ ، وشرح التسهيل : ٣ /
٢٧٨ .

خَيْرُ اقْتِرَائِي مِنَ الْمَوَلَى حَلِيفَ رِضَاً وَشَرُّ بُغْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

فَقَوْلُهُ : " وَفِيهِمْ " وَمَا بَعْدَهُ جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ سَدَّتْ مَسَدَ الْخَبَرِ عَنْ (عَهْدِي) وَقَوْلُهُ (وَهُوَ غَضَبَانُ) خَبَرٌ عَنْ قَوْلِهِ (وَشَرُّ بُغْدِي) فَإِنْ حَذَفْتَ الْوَاوَ فَقُلْتَ : شَرُّكَ السُّوَيْقُ هُوَ مَلْتَوْتُ فَأَجَارَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَأَبْطَلَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ وَقَالَ : وَآوُ الْحَالِ هِيَ رَافِعَةُ الشَّرْبِ وَالرَّافِعُ لَا يُحْذَفُ.^(١)

وَالْبَصْرِيُّونَ عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ فِي هَذَا الْأَصْلِ لَا يُخَالِفُونَهُ ، فَإِنْ قَدِمْتَ الْحَالُ الَّتِي بِالْوَاوِ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَأَبْطَلَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ وَهَشَامُ إِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ مُتَعَدِّياً لِمَفْعُولٍ نَحْوُ قَوْلِكَ : وَهُوَ مَلْتَوْتُ شَرْبِي السُّوَيْقُ ، وَإِنْ كَانَ لَازِمًا جَارَ ذَلِكَ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ نَحْوُ : وَأَنْتَ رَاكِبٌ حَسْبُكَ ، وَلَمْ يَحْزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْفَرَاءِ ؛ لِأَنَّ الْحَالُ لَا تَرْفَعُ مُقَدِّمَةً.^(٢)

وَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً فَأَجَارَ ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ وَالْكِسَائِيُّ وَهَشَامُ نَحْوُ : حُسْبُكَ تَرَكَّبُ أَيُّ رَاكِبًا وَنَقَلَ عَنْ سَبِيهِ الْمَنْعُ ، وَاخْتَلَفَ النُّقْلُ عَنِ الْفَرَاءِ فَحَكَى ابْنُ خَرُوفٍ عَنْهُ الْجَوَارَ ، وَنَقَلَ ابْنُ عَصْفُورٍ الْمَنْعَ وَهُوَ الصَّحِيحُ عَنْهُ^(٣) قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَثْبَارِيِّ : أَجَارَ الْفَرَاءُ رَدَّ الْحَالِ إِلَى الْاسْتِقْبَالِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ رَافِعَةٍ ، وَأَبْطَلَ ذَلِكَ فِيهَا إِذَا رَفَعَتْ فَخَطَأً عِنْدَ الْفَرَاءِ حُسْبُكَ تَرَكَّبُ وَوَرَدَ السَّمَاعُ عَنِ الْعَرَبِ بَيُوتَ ذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ :^(٤)

(١) ينظر المجموع : ١ / ١٠٧ .

(٢) ينظر الارششاف : ٢ / ٣٦ ، ٣٧ .

(٣) ينظر شرح المقرب : ٢ / ٦٨٥ (المرفوعات) ، ونذكرة النحاة ص ٦٥٠ .

(٤) البيتان من الرجز المشطور وهما لرؤبة في المدح (ديوانه ص ١٨١ مجموع أشعار العرب) .

المعنى : لقد رأت عيناى أباك وهو يعطى الجزيل فالزم طريقه واقتد به .

الإعراب : رأي : مبتدأ وهو مصدر عامل عيني : مضاف إليه ، الفتي : مفعول المصدر ، أباك : بدل . يعطى الجزيل : جملة حالية سدت مسد الخبر ، فعليك : الفاء في جواب شرط مقدر وعليك اسم فعل أمر والفاعل ضمير تقديره أنت ، وذاكا مفعول اسم الفعل .

الشاهد فيه : وقوع الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية فعلها مضارع وذلك في قوله يعطى الجزيل ومنعها سبويه وأجازها غيره . =

وَرَأَيْ عَيْسَى الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

وَقَالَ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمَقْرَبِ مِنْ فِعْلِ الْحَالِ : (١)

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سَرَبَلَتْ بَيْضَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ

وَإِذَا قُلْتَ : حُسْنُكَ تَرْكَبُ مُسْرِعًا جَارَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْفَرَاءِ وَالْكَسَائِيِّ ، فَإِنْ قُلْتَ : حُسْنُكَ تَرْكَبُ تُسْرِعُ فَهِيَ / ٢٠٩ خطأ وأجمعوا على إبطال : أَكَلْتُ مَتَكْنَا الطَّعَامَ لِأَنَّ الطَّعَامَ فِي صِلَةِ الْأَكْلِ وَمَتَكْنَا خَبْرَهُ وَالصَّلَةُ لَا تَأْتِي بَعْدَ الْخَبَرِ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَارِ دُخُولِ إِنْ وَقَاءِ أَمَّا عَلَى الْحَالِ حِينَ يُقَالُ : إِنْ حُسْنُكَ لَرَآكِبًا وَأَمَّا حُسْنُكَ فَرَآكِبًا وَلَمْ يُجِزْ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَا حُسْنُكَ بِرَآكِبٍ ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ تُغَيِّرُ نَصْبَ الْحَالِ فَتَفْسِدُ الْمَسْأَلَةَ لِذَلِكَ ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ الْفَرَاءِ فِي إبطال : حُسْنُكَ تَرْكَبُ ؛ لِأَنَّ يُطْلَأَنَّ النَّصْبَ مِنْ لَفْظِ الْحَالِ أَخْلَ بِالْمَسْأَلَةِ وَأَفْسَدَهَا كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ مَا حُسْنُكَ بِرَآكِبٍ لَكِنَّ السَّمَاعَ يَرُدُّ عَلَيْهِ كَمَا أَتَشَدَّنَاهُ قَبْلُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَرَأَيْ عَيْسَى الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

= وانظر الشاهد في : الكتاب : ١ / ١٩١ ، شرح التسهيل : ٣ / ١١١ ، وناظر الجيش ص ٩٠٣ و ٢٨٣٢ ، والمجموع : ٢ / ٩٣ ، ١٠٧ ، والدرر : ٢ / ١٢٤ ، وتذكرة النحاة ص ٦٥٠ .

(١) البيت من بحر السربيع وهو للأعشى في الغزل (ديوانه ص ٩٢) .

اللغة : سربلت (بالباء المجهول) : ألبست السربال . الهيفاء : الضامرة البطن الرقيقة الحاصرة يقال امرأة هيفاء وفرس هيفاء ، المهرة أنثى المهر وهو ولد الفرس . الضامر : وصف من الضمور وهو لطافة الجسم ونخافته وهو بغير الماء للمذكر والمؤنث وبالهاء للمؤنث .

الشاهد فيه : وقوع الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ مقترنة بقد .

وانظر البيت في : شرح المفصل : ٥ / ١٠١ ، المجموع : ١ / ١٠٧ ، وتذكرة النحاة : ٦٥٠ ، وناظر الجيش ص ٩٠٤ ، وشرح المقرب ص ٦٨٦ (الرفوعات) .

وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ : أَمَا ضَرْبُكَ فَإِنَّهُ حَسَنًا عَلَى أَنْ الْهَاءَ تَرْجِعُ إِلَى الضَّرْبِ وَخَيْرٌ إِنْ حَسَنًا وَنُصِبَ حَسَنًا فِي خَيْرٍ إِنْ ، وَحُكْمُ كَانَ وَالظَّنُّ حُكْمٌ إِنْ فِي ذَا الْمَعْنَى ، فَمِنْ مَا أَجَازُوهُ : أَمَا ضَرْبُكَ فَكَانَ حَسَنًا وَأَمَّا ضَرْبُكَ فَظَنَنْتَهُ حَسَنًا عَلَى أَنْ حَسَنًا صِفَةً لِلضَّرْبِ ، وَأَبْطَلَهَا الْفَرَاءُ عَلَى أَنْ حَسَنًا صِفَةً لِلْبَاءِ وَالْكَافِ وَالْكَسَائِيُّ يَجِيزُهُنَّ كُلَّهُنَّ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا يَجُوزُ دُخُولُ كَانَ النَّاقِصَةِ عَلَى هَذَا الْمَصْدَرِ عِنْدَ ابْنِ السَّرَاجِ وَالسِّيَرَاغِيِّ فَقَوْلُ : كَانَ ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ هُوَ قَبِيحٌ ؛ لِأَنَّ تَعْوِيضَ الْحَالِ مِنَ الْخَيْرِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ حَذْفِهِ وَحَذْفُ خَيْرٍ كَانَ قَبِيحًا^(١) ، وَاتَّقُوا عَلَى جَوَازِ : ضَرْبُكَ قَائِمًا وَضَرْبِي إِيَّكَ قَائِمًا وَضَرْبُكَ إِيَّايَ قَائِمًا وَلَا يَجُوزُ : ضَرْبُكَ قَائِمًا لِأَنَّ مَكْنَى الْمُتَكَلِّمِ أَقْوَى الْمَكَانِيِّ كُلُّهَا إِذَا كَانَتْ الْأَسْمَاءُ تَرْجِعُ إِلَى لَفْظِهِ وَلَا يَرْجِعُ هُوَ إِلَى لَفْظِهَا.

وَأَجَازَ الْكِسَائِيُّ وَهْشَامُ : عَبْدُ اللَّهِ وَعَهْدِي بِزَيْدٍ قَدِيمَيْنِ وَكَذَلِكَ : عَبْدُ اللَّهِ وَالْعَهْدُ بِزَيْدٍ قَدِيمَيْنِ^(٢) تَرْتِيبُ الْمَسْأَلَةِ الْعَهْدُ بِعَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدٍ قَدِيمَيْنِ فَقَدَّمَ عَبْدُ اللَّهِ فَرَفَعَ مَا بَعْدَهُ وَتَنَى قَدِيمَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لِعَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدٍ وَكَانَا لِلْعَهْدِ كَمَا يَكُونُ الْحَالُ خَيْرًا لِمَصْدَرٍ وَسَوِيًّا بَيْنَ : إِنْ عَبْدُ اللَّهِ وَالْعَهْدُ بِزَيْدٍ قَدِيمَيْنِ وَعَبْدُ اللَّهِ وَإِنْ الْعَهْدُ بِزَيْدٍ قَدِيمَيْنِ ، وَلَا يُعْلَمُ أَنَّ الْفَرَاءَ أَجَازَ شَيْئًا مِنْ هَذَا وَأَصْحَابُهُ يَرُدُّونَ عَلَى الْكِسَائِيِّ وَهْشَامٍ مَا جَوَّزَاهُ مِنَ الْمَسَائِلِ وَقِيَاسُ الْبَصْرِيِّينَ يَقْتَضِي الْمَنْعَ^(٣) ، وَلَا يَجُوزُ فِي قَوْلِ الْكِسَائِيِّ وَهْشَامٍ : عَبْدُ اللَّهِ فَالْعَهْدُ بِزَيْدٍ قَدِيمَيْنِ وَلَا يَصْلُحُ عِنْدَهُمَا فِي هَذَا الْمَعْنَى الْعَطْفُ إِلَّا بِالْوَاوِ الْجَامِعَةِ.

وَاخْتَلَفَ النَحْوِيُّونَ فِي جَوَازِ إِتْبَاعِ هَذَا الْمَصْدَرِ الَّذِي سَدَّتْ الْحَالُ مَسَدَّهُ نَحْوُ : ضَرْبِي زَيْدًا الشَّدِيدُ قَائِمًا وَضَرْبِي السَّوِيْقُ كُلُّهُ مَلْتَوْنَا فَأَجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ

(١) ينظر شرح المقرب : ٦٨٤ / ٢ ، والارتشاف : ٣٧ / ٢ ، والمجم : ١٠٧ / ٨ .

(٢) راجع الارتشاف : ٣٧ / ٢ ، والمجم : ١٠٧ / ١ .

(٣) نفس الجزء ، والصفحة .

وَحَدُّهُ وَمَنْعُهَا غَيْرُهُ^(١)، والاسم الذي لا حَقِيقَةَ لَهُ فِي الْوُجُودِ يَجْرِي مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي هَذَا الْمَعْنَى لَا مَجْرَى الْحُثِّ فَتَسُدُّ الْحَالُ مَسَدَّ خَيْرِهِ قَالَ الشَّاعِرُ: ^(٢)

خَيَالٌ لَأَمِّ السَّلْسِيلِ وَدُونَهَا مَسِيرَةٌ شَهْرٍ لِلْبَرِيدِ الْمَذْبُذَبِ

فَخَيَالٌ : مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ وَإِنْ كَانَ نَكِيرَةً لِأَنَّهُ وَصَفُ بَقُولِهِ (لَأَمِّ السَّلْسِيلِ) فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لِأَنَّهُ صِفَةٌ ، قَوْلُهُ (وَدُونَهَا مَسِيرَةٌ شَهْرٍ) حَمَلَةٌ حَالِيَةٌ سَدَّتْ مَسَدَّ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْخَيَالَ لَا حَقِيقَةَ لَهُ جِسْمِيَّةً هَكَذَا زَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ^(٣)، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَصْدَرِ أَوْ مَا أَصِيفَ إِلَى الْمَصْدَرِ مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَلَا تُثْبِتُ مِثْلُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ هَذَا الْبَيْتَ الَّذِي يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ^(٤).

وَمِمَّا يُمْتَلَّ بِهِ النُّحُوثُونَ فِي هَذَا / ٢١٠ الْبَابِ قَوْلُهُمْ : أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُهُ : أَخْطَبُ أَرْمَانَ كَوْنِ الْأَمِيرِ إِذَا كَانَ قَائِمًا^(٥)، فَحَذَفَ أَرْمَانَ وَأَقِيمَ الْكَوْنَ مَقَامَهُ ثُمَّ حُلَّ الْكَوْنُ بَعْدَ الْفِعْلِ وَلَيْسَ أَخْطَبُ بَعْضَ الْكَوْنِ فَاحْتِيجَ لِأَجْلِ ذَلِكَ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مُضَافٍ وَلَيْسَتْ الْخِطَابَةُ بَعْضَ الْأَوْقَاتِ

(١) أجاز الكسائي وابن مالك إتباع المصدر المذكور فأجازا أن يقال : ضربي زيدا الشديد قائما ومنع ذلك الفراء . راجع : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٨٦ ، والارتشاف : ٢ / ٣٧ ، والمجموع ١ / ١٠٧ .

(٢) البيت من بحر الطويل مطلع قصيدة منسوبة للبعث بن حريث والبيت يوجد في المختضب : ١ / ٢٠٣ ، والبحر المحيط : ٣ / ٣٧٧ ، ومعجم الشواهد : ٦٦ ، وشرح المقرب : ٢ / ٦٨٢ ، وناظر الجيش ص ٨٩٤ .

الشاهد : واضح من خلال الشرح .

(٣) انظر نضه في تذكرة النحاة ص ٦٥٢ وهو نص مسند إلى ابن عصفور .

(٤) قد يحتمل البيت أن يكون خيال مبتدأ والجار والمجرور بعده خبر وجاز الابتداء بالنكرة لتقدير نعت محذوف أي عظيم أو زائر وتكون جملة الحال من أم السلسيل .

(٥) تذكرة النحاة ص ٦٥٣ .

وَلَكِنْ جَازَتْ إِضَافَتُهَا إِلَيْهَا كَمَا كَانَ تَقَعُ فِيهَا ، فَإِذَا الْمَقْدَرَةُ عَلَى هَذَا يَحْزُرُ أَنْ تُكُونَ
مَرْفُوعَةً خَبَرًا لِأَخْطَبَ ، وَلَا يَسْتَكْرُ خُرُوجُ إِذَا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ وَرَفْعُهَا فَقَدْ جَاءَتْ
مَخْرُورَةً فِي تَحْرِ قَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(١)

وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي عَلَى غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَاحٍ

فَأَبْدَلَ إِذَا مِنْ غَدٍ ، وَيُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ الْإِعْرَابُ فِي الظَّرْفِ رُفِعَ
فَقَوْلُ : أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا جَعَلْتَ أَخْطَبُ زَمَانًا فَإِنْ جَعَلْتَ
أَخْطَبُ كَوْنًا نَصَبْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمٌ بِرَفْعِ
قَائِمٍ خَبَرًا لِأَخْطَبَ ^(٢) ، وَفِيهِ مَجَازَانِ : إِضَافَةُ أَخْطَبَ إِلَى الْكَوْنِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالثَّانِي : الْإِخْبَارُ بِقَائِمٍ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْأَعْيَانِ عَنْ أَخْطَبَ الَّذِي هُوَ فِي
الْمَعْنَى كَوْنٌ وَمَنْعٌ رَفِعَ قَائِمٌ فِي : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا ، وَيَحْزُرُ أَنْ تُكُونَ (مَا) تَكْرَةً
مَوْصُوفَةً حَذَفَ عَائِدُهَا وَتُكُونُ نَاقِصَةً كَأَنَّ الْأَصْلَ : أَخْطَبُ أَحْوَالٍ يَكُونُ الْأَمِيرُ فِيهَا
قَائِمًا ، فَمَا حِينَئِذٍ كِتَابَةٌ عَنِ الْأَحْوَالِ.

وَأَجَازَ ابْنُ الدَّهَّانِ : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمٌ بِالرَّفْعِ خَبَرًا لِضَرْبِي وَيُرِيدُ بِقَائِمٍ مَعْنَى
الثَّبُوتِ وَالِدَوَامِ. ^(٣)

(١) البيت من بحر الطويل لأبي الطمحان القبي وعزاه جماعة إلى هدية بن خشرم والبيت
في شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٢٦٦ ، وابن الشجري : ١ / ١٧٦ ، ٢٧٦ ، ٣٠٠ ،
والغني : ١ / ١٣١ (دار السلام) ، وناظر الجيش ص ٨٩ ، وتذكرة النحاة ص ٦٥٤ .

الشاهد قوله : " إذا راح " حيث خرجت إذا عن الظرفية وجاءت بدلاً من (غد).

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز الأخفش في نحو : أخطب ما يكون الأمير قائماً رفع قائم خبر
أخطب... " . شرح التسهيل : ١ / ٢٨٢ ، والهمع : ١ / ١٠٦ ، وتذكرة النحاة ص ٦٥٤ .

(٣) انظر تذكرة النحاة ص ٦٥٥ ، والهمع : ١ / ١٠٦ .

قوله :

وَأَنَّ تَوْكُّدَ جُمْلَةٍ فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

مِثَالُ الْحَالِ الَّتِي جَاءَتْ مُؤَكَّدَةً مَضمُونِ جُمْلَةٍ قَوْلِكَ : هُوَ زَيْدٌ مَعْلُومًا
وَقَالَ: (١)

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

وَأَنَا فَلَانٌ شَجَاعًا وَهُوَ فَلَانٌ جَلِيلًا وَأَنَا عَبْدُكَ مِسْكِينًا إِلَى خَيْرِكَ وَهُوَ فَلَانٌ
مَأْخُودًا وَأَنَا فَلَانٌ مُتَمَكِّنًا مِنْكَ وَلَا تَكُونُ إِلَّا بِلَفْظِ دَالٍ عَلَى مَعْنَى مُلَازِمٍ أَوْ مَا يُشَبِّهُ
الْمُلَازِمَ فِي تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي النَّاصِبِ لِهَذِهِ الْحَالِ فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يُقَدَّرُ لَهَا عَامِلٌ
بَعْدَ الْخَبَرِ وَهُوَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : أَحَقُّ إِنْ كَانَ الْمُخْبِرُ عَنْهُ أَنَا وَأَحَقُّ وَأَعْرِفُهُ إِنْ كَانَ
الْمُخْبِرُ عَنْهُ غَيْرَ أَنَا ، فَقَوْلُهُ : هُوَ فَلَانٌ مَأْخُودًا فَتَقْدَرُهُ أَحَقُّ مَأْخُودًا وَأَعْرِفُهُ. (٢)

وَذَهَبَ الرَّجَّاحُ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي هَذِهِ الْحَالِ الْخَبَرُ وَتَأْوَلَهُ بِمَعْنَى الْمُسَمَّى ،
فَإِذَا قَالَ : أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي فَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ : أَنَا الْمُسَمَّى مَعْرُوفًا. (٣)

(١) البيت من بحر البسيط لسالم بن دارة ويوجد في الكتاب : ٧٩ / ٢ ، وابن يعيش : ١٤٣ / ٢ ،
وخزانة الأدب : ٢٦٥ / ٣ ، والمساعد : ٤١ / ٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣٥٧ / ٢ ،
والخصائص : ٢٦٨ / ٢ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، والأشعري : ١٨٥ / ٢ .

الشاهد قوله : " معروفًا " حيث جاءت حالاً مؤكدة للحملة التي قبلها (أنا ابن دارة).
(٢) ينظر الكتاب : ٧٨ / ٢ ، ٧٩ ، وشرح التسهيل : ٣٥٨ / ٢ ، والارتشاف : ٣٦٣ / ٢ ،
وناظر الجيش : ٢٣٢٧ / ٥ .

(٣) ينظر شرح التسهيل : ٣٥٨ / ٢ ، والهمع : ٢٤٥ / ١ ، وناظر الجيش : ٢٣٢٧ / ٥ ،
والتصريح : ٣٨٨ / ١ .

وَذَهَبَ ابْنُ خَرُوفٍ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي هَذِهِ الْحَالِ الْمَبْتَدَأُ مُضْمَنًا مَعْنَى تَنَبُّهِ ،
فَإِذَا قَالَ أَنَا ابْنُ دَارَةٍ فَكَأَنَّهُ قَالَ : تَنَبُّهُ لَابْنِ دَارَةٍ مَعْرُوفًا.^(١)

وَقَوْلُ النَّاطِمِ (فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا) أَيُّ النَّاصِبِ لَهَا مُضْمَرًا أَيُّ مَحذُوفٍ لَا
يَلْفَظُ بِهِ فَتَصِيرُ هَذِهِ الْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ جُمْلَةِ ثَانِيَةٍ لِأَنَّ التَّفْهِيمَ : أَحَقُّهُ مَعْرُوفًا مَثَلًا.

وَقَوْلُهُ (وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) لَا يُقَالُ : مَعْرُوفًا أَنَا ابْنُ دَارَةٍ وَلَا عَطُوفًا هَذَا أَبُوكَ
وَإِنَّمَا لَمْ يَحْزَرْ التَّقْدِيمُ لِأَنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ لِمُضْمَرِ الْجُمْلَةِ فَصَارَ ذَلِكَ كَالْتَوْكِيدِ وَالْمُؤَكَّدِ
فِي نَحْوِ : قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ فَكَمَا لَا يَحْزُرُ قَامَ نَفْسُهُ زَيْدٌ ، كَذَلِكَ لَا يَحْزُرُ فِي هَذِهِ
الْحَالِ التَّقْدِيمُ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَمَّا حُذِفَ الْعَامِلُ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَجُوبًا كَانَ فِي ذَلِكَ
نَوْعٌ مِنَ التَّحْزِيرِ فَلَمْ يَكُونُوا لِيَتَصَرَّفُوا فِيهِ بِالتَّقْدِيمِ فَيَكْثُرُ فِيهِ التَّحْزِيرُ فَأَخْرَجُوهَا لِذَلِكَ.^(٢)

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَتُهُ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِرٌ رِخْلُهُ

يَعْنِي أَنَّهُ تَجِيءُ الْجُمْلَةُ مَوْضِعَ الْحَالِ فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، وَأُطْلِقَ
الْجُمْلَةُ وَيَتَّبِعِي أَنْ تُقَيَّدَ / ٢١١ بِالْخَبَرِ لِيَحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنَ الْجُمْلَةِ الطَّلِبِيَّةِ ، وَأَنْ تُقَيَّدَ
أَيْضًا بِكَوْنِهَا لَا تَكُونُ مُفْتَتِحَةً بِدَلِيلِ اسْتِقْبَالِ كَحَرْفِ التَّنْفِيسِ وَلَكِنْ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ ذَلِكَ
فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَأَنْ تُقَيَّدَ أَيْضًا بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ تَعَجُّبِيَّةً فَلَا تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ اضْرِبْهُ
وَلَا أَجِيءُ سَأَضْرِبُ زَيْدًا وَلَا سَيَجِيءُ زَيْدٌ لَنْ يُسْرِعَ.

وَمِثْلُ النَّاطِمِ بِقَوْلِهِ : (جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِرٌ رِخْلُهُ) وَهِيَ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ اشْتَمَلَتْ
عَلَى ضَمِيرٍ ذِي الْحَالِ وَعَلَى الرَّائِي وَهُوَ تَمَثُّلٌ مُجْتَمِعٌ عَلَى جَوَازِهِ.

(١) ينظر المراجع السابقة ، والارتشاف : ٣٦٣ / ٢.

(٢) ما ذكره أبو حيان من الحال المؤكدة للحملة وهناك حال أخرى مؤكدة للعامل وهي نوعان :
موافقة عاملها لفظاً ومعنى كما في قوله : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ (النساء: ٧٩) وموافقة
عاملها معنى فقط كما في قوله : ﴿وَلَا تَغْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف: ٧٤).

والجملة الاسمية إِذَا وَقَعَتْ حَالًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ أَوْ لَا يَكُونُ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِيرٌ وَجَبَ ذِكْرُ الْوَائِرِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالَعَةً ، وَذَهَبَ ابْنُ جَنِّي فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَبْدُ مِنْ تَقْدِيرِ الضَّمِيرِ الرَّابِطِ مَعَ الْوَائِرِ مُطْلَقًا وَأَنَّ الْمُعْتَى : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالَعَةً وَقَدْ مَجِئِهِ ثُمَّ حُذِفَتْ وَذَلِكَ الْوَائِرُ عَلَى ذَلِكَ.^(١)

وَإِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ فَذَهَبَ الْفَرَاءُ وَتَبَعَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ إِلَى وَجُوبِ الْوَائِرِ مُطْلَقًا وَلِذَلِكَ زَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ : كَلَّمْتُهُ فَوَهُ إِلَى فِيٍّ نَادِرٌ^(٢) ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ ذِكْرُهَا بَلْ يَحُوزُ ، وَالْفَرَاءُ وَالزَّمَخْشَرِيُّ مَخْجُوحَانِ بِبُتٍ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ثَرًّا وَنَظْمًا قَالَ تَعَالَى ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾^(٣) وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :^(٤)

أَتَانِي الْمُعْتَى عُذْرُهُ مُتَبَيِّنٌ فَمَنْ يَغْزُهُ لِلظُّلَمِ فَهَوَ ظُلُومٌ

(١) قال ابن جني في سر الصناعة جـ ٢ ص ٦٤٥ (تحقيق هنداي) وهو يتحدث عن تقدير الضمير في جملة الخبر قال : ولا بد من هذا التقدير كما أن قولك جاءت هند وعمرو ضاحك في تقدير جاءت هند ضاحكاً عمرو في وقت مجيئها ، حتى يعود من الجملة التي هي حال ضمير على صاحب الحال ، وانظر أيضاً الارتشاف : ٣٦٦ / ٢ .

(٢) ينظر : المفصل ص ٦٤ (دار الجليل) ، ونص قوله : والجملة تقع حالاً ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم كلمته فوه إلى في .

(٣) من الآية : ٣٦ من سورة البقرة .

(٤) من الآية : ٦٠ من سورة الزمر .

(٥) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل : ٣٦٥ / ٢ .

الشاهد فيه : قوله : " عذره متبين " حيث وقعت الحال جملة اسمية واستغنى فيها عن السواو بذكر الضمير .

وَقَالَ: (١)

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

وقال: (٢)

الذَّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدَيَّةً بِيَدِي

وقال: (٣)

لَا يَقْطَعُ الْحَرَقَ إِلَّا طَرْفُهُ سَامٌ

(١) البيت من بحر الكامل نسب للأعشى من قصيدة يمدح بها قيس بن معدى كرب الكندي وليس في ديوانه ، وهو في أمالي الشجري : ١٩٠ / ٢ ، وابن يعيش : ٦٥ / ٢ ، والهمع : ١ / ٢٤٦ ، وحاشية الشيخ يس : ٣٩١ / ١ ، وخزانة الأدب : ٢٣٣ / ٢ ، والأشعري : ٢ / ١٩٤ ، والشاعر يصف غائصاً في الماء حتى انتصف النهار ورفيقه على الشاطئ لا يدري ما كان منه ، والنهار بالنصب مفعول به .

الشاهد قوله : " الماء غامره " وهو كالبيت السابق في وقوع الجملة الاسمية حالاً رابطها الضمير دون الواو .

(٢) البيت من بحر البسيط مجهول القائل وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٦٥ / ٢ ، والمغني : ٦١٥ / ٢ ، والأشعري : ٢٠٦ / ١ ، ومعجم الشواهد : ١٤٩ .

الشاهد قوله : (مدية بيدي) وهو كالبيت السابق .

(٣) هذا عجز بيت من بحر البسيط للنابغة الذبياني وصدره قوله : لهم لواء بكفي ماجد بطل .

والبيت في ديوانه : ١٣٤ ، وشرح التسهيل : ٣٦٥ / ٢ ، ومختارات الشعر الجاهلي ج ١ ص ١٨١ .

والشاعر يصف جيشاً بأنه جيش حرار يقطع الصحارى الواسعة في طرفه عين دون أن يسأم أو يتعب

الشاهد قوله : (طرفه سام) وهو كالأبيات السابقة .

وَهَذَا السَّمَاعُ كَثِيرٌ جِدًّا لَا يَكَادُ يُضَيِّطُ لِكَثَرَتِهِ ، وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّ خَبَرَ
الْمُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ اسْمًا مُشْتَقًّا مُتَقَدِّمًا لَا يَجُوزُ دُخُولُ الْوَاوِ عَلَيْهِ ^(١) ، فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ
يُقَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَحَسَنَ وَجْهَهُ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَرَلْتَ الْوَاوَ لَانْتَصَبَ حَسَنٌ فَكُنْتَ
تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنًا وَجْهَهُ وَهَذَا لَيْسَ بِإِلْزَامٍ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَنْ تَقْدَرُ الْحَالُ جُمْلَةً
ابْتِدَائِيَّةً تَقْدَمُ خَبَرُهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِيهَا أَوْ تَقْدَرُهَا اسْمًا مُفْرَدًا ، فَإِنْ قَدَرْتَهَا جُمْلَةً ابْتِدَائِيَّةً
رَفَعْتَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ وَهُوَ مَنُورٌ بِهِ التَّأْخِيرُ وَكَانَ الْوَاوُ دَخَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ .

وَقَدْ سَمِعَ دُخُولَ الْوَاوِ الَّتِي لِلْحَالِ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ نَحْوَ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ : ^(٢)

وَقَدْ اغْتَدِي وَمَعِيَ الْقَانِصَاتُ وَكُلُّ بِمَرْبَاةٍ مُقْتَفِرٌ

وقال غيره : ^(٣)

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَلِيَهُمْ عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنَدَامٌ

وَأِنْ قَدَرْتَهَا اسْمًا مُفْرَدًا نَصَبْتَ .

(١) ينظر : الارشاد : ٢ / ٣٦٦ ، والمص : ١ / ٢٤٦ .

(٢) البيت من بحر المتقارب وهو لامرئ القيس من رائيه ساكنة مشهورة له في وصف فرسه

وخروجه إلى الصيد وهي في ديوانه ص ١١١ (دار صادر) وفيها كثير من الشواهد .

اللغة : القانصان : مثنى قانص وهو الصائد يقصد فريسه ، المرباة : المكان المرتفع ترى منه

العدو وغيره ، المقتفر : من قفرت أثره أفقره أي قفوته واقتفرت مثله .

الشاهد فيه : قوله : " ومعِيَ القانصات " حيث اقترنت جملة الحال بالواو وتقدم الخبر فيها .

وهو ما يمنعه الأخفش فدل على جواز : جاء زيد وحسن وجهه .

(٣) البيت سبق الاستشهاد به قريباً وشاهده هنا اقتران جملة الحال بالواو مع تقدم الخبر فيها . وهو

خلاف مذهب الأخفش . قال ناظر الجيش : هكذا أنشد الشيخ (أبو حيان) هذين البيتين رداً

على الأخفش ولا يظهر كونهما رداً عليه لأن الخبر المتقدم في الجملة ليس اسماً مشتقاً (تمهيد

القواعد جـ هـ ص ٢٣٣٦) .

وَفِيْمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ تَفْصِيْلٌ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا قَدْ عَطَفَتْ عَلَى حَالٍ فَإِنَّ الْوَاقِعَ لَا تَدْخُلُ عَلَى تِلْكَ الْجُمْلَةِ كَرَاهِيَةِ اجْتِمَاعِ حَرْفِي عَطْفٍ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ مَاشِيًا أَوْ هُوَ رَاكِبٌ فَلَا يَجُوزُ أَوْ هُوَ رَاكِبٌ قَالَ تَعَالَى : ^(١) (فَجَاءَهَا بِأَمْسَانَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ) وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ حَالًا مُؤَكَّدَةً لَمْ يَجَزْ دُخُولُ الْوَاقِعِ عَلَيْهَا نَحْوُ : هُوَ الْحَقُّ لَا رَبِّبَ فِيهِ لَا يَجُوزُ : وَلَا رَبِّبَ فِيهِ عَلَى الْحَالِ / ٢١٢ فَتَخَلَّصَ مِنْ هَذَا أَنَّ لِلْوَاوِ فِي الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ يَجِبُ دُخُولُهَا وَهُوَ إِذَا عَرِبَتِ الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ مِنَ الضَّمِيرِ .

الثَّانِي : أَنَّهُ يُنْتَعَمُ دُخُولُهَا فِي مَسْأَلَةِ الْعَطْفِ وَالْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ .

الثَّالِثُ : أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُهَا وَهُوَ مَا سِوَى ذَلِكَ .

وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ قَدْ تَخَلَّوُا الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ مِنَ الْوَاقِعِ وَمِنَ الضَّمِيرِ عِنْدَ ظُهُورِ الْمَلَابِسَةِ ؛ لِأَنَّ سَبِيْبَهُ حَكَى الْاِسْتِغْنَاءَ عَنِ الْوَاقِعِ بِنِيَّةِ الضَّمِيرِ إِذَا كَانَ مَعْلُومًا نَحْوُ : مَرَرْتُ بِالْبَرِّ قَفِيْزٍ بِدِرْهَمَيْنِ قَفِيْزٍ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ، كَمَا جَازَ فِي الْاِبْتِدَاءِ : السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهَمٍ أَيْ مِنْهُ ، قَالَ : فَلَوْ قِيلَ : يَبِيعُ السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهَمٍ تُرِيدُ مَنَوَانٍ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ وَتَجْعَلُ الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ حَالًا لَجَازَ وَحَسَنٌ ^(٢) .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ حَسَنٌ وَلَا يُرِيدُ النَحْوِيُّونَ بِقَوْلِهِمْ : عَرِبَتِ الْجُمْلَةُ مِنَ الضَّمِيرِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهَا ضَمِيرٌ لَا ظَاهِرٌ وَلَا مُقَدَّرٌ . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا فِيهَا الضَّمِيرُ مُقَدَّرٌ ؛ فَأَمَّا قَوْلُ الْحَطِيطَةِ : ^(٣)

(١) سورة الأعراف آية : ٤ .

(٢) هذا الذي ذكره أبو حيان هو كلام ابن مالك . راجع نضه في شرح التسهيل : ٣٦٧ / ٢ .

(٣) البيت من نحر الكامل وهو للحطيطه من قصيدة طويلة يمدح بغضاً ويهجو الزبرقان (ديوانه ص ٥٣) .

الشاهد قوله : " نوم العين ساهر " حيث جاءت الجملة الاسمية حالية ولا رابط معها من واو أو ضمير . وقد خرج الشارح على وجهين .

يَا لَيْلَةً قَدْ بَثَّهَا بِجُدُودِ نَوْمِ الْعَيْنِ سَاهِرُ

فـ (نَوْمِ الْعَيْنِ سَاهِرُ) جَمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَلَا وَأَوْ مَعَهَا وَلَا ضَمِيرٌ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُخْرَجَ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الضَّمِيرَ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : وَنَوْمُ الْعَيْنِ مِنِّي سَاهِرُ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ أَغْنَتْ عَنِ الضَّمِيرِ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ كَأَنَّهُ قَالَ : نَوْمٌ عَيْنِي سَاهِرُ .

وَيَقَعُ حَالًا مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ غَيْرِ الْفِعْلِ إِنْ وَكَانَ وَلَا وَمَا وَهُنَّ فِي دُخُولِ الْوَاوِ وَعَدَمِ دُخُولِهَا كَالْجُمْلَةِ الْعَارِيَةِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَإِنْ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ وَقَالَ زُحَيْرٌ :^(١)

يَلْحَنَ كَأَنَّهُنَّ يَدَا فَتَاةٍ تُرْجَعُ فِي مَقَاصِمِهَا الْوُشُومُ

وَقَالَ الشُّنْفَرِيُّ :^(٢)

نَصَبْتُ لَهُ وَجْهِي وَلَا كُنْ دُونَهُ وَلَا سِتْرَ إِلَّا الْأَنْحَمِي الْمُرْعَبُ

(١) البيت من بحر الوافر في ديوان زهير : ٩٦ (بيروت) وشرح التسهيل : ٣٥٩ / ٢ .

اللغة : يلحن : يظهرن ، ترجع : تردد مرة بعد مرة حتى تثبت ، الوشوم : جمع وشم وهو نقش في ظاهر الكف أو المعصم يحشى نورا .

الشاهد قوله : " كأَنَّهُنَّ يَدَا فَتَاةٍ " حيث صدرت الجملة الاسمية الحالية بناسخ وهو كان .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للشنفرى من لاميته المشهورة (ديوانه ص ٧١) وقبل بيت الشاهد قوله :

ويوم من الشعرى يذوب لعابه أفاعيه في رمضان تململ

اللغة : كن : الستر ، الأنحمي : نوع من الثياب كالعباءة ، المرعل : المعزق .

وشاهده قوله : (ولاكن دونه) حيث صدرت الجملة الاسمية الحالية بلا التبرئة .

والبيت في شرح التسهيل : ٣٦٠ / ٢ .

وَقَالَ عَنَتْرَةُ: (١)

فَرَأَيْنَا مَا بَيْنَنَا مِنْ حَاجِزٍ
إِلَّا الْمِجَنُّ وَحَدُّ أَيْبَضٍ مَفْصِلُ

قوله :

وَذَاتُ بَدْنٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ
خَوَاتِ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَاوِ خَلَّتْ

أقولُ إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا أَوَّلُهَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ ثُبُتَ فِيهِ ضَمِيرٌ فَإِنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ الْوَاوُ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ لَا يَجُوزُ : جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ عَلَى الْحَالِ ؛ لِأَنَّ الْمُضَارِعَ شَدِيدُ الشَّبهِ بِالِاسْمِ فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ : جَاءَ زَيْدٌ وَضَاحِكًا لَا يَجُوزُ : وَيَضْحَكُ ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ (مُثَبَّتٍ) مِنْ أَنْ يَكُونَ مَنفِيًّا فَإِنَّهُ سَيَأْتِي ذِكْرُهُ.

وَقَوْلُهُ (وَذَاتُ) إِعْرَابُهُ مُبْتَدَأٌ وَهُوَ صِفَةٌ لَجُمْلَةٍ مَحْذُوفَةٍ أَيْ وَجُمْلَةٍ ذَاتُ بَدْنٍ بِمُضَارِعٍ ثَابِتٍ يَحْوِي ضَمِيرًا وَتَخْلُو مِنَ الْوَاوِ نَحْوُ الْمَثَالِ الَّذِي مَثَّلْنَاهُ وَهُوَ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ دُخُولُ الْوَاوِ عَلَى الْمُضَارِعِ احْتِجَاجٌ إِلَى رَابِطٍ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَحْوِيَ ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ عَمَرُو لَمْ تُصَحِّ الْمَسْأَلَةُ لِحُلُولِ الْجُمْلَةِ مِنَ الرَّابِطِ.

قوله :

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا ائِوُ مُبْتَدَأٌ
لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْتَنَدًا

(١) البيت من بحر الكامل وهو لعنترة في ديوانه : ص ٦٠ (بيروت) وشرح التسهيل : ٣٦٠ / ٢.

اللغة : المجن : الترْس ، حد أبيض مصقل : سيف قاطع.

الشاهد قوله : " ما بيننا " حيث وقعت الجملة الاسمية حالاً وهي مصدرية بما النافية وهي من نواسخ الجملة الاسمية إلا أنها هنا مهملة لتقدم الخبر (بيننا) على الاسم (من حاجز) وقوله : إلا المجن مستثنى أبداً من المستثنى منه (حاجز).

يَقُولُ : فَإِنْ جَاءَتْ جَمْلَةٌ مُفْتَتِحَةٌ بِمُضَارِعٍ مَثْبُوتٍ وَدَخَلَ عَلَيْهِ الْوَاوُ فَقَدَّرَ اسْمًا
مَبْتَدَأً بَعْدَ الْوَاوِ وَاجْعَلَ ذَلِكَ الْمُضَارِعَ خَبَرًا لِدَلِّكَ الْمَبْتَدَأِ ، سَمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ : قُمْتُ
وَأَصْلُكَ عَيْتَهُ أَيْ قُمْتُ / ٢١٣ وَأَنَا أَصْلُكَ عَيْتَهُ فَبَصِيرُ إِذْ ذَاكَ جَمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ فَلِذَلِكَ جَازَ
دُخُولُ الْوَاوِ عَلَيْهَا. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَاهُهُمْ مَالِكًا

أَيُّ : نَجَوْتُ وَأَنَا أَرَاهُهُمْ.

وَقَالَ عَنَتْرَةُ^(٢):

عَلَفْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعَمًا وَرَبَّ الْبَيْتِ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

يُرِيدُ : وَأَنَا أَقْتُلُ قَوْمَهَا ، وَقَالَ زَهْرُ بْنُ أَبِي سَلْمَى^(٣):

(١) البيت من بحر المتقارب لعبد الله بن همام السلولي والبيت في شرح التسهيل : ٢ / ٣٦٧ ،
والمقرب : ١٧٢ ، والأشعري : ١ / ١٨٧ ، والهمع : ١ / ٢٤٦ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٣٩ ،
والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٩٩ ، والعيني (٥١٦).

الشاهد قوله : " وأراههم مالكا " حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت والأصل فيه عدم
دخول الواو أو يؤول بالجملة الاسمية على تقدير مبتدأ كما ذكر الشارح .

(٢) البيت من بحر الكامل في ديوان عنتره : ١٦ (بيروت) ويوجد في شرح التسهيل : ٢ / ٣٦٧
والتصريح : ١ / ٣٩٢ ، والأشعري : ٢ / ١٨٧ . والعيني (٥١٥) ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٣٩ ،
والمقاصد الشافية : ٣ / ٤٩٩ .

الشاهد قوله : " وأقتل قومها " وهو كالبيت السابق في وقوع المضارع مثبت حالا مقترنا
بالواو ، وأول على تقدير مبتدأ.

(٣) البيت من بحر المتقارب في ديوان زهير : ٥٢ (بيروت) ، من قصيدة في مدح سنان بن أبي
حارثة بدأها بوصف الأطلال.

وبيت الشاهد ثانيها ومطلعها قوله : أمن آل ليلى عرفت الطلولا

اللغة : بلين : نونه للأطلال . الآيات : العلامات ، الرق : الشيء الرقيق ، ويقال للأرض

الينة رق وهو المقصود هنا : المحيل : الذي أتى عليه الحول . =

فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ الْوَاوِ عَلَيْهِ ^(١) تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ لَا يَمْلِكُ عَيْنِيهِ مِنَ الْبُكَاءِ وَلَا يَحْجُوزُ :
وَلَا يَمْلِكُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَيَحْمِلُ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ بَعْدَ الْوَاوِ ، كَمَا حَمَلَ
فِي الْمُثَبِّتِ وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ ذَكْوَانَ ^(٢) {فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ} ^(٣) بِتَخْفِيفِ التَّوْنِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَكُونَ التَّقْدِيرُ فَاسْتَقِيمَا وَأَنْتُمَا لَا تَتَّبِعَانِ.

وَأَمَّا لَمْ تَدْخُلِ الْوَاوُ لِلْعَلَةِ الَّتِي قَدْ مَتَّأ فِي الْمَثَبِ إِذْ لَوْ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ وَلَا
مَالِكًا عَيْنِيهِ مِنَ الْبُكَاءِ لَمْ يَصِحَّ وَلَا فَرَقَ فِي النَّفْيِ بِلَا لِلْإِسْمِ وَالْمُضَارِعِ إِلَّا أَنَّهَا يَلْزَمُ
تَكَرُّرُهَا مَعَ الْإِسْمِ فَتَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ لَا ضَاحِكًا وَلَا بَاكِيًا وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْمُضَارِعِ
قَالَ الْحَطِيطَةُ : ^(٤)

تَوَلَّيْتُ لَا أَسِي عَلَى نَائِلٍ امْرِئٍ طَوَى كَشْحُهُ دُونِي وَقَلْتُ أَوَاصِرُهُ

وَتَكَلَّمْتُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فَتَقُولُ : إِذَا وَقَعَتْ خَالًا فَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ
مُصَدَّرَةً بِصِيغَةِ مَاضٍ أَوْ بِمُضَارِعٍ : إِنْ كَانَتْ مُصَدَّرَةً بِمَاضٍ :

فَإِذَا أَنْ يَكُونَ مَثَبًا أَوْ مَنفِيًا إِنْ كَانَ مَنفِيًا وَالْجُمْلَةُ عَارِيَّةٌ مِنَ الضَّمِيرِ لَزِمَتْ
الْوَاوُ : جَاءَ وَمَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، أَوْ غَبَرَ عَارِيَّةٌ جَازَتْ نَحْوُ : لَقَدْ جَاءَ زَيْدٌ وَمَا دَرَى

(١) ذكره في التسهيل وأكد عليه حيث قال : وقد تصحب الواو المضارع المثلث أو المنفي بلا
فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر . التسهيل : ص ٤٩٨ .

(٢) هو عبد الله بن أحمد المتوفى سنة (٢٤٢هـ) وهو الراوي الثاني لعبد الله بن عامر اليحصبي
إمام أهل الشام والراوي الأول هو هشام بن عماد الدمشقي . غاية النهاية : ١ / ٤٠٤ .

(٣) من الآية : ٨٩ من سورة يونس . وانظر القراءة المذكورة في التيسير في القراءات السبع
للداني : ص ١٠٠ والإقناع : ص ٦٦٣ .

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة للحطيطية بمدح بغيضاً وبهجو الزبرقان (ديوان الحطيطية
ص ١٩-٣٢ نعمان طه)

الشاهد قوله : " لا أسي على نائل امرئ " حيث وقعت الحال جملة فعلية فعلها مضارع منفي
بلا ولم تتكرر مع معطوف كما في الأسماء .

كَيْفَ جَاءَ وَيَجُوزُ : مَا دَرَى كَيْفَ جَاءَ ، وَإِنْ كَانَ مُثَبَّتًا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ فِعْلٌ
شَرْطٌ أَوْ لَا ، إِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِعْلٌ شَرْطٌ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ قَدْ وَلَا وَأَوَّ الْحَالِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ :
لَأَضْرِبَنَّ زَيْدًا مَكَّةَ أَوْ ذَهَبَ تَقْدِيرُهُ : لَأَضْرِبَنَّ مَا كُنَّا أَوْ ذَاهِبًا أَيْ عَلَى كُلِّ حَالٍ قَالَ
الشاعر :^(١)

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِخْ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَحَلًا

كَانَ أَصْلُهُ (إِنْ جَارَ أَوْ عَدَلًا) وَ (إِنْ جَادَ أَوْ بَحَلًا) أَيْ عَلَى كُلِّ حَالٍ ،
وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ هُنَا وَقُوعُ الْمَضَارِعِ لَا يَقَالُ : لَأَضْرِبَنَّ يَمَكَّةَ أَوْ يَذْهَبُ لِأَنَّ الشَّرْطَ
إِذَا حُذِفَ جَوَابُهُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَاضِيًا.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ فِعْلٌ شَرْطٌ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الْحَالُ مُؤَكَّدَةً أَوْ مُبَيَّنَةً إِنْ
كَانَتْ مُؤَكَّدَةً لَمْ تَدْخُلِ الْوَاوُ نَحْوُ قَوْلِكَ : أَبُو بَكْرٍ الْخَلِيفَةُ قَدْ عَلِمَهُ النَّاسُ . قَالَ
أَمْرُ الْقَيْسِ :^(٢)

خَالِي ابْنُ كَبْشَةَ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهُ وَأَبُو يَزِيدَ وَرَهْطُهُ أَغْمَامِي

(١) البيت من بحر البسيط لم يعلم قائله ويوجد في شرح التسهيل : ٢ / ٣٦١ ، وشرح عمدة
الحافظ ص ٤٤٩ ، والعيني برقم (٥٢٣) ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٥١٢ ، والمساعد : ٢ / ٤٤
، والأشعوني : ٢ / ١٨٨ .

الشاهد قوله : " جَارَ أَوْ عَدَلًا وَجَادَ أَوْ بَحَلًا " حيث وقع الفعل الماضي المثبت الذي أصله
فعل شرط حالاً دون قَدْ أَوْ الْوَاوِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ ، وَجَازَ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ بِأَوْ .

(٢) البيت من بحر الكامل في ديوان امرئ القيس : ١٦٤ (بيروت) ، وهو في شرح التسهيل :
٢ / ٣٧٤ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٥١١ ، والمجموع : ١ / ٤٤٦ ، والمقرب لابن عصفور ص
١٧٠ وشرحه ص ٥٥٥ (النصوبات)

وشاهده : وقوع الجملة وقوع الجملة المقترنة بقَدْ حالاً دون وَ أَوْ لَأَمَّا مُؤَكَّدَةً .

وإن كانت مُبَيَّنَةً اختلفَ التَّحْوِيلُونَ فَالَّذِي فِي كُتُبِ مُتَأَخَّرِي أَصْحَابِنَا
كَالْحَزُولِيِّ^(١) وَابْنِ عُصْفُورٍ^(٢) وَأَبِي الْحَسَنِ الْأَبْدِيِّ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مَعَ الْفِعْلِ
الْمَاضِي مِنْ (قَدْ) ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً . وَقَالَ ابْنُ أَصْبَغٍ : لَا يَمْتَنِعُ وَقُوعُ الْفِعْلِ الْمَاضِي
مَوْقِعَ الْحَالِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ الْوَاوُ وَلَا قَدْ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ وَمَتَعَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمِرْدُ^(٣) .
انتهى .

وَقَالَ صَاحِبُ اللَّبَابِ وَقَدْ تَكَلَّمْتُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ : خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فَإِنَّهُمْ
يُجِيزُونَ ذَلِكَ دُونَ قَدْ لَا ظَاهِرَةً وَلَا مُضْمَرَةً قَالُوا : لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا فِيهِ أَنَّهَا غَيْرُ مَوْجُودَةٍ
فِي زَمَنِ الْفِعْلِ وَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ كَمَا لَا يَمْتَنِعُ الْحَالُ الْمُقَدَّرَةُ ، وَذَكَرَ النَّاسُ أَنَّ ذَلِكَ
مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ^(٤) ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُ ذَلِكَ لِكثَرَةِ مَا وَرَدَ مِنْهُ بِغَيْرِ قَدْ ، وَتَأْوِيلُ الشَّيْءِ
الكَثِيرِ ضَعِيفٌ جَدًّا لِأَنَّا إِنَّمَا بَنَيْنَا الْمَقَايِسَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى وَجُودِ الْكثَرَةِ وَهَذَا كُلُّهُ مُقْبَدٌ
بِأَنَّهُ يَكُونُ مُتَصَرِّفًا ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمَاضِي غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ وَهُوَ (لَيْسَ) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ
دُخُولُ (قَدْ) عَلَيْهِ بَلْ اجْتِمَاعُ الضَّمِيرِ وَالْوَاوِ أَكْثَرُ مِنْ انْفِرَادِ الضَّمِيرِ قَالَ تَعَالَى^(٥) :
{وَلَا تَقِمْوْا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ} وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٦) :

(١) ينظر المقدمة الجزولية : ٩٢ .

(٢) ينظر المقرب لابن عصفور : ١٧٠ ، ١٧١ .

(٣) ينظر المفتض : ٤ / ١٢٤ ، والجمع : ١ / ٢٤٧ .

(٤) قال صاحب الإنصاف : ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً وإليه
ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً ،
وأجمعوا على أنه إذا كانت معه قد أو كان وصفاً لمحدوف فإنه يجوز أن يقع حالاً . الإنصاف
: ٢٥٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٦٧ ، والجمع : ١ / ٢٤٧ ، والأشعريني : ٢ /
١٩١ .

(٥) من الآية : ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٦) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٦٦ ،
وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٣٧ .

أَعَنْ تَسِيَّ تَنْهَى وَلَسْتَ بِمُنْتَهَى
وَتَوْصِي بِخَيْرِ أَلْتَ عَنْهُ بِمَعْرِزِلِ

وقال جرير: ^(١)

قَتَلْتُ أَبَاكَ بَنُو فَكَّيْمٍ عَنْوَةً
إِذْ جُرُّ لَيْسَ عَلَى أَيْسِكَ إِزَارُ

فَقَوْلُهُ تَعَالَى : {وَلَسْتُمْ بِأَخَذِيهِ} ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ : " وَلَسْتَ بِمُنْتَهَى " جُمْلَتَانِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَقَدْ دَخَلَتِ الْوَائُ عَلَى لَيْسَ ، وَقَوْلُ جَرِيرٍ : " لَيْسَ عَلَى أَيْسِكَ إِزَارُ " جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَيْضًا وَلَمْ تَدْخُلِ الْوَائُ عَلَيْهِ .

وَمِمَّا جَاءَ مِنْ رُفُوعِ الْمَاضِي بَغَيْرِ قَدْ وَبَغَيْرِ وَائٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: ^(٢) {أَوْ جَاءُوكُمُ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} ، وَتَأْوِيلُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ " حَصِرَتْ " دُعَاءٌ أَوْ نَعْتًا لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ أَيُّ : قَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ضَعِيفٌ جِدًّا ، وَيَذُلُّ عَلَى الْحَالِ قِرَاءَةُ ^(٣) مَنْ قَرَأَ : " حَصِرَ صُدُورُهُمْ " وَقَالَ تَعَالَى : {هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا} ^(٤) أَيُّ مَرْدُودَةٌ .

وَقَالَتِ الْعَرَبُ : مَا تَأْتِينِي إِلَّا قُلْتُ حَقًّا ، وَمَا أَتَيْتَنِي إِلَّا تَكَلَّمْتَ بِالْجَمِيلِ ، وَمَا زَادَ إِلَّا نَفَعَ ، وَمَا قَلَّ إِلَّا ضَرَّهْ ، وَمَا تَكَلَّمَ إِلَّا ضَحِكَ ، وَمَا جَاءَ إِلَّا أَكْرَمْتُهُ كَأَنَّهُمْ قَالُوا : مَا تَأْتِينِي إِلَّا قَائِلًا حَقًّا فَجَمِيعُ هَذِهِ أَحْوَالٌ وَهِيَ بِلَفْظِ الْمَاضِي .

= الشاهد قوله : " ولست بمته " حيث وقعت جملة ليس حالية وكان رابطها الواو والضمير دون قد .

(١) البيت من بحر الكامل من مقطوعة في ديوان جرير ص ٧٠١ (نعمان طه) : ويوجد في الارتشاف : ٣٦٧ / ٢ .

الشاهد قوله : " ليس على أيسك إزار " حيث وقعت جملة ليس حالية وكان رابطها الاسم الظاهر النائب عن الضمير دون الواو وقد .

(٢) من الآية : ٩٠ من سورة النساء .

(٣) هي قراءة الحسن البصري وقناة وغيرهما . البحر المحيط : ٣١٧ / ٣ .

(٤) سورة يوسف : ٦٥ .

وَقَدْ نَصَّ سَيِّوِيَهُ وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ خَرُوفٍ^(١) عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ إِلَّا لَا يَقَعُ إِلَّا حَتَّى يَكُونَ مُؤَوَّلًا بِاسْمٍ وَهُوَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مُؤَوَّلٌ بِاسْمٍ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ .
وَقَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :^(٢)

لَهُ كَفَلٌ كَالدَّغْصِ لَبْدُهُ النَّدَى إِلَى حَارِكٍ مِثْلَ الْغَبِيطِ الْمَذَابِ
وَقَالَ :^(٣)

دَرِيرٌ كَخَذَرُوفٍ الْوَلِيدِ أَمْرُهُ تَقْلُبُ كَفَيْهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلِ
وَقَالَ طَرْفَةُ :^(٤)

وَكَرَى إِذَا نَادَى الْمُضَافُ مُحَبَّبًا كَسِيدِ الْفَضَا تَبْهَتُهُ الْمَتَوَرَّدُ

(١) انظر الكتاب : ٢ / ٣٢٦ .

(٢) البيت من بحر الطويل في ديوانه : ٦٧ ، وهو في شرح التسهيل : جـ ٢ ص ٣٧١ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٤٣ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٥٠٩ .

اللغة : الدعص : الكتيب الصغير من الرمل ، لبده : صلبه ، الغبيط : قنب المودج ، الحارك : أعلى الكاهل والمراد به الصدر ، المذاب : الموسع .
الشاهد قوله : (لبده الندى) حيث وقع الفعل الماضي حالاً دون قد .

(٣) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه : ٥٥ ، ويوجد في شرح التسهيل : ٢ / ٣٧١ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٤٣ .

اللغة : درير : من در اللين يدر ، كخذرروف : حصاة مثقوبة يجعل الصبيان فيها خبطاً فيديرها الصبي على رأسه .
الشاهد قوله : أمره حيث وقع الفعل الماضي حالاً دون قد وهو مذهب كوفي وتأوله البصريون على تقدير قد .

(٤) البيت من بحر الطويل في ديوان طرفة : ٣٢ ، ويوجد في شرح التسهيل : ٢ / ٣٧١ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٥٠٩ .

اللغة : الكر : العطف ، المضاف : الخائف المذعور ، المحبب : الذي في يده الخناء ، السيد : الذئب ، الغضا : شجر .

الشاهد قوله : " بهته المتورد " وهو كالبیت السابق في وقوع الماضي حالاً دون قد .

وقال النابغة :^(١)

سَبَقَتْ الرِّجَالُ الْبَاهِشِينَ إِلَى الْعُلَا كَسَبَتْ الْجَوَادِ اصْطَادَ قَبْلَ الطَّوَارِدِ

وقال امرؤ القيس :^(٢)

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنْ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلُ شَدٌّ يَسْذُبِلُ

وَقَالَ أَيْضاً :^(٣)

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقُرْنُفُلِ

وقال غيره :^(٤)

(١) البيت من بحر الطويل في ديوان النابغة : ٤١ (دار الكتب العلمية) ، ويوجد في شرح التسهيل : ٣٧٢ / ٢ .

اللغة : الباهشين : المرعين ، الطوارد : الملحقة به .
الشاهد قوله : " اصطاد قبل الطوارد " وهو كالأبيات السابقة . في وقوع الماضي حالاً دون قد .

(٢) البيت من بحر الطويل في ديوانه : ٤٩ ورواية الديوان هكذا :
فيا لك من ليل
بأمراس كان إلى صم جندل
الشاهد قوله : " شد يذبل " وهو كالأبيات السابقة ، وقوله : يكاد نعار الفعل خبر كان .

(٣) البيت من بحر الطويل في ديوان امرئ القيس : ٣٢ .
اللغة : تضرع : انتشر ، ريا : الرائحة الطيبة .
الشاهد قوله : " جاءت برىا القرنفل " وهو كالأبيات السابقة .

(٤) البيت من بحر الطويل لأبي صخر الهذلي وهو في شرح أشعار الهذليين : ٢ / ٩٥٧ ، وابن يعيش : ٦٧ / ٢ ، وشرح التسهيل : ٣٧٢ / ٢ ، والإنصاف : ١ / ٢٥٣ ، وخزانة الأدب : ٣ / ٢٥٤ وما بعدها ، والارتشاف : ٢ / ٢٢٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٨٠٣ .
الشاهد قوله : " بلله القطر " حيث وقع الفعل الماضي حالاً والرباط الضمير دون قد .

وَأَيُّ لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطْرُ

فلَّبه وأمره ونَبَّهته واصطادَ وشَدَّ وجاءت وبَلَّله كُلُّهَا أفعالٌ ماضيةٌ لمْ
يَصْحَبُهَا قَدْ وَأَمْثَالُ هَذَا لَا يَحْصِي كَثْرَةُ فَادَّعَاءُ الإِضْمَارِ فِيهَا لَيْسَ بِحَيِّدٍ بَلِ الصَّحِيحُ
جَوَازُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ وَجُودَ (قَدْ) مَعَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ
يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَكُمْ
أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى:
﴿الآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ وَقَالَ زُهَيْرُ: ^(١)

كَأَنِّي وَقَدْ خَلَفْتُ تِسْعِينَ حِجَةً خَلَفْتُ بِهَا عَنْ مِنْكَي رِذَائِيَا

وقال امرؤ القيس: ^(٥)

أَيْقَنْتُنِي وَقَدْ شَغَفْتُ فُؤَادَهَا كَمَا شَغَفَ الْمَهْنُوءَةُ الرَّجُلُ الطَّالِي

(١) من الآية : ٧٥ من سورة البقرة.

(٢) من الآية: ١١٩ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية: ٩١ من سورة يونس.

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة أكثرها في الحكم في ديوان زهير بن أبي سلمى ص

٢٠٨ (دار الكتاب العربي) وبيت الشاهد في المقاصد الشافية : ٣ / ٥٠٩ ، والحنة بالكسر :

السنة وبالضم البرهان وبالفتح المرة من الخمج.

الشاهد قوله : " وقد خلفت " حيث وقع الفعل الماضي حالاً والرابط الواو وقد وهو كثير.

(٥) البيت من بحر الطويل في ديوان امرئ القيس : ١٤٢ ، وهو في شرح التسهيل : ٢ / ٣٧١ ،

اللغة : شغفت : بلغت شغاف قلبها حباً ، المهنوءة : الناقة المطلية بالقطران.

الشاهد قوله : (وقد شغفت) وهو كالبیت السابق في وقوع الماضي حالاً رابطها الواو وقد.

وَتَلَزَمُ الْوَاوُ وَقَدْ إِنَّ عَرِيَتِ الْجُمْلَةُ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ فَقَدْ يَكْتَفِي بِقَدْ وَخَذَهَا دُونَ الْوَاوِ قَالَ النَابِغَةُ ^(١):

وَقَفْتُ بِرُبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى
مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَّاتِ الْهَوَاطِلُ

وقال غيره ^(٢):

بَصُرْتُ بِي قَدْ لَاحَ شَيْبِي فَصَدَّتْ
فَتَسَلَيْتُ وَانْكُسَيْتُ وَقَارَا

وقال ^(٣):

أَتَيْنَاكُمْ قَدْ عَمَّكُمْ حَذَرُ الْعِدَى
فَلِنْتُمْ بِنَا أَمْنَا وَلَمْ تَعْدُمُوا نَصْرَا

وَقَدْ يَكْتَفِي بِالْوَاوِ وَخَذَهَا دُونَ قَدْ قَالَ تَعَالَى ^(٤): {وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ} ، وقال تعالى ^(٥): {وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ} ، وقال تعالى ^(٦): {الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا} ، وقال تعالى ^(٧): {أَلَمْ يَكُنْ لِي غَلَامٌ وَكَانَتْ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا} إِلَى غير ذلك.

(١) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث الغساني (ديوان النابغة: ١٥٢) ، وشرح التسهيل : ٣٧٢ / ٢ ، والمقاصد الشافية : ٥٠٩ / ٣ .
الشاهد قوله : " قد غير البلى " حيث وقعت الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ رابطها الضمير وقد دون الواو .

(٢) البيت من بحر الخفيف لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل : ٣٧٢ / ٢ ، والمساعد : ٤٨ / ٢ .

الشاهد قوله : " قد لاح " وهو كالييت السابق في وقوع الماضي حالاً مقترناً بقَدْ وفيه ضمير ذي الحال .

(٣) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله . وهو في شرح التسهيل : ٣٧٢ / ٢ .
الشاهد قوله : " قد عمكم " وهو كالأبيات السابقة .

(٤) من الآية : ٤٢ من سورة هود .

(٥) من الآية : ٤٥ من سورة يوسف .

(٦) من الآية : ١٦٨ من سورة آل عمران .

(٧) من الآية : ٨ من سورة مريم .

وإن كانت الجملة مصدرية بمضارع فلا يخلو من أن يكون مثبتاً أو منفيّاً إن كان مثبتاً أو منفيّاً بلا فقد تقدّم حكمه أو منفيّاً بلم فحكمها حكم الجملة الاسمية إن لم يكن فيها ضمير وجبت الواو نحو : جئت ولم تطلع الشمس ، وإن كان فيها ضمير جاز أن تأتي بالواو مع الضمير وجاز أن تكفي بالضمير ، وزعم ابن خروف أن الجملة إذ ذاك تحتاج إلى الواو ، سواء أكان فيها ضمير أم لم يكن^(١) ، والمستعمل في لسان العرب خلاف ما زعم قال تعالى : {فَالْقَلْبُوا بِنِعْمَةِ مِّنَ اللَّهِ وَفَضِّلْ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ} وَقَالَ تَعَالَى : {وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِفَيْطِهِمْ لَمْ يَقَالُوا خَيْرًا} وقال زهير :^(٢)

كَانَ فَنَاتِ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَثَرٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَّا لَمْ يُحْطَمِ

وقال امرؤ القيس :^(٣)

-
- (١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ١ / ٣٨٦ .
 (٢) من الآية : ١٧٤ من سورة آل عمران .
 (٣) من الآية : ٢٥ من سورة الأحزاب .
 (٤) البيت من بحر الطويل في ديوان زهير : ٧٧ (بيروت) ، وهو من معلقته المشهورة التي يمدح فيها الحارث بن عوف وهرم بن سنان ، والبيت في شرح التسهيل : ٢ / ٣٦١ ، ٣٦٨ ، والأشعري : ٢ / ١٩١ ، والعيني برقم ٥٢٠ ، وابن الناظم : ص ٣٣٨ ، ولسان العرب : (فت) ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٣٢ .
 اللغة : فَنَاتِ العَيْن : بقية صوف متناثر من المودج ، حَبُّ الفَنَّا : تمر أحمر من نبات يسمى عنب الذئب .
 الشاهد قوله : " لَمْ يَحْطَمِ " حيث وقعت الجملة حالاً وهي مضارع مقترن بلم وتجرّد من الواو اكتفاء بالضمير .
 (٥) البيت من بحر الطويل في ديوانه : ٦٩ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٦٨ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٤١ ، وشذور الذهب : ص ١٦٥ .
 اللغة : أدرك لَمْ يَجْهَد : أي أدرك الفرس الصيد دون مشقة وتعب ، لَمْ يَنْ شَأُوهُ : أي أدركه في طلق واحد دون أن يشبه لسرعته ، الحذروف : الدوّارة يلعب بها الصبيان .
 الشاهد قوله : " لَمْ يَجْهَدِ " وهو كالبّيت السابق في وقوع المضارع المقترن بلم حالاً والرباط الضمير دون الواو .

فَأَذْرَكَ لَمْ يَجْهَدْ وَلَمْ يَفْنِ شَاوَهُ يَمُرُّ كَخُرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثْقَبِ

وقال عنتره :^(١)

إِذْ يَتَّقُونَ بِي الْأَسِنَّةَ لَمْ أَحِمَّ عَنْهَا وَلَوْ أَلَى تَضَائِقِ مَقْدَمِي

وقال ابنُ الأَسلَتِ :^(٢)

وَأَضْرَبُ الْقَوْسَ يَوْمَ الْوَعَى بِالسَّيْفِ لَمْ يَقْصُرْ بِهِ بَاعِي^(٣)

وَإِنْ كَانَ مَثْفِيًّا بَلَمَّا فِيمَا أَنْ يَكُونَ فِيهَا ضَمِيرٌ أَوْ لَا إِنْ كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ جَازَ
أَنْ تَأْتِيَ بِالْوَاوِ وَأَنْ لَا تَأْتِيَ بِهَا كَمَا فَعَلْتَ فِي لَمْ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَلَمَّا يَضْحَكُ وَقَامَ
زَيْدٌ لَمَّا يَضْحَكُ.

(١) البيت من بحر الكامل من معلقة عنتره المشهورة ، ديوانه : ٢٨ ، وشرح التسهيل : ٣٦٩ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٤٤١ / ٥ .

اللغة : الأسنة : الرماح ، لَمْ أَحِمَّ : لَمْ أَحْبَبْ . مقدمي : موضع قدمي .
الشاهد قوله : " لَمْ أَحِمَّ " وهو كاليبت السابق .

(٢) هو أبو قيس صفي الدين بن الأسلت شاعر جاهلي مجيد من شعراء المدينة أقبل على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسلم خوفاً من عبد الله بن أبي (خزانة الأدب : ٤١٠ / ٣)

(٣) البيت من بحر السريع من قصيدة لابن الأسلت يخاطب امرأته وقد دخل عليها ليلاً فأنكرته فقال القصيدة مفتحراً وهي في المفضليات وفي جمهرة القرشي حـ ١ ص ٦٦٦ (جامعة الإمام) ، والبيت في شرح التسهيل : ٣٦٩ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٣٤١ / ٥ .

اللغة : القونس : أعلى الرأس .

الشاهد قوله : " لَمْ يَقْصُرْ " وهو كسابقه في وقوع المضارع المقترن بلم حالاً دون واو واكتفاء بالضمير .

وَزَعَمَ نَاطِظُ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ : أَنَّ الْمَنْفِيَّ بِلَمَّا كَانَ كَالْمَنْفِيِّ بِلَمْ فِي الْقِيَاسِ
قَالَ : ^(١) «إِلَّا أَنِّي لَمْ أَجِدْهُ مُسْتَعْمَلًا إِلَّا بِالْوَاوِ قَالَ تَعَالَى : ^(٢) {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا
الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ} ، وقال الشاعر : ^(٣)

بَأَنْتَ قَطَامٌ وَلَمَّا يَحْظُ ذُو مَقَّةٍ مِنْهَا بِوَصْلٍ وَلَا إِلْجَازٍ مِيعَادِ

وَزَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ التَّنْفِيُّ بِلَمَّا نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمَّا
يَضْحَكُ ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنْ لَمَّا يَفْعَلُ تَنْفِيٍّ لِقَوْلِهِ قَدْ فَعَلَ ، قَالَ : وَقَدْ تَكُونُ مَنْفِيَّةً بِلَمْ
وَمَا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَلَمْ يَضْحَكْ أَوْ مَا يَضْحَكُ وَذَلِكَ قَلِيلٌ جِدًّا ^(٤) . انتهى .

وَأَمَّا ادَّعَى أَنَّ التَّنْفِيَّ بِلَمَّا أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّ الْمَاضِي لَا يَقَعُ حَالًا إِلَّا
مَعَ قَدْ ظَاهِرَةٌ أَوْ مُضْمَرَةٌ ^(٥) .

وَلِذَلِكَ عَلَّلَ بِأَنْ لَمَّا يَفْعَلُ تَنْفِيٍّ لَقَدْ فَعَلَ وَ : " لَمَّا " يُدُلُّ عَلَى تَنْفِيٍّ الْفِعْلِ
مُتَّصِلًا بِزَمَانِ الْإِخْبَارِ وَ : " قَدْ " تَقَرُّبُ الْمَاضِي مِنْ زَمَنِ الْإِخْبَارِ فَلِذَلِكَ قَالَ الْأَوَّلَى
لَمَّا حَتَّى يَكُونَ التَّنْفِيُّ مُنَاسِبًا لِلْإِثْبَاتِ .

وَقَدْ ذَكَرْنَا كَثْرَةَ وَقُوعِ الْمَاضِي بِغَيْرِ قَدْ حَالًا ، وَأَنْ دَعَا الْإِضْمَارِ فِي
ذَلِكَ غَيْرَ مُخْتَارٍ قَبِطَلَتْ هَذِهِ الْأَوَّلِيَّةُ ، وَقَوْلُهُ : " وَذَلِكَ : أَيْ وَالتَّنْفِيُّ بِلَمْ وَمَا قَلِيلٌ
جِدًّا .

(١) شرح التسهيل : ٢ / ٣٧٠ .

(٢) من الآية : ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٣) البيت من بحر البسيط للخليل بن أحمد وهو في شرح التسهيل : ٢ / ٣٧٠ ، ومعجم الشواهد

: ١٥٠ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٤٢ ، وارتشاف الضرب : ٢ / ٣٦٨ .

اللغة : بانت : بعدت وهجرت ، المقة : المقة ، الميعاد : الموعد .

الشاهد قوله : " وَلَمَّا يَحْظُ " حيث جاءت جملة حالية منفية بلما والرابط الواو .

(٤) انظر النص في الارتشاف : ج ٢ ص ٣٦٨ ، وليس في شرح الجمل ولا في المقرب .

(٥) ينظر المقرب : ١٧٠ ، ١٧١ .

أَمَّا فِي النَّفْيِ بِمَا فَفِي ذَلِكَ تَطَرُّ ، وَأَمَّا فِي النَّفْيِ بَلَمْ فَهُوَ كَثِيرٌ غَيْرُ قَلِيلٍ ،
وَقَدْ اسْتَدْلَلْنَا عَلَى وَقُوعِ الْحَالِ بَلَمْ دُونَ وَآوٍ بِالآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَالْآيَاتِ قَبْلَ ، وَمِمَّا جَاءَتْ
فِيهِ الْوَاوُ وَلَمْ قَوْلُهُ تَعَالَى : ^(١) {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ
إِلَيَّ وَلَمْ يُوْحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ} وَقَالَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ ^(٢) يُخَاطِبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ :

لَا تَأْخُذْكَ بِأَقْوَالِ الْوَشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبُ وَلَوْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ

وقال عنترة : ^(٣)

وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمُضِمٍ

وقال النابغة : ^(٤)

(١) من الآية : ٩٣ من سورة الأنعام.

(٢) البيت من بحر البسيط من قصيدة كعب بن زهير المشهورة في مدح رسول الله ﷺ (ص) والتي بدأها بالغزل (بانت سعاد) ديوان كعب : ص ٢٠ ، وشرح التسهيل : ٣٦٩ / ٢ ، والمقاصد الشافية : ٥٠٧ / ٣ .

الشاهد قوله : " وَلَمْ أَذْنِبُ " حيث وقعت هذه الجملة المنفية بلم حالاً وكان الرابط فيها الواو والضمير .

(٣) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة عنترة المشهورة ، ديوان عنترة : ص ٣٠ ، وشرح التسهيل : ٣٦٩ / ٢ ، والأشعري : ١٩١ / ٢ ، وشرح ابن الناظم : ص ٣٤٠ ، والعيني : ٥٢١ .

الشاهد قوله : " وَلَمْ تَدْر " وهو كاليبت السابق .

(٤) البيت من بحر الكامل من قصيدة مشهورة للنابغة قالها متغزلاً في امرأة النعمان المسماة بالمتجرودة (ديوان النابغة ص ١٠٧) وهي طويلة .

اللغة : النصف : نصف حمار أو نصف نوب يذكر أنه فاجأها بالدخول عليها فسقط حمارها فاسترت يدها .

الشاهد فيه : قوله : ولم ترد إسقاطه حيث وقعت هذه الجملة حالاً وهي منفية بلم واقرنت بالواو رابطاً مع الضمير .

والبيت في شرح التسهيل : ٣٦٩ / ٢ ، والأشعري : ١٩١ / ٢ ، والعيني : برقم ٥٢٢ ، والمقاصد الشافية : ٥٠٧ / ٣ ، وابن الناظم : ص ٣٤٠ ، وناظر الجيش : ٢٣٤١ / ٥ .

والشاهد التحوي في شعر النابغة الذبياني : ٧٣ .

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرَدْ إِسْقَاطُهُ فَتَنَّاوَلْتَهُ وَاتَّقَتَا بِالْيَدِ

وقال غيره: ^(١)

وَقَدْ كُنْتَ أَخْشَى أَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَقُمْ فَرَأَيْتُ عَمْرُوَ وَسَطَ نَوْحٍ مُسَلَّبٍ

وقال: ^(٢)

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سِوَفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلِّتِ

فَإِذَا كَانَ قَدْ جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فِي لِسَانِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ فَكَيْفَ يُدْعَى
أَنَّهُ قَلِيلٌ جِدًّا.

وَإِنْ كَانَ مَتَفِيًّا بِمَا نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَمَا يَضْحَكُ وَنَحْوُ : أَحْبَبْتُ وَمَا تَطْلُعُ
الشَّمْسُ فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ ابْنِ عَصْفُورٍ أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ جِدًّا ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ النِّفْيَ بِلَا وَبِمَا

(١) البيت من بحر الطويل وهو لعنترة في ديوانه : ص ٤٥ ، وفي شرح التسهيل : ٢ / ٣٦٩ ،
وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٤٠ ، وفي المقاصد الشافية : ٣ / ٥٠٦ .

الشاهد قوله : " وَلَمْ تَقُمْ " وهو كالأبيات السابقة في اقتران الجملة الحالية المنفية بلم بالواو .
(٢) البيت من بحر الطويل قال الشيخ محمد محي الدين (حاشية الإنصاف ٢ / ٦٦٧) : هذا البيت
من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب رقم ٥٩٢ ، وأنشده ابن منظور (شيم) وعزاه إلى
الفرزدق وقد وجدته في ديوان الفرزدق ص ١٣٩ بيتاً مفرداً .

اللغة : لَمْ يَشِيمُوا سِوَفَهُمْ : أي لَمْ يَغْمِدُوهَا وَلَمْ يَعْمِدُوهَا إِلَى قَرَابِهَا .
المعنى : مدح هؤلاء القوم أنهم يسلون سيوفهم في حالة عدم كثرة القتلى فإذا شبعوا من
القتلى أغمدوا سيوفهم .

الشاهد فيه : قوله : وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حَيْثُ وَقَعَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ حَالاً مِنَ السِّوْفِ وَهِيَ
جملة منفية بلم وقد اقترنت بالواو والضمير في ١٤ .

وانظر البيت في شرح التسهيل : ٢ / ٣٧٠ ، والإنصاف : ٢ / ٦٦٧ ، وشرح المفصل : ٢ /
٦٧ ، والمقاصد الشافية : ٣ / ٥٠٨ .

وَلَمْ يَبَيِّنْ أَنَّ النَّفْيَ بِمَا قَلِيلٍ وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَلَّا يَكُونَ قَلِيلاً جَدًّا كَمَا زَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ ؛
لَأَنَّ مَا نَفَى لِلْحَالِ فَكَمَا أَنَّ فِعْلَ الْحَالِ يَقَعُ حَالاً كَثِيراً فَكَذَلِكَ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ نَفْيُهُ
كَمَا زَعَمَ هُوَ فِي مَا يَفْعَلُ إِنَّهُ نَفَى لَقَدْ فَعَلَ^(١).

وَلَمْ يَتَّقِ مِنْ حُرُوفِ النَّفْيِ إِلَّا (لَنْ) وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا تَقَعُ مَعَ مَا بَعْدَهَا
حَالاً وَ (إِنَّ) النَّافِيَةُ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ إِنْ يَدْرِي كَيْفَ الطَّرِيقُ تَرِيدُ : مَا يَدْرِي ،
وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي جَوَازَهُ إِلَّا أَنِّي لَا أَحْفَظُهُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ.

وَالْحُمْلُ الْمَنْفِيَّةُ الْوَاقِعَةُ حَالاً كَالْحُمْلِ الْإِسْمِيَّةِ فِي الرِّبْطِ وَفِي كَوْنِهَا إِذَا
عَظُمَتْ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا وَأَوُّ الْحَالِ ، فَلَوْ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَضْحَكْ أَوْ مَا يَنْكِي لَمْ
يَجُزْ أَنْ تَقُولَ : أَوْ وَمَا يَنْكِي وَكَذَلِكَ بَاقِي الْحُمْلِ الْمَنْفِيَّةِ.

﴿ حَذَفُ عَامِلِ الْحَالِ ﴾

قوله :

وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمِلُ وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

يَقُولُ : الْعَامِلُ فِي الْحَالِ قَدْ يُحَذَفُ وَإِذَا حُذِفَ فَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ جَائِزاً وَقَدْ يَكُونُ مَحْظُوراً أَيْ مَمْنُوعاً فَمِثَالُ الْجَائِزِ أَنْ تَرَى رَجُلًا يَسْلُكُ طَرِيقاً فَتَقُولُ لَهُ : رَاشِداً مَهْدِياً تَقْدِيرُهُ : سِرٌّ رَاشِداً وَتَحْوَهُ وَمِثَالُ الْوَاجِبِ حَذْفُهُ عَامِلِ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ فِي تَحْوٍ : ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً عَلَى مَشْهُورٍ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

وَالْحَالُ الْمَحْذُوفُ عَامِلُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ : صِفَاتٌ وَمَصَادِرُ وَأَسْمَاءُ لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ وَلَا مَصَادِرَ ، فَالْصِّفَاتُ تَحْوُ قَوْلُكَ لِلْمُرْتَحِلِ : رَاشِداً مَهْدِياً وَمَصَاحِباً مُعَافَاً كَأَنَّهُ قَالَ : اذْهَبْ رَاشِداً أَوْ تَذْهَبْ رَاشِداً وَأَعْنَتْ قَرِينَةُ الْحَالِ عَنِ التَّطْنِي بِهِ وَتَحْوُ قَوْلُكَ لِلْقَادِمِ مِنَ الْحَجِّ : مَا حُوراً ، وَلِمَنْ يَحْدُثُ : صَادِقاً كَأَنَّكَ قُلْتَ : قُلْتَ صَادِقاً أَوْ تَكَلَّمْتُ صَادِقاً ، وَمِنْ ذَلِكَ أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً ^(١) أَيْ فَرَادَ الثَّمَنُ صَاعِداً ، وَكَذَلِكَ تَمِيمِياً مَرَّةً وَقَيْسِياً أُخْرَى أَيْ اتَّكَلَوْا عَمِيمِياً وَقَيْسِياً أُخْرَى ، وَأَقَائِماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ^(٢) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : {بَلَى قَادِرِينَ} أَيْ أُتْرَى قَائِماً وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ وَبَلَى تَجَمُّعُهَا قَادِرِينَ ، وَيَحْوُزُ الرُّفْعُ فِي هَذَا كُلِّهِ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ وَالنَّصْبُ أَقْوَى مِنَ الرُّفْعِ إِلَّا فِي فَصَاعِداً فَلَا يَحْوُزُ الرُّفْعُ.

(١) مما سمع من جملة الحال المنفية بما قول الشاعر :

عهدتك ما نصبر عليك شبيبة فمالك بعد الشيب صباً متيماً

ومما سمع منها منفية بلا قوله تعالى : {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ} (المائدة : ٨٤).

(٢) الكتاب : ١ / ٢٩١.

(٣) من الآية : ٤ من سورة القيامة.

وَمِنْهُ : أَمَّا عَالِمًا فَعَالِمٌ وَأَمَّا صَدِيقًا مُصَافِيًا فَلَيْسَ بِصَدِيقٍ مُصَافٍ وَلَا تُرْفَعُ
هَذِهِ الصِّفَاتُ وَلَا يَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَجَارَ السُّمَرَايُ
الرَّفْعَ فِي الصِّفَاتِ قِيَاسًا عَلَى مَا حَكَى سَيُوبَةُ^(١) مِنْ قَوْلِهِمْ : أَمَّا ابْنُ مَرْزِيَّةَ فَأَنَا ابْنُ
مَرْزِيَّةَ بِنَصْبِ ابْنٍ وَرَفْعِهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ فَإِنَّ ابْنَ مَرْزِيَّةَ كَأَنَّهُ أَدْخَلَ فِي بَابِ
الْأَسْمَاءِ وَالْمَصَادِرِ الْمَوْضُوعَاتِ مَوْضِعَ الْحَالِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا.

وَالْمُخَذُّوفُ عَامِلُهَا مِنْ ذَلِكَ هُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا وَهَذَا دِرْهَمٌ وَزَنًا وَحَسِيبٌ
جَدًّا وَمِائَةً وَزَنَ سَبْعَةٌ ، وَتَقَدَّمَ النَّاسِ وَضَرْبَ الْأَمِيرِ . وَهَذَا ثَوْبٌ تَسْجَ الْيَمَنِ^(٢) وَمِنْ
ذَلِكَ : أَمَّا سَمْنَا فَمُسَمِّنٌ وَأَمَّا عَلِمًا فَعَالِمٌ ، وَأَمَّا ثَبَلًا فَثَبِيلٌ وَهَذَا مُطَرِدٌ فِي كُلِّ مَنْ
نُسِبَ إِلَيْهِ صِفَاتٌ فَانْتَبَتْ لَهُ بَعْضُهَا وَتُبِي عَنْهُ بَعْضُهَا فَالْإِثْبَاتُ كَمَا مَثَلْنَا ، وَالتَّفْيُ
نَحْوُ : أَمَّا عَلِمًا فَلَا عِلْمَ لَهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَالْأَسْمَاءُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : هُوَ عَرَبِيٌّ مُحَضَّضٌ وَقَلْبًا.

وَمِنْ الْأَسْمَاءِ الَّتِي وُضِعَتْ مَوْضِعَ الْمَصَادِرِ الْمُتَنَصِّبَةِ أَحْوَالًا قَوْلُكَ : هَذَا عَرَبِيٌّ
حَسْبُهُ أَيْ اكْتِفَاءً وَهَذَا دِرْهَمٌ سِوَاءَ أَيِّ اسْتَوَاءٍ وَهَذِهِ عَشْرُونَ مِرَارًا وَهَذِهِ عَشْرُونَ
أَضْعَافَهَا فَجَمِيعُ هَذَا كُلِّهِ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ^(٣) ، وَقَدْ انْتَهَى الْقَوْلُ فِي
شَرْحِ الْآيَاتِ الَّتِي أَوْزَدَهَا النَّاطِمُ فِي الْحَالِ.

وَنَحْنُ نَخْتِمُ الْقَوْلَ فِيهَا بِذِكْرِ الْجَمْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ
وَمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ وَنَاسَبَ ذِكْرُ ذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ مَوْضِعَ الْحَالِ لَهَا مَوْضِعٌ مِنْ

(١) قَالَ سَيُوبَةُ : " وَسَمِعْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : أَمَّا ابْنُ مَرْزِيَّةَ كَأَنَّهُ قَالَ : أَمَّا ابْنُ مَرْزِيَّةَ فَأَنَا ذَاكَ
جَعَلَ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلُ كَمَا كَانَ قَائِلًا ذَلِكَ فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ : أَمَّا ابْنُ الْمَرْزِيَّةِ فَأَنَا ابْنُ الْمَرْزِيَّةِ ،
وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ عَلَى الْحَالِ كَمَا قُلْتُ : أَمَّا صَدِيقًا فَأَنْتَ صَدِيقٌ وَأَمَّا صَاحِبًا فَأَنْتَ صَاحِبٌ " .
الْكِتَابُ : ١ / ٣٨٨ .

(٢) انْظُرْ فِي الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ الْكِتَابُ لِسَيُوبَةَ : ٢ / ١٢٠ .

(٣) انْظُرْ الْكِتَابُ : ٢ / ١٢٥ .

الإِعْرَابِ ، وَتَوَرَّدَ ذَلِكَ بِإِخْتِصَارٍ فَنَقُولُ : أَصْلُ الْجُمْلَةِ أَنَّ لَا يَكُونُ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ
 الإِعْرَابِ وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ تُقَدَّرُ بِالْمُفْرَدِ ؛
 لِأَنَّ الْمُعْرَبَ إِنَّمَا هُوَ الْمُفْرَدُ ، وَالْأَصْلُ فِي الْجُمْلَةِ أَلَّا تَكُونَ تُقَدَّرُ بِالْمُفْرَدِ فَكَانَ
 الْأَصْلُ فِيهَا أَنَّ لَا يَكُونُ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ .

﴿ الجمل التي ليس موضع من الإعراب ﴾

وَالْجُمْلُ كَمَا قَدَّمْنَا قِسْمَانِ : قِسْمٌ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَقَدْ حَصَرْتُهُ فِي اثْنَيْ عَشَرَ قِسْمًا ، وَإِنَّمَا بَدَأْنَا بِهَذَا الْقِسْمِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ لِلْجُمْلِ كَمَا بَيَّنَّا .

الأول : أَنْ تَقَعَ الْجُمْلَةُ ابْتِدَاءً كَلَامٍ لَفْظًا وَنِيَّةً أَوْ نِيَّةً لَا لَفْظًا نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ وَقَامَ زَيْدٌ وَنَحْوُ : رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ ، فَإِنْ وَقَعَتْ أَوَّلَ كَلَامٍ لَفْظًا لَا نِيَّةً كَانَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ نَحْوُ : أَبُوهُ قَامَ زَيْدٌ.^(١)

الثاني : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ أَدْوَاتِ الْإِبْتِدَاءِ فَيَشْمَلُ ذَلِكَ الْحُرُوفَ الْمَكْفُوفَةَ نَحْوُ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِذَا الْفُجَاءِيَّةُ نَحْوُ : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَهَلْ وَبَلْ وَلَكِنَّ وَالْأَمَّا^(٢) ، وَمَا النَّافِيَةُ غَيْرَ الْحُجَازِيَّةِ وَبَيْنَمَا وَبَيْنَا فِي نَحْوِ : هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ وَمَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ بَكُرٌ قَائِمٌ أَوْ لَكِنَّ عَمَرُو قَائِمٌ وَالْأَمَّا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَأَمَّا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَبَيْنَمَا نَحْوُ قول الأَفْوَه :^(٣)

بَيْنَمَا النَّاسُ عَلَى عَلَيَّائِهَا إِذْ هَوُوا فِي هَوَةٍ فِيهَا فَفَارُوا

وقال :^(٤)

(١) أصله : زيد أبوه قام فجمله أبوه قام في محل رفع خبر وإن كانت مقدمة .

(٢) كلاهما : أَلَا وَأَمَّا (بالتخفيف) : حرفا استفتاح وتنبيه (المغني ص ٧٧) .

(٣) البيت من بحر الرمل وهو في معجم الشواهد : ٢١٧ .

الشاهد قوله : " بينما الناس على عليائها " حيث جاءت جملة (الناس على عليائها) لا محل لها من الإعراب لوقوعها بعد (بينما) التي هي أداة ابتداء .

(٤) البيت من بحر الوافر لنصيب وقيل : لرجل من قيس عيلان والبيت في المغني : ٥٠٨ / ٢ ،

وابن بعيش : ٩٧ / ٤ ، والجمع : ٢١١ / ١ ، ورصف المباني ص ١٠٥ والمختصب ٧٨ / ٢ .

اللغة : الوفضة : الحقية يحملها الراكب فيها زاده ، والزناد : حشرات يقدح بهما النار ، راعي : اسم فاعل من رعى .

الشاهد قوله : (بينما نحن نرقبه أنانا) وهو كالبيت السابق .

فَيَتَنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفَضَّةٍ وَزَيْدٍ رَاعِي

الثَّالِثُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ أَدْوَاتِ التَّحْضِيضِ نَحْوُ : هَلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا.

الرَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ حُرُوفِ الشَّرْطِ غَيْرِ الْعَامِلَةِ نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ وَلَوْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ وَلَمَّا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ فِي لَمَّا فَإِنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ^(١)، وَمَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ أَنَهَا اسْمٌ ظَرَفٌ فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ حَرْفٍ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَيْهِ وَيُقَدَّرُهَا بِحِينَ^(٢).

الخَامِسُ : أَنْ تَقَعَ جَوَابًا لِهَذِهِ الْحُرُوفِ الشَّرْطِيَّةِ الَّتِي لَا تَعْمَلُ نَحْوُ الْمُثَلِّ السَّابِقَةِ.

السَّادِسُ : أَنْ تَقَعَ صِلَةٌ لِحَرْفٍ أَوْ اسْمٍ نَحْوُ : قَامَ الَّذِي وَجْهُهُ حَسَنٌ وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣) :

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذِهَابًا

فَذَهَبَ اللَّيَالِي لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ : مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ وَهُوَ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ أَيْ يَسُرُّ الْمَرْءَ ذِهَابُ اللَّيَالِي.

(١) ينظر : الكتاب : ١١٤ ، ١١٥ .

(٢) ينظر : كتاب الشعر للفارسي : ١ / ٧٠ ، ٨٩ .

(٣) البيت من بحر الوافر لقائل مجهول وهو في الجمع : ١ / ٨١ ، والدرر : ١ / ٥٤ ، وابن يعيش : ١ / ٩٧ ، ١٤٢ ، والتصريح : ١ / ٢٦٨ .

الشاهد قوله : " ذهب الليالي " حيث وقعت هذه الجملة صلة لـ (ما) وليس لها موضع من الإعراب .

السَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ اعْتِرَاضِيَّةٌ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ، فَقَوْلُهُ (لَوْ تَعْلَمُونَ) اعْتِرَاضٌ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ .

الثَّامِنُ : أَنْ تَقَعَ تَفْسِيرِيَّةٌ نَحْوُ قَوْلِكَ : أَشْرْتُ إِلَيْهِ أَنْ قُمْ ، وَكُتِبَتْ إِلَيْهِ أَنْ اضْرِبْ زَيْدًا .

التَّاسِعُ : أَنْ تَقَعَ تَوْكِيدًا لِمَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ .

الْعَاشِرُ : أَنْ تَقَعَ جَوَابٌ قَسَمَ نَحْوُ : وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَاللَّهِ لَنُخْرِجَنَّ .

الْحَادِي عَشَرَ : أَنْ تُكُونَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرُو .

وَالثَّانِي عَشَرَ : الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ إِذَا حُذِفَ جَوَابُهَا وَتَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِ الْعَرَبِ : أَأَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ التَّقْدِيرُ : إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ أَوْ تَقَدَّمَهَا مَا يَطْلُبُ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَابِهَا نَحْوُ : وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو فَالْقَسَمُ يَطْلُبُ لَيَقُومَنَّ وَلَيَقُومَنَّ دَلِيلٌ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ التَّقْدِيرُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو فَحَذَفَ يَقُمْ عَمْرُو لِدَلَالَةِ لَيَقُومَنَّ عَلَيْهِ^(١) .

(١) الآية : ٧٦ من سورة الواقعة .

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٧٥ ، وما بعدها والمغني : ٢ / ٥١٤ ، وما بعدها

﴿ الْجُمْلُ الَّذِي لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ﴾

وَقَسَّمْ لَهُ مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ وَيَنْحَصِرُ فِي أَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ فَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعٍ رَفِعٍ وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَقْسَامٍ سِتَّةٌ بِاتِّفَاقٍ وَاثْنَانِ بِاخْتِلَافٍ :

الأول : أَنْ تَقَعَ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ نَحْوُ : زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ .

الثاني : أَنْ تَقَعَ خَبَرًا لِلَا الَّذِي لِنَفْسِ الْجِنْسِ نَحْوُ : لَا رَبِيبَةَ قَوْمٍ يَجِيءُ بِخَبِيرٍ .

الثالث : أَنْ تَقَعَ خَبَرًا بَعْدَ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا وَجْهَهُ حَسَنٌ .

الرابع : أَنْ تَقَعَ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَرْفُوعٍ نَحْوُ : جَاءَنِي رَجُلٌ يَكْتُبُ غَلَامَهُ .

الخامس : أَنْ تَقَعَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا هُوَ مَرْفُوعٌ نَحْوُ : جَاءَنِي رَجُلٌ عَاقِلٌ وَيَكْتُبُ خَطًّا حَسَنًا .

السادس : أَنْ تَقَعَ بَدَلًا مِنْ مَرْفُوعٍ نَحْوُ : أَنْتَ تَأْتِينَا تَلَمْ بَنَّا فِي دَارِنَا ، فَهَذِهِ السِتَّةُ بِاتِّفَاقٍ .

وَالَّذِي بِاخْتِلَافٍ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ تُكُونَ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : يَعْجِبُنِي يَقُومُ زَيْدٌ .

الثاني : أَنْ تُكُونَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ وَالصَّحِيحُ إِنْ الْجُمْلَةُ لَا تَقَعَ مَوْضِعَ الْفَاعِلِ وَلَا الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ إِلَّا إِنْ اقْتَرَنَ بِهَا مَا يَصِيرُهَا فِي تَقْدِيرِ الْمُفْرَدِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ .^(١)

(١) من الآية : ١١ من سورة البقرة .

(٢) لعله يقصد أدوات التعليق في باب ظن وأحوالها وعلى كل فقد قال ابن هشام في باب الحمل التي له عمل من الإعراب : وتقع أيضاً في الجملة المقرونة بـمعلق نحو : علم أقام زيد وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً وحملوا عليه . =

وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ وَهُوَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ قِسْمًا عَشْرَةٌ بِاتِّفَاقٍ وَثَلَاثَةٌ
بِاخْتِلَافٍ :

الْأَوَّلُ : أَنْ تَقَعَ خَبَرًا لِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا نَحْوُ : كَانَ زَيْدٌ يَخْرُجُ أَخُوهُ.

الثَّانِي : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِطَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا نَحْوُ : طَنَنْتُ
زَيْدًا يَقُومُ أَخُوهُ.

الثَّالِثُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّالِثِ لِأَعْلَمْتُ وَأَخَوَاتِهَا نَحْوُ :
أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا يَنْطَلِقُ غُلَامُهُ.

الرَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ خَبَرًا بَعْدَ مَا الْحَازِيَةِ نَحْوُ : مَا زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ.

الخَامِسُ : أَنْ تَقَعَ خَبَرًا لِلَا أَخْتِ مَا نَحْوُ : لَا رَجُلٌ يَصْدُقُ.

السَّادِسُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ لِلْقَوْلِ الَّذِي يُخَكِّي بِهِ نَحْوُ : قَالَ
زَيْدٌ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ فَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ بِقَالَ.

السَّابِعُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ لِلْفِعْلِ الْمَعْلَقِ نَحْوُ : عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ
وَسَأَلْتُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ.

الثَّامِنُ : أَنْ تَقَعَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا هُوَ مَنْصُوبٌ أَوْ مَوْضِعُهُ نَصَبٌ نَحْوُ :
طَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا وَيَخْرُجُ أَبُوهُ وَطَنَنْتُ زَيْدًا يَقُومُ وَيَخْرُجُ.

التَّاسِعُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمَنْصُوبٍ نَحْوُ : قَتَلْتُ رَجُلًا يَشْتُمُ زَيْدًا.

= {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} (إبراهيم ٤٥)، {أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا} (السجدة:

٢٦) {ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنُّهُ} (يوسف: ٣٥). والصواب خلاف ذلك

وعلى قول هؤلاء فيزداد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً (المعنى ص ٤٧ دار

السلام).

الْعَاشِرُ : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ نَحْوُ قَوْلِهِ :^(١)

وَقَدْ اغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكَنَاتِهَا

الْحَادِي عَشَرَ : أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ نَحْوُ قَوْلِكَ : عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ عَلَى خِلَافٍ فِي هَذَا الْقِسْمِ الْآخِرِ ، فَقَوْلُهُ : " أَبُو مَنْ هُوَ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ زَيْدٍ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ أَيْ عَرَفْتُ قِصَّةَ زَيْدٍ أَبُو مَنْ هُوَ ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ ذِكْرِ التَّعْلِيلِ فِي بَابِ ظَنَنْتُ .

الثَّانِي عَشَرَ : أَنْ تَقَعَ مَصْدَرَةٌ بِمُذٍّ وَمُنْذٍ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا رَأَيْتُهُ مَذًى خَلَقَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ خِلَافًا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَذَهَبَ السِّرَافِيُّ إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ.^(٢)

الثَّالِثُ عَشَرَ : أَنْ تَقَعَ مُسْتَنْتَى بِهَا نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَقَامُوا لَيْسَ خَالِدًا وَفِيهَا خِلَافٌ : فَقِيلَ : إِنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَقِيلَ : مَوْضِعُهَا نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ^(٣) ، وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ وَذَلِكَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ ثَلَاثَةٌ بِاتِّفَاقٍ وَثَلَاثَةٌ بِاخْتِلَافٍ ، فَالَّتِي بِاتِّفَاقٍ :

(١) شطر بيت من بحر الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة (ديوانه ص ١٩ دار المعارف) وهو صدر بيت وعجزه قوله :

بمجرد قيد الأوابد هيكل

وشاهده وقوع جملة: والطيْر في وكناتها في محل نصب حال .

(٢) بنظر الارتشاف : ٣٧٥ / ٢ ، والجمع : ٢١٧ / ١ .

(٣) قال أبو حيان في باب الاستثناء : اختلف النحويون هل ليس ولا يكون (ومثلهما عدا وخلا) موضع من الإعراب أم لا ؟ فذهب السيرافي إلى أنه يجوز أن يكون موضعهما نصب على الحال والصحيح أنه لا موضع لها من الإعراب .

أَحَدَهَا : أَنْ تَقَعَ مُضَافًا إِلَيْهَا أَسْمَاءُ الزَّمَانِ : جِئْتُكَ يَوْمَ زَيْدٍ أَمِيرٍ
وقال^(١) {يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}.

الثاني : أَنْ تَقَعَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَكْتُبُ مُصْحَفًا.
الثالث : أَنْ تَقَعَ مَغْطُوفَةً عَلَى مَخْفُوضٍ أَوْ مَا هُوَ مَوْضِعُهُ خَفَضُ نَحْوُ :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ وَيُحِيدُ الشَّعْرَ وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَكْتُبُ وَيُحِيدُ الشَّعْرَ أَيَّ كَاتِبٍ
وَمُحِيدٍ الشَّعْرَ.

والتي باختلاف : أَحَدَهَا أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (ذُو) فِي نَحْوِ قَوْلِ الْعَرَبِ : اذْهَبْ
بِيْذِي تُسَلِّمُ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنْ تُسَلِّمَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا لَا
مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ :^(٢)

الثاني : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ آيَةٍ بِمَعْنَى عَلَامَةٍ فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :^(٣)

بِأَيَّةٍ قَامَ يَنْطِقُ كُلُّ شَيْءٍ وَخَانَ أَمَانَةُ الدِّيكِ الْغُرَابُ

ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى آيَةٍ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ
إِلَى أَنَّهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا وَحَدَّثَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ بَلْ تَقْدَرُ مَعَهَا حَرْفًا يَكُونُ ذَلِكَ الْحَرْفُ
مَعَ الْجُمْلَةِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ.^(٤)

(١) الآية : ٦ من سورة المطففين.

(٢) ينظر الارتشاف : ٣٧٦ / ٢ ، والمغني : ٥٥٧ / ٢.

وأصله إذا كانت ذر موصولة فلا موضع للجملة وإذا كانت بمعنى صاحب فهي في موضع جر.

(٣) البيت من بحر الوافر لم أعثر على قائله.

الشاهد قوله : (بأية قام ينطق) حيث اختلف في الجملة الواقعة بعد آية فقليل : لا موضع لها
وقيل في موضع جر بالإضافة.

(٤) ينظر المغني : ٥٥٦ / ٢ وقد نقد ابن هشام هذا الرأي.

الثالث : أن تَقَعَ بَعْدَ حَتَّى لَا بُدَّائِيَّةٍ نَحْوَ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :^(١)

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقْدَنَ بِأَرْسَانِ

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ (الجياد ما يقدن) لَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَذَهَبَ الزَّجَّاجُ وَابْنُ دُرَيْمٍ إِلَى أَنَّهَا فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ بِحَتَّى^(٢) .

وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي مَوْضِعٍ جَزْمٍ وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَقَعَ جَوَابًا لِأَدَاةِ الشَّرْطِ الْعَامِلِ نَحْوَ : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَعَمْرُو قَامَ وَإِنْ يَقُمْ خَالِدٌ قَامَ جَعْفَرٌ ، فَقَوْلُهُ : فَعَمْرُو قَامَ وَقَامَ جَعْفَرٌ كُلُّ مِثْلِهِمَا فِي مَوْضِعٍ جَزْمٍ وَلِذَلِكَ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ بِالْجَزْمِ قَالَ تَعَالَى : {مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَنْذِرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ} فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ^(٣) (وَيَنْذِرْهُمْ) .

الثالث : أَنْ تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَجْزُومٍ أَوْ مَوْضِعُهُ جَزْمٌ نَحْوَ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَيَخْرُجُ عَمْرُو أَكْرَمَهُمَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى : {فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَنْذِرْهُمْ} .

وَقَدْ انْقَضَى الْقَوْلُ فِي الْجُمْلِ فَالَّتِي لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعَشْرِ ، وَالَّتِي فِي مَوْضِعٍ رَفْعٍ ثَمَانِيَّةٌ ، وَفِي مَوْضِعٍ نَصْبٍ ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ ، وَفِي مَوْضِعٍ جَرٍّ سِتَّةٌ ، وَفِي مَوْضِعٍ جَزْمٍ ثَلَاثَةٌ ، فَلِذَلِكَ أَتَيْنَا وَأَرْبَعُونَ قِسْمًا بِالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ وَالْمُخْتَلَفِ فِيهِ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه : ص ١٧٥ ، والكتاب : ٢٧ / ٣ ، ٦٢٦ ،

والمقتضب : ٤٠ / ٢ : ٤٠ / ٢ ، والتصريح : ١ / ٦٩ ، ٢ / ٣٢٩ ، والأشعري : ٤ / ٣٠٩ .

الشاهد قوله : (وحتى الجياد ما يقدن..) حيث اختلف في الجملة الواقعة بعد حتى هل لها موضع من الإعراب أو لا .

(٢) الارتشاف ج ٢ ص ٣٧٦ ، والمصح : ١ / ٢٤٨ ، ورد هذا الرأي بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل .

(٣) من الآية : ١٨٦ من سورة الأعراف .

(٤) هما حمزة والكسائي : ينظر التيسير للداني : ٩٤ ، والبحر المحيط : ٤ / ٤٣٣ .

﴿التمييز^(١)﴾

قال ابن مالك : / ٢٢١

اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٍ نَكِرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

أَخَذَ النَّاطِمُ فِي بَيَانِ التَّمْيِيزِ فَقَالَ : يَنْصَبُ تَمْيِيزاً اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبِينٍ نَكِرَةٌ.

فَقَوْلُهُ : (اسْمٌ) جِنْسٌ يَشْمَلُ التَّمْيِيزَ وَغَيْرَهُ وَلَا يَقَعُ الْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ التَّمْيِيزِ بِخِلَافِ الْحَالِ وَقَوْلُهُ : (بِمَعْنَى مِنْ) لَيْسَ بِظَاهِرٍ ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا يَكُونُ بِمَعْنَى مِنْ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ اسْمٌ عَلَى مَعْنَى مِنْ فَتَكُونُ الْبَاءُ بِمَعْنَى عَلَى ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ التَّمْيِيزِ لَا يَكُونُ عَلَى مَعْنَى مِنْ نَحْوُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ ، وَكَذَلِكَ : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ مَجِيءَ التَّمْيِيزِ مَتَقُولًا مِنَ الْمَفْعُولِ لَيْسَ الْمَعْنَى غَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ.^(٢)

وَقَدْ سَبَقَ النَّاطِمُ الْعَبْدِيُّ^(٣) إِلَى نَحْوِ مِنْ كَلَامِهِ فَقَالَ : التَّمْيِيزُ يَتَقَدَّرُ بِمَنْ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى فَتَحَرَّرَ بِذَلِكَ عَلَى زَعْمِهِ مِنَ الْحَالِ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ بَعْضَ التَّمْيِيزَاتِ لَا يَتَقَدَّرُ بِمَنْ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى فَيُطْلَقُ بِذَلِكَ قَوْلُ مَنْ أَطْلَقَ أَنَّ التَّمْيِيزَ يَتَقَدَّرُ بِمَنْ.

وَكَذَلِكَ أَيْضاً يُطْلَقُ بِقَوْلِهِمْ : دَارِي خَلْفَ دَارِكٍ فَرَسْحًا فَإِنَّهُ لَا يَتَقَدَّرُ

بِمَنْ.^(٤)

(١) استغرق هذا الباب عشر صفحات من النسخة الأمريكية بدأ بصفحة ٢٢١ وانتهى ص ٢٣٠.

(٢) علق عليه ناظر الجيش فقال (تهديد القواعد جـ ص ٢٣٥٤) : أما قوله : إن التمييز المنقول ليس فيه معنى من فظاهر إلا أن يدعى المصنف التعميم ويقول : لا يلزم من عدم جواز ظهور من معه فيما ذكر ألا يفسر بها المعنى فكمن من مقدر معنى وظهوره ممتنع.

(٣) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد العبدي بسكون الباء الموحدة نسبة إلى عبد القيس وهو أحد النحاة المشهورين وقد سبقت ترجمته : ١ / ٣٤٤.

(٤) قال سيبويه (الكتاب : ١ / ٤١٧) : وأما قولهم داري خلف دارك فرسحاً مثلما قال داري خلف دارك أهم فلم يدر ما قدر ذاك ؟. فقال فرسحاً وذراعاً وميلاً.

وَقَوْلُهُ (مَبِين) فَصْلٌ يَخْرُجُ مَا هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى مَعْنَى مَنْ لَكِنْ نَصَبُهُ لَيْسَ عَلَى التَّمْيِيزِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَبِينٍ إِهَامًا سَابِقًا نَحْوُ قَوْلِهِمْ : اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ ذَنْبًا ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ مِنْ ذَنْبٍ وَلَكِنْ ذَنْبًا اتَّصَبَ نَصَبَ الْمَفْعُولِ لَا نَصَبَ التَّمْيِيزِ .

وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ (مَبِينٌ) أَنَّ مَا لَيْسَ فِيهِ بَيَّانٌ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا .

وَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي مَسَائِلَ :

مِنْ ذَلِكَ : أَيَّمَا فَهَلْ يَحُوزُ لِي عِشْرُونَ أَيَّمَا رَجُلٍ ؟ مَتَعَ ذَلِكَ الْحَبِيلُ وَسَيُوبِهِ وَأَجَارَهِ الْجُمْهُورُ .^(١)

مِنْ ذَلِكَ : التَّمْيِيزُ بِمِثْلِ أَجَارَ سَيُوبِهِ : لِي عِشْرُونَ مِثْلَهُ ، وَمَتَعَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ .^(٢)

وَمِنْ ذَلِكَ : التَّمْيِيزُ بِغَيْرِ أَجَارَ يُوسُفَ : لِي عِشْرُونَ غَيْرُهُ ، وَمَتَعَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ .^(٣)

وَمِنْ ذَلِكَ : مَا فِي بَابِ نِعَمَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : {فَنِعِمَّا هِيَ} أَجَارَ الْفَارِسِيُّ أَنْ تَكُونَ مَا تَأْمَهُ بِمَعْنَى شَيْءٍ فَتَكُونَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ^(٤) . وَمَتَعَ مِنْ ذَلِكَ أَبُو ذَرٍّ مُصَنَّبٌ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْخُشَنِيُّ .^(٥)

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ٢٧١ ، والجمع : ١ / ٢٥٠ ، والارتشاف : ٢ / ٣٨١ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٦١ .

(٢) ينظر الكتاب : ٢ / ١٧٢ ، والجمع : ١ / ٢٥٠ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٦١ .

(٣) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٨١ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٦١ .

(٤) من الآية : ٢٧١ من سورة البقرة .

(٥) ينظر الارتشاف : ٢ / ٣٨١ ، والجمع : ١ / ٢٥٠ ، وناظر الجيش : ٥ / ٢٣٦١ .

(٦) سبقت ترجمته في باب نائب الفاعل . وانظر رأيه في الجمع : ١ / ٢٥٠ ، والارتشاف : ٢ / ٣٨١ .

وَقَوْلُهُ (نَكِيرَةٌ) اخْتِرَازٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً وَهَذَا الشَّرْطُ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ .

فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ إِلَى أَنَّهُ يَحْجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّمْيِيزُ مَعْرِفَةً ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ إِلَى جَوَازِ التَّعْرِيفِ فِي بَعْضِ التَّمْيِيزَاتِ ، وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً .^(١)

وَحُجَّةُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يَحْجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً قَوْلُ أُمَيَّةَ بِنِ أَبِي الصَّلْتِ .^(٢)

إِلَى رُدْحٍ مِنَ الشَّيْزَى مِلَاءٍ لِبَابِ الْبِرِّ يُلَبِّكُ بِالشَّهَادِ

وقول الآخر^(٣) :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ غَمْرٍو

وقول الآخر^(٤) :

(١) ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٥ ، والجمع : ١ / ٢٥٢ ، والارتشاف : ٢ / ٣٨٤ .

(٢) البيت من بحر الوافر وهو لأمية بن أبي الصلت في مدح عبد الله بن جدعان بالكرم وقبله قوله :
له داع بمكة مشمعل وآخر فوق رابية ينادى

اللفظة : المشمعل : المشمر الجاد ، ردح : جمع رداح وهي الجفنة العظيم ، الشيزي : خشب تصنع منه القصاع ، يلبك بالشهاد : يخلط بالعلس .

الشاهد قوله : " لباب البر " حيث جاء التمييز معروفاً بالإضافة . وانظر البيت في المقرب وشرحه : ٧٣٦ (النصوبات) ، وشرح الجمل : ٢ / ٢٨١ .

(٣) البيت من بحر الطويل لراشد بن شهاب البشكري وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٨٦ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٣٢٤ ، والجمع : ١ / ٢٥٢ ، والتصريح : ١ / ١٥١ ، والأشموني : ١ / ١٨٢ .

الشاهد قوله : " وطبت النفس " حيث جاء التمييز معروفاً بأل وأصله وطبت نفساً .

(٤) البيت من بحر الطويل لم أعثر على قائله وهو في شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٨٦ ، والمساعد : ٢ / ٦٥ ، والجمع : ١ / ٢٥٢ ، والدرر : ١ / ٢٠٩ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ٩ .

اللفظة : تقد : تشتمل ، لظاها : نارها المستعرة ، البيض والسمر : السيوف المسنونة .

الشاهد قوله : " ملئت الرعب والحرب " وهو كاليبت السابق .

عَلَامٌ مُلِئَتْ الرُّغْبُ والحَرْبُ لَمْ تَقْذُ لَظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمَلِ الْبَيْضُ وَالسُّمُرُ

قَالُوا : وَلَعَنَ الْعَرَبُ مَشْهُورَةً : مَا فَعَلَتْ الْخَمْسَةَ عَشَرَ الدَّرْهَمَ وَالْعِشْرُونَ الدَّرْهَمَ وَقَالَتِ الْعَرَبُ : سَفَهُ زَيْدٌ نَفْسَهُ وَوَجَعَ زَيْدٌ بَطْنَهُ وَالْمَ عَمَرُوا رَأْسَهُ وَغَيْنَ زَيْدٌ رَأْيَهُ ^(١) وَبَطِرَتْ مَعِيشَتُهَا.

فَقَوْلُهُ (لِبَاب) تَمْيِيزٌ وَهُوَ مَعْرِفَةٌ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ ، وَالنَّفْسَ وَالرُّغْبَ : تَمْيِيزَانِ وَهُمَا مَعْرِفَتَانِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَكَذَلِكَ الدَّرْهَمُ فِي الْمَثَالَيْنِ ، وَقَوْلُهُ : نَفْسَهُ وَبَطْنَهُ وَرَأْسَهُ وَمَعِيشَتُهَا كُلُّ ذَلِكَ مَنْصُوبٌ عِنْدَهُمْ عَلَى التَّمْيِيزِ ، مَعَ أَنَّهَا مَعَارِفٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعَارِفِ وَمَنْ اشْتَرَطَ التَّنْكِيرَ وَهُمْ جُمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ تَأَوَّلَ هَذَا كُلَّهُ. ^(٢)

وَيُرَدُّ عَلَى النَّاطِلِ فِي قَوْلِهِ : إِنَّ التَّمْيِيزَ هُوَ اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيِّنٍ نَكْرَةً مَا كَانَ تَابِعًا لِلْعَدَدِ مِمَّا فِيهِ مَعْنَى مِنْ وَهُوَ مُبَيِّنٌ نَكْرَةً وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ : أَخَذْتُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ. فَدَرَاهِمُ تَابِعٌ لِقَوْلِهِ : ثَلَاثَةَ عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ وَلَيْسَ بِتَمْيِيزٍ وَإِنْ كَانَ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ حَدُّ النَّاطِلِ لِلتَّمْيِيزِ وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْرُجَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ^(٣) { اِنْتَنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا } ^(٤).

وَقَوْلُهُ : بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ ذَكَرَ أَنَّ التَّمْيِيزَ يَنْتَصِبُ بِالشَّيْءِ الَّذِي قَدْ فَسَّرَهُ التَّمْيِيزُ وَالَّذِي فَسَّرَهُ التَّمْيِيزُ هُوَ التَّمْيِيزُ فَحَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ التَّمْيِيزَ يَنْتَصِبُ بِالتَّمْيِيزِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا تَفْصِيلٌ وَخِلَافٌ : وَذَلِكَ أَنَّ التَّمْيِيزَ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَنْتَصِبُ عَنْ تَعَامٍ الْأَسْمِ ، وَقِسْمٌ يَنْتَصِبُ عَلَى تَعَامٍ الْكَلَامِ.

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٥٨ مِنْ سُورَةِ الْقَصَصِ ، وَنَصَ الْآيَةِ { وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتُهَا } .
(٢) أَوَّلُوا ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ ، وَالْأَلْفِ كَمَا تَرَادُ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ : قَبِضْتُ الْأَحَدَ عَشَرَ دَرَاهِمًا وَقَبِضْتُ الْأَحَدَ عَشَرَ الدَّرْهَمَ وَقَوْلُهُ لِبَابِ مَنْصُوبٍ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ . وَانْظُرْ شَرْحَ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ : ٢ / ٣٨٦ ، وَالْمَجْمَعُ : ١ / ٢٥٢ ، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٤ / ١١ (رِسَالَةٌ دَكْتُورَاهُ - وَالشَّرِيبِيُّ أَبُو طَالِبٍ) .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : ١٦٠ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ وَبَدَائِئِهَا : { وَقَطَعْنَاهُمْ اِثْنَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا } .
(٤) عَرَفَهُ فِي التَّسْهِيلِ فَقَالَ : التَّمْيِيزُ : هُوَ مَا فِيهِ مَعْنَى مِنَ الْحَسْبِ مِنْ نَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ فَضْلَةً عَنِ تَابِعٍ . التَّسْهِيلُ : ص ١١٤ .

فَالَّذِي يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ فَتَحْوُ قَوْلُكَ : رَظُلٌ سَمْنَا وَسَتَانِي تَقَاسِيمُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا خِلَافَ بَيْنَ التَّحْوِينَ فِي أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْاسْمُ الَّذِي انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِهِ فَالتَّاصِبُ لِقَوْلِكَ سَمْنَا هُوَ رَظُلٌ وَكَذَلِكَ مَا أَشَبَّهُهُ.

وَالَّذِي يَنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ فَتَحْوُ قَوْلُكَ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا وَفِي التَّاصِبِ لِهَذَا التَّمْيِيزِ وَمَا أَشَبَّهُهُ خِلَافٌ : فَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ نَحْوُ مَا مَثَلْنَاهُ أَوْ بِالْاسْمِ الَّذِي فِي مَعْنَى الْفِعْلِ نَحْوُ : زَيْدٌ مُنْشَرِحٌ صَدْرًا وَطَبِّبَ نَفْسًا وَمَسْرُورٌ قَلْبًا وَعَجِبْتُ مِنْ اشْتِعَالِ رَأْسِكَ شَيْئًا وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ وَالْمِيرِدِ وَالزَّجَاجِ^(١) ، وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْجُمْلَةُ الَّتِي انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِهَا لَا الْفِعْلُ وَلَا الْاسْمُ الَّذِي بِمَعْنَى الْفِعْلِ فَكَمَا جَازَ لِعِشْرِينَ أَنْ يَنْصِبَ التَّمْيِيزَ فَكَذَلِكَ يَنْتَصِبُ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ فِعْلٌ بَلْ جَاءَ التَّصَبُّبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ حَيْثُ لَا فِعْلٌ نَحْوُ : دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرَسَحًا^(٢).

قوله :

كَثِيرٌ أَرْضًا وَقَفِيرٌ بُرًّا وَمَنُونٌ عَسَلًا وَتَمَرًا

مثل التَّمْيِيزِ بِمَا انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ ، وَالتَّمْيِيزُ الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ يَكُونُ عَدَدًا وَمَقْدَارًا وَشَبِيهًا بِالْمَقْدَارِ : مِثَالُ الْعَدَدِ : عِنْدِي خَمْسَةٌ عَشَرَ رَجُلًا ، وَالْمَقْدَارُ : مَكِيلٌ وَمُوزُونٌ وَمَمْسُوحٌ ، مِثَالُ الْمَكِيلِ قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ : قَفِيرًا بُرًّا وَمِثَالُ الْمُوزُونِ قَوْلُهُ : وَمَنُونٌ عَسَلًا وَتَمَرًا وَمِثَالُ الْمَمْسُوحِ / ٢٢٢ قَوْلُهُ : كَثِيرٌ أَرْضًا ، وَالشَّبِيهَ بِالْمَقْدَارِ قَوْلُهُمْ : مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا وَعَلَيْهِ شَعْرٌ كَلْبَيْنِ دَبْنًا

(١) ينظر المقتضب : ٣/ ٣٢ ، ٣٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/ ٣١٩ ، والتصريح : ١/ ٣٩٥ ، وهو رأي سيويه أيضاً . الكتاب : ١/ ٢٠٤ ، والإيضاح بشرح المقتصد : ٢/ ٦٩١ .

(٢) هو رأي ابن عصفور أيضاً ينظر المقرب : ١٨٠ ، وشرح المقرب : ٢/ ٧٥٠ (المصوبات) ، والهمع : ١/ ٢٥١ .

تقديره : مثلُ شَعَرِ كَلْبَيْنِ أَي مثله فِي الكثرة ، وَلَا يَجِيءُ الْمَنْصُوبُ عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ بَعْدَ مَا لَيْسَ بِعَدَدٍ وَلَا مِقْدَارٍ وَلَا شَيْءٍ بِهِ إِلَّا قَلِيلاً يُخْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : اللَّهُ دَرُّهُ رَجُلًا وَوَيْحَهُ فَارِسًا وَمِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا وَلَنَا أَمْنَالُهَا إِبِلًا وَلَنَا غَيْرُهَا شَاةٌ وَأَبْرَحَتْ جَارًا وَيَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ^(١) وَقَالَ :^(٢)

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتِ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأِ الْأَكْتَفِ رَحْبِ الذَّرَاغِ

فمن سيد تُمَيِّزُ تقديره : ما أنت سيداً.

وَقَدْ عَدَّ سَيِّوَتُهُ مِثْلَهُ مِنَ الْمَقَادِيرِ^(٣) وَخَالَفَهُ الْفَارِسِيُّ فِي ذَلِكَ وَهُوَ الْأَوَّلَى ، لِأَنَّا إِنَّمَا نُرِيدُ بِالْمِقْدَارِ مَا صَحَّ إِضَافَةُ الْمِقْدَارِ إِلَيْهِ لَفْظاً أَوْ نِيَّةً وَمِثْلُ لَا يَصِحُّ فِيهَا^(٤) ذَلِكَ.

وَتَمَامُ الْأِسْمِ يَكُونُ بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : إِمَّا بِالتَّنْوِينِ كَشَبِيرٍ أَرْضًا ، وَإِمَّا بِالنُّونِ كَمَنْوِينَ عَسَلًا وَإِمَّا بِالإِضَافَةِ كَ : اللَّهُ دَرُّهُ رَجُلًا وَقَالُوا يَكُونُ التَّنْوِينُ مَقْدَرًا نَحْوُ : خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا وَذَلِكَ فِي الْمَرْكَبِ فَيَتَمُّ بِالتَّنْوِينِ الْمَقْدَرُ.

(١) قوله : أبرحت جاراً هو من قول الأعشى (ديوانه ص ١٤٢ دار الكتاب العربي)

تقول ابنتي حين جد الرحب — ل أبرحت رباً وأبرحت جاراً

وقوله : يا جارتا ما أنت جارة مأخوذ من قوله أيضاً (ديوانه ص ١٥٠).

باتت لنحزننا عفارة يا جارتا ما أنت جارة

فرباً وجاراً وجارة كل هذا تُمَيِّزُ منصوب عن تمام الاسم ويكون المقصود بالناء هو السرب والجار وذهب بعضهم إلى أنه من تُمَيِّزُ الجملة ويكون المعنى أعجبت جاراً.

والشاهد هنا قوله : " من سيد " حيث جر التمييز بمن والأصل : ما أنت سيداً.

(٢) البيت سبق الحديث عنه في باب الحال. ص ٣٣٣.

(٣) ينظر الكتاب : ١٧٢ ، ١٧٤.

(٤) تعليله من ابن عصفور حيث يقول : وقد يجيء في غير المقادير ، ومن ذلك قولهم : لي مثله

رجلاً نصبوا رجلاً لحجز الإضافة بينه وبين مثل. (شرح المقرب ص ٧٧٠ المنصوبات).

﴿ حُكْمُ تَمْيِيزِ الذَّاتِ ﴾

قوله :

وَبَعْدَ ذِي وَشِيْهِهَا اجْرُرُهُ إِذَا أَضْفَقْتُهَا كَسَ : مُدُّ حِنْطَةٍ غِسْدًا

يقول : يَحْجُوزُ الْحَرَّ فِي هَذِهِ التَّمْيِيزَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ هَذَا وَفِيهَا أَشَبَّهَهَا بِالْإِضَافَةِ فَقَوْلُ : شَبْرُ أَرْضٍ وَقَفِيزُ بُرٍّ وَمَنَوا سَمْنٌ وَكَذَلِكَ فِيهَا أَشَبَّهَهَا وَهَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ فَتَقُولُ : الْمَقَادِيرُ الَّتِي أَسْمَاؤُهَا مَفْرَدَةٌ إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهَا الْآلَاتُ أَوْ الْأَشْيَاءُ الْمَقْدَرَةُ بِتِلْكَ الْآلَاتِ ، إِنْ أُرِيدَ الْأَوَّلُ لَا يَحْجُوزُ إِلَّا إِضَافَتُهَا نَحْوُ : عِنْدِي مَنَّا سَمْنٌ أَيْ الرُّطْلُ الَّذِي يُوزَنُ بِهِ السَّمْنُ وَعِنْدِي قَفِيزُ بُرٍّ أَيْ الْمِكْيَالُ الَّذِي يُكَالُ بِهِ الْبُرُّ وَعِنْدِي ذِرَاعُ ثَوْبٍ أَيْ الْآلَةُ الَّتِي يَذَرَعُ بِهَا الثَّوْبُ.

وَأِنْ أُرِيدَ الثَّانِي فَيَحْجُوزُ فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ : أَحَدُهَا : النَّصْبُ تَمْيِيزًا ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى مَا بَعْدَهَا عَلَى مَعْنَى مَنْ ، وَجَعَلُ مَا بَعْدَهَا صِفَةً لَهَا وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ اسْمُ جَنْسٍ ، وَالرَّابِعُ : نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ وَجَارَ مَجِيءُ الْحَالِ عَلَى مِنَ النِّكَرَةِ غَيْرِ مُتَقَدِّمَةٍ عَلَيْهَا ، لِأَنَّ مَجِيئَهَا بَعْدَ النِّكَرَةِ وَإِنَّمَا يَقُولُ إِذَا كَانَتْ وَصْفًا فِي الْأَصْلِ وَهَذَا لَيْسَ بِوَصْفٍ فِي الْأَصْلِ ، وَإِذَا كَانَ مَا بِهِ تَمَامُ الْاسْمِ تَنْوِينًا ظَاهِرًا جَارَ حَذْفُهُ وَالْإِضَافَةُ فَتَقُولُ : رَطْلُ زَيْتٍ ، وَإِنْ كَانَ تَنْوِينًا مُقَدَّرًا فَلَا تَحْجُوزُ الْإِضَافَةُ نَحْوُ : عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا فَلَا يَحْجُوزُ : رَجُلٌ بِالْخَفْضِ عَلَى الْإِضَافَةِ ، وَإِنْ كَانَ مَا بِهِ التَّمَامُ نَوْنًا فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ فِي ثَنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ إِنْ كَانَ فِي ثَنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ جَارَ حَذْفِ النُّونِ وَالْإِضَافَةُ فَتَقُولُ : عِنْدِي مَنَوانِ سَمْنًا وَمَنَوا سَمْنٌ^(١) ، وَإِنْ كَانَتِ النُّونُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ نَحْوُ : عِنْدِي عِشْرُونَ

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ الْمَغْرِبِيَّةِ : فَتَقُولُ هُمَا حَسَنَانِ وَجُوهًا وَحَسَنًا وَجُوهَ ، وَهُمَ حَسَنُونَ وَجُوهًا وَحَسَنُو وَجُوهَ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ هَذَا مِنَ النَّصْبِ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ وَكَلَامِهِ فِي النَّصْبِ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ.

رَجُلًا فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا وَإِضَافَةُ وَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ فَأَجَازُوا : عِنْدِي عَشْرُو
دِرْهَمٍ.^(١)

وقول الناظم : إِذَا أَضَفْتَ أَي إِذَا أَضَفْتَ شَيْئًا وَقَفِيزًا وَمَنْوِينَ فَيَجُوزُ : شَيْءُ
أَرْضٍ وَقَفِيزٌ بِرٍ وَمَنَوَا عَسَلٍ وَمِثْلٌ فِي الْبَيْتِ بِقَوْلِهِ : كَعَمْدٌ حِنْطَةٌ غَدًا أَصْلُهُ : مَدَّ حِنْطَةً.

وقالوا : عِنْدِي مِقْدَارُ كَرٍّ بَرًّا وَمِقْدَارُ قَفِيزٍ بَرًّا وَمِقْدَارُ ذِرَاعٍ ثَوْبًا وَلَا تُمْكِنُ
الإِضَافَةُ بِحَجَرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِقْدَارُ وَهُوَ كَرٌّ وَقَفِيزٌ وَذِرَاعٌ ، وَنُصِبُوا فِي عِنْدِي رَطْلٌ
سَمْنًا مَعَ أَنَّ الإِضَافَةَ غَيْرُ مُتَعَدِّرَةٍ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ : عِنْدِي مِقْدَارُ رَطْلٍ سَمْنًا وَإِضَافَةُ
الْمَفْسَرِ وَهُوَ مِقْدَارُ إِلَى التَّمْيِيزِ لَا يُعْكَنُ لِحَجَرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِقْدَارُ بَيْنَهُمَا ، فَلَمَّا تَقَرَّرَ
النَّصْبُ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَهُوَ مِقْدَارُ وَأَقَامُوا مَقَامَهُ مَا كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ وَأَعْرَبُوهُ
بِأَعْرَبِهِ وَأَثَبُوا النَّصْبَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ وَمَنْ أَضَافَ رَأَى أَنَّ الرُّطْلَ إِنَّمَا يُرَادُّ
بِهِ الْمِقْدَارُ الْمَحْذُوفُ وَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَمْتَعِنُ مِنَ الإِضَافَةِ فَاتَرَ الإِضَافَةَ / ٢٢٣
عَلَى النَّصْبِ ، فَعَلَى هَذَا إِذَا قُلْتَ : عِنْدِي جَبَّةٌ خَزًّا لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ : عِنْدِي الْجَبَّةُ
أَوْ مِقْدَارُهَا مِنَ الْخَزِّ إِنْ أَرَدْتَ الثَّانِي كَانَ بِمِثْلِهِ رَطْلٌ زَيْتًا فَتَجُوزُ فِيهِ الْأَوْجُهُ الْأَرْبَعَةُ
الْمُنْقَدِّمَةُ وَإِنْ أَرَدْتَ الْأَوَّلَ أَضَفْتَ فَقُلْتَ : جَبَّةٌ خَزٌّ وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ ،
فَإِنْ جَاءَ مَنْصُوبًا فَتَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ النَّصْبَ عَلَى التَّمْيِيزِ لَا يَجُوزُ إِلَّا
إِذَا تَعَدَّرَتْ الإِضَافَةُ فِي لَفْظِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ فِي أَصْلِهَا ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى حَمَلَ سَبْيُوهِ (خَزًّا)

(١) هذا هو رأي الكسائي حيث حكى عن بعض العرب بقول : عشرو درهم.

ينظر شرح التسهيل لاسن مالك : ٢ / ٣٨١.

فِي قَوْلِ الْقَرَبِ : عِنْدِي جَبَّةٌ خَزَا عَلَى الْحَالِ ^(١) وَخَالَفَهُ الْمَبْرُودُ فَرَعَمَ أَنْ انْتِصَابَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ ^(٢) ، وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ سَبِيوهِ ^(٣).

وَالْعَامِلُ فِيهِ مَا فِي عِنْدِي مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ وَضَمَّنَ خَزَا مَعْنَى الْمُسْتَقَرِّ.

وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي تَمْيِيزِ الْمِقْدَارِ إِذَا كَانَ مُخْتَلِطًا فَرَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَطْفُ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ فَإِذَا كَانَ عِنْدَكَ مِقْدَارُ رَطْلٍ مِنْ سَمْنٍ وَعَسَلٍ قُلْتَ : عِنْدِي رَطْلٌ سَمْنًا عَسَلًا وَأَحَازَ ذَلِكَ غَيْرُهُ فَتَقُولُ : سَمْنًا وَعَسَلًا وَوَافِقُ الْفَرَاءِ فِي تَمْيِيزِ الْعَدَدِ عَلَى الْعَطْفِ إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ مُخْتَلِطًا فَأَحَازَ عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا وَامْرَأَةً ^(٤).

قَوْلُهُ :

وَالنَّصَبُ بَعْدَ مَا أَضِيفَ وَجَبًا إِنْ كَانَ مِثْلُ : مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا

ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا أَضِفْتَ الْمَمِيزَ إِلَى غَيْرِ التَّمْيِيزِ وَجَبَ نَصَبُ التَّمْيِيزِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَبْيِينُ ذَلِكَ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ.

وَقَوْلُهُ : (بَعْدَ مَا أَضِيفَ) يَشْمَلُ أَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ لَفْظًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ^(٥) {مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا} وَأَنْ تَكُونَ الْإِضَافَةُ تَقْدِيرًا نَحْوَ قَوْلِهِ : الْبَيْتُ مُتَمَلِّئٌ بُرًّا أَيْ

(١) بنظر الكتاب : ١١٨ / ٢ ، وشرح التسهيل : ٣٨٢ / ٢ .

(٢) يقول المبرد في المنتصب : ٢٧٢ / ٢٣ ، وإذا قال : هذا خاتمك حديدًا فالحديد لازم فليس للحال

ههنا وضع بين ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين لأن التبيين إنما هو بالأسماء فهذا الذي أراه .

وانظر الرأيين في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٨٢ / ٢ ، والارتشاف جـ ٢ ص ٣٨٣ .

(٣) انظر تفصيل ذلك في التذيل والتكميل جـ ٤ ص ٦٦ تحقق د/ الشربيني أبو طالب (رحمه الله).

(٤) بنظر الارتشاف : ٣٨٣ / ٢ ، والمجمع : ٢٥٠ / ١ ، ٢٥١ .

(٥) من الآية : ٩١ من سورة آل عمران .

مُمْتَلِي الْأَقْطَارِ ، فَلَمَّا كَانَ الْمَمِيزُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ مُضَافاً إِلَى غَيْرِهِ وَالتَّمْيِيزُ تَقْدِيرٌ اِمْتَنَعَ أَنْ يُضَافَ إِلَى التَّمْيِيزِ كَمَا اِمْتَنَعَ فِي الْمُضَافِ إِلَى غَيْرِ التَّمْيِيزِ لَفْظاً.

وقوله : (إِنْ كَانَ مِثْلُ مِلْءِ الْأَرْضِ) أَي مُضَافاً لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرٌ كَمَا مَثَّلْنَا ، وَمِنْ الْمُضَافِ قَوْلُهُمْ : قَدَرُ رَاحَةِ سَحَابٍ وَجَمَامُ الْمَكُولِ دَقِيقاً وَيَا وَيَحَهُ رَجُلًا^(١) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢) : [فَإِنَّ الْهَوَى يَكْفِيكَهُ مِثْلُهُ صَبْرًا] وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وقوله : يَجِبُ النَّصْبُ بَعْدَ الْإِضَافَةِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ بَلْ يَحْزُرُ النَّصْبُ وَيَحْزُرُ الْجَرُّ بِمَنْ فَتَقُولُ : مِلْءُ الْأَرْضِ مِنْ ذَهَبٍ^(٣) وَقَدْ بَيَّنَّ النَّاطِقُ ذَلِكَ بَعْدَ فِي قَوْلِهِ : (وَأَجْرُ بِيْنٍ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى) وَذَهَباً لَيْسَ بَعْدَ وَلَا فَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى فَيَحْزُرُ جَرُّهُ بِمَنْ فَإِذَا كَانَ يَحْزُرُ الْجَرُّ بِمَنْ فَكَيْفَ يَقُولُ وَجِبَ النَّصْبُ ؟.

(١) ومن ذلك أيضاً قولهم : يا حسنها ليلة وقولهم : فيا لك يوماً وحسبك به رجلاً وملء الأرض ذهباً والله دره فارساً.

(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل للرماح بن أبرد وصدره :

فإن خفت يوماً أن يلج بك الهوى

وقبله قوله :

قرعت طنابيب الهوى يوم عالج ويوم اللوى حتى فسرت الهوى قسراً

الشاهد قوله : " مثله صراً " حيث جاءت صراً مميزاً بعد مثل.

وانظر البيت في شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٧٧٣ ، ونساظر

الجيش : ٥ / ٢٣٥٧.

(٣) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل جواز نصب والجر في نحو قوله تعالى {ملء الأرض ذهباً}

، ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٣.

﴿ تمييز النسبة وأنواعه وحكم كل نوع ﴾

قوله :

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا كَأَلَّتْ أَعْلَى مَنَزِلًا

يَقُولُ : أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِذَا جَاءَ بَعْدَهُ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ كَقَوْلِهِ : أَنْتَ أَعْلَى مَنَزِلًا أَيْ عَلَا مَنَزْلُكَ ، وَهَذَا عِنْدَهُ مِمَّا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَحْسَنُ وَجْهًا فَلَيْسَ الْمَعْنَى زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ لَا يَتَقَدَّرُ بِحَسَنٍ ؛ لِأَنَّ حَسَنَ يَدُلُّ عَلَى مُطْلَقِ الْحُسْنِ وَأَحْسَنُ يَدُلُّ عَلَى حُسْنٍ زَائِدٍ عَلَى حُسْنٍ غَيْرِهِ وَلَمْ يَثْنُوا مِنْ أَحْسَنٍ فَعَلًا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى أَحْسَنَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِذْ لَا فِعْلَ لَهُ مِنْ لَفْظِ أَحْسَنَ يُؤَدِّي مَعْنَى أَحْسَنَ فَيَرْفَعُهُ فَلِذَلِكَ ذَهَبَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ هَذَا التَّمْيِيزَ لَيْسَ مَنْقُولًا مِنْ فَاعِلٍ وَإِنَّمَا هُوَ مَنْقُولٌ مِنْ مُضَافٍ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهَهُ فَأَصْلُهُ : وَجْهَ زَيْدٍ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِكَ.

وَالآنَ تَتَكَلَّمُ عَلَى التَّمْيِيزِ الَّذِي لَيْسَ مُنْتَصِبًا عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ تَقَدَّمَ فَتَقُولُ : الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ مُفَسَّرًا لِمَا انْطَوَى عَلَيْهِ الْكَلَامُ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ وَامْتَلَأَ الْإِنَاءُ عُرِفَ أَنَّ الْمُنْتَصِبَ مِنْ زَيْدٍ وَالْمَالِي لِلْإِنَاءِ شَيْءٌ ، فَفَسَّرَ الْمُنْتَصِبَ / ٢٢٤ بِالْعَرَقِ وَالْمَالِي بِالزَّيْتِ ، وَالْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ تَفْسِيرًا لِاسْمٍ مِنْهُمْ قَبْلَهُ فَقَدْ يَشْتَرِكُ الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ وَالْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ فِي أَنْ كِلَا مِنْهُمَا يُفَسَّرُ مِنْهُمَا غَيْرُ أَنْ الَّذِي يُفَسَّرُ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ مِنْهُمَا مَذْكُورٌ وَالَّذِي يُفَسَّرُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ مِنْهُمَا غَيْرُ مَذْكُورٍ بَلْ هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ كَلَامٍ مَنْطُورٍ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُمْ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ : (١)

(١) انظر تفصيل الموضوعين بنصوصهما في التذييل والتكميل جـ ٤ ص ١٥-١٨.

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُوْدِي إِلَى تَدْفِيعِ الْكَلَامِ نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ رَجُلًا إِذَا جَعَلْتَ رَجُلًا تَفْسِيرًا لِمَا انْطَوَى عَلَيْهِ الْكَلَامُ الْمُتَقَدِّمُ مِنْ إِيْهَامِ الْفَاعِلِ فَتَنْصِبُ رَجُلًا عَلَى التَّمْيِيزِ أَيْ : أَنَّ الضَّارِبَ لَيْسَ بِامْرَأَةٍ وَلَا فَرَسٍ وَلَا غَيْرِهِمَا مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ضَارِبًا وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ مَبْنِيًّا عَلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ فَذِكْرُهُ تَفْسِيرًا آخِرُهُ مُتَدَفِّعٌ ؛ لِأَنَّ مَا حُذِفَ لَا يَذْكُرُ ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى إِجَازَةِ ذَلِكَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ وَقَدْ يَتَخَرَّجُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الرَّاجِزِ: ^(١)

يَسْطُ لِلْأَضْيَافِ وَجْهًا رَحْبًا بَسَطَ ذِرَاعَيْنِ لِعَظْمٍ كَلْبًا

فَنَصَبَ (كَلْبًا) تَفْسِيرًا لِمَا انْطَوَى عَلَيْهِ قَوْلُهُ (بَسَطَ ذِرَاعَيْنِ) وَيَكُونُ قَدْ تَوَى بِالْمَصْدَرِ بِنَاءً لِلْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يَسَمَّ فَاعِلُهُ ثُمَّ أَضَافَ ، وَالتَّقْدِيرُ بَسَطًا مِثْلَ مَا بَسَطَ ذِرَاعَانِ فَلَمَّا حَذَفَ الْبَاسِطَ لِلذَّرَاعَيْنِ أَتَى بِقَوْلِهِ كَلْبًا تَفْسِيرًا لِذَلِكَ الْبَاسِطِ الْمَحْذُوفِ ، وَيَحْتَمِلُ هَذَا الْبَيْتُ غَيْرَ هَذَا مِنَ التَّأْوِيلِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْقَلْبِ فَتَجْعَلُ كَلْبًا مَفْعُولًا وَذِرَاعَيْنِ مَحْرُورًا بِالإِضَافَةِ وَهُوَ فَاعِلٌ أَضِيفَ إِلَيْهِ الْمَصْدَرُ وَالتَّقْدِيرُ: كَمَا بَسَطَ ذِرَاعَانِ كَلْبًا وَهُوَ مِنَ الْمَقْلُوبِ الْأَصْلِ كَمَا بَسَطَ كَلْبٌ ذِرَاعَيْهِ وَالْقَلْبُ كَثِيرٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ.

الْمَوْضِعُ الثَّانِي : أَنْ يُوْدِي إِلَى إِخْرَاجِ اللَّفْظِ عَنْ أَصْلِهِ وَضَعَهُ نَحْوُ قَوْلِهِ : أَدْهَنْتُ زَيْتًا لَا يَجُوزُ نَصَبُ زَيْتٍ عَلَى التَّمْيِيزِ إِذْ الْأَصْلُ : أَدْهَنْتُ بَزَيْتٍ ، فَلَوْ نَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ لَأَدَّى إِلَى حَذْفِ حَرْفِ الْحَرِّ وَالتَّرَامِ التَّنْكِيرِ فِي الْإِسْمِ وَنَصْبِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَهَذَا كُلُّهُ إِخْرَاجٌ لِلْفِظِ عَنْ أَصْلِهِ وَضَعِهِ فَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِقِيَاسٍ

(١) بيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول وهما في المدح بالكرم بأن الممدوح يسطر وجهه للضيوف كما يسطر الكلب ذراعيه حين يأكل عظاماً.

الشاهد فيه : بسط ذراعيه لعظم كلباً وقد فصله الشارح .

وانظر الشاهد في الأشباه والنظائر : جـ ٢ ص ٨١ ، وشرح شواهد المفنى : ٢ / ٨٩٠ ، والتذيل والتكسيل : ١٨ / ٤ .

بَلْ يُوقَفُ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى السَّمَاعِ ، وَالَّذِي وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : امْتَلَأُ الْإِنَاءُ مَاءً وَتَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا الْأَصْلُ : مِنَ الْمَاءِ وَمِنْ الشَّحْمِ فَحَذِفَتْ مِنْ أَوَّلِ وَاتَّصَبَ تَمِيِزًا لَا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ يَدُلُّ عَلَى اتِّصَابِهِ عَلَى التَّمْيِيزِ التَّزَامُ التَّنْكِيرِ فِيهِ وَكَوْنُهُمْ لَا يَقْدُمُونَهُ عَلَى الْفِعْلِ عَلَى خِلَافِ فِي هَذَا الْأَخِيرِ وَسَيَأْتِي وَلَوْ كَانَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَ إِسْقَاطِ الْحَرْفِ لَجَاءَ مَعْرِفَةٌ وَنَكْرَةٌ وَلَجَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ بِإِجْمَاعٍ.

وَهَذَا التَّمْيِيزُ الْمُنْتَصِبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ يَكُونُ مَنْقُولًا وَمُشَبَّهًا بِالْمَنْقُولِ.
الْمَنْقُولُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ.

مَنْقُولٌ مِنْ فَاعِلٍ وَذَلِكَ نَحْوُ : تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا^(١) {وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا} وَطَابَ زَيْدٌ نَفْسًا أَصْلُهُ : تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ وَاشْتَغَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ وَطَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ فَاسْتَدْنَا الْفِعْلَ إِلَى الْمَحْزُورِ وَاتَّصَبَ الْفَاعِلُ تَمِيِزًا ، وَمِنْ الْمَنْقُولِ مِنَ الْفَاعِلِ قَوْلُهُمْ : نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ أَصْلُهُ : نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ فَأَضْمِرَ فِي نَعَمْ ضَمِيرٌ مِنْهُمْ وَنُصِبَ رَجُلًا تَفْسِيرًا لِذَلِكَ الْمُضْمَرِ الْمُبْهَمِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْمًا وَامْتَلَأُ الْإِنَاءُ مَاءً فَاسْتَدَلُّ سَبِيوهِ عَلَى أَنَّهُمَا تَمْيِيزَانِ بِالتَّزَامِ التَّنْكِيرِ فِيهِمَا وَكَوْنِهِمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُمَا عَلَى الْفِعْلِ وَلَيْسَا مَفْعُولَيْنِ بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِمَا : تَفَقَّأَ زَيْدٌ مِنْ شَحْمٍ وَامْتَلَأُ الْإِنَاءُ مِنْ مَاءٍ^(٢) وَقَدْ أَشْكَلَ عَلَى ابْنِ خَرُوفٍ كَوْنُ الْمَنْصُوبِ فِي : امْتَلَأُ الْإِنَاءُ مَاءً هُوَ الْمَرْفُوعُ فِي الْمَعْنَى لَا بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُهُ مِنْ مَاءٍ وَلَا بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ : امْتَلَأُ مَاءُ الْإِنَاءِ كَمَا يُقَالُ تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ وَلَا يُلْزَمُ ذَلِكَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى بِالْإِمْتِلَاءِ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ فَاعِلٌ فِي

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٤ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ.

(٢) يَنْظُرُ الْكِتَابُ : ٢٠٤ / ١.

الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مَالِيٌّ لِلْإِنَاءِ / ٢٢٥ ؛ لِأَنَّ الْمَطَاوِعَ الَّذِي هُوَ امْتِلَاءٌ يَتَضَمَّنُ
الْمَجْهُولَ الَّذِي هُوَ مَلَأٌ وَقَدْ اسْتَعْمَلَتِ الْعَرَبُ مَلَأَ الْمَاءُ الْإِنَاءَ خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَ
اسْتِعْمَالَهُ قَالَ الشَّاعِرُ :^(١)

تَصَرَّمَ مِنِّي وَدُ بَكْرٍ بِنِ وَإِلِ
قَوَارِضُ تَأْتِينِي وَيَحْتَفِرُونَهَا
وَمَا كَانَ ظَنِّي وَدْهُمْ يَتَصَرَّمُ
وَقَدْ يَمْلَأُ الْمَاءُ الْإِنَاءَ فَيَفْعُمُ

فإذا أردت المطاوع قلت : امتلأ الإناء ماء.

وهذا التمييز من الفاعل إن كان في نغم طابق المخصوص أفراداً وثنية
وجمعا وتذكيراً وتأنيساً ، وإن كان في غير نغم وهو اسم جنس فلا يجمع ، وإن كان
غير اسم جنس كتنفس وعين فإن كان قبل النقل مفرداً بُني على إفراده ولا يجوز
الجمع وإن كان قبل النقل جمعا جاز إفراده اكتفاء به عن الجمع فتقول : طابوا نفساً
وقرؤوا عيناً وجاز جمعه فتقول : طابوا أنفسهم وقررتنا أعيناً فتأتي بالجمع الذي هو أصل
، ذكر ذلك سيبويه.^(٢)

وَمَقُولٌ مِنْ مَفْعُولٍ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا}^(٣)
وَعَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا وَحَفَرْتُ الدَّارَ بَرًّا أَصْلُهُ : وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ وَغَرَسْتُ
شَجَرًا فِي الْأَرْضِ وَحَفَرْتُ بَرًّا فِي الدَّارِ.

(١) البيتان من بحر الطويل وهما للفرزدق قالهما لما هرب من زياد بن أبيه. (ديوان الفرزدق جـ ١
، ص ١٩٥ دار صادر)

اللغة : تصرم : تقطع ، القوارض : جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية ، يفعم : يمتلئ.
الشاهد فيه : وقد يملأ الماء الإناء فهو استعمال للعرب بمحيي الفعل ملاً متعدياً للمفعول.
ثم استعمال المطاوع له لازماً وهو امتلاء ناصباً للتمييز وانظر الشاهد في شرح المفصل : ١ /
٢١ ، والخصائص : ١ / ٢١ ، وتغير النحويين للشواهد : ص ٢٥٤ ، والتذيل والتكميل :
ج ٤ ص ٥٠.

(٢) قال سيبويه : "ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى : {فَإِنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ
نَفْسًا} النساء : ٤ وقررتنا به عيناً وإن شئت قلت : أعيناً وأنفساً". الكتاب : ١ / ٢١٠.

(٣) من الآية : ١٢ من سورة القمر .

وفي إثبات كون التمييز منقولاً من المفعول خلاف أثبتته أكثر المتأخرين
كأبي موسى الجزولي وأبي الحسن بن عصفور وهذا الناظم^(١) وأنكره بعضهم
كالأستاذ أبي علي الشلوبين.^(٢)

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبيدي رحمه الله هذا القسم لم يذكره
النحويون وإنما الثابت كون التمييز منقولاً من الفاعل وتأول كلام الجزولي على أنه
يمكن أن يريد بقوله منقول من مفعول أي من المفعول الذي لم يسم فاعله نحو :
ضرب زيد ظهراً أو بطناً وفجرت الأرض عيوناً ، وتأول الأستاذ أبو علي قوله تعالى :
{وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} على أن عُيُونًا حال لا تمييز.^(٣)

فإن قلت : فكيف تنتصب عُيُونًا على الحال ولم تكن في حال التنجير
عُيُونًا بل صارت عُيُونًا بعد ذلك.

قلت : تكون حالاً مقدرة ويكون من باب التسمية بالمأل كقوله
تعالى: {إِنِّي أَرَأِيهِ أَخَصِرُ خَصْرًا}.

وتأوله شيخنا أبو الحسين بن أبي الربيع في شرح الإيضاح على أنه بدل لا
تمييز أي : وفجرت عُيُونُ الأرض وحذف الضمير منه تقديره : عُيُونُهَا^(٤) ، ورد ذلك
عليه بعض أصحابنا فقال : لو كان بدلاً لما التزمت العرب فيه التثنية ولجاء فجرتنا

(١) ينظر المقدمة الجزولية : ٢٢٢ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢ / ٢٨٤ ، وشرح
التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٨٤ .

(٢) النوطنة لأبي علي : ص ٣٢٦ ، والارتشاف : ٢ / ٣٧٨ ، والمساعد : ٢ / ٦٢ .

(٣) ينظر الأبيدي النحوي : ١١٩ ، ويوجد هذا الرأي في المساعد : ٢ / ٦٢ ، والتصريح
٣٩٧ ، والجمع : ١ / ٢٥١ .

(٤) سورة القصص : ٢٠ .

(٥) النوطنة لأبي عبيد : ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، والجمع : ١ / ٢٥١ .

(٦) من لاية : ٣٦ من سورة يوسف .

الأَرْضَ عِيُونَهَا وَغَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرَهَا فَالتَّزَامُ هُمْ تَكْرِيماً الْأَسْمِ هُنَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ
مَنْقُولٌ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَتَأْوَلَهُ أَيْضاً أَبُو الْحَسَنِ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ عَلَى أَنَّ يَكُونُ انْتِصَابُهُ
عَلَى الْمَفْعُولِ بَعْدَ اسْتِقْطَاعِ حَرْفِ الْجَرِّ وَالْأَصْلُ : وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ بَعْيُونِ وَغَرَسْتُ
الْأَرْضَ بِشَجَرٍ^(١) وَرُدُّ بِدَلِيلِ التَّزَامِ التَّنْكِيرِ فِيهِمَا وَبَدَلِيلِ أَنَّهُمَا لَا يَقْدَمَانِ عَلَى الْفِعْلِ
وَلَوْ كَانَا مَفْعُولَيْنِ لَحَازَ تَقْدِيمُهُمَا وَلَحَاقَ مَعْرِفَتَيْنِ وَنَكْرَتَيْنِ.

وَمَنْقُولٌ مِنْ مُضَافٍ نَحْوُ : زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا أَصْلُهُ : وَجْهٌ زَيْدٍ أَحْسَنُ
مِنْ وَجْهِكَ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ وَأَنَّ النَّاطِمَ يُسَمَّى هَذَا فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى.

وَالْمُشَبَّهُ بِالْمَنْقُولِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : حَبْدًا زَيْدٌ رَجُلًا وَكَفَى بِزَيْدٍ نَاصِرًا وَذَارِي
خَلْفَ ذَارِكٍ فَرَسَحًا.

قوله :

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ كَأَكْرَمٍ بِأَبِي بَكْرٍ أبا

يَقُولُ : التَّمْيِيزُ يَقَعُ بَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا وَسَوَاءٌ أَكَانَ التَّعَجُّبُ الْمُبَوَّبُ لَهُ
فِي الْعَرَبِيَّةِ أَوْ مَا لَا يُبَوَّبُ لَهُ فَمِنْ الْأَوَّلِ : مَا أَكْرَمَ زَيْدًا أبا وَأَكْرَمَ بِزَيْدٍ أبا وَلَكْرَمَ زَيْدًا
أبا ، وَمِنْ الثَّانِي : قَوْلُهُمْ : اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا وَيَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ سَيِّدًا وَيَا جَارِتَا مَا أَنْتِ
جَارَةٌ^(٢) وَمَا أَشَبَّهُهُ ، وَالتَّمْيِيزُ / ٢٢٦ فِي نَحْوِ هَذَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا هُوَ الْأَوَّلُ أَوْ
غَيْرُهُ إِنْ كَانَ هُوَ الْأَوَّلُ طَابَقَ التَّمْيِيزُ فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أبا وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ
أَبَوَيْنِ وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ أَبَاءَ وَأَكْرَمَ بِزَيْدٍ نَاصِرًا وَأَكْرَمَ بِالزَّيْدَيْنِ نَاصِرَيْنِ وَأَكْرَمَ
بِالزَّيْدَيْنِ أَنْصَارًا وَلِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا وَلِلَّهِ دَرُّهُمَا فَارِسَيْنِ وَلِلَّهِ دَرُّهُمَا فَرَسَانًا وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ،
وَإِنْ كَانَ اسْمًا غَيْرَ الْأَوَّلِ جَازَ أَنْ يُطَابَقَ إِفْرَادًا وَأَنْ يُخَالِفَ فَتَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا

(١) التذيل والتكميل : ٨٣ / ٤ ، والمجم : ٢٥١ / ١.

(٢) انظر الرأي الثاني لابن أبي الربيع في التذيل والتكميل : ٨٤ / ٤ ، والمجم : ٢٥١ / ١.

أَدَبًا وَآدَابًا وَخُلُقًا وَأَخْلَاقًا وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَتَيْنِ أَدَبًا وَآدَابًا وَمَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ أَدَبًا وَآدَابًا.^(١)

قوله :

وَأَجْرُزُ بَيْنَ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كـ: طَبَّ نَفْسًا تُقَدُّ

يقول : كُلُّ تَمْيِيزٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُجَرَّ بِبَيْنٍ إِلَّا إِذَا كَانَ عَدَدًا نَحْوُ : عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا فَلَا يَجُوزُ : خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ رَجُلٍ وَإِلَّا إِذَا كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى وَقَدْ قَدَّمَ أَنْ مَا جَاءَ بَعْدَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى عِنْدَهُ فَلَا يَجُوزُ زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ وَجْهِهِ وَكَذَلِكَ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا لَا يَجُوزُ مِنْ نَفْسِي أَمَّا سِوَى ذَلِكَ فَيَجُوزُ أَنْ يُجَرَّ بِبَيْنٍ عِنْدَهُ^(٢) وَهَذَا الْإِطْلَاقُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مَتَقُولًا مِنَ الْمَفْعُولِ لَا يَجُوزُ جَرُّهُ بِبَيْنٍ وَقَدْ أَثْبَتَ هُوَ الْمَتَقُولُ مِنَ الْمَفْعُولِ فَلَا يَجُوزُ : غَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ وَلَا حَفَرْتُ الدَّارَ مِنْ بَيْتٍ وَكَذَلِكَ بَعْدَ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ إِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ غَيْرَ الْأِسْمِ الْأَوَّلِ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ فَلَا تَقُولُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا مِنْ أَدَبٍ بِخِلَافِ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ نَحْوُ : أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا مِنْ رَجُلٍ.

وَاسْتِنَاءُ النَّاطِمِ ذَا الْعَدَدِ مِنَ التَّمْيِيزِ وَأَنَّهُ لَا يُجَرَّ بِبَيْنٍ ظَاهِرٌ يَعْنِي مَاذَا مِنْ مُفْرَدًا تَكْرَةً وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَرُدَّهُ إِلَى الْأَصْلِ مِنَ الْجَمْعِ وَنَعْرِفَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَنَجَرُّهُ بِبَيْنٍ فَتَقُولُ : عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الرِّجَالِ وَعِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

(١) وقد جاء الاستعمال العربي بالوجهين فمن الأفراد قوله تعالى : { فَإِنْ طِئِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا } (النساء: ٤) ، ومن الجمع قوله أيضاً : { قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا } (الكهف: ١٠٣).

(٢) ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ومن أمثلته : عندي إردب قمحاً ولي أمثالها إسلأ والله دره فارساً.

وَاحْتَلَفَ النَحْوِيُّونَ فِي (مِنْ) هَذِهِ الْجَارَةِ لِلتَّمْيِيزِ فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ وَلِذَلِكَ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى التَّمْيِيزِ الْمَنْقُولِ عَنِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَعَمُّ مِنَ الْمُبْهَمِ الَّذِي أَتَى بِهِ لِنَفْسِهِ فَإِذَا قُلْتُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا نَفْسًا لَيْسَ أَعَمُّ مِنَ الْمُبْهَمِ الَّذِي فَسَّرَهُ قَوْلُكَ : نَفْسًا وَإِذَا لَمْ يَكُنْ أَعَمُّ فَكَيْفَ تَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الَّتِي مَعْنَاهَا التَّبْعِيضُ ؟^(١)

قَالَ الْأَسَاطُذُ أَبُو عَلِيٍّ : يُمَكِّنُ أَنْ تُكُونَ (مِنْ) الدَّاخِلَةِ عَلَى تَمْيِيزِ الْمَقَادِيرِ زَائِدَةٌ عِنْدَ سَيُوبِهِ كَمَا زِيدَتْ فِي مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ؛ لِأَنَّهُ سَيُوبِي جَعَلَ مِنْ فِي قَوْلِهِ : وَيَحَهُ مِنْ رَجُلٍ مُوكَّدَةٌ بِمَعْنَى التَّبْعِيضِ وَشِبْهَهَا فِي ذَلِكَ بِمَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ قَالَ : إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ مَا عَدَا الْأَخْفَشَ أَنَّهَا لَا تَزَادُ إِلَّا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ .
انتهى .^(٢)

أَمَّا إِفَادَتُهَا التَّبْعِيضُ فِي الْمَقَادِيرِ فَوَاضِحٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ رَطُلٌ مِنْ زَيْتٍ وَشِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ وَفَيْزٌ مِنْ بُرٍّ فَمَعْنَاهُ : أَنَّ مِقْدَارَ الرُّطُلِ بَعْضُ الزَّيْتِ وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا وَأَمَّا مِثْلُ : يَا وَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ وَلِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ فَارِسٍ وَمَا أَثَتْ مِنْ فَارِسٍ وَحَبْدًا زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا مِنْ رَجُلٍ وَكَفَى بِزَيْدٍ مِنْ نَاصِرٍ وَكَمْ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ فَلَا يَتَّضِحُ فِيهَا التَّبْعِيضُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ وَقَالَ الرُّمَّانِيُّ فِي قَوْلِكَ : عِنْدِي عِشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ مِنْ هُنَا تَجْمَعُ التَّبْعِيضُ وَبَيَّانَ الْخَنَسِ ثُمَّ حَذَفُوا مِنَ وَاللَّامِ يَعْنِي لَأَمْ التَّعْرِيفِ وَاقْتَصَرُوا عَلَى مُفْرَدٍ مُتَكَوِّرٍ اخْتِصَارًا.^(٣)

(١) ينظر الارتشاف : ٣٨٤ / ٢ ، والمجم : ٢٥١ / ١ والأشعرى : ٢٠٠ / ٢ .

(٢) ذهب البصريون إلى أن (مِنْ) تزداد بشرط أن يكون المجرور ما نكرة وأن يسبقها نفي أو شبهه وأن يكون المجرور ما فاعلاً أو مفعولاً أو مبدأً ، وذهب الأخفش إلى جواز زيادتها في الإيجاب وجواز كون مجرورها معرفة . ينظر الكتاب : ٣١٥ ، ٣١٦ ، وابن عيش : ٨ / ١٣٧ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢٦٠ ، ٢٧٤ ، والمغني : ١ / ٣٢٥ ، والمحرف

النحوية الزائدة وفيبتها في اللغة : ١٦٨ وما بعدها .

(٣) ينظر معاني الحروف للرماني : ٩٧ .

﴿ رُبَّةُ التَّمْيِيزِ مَعَ عَامِلِهِ ﴾

قوله :

وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقاً وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبْقاً

يَقُولُ : يُقَدِّمُ عَامِلُ التَّمْيِيزِ مُطْلَقاً سَوَاءً أَكَانَ مُتَّصِباً عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ أَوْ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ / ٢٢٧ فَقَوْلُ : عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا وَعِشْرُونَ رَجُلًا وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا وَتَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا وَلَا يَجُوزُ زَيْتًا رَطْلٌ وَلَا رَجُلًا عِشْرُونَ وَلَا لِلَّهِ فَارِسًا دَرٌّ زَيْدٌ وَكَذَلِكَ أَيْضاً عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلَهَا زَيْدًا لَا يَجُوزُ : عَلَى الثَّمَرَةِ زَيْدًا مِثْلَهَا.

وَقَوْلُهُ : (وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبْقاً) إِشَارَةٌ إِلَى غَيْرِ مَذْهَبِ سَيُوهٍ فِي إِجَارَةِ نَحْوِ : عَرَقًا تَصَبَّبَ زَيْدٌ^(١) مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

وَقَوْلُهُ : (ذُو التَّصْرِيفِ) احْتِرَازٌ مِنْ فِعْلِ التَّعَجُّبِ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا . أَحْسَنَ بَزَيْدٍ رَجُلًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ : مَا أَدَبًا أَحْسَنَ زَيْدًا وَلَا رَجُلًا أَحْسَنَ بَزَيْدٍ.

(١) ذهب الكسائي والمازني والمبرد إلى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف مستدلين بالقياس والسماع واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان . ينظر المقتضب : ٣ / ٣٦ ، والإنصاف : ٢ / ٨٢٨ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ١٨٦ ، وشرح التسهيل : ٢ / ٣٨٩ ، والتذيل والتكميل : ٤ / ١١٩ ، وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى منع تقديم التمييز على عامله مطلقاً . ينظر الكتاب : ١ / ٢٠٥ ، والإيضاح بشرح المقتصد : ٢ / ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، والخصائص : ٢ / ٣٩٤ .

(٢) هذا عجز بيت من بحر الطويل للمخجل السعدي وقيل للأعشى همدان وصدرة :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

والبيت في الإنصاف : ٢ / ٨٢٨ ، والخصائص : ٢ / ٣٨٤ ، وتعليق الفرائد : ٦ / ٣٣١ .
الشاهد قوله : " نفساً بالفراق تطيب " : حيث تقدم التمييز على عامله المتصرف .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ يَسْبِقُ الْفِعْلَ الْمُتَصَرَّفَ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ
يُجِيزُ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ إِذْ لَنَا فِعْلٌ مُتَصَرَّفٌ لَا يَسْبِقُهُ التَّمْيِيزُ بِإِجْمَاعٍ وَهُوَ قَوْلُهُ :
كَفَى بِزَيْدٍ نَاصِرًا ^(١) {وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ} وَكَفَى بِهِمَا شَاهِدَيْنِ فَلَا يَجُوزُ : نَاصِرًا
كَفَى بِزَيْدٍ وَلَا حَاسِبِينَ كَفَى بِنَا وَلَا شَاهِدَيْنِ كَفَى بِهِمَا.

وَتَتَكَلَّمُ عَلَى التَّمْيِيزِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْعَامِلِ وَامْتِنَاعِهِ فَنَقُولُ :
التَّمْيِيزُ الْعَامِلُ فِيهِ الْأِسْمُ الَّذِي انْتَصَبَ عَنْ تَمَامِهِ ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي امْتِنَاعِ تَقْدِيمِهِ
عَلَى الْأِسْمِ الْمُنْتَصَبِ عَنْ تَمَامِهِ سَوَاءً فِي ذَلِكَ أَوْ تَقْدَمُ عَلَى الْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا أَوْ تَوْسِطَ
بَيْنِ جُزْئَيْهَا فَيَمْتَنِعُ : زَيْنًا عِنْدِي رَظْلٌ وَعِنْدِي زَيْنًا رَظْلٌ وَحُسْنًا زَيْدٌ مِثْلُ الشَّمْسِ
وَزَيْدٌ حُسْنًا مِثْلُ الشَّمْسِ وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بَلْ إِذَا
كَانَ الثَّانِي مُشَبَّهًا بِهِ الْأَوَّلُ فِي بَعْضِ صَوَرِهِ خِلَافٌ.

ذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى إِجَازَةِ : عَبْدُ اللَّهِ حُسْنًا الْقَمَرُ وَتَوَثَّلَ خُضْرَةُ السَّلْقِ فِيحْرَى
مَحْرَى : أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا ^(٢) عَلَى أَنْ تَأْخِيزَ حُسْنًا وَخُضْرَةَ أَقْوَى وَأَصَحُّ عِلْمًا ؛ لِأَنَّ
سَبِيلَ الْمَفْسَرِ أَنْ يُلْزَمَ بِهِ آخِرُ الْكَلَامِ.

وَقَالَ الْفَرَاءُ فِي : عَبْدُ اللَّهِ حُسْنًا الْقَمَرُ : إِنْ كَانَ الْقَمَرُ خَيْرَ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ
حُسْنًا وَإِنْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ الْخَيْرَ وَالْقَمَرُ الْأَسْمَ لَمْ يَتَقَدَّمْ حُسْنًا ؛ لِأَنَّ صَلَةَ الْأِسْمِ لَا تَتَقَدَّمُ
عَلَيْهِ وَالْخَيْرُ مَبْنِي عَلَى التَّصَرُّفِ ، فَإِنْ قِيلَ : مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ الْقَمَرِ حُسْنًا فَإِنْ خُفِصَ
الْقَمَرُ لَمْ يَحْزُ : مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ حُسْنًا الْقَمَرُ وَإِنْ نُصِيبَ صَلَحَ أَنْ يُقَالَ : مَرَرْتُ بِعَبْدِ
اللَّهِ حُسْنًا الْقَمَرُ وَكَذَلِكَ : زَيْدٌ أَسَدٌ شِدَّةً وَالْأَسَدُ شِدَّةً وَشِدَّةُ الْأَسَدِ ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ
الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي الشِدَّةِ وَالْحُسْنِ فَقُلْتَ : عَبْدُ اللَّهِ الْأَسَدُ الشِدَّةُ وَالْقَمَرُ الْحُسْنُ انْتَقَلَ
نُصْبُهُ إِلَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ فِي التَّكْبِيرِ ، وَجَعَلَ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مَحَلًّا
وَوَقْتًا يَعْنِي بِهِ : عَبْدُ اللَّهِ الْأَسَدُ وَقْتُ الشِدَّةِ وَالْقَمَرُ وَقْتُ بَغْيَةِ الْحُسْنِ كَمَا قَالُوا : إِنْ

(١) مِنَ الْآيَةِ : ٤٧ مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ . وَانْظُرْ فِي هَذَا الْاِسْتِثْنَاءِ الْمَجْمُوعُ : ٢٥٢ / ١ .

(٢) انْظُرْ رَأْيَ الْفَرَاءِ فِي الْاِرْتِشَافِ : ٣٦٦ / ٢ ، وَالْمَجْمُوعُ : ٢٥٢ / ١ .

الضَرْبَ الشَّدِيدَ ضَرَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَهُمْ يَعْتَوْنَ أَنْ وَقْتَ الضَّرْبِ الشَّدِيدِ ضَرَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ
وَلِذَلِكَ وَلِي هَذَا الْمَنْصُوبُ أَنْ كَمَا يَلِيهِ الْمَحَالُ وَالْأَوْقَاتُ فَيَقَالُ : إِنَّ فِي الدَّارِ ضَرْبَتَهُ
وَأَنَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ لَقَيْتُكَ. انتهى ملخصاً^(١) وَيُسْتَدَلُّ لمذهب الفراءِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :^(٢)
وَنَارُنَا لَمْ يُسَرَّ نَاراً مِثْلَهَا قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَدَّ كُلِّهَا

التقدير : لَمْ يُرَ مِثْلَهَا نَاراً فَتَاراً تَمَيِّزٌ مُتَّصِبٌ عَنْ قَوْلِهِ مِثْلَهَا وَهُوَ مُتَّصِبٌ
عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ بِالْإِضَافَةِ وَهُوَ مِثْلَهَا فَصَارَ تَظْيِيرٌ قَوْلِ الْفَرَّاءِ : تَوَثُّكَ خُضْرَةَ السَّلْقِ ؛
لأنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنَّ التَّوْبَ هُوَ السَّلْقُ بَعِيْنَهُ إِنَّمَا مِثْلُ السَّلْقِ وَمِثْلُ مَحْدُوفَةٍ وَهِيَ فِي الْبَيْتِ
الَّذِي أُتَشَدَّثَاهُ مَلْفُوظٌ بِهَا ، وَقَدْ تَأَوَّلَ أَصْحَابُنَا هَذَا الْبَيْتَ وَجَعَلُوا لَمْ يُرَ فِيهِ عِلْمِيَّةٌ
مُتَّبِعَةٌ لِلْمَفْعُولِ فَمِثْلَهَا عِنْدَهُمْ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَنَاراً مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ
الثَّانِي لَا عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَأَصْلُهُ : لَمْ يُرَ أَحَدٌ نَاراً مِثْلَهَا^(٣)

وَقَدْ ارْتَكَبَ مَذْهَبَ الْفَرَّاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَعْضُ الشُّعْرَاءِ الْمُحَدِّثِينَ قَالَ
الْخَالِدِيَانِ^(٤) مِنْ أَيْبَاتٍ وَقَدْ أَهْدَى لَهَا سَيْفُ الدَّوْلَةِ^(٥) هَدِيَّةً فِيهَا وَصِيفٌ وَوَصِيفَةٌ^(٦)

(١) انظر رأي الفراء في التذييل والتكميل : ١٣٤ / ٤ ، والأشعريني : ٢٠١ / ٢ .

(٢) بيتان من الرجز المشطور لقائل مجهول وهما في شرح التسهيل : ٣٩١ / ٢ ، وشرح الكافية
الشافية : ٧٧٩ / ٢ ، والمساعد : ٦٧ / ٢ ، والأشعريني : ٢٠١ / ٢ ، والتذييل والتكميل : ٤ /
١٣٦ ، وشرح الحمل الكبير : ٢٨٣ / ٢ .

الشاهد قوله : " لَمْ يُرَ نَاراً مِثْلَهَا " حيث نصب نَاراً على التمييز وقدمه على مميزه للغة
للضرورة .

(٣) انظر في هذا التأويل التذييل والتكميل : ١٣٧ / ٤ .

(٤) هما أبو بكر محمد الخالدي الأخ الأكبر والثاني هو أبو عثمان سعيد الخالدي وهما ابنا هاشم
من قرية من قرى الموصل تعرف بالخالدية وكانا شاعرين حافظين وكانا ما يجمعهما من أخوة
الأدب مثل ما ينظمهما من أخوة النسب توفي الأول سنة (٣٨٠هـ) وتوفي الثاني سنة
(٣٩٠هـ) (نبتة الدهر ١٨٣ / ٢) .

(٥) هو سيف الدولة الحمداني أمير حلب خلده المثنى بسيفياته وقد التف حوله الأدباء والعلماء
كابن خالويه وغيره .

(٦) البيت من بحر الكامل وهو للخالدين في وصف هدية وهما في الارششاف : ٣٨٦ / ٢ ،
والتذييل : ١٣٥ / ٤ =

رَشَأُ أَتَانَا وَهُوَ حُسْنًا يُوسُفَ وَغَرَالَةً هِيَ بِهِجَةً بِلَقِيسَ

وقوله : وهو حُسْنًا يُوسُفَ نظيره ما أجازَهُ الفراءُ مِنْ قولِكَ : عَبْدُ اللَّهِ حُسْنًا

القمرُ.

وأما التمييزُ المتصَبُّ عَنْ تمامِ الكلامِ فَعَلَى قِسْمَيْنِ : منه منقولٌ ومنه غيرُ منقولٍ فَعَبِيرُ المنقولِ لَا يَجُوزُ تَقْدُمُهُ وَلَا تَوَسُّطُهُ وَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ المُنْهَمِ الَّذِي هُوَ تَفْسِيرُهُ مِنْ إفرادٍ وَثْنِيَّةٍ وَجَمْعٍ وَذَلِكَ نَحْوُ قولِكَ : دَارِي خَلْفَ دَارِكَ وَكَفَى بِزَيْدٍ وَلِيًّا وَكَفَى بِالزَّيْدَيْنِ وَلِيَيْنِ وَكَفَى بِالزَّيْدَيْنِ أَوْلِيَاءَ.

والمَنقولُ إِنْ كَانَ الفِعْلُ الَّذِي شُغِلَ عَنْهُ جَامِداً فَلَا خِلَافَ فِي امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ نَحْوُ : نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ لَا يَجُوزُ رَجُلًا نِعَمَ زَيْدٌ ، وَإِنْ كَانَ مُتَصَرِّفاً فَيَجُوزُ تَوَسُّطُهُ بَيْنَ الفِعْلِ وَمَعْمُولِهِ نَحْوُ : تَصَبَّبَ عَرَفًا زَيْدٌ قَالَ الشَّاعِرُ وَهُوَ زُفَرُ بْنُ الحَارِثِ ^(١) :

فَلَوْ لَيْشَ الْمَقَابِرُ عَنْ عُمَيْرٍ فَيُخَيَّرَ عَنْ بَلَاءِ أَبِي الهُدَيْلِ
نُطَاعِنُ عَنْهُمْ الْأَقْرَانَ حَتَّى جَرَى مِنْهُمْ دَمًا مَرَجُ الكَحِيلِ ^(٢)

فَوَسَطَ دَمًا وَهُوَ عُمَيْرٌ.

= الشاهد قوله : " حُسْنًا يُوسُفَ - بهجة بِلَقِيسَ " حيث تقدم التمييز على المشبه به الواقع خيراً وهذا رأي الفراء.

(١) هو زفر بن الحارث الكلبي من التابعين كان كبير قيس في زمانه شهد صفين مع معاوية وشهد مرج راهط مع الضحاك بن قيس الفهري . وتوفي في خلافة عبد الملك بن مروان سنة ٧٥هـ (الأعلام ٣ / ٤٥هـ).

(٢) البيتان من بحر الوافر وهما في الفخر لزفر بن الحارث الكلبي وانظرهما في شرح المقرب ص ٧٩٢ (النصوبات).

اللغة : أبو الهذيل : كنية زفر قاتل الشعر ، الأقران : الشجعان ، المرج : المكان الواسع ، الكحيل : نهر أسفل مدينة الموصل.

الشاهد فيه : قوله : جرى منهم دماً مرج الكحيل حيث توسط التمييز بين عامله ومميزه.

وَوَهَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ فَقَالَ : وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ يَعْنِي عَلَى جَوَازِ التَّوَسُّيْطِ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلًا^(١) وَأَنْشَدَ^(٢) :

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلَهَا قَدْ عَلِمْتَ ذَاكَ مَعَدَّ كُلِّهَا

فَالْتَبَسَ عَلَيْهِ الْمُتَنَصِّبُ عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ وَالْمُتَنَصِّبُ عَنْ تَمَامِ الْكَلَامِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُتَنَصِّبَ عَنْ مِثْلِ وَنَحْوِهِ إِنَّمَا هُوَ مُتَنَصِّبٌ عَنْ تَمَامِ الْأِسْمِ وَزَعَمَ هُوَ أَنَّ نَارًا مِنْ التَّمْيِيزِ الَّذِي الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلٌ وَهُوَ وَهْمٌ فَاحِشٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ .

وَاحْتَلَفَ النَحْوِيُّونَ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَى الْفِعْلِ فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ وَالْفَرَاءِ وَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْأَثْبَاتِ وَأَكْثَرُ مُتَأَخِّرِي أَصْحَابِنَا^(٣) وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ تَقْدِيمَهُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ وَالْمَازِنِيِّ وَالْجَرْمِيِّ وَالْمُرْدِ^(٤) وَمَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِمْ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَنَعَضِ الْكُوفِيِّينَ^(٥) وَبِهِ قَالَ هَذَا النَّاطِمُ^(٦) وَهُوَ الصَّحِيحُ لِكثَرَةِ مَا وَرَدَ مِنَ الشُّوَاهِدِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ وَقِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْفَضَلَاتِ قَالَ الشَّاعِرُ :^(٧)

(١) ينظر شرح الجمل الكبير : ٢ / ٢٨٣ ، قال ابن عصفور : فإن كان العامل فيه فعلاً جاز توسطه بلا خلاف .

(٢) سبق الحديث عن هذا البيت قريباً .

(٣) ينظر الكتاب : ١ / ٢٠٥ ، والإيضاح بشرح المقتصد : ٢ / ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان : ٤ / ١١٨ (رسالة دكتوراه بالأزهر د/ الشريبي أبو طالب) ، والمنوع في النحو : ١٤٥ .

(٤) ينظر المقتضب : ٣ / ٣٦ .

(٥) توضيح المقاصد : ٢ / ١٨٦ ، والإنصاف : ٢ / ٨٢٨ .

(٦) ينظر شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٧) البيت من بحر الطويل وهو للمخبل السعدي ربيع بن مالك (من مخضرمي الجاهلية والإسلام) مات في خلافة عمر أو عثمان ، وبيت الشاهد في الغزل .

وشاهده في الشطر الثاني وهو تقدم التميز على عامله المتصرف (نفساً تطيب) وهو مذهب الكسائي والمرد والمناون وهم سيبويه والفراء قالوا بالضرورة . =

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فَقَدَّمَ (نَفْسًا) عَلَى (تَطِيبُ) وَقَدْ تَطَّعَ الْمَانِعُونَ لِلْجَوَازِ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْبَيْتِ وَبَعْضُهُمْ رَدَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ وَزَعَمَ أَنَّ الرَّوَايَةَ : وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(١).

وقد تأولهُ ابنُ عصفور زاعماً أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ ذَلِكَ إِلَّا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعْرِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَقَدَّمُ فِي الشُّعْرِ مَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ فِي الْكَلَامِ^(٢) وَذَلِكَ مِنْهُ عَدَمُ اِطِّلَاعٍ عَلَى أَشْعَارِ الْعَرَبِ وَتَقْلِيدُ بَعْضٍ مَنْ تَقَدَّمَ بَلْ قَدْ جَاءَ مِنْ ذَلِكَ حُمْلَةٌ تَبْنَى عَلَى مِثْلِهَا الْقَوَاعِدُ قَالَ بَعْضُ طَبِيعٍ^(٣) :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْأَهْلِ مُثْرِيًا وَلَمْ يَغْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذْمَمًا

وقال آخرُ^(٤) :

صَبَغْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ شَيْئًا رَأْسِي اشْتَعَلَا

وقال آخرُ^(٥) :

= وانظر البيت في شرح المنفصل : ٧٤ / ٢ ، والمنقضب : ٣٦ / ٣ ، والإنصاف : ٨٢٨ / ٢ ، والأشْمُونِي : ٢٠١ / ٢ ، والعيني برقم : ٥٤٣ .
(١) ينظر ابن يعيش : ٧٤ / ٢ .

(٢) ينظر شرح الحمل الكبير لابن عصفور : ٢٨٤ / ٢ .

(٣) البيت من بحر الطويل ويوجد في المعنى : ٤٦٣ ، والتذييل والتكميل : ١٢٥ / ٤ د / الضريبي ، والأشْمُونِي : ٢٠٢ / ٢ .

الشاهد قوله : " عبا قر " حيث تقدم التمييز على عامله المنصرف .

(٤) البيت من بحر البسيط لم أعثر على قائله ويوجد في شفاء العليل : ٥٥٩ ، والمساعد : ٦٦ / ٢ ، وشرح المقرب : ٧٨٩ (النصوبات) د / على فاخر ، والمنوع في النحو : ١٤٨ .
اللغة : حزمي : الحزم أخذ الأمور بالثقة ، ارعويت : رجعت .

الشاهد قوله : " شيئاً اشتعلا " وهو كالبیت السابق .

(٥) البيت من بحر الطويل لأبي الهول الحميري وهو في شرح التسهيل لابن مالسك : ٣٨٩ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٧٧ ، والمنوع في النحو : ١٤٩ ، والعيني برقم : ٥٤٢ ، وشرح ابن الناظم : ص ٣٥١ =

وَلَسْتُ إِذَا ذُرْعًا أَضْيَقُ بِضَارِعٍ وَلَا يَأْنِسُ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

وقال آخر: ^(١) / ٢٢٩

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِيِ الْمُتُونِ يُتَادِي جِهَارًا

وقال ربيعة بن مقروم ^(٢) الضَّبِّي: ^(٣)

وَوَارِدَةٌ كَأَنَّهَا غُصْبُ الْقَطَا تُشِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا
رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مَقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا

فَنْفَسًا وَعَيْنًا وَشَيْئًا وَذُرْعًا وَمَاءً كُلُّهَا تَمَيِّزٌ وَقَدْ تَقَدَّمْتُ عَلَى الْفَعْلِ.

= اللغة : ذرعاً : الذرع هو بسط اليدين والمقصود أنه لم يطق هذا الأمر . الضارع : الذليل ، التعسر : الشدة .

الشاهد قوله : " إذا ذرعاً اضيق " وهو كاليبت السابق .

(١) البيت من بحر المتقارب لرجل من طيء يخاطب صاحبه أو نفسه وهو في المغنى : ٤٦٣ / ٢ ، وتعليق الفرائد : ٣٣١ / ٦ ، والتصريح : ٤٠٠ / ١ ، والتذيل والتكميل ١٢٩ / ٤ ، والأشعري : ٢٠١ / ٢ ، وشرح المقرب : ٧٨٩ .

الشاهد قوله : " أنفساً تطيب " وهو كاليبت السابق في تقدم التمييز على عامله المتصرف .
(٢) هو ربيعة بن مقروم بن قيس بن جابر بن ضبة من المخضرمين أسلم وشهد القادسية وجلولاء (انظر الشعر والشعراء : ٣٢٦/١) .

(٣) البيتان من بحر الطويل منسوبان في الشرح وهما في شرح الكافية الشافية : ٧٧٧ / ٢ ، وشفاء العليل : ٥٥٩ ، والأشعري : ٢٠٢ / ٢ ، ومغني اللبيب : ٤٦٢ / ١ (مجي الدين) ، والعسني برقم : ٥٤١ ، والتذيل والتكميل : ١٢٤ / ٤ .

اللغة : العصب جمع عصبة وهي الجماعة وقد شبه الخيل بالقطا في السرعة ، عجاجاً : غباراً ، السنايك : جمع سنك وهو طرف الحافر ، السيد : الذئب ، الكميش : السريع ، العطف : الإبط ، ماء : عرقاً ، تحلب : تصيب .

الشاهد قوله : " عطفاه ماء تحلباً " وهو كالأبيات السابقة في التمييز متقدماً على عامله المتصرف قالوا : ولا دليل فيه ، لأن التمييز لم ينصب بالفعل بعده وإنما ناصبه فعل محذوف بعد إذا يفسره المذكور .

وَأَمَّا بَابُ وَجَعَ زَيْدٌ رَأْسَهُ وَسَفَهُ عَمَرُو رَأْيَهُ فَاخْتَلَفَ النَحْوِيُّونَ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْفِعْلِ فَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الْفَرَاءُ ، وَأَجَازَ التَّقْدِيمَ الْبَصْرِيُّ - وَالْكَسَائِيُّ^(١) عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ فِي تَأْوِيلِ نَصْبِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ^(٢).

وَحُجَّةٌ مَنْ مَنَعَ تَقْدِيمَ التَّمْيِيزِ عَلَى الْفِعْلِ إِنَّمَا هُوَ عَدَمُ السَّمَاعِ عَلَى زَعْمِهِ وَقَدْ بَيَّنَّا كَثْرَةَ السَّمَاعِ فِي ذَلِكَ وَأَقْبَسْتُهُ مَدْخُولَةً مَعَارِضَةً لِلنُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ الْوَارِدَةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْفَصِيحِ فَلَا تَفَاتٍ إِلَيْهَا^(٣).

قَالَ الزَّجَّاجُ وَالْفَارِسِيُّ : الْمَانِعُ مِنْ تَقْدِيمِهِ كَوْنُهُ مَنْقُولًا مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ فَاعِلٍ فِي الْمَعْنَى فَلَا يَتَقَدَّمُ كَمَا لَا يَتَقَدَّمُ الْفَاعِلُ وَعُورِضَ بِجَوَازِ : أَخْرَجْتُ زَيْدًا فَرَيْدًا فَاعِلٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ هَمْزَةِ النُّقْلِ عَلَى الْفِعْلِ : خَرَجَ زَيْدٌ وَمَعَ ذَلِكَ يَجُوزُ زَيْدًا أَخْرَجْتُ بِاتِّفَاقٍ مِنَ التَّحْوِيلِ مَعَ أَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْأَصْلِ قَبْلَ النُّقْلِ وَفَاعِلٌ أَيْضًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَبَيَانُهُ كَمَا يَكُونُ مَنْقُولًا مِنَ الْفَاعِلِ فَقَدْ يَكُونُ مَنْقُولًا مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ فَكَذَلِكَ يَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ تَقْدِيمُ هَذَا وَبَابُهُ وَبِأَنَّهُ قَدْ لَا يَكُونُ مَنْقُولًا مِنْ فَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ نَحْوُ : دَارِي خَلْفَ دَارِكَ فَرَسَحًا.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣٩١ / ٢.

(٢) قيل إنه تميز وهو قول الفراء وقيل مشبه بالمفعول به أو مفعول به بعد تضمين سفه معنى جهل أو منصوب على نزع الخافض.

(٣) قال أبو حيان في آخر باب التمييز من كتابه التذيل والتكميل : ١٢٧ / ٤ (تحقيق د/ الشربيني . أبو طالب) في موضوع اختلاف المحوئين في تقديم التمييز على عامله وجوازه عند بعضهم وعدم كثير ومنعه عند سيبويه ومن تبعه يقول أبو حيان : وقد ذكرنا تلك الأقيسة ومعارضتها في كتابنا منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك فلا نقول بما هنا إذ لا فائدة من ذكرها والأقيسة إنما ينبغي أن يستأنس بها بعد تقرر السماع ولا ينبغي عليها وحدها دون السماع حكم نحوي ، وقد أطلنا في الكلام على شيء من أقيسة النحاة في ذلك الكتاب آخر باب التمييز فيطالع هناك.

وَقَالَ الْفَارِسِيُّ أَيْضاً : الْمَانِعُ لَهُ مِنَ التَّقْدِيمِ كَوْنُهُ مُفَسَّراً وَمُرْتَبَةً الْمُفَسَّرِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ الْمُفَسَّرِ وَعُورِضَ بِالْحَالِ فَإِنَّهُ يَحْوزُ تَقْدِيمَهَا عَلَى الْعَامِلِ وَإِنْ كَانَتْ مُفَسَّرَةً لِمَا آتِيهِمْ مِنَ الْهَيْئَاتِ كَمَا كَانَ التَّمْيِيزُ مُفَسَّراً لِمَا آتِيهِمْ مِنَ الذَّوَاتِ.^(١)

وقال العبدى : الْمَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ شِبْهُهُ بِالْمَنْتَصِبِ بِالصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ مَتَقُولٌ كَمَا أَنَّ ذَلِكَ مَتَقُولٌ ، وَعُورِضَ بِأَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ فِي غَيْرِ مَتَقُولٍ نَحْوِ : امْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ فِيهِ امْتَلَأَ مَاءَ الْإِنَاءِ ، وَقَالَ سَيِّبُوهُ الْمَانِعُ لَهُ مِنَ التَّقْدِيمِ حَمْلُهُ عَلَى الصِّفَةِ وَلَمْ يُعْلَلْ بِالنَّقْلِ.^(٢)

وَقَالَ الْعَبْدِيُّ أَيْضاً وَاخْتَارَهُ الْأَسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ : الْمَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ كَوْنُ الْغَالِبِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَعْدَادِ وَفِيمَا لَيْسَ بِفِعْلٍ وَهَذَا لَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ فِيهِ فَعُومِلَ مَا عَمِلَ فِيهِ الْفِعْلُ مَعَامَلَتَهُ وَلَا كَذَلِكَ الْحَالُ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلُ ، وَعُورِضَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَحَازَ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا إِذَا كَانَ مَعْنَى فِعْلٍ حَمَلاً عَلَى الْفِعْلِ مِرَاعَاةَ لِحْمَلِ الْأَقْلَ عَلَى الْأَكْثَرِ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَاهِرٍ : الْمَانِعُ مِنَ تَقْدِيمِهِ كَوْنُ عَامِلِهِ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ أَغْنَى أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي مَعْمُولِهِ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً كَسَائِرِ الْعَوَامِلِ فَضَعُفَ ذَلِكَ وَعُورِضَ بِالْحَالِ فَلَهَا لَمْ يَنْصَرَفْ فِيهَا بِالتَّنْكِيرِ وَالتَّغْرِيفِ بَلْ التَّزَمُّوا فِيهَا التَّنْكِيرَ.

فَأُتَتْ تَرْمِي هَذِهِ التَّعَالِيلَ كُلُّهَا لِمَنْ مَنَعَ التَّقْلِيمَ ، وَهِيَ مُعَارِضَةٌ لِلِسَّمَاعِ وَالتَّعْلِيلِ إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَسْلُكَ بَعْدَ تَقَرُّرِ السَّمَاعِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ مِنْهُ إِلَّا عَلَى مَا

(١) انظر في المسألة من منعوا وهم سيبويه والفراء وأبو علي الفارسي وكثير من البصريين والكوفيين ومن أجازوا وهم الكسائي والجزمي والمازني والمبرد وابن عصفور وابن مالك وأبو حيان . انظر الارتشاف : ٣٨٥/٢ ، وابن النظم : ص ٣٥١ ، وشرح التسهيل : ٣٨٩ / ٢ ، وناظر الجيش : ٢٣٩٠ / ٥ ، والجمع : ٢٥٢ / ١ ، والمقتصد : ٦٩٤ / ٢ .

(٢) قال سيبويه : "ولا يقدم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت كما لا يقدم الفاعل فيه في الصفة المشبهة" . الكتاب : ٢٠٥ / ١ .

كَانَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ وَاسْتَعْمَالَتَهَا تُشْهَدُ لَهُ وَثُومِي إِلَيْهِ ، وَلَقَدْ كَانَ بَعْضُ شُيُوخِنَا مِنْ أَهْلِ الْمَعْرَبِ يَقُولُ : إِيَّاكُمْ وَتَعَالِيلَ الرُّمَانِيِّ وَالْوَرَّاقِ^(١) وَنَظَرَاتِهِمَا ، وَكَثِيرًا . شَحِنَتِ الْكُتُبُ بِالْأَقْيَسَةِ الشَّبْهِيَةِ وَالْعِلَلِ الْقَاصِرَةِ وَهِيَ الَّتِي لَا يَعْجَزُ عَنْ إِبْدَاءِ مِثْلِهَا مَهْلَهُ أَذْنَى نَظَرٍ فِي الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ وَلَا يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى إِمْعَانٍ فِكْرٍ وَلَا إِكْدَادٍ بَصِيرَةٍ وَلَا حَثٍّ قَرِيحَةٍ وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ : / ٢٣٠

تَرْتُو بِطَرْفِ فَاتِنٍ فَاتِرٍ أضعفَ مِنْ حُجَّةٍ نَحْوِي^(٢)

وَعِلْمُ الْعَرَبِيَّةِ^(٣) إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْوَضْعِيَّاتِ الْعَرَبِيَّةِ فَفِي الْحَقِيقَةِ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَعْلِيلٍ كَمَا لَا يَحْتَاجُ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ إِلَى تَعْلِيلٍ فَلَا يُقَالُ : لِمَ جَاءَ هَذَا التَّرْكِيبُ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ هَكَذَا ؟ كَمَا لَا يُقَالُ : لِمَ يُقَالُ لِلْعَيْنِ الطَّرْفُ وَلِلَّيْلِ اللَّيْلُ ؟ وَلَا يُقَالُ لِمَ كَانَتْ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ الْهَمْزَةُ وَالتَّاءُ وَالنُّونُ وَالْيَاءُ ؟ . وَتُبْدِي لِذَلِكَ عِلَلًا كَمَا قَالُوا كَانَ الْأَصْلُ أَنْ تُكُونَ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَزَادُ حُرُوفُ الْعِلَّةِ فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تُكُونَ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالْيَاءَ فَلَمْ يُمَكِّنْ أَنْ تُكُونَ الْأَلْفُ لِسُكُونِهَا وَلَا يُتَدَأُّ بِسَاكِنٍ فَأَبْدَلُوهَا هَمْزَةً وَجَعَلُوهَا حَرْفَ مُضَارَعَةٍ . وَأَبْدَلُوا الْوَاوَ تَاءً فَقَالُوا : تَضْرِبُ وَأَصْلُهُ : وَضْرِبُ كَمَا قَالُوا : ثُرَاتٌ وَثُخْمَةٌ وَالْأَصْلُ : وَرَاتٌ وَرُخْمَةٌ وَإِنَّمَا لَمْ يَزِيدُوا الْوَاوَ أَوَّلًا لَعَلَّةَ سَتَذَكَّرُ فِي التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَالْيَاءُ سَلِمَتْ مِنْ مَانِعِ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ فَزِيدَتْ هِيَ نَفْسُهَا ، وَالنُّونُ زِيدَتْ ؛ لِأَنَّهَا ضَارَعَتْ حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ ؛ لِأَنَّ فِيهَا غُنَّةً كَمَا فِيهِنَّ مَدٌّ وَلِأَنَّهَا تَكُونُ إِعْرَابًا مِثْلَهُنَّ

(١) هو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس النحوي المعروف بالوراق ختن أبي سعيد السمرقاني على ابنته إمام في العربية من تصانيفه : كتاب: علل النحو وهو مطبوع مشهور وشرح مختصر الجرمي سماه الهداية توفي سنة ٣٨١ . (انظر : بغية الوعاة : ١ / ١٢٩ ، والبلغة : ٢٦٨)

(٢) البيت من بحر السريع وهو في الغزل لقائل مجهول.

ويستشهد به لمعناه فهو يشبه طرف حبيته الخفي الضعيف بتعليل النحوي للمسائل بمجسماع الضعيف في كل.

(٣) آخر ما وجد من نسخة الخزنة العامة بالرباط (النسخة المغربية).

فَهَذَا كُلُّهُ تَغْلِيلٌ يَسْخَرُ الْعَاقِلُ مِنْهُ وَيَهْزَأُ مِنْ حَاكِيهِ فَضْلاً عَنْ مُسْتَنْبِطِهِ فَهَلْ هَذَا كُلُّهُ إِلَّا مِنَ الْوَضْعِيَّاتِ ؟ وَالْوَضْعِيَّاتُ لَا تُعْلَلُ.

وَكَمَا جَعَلَتِ الْعَرَبُ حُرُوفَ الْمُضَارَعَةِ فِي هَذَا الْفِعْلِ جَعَلَتِ التَّرْكَ رَاءَ مَا كُنَتْ نَتِيجَةً لَهَا مِنْهُ الْوَضْعِيَّاتُ وَالْمُخَاطَبُ وَلَا عَلَامَةً لِلْغَائِبِ فَيَقُولُونَ : كَلْدِي بِمَعْنَى جَاءَ فَإِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى يَجِيءُ قُلْتَ : كَلَر ، وَمَعْنَى أَجِيءُ قُلْتَ : كَلَرَمَن ، وَمَعْنَى نَجِيءُ : كَلَرِيز ، وَمَعْنَى نَجِيءُ قُلْتَ : كَلَرَسَن.

وَجَعَلَتِ الْفَرَسُ عَلَامَةً لِذَلِكَ مِمَّا مَكْسُورَةٌ مُمَالَةً فَيَقُولُونَ : خَوْرَدَ بِمَعْنَى أَكَلَ ، فَإِذَا أَرَدْتَ يَا أَكُلُ قُلْتَ : مِيخُورَد ، وَمَعْنَى أَكَلَ : مِيخُورَم ، وَمَعْنَى تَأْكُلُ : مِيخُورِيم ، وَمَعْنَى تَأْكُلُ : مِيخُورُ وَجَعَلَتِ الْبِشْمُورَ عَلَامَةً لِذَلِكَ ، فَيَقُولُونَ : أَفُولُوبُ بِمَعْنَى : خَرَجَ فَإِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى يَخْرُجُ قُلْتَ : أَفْخُولُوبُ ، وَمَعْنَى أَخْرَجَ : أَفْخُولُوبُ ، وَمَعْنَى تَخْرُجُ : أَفْخُولُوبُ ، وَمَعْنَى تَخْرُجُ : أَفْخُولُوبُ.

وَوَافَقَتِ الْحَبَشَةُ الْعَرَبَ فِي حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ فَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ مُطْلَقاً غَيْرِ الْمُؤَنَّثَةِ فَتَقُولُ : مَحَطَ بِمَعْنَى : ضَرَبَ ، فَإِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى يَضْرِبُ قُلْتَ : يَمَحَطُ وَالنَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ مُطْلَقاً وَلِلْغَائِبَةِ فَتَقُولُ : مَحَطَ تَامَحَطُ أَي أَنْتَ تَضْرِبُ وَهَذَا يَمَحَطُ وَالْهَمْزَةُ لِلْمَتَكَلِّمِ وَحْدَهُ فَتَقُولُ : إِيَاهُ يَمَحَطُ أَي أَنَا أَضْرِبُ وَالتَّوْنُ لِلْمَتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ فَتَقُولُ : إِيَاهُ يَمَحَطُ أَي نَحْنُ نَضْرِبُ فَأَنْتَ تَرَى تَوَافَقَ هَذَا اللَّسَانِ الْحَبَشِيِّ لِلَّسَانِ الْعَرَبِيِّ فِي حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ إِلَّا أَنَّهَا فِي اللَّسَانِ الْحَبَشِيِّ مَكْسُورَةٌ كَمَا مَثَلْنَا.

وَإِذَا تَقَرَّرَ الْخِلَافُ فِي الْأَلْسِنِ فِي حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ وَفِي غَيْرِهَا أَيْضاً فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ تَظْهَرَ عِلَّةٌ فِي اخْتِصَاصِ كُلِّ لِسَانٍ بِهَذَا الْحَرْفِ الَّذِي وَضِعَ لِلْمُضَارَعَةِ فِيهِ ، وَهَلْ ذَلِكَ إِلَّا فَضُولٌ مِنَ الْقَوْلِ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَتَخَرَّصٌ عَلَى اللُّغَاتِ لَا يَعْمَلُ عَلَيْهِ . وَالتَّحْوِيلُ مَوْلُوعُونَ بِكَثْرَةِ التَّغْلِيلِ وَلَوْ كَانُوا يَضْعَوْنَ مَكَانَ التَّغْلِيلِ أَحْكَاماً نَحْوِيَّةً مُسْتَدَةً لِلسَّمَاعِ الصَّحِيحِ لَكَانَ أَجْدَى وَأَنْفَعٌ وَكَثِيراً مَا نَطَالَعُ أَوْ رَافِقاً فِي تَغْلِيلِ الْحُكْمِ الْوَاحِدِ وَمُعَارَضَاتٍ وَمُنَاقَشَاتٍ وَرَدَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي ذَلِكَ

وَتَنْفِيحَاتٍ عَلَى زَعْمِهِمْ فِي الْحُدُودِ خُصُوصاً مَا صَنَّفَهُ مُتَأَخَّرُو الْمَشَارِقَةِ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ فَتَسَاءَمُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَحْصُلُ فِي أَيْدِينَا شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ.

وَلَقَدْ أَطْلَعْتُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْأَلْسُنِ كُلِّسَانِ التُّرْكِ وَلِسَانِ الْفَرَسِ وَلِسَانِ الْحَبَشِ وَغَيْرِهِمْ وَصَنَّفْتُ فِيهَا كُتُباً فِي لُغَتِهَا وَنَحْوِهَا وَتَصْرِيفِهَا وَاسْتَفْذْتُ مِنْهَا غَرَائِبَ وَعَلِمْتُ بِاسْتَفْرَائِهَا أَنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَغْلِيلٍ أَصْلاً وَأَنَّ كُلَّ تَرْتِيبٍ كُلِّي يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نَصٍّ مِنَ السَّمَاعِ وَأَنَّهَا لَا يَدْخُلُهَا شَيْءٌ / ٢٣١ مِنَ الْأَفْسَسَةِ وَإِنَّمَا يُقَالُ مِنْ ذَلِكَ مَا قَاَهُ أَهْلُ ذَلِكَ اللِّسَانِ.

وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ثَبَّةً عَلَى إِطْرَاحِ هَذِهِ التَّعَالِيلِ إِلَّا قَاضِيَ الْجَمَاعَةِ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مِضَاءٍ صَاحِبُ كِتَابِ الْمَشْرِقِ فِي النَّحْوِ فَإِنَّهُ طَعَنَ عَلَى الْمُعَلِّلِينَ بِالْعِلَلِ السَّخِيفَةِ وَزَرَى عَلَيْهِمْ مَا شَحَنُوا بِهِ كُتُبَهُمْ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ امْتَنَعُ مِنْ طَعْنِهِ عَلَى النَّحَاةِ وَإِزْرَائِهِ عَلَيْهِمُ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ خُرُوفٍ^(١) وَرَدَّ عَلَى ابْنِ مِضَاءٍ^(٢) فِي كِتَابِ سَمَاءِ كِتَابِ الزُّهْرِيِّ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ نَسَبَ السُّهَوَّ إِلَى أَثَمَةِ النَّحْوِ وَهُوَ كِتَابٌ لَطِيفٌ وَكَانَ ابْنُ مِضَاءٍ مِنْ مَقْرِي كِتَابِ سَبِيوهِ وَالْمَعْتَنِينَ بِطَرِيقَتِهِ وَهُوَ كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ خَتَمَتْ بِهِ الْمِائَةُ السَّادِسَةُ مِنْ عُلَمَاءِ هَذِهِ الْمِلَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

نَحَزَ السَّفَرُ الْأَوَّلُ مِنْ كِتَابِ مَنْهَجِ السَّالِكِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْفَيْئَةِ ابْنِ مَالِكٍ فِي ثَامِنِ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ.

(١) هو علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي الإشبيلي إمام في النحو واللغة له مصنفات عديدة أهمها شرح كتاب سبيويه وهو مطبوع بعنوان تنقيح الأبواب بشرح غوامض الكتاب وله ردود في العربية على ابن مضاء وأبي زيد والسهيلي وابن ملكون توفي سنة ٦٠٩ (بغية الوعاة ٢/ ٣٠٣ - البلغة ص ٢١٤).

(٢) هو أبو العباس أحمد بن مضاء اللحيمي من علماء الأندلس ، سبقت ترجمته بالتفصيل في باب الاستثناء (عند لاسيما).

فهرس موضوعات

الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة
الفاعل.	(٥)
أحكامه.	
أحوال تقدم المفعول على الفاعل.	(٢٢)
النائب عن الفاعل.	(٣٩)
الأشياء التي تنوب عن الفاعل.	(٤٩)
اشتغال العامل عن المفعول.	(٦١)
أحوال الاسم السابق في الاشتغال.	(٦٦)
تعدي الفعل ولزومه.	(٨٣)
تقدم أحد المفعولين على الآخر في باب أعطي.	(٩٦)
التنازع في العمل.	(١٠٣)
وجوب الإضمار في العامل المهمل.	(١٠٩)
وجوب الإظهار في العامل المهمل.	(١٢٠)
باب المفعول المطلق.	(١٢٣)
ما ينوب عن المفعول المطلق.	(١٣١)
حذف عامل المصدر.	(١٣٣)
المفعول له.	(١٤٣)
المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً.	(١٥٥)
الظرف المتصرف وغير المتصرف.	(١٧٦)
المفعول معه.	(١٨٥)

الموضوع	الصفحة
حالات الاسم الواقع بعد الواو.	(١٩٤)
الاستثناء.	(٢٠٣)
حكم المستثنى المتقدم.	(٢١٦)
الاستثناء المفرغ.	(٢٢٢)
تكرار إلا.	(٢٢٥)
حكم للمستثنى بغير وسو.	(٢٣٤)
المستثنى بليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا.	(٢٤٨)
بيد - لاسيما - بله.	(٢٦١)
باب الحال.	(٢٧١)
أوصاف الحال.	(٢٧٣)
مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة.	(٢٩٩)
ترتيب الحال مع صاحبها.	(٣٠٤)
ترتيب الحال مع عاملها.	(٣١٣)
أقسام الحال.	(٣٤٦)
حذف عامل الحال.	(٣٨٢)
الجملة التي ليس لها موضع من الإعراب.	(٣٨٥)
الجملة التي لها موضع من الإعراب.	(٣٨٨)
التمييز.	(٣٩٣)
حكم تمييز الذات.	(٣٩٩)
تمييز النسبة بأنواعه وحكم كل نوع.	(٤٠٣)
رتبة التمييز مع عامله.	(٤١١)
فهرس الموضوعات.	(٤٢٣)